

صحة رسالة

يوسف عبد المصطفى
الأخ
ف

م. المردا
كمال الحاج غلوش

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فروع الفقه والأصول



كتاب

مهم الدراسات الإسلامية كتاب

تلامذام
أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل
المعروف بالقفال الشاشي الكبير
المتوفى سنة ٣٦٥ هجرية

الجزء الأول

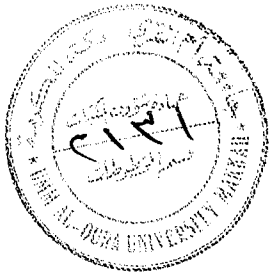
دراسة وتحقيق

من القسم الأول إلى آخر كتاب النكاح

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

١٥٠٠٠

إعداد الطالب
إمام الحاج غلوش العروسي



إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

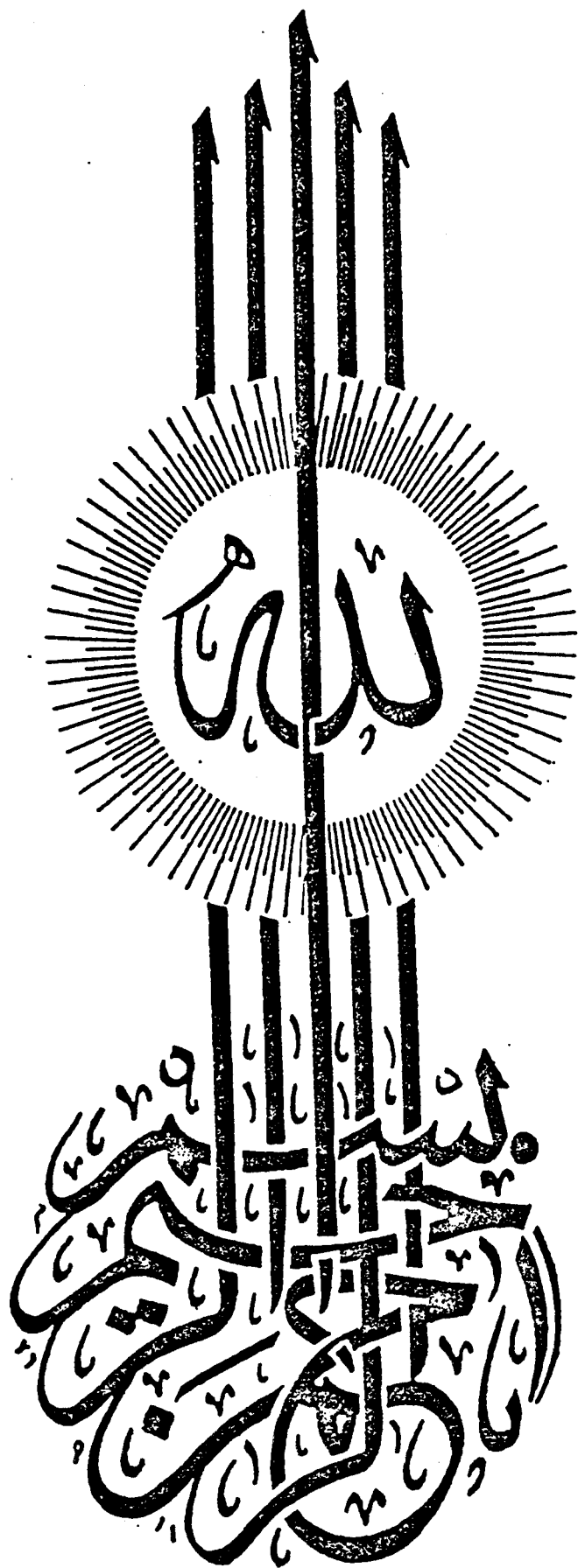
يوسف بن عبد المصطفى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ
فَإِنْ تَوَلَّوْا فاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ
ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٤٩﴾
أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ
حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾

من سورة المائدة



" بسم الله الرحمن الرحيم "

ملخص الرسالة

- الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه الى يوم الدين .
- اما بعد : فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة - أم القري بعنوان :
- " تحقيق ودراسة كتاب (محاسن الشريعة) للقفال الشاسي الكبير " ، للقسم الاول من اول الكتاب الى آخر كتاب " النكاح " باب القول " بالقافة " .
- * وقد اشتملت الرسالة على قسمين : القسم الاول خاص بالدراسة ويؤلف من مقدمة وبابين : وقد اشتملت المقدمة على سبب اختياري لهذا الموضوع وبيان الخطة التي اتبعتها في البحث .
- * الباب الاول : للتعريف بالمؤلف ، ويحتوي على ثلاثة فصول وهي :-
- الفصل الاول : دراسة حياة المؤلف الشخصية : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ومولده ونشأته ونسبه ، ووفاته ، وشهرته ، وبلده ، وبيان الفرق بينه وبين من يجتمع معه في أمور .
- الفصل الثاني : في حياته العلمية : رحلاته لطلب العلم ، وشيوخه ، وتلاميذه ومؤلفاته ، وعقيدته ، ومذهبه ، ومكانته العلمية بين العلماء .
- الفصل الثالث : في عصره وقد اشتمل على دراسة الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصره ، كما اشتمل ايضا على دراسة الامام القفال وعصره واثره فيه بصفة عامة .
- * الباث الثاني : في دراسة الكتاب وبيان المنهج الذي سلكته في التحقيق وقد اشتملت الدراسة على ذكر اسم الكتاب ، وموضوعه وسبب تصنيفه واجزائه وتوثيقه وبيان قيمته العلمية وثناء العلماء عليه ، وذكر منهج المؤلف ومصادره ووصف المخطوطة التي اعتمدها والمنهج الذي سلكته في تحقيقه
- * القسم الثاني : التحقيق : وقد شمل التحقيق جزئين : الاول والثاني :
- وقد احتوى الجزء الاول على المقدمة التي تضمنت فصولا هي بمثابة الاساس لكتابه ثم اردفها بالطهارة وما يتقدم الصلاة ثم الصلاة والصيام والحج والزكاة والجهاد والطعام والشراب وآداب الاكل والشرب واللباس والزينة والسنة في المولود والايامن والنذور .
- واما الجزء الثاني فقد اشتمل على النكاح وما يتقدمه واحكام الاماء والمماليك في النكاح ومسائل المداق واحكامه ثم النشوز والفسوخ والطلاق والايلاء واللعان والظهار والعدة والاستبراء واحكامهما ثم اجتماع الزوجين بعد الفراق ثم القول بالقافة
- * نتائج البحث : لقد ظهر لي من خلال البحث ان كتاب " محاسن الشريعة " للقفال الكبير جامع بين ذكر الاحكام وبيان محاسنها في الشريعة وبين تقريب معاني الشريعة التي الازهان بصورة رائعة وجميلة فهو بذلك كتاب فريد ونفيس لا يستغنى عنه طالب العلم كما انه اظهر ان الشريعة الاسلامية معقولة المعاني في جملتها والله اعلم .
- وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

توقيع عميد كلية الشريعة والدراسات
الاسلامية

توقيع المشرف على الرسالة
د. يوسف عبد المقصود

توقيع الطالب
كمال حاج غلتوماسي

عنه

د. عابد السفيناني

محمد بن صالح العلي

1435

1435

1435

1435

1435

**** (شکر و تشکر قدیم) ****

الحمد لله الذى أوجدني من العدم . وهداني الى صراطه المستقيم وعلمني ما لم أكن أعلم ورزقني المقام في حرمه وبلده الأمين ، وجعلني طالبا لعلوم الشريعة التي لا أشرف منها . كل هذا بفضلہ وكرمه وله الحمد حمدا طيبا كثيرا سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك .
والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فأتوجه الى الله تعالى السميع المجيب بالدعاء لمن له حق علي ، ولمن أوجب الله شكره وأوصى بالاحسان اليه تأكيدا لحقه من كان سببا لوجودي مربيا في صفري ، وموجها في كبري والدي جزاهما الله عني خير الجزاء ، ورحم الله والدي الذى وجهني الى الخلاوى القرآنية وحلقات المساجد ورفض تعليمي في المدارس التي أسستها النصارى التي لا تخلو من الدعوة الى دينهم . وذلك رغم حاجة أبناء المسلمين اليها لفقدان المدارس الاسلامية المعاصرة في ذلك الوقت حتى الابتدائية في المنطقة . جزاه الله عني خير الجزاء وغفر له وأدخله الجنة .

ثم أخص بالدعاء والشكر فضيلة أستاذي الكريم الدكتور / محمود عبد الدائم علي المشرف على هذا البحث الذى منحني من نصحه وعلمه ووقته ، ففتح لي صدره وقلبه وأصبح بابہ مفتوحا لي في كل وقت وقد بذل لي كل وسعه مع كبر سنه ، وكان لا خلاصه وخبرته الطويلة وتوجيهاته السديدة أكبر الأثر في انجاز هذا البحث جزاه الله عني وعن خدمته للعلم مدة هذا العمر الطويل خير الجزاء .

ولا يفوتني أن أشكر أستاذي الكريم الدكتور / محمد محمد الخضراوى الذى أشرف في بداية الأمر على هذا البحث جزاه الله خيرا على توجيهاته الطيبة وأتقدم بخالص الشكر والدعاء لجامعة أم القرى وجميع المسؤولين فيها وأخص بالذكر معالي مدير الجامعة الدكتور / راشد الراجح ، والقائمين على ادارة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية حيث أتاحوا لنا فرصة التعلم في هذه الجامعة المباركة ، وقد موا لنا العون المعنوى والمادى وهيا لنا الراحة أجزل الله لهم العثوبة وأوصلهم الى رضوانه .

كما أشكر القائمين على مكتبي الجامعة ، المكتبة المركزية ، ومكتبة مركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي حيث وفروا لنا الكثير من المراجع المهمة في جميع الفنون جزاهم الله خير الجزاء .

ولا أنسى أن أقدم شكرى ودعائى لدار الحديث بالمدينة المنورة على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى التسليم . جزى الله القائمين عليها من المسؤولين
والمعلمين حيث أتمت دراستي لمرحلتى الابتدائية والمتوسطة هناك .
كما لا أنسى أن أقدم شكرى ودعائى للجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة
على صاحبها أفضل الصلاة والسلام . حيث أكملت دراستي في المرحلتين
الثانوية والجامعية جزى الله القائمين عليها من المسؤولين ومن مشايخنا
الاجلاء خير الجزاء .

لهؤلاء جميعا وكثير ممن لم أذكرهم ممن كان عوناً لي اما بدعاء
أو نصح أو اعارة كتاب أو اهداء أقدم شكرى ودعائى جزا الله الجميع
خير الجزاء ، والحمد لله أولاً وآخراً وأصلحى وأسلم على خير خلقه
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين :

المقدمات

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، له ما في السماوات وما في الأرض وله الملك وهو على كل شيء قدير هو الأول والآخِر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ، له الصفات العلى والأسماء الحسنى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير :

والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخريين الذي أرسله الله رحمة للعالمين به أنقذ الله البشرية من الضلال والهلاك وبه ختم الرسالة :

وعلى آله وصحبه الذين هم نجوم الهدى وعلى التابعين الذين ساروا على نهجهم الى يوم الدين :

أما بعد / فان الله سبحانه وتعالى خلق الانسان وكرمه وميزه بالعقل وسخر له ما في السماوات وما في الأرض ولم يتركه هملاً أرسل اليه رسلاً مبشرين ومنذرين كي لا يكون على الله حجة بعد الرسل ، وكلما ذهب نبي أعقبه نبي آخراً الى أن ختم الله رسالته بالدين الكامل والشريعة الخالدة الصالحة على مر الزمان لكل انسان في كل زمان ومكان كما قال عز وجل : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) (١)

وهي ناسخة لجميع الشرائع التي كانت قبلها ، ولن يقبل الله من أحد

سواها كما قال عز وجل : (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل

(٣)

(٢)

منه وهو في الآخرة من الخاسرين) ان الدين عند الله الاسلام (

وهو محفوظ بحفظ الله كتابه الذي لا يأتية الباطل من بين يديه

ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، المحفوظ بحفظ الله تعالى من

التحريف والتبديل والزيادة والنقص ومن تلاعب أيدي البشر فيسه

١ = سورة المائدة الآية (٣)

٢ = سورة آل عمران الآية (٨٥)

٣ = سورة = = = (١٩)

كما قال عز وجل : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (١) واضحة المعاني بينة الحدود كما قال عليه الصلاة والسلام (تركتكم على البيضاء ليلها كنها رها لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك) (٢)

وهي شريعة شاملة لجميع نواحي حياة البشر كلها ، هي منهج حياة ونظام مجتمع لكل انسان . فيها تنظيم ما بين العبد وربه وخالقه وكيفية عبادته له سبحانه وتعالى وطاعته بكل أنواع العبادات بأكمل وجه وأحسن طريق ليس فيها تكليف بما لا يطاق وبما لا يعقل معناه كما قال عز وجل (ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) (٣) (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (٤)

فيها بيان الحلال والحرام وما يضر وينفع في العاجل والآجل ، وكيفية تعامل الناس بعضهم ببعض في حال السلم وفي حال الحرب كما قال عز وجل (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تظَلَمُونَ) (٥) وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاِجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ : (٦) وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخُدُّوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أُيِّدُكَ بِنَصْرِهِ وَبِأَلْفِ مَآئِينَ) (٧)

(٦) وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ) وفيها بيان الآداب آداب العبد مع ربه وخالقه ، وآداب العباد وفي خاصة نفسه من مأكل ومشرب وملبس ومنكح حتى آداب الخلاء كما قال اليهودي لسلمان الفارسي رضي الله عنه . لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخِرَاءَ . قال : أجل لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول وأن نستنجي باليمين ، وأن لا يستنجي أجدنا بأقل من ثلاثة أحجار أو نستنجي برجيع أو عظم) (٧)

فيها الغنى عما سواها ولا حاجة معها إلى شيء آخر من القوانين الأرضية وهي متسعة لما يستجد من الأحداث لما لها من القواعد العلامية والأصول الثابتة المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم

١ = سورة الحجر الآية (٩) (٢) ابن ماجه ٢٦/١ المسند ٤/١٢٦ .
٣ = سورة المائدة الآية (٦) (٤) سورة البقرة الآية (١٨٥) (٥) سورة الأنفال الآية (٦٠ ، ٦١ ، ٦٢) (٦) الأنفال الآية (٥٨) (٧) رواه أبو داود في استقبال القبلة ٢/١

فلا حاجة بنا إلى استيراد القوانين من وراء البحار التي وضعتها عقول البشر لتحقيق أهدافهم المعيبة لأننا س معينين ، والتي تنتهي في فترة وجيزة من الزمن مهما بلغت من قوتها ما بلغت ومهما اتخذت بها المغرورون ، وكما ابتلي العالم بالماركسية في بقاع الأرض حتى من تسمى بالمسلمين تحت أسماء عديدة فقد انهارت الآن . وانتسخت فإله الحمد . لأنها من صنع البشر ، وستنتهي الأخرى كذلك إن شاء الله تعالى ويبقى الحق ويتحقق وعد الله ويرث الأرض عباد الله الصالحون كما قال عز وجل : (إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) (١) وكما قال عليه الصلاة والسلام (لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأمرهم أمر الله وهم على ذلك) (٢) ولقد عاش المسلمون قرونا طويلة بفضل تمسكهم بالاسلام وهم أرقى الأمم وأقواها على وجه الأرض وأسعدهم وأعد لهم وأرحمهم للعباد والبلاد ، وكانوا خير أمة أخرجت للناس ، وكانوا قادة الناس يبنون لهم طريق السعادة وذلك لتمسكهم بالمنهج الرباني الذي يحكم حياتهم وتصرفاتهم في جميع شؤونهم فخلصت لهم رقاب الدنيا . لكن لما ابتعدوا عن هذا المنهج الذي أعزهم الله به وتركوا الاحتكام إلى ما أنزل الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم صاروا إلى ما صاروا إليه من الذل والهوان واغتصبت أراضيتهم ومقدساتهم نسأل الله أن يهدينا وجميع المسلمين وأن يلبسنا سرقوتنا . ولا يسعني أن أذكر في هذه العجالة شمول الشريعة الإسلامية وعن سياستها العادلة وبيان محاسنها وجمالها ولا يسعني البيان في ذلك وقلمي عاجز عن ذكر ولو بالاجمال فضلا عن التفصيل ولهذا رجال اصطفاهم الله تعالى في كل زمان ليكونوا عاقلين لحمل شريعته ، وشرفهم بالبيان ونور قلوبهم بالإيمان فغاصوا في دقائق العلوم وعرفوا مقاصد الشريعة

١ = سورة الأعراف . الآية ١٢٨

٢ = أخرجه البخاري في المناقب ٦/٦٣٢

وبينوا ما سننها وجما لها وسياستها العادلة وحكمة تشريعها .
ومن هؤلاء الامام القفال الشاشي الكبير الذي شهد مع صروه ومن بعده بفضله
وجلالة قدره وعلو مرتبته في علوم مختلفة فقد كانا الكلفة في كتابه هذا (ما سن
الشريعة) فانه كتاب جامع بين الفقه وذكر محاسن الشريعة وحكمة التشريع كما
سيرى القارئ ذلك . فاليك الآن سبب اختياري لهذا الموضوع :

١ = كتبت في الما جستير في الموضوع وأحببت هذه المرة أن يكون موضوع رسالتي
في تحقيق التراث الذي تركها لنا أسلافنا اللذي هو بمثابة كنز من الكنوز المدفونة
فلا شك أن اخراج الكنز يحتاج الى جهد والى البحث والكشف عن أماكنه ، وله
طرق خاصة لا خراج ، ثم إزالة ما به من غبار ، ثم اظهاره للناس صافيا خالصا
عن الشوائب ، وكذلك الحال هنا . ولهذا كان للتحقيق منهج خاص به ينفرد
عن الموضوع . لذا أحببت أن أستفيد من كلا الطرفين :

(٢) فلما عزم على التحقيق قصدت أقدمها ومن خلال البحث وقعت عني
على هذه المخطوطة النفيسة التي لا ينقصها الا كونها نسخة واحدة ، والتي يرجع
تاريخها الى القرن الرابع الهجري ، ومعروف أن مثل هذا أولى بالتحقيق
من غيره :

(٣) كون مؤلفها من العلماء المشهورين المشهود لهم بالفضل والعلم وأن
المؤلف على قدر المؤلف . كما أن الكلام على قدر المتكلم :
(٤) كون النسخة كتابا كاملا مما شجعني في بداية الأمر أن ألتزم به كله وفي ذلك
فوائد كثيرة جدا حيث يحصل للباحث من اجرة عامية للفقه كله ، وفي ذلك حصيلة
علمية :

(٥) الرغبة في التعرف على أسرار هذه الشريعة العظيمة والتي تدل على أنها من عند
الله العظيم الحكيم ، وما في ذلك من المصالح للعباد والتي عليها عظمة الدنيا
والفوز بالآخرة هذه وغيرها من الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع
وأسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا عملا خالصا لوجهه الكريم ، وصلى الله على عبده
ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم .

الخطوة
بيرى

خطة البحث

اشتملت خطة البحث على قسمين :

القسم الأول .

في الدراسة :

القسم الثاني .

في التحقيق :

أما القسم الأول :

فيشمل على مقدمة وبابين .

والمقدمة : تشمل على سبب اختيار الموضوع وخطة البحث .

الباب الأول .

التعريف بالمؤلف ، ويشمل على فصلين .

الفصل الأول :

في دراسة حياة المؤلف الشخصية وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول :

في اسمه ونسبه وكنيته وشهرته ومولده ونشأته .

المبحث الثاني :

في ذكر من اشتهر بهذه النسبة (القفال الشاشي)

من العلماء البارزين وبيان الفرق بينه وبين من يجتمع معه

في أمور والتنبية على ما وقع من الالتباس في فهارس طبقات

الشافعية الكبرى .

المبحث الثالث :

في صفاته الخلقية .

المبحث الرابع :

في وفاته .

المبحث الخامس :

بلد الامام القفال (الشاش) وموقعها الجغرافي

ومن نسب اليها من العلماء البارزين وما انتهى

اليه أمرها من مأساة .

— الفصل الثاني —

في حياة المؤلف العلمية.

((ويشتمل على ستة مباحث))

المبحث الأول :

في أشهر رحلاته العلمية.

وفيه تمهيد في أهمية الرحلة لطلب العلم.

المبحث الثاني :

شيوخه .

المبحث الثالث :

تلاميذه .

المبحث الرابع :

مؤلفاته .

المبحث الخامس :

مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه .

المبحث السادس :

عقيدته ، ومذهبه .

الفصل الثالث في عصر المؤلف.

ففيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسية والاجتماعية في عصره.

المبحث الثاني: الحالة العلمية في عصره.

المبحث الثالث: الامام القفال وعصره.

(الباب الثاني في دراسة الكتاب ومنهجي في التحقيق)

يشتمل على ستة مباحث .

المبحث الأول .

اسم الكتاب ، موضوعه سبب تصنيفه .

المبحث الثاني :

أجزاؤه ، وتوثيقه .

المبحث الثالث :

قيمه العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث الرابع :

منهج المؤلف فيه ومصادره .

المبحث الخامس

وصف المخطوطة .

المبحث السادس :

المنهج الذي سرت عليه في تحقيق هذا الكتاب ، وعلمي فيه .

القسم الثاني : التحقيق :

شمل التحقيق الجزاءين الأول والثاني :

واحتوى الجزء الأول مقدمة تضمنت فصولا هي كالأصول لكتابه ثم الطهارة وما يتقدم الصلاة ثم الصلاة والصيام والحج والزكاة والجهاد والطعام والشراب وآداب الأكل والمشارب واللباس والزينة والسنة في المولود ، والأيمان والنذور .

واحتوى الجزى الثاني : كتاب النكاح وما يتقدم النكاح وأحكام الاماء والماليك في النكاح ومسائل الصداق وأحكامه ثم النشوز والفسوق والطلاق والايلاء واللعان والظهار والعدة والاستبراء وأحكامهما ثم اجتماع الزوجين بعد الفراق ثم القول بالقافة .

القسم الأول
الدراسة

- الفصل الأول

في

حياة المؤلف الشخصية

ويشتمل على خمسة مباحث :-

المبحث الأول : في اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، وشهرته ، ومولده ، ونشأته :

المبحث الثاني : في ذكر من اشتهر بهذه النسبة (القفال الشاشي) من العلماء

البارزين وبيان الفرق بينه وبين من يجتمع معه في الاسم والكنية

والنسبة الى المذهب والى البلد والى الصنعة ، والتنبيه على

ما وقع في ذلك من اللبس . في فهارس الطبقات الشافعية الكبرى ،

وكذا في كشف الظنون .

المبحث الثالث : في صفاته الخلقية :

المبحث الرابع : في وفاته :

المبحث الخامس : بلد الامام القفال ، موقعها ، وعلمائها ، وما انتهت اليه من

مأساة .

- الفصل الأول -

في

حياة المؤلف الشخصية

- المبحث الأول -

في

اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، مولده ، نشأته ، شهرته .

اسمه ونسبه :-

هو محمد بن علي بن اسماعيل^(١) ، لم يذكر أحد من المترجمين له نسبة أكثر من هذا ممن اطلعت عليه ، ولعل شهرته بالفعال الشاشي ، وشهرته بالعلوم النافعة ومواقفه المشهورة في الدفاع عن الاسلام والمسلمين بقله وسيفه أغنت عن التطويل في ذكر النسب على حد قول رؤية ابن العجاج .

(١) انظر مصادر ترجمته الكتب الآتية :-

الفهرست لابن النديم في الفن الثالث من المقالة السادسة في أخبار العلماء وأسماء من صنّفوه من الكتب : ٢٦٩/٦ ، طبقات الفقهاء الشافعية لابي عاصم العبادي ٩٢ ، طبقات الفقهاء لأبي اسحاق الشيرازي : ٣١ - ٣٢ الأنساب للسمعاني : ٢١١/١٠ - ٢١٢ ، ٢٤٤/٧ ، تبين كذب المفتري فيما نسب الى أبي الحسن الأشعري لابن عساكر : ١٨٢ ، تاريخ دمشق له ٣٢ ج ، لد : ٢/١٥ ج ٥٨٢ صورة من المخطوطة في مكتبة الشيخ محمد ابن عبد الله آل ثاني تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي : ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ ، مقدمة المجموع . . . ، وفيات الأعيان لابن خلكان : ١١٢/٤ سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي : ٢٨٣/١٦ - ٢٨٤ ، تاريخ الاسلام : ص ٣٤٦ ، كتاب دول الاسلام . له : ٢٢٦/١ ، العجرفي خير من غير . له . آثار البلاد وأخبار العباد ^{٥٣٨} لركريا بن محمد بن محمود القزويني ١٢٢/٢ ، الوافي للوفيات للصفدي : ١١٢/٤ ، عيون التاريخ لمحمد بن شاكر الكنتي : ١٦٩/١٢ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ٢٠٠/٣ - ٢٢٢ ، طبقات الشافعية للاسنوي : ٧٨-٧٩/٢ ، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن في ق ١٣/ب و ١٤/١ ، رقم خ ٩٠٠/١٥٠ في مكتبة =

فقد رفع العجاج ذكرى فادعسي : : باسمي اذ الأنساب طالت يكفني
 كما لم أقف على أحوال أسرته ، لكن كون هذه التربية التي كان من ثمرتها الامام
 القفال تدل على أنها من الأسر العريقة في الاسلام المتمكنة من تربيتهالدينية
 وثقافتهم لاسلامية ، ويدل على هذا ما وصفه به أبو عاصم العبادي في طبقاته
 هو أفصح الأصحاب قلما ، وأثبتهم في دقائق العلوم قدما وأسرعهم بيانا وأثبتهم
 جنانا ، وأعلام اسنادا وأرفعهم عمادا .

كنيته : أبو بكر :-

مولده ونشأته :-

ولد الامام القفال الكبير في تلك البلدة (الشاش) التي أنجبت روادا وأئمة
 أفذاذا من العلماء البارزين في جميع العلوم ، وخاصة في علوم الفقه والأصول ،
 والتفسير والحديث واللغة وغيرها من سائر العلوم الاسلامية الكثيرة ، ونشأ بها
 الى أن خرج منها لطلب العلم الى أمهات المدن الاسلامية التي تمثل كل منها
 الجامعات الاسلامية ثم عاد اليها مشعبا بالعلوم وخاصة في فقه الشافعي ، وهو
 الذي نشرها في بلاد ماوراء النهر .

ولد رحمه الله تعالى في عام ٢٩١ هـ على ما ذكره جميع المترجمين له الا ما ذكره
 بطاش كبره زاده في كتابه (مفتاح السعادة أنه ولد سنة ست وستين ومائتين ،
 الراجح الأول لما تواترت عليه الأخبار .

(١) حكمة عارف بالمدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، طبقات
 الشافعية لابن قاضي شهبة الدمشقي : ١ / ١٠٧ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله
 الحسنی : ٣٨-٣٩ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٩٤ ، طبقات المفسرين
 للدودي : ١٩٦-١٩٢ / ٢ ، مفتاح السعادة : ١ / ٣٠٥-٣٠٦ ، مرآة الجنان
 لليافعي : ٢ / ٣٨٣-٣٨١ ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : ٣ / ٥١-٥٢
 النجوم الزاهرة لابن تغري بردي : ٤ / ١١١ ، الاعلام للزركلي : ٧ / ١٥٩ ، معجم
 المؤلفين لعمر رضا كحالة : ١٠ / ٣٠٨ ، معجم البلدان : ٥ / ٢١٢-٢١٣ ، طبقات الأصوليين
 للشيخ عبد الله مصطفى المراغي : ١ / ٢٠١ ، كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون
 لحاجي خليفة : ٢ / ١٦٠٨ ، هدية العارفين : ٦ / ٤٨ ، كتاب صور الأرض
 ص ٣٨٧ لابن حوقل ، تاريخ التراث العربي لفولسزكين ١٨٧-١٨٨ / ٢

شهرته :-

اشتهر بالقفال الشاشي الكبير .

القفال :-

ضبطه ابن الأثير بفتح القاف وتشديد الفاء المفتوحة وبعد الألف لام قال :
 هذه النسبة الى عمل الأقال ، واشتهر بها الامام أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل
 القفال الشاشي من أهل الشاش امام عصره بلا مدافعة كان فقيها أصوليا لغويا
 شاعرا شاع ذكره في الشرق والغرب^(١) وكذا قال السمعي في الأنساب وزاد فيه
 وهو الذي قيل فيه : «هذا أبو بكر الفقيه القفال ؛ يفتح بالفقه صعب الأقال»^(٢)
 وقال القزويني ؛ كان أول أمره قفالا عمل قفلا وزنه دائق مع الفراشة والمفتاح فتعجب
 الناس من حذقه^(٣) ؛ وهذا مما يدل على أنه قد أوتي براءة في الصناعة اليدوية ،
 وبراعة في صناعة العلوم العقلية وتعمقا في العلوم الشرعية .
 وفي هذه النسبة (القفال) أو (الشاشي) من يجتمع معه اما في اتحاد
 الاسم والكنية ، والنسبة ، واما في النسبة الى صنع الأقال أو بالنسبة الى الشاش
 وفي هذا اشتباه عند بعض الناس فلا بد من التعرض لبيان ذلك في مبحث مستقل
 ليكون القارئ على بينة من أمره في معرفة القفالين والشاشيين .

(١) اللباب في تهذيب الأنساب : ٢ / ١٧٤ .

(٢) الأنساب : ١٠ / ٢١١ .

(٣) آثار البلاد ، وأخبار البلاد ص : ٥٣٨ ط بيروت .

المبحث الثاني

من اشتهر بهذه النسبة (القفال أو الشاشي)

~~~~~

قد اشتهر بهذه النسبة كثير من العلماء البارزين ، وعلى الخصوص علماء ماوراء النهر لأن علماءنا الأوائل كانوا يعتمدون في كتبهم على ما يعملونه بأيديهم واستطاعوا أن يجعوا بين طلب العلم والكسب الحلال ، وبين صنع الأقال وصنع الرجال وبين التفنن في طرق الحديد والتفنن في طرق الحديث واستنباط الفقه من الكتاب والسنة ، وبين الجهاد بالقلم والجهاد بالسيف ، ومن هؤلاء صاحب محاسن الشريعة كما سترى رحمهم الله رحمة واسعة وأن يجعلنا ممن يسير على دربهم .

ومن اشتهر بالقفال غير القفال الكبير ، الامام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين صاحب حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء الملقب ( بفخر الاسلام ) . وقد حصل بين القفالين تشابه كبير ولذا تجد لقب فخر الاسلام وضع للامام أبي بكر محمد بن علي بن اسماعيل في قائمة فهارس التراجم في الطبقات الكبرى<sup>(١)</sup> للسبكي في عدة مواضع ، وهو أهل بهذا اللقب ولكن لم يسم به أحد من المترجمين له ومن بينهم صاحب الطبقات بهذا اللقب بل هو لقب الامام محمد ابن أحمد صاحب الحلية ، وأردت التنبيه عليه لأن الأمر يختلط على غير الباحث . وسبب اشتباههما أنهما يتفقان في خمسة أمور .

في الاسم كلاهما ( محمد ) وفي الكنية ( أبي بكر ) وفي النسبة الى البلد ( شاشي ) وبالنسبة الى الصنعة ( القفال ) وفي المذهب كلاهما شافعي لكن يقترفان في اسم الأب وما بعده ، وباللقب وفي مكان الولادة وتاريخ الولادة .

( ١ ) انظر قائمة فهارس التراجم للطبقات : ٤٢٢/٢ ، ٥٣٠ ، ٤٧١/٥ ،

فالإمام أبو بكر محمد بن أحمد يلقب بفخر الإسلام ، ولد بقرية ميافارقيين  
أحدى قرى الشاشي ، وتاريخ ولادته ٤٢٩ هـ وتوفي سنة ٥٠٧ هـ والإمام  
القفال الكبير ولد في مدينة الشاشي سنة ٢٩١ هـ وتوفي بها سنة ٣٦٥ هـ .<sup>(١)</sup>

٢ - القفال المروزي :<sup>(٢)</sup>

وهو أبو بكر بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله القفال المروزي المشهور  
بالقفال الصغير تمييزاً له عن القفال الكبير ، وهو محمد بن علي القفال الكبير  
ويشترك القفالان في أن كل واحد منهما يكنى بأبي بكر ، وكذا بالنسبة إلى المذهب  
كلاهما شافعي ، لكن يتميزان بما ذكر النووي في التهذيب . قال القفال  
الصغير يتكرر ذكره في كتب الفقه والكبير أكثر ذكره في كتب التفسير والحديث  
والأصول والكلام والجدل ، وكذا باختلاف الأسماء والنسب ، والنسبة إلى البلاد ،  
وقال النووي : والذي في التهذيب والوسيط والنهاية والتعليق للقاضي ، والابانة  
والتنمة ، والعدة والبحر ونحوها من كتب الخراسانيين هو القفال المروزي الصغير  
ثم إن الشاشي يكثر ذكره في كتب التفسير والحديث والأصول والكلام والجدل ،  
ويوجد في كتب الفقه للمتأخرين من الخراسانيين وقال في مقدمة المجموع : ( وحيث  
أطلقت أنا في هذا الشرح ذكر القفال فمرادى به المروزي ، لأنه اشتهر في نقل  
المذهب . بل مدار طريق الخراسانيين عليه .

وأما الشاشي : فذكره قليل بالنسبة إلى المروزي في المذهب ، فإذا أردت  
الشاشي قيدته بوصفته بالشاشي .

ولعل هذا ليس اصطلاحاً خاصاً بالنووي في شرح المذهب كما يفيد ظاهر  
هذا الكلام بل يكاد أن يكون هذا اصطلاحاً عاماً لدى الفقهاء وصرح بهذا  
ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب قال : ( وفيها : أي في سنة سبع عشرة  
وأربعمئة ، توفي أبو بكر القفال المروزي عبد الله بن أحمد شيخ الشافعية

( ١ ) انظر ترجمة فخر الإسلام الإمام أبي بكر محمد بن أحمد في الطبقات للاسنوي :

٩/٢ ، شذرات الذهب : ١٦/٤ ، تذكرة الحفاظ للذهبي : ١٢٤١/٤ .

( ٢ ) انظر ترجمته في الطبقات للاسنوي : ١٤٧/٢ ، والطبقات الكبرى للسبكي :

٥٣/٥ ، شذرات الذهب : ٢٠٧/٣ .

بخراسان صار امام الخراسانيين كما أن القفال الكبير الشاشي شيخ طريقة العراقيين  
لكن المروزي أكثر ذكرا في كتب الفقه ويذكر مطلقا وإذا ذكر الكبير قيد بالشاشي .  
وقال الامام السبكي في الطبقات في ترجمة القفال الصغير هو الامام الزاهد  
الجليل البحر، أحد أئمة الدنيا يعرف بالقفال الصغير المروزي شيخ الخراسانيين  
وليس هو القفال الكبير، هذا أكثر ذكرا في كتب الفقه ولا يذكر غالبا الا مطلقا  
وذلك اذا أطلق قيد بالشاشي، وربما أطلق في طريق العراقيين لقلة ذكرهم لهذا  
والشاشي أكثر ذكرا فيما عدا الفقه من الأصول والتفسير وغيرهما .  
والقفال الصغير هو شارح فروع ابن الحداد المصري، وشارح التلخيص لابن  
القاضي الطبري .  
أقول وقد وهم هنا صاحب كشف الظنون حاجي خليفة، واسماعيل باشا  
حيث نسبوا الكتابين الى الامام القفال الشاشي الكبير، وسأذكر أدلة ذلك في  
مؤلفات القفال الشاشي ان شاء الله ونبهت هنا تعجيلا للفائدة .





## - المبحث الثالث -

## صفات الخليفة

الكرم ، الشجاعة ، والصبر على الشدائد :

الكرم :-

وصف ابن حوقل أهل ماوراء النهر بصفة عامة بكرم وسماحة وشجاعة بما لم يصف أحدا بمثل ما وصفهم بها، كما وصف اقليمهم بأنه أنزه بلاد الله ، قال رحمه الله تعالى : وماوراء النهر اقليم ، من أخصب أقاليم الأرض منزلة وأنزهها وأكثرها خيرا ، وأهله يرجعون الى رغبة في الخير واستجابة لمن دعاهم اليه مع قبلة غاية عالية وسلامة ناجية ، وسماحة بما ملكت أيديهم مع شدة شوكة ومنعة ويأس ونجدة وعدة وعدة وآلة وكراع ، وبسالة وسلاح وعلم وصلاح .

وقال في سماحتهم : وأما سماحتهم فان الناس في أكثر ماوراء النهر كأنهم في دار واحدة ما ينزل أحد بأحد الا كأنه رجل دخل في داره لا يجد المضيق من طارق يطرقه كراهية بل يستفرغ جهده في اقامة أوده ( ثقله ) من غير معرفة تقدمت ولا توقع لمكافأة بل اعتقاد السماحة في أموالهم ، وهم كل امرئ على قدره فيما ملكت يده التثوق ( التجود ) والقيام على نفسه ومن يطرقه ، وبحسبك أنك لا ترى صاحب صنعة ينقل بمؤنته الا كانت همته اقتناء قصر فسيح ومنزل للأضياف رحيب فتراه عامة نهاره متنوقا في اعداد ما يصلح لمن يطرقه وهو متشوق الى وارد عليه ليكرمه ، فاذا حل بأهل ناحية طارق تنافسوا فيه وتنازعوا . . الى أن قال : وصاحب المنزل في البشاشة والاقبال والمساواة لأضيافه بحيث يعلم كل من شهد سروره بذلك ، وايثاره للسماحة فيما آتاه وتوخاه ومع ذلك فانك لا تجد في بلاد الاسلام أهل الثروة الا والغالب عليهم صرف نفقاتهم الى خاص أنفسهم في الملاهي ومالايرضاه الله تعالى والى المنافسات فيما بينهم ، والأشياء المذمومة الا القليل ، وترى الغالب على أهل الأموال بما وراء النهر صرف نفقاتهم الى الرباطات ، وعمارة الطرق والوقوف على سبيل الجهاد ، ووجهه

الخير وعقد القناطر الا القليل من ذوى البطالة ، وليس من بلد ولا منهل مطروق ولا قرية أهلة الا وفيها من الرباطات مايفضل عن ينزل به ممن يطرقه وبلغنى أن بما وراء النهر زيادة على عشرة آلاف رباط . . . وأطال الكلام بمثل هذا الثناء بما يجاوز صفحتين فراجعه ص ٣٨٤ - ٣٨٦ . وكان الامام القفال من هؤلاء القوم الذين بالكرم سجيتهم والشجاعة دأبهم ، ولكن الذى يمتاز به الامام القفال مع كرمه وشجاعته أنه كان زاهدا يكتفي من العيش بالقليل ، واختار التقشف من التمتع ، وكان يحب الضيفان ويقدم لهم حاضر ما عنده ، ولا يحب التكلف ، ويشهد لهذا أبيات الشعرية :

أوسع رحلي على من نزل : : وزادى مباح على من أكل  
نقدم حاضر ما عندنا : : وان لم يكن غير خير وخـل  
فأما الكريم فيرضى به : : وأما اللثيم فمن لم أبـل<sup>(٢)</sup>

#### الشجاعة :-

كان الامام القفال معروفا بالشجاعة ، وثبات الجنان ، ويتجلى ذلك فى مشاركته فى الجهاد بسيفه وقلعه للدفاع عن الاسلام والمسلمين وملازمته الثغور كما تقدم ، ولاغرابة فى ذلك ، لأنه من قوم قال فيهم ابن الحوفل : ( أما بأسهم وشوكتهم فليس فى الاسلام ناحية أكثر حظا فى الجهاد منهم ، وذلك أن جميع حدود ما وراء النهر الى د ور الحرب أقرب ، وجميع ما وراء النهر ثغور تغزوها الترك ويبلغهم النفير والانذار بالغدو والعشي ، وقد ذكر ابن حوقل كلاما طويلا وأمثلة كثيرة تدل على شجاعتهم وقلة أمثالهم فارجع اليه ان شئت فى ص : ٣٨٧ .

١ = كتاب صور الأرض لابن حوقل

( ٢ ) الأبيات فى : تهذيب الأسماء واللغات : ٣٨٣ / ٢ ، وطبقات الشافعية الكبرى : ٢٠٤ / ٣ ، وطبقات المفسرين للداوودى : ١٩٨ / ٢ ، وتاريخ الاسلام للذهبي ص : ٣٤٧ مع اختلاف يسير .

صبره على تحمل المشاق :-

كان معروفا رحمه الله تعالى بصبره ، وتحمله الشدائد صبر على قلة العيش بل اختارها ، وتحمل المشاق في رحلاته الكثيرة في طلب العلم وفي رحلاته السي الثغور وفي هذا يقول رحمه الله تعالى :

وأحسن شيء في النوائب أنها <sup>(١)</sup> : : إذا هي نابت <sup>(٢)</sup> ناو بيت لم تدم خلدا

على أنها الأيام صلبين معجمي <sup>(٣)</sup> : : و جالد نسي قد ما فألعيني جلدا <sup>(٤)</sup>

وهذا يدل على أنه مرت عليه أيام صعب ، وحوادث عظام لكنه صبر واحتسب لينال أجر الصابرين الذين يوفون أجرهم بغير حساب . هذا والعلم عند الله .

( ١ ) النوائب جمع نائبة وهي ما ينوب الانسان أي ينزل به من المهمات والحوادث

والنائبة العصبية ، اللسان مادة ( نوب ) .

( ٢ ) ناب الشيء عن الشيء ينوب قام مقامه ، وأنبته أنا عنه . وناو به عاقبه :

اللسان .

( ٣ ) قال ابن منظور : قال ابن بربى رجل صلب المعجم للذى إذا أصابته

الحوادث وجدته جلدا ( أى قويا ) من قولك عود صلب المعجم ،

وكذلك ناقة ذات معجمة للتي اختبرت فوجدت قوية على قطع الفلات :

اللسان مادة ( عجم ) .

( ٤ ) ذكر العبادى في الطبقات منسوبة الى الامام القفال ص : ٩٢ ، وابن

عساكر في تاريخ دمشق : ٦٨٢ / ٣٢ .

- المبحث الرابع -

في وفاته

اختلف في تاريخ وفاته الى الأقوال الآتية :-

قال أبو اسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء الشافعية :

١- انه توفي سنة ٣٣٦ هـ .

وقال بطاش كبرى زاده في كتابه مفتاح السعادة ، توفي سنة ٣٣٦ هـ ، وقيل  
توفي بالشاش في ذي القعدة سنة خمس وستين وثلاثمائة (١) .

٢- وقال الحافظ الذهبي إن ما قاله الشيخ أبو اسحاق في تاريخ وفاته وهم بين  
وقد أرخ وفاته الحاكم في آخره سنة خمس وستين وثلاثمائة بالشاش وكذا أرخه  
أبو سعيد السمعاني وزاد أنه ولد في سنة ٢٩١ هـ .

٣- وقال حاجي خليفة في كشف الظنون مات في سنة ٣٦٦ هـ وبه قال اسماعيل  
باشا في هدية العارفين .

الراجح قول من قال انه توفي سنة ٣٦٥ هـ .

لأن الذين أرخوه بهذا أدرى به ، لأن الحاكم الذي أرخ وفاته بهذا  
التاريخ أقوى الناس به صلة روى أنه التقى معه في بخارى أكثر من مرة كما سيأتي  
في ذكر رحلته ، وأنه كتب وهو كتب عنه <sup>منه</sup> وهذا يدل على أنه أعلم الناس بتاريخ  
وفاته وكذلك السمعاني وهو من أهل الشرق ، وهو أدرى بغيره في علماء  
الشرق ، وبهذا قال أكثر المترجمين له من أهل الطبقات وأهل التاريخ  
هذا وبالله التوفيق .

المبحث الخامس

" الشاشد " موقعها الجغرافي ، ومن ينسب اليها من العلماء البارزين

وما انتهى اليه أمرها الآن من مأساة

( الشاشي ) أحد أقاليم ماوراء النهر حسب التقسيم الجغرافي القديم قال ياقوت الحموي في معجم البلدان شاش بالشين المعجمة بالرى قرية يقال لها : شاش النسبة اليها قليلة ، ولكن " الشاشي " التي خرج منها العلماء ونسب اليها خلق من الرواة والفصحاء فهي بما وراء النهر ، ثم ماوراء نهر سيحون متاخمة لبلاد الترك وأهلها شافعية المذهب ، وانما شاع بها هذا المذهب مع غلبة مذهب أبي حنيفة في تلك البلاد بأبي بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الشاشي فانه فارقها وتفقه ثم عاد اليها فصار أهل تلك البلاد على مذهبه ومات سنة ٣٦٦ هـ وكان من أوحد أهل الدنيا في الفقه والتفسير واللغة ومولده سنة ٢٩١ هـ .<sup>(١)</sup>

وقال السمعاني في الأنساب ( الشاشي ) بالألف الساكنة بين الشئين المعجمتين ، هذه النسبة الى مدينة وراء نهر سيحون يقال لها ( الشاشي ) وهي من ثغور الترك خرج منها جماعة كثيرة من أئمة المسلمين .<sup>(٢)</sup>

وقال ابن حوقل : الشاش وايلاف مقدار عرضهما مسيرة يومين في ثلاثة أيام ، وليس بخراسان وماوراء النهر اقليم على مقدارها في المساحة أكبر منابز وقرى عامرة وسعة وبسيطة في العمارة الى قوة شوكة منهم .<sup>(٣)</sup>

وتقع الشاش اليوم في جمهورية ( أوزبكستان ) بالاتحاد السوفيتي وعاصمة هذا الاقليم كانت تدعى ( بِنَكْتُ ) وتدعى اليوم ( طشقند ) وطشقند عاصمة ( أوزبكستان ) وقد اهتم الروس بها منذ أن استولوا على خانية بخارى عام ١٩٢٢

( ١ ) معجم البلدان مجلد الخامس ص : ٢١٢-٢١٣ ط مطبعة السعادة بمصر .

( ٢ ) الأنساب : ٢٤٤ / ٧ ، ط مطبعة بيروت ، الناشر : محمد أمين .

( ٣ ) صور الأرض لابن حوقل ص : ٤١٦ .

( ٤ ) ( تنبيهه ) كتب هذا الكلام والذي بعده قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاره وان بدت بوادر ذلك ولو كتب اليوم لكان الكلام والتعبير غير هذا .

وكانت طشقند تتبعها وأهلوا بخارى وسمرقند ، لأنها أكثر استعصاء على  
الاذابة . (١)

ويقع هذا الاقليم الذى أخرج أئمة المسلمين اليوم تحت احتلال الروس وقد  
منع أهلها تدريس اللغة العربية لغة دينهم ولغة ثقافتهم التى أخرجت جهاذة  
العلماء من أمثال القفالين والشاشيين وغيرهم ، ومنعت الكتابة والتعليم بالحرف  
العربى وحلت مكانها الحرف الروسى ولغتها ، وجعل التعليم يدور على ماركس  
ولينين وانجيلز ، وهدمت المساجد والمدارس الاسلامية ونصب بدلها تمثال  
لينين فى أكبر ميادين طشقند كما تراه فى الصورة فى هذه الخرائط المصورة ،  
وفعل بها ما فعل بغيرها من البلاد الاسلامية التى اغتصبها الروس كالبخارى  
وترمز ، وسمرقند ونسا وطبرستان وغيرها .

والآن وقد أفل نجم الشيوعية وتقلص ظلها وأراح الله العالم من شرها  
وويلاتها ، وبدأ يلعن آخرها أولها ، وانحصر معسكرها داخل حدودها  
وجعل الله بيتها بأسا شديدا ، وبدأت تستقل منها بعض جمهورياتها ،  
وهل للجمهوريات الاسلامية التى تثبط تحت وطأة الروس أن تتحرك وتحرك ،  
وترفع راية الجهاد وتعيد مجد الأجداد وتمرغ أنوف الروس كما مرغهم اخواننا  
مجاهدوا الأفغان فى التراب ؟ ، واذا قوهم الذل والهوان ورد وهم جائعين  
خاسرين يجرون ذيل العار وبرهنوا للعالم أن أهل الكفر مع أسلحتهم المدمرة والفتاكة  
ليسوا بشيء مع الايمان والاعتماد على الله القادر القوي وهل العالم الاسلامى ينسى  
خلافاته ويتجاوز تمزقاته ويرجع الى كتاب ربه وسنة نبيه منبع عزه وكرامته ثم ينهض  
لنجدة اخوانه ليعيد تلك البلاد المفقودة ، وما ذلك على الله بعزيز ، وسوف  
يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون فى  
سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتية من يشاء والله واسع عليم ،  
أسأل الله أن يلهم المسلمين بهافيه عزهم وكرامتهم .

(١) انظر المسلمون فى الاتحاد السوفيتى ، د / محمد على البار : ٥١٣ / ٢ .

ووصف الشاشي ابو الربيع البَلْخِيِّ قائلا :  
 الشاشي بالصيف جُنَّةً :: وَمِنْ أَدَى الْحَرِّ جُنَّةً  
 لكنني يعتريني بها :: من البرد جُنَّةً  
 المنتسبون الى الشاشي من العلماء البارزين :

برز من الشاشي علماء كثيرون غير من سبق ذكرهم منهم :-

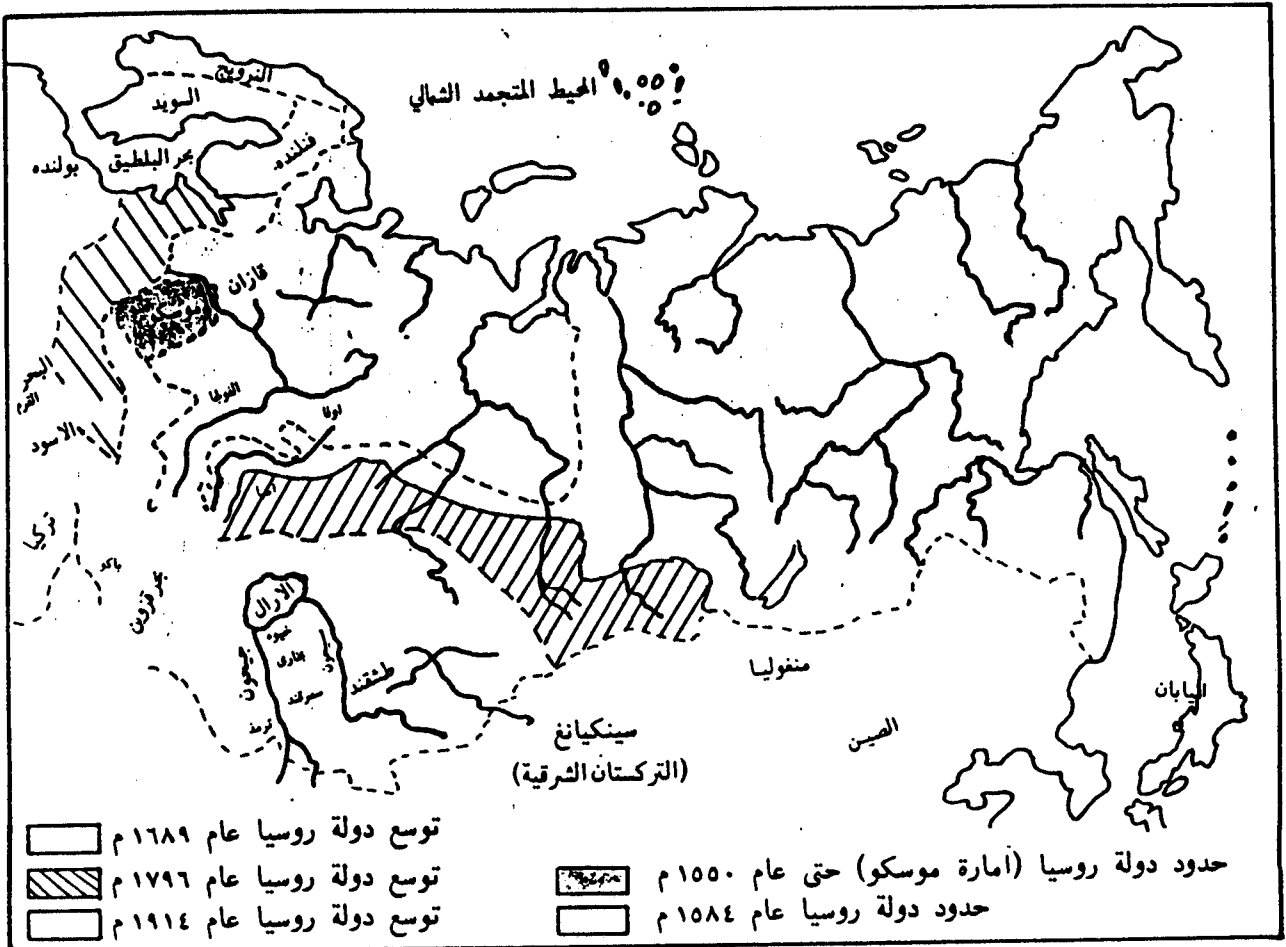
القاسم بن محمد بن علي الشاشي ، ابنه القفال الكبير .  
 قال الامام السبكي في الطبقات : هو الامام الجليل احد ائمة الدنيا ، ولد الامام  
 الجليل القفال الكبير . ذكره العبادي في الطبقات وقال : هو مشهور الفضل يشهد  
 بذلك كتابه ( التقريب ) وبه تخرج فقهاء خراسان وازدادت طريقته اهل العراق به  
 حسنا . قال : آ بو حفص عمر بن علي المَطْوُوعِي : المنجبون من فقهاء اصحابنا أربعة  
 أبو بكر الاسماعيلي حيث ولد ابنه ابا هسهه والامام ابو سهل ، حيث ولد ابنه الامام  
 الي ان قال وابو بكر القفال حيث حظي من نسله بالولد النجيب الذي ينسب  
 اليه كتاب ( التقريب ) وابو جعفر الحناطي حيث رزق مثل الشيخ ابي عبد الله ولدا  
 رضيا نجلا زكيا .

قال : والتقريب من اجل كتب المذهب ذكره الامام ابو بكر البيهقي في رسالته الى الشيخ  
 ابي محمد الجويني بعد ما حدث علي حكاية الفاظ الشافعي والفاظ المزني وقال : لم  
 أرا احدا منهم يعني المصنفين في نصوص الشافعي رضي الله عنه فيما حكاها اوثق من  
 صاحب التقريب ، وقد كان القاسم جليل المقدار في حياة ابيه يدل على ذلك ما ذكره  
 الاصحاب في كتاب الرضاع عن الحلبي في فروع الاختلاط من قول الحلبي هذا شيء  
 استنبطته انا وكان في قلبي منه شيء فعرضته على القفال الشاشي وابنه القاسم فارتضياه  
 فسكنت ثم وجدته لابن سريح فسكن قلبي اليه كل السكون .

ولم يذكر السبكي ، ولا الاسنوي تاريخ ولادته وموته ، وذكر المحقق لطبقات السبكي -  
 تاريخ وفاته نقلا عن تاريخ الجرجان انه مات يوم السبت الخامس والعشرين من جمادى  
 الاولى سنة احدى عشرة واربعمائة فعلى هذا يكون من اهل الطبقة الرابعة : (١)

خريطة توضح التوسع الروسي في أراضي المسلمين على مدى السنين ، وفيها طشقند عاصمة

الشاش



صورت هذه الخريطة من كتاب المسلمين في الاتحاد السوفيتي

لدكتور/محمد علي البار



ومنهم أبو الحسن علي بن الحاجب الشاشي . وهو أحد العلماء الاعلام في الحديث والفقہ طلب العلم بخراسان والعراق والشام والحجاز ثم عاد الى بلاده الشاش يعلم الناس وكانت وفاته بها سنة ٣١٤ هـ ( ١ )

ومنهم محمد بن علي بن حامد الشاشي : أبو بكر الشاشي شيخ الشافعية صاحب الطريقة المشهورة في الجدل تفقده في بلاده على الامام أبي بكر السنجي ثم استوطن غزنة . وهي أوئل الهند فأقبلوا عليه وأكرموه

واستفادوا منه وصنف تصانيف كثيرة ثم استدعاه نظام الملك الى هراة فشق على أهل غزنة مفارقتة ، ولكن لم يجد بدا من ذلك فجهزوه وولاه تدريس النظامية فأقام بها مدة . ولد سنة ٣٩٧ هـ وتوفي سنة ٤٨٥ هـ

وهذا يجتمع مع الامام القفال في اسمه وفي اسم الأب والكنية ، والنسبة الى الشاش ، والى المذهب ، ويفترقان فيما عدا ذلك . ( ٢ )

ومنهم عبد الله بن أبي عوانة الشاشي سمع من محمد بن اسماعيل البخاري أبو موسى هارون بن حميد الشاشي . يروى عن أبي الوليد الطيالسي وسليمان بن حرب . روى عنه أهل الشاش ، مات سنة ست وستين ومائتين . قال أبو حاتم بن حبان : كان فقيه البدن . ( ٣ )

---

( ١ ) معجم البلدان ٣ / ٣٠٨ ، اللباب ٢ / ١٧٤

= ٢ طبقات الشافعية للأسنوى ٢ / ١٤

( ٣ ) الأنساب للسمعاني ٧ / ٢٤٥

## الفصل الثاني في حياة المؤلف العلمية

يشتمل على ستة مباحث

" المبحث الاول : اشهر رحلاته العلمية "

تمهيد في اهمية الرحلة لطلب العلم :

كان للرحلة في طلب العلم اهمية كبيرة : ذلك ان منبع العلم ومأخذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال عز وجل : " هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين . " الجمعة : ٢ -

" وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " ، وكما قال البوصيرى

﴿ وكلهم من رسول الله ملتصق \* \* \* غرنا من البحر أو رشفا من الدير ﴾ وأخذ العلم بعد رسول

الله عليه وسلم من صحابته الكرام الذين ورثوا عنه العلم لان الانبياء لا يورثون دينارا ولا درهما كما قال ابو هريرة وقد اخذ كل منهم بقدر صحته ويقدر ما وهب الله لهم من الذكاء والحفظ والفهم فمن مكثر ومقل .

ثم تفرق اصحاب رسول الله لنشر الاسلام وللجهاد في سبيل الله وكان لدى كل علم لم يكن عند الآخر وعند كل واحد حديث لم يكن لغيره ولذا نجد حتى الصحابة انفسهم سافر بعضهم لياخذ حديثا لم يكن عنده عن صحابي آخر .

اخرج البخارى في ( باب الخروج في طلب العلم ) ان الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رحل الى الشام يسمع حديثا واحدا عن صحابي اخر حفظه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عبد الله بن انيس الانصارى ، وكذا رحل ابو ايوب الانصارى الى مصر ليستوثق من حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستر المؤمن فلما سمع

الحديث ركب راحلته قافلا ولم يجلس . : البخارى مع الفتح : ١٧٣/١ - ١٧٤

وقال ابن مسعود رضى الله عنه " لو أعلم ان احدا أعلم منى بكتاب الله يبلغه الا بل

لركبت اليه . : بخارى مع الفتح ٤٧/٩

وسافر الامام القفال الكبير لاجل حديث واحد يأخذه من ابي محمد المعزنى المعقلنى  
 الهروى الملقب بالباز الابيض . قال الامام السبكى فى الطبقات قال ابو كامل البصرى  
 سمعت عبد الصمد بن نصر العاصمى يقول سمعت ابا بكر الأودى <sup>رضي</sup> يقول : احتـاج  
 ابو بكر محمد بن على القفال الشاشى الى سماع حديث واحد من حديث المزنى فأراد  
 ان يقرأ عليه فاستأذن عليه فقال له : الى يوم المجلس يا أبا بكر فقال القفال بأيد الله  
 الشيخ الجليل انى مع القافلة وهى تخرج اليوم فان أذن لي بالقراءة عليه : قد قلت  
 الى يوم المجلس فلم يقدر له ولم يقرئه ولم يدعه يسمع منه ذلك الذى فيه حاجة القفال  
 الطبقات ٣ / ١٨٠ .

ثم استقر بعض الصحابة فى البلاد التى فتحوها بما معه من العلم مع تفاوتهم فى  
 العلم والفهم والاستنباط وتفقه اهل كل بلد على من عنده من الصحابة .  
 ومن هنا دعت الحاجة الى الرحلات وخاصة الى الحجاز وبغداد والشام ومصر  
 وخراسان وهذه الأماكن وجود الصحابة بكثرة وأماكن ازدهار العلم بعدهم .  
 وكانت الرحلة لطلب العلم سنة قديمة وفى قصة نبي الله موسى على نبينا وعليه افضل  
 الصلاة وازكى التسليم مع صاحبه ما يدل على ذلك حيث سافر نبي الله لطلب علم لم  
 يكن عنده مع كونه من أولى العزم من الرسل وكليم الله تعالى وصفيه خاض البحر لاجل  
 زيادة علم ولقى المعانات فى سبيله حتى لقي ذلك العالم الذى آتاه الله رحمة من عنده  
 وعلمه من لدنه علما وجرى بينه وبين نبي الله ما جرى مما قد قص الله علينا فى سورة  
 الكهف . ولم تنزل هذه السنة جارية بدء من عهد النبوة حيث تأتى الوفود من كل بلد  
 دخلها الاسلام لتتلقى العلم من مشكاة النبوة ، وكذا فى عهد الصحابة والتابعين ومن  
 بعدهم مما لا يسع لذكره للمجال هنا ، وعموما فقد كان اكثر الناس رحلة لطلب العلم أهل  
 الحديث ، وخاصة فى القرن الثالث والرابع الهجريين ، ومن هؤلاء الذين لهم رحلات كثيرة  
 الامام القفال قال الحاكم فى وصفه هو الفقيه الاديب امام عصره بما وراء النهر واعلمهم  
 بالاصول واكثرهم رحلة فى طلب الحديث ، واليك اشهر رحلاته فى ذلك .

### " اشهر رحلاته العلمية :- "

بعد ان اخذ العلوم من شيوخ بلده مثل الحسن بن صاحب بن حميد<sup>(١)</sup> وغيره بدءاً  
ينتقل الى الاقطار ليأخذ من العلماء الاجلاء المشهورين في ذلك الوقت في الاقطار  
الاخرى وظهر لى بتتبع اثاره انه انتهى من الكتابة عن شيوخ بلده قبل ١٦ من عمره  
وبدء يخرج الى الاقطار الاخرى لان دخوله الى العراق كان في سنة ٣٠٦ هـ على  
ما ذهب اليه بعض العلماء ، وقد ذهب البعض الى انه دخل بعد ذلك كما سأوضح هذا  
فيما يأتي ان شاء الله تعالى وقد رحل الى نيسابور قبل العراق كما يأتي فإذا كان ذلك  
فإنه بدأ الرحلة لطلب العلم من بداية رشده فلا زال ينتقل في الاقطار يطلبه ويعطيه  
تارة ويأخذها أخرى كان هذا رأيه الى اخر عمره رحمه الله تعالى .

### رحلته الى خراسان

كانت رحلته الى خراسان قبل رحلته الى العراق ، وان لم اقف على تاريخ السنة  
التي خرج فيها اليها وقد عاد اليها اكثر من مرة وكتب فيها عن أشهر العلماء ، وكتبوا  
عنه ، والدليل على هذا ما قاله الامام السبكي في الطبقات نقلاً عن الحافظ ابي عبد  
الله الحاكم قال : روى عنه ابو عبد الله الحاكم وقال : ورد نيسابور مرة على ابن خزيمة  
ثم ثانيا عند منصرفه من العراق ، ثم ورد بها على كبر السن ، وكتبنا عنه غير مرة ثم اجتمعنا  
بيخارى غير مرة فكتبنا عنه وكتب عنى بخط يده .

(١) قال الذهبي : هو الحافظ ابو علي الشاشي ذكره صاحب الارشاد فقال : حافظ كبير  
مذكور كتب عن شيوخ خراسان وارتحل الى العراق والشام ومصر يسمع على ابن حشرم  
ومحمد بن عوف الطائي و ابا زرعة الرازي واسحاق الدبري وطبقتهم . روى عنه مثل ابي  
بكر على الحافظ ، ومحمد بن علي بن اسماعيل الشاشي القفال وابو بكر الجعابي ، و  
ابن المظفر ، توفي سنة ٣١٤ هـ : تذكرة الحفاظ للذهبي ٣ / ٧٨٠-٧٨٩ .

وفى نيسابور اخذ عن امام الائمة ابي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة<sup>(١)</sup> وتردد عليه  
فى اكثر من رحلة وكذا اخذ عن طبخته ، وممن اخذ عنه فى نيسابور غير ابن خزيمة ابو  
العباس السراج الثقفى ، مولا هم ، النيسابورى الحافظ<sup>(٢)</sup> .

وممن اخذ عنهم فى سجستان<sup>(٣)</sup> ابو بكر احمد بن عبد الله بن سيف السجستانى كان  
من اكابر العلماء الشافعية اخذ العلم عن المزنى ونقل عنه الرافعى فى الباب الرابع من  
ابواب الصدقه فقال روى القفال الشاشى عن احمد بن عبد الله بن يوسف السجستانى انه  
سأل المزنى هل يجوز النكاح على تعليم الشعر؟ فقال : نعم ان كان مثل قول القائل :

يريد المرء ان يعطى مناه : : ويأبى الله الا ما ارادا

يقول المرء فائدتي ومالي : : وتقوى الله اكرم ما استفادا

توفى رحمه الله سنة ٣١٦ هـ ذكره ابن هداية الله الحسينى فى طبقات الشافعية ص ٥٠  
وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ١٩٠ .

( ١ ) تقدم ذكر شىء من ابن خزيمة انظر ص ١٨

( ٢ ) ابو العباس السراج هو محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن عبد الله محدث خراسان -  
ومسند ها سمع قتيبة وابراهيم بن يوسف البلخى واسحاق بن راهويه ، روى عنه البخارى  
ومسلم وابو حاتم الرازى ابوبكر ابن ابي الدنيا وهم من شيوخه ومن قال برواية القفال -  
عنه السمعانى فى الانساب والنوى فى تهذيب الاسماء واللغات توفى ابو العباس  
سنة ٣١٣ هـ انظر ترجمته فى طبقات السبكي ٣ / ١٠٨ .

( ٣ ) قال السمعانى : السجستانى : بكسر السين المهملة والجيم وسكون السين الاخرى  
بعدها تاء منقوطة بنقطتين من فوق هذه النسبة الى سجستان وهى احدى البلاد  
المعروفة بكابل كان بها ومنها جماعة كثيرة من العلماء والمحدثين انظر  
الانساب ٧ / ٨٤ .

رحلته إلى العراق :

قال الامام الذهبي في كتابه تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير، والصفدي في الوافي بالوفيات رحل الامام القفال من الشاش الى بغداد في سنة ٣٠٩ هـ ولم يدرك ابن سريج الذي توفي في سنة ٣٠٦ هـ وما قاله الشيخ ابواسحاق في الطبقات بأنه تفقه على ابن سريج وهم منه .

ولم اجد لغيرهما ممن قبلهما من صرح بتاريخ دخوله الى بغداد وقد ذهب الى القول بأنه لم يدرك ابن سريج الشيخ ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ولكنه لم يقطع به قال الحافظ شمس الدين الداودي في طبقات المفسرين ، قال الشيخ ابواسحاق درس على ابن سريج وجري عليه الرافعي في التقريب . قال ابن الصلاح : الاظهر عندنا انه لم يدرك ابن سريج وهو الذي ذكره المطوعي في كتابه وقال من جاء بعد ابن الصلاح — يقوله كابن قاضي شعبة في طبقاته ، والصفدي والذهبي وغيرهم ، ومنهم من نقل القولين ولم يرجح احدهما على الآخر كالسبكي في الطبقات الكبرى والاسنوي في الطبقات والداودي في طبقات المفسرين وغيرهم ، ومدار الامر في هذا القول على ما قاله ابن الصلاح ، ثم على ما قاله المطوعي فبناء على هذا القول يكون دخول القفال الى بغداد في سنة ٣٠٩ هـ او قبلها بقليل .

اما من ذهب الى ما قاله ابواسحاق الشيرازي فكثيرون ، منهم الامام النووي في تهذيب الاسماء واللغات ، وابن خلكان في وفيات الأعيان وبطاشي كبرى زاده في مفتاح السعادة و ابن العماد الحنبلي في كتابه شذرت الذهبية نقلا عن ابن الاهول ، وهؤلاء قالوا بأخذه من ابن سريج من غير اشارة الى قول من خالفهم فكأنه لم يكن هناك خلاف وعلى هذا القول يكون دخول القفال الى بغداد قبل ٣٠٦ هـ وهو التاريخ الذي توفي فيه ابن سريج ، ولم يكن هذا الخلاف ناشئا عن الاختلاف في تاريخ ابن سريج ، فلم يختلفوا في ان ابن سريج مات في سنة ٣٠٦ هـ قال الامام السبكي في الطبقات الكبرى اذ علم ان وفاة ابن سريج كانت سنة ٣٠٦ هـ بأجماع وهو عالم ذلك العصر . . . (١)

وانما هو خلاف ناشئ عن عدم الوقوف على حقيقة تاريخ دخول القفال الى العراق وادراكه ابن سريج .

فبالنظر الى هذا الخلاف يترجح عندي ما قاله الشيخ ابو اسحاق ومن تبعه لما يأتي :

( ١ ) ان اصحاب القول الاول استندوا على ما قاله ابن الصلاح وابن الصلاح لم يجزم

بل قال الاظهر عندنا انه لم يدرك ، وقول من قال بالجزم اولى من قول من تردد .

( ٢ ) رأيت في هذا الكتاب ( محاسن الشريعة ) ان القفال نقل عن ابن سريج في

باب الحضانه<sup>(١)</sup> في ترتيب الاخوات اي في احقهن بالحضانه وهذا اقوى الدليل

واقوى من هذا كله ما حكاه القفال عن نفسه بأنه اخذ الفقه من ابن سريج . .

( ٣ ) قال الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق قرأت على ابي القاسم زاهر بن طاهر عن

ابي بكر البيهقي انبأنا ابو عبد الله الحافظ قال : سمعت ابا بكر محمد بن علي

الفيقيه الشاشي يقول دخلت على ابي بكر بن خزيمة عند ورودني نيسابور وانا غلام

أيفع فتكلمت بين يديه في مسألة فتال لي : يا بني علي من درست الفقه ؟ فسميت

ابا الليث فقال علي من درست ؟ فقلت علي ابن سريج فقال : وهل اخذ ابن سريج

العلم الا من كتب مستعارة فقال : بعض من حضرة : ابو الليث هذا مهجور

بالشاش فان البلد للحنايعة فقال ابو بكر : وهل كان ابن حنبل الاغلاما من غلمان

الشافعي ) - هذا كما يقول المثل : قطعت جبهة صوت كل خطيب<sup>(٢)</sup> فقد تحدث

عن نفسه وبين الامر فيما اختلفوا فيه فاذا ثبت هذا فلا كلام وبناء على ما تقدم كان دخول

القفال الى بغداد قبل سنة ٦٠٣ وفيها وهي السنة التي <sup>توفي</sup> فيها ابن سريج ، ويظهر انه دخل

( ١ ) انظر اللوحة ١٢٧ ب ١٦ سطر ونص كلامه ( ثم للاخوات مراتب في القرب فتقدم

اقربهن وهي الاخت للاب والام لاجتماعهما في رحم واحد واصلب واحد ففيها انوثة

وقرابة من طرفين وكلما كثرت اسباب القرابة كانت اجمع لاسباب الشفقة لان الموجود ان

الرجل يتعصب لاخته لابه وامه اكثر مما يتعصب لاخته من احدهما وبعد الاخت للاب

والام الاخت للاب ثم الاخت للام وهي مما نص عليه الشافعي وكان ابو العباس بن

سريج قويا في تقديم الاخت للام على الاخت للاب كما يقدم الخال على العم لادلائه

بالام وهذا محتمل وبينهما فرق يطول ذكره .

بها في سن مبكر دون البلوغ كما تحدث هو عن نفسه ( دخلت على ابن خزيمة  
عند ورودى نيسابور وأنا غلام أيفع ) ( ١ )  
فاذا كان كذلك فأشهر العلماء الذين أخذ عنهم الامام القفال في العراق  
ابن سريج ( ٢ ) ومحمد بن جرير الطبري <sup>( ٣ )</sup> والحا فظ الباغندي ، ( ٤ ) والصيرا في <sup>( ٥ )</sup>  
ومن قال بأخذه منهم الامام النووي في التهذيب والسبكي في الطبقات والداودي  
في طبقات المفسرين وغيرهم .

- 
- ١ = قال ابن الاثير خرج عبدالمطلب ومعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أيفع  
أو كرب ( أيفع الغلام فهو يافع إذا شارف الاحتلام ولما يحتلم وهو من نوا در الابنية  
٢ = انظر صفحة ( ١٩ )  
٣ = تقدم شيى من تعريفه في ( ١٦ )  
٤ = الباغندي هو الحا فظ الأوحى محدث العراق أبو بكر محمد بن محمد بن  
سليمان بن الحارث الوا سطى ثم البغدادي . قال القاضي أبو بكر ( لأبهرى  
سمعت أبا بكر ابن الباغندي يقول آجبت في ثلاثمائة ألف مسألة في حديث النبي  
صلى الله عليه وسلم . مات في ذى الحجة سنة ٣١٢ هـ رحمه الله تعالى انظر  
في تذكرة الحفاظ ٧٣٧/٢ والنهاية والبداية ( ١١ / ١٧٠ )  
( ٥ ) الصيرافي : هو أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي المعروف بالصيرافي  
كان اماما في الفقه والأصول تفقه على ابن سريج واشتهر بالحدف في النظر والقياس  
وعلم الأصول وله في أصول الفقه كتاب لم يسبق الى مثله قال ابن خلكان : حكى  
أبو بكر القفال في كتابه الذي صنفه في أصول الفقه أن أبا بكر الصيرا في كان أعلم الناس  
بالأصول بعد الشافعي وهو أول من انتدب من أصحابنا للشروع في علم الشروط  
وصنف فيه كتابا أحسن فيه كل الاحسان وتوفي سنة ( ٣٣٠ ) هـ انظر وفيات لأعيان  
٤ / ٣٣٠ ، ٣٣٧ / ٣ طبقات الشافعية للعبادي ٦٩ طبقات الشافعية لابن هداية لله  
الحسيني ص ٦٣ طبقات السبكي ٣ / ١٨٦ .



وابو القاسم البغوي <sup>(١)</sup> وطبقاتهم .  
وممن قال بأخذه منهم الامام النووي في تهذيب الاسماء واللغة والسبكي  
في الطبقات والداودي في طبقاته للمفسرين وغيرهم .

---

(١) تقدم شىء من تعريفه انظر ص ١٨  
قال السمعاني " البغوي " هذه النسبة الى بلدة من بلاد خراسان بين  
مروة وهراة يقال لها (بغ) قال: دخلتها غير مرة ونزلت بها . وكان لها  
جماعة من الائمة والعلماء قد يما وحديثا .  
وانما قيل للامام البغوي بغوي لان جده من جهة الام ( احمد بن منيع ) اصله  
من بغ .  
اما ابو القاسم البغوي فانه ولد ببغداد ، وبها نشأ وكان محدث العراق في  
عصره عمر العمر الطويل حتى رحل الناس اليه وكتب عنه الاجداد والاحفاد  
والاباء وولد سنة ٢١٣ هـ ومات في ليلة الفطر سنة ٣١٧ هـ الانساب ٢/ ٢٧٣-٢٧٥

رحلته الى الشام:

يظهر مما سبق ذكره ان رحلته الى الشام كانت بعد رحلته الى نيسابور والعراق لان ولادته كانت في سنة ٢٩١ هـ وخروجه الى العراق كان قبل ٣٠٦ هـ على ما سبق ذكره ولا يحتمل خروجه قبل ذلك الى الشام كما يظهر انه سمع هناك عن خلف كثير من العلماء كابي الجهم<sup>(١)</sup> ، واسحاق بن محمد بن اسحاق الدمشقي

رحلته الى الحجاز :

كانت الحجاز المنبع الاول الذي ينبع عنه النور الاسلامي الذي اضاء الكون وشمل الارض كلها شرقها وغربها ولا زال يتلألأ ويتوارث جيل بعد جيل ولا زال العلماء يتوافدون اليها من كل فج عميق لما لها من المكانة التي خصها الله بها والمزايا التي لم تكن لغيرها على الاطلاق ، وكان العلماء يلتقون فيها احيانا في مواسم الحج و احيانا لطلب العلم فكان للامام القفال نصيب من هذا كله .

رحلته الى الجزيرة :

ذكر رحلته الى الجزيرة<sup>(٢)</sup> النووي في التهذيب ، والداودي في طبقات

المفسرين وغيرها .

(١) ابن كلاب: قال الذهبي هو الشيخ العالم الخطيب الصدوق ابو الجهم احمد بن الحسين بن احمد بن طلاب دمشق ثم المشغراتي خطيب مشغرات ( قرية على سفح جبل لبنان ) وكان يقدم دمشق ويحدث عن هشام ابن عمار واحمد بن ابي الحواري توفي سنة ٣١٩ هـ .

(٢) المراد بالجزيرة هنا ( جزيرة أقور )

قال الحموي في معجم البلدان : وهي التي بين دجلة والفرات مجاورة الشام على ديار مصر وديار بكر سميت الجزيرة لانها بين دجلة والفرات بهامد وجليلة وحصون وقلاع كثيرة ومن امهات مدنها حران ، والرّها ، والرقّة ، ورأس عين ونصيبين وسنجار وميفارفين والموصل وغير ذلك : معجم البلدان ١٣٤/٢

قال النووي : وبها اخذ عن ابي عروبة<sup>(١)</sup> الحراني :

رحلته الى بخارى :

لم ينقطع المؤلف عن الرحلة لطلب العلم حتى بعد كبر سنه وقد طبق قول القائل العلم من المهد الى اللحد ورغم انه انشغل بالعلم من صباه لكنه ما أن سمع عالما في قطر آخر الا ارتحل اليه لمعرفة قدر العلم وقدر العلماء وفضل طلب العلم وفي رحلته هذه يحدثنا عنه الحافظ ابو عبد الله الحاكم النيسابوري قال : ورد نيسابور مرة على ابن خزيمة ثم ثانيا عند منصرفه من العراق ثم وردا على كبر السن وكتبنا عنه غير مرة ثم اجتمعنا ببخارى غير مرة فكتبنا عنه وكتب عنى بخط يده . هذا ما نقله الامام السبكي في الطبقات ٣ / ٢٠١ .

رحلته الى الثغور :

كان الامام القفال ممن جمع الله تعالى له بين العلم والعمل وبين الرحلة لطلب العلم والرحلة للجهاد في سبيل الله . كانت الاولى لا يستغنى عنها لحفظ شرع الله واحكامه والثانية لحفظ حدود بلاد المسلمين وثغراتها من اعتداء العدو وعليها وكان للامام القفال رحلات الى الثغور، هكذا وصفه الواصفون كان مرابطا في سبيل الله ما أجل هما من اعمال وقل من يجمع بين هذين العملين الجليلين حتى ممن العلماء ، ومن رحلته الى الثغور ما نقله السبكي في الطبقات الكبرى پسنده قال الشيخ ابو عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي يقول : اخبرني عبد الملك بن محمد الشاعر انه كان فيمن غزا الروم من أهل خراسان وماوراء النهر عام النفيير، وفيهم يومئذ ابو بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال امام المسلمين وفيها رد على قصيدة هجاء وردت من ثغور عظيم الروم : تقدمت القصة بكاملها انظر

( ١ ) ابو عروبة : هو الحافظ الامام محدث حران الحسين بن محمد بن ابي معشر هودد السلمي الحراني صاحب التاريخ توفي سنة ٣١٨ هـ : تذكرة الحفاظ ٣ / ٢٠١ -

- المبحث الثاني -

شيوخه :

حمل الامام القفال العلم عن خلق كثير من العلماء البارزين في عصره ومما يدل على ذلك رحلاته الكثيرة التي تقدم ذكرها . غير ان المذكورين من شيوخه وتلامذته اقل بكثير بالمقارنة الى رحلاته الكثيرة حتى في كبر سنه ، ويرجع سبب ذلك الى ثلاثة امور : -

( ١ ) فقدان كتبه التي يستفاد منها في هذا الجانب مثل كتابه في التفسير وكتبه في الحديث .

( ٢ ) فقدان المراجع المهمة التي بها صلة مثل كتاب تاريخ نيسابور للحافظ الحاكم النيسابوري تلميذه وشيخه من جهة ، وهذا لو كان موجود الاغنى عن غيره ولا روى الظاهر .

( ٣ ) كون المترجمين يكتفون بذكرهم هم شيوخه ، والاشارة الى من عداهم بقولهم ( واخذ عن طبقتهم )

لاجل هذا لم أتف على كثير منهم مما يتلاءم مع رحلاته الكثيرة وبعد بحث وتنقيب استغرق وقتا طويلا وجهدا مضنيا جمعت ما اطلعت عليه من ذلك من عدة مراجع فمنهم من سبق ذكرهم اثناء ذكر رحلته ومنهم من لم يذكر اما من ذكر وتقدم تعريفه فأحيل اليه ومن لم يتقدم ذكره وتعريفه فأذكر ترجمته بايجاز ان شاء الله تعالى مع الاشارة الى المصادر التي استشهدت منها مرتبا على حسب تاريخ وفاتهم .

- شيوخه مرتبة على حسب تاريخ وفاتهم -

- ( ١ ) ابو العباس احمد بن سريج ت سنة ٣٠٦ هـ
- ( ٢ ) ابو جعفر محمد بن جرير الطبري ، ، ٣١٠ هـ
- ( ٣ ) عبد الله بن اسحاق بن ابراهيم بن حماد المدائني ، ، ٣١١ هـ
- ( ٤ ) ابو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة امام الائمة ، ، ٣١١ هـ

( ١ ) تقدم ذكره مع بيان الخلاف في ذلك ، ومن قال يتفقه الامام القفال عليه ابو اسحاق الشيرازي في الطبقات ٣١ - ٣٢ والنووي في تهذيب الاسماء واللغات ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ ابن خلكان في وفيات الاعيان ١٩٩/٤ بطاش كبرى زاده في كتابه مفتاح السعادة ١٠٥/١ - ١٣٠٦ بن العماد الحنبلي في شذارات الذهب ٥١/٣ - ٥٢

( ٢ ) تقدم شيء من ذكره في انظر المراجع السابقة والطبقات الكبرى للسبكي ٢٠٠/٣ - ٢١٣ .

( ٣ ) عبد الله المدائني هو عبد الله بن اسحاق بن ابراهيم بن حماد بن يعقوب ابو محمد الانماطي المدائني سكن بغداد وحدث بها عن الصلت بن مسعود الجحدري وعثمان بن ابي شيبة واحمد بن عيسى المصري .  
روى عنه ابو بكر الشافعي وابو بكر بن لجعابي ، ومحمد بن مطرف ومحمد بن اسماعيل مات في سنة ٣١١ هـ . انظر تاريخ بغداد للخطيب ٤١٣ /  
ومن قال برأوية القفال عنه : النووي والسبكي وابن خلكان : انظر المراجع السابقة .

( ٤ ) تقدم ذكره في انظر المراجع السابقة ، وما يدل على عظم قدره بين العلماء ما نقله الحافظ الذهبي في التذكرة قال : قال الفقيه ابو بكر محمد بن علي الشاشي حضرت ابن خزيمة فقال له ابو بكر النقاش المقرئ بلغني انه لما وقع بين المزني وابن عبد الحكم قيل للمزني انه يرد على الشافعي فقال لا يمكنه الا بمحمد بن اسحاق النيسابوري ؟ فقال ابو بكر : كذا كان : تذكرة -  
الحفاظ ٧٢٩/٣ .

- ( ٥ ) عمر بن محمد البجيرى السمرقندى ت سنة ٣١١ هـ
- ( ٦ ) الباغندى الحافظ الاوحد محدث العراق محمد محمد بن سليمان .
- ( ٧ ) ابو العباس السراج محمد بن اسحاق بن ابراهيم ت سنة ٣١٣ هـ
- ( ٨ ) عبد الله بن زيدان ابو محمد البجلي الكوفى ت سنة ٣١٣ هـ
- ( ٩ ) الحسن بن صاحب بن حمدان ت سنة ٣١٤ هـ
- ( ١٠ ) ابويكر احمد بن عبد الله بن سيف السجستاني ت سنة ٣١٦ هـ
- ( ١١ ) ابن ابى داود ابو بكر بن عبد الله الحافظ ابن الحافظ ت سنة ٣١٦ هـ

- ( ٥ ) البجيرى هو الحافظ الامام الكبير ابو حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني السمرقندى محدث ما وراء النهر وصاحب الصحيح والتفسير وغير ذلك ولد سنة ٢٢٣ هـ وتوفى سنة ٣١١ هـ رحمه الله تعالى = تذكرة الحفاظ ٢/٧١٩-٧٢٠ وممن نص على اخذ القفال عنه الحافظ ابن عساكر فى تاريخ دمشق .
- ( ٧ ) تقدم ذكره انظر <sup>١٨</sup> وممن نص على سماع القفال عنه السمعاني فى الانساب ج - ٢١١/١٠ - ٢١٢
- ( ٨ ) عبد الله بن زيدان بن شيريد بن رزين بن ربيع بن قطر الامام الفقيه الثقلاء العابد ابو محمد البجلي الكوفى توفى سنة ٣١٣ هـ السير ١٤/٤٣٦ وممن نص على أن القفال اخذ منه ابن عساكر فى تاريخ دمشق .
- ( ٩ ) تقدم ذكره <sup>١٩</sup> ومن رواية القفال عنه مارواه الذهبى قال: أخبرنا الحسن بن على وساق السند الى أن قال أخبرنا ابو بكر محمد بن على القفال نا الحسن بن صاحب الشاشى نا يونس ابن ابراهيم بعدن نا عبد الحميد بن صالح نا صالح بن عبد الجبار الحضرمى حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابراهيم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الشعر فان فيه حكما وامثالا . قال . هذا حديث منكر غريب والشاشى وثقه الخطيب وقال توفى سنة ٣١٤ هـ : تذكرة الحفاظ ٣/٧٨١ .
- ( ١٠ ) تقدم ذكره <sup>٢٠</sup>
- ( ١١ ) ابن ابى داود الحافظ العلامة قدوة المحدثين ابو بكر بن عبد الله =

- ( ١٢ ) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ت. سنة ٣١٧ هـ
- ١٣ = أبو عروبة الحافظ الإمام محدث حران الحسن بن محمد  
ابن مشعر .
- ١٤ = أبو الجهم الحافظ أحمد بن الحسين بن طلال المشغراني ت. سنة ٣١٩ هـ
- ١٥ = أبو بكر بن دريد . ت. سنة ٣٢١ هـ
- ١٦ = يحيى بن محمد بن صائد لم تفعل ترجمته
- ١٧ = اسحاق بن محمد بن اسحاق الدمشقي . = = =

- = الحافظ الكبير ابن أبي داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق السجستاني صاحب التنا صيف ولد بسجستان سنة ٢٣٠ . ومات سنة ٣١٦ هـ : تذكرة الحفاظ ٧٧١ / ٢ - ٧٧٤ . نص على أن القفال أخذ عنه الإمام السبكي في الطبقات وأتى بروايته عنه . انظر ٢٠٣ / ٣ .
- ١٢ = تقدم ذكره في ( ص ١٨٠ )
- ١٣ = تقدم ذكره في ص ( ٤٧ )
- ١٤ = تقدم ذكره في ص ( ٤٦ )
- ١٥ = أبو بكر بن دريد شيخ الأدب أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي البصري صاحب التصانيف تنقل في فارس وجزائر البحر لطلب الأدب ولسان المعرب ففاق أهل زمانه ثم سكن بغداد مات سنة ٣٢١ .
- ويظهر أن القفال تأثر به من حيث الأدب حتى أصبح أستاذا في الأدب . ومن نص على أن القفال أخذ عنه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق : انظره ١٥ - ٢ / ٢٨٢
- ١٦ + ١٧ = بحث في الطبقات وكتب التراجم ولم أقف على ترجمتهما وذكرهما الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق من شيوخه : انظر تاريخ دمشق المخطوط ١٥٠ - ٢ / ٢٨٢

( ١٨ ) علي بن اسماعيل بن أبي بشر أبو الحسن الأشعري : ت سنة ٣٢٤ هـ

وهو شيخه في الكلام وكان القفال شيخه في الفقه مع جلاله قدر الأشعري وكبره في السن لأن الأشعري ، ولد في سنة ستين ومائتين هـ والقفال ولد سنة ٢٩١ هـ قال الامام السبكي في الطبقات الكبرى : ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في هذا الكتاب ( شرح الرسالة ) أن القفال أخذ علم الكلام عن الأشعري وأن الأشعري كان يقرباً عليه الفقه كما كان هو يقرباً عليه الكلام وهذه الحكاية كما تدل على معرفته بعلم الكلام وذلك لاشك فيه كذلك تدل على انه أشعري وكأنه لما رجع عن الاعتزال وأخذ في تلقي علم الكلام عن الأشعري فقرأ عليه على كبر السن لعلي رتبة الأشعري ورسوخ قدمه في الكلام ، وقراءة الأشعري الفقه عليه تدل على علو رتبته أعنى مرتبة القفال وقت قراءته على الأشعري وأنه كان بحيث يحمل عنه العلم الطبقات الكبرى ٣ / ٢٠٣

### ترجمته

قال الامام السبكي : هو علي بن اسماعيل بن أبي بشر واسمه اسحاق بن سالم بن اسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبي موسى عبد الله بن قيس : شيخنا وقد وتنا أبو الحسن الأشعري البصري واطال فيه الكلام والثناء وتحامل على الامام الذهبي لقصوره في ترجمته في كتابه تاريخ الاسلام ولا حالته الى كتاب ( تبیین ) لابن عساكر مع أنه شيخه عفا الله عن الجميع وانا احيل القارئ على الطبقات وعلى ( تبیین ) لمعرفة مال للشيخ من مواقف ومناقب واثار ، وأرجو أن لا يغضب هذا أشعريا آخر لأن المقام هنا لا يسمح لذكورها .

أما تاريخ وفاته فقال الامام السبكي : والصحيح أن وفات الشيخ بين العشرين والثلاثين بعد الثلاثمائة ، والاقرب انها سنة ٣٢٤ هـ وهو ما صححه ابن عساكر وذكره أبو بكر بن فؤوك ، ويقال : سنة نيق وثلاثين : طبقات ٣ / ٣٥٢ ويمثل هذا ذكر ابن كثير ١١ / ٢١٠ في البداية



- ( ١٩ ) الصيرافى ابو بكر محمد بن عبد الله البغدادى ت ٣٣٠ هـ  
( ٢٠ ) احمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ت ٣٥٦ هـ  
( ٢١ ) ابو الليث الشاشى

- 
- ( ١٩ ) تقدم ذكره انظر ص ٣٤  
( ٢٠ ) احمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد الملقب بالبازا لا بيض قال -  
الامام السبكي قال الحاكم: كان امام اهل العلم والوجوه واولياء السلطان بخراسان  
فى عصره بلا مدافعة، ثم بهرة، ونيسابور وجرجان، وبغداد والبصرة ومكة، و  
مصر ولاهور، وحج بالناس وخطب بمكة.  
توفى سنة ٣٥٦ هـ - الطبقات الكبرى ١٧/٣ = ١٩٠ .  
وممن نص على ان القفال اخذ منه السبكي فى الطبقات ١٨/٣ .  
( ٢١ ) ابو الليث الشاشى وهو نصر بن حاتم بن بكر الشاشى من اوائل اصحاب ابن  
سريج وافاضلهم اخذ عنه جماعة منهم : القفال الكبير فى اوائل امره، سمع  
وحدث بعضه المطوعى وبعضه الحاكم فى تاريخه وقال : اى الحاكم كتبنا عنه  
سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ولم يؤرخ وفاته : طبقات الشافعية للاسنوى ١٢/٢  
طبقات المفسرين للسيوطى، المسلمون فى الاتحاد السوفيتى للدكتور  
محمد على البار ٥٢١/٢ .

المبحث الثالث -تلامذة :  

---

يتضح مما سبق ذكره من رحلات الامام القفال الكثيرة لطلب العلم واخذه العلوم من العلماء الاجلاء في ذلك العصر انه قد ربح واتجر بصفقة لا خسارة فيها واستفاد وافاد واصبح اماما يؤمه طلاب العلم من كل مكان لكل فن من تفسير، وحديث، وفقه ولغة، وشعر ويكفي للدلالة على هذا انه اول من نشر فقه الشافعي ببلاذ ما وراء النهر وكان قبله سائدا فيه الفقه الحنفي، لكن ما ان قدم الامام القفال حاملا كنز لا ينفد بل يزداد بكثرة الانفاق منه حتى اقبل طلاب العلم عليه واستفادوا منه ثم نشره المتخرجون منه فقه الشافعي في البلاد حتى عرفت بعد ذلك بفقه الشافعي وان دل هذا فاما يدل على تجرعه في العلوم وتأثيره على الآخرين وقدرته على الاخذ والعطاء وفيما يلي اذكر اشهر تلاميذه مشيرا الى المصادر التي استفدت منها .

( ١ ) الحافظ الحاكم النيسابوري

( ١ ) هو الحافظ الكبير امام المحدثين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف قال الذهبي اتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل والتراجم والابواب والشيخ ثم المجموعة مثل معرفة علوم الحديث ومستدرك الصحيحين وتاريخ نيسابور وكتاب مزكي الاخبار والمدخل الى علم الصحيح وكتاب الاكليل وفضائل الشافعي وغير ذلك .

توفي رحمه الله تعالى في صفر سنة ٤٠٥ هـ

انظر تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٩ - ١٠٤٥ .

- ( ٢ ) ابو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي ت سنة ٣٨٨ هـ
- ( ٣ ) الحلبي العلامة البارع رئيس اهل الحديث بما وراء النهر ت سنة ٤٠٣ هـ
- ( ٤ ) الادريسي الحافظ العالم ت سنة ٤٠٥ هـ
- ( ٥ ) القاسم بن محمد بن علي بن اسماعيل ت سنة ٤١٢ هـ

( ٢ ) الخطابي هو الامام العلامة المفيد المحدث الرحال ابو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب معالم السنن وكتاب شرح اسماء الحسنى وكتاب غريب الحديث، قال الذهبي : كان ثقة شهاباً من أوعياء العلم قد اخذ اللغة عن ابي عمر الزاهد ببغداد والفقهاء عن ابي علي ابي هريرة والقفال ، ومن نص ايضا على انه اخذ الفقه من الامام القفال ابن عساكر في تاريخ دمشق . توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٨٨ هـ ، انظر تذكرة الحفاظ ١٠١٨/٣ تاريخ دمشق ، طبعة السبكي ٣٨٢/٣ - ٣٩٣ .

( ٣ ) الحلبي قال الامام الذهبي : هو العلامة البارع رئيس اهل الحديث بما وراء النهر ابو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الشافعي صاحب - وجوه حسنة في المذهب وكان من ازكيا زمانه ومن فرسان النظر له يد طولى في الادب اخذ عن الاستاذ ابي بكر القفال وابي بكر الازدني وغيرهم توفي سنة ٤٠٣ هـ . تذكرة الحفاظ ١٠٣٠/٣ طبقات السبكي - النهاية ٣٩٠/١١

( ٤ ) الادريسي - قال الحافظ الذهبي هو الحافظ العالم ابو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الله بن ادريس الاستر اباذي محدث سمرقند ومصنف تاريخها وتاريخ استراباذي توفي رحمه الله تعالى في سنة ٤٠٥ هـ تذكرة الحفاظ ١٠٦٢/٣ هـ . ونص على انه اخذ من القفال الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق .

( ٥ ) القاسم بن محمد ابن القفال الكبير قد تقدم تعريفه

- (٦) محمد بن احمد الغنجاري ت ٤١٢ هـ  
(٧) محمد بن الحسين بن محمد السلمي . ت ٤١٥ هـ  
(٨) ابو حسان المزكي النيسابوري ت ٤٣٢ هـ  
(٩) ابو عبد الرحمن القاسم بن محمد الابريسي الفقيه ت  
(١٠) ابو اسحاق ابراهيم بن الحسن بن الحسين بن مناجد الشاشي

- (٦) محمد بن احمد الغنجار قال الامام الذهبي هو الحافظ العالم محدث ماوراء  
النهر ابو عبد الله محمد بن احمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاري -  
صاحب تاريخ بخارى . مات سنة ٤١٢ هـ - تذكرة الحفاظ ١٠٥٢/٣ <sup>١٩٦٤</sup> شذرات الذهب  
وممن نص على انه اخذ العلم من الامام القفال الحافظ ابن عساكر في تاريخ  
دمشق .  
(٧) السلمي هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم الازدي  
السلمي الامام الحافظ المحدث شيخ خراسان وكبير الصوفية ابو عبد الرحمن  
النيسابوري الصوفي صاحب التصانيف ولد سنة ٣٣٥ هـ وتوفي سنة ٤١٥ هـ  
انظر سير الاعلام ٢٤٧/١٧ وما بعدها تاريخ بغداد ٢٤٨/٢ ، تذكرة  
الحفاظ ١٠٤٦/٣ ، وممن نص على انه اخذ من القفال ابن عساكر في تاريخ  
دمشق والنووي في التهذيب ، والذهبي في سير الاعلام .  
(٨) ابو حسان المزكي ، قال الذهبي هو الامام الفقيه مسند نيسابور ابو حسان  
محمد بن احمد بن جعفر المولق اباذي المزكي احد الثقات الصالحاء وكان ابن  
التركبة بن نيسابور وله الحسنه الوافرة والجلالة توفي سنة ٤٣٣ هـ : سير الاعلام  
٥٩٦/١٧

قال بأخذه عن القفال ابن عساكر في تاريخ دمشق .

- (١٠٤٩) عدهما ابو عاصم العبادي من اصحاب القفال ولم يذكر تاريخهما  
كما لم اقف على ترجمتهما . انظر الطبقات للعبادي في  
ترجمة القفال .

- ( ١١ ) الحسن بن محمد الزنجاني (١)  
ت سنه  
( ١٢ ) اسماعيل بن ابراهيم النصر ابادي  
ت سنه  
( ١٣ ) ابو نصر عمر بن قتادة  
ت سنه
- 

١١+١٢ = لم أقف على ترجمتهما . ذكرهما الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق  
من تلا ميذ الامام القفال . انظر تاريخ دمشق ١٥-٢/٢٨٢  
١٣ = لم أقف على ترجمته ذكره الامام السبكي في الطبقات ٢/٢٠١ والحافظ  
الذ هبي في سيرا لأعلام ١٦٦ هـ ٢٨٣ من تلا ميذه .

( ١ ) الزتجاني قال ابن الأثير بفتح الزاي وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها  
نون هذه النسبة الى زنجان وهي مدينة على حد أذربيجان من بلاد الجبل ينسب  
اليها جمع كثير من العلماء . انظر اللباب ٢/٧٧  
٢ = قال ابن الأثر : النصر ابادي بفتح النون وسكون الصاد وفتح الراء وسكون الألفين  
بيهما باء موحدة وفي آخرها ذال معجمة . هذه النسبة الى نصر اباد وهي اسم محلتين  
احدهما بنيسابور ينسب اليها جماعة من العلماء .  
والثانية : محلة بالرى يقال لها نصر اباد . انظر اللباب ٣/٣١٠

### المبحث الرابع

مؤلفاته :

كان الامام القفال من هياء الله تعالى ليكون وعاء للعلوم وأعطاه الله تعالى زكاء مكنه ان يتبحر في عدة فنون ووصيرا يتحمل به مشقات الرحلات الطويلة من قطر الى قطر ومن شيخ الى شيخ حتى اصبح اماما في التفسير واماما في الحديث وامام في الفقه واماما في الادب واللغة ومن كان هذا شأنه فلا بد ان يكون له مصنفات كثيرة في كل مما ذكر ، قال ابو اسحاق الشيرازي " له مصنفات كثيرة ليس لاحد مثلها " ولكن الذي ذكر من مصنفاته في كتب التراجم قليلة بالنسبة لشهرته العلمية واشتغاله بالعلم منذ صغره مع ما وهبه الله له من الذكاء النادر والموجود منها اي مما ذكر اقل بكثير ولعلها فقدت ضمن ما فقد اثناء الحوادث الكثيرة التي مرت على العالم الاسلامي او سرقت في الايام التي ابتلى فيها العالم الاسلامي بالاستعمار وايا كان فهذه مصنفاته الموجودة منها والمفقودة .

في التفسير

( ١ ) له كتاب في تفسير القرآن الكريم ، وذكروا بأنه تفسير كبير ، ولكن لم اجد من ذكره بالتفصيل عن اجزائه وعن اسمه ، قال الامام الذهبي سئل ابو سهل الصعلوكي عن تفسير ابي بكر القفال فقال : قدسه من جهة ودنسه من وجه ، اي ذلك من جهة نصره مذهب الاعتزال وقال السيوطي : نقل عنه الرازي في تفسيره كثيرا مما يوافق مذهب المعتزلة ونقلت عنه بعض مناسبات في كتابي اسرار النزول .  
وسياتي ايضا مادار حول ما نسب اليه من ميله الى الاعتزال في مبحث عقيدته ان شاء الله تعالى .

( ٢ ) ادب القاضي على مذهب الشافعي - قال الداودي وهو جز كبير

( ٣ ) شرح رسالة الشافعي - ذكره ابو اسحاق الشيرازي في الطبقات والسبكي

في الطبقات والنووي في تهذيب الاسماء واللغات والداودي في طبقات  
المفسرين .

( ٤ ) كتاب حسن في اصول الفقه .

كذا ذكره الداودي في طبقات المفسرين بهذا الوصف وابو اسحاق الشيرازي  
والسبكي في الطبقات والصفدي في الوافي بالوفيات وغيرهم .

( ٥ ) دلائل النبوة - قال الامام النووي في التهذيب ورأيت له كتابا

حسنا في دلائل النبوة وكتابا جليلا في محاسن الشريعة - ، هذه الكتب

المذكورة لم اعثر عليها في فهارس المخطوطة مع اني تصفحت اكثرها

الموجودة عندنا في مكتبة الجامعة ، ولا في المطبوعات ولم تذكر الكتب التي

اعتنت في بيان أماكن المخطوطات في مكتبات العالم مثل كتب الاستاذ

فؤاد سرزكين وبركلمان ، ومن مؤلفاته المفقودة ما صنفه في علم المناظرة

قال المترجمون (١) له انه اول من صنف من الفقهاء الجدل الحسن

وهذه الكتب مفقودة لم ثقف على اخبارها .

( ٦ ) جوامع الكلم في الحديث من المواعظ والحكم

( ٢ )

" خ " توجد في بلدية الاسكندرية ٣٠٤٤

( ٧ ) قصيدة هجاء رد بها على رسالة منظومة من القيصر البيزنطي نقفور الثاني

والمسمى ( فوكاس . قتل سنة ٩٦٩ ) الى الخليفة الطيع . توجد في

فيينا ٤٦٤ مع رسالة القيصر ٨ ووقا ٤٩٧ (٣) وتقدم ايرادها بكاملها

---

( ١ ) قال ابو سحاق الشيرازي كان اماما وله مصنفات كثيرة ليس لاحد ما مثلها وهو

اول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء ، الطبقات ٣١-٣٢ ، وقال الفزويشي

كان عالما فقيها ذا تصانيف كثيرة درس على ابي العباس بن سريج وهو الذي

انشأ علم المناظرة الخ اثار البلاد واخبار العباد ص ٥٣٨ ط ، دار بيروت

للطباعة والنشر - ويمثل هذا قال غيرهم .

( ٢ ) تاريخ التراث العربي ١٨٧/٢ - ١٨٨ .

( ٣ ) المرجع السابق .

من الطبقات الكبرى . ( ١ )

وقد نشرها الدكتور صلاح الدين المنجد تحت عنوان ( خصوصيات دبلوم بين بيزنطية والعرب ص ٢٦ وما بعدها .  
( ٨ ) محاسن الشريعة . وسياً تي تعريفه في مبحث مستقل ان شاء الله تعالى

( الكتب التي نسبت اليه عن طريق الوهم )

نسب حاجي خليفة ( شرح فروع ابن الحداد المصري ) الى القفال الكبير .  
ونسب كذلك اسما عيل باشا في هدية العارفين<sup>(٢)</sup> شرح فروع ابن الحداد المصري  
وشرح التلخيص لابن القاضي الطبري الى القفال الكبير مع انه نسب ( شرح فروع ابن  
الحداد ) الى القفال الصغير المروزي في ايضاح المكنون ( ٣ )  
قال في كشف الظنون ( الفروع في مذهب الشافعي ) لأبي بكر محمد بن أحمد  
المعروف بابن الحداد المصري الشافعي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ وهي صغيرة  
الحجم كبيرة الفوائد في مسألتها غاية التدقيق وهي من عجائب التأليف  
تحير العقول في تقريرها فضلا عن اختراعها اعتنى بها الأئمة وتنافسوا في شرحها  
ووقف كثير منهم عن الكلام فيها لدهشتها وغموضا فشرحها أبو علي حسن بن  
شعيب المعروف بابن السنجي الشافعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ شرحا بسيطا  
لم يقارعه أحد مع كثرة شروحيها وشيخه أبو بكر محمد بن علي اسما عيل القفال الشاشي  
المتوفى سنة ٣٦٥ هـ في مجلد ( ٤ )

هذا وهم منهما وليس القفال الكبير شيخا لأبي علي حسن بن شعيب ، وإنما شيخه  
القفال الصغير المروزي وهو شارح فروع ابن الحداد وليس القفال الكبير .

قال الامام السبكي : في الطبقات الكبرى الحسين بن شعيب بن محمد السنجي  
هو الامام الجليل الشيخ أبو علي السنجي فقيه العصر وعالم خراسان وأول  
من جمع بين طريقتي العراق وخراسان ، وهو القاضي الحسين أنجب تلامذة  
القفال قال : توفي سنة ثلاثين وأربعين ثمة وقبره بجانب استاذة القفال بمقبرة المروية :  
ومعلوم أن القفال الشاشي الكبير مات بالشام وليس بمروية وإذا كان كذلك فإن  
شيخ أبي علي القفال الصغير المروزي وهو شارح فروع ابن الحداد المصري صرح  
بهذا الأسنوي في طبقاته وقال في ترجمته : شرح التلخيص والفروع وهما قليلان  
بأيدي الناس وقد ظفرت بهما ( ٦ )

١ = أنظر صفحة ( ١٠ )

٢ = هدية العارفين ( ٤٨ / ٦ )

٣ = ايضاح المكنون ( ١٨٨ / ٤ )

٤ = كشف الظنون ( ١٢٥٧ / ٢ )

٥ = الطبقات الكبرى ( ٣٤٥ / ٤ )

٦ = الطبقات الشافعية للأسنوي ( ١٤٧ / ٢ )



وذكر حاحي خليفة أيضا من مؤلفاته ( شرح تلخيص لابن القاضي الطبري )  
قال وممن شرحه الامام القفال أبو بكر محمد بن علي الشاشي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ  
والكلام فيه كالقلام قبله وهو وهم آخر وشارح التلخيص القفال الصغير وليس  
الكبير ، وقد صرح بهذا الاسنوى في طبقاته وقال انه يملك نسخة منسه ( ٢ )

أما التقريب فهو شرح مختصر المزني في الفروع .

فقد اختلف المترجمون في مؤلفه فنسبه بعضهم الى الامام القفال الكبير ،

وبعضهم الى ابنه أبي الحسن القا سم ابن القفال الكبير .

فمن نسبه الى القفال : الامام الغزالي وامام الحرمين وغيرهما . قال ابن  
خلكان في الوفيات قال العجلي في شرح مشكلات الوسيط والوجيز في الباب الثالث

من كتاب التيمم ان صاحب التقريب هو أبو بكر القفال . وقيل انه لا بنه القا سم ،

ثم قال فلماذا يقال : صاحب التقريب على الا بهام وكذا نقل عن الامام الغزالي

انه نسب الى الامام القفال ، وقال الاسنوى : نسبه بعض المعتدمين الى القفال

نفسه وبه جزم في الشامل ( في باب استقبال القبلة ) ورجحه العجلي في شرح

الوسيط في الباب الثالث من أبواب التيمم ، وذكر الغزالي في كتاب الرهن نحوه

فانه جعله لأبي القا سم . ( ٤ )

وذهب الآخرون الى أنه لا بنه القا سم وممن جزم بهذا أبو عاصم العبادي في الطبقات

قال : ومنهم أي من الطبقة الخامسة القا سم ابن أبي بكر القفال الشاشي

صاحب التقريب وهو مشهور الفضل يشهد بذلك كتابه وبه تخرج فقهاء خراسان

وازدادت طريق أهل العراق به حسنا وابن خلكان في وفيات الأعيان قال ما تقدم

ذكره لكلام الغزالي وغلطه وقال واصواب أنه للقا سم قال : ورأيت في شوال سنة

( ٦٦٥ ) في خزنة الكتب بالمد رسة العادلية بد مشق المحروسة كتاب التقريب

في ست مجلدات وهي من حساب عشر مجلدات وكتب عليه أنه تصنيف أبي القا سم

ابن أبي بكر القفال الشاشي وقد كانت النسخة المذكورة

١ = انظر كشف الظنون ٤٧٩/١

٢ = طبقات الأسنوى ١٤٧/٢ الطبقات الكبرى ٨٠/٣

٣ = ١ وفيات الأعيان ١١٢/٤ ، الوا في الوفيات ١١٣/٤

٤ = طبقات الشافعية للأسنوى ١٤٦/١

٥ = طبقات الشافعية للعبادي ص ٩٢

٦ = وفيات الأعيان المرجع السابق .

للشيخ قطب الدين مسعود النيسابوري وعليها خطه بأنه وثقها ، وهذا التقريب غير التقريب الذي لسليم الرازي فاني رأيت خلقا كثيرا من الفقهاء يعتقدونه هو — فلماذا نهجت عليه ، والتقريب الذي لابن القفال قليل الوجود والذي لسليم الرازي موجود بأيدى الناس ، وهذا التقريب هو الذي تخرج به فقهاء خراسان وقال الاسنوي والمعروف انه لولده وهو ما جزم به العبادي والرافعي في القضاء وقال أعني في التصديق انه الأظهر ، ورأيت في تاريخ جرجان لحمزة السهمي ما يدل عليه فقال : سمعت ابا عبد الله الكرمانى يقول سمعت الحلیمی يقول علق عنسي القاسم ابن القفال صاحب التقريب احد عشر جزءا من الفقه . ( ١ )

وهذه شهادة عيان تشهد بأن كتاب التقريب لابنه القاسم وليس بصينته هذا كي لا يظن من لم يقف على الخلاف انه للقفال ، والله اعلم .

---

( ١ ) راجعت تاريخ جرجان فوجدته كما ذكر - انظر ص ١٩٨ من تاريخ

جرجان تحت ترجمة الحسين بن الحسن الحلیمی .

ط ٣ الناشر عالم الكتب - بيروت ١٤٠ - ١٩٨ م ت ٤٢٧

## المبحث الخامس

### مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

حظي الامام القفال بثناء كثير من العلماء الاجلاء من المعاصرين له وممن بعدهم اثنوا عليه في سعة باعه في العلوم وسعة كرمه في اليد وفي نصره لدين الله بالسيف والقلم، والنفس والمال، وفي كثرة خروجه لطلب العلم وخروجه الى الشغور اثنوا عليه من ناحية ورعه وزهده وصبره في تحمل المشاق، وما ذلك الا لأنه اهل لما ذكروا لأن الثناء لا يأتي عفوا من الناس وخاصة من العلماء الذين يقصدون فيما يقولونه ويفعلونه وجه الله عز وجل الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم ، قالوا فيه ما يستحقه من الثناء الجميل وقالوا فيه مما لهم عليه مؤاخذة وفي كلا الحالتين من غير تفريط ولا افراط ، ومن غير تنقيص ولا مزايدة ، فهذه اقوال العلماء وثناؤهم عليه من جميع الجوانب .

قال ابو عاصم العبادي ومنهم ( اي من الطبقة الرابعة ) ابو بكر محمد بن علي ابن اسماعيل الشاشي افصح الاصحاب قلما واثبتهم في دقائق العلوم قد ما واسرعهم بيانا ، وأثبتهم جنانا ، واعلمهم اسنادا ، وارفعهم عمادا (١) .

وقال ابو عبد الله الحافظ الحاكم النيسابوري هو الفقيه الاديب امام عصره بما وراء النهر واعلمهم بالاصول واكثرهم رحلة في طلب الحديث (٢)

وقال الشيخ ابو اسحاق الشيرازي : كان اماما وله مصنفات كثيرة ليس لاحد مثلها ، وهو اول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء وله كتاب في أصول الفقه وله شرح الرسالة وعنه انتشر فقه الشافعي بما وراء النهر (٣) .

( ١ ) طبقات الفقهاء الشافعية ٩٢

( ٢ ) طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسيني ، تبين كذب المفتري ص ١٨٢

( ٣ ) طبقات الشافعية لابي اسحاق الشيرازي ص ٣١ ، ٣٢ .

وقال ابن الاثير : ابو بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الشاشي احد ائمة الدنيا في التفسير والحديث والفقه واللغة ( ١ )

وقال ابو سعيد السمعاني : في الانساب القفال الشاشي الفقيه الشافعي من اهل الشاش امام عصره بلا مدافعة كان فقيها اصوليا محدثا لغويا شاعرا سار ذكره في الشرق والغرب له تصانيف مشهورة ( ٢ ) واثنى عليه الامام النووي بما اثنوه وقال : له مصنفات من أجل المصنفات وهو أول من صنف الجدل ، وشرح رساله الشافعي ورأيت له كتابا نفيسًا في دلائل النبوة وكتابا جليلا في محاسن الشريعة ( ٣ )

وقال الامام السبكي : هو الامام الجليل احد ائمة الدهر ذو الباع الواسع في العلوم واليد الباسطة والجلالة التامة ، والعظمة الواقعة كان اماما في التفسير اماما في الحديث اماما في الكلام اماما في الاصول اماما في الفروع اماما في الزهد والورع اماما في اللغة والشعر ذا كرا للعلوم محققا لما يورده حسن التصرف فيما عنده فردا من افراد الزمان .

ونقل عن الحلبي فقال : كان شيخنا القفال اعلم من لقيه من علماء عصره وقال في كتابه ( شعب الايمان ) في الشعبية السادسة والعشرين في الجهاد امامنا الذي هو اعلم من لقينا من علماء عصرنا صاحب الاصول ، والجدل وحافظ للفروع والعلل ، وناصر الدين بالسيف والقلم ، والموفى بالفضل في العلم على كل علم ابو بكر محمد بن علي الشاشي ( ٤ )

وقال السبكي : قال ابن الصلاح : القفال الكبير علم من اعلام المذهب الرفيع

( ١ ) اللباب في تهذيب الانساب ١٧٤/٢ .

( ٢ ) الانساب للسمعاني ٢٤٤/٧ ، ٢١١/١٠ .

( ٣ ) تهذيب الاسماء واللغات ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ .

( ٤ ) طبقات الكبرى للسبكي ٢٠٠/٣ - وما بعدها .

ومجمع علوم هو بها عليم ولها جموع (١)

ويمثل هذا قال الآخرون فتركته خوفاً للمتطويل ، ولأنه من مثل ما ذكروا  
لاتفاق كلماتهم على امامته وجلالة قدره بين العلماء وهذه شهادة عدول تكفى  
للدلالة على مكانته العلمية بين اهل العلم وعلى علو قدره بين العامة والخاصة  
جزاه الله عنا خيراً فيما بذله للإسلام والمسلمين .

## المبحث السادس

### " عقيدته ومذهبه "

كان الامام القفال على عقيدة اهل السنة والجماعة وشافعي المذهب ، هذا ما قرره المحققون من العلماء الاجلاء بعد دراستهم لما دار حوله من شبهة انتصاره لمذهب المعتزلة فقد اتهم بميله الى اراء المعتزلة في بعض اراءه .

### منشأ هذا الاتهام :

ومنشأ هذا الاتهام يرجع الى ما اوردته الامام القفال في تفسيره بعض الراء — الموافقة لرأى المعتزلة ولم ينقل عنه في غيره من كتبه شيء من ذلك قال الحافظ ابن عساكر في تبين كذب المفترى ١٧٤ / ٢ بلغني انه كان في أول امره مائلا عن الاعتدال ، قائلا بمذهب اهل الاعتزال .

وقال السيوطي : نقل عنه الرازي في تفسيره كثيرا مما يوافق مذهب المعتزلة ونقلت عنه بعض مناسبات في كتابي ( اسرار النزول )

وقال الامام السبكي " واستند المتهم الى ما نقل ان ابا الحسن الصفار قال - سمعت ابا سهل الصعلوكي وسئل عن تفسير الامام ابي بكر القفال فقال قد مسه من وجه ودنسه من وجه اي دنس من جهة نصره مذهب الاعتزال . هذا منشأ الاتهام ومستندهم كما ترى ، وكان هذا في بداية امره كما قال ابن عساكر .

### المسائل التي اتهم بها القفال بموافقتها رأى المعتزلة " ١

لم يقل احد من العلماء ان الامام القفال موافق للمعتزلة في واحد من اصولها الخمسة التي هي التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

لم يقل واحد من هذه ولم يكن موافقا لهم في ذلك كله وانما قال بعض

المسائل التي توافق رأيهم ادى اليه اجتهاده في بداية امره بمواليك قول الامام السبكي في هذا قال : انكشفت الكربة بما حكاها ابن عساكر يعنى قوله " بلغني انه كان في أول أمره مائلا عن الاعتدال قائلا بمذهب اهل الاعتزال في أول أمره ثم رجوع الى مذهب الاشعري ، وتبين لنا بها أن ما كان من هذا القبيل كقوله يجب العمل بالقياس عقلا وبخير الواحد عقلا وانحاء ذلك فالذي نراه أنه لما ذهب اليه كان على ذلك المذهب فلما رجع لا بد ان يكون قد رجع عنه فاضبط هذا .

يظهر مما تقدم ذكره أن القفال رجع عن المسائل التي اتهم بها فسوى الاعتزال ، وقراءته علم الكلام على ابي الحسن الاشعري في كبر سنه مما يدل على رجوعه عن آرائه القديمة ، وظاهر الأمر كذلك انه اجتمع مع الاشعري في آخر عمره قال الامام السبكي ذكر الشيخ ابو محمد في شرح الرسالة ان القفال اخذ علم الكلام عن الاشعري وان الاشعري كان يقرأ عليه الفقه كما هو يقرأ عليه الكلام وهذه الحكاية كما تدل على معرفته بعلم الكلام وذلك لاشك فيه كذلك تدل على انه اشعري وكأنه لما رجع عن الاعتزال واخذ في تلقي علم الكلام عن الاشعري فقرأ عليه في كبر السن لعلو رتبة الاشعري ورسوخ قدمه في الكلام وقراءة الاشعري الفقه عليه تدل على علو مرتبته ، اعنى مرتبة القفال وقت قراءته على الاشعري ، وانه كان يبحث يحمل عنه العلم .

هذا ما توصلت اليه في البحث حول عقيدته وأظن ان ما حصل منه هفوة من — الهفوات لا يخرج بسببها عن زمرة اهل السنة والجماعة وكيف ؟ وقد قيل انه قد رجع عنها واحسن قول فيه ما قاله الامام الذهبي ( قد مر موته ، والكمال عزيز وانما يمدح العالم بكثرة ماله من الفضائل فلا توفيت المحاسن لورطة ولعله رجع عنها وقد يغفر له باستفراغه الواسع في طلب الحق ولا حول ولا قوة الا بالله .

الفصل الثالث

في  
عصر المؤلف  
~~~~~

المبحث الأول : في الحالة السياسية والاجتماعية في عصره :-

وفيه تمهيد :-

بدأ لي أن أتكلم أولاً بنبذة بسيرة عن عصر المؤلف الذي عاش فيه قبل أن أتكلم عن حياته الشخصية . لأن الانسان في كثير من الاحوال يتأثر بما يحيط به من أحوال سياسية وأمور دينية واجتماعية، والاحاطة بالعلم بعصره تفيدنا معرفة أهم العوامل المكونة لشخصيته الفذة التي قل مايجود الزمان بمثله كما تفيدنا معرفة مدى مساهمته في هذا الجانب لذا كان جديراً ان نبدأ بدراسة عصره :

أقول وبالله التوفيق عاش المؤلف رحمه الله تعالى في الفترة بين ٢٩١هـ وبين ٣٦٥هـ على أصح الاقوال لأنه ولد سنة ٢٩١هـ على ما ذكره السمعاني في الانساب والنووي في تهذيب الاسماء واللغات والحموي في معجم البلدان كما سيأتى في مبحث حياة المؤلف .

فاذاً فقد أدرك المؤلف تسع سنوات من القرن الثالث الهجري وعاش ٥٦ سنة من القرن الرابع الهجري فنخص بالذكر القرن الرابع . لان ما عاشه من القرن الثالث تعد من ايام طفولته فلا عبرة بها في السياسة من حيث تأثره بها وتأثيره عليها .

الحالة السياسية والاجتماعية في عصره :

كان عصر المؤلف من أواخر الدولة العباسية وفي الوقت الذي قد اخذت فيه الدولة في الانحطاط وكانت الحالة السياسية في البلاد الاسلامية سيئة للغاية اذ صار لقواد الاتراك شأن في الدولة واصبحوا يتدخلون في شئونها ويتطاولون على الخلفاء والوزراء تولية وخلعا وتعذيبا وقتلا وفقاً للعين واصبح الخلفاء والخلافة تابعة للتسوي منهم ، ولم يكن للخلافة في ذلك الحين غير الاسم فقط .
ولذا تجد في الفترة التي عاش فيها الامام القفال انه تعاقب على الخلافة (٧) سبعة من الخلفاء وفيهم من فقأت عيناه وهم :

- ١- المقتدر؛ وهو جعفر بن احمد المعتض بالله احمد بن ابي احمد الموفق بن جعفر المتوكل على الله بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد ولد سنة ٢٨٢هـ ببيع له بالخلافة بعد اخيه المكتفي سنة ٢٩٥ ولم يزل خليفة الى ان قتل في ٢٨ / ١٠ / ٣٢٠هـ (١)
- ٢- محمد؛ القاهر بالله محمد بن المعتض بالله بن الموفق بن المتوكل ببيع له بالخلافة يوم ان قتل المقتدر في ٢٨ / ١٠ / ٣٢٠هـ ، ولم يزل في الخلافة حتى خلع وسملت عيناه حتى سالت على خديه في ٥ / ٥ / ٣٢٢هـ (٢)
- ٣- ابو العباس احمد الراضى بالله بن المقتدر بالله بن المعتض ببيع له بالخلافة يوم خلع عمه القاهر في ٦ / ٥ / ٣٢٢هـ وتوفى سنة ٣٢٩هـ (٣)

-
- (١) - الكامل في التاريخ ٢/٦ ٥٢٠٢، ٣٠٤، ٢٢٠، البداية والنهاية : ١١ / ١٩٠ .
 - (٢) - الكامل في التاريخ ٦/٢٢٢، ٢٣٦ ، البداية ١١ / ١٩٩ - ١٥١ - ٢٠٠ والتاريخ الدولة العباسية للشيخ محمد الخضرى بك ص ٣٥٣ ط الاستقامة - القاهرة
 - (٣) - الكامل في التاريخ ٦/٢٣٧ ، مروج الذهب ٤ / ٣٢٢ ، البداية والنهاية ١١ / ١٢٢٢١

٤- المتقى بالله ابي اسحاق ابراهيم بن المقتدر بويغ له بالخلافة في ٢٠/٣/٣٢٩هـ
 وخلق يوم السبت لعشر بقين من صفر سنة ٣٣٣هـ وتوفي سنة ٣٧٧هـ (١)

٥- المستكفي بالله ابي القاسم عبد الله بن المكتفي بن المعتضد قال ابن كثير
 لما رجع نورد زالى بغداد وقد سمل عين المتقى استدى على المستكفي فيها بعينه
 ولقب بالمستكفي بالله واسمه عبد الله وذلك في العشر الاواخر من صفر سنة
 ٣٣٣هـ (٢) كانت وفاته سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة بعد ان سملت عيناه
 واودع في السجن (٣)

٦- المطيع لله . هو ابو الفضل المطيع لله بن المقتدر بن المعتضد بويغ له بالخلافة
 يوم خلق ابن عمه المستكفي بالله وبقي في الخلافة الى ان خلق نفسه طاعاً سنة
 ٣٦٣هـ (٤) وتوفي سنة ٣٦٤هـ (٥)

٧- ابي بكر عبد الكريم الطاع لله ، بويغ له بالخلافة يوم خلق ابوه نفسه من الخلافة
 سنة ٣٦٣هـ وعمره سبع واربعون سنة ولم يلب الخلافة من بنى العباس من هو اكبر
 منه سنّاً وخلق من الخلافة سنة ٣٨١هـ واقام مخلوعاً معتقلاً الى ان توفي سنة
 ٣٩٣هـ (٦)

ونتيجة لما انتهى اليه امر الخلفاء العباسيين الاواخر من الضعف والانحطاط
 وخرج الامر من ايديهم (٧) ، وذلك بسبب اقبالهم على الدنيا وتركهم منهج
 اوائلهم وتبذير الاموال في غير محلها حتى قال ابن كثير في المقتدر بالله (كان
 في داره احد عشر الف خادم خصي غير الصقالية وابناء فارس والروم والسودان
 وكان له دار يقال لها دار الشجر بها من الاثاث والأمتعة شيئ كثير جداً (٨)
 فنتيجة لهذا ظهرت اثار خطيرة وحوادث جسيمة كان لها خطر من الناحية
 السياسية والاجتماعية .

(١) البداية والنهاية : ١١/٢٢١ .

(٢) الكامل في التاريخ : ٦/٢٧٧ ، مرجع الذهب : ٤/٤٢٢ .

(٣) المرجع السابق : ١١/٢٣٦ .

(٤) المرجع السابق : ١١/٢٣٩-٢٤٩ ، مرجع الذهب : ٤/٣٥٥ ، الكامل في التاريخ :

٦/٣٠١ ، ٣١٤ .

(٥) المرجع السابق : ١١/٢٣٩ ، مرجع الذهب : ٤/٣٧٢ ، الكامل في التاريخ : ٦/٣١٥ .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) والى هذا اشار الامام القفال الشاشي في قصيدته الآتية بقوله :

وان تك بغداد أصيبت بملكها : : وصارت عبداً للعبيد الديالم

(٨) البداية والنهاية : ١١/١٩١ .

فمن ذلك كثرت الفتن الداخلية والخارجية وشدة الغلاء وقلة الامطار وظهور الفرق الضالة وشدة امر القرامطة واستقلال كثير من امراء الاطراف ، وفي عهد المعتد ر قام في الاندلس عبد الرحمن الناصر وسمى باسم امير المؤمنين ، وفي افريقيا قامت الدولة العلوية .

وفي البحرين وما حولها اتسع سلطان القرامطة واستقلوا بملك تلك البلاد وكانت العراق على خوف مستمر منهم .

ولما انه لا يمكن سرد جميع الاحداث الواقعة في ذلك الحين وذكر اثارها من الناحية السياسية والاجتماعية اكتفي بذكر اعظم الاحداث في الداخل والخارج . ومن اعظم الاحداث الداخلية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاسلام ما فعله القرامطة بمكة المكرمة في سنة ٣١٧ هـ ، حيث خرج ابو طاهر القرمطي بجنوده الى مكة المكرمة فاتى يوم التروية فلم يدع حرمة البيت الحرام بل نهب اموال اهل مكة والحجاج واستباح قتلهم فقتل في رحاب مكة وشعابها وفي المسجد الحرام وفي جوف الكعبة من الحجاج خلقا كثيرا قال ابن كثير : وجلس ابو طاهر اميرهم لعنة الله ، على باب الكعبة والرجال تصرع حوله والسيوف تعمل في الناس في المسجد الحرام في الشهر الحرام في يوم التروية الذي هو من اشرف الايام وهو يقول : انا الله وبالله انا انا اخلق الخلق وافنيهم انا . فكان الناس يفرّون منه فيتعلقون باستار الكعبة فلا يجدى ذلك عنهم شيئا بل يقتلون وهم كذلك .

فلما قضى القرمطي - لعنة الله - امره وفعل ما فعل بالحجيج من الافاعييل القبيحة امر ان تدفن الموتى في بئر زمزم ودفن كثير منهم في أماكنهم من الحرم والمسجد الحرام وباحبذا تلك القتلة وتلك الضجعة وذلك المدفن والمكان ومع هذا لم يغسلوا ولم يكفونوا ولم يصلح عليهم لانهم محرمون شهداء في نفس الامر وهمدم فيه زمزم وأمر بخلع باب الكعبة ونزع كسوتها عنها وشقها بين اصحابه وامر رجلاً ان يصعد الى ميزاب الكعبة فيقتلعه فسقط على أم رأسه فمات في النيران فعند ذلك انكسف الخيثة عن الميزاب ثم أمر بأن يقلع الحجر الأسود فجاء رجل فضربه بمثقل في يده وقال : اين الطير الاياهيل اين الحجارة من سجيل ثم قلع الحجر الاسود واخذوه حين راحوا معهم الى بلادهم فمكث عندهم اثنين وعشرين سنة

حتى ردوه وانا لله وانا اليه راجعون^(١)؛ ولولم يكن ما يدل على ضعف الخلافة في ذلك الوقت وبعدهم عن نهج سلفهم سوى هذا الحادث لكفى لكنه ليس هذا فحسب. وما حصل من اغارة الروم على البلاد الاسلامية واستيلائهم على بعضها وقتل آلاف من المسلمين وسبيهم وتحويل مساجدهم الى اصطبل للدواب امر لا يقل عن انتهاك حرمة بيت الله الحرام كما سترى .

أما أبرزها في الخارج .

فقد تجرأت الروم على الاسلام والمسلمين وفي سنة ٣٥٤ هـ جاء ملك الروم بجيش كثيف الى المصيصة^(٢) فأخذها قسراً وقتل من اهلها خلقا واستاق بقيتهم معه اسارى وكانوا قريبا من مائتي الف انسان فانا لله وانا اليه راجعون .

ثم جاء الى طرسوس^(٣) فسأل اهلها منه الامان فامنهم وامرهم بالجلاء عنها والانتقال منها ، واتخذ مسجداً لها اعظم اصطبلًا لخيولهم وحرق المنبر ونقل قناديله الى كنائس بلده وتنصر بعض اهلها معه لعنه الله وكان اهل طرسوس والمصيصة^(٤) قد اصابهم قبل ذلك بلاءٌ وغلاءٌ عظيمٌ ووباءٌ شديد بحيث كان يموت منهم في اليوم الواحد ثمانمائة نفر ثم هم على هذا الامر الشديد انتقلوا من شهادة الى شهادة أعظم منها وعزم ملك الروم على المقام بطرسوس ليكون اقرب الى بلاد المسلمين ثم عن له فسار الى القسطنطينية وفي خدمته الد مستق ملك الارمن لعنه الله^(٥)

وليس هذا فحسب بل^{بأن} تقفون ملك الارمن تجبر وتكبر وهم بما لا ينالون فقد ارسل قصيدة الى الخليفة المطيع لله = نظمها له بعض كتابه ممن كان قد خذله الله وأذله وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة وصرفه عن الاسلام والمسلمين = يفتخر فيها على أهل حوزة الاسلام فانه سيملكها كلها حستى الحرمين الشريفين عن قريب من الاعوام وهو اقل وأذل وأخس وأضل من الأنعام ويزعم انه ينتصر لدين المسيح عليه السلام =

(١) الهداية والنهاية ١١ / ١٨٠

(٢) بلدة من بلاد الشام قرب طرسوس

(٣) طرسوس بلد بالشام قال سنجار القاموس طرسوس كحلزون واختار الاصمعي فيه ضم الطاء كعصفور .

(٤) بلد بالشام قرب طرسوس (٥) انظر الهداية والنهاية ١١ / ٢٨٥

وفى هذه القصيدة تحامل فيها على الاسلام ونبيه وعلى المسلمين
(لعنه الله) ، وهى تبلغ حوالى ٧٠ بيتاً ذكرها ابن كثير فى البداية
كما ذكر رد ابن حزم عليه ولم يذكر رد القفال بل قال : ولم يبلغنى عن
أحد من أهل ذلك العصر انه رد على جوابه ، إما لأنها لم تشتهر
وأما لأنه أقل من أن يرد وا خطابه . (١)

أقول : لم يطلع ابن كثير رحمه الله تعالى على رد أهل ذلك العصر
فقد تصدى له ورد عليه من أهل ذلك العصر الامام القفال بقصيدته المشهورة
سأسجلها هنا اتماماً للفائدة وإظهاراً لمساهمة الامام القفال فى هذا المجال
نقلا عن طبقات الشافعية الكبرى .

ذكر الامام السبكي بسنده الى الشيخ الامام أبى عبد الله الحسينى
بن الحسن الخليفى يقول أخبرنى عبد الملك بن محمد الشاعر انه كان فى
غزا الروم من أهل خراسان وما وراء النهر عام النفر وفيهم يومئذ أبو بكر محمد بن
على بن اسماعيل القفال امام المسلمين فوردت من ثقفور عظيم الروم على
المسلمين قصيدة ساءتهم وشقت عليهم لما كان اللعين أجرى اليهم فيها من
التثريب والتعير وضروب الوعيد والتهديد وكان فى ذلك الجمع غير واحد
من الأدباء والفصحاء والشعراء من كور خراسان وبلاد الشام ومدائن العراق
فلم يكمل لجوابها من بينهم الا الشيخ أبو بكر القفال وأخبر عبد الملك هذا
انه اسر بعد وصول جواب الشيخ اليهم فلما بلغ قسطنطينية اجتمع احرارهم
عليه يسألونه عن الشيخ من هو ؟ ومن أي بلد هو ؟ ويتعجبون من قصيدته
ويقولون ما علمنا أن فى الاسلام رجلاً مثله وهذا مما يدل على علو
قدره فى الأدب بل فى جميع العلوم الاسلامية ، وهاهي قصيدته فى الرد
على نقفور . (٢)

أَتَانِي مَقَالَ لِأَمْرِي غَيْرِ عَالِمٍ	يَطْرُقُ مَجَارِي الْقَوْلِ عِنْدَ التَّخَاصُمِ
تَخَرَّصُ الْقَابَا لَهُ جِدٌّ كَاذِبٍ	وَعَدَدٌ آثَارًا لَهُ جِمْدٌ وَاهِمِ
وَأَفْرَطَ إِرْعَادًا بِمَا لَا يَطِيقُهُ	وَأَدْلَى بِرَهَانٍ لَهُ فَرَسٌ لَا زِمِ

(١) انظر البداية ١٧٢/١١ (يشرح)

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٢٢، ٢٠٠

تَسْمَى بَطْهَرٍ وَهُوَ أَنْجَسُ مُشْرِكٍ : : مَدَنَسَةٌ أَثْوَابُهُ بِالْعَدَاسِ
وَقَالَ مَسِيحِيٌّ وَلَيْسَ كَذَّاءُكُمْ : : أَخَوْ قَسْوَةَ لِيَحْتَدِي فِعْلَ رَاحِمِ
وَلَيْسَ مَسِيحِيًّا جَهَنُولًا مِثْلُنَا : : يَقُولُ لِعَيْسَى جَلَّ عَنْ وَصْفِ آدَمِ
وَمَا الْمَلِكُ الطَّهْرُ الْمَسْحِيُّ غَادِرًا : : وَلَا فَاجِرًا رِكَانَةً لِلْمِظَالِمِ
تَثَبْتَ هَذَاكَ اللَّهُ أَنْ كُنْتَ طَالِبًا : : لِحَقِّ فُلَيْسِ الْخُبُطِ فِعْلَ الْمُقَاسِمِ
وَلَا تَتَكَبَّرْ بِالَّذِي أَنْتَ لَمْ تَكُنْ : : كَلَابِسِ ثَوْبِ الزُّورِ وَسَطِ الْمُقَامِ
تَعَدَّدُ أَيَّامًا أَنْتَ لَوْ قَوَّعَهَا : : سَنُونَ مَضَتْ مِنْ دَهْرِنَا الْمُتَقَادِمِ
سَبَقْتَ بِهَا دَهْرًا وَأَنْتَ تَعَدُّهَا : : لِنَفْسِكَ لَا تَرْضَى بِشْرِكَ الْمَسَاهِمِ
وَمَا قَدْرُ أَرْتَاجٍ وَدَارًا فَيَذْكُرَا : : فَخَارًا إِذْ أَعَدَّتْ مَسَاعِي الْقِمَاقِمِ
وَمَا الْفَخْرُ فِي رِكْضِ عَلَى أَهْلِ غِرَّةٍ : : وَهَلْ ذَاكَ إِلَّا مِنْ مَخَافَةِ هَازِمِ
وَهَلْ نِلْتَ إِلَّا صُقْعَ طُرْسُوسٍ بَعْدَ أَنْ : : تَسَلَّمْتَهَا مِنْ أَهْلِهَا كَالْمَسَالِمِ
وَمَصِيصَةَ بِالْغَدْرِ قَتَلْتَ أَهْلَهَا : : وَذَلِكَ فِي الْأَدْيَانِ أَحَدَى الْعِظَائِمِ
تَرَى نَحْنُ لَمْ نَوْقِعْ بِكُمْ وَبِلَادِكُمْ : : وَقَائِعِ يَثْنَى ذِكْرَهَا فِي الْمَوَاسِمِ
مِثْنِ ثَلَاثًا مِنْ سِنِينَ تَتَابَعَتْ : : نَدْوَسَ الذَّرَى مِنْ هَامِكُمْ بِالْمَنَاسِمِ
وَلَمْ تَفْتَحِ الْأَقْطَارَ شَرْقًا وَمَغْرِبًا : : فَتَوْحًا تَنَاهَتْ فِي جَمِيعِ الْأَقَالِمِ
أَتَذْكُرُ هَذَا أَمْ فَوَادِكَ هَائِمِ : : فَلَيْسَ بِنَاسِ كُلِّ ذَا غَيْرِ هَائِمِ
وَمِنْ شَرِّ يَوْمٍ لِلْفَتَى هَيْمَانَهُ : : فَيَا هَائِمًا بَلْ نَائِمًا شَرَّ نَائِمِ
وَلَوْ كَانَ حَقًّا كُلُّ مَا قُلْتَ لَمْ يَكُنْ : : عَلَيْنَا لَكُمْ فَضْلٌ وَفَخْرٌ مَكْرَامِ
فَوَيْلَكُمْ أَخَذْنَا كُلُّ مَا قَدَّ أَخَذْتُمْ : : وَأَضْعَافَ أَضْعَافٍ لَهُ بِالصَّمَامِ
طَرَدْنَاكُمْ قَهْرًا إِلَى أَرْضِ رُومِكُمْ : : فَطَرْتُمْ مِنَ السَّمَامِ طَرْدَ النَّعَامِ
لَجَأْتُمْ إِلَيْهَا كَالْقِنَافِذِ جُثْمًا : : أَدْلَاهُمْ عَنْ حَتْفِهِ كُلِّ حَاطِمِ
وَلَوْلَا وَصَايَا لِلنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ : : بِكُمْ لَمْ تَنَالُوا مِنْ تِلْكَ الْمَجَاشِمِ
فَأَنْتُمْ عَلَى خُسْرِ وَإِنْ عَادَ بَرُّهَةٌ : : إِلَيْكُمْ حَوَاشِيهَا لِغَفْلَةِ قَائِمِ
وَنَحْنُ عَلَى فَضْلِ بِمَا فِي أَكْفِنَا : : وَفَخْرٍ عَلَيْكُمْ بِالْأُصُولِ الْجَسَائِمِ
وَنَرْجُو وَشَيْكَا أَنْ يَسْهَلَ رَبُّنَا : : لِرِدِّ خَوَافِي الرِّيشِ تَحْتَ الْقَوَادِمِ
وَعَظَمْتَ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ وَعِنْدَنَا : : لَكُمْ أَلْفُ أَلْفٍ مِنْ أَمَاءٍ وَخِيَادِمِ

وَلَكِنْ كَرَّمْنَا إِذْ ظَفَرْنَا وَأَنْتُمْ : : ظَفَرْتُمْ فَكُنْتُمْ قُدُوةً لِلْأَلَامِ
 وَقُلْتَ مَلَكْنَاكُمْ بِجَوْرِ قَضَائِكُمْ : : وَبِعَرِهِمْ أَحْكَامَهُمْ بِالذُّرَاهِمِ
 وَفِي ذَاكَ إِقْرَارٌ بِصِحَّةِ دِينِنَا : : وَأَنَا ظَلَمْنَا فَأَبْتَلِينَا بِظَالِمِ
 وَعَدُّ ذَنْبِلَدَا أَنَا تَرِيدُ إِفْتِتَاحَهَا : : وَتِلْكَ أَمَانٌ سَاقَهَا حَلَمٌ حَالِمِ
 وَمَنْ رَامَ فَتْحَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ نَاشِرًا : : لِذَيْنِ صَلِيبٍ فَهَوَ أَخْبَتْ رَأْسِمْ
 وَمَنْ دَانَ لِلصُّلْبَانِ يُبْغِي بِهِ الْهَدَى : : فَذَاكَ حِمَارٌ وَسَمَةٌ فِي الْخُرَاطِيمِ
 وَلَيْسَ وَلِيًّا لِلْمَسِيحِ مَثَلِيَّتٌ : : فَيَرْجُوهُ نَقْفُورٌ لِمَحْوِ الْمَآثِمِ
 وَعِيسَى رَسُولُ اللَّهِ مَوْلُودٌ مَرِيئِمَ : : عَذَّتَهُ كَمَا قَدْ عُدِّيَتْ بِالْمَطَاعِمِ
 وَأَمَا الَّذِي فَوْقَ السَّمَوَاتِ عَرْشِهِ : : فَخَالِقُ عِيسَى وَهُوَ مَحْيِ الرَّمَائِمِ
 وَمَا يَوْسُفُ النُّجَارُ بَعْلًا لِعَرَبِمْ : : كَمَا زَعَمُوا أَكْذَبَ بِهِ قَوْلُ زَاعِمِ
 وَإِنْجِيلِهِمْ فِيهِ بَيَانٌ لِقَوْلِنَا : : وَبُشْرَى بَاتٍ بَعْدَ لِلرُّسُلِ خَاتِمِ
 وَسَمَاءُ بَارْقَلِيطٍ يَأْتِي بِكَشْفِ مَا : : أَنَاهُمْ بِهِ مِنْ حُمَلِهِ غَيْرَ كَاتِمِ
 وَكَانَ يَسْمَى بِابْنِ دَاوُدَ فِيهِمْ : : بَحِيثٌ إِذَا يَدْعَى بِهِ فِي التَّكَالِمِ
 وَهَلْ أَسْكَ الْمُنْدِيلِ إِلَّا لِحَاجَةٍ : : وَهَلْ حَاجَةٌ إِلَّا لِعَبْدٍ وَخَادِمِ
 وَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ : : فَأَسْوَةٌ كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ الْأَعَاظِمِ
 وَعِيسَى لَهُ فِي الْمَوْتِ وَقْتٌ مُؤَجَّلٌ : : يَمُوتُ لَهُ كَالرُّسُلِ مِنْ آلِ آدَمِ
 فَانْ دَفَعُوا هَذَا فَقَدْ عَجَّلُوا لَهُ : : وَفَاةً بِصَلْبٍ وَأَرْتَكَابِ صَيَالِمِ
 صَيَالِمٍ مِنْ الْكَلِيلِ شُوكٍ وَأُحْبَبِلٍ : : يَجْرُ بِهَا نَحْوَ الصَّلِيبِ وَلَا طِمِ
 وَإِنْ يَكُ أَوْلَادٌ لِأَحْمَدُ جَرَّعُوا : : شِدَادُ مِنْ أَسْرٍ وَجِرَّ جَمَاجِمِ
 فَعِيسَى عَلَى مَا تَزَعَمُونَ مَجْرَعٌ : : مِنْ الْقَتْلِ طَعْمًا مِثْلَ طَعْمِ الْعَلَاقِمِ
 وَيَحْيَى وَزَكَرِيَا وَخَلَقَ سِوَاهُمَا : : أَكْرَامٌ عِنْدَ اللَّهِ نَجَلٌ أَكْرَامِ
 تَوَلَّتْهُمُ أَيْدِي الطَّغَاةِ فَلَمْ تَنْكَلُ : : قَضَايَاهُمْ مِنْ ذَاكَ وَصَمَةٌ وَأَصِمِ
 فَمَنْ مَبْلَغُ نَقْفُورٍ عَنِ مَقَالَتِي : : جَوَابًا لِمَا أَبْدَاهُ مِنْ نَظْمِ نَاطِمِ
 لَعْنٌ كَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ طَارَتْ قُلُوبُهُمْ : : أَوْ ارْتَدَّ مِنْهُمْ حَشْوَةٌ كَالْبِهَائِمِ
 لَقَدْ أَسْلَمَتْ بِالشَّرْقِ هِنْدٌ وَسِنْدُهَا : : وَصِينٌ وَأُتْرَاقُ الرِّجَالِ الْأَعَاظِمِ
 يَتَدَبَّرُ مِنْصُورٌ بِنُوحٍ وَجَنَدُهُ : : وَأَشْيَاخُهُ أَهْلُ النَّهْيِ وَالْعَزَائِمِ

وان تك بغداد أُصِيبَتْ بِمَلِكِهَا : : وصارت عبيدا للعبيد الدِّيَالِمِ
فللحق أنصار ولله صَفْوَةٌ : : يذودون عنه بالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ
فمن عَرَبٍ غَلِبَ مَلُوكِ بَغَالِبِ : : ومن عجمِ صِيدِ مَلُوكِ بِهَكَازِمِ
فبالدِّينِ منهم قائم أي قائمِ : : وللملك منهم هاشم أي هاشمِ
جزى الله سيف الدولة الخَيْرَ بَاقِيًا : : وأكرمه بالفَاضَلَاتِ الكَرَامِ
وألبس منصور بن نوحٍ سلامَةً : : تدوم له ماعاش أدوم دافِئِ
هما أُمَّنَا الإسلامَ من كل هاضِمِ : : وصانا ببناء الدين عن كل هَادِمِ
ومن مبلغ نِقْفُورٍ عنى نصيحةً : : بِتَقْدِمِ قَدَامِ عَضِّ الأَبَاهِمِ
أنتك خراسان تجر خيولها : : مَسُومَةً مثل الجراد السَّوَابِمِ
كهول وشُبَّانِ حُمَاةٍ أَحَابِسِ : : مَيَّامِنُ فِي الهَيْجَاءِ غَيْرِ مَشَاوِمِ
غزاة شروا أرواحهم من الإِهْهِمِ : : بجناته والله أوفى مُسَاوِمِ
فان تعرضوا فالحق أبلج واضح : : معالمة مشهورة كالمعالِمِ
تعالوا نحاكمكم ليحكم بيننا : : الى السيف ان السيف أعدل حاكم
سيجرى بنا والله كَافٍ وَعَاصِمٌ : : لنا خير واف للعباد وعاصِمٌ
ونرجو بفضل الله فتحا معجلا : : ننال بقسطنطين ذات المحارم
هناك ترى نِقْفُورَ وَاللَّهُ قَادِرٌ : : ينادى عليه قائما في العُقَاسِمِ
وَيَجْرِي لَنَا فِي الرُّومِ طَرَا وَأَهْلِيهَا : : وَأَمْوَالُهَا جُمْعًا سِهَامِ المَغَانِمِ
فيضحك منا سن جَدُّ لَأَنْ بِاسْمِ : : وَيَقْرَعُ مِنْهُ سَنَ خُزْيَانَ نَادِمِ
وان تَسَلِمُوا فَالسَّلَامُ فِيهِ سَلامَةٌ : : وَأَهْنَأُ عَيْشَ لِلفَتَى عَيْشَ سَالِمِ

هذا ما حصل نتيجة لبعدهم عن نهج سلفهم مما أدى بهم الى هذا الضعف

وذاها بهيبتهم ، وذلك لسبب اقبا لهم على الدنيا وزهرتها ولو كانوا على ما كان عليه الخلفاء الراشدون في زهدهم في الدنيا ورغبتهم عنها طلبا لما عند الله تعالى لما حصل ما حصل ، ولو أنهم كانوا فيمادون ذلك على مثل أولئك من الخلفاء العباسيين كهرون الرشيد لكان ردهم على نقفور كرده على النقفور الأول ، ولما تجرأ على حرمان المسلمين وتطاول عليهم باللسان بما لا ينبغي .

ذكرت كتب التاريخ أن نقفور الأول عظيم الروم كتب الى أمير المؤمنين هارون الرشيد وزعم أنه يمتنع أن أداء الجزية وأنه يطالب ببرد ما دفعت اليه الملكة لضعفها فكان ردها رون الرشيد ما سجله التاريخ وهو .
بسم الله الرحمن الرحيم من هارون الرشيد أمير المؤمنين الى نقفور كلب الروم قد قرأت كتابك يا بن الكافرة والجواب ما ترى لا ما تسمعه .

والسلام . (١)

ثم حضر جيشا وغزاهم وأخضعهم حتى دفعوا الجزية صاغرين . وكيف لا . وهو القائل يوما للسحاب امطري حيث شئت فان خراجك سيصلني . وهكذا كانت عزة المسلمين عند ما جعلوا الاسلام منهج حياتهم في جميع شؤونهم ، وهكذا كان ضعفهم وذلة لهم عند ما ابتعدوا عن المنهج الرباني كما هو حالنا اليوم ان الله واننا اليه راجعون .

- المبحث الثاني -
في

الحالة العلمية في عصر المؤلف
~~~~~  
وذكر نموذج من العلماء البارزين في عصره في العلوم المختلفة  
~~~~~

قد تقدم أن المؤلف عاش جزئاً من القرن الثالث الهجري وجزئاً أكبر من القرن الرابع الهجري ، فهذان القرنان من أشهر قرون الثقافة الاسلامية انتاجاً لثروة علمية ، ومن أشهر عصورها الذهبية .

وهذا نتيجة ما غرس في القرن الأول على يد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسقى على يد التابعين ، ومن بعدهم من العلماء والفقهاء ، ثم بدأ يئتي أكله ناضجاً شهياً في القرنين الثالث والرابع ، وهذا مصداق قول الرسول صلى الله عليه وسلم خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، الحديث رواه البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما (١) .

وقد ثبت في الرواية الأخرى عند الامام أحمد وغيره (٢) دخول القرن الرابع في القرون المفضلة ولفظ الحديث عند أحمد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي بعد ذلك قوم تسبق شهادتهم أيمانهم ، وأيمانهم شهادتهم) (٣) .

ومصداقاً لهذا كانت هذه القرون قروناً مفضلة حقاً حيث وجد فيها خيار الأمة الأجلاء ، منهم الذين استنبطوا الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة وأسسوا المذاهب الفقهية .

(١) البخاري : ٧ / ٣٥١ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح : ٧ / ٢ وقع اثبات القرن الرابع في حديث جعدة بن هبيرة عند أبي شيبة ، والطبراني ولفظه (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم الآخرون) . قال : رجاله ثقات الا أن جعدة مختلف في صحبته .

(٣) مسند الامام ج ١ / ٣٧٨ .

ومنهم الذين قعدوا القواعد وأصلوا الأصول ، ومنهم الذين وضعوا الضوابط
للرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبهيذ الرواية الصحيحة عن السقيمة
ومنهم الذين أرخوا الغزوات والمغازي^(١) والسير وسجلوا الحوادث والوقائع ،
ثم في هذه العصور الأولى ^{كان} بناء العلوم الإسلامية بجميع جوانبها أصولها وفروعها
فلم يترك هؤلاء باب علم الا طرقوه ، ولا شجرة ثقافية الا سدوها ، ولا ما ينفع المجتمع
الإسلامي ويحفظ كيانه ويكفل البقاء لبنائه شامخا مصونا الا صنعوه ، وهذا مما لم
يكن لأي دين سماوي من قبل ، فلما أراد الله عزوجل بقاء هذا الدين الى يوم
القيامة خالصا كما أنزل من عنده بعيدا عن أيدي التحريف والتبديل وكما وعد
بحفظه كما قال : * انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون * قمض له أئمة في كل
العصور يذوبون عنه البدع والخرافات ومالم يكن منه ، وحفظ الله بهم هذا الدين ،
وتركوا لنا ثروات عظيمة وصنفوا في جميع المجالات في فنون مختلفة ما لا يمكن
ذكرها بالتفصيل لأن المقام هنا لا يقبل أن تتوسع ، وأكتفى بذكر أمثلة من العلماء
البارزين في عصر المؤلف ، وما اشتهروا به من الفن ، وان كان معظمهم يجمع بين
علوم شتى ويؤلف فيها المؤلفات الضخمة ، ولأنه مع ذلك يشتهر بواحد من هذه
العلوم دون غيره .

١ - من أشهر علماء هذا العصر في علم التفسير :

الامام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ
شيخ الامام القفال وصاحب تفسير جامع البيان .
الذي لم يصف مثله في التفسير أثنى عليه العلماء الأفاضل في زمانه ، ولا زال
العلماء يشنون عليه من بعده ، قال الخطيب بعد أن أكثر من ثنائه عليه قال :
وله كتاب في التفسير لم يصف أحد مثله وقال : بلغني عن الشيخ أبي حامد أحمد
ابن أبي طاهر الفقيه الاسفراييني أنه قال : لو سافر رجل الى الصين حتى ينظر
في كتاب تفسير ابن جرير الطبري لم يكن ذلك كثيرا ، وروى أيضا عن امام الأئمة

أبي بكر بن خزيمة أنه طالع تفسير محمد بن جرير في سنين من أوله الى آخره ثم قال
 ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير .^(١)

٢ - الوليد بن أبان الحافظ الثقة صاحب التفسير، والمسند الكبير المتوفى سنة ٣١٠ هـ.

٣ - عبد الله بن سليمان أبو بكر بن أبي داود الحافظ بن الحافظ .

٤ - الامام ابن حاتم عبد الرحمن بن محمد بن ادريس أبو محمد الرازي صاحب كتاب

الجرح والتعديل ، وهو من أجل الكتب المصنفة في هذا الشأن وله التفسير

الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير

الطبرى وغيره من المفسرين الى زماننا ، وله كتاب العلل المصنفة المرتبة

على أبواب الفقه وغير ذلك من المصنفات النافعة ، توفى سنة ٣٢٣ هـ قاله ابن

كثير في البداية والنهاية : ٢١٤ / ١١ .

٥ - أبو بكر النقاش : المفسر محمد بن بن الحسن بن محمد بن زياد المفسر

المعروف كان عالما بالتفسير وبالقرآيات المتوفى سنة ٣٥١ هـ .

أشهر علماء الحديث في عصره :-

لقد نبغ في هذا العصر كثير من علماء الحديث والأئمة الحفاظ النقاد .

منهم : الشيوخ الذين أخذ عنهم الامام القفال ، ومنهم من في طبقة ، ومنهم

من هو من تلاميذه ، ومن هؤلاء من هو فقيه ومحدث ، ومحدث وفقه ، ومنهم مفسر

ولغوي ، ومنهم من قد حوى الجميع ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل

العظيم .

(١) البداية والنهاية : ١٦٣ / ١١ ، شذرات الذهب : ٢٦٠ / ٣ .

(٢) البداية والنهاية : ١٦٣ / ١١ ، شذرات الذهب : ٢٦١ / ٣ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٧٧١ / ٢ - ٧٧٤ .

(٥) البداية والنهاية : ٢٧١ / ١١ .

ومن هؤلاء الأفاضال :-

١ - الحافظ الكبير امام الأئمة شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة ابن المغيرة بن بكر السلمي امام الأئمة شيخ الامام القفال الشاشي ، طاف البلاد ، ورحل الى الآفاق في الحديث ، وطلب العلم فكتب الكثير وصنف وجمع وكتابه الصحيح ^(١) من أنفع الكتب وأجلها وهو من المجتهدين في دين الاسلام ، توفي رحمه الله تعالى في سنة ٣١١ هـ .^(٢)

٢ - أبو العباس السراج الحافظ محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن مهران بن عبد الله الثقي سمع قتيبة واسحاق بن راهويه وخلقا كثيرا من أهل خراسان وبغداد والكوفة والبصرة والحجاز ، وقد حدث عنه البخاري ومسلم وهما أكبر منه وأقدم ميلادا ووفاة ، وهو شيخ الامام القفال الشاشي ، مصنفاته كثيرة نافعة جدا ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٣١٣ هـ .

قاله ابن كثير في البداية : ١٧٢/٦ ، تذكرة الحفاظ : ٧٣١/٢ ، الطبقات الكبرى : ١٠٨/٣ .

٣ - عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (أبو القاسم البغوي) ويعرف بابن بنت منيع ، ولد سنة ١٣ وقيل ١٤ هـ ، و٢٠٠ هـ سمع من أحمد بن حنبل وعلي بن مديني ، ويحيى بن معين ، وعلي بن الجعد ، وخلق كثير وكان معه جزء فيه سماعه من ابن مديني فأخذه موسى بن هارون الحافظ فرماه في دجلة ، وقال يريد أن يجمع بين الثلاثة ، توفي رحمه الله سنة ٣١٧ هـ ، البداية والنهاية ١١/١٨٣-١٨٤ ، تذكرة الحفاظ : ٧٣٧/٢ .

١ = مطبوع . حققه د / محمد مصطفى الأعظمي . ط . شركة الطباعة العربية السعودية
 (٢) البداية والنهاية ١١/١٦٧ ، تذكرة الحفاظ ٣/٧٢٩ .

أشهر علماء
الفقه في عصره :-

ومن العلماء البارزين في الفقه في عصره الذين اشتهروا به ، وان كان لهم مؤلفات في غيره ابن سريج :-

١ - هو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي شيخ الشافعية في عصره ، وعنه انتشر فقه الشافعي في الآفاق ، قال الشيخ أبو اسحاق كان ابن سريج يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني . قال الشيخ أبو حامد نحن نجرى مع ابن سريج في ظواهر الفقه دون دقائقه قيل : له نحو . . . ٤ مصنف ، وفي أخذ الامام القفال عنه خلاف سيأتي ايضاح ذلك في ذكر رحلته . توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٠٦ هـ .

٢ - ومن الأئمة المجتهدين الفقهاء في هذا العصر الامام أبو جعفر ابن جرير الطبري وقد تقدم ذكره ، توفي سنة ٣١٠ هـ .

٣ - الطحاوي : هو أحمد بن محمد بن سلامة بن مسلمة بن عبد الملك أبو جعفر الطحاوي نسبة الى قرية بصعيد مصر الفقيه الحنفي ، وطحا بلدة بديار مصر وهو ابن أخت المزني ، صنف كتبا كثيرة منها : أحكام القرآن واختلاف العلماء ومعاني الآثار ، والتاريخ الكبير وله في الشروط كتاب وكان بارعا فيها ، توفي رحمه الله تعالى في سنة ٣٢١ هـ ، ذكره ابن كثير في البداية : ١١ / ١٩٦ .

٤ - أبو بكر الخلال الفقيه المحدث الحنبلي محمد بن محمد بن هارون البغدادي صاحب الكتاب الجامع لعلوم الامام أحمد ، ولم يصنف في مذهب الامام أحمد مثل هذا الكتاب ، قاله ابن كثير في البداية : ١١ / ١٦٦ .

أشهر علماء التاريخ في عصره :-

١ - من كبار المؤرخين في عصر الامام القفال أبو جعفر ابن جرير الطبري صاحب كتاب (تاريخ الأمم والملوك) الذي هو أوثق كتب التاريخ .

٢ - أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم الأفريقي ، صاحب تاريخ إفريقية المتوفى سنة ٣٣٣ هـ ذكره إسماعيل باشا بن محمد صاحب إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : ٢١٣/٣ .

٣- أبو سعيد عثمان بن محمد بن محاسن الاستجي الأندلسي صاحب تاريخ الدهور المتوفى سنة ٣٥٦ هـ ذكره صاحب إيضاح المكنون : ٢١٥/٣ .

أشهر علماء النحو واللغة في عصره

اشتهر في علم النحو واللغة كثير من العلماء ، و نذكر بعضاً منهم في عصر الامام القفال الشاشي :

١ - الزجاج صاحب معاني القرآن ابراهيم بن السرى بن سهل أبو اسحاق الزجاج كان فاضلاً ديناً حسن الاعتقاد ، وله المصنفات الحسنة منها كتاب معاني القرآن وغيره من المصنفات العديدة المتوفى سنة ٣١١ هـ ، ذكره ابن كثير في البداية : ١١٧/١١ .

٢ - محمد بن الحسن بن دريد بن العتاهية النحوى الشاعر ، ومن مصنفاته الجمهر في اللغة نحو عشر مجلدات ، وكتاب المطر ، والمقصورة والقصيد الأخرى في المقصور والممدود وغير ذلك ، توفي سنة ٣٢١ هـ . (١)

٣ - محمد بن القاسم (ابن الأنبارى) من أفراد الدهر كان رأساً في نحو الكوفيين ، ومن مصنفاته كتاب الرفق والابتداء وغيره من الكتب النافعة والمصنفات الكثيرة كان من بحور العلم في اللغة والعربية والتفسير والحديث وغير ذلك ، قاله ابن كثير في البداية : ٢٢٠/١١ .

٤ - الفارابى : أبو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابى خال الجوهرى من فاراب ، وانتقل الى اليمن وأقام في زبيد وفيها ألف كتابه (ديوان الأدب) وقد عرفه بقوله (ميزان اللغة ومعيار الكلام) توفي سنة ٣٥٠ هـ . (١)

(١) انظر : مقدمة الصخاخ للجوهري ٧٨ .

(٢) انظر البداية والنهاية ٨٢/١١

٥ - الأزهري :

أبو منصور محمد بن أحمد بن أزهري الهروي اللغوي الشهير (٢٨٢ - ٣٧٠هـ)
وليس الأزهري نسبة الى الجامع الأزهر بل نسبة الى أزهري أحد أجداده ،
والأزهري امام عظيم في اللغة وكتابه (تهذيب اللغة) يمتاز بالدقة والتحري
في الأخذ ، قال ابن منظور في مقدمة اللسان ولم أجد في كتب اللغة أجمل
من تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري .

وبعد : فهذه مختطفات لبعض العلماء الذين اشتهروا في علوم مختلفة في
عصر الامام القفال الشاشي ، وهذا العصر كما ترى كان مملوءاً بأئمة وضعوا أساسا
لشتى الفنون ليبنى عليه غيرهم ، وهم وان كانوا في مجالات مختلفة في العلوم
لكنهم في النهاية يصبون في مصب واحد وهو خد متهم لهذا الدين الحنيف الذي
ارتضاه ^{الله} لنفسه بأن يكون آخر الأديان السماوية ، وأن يكون محفوظا بحفظه السي
أن يرث الله الأرض ومن عليها * ^{وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ}
في الآخرة مِنَ الْخَاسِرِينَ * وهؤلاء كانت حياتهم حياة جد وعمل واخلاص النية في
خدمة هذا الدين والدليل على ذلك هذا التراث الذي لا يزال باقيا نافعا على
مر الدهور وأن الله خلد ذكرهم وجعل لهم لسان صدق في الآخرين .

وفي هذا العصر الذي يزدهر بالعلم والعلماء وجد الامام القفال فلا غرابة
إذا أن يوجد مثله الذي قال فيه الحلبي ^(١) كان شيخنا القفال الشاشي أعلم من
لقيته من علماء عصره ^(٢) والسمعاني ؛ القفال الشاشي الفقيه الشافعي امام عصره
بلا مدافعة رحمهم الله جميعا رحمة واسعة وجزاهم عنا خير الجزاء .

١ = انظر صفحة ٦٤ من هذا البحث

٢ = المرجع السابق .

- المبحث الثالث -

الامام القفال وعصره

ومن خلال هذه الدراسة لعصر المؤلف نجد أن المؤلف رحمه الله تعالى شارك الأمة آلامها وآمالها ، وساهم بسيفه وقلمه كما سنجد ذلك في دراسته الشخصية .

ساهم في عصره بما وهبه الله تعالى له من العلم الغزير والعقل العظيم حيث ألف مؤلفات نافعة في التفسير والحديث ، والأصول ، والفقه ، قال المترجمون : له انه أول من صنف علم المناظرة من الفقهاء ، وكان هذا خدمة للاسلام والمسلمين ، ولا تزال هذه المؤلفات الموجودة منها تؤدي دورها كما في حياة المؤلف ، ونافعة للمسلمين .

جاهد الامام القفال بقلمه الذي يفوق في بعض الأحيان جهاد السيف وقد لا يقوم السيف مقام القلم . لأن ماسجله القلم يبقى الى الأبد ويتوارثه جيل بعد جيل . ومن جهاد القفال ونصرته لملة الاسلام بلسانه وقلمه ماتقدم ذكره فسرده على قصيدة هجاء للنقفور التي أرسلها الى الخليفة الطيع أساء فيها الى الاسلام والمسلمين فرد عليه القفال بقصيدته المشهورة وأحسن في ذلك غاية الاحسان ، وهذا يعد من أجل مساهمة القفال في عصره في هذا المجال وقد سجل له التاريخ هذه الحسنات ، ونرجو أن يتقبل الله منه ويجعل له في سجل حسناته . وليست مساهمته في رفع راية الاسلام وتعزيز جانب الاسلام قاصرة على التعليم والتأليف ، بل له مواقف مشهورة في الجهاد بنفسه وماله وسيفه ، ذكر مترجموه أن له رحلات كثيرة الى الثغور وكان جديرا بذلك لأن بلاده كانت فسي خط المواجهة مع الترك وقد نشأ في الثغور وترى فيها فلا غرابة اذا أن يكون للامام القفال رحلات كثيرة الى الثغور ، وخروج الى التفسير العام كما تقدم ذلك رحمه الله تعالى وستجد بعض التفصيل في ذكر حياته الشخصية ان شاء الله تعالى .

(الباب الثاني)

في دراسة الكتاب ، ومنهجي في التحقيق .

يشتمل على ستة مباحث

- المبحث الاول :
- اسم الكتاب ، موضوعه ، سبب تصنيفه
- المبحث الثاني :
- اجزائه و توثيقه .
- المبحث الثالث :
- قيمه العلمية ، وثناء العلماء عليه
- المبحث الرابع :
- منهج المؤلف فيه ومصادره
- المبحث الخامس :
- وصف المخطوطة
- المبحث السادس :
- المنهج الذي سرت عليه في تحقيق هذا الكتاب
وعملى فيه .

- المبحث الاول -

" فسى اسم الكتاب موضوعه ، سبب تصنيفه "

اسم الكتاب (محاسن الشريعة فى فروع الشافعية)

لا خلاف فى اسم الكتاب ، وكل من ترجم للمؤلف ونسبه اليه ذكره بهذا الاسم الا ان اكثرهم يقتصرون على " محاسن الشريعة " فقط من ذكر في فروع الشافعية ولا اشكال فى ذلك ، والواقع انه فى فقه الشافعية ، وان كان لا يخلو من ذكر اقوال الائمة الاخرين فى بعض الأحيان .

" والمحاسن " الموضع الحسنه : قال فى اللسان : المحاسن المواضع

الحسنة من البدن يقال : فلانة كثيرة المحاسن قال : قال الازهرى : لاتكاد

العرب توحد المحاسن وقال بعضهم واحد ها مُحَسَّنٌ قال : قال ابن سيده وليس

هذا بالقول ولا بذلك المعروف انما المحاسن عند النحويين وجمهور اللغويين جمع

لا واحد له ، ولذلك قال سيبويه : اذا نسبت الى محاسن قلت محاسني ، فليس

كان له واحد لردوه اليه فى النسب وانما قال ان واحده حسن على المسامحة ، ومثله

المفاقر والمشابه والملاح والليالي : اللسان مادة حسن .

مناسبة الاسم لموضوع الكتاب :

يناسب الاسم لموضوع الكتاب ، لان المؤلف ركز فى هذا الكتاب على بيان

محاسن احكام الشريعة وملائمتها مع الفطرة السليمة فى كل زمان ومكان واطهر هذا

الجانب بصورة جميلة عقب ذكر كل حكم ، وهذا يتناسب مع اسم الكتاب

موضوعه :

موضوع الكتاب الفقه فى فروع الشافعية ، مع بيان محاسن احكام الشريعة

واشتمل على ابواب الفقه كلها .

سبب تصنيفه : _____

صنف المؤلف كتابه هذا جوابا لمن سأله عن علل الاحكام وبيانها لمحاسن الشريعة وسياستها الفاضلة السمحة ، وملائمتها للعقول السليمة هذا ما صرح هو بنفسه في مقدمة الكتاب اذ قال : (ثم انا لما صدرنا كتابنا هذا بهذا النوع من التحميد وان كانت محامد الله لاتحصى ولا تسمى لمشاكلته غرض الكتاب الذى قدرنا ولله التقدير - تأليفه فى الدلالة على محاسن الشريعة ، ودخولها فى السياسة الفاضلة السمحة ، ولصوقها بالعقول السليمة ، ووقوع ما يورده من الجواب لمن سأل عن عللها موقع الصواب والحكمة .

وهناك سبب اخر لتأليفه هذا الكتاب على هذا النمط الفريد الذى اظهر فيه محاسن كل حكم من احكام الشريعة على المعنى الذى تقتضيه الفاظه العربية التى ورد بها الشرع من غير ان يحمل اللفظ معنى لا يحتمله وذلك ان الفرقة الاسماعيلية ظهرت بصورة قوية فى عصره وكانت تدعى الاسلام لتتمكن من محاربتة وهدمه من الداخل ، وتزعم ان القرآن باطنه يخالف ظاهره وان مقصد الشرع ليس فى هذه الظواهر ولا يفهم منها وانما المقصود امر آخر وراءه ويحملون اللفظ معنى لا يحتمله من المعاني الباطلة والرموزات الفاسدة ، فيقولون مثلا الصلاة المأمور بها ليست هذه الصلاة او هذه الصلاة انما يؤمر بها العامة واما الخاصة فبالصلاة فى حقهم معرفة اسرارنا ، والصيام كتمان اسرارنا والحج السفر الى زيارة شيوخنا المقدسين ويقولون ان الجنة للخاصة هى التمتع فى الدنيا باللذات والنار هى التزام الشرائع ، والدخول تحت اثقالها الى غير ذلك من هذيانهم .

وبمقابل هذا طرق آخروهم من يحملون اللفظ على الظاهر مطلقا وهم أهل الظاهر الذين يحصرون مغان العلم بمقاصد الشرع فى الظواهر والنصوص ، فكان المؤلف يقول فى كتابه هذا ليس المعنى المقصود من الشارح ذلك الذى ذهبت اليه الفرقة الضالة من الاسماعيلية التى تحمل اللفظ معنى لا يحتمله لتحقيق غرضها فى ابطال الشريعة .

ولا ذاك الذى ذهب اليه اهل الظاهر الذين يحصرون مقاصد الشرع
 فى الظواهر والنصوص ، وانما هو معنى يستنبط حسبما تقتضيه الفاظه ، وحسبما
 تقتضيه قواعده العامة ، ^{وهذا} المصلحة والمفسد لا وغير هذا ^{وهذا} جملة ما يدل عليه كلامه
 فى قوله (الصنف الثانى لنفاقهم واعتقاد كثير منهم فساد الشرائع والنبوة وكثير
 منهم نفى الصانع الواحد لا يرضون المعانى التى ترد عليهم من هذا الجنس بل
 يوهمون ان هناك معان مدلولا بها على معان غامضة خارجة عن استحقاق تلك
 الاسماء المعلقة هذه الاشياء بها الخ (١)
 وهذا سبب تصنيفه لهذا الكتاب والله أعلم .

المبحث الثاني

" اجزائه ، وصحة نسبه الى الامام القفال "

اجزائه :

قسم المؤلف كتابه هذا الى اربعة اجزاء

الجزء الاول من المقدمة الى اخر باب النذور - يتكون من ٧٩ لوحة ، واللوحة فيها صفحتان وتساوى بالصفحة ١٥٨ صفحة .

الجزء الثاني : يبتدىء الجزء الثاني من كتاب النكاح ، وينتهي بآخر باب القول بالقافة ، ويشتمل على ٤٣ لوحة وبالصفحة ٨٦٥ صفحة ومجموع الجزئين ١٢٢ لوحة وبالصفحة ٢٤٤ صفحة .

وهذان الجزآن اللذان تم تحقيقهما بفضل الله وتوفيقه ، وكان اختيلرى فى البداية تحقيق كامل الكتاب كله ، ولكن بعد ما شرعت فيه لقيت صعوبات من كثرة ما فيه من التحريف ، والتصحيف ، والسقط وعدم نسخة أخرى التى يعتمد عليها فى تصحيح الاخطاء ، فلما نفذ جهدى تقدمت الى رئيس قسم الدراسات العليا بطلب الاختصار ، على هذين الجزئين وذكرت الصعوبات التى واجهتني فى سبيل ذلك ، فتمت الموافقة على الاقتصار من قبل مجلس القسم ومجلس الكلية بفضل الله وتوفيقه ، واني اشكر اعضاء المجلسين الذين نظروا الى هذا الموضوع بعين الاعتبار ووضعوا الامور فى مواضعها فجزاهم الله خيرا .

الجزء الثالث : يبتدىء من كتاب النفقات وينتهي بآخر باب عتق ام الولد فهذا

الجزء يحتوى ٥٥ لوحة وبالصفحة = ١١٠

الجزء الرابع : يبتدىء من اول الجنائيات الى اخرها وبها ينتهى الكتاب

ويحتوى هذا الجزء على ٢٢ لوحة وبالصفحة ٤٤ صفحة .

ومجموع ما بقى ٧٧ لوحة ، وبالصفحة ١٥٤ صفحة .

- صحة نسبة الكتاب الى المؤلف -

لم نجد احدا من علماء التراجم واهل الطبقات والتاريخ ذكر خلافا في نسبه
الى الامام القفال ، واكثر من ترجم له نص على انه من تأليفه ، ومنهم من يملك
نسخة منه ومن ذكر ذلك :-

- (١) الامام السمعاني في الانساب ٢١١/١٠ - ٢١٢ - ٢٤٤/٧
- (٢) الامام النووي في التهذيب قال : ورأيت له كتابا حسنا في دلائل النبوة
وكتابا جليلا في محاسن الشريعة .
- (٣) الحافظ الذهبي في سيراً علام النبلاء ٢٨٣/١٦ - ٢٨٤
- (٤) جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي في الطبقات قال : ومن تصانيفه كتاب
ادب القضاة ومنها (محاسن الشريعة) موضع لمعان ومناسبات لطيفة ومشمئ
على مسائل غريبة .
- وهما قليلا الوجود وعندى لكل منهما نسخة ، ولو لم يكن دليل سوى هذا لكفى
- (٥) وابن قاضي الشهية الدمشقي في طبقاته ١٠٧/١
- (٦) جلال الدين السيوطي في طبقات المفسرين ٧٨-٧٩/٢
- (٧) الحافظ شمس الدين الداودي في طبقات المفسرين ١٩٦/٢ - ١٩٨
- (٨) حاجي خليفة في كشف الظنون قال رحمه الله تعالى " محاسن الشريعة "
في فروع الشافعية " للامام ابي بكر محمد بن علي المعروف بالقفال الشاشي
المتوفى سنة ٣٦٥ هـ مشتملة على مسائل غريبة لكنها قليلة الوجود منها
نسخة موقوفة^(١) بالمدسة الفاضلية من القاهرة في ثلاث مجلدات اولها الحمد

(١) لم اقدر في البحث عن هذه النسخة التي اشار اليها صاحب كشف الظنون بحثت
في فهارس المخطوطات المصرية الموجودة عندنا هنا في مكتبة جامعة ام القرى فلما لم
اجد فيها عذمت ان اسافر الى مصر وابحث في المكاتب العامة والخاصة وخاصة
في المكتبة التي انضمت اليها مخطوطة المدرسة الفاضلية وقد مت الى المجلس
لطلب الاذن بالسفر فاستفهم المجلس مني واخبرته بانني لم اجد ههنا في فهارس
المخطوطات لكن تمسكا بما اشار به صاحب كشف الظنون فرأى المجلس انه لا فائدة
في السفر الا اضعاف الوقت والجهد مادام انها لم تكن موجودة في فهارس
المخطوطات وما اشار به صاحب كشف الظنون قد مر عليه قرون فلا يدرى كونها
موجودة ام ضائعة .

لله الغني الحميد ذى العرش المجيد ذكر فيها انه الفها جوابا لمن سأل

عن علل الشريعة " كشف الظنون ١٦٠٨/٢ .

(٩) والامام ابن القيم الجوزية في كتابه مفتاح دار السعادة ٤٢/٢ وقد استفاد

منه بما يقارب صفحة في ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

انظر ذلك وانظر من هذا الكتاب ص ١٩

(١٠) والحافظ ابن حجر نقل عنه كلاما في فتح الباري في ج ٩/٥٧٧ ونص

على انه نقل من كتاب محاسن الشريعة للقفال الشاشي الكبير وما نقله موجود

في كتاب محاسن الشريعة .

في باب اداب المآكل والمشرب ٤٣٥ .

(١١) والشيخ محمد الشريبي في كتابه الاقناع (٣١١/٢) فانه نقل

عن المؤلف ونص على انه من كتابه محاسن الشريعة قال : (فائدة)

ذكر القفال الشاشي في محاسن الشريعة معنى لطيفا في ايجاب الصاع

وهو أن الناس تمتنع غالبا من الكسب في العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجد

الفقير من يستعمله فيها . لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يتحصل

من الصاع عند جعله خبزا ثمانية أرتال من الخبز ، فان الصاع خمسة

أرتال وثلاث ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فيأتي منه ذلك وهو كفاية

الفقير في أربعة أيام لكل يوم رطلان) وهذا بحرفه موجود في المحاسن .

انظر صفحة (٣٤٧)

المبحث الثالث

- قيمته العلمية وثناء العلماء عليه -

كتاب محاسن الشريعة كتاب في الفقه فقيمه العلمية بقيمة علم الفقه الذي لاغنى لأحد عنه في كل حال كما قيل علم الفقه لا يغني لأحد عنهما علم الطب للأبدان وعلم الفقه للأديان بيد ان كتاب محاسن الشريعة يمتاز عن غيره من كتب الفقه ببيان محاسن احكام الشريعة في كل باب من ابواب الفقه مع بيان ما تمتاز به هذه الشريعة الغراء في سياستها الفاضلة التي يعيش في ظل عدتها الشاملة كل ابن ادم من ذكر وأنثى .

كما بين المؤلف في كل باب من ابواب الفقه اسرار هذه الشريعة وحكمها وعللها وقربها الى الازهان وبين أنها معقولة المعنى في جملتها وانها لمصلحة البشر في كل احوالها اي فيما عرف حكمها وما استأثر الله بعلمها وهذا من اعظم العلوم - وارفعها قدرا وانفعها للعباد وابينها للوصول الى معرفة الحقيقة .

وهناك فرق بين من يعرف الشيء على حقيقته ويعرف ضره ونفعه فيمتنع منه إن منع ويمثل به إن أمر، وبين من لا يعرف الا أنه أمر به أو منع عنه كمن يعلم ان هذا العسل قاتل لان فيه سماد سوسا فينزجر من تناوله ويتعد وينهى عنه غيره - بخلاف من يعلم أنه قاتل فقط ولا يعرف السر لكونه قاتلا الأول أولى بقبول الامتناع منه والثاني اقل منه قبولا وربما ينخدع لحلاوته فيقع في هلاك .

ولأجل هذا ركز المؤلف على بيان اسرار الشريعة في هذا الكتاب وهذا النوع فن جليل ولا يطرق بابه الا فحول العلماء وفي هذا يقول ولي الله الدهلوي في كتابه حجة الله البالغة ^(١) وان أدق الفنون الحديثية باسرها عندي واعمقها محتدى (أصلا) وأرفعها منارا وأولى العلوم الشرعية عن آخرها فيما أرى وأعلاها منزلة واعظمها مقارا هو علم اسرار الدين الباحث عن حكم الاحكام واسرار خواص الاعمال ونكاتها فهو والله أحق العلوم بأن يصرف فيه من اطاقه نفائس الاوقات ويتخذة عدة

لمعاده بعد ما فرض عليه من الطاعات اذ به يصير الانسان على بصيرة فيما جاء به الشرع وتكون نسبه بتلك الاخبار كنسبة صاحب العروض بد واوين الاشعار او صاحب المنطق ببراهين الحكماء او صاحب النحو بكلام العرب العرباء او صاحب أصول الفقه بتفاريع الفقهاء وبه يأمن من أن يكون كحاطب ليل او كفاث صيل او يخبط خبط عشواء او يركب متن عمياء كمثل رجل سمع الطبيب يأمر بأكل التفاح فقام الحنظلة عليه لمشاكله الاشباح (الاشخاص) وبه يصير مؤمنا على بينة من ربه بمنزلة رجل اخبره صادق ان السم قاتل فصدقه فيما اخبره وبين ثم عرف بالقرائن ان حرارته وبيوضته مفرطتان وأنهما تباينان مزاج الانسان فازداد يقينا الى ما أيقن الى ان قال : لكن قل من صنف فيه او خاض في تأسيس مبانيه او رتب منه الاصول والفروع او أتى بما يضمن أو يغنى من جوع وحق له ذلك ومن المثل السائر في الورا وَمَنْ الرديف وقد ركبت غضنفرًا " (اسدا) كيف ولا تتبين اسراره الا لمن تمكن في العلوم الشرعية بأسرها واستهد (اي تفرد) في الفنون الالهية عن آخرها ولا يصفو مشعر به الا لمن شرح الله صدره لعلم لدنى وملا قلبه بسر وهي وكان مع ذلك وقاد الطبيعة سيال الفريحة صادقا في التقرير والتحرير بارعا في التوجيه والتجوير (التزيين) قد عرف كيف يوصل الأصول ويبني عليها الفروع وكيف يمهّد القواعد ويأتي لها بالشواهد والمسموع ﴿ حجة الله البالغة ﴾ مقدمته

فقد تبين ان الاهتمام بهذا الجانب من أجل الاعمال والبحث عن سر الاشياء شأن ذوي الهمم لأجل هذا طلب الخليل عليه الصلاة والسلام عن ربه عز وجل ان يريه كيف يحيى الموتى قال تعالى : « وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ، قَالَ : أَوَلَمْ تُؤْمِنُ ؟ قَالَ : بَلَى : وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ، قَالَ : فَاخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » (١) ولهذا قيل في المثل السائر بين الناس واذا -

ظهر السبب بطل العجب ، فان من يعرف سر الاشياء وحكمة الامر والنهي فيمانهسى
عنه او امر به يسهل عليه الامثال والانقياد ولا يتعجب ولا يستغرب وهذا القدر كاف
للدلالة على قيمته العلمية

وبالله التوفيق .

اما ثناء العلماء عليه فقد اثنى على هذا الكتاب كثير من العلماء الاجلاء
ومنهم الامام النووى رحمه الله تعالى قال : فى تهذيب الاسماء واللغات فى معرض
ذكر مؤلفاته " ورأيت له كتابا نفيسا فى دلائل النبوة ، وكتابا جليلا فى محاسن
الشريعة "

والامام ابن قيم الجوزية فى كتابه مفتاح دار السعادة " ٢ / ٢٤٢ والامام —
الاسنوى فى طبقات الشافعية قال رحمه الله تعالى : ومن تصانيفه كتاب ادب -
القضاء ومنها محاسن الشريعة موضع لمعان ومناسبات ومشمتمل على مسائل غريبة
وهما قليلا الوجود وعندى لكل منهما نسخة ٢ / ٧٨ / ٥ - ٧٩

المبحث الرابع

(منهج المؤلف ومصادره في هذا الكتاب ولاستدراكات عليه)

نهج المؤلف في كتابه هذا منهجا فريدا متميزا عمن غيره مما ألف في كتب الفقه ، وذلك حيث جمع بين ذكر الأحكام وذكر مآسئها وذكر حكمها وذكر ما تدركه عقول البشر .
 وبين أن أحكام الشريعة في جملتها معقولة المعنى وأنها شرعت لمصالح العباد أدرك ذلك العقل البشري أو لم يدركه .
 وهذا ما يتميز به هذا الكتاب عن غيره من الكتب المؤلفة القاصرة على ذكر الأحكام فقط ولا تتعرض لذكر حكمة التشريع وذكر المحاسن وفيما يأتي بيان منهجه .

(١) صدر كتابه بمقدمة طويلة اشتملت على تسع لوحات ففيها ذكر أسباب تأليفه لهذا الكتاب ، وأنه ألفه جوابا لمن سأل عن علل الشرائع .
 (٢) تعرض فيها لمبادئ العقيدة ، وقسم الناس إلى منكر للصانع والنبوة ، ومقر للصانع ومنكر للنبوة ، ومقر لهما إيمانا وتصديقا ، ومقر لهما نظاهرا ونفاقا . ومن هنا عرج على الأسماء عيلية الذين يظهر من الإسلام ويبطنون الكفر والنفاق ، وكشف سوءاتهم وأظهر أمرهم وما يزعمونه من الرموز الفاسدة الباطلة التي يضلون بها العامة .
 ٣ = استعرض بالجملة جميع أبواب الفقه من عبادات ومعاملات ومناجح ومآكل ومشرب وحدود وغيرها وبين في هذا العرض أن جميع الشرائع معلومة المعاني معقولة في الجملة دون تفصيلها ودقائقها .
 (٤) ذكر فصولا هي كالأصول لكتابها وبني كتابها . وهي :
 الفصل الأول : في أن العبادات متنوعة أحوالها : نفل والثاني : مكتوبة وهو الفرض . الخ .

الفصل الثاني : في أن كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد في كثير من الناس ، وإن كان يندر في بعض الأحوال وبعض الناس خلافة .

وان كثيرا من الأحكام على ما كان يوجد في العرب الذين هم المقصودون
 بأرسال الرسل اليهم ثم يستوى بهم غيرهم ممن بعدهم .
 وان كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد في جنس الشيء ، ثم يتحقق وجوده
 في كثير دون قليل فيستوى القليل والكثير لاشتغال الجنس عليهما
 وكثير من الأشياء يفترق في الجنس قليله وكثيره في الجملة ، ثم يصار في تمييز قليله من كثيره
 الى ضرب من ضروب الاجتهاد فيما يعد من ذلك قليلاً ويعتد كثيرا

الفصل الثاني : مما يدخل في هذا الفصل مما الحكم فيه بمعنى كان
 يكثر وجوده في العرب وأهل بلادهم .

الفصل الثالث : مما يدخل في هذا الباب مثل تحريم المسكر للمعنى
 العنه عليه بقوله (انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء
 في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون) الخ .
 فصل آخر : وهو أن يكون معنى الشريعة متعلقا بسبب قد تقدم على ما يعلم
 أن مثله يحدث . وذلك مثل كثير من مناسك الحج .

(٥) اقتصر على ذكر أمهات الأحكام دون فروعها ودقائقها ، وخصها
 بمذهب الشافعي في أكثرها ، وقد يذكر غيره . وينبه على حسنه وجوازه في العقول
 (٦) يذكر المسائل الخلافية في بعض الأحيان ويتركها من غير ترجيح
 ولا تعصب لمذهب . بل يذكر حسنه وجوازه في العقول في المذهب الآخر
 وفي عرضه الخلاف يقول : وذهب ذاهبون الى كذا من غير تصريح للمخالف
 في الغالب الا في النادر

(٧) ذكر محاسن الشريعة اجمالاً في كل من أبواب العبادات والمعاملات والعقود
 وغيرها وبين أن كلها معقولة المعنى في الجملة دون تفصيل : انظر صفحة (١١٣)
 (٨) يذكر في مقدمة كل باب جملة من محاسن ذلك الباب من الأحكام

ثم يذكر تفصيلاً . كما في باب الطهارة مثلاً ذكراً ولا في مقدمة الباب
 جملة مما يتعلق بمحاسن الطهارة ، ثم ذكرها لتفصيل محاسن الوضوء ، ومحاسن
 الغسل وغسل يوم الجمعة ، ومحاسن الطهارة في الثوب والمكان ، وهكذا
 في كل باب .

أما منهجه في ترتيب أبواب الكتاب
فهو كما لا تـي .

المقدمة : اشتملت على ما تقدم ذكره .

الطهارة :

لم يضع لها كتابا مع أنها اشتملت على عشرة أبواب وجرت عادة المؤلفين
في مثل هذا أن يبدأوا بالكتاب ، ثم تندرج تحته الأبواب ، وتحتها
الفصول ، ثم المسائل ، والمؤلف لم يعتبر هذا الترتيب كما سترى .

الصلاة

اشتملت على عشرة أبواب ولم يضع لها كتابا .

كتاب الجنائز :

خصه بالكتاب مع أن ما يتعلق به أقل بالنسبة لما يتعلق بالصلاة . لما أنها
تختلف عن هيئات الصلاة المعروفة وما يتعلق بها من تجهيز الميت .

الصوم

لم يضع له كتابا مع أنه مشتمل على عدة أبواب كما أنه قد مه على الزكاة
نظرا إلى أنه عبادة بدنية محضة .

ثم كتاب الحج . لأنها عبادة بدنية وإن لم تكن محضة

ثم كتاب الزكاة

ثم كتاب الجهاد

ثم كتاب الطعام والشراب .

ثم كتاب اللباس والزينة .

ثم كتاب السنة في المولد

ثم كتاب الأيمان والنذور . وبها ينتهي الجزء الأول ، ويليهما الجزء الثاني .

من النكاح . باب ما يتقدم عقد النكاح إلى آخر كتاب النكاح . وبه ينتهي
الجزء الثاني . إلى هنا تم التحقيق بفضل الله وتوفيقه فله الحمد أولا وآخرا

مصا دره

قد تقدم على وجه الاجمال في ذكر شيوخه من استفاد منه الا امام القفال من العلماء الأجلاء الذين عليهم الاعتماد في كثير من الفنون . مثل أبي العباس أحمد بن سريج ، وأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، وأبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة وغيرهم الذين سبق ذكرهم . لكن مصا دره في هذا الكتاب يصعب تحديدها على وجه الدقة ، ولم أقف في الجزء الذي حققته على نقل له عن أحد على وجه الخصوص ، وانما يقول : قال أصحابنا : على وجه الاجمال ، وقد عثرت على نقل له عن ابن سريج فقط . في القسم الذي لم يحقق في (١٢٧) لوحة ، ولم أقف على غيره .

لهذا يعسر تحديد مصا دره على وجه الدقة . لكن نستطيع أن نقول على وجه التقريب أن مصا دره كتب الشافعي بالنسبة للأحكام ، وخاصة الأم فقد وقفت في عدة مواضع على ما يوافق ما في الأم وقد صوبت منه في كثير من المواضع . أما بالنسبة لذكر الماحسن والحكم فليس بعيدا أن يكون من وليدة فكره ولا شك أن سعة بابه في العلوم والفنون المختلفة تمكنه من الاطلاع على هذه الأسرار العجيبة التي تدل على أنها صا دره من عند الله العليم الحكيم .

هذا والعلم عند الله .

(ما يستدرك على المؤلف)

١ = ذكره الأحا ديث في بعض الأحيان . بل في الأكثر بالمعنى وبدون سند ويندر أن يعزوها الى من رواها من أئمة الحديث .

(٢) استدلاله بالأحاديث الضعيفة . بل بالموضوعات في بعض الأحيان مع امكان الاستغناء عنها .

مثل استدلاله بحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان اذا أراد أن يتذكر شيئاً شد خيطاً على أصبعه) انظر صفحة (٢٤٤)

(٣) روايته الأحاديث الصحيحة في كثير من الأحيان بصيغة التمرين ، وقد نبهت على أكثرها في موضعها : انظر ص ١٦١٠ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٢٨٢ ، ٢١٦ ، ٣٢٦ ،

(٤) ذهابه في بعض المسائل على ما في القديم مع أن الراجح لدى الأصحاب خلافه وهو ما في الجديد . كما في مسألة شرط حضور الامام أو نائبه للجمعة واليه ذهب المؤلف ، والمذهب عدم اشتراط ذلك . انظر ص (٣٩٤)
ومسألة من فاتته عرفة قال : انه يتحلل من احرامه بالطواف ، والمذهب خلافه أنه يتحلل بعمل العمرة . أي بالطواف والسعي . ان لم يكن سعى انظر ص (٣٨٦)

ومسألة وجوب الزكاة في المال المغصوب ذهب المؤلف الى عدم وجوب الزكاة في المال المغصوب كما في القديم ، والجديد بخلافه وهو الذي اختاره الأصحاب انظر ص (٤١٤)
هذا ما يلاحظ عليه كما هو شأن عمل البشر لا يخلو من نقص والكمال لله تعالى وحده ولا ينقص هذا من قدر المؤلف ولا عن كتابه جزاء الله خيراً عن خدمته للإسلام وأهله بهذه الثروة العظيمة .

المبحث الخامس

في : وصف المخطوطة

اعتمدت في التحقيق على نسخة واحدة . وهي النسخة الموجودة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٤٢٠)
 فقه شافعي ، وهي صورة من النسخة المحفوظة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ١٣١٧ فقه شافعي بقلم نسخي نفيس بخط سليمان بن داود العباسي الحنفي .

تاريخ النسخ (٨٥٨) هـ

عدد اللوحات المحققة (١٢١) لوحة

عدد الأسطر في الصفحة (٢٥) سطرا

عدد الكلمات في كل سطر من ١٤ - ١٦ كلمة تقريبا

وقد تقدم بيان أجزاء كامل الكتاب ولوحاته على التفصيل في المبحث الثاني من كتابي
 والمخطوطة مكتوبة بخط واضح ليس فيها خرم ولا طمس ولا بياض إلا في النادر
 لكنها مليئة بالتحريفات والسقطات الكثيرة مما يصعب أحيانا قراءتها قراءة
 صحيحة ، وقد عانيت ذلك كثيرا من التقدم والانتهاه من تحقيقه وعدم اكمال
 ما التزمت به في بداية الأمر .

ولعل سبب كثرة التحريفات فيها بعد عهدها عن نسخة الأم نسخة المؤلف
 حيث أن هذه المخطوطة التي بين أيدينا نسخت في القرن التاسع الهجري
 بينما عاش المؤلف في القرن الرابع الهجري ، ولعل هذا كان بعد أن تناقلت أيدي
 النساخ بعضهم عن بعض متفادتهم وعلمهم ومقصد هم .

ويظهر لي أن ناسخها غير متمكن من اللغة العربية والدليل على ذلك أنه يكتب
 أحيانا بالألف ما هو بالعين . فمثلا يكتب (على) على صورة (الا) ،
 ويكتب (الى) على صورة (الا) ، ويكتب ضاضا بالادال ، وبالظاء
 والى غير ذلك من القلب انظرناذج ذلك في هذا الجدول .

الكلمة المحرقة	الأسباب	الصفحة ، اللوحة
وانما يجب فيها ألا معلق به المعلق	على ما علق به المعلق	٧٨ - ٥٨٨
فخرج في ذلك إلا أن يكون زينة	إلى أن يكون زينة	٧١ - ٥٤٤
فتكون ضيرا بالآجرة	فتكون ظرا بالآجرة	٨٧ - ٦٣٢
دون الفرع إلا لشيء بعد الشيء	إلا الشيء بعض الشيء	٨٥ - ٥٤٦

الصفحة، واللوحه	الصواب	الكلمة المحرفة
٧٩ - ٥٩٤	والشكر لا يقع بالمحذور	والشكر لا يقع بالمحذور
٧٩ - ٦٨٣	أن ترك العدل في النساء محذور	أن ترك العدل في النساء محذور
٢٩ - ٣٠١	وتأخذ كل طائفة	وتأكد كل طائفة
٣٤ - ٩٢٩	الى مايشق	ولا يخرج صاحبها الى مايشق

غلاف الكتاب من الأول

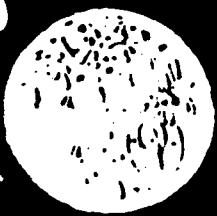
الحمد لله
١٣١٧

محاسن الشريعة في بيان الأحكام
للإمام أبو بكر محمد بن علي المعروف بالقرطبي
٥٢٦٥
في نظم نسخي في شرحه الشامل من بيان العباد
الحنفي
١١٠٩

غلاف الكتاب عليه اسم الكتاب والمؤلف

تكملة محاسن الشريعة أصول

محاسن الشريعة
القرطبي



1317

أول الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم. وصال الله على سيدنا محمد وآله
الهدى إلى الصراط المستقيم. والحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على
الرسول الذي لا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
أراد سبحانه أن يقول له لا تظنوا أني قد أتيتكم بالشيء من عند الله
المنزه عما يرى من خلقه وأرجعه الله إليكم من عند الله لا ينطق بغير ما
أوحى إليه ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
القبول والسماع. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
من قبله إلا ما شاء الله. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
الإشارة عما يعنى به من كلام الله. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
وتنموا بالقدرة وقال الله في سورة الحديد: وما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
والعاقبة ندموا بما كانوا يعملون. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
وصلى الله على محمد وآله وسلم. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
وسأل الله على محمد وآله وسلم. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
لا تخشى ولا تشقى ولا تنال من عرش الخالق الذي لا يرى ولا يشاهد ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
عاش السبعون سنة وهو في الدنيا في السابعة العاشرة من الهجرة النبوية. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
ووقع ما يورد من الخوارق من غير ما يورد من الخوارق. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
السؤال إنما سألته من أجل ما سمعته من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
الشيء من شأنه بما فيها إلا ما سمعته من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
في دار الجنة. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
للخلافة معاني الشريعة ومجالاتها التي لا يرى من وراء حجاب ولا يرى
سورة يورد منها الأهدى للهدى. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
القدح في السورة وفي القول في العباد والخلق في السورة مع ما سمعته من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
الوجه هو الاستدلال على ما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
الحوار ما يقع على أوجه الأهل للهدى في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
ووقع الشبهة فيها بما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى

الإيمان بما جاء به الرسل من عند ربهم. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
الأول والأخف لم يرد في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
الوجه الذي لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
فانزلنا ما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
ما رآه من السورة وأوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
يربطه ما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
زعموه وأوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
منهم وحسبوا أنهم لم يردوا في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
عليهم من عند الله. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
استحقاقه والثبات على الملة من أجل ما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
منه لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
اسما من عند الله. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
مخلوق العبادات وهو لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
لأنه لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
وغيره لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
في آثاره ما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
ويعتقد بأنه لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
سبب الذي لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
وغيره لا يرى من وراء حجاب ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
فليس من عند الله. ولا ينطق بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
للإيمان من أجل ما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
وبما أوحى إليه من كلامه في الحديث: ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى
بغير ما أوحى إليه ولا يرى من وراء حجاب ولا يرى

حكايات

عليه السلام الهدي النبوي ان في هيات والحدود...
 في اليوم السابع من شهر ربيع الثاني سنة ١٢١١ هـ...
 والاربعاء من شهر ربيع الثاني سنة ١٢١١ هـ...
 اختلفت فيها من سحر الاسنان والاسنان...
 وكان منهم من كان يسميها بالاسنان...
 بالاسنان والاسنان والاسنان...
 وحكايات كثيرة من هذا القبيل...
 والله اعلم بالصواب

في يومه الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢١١ هـ...
 في اليوم السابع من شهر ربيع الثاني سنة ١٢١١ هـ...
 والاربعاء من شهر ربيع الثاني سنة ١٢١١ هـ...
 اختلفت فيها من سحر الاسنان والاسنان...
 وكان منهم من كان يسميها بالاسنان...
 بالاسنان والاسنان والاسنان...
 وحكايات كثيرة من هذا القبيل...
 والله اعلم بالصواب

١٥٣ / ١٥٤ / ١٥٥

١١١٢ ١١١٣ ١١١٤

١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠

١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦

١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠

١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤

وتولدها اذ اذت من امدك تبتين يا ما طهها ما انا لله واوردت عليها ام اربطها
ثم انا روت تلبسها اذ سمعوا من انا الله يا انا لله يا انا الله يا انا الله
بواقيها را اوطيها انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله
وفيها ايضا تدعى انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله
وتتولى راسها من انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله
هذا الطاب ما تشربه الله عز وجل في الملمات والاحكام يا انا الله يا انا الله
الطاهر ورجوا الكورا من انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله
الموضع هذا على ما تفيد يا انا الله يا انا الله يا انا الله يا انا الله
لاستنة واللاه رط الهالين هم هذا الطاب الماتك عا الله وعونه وحسنه
2 بوالسنت اذ عثر ظهر ربيع الاول سنة عا رجب سنة عا رجب
على يد صنف جلال الله واوهم الى معرفة وتبوه وسلمان ارباد
الناس الى المنى بصره الله سموت نفسه ومعا وعمر
مراسمه وفقره عا الطاه ورا كرا به
ومع السكروت الى الله على يد راجد
والله وصحه وسلمك اذ انا
لا نور الهالين

١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠

١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦

١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠

المبحث السادس

في : منهج التحقيق وعمل في فيه :-

سرت في تحقيق هذا الكتاب على النحو التالي :

(١) اعتمدت في التحقيق على نسخة واحدة ، واستعنت على تصحيحها وتصويبها بالمصادر الشافعية ، وخاصة كتاب الأم ، وذلك بعد أن بذلت جهدي في البحث عن نسخة أخرى في فهارس المخطوطة الموجودة في مركز البحث العلمي والمكتبة المركزية وغيرها ، ولم أشر على نسخة أخرى ، ولم يشر كل من الاستاذ فؤاد سزكين في كتابه تاريخ التراث العربي ، وبركلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي الا الى هذه النسخة التي بين أيدينا مع أن كتابيهما أحسن الكتب في هذا المجال في الدلالة الى أماكن المخطوطات في العالم .

ومن خلال البحث سمعت بوجود مخطوطة من محاسن الشريعة في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية . فسافرت لأجل هذا الى الرياض . فاذا هي : عين النسخة الموجودة هنا مصورة من نفس المصدر لكن فله الحمد والشكر لم يخل سفرى من فائدة حيث وجدت الصفحات من كتاب الجنائز من ٣٢ لـ ٣٤ التي هي بياض في النسخة المصورة هنا في جامعة أم القرى في مركز البحث العلمي = مصورة هناك فطلبت تصويرها من أمين المكتبة فصورها لي قله مني جزيل الشكر . ثم ذهبت الى مجمع الملك فيصل وبحثت في الفهارس الموجودة آن ذلك : غير أنني لم أظفر بمطلبي .

(٢) اجتهدت في تصويبه بالقرائن الدالة على ذلك من كلام المؤلف بالنظر الى أوله وآخره ، ثم وضعت ما ثبت عندي صوابه في الصلب وكذلك ما ترجح عندي ثم أنه في الهامش الى ما في الأصل ، وذلك فيما لم أجد في الكتب الأخرى .

(٣) تركت في بعض الأحيان ما لم يظهر لي صوابه على ما في الأصل ثم أشير في الهامش بقولي : كذا في الأصل لعل الصواب كذا والله أعلم .

(٤) مراعاة كتابة الكلمات حسب القواعد الاملائية الحديثة وترك رسم المخطوطة فقد جرت عادة النساخ قديما على اسقاط الألف من بعض الكلمات مثل (معاوية) تكتب (معوية) وثلاث تكتب (ثلثا) وأصبحت كتابتها اليوم باثبات الألف فيها وكذلك الهمزة الممدودة فقد جرت عادتهم بخذفها مثل (السماء والأشياء) . مع أن الرسم الاملائي في هذا العصر اثباتها رسما وكذلك ابدال الهمزة ياء مثل (الجنائز بالجنائز والفرائض بالفرايض) فكل هذه الأمور لم أشير اليها في الهامش لأنها أمور معروفة .

(٥) وما أخطأه النسخ وصوبه في الها مش بوضع علامة تضييب أثبتته في الصلب من غير اشارة اليه . وكذلك ما أخطأه وشطب عليه تركته من غير اشارة اليه في الغالب :

(٦) اثبات الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان المؤلف في الغالب يكتفي بالسلام فقط ، وكذلك اثبات الترضي على الصحابة والترحم لغيرهم من غير اشارة اليه :

(٧) عزو الآيات القرآنية الى ما كنها ، وذلك ببيان اسم السورة ورقم الآية مع ذكرتها معها ووضعها بين القوسين :

(٨) تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب التي نص عليه المؤلف مع بيان درجة الحديث وذكر نص الحديث في الذي رواه المؤلف بالمعنى (٩) ذكر الأحاديث المشاهير واليهاب بقوله ورد في الخبر وأنه عن وأمر به ونحو هذا مع تخريجه وذكر درجته

(١٠) تخريج الأثر والورادة عن الصحابة وغيرهم من أمهات الكتب المعتمدة في الحديث والآثار :

(١١) اتنا ما للفايدة أتيته بأدلة كثيرة لأكثر المسائل ، وقد بلغت الأحاديث والآثار والورادة في ذلك الى ثلاثمائة تقريبا عدا ما ذكره المؤلف وأشأ راليه بقوله ورد في الخبر :

(١٢) شرح الألفاظ الغريبة بالرجوع الى القواميس والمعاجم اللغوية وكتب قريب الحديث :

(١٣) توضيح بعض المسائل الغامضة . وذلك ببيان مراد المؤلف .

(١٤) بيان المذاهب الأخرى التي يشير اليها المؤلف كثيرا بقوله (وذهب

ذا هبون الى كذا) وذلك بالرجوع الى مصابيح المعتمدة +

(١٥) ترجمة جميع الأعلام الواردة في الكتاب المشهورين وغيرهم وذلك قدوة

بعلمنا لنا الاقدمين مثل الامام النووي في مجموعه فانه ما ترك أحدا من المشهورين وغيرهم

الا ترجم لهم مع أن عصره أعرافنا بسيرهم وقريب عهد بهم وذلك من غير

تطويل ولا اشارة الى مصابيحهم :

(١٦) التعريف بالأماكن والبلدان والقبا ئل الواردة في النص :

(١٧) هزواً أبيات الشعرية الى قائلها مما أمكن ذلك وذكر المصا در التي

ورد فيها الشعر :

(١٨) وضع العناوين الجا نبية المناسبة للمقام ، وذلك تسهيلاً على القارئ

لأن المؤلف لم يقسم الباب الى فصول وفروع ومسا ئل مما يصعب على القارئ

الوقوف على مسألة معينة أو حكم مسعين الا بعد جهد :

(١٩) ترقيم لوحات النسخ على الجا نب الأيسر من الصفحة لتسهيل الرجوع

الى الأصل ، وكذلك في الها مش عند تصحيح التحريفات أو كان فيها سقطاً شرت

الى وجه الورقة الواقع على اليمين بـرمز (ب) والى ظهر الورقة (الواقع على اليسار

بـرمز (أ) :

(٢٠) وضع الفهارس الآتية :

١ = فهرس الآيات القرآنية

٢ = فهرس الأجا ديث النبوية والآثار مراعاة في ذلك الأحاديث الواردة في المتن

بنص أو باشارة ، والأحاديث الواردة في الها مش وجعلت كل واحدة في فهرس

على حدة .

٣ = فهرس الأعلام :

٤ = فهرس الأبيات الشعرية :

٥ = فهرس المصادر والمراجع :

٦ = فهرس الموضوعات :

القسم الثاني:

التحقيق
٢-١

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وصلی اللہ علی سیدنا محمد وآلہ وصحبہ (١)

الحمد لله الغني الحميد (٢) ذی العرش المجید ، الفعال لما يريد
الجواد الکریم الرؤوف الرحیم الذی لا معقب لحکمہ ، ولا راد لقضائہ
ولا امتناع لما أرادہ (انما أمره اذا أراد شیئا أن یقول له کن فيكون) (٣)

١ = وهذه الجملة لعلها من النسخ ، وأن ابتداء كلام المؤلف بعد البسمة
من قوله (الحمد لله الغني)

٢ = وفي استفتاح المؤلف بهذه الصفات العظيمة براعة الاستهلال
ذلك أن الله تعالى . هو المشرع والمحلل ، والمحرم ، وهو الأمر والنهي
فانه أمر بما أمرهم به رحمة منه واحسانا ، وانعاما عليهم .
لأن صلاحهم في معاشهم وأبدانهم وأحوالهم ، وفي دنياهم
وآخرتهم انما هو بفعل ما أمروا به ، واجتناب ما نهاهم عنه . ولا
حرم عليهم ما حرم بخلا منه وهو الجواد الکریم . بل أمره ونهيه عين
حظهم وسعادتهم العاجلة والآجلة ومصدر أمره ونهيه من رحمته
الواسعة وبره وجوده واحسانه وانعامة ، فلا يسأل عما يفعل لكمال
حکمته ، وعلمه ، ووقوع أفعاله على وفق المصلحة والرحمة والحكمة :

٢ = وهذا استشهاد بالآيات القرآنية . وهو أسلوب معروف يسمى عند
الصدر الأول من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة والعلماء
ضرب مثل وتمثلا واستشهادا اذا كان في النشر ، وقد يسمى اقتباسا
ولا يضره تغيير اللفظ والمعنى . لأنه لا يقصد به التلاوة ولا القرآن
ولا إيراده على أنه من نظم القرآن :

ومن الأحاديث التي يستدل بها على ذلك ما أخرجه البخاري في المغازي
في باب غزوة خيبر ، والاذان ، ومسلم في الجهاد في غزوة خيبر والنسائي
في كتاب النكاح في البناء في السفر عن أنس رضي الله عنه أن النبي
صلی اللہ علیہ وسلم خرج الى خيبر فجاء ليلا فلما أصبح خرجت اليهود
عسا حبيهم (جمع مسحاة وهي من آلات الحرث) ومكاتلهم (جمع مکتل وهو
القفة الكبيرة التي يحول فيها التراب) فلما رأوه قالوا محمد والله
والخميس (الجيش) فقال النبي (ص) (أ لله أكبر خربت خيبر إنا
إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) قال الامام النووي : رحمه الله
في شرح صحيح مسلم في الحديث جواز الاستشهاد في مثل هذه السياق بالقرآن =

جواز استشهاد
بالمثل بالقرآن

خلق وصنع فأتقن (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور : : ثم ارجع البصر كرتين بينقلب اليك البصر خاسئاً وهو حسير) ما لم الغيب والشهادة (فلا يظهر على فيه أحد الا من ارتضى من رسول) (ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء) وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤده حفظهما وهو العلي العظيم) (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وكيف يسأل وجميع ما خلق يشهد له في العقول بالوحدانية ونفاذ القدرة ، وكمال الحكمة ، وسعة الرحمة والعلم بالغيب ، والشهادة ، والاحاطة بالبدن والعاقبة ، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً سبحانه لا اله الا هو وحده لا شريك له ، وصلى الله على أنبيائه ورسوله أجمعين ، وعلى محمد خاصة خاتم النبيين وسيد المرسلين ، وعلى آله وسلم تسليمًا .

جواز الاستشهاد في مثل هذا السياق بالقرآن في الأمور المحققة .
ثم قال : ولهذا نظائر كثيرة كما ورد في فتح مكة أنه (ص) جعل يطعن في الأصنام ، ويقول جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد جاء الحق وزهق الباطل . قال : وانما يكره ضرب الأمثال من القرآن في المزمح ولغو الحديث فيكره : أنظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٢ / ١٦٤ ، الحاوي في الفتاوى للامام السيوطي ١ / ٢٦٢

١- استشهد المؤلف رحمه الله تعالى بهذه الايات الكريمة لما في ذلك من براعة الاستهلال . فقوله تعالى (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) الآية في إشارة الى أن الذي خلق هو الذي يحكم ويشرع ، وأن حكمه وشرعه محكم كما أن خلقه متقن ، وأنه لا يرى في شرعه وحكمه تناقض أو تناقض بل هو غاية في الكمال كما لا يرى كذلك تفاوت في خلق الرحمن ، وأنا الذي يحاول أن يجد النقص والخلل في شرعه وحكمه يرجع خاسراً وحاسراً مهما حاول ودبر ونظر وبذل جهده في ذلك كما أن الذي ينظر في خلق الرحمن لا يرى الا بديع خلقه وعجائب صنعه ، ولا يقع بصره في السماء على شق فيها أو صدع وان رجع بصره مرات بعد مرات فسبحان الذي أتم خلقه ودينه على أكمل وجه . اللهم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيتم لكم الاسلام ديناً .

٢- ولو أتى بالجملة الاسمية في الصلاة على رسول الله لكان أنسب بالمعطوف ولكنه أثر الجملة الفعلية لما في ذلك من معنى التجدد .

ثم انا لما صدرنا كتابنا هذا بهذا النوع من التحميد ، وان كانت محامد
الله لا تحصى ولا تعد ولا تسمى لمشاكلته غرض الكتاب الذي قدرنا - والله
التقدير . تأليفه في الدلالة على محاسن الشريعة ودخولها في السياسة
الفاضلة السمحة ، ولصوقها بالعقول السليمة ووقوع ما نورد من الجواب لمن
سأل عن عللها موقع الصواب ، والحكمة ومعلوم أن هذا السؤال انما يصدر من
صاحبه على أحد الوجهين .

اما مع اثبات حدث العالم ، وصحة النبوة اذا لشرائع مضافة بمعانيها الى متعبد
ملك قادر حكيم مستطاع لعباده ما يتم لهم البقاء في دار المعنة مدة بقائها ويستحقون بطا عتهله جزيل
الثواب في الألي والآخرة .
فلا وجه في الكلام في معاني الشريعة وجهاتها الا بعد تسليمها في أنفسها
(٣)
(٤)
(٥) الا بعد ثبوت من تؤخذ عنه ، ولا ثبوت لمن يؤخذ عنه الا بعد تسليم
المتعبد بها فهذا وجهه : .

-
- ١- والمحاسن جمع الحسن ، والحسن نقيض القبح . قال الجوهري : جمعه على
غير قياس كأنه جمع محسن : الصحاح للجوهري ٢٠٩٩/٥ ، مصباح العنبر ومختار
الصحاح مادة (حسن) .
 - ٢- السياسية القيام على الشيء بما يصلحه يقال : ساس وسيس عليه ، والسياسة
فعل السائس . ويقال هو يسوس الدواب اذا قام عليها والولي يسوس رعيتيه .
وفي الحديث . كان بنو اسرائيل يسوسهم أنبياءؤ هم .
أي : تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية : أنظر لسان العرب
مادة (سوس) .
 - ٣- لعل الجمع باعتبار الأحكام .
 - ٤- الواو ليست في الأصل والمقام يقتضى واو العطف .

والوجه الثاني :

على معنى التعلق على القدرح في النبوة وفي القول بحدوث العالم، أو القدرح^(١) في النبوة مع تسليم حدوث العالم .

وتحقيق هذا الوجه هو أن نستدل بفساد النوع على فساد أصله اذا الصحيح لا يثمر الا صحيحا مثله .

وكلامنا في هذا الكتاب . انما يقع على الوجه الأول . لأن المقصد فيه^(٢) (تقريباً) الشرائع في العقول في الأصل وجواز وقوع السياسة فيها لما بينا أنها وقعت من حكيم عليهم بالعواقب مستصلح .

القائلون يقدم العالم مع نفي النبوة .

١- القائلون يقدم العلم مع نفي النبوة . قوم من الفلاسفة الدهرية قال الشهرستاني القول يقدم العالم وأزلية الحركة بعد اثبات الصانع انما شهر بعد ارسطوطا ليس . لأنه خالف القدماء صريحا ، وأبدع هذه المقالة على قياس ظنها حجة وبرهاننا فنسج على منواله من كان تلامذته وصرحوا القول فيه .

أما القائلون بنفي النبوة مع اثبات الصانع، وحدوثية العالم . فقوم من الهند يسمون بالبراهمة نسبة لهم الى رجل يقال له (براهيم) وقدمه لهم نفي النبوة أصلا ، وقرر استحالة ذلك في القول . ويطول ذكر شبههم والرد عليها ومحل ذلك كتب الفرق : أنظر الملل والنحل ص ٤٠ ، وص ٥٠٧ ، الفصل ٦٩ / ١ ، ٩ / ١ .

٢- وفي الأصل (تقويت) وهذا تحريف ولعل الصواب ما أثبتته بدليل ما يأتي في كلام المؤلف في ٦٤٤ . . .

٣- ويدل على وقوع السياسة في الشرائع مارواه البخارى وغيره من أهل السنة ، عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي (ص) أنه قال : (كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء . كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى وسيكون خلفاء فيكثرون) الحديث بخارى مع الفتح ٦ / ٤٦٥ .

وهذا الحديث يدل على جواز وقوع السياسة في الشرائع لأن معنى السياسة القيام على الشيء بما يصلحه فلا شك أن الأنبياء يقومون باصلاح أحوال العباد بأمرهم بما ينفعهم ، ونهيهم عما يضرهم في دنياهم وآخرتهم كل ما مضى رسول أرسل الله رسولا آخر . كما قال تعالى : ﴿ ثم أرسلنا رسُلنا تترى كلما جاء أمة رسولا كذبوه فأتبعنا بعضهم بعضا وجعلناهم أحاديث فبعد القوم لا يؤمنون ﴾ سورة المؤمنون آية ٤٤ أما هذه الشريعة فقد كملت، وجاءت ملائمة لكل انسان في كل زمان ومكان وهي كافية . وقادرة على أن تسوس الناس على اختلاف بيئتهم ، وطبائعهم =

وأهل هذا الصنف بين مؤمن معتقد للحق مسترشد وبين منافق متبصّر بصورة المؤمن كالإسماعيلية (١) الذين يظهرون للإيمان

= لما فيها من العرونة ، والمعجزات الباقية ، والشريعة الدائمة التي أن يرث الله الأرض ومن عليها فلهمذ أخبر الصادق العبدوق أنه لا نبي بعده . فلم تبق حاجة إلى إرسال رسول بعد أن أكمل الله دينه ، وجعله صالحاً علي مر العصور :

١ = الإسماعيلية . فرقة ضالة من فرق الشيعة . سميت بهذا الاسم نسبة لهم إلى اسماعيل بن جعفر الصادق . ذلك أن الشيعة إلا مائة انقسمت بعد وفاة جعفر الصادق المتوفى حوالي سنة ١٤٨ هـ - إلى عدة فرق . أهمها . الموسوية وتسمى بالامامية الاثنى عشرية :

وقالت الفرقة الثانية منها . بامامة اسماعيل بن جعفر الصادق . وهم الاسماعيلية ، وانقسمت إلى اسماعيلية بدورها إلى فرقتين قالت الأولى منهما : أن اسماعيل لم يموت . بل أظهر الموت تقيّة ، وذلك رغم اتفاق اصحاب التواريخ على موت اسماعيل في حياته أبيه ، وإلا شهادة علي موته وكتابة المحضر عنه :

وقالت الفرقة الثانية . بل مات وإمام بعده محمد بن اسماعيل ، وفائدة النص على امامة اسماعيل انتقال الامامة منه إلى أولاده كما نص موسى على هرون عليهما السلام ، ثم مات هرون في حال حياة أخيه . ثم انقسموا بعد ذلك إلى من وقف على محمد بن اسماعيل وقال برجعته بعد غيبته ، وإلى من ساق الامامية في المستورين منهم ثم في الظاهرين القائلين . وهؤلاء هم الاسماعيلية الباطنية ، ولهم القاب كثيرة ذكرها أبو حامد الغزالي في كتابه فضائح الباطنية في المقدمة . راجع إليه ان شئت .

وقد نشأت هذه الطائفة علي يد جماعة من المجوس والمزكية . منهم . ميمون بن ديسان المعروف بالقداح ، وكان مولى لجعفر الصادق وكان من الأخواص ، ومنهم محمد بن الحسين الملقب بدان ران . اجتمعوا كلهم مع ميمون بن ديسان في سجن والي العراق . فأسسوا في ذلك السجن مذاهب الباطنية ، ثم ظهرت دعوتهم بعد خلاصهم من السجن :

بما جاءت به الرسل والنبوت. ثم يخرجون معاني ذلك على رموز فاسدة

= أما معتقداتهم - كما قال ابو حامد الغزالي - ابطان الكفر من انكار الصانع ، وتكذيب الرسل ووجد الحشر ، والنشر ، واطهارا لسلام . لأن فرضهم الدعوة الي دين المعجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة لأنهم لما يتسوا من مقامة الاسلام في الظاهر لجأوا الي تلك الحيل والتستر تحت اظهار الاسلام ، وانتحلوا عقيدة أهل الرافض ليتحصنوا بالانتساب اليهم والاعتزاز الي أهل البيت ليتمكنوا من ضرب الاسلام من الداخل : ولهذا قال البغدادى ، وشيخ الاسلام ابن تيمية (ان ضرر الباطنية علي علي المسلمين أعظم من ضرر اليهود ، والنصارى ، والمعجوس . بل أعظم من ضرر الدجال الذى في آخر الزمان لأن الذين ضلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور بدعتهم الي يومنا هذا أكثر من الذين يضلون في وقت ظهوره . لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها علي أربعين يوماً) والنص للبغدادى :

ومن الطوائف الموجودة الآن التي تمثل الاسماعيلية الباطنية . طوائف الدروز التي تقيم أغلبها بجبل الدروز في جنوب سوريا ، وطوائف بهرة التي مركزها في الهند والباكستان ، وداعيم يقيم في بومباي وطائفة (أغا خانيا) يسكنون الآن في نيروبي ، ودايم والسلام وزنجبار ، ومدغشقر ، والهند ، وباكستان ، وبعضهم في سوريا ، ومركز القيادة بالنسبة لها مدينة (كرا تشي) بباكستان : وهؤلاء كلهم غصون من الباطنية الإسماعيلية وتلقي كلها في مستنقع واحد وهو اظهار الاسلام ، واطبان الكفر ، والتأويلات الباطنية . وليس الغرض هنا استقصاء هذه الطوائف وقواعدها ، والمجال لايسع لذلك ، ولكن أردت اعطاء صورة موجزة عنها ومن أراد الإطلاع فعليه بالمراجع الآتية :

الفرق بين الفرق ص ٦٣ ، ٢٨١ والعلل والنحل ص ١٩١ ، فضائح الباطنية

١١-١٤ ، الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ٣٥/١٣٦ ، كشف الفريد عن معلول -

الهدم ونقائص التوحيد ١/٢٠٨ - ٢١٦ ، الحركات الباطنية في العالم الاسلامي

ص ١٩٩ ، دائرة المعارف الاسلامية ٢/١٨٧ و ٣٢٤ :

١) المصنف الأول :

إذا كشف لهم عن معنى الشيء من الشريعة على ما يليق بالجواب عن غرض بحثهم على الوجه الذي ذكرنا من دخوله على أقسام تجويز العقل للسياسة به أقتنعهم ذلك . وإن كان ذلك جائزا فيها وقوع السياسة بغيره . فهم لهذا محسنون كل ما صح من شرائع الأنبياء مع اختلاف كثير منهم (٢) ويحسنون أيضا . وقوع النسخ في شريعة النبي الواحد ، ويعتقدون صحة ما ترد به الشرائع ، وإن جهلوا وجهه ، وعدم حسنه بالعقل بالمعنى الخاص بهم . ثم وراء ذلك يربطونه بالمعنى العام الذي هو المصلحة (٣) من المتعبد الذي تقدرت حكمته ، ورأفته ، وغناه ، وجوده ، وانفراده . بالعلم بالغيب ، والشهادة :

١ = وهو الذي يعتقد الحق ويؤمن به ظاهرا وباطنا قولاً وعملاً .
٢ = الضمير راجع إلى الأنبياء . أي أن الأنبياء في فروع الشرائع مختلفون من الأئمة والمراد هنا هي . فقد يكون الشيء مباحا في هذه الشريعة حراما في شريعة أخرى وبالعكس . وقد يكون خفيفا فيزداد في هذه دون هذه . وذلك لما له تعالى في ذلك من الحكمة البالغة والحجة الدامغة :

أما في أصول الشريعة في التوحيد . فكلهم على ملة واحدة كما قال تعالى (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن) واتبعت ملة إبراهيم حنيفاً (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) النساء ١٢٥ وقال : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) النحل ٣٦ ، وقال : (وما أرسلنا من رسول إلا نوحى إليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون) وكما قال صلى الله عليه وسلم (أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة ، والأنبياء إخوة لعلات^{١٧} أمها تهمني شتي ، ودينهم واحد) بخارى كتاب الأنبياء ، باب قوله تعالى (واذكر في الكتاب مريم ٦ / ٤٧٨ (والعلات) الضرائر وأصله أن من تزوج امرأة ثم تزوج أخرى كأنه عل منها ، والعلل الشرب بعد الشرب وأولاد العلات الإخوة من الأب وأما تهمني شتي : ومعنى الحديث . أن الأنبياء أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع : : انظر الفتح ٦ / ٤٨٩
٣ = مذهب أهل التحقيق من الأصوليين والفقهاء والمتكلمين . أن أحكام الله تعالى وأفعاله معللة بالحكم ، والغايات ، وأن الشرائع وضعت لمصلحة العباد . قال الإمام الشافعي في العوائق : =

والصنف الثاني :

لثفاقهم، واعتقاد كثير منهم فساد الشرائع والنبوة - وكثير منهم نفى الصانع الواحد - لا يرضون بالمعاني التي ترد عليهم (١) من هذا الجنس . بل يوهمون أن هناك معان مد لولا بها على معان غامضة .

= دل الاستقراء على أن الشريعة وضعت لمصالح العباد . ثم استعرض الأدلة على ذلك بأيات كثيرة . منها قوله تعالى : (رسلا مبشرين ، ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) وقوله : (وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ليبلوكم أيكم أحسن عملا) وقوله : (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) وقال ابن القيم أما اهل التحقيق من الأصوليين ، والفقهاء والمتكلمين فيثبتون الحكمة المقصودة بالفعل في أفعاله تعالى وأوامره ويجعلونها عائدة إليه حكما ومشتقا له اسما ، وقد أطل الكلام في ذلك ورد على الجبرية القائلة بأن الله لا يفعل لحكمة ولا يأمر لها ولا يدخل في أمره لام التعليل بوجه وانما هي لام العاقبة كما لا يدخل في أفعاله بآء السببية - . فمن أراد المزيد والتفصيل فليطلب في كتابه مفتاح دار السعادة ٤٣/٢ والمواصفات للشا طربي كتاب المقاصد ١/٢

١ - ولقد أتى الشا طربي في آخر كتاب المقاصد من تأليف المواصفات ٢٨٩/٢ بكلام أرى من المهم اثبات خلاصته هنا . قال : بما ذا يعرف ما هو مقصود للشاعر مما ليس مقصودا له ؟ والجواب . أن النظر بحسب التقسيم العقلي ثلاثة أقسام . أحدها : أن يقال ان مقصد الشاعر غائب عنا حتى يأتي النص الذي يعرفنا به ، وحاصل هذا الوجه الحمل على الظاهر مطلقا وهو رأى الظاهرية الذين يحصرون مطلق العلم بمقاصد الشرع في الظواهر والنصوص .

الثاني : دعوى أن مقصد الشاعر ليس في هذه الظواهر ، ولا ما يفهم منها وانما المقصود أمر آخر وراءه ، ويترد ذلك في جميع الشريعة حتى لا يبقى في ظاهرها متمسك يمكن ان يلتصق منه معرفة مقاصد الشرع . وهذا رأى كل قاصد لا بطلان الشريعة ، وهم الباطنية فانهم لما قالوا بالالمام المعصوم لم يمكنهم ذلك الا بالقدح في النصوص ، والظواهر الشرعية لكي يفتقر اليه على زعمهم ، ومآل هذا الرأى إلى الكفر والعياذ بالله تعالى . وهذا النوع هو ما يعنيه المؤلف هنا :

الثالث : أن يقال بآء اعتبار الأمرين جميعا على وجه لا يخل فيه المعنى بالنص ، ولا بالعكس لتجربى الشريعة على نظام واحد لا اختلاف فيه ولا تناقض =

خارجة عن استحقاق تلك الأسماء (١) المعلقة هذه الأشياء بها ، وإنه لا يجوز ورود شريعة لا يعقل معناها : ثم لا يرجعون في كل الشرائع التي يعتقدونها المسلمون ، وجميع أهل الملل المختلفة إلا إلى اثبات أشياء معدودة تتصل بأصول الاعتقاد خارجة عما يشاكل عبادات أهل الأديان ثم يجعلون العبادات رموزاً لأصولهم ويجعلون الرموز رموزاً لأشياء أخرى ثم ربما ترقوا من رموزهم إلى الرموز حتى ينتهي الأمر بالمنتهي منهم إلى إبطال الربوبية ، والنبوات ، والشرائع كلها :

ومن نظر في كتبهم فالكتب التي فيها النثار من المسلمين عليهم وقف على ما أجمعنا . والحمد لله على ما من علينا به من الإسلام الذي من ابتغى ديناً غيره لن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين :

= وهو الذي أمه أكثر العلماء الراسخين فعليه الاعتماد في الضابط الذي

به يعرف مقصد الشرع . انتهى حاصل كلامه .

١ = كقولهم الصلاة معرفة أسرارنا لهذه الصلاة ذات الركوع والسجود

والقراءة ، والصيام كتمان أسرارنا ليس هو إلا مساك عن الأكل والشرب

والنكاح ، والحج زيارة شيوخنا المقدسين ، وأمثال هذه الهديان الذي

القصد منها صرف الناس عن الإسلام ، وإسقاط التكليف الشرعية ، وإباحة المحرمات

: انظر المزيد الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥ / ١٣٣ وما بعدها .

١ = الرموز . جمع رمز والرمز في الأصل الإشارة ، والإيماء بالشفتمين والحاجب

أوبأى شيء آخر وفي التنزيل (قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام

إلا رمزا) وبأبه قتل وفي لغة من باب ضرب ، وفي علم البيان الكناية الخفية

: مصباح المنير ١ / ١٣١ مادة رمز مختار الصحاح ٢٥٦ ، معجم الوسيط ١ / ٣٧٣

٢ = في الأصل . الذي ولعل هذا تحريف من الناسخ .

ونقول : وبالله التوفيق قولا مجملا في الرد على هؤلاء ان معقولا عند
 أهل النظر أن كل قول لم يسند الى دليل فهو منقوض ، والأدلة مختلفة
 شتى يجمعها الحس (١) ، والضرورة (٢) والسمع ^(٣) والنقل وطريق كل واحد

= ١- الحس : الإدراك باحدى الحواس الخمس ، السمع والبصر ، والشم
 والذوق ، واللمس وأصل الإدراك حساس الإدراك بصار . ومنه قوله تعالى :
 (هل تحس منهم من أحد) أى هل ترى ، ثم استعمل في الوجدان
 والعلم بأى حاسة كان : مصباح الضير ١ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، الصحاح للجوهري
 ٣ / ٩١٧ ، مختار الصحاح ١٣٦ ، المعجم الوسيط ١ / ١٧٣ ، التعريفات
 للجرجاني ٩١٧ :
 والطريق الذي يستدل به على معرفة الأشياء عن طريق الإدراك حساس معروفة
 فحاسة البصر لا دراك المرئيات ، وحاسة السمع لا دراك السموات
 وحاسة الذوق لا دراك الطعوم ، وحاسة الشم لا دراك الروائح وحاسة
 اللمس لا دراك الحرارة ، والبرودة والرطوبة ، واليبوسة ، والليونة والخشونة :
 ٢ = الضرورة في اللغة : الحاجة ، والشدة لا مدفع لها ، وكل ماتمس اليها
 الحاجة ، وكل ما لا بد منه ، وفي التعريفات للجرجاني : الضرورة مشتقة
 من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له ، وتطلق أيضا على ما يقابل النظر
 أى الكسبي ، وقيل الضرورة ما لا يحتاج في حصوله الى نظر
 والذي يفيد العلم الضروري هو ما ثبت عن طريق احدى الحواس الخمس
 فانه يفيد العلم الضروري ، أو ما وصل اليها عن طريق السمعية
 كالخبر الذي وصل اليها عن طريق التواتر كالعلم بصحة ما تواترت
 الأخبار فيه من البلدان التي لم ندر خلها مع المخبر عنها . وكعلمنا
 بوجود الأنبياء ، والملوك الذين كانوا قبلنا . فلا ينكر العلوم الحسية
 أو الضرورية الا المعاند : انظر الفرق بين الفرق : ٣٢٤ .

٣ = السمع وهي الاخبار التي وصلت اليها عن طريق السمع . منها ما يفيد
 العلم اليقيني كالأخبار المتواترة ، ومنها ما يفيد الظن كالأخبار الاحاد
 ٤ = والمراد به العلم الحاصل عن طريق الاستدلال واعمال النظر
 مثل قول أهل الكلام (العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث الخ

منها معروف . وسبيله أن يؤتى من با به .
وان كان قولاً طارضه مثله في ضده ، فلم يتبين أحدهما من الآخر
بسبب يترجح فهما با طلان (١)
فنقول لهذه الطبقة خبرونا عما تظهرونه للعامة من الامام الذي تدعون
أنه كان ، ويجب أن يعتقد ما تضيفونه اليه بأي دليل أخذتموه ؟
وبأي وجه ثبت عندكم امامة من تأتمون به ؟
فان ادعوا ناصراً من كتاب الله أو سنة مستفيضة منقولة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم . فمعلوم أنهم في هذا ما هتون (٢) لأنه لا نص
في الكتاب عليه ولا سنة منقولة من طريق الاستفاضة على ما يدعون في اثباته
ويقال لهم : ان أصناف الشيعة (٤) قد نقلوا ما يدعون من النص
على أئمتهم =

١ = يمتنع تعادل القاطعين أو تعادلها أي تقابلها بأن يدل كل
منهما على مناف ما يدل عليه الآخر لوجاز ذلك لثبوت مدلولها
فيجتمع المتنافيان فلا وجود لقاطعين متنافيين عقليين أو نقليين
أوالحسين ، والكلام في النقليين حيث لا نسخ :
أما القطعي والظني فلا تعارض بينهما لتقدم القطعي على الظني عند التعارض
كما اذا ظن أن زيدا في الدار لكون مركبه وخدمه في با به ثم شوهد
خارجها فلا دلالة للعلامة المذكورة على كونه في الدار حال
مشاهدته خارجها فلا تعارض بينهما : أنظر شرح الجلال المحلي على
جمع الجوامع ٢ / ٣٥٧-٣٥٩ .
٢ = أي هو أخذون بالحجة بغتة يقال بهت الرجل . أي دهرماً خوذاً
بالحجة وفي التنزيل (فبهت الذي كفر) بهته أخذه بغتة وبأبه قطع .
الصاحح للجوهري ، ومختار الصحاح : مادة (بهت)
٣ = في (خ) (ما تدعون) على : ساقطة لعل الصواب ما أثبتناه
٤ = الشيعة هم الذين شاعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص وقالوا :
بأمامته وخلافته ناصراً ووصية أبا جلياً ، وأما خفياً ، واعتقدوا
أن الامامة لا تخرج من أولاده ، وان خرجت فبظلم يكون من غيره
أوبتقية من عنده ، وقالوا : ليست الامامة قضية مصلحة تناط باختياره
العامة وينتصب الامام بنصهم ، بل هو قضية أصولية وهي ركن الدين
لا يجوز للرسول عليهم السلام اغفاله ، واهماله ، ولا تفويضه الى العامة :
وهم خص فرق . كيسانسة ، وزيدية ، وأمامية ، وقلاة ، وأسطحيلية .
وبعضهم يعيل في الأصول الى الاعتزال ، وبعضهم الى السنة ، وبعضهم
الى الشيعة ويجمعهم القول بوجود التعيين والتنصيب وثبوت عصمة الانبياء =

(١)
كل منهم يدعى خلاف دعواكم ، وينكر أمر اسماعيل ابن جعفر (٢)
ولا يروون عنه شيئاً من العلم ، وليس معكم ما تفضلون به
عليهم في برهان من هذا الوجه الذي هو الخبر .
ثم معقول . أن دلائل العقول لا تشهد بما تدعونه إذ هو
ما سبيله الخبر فقد ظهر الآن أنهم منحرفون في دعوى
اسماعيل متسترون به .

= والأئمة وجوباً عن الكبائر، والصغائر، والقول بالتولي، والتبري
قولا وفعلا واعتقادا، إلا في حالة التقية، ويخالفهم بعض الزيدية، ولهم
في تعدية الامام كلام وخلاف كثير، وعند كل تعدية وتوقف، ومقالة، ومذهب
وخط: انظر للمزيد - الملل والنحل ١٤٦، ١٤٧

١ = قد تقدمت الإشارة إلى أن الشيعة الموسوية أنكرت امامة اسماعيل بن جعفر
وأنه لم يعين للإمامة. بل مات في حيات أبيه بخمس سنين، وأن أباه أشهد
على موته وإلى المدينة وكتب المحضر عنه: أنظر ص ٩٧ من الرسالة.

٢ = هو اسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر الهاشمي القرشي،
واليه نسبة الفرق الاسماعيلية. مات في حيات أبيه بخمس سنين في
سنة ١٤٣، ودفن في البقيع الغرقد وقد تقدم الكلام عنه عند الكلام
عن الاسماعيلية. أنظر ص ٩٧ من الرسالة.

(١)

عند الأغمار من العامة . ثم يسألون بعد هذا عن الأشياء أنها رموز
من طريق اتفاق الحروف إعدادا في الأشياء كقول من يقول منهم
ان الصفا والمروة دليلان على محمد ، وعلي :
فصفا : علي ، ومروة محمد لاتفاق عدد حروف علي في صفا ،
واتفاق عدد حروف محمد في مروة ، وكذلك في منى ، وعرفة . ان منى : رمز على
علي ، وعرفة : على محمد ، ومثله ما يدعون من الأشياء التي هي سبعة أنها
دليل على أئمة سبعة .

(٢)

والأشياء التي يدعون أنها (اثنا عشر) دليل على أئمة اثني عشرة
ونحو هذا مما يصار فيه الى اتفاق اعداد الأجناس ، والأنواع .

١- والأغمار : جمع غمر مثل قفل وأقفال ، والغمر الرجل الذي لم يجرب الأمور
والمرأة (غمرة) بوزن عمرة . يقال : غمر بالضم غمارة بالفتخ ، وبنو عقيل تقول
غمر من باب تعب ، وأصله الصبي الذي لا عقل له . قال أبو زيد : ويقتاس
منه لكل من لا خير فيه ولا غناء عنده في عقل ولا رأي ولا عمل : انظر المصباح
٤٥٣/١ ، مختار الصحاح ٤٨١ ، الصحاح للجوهري ٧٧٣/٢ ، مادة (غمر) .
٢- في الأصل (اثنا عشر) والصواب ما أثبتناه لأنها ملحقة
بالمثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء . لأنها هنا
خير (ان) والمشهور أن ان وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وسمع
في غير المشهور أنها تنصب المبتدأ والخبر معا
كما في قول الشعراء :
‏

إذا سوه جنح الليل فلتأت والتكن * * * خطاه خفافا أن حراسنا أسدا
ولكن جمهور النحويين منعوا ذلك ، وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثاني حال
والخبر محذوف والتقدير في (أن حراسنا أسدا) تلتاقهم أسدا ، أو أن
حراسنا يشبهون أسدا أو كانوا : أنظر شرح الصبان على الأشموني مع شرح

الشواهد للعيني ٢٦٦٩/١ ، تسهيل الفوائد ٣١٧/١ - ٣٠٨

فيقال لهم خبونا عنكم لم قلت هذا ؟ ومن أي قسم من أقسام الدلائل أخذتموه ؟ أعني إمام تضيفون ذلك إليه ؟ فقد قلنا في اثبات الامام : أ وخبر أو ضرورة ، أو دليل عقل ، أو نظر قياس ؟ فلا يجدون لما (ينقلوه) (١) منفذا إلى شيء من هذه الاصول : وفي هذا ما أبان تخلف كلامهم عن الدلائل كلها :
ثم يقال لهم . أ رأيتم إن قلب عليكم أصحاب الحديث .

١ = (لما ينقلوه) هكذا في الأصل بحذف النون من آخر الفعل المضارع : وهي لغة معروفة . كما في قوله صلى الله عليه وسلم (لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أد لكم على شيء اذا فعلتم تحاببتكم أفشوا السلام بينكم) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب أنه لا يدخل الجنة الا المؤمنون ٣٥-٣٦ / ٢
قال الإمام النووي رحمه الله تعالى هكذا هو في جميع الأصول ، والروايات (ولا تؤمنوا) بحذف النون من آخره . وهي لغة معروفة صحيحة : أنظر شرح النووي على صحيح مسلم المرجع السابق
وكذلك أيضا في شواهد ابن عقيل .
(أبيت أسرى وتبتي تدلكي : وجهك بالعنبر والمسك الذكي)
محل الشاهد - تبتي تدلكي - حيث حذف عنهما حرف النون من غير جازم ولا ناصب ؛
انظر المساعد علي تسهيل الفوائد ٣٢ / ١
٢ = أصحاب الحديث : قد عرف اطلاق أهل الحديث على قوم أحاطوا علما بطرق الاخبار ، والسنة المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها ، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل ، ولم يخلطوا علمهم بشيء من بدع أهل الأهواء والضلالة : لعل مراد المؤلف ما يشمل هذا وغيرهم من أهل السنة والجماعة . سواء كانوا من أهل الحديث أو من فقهاء الأمة أو من أئمة أهل اللغة أو عامة المسلمين الذين كانوا على ما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في اعتقادهم في أسماء الله تعالى وصفاته مما وصف الله به نفسه أو وصف به رسول الله صلى الله عليه وسلم . من غير تأويل ولا تبديل ، والذين يذكرون جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . بآثار ثبات العدالة لهم ، والكف عن الطعن فيهم ، والثناء عليهم فقد أثنى الله عليهم في آيات كثيرة في كتابه العزيز . منها قوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس) فأثبت لهم الخيرية على سائر الأمم ، وهذا ينطبق عليهم أول ما ينطبق ، ولا شيء يعادل شهادة الله لهم بذلك ؛

أو الناصبة (١) أن منى رمز عن عمر، وعرفة رمز عن عتيق (٢) وهو أبو بكر الصديق
رضي الله عنه

١ = الناصبة) النصب في اللغة اظهار العداوة يقال : نصب فلان لفلان اذا
قصد له ، وعاداه ، وتجرد له : وفي الاصطلاح تطلق على قوم ينصبون العداوة لأهل
البيت : وتطلق الرافضة أيضا هذا لا سم على أهل السنة . بناء على اعتقادهم الفاسد
أنه لا ولاية لعلي الا بالسيرة من الثلاثة ابي بكر ، وعمر ، وعثمان ، رضي الله عنهم
لكن لا يعرفون أن أعظم البغض لأهل البيت الكذب عليهم ، واختراع مذهب في الدين
يخالف رسالة جد هم صلى الله عليه وسلم . ثم القذف الظالم الفاجر في خيارأمة محمد
وصفوة أصحابه الذين كانوا اخوة لعلي رضي الله عنهم أجمعين : انظر اللسان مادة
(نصب) ٤٤٣٦ / ٦ ، المنتقى من منهاج الإعتدال مع تعليق محب الدين الخطيبي
ص / ١١٤ ، هدى السارى مقدمة فتح البارى ص / ٤٥٩ .

٢ = أختلف فيه . هل هو لقب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه أم اسمه ؟
فذهب بعض العلماء الي أنه لقب . واسمه عبد الله وهذا هو المشهور لدى أكثر
العلماء من أهل الحديث ، وأهل اللغة ، وقد جزم البخاري في صحيحه بان اسمه (عبد الله)
وبه قال ابن هشام في السيرة ٢٣١ / ١ ، وابن كثير في الباعث الحثيث / ص ١٨٣ .
والإمام النووي في تهذيب اللغات ص / ١٨١ / ٢ ، وكذلك أهل اللغة الجوهري
في الصحاح ١٥٢١ / ٤ ، والرزى في المختار ٤١١ .
وذهب الآخرون منهم ابن اسحاق الي أن عتيق اسم لأبي بكر الصديق رضي الله عنه
وانما لقب بالعتيق على القول الأول . قيل لأبي بكر رضي الله عنه ما يعاب به ، أو لقدمه
في الخير وسبقه الي الاسلام ، وقيل له ذلك لحسنه ، وأولاد أمه كان لا يعيش لها ولد
فلما ولد استقبلته الكعبة فقالت اللهم هذا عتيقك من الموت ، ولأن النبي صلى الله
عليه وسلم بشره بأن الله اعتقه من النار : ذكر هذه الأقوال ابن حجر في فتح البارى
انظر ٩ / ٧

ولد رضي الله عنه بعد عام الفيل بسنتين وستة اشهر فهو أصغر من رسول الله
بسنتين ونصف فلما شرف الله محمدا صلى الله عليه وسلم بالرسالة كان أول من آمن به
من الرجال فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رفيقه في الغار وهو أول
خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضل الأمة بعد نبيها ، وبشره الرسول
صلى الله وسلم بالجنة . فكانت خلافة الصديق رضي الله عنه سنتين وثلاثة اشهر .
توفي رضي الله عنه يوم الاثنين عشية ودفن من ليلته في ٢٢ من جماد الآخرة ١٣ هـ
انظر البداية والنهاية ٢٠ / ٧ ، تذكرة الحفاظ ٢ / ١ والمراجع السابقة

(أوأفرط)^(١) في هذا مفرط ، وجعله (عمر بن سعد) (٢)

١ = في الأصل (أوأ بوط) لعل هذا تحريف من أفرط بدليل ما بعده مفرط ويستقيم المعني على هذا . أي أوأفرط في هذا مفرط أي جا وزالحد في الجدل

٢ = في الأصل (عمر بن سعيد) لمأقف على من اسمه (عمر بن سعيد) يتناسب بمثل هذا المقام إلا إذا كان هذا تحريفا عن (عمرو بن سعيد بن العاص) أو تحريفا عن (عمر بن سعد بن أبي وقاص) وكلاهما غير مرغوبين لدى الرافضة للأسباب الآتية :

أما عمرو بن سعيد بن العاص . فهو من بيت تعاديه الرافضة علي الأطلاق لأنه من بني أمية . فهو عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي المعروف بالأشدرق ، ولي إمارة مكة والمدينة من قبل معاوية بن ثم لا بنه يزيد . ثم قدم الشام فأحبه أهلها فأقام بها إلى أن قتله عبد الملك بن مروان سنة ٩٦ هـ وذلك لمنازعة الخلافة ومحاولته الاستيلاء علي دمشق أثناء غيابه ، وكان عمرو أحد خطباء العرب ذابيان ولذلك لقب بالأشدرق وقد أول بعض العلماء الحديث المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول : (ليرعفن علي منبري جبار من جبابرة بني أمية حتى يسيل رعافه) قال : فأخبرني من رأى عمرو بن سعيد رعى علي منبر رسول الله صلي الله عليه وسلم . حتى سال رعافه : هذه الأشياء وغيرها أسباب كافية لبغض الرافضة به : البداية : ٣٣ / ٨

أما عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني فموقفه معروف من الحسين بن علي رضي الله عنه ، ولعله هو المقصود هنا وذلك أنه كان من القادة الشجعان سيره عبيد الله بن زياد على أربعة إلا فلقتال الديلم وكتب له عهده على الري ثم علم ابن زياد بمسير الحسين بن علي رضي الله عنهما . من مكة متجها إلى الكوفة فكتب إليه ابن زياد أن يعود بمن معه . فعاد فولاه قتال الحسين فلما التقيا عرض عليه الحسين - علي ما رواه ابن كثير - ثلاثة أمور فلم يقبل منها واحدة : ثم كانت الفاجئة الكبرى بمقتله رضي الله عنه ، وارسل رأسه إلى يزيد بن معاوية : ثم عاش عمر إلى أن خرج المختار الثقفي يتتبع قتلة الحسين . فبعث إليه بعد ما أعطي له الأمان الصوري من يقاتله . فقتل ثم جيئ برأسه حتى وضع بين يدي المختار وذلك سنة (٦٥) هـ : أما ولادته قال ابن حجر انه ولد يوم مات عمر بن الخطاب رضي الله عنه : انظر اخباره النهاية والبداية ١٩٧ / ٨ (١٢٩٤ / ٨) تقريب التهذيب ٢٥٣ طبقات ابن سعد ١٦٨ / ٥

ويزيد بن معاوية (١) (أوعمد عامد) (٢) ، الي الأشياء المنقسمة الي العشرات
فجعلها رموزا عن العشرة من الصحابة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان =

١ = هو يزيد بن معاوية ابن ابي سفيان ابن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس
أبو خالد ، ولد سنة ٢٥ هـ وقيل غير ذلك ، وبويع له بالخلافة في حياة أبيه
على أن يكون ولي العهد من بعده . ثم أكد ذلك بعد موت أبيه في النصف
من رجب سنة ٦٠ هـ فاستمر متواليا الي أن توفي في سنة ٦٤ هـ وكان غير
محمود في سيرته وقد فعل بأهل المدينة ما فعل في الحادثة المعروفة بوقعة
الحررة مما يقشعر الجلد بذكرها ، ولهذا ذهب بعض العلماء الي جواز لعنه
ومنع ذلك الاخرون ، وليس هذا مجال ذكره بالتفصيل فمن أراد ذلك فليُنظر
البداية والنهاية ٢٤٢ / ٨ ، ٢٤٥ ، نسب قریش ١٢٧ / ٤ ، تقريب التهذيب ٣٨٤
٢ = في الأصل (أوعمر عامر) وهذا تحريف من عمد لما بين الرأ والمدال تشابه
في الرسم

٣ = هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى . أمير المؤمنين أبو حفص
القرشي العدوي بالفاروق ، وزير رسول الله صلي الله عليه وسلم ، ومن أيد الله
به الا سلام ، وفتح به الأ مصار ، وهو الصادق المحدث العلم الذي جاء عن
المصطفى صلي الله عليه وسلم . أنه قال : ان الله وضع الحق على لسان عمر وقلبه
وقال : كان في الأمم محدثون فان يكن في أمتي أحد منهم فعمر بن الخطاب
وهو من العشرة المبشرين بالجنة . ولد رضي الله عنه عام ٤٠ قبل الهجرة
الموافق ٥٨٤ م . واستشهد رضي الله عنه عام ٢٣ هـ الموافق ٦٤٤ م طعنه
أبو لؤي لؤي فيروز الفارسي غيلة بخنجر في خاصرته ، وهو في صلاة الصبح ، واستشهد
بعد الطعنة بثلاث ليال رضي الله عنه ، كانت مدة خلافته عشرين سنين ونصفا :
انظر . تذكرة الحفاظ ١ / ٥ ، سير أعلام النبلاء ٢ / ٥٠ ، ابن ماجه في المقدمة
٦ / ١ ، فضائل الصحابة ١ / ٢٤٤

٤ = هو أمير المؤمنين رضي الله عنه . عثمان بن عفان بن العاص بن أمية بن
عبد شمس القرشي الأموي . ولد بعد عام الفيل بست سنين على الصحيح ،
ومن العشرة المبشرين بالجنة . قال ابن حجر : في الاصابة (وجاء من أوجه
متواترة أن رسول الله صلي الله عليه وسلم بشره بالجنة ، وعده من أهل الجنة
وشهد له بالشهادة . ثم قال : وروي الترمذي من طريق الحوث بن عبد الرحمن
عن طلحة قال . قال رسول الله صلي الله عليه وسلم : (لكل نبي رفيق ورفيقي في الجنة
عثمان) قتل مظلوما رضي الله عنه في عشرين ذى الحجة سنة ٣٥ هـ ، ومدة خلافته
١٢ ، : انظر . الاصابة رقم الترجمة ٥٤٥٠ / ١ ، البداية والنهاية ١٨٦ / ٧
ابن ماجه في المقدمة فضل عثمان ١ / ٤٠ ، تذكرة الحفاظ ٨ / ١ مسلم بشرح النووي

وعلي، ١ وطلحة ٢، والزبير ٣،

١ = هو أمير المؤمنين عليّ بن ابي طالب رضي الله عنه أبو الحسن الهاشمي قاضي الأمة، وفارس الاسلام، ورابع الخلفاء الرّشدين، وكان ممن سبق الى الإسلام ولم يتعلم، وجاهد في الله حق جهاده، ونهض بأعباء العلم والعمل وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم . بالجنة . ولد رضي الله عنه قبل البعثة بعشر سنين على خلاف في ذلك . وله فضائل كثيرة . قال ابن حجر في الفتح : نقلا عن جماعة من العلماء . انه لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في عليّ، وكأن السبب في ذلك أنه تأخر ووقع الاختلاف في زمانه، وخرج من خرج عليه، فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه، ثم ذكر أسباباً أخرى لذلك : فمدة خلافته أربع سنين وتسعة اشهر : انظر البداية والنهاية ٢٤٦/٧ فتح الباري ٧ / ٨١، فضائل الصحابة ١ / ٥٦٣

٢ = هو طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ابن عثمان بن عمر بن كعب بن سعيد بن تيم بن مرة القرشي التيمي المكي . أبو محمد أحد العشرة المبشرين بالجنة ويعرف بطلحة الخير، وطلحة الفياض، لكرمه ولكثرة جوده . أسلم قد يما على يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلي عليه وسلم . الا بدرا فانه كان بالهشام للتجارة، وقيل في رسالة ولهذا ضرب له رسول الله صلي الله وسلم . بسهمه واجره من بدر، وكانت له يوم أحد اليد البيضاء حيث شلت يده التي وقى بها رسول الله صلي الله وسلم، واستمرت كذلك الى ان مات : أصيب بسهم يوم الجمل في ركبته فمات اثر ذلك في يوم الخميس لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين هجرية : انظر البداية والنهاية ٧ / ٢٧٠، سير أعلام النبلاء فضائل الصحابة ٢ / ٧٤٣، الاصابة ٥ / ٢٣٢ - ٢٣٥

٣ = هو الزبير بن العوام رضي الله عنه ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب . حوارى رسول الله صلي الله وسلم، وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أهل الشورى وأول من سل سيفه في سبيل الله . أبو عبد الله رضي عنهما أسلم وعمره ستة عشر سنة، وله مناقب عديدة . قال رسول الله : صلي الله عليه وسلم يوم الخندق من يأتيك بخبر القوم . فقال : أنا . ثم ندب الناس فان ندب الزبير ثم ندبهم فان ندب الزبير . فقال : رسول الله صلي الله وسلم . (ان لكل نبي حواريا وحوارى الزبير) والحديث في الصحيحين، قتل رضي الله عنه يوم الجمل بعد انصرافه من المعركة تائبا وانعزا له عن الفريقين في يوم الخميس لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ٣٦ هـ : انظر البداية والنهاية ٧ / ٢٧٢، ٢٧٣ فضائل الصحابة : ٢ / ٧٣٣، بخارى مع الفتح : في كتاب الفضائل =

(٣)

وسعد (١) وسعيد (٢) وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي عبيدة بن الجراح (٤)

٧٩/٧ = مسلم في الفضائل باب فضائل طلحة والزبير ، ١٨٨/١٥ ، الإصابة

٩٢/٥ ، سير اعلام النبلاء ٤١٠/١ بحلية الأولياء ٩٢/١

١ = هو سعد ابن ابي وقاص رضي الله عنه ، واسم ابي وقاص مالك بن وهيب

بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب . الأمير أبو اسحاق الزهري البدرى أول من

رمى بسهم في سبيل الله ، وواحد العشرة المبشرين بالجنة وآخريهم موتا ، وكان احد

الستة من اهل الشورى الذين سماهم عمر رضي الله عنه ، وكان رضي الله عنه مستجاب

الدعوة ، بدعوة المصطفى صلى الله وسلم . اللهم استجب لسعد اذا دعاك .

مات رضي الله عنه سنة ٥٥ هـ علي خلاف في ذلك ودفن في البقيع :- انظر تذكرة

الحفاظ ٢٢/١ ، الإصابة ١/٢ فضائل الصحابة ٨٤٨/٢ تاريخ بغداد ١٤٤/١

سير اعلام النبلاء ٩٢/١

٢ = هو سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل القرشي ، أبو الأعرابي العدوي فهو أحد العشرة

المشهد لهم بالجنة ، وهو ابن عمر بن الخطاب ، وأخته عاتكة زوجة عمر . وأخت عمر

فاطمة زوجة سعيد . أسلم قبل عمر هو وزوجته فاطمة وكان لعمر موقف معروف عند

ما سمع باسلا مهما مما كان سببا لآسلام عمر في النهاية :

توفي رضي الله عنه بالكوفة وقيل بالمدينة . قال ابن كثير : وهو الأصح - سنة ٥٢ هـ

انظر البداية والنهاية ٦٢/٨ ، سيراً اعلام النبلاء ١٤٤/١ ابن ماجه في المقدمة .

٣ = هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي

الزهري . أسلم قديماً على يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وهاجر الي الحبشة

والي المدينة ، وأخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن ربيع ، وشهد بدرا

ومابعد ها ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة من اصحاب الشورى

ثم أحد الثلاثة الذين انتهت اليهم منهم

ولد رضي الله عنه بعد عام الفيل بعشر سنين ، وتوفي سنة ٣٢ هـ . وقيل غير ذلك

ودفن بالبقيع : انظر البداية والنهاية ١٧٨/٧ ، فضائل الصحابة ٧٢٨/٢

تقريب التهذيب ٢٠٨ ، طبقات ابن سعد ١٢٤/٣

٤ = اسمه عامر بن بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري العكي أحد

السابقين الي الإسلام ، وأحد الذين اسلموا في يوم واحد . وهم عثمان بن مظعون

وعبيدة ابن الحارث ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو سلمة ابن عبد الأسد ، وأبو عبيدة

ابن الجراح ، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وممن عزم الصديق علي توليته الخلافة

واشار به يوم السقيفة لكامل أهليته ، وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم . أمين

الامة ، وشهد ابو عبيدة بدرا فقتل يومئذ اباه ، وابلي بلاء حسنا يوم أحد ، ونزع

يومئذ الحلقتين اللتين دخلتا من المغفرة في وجنه رسول الله صلى الله عليه وسلم

أ و (عمد) آ خرا لي ما ينقسم الي الخمسات، فجعله رمزا عن معاوية (٢)
 لإعداد حروفه خمسة، وغير هذا مما يعلم أنه هذيان (٣) ووسواس :
 فان قالوا: معاوية ستة أ حرف لأن عدد حروفه ستة . ميم وعين و الف
 وواو، ويا، وتاء، الا ان الألف حذفت في الكتابة^(٤)، وهي في اللفظ ثابتة
 قيل : لهم وكذلك محمد انما هو خمسة أ حرف لأن الحرف المشدد حرفان
 وعلّي أربعة . لأن فيه ياءين لأن الحرف المشدّد حرفان :
 ثم يقال : لهم ما للفضل بينكم وبين من قلب عليكم ما قلت ؟ فقال : ان كلّ اسم
 علي ثلاثة أحرف فهو رمز علي مني . وكل اسم علي أربعة أ حرف فهو رمز علي عرفة

= رسول الله صلي الله عليه وسلم من ضربة أصابته، فانقلعت ثنايتاه فحسب
 شغره بذاهما حتى قيل . مارؤى هتم قطاً حسن من هتم أبي عبيدة :
 توفي رضي الله عنه في سنة ١٨ هـ وله ٥٨ سنة : انظر البداية والنهاية ٣ / ٧ . ١٠
 سيراً علام النبلاء ١ / ٥ ، فضائل الصحابة ٢ / ٧٣٨ ،
 ١ = في الأصل (عمر) لعل الصواب ما أثبتته
 ٢ = هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف
 بن قصي القرشي الأموي ، الصحابي ابن الصحابي ، أبو عبد الرحمن خال
 المؤمنين ، وكاتب وحي رسول رب العالمين . أسلم عام الفتح ، وروى عنه
 أنه قال : أسلمت يوم القضية (يوم عمرة القضاء) ولكن كتمت اسلامي من أبي
 ثم علم بذلك فقال لي هذا اخوك يزيد وهو خير منك علي دين قومه فقلت له
 لم آل نفسي جهدا ، قال معاوية ولقد دخلت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مكة في عمرة القضاء وأني لعصد قبه . ثم لما دخل عام الفتح أظهرت اسلامي
 فجئت فرحب بي ، وكتبت بين يديه الوحي مع الكتاب ، وشهد معه حنيئنا
 وأعطاه مائة من الإبل وأربعين أوقية من ذهب وكان له مواقف شريفة وأثار
 محمودة في يوم اليرموك وما قبله وما بعده :

توفي رضي الله عنه سنة ستين من الهجرة : انظر البداية والنهاية ٨ / ٢٧٧
 - ١٢٥ ، تاريخ بغداد ١ / ٢١٠ تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٠٢ :
 ٣ = الهذيان كلام غير معقول . مثل كلام المعتوه . يقال هذي يهذي هذيا
 وهذيانا تكلم بكلام غير معقول في مرض ، او غيره : انظر لسان العرب مادة هذي

٤٦٤٥/٦

٤ = هذا في زمان المؤلف أما الآن فألف معاوية ثابتة في اللفظ ، والكتابة غالباً

والمقصود من ذلك اثبات الحج ، ومنا سكه على ما عليه جمهور المسلمين
فجعل الأسماء الخارجة عن الشرائع رموزاً عن الشرائع دون أن نجعل اسم الشرائع
رموزاً عما يخرج منها ، وهذا باب ينساق ، ويترد في عامة خرافاتهم من هذا
الجنس حتى إذا قال قائل : ان الصلاة مثلاً رمز عن الإمام . قيل : لهم بل الإمام
رمز عن الصلاة :

ثم يقال ! ، وبالله التوفيق في البحث عن علل الأشياء ان الناس قد صاروا الى ذلك / ٣ /
في أصول الديانات ، وفروعها فقال قائلون : لم خلق الله العالم بعد أن لم يكن ؟
وقال قائل : لم بعث الله الرسل ؟ ، وقالوا : لم خلق الله الأطفال ؟ ونحو هذه الأقاويل
ولو قيل على هذا النمط (١) لم خلق الله العقل في الناس ، ولم جعل بعضهم
كذا ، ولم خالف بين الصور ، والألوان ، والقنود (٢) ، والقامات (٣) ، والأغذية
والألسننة ، والمياه ، والأهوية ، والتربة ونحوها لكان قولاً . ثم كل لا يرجع فيه الى
كثير معنى ، ولقيل لهم : ان كنتم تثبتون للأشياء صانعاً حكيماً قادراً فهو لا يكون
الامرئ للخير لعباده مجزياً لهم على السياسة الفاضلة العائدة باستصلاحهم

١ = النمط . بفتحين في الأصل ثوب من صوف ذو لون من الألوان ، ولا يكاد
يقال للأبيض نمط ، والجمع أنماط ، مثل سيب وأسباب ، والنمط أيضاً الطريق ،
والجماعة من الناس ثم أطلق النمط اصطلاحاً على الصنف ، والنوع فقل هذا
من نمط هذا أي من نوعه : انظر المصباح ٢ / ٦٢٦ ، الصحاح للجوهري ٣ / ١١٦٥

٢ = (والقنود) جمع قد قال ابن منظور : القنود القامة . والقنود قدر الشيء
وتقطيعه ، والجمع أقنود وقنود ، وفي حديث جابر أتى بالعباس يوم بدر أسيراً ولم يكن
عليه ثوب فنظر له النبي صلى الله عليه وسلم قميصاً فوجدوا قميص عبد الله ابن أبي
يقصد عليه فكساه إياه . أي كان الثوب على قدره وطوله . وغلام حسن القنود أي
الإنسان عتدال والجسم : انظر لسان العرب في مادة قنود ٥ / ٢٥٤٣ ، مختار الصحاح
٥٢٣ / ٢ مصباح المنير ٢ / ٤٩٢ ، الصحاح للجوهري ٢ / ٥٢٢

٣ = (القامات) جمع قامة قال ابن منظور : وقامة الإنسان قد تجمع على قامات
وقيم . مثل تارات وتير ، والقوام حسن الطول : يقال هو حسن القامة ، والقامة ،
والقومية بمعنى واحد : انظر لسان العرب ٥ / ٣٧٨٢ مادة قوم .
وعلى هذا يكون عطف القامات على القنود من عطف البيان :

و على موافقة ما ركب في عقولهم ، وجبل على اعتياد طبا عنهم .
والذى هذه (صفته) (١) أ حكم الحاكمين ، وأ قدر القا درين ، وأ غنى
الغنياء ، فخيرونا عن أفضل ملوكنا هل تجد ونهم يسوون بين من
هو تحت تدبيرهم في تعريفهم كل ما يعرف فوضه ، واعلامهم جميع ما يعلمونه
واطلاعهم على ما يجرون عليه سياساتهم في أنفسهم وفي منا ز لهم حتى
لا يعلمون (٢) . في صنعة لهم قيما (٣) الا أخبروا من تحت أيديهم بالسبب
في ذلك ، والمعنى الذي قصدوه فيه ، وولاتنصرف بهم الأحوال في مطاعهم
ومشاربهم ، وملا بسهم الأوقف وهم على أغراضهم فيه . فلا شك أن هذا معدوم
فكيف أوجبتم أن يكون الله تعالى يخبر عباده بكل ما يعلمه ، ويوقفهم على وجه
تدبيره في كل ما يريد ، وعلى العقاصد في صغير ما ذراً (٤) وبراً من خليقته
وكبيره ، وكيف أحتلم أن يكون الله عز وجل يطوى معاني كثيرة من صنعه عن جميع
خلقه ، ولا يطلع على ذلك ملكاً مقرباً ، ولا نبياً مرسلأ ولا يطلع عليه الا أنبياءه
أ وملائكته ، وبعضهم ، ولم أوجبتم ألا يستأثر الله بعلم الحقيقة في شيء
من الأشياء ، وهذا اذا حقق عليهم لم يعتصموا فيه بشيء مقنع ، ولم يحصلوا
الا على الشهوات بل على الخرافات لأن نهاية ذلك عند المتقدمين منهم التعطيل
والقول بالدهر ، واحراج الناس .

١ = وفي الأصل (صفتهم) وهذا تحريف والصواب ما أثبتناه لأن الضمير
راجع إلى سبحانه وتعالى

٢ = أنظر مفتاح دار السعادة لابن القيم فإنه قد تكلم كلاماً لا يختلف عن هذا
الا في بعض المواضع بما يقارب صفحة أو زيادة : انظر ج ٢٠٣ / ٤
٣ = أي شيئاً مستقيماً يقال : أمرقيماً . أي مستقيماً : اللسان ٣٧٨٤ / ٥
٤ = (ما ذراً ، وبراً) أي ما خلق يقال : هو الذي ذراً الخلق : أي خلقهم
وفي صفات الله عز وجل يقال : زراً الباري ، وكذلك الباري عز وجل
قال الله عز وجل : (ولقد ذراً لنا لجهنم) أي خلقنا وفي حديث الدعاء
أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق ، وذراً ، وبراً ،
والباري هو الذي خلق الخلق على غير مثال ، وفي التنزيل العزيز الباري المصور
وقال : عز وجل (فتوبوا إلى بارئكم) أي خالقكم . فكان الفرق بين ذراً ،
وبراً . أن ذراً مختص بخلق الذرية ، والذرية هي نسل الثقلين
أ ما برأ ؟ فمختص بخلق الحيوان ، قلما يستعمل في غيره : انظر اللسان

ثم نقول : ان الله عز وجل بنى أمور عبادته وخليقته على أن ألهمهم وعرفهم معنى جلائها وجملها دون دقائقها ، وتفصيلاتها وهذا مطرد في الأشياء كلها أصولها وفروعها .

فلو رأينا رجلين أحدهما أقل شعرا من الآخر لأمكن من طريق معرفة الطبائع أن نعرف المعنى في افتراق هياتهما .

وكذلك اذا رأينا رجلين أحمر، وأسهر أمكننا من جهة الطبائع أن نعرف المعنى في هذا من ناحية اختلافهما في الألوان ثم هكذا في اختلاف الصور ونحوها ، ولكن لو أردنا أن نعرف المعنى في هذا من ناحية التفصيل حتى نعرف الفرق بين من شعر لحيته مثلا ألف شعرة وبين من شعر لحيته ألف ومائة شعرة لم يمكننا . وهذا في جميع الأشياء المختلفة وقد يجوز أن يخرج لمدار كثير من الأشياء على عدد السبعة ، ومدار كثير منها على عدد اثني عشرة مما يختص (بهذان العدادان)^(١) ولا يمكن أن يخرج لاختصاص هذين العددين لما اختصا به من معنى أكثر من أنهما لآعيانها صارا هكذا .

أولاً ان الله عز وجل هكذا خلقهما وعلى هذا ركبهما فقد صار لتخريج المعاني في الفروع ما ليس له مثله في الأصول .

١ = الأولى (بهذين العددين) وهي اللغة المشهورة ، ويجوز على لغة من يلزم المشي الألف في

في جميع الحالات في الرفع وفي النصب والجر .

(١)

والأصل في هذا الباب ما ذكرناه من أن السائس الحكيم منا إذا ثبتت حكمته وابتغاه الصلاح لمن تحت يده كفى ذلك عن تتبع مقاصده بمن يولي أو يعزل أو فيما يدبره نفسه أو أهله، ورعيته إلا أن يبلغ الأمر في ذلك مبلغاً لا يوجد لفعله منفذ، ومساع في المصلحة فحينئذ يخرج صاحبه الفاعل عن استحقاق صفة الحكيم .

(٢)

فذلك إذا ثبت عند (نا) بدلائل العقول حدث العالم، وإن له محدثاً حكيماً كفى فيما وراء هذا أن يكون لما تصرفنا عليه من الأحوال مساع في الحكمة والصلاح .

(٣)

ثم هكذا إذا اختلفت الأحوال منه في التنقل من شريعة إلى شريعة ومن تعبد بأمر إلى تعبد بآخر (ووجد) لكل من ذلك منفذ ومجال في الاستصلاح أنفسى

(٤)

من تتبع ما وراءه من المعاني التي تتعلق بها/المصالح . ويكون الجواب عما يسأل عنه من العلة في الشيء الخافي علينا معنى الخاص به في نفسه أنه معلول بالعلة العامة التي هي المصلحة .

فنقول فعل الله كذا لم علم لعباده فيه من الصلاح، والأمر إلى ما وراء هذا مما يستأثر الله به من علم الغيب، وما وقفنا فيه على العلة الخاصة التي أخبرنا مشايخنا وجمعنا بين علتين (٥) وازددنا فيه استبصاراً كما لو فعل منا هذين من حكماً مشايخنا شيئاً سيا سيا كانت هذه حالنا في كل واحد منهما

١ = في الأصل (إذا أثبت حكمته) والتصويب من مفتاح دار السعادة ١/٣٠٥

٢ = ونا ساقطة من النسخة .

٣ = في الأصل (من تعبد) لعل هذا تحريف من النا سخ .

٤ = الوا وساقطة من النسخة

٥ = أي ما أدركنا فيه العلة الخاصةً أجبناً بها، وما لم ندرك بها

العلة الخاصة يكفيننا أن نرجع إلى المصلحة العامة .

وهذا الباب يكثر بسطه ، وقد نعرف اذا رأينا رجلين عليين
من علة احدى الطبيع انهما اتفقا في العلة
لا تفا قهما فيما غلب عليهما .
وقد تخف العلة في أحد هما ، وتغلب في الآخر فتعرف الوجه
في افتراقهما . ثم لو سألنا عن مقدار اختلافهما لجهلنا
ذلك والوجه فيه .

(١)
ثم قد ما شئت على هذا فهذا مما يمكن أن تكون جميع الشرائع معلومة
المعاني في الجملة والعموم . ثم تكون فروعها أ وفروع كثير منها
(مجهول المعاني) بل الأمر فيها هكذا لا خفاءه وسنقول فيه
ان شاء الله تعالى :

(٣) (٤)
فنقول وبالله التوفيق : ان الشرائع كلها المختلفة عقلية
ولو وقعت على غير ما هي عليه لخرجت عن الحكمة والمصلحة .

-
- ١ = ما بين القوسين ليس من الأصل وسياق الكلام يقتضي اثباتها .
 - ٢ = الأولى (مجهولة المعاني) ويجوز التذكير باعتبار المذكور .
 - ٣ = الشرائع كلها في أصولها - وان تباينت - متفقة معلوم حسنها
في العقول ولو وقعت على غير ما هي عليه لخرجت عن الحكمة والمصلحة
والرحمة بل من المحال أن تأتي بخلاف ما أتت به (ولو اتبع الحق
أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن) وكيف يجوز العقل
أن ترد شريعة أحكامها كمين بصد ما وردت ، ولقد أفاد الامام
ابن القيم في كتابه مفتاح دار السعادة افادة قيمة حول هذا الموضوع
مما لا يسع ذكره هنا فمن أراد المزيد فليطالع في ٢/٢
٤ أي معقولة .

وذلك أنها في التنوع . عبادات الأبدان ، وعبادات الأموال ،
ويقال : جعلتها في التفصيل صلاة ، وزكاة ، وصوم ، وحج ، وجهاد ،
وضحايا ، وهدى ، وإيمان ، ونذور ، ومطاعم ، ومشارب ، ومعاملات ،
وفروج ، ودماء ، وحدود ، وعشرة ، وآداب :

فأما الصلاة . فجملة معناها التعظيم للخالق بأنواع حركات التذلل ٤/ب
شكرا له على انعامه :

وأما الزكوات . فمواساة لذوى الخلة (١) والحاجة الذين يعجزون
عن إقامة أنفسهم ويخاف عليهم التلف إذا خلوا عن مواسات الأغنياء
وأما الصوم . فكف النفس عن الشهوات انقطاعا إلى الخالق تقربا إليه حتى
يتصور الصائم بصورة من لا حاجة له إلا في تحصيل رضاه :

وأما الحج . فإظهار التوبة للخالق من التقصير في قضاء واجب شكره
والتعرض (٢) لقبول توبته :

وأما الجهاد . فبذل المهج (٣) والأموال للخالق في إقامة حقه
والجري إلى طاعته :

وأما الضحايا ، والهدى . فقربان إلى الخالق يقوم مقام الهدى
عن النفس المستحقة للإهلاك جزاء على ما اكتسبت من المعصية :

١ = الخلة بفتح الخاء الحاجة ، والفقر . وبإلزام الصداقة كما في قوله
تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مآثر ما تركتكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة
ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون) ٢ / ٢٥٤ والخل : الود والصديق
وقال اللحياني : أنه لكريم الخلة ، والخل : كلاهما بالكسر ، أي كريم
المصادقة والمودة ، والخلة بالفتح أيضا الصداقة : : اللسان العرب ٢ / ١٢٥٢
مصباح المنير ١ / ١٨٠

٢ = في الأصل (وتعرض) ولعل الصواب ما أثبتناه معطوفا على التوبة

٣ = المهجة دم القلب ولا بقاء للنفس بعد ما تراق مهجتها ، ويقال :

خرجت مهجته أي روحه ، وقيل المهجة خالص النفس ، قال الأزهري :

بذلت له مهجتي أي بذلت له نفسي ، وخالص ما أقد ر عليه ، ومهجة كل شيء

خالصه : : أنظر لسان العرب مادة مهج ٤٢٨٥٦ ، ٤٢٨٦٠ . مختار

الصباح ٦٣٧

وأما الطعام ، والمصارف ، وما يدخل في بابها من الملاذ . فهي
 داخلة فيما يقيم الأبدان من الأوقات ، ونحوها لئتم بذلك قوام
 الأبدان ، فيتحمل أثقال الطاعة ، ويتقوى بها على أداء شكر
 المنعم .

وأما المناكح فداخلة في هذه الجملة لأنها سبيل إلى وجود النسل
 الذي لا يتوهم للعالم قوام مع خلوهم عنه فعرفوا فيه المباح ، والمحظور
 والحسن والقبيح فحرم منها القبيح وأحل الحسن الجميل إذ كان
 معلوماً أن قضاء هذا الوتر في ذوات المحارم^(١) من الأسماء ، والبنات
 والأخوات مستقبح مستشنع ،:

وأما المعاملات في الأموال والبيوع والأجارات ، وما يدخل
 في بابها فمن هذه الجملة أيضاً لأن الحاجة إليها ضرورية ، :
وأما الجنايات . فهي من الجرائم التي ارتكبتها العصاة للخالف
 في أخوانهم ، وأهل جنسهم في أبدانهم ، وأموالهم فوضعت
 الحدود ردها عنها وكفا للناس عن التظالم والتواثب (٣) ،
 وهذا كله واجب في العقول لائتم السيات الفاضلة الأبدية
 والذي يبقى وراء هذا . هو ما يدخل في التفصيل ، وكثير من ذلك
 يعقل جنسه وكثير منه يخفى الوجه فيه ، كاعداد ركعات الصلوات ، و
 وتكرير السجود في كل ركعة ، والإكثار فيها على ركوع واحد ،
 وطهر واحد ، ونحو هذا مما لا يضر خفاء الوجه فيه ، وكذلك اختلاف
 مقدار الزكوات لأنه يصرف من ربع عشر^(٥) أو عشر (٦)

١ = فيتحمل أي المكلف .

٣ = والثوب النهوض ، والقيام ، ويقال أيضاً : توثب فلان في ضيعة

لي أي استولى عليها ظلماً : لسان العرب ٦ / ٤٧٦٢

٢ = مستشنع . بمعنى مستقبح . يقال : شنع الأمر والشئ شناعة وشنعا

وشنوعاً قبح فهو شنيع : انظر لسان العرب ٤ / ٢٣٣٩

٤ = كرر الشئ تكريراً بفتح التاء ، وهو مصدر وبكسرهما وهو اسم : مختار الصحاح

٥٦٧

٥ = كما في نصاب الذهب والفضة ، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً

ونصاب الفضة مائتا درهم ، ويجب في كل منهما ربع عشر .

٦ = كما فيما سقي بماء السماء أو نحوها كتراب عروقه من الماء ففيه

العشر

أو نصف عشر (١) فذلك كله غير خارج من وجود معنى المواساة فيه .

وكذلك أيضا اختلاف أعداد الحدود ، وهيئاتها من الخمسين والمائة ، والأربعين (٣)

وغيرها ، وفي قطع اليد والرجل واليد وحدها (٦) ، وانقسامها الى قتل
وجلد ، وقطع ، ورجم فهذا كله غير مخرج لما شرع منه عن أن يكون مما يقع به الردع
والزجر .

ومثله ما يعقل بالتدبر من الحكمة فيما خلقه الله من الأشياء الضارة والنافعة

والذيذة والبشعة بضرها ؟ والأشياء المهلكة والأشياء المحيية ، ولا شك (٧)

أن هذه الأشياء جعلت دلائل على حقائق أمور إذ الشيء إنما يعرف ^{٤/٤}

فضله بضره ، ويعلم نقصه بنقيضه .

وإذا كان لا بد من الوعد والوعيد بما علقهما الله به في دار الثواب . (٨)

١- وذلك فيما سقي بالنضح ففيه نصف العشر .

٢- كما في حد الزنى غير المحصن . فان كان حرا جلد مائة وتغريب عام وان كان
عبدا ^٥ خمسين جلدة على النصف من حد الحر .

٣- في حد شارب الخمران كان حرا وقد يبلغ به ثمانين جلدة ، وعشرين جلدة
ان كان رقيقا .

٤- مثل ثمانين جلدة في حد القذف بالزنا .

٥- في حق قاطع الطريق اذا أخذ نصاب السرقة تقطع يده اليمنى ورجله
اليسرى ، فان عاد فيسراه ويمناه .

٦- في حق السارق اذا أخذ نصابا وهو ربع دينار فما فوقها تقطع يده اليمنى .

٧- والبشع : طعام كربه ، وطعام بشيع وبشع من البشع . كربه يأخذ بالحلق بين البشاعة

فيه حفوف وموارة : لسان العرب ٢٨٩/١

٨- الوعد العهد : قال مجاهد . في قوله تعالى * ما أخلفنا موعدك بملكتنا * .

قال : الموعد العهد ، وكذلك قوله تعالى * وأخلفتم موعدى * قال عهدى ، والوعيد .

والتوعد ، والتهدد ^{عصبي} وقيل في الفرق بين الوعد والوعيد . أن الوعد يستعمل في الخير

والشر . أما الوعيد والايعاد فلا يستعملان الا في الشر . قيل في ذلك .

((وانى ان أوعده أو وعدته * * * لأخلف ايعادى وأنجز موعدى))

لسان العرب مادة (وعد) ٤٨٧٢ / ٦

ومن أصناف النعيم، وأنواع العذاب في الجحيم . فلا بد أن يكون لكل نوع من ذلك أنموذج يستدل به على ما وراءه معرّفة ما غاب عنا منه .^(١)

والا فلا قرار للوعد والوعيد . فهذا معنى معقول : ثم لا يعقل المعنى في تشكل الحشرات على ما جعلت عليه ولا فرق بين صغيرها وكبيرها وانسيها . ووحشيتها وبريها وبحريها .^(٢)

فهكذا الشرائع فيما يظهر من وجه الحكمة في جهلها وأصولها . ويخفي منه في تفصيلها وفروعها ، وقول المنحرفين ان الله عظيم لا يخلق شيئا الا لحكمة ومعنى الحكمة شائع في كل هذه الأشياء اذا لوصف لله جل اسمه بالحكمة عام في جميع خلقه وأمره ، وان جاز أن يعدم ذلك في شيء منها جاز في غير مثله وان جاز أن يقتصر في الجواب عن ذلك على أن يقال قد ثبت أن الجميع خلق الله الحكيم فلم خالف بين هيئاتها وأشكالها وصورها وغير ذلك مما اختلفت فيه الا بحكمة هو العا لم بها لا يسأل عما يفعل وهم يسألون

١- بيان أو بدل عما قبله .

٢- أي فلا تتصور حقيقة الوعد والوعيد في النفوس الا اذا عرف الانسان نماذج

في هذه الدنيا تقرّب ما في الآخرة من النعيم والعذاب ولهذا من فضل الله ورحمته على عباده خلق في هذه الدنيا الفسائنة أنواعا من النعيم ، والملاذات ليستدل بها على أعظم النعم والملاذات الدائمة في الآخرة وأنواعا من العذاب ، والتكليل والضنك والضييق ليستدل بها على عذاب الآخرة الذي لا ينقطع عذابه نعوذ بالله منه .

فاذا علم الانسان هذه النماذج من النعيم في الدنيا وعلم أن هناك في الآخرة نعما لا تحصى . وأن فيها أنهارا من عسل وأنهارا من لبن لم يتغير طعمه وأنهارا من خمر لذة للشاربين . وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة ، وحورام يمسهن انس قبلهم ولا جان وعلم أن الله أعد هذا لعباده المؤمنين في الآخرة استقام أمره وحسن حاله وأطاع الله فيما أمره واجتنب عما نهاه عنه رغبة بما عند الله تعالى وفوزا برضوانه .

وكذلك اذا عرف نماذج من العذاب في هذه الدنيا وعلم أن الله تعالى أعد لأعدائه في الآخرة عذابا أليما وجحيما لا ينقطع عذابه وطعاما من زقوم وشرابا من حميم ، ولباسا من قطران الى غير ذلك من العذاب الذي ذكره الله في كتابه العزيز تاب الى الله ورجع واستجار بالله من عذابه وسلك طريق النجات مع السالكين ، واستقام أمره في الدنيا والآخرة ولهذا أكثر الله من ذكر الوعيد والوعيد في كتابه العزيز وقل ما تخلو سورة من سور القرآن الكريم الا وفيها ذكرهما أو ذكر أحدهما .

دون دقائقها وتفاصيلها صليها وكذلك في الشرائع الامور ضرب الأمثلة على أن الله ألهم عباده جلائل الامور

فليس يلزم اطلاع من هو دونه على وجه الحكمة في كل صغير وكبير يفعله .
أو تقول له لما جازله مثله في كل ما خفي وجهه والله أعلم .

ولعل هذا أن يخالجه في صدره أو قلبه وجه الحكمة في طي^(٢) الخالق معنى
شيء من الأشياء عن عباده . فالوجه في جوابه هو أن يقال له ان الله عز وجل خلق
الخلق في دار المحنة ففاوت بين طبائعهم (وأخلاقهم) وعقولهم وهسيهم بعد أن
أزاح العلة في اعطاء المكلفين ما بهم الحاجة اليه فيما كلفوه اذا لامتحان
لا يتحقق مع تساوى المتحنيين .

ولهذا أحوج بعضهم الى بعض في أسباب معاشهم . كما قال تعالى * ليتخذ
بعضهم بعضا سخريا * (٤)

- ١- أى يخالط في قلبه وجه الحكمة . يقال : اختلج الشيء في صدرى كذا .
أى : خطر مع شك ، وفي حديث عدي قال : له عليه السلام لا يختلجن في صدرك
أى : لا يتحرك فيه شيء من الريبة والشك ، وأصل الاختلاج الحركة والاضراب : انظر
لسان العرب مادة (خلج) ١٢٢٢/٢ ، مختار الصحاح ١٨٤ ، تاج العروس ٣٥/٢
- ٢- الطي : نقيض النشر ، يقال طويته طيا ، وطية بالتخفيف وطوى عنى نصيحته
وأمره : أى كتمه . يقال : طوى فلان فؤده على عزيمة أمر اذا أسره في فؤده
ويقال : طوى فلان حديثا الى حديث أى لم يخبره ، وأسره في نفسه فحازه الى آخر
كما يطوى المسافر منزلا الى منزل فلا ينزل : انظر اللسان مادة (طوى) ٢٧٢٩/٤
- ٣- فى الأصل (واختلاقهم) لعل الصواب ما أثبتناه .
- ٤- تمام الآية (أنهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة
الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة
ربك خير مما يجمعون) . سورة الزخرف آية (٣٢) .

وقال : (وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) . (٢)

ولما امتحنهم جل وعز جرى الأمر في امتحانهم وسياستهم على ماركب فيه طباعهم .
وأجرى عليه عادتهم . (٤)

وقد قلنا فيما مضى أنه ليس بشيء من السياسات الفاضلة استواء السائس
والمسوس في الأمور والأسباب . لأن ذلك يؤدي الى استواء الناس وزوال الرئاسة
والسياسة عنهم وذلك هو العماد .

كما روي في الخبر (لَنْ يُزَالَ النَّاسَ بِخَيْرٍ مَا تَفَاضَلُوا فَإِذَا تَسَاوَوْا هَلَكُوا) (٥)
وقيل في حكمة الشعر .

١٪ كذا في الأصل وهي صحيحة على قراءة نافع . قال الامام الشوكاني قرأ الجماعة

(ولولا دفع الله الناس) وقرأ نافع (ولولا دفاع الله الناس) .

وهما مصدران لدفع كذا قال سيبويه : وقال أبو حاتم : دفاع ودفع واحد مثل
طرقت نعلي وطارقت واختر أبو عبيدة قراءة الجمهور وأنكر قراءة دفاع قال : لأن الله
لا يغالبه أحد قال مكي : يوهم أبو عبيدة أن هذا من باب المفاعلة ، وليس به
وعلى القراءتين فالمصدر مضاف الى الفاعل (أي ولولا دفع الله الناس) .

أنظر فتح القدير ٢٦٦/١

٢٪ - كمال الآية ﴿ فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمَلِكَ وَالْحِكْمَةَ
وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ . وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ
عَلَى الْعَالَمِينَ) سورة البقرة آية (٢٥١)

٣٪ - في الأصل (جرا) وما أثبتناه هو الأشهر ، لأنه فعل ثلاثي ألفه منقلبة عن ياء .
ويجوز كتابتها بالألف . كذا قال ابن جنى في كتابه (ما يحتاج اليه الكاتب من مهموز
ومقصور ومدود) وابن الأنباري في عمدة الأدباء ٢٩٦/ : أنظر كتاب ابن جنى
مع تعليق المحقق ٨٠ /

٤٪ - في الأصل (جرا) .

٥٪ - لم أجد من خرجه سوى ما رأيت في النهاية لابن الأثير بلفظ (لا يزال الناس
بخير ما تفاضلوا فاذا تساوا هلكوا) . وأورد ابن منظور في اللسان للأستشهاد
على كلمة (سوا) سياسة كاسنان الحمار) قال : وهذا مثل قولهم في الحديث
(لا يزال الناس بخير ما تباينوا ، وفي حاشية البيضاوي عند قوله تعالى .

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًا ﴾ بلفظ (لا يزال الناس بخير
ما تفاوتت مراتبهم ولو تساوا هلكوا) أنظر النهاية ٤٢٧/٢ ، لسان العرب ٣/٢١٦٠

ط لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جها لهم سادوا (٣)
وهذه الجملة اذا وقعت لها العادات كفى بذلك حجة في صحتها ولصوقها
بالعقل ومعلوم أن للمعارف رتبا مختلفة .

وأن كثيرا من الناس يفهمون الشيء فلا تدركه عقولهم فما الذي ينكر أن يكون
كثير من الأشياء مستودعا حكمة ؟

ومعنى لاتضبطه عقول الناس في دار الدنيا / واذا جاز خفاء وجه الحكمة في ٥/٥
الشرع من وجه واحد جاز عن آخر، وكان السؤال في ذلك الواحد كالسؤال
في صاحبه، وأقل ما في هذه المسألة أن تكون موجبة لاستواء الناس حتى لا يفضل
أحد أحدا وفي هذا انتقاص تركيب العالم، واخراج الناس من العادات
والله أعلم .

ولو أن الناس كلفوا عد جبل الرمل (وأحصاه) لعجزوا عنه وفي عجزهم عنه خفاء،
عليهم وكذلك هذا في وزن مياه البحار وكيل تربة الأرض كلها، ولو كلفوا حمل الجبال
الرواسي لم يحم به أحد الا في المقدار الذي تنهض به قوته قلو قال قائل :
لِمَ يُعْطِيهِمُ اللَّهُ مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَنْهَضُونَ بِهَا الْجِبَالَ ؟ لَكَانَ الْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ
انه جل وعز فاوت بين قواهم لما هو أعلم به من الصلاح لهم فيه ولعلمه بأنه لو زاد
الواحد منهم على قوته لأفسده ذلك (فلم يعطهم) جل وعز الا ما فيه صلاحهم من
ذلك وقد صرح بهذا في قوله (وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ)

-
- ١- (فوضى) يوزن سكرى أى متساوون لارئيس لهم : لسان العرب ٥/٥ ٣٤٨
٢- سراة : أى لاشريف لهم . قال ابن منظور : سَرَاةٌ جَمْعُ سَرِيٍّ ، جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، أُنْجِ
أَنْ يَجْمَعَ فَعِيلٌ عَلَى فَعْلَةٍ ، قَالَ وَلَا يَعْرِفُ غَيْرَهُ وَالْقِيَاسُ سَرَاةٌ مِثْلُ قَضَاةٍ وَرِعَاةٍ وَعِرَاةٍ . وَقِيلَ
اسْمٌ مَفْرُودٌ لِلْجَمْعِ . كَنَفَرٌ وَلَا يَسْمَعُ بِجَمْعِهِ . انظر المرجع السابق ٣/٣٠٠١
٣- قائلها الأفوه الأودي : وهو من شعراء الجاهلية : لسان العرب . المرجع السابق .
الصاحح للجوهري ٣/١٠٩٩ ، الأحكام السلطانية للماوردي ٥
٤- في الأصل (احصاه) والصواب ما أثبتناه لأن الهمزة ترسم مفردة اذا وقعت
مفتوحة بعد الألف .
٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل وما أثبتناه فهو من تقديرنا .

(١)
ولكن ينزل بقدر ما يشاء (وقال جل من قائل :) وأنبئنا فيها
من كل شيء موزون (٢) .
وذ لك والله أعلم يدل على أنه موزون عنده معروف المقدار
كما قال : (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (٣) . فهكذا هو الجواب أو نحوه
فيما سألوا عنه ، ونسأل الله التوفيق :
وقد صرنا الآن الى الكلام في الشرائع . فنقول وبالله التوفيق :
ان الله عز وجل لما خلق الخلق وجعل لهم دار رحمة يصيرون منها
الى دار جزاء ومثوبة . لم يجز أن يهملهم في دار المحنة . لأن
في ذلك ابطال المحنة ، وفيه الا مراح (٤) ، والا همال (٥) ، ولا خفاء بما
في هذا من الفساد فشرع لهم جل وعز الشرائع ليقتصر كل منهم
فيه نفسه على ما قصرته المحنة عليه ، فلا يتعداه انسان فيه
ومتى فعل كل انسان منهم في نفسه هذا تكافوا

١ = تمام الآية (إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ) سورة الشورى الآية (٢٧)

٢ = تمام الآية (وَالْأَرْضُ مَدَدًا هَا وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِي وَأَنْبَتْنَا فِيهَا

مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ) سورة الحجر الآية (١٩)

٣ سورة القمر الآية (٤٩)

٤ = الامراج : يقال مرج الأمر والد بين اختلط ، وبها به طرب
وفي التنزيل (فهم في أمر مريج) أي في أمر مختلف ملتبس عليهم ،
وفي الحديث كيف أنتم اذا مرج الدين فظهرت الرغبة واختلف الاخوان
وحرقت بيت العتيق . أنظر اللسان ما دة مرج

٥ = والهمل : السدى المتروك ليلاً ونهاراً ، وما ترك الله الناس هملاً
أي سدى بلا ثواب ولا عقاب . وقيل لم يتركهم سدى لا أمر ولا نهي

ولا بيان لما يحتاجون اليه : أنظر لسان العرب ما دة همل .

٦ = في (خ) (كلا) لعل الصواب ما أثنه والله أعلم :

عن التظالم ، والتعدي ، والتهارج (١) فحقت الدماء وسكنت الدماء (٢)

و موجود في عادتنا وفيما ركب الله فينا من العقول أن تمام الصلاح في هذه الحكمة ، والفساد في ضدها يعرف ذلك كل انسان في نفسه وأهله وولده ، ومن تحت رعايته حتى لو وقع التعدي فأباح المرأة بضعها غير زوجها ، والمملوكة غير مالها ، وعدى هذا على مال هذا لم يبق لهم معاش .

وإذا كان الصلاح لكل واحد من الناس أن يكون من تحت سلطانه مقصورا على أمور لا يتعدونها كان الصلاح لجملة الناس هو ذلك (٣)

ولما كان في الشرائع الصلاح الواضح : كان أول ما تعلق به الشريعة هو تعظيم العبد لما لكه الذي هو خالقه ، وموجده بعد أن لم يكن ، وركب فيه القوة التي بها يتوصل الى التمييز بين الأشياء المختلفة . وهي العقل ودقة النطق الذي به يقع الفهم / والافهام ، والابانة إذ كان ما في القلوب لا يتوصل اليه الا بعبارة عن الضمير ، والقوة التي يكتسب بها الأقوال ، والأفعال بهذه القوة يكون النظر والاستدلال على ربه واستنباط المنافع في أصناف خليقته ، وهذه كلها نعم ابتدئ بها العبد قبل الاستحقاق ، ولاخفاء بما يبليز منه من الشكر لخالقه بالتعظيم لأمره والطاعة له فيما يفرضه عليه :

ثم ان الشكر يختلف فيقع مرة بالقول ، وهو الثناء ، وتعدد الاحسان ، ويقع مرة بالفعل ، وهو التذلل والخشوع ، والخضوع ، والوقوف أمام المنعم مستعدا (للمضي) في أمره ان صدر عنه . فكأن الناس لو صاروا في هذا الى عقولهم لوجدوا وجوها في العقل مختلفة مترددة على الجواز (٤)

١ = التهارج : من هرج الناس يهرجون بالكسر هرجا : الهرج القتال والاختلاط وأصل الهرج الكثرة في الشيء ، والهرج شدة القتل وكثرته : لسان العرب ومختار الصحاح مادة (هرج)

٢ = الدماء : الفتنة السوداء المظلمة : المرجع السابق .

٣ = أي أن الناس جميعا تحت سلطان الله تعالى فيجب عليهم أن يقتصروا على أمور لا يتعدونها .

٤ = لأن الحسن نوطان : نوع يعرف حسنه بالعقل وحده دون قرينة الشرع نحو الايمان بالله تعالى ، وأصل العبادات ، وكذلك العدل ، والاحسان

وشكر المنعم ، ونحو ذلك . وقد يكون هذا النوع حسنا

فبعث الله النبيين معرفين عما يقع به الشكر منهم ليكون ذلك أوقع لرضاه جل وعز .

ولو أن ملكا قال : لعبده الذي سبقت عليه نعمه أشكرني على وجه كذا فان ذلك هو الذي (أرتضيه) منك لكان قد عامله بأقصى الافضل والتفضل ، وغاية الرحمة والكرم :

وفي ابتعاث الرسل من الحكمة والمصلحة وجوه كثيرة . هي موجودة في كتب العلماء ، وقد انكشف الوجه في التعبد بالشرائع لما اقتصنا ه في جريان الأمر في وجوهه وجها ته على وفاق العقول والغايات في السياسات الفاضلة ، وقد ورد القرآن بالتنبيه على هذا فقال :

﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾^(٣) ويزول التظالم ولا يقع شها رج ولا تواشب ، وأنه عز وجل أمر بقتال من تعدى القسط المجهول له في الشريعة ليرتدع به غيره وليتعاملوا فيما بينهم (وهذه) بمعان معقولة في العادات ، ومعارف يعقولة ومقبولة في العقول السليمة وفي جملة ذلك بيان أن الله تعالى عرف عباده أنه انما تعبد هم باستملا حهم بالشرائع أنها مصالح في الجملة لمن آمن بالكتاب كفاية

= فانه لو كانت الصلاة على غير هذه الهيئة المشروعة فالعقل لا يحيله بل يجوزه ، ولو شرعت بدون الوضوء فممكن في العقل أيضا فان أصل العبادات وهي الايمان يحسن بدون الطهارة فالصلاة أولى ، ولكن متى ورد الشرع على وجه قلبه العقل عرف أنه هو الحكمة ، وان لم يقف على وجه الحسن والحكمة . ولهذا لم يترك الله عباده يعبدونه على حسب ما استحسنته عقولهم . بل أرسل اليهم الرسل ليهيؤوا لهم طريق العبادات على الوجه الذي يرضى الله عنهم :

١ = في الأصل (ارتضاه) او السياق يقتضي ما أثبتناه . يقال رضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي : انظر اللسان مادة رضي .

٢ = سورة الحديد الآية (٢٥)

٣ = معطوف على مقدر دل عليه سياق الآية تقديره . فعل هذا ليقوم الناس بالقسط ويزول التظالم :

٤ = في (خ) (وهذا) والصواب ما أثبتته ليتطابق المبتدأ والخبر .

وفي اعتقاد علل الشرائع أنها مصالح في الجملة، وأنه لا حاجة وراء هذا إلى علل تطلب خاصة للعبادات في أنفسها إلا على سبيل التعنت والمعاندة، والقصد للاعتراض على أصول الشريعة في الإيمان بالله وبالرسل وبالكتاب فعمل المعطلة والدهرية:

ومما يدل على صحة هذا أنه إذا ثبت أن الشرائع مصالح فمعقول أن المصالح تعلق بأمور كثيرة تخفى حقائقها على العباد لاتصالها بعقوب الأمور التي تقصر عنها معارف البشر. فلا وجه بعد هذا لإعتقاد الجملة لثبوت الحجية بأن الشارع مستصالح حكيم وما سوى هذا فهو قدح في أصل الدين، والكلام مع صاحبه راجع إلى اثبات الصانع، ثم يتفرع عنه الكلام في النبوات والشرائع والله / أعلم

٦/ب

وهذا باب يطول والوجه فيه إنما قصدناه في الكتاب من الأخبار بقبول العقل للشرائع الإسلامية وشرطنا في ذلك جواز المعنى الذي يقربه من الأخبار لما تذكره منها دون إيجاب العقول وحتمها له إذا لو كان كذلك لم يجز أن يقع فيها نسخ ولا تبديل. وفي وجود ذلك في كثير من الشرائع ما دل على أن مرتبته في العقول التجويز دون الإيجاب. ونصرف الكلام في كل ما نذكره إلى أمهات الأحكام وجلالها دون فروعها. ودقائقها، ونخص بأكثرها مذهب الشافعي إذ كان هو المذهب الذي نقول بجملة. وأن عرض في خلال اقتصاص بعض الأحكام غيره ذكرناه ونبيننا على حسنه، وجوازه في العقول. إن شاء الله، فإن لهم جميعها بحمد الله حسنا وجوازا، ونقدم على ذكر الشرائع على تفصيلها فصولا هي كالأساس لاستخراج معانيها (٣)

١- أي يكون المعنى الذي يقربه من الأخبار جائزا في العقول لا واجبا إذ لو كان مما يوجب العقل لما جاز أن يقع فيها نسخ.

٢- في الأصل (أمهات أولاد الأحكام). ولعل هذا تحريف من الناسخ، والصواب ما أثبتناه.

٣- في الأصل (وجواز) والألف ساقطة منه. والمعنى إن الذي يستعرضه من غير مذهب غير مذهب الشافعي له حسن في العقول وجواز في الشرع أي: ما يجوز.

" فصل "

من ذلك : أن العبادة متنوعة .

أحدها : (نفل) وهو التطوع .

والثاني : مكتوبة . وهو الفرض، وتشترك في هذا عبادات الأبدان من الطهارة

والصلاة والصيام، والحج وغيرها . وذلك على وجهين .

" أحدهما " ما يختلط بهما .

" والثاني " ما ينفرد به أحدهما عن الآخر .

فالأول : صفة الوضوء فان أصله غسل الوجه واليدين ، والمسح بالرأس وغسل

الرجلين ، وما أضيف الى هذه الأشياء من تقديم غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق

ومسح الأذنين والزيادة على مرة واحدة فهو للكمال المستحب .

وكالاستقبال للصلوات بقول * وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا *^(٤)

والزيادة على قراءة أم القرآن ، والتسبيح في الركوع والسجود ونحو ذلك فهذه أشياء

كلها مستحبة (مختلطة) بالفرائض.^(٥)

والثاني : ما يتنقل به من الصلوات أمام الفرائض، وبعدها كركعتي الفجر والوتر

والركعتين قبل الظهر وبعدها .

وهكذا الحج يشتمل على مفروض ومستحب . والصوم كذلك بما يستحب فيه من حفظ اللسان

ونحوه كما أن في الصلاة تطوعاً^(٦) ونفلاً .

١- أي : من ذلك الفصول التي وعد بذكرها آنفاً .

٢- في الأصل (فعل) لعل هذا تحريف من الناسخ لأن ما يقابل المكتوبة هو النفل .

٣- وتشترك في هذا النوع عبادات الأبدان أي في كونها فرضاً ونفلاً؛ ومن الطهارة

ما هو نفل ، وما هو فرض، وكذلك في الصلاة والصيام والحج وغيرها .

٤- كذا في الأصل . لعل الصواب كما ستفتاح الصلاة .

٥- في الأصل مختصة ولعل الصواب ما أثبتناه .

٦- اصطلاح بعض العلماء - كأبي حامد الغزالي - على تسمية السنة بما نقل عن

رسول الله (ص) . المواظبة عليها كالراتبة عقب الصلوات وصلاة الفجر، والوتر والتهجد

وغیرها ، لأن السنة عبارة عن الطريق المسلوك . والمستحب : بما ورد الخبر بفضله ولم

ينقل المواظبة عليه كصلوات الأيام والليالي في الاسبوع، وكما هو عند الخروج من المنزل

والدخول فيه وأمثاله .

فكذلك في الصوم كصوم الأيام البيض من الشهر وصوم عرفة ، وهاشورا ، والاثنين
والخميس .

وفي الحج أيضا المفروض وهو حجة الاسلام ، وقد يحج الانسان بعد أدائها
حجة تطوع وكذلك من الصلاة نفل في هيئة الفرض مثل : صلاة العيدين ، والاستسقاء
وصلاة الخسوف .

وبعض هذه النوافل أكد من بعض ، والمؤكد منها ما وُظب النبي - عليه السلام -
على فعله كركعتي الفجر ، والوتر ، أو كان من سننه الاجتماع لها كصلاة العيدين
والاستسقاء .

والمعنى في هذه النوافل ازدياد العبد في التقرب الى الله ، والاستكثار منها
يحصل محل الشكر له بالفرائض . لأن السيد المنعم قد يرضى من عبده بمقدار
من الشكر فاذا ازاد العبد كان أحب اليه وأكثر رضا ولو أغفل ذلك المقدار
الواجب كان كافرا للنعمة عاصيا للنعيم .

(١)

وإذا كان الواجب مقدارا معلوما فمن تعظيم السيد أن لا يصوره بصورة ما يشغل
على مؤديه بل يظهر صاحبه نشاطا واستخفافا لما حمل منه .

✦ والتطوع : بما وراء ذلك مما لم يرد في عينه أثر ولكنه تطوع به العبد من حيث رغب
في مناجات الله عز وجل بالصلاة التي ورد الشرع بفضلها مطلقا . فكأنه متبرع به
اذ لم يندب الى تلك الصلاة بعينها ، وان ندب الى الصلاة مطلقا .
والتطوع عبارة عن التبرع : وسميت الأقسام الثلاثة نوافل . من أن النوافل هي الزيادة
وجعلتها زائدة على الفرائض : هـ ملخص من احيا علوم الدين انظر ٢٥٥ / ١
١٪ - هذا هو الأدب اللائق بالعبد مع سيده ومولاه فإظهار الاستئثار عن عبادته
مناف لأدب العبودية . ولهذا ذم الله الذين لا يخلصون العبادة له ، ويتناقلون عند
القيام الى الصلاة . بل أخرجهم عن صفوة عباده المخلصين وأبطل أعمالهم . قال تعالى
✦ وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة
الا وهم كسالى ولا ينفقونها الا وهم كارهون ✦ سورة التوبة آية (٥٤)
قال : ✦ وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراون الناس ولا يذكرون الله الا قليلا ✦
سورة النساء : آية (١٤٢) .

وفي تقديم التطوع قبل أداء الفرائض أو بعده أو في الحالتين معا إيجاب هذه الصورة . أعني النشاط وزوال الاستئصال .

وفي التطوع أيضا مروون (١) على فعل المفروض، وتيسير له على البدن .

وفي ذلك من إدمان ترك صاحبه استئصالا له (٢) .

وقد روى في الخبر (نوافل العباد هداياهم إلى ربهم فليحسن أحدكم هديته ما استطاع) ومعلوم فيما يقوم به العبد من خدمة سيده أنه قد (يغفل) (٣) من ذلك (عما)^(٤) يعذر في تركه على أن لا يكون اغفالا له قادحا في خدمته ولا جانبا على حاله عند سيده فذلك خدمة العباد لخالقهم (فيما^(٥)) تخلل عمل الصلاة من ذكر الاستئصال والتسبيح فسي الركوع والسجود وفي الطهارة من المضمضة والاستنشاق وفي غسل الوجه فذلك من تمام تنظيف الأطراف لما ظهر من الوجه ولما بطن منه^(٦) .

١- مرن على الشيء يعمرن مرونا ، ومرانة : تعوده ، واستمر عليه ، ومرن عليه

فمرن : دربه فتدرب : انظر لسان العرب مادة (مرن)

٢ = في العبارة شيء من المراكاة : ويريد أن الاستمرار على التطوع

والتوافل يفيد ترك صاحبه الاستئصال على الدوام :

٣ = لم أقف بعد على من خرج . وكان الأولى على المؤلف أن يأتي

بالاحاديث الصحيحة المشهورة في هذا الباب مثل ما في الصحيح

البخاري . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ان الله قال من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب

إلى عبدى بشيء أحب إلي مما افترضت عليه . وما يزال عبدى يتقرب إلي

بالتوافل حتى أحببه . فان أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ،

وان سألتني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه ، وما ترددت عن شيء

أنا فاعله ترددت عن نفسي المؤمن من يكره الموت وأنا أكره مساءته (١)

أخرجه البخاري في كتاب الرقاق باب التواضع ٣٤١/١١ .

(٣) = في الأصل (قد يفعل) والصواب ما أثبتته بدليل ما بعده

(٤) = (عما) ساقطة من الأصل

(٥) = في الأصل (وما تخلل) فعل الصواب ما أثبتناه والله أعلم .

(٦) = في الأصل (ولما) والواو زائدة .

(١) راجع لمعاني الحديث فتح الباري ٣٤١/١١ ، قطر الولي على حديث الولي

للامام الشوكاني

والوجه في تأكيد بعض النوافل من حيث ما ذكرنا أن ما أدم من
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مقدم على غيره مما يباح فعله^(١)
 من جنسه لأن المقصد في النفل كهبو في الفرائض : إبداء لحق الشكر فإذا كنا نحتاج^(٢)
 في ضم النفل إلى الفرض نجعل تبعاً له ما واصل الرسول عليه السلام فعله . لأنه عليه السلام أعلم بمواقع
 الشكر وأعرف من لواحقه لأصوله . وإذا كان من حكم الفرض أدامه لأوقاته كان
 ما أدمه الرسول أقرب إلى معاني الفرض وأولى بأن يكون محل التبع له
 اللاحق بحكمه :

وإذا انضم إلى هذا النفل السنون مواصلة أن يكون في أداؤه في جماعة
 كان أولى بحكم التأكيد مما سنته إلا نفراد . لأن الجماعة في الأصل^(٤)
 مجعولة للصلاة المفروضة (شهراتها وإذاعة) لمعالم المشروع منها
 فإذا كانت النافلة مما سنتها إلا اجتماع لها قربت من الفرض فكانت
 أوكد من غيرها .

وهكذا إذا جعل للنافلة وقت كانت أوكد^(٥) مما لا وقت لسه . لأن الوقت
 من معالم الفروض . ومن هذه الجملة تأكيد الأمر في الوتر . لأنه
 محصور بوقت وهو الليل . وهكذا النوافل السنوية أمام المكتوبات
 وبعد ها . فإنه لما كان يومئذ بها مقارنة للمكتوبة صارت مؤقتة فتأكد فعلها .

١ = المراد بقوله (مما يباح فعله) ما ليس منهيًا عنه الصادق بالمندوب .

٢ = هذا الاستعمال قليل لو جهين :

١ = ادخال الكاف الجار على الضمير . لأن الكاف مما يختص بجر الظاهر

كما قال ابن مالك : (بالظاهر اخص من مذموم ، وحتى) والكاف والواو ورب والتاء)

(وما روي من نحو ربه فتسى : : نزل كذا كها ونحوه أتي)

الثاني : إحوال الضمير المنفصل محل ضمير الجر .

٣ = في (خ) ونجعل لعل الصواب ما أثبتته .

٤ = في (خ) (شهراتها ومذاعمة) تحريف من الناسخ .

أي اظها والمعالم المشروع : يقال : أذعناه فذاع (أذعت الأمر

وأذعت به ، وأذعت السر إذا عافشيت وأظهرته : لسان العرب مادة (ذيع)

٥ = في الأصل (كان) .

النوافل التي واطب عليها رسول الله (ص) أو كان لها وقت، أو يصلى بجماعة أو كد ما عداها .

(فصل)

وهو أن كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد في كثير من الناس
وان كان يندرج في بعض الأحوال ، وبعض الناس خلافة .

(١)
وان كثيرا من الأحكام على ما كان يوجد في العرب الذين هم (المقصودون)
بارسال الرسول اليهم ، ثم استوى بهم غيرهم ممن بعد هم في ذلك المعنى .
وان كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد في جنس الشيء ، ثم
يتحقق وجوده في كثير دون قليل فيستوى القليل والكثير لا شتمال الجنس
عليها .

وكثير من الأشياء يقترن في الجنس قليلا وكثيره في الجملة ، ثم يصار في تمييزه ب /
قليله من كثيره الى ضرب من ضروب الاجتهاد فيما يعد من ذلك قليلا ،
أ و يعد كثيرا . وهذا فصل قد جمع فصولا :
(٢)
فالأول : مثل ما وقع في الكتاب ، والمعقول التنبيه عليه من الفرق بين
السفر والحضر في رخصة القصر والجمع بين صلاتين ، وزيادة المسح
على الخفين ، والافطار في صوم رمضان . قال الله تعالى : (وَمَنْ كَانَ
مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ
الْعُسْرَ) (٤) وان في هذا معنى معقولا يجب تأسيب الشريعة السمحة عليه
لعمومه (أكثر الناس) (٥) ولا ينظر الى ملك مترفه يتنزه في السفر فلا يلحقه
مشقة اذ هذه الطبقة نادرة قليلة ، وعلى هذا المعنى أطلق رسول الله
صلى الله عليه وسلم -

١ = في الأصل (المقصودين) تحريف من الناسخ . والصواب ما أثبتناه
لأنه خبر والخبر مرفوع .

٢ = كذا في الأصل من غير ذكر السنة لعلها سقطت في الكتابة

٣ = في الأصل (فمن) والصواب (ومن) :

٤ = سورة البقرة : الآية (١٨٥) وتام الآية : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ
فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ
الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ

بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ
٥ = في الأصل زيادة ، قبل (أكثر) فلا وجه .

فقال : (السفر قطعة من العذاب) (١) ، لوجود هذه الصفة في معظم الأسفار وهذه القضية (وهي) (٢) الحكم للأغلب موجود في هذه الأشياء وجملتها التي هي أكثرها وان شذ عنها البعض القليل (ألا ترى) (٣) أنا لانمض أن نقول الروم (٤) أحسن من الزنج وأترك أشجع من الروم .

(١) تمام الحديث (السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه : فإذا قضى نهمه (أى بلوغ الهمة في الشيء) فليعجل إلى أهله) متفق عليه أنظر البخارى كتاب العمرة ٦٢٢/٣ ، مسلم كتاب الامارة ٧٠/١٧ ، وأخرجه أيضا ابن ماجه في المناسك ٩٦٢/٢ ، وموطأ في الاستئذان ٢٤٨/٢ .

(٢) في الاصل (وهو الحكم) والصواب ما أثبتناه لأن الضمير راجع الى القضية (٣) (ألا ترى) مكررة في الأصل مرتين وأظنها من الناسخ .

(٤) الروم : جيل معروف واحد هم رومي ، واختلف في الروم فالاكثر انهم من ولد عيصوبن اسحاق بن ابراهيم عليهما السلام . واسم جدهم قيل رومان وقيل هو ابن ليطا بن يونان بن يافث بن نوح : انظر فتح البارى ١٠٣/٦ لسان العرب مادة روم ١٧٨٢/٣ .

(٥) الزنج والزنج ، لغتان : جيل من السودان يسكن حول خط الاستواء

وتمتد بلادهم من المغرب الى الحبشة ، واحد هم زنجي ، وزنجي مثل رومي وروم ، وفارسي وفارس : لأن ياء النسب عديلة هاء التانيث في السقوط لسان العرب ، مادة زنج ١٨٦٩/٣ معجم الوسيط ٤١٤/١ .

(٦) الترك : الجيل المعروف الذى يقال له الديلم والجمع أتراك اختلفوا في أصل الترك ، وقال الخطابي : هم بنو قنطورا : امة كانت لابراهيم عليه السلام . وقال كراع : هم الديلم وتعقب بأنه جنس من الترك : وكذلك العز ، وقال أبو عمرو : هم من أولاد يافث وهم اجناس كثيرة ، وقال وهب بن منبه : هم بنو عم يأجوج ومأجوج لما بنى ذو القرنين السد كان بعض يأجوج ومأجوج غائباً فتركوا يدخلوا مع قومهم فسموا الترك : وقيل : انهم من نسل تبع ، وقيل : ابن يافث لصلىه وقيل : ابن كومين بن يافث : انظر فتح البارى كتاب الجهاد . باب قتال الترك ١٠٤/٦ ، لسان العرب مادة ترك ٤٣٠/١ .

(٤١)

والرجال (أكثر فهما) وأوفر عقولا من النساء ثم لا ينكر وجود
 زنجي أحسن من رومي ، ووجود رومي أشجع من تركي ، ووجود
 امرأة أوفر عقلا وأحسن تدبيرا من رجل ، ولكن ذلك لما كان
 موجودا في التفصيل (فكان (٢)) في نادر من الجنس المفضل
 الفاضل . تعلق الحكم بالأكثر الأغلب ، وكان الأقل الأندر كالمعدوم
 فلم يعترضه على الموجود في الحقيقة (٤) ، ويدخل في هذه
 الجملة مانبه الله عليه من المعنى في تعديل امرأتين برجل في الشهادة
 إذ قال : * فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان * (٥) الآية .

(١) في الأصل (اشرافها) ولعل هذا تحريف عما أثبتناه .

(٢) في الأصل (فكذا) وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

(٣) في الأصل (والفاضل) فلا وجه لاثبات الواو .

(٤) وهي أن الحكم للأغلب .

(٥) سورة البقرة : ٢٨٢ آية . والآية بكمالها * يا أيها الذين آمنوا
 إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب
 بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي
 عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فان كان الذي عليه
 الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه
 بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل
 وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضرل أحدهما فتذكر
 أحدهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ولا تساموا أن تكتبوه
 صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة
 وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم
 فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب
 ولا شهيد وان تفعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله
 والله بكل شيء عليم *

(١) وروي في الخبر (مارأيت من ناقصات عقل ودين أغلب على ذي اللب منكن . قيل يارسول الله وما نقصان عقولهن . قال شهادة امرأتين مقام شهادة رجل) (٢)

فاستوى هذا الحكم في كافة النساء ، وان كان ^{قد} توجد فيهن الواحدة (٣) تفضل عددا من الرجال عقلا وفهما ، وقد ذكرنا في غير موضع أن الله عز وجل انما أجرى المعاملة مع عباده على ما تعارفوه والمتعارف المعتاد أن المعاملات انما تجرى على الأغلب الأعم دون الأندر الأخص .

(١) يوهم كلام المؤلف بأن الحديث ضعيف حيث قال : (روى) بصيغة التمييز ، وليس الامر كذلك بل الحديث صحيح أخرجه الشيخان وغيرهما من أهل السنن . وكان الأولى للمؤلف أن يقول ورد في الحديث الصحيح ونحو ذلك من الفاظ الدالة على الصحة المعروفة عند أهل الحديث ، ويتكرر من المؤلف مثل هذا في الأحاديث الصحيحة

(٢) ولفظ الحديث كما في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه . قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحى أو فطر الى المصلى فمر على النساء . فقال : (يامعشر النساء تصدقن فاني آريتكن أكثر أهل النار ، فقلن بيم يارسول الله . قال : تكثرن اللعن وتكفرن^(١) العشير ، مارأيت من ناقصات عقل ودين أذهب^(٢) للرجل الحازم من احدكن . قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن بلى فذلك من نقصان عقلها ، أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن بلى قال : فذلك من نقصان دينها) رواه البخارى في كتاب الحيض . باب ترك الحائض الصوم ٤٠٥ / ١ ، مسلم كتاب الايمان ٦٥ / ٢ ، ابن ماجه كتاب الفتن ١٣٢٦ / ٢ .

٣ = في الأصل (الواحد) والصواب ما أثبتناه لانه صفة للمؤنث .
٤ = ذكر في صفحة : ١٢٩ / وما بعدها .

(١) أى يجحدن حق الخليط وهو الزوج أو أعم من ذلك .
(٢) أى أشد اذهايا ، واللب أخص من العقل وهو الخالص منه والحازم الضابط لأمره وهذه مبالغة في وصفهن بذلك لان الضابط لأمره اذا كان ينقصاد لهن فغير الضابط أولى .

والخادم اذا غلب على أحواله الحمد والطاعة وجب في الحكمة الأغصاء
عنه على القليل من خلاف ذلك اذا لم يكن يشنع ويعد في كثير
من المعاصي . فجرت عادة الله لعباده على هذا . * فَمَنْ ثَقُلَتْ
مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ، وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ
خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ * (١)

وقال : * إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ
مَدْخَلًا كَرِيمًا * (٢)

(٣)
ثم وجدنا الله قد طبع فصول الأزمنة على طباع مختلفة (فصل الربيع
على الحرارة والرطوبة ، وفصل الصيف كذا ، وفصل الخريف كذا ، وفصل الشتاء ٧/أ
كذا ، ثم لا يخلو كل فصل من أن يوجد فيه من الأحوال الشيء القليل (مخالفاً) (٤)
جملة طبيعته كالبرد يوجد في الصيف ، والحر يوجد في الشتاء الا أن ذلك
نادر شاذ في المدة القليلة ، والحكم للأغلب وفي هذا أوجه من الحكمة
وذلك إنما يوجد من هذه الشذوذ فيه تنبيه على قدرة الله على تغيير
الغالب ، وعلى أنه جل وعز هو الذي كونها على هذه الطبائع دون أن كانت
كذلك لأنفسها ، ومن مذاهب الحكماء في الطب والنجوم أن يحكموا بأغلب
المعاني ، والأسباب اذا اختلف في القليل (وفي القضية) (٥) يلتسونها
من جهة دلالات الكواكب وهكذا هذا في الفراسة (٦) عند من يستعملها
فان دلائلها اذا تضادت قضى بأغلبها وأكثرها وما يدخل في هذا الباب كثير
وانما يكتب منه ما يسبق خطوره بالبال ، ونرجو الكفاية به فيما نريد الدلالة عليه
ان شاء الله تعالى .

(١) سورة المؤمنون آية : ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) سورة النساء آية : ٣١ .

(٣) في الأصل (فضل) وكذا فيما بعدها ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) في الأصل (مخالف) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) وكذا في الأصل ولم يظهر لي المعنى .

(٦) الفراسة بالكسر الاسم من قولك تفرست فيه خيرا وتفرس فيه الشيء توسمه ،

والاسم الفراسة بالكسر . وفي الحديث (اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر

بنور الله) رواه الترمذي في تفسير سورة الحجر ٤ / ٣٦٠ . قال ابن

أثير : يقال بمعنيين : احدهما ما دل ظاهر الحديث عليه وهو ما يوقعه

الله تعالى في قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات

واصابة الظن والحدث

وأما الفصل الثاني :

مما يدخل في هذا الفصل . مما الحكم فيه بمعنى كان يكثر وجوده في العرب وأهل بلادهم - فمثل اباحة الاستنجا بالاحجار لقلّة الماء عند القوم ، واعوازه في كثير من الأحوال فأبيح أن يستنجوا بغير الماء تخفيفاً لما في تكليفهم من استعمال الماء من المشقة ثم عم هذا الحكم سائر الناس وسائر أهل البلاد . ولذلك روى عن ابن عباس ^(١) (رضي الله عنهما) أنه قال : في اغتسال يوم الجمعة انما كان سبب ذلك أن عامة لباس القوم كان الصوف وكان توجد منهم رائحة العرق فقليل لهم لو اغتسلتم .

والثاني : بنوع تعليم بالذلائل والتجارب والخلق والأخلاق فتعرف به أحوال الناس ، وقال حاجي خليفة هو علم يعرف به أخلاق الناس من أحوالهم الظاهرة من الألوان والأشكال والأعضاء . وبالجملة الاستدلال بالخلق الظاهر على الخلق الباطن ، وقد ذكر الكتب المؤلفة في ذلك فارجع اليه ان شئت . ونقل ابن منظور عن الزجاج قوله : أفرس الناس أي أجود هم ، وأصد قهم فراسة ثلاثة : امرأة العزيز في يوسف على نبيينا وعليه الصلاة والسلام ، وابنة شعيب في موسى على نبيينا وعليه الصلاة والسلام ، وأبو بكر في تولية عمر ابن الخطاب رضي الله عنهما : أنظر لسان العرب ٣٣٧٩/٥ ، كشف الظنون ١٢٤١/٢

١ = نص الحد يث كما رواه أبو داود (ان أناساً من أهل العراق جاءوا فقلوا : يا بن عباس أتري الغسل يوم الجمعة واجباً ؟ قال : لا ؛ ولكنه أظهر وخير لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدى الغسل . كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف انما هو عريش فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى صارت منهم رياح آذى بعضهم بعضاً . فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الرياح قال : أيها الناس اذا كان هذا اليوم فافتسلوا وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه قال ابن عباس =

٢ = هو عبد الله بن عباس ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم الرسول (ص) . ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعاه الرسول (ص) بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه وقال : عمر : لو أدرك ابن عباس اسناتاً ما عاشره منا أحد مات سنة ثمان وستين بالطائف - وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة :

(١) وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (كان الناس عمال انفسهم فقيل لهم اغتسلوا) .
 فأخبر بهذا ان سبب الاغتسال ليوم الجمعة انما كان لما يوجد منهم من الرائحة
 القبيحة من العرق ، ثم الندب الى هذا عام لأهل هذا المعنى ولغيرهم
 في فصل الشتاء وفي فصل الصيف ، ووجه جواز هذا المعنى هو ان القسوم
 المبعوث اليهم الرسول ضربان :

أحدهما : اصل ومقصود والثاني : فرع ، وتبع فاذا بعث الرسول الى امم مختلفي
 البلاد والألسنة ، والاخلاق كان المقصود الاصل هم قوم ذلك الرسول واهل بلده .
 فإذا ثبتت الدعوة فيهم صح الأهل ثم من سواهم تبع وفرع لأنه لا بد من انقسام
 المبعوث اليهم الى هذين القسمين ، والا كانت البعثة مقصورة على أهل بلده وخاصة من
 تكثر مخالطته اياهم ، ويجب على هذا ايضا ان يكون كل عصر منفردا برسول فاذا كان
 هذا لا معنى له فقد ثبت ان اهل بلاد الرسول وقومه هم المقصودون ، وهذا يوجب
 ان تكون السياسة بشرعية الرسول = =

= ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا عن العمل ، ووسع مسجدهم وذهب بعض
 الذي كان يؤذى بعضهم بعضا من العرق : انظر أبا داود ٨٥ / ١ ، قال : الحافظ
 ابن حجر في الفتح ٣٦٢ / ٢ اسناده حسن
 ١ = ام عبد الله حبيبة رسول الله (ص) بنت خليفة رسول الله (ص) وآله وسلم ابي بكر
 الصديق رضي الله عنه من اكبر فقهاء الصحابة ،
 بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال بعد وقعة بدر فاقامت في صحبته
 ثمانية اعوام وخمسة اشهر فكانت احب نساءه اليه ونزلت الآيات في تبرئتها مما رماها به
 أهل الافك وعاشت خمسا وستين سنة حدث عنها جماعة من الصحابة .
 توفيت سنة سبع وخمسين ، وقيل ثمان وخمسين . انظر تذكرة الحفاظ ٢٧ / ١ ، البداية
 والنهاية ٩٨ / ٨ وما بعدها ، تقريب التهذيب : ٤٧٠

٢ = حديث عائشة رضي الله عنها صحيح الا اني لم اقف على اللفظ الذي اورده المصنف
 لعلة رواه بالمعنى ، ونصه كما في الصحيح البخارى : عن عائشة رضي الله عنها زوج
 النبي (ص) قالت : (كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي قياتين
 في الغبار يصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق فاتى رسول الله (ص) انسان
 منهم - وهو عندي - فقال النبي (ص) : لو انكم تطهرتم ليومكم هذا) البخارى

واقعة على ما يخصهم بلا استصلاح به ويؤمل له قرب الأمر
في اجابته/الى ما يدعوهم الرسول اليه : ألا يرى أن أصل ٨/ب
ما تصح به دعوة الرسل هو ما يورده من البراهين المحجة
فاذا ثبتت الحجة على أهل بلاده ، وعلى قومه عمت غيرهم
وأصل موضوعات المعجزات على أن يكون من جنس ما يغلب
على القوم المبعوث اليهم كغلبة العلم بصناعة الكلام (وايراد) (١)

في وجوه المخاطبات بالفاظ البلاغة (٢) على العرب ،
وغلبة الطب في وقت المسيح على أهل بلاده ، وغلبة السحر
وما يدخل في بابها على قوم موسى . فاذا كانت الحكمة
توجب في الآية التي هي ركن المعجزات ما ذكرناه وكان ذلك
مما تقدم العمل به ، والتقدم فيه في غير أمثال بلاد الرسول
ثبت أن نبوته اذا ثبتت الحجة بها على قومه ، لزم كل من
من عمتهم دعوته في عصره وفي سائر الأعصار بعده وعلى
هذا الوجه قال الله تعالى : (وَأَوْحِيَ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ
لَا نُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) (٣)

فجعل كل من بلغته الدعوة منذرين بالقران محجوجين
ملتزمين طاعة الرسول الموحى اليه فصح ما اردنا اثباته
من انقاس المدعو الى الشريعة الى قسمين .
أحدهما : يحل محل الأصل . والثاني : محل التابع ،
والمتفرع ، ووضح به أن الدعوة تتعلق بالأصل ، وفي
وضوحه وضوح الأمر في تعليق الشرائع بهم ثم لا ينكر بعد
هذا أن يخرج عن هذه الجملة لأمر يخصه في بابها ويكون
الحكم في الجملة جائزا حسنا صحيحا على ما ذكرناه
والله أعلم :

١ = في الأصل (وارا دته) ولعل الصواب ما أثبتناه :

٢ = في الأصل (وعلى العرب) والصواب ما أثبتناه :

٣ = سورة الأنعام : آية ١٩ ، وكما ل الآية ١

(قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَيْئًا دَعَا قُلَّ اللَّهُ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ
وَأَوْحِيَ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لَأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَتَيْنَكُمْ
لِتَشْهَدُوا أَنَّ مَعَ اللَّهِ الْإِلهَةَ الْآخَرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ
قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ الْوَاحِدُ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ)

أصل موضع المعجزات يكون من جنس ما يغلب

وأما الفصل الثالث : - فيما يدخل في هذا الباب - (١)

- فمثل تحريم المسكر للمعنى المنبه عليه بقوله إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (٢)

نأشير بهذا الى أنها حرمت لما فيها من ايقاع أسباب الفساد وزوال العقل ثم كان معقولا أن هذا انما تحقق في الكثير دون القطرة والقطرتين فصاعدا الى أن يبلغ حد الكثرة، ولكن لما كان التمييز بين القليل والكثير (ما قد تعذر) في كثير من الأحوال لاختلاف طبائع الناس في القوة والضعف حتى يظهر تأثير السكر في بعضهم بما لا يظهر في غيره لم يؤمن أن يتطرق بالقليل الى الكثير فحسم الباب وحمل الناس فيه على سنن واحد وسنة واحدة (٥) وهذا موافق لما تجرى عليه السياسة الفاضلة فان السائس الفاضل المرید الخير (٦) تحت يده قد يحميم الشيء القليل اذا لم يؤمن تطرقهم الى الكثير ويزجرهم عن الأمر المباح الذي لا ضرورة بهم الى فعله كيلا يقعوا في المحظورات من ذلك الجنس.

ألا ترى الى ما روى في الخبر من قوله عليه السلام (يوشك من يرتع حول الحمى أن يقع فيه) - (٧)

-
- ١- أي في باب أن الحكم للأغلب دون القليل النادر.
 - ٢- سورة المائدة : آية (٩١)
 - ٣- في الأصل (قد تعذر) ولعل الصواب ما أثبتته.
 - ٤- على سنن واحد / أي : على وجه واحد . قال الجوهرى : السنن الطريقة يقال : استقام فلان على سنن واحد . ويقال : امض على سننك وسنتك : أي ، على وجهك الجوهرى في الصحاح ج / ٥ / ٢١٣٨ ، اللسان " ج / ٢ / ٢١٢٥
 - ٥- السنة الطريقة المحمودة المستقيمة قال ابن منظور : ولذلك قيل فلان من أهل السنة : معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة وهي مأخوذة من السنن : اللسان ج / ٢ / ٢١٢٥
 - ٦- في الأصل (من) لعل سقوط اللام سهو من الناسخ .
 - ٧- الحديث صحيح موجود في الصحيحين وغيرهما غير أنني لم أقف =

ثم لا ينكر أن يكون الأمر في شيء مما يدخل في هذا الجنس سياسة ٨/أ
 الناس باباحته القليل لهم إذا وقع الأمن من تخطيهم الى الكثير مما
 قد أبيع لنا تناول قليل ما نتداوى به من (السقمونيا) (١) أو
 نحوها ، وحرّم كثير لما في القليل من قوام الابدان ونفي العرض عنها
 وفي الكثير من خوف التلف عليها ، وانما افترق هذا والذي تقدمه من
 حكم السكر لأن السكر مشتهى مرغوب فيه داع بعضه الى بعض ، والتفصيل
 يتعذر في كثير من الأحوال فحسم الباب لها نافي الكل ، ولما خالف
 ما يتداوى به هذا في أنه لا يتناول الا في الضرورات متكرهة أمن في قليله
 التخطي الى كثيره .

= على اللفظ الذي أورد به المؤلف ولعله رواه بالمعنى ، ونصه
 كما في صحيح مسلم من حديث نعمان بن بشير رضي الله عنه
 قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (وأهوى
 النعمان يا صبيعه الى أذنيه -) ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما
 مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه
 وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك
 أن يرتع فيه الا وان لكل ملك حمى الا وان حمى الله محارمه الا وان في
 الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد
 كله الا وهي القلب) : مسلم في كتاب المساقات ٢٧/١١ بخارى في البيوع
 ج ٤ / ٢٩٠ النسائي في البيوع : ٢٤٣/٧ " ابن ماجه في الفتن ج ٢ / ١٣٨

(١) (السقمونيا) بفتح السين ، والقاف ، والمد : نبات يستخرج منه
 دواء مسهل للبطن ومزيل للذودة . وهو من اللفظ الدخيل على اللغة
 العربية وبقي دون تغيير . قيل انه يوناني ، وقيل سرياني : أنظر
 المعجم الوسيط مادة سقم ٤٣٧/١ " مصباح المنير ٢٨١/١ " .

وهذا العمل القليل في الصلاة مما ليس منها فان بالمصلي ضرورة اليه لأنه لا يجد بدا من قليله كتسوية رداء وحركة في بعض الجهات فابيح^(١) من ذلك القليل للضرورة ولغلظ المشقة في المنع منه ، وحظر كثيره لأن الضرورة لاتمس اليه ، ثم صير في الفرق بين القليل والكثير الى ضرب من الاجتهاد فيما ينسب فاعلوه الى اساءة الصلاة وترك الخشوع فيها أو لا ينسب اليها .. وذلك كله معقول في اتساع وجوه الحكمة الواقعة في السياسة موقع العادات

فان اعترض على هذا معترض باختلافها وتلونها وعودها عن الجري على سنة واحدة فلا موضع لهذا الاعتراض^(٣) لان المقصد الى هذا الباب وفي سائر ما يتضمنه هذا الكتاب انما هو تقريب الشرائع من العقول في قبولها وجوازها من السائس الحكيم ، وهي كلها على اتفاقها واختلافها متعلقة بالاستصلاح من (السائس) الحكيم فيما تصرف فيه (فيمن)^(٥) تحت يده ، ومعقول أن هذا مما قد يختلف في الأعيان ، والأزمنة والاحوال وقد يتفق على حسب ما يليق بكل حال وزمان ، وعين^(٦)

(١) أي واغتفر هذا العمل القليل لئلا

(٢) في الأصل (وفي اتساع) .

(٣) في الأصل (ولأن المقصد) .

(٤) في الأصل (من السائل احكيم) وهذا تحريف والصواب ما أثبتناه .

(٥) في الأصل (من تحت) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) كذا في الأصل ولعلها بمعنى الذات .

(فكل) (١) ماورد مما له مساغ في العقل ، وتردد في وجهه فهو خارج عن المستنكر ، وانما ينكر اختلاف الدلائل اذا كانت موضوعها الايجاب بقضية العقل .

فاما اذا وصف للتجويز : فليس ينكر اختلافها كما قد اختلف كثير من الاحكام في العلل المختلفة ، ويكون المختلف من ذلك مفارقا بعضه لبعض لا اختلاف اسباب المصالح الخافية على العباد اعيانها ويكون ما يستنبط من معنى مقيدا باتصاله بالصلاح على ما يعلمه العالم بالغيب والشهادة ، فلا يكون في هذا اختلاف في الدلائل ، وهذه جملة يطول بسطها ولعل بعضه يجيء فيما بعد والله الموفق لكل خير انه جواد كريم .

(وفصل آخر) :

وهو ان يكون معنى الشريعة متعلقا بسبب قد تقدم على ما يعلم ان مثله يحدث وذلك مثل كثير من مناسك الحج كالسعى بين الصفا والمروة ^١ ورمي الجمار . فان الاخبار قد وردت بان السعي انما بين وشرع لما كان في امر هاجر وولدها اسماعيل حين اتى بهما ابراهيم عليه السلام مكة وطرحها عند السرح (٢) وانصرف عنها ولا ما يؤمذ بمكة فعضش اسماعيل وهو طفل صغير حتى اشرف على الموت فقامت هاجر من عنده وتركته ، وانتبذت منه (٣)

(١) في الأصل (بكل ماورد) ولعل الصواب ماثبتناه .

(٢) والسرح . كل شجرة لاشوك فيه ، والواحدة سرحة ، وقيل السرح كل شجرة طال ، وقيل : السرحة دوحه محلال واسعة يحل تحتها الناس في الصيف ويبنون تحتها البيوت وطلبها صالح وقيل السرح شجر كبار عظام طول لايرعى وانما يستظل فيه . وقيل غير ذلك : انظر لسان العرب ٣ / ١٩٨٦ .

(٣) أى ذهبت ناحية . قال ابن منظور : انتبذ عن قومه : تنحى . وانتبذ فلان الى ناحية ، أى تنحى ناحية ، قال تعالى : في قصة مريم * فانتبذت من أهلها مكانا شرقيا * وانتبذ فلان أى ذهب ناحية : انظر لسان العرب مادة نيز ٦ / ٤٣٢٢ " مختار الصحاح ٦٤٢ " .

حتى لا تراه تفاديا (١) من النظر على تلك الحالة التي هي في صورة
من وجود بنفسه حتى اذا بلغت السعي تسعى تعدوما استولى عليها
من الحزن بحال ابنها، ثم سعدت على الصفا تنظر اليه فنظرت اليه وهو
يضطرب حتى فعلت ذلك سبعا اذ كان القرار لا يستقر بها ثم أنبط (٢)
الله لها زمزم (٣) فنظرت الى الماء فعادت فسقته فهذا معنى الخبر
لا لفظه . (٤)

(١) يقال : تفادى فلان من كذا ، اذا تحاماه وأتزوَّى عنه : لسان العرب
مادة (فدى) ٣٣٦٦/٥

(٢) النبط الماء الذى ينبط من قعر البئر اذا حفرت وقد نبط ماءؤها
أى نبع : لسان العرب ٤٣٢٥/٦ " مصباح المنير ٢/٩١ هـ " مختار
الصاح ٦٤٣ .

(٣) زمزم : بالفتح اسم بئر مكة شرفها الله تعالى عند الكعبة . قال
ابن منظور : قال ابن بىرى : لزمزم اثنا عشر اسما : زمزم ، مكتوم ، مضمونه ،
شباة ، سقيا الرواء ، ركضة جبريل ، هزمة جبريل ، شفاء سقم ، طعام
طعم ، حفيرة عبد المطلب . ويقال : ماء زمزم ، وزمزام ، وزوازم : لسان
العرب : ١٨٦٧/٥ .

(٤) لفظه كما في صحيح البخارى . عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :
لما كان بين ابراهيم وبين أهله ما كان خرج باسما عيل ، ومعهم شنة
فيها ماء ، فجعلت أم اسماعيل تشرب من الشنة فيدر لبنها على صبيها
حتى قدم مكة فوضعها تحت دوحة ، ثم رجع ابراهيم الى أهله ، فاتبعته أم
اسماعيل حتى لما بلغوا كداء نادته من ورائه : يا ابراهيم الى من تتركنا ؟
قال : الى الله . قالت : رضيت بالله . قال : فرجعت تشرب من الشنة
ويدر لبنها على صبيها ، حتى لما فني الماء قالت : لو ذهبت فنظرت لعلي
أحسا أحدا . قال فذهبت فصعدت الصفا فنظرت ونظرت هل تحس أحدا ؟
فلما بلغت الوادى سعت وأتت العروة ، ففعلت ذلك أشواطا ، ثم قالت : لو
ذهبت فنظرت مافعل - تعنى الصبي - فذهبت فنظرت فاذا هو على حاله
كأنه ينشغ للموت ، فلم تقرها نفسها ، فقالت لو ذهبت فنظرت لعلي أحس
أحدا ، فذهبت فصعدت الصفا فنظرت ونظرت فلم تحس أحدا ، حتى أتمنت
سبعا ، ثم قالت لو ذهبت فنظرت مافعل ، فاذا هي بصوت فقالت أغث ان كان
عندك خير فاذا جبريل قال : فقال بعقبه هكذا ، وغمز عقبه على الأرض ، قال
فانشق الماء ، فدهشت أم اسماعيل فجعلت تحفز قال فقال أبو القاسم : لو
تركته كان الماء ظاهرا قال فجعلت تشرب من الماء ويدر لبنها على صبيها
.. الحديث - البخارى : ٣٩٨/٦

فكان وجه الحكمة في هذا أن هاجر واسماعيل لما جرى عليهما ماجرى وآل أمرهما الى جميل صنع الله تعالى وحمد العاقبة لهما نبه الله عباده بذلك على أن من توكل عليه كفاه ، ومن صبر على ما ابتلاه به كشف عنه البلاء وأجزل له الأجر وأبقى له الثناء الحسن في الاعقاب وانه جل وعز اذا امتحن أحدا من صالح عباده فاستسلم لقضائه أحمد له العقبى ، وتولاه بالحسن كما أن ابراهيم عليه السلام لما توكل على الله (في اثبات ابنه اسماعيل وحراسة هاجر وتقييض الرزق لهما حيث لا ماء ولا شجر (١) ثم أجرى على هاجر ما أجرى . فعل جل وعلا . وأبقى لهما ولا إبراهيم فسي الآخرين ما أبقى من الشرف حتى سن لمن بعدهم من الامم في تمام حجهم وقضاء نسكهم أن يفعلوا ما فعلت هاجر في حال اضطرارها ، واشتداد المحنة عليها ليكون باقيا على الدهور والأعقاب ويقتدي العباد الى غاية بقاء الدنيا بها وهذا وجه من الحكمة معقول حسنه بين فضل السياسة والله أعلم .

وهكذا رمى الجمار (٣) انما كان أصله أن الشيطان تراها لابراهيم صلى الله عليه وسلم في مواضع الجمار وفي أيام الحج فرماه بالحصى على العدد الذى يرمى به فجعل الله ذلك سنة لأهل دينه ليتذكروا بذلك حرص الشيطان وجده في استرسالهم وما يلزم من الاحتراز منه

(١) والجواب محذوف دل عليه السابق أى كفاه .

(٢) كما قال عز وجل في حقه (ان هذا لهو البلاء العبين ، وفديناه بذبح عظيم وتركنا عليه في الآخرين سلام على ابراهيم) سورة الصافات آية :

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) الجمار . جمع جمرة وهي الحصاة الصغيرة ، وسميت الجمرة التي ترمى في منى بالجمرات لتجمع الحصى فيها . قال ابن منظور : اصل الجمرة اجتماع القبيلة الواحدة على من ناوأها من سائل ومن هذا قيل لموضع الجمار التي ترمى بمنى جمرات ، لأن كل مجمع حصى منها جمرة وهي ثلاث جمرات : لسان العرب : ٦٧٥ / ١ " مختار الصحاح ٩ " .

(٤) والآثار الواردة في ذلك عن السلف مارواه الحاكم وغيره =

والتحصين من مكائده مع ما في ذلك من الرفع (١) وابانة فضله .
ونحن الآن نصير الى الشرائع ونقرب معانيها من العقل على الأصول
التي تقدم ذكرها مستعينين بالله تعالى انه خير معين وهو حسبنا
ونعم الوكيل :

(٢)

فأول ذلك : الطهارات :

وهي تقع من الأحداث ، وتقع من النجاسات فطهارة الأحداث لا تقع
الا في الأبدان تارة على/أبعاضها ، وتارة على جميعها بالغتسال ^{١/٥}
وطهارات النجاسات في الثياب والأمكنة وغيرها ، والأمر في جنس هذه الطهارات
على ما وردت به الشريعة منها جار على عادات الناس في التنظف

= عن طريق أبي الحميد عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال : لما أتى
ابراهيم خليل الله المناسك عرض له الشيطان عند الجمرة العقبه فرماه
بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ثم عرض له عند جمرة الثانية فرماه بسبع
حصيات حتى ساخ في الأرض ثم عرض له عند جمرة الثالثة فرماه بسبع حصيات
حتى ساخ في الأرض . قال ابن عباس : الشيطان ترجمون وملة أبيكم تتبعون
قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه : أنظر
المستدرک : ٤٦٦/١ مصنف عبد الرزاق : ٩٦/٥ ،

ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده : ٣٥١/١١ بسند آخر عن أبي
الطفيلي عن ابن عباس نحوه . ورواه أيضا سعيد ابن منصور : وقال :
أخبرنا عتاب ابن بشير عن خصيف عن مجاهد . فذكر نحوه كما في تفسير
ابن كثير ١٨٣/١ ، فتح القدير ١٤٤/١ ، والدر المنثور : ١٣٧/١ ، ١٣٨

١ = أي مع ما في ذلك العمل من الرفع لدرجة ابراهيم عليه السلام ، وابانة
فضله أي فضل ابراهيم عليه السلام حيث أبقى عمله هذا وشرعه لمن بعده
الى يوم القيامة :

٢ = يظهر من منهج المؤلف رحمه الله تعالى أنه يذكر أولا جملة من محاسن
الشريعة قبل شروعه في الكتب والأبواب ، ثم يذكر بالتفصيل في الأبواب
عن كل حكم من محاسنه . كما هنا في أول الطهارة فقد ذكر جملة
من محاسن الطهارة على العموم ، ثم يوب لكل طائفة من الطهارة على حدة
، وذكر محاسن كل حكم كما سترى هذا المنهج واضحا في كتابه ان شاء الله تعالى

(للقاء الناس) (١) داخل في باب التعظيم للرؤساء وحسن المعاشرة
للأكفاء والأوساط ، والرجل مهما أراد الدخول على رئيس معظم
تنظف بإيراد الماء على أطرافه وتحسين ثيابه بالاستجداد (٢) ، وغسل
الخلق (٣) فيزول بذلك (الدرن) (٤) عن الأطراف التي لا بد من
إظهارها لغيره فهو ضوء اللون . ولذلك يسمى في الشريعة وضوءاً ، ويزول
أيضاً بهذا الفعل الدرن وما يورثه العرق من الرائحة الكريهة ،
ويضم إلى الطهارة بالماء التطيب بأنواع (مايربى) (٥) على الرائحة
المؤذية ومن خالف هذه الطريقة على رئيس معظم استخفه واستخف عقله
ونسب إلى الجهل وسوء الأدب وهكذا من لبس ثوباً علقته به نجاسة

(١) في الاصل هكذا (للابعاللناس) ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٢) بالاستجداد . أى بطلب الجديد ، وغسل القديم .

(٣) فهو خلق بفتححتين ، وأخلق الثوب بالالف لغة : مصباح المنير ٢ / ١٨٠

(٤) الدرن . الوسخ وقد درن الثوب من باب ضرب فهو درن : مختار

الصاح : ص ٢٠٤ .

(٥) أى يطلى على الرائحة . يقال رب الدهن طيبه وأجاده وقال اللحناني

ربيق الدهن غذوته بالياسمين أو بعض الرياحين وقيل في صفة ابن

عباس رضى الله عنهما (كأن على صلعتة الرب من مسك أو عنبر) .

ويجوز أن يكون من (أربى يربى) بمعنى يزيد على حد قوله تعالى

* يمحق الله الربا ويربى الصدقات * ويكون المعنى حينئذ . ويضاف

إلى الطهارة بالماء والتطيب بأنواع ما يزيد على الرائحة المؤذية : انظر

تاج العروس ١ / ٢٦١ " لسان العرب ٢ / ١٥٥٠ .

وهكذا المكان النجس يتجنب ويتجافى .

والطهارة (١) التى وردت بها الشريعة معتادة للعقلاء متعارفة عند ذوى الألباب (٢) ، والمروءات (٣) ، وحسبك أن العرب كانت تنسب ممن خبت أخلاقه وذمت مذاهبه الى نجاسة الثياب ، ومن حمدت أخلاقه وانتفت عنه المعاييب الى ضدها من طهارة الثياب ، وعلى هذا تتأول كثير من المفسرين قوله تبارك وتعالى * وثيابك فطهر * (٤) على معنى

(١) الطهارة : فى اللغة النظافة ، والنزاهة عن الادناس ويقال : طهر الشئ بفتح الهاء وطهر بضمها والفتح أفصح يطهر بالضم فيهما طهارة والاسم الطهر : والطور بفتح الطاء اسم لما يتطهر به وبالضم اسم للفعل . قال النووى : هذه اللغة الشهورة التى عليها الأكثرون من أهل اللغة : واللغة الثانية بالفتح فيهما واقتصر عليها جماعات من أهل اللغة .

وفى الشرع عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة : انظر :

المجموع ٧٩/١ " التعريفات : ١٨٤ " لسان العرب ٢٧١٢/٤ .

(٢) الالباب جمع لب واللب العقل مثل قفل واقفال ، وقال الجرجاني : اللب

هو العقل المنور بنور القدس والصابى عن قشور الاوهام والتخيلات . .

انظر التعريفات ٢٤٥ " مصباح المنير ٥٤٧/٢ اللسان ٣٩٢٩/٦ .

(٣) آداب نفسانية تحمل مراعتها الانسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق

وجميل العادات . يقال مروء الانسان وهو مروء مثل قرب فهو قريب أى ذو

مروءة . قال الجوهري : وقد تشدد فيقال مروءة ، وقيل للأحنف : ما المروءة؟

فقال : العفة والحرفة ، وسئل آخر عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل

فى السرأمرأ وأنت تستحي أن تفعله جهرا : انظر مصباح ٥٦٩/٢ اللسان

٤١٦/٦ .

(٤) سورة المدثر : آية : ٤ .

ونقل عن السلف ان المراد بالثياب فى الآية القلب وقيل النفس ، وقيل الجسم

وقيل الاهل ، وقيل الدين ، وقيل الاخلاق وقال مجاهد وابن زيد : أى

عملك فاصح . وقال سعيد ابن جبير قلبك فطهر وقيل غير ذلك ولكن الاولى

أن يكون المراد بها الثياب الملبوسة على ما هو المعنى اللغوى لانه المعنى

الحقيقى كما نقل الشافعى رحمه الله فى تفسير الآية * وثيابك فطهر * =

على معنى (التطهير) (١) من أجناس الأثام ، ومن مشهور الشعر في هذا
المعنى قول الشاعر :

(ثياب بنى عوف طهاري^(٢) نثقية : . وأوجههم عند المشاهد غران) (٣)
وقال آخر :

(لاهم ان عامر ابن جههم : . أوزم^(٤) حجا في ثياب دسم) (٥)

= أي صل في ثيابك طاهرة ، ويجوز أن يكون المراد جميع ما ذكر كما
قال ابن حجر في الفتح والأزهرى في تهذيب اللغة أنظر : فتح القدير
٣٢٤ / ٥ " فتح البارى ٦٧٩ / ٨ " تهذيب اللغة ١٥ / ١٧٢ .
(١) في الاصل (تطهر) ولعل الصواب ما ثبتناه .

(٢) قال ابن منظور : جمع الطاهر أطهار ، وطهاري (الأخيرة نادرة)
وثياب طهاري على غير قياس ، كأنهم جمعوا طهران : ثم استشهد بقول
امرى القيس في البيت المذكور : أنظر لسان العرب ٤ / ٢٧١٢ .

(٣) نسب البيت لامرى القيس في تهذيب اللغة ولسان العرب . ونسب القرطبي
في تفسيره مرة لامرى القيس ، ومرة لابن كيشة^(١) وبحث في ديوان امرى^(٢)
القيس ولم أشر عليه ، وجاء في التهذيب وفي التفسير للقرطبي في الشطر
الثاني بلفظ (وأوجههم بيض المسافرين غران) وقال ابن منظور : قال ابن
برى : المشهور في بيت امرى القيس (وأوجههم عند المشاهد غران) :
ومعناها . أى اذا اجتمعوا لغرم حمالة أو لادارة حرب وجدت وجوههم
مستبشرة غير منكرة لان اللثيم يحمر وجهه عند ما يسأله السائل ، والكريم
لا يتغير وجهه عن لونه . قال : وهذا المعنى هو الذى أرادته —
روى (بيض المسافرين) .

وقوله (ثياب بنى عوف طهارة) يريد بثيابهم قلوبهم : أنظر لسان
العرب : ٣٢٣٤ / ٥ " تهذيب اللغة : ١٧١ / ١٥ " تفسير القرطبي
الجامع لاحكام القرآن ٦٥ / ١٦ تفسير بحر المحيط ٨ / ٢٧١ " .

(٤) في الاصل (أوهم) والتصحيح من اللسان : ٦ / ٤٨٠٦ .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت . وكان أهل اللغة يستشهدون به على كلمة

(ودم) وكذلك المفسرون عند قوله تعالى : * وثيابك فطهر * ولم أجده

أحدا نسبه لقائله : =

ولبعضهم فيما يقارب هذا المعنى من تطيب الثياب .

(١) له نعل لا تطبي الكلب ريحها * * * وان وضعت بين المجالس شمت (٢) (٣)

فالطهارة للصلوات فيها معنى التعظيم لله اذ الصلاة في معنى المناجات من العبد لسيدته وفي معنى دخوله عليه للقائه والتعظيم له فأمروا لهابطهارة الأطراف الظاهرة التي الغالب ابداءها وترك سترها بالثياب ولهذا المعنى أمر العصى بتطهير ثيابه . والموضع الذي يصلى فيه تعظيما للصلاة ، واجلالا لله تعالى .

(٤) وفي التفسير في قوله لموسى عليه السلام : * فاخلع نعليك انك بالوادي

المقدس طوى * (٥)

= ومعنى البيت ، أنه حج وهو متدنس بالذنوب واوذي الحج . اوجبه وعقد في ثياب

أى : في جسم فير طاهر : أنظر لسان العرب ٦ / ٦ ، ٤٨٠ ، تاج العروس ٩ / ٩٩١

١- في الأصل (لاتطا الكلب) والتصحيح من لسان العرب : ٦ / ٤٤٧٧ ، تاج

العروس : ٨ / ١٣٩ ، والواحدى : ٦٣٢

ومعنى لا تطبي . لا تدمو ولا تستميل ريحها الكلب لانها طيبة الريح ليست

بقطير يعنى أنها من جلد مدبوغ : أنظر المعاني الكبير : ١ / ٤٨١ ، ديوان كثير

٣٢٣ - ٣٢٤ .

٢- (بين) كذا في الأصل ، وفي اللسان والتاج (وسط) وفي الديوان كثير

(في مجلس القوم) ولعل هذا اختلاف في الرواية .

٣- البيت الكثير بن عبد الرحمن الخزاعي ، المشهور بكثير عزة المتوفى سنة ١٠٥ هـ

يرثى فيها عبد العزيز بن مروان ، ونص البيت في ديوان كالاتى :

مقارب خطولا يغير نعله * * * رهيف الشراك سهلة المتسمت

اذا طرحت لم تطبي الكلب ريحها * * * وان وضعت في مجلس القوم شمت

وهو المولا يبدى أسى عن مصيبة * * * ولا فرحا يوما اذا النفس سرت

أنظر ديوان كثير في المرجع السابق .

٤- في الأصل (اخلع) الصواب ما أثبتته .

٥- سورة طه : اية ١٢ ، وكمال الآية (* انى أنا ربك فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس

طوى * استشهدا المؤلف بالآية الكريمة لما فيها من تعظيم الله عز وجل بالتواضع

له وبعد ملاقات النجاسة حال مناجاته . لأن الله تعالى أمر موسى عليه السلام

بخلع نعله . لأنها كانت من جلد حمار مريت أو من غيره من النجاسات كما روى ذلك .

فكانت غير ملائمة حال مناجاة الله تعالى ، وكذلك الصلاة لان فيها معنى المناجاة

أنه كان في رجله نعل من جلد حمار ميت وفي كتب متقدمي الفلاسفة فيما يسوس به الإنسان بدنه غسل وجهه اذا قام من نومه تنظيفا لملاقات الناس وتجنبنا لما يوحش وينفـسـر ويستتقذر من الهيئات ، ومعلى هذا ما أمر به في السنة من الاغتسال يوم الجمعة ، ويوم العيد وذلك للالتقاء مع الناس على حالة لا يستتقذر معها مقاربة الجليس ، ولا يشم ١٠ / ب منه الرائحة الكريهة ، وهذا كله من باب حسن المجاورة وجعل الأدب ، وما وردت به الشريعة منه موافق للعادة المحمودة ، وشهود له في العقول بالحسن والصحة ، وقد دخل في هذه الجملة ايضا التزين بأخذ الشعر (١) للدخول على العظماء اجلالا لهم وتحببنا اليهم .

ومما لا يجزىء الا بالطهارة سوى الصلوات المكتوبة ، النوافل من الصلوات المسنونة والعتطوع بها غير المسنونة ، وصلاة الجنائز والعيدين وغير ذلك لأن جميع هذه صلاة وان اختلفت أحكامها في الفرض والنفل .

ملا يجوز فعله الا بالطهارة

== وقيل في خلع النعل ان ذلك ابلغ في التواضع وأرى أن الاول اولى لانه لو كان كذلك لأمرنا بخلع نعالنا عند الصلاة : ومما ورد في ذلك من الاثر عن الصحابة رضوان الله عليهم ما نقله الامام السيوطي في الدر المنثور قال : أخرج عبد الرزاق والغريابي وعبد ابن حميد وابن ابي حاتم عن علي رضي الله عنه في قوله * فاخلع نعليك * قال : كانت من جلد حمار ميت فقبل له اخلعهما .

وقال ابن كثير روى ذلك عن علي بن ابي طالب وأبي ذر ، وأبي أيوب وغير واحد من السلف ، وذكر الشوكاني في فتح القدير وابن حجر في الفتح نحو ذلك : أنظر الدر المنثور : ٢٩٢ / ٤ تفسير القرآن العظيم : ١٤٣ / ٣ فتح الباري ٦٧٩ / ٨ . باب * وثيابك فطهر * .

(١) أي الشعر الزائد على القدر المعتاد مثل شعر الرأس والشارب وكذلك الشعر الذي أمرنا الشارع بإزالته . مثل شعر الابط والعانة لقوله صلى الله عليه وسلم عشر من الفطرة . قص الشارب وقص الاظفار وغسل البراجم واعفاء اللحية والسواك والاستنشاق ونتف الابط وحلق العانة وانتقاص الماء قال مصعب ونسيت العاشرة الا أن تكون المضمضة) رواه النسائي ١٢٦ / ٨ في كتاب الزينة .

ثم سجود (١) القرآن ، وسجود (٢) الشكر . لأن ذلك شعبة من الصلاة
وركن من أركانها حتى أن الصلاة تسمى سجودا فقد ورد في الخبر (إذا
دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يسجد) أي يصلي ركعتين . (٣)

(١) = واشترط الطهارة وغيرها مما يشترط للصلاة قول جمهور العلماء . قال
ابن قدامة : (لا نعلم فيه خلافاً الا ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله
عنه في الحائض تسمع السجدة توميء برأسها . وبه قال سعيد بن المسيب
لكن روى كذلك أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يسجد للتلاوة من
غير وضوء ولا استقبال للقبلة .

وقال ابن حجر / في الفتح لم يوافق ابن عمر أحد على جوازه للسجود
بلا وضوء الا الشعبي . كذا قال : فكأنه لم يعتبر خلاف أهل الظاهر
فانهم يرون جواز سجود التلاوة بلا وضوء ولا استقبال للقبلة : أنظر
تحقيق ذلك المحلي ١١١/٥ فتح الباري : ٥٥٤/٢ مصنف ابن أبي
شيبه ١٤/٢ المغنى لابن قدامة : ٦٢٠/١ .

(٢) تسن سجدة الشكر لهجوم ثعمة أو اندفاع نقطة أو رؤية مبتلى أو عاصي .
ويظهر للعاصي لا للمبتلى : منهاج : ٢١٨ . والاصل فيها . ما روى
البيهقي عن البراء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : خرسا جدا
حين جاءه كتاب على رضي الله عنه من اليمن باسلام همدان :
وكذا ما رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما عن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم : إذا جاءه أمر يسره أو يسره خرسا جدا شكرا لله
تبارك وتعالى . واللفظ لابن ماجه ٤٤٦/١ . " أبو داود ٨١/٢ والترمذي
٧٣/٧ وقال : حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه من حديث بكاري بن
عبد العزيز . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم .

(٣) لم أجد بهذا اللفظ في الصحاح والسنن المشهورة . ولفظه في سنن أبي
داود (إذا جاء أحدكم المسجد فليصل سجدة من قبل أن يجلس)
كتاب الصلاة ١١٠/١ وفي البخاري ومسلم بلفظ إذا دخل أحدكم المسجد
فليركع ركعتين قبل أن يجلس وفي رواية . إذا دخل أحدكم المسجد
فلا يجلس حتى يصلي ركعتين انظر البخاري ٤٣٧/١ مسلم ٢٢٥/٥ في المسافر
ابن ماجه ٣٢٣/١ الترمذي ١١٢/٢ .

ومنه الطواف بالبيت لان الشريعة وردت بأن الطواف صلاة الا أن الله
أباح لكم فيه الكلام (١)

ووجه ذلك أن الطواف بالبيت انما هو تذلل لله تعالى وتعرض لرضاه
كالصلاة فتشاكلا في الحاجة الى الطهارة في البدن واللباس والمكان
الذى يفعلان فيه .

ومن ذلك حمل المصحف (٢) ، ومسه لا يجوز الا بطهارة (٣)

(١) والحديث الذى أشار اليه المؤلف بقوله (وردت الشريعة بأن الطواف
صلاة الا أن الله أباح لكم فيه الكلام) رواه ابن خزيمة في صحيحه عن
عباس رضى الله عنهما : رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم : قال
ان الطواف بالبيت مثل الصلاة الا أن الله قد أحل لكم فيه الكلام فمن
تكلم فلا يتكلم الا بخير (صحيح ابن خزيمة ٢٢٢/٤ " وروى الحاكم نحوه
أنظر المستدرک ٤٥٩/١ ورواه الترمذى ايضا في الحج . باب ماجاء في
الكلام في الطواف ٢٤/٣ بنحوه ، وقال : لانعرفه مرفوعا الا من حديث
عطاء ومداره على عطاء ابن السائب عن طاوس عن ابن عباس . وقال ابن حجر
في التلخيص ١٢٩/١ اختلف في رفعه ووقفه ورجح هو رفعه ثم ذكر له
شواهد ، وقال : روى النسائي وأحمد من طريق ابن جريج عن الحسن
ابن مسلم عن طاوس عن رجل أدرك النبي صلى الله عليه وسلم : قال :
الطواف صلاة فاذا طفتم فأقلوا الكلام) قال : هذه رواية صحيحة وهي
تعضد رواية عطاء ابن السائب وترجح الرواية المرفوعة : انظر : التلخيص .
١٣٠/١ فتح البارى ٤٦٩/٣ - ٥٠٥ .

(٢) المصحف : قال ابن منظور ، في اللسان ٢٤٠٤/٤ " فيه ثلاث لغات
كسر الميم وفتحها وضمها أى الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين كأنه
أصحف قال : قال الأزهرى وانما سمي المصحف لأنه أصحف أى جعل جامعا
للمصحف المكتوبه بين الدفتين . وغلب استعماله في القرآن الكريم ، وجمعه
مصاحف ، كذا في المعجم الوسيط ٥١٠/١ .

(٣) أى طهارة كاملة من الحدث الاصغر والاكبر . وهو رأى الجمهور . قال
الامام النووى : في المجموع ٧٢/٢١ مذهبنا في تحريم =

== مس المصحف وحمله للمحدث وبه قال ابو حنيفة ، ومالك وأحمد وجمهور العلماء . قال ابن قدامة : ولانعلم مخالفا لهم الا داود : أنظر الهداية : ١٤٩/١ المغنى لابن قدامة ١٤٧/١ ودليل الجمهور حديث عمرو بن حزم عن أبيه عن جده (ان النبي صلى الله عليه وسلم : كتب الى اهل اليمن كتابا وكان فيه (لايمس القرآن الا طاهر) رواه الاثرم والدارقطنى . وهو لمالك في الموطأ مرسل . عن عبد الله بن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن فسي الكتاب الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لايمس القرآن الا طاهر) : موطأ مع الزرقاني ٧/٢ . وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ١٣١/١ في اسناده سويد أبو حاتم وهو ضعيف ، ثم قال : وفي الباب عن عمر ابن عمر رواه الدارقطنى والطبرى واسناده لا بأس به ذكر الأثرم أن أحمد احتج به . وقال ابن عبد البر : لاخلاف عن مالك في ارسال حديث عمرو بن حزم . وقد روى سنده من وجه صالح وهو كتاب مشهور عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الاسناد . لانه يشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول ولا يصح عليهم تلقي ما لا يصح . زرقاني ٢/ب

وقال الشيخ ناصر الدين الألبانى في ارواء الغليل ١٥٨/١ - ١٦١ الاخبار الواردة في هذا الباب طرقها كلها لا تخلو من ضعف ولكنه ضعف يسير . اذ ليس في شىء منها من اتهم بالكذب وانما العلة الارسال ، وسوء الحفظ ، ومن المقرر في علم المصطلح : أن الطرق يقوى بعضها بعضا انالم يكن فيها متهم كما قرره النووى في تقريبه ثم السيوطى في شرحه . وعليه فالنفس تطمئن لصحة هذا الحديث لاسيما وقد رجع به الإمام احمد بن حنبل وصححه أيضا الامام اسحاق ابن راهويه .

ثم قال : ومما صح في ذلك عن الصحابة ما روى مصعب بن سعد بن أبى وقاص أنه قال : كنت أمسك المصحف على سعد بن أبى وقاص فاحتككت فقال لعلك مسست ذكرك ؟ فقلت نعم : قال قم توضأ فممت فتوضأت ثم رجعت : رواه مالك . وسنده صحيح موطأ ٨٨/١ .

وثبت بهذا أن الحديث يدل على انه لا يجوز مس المصحف الا لمن كان طاهرا والله أعلم .

تعظيماً للمصحف (١) ولما فيه من القرآن وأما قراءة القرآن من غير مصحف فجائز للمحدث ومحظور على الجنب ، والنفساء ، والحائض . (٢) ووجه ذلك . أن القوم . أعنى العرب كانوا أميين في الأغلب

(١) الواو زائدة مقحمة . ويجوز ذلك على حد قوله تعالى ، وكذلك نرى ايزاهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين .

(٢) قال الامام النووي : مذهبنا أنه يحرم على الجنب والحائض والنفساء

قراءة القرآن قليلها وكثيرها حتى بعض آية وبهذا قال أكثر العلماء ، وقال

حكى أصحابنا ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي ، وجابر رضي الله عنهم

والحسن والزهري ، والنخعي ، وقتادة ، وأحمد وإسحاق ١٥٨/٢ المجموع

وقال داود : يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة كل القرآن روى ذلك

للتعود وفي الحائض روايتان عنه . أحدهما : تقرء والثاني لا تقرء .

وقال ابو حنيفة : يقرأ الجنب بعض آية ولا يقرأ آية . وله رواية

كمذهبنا . المرجع السابق في المجموع .

واحتج من منع بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه

قال : (لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن) . قال الامام النووي :

رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وهو حديث ضعيف ضعفه البخاري والبيهقي

وغيرهم . المرجع السابق

واحتجوا أيضاً بحديث علي رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يأتي الخلاء فيقضي الحاجة ثم يخرج فيأكل معنا الخبز واللحم

ويقرأ القرآن ولا يحجبه . وربما قال : ولا يحجزه عن القرآن شيء الا الجنابة

رواه الخمسة واللفظ لابن ماجه ١٩٥/١ أبو داود ٥٢٥/١ النسائي ١٤٤/١ .

وهذا الحديث اختلف فيه أهل الحديث ضعفه بعضهم قال ابن حجر

في التلخيص صححه الترمذي وابن السكن وعبد الحق والبيهقي في شرح

السنة وروى ابن خزيمة باسناده عن شعبة قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي

وقال الدارقطني : قال شعبة ما أحدث بحديث أحسن منه .

وضعه بعضهم . حكى الامام النووي في المجموع ١٥٩/٢ - عن الترمذي تصحيحه

للحديث ، وتعقب عليه بقوله . وقال غيره من الحفاظ المحققين هو حديث

ضعيف . وقال الشافعي : في سنن حرمة

كما وصفهم الله بقوله : * هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم * (١)
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم (انا أمة أمية لانحسب ولا نكتب) (٢) فكان
 الداخل منهم في الاسلام انما يأخذ القرآن تلقينا فيحفظه بالتلقي بقلبه
 دون كتاب يثبت فيه وكانوا يحتاجون لأخذ القرآن على هذا الوجه الى كثرة
 ترده على اللسان للحفظ . فلو كلفوا الطهارة في كل حال يقرؤون القرآن
 لشق ذلك عليهم وكان يقرأ في المصحف منهم قليل فلم تلحقهم مشقة في كونهم
 طاهرين عند مس المصحف والقراءة فيه وعلى هذا المعنى استشرق
 الحكم في جواز القراءة للمحدث وامتناعه على الجنب

ان كان الحديث ثابتا ففيه دلالة على تحريم القرآن على الجنب . وقال
 في كتاب الطهارة أهل الحديث لا يشبهونه . كذا في التلخيص ١ / ١٣٩ .
 وقال الشيخ ناصر الدين الالباني مقاله المحققون هو الراجح عندنا : ثم
 ذكر ما جاء في هذا الباب من الآثار وضعفه . وذكر أن البخاري والطبري وابن
 المنذر ذهبوا الى جواز قراءة القرآن من الجنب واحتجوا بعموم حديث عائشة
 رضی الله عنها (كان يذكر الله في كل أحيانه) رواه مسلم . وذهب الالباني
 الى أن الاولى كراهة ذلك لا التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم : (انى كرهت
 أن أذكر الله عز وجل الا على طهر) رواه ابو داود وغيره بسند صحيح . قال
 فالقرآن أولى من السلام كما هو ظاهر .

(١) سورة الجمعة : الآية ٢ وكما لها : * هو الذي بعث في الاميين رسولا
 منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل
 لفي ضلال مبين *

(٢) الحديث صحيح متفق عليه - وهو من حديث عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (انا أمة أمية (١) لانكتب (٢)
 ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا) يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين
 أنظر البخاري في كتاب الصوم : ١٢٦ / ٤ مسلم ٧ / ١٩٢ .

(١) بلفظ النسب الى الام فليل أراد أمة العرب لانها لا تكتب أو منسوب الى
 الامهات أى أنهم على أصل ولادة امهم أو منسوب الى الام لان المرأة
 هذه صفتها غالبا : فتح الباري ٤ / ٤٢٧ .

(٢) بالنون فيهما . والمراد أهل الاسلام الذين يحضرونه عند تلك المقالة
 وهو محمول على أكثرهم والمراد نفسه صلى الله عليه وسلم : ا هـ : المرجع
 السابق .

لأن الجنابة لا تتكرر ولا تتصل كاتصال الحدث فكان في تكليف المحدث الوضوء
لقراءة القرآن مشقة ولم يكن ذلك في تكليف الاغتسال للجنابة لقلّة الحاجة اليه
والله أعلم .

ومما يدخل في جملة هذا الباب وطء المرأة الحائض والنفساء حتى يرتفع دمها
وتغتسل ، وجملة ذلك أن اليهود ، والمجوس كانوا يشددون في أمر الحائض فيعزلونها
في بيت لا يؤاكلونها ولا يشاربونها ، ولا يخالطونها فلما قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة سأل الأنصار عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنهم
كانوا يقتدون باليهود في كثير من أمور دينهم فنزل قوله تعالى : ﴿ يسئلونك عن
المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) الآية (١) .
فيحتل المعنى في هذا والله أعلم ، أنهم عرفوا أن الحيض إنما هو دم تدفعه
الطبيعة تتأذى به المرأة كالقذر يتأذى به وكالمطر . والوحد يتأذى بهما . قال الله
تعالى ﴿ ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر) (٢)

١- سورة البقرة : آية (٢٢٢) ، وكما لها (يسئلونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا
النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم
الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) .
.. ذكر المؤلف بالمعنى عن سؤال الأنصار رسول الله (ص) : عن الحيض وعن سبب
نزول الآية في ذلك .

أما نص الحديث مارواه مسلم ، وأبو داود وغيرهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه .
أن اليهود كانت اذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت ، ولم يؤاكلوها ولم
يشاربوها ، ولم يجامعوها في البيت . فسئل رسول الله (ص) عن ذلك فأنزل الله
سبحانه (يسئلونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) الآية
فقال رسول الله (ص) : (جامعوهن في البيوت وأصنعوا كل شيء غير الفكاح
فقال اليهود ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئا من أمرنا الا خالفنا فيه ، فجاء أسيد
بن حضير ، وعباد بن بشير الى النبي (ص) فقالا : يا رسول الله ، ان اليهود تقول
كذا وكذا ، أفلا ننكحهن في المحيض ؟ فتمعروجه رسول الله (ص) حتى ظننا أن
قد وجد عليهما ، فخرجا فاستقبلتهما هدية من لبن الى رسول الله (ص) فبعث
في آثارهما ، فسقاها ، فظننا أنه لم يجد عليهما . واللفظ لأبي داود . كتاب الطهار

١ / ٥٩ ، مسلم ٣ / ٢١١ ، النسائي ١ / ١٨٧ .

٢- سورة النساء : آية (١٠٢)

فليس يبلغ من استقذاره أن يهجر صاحبه ولا يخالط ولا يواكل ولا يشارب بل يكفي في ذلك أن يجتنب (وطؤها)^(١) لأنه أقصى ما يقع به المخالطة ولا يكون من ذوي العقول والمرؤات (وطؤها)^(٢) إلا بعد تقدم تنظف بما يتردد كل واحد من الاثنين إلى صاحبه هذا هو الغالب فإذا (أتاه)^(٣) فليس ينبغي أن يعتزلوها بحيث يستقذرون مخالطتها دون الجماع . لان في ذلك إفراطا في مجانبتها واستخفافا بها فاقترضوا على مجانبتها في الجماع الذي عادتهم فيه التنظف دون المواءمة والمشاركة وماليس (حكم)^(٤) التنظيف به من العادة مثل ما في الجماع ، ثم لما كان هذا الأذى مستعظما عندهم وارتفع (الأذى عنها)^(٥) أمرت بالطهارة في جميع بدنها لان ذلك أغلظ من الجنابة ، ومن حكم الطهارة من الجنابة أن يؤتى بها على البدن لانها الطهارة الكاملة وليست كالحدث الذي يتكرر [فيلحق] في عموم البدن بالطهارة له ضيق ، ومشقة وليس كذلك الحيض والنفاس

جواز مباشرة الحائض فيما دون الفرج
وذكر حالها قبل الاسلام .

(١) في الاصل (وطئها) ولعل الصواب ما أثبتناه لانه نائب فاعل .

(٢) مابين القوسين ليس في الاصل ، وسياق الكلام يقتضى اثباته .

(٣) في الأصل (فاذا نالها) لعل الصواب ما أثبتناه : أي فاذا أتاه

الحيض فليس ينبغي

(٤) في الاصل (بحكم) وما أثبتته فهو من اختياري : أي ودون ماليس حكم

التنظيف به من العادة .

(٥) مابين القوسين ليس في الاصل لعلها سقطت او حذفها للعلم به

واثباتها اولى .

(٦) في الاصل (ومن الجنابة) مع الواو رأينا حذفها لانها

لا وجه لها .

(١)

وكلا الخارجين منسوب الى الخروج من جميع البدن فكان الأصل ان يعمم
البدن بالطهارة منه الا أن المعنى الذي ذكرناه من تكرار الحدث
أوجب التخفيف بحذف تطهير بعض البدن ثم أخبر بقوله : * **إِنَّ اللَّهَ**
يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ * (٢) أي ان الله يحب الراجعين الى
امر الله فانهم بذلك يطهرون أبدانهم من أذناس الذنوب فارجعوا الى ما كان مباحا
لكم من وطئهن طاعة لأمر الله تعالى فتطهروا من أذى الذنوب ويحتمل أن يكون
معنى آخر وهو أن الطهارة من الحيض والنفاس لما كان معناهما (٣)
البدن كله وكان معنى ذلك خروج ما خرج من نجاسات البدن . كان ذلك تشبيها
لهم في وجوب الطهارة من نجاسات المعاصي فيكون ظهور الدم المستقدر
كظهور الفعل المستقدر وهو المعصية وكذلك الماء الدافق لما خرج من
البدن وكان التلذذ به شاملا للبدن كان ذلك الماء في معنى الأذى فأمر
بتطهير البدن كله منه ، ونبهوا على وجوب التطهير من أذى المعاصي
فيكون هذا معنى قوله * **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ** * (٤)
اذ كان ما أمرت به من التطهير من الحيض تشبيها على ما يلزمهن من التطهير
من المعاصي وذلك من باب ^{لتوبة} الأنافة ونحو هذا التنبيه واقع في طهارة الوضوء على
تأويل بعض المفسرين ، في قوله عز وجل عقيب ذكر الوضوء والتيمم * **مَا يَرِيدُ اللَّهُ**
لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ * (٥)

(١) أي موجب الاصغر والاكبر .

(٢) سورة البقرة : اية ٢٢٢ .

(٣) أي لما كان اثرهما قائما بالبدن .

(٤) سورة البقرة اية ٢٢٢ .

(٥) سورة المائدة : اية : ٦ وكمالها : * **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى****الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ، وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ** = =

(١٠) فقيل بالمعنى ان الله يأمركم بالطهارة من الحدث (لا) حملا لكم
على ما يشق و يضيق عليكم فتخرج عليكم اذا عدتم الماء ان تبقوا مرتين
بفرض الصلاة الى أن تجدوه ، وتتطهروا به ، وتعيدوا ما فاتكم من الصلاة ،
وانما أراد أن يطهركم به من المعاصي ويُمحُو به عنكم من الاثام ليذكركم
بما يطهرهم من أبدانكم من نجاسات فضول الاغذية ما يظهر منكم من نجاسات
فضول المعاصي فتطهروا لكل واحد منهما بما يلزمه وعلى هذا المعنى ما روي في
الخبير (ان العبد اذا تطهر فغسل وجهه خرجت خطاياه من وجهه ،
واذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه) (٣) ثم هكذا في الرأس
والرجلين . والله أعلم ،،،

= برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى
او على سفر او جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم
من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون *

(١) حرف (لا) ساقطة من الاصل فلا يستقيم الكلام الا باثباتها .

(٢) (فتخرج) أى فعل فعلا جانب به الحرج . قال صاحب المصباح : تخرج

الانسان تخرجا اذا فعل ما يخرج به عن الحرج . هذا مما ورد لفظه مخالفا

لمعناه . والمراد فعل فعلا جانب به الحرج . كما يقال تحنث اذا فعل

ما يخرج به عن الحنث : مصباح المنير ١ / ١٢٨ .

(٣) والخبير الذى اشار اليه المؤلف . هو ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضى

الله عنه . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا توضأ العبد المسلم

أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء

أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها

يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه = =

ومن هذا الباب ما نهى عنه الجنب من القعود في المسجد وأبيح له من المرور فيه عابر سبيل . (١) أى مجتازاً فيه

والمعنى في ذلك تعظيم المسجد . إذ هو بيت من بيوت الله فشرفه الله

بالإضافة إليه وأمر الله بتزويبه عن مكث الجنب فيه (٢) حتى يجعله مجلساً ومقاماً

إذ (٣) في ذلك من الاستخفاف بحقه إلى أن يطهر بالاغتسال تكريماً له وتعظيماً

بالتنظيف كسائر ما ذكرناه قبل هذا (٤) ثم رخص للمحدث في ذلك إذا كان الحدث

مما يكثر ويتصل وقد يضطر كثير من الناس إلى الكون فيه والنوم كما كان أصحاب

الصفة (٥) في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

= خرجت كل خطيئة مشتتة رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً

من الذنوب) رواه مسلم : في كتاب الطهارة : ١٣٢/٣

قال الامام النووي : المراد بالخطايا الصغائر دون الكبائر لكون ذلك مقيداً بحدث

آخر : ثم قال : قال القاضي : المراد بخروجها مع الماء . المجاز ، والاستعارة

في غفرانها . لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة . والله أعلم : المرجع السابق لشرح

مسلم .

١- لقوله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكرى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري

سبيل حتى تغتسلوا) سورة النساء : آية (٤٣)

٢- لحديث (لأهل المسجد لحائض ولا جنب) رواه أبو داود من حديث جيرة

عن عائشة ٥٣/١ ، وابن ماجه من حديث جيرة عن أم سلمة ٢١٢/١

قال ابن حجر في التلخيص ١٤٠/١ - اختلف فيه أهل الحديث فضعفه بعضهم

بأن فيه راو مجهول الحال ، وصححه بعضهم . منهم ابن خزيمة ، وحسنه ابن القطان

وقال أحمد ما أرى به بأساً .

٣- ولو قال : لما في ذلك لكان أولى . لأن المقام مقام التعليل :

٤- مثل حمل المصحف ، ومسحه والطواف وغيرها .

٥- الصفة : الظلة موضع مظلل من المسجد كان يأوى إليه المساكين انظر لسان

العرب : ٤٤ / ٢٤٦٣ .

وأصحاب الصفة . هم فقراء المهاجرين ، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه فكانوا - يأوون

إلى موضع مظلل في المسجد . قال ابن حجر : في الفتح . وقد وقع في حديث

طلحة بن عمرو عند أحمد وابن حبان والحاكم . كان الرجل إذا قدم على النبي

صلى الله (ص) وكان له في المدينة عريف نزل عليه فاذا لم يكن له عريف نزل

مع أصحاب الصفة . وقال : وفي مرسل يزيد بن عبد الله =

وكما قد يوجد في هذا اليوم من المقيمين المجاورين في المساجد فخفف من أمر الحدث في هذا كله كما خفف منه في الطهارة والله اعلم .

= ابن قسيط عند ابن سعد كان أهل الصفة ناسا فقراء لا منازل لهم فكانوا ينامون في المسجد لا مأوى لهم غيره : فتح : ٢٨٦/١١ وكان أبو هريرة منهم كان يروى قصته وما لاقاه من الجوع كما في صحيح البخاري كان يقول (الله الذي لا اله الا هو ، أن كنت لأعتمد بكيدي على الارض من الجوع وان كنت لاشد الحجر على بطني من الجوع ولقد قعدت يوما على طريقهم الذي يخرجون منه فمر أبو بكر فسألته عن آية في كتاب الله ، ما سألته الا ليشبعني فمر ولم يفعل ثم مر بي عمر فسألته عن آية من كتاب الله ما سألته الا ليشبعني فمر فلم يفعل ، ثم مر بي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رأيته وعرف ما في نفسي وما في وجهي ثم قال : يا أبا هريرة ، قلت : لبيك يا رسول الله . قال الحق ، ومضى . فتبعته فدخل فاستأذنت فاذن لي فدخل فوجد لنا في قدح فقال : من أين هذا اللبن ؟ قالوا أهدي لك فلان أو فلانة - قال : أبا هريرة ، قلت لبيك يا رسول الله . قال : الحق الى أهل الصفة فاعطهم لي . قال : وأهل الصفة أضياف الاسلام لا يأوون على أهل ولا مال ولا على أحد ، اذا أتته صدقة بعث بها اليهم ولم يتناول منها شيئا واذا أتته هدية أرسل اليهم وأصاب منها ، واشركهم فيها ، فسألتني ذلك ، فقلت وما هذا اللبن في أهل الصفة كنت أحق أن أصيب من هذا اللبن شربة أتقوى بها فانا جاءوا أمرني فكنت انا أعطيهم ، وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسول الله بد فأتيتهم فدعوتهم فاقبلوا فاستأذنوا فاذن لهم واخذوا مجالسهم من البيت قال : أبا هريرة ، قلت لبيك يا رسول الله قال : خذ فأعطهم ، فأخذت القدح فجعلت أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدح حتى انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى القوم كلهم فأخذ القدح فوضعه على يديه ، فنظر الى فتبسم فقال : أقعد فاشرب فقعدت فشربت فقال أشرب ، فشربت . فما زال يقول : اشرب حتى قلت : لا . والذي بعثك بالحق ما أجد مسلكا . قال فأرني ، فاعطيته القدح فحمد الله وسمى وشرب الفضلة) البخاري ٢٨١/١١ - ٢٨٢ وذكر الحاكم في المستدرک أخبار أهل الصفة وأسماءهم بالتفصيل وذكر بان ابا هريرة منهم : انظر فيه ان شئت : المستدرک كتاب الهجرة ٣ / ١٨ .

فان قيل: فقد جوزتم للكفار أن ينزلوا في المساجد ويكثوا فيها غير مجتازين وذكرتم أن الوفود من المشركين كانوا ينزلون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهـلـا نزهتموها عن نجاسات الكفار ؟ وقد سماهم الله نجسا فقال : * انما المشركون نجس * (١)

فالجواب وبالله التوفيق: ان المسلمين قد اعتقدوا من تعظيم المسجد ما توجبه شروط الايمان واذا جلس فيها ما كذا وهو جنب (ويمكنه) (٢) ازالة ما به من النجاسة تصور ذلك فيه بصورة الامتهان له والاستخفاف بحقه .
فأما الكافر : فلم يعتقد ما اعتقده المسلم فلم يقع مكته فيه استخفافا منه به وفي كون الكافر في المسجد يشاهد اجتهاد المسلمين في الصلاة ليلا ونهارا = اذ للفروض (والتطوع) (٣) يقرأون القرآن (٤) ما يحرك من الكفار ويرجع ميلهم الى الاسلام وخصوصا اذا كان من العرب يفقه ما يتلى من القرآن فـي الصلاة أو خارجا عنها فان ذلك مما يجره الى الاسلام وهذا كما روي عن عثمان بن أبي العاص (٥)

(١) سورة التوبة الآية ٢٨ وكمالها : * يا أيها الذين امنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وان ختم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ان شاء ان الله عليم حكيم * .

(٢) في الاصل (يمكن) لعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في الاصل (وتطوعا) والصواب ما أثبتناه لانه معطوف على ما قبله .

(٤) مبتدأ مؤخر ، وفي كون الكافر خبير مقدم .

هـ = هو عثمان بن أبي العاص الثقفي الطائفي أبو عبد الله صحابي مشهور استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم : على الطائف وكان أحد وفد ثقيف الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأصغرهم سنا ، ذكر ابن كثير انهم كانوا (اذا أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفوا عثمان بن العاص في رحالهم فاذا رجعوا وسط النهار جاء هو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم : فسأله عن العلم فاستقراه القرآن فاذا وجدته نائما ذهب الى أبي بكر الصديق . فلم يزل دأبه حتى فقه في الاسلام وأحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم : حبا شديدا ، وقال أبو بكر يا رسول الله اني رأيت هذا الغلام من أحرصهم على التفقه في الاسلام وتعلم القرآن فأمره عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم =

أن النبي/صلى الله عليه وسلم : أنزل وفد ثقيف المسجد ليكون أرق لقلوبهم (١) ١١/٤
 وروي عن جبير بن مطعم (٢) أنه قال : لما وفد على النبي صلى الله عليه
 وسلم : في أسارى (٣)

انزال الرسول (ص) وفد ثقيف في أسارى

= مات رضى الله عنه سنة ٥١ هـ : انظر : تقريب التهذيب ٢٣٤ " الخلاصة
 ٢٦٠ " سيرة ابن هشام ١٣٥/٤ " ١٣٧ البداية والنهاية ٣٣/٥ .
 (١) رواه أبو داود بلفظ (أن وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : أنزلهم المسجد ليكون أرق لقلوبهم فاشتروا عليه أن لا يحشروا
 (أى أن لا يجاهدوا) ولا يعشروا (أى أن لا يتصدقوا) ولا يجيبوا
 (أى لا يصلوا) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم أن تحشروا ولا تعشروا
 ولا خير في دين ليس فيه ركوع) انظر أبا داود ١٤٦/٢ .
 (٢) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي
 عارف بالأنساب ومن حلما قريش وساداتهم وأبوه مطعم بن عدي أجاز رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين مرجعه من الطائف ، ورثاه حسان بن ثابت
 بعد موته بأبيات ذكرها ابن كثير في البداية والنهاية . وقد حفظ له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الصنيع حيث قال : في أسارى بدر (ولو
 كان بين عدي حيا ثم كلمني في هوءلاء التخن) أى أسارى بدر من المشركين
 لتركتهم له) : بخارى ٣٢٧/٧ . اسلم جبير بن مطعم يوم فتح مكة وقيل
 عام خيبر ومات سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين هـ في خلافة معاوية رضي
 الله عنهم : انظر البداية ٢٣/٥ وما بعدها سيرة ابن هشام ١٣٥/٤ " .
 ١٣٧ " الاستيعاب ٢٣٢/١ تقريب ٥٤ .
 (٣) والاسارى جمع اسير ويجمع أيضا على أسرى وأسارى وأسراء وهو من أسره
 يأسره أسرا وأساره . أى شده بأسار والاسار القيد ومنه سمي الأسير وكانوا
 يشدون بالقيد ، فسمى كل أخيد أسيرا وان لم يشد به وكل محبوس في قيد
 وسجن أسيرا قال مجاهد : في قوله تعالى : * ويطعمون الطعام على حبه
 مسكينا ويتيما وأسيرا * الأسير المسجون : انظر لسان العرب : ٢٨/١ .

بدر (١) أنزله في المسجد قال : فسمعتة يقرأ في الصبح (٢) بالطور
قال : فكأنما صدع (٣) عن قلبي ثم أسلم (٤)

وليس في مكث المسلم شيء من هذه المعاني فافترقا الا في المسجد
الحرام وحده تعظيما لأمره ويلوفا به نهاية التنزيه له على أن العـرب^(٥)
كانت تعتقد تعظيم المسجد الحرام . فعاد العربي المشرك في المسجد
الحرام الى معنى المسلم . والله اعلم .

(١) بدر بالفتح ثم سكون . قال الحموي في معجم البلدان ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ ،
بدر ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء بينه وبين الجارى
وهو ساحل البحر ليلة . وقال البكري ١٦ / ميلا ويقال انه ينسب الى
بدر بن يخلد بن نضربن كنانة وقيل غيره سكن هذا المكان فنسب اليه
ثم غلب اسمه عليه . قال الجوهرى : بدر موضع يذكر ويؤنث . وهو اسم
ماء ، قال الشعبي : بدر بئر كانت لرجل يدعى بدرا : انظر الصحاح
للجوهرى ٥٨٧/٢ وبه سمي المكان الذى وقعت فيه الغزوة المباركة
المشهوره التى أظهر الله بها الاسلام وفرق بين الحق والباطل ، وقعت
في شهر رمضان في سنة اثنتين للهجرة وبين بدر والمدينة سبعة برد
وقد نسب الى بدر جميع من شهدها من الصحابة الكرام . وقد تكلمت كتب
التاريخ والسير والغزوات ما يتعلق بتفاصيل غزوة بدر فارجع اليها ان شئت .
(٢) الذى في الصحاح والسنن والمصنفات انه في صلاة المغرب وأظن هذا
تحريفا . والله أعلم .

(٣) أى فكأنه انشق عن قلبي قال ابن منظور : وأصل الصدع الشق فى
الشيء الصلب كالزجاجه والحائط وغيرهما ، وجمعه صدوع وتأويل الصدع
في الزجاج أن يبين بعضه من بعض : اللسان ٢٤١٤/٤ .

(٤) الحديث صحيح . أخرجه الشيخان وغيرهما عن طريق الزهري عن
محمد ابن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم : يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية * أم خلقوا
من غير شيء أم هم الخالقون ؟ أم خلقوا السماوت والارض ؟ بل لا يوقنون
أعندهم خزائن رحمة ربك أم هم المصيطرون * كاد قلبي أن يطير (اللفظ

للبخارى = =

(٥) في الأصل تغليظا لعل الأنسب ما أشته

باب : ذكر ما يوجب تطهارة الوضوء (١)

وهي على مذهب الشافعي أربعة أشياء : وفيما وراء هنا اختلاف كثير بين العلماء . (٢)

== ولم أقف على اللفظ الذى أورد به المؤلف (سمعته يقرأ في الصبح)

- في جميع المراجع التى راجعت اليها : انظر البخارى :

في كتاب الأذان . باب القراءة في المغرب ٢ / ٢٤٧ .

"" "" الجهاد باب فداء المشركين ١٦٨ / ٦

في كتاب المغازى ٣٢٤ / ٧

في كتاب التفسير سورة الطور ٦٠٣ / ٨

مسلم كتاب الصلاة ١٨٠ / ٤

الموطأ في الصلاة ١٦٢ / ١

ابو داود كتاب الصلاة ١٨٦ / ١

ابن ماجه كتاب الصلاة ٢٧٢ / ١

مصنف ابن أبى شيبة كتاب الصلاة ٣٥٧ / ١

مصنف عبد الرزاق كتاب الصلاة ١٠٨ / ٢

صحيح ابن خزيمة كتاب الصلاة ٢٥٩ / ١

(١) الوضوء بالضم هو الفعل وبالفتح الماء الذى يتوضأ به على المشهور فيهما وحكى في كل منهما الامران وهو مشتق من الوضأة وسمى بذلك لان المصلي يتنظف به قيصر وضياء : ابن حجر في الفتح ١ / ٢٣٢ .

اختلف العلماء في موجب الوضوء فقيل : يجب بالحدث وجوبا موسعا وقيل به وبالقيام الى الصلاة معا ورجحه جماعة من الشافعية وقال النووى : وهو الراجح عند اصحابنا . وقيل بالقيام الى الصلاة حسبما قال ابن حجر في الفتح ويدل له ما رواه اصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال (انما أمرت بالوضوء اذا قمت الى الصلاة فتوضوا ولاجلها) شرح النووى لمسلم ٣ / ١٠٣ فتح البارى ١ / ٢٣٢ .

(٢) ذلك مثل اكل لحم الابل : وقد اختلف العلماء في نقضه للوضوء اختلافا كثيرا فذهب الجمهور الى أنه لا ينتقض الوضوء به قال الامام النووى وممن ذهب الى ذلك الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي بن كعب وجماهير من التابعين وابو حنيفة ومالك والشافعي واصحابهم .

.....
 = = وذهب الى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه
 ويحيى بن يحيى ، و ابوبكر ابن المنذر ، وابن خزيمة واختاره الحافظ
 ابوبكر البيهقي ، وحكى عن اصحاب الحديث مطلقا ، وحكى عن جماعة
 من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وأحتج القائلون بانتقاض الوضوء
 بأكل لحم الابل . بحديث جابر بن سمرة : أن رجلا سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم ، قال : ان شئت فتوضأ وان شئت
 فلا تتوضأ . قال : أتوضأ من لحوم الابل ؟ قال نعم فتوضأ من لحوم
 الابل . قال : أصلى في مريض الغنم ؟ قال نعم . قال أصلى في مبارك
 الابل ؟ قال : لا (رواه مسلم وغيره ٤٨/٤ .

وحدِيث براء بن عازب : قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الوضوء عن لحوم الابل . فقال : فتوضؤوا منها (الحديث . رواه أبو
 داود : ٤١/١ وابن ماجه : ١٦٦/١ وغيرهما . قال الامام النووي : قال احمد
 بن حنبل رحمه الله تعالى واسحاق بن راهويه . صح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في هذا حديثان . حديث جابر وحديث البراء وقال وهذا المذهب
 اقوى دليلا وان كان الجمهور على خلافه .
 وقد آجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر (كان اخر
 الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار) ورد
 بان هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحم الابل خاص والخاص مقدم على
 العام .

وعلق الشوكاني في نيل الاوطار على هذا بقوله : ان هذا القول
 مبني على انه يبني العام على الخاص مطلقا . كما ذهب اليه الشافعي
 وجماعة من اهل الاصول وهو الحق واما من قال : ان العام المتاخر
 ناسخ . فيجعل حديث ترك الوضوء مما مست النار ناسخا لاحاديث الوضوء
 من لحوم الابل ولا يخفي عليك : ان احاديث الامر بالوضوء لم تشمل النبي
 صلى الله عليه وسلم . لا بالتنصيص ولا بالظهور بل في حديث سمرة قاله
 لرجل قال (أتوضأ من لحوم الابل ؟ قال نعم) فلا يصلح تركه صلى الله عليه
 وسلم للوضوء مما مست النار ناسخا لها لان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض
 القول الخاص بنا . بل يكون فعله لخلاف ما أمر به امرا خاصا =

أحدها . ماخرج من السبيلين (١) أو أحدهما ، والثاني - زوال العقل
بما يكون من جنون او نوم او اغماء . (٢)

وجوب الوضوء من أكل لحم الجزور .

== بالامة دليل الاختصاص به : انظر نيل الاوطار : ٢٢١/١ وهذا
يتبين أن الراجح القول بأن الاكل من لحم الابل ناقض للوضوء - وهو قول
الشافعي في القديم قال النووي : (وفي لحم الجزور - بفتح الجيم - وهو
لحم الابل - قولان الجديد المشهور لا ينتقض . وهو الصحيح عند الاصحاب
والقديم انه ينتقض وهو ضعيف عند الاصحاب . ولكنه هو القوى أو الصحيح من
حيث الدليل وهو الذي أعتقد رجحانه وقد اشار البيهقي الى ترجيحه واختياره
والذب عنه) انظر المجموع : ٥٧/٢ " شرح النووى لصحيح مسلم ٤٨/٤ " .
" بدائع الصنائع : ٣٢/١ " شرح الحطاب على مختصر خليل : ٣٠٢/١ شرح
منتهي الارادات ٦٩/١ .

(١) والاصل فيه قوله تعالى : * يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى

الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم
الى الكعبين ، وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو جاء أحد
منكم من الغائط * الاية المائدة آية ٦ .

وحديث الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ قال رجل من حضرموت ما الحدث
يا ابا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط (واللفظ للخارى ٢٣٤/١ " مسلم
١٠٤/٣ .

قال ابن حجر : المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : (من أحدث) اى وجد
منه الحدث والمراد به الخارج من أحد السبيلين وانما فسره أبو هريرة باخص
من ذلك تنبيها بالأخف على الاغلب : المرجع السابق واجمع اهل العلم
على ان ماخرج من السبيلين مما هو معتاد ناقض للوضوء . قال ابن المنذر
اجمع أهل العلم على ان خروج الغائط من الدبر وخروج البول من ذكر
الرجل وقبل المرأة وخروج المذى وخروج الريح احداث ينقض كل واحد
منها الطهارة : وكذا حكى عنه ابن قدامة في المغنى : ١٦٨/١ .

(٢) قال الامام النووي : أجمعت الامة على انتقاض الوضوء بالجنون والاغماء

قال : ونقل فيه ابن منذر وآخرون : انظر المجموع : ٢١/٢ = =

أو غير ذلك إلا النوم : قاعدا . (١)
والثالث : الملامسة . وهي أن يلتقي وبشيرة المرأة لا حائل
بينهما . (٢)

النوم الناقص للوضوء ، وغير الناقص .

ولأن الوضوء ينتقض بالنوم على غير المتمكن على مقعدته لأنه مظنة خروج
الريح من غير شعور . ولأن يخرج الريح في حال زوال العقل أولى
لان النائم اذا كلم تكلم واذا نبه تنبه فاذا خرج منه الخارج وهو جالس
أحس بخلاف المجنون والسكران .

(١) أى متمكنا على مقعدته بحيث يأمن خروج الريح عنه لان النوم في ذاته
ليس ناقصا للوضوء على الصحيح : بل هو مظنة خروج الريح من غير شعور
والدليل على ذلك . حديث أنس رضي الله عنه (كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون) .

أما النوم على غير هيئة المتمكن فانه ناقص للوضوء . لحديث علي رضي الله
عنه : (العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ) ^{هذه} رواية أبي داود ٤٦/١ وابن
ماجه ١٦١/١ .

قال ابن حجر في التلخيص : حسنه المنذرى وابن الصلاح والنوى ، أنظر
التلخيص : ٤٢/١ والمجموع : ١٨/٢ .

ومعنى الحديث : اليقظة وكاء الدبر أي حافظة ما فيه من الخروج لانه مادام
مستيقظا أحس بما يخرج منه ولان النائم غير المتمكن يخرج منه الريح غالباً
فاقام الشرع هذا الظاهر مقام اليقين كما أقام ^{شهادة} الشاهدين التي تفيد الظن مقام
اليقين في شغل الذمة انظر المرجع السابق .

ذكر الامام النووى ثمانية مذاهب في أن النوم ناقص للوضوء أولاً فارجع
اليه ان شئت : مجموع : ١٣/٢ - ٢٠ .

(٢) خلاف كثير بين العلماء في أن لمس المرأة ناقص للوضوء ولا يسع المجال
بذكره ولكن أشير الى اسباب الخلاف ، والى أدلة الشافعية على أن اللمس
ناقص للوضوء :

سبب الخلاف . ظاهر الآية في قوله تعالى * وان كنتم مرضى أو على سفر
أو جاء احد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
طيبا * الآية سورة المائدة : ٦ =

والرابع : مس الفرج . (١)

= يدل على أن لمس المرأة من جملة الاحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة
في لمس اليد ويؤيده بقاؤه على معناه الحقيقي قراءة - أو لمستم - فانها
ظاهرة في مجرد اللمس دون الجماع .

والاخبار الواردة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . تدل على
خلاف ظاهر الآية . ومن هنا نشأ الخلاف .

فذهب الشافعي ومن وافقه الى أن لمس المرأة ناقض للوضوء تمسكا بظاهر
الآية .

وذهب الآخرون الى أن ظاهر الآية ليس مقصودا . بل يجب المصير الى
المجاز في الآية . وهو أن اللمس مراد به الجماع لوجود قرينة .

مثل حديث عائشة رضي الله عنها : (ان النبي صلى الله عليه وسلم

قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ) رواه أبو داود ٤٠ / ١ .
فلا ينتقض الوضوء باللمس . هذا منشأ الخلاف وبعض أدلتهم ولمعرفة تفاصيل
المذاهب وأدلتها يرجع الى المطولات : مثل المجموع ٣٠ / ٢ - ٣٥ المغنى
لابن قدامة ١٩١ / ١ .

الأم للشافعي ٢٩ / ١ نيل الاطوار ٢١٤ / ١ - ٢١٧ " تلخيص الحبير

١١٣ / ١ - ١٢٢ بدائع الصنائع ٣٠ / ١ المدونه ١٣ / ١ .

(١) الدليل على ان مس الفرج ناقض للوضوء . حديث بسرة بنت صفوان رضي

الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اذا مس احدكم ذكره

فليتوضأ) رواه مالك في الموطأ : ٨٧ / ١ الشافعي في الام ٣٤ / ١ أبو

داود ٤١ / ١ .

درجة الحديث صحيح : قال ابن حجر : في تلخيص الحبير ١٢٢ / ١ صححه

الترمذي ونقل عن البخارى انه أصح شيء في الباب وقال أبو داود : قلت لاحمد

حديث بسرة ليس بصحيح . قال بل هو صحيح وقال الدارقطني : صحيح ثابت

وصححه ايضا يحيى بن معين : ولا يعارض هذا حديث طلق بن علي عن أبيه .

وهو أنه قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل كأنه يـدوى

فقال يانبي الله ماترى في مس الرجل ذكره بعد ماتوضأ ؟ فقال : صلى الله

عليه وسلم هل هو الا مضغة منه - أو قال بضعة منه (واللفظ لابي داود = =

بيطن الكف (١) مقضيا اليه من آدمي .

جعل أكثر الفقهاء (٢) ما يخرج من أي موضع كان من البدن ناقضا للطهارة من دم ومنى ونحوهما ومعنى هذا الباب: أن التنظيف بالطهارة بالماء كان مستحسنا في العقول والعبادات الجميلة لم يصلح أن يلزم فعله في كل حال ووقت ، لان ذلك ما يتعذر ويشق مشقة غير محتمله . فعلق بأحوال وأمور معلومة خارجة عما يشق ويتعذر .
وكان أول ما يتعلق به من ذلك هو الصلاة التي جعلت في معنى المناجسات لله عز وجل صلى الله عليه وآله وسلم ماورد

= كتاب الطهارة : ٤١/١ أنظر ابن ماجه ١٦٣/١ ، النسائي ١٠١/١ ، لانه ضعيف قال الامام النووي انه ضعيف باتفاق الحفاظ واما بفرض صحته فنسخ واما لانه محمول على المس يحائل ومن قال بنسخه ابن حبان والطبري وابن العربي والحازمي :

وكذا حكى الشوكاني في نيل الاوطار ٢١٨/١ انظر الزرقاني ٨٨/١ ، المجموع ٤٣/٢ (١) وانما قيد بيطن الكف لانه لو مس بظاهرا لكف لا ينتقض الوضوء لحديث أبي هريرة رضي الله عنه . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا أفضى أحدكم الى ذكره ليس بينهما شيء فليتوضا وضوءه للصلاة) رواه الشافعي في الام ٣٤/١ .

والافضاء لا يكون الا بيطن الكف يقال افضى الرجل بيده الى الأرض مسها بيها طن راحته قاله ابن الفارس وغيره . كندا في المصباح : ٤٧٦/٢

(٢) منهم الحنيفة والحنابلة قالوا ينتقض الوضوء بالدم والقيح اذا خرجا من البدن انظر فتح القدير : ٣٣/١ شرح منتهى الارادات ٦٦/١

به الخير من قوله عليه السلام : (اذا كان أحدكم في الصلاة فانما يناجى ربه فلا يبصق من بين يديه ولا أمامه) (١)

ومعنى الزيارة (٢) من العبد لسيدته في داره على ماورد به الخبير من قوله عليه السلام : (المساجد بيوت الله [والمؤمنون زوار الله]) (٣) فحق على المزور أن يكرم زائره) (٤)

على ماورد به الخبر في أشياء تشاكل الصلاة مما سبيله أن يكرم أو يعظم مما قد ذكرناه في الباب قبل هذا (٥) ثم لا بد ان يجعل لتلك الطهارة نهاية ينقضي حكمها بانقضاءها فيحتاج الى استئناف طهارة أخرى ويروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم فتح مكة صلى الصلوات كلها بوضوء واحد فقال له عمر : لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه فقال عمداً فعلته يا عمر) (٦)

(١) الحديث صحيح رواه البخارى ومسلم ولفظه في سياق البخارى عن انس رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم (ان المؤمن اذا كان في الصلاة فانما يناجى ربه فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره او تحت قدميه) بخارى ١ / ٥١ وليس في روايته (فانما يناجى ربه) ابن ماجه ١ / ٢٥١ .

(٢) معطوف على قوله في معنى المناجاة .

(٣) مابين القوسين ساقطة من الاصل والتصحيح من جمع الجوامع للسيوطى .

(٤) بذلت جهدى في البحث عن هذا الحديث في السنن والمصنفات ولم أقف على من خرجه سوى ما وجدت في جمع الجوامع للسيوطي انه قال : رواه ابن عباس واتى بالنص الذى اثبته ثم رمز له ب (ك) في تاريخه يعنى اخرجه الحاكم في تاريخه انظر جمع الجوامع ١ / ٤٤٥ .

(٥) مثل الطواف ومس المصحف وحمله .

(٦) الحديث صحيح رواه مسلم وغيره وسياقه عند مسلم عن طريق بريدة عن أبيه

ان النبي صلى الله عليه وسلم (صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر : لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه

قال : عمداً صنعته يا عمر) مسلم ٣ / ١٧٧ وابن ماجه ١ / ١٧٠ ايوداود ٢ / ٣٩ .

فأبان عليه السلام أن فعله المتقدم كان استحباباً لا إيجاباً
وأن الطهارة الواحدة تكفي لصلوات كثيرة إذ في إيجابها لكل
صلاة ضيق وحرَج ولم تصلح أن تكون تلك النهاية عدداً
من الصلوات معروفاً كصلوات يوم وليلة، ولا أن تكون صلاة واحدة
إذ كانت هذه الطهارة قد تجب لأمر غير الصلاة مما قد مضى
ذكره فجعلت الشريعة أمداً بقاء حكم الطهارة في خروج
أشياء من البدن مستقدرة، وقد جرت العادة الحسنة باجتنابها
وإزالتها عن الثياب والأماكن، والأبدان، وما جعل في هذا
المعنى . فيسمى كون ذلك الشيء العوجب ^{ب/ ١٢}
لا استثناء الطهارة حدثاً . وكان أصل الأحداث ما خرج
من السيلين من غائط وبول ونحوهما، لأن كل ما خرج منهما
أو من أحدهما لا يحق بجملة ما يستقدر ويجتنب، ثم كان زوال
العقل مما يزول معه التكليف في الحال ويخرج من سبيل صاحبه
ما يتجاوز (مخرجه) (٢) ويجتنبه، وينبغي التنظف منه وأقل ذلك
الريح الخارجة من الدبر لأنها في كثير من الأحوال لا تخلو من أن تقترن
بها نفاثة ورطوبة فيتعذر التحفظ من ذلك فحسم الباب، والحق
ما خرج منه بمعنى الغائط والبول (إذا كانت) (٣) للريح مقدمة لهما
وقد يتعلق الوضوء ببدن المغمى عليه مما يخرج معه من فرجه رائحة
البدن فيستحب التنظف منها . .
وشيء آخر وهو أن يقال زوال العقل بغير النوم بيزيل التكليف، ولا شيء يخرج
من الإنسان أبعث (٤) ولا أفضح منه (٥) فألحق لفظاته بالنجاسات -

١ في الأصل (إذا كان) ولعل الصواب ما أثبتناه :

٢ = في الأصل (ما يتجاوز ما) وما أثبتناه فهو من اختياري :

٣ = في الأصل (إذا) ولعل الصواب ما أثبتناه

٤ = في الأصل (أشبع) وهذا تحريف والصواب ما أثبتناه :

٥ = أي من زوال العقل :

التي تخرج من الفرجين . ثم كان زوال العقل خا رجا عن هذا المعنى لكن ما يخرج من صاحبه من الريح من حيث لا يشعر يلزمه الطهارة كلزومها من الريح يخرج منه، ولهذا المعنى فرق بين النوم قاعدا وبينه قائما . لأن القاعد الواطئ بمقعده على الأرض، وعلى ما هو جالس عليه متحرز من خروج ريح منه لا يعلم بها، وغير القاعد يسهل منه خروج الريح من حيث لا يشعر، هذا هو الغالب فكان زوال العقل راجعا الى باب خروج الريح (١) وقد ذكرنا دخوله في باب النجاسات الخارجة من الفرجين لكونها (٢) مقدمة للنجاسات الخارجة . ولما لم يؤمن أن يصحبها رطوبة من منجس أو شيء دقيق لا يحس به الا نسان .

ثم الشيء الثالث (٣) مما ينقض الطهارة الملاسة وتلك حلال يفترض فيها الشهوة بالقلب ولا يخلو صاحبها من خروج مذى (٤) منه ومس الفرج مفضيا اليه ببطن الكف يأخذ طرفا من الملاسة بالافضاء باليد الى مخرج الحدث وذلك مما لا يؤمن معه علق شيء باليد مما قد علق بالفرجين من دقيق النجاسات وخفيها ، وأصل الملاسة الشهوة وذلك في الأغلب مما يخفيه الناس كاخفاتهم الجماع ، ومس الفرج قد يقصد به الشهوة ، والأغلب فيه أنه لا يظهر (٥) الا لعارض :

الحكمة في أن الملاسة ناقصة للوضوء

- ١ = ووجه ذلك أن النوم مظنة خروج الريح من غير شعور اذا كان غير متمكن على المقعدة . وكذلك زوال العقل مظنة خروج الريح من غير شعور صاحبه :
- ٢ = في الأصل (لكونها) ولعل الصواب ما أثبتناه لأن الضمير راجع الى الريح :
- ٣ = اعادة ذكره هنا لأجل التفصيل وليس فيه تكرار :
- ٤ = المذى : ماء رقيق يخرج عند الملاعبة لا بشهوة ويضرب الى البياض وفيه ثلاث لغات . الأولى : سكون الذال ، والثانية كسرهما مع التثقيب - يعني تثقيب الياء . فيقال : المذى بوزن غني ، والثالثة الكسر مع التخفيف ويعرب في الثالثة اعراب المنقوص ، ومذى الرجل يعزى من باب ضرب فهو مذا ، ويقال : الرجل يمدى والمرأة تقذى : أنظر : مصباح المنير ٥٦٧/٢ " المهدب ١٤١/٢ :
- ٥ = ألا يظهر أحد مس الفرج الا لعارض والله أعلم :

وأما مداوم من فرجه فمنسوب إلى السخف (١) والد بر في هذا المعاني أبلغ في إيجاب الطهارة من القبل .
وقد بان بما وصفناه تقارب هذه الأشياء الأربعة، وإن كان فيها في الظاهر افتراق وتفاوت، وما وقع من الملازمة لغير شهوة أو مس الفرج لغير ما ذكرناه فنادر، وقد أصلنا أن أحكام الشرع موضوعة على المعاني الغالبة، وإن النادر ملحق بالغالب وهذا من ذلك والله أعلم :

وقد ورد في الخبر المعروف (٢) / (العينان وكاء السه فاذا نامت العينان استطلق الوكاء فمن نام فليتوضأ) (٣)
وهذه إشارة إلى ما قلنا من أن النوم إنما جعل حدثاً لما يسهل خروجه من الريح على ما لا يشعر به صاحبه والله أعلم :

١ = والسخف (بوزن القفل رقة العقل ، وبأبه طرب . فهو سخيف ، وقال الخليل : السخف في العقل خاصة ، والسخافة عامة في كل شيء : مختار الصحاح ٢٩٠ " مصباح المنير ٢ / ٢٦٩ :

٢ = هكذا جاء ذكر هذا الدليل في الأصل في هذا الموضع .
والأنسب أن يذكره عند ذكره عن النوم :

٣ هذا حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ولفظه كما في المسند . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أن العينين وكاء السه فاذا نامت العين استطلق الوكاء)
وليس في هذه الرواية لفظ من نام فليتوضأ) وإنما هذا اللفظ في رواية علي رضي الله عنه التي رواها أيضاً الإمام أحمد في المسند وهي : عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إن العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ) : الفتح الرباني ٢ / ٨٣ - ٨٤ " وكذا أخرجه أهل السنن بالفاظ متقاربة : أنظر أبا دود في كتاب الطهارة : ٤٦ / ١ وابن ماجه ١ / ٦١
والبيهقي في سننه : ١١٨ / ١ " والدارقطني في سننه : ١٦١ / ١
ولم أقف في الكل على اللفظ الذي أورد به المؤلف ولعله رواه بالمعنى : (السه) في الحديث حلقة الدبر ، والوكاء الخيط التي تشد به الصرة والكيس ونحوهما ، فجعل اليقظة للاستكالوكاء للقربة فما دلم إلا نسان يقظاً فطهارته باقية كما أن الماء يبقى في القربة ما بقي الوكاء : أنظر النهاية ٢ / ٤٢٩ ، ٥ / ٢٢٢ ز

وفي الحديث ما يدل على أن النوم لا يكون ناقضاً للوضوء إلا في حالة =

الطهارة تجب بخروج ما يحتاج الى التنظيف منه
ولا تجب في مثل العرق ونحوه .

واذا ثبت قرب هذه الأشياء الأربعة في نقضها الطهارة من العقول، والعادة من الوجه الذي ذكرنا فسنذكر فيه وجه آخر . وهو أن الطهارة لما كانت إنما تقع بما يتطهر به البدن كله أو بعضه وكان زوالها يقع بما ينال في معاني التنظيف من الأشياء الخارجة من البدن وكان ما يخرج من البدن شيئين : أحدهما مستحب مستقذر ، والثاني غير مستحب ولا مستقذر (١) مثل العرق ، والبصاق والدمع ونحوها ، ويجب أن تكون الطهارة إنما تجب بخروج ما يحتاج الى التنظيف منه ، والعرق وما دخل في باه غير محوج الى التنظيف منه فافتراقا : ثم ذكرنا ان الله عز وجل نبهنا بما أمرنا به من الطهارة من الحدث على الطهارة من الأثام والمعاصي لأن أفعال البدن شيئا مستحب كالمعاصي والأثام . والثاني : غير مستحب مثل الطعاط وأموال البر فانقسم ما يخرج من الأبدان قسمين باقسام ما يخرج من الأفعال ، وكان التطهير لا زما للمذموم منها في الناس . والله أعلم : ومذهب الكوفيين (٢) في ايجابهم الوضوء بما يخرج من جميع البدن

- ١ = أي شرطا فلا يرد المخاط وان كان مستقذرا عرفا :
٢ = نسبة الى مدينة (كوفة) المدينة الكبيرة بالعراق . قيل : سميت بالكوفة لاستدارتها أخذاً من قول العرب رأيت كوفانا ، وكوفانا بضم الكاف وفتحها . وقيل إنما سميت بالكوفة لأن سعد بن أبي وقاص لما فتح القادسية نزل المسلمون بالأنبار فإذا هم البق فخرج فارتاد لهم موضع الكوفة وقال : تكوفوا في هذا الموضع أي اجتمعوا والتكوف التجمع .
مصرها سعد ابن أبي وقاص بأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سنة أربع عشرة : أنظر معجم البلدان : ٤٩٠ / ٤
معجم ما استعجم : ٤٨٧ " الروض المعطار في خبر الأقطار : ٥٠١ :
ثم صارت مقر الخلافة حين انتقل اليها أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه كما انتقل اليها كثير من الصحابة حاملين أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدورهم مما كان له أثر كبير في انتشار العلم وازدهار الفقه في التابعين ومن بعدهم وأصبحت مدينة الكوفة توازي مدرسة المدينة بالحجاز حتى ارتحل اليها كبار العلماء طلبا للعلم من المدينة وغيرها مثل =

من الأشياء النجسة ينزع (١) الى هذا اذ ليس بعض ما يظهر
من نجاسات البدن أولى من بعض والله أعلم (٢)

الشافعي رحمه الله . واشتهر من كبار التابعين ممن أخذوا
العلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . مثل علقمة بن قيس
والأشعث بن يزيدي النخعي ، ومسروق بن الأجدع الهمداني ،
وعبد بن عمر السلماني ، وشريح القاضي ، والحارث بن الأعور .
وكان هؤلاء معروفين بالفقهاء الستة كما أن بالمدينة الفقهاء
السبعة المعروفين . ثم اشتهر من تلاميذ هؤلاء إبراهيم النخعي
وقد تلقى علومه من علقمة ومنه حماد بن سليمان شيخ أبي حنيفة
ثم في عصرنا هذا رالفقه المذهبي في أول القرن الثاني اشتهرت
نسبة المذهب بالمدن الحنفية . نسبة الى الامام أبي حنيفة
(النعمان بن ثابت) فقيه العراق وامام مدرسة الرأي :

١ = ينزع : أي يرجع الى هذا . قال ابن منظور : المنزعة
والمنزعة ما يرجع اليه الرجل من أمره ورأيه وتدبيره : أنظر :
لسان العرب : ٤٣٩٦/٦ :

٢ = ومذاهبهم أنه ينتقض الوضوء بخروج النجس من الآدمي
الحي سواء كان من السبيلين أو من غير السبيلين ، الجرح والقرح
والأنف ، من الدم ، والقيح ، والرعا ف والقيح سواء كان الخارج
من السبيلين معتادا أو غير معتاد كالبول والغائط والمني
والغذى والودي وغيرها أو غير معتاد كدم المستحاضة :
ويستدلون على ذلك بما روي عن أبي أمامة الباهلي رضي
الله عنه أنه قال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم :
فغرفت له غرفة فأكلها فجاء المؤذن فقلت الوضوء يا رسول الله
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انما علينا الوضوء مما يخرج
ليس مما يدخل)

قالوا : علق الحكم بكل ما يخرج أو بمطلق الخارج من غير اعتبار
المخرج الا أن خروج الطاهر ليس مقصودا فبقي خروج النجس مرادا :
ولمزيد من أدلتهم . أنظر : بدائع الصنائع : ٢٤/١ فتح القدير ٣٢/١

المستحاضة تصلي من النوافل ماشاء
بطهارة واحدة .

فان قال قائل قد أوجبتم على المستحاضة (١) لكل صلاة
فريضة (٢) والمستحاضة في حال قياها الى الصلاة محدثة
فلم تنتهياً ازالة الطهارة (٣) عنها بالكلية (لعدم امكانها) (٤)
ولم ينتهياً ايجابها عليها لكل جزء من أجزاء الصلاة لأن هذا
لا يتوصل معه الى أداء الصلاة ، وكان أحسن ما يجعل عليها
أن تأتي بالطهارة لكل صلاة لا مكان ذلك دون ما سواه
فما لا مكان فيه مرتفع :

ثم نظرنا في النوافل فقلنا لها أن تصلي بطهارة الغرض
ما تتنفل به قبله وبعده . لأن النوافل أتباع الفرائض
والانسان مندوب اليها بلا عدد محصور فلو كلفت المستحاضة
من (ذنا)^(٥) معها تجديد الطهارة لكل صلاة نافلة للحقنهم
المشقة التي عساها أن تقطعهم عن الاستكثار من النفل .
ومن الدليل على أنها أتباع الفرائض أنه يجوز الجمع بين
ما شاء العاصي من ركعاتها باحرام واحد ولو كانت أصلاً لكانت
محدودة بركعات لا تجوز الزيادة عليها :

-
- ١ = المستحاضة هي التي ترى الدم من قبلها في زمن لا يعتبر
من الحيض والنفاس : التعريفات للجرجاني : ٢٧٢
٢ = حذف المفعول . لأن فيه تفصيلاً ، وتقديره قد أوجبتم
أي الغسل لكل فريضة ان لم تعلم وقت انقطاع الدم ، أو الوضوء
لكل صلاة والغسل وقت انقطاع الدم اذا علمت وقت انقطاع الدم :
٣ = لعل في الكلام سقطاً تقديره فلم تنتهياً ازالة الطهارة
الحدث عنها . من باب اضافة الصدر الى فاعله :
٤ في الأصل (لا مكانها) ولعل الصواب ما أثبتناه :
٥ = في الأصل (ومن ذنا معها) وهذا تصحيف والثواب
ما أثبتناه . أي أن من ذنا مع حالها في الحكم كسلس البول :

(باب ذكر ما يوجب طهارتها الاغتسال)

وذلك شيئان في الرجل نزول الماء الدايق (١) الذي يكون منه الولد

والثاني : التقاء الختانين وهو غيبوبة الحشفة في الفرج (٢)

(١) لما رواه مسلم وغيره عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . أنه قال : (انما الماء من الماء) : مسلم : ٣٨ / ٤ : ومعناه يجب الغسل بالماء من انزال الماء الدايق وهو المني ، وقد أوله ابن عباس فقال : انما قال النبي صلى الله عليه وسلم (انما الماء من الماء في الاحتلام) : تلخيص الحبير

(٢٣٥ /) ولحديث أم سلمة رضي الله عنها . أنها قالت : جاءت أم سليم

امراة أبي طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :

يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (نعم اذا رأت

الماء) : بخارى : ٣٨٨ / ١ مسلم : ٢٢٣ / ٣ :

وقد انعقد الاجماع على ذلك . حكى الامام النووي الاجماع على

وجوب الغسل بخروج المني : المجموع : ١٣٩ / ٢ وكذا لقاضى

ابن العربي وغيره : انظر التلخيص : ١٣٥ / ١ :

٢ = أى ولو لم ينزل لقول الله عز وجل (لا تقربوا الصلاة وأنتم

سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا بما برى سبيل حتى

تغتسلوا) المائدة : آية : ٦

قال الامام الشافعي : رحمه الله تعالى فأوجب الله عز وجل

الغسل من الجنابة فكل من معروف في لسان العرب أن الجنابة

الجماع ، وان لم يكن مع الجماع ماء دايق . وكذلك

في حد الزنا ، وايجاب المهر وغيره وكل من خوطب بأن فلان

أجنب من فلانة عقل أنه أصابها وان لم يكن مقترفا . قال الربيع :

يريد أنه لم ينزل . ودلت السنة على أن الجنابة أن يفضي الرجل

من المرأة حتى يغيب فرجه في فرجها الى أن يوارى حشفته

أو أن يرمي الماء الدايق وان لم يكن جماعا ، ودل على هذا

حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم (اذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان

فقد وجب الغسل) مسلم : ٤١ / ٣ - ٤٢ :

وأربعة أشياء في النساء — ذان، والثالث الحيض ، والرابع

النفاس : (١)

ومعنى هذا الباب - والله أعلم - أن الطهارة ضربان . عامة للبدن وخاصة لبعضه . فشرعت العامة للأحداث التي لا تتصل ولا تتابع مثل الجنابة ، والحيض ، والنفاس ، وشرعت الخاصة فيما يتتابع ويتصل كما الخارج من السبيلين لأن ما يتتابع شقت مواصلته ، وما ندر لم تشق مواصلته . فجرى الأمر في هذا على المشقة والتخفيف ، وإن كان خروج الماء الدايق بأصل إنما يقع باجماع الذي يلتذ به إلا نسان (٢) فينفصل من بدنه هذا الماء الذي هو ضرب من الأذى وقد نجسه كثير من العلماء (٣)

١ = لقوله تعالى : (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا

النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن

من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) سورة

البقرة : آية : قيل : في تفسيرها يطهرن . هو الاغتسال :

ولقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت حبيش (إذا أقبلت الحيضة

فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاضلي عنك الدم ثم صلي ثم توضي لكل

صلاة حتى يجيء ذلك الوقت) أنظر البخاري ٣٣١/١ مسلم : ١٧/٤

أما دم النفاس . فإنه يوجب الغسل لأنه حيض مجتمع ، ولأنه يحرم

الصوم والوطأ ويسقط فرض الصلاة فأوجب الغسل كالحيض :

٢ = لعل المراد من هذا الكلام أن اجماع والتقاء الختانين تحصل به

في الأصل لذة تعم جميع البدن ، وكذلك الماء الدايق بالا احتلام

تحصل به لذة تعم جميع البدن فناسب ذلك أن تكون الطهارة منها

عامة إضافة على هذا ما قيل بنجاسة الماء الدايق :

٣ = منهم ما لك ، وأبو حنيفة : أنظر الرسالة الفقهية للقيرواني : ٨٤

الهداية مع فتح القدير : ١٧٢/١ ، شرح النووي لمسلم : ١٩٧/٣ - ١٩٨

وذهب كثيرون إلى أن العني طاهر . روى ذلك عن كثير من الصحابة

والى هذا ذهب داود وأحمد في أصح الروايتين . وهو مذهب الشافعي

وأصحاب الحديث : كذا قال النووي : ومدار الخلاف على حديث عائشة

رضي الله عنها . لأنها روت أنها كانت تغسل ^{بها} من ثوب رسول الله صلى

الله عليه وسلم - وروت أيضا بأنها تفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

رواه مسلم : ١٩٦/٣ - ١٩٧ = =

ثم قد يكون بقذف الطبيعة له بالاحتلام (١) وبغير ذلك
 الاصل الأعم وهو الجماع والتقاء الختانيين من غير انزال
 يشعر به صاحبه وصله (٢) من الجماع كمحل الريح من الغائط
 ، والحيض (٣) وقد سماه الله أذى (٤) وكان أهل الملل فيه
 على ما ذكرناه من اعتزالهم صاحبته في المخالطة والمواكبة
 والمشاربة ، والنفاس أكثر من الحيض وأشد في معنى الأذى .
 فهذه كلها أحداث شرعت عنها الطهارة لعان متفقة أو متقاربة
 والله أعلم :

= وذهب من ذهب إلى نجاسة المنى أخذاً برواية الغسل
 وان الذي يغسل النجاسة وحمل رواية الفرك على ما اذا كان يابساً
 تخفيفاً ورخصة :

وذهب من ذهب إلى طهارته أخذاً برواية الفرك . لأنه لو كان
 نجساً لم يرغبه ، ولأن الأصل فيه الطهارة فلا ينتقل عنه إلا بالدليل
 لحمل رواية الغسل على الاستحباب بالتنظيف لا على الوجوب :
 هذا والكلام يطول في ذكر أدلة كل منهم ، والترجيح وهذا ما لا يكفي
 التعليق على الهاشمي فمن أراد ذلك فليرجع إلى المطولان ، وأحد
 الأحكام : انظر الأم : ٧٢/١ " المجموع : ٥٥٣٢-٥٥٤ " فتح القدير
 ١٧١/١ " شرح النووي لمسلم : ١٩٦/٣ " نيل الأوطار : ٦٦/١ :

١ = ولا احتلام : افتعال من الحلم بضم الحاء واسكان اللام وهو
 ما يراه النائم من المنام : يقال حلم في منامه بفتح الحاء
 واللام ، واحتلم ، وحلمت بكذا . هذا أصله . ثم جعل اسماً
 لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه انزال المنى غالباً فغلب
 لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام : لكثرة الاستعمال :
 النووي في المجموع : ١٣٩/٢

٢ = أي محل الاحتلام من الجماع في إيجاب الغسل كمحل الريح
 من الغائط في إيجاب الوضوء .

٣ معطوف على قوله . هذا الماء :

٤ أي في قوله تعالى : (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى)
 أي هوشئ تآذى به المرأة وغيرها براثة دم الحيض .

والأذى كناية عن القذر في الجملة :

وما يخرج منها مضاف الى البدن كله فجرى الأمر في التطهير منها على الظاهر في عموم البدن بها وخفف في الأحداث فخص وفي الاحتلام والجماع غير ما ذكرنا ، وهو أن المحتلم قد يكون منه ما ينتشر على فخذيه وما يليهما من الساق فلا يتيهأ الاقتصار على طهارة الرجلين الى الكعبين كما يتيهأ ذلك في طهارة الحدث وكذلك فقد جرت العادة بالتجرد بالليل للمواقعة (١) وهذا يندربا النهار واذا جاء التجرد خصوصا في بلاد الحر جاء ما يورد ايراد الماء (ازالة لرواحه) والله أعلم :

باب ذكر صفة طهارة الوضوء ، والاغتسال

الاصل في الوضوء ما ورد به الكتاب من قوله (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) ٣ الآية :
فخصت هذه الأطراف لأنها التي تنكشف من الناس في العلاقات فخصت بالتنظيف ، وفرق بين الرأس وغيره بأن يجعل فيه المسح دون الغسل لأن في غسل الرأس في طهارة الوضوء ^(٤) أذى ومشقة وهو يحوج الى نزع قميص ورده ان كان على الناس

مراعاة لشريعة اليسرى في اجاب
غسل الأطراف فيما يتكرر حدته ، واجاب
غسل جميع البدن فيما لا يتكرر

١ = أى للجماع يقال : واقع امرأته واقعة ، ووقعا جامعها :

مصباح المنير : ٦٦٨ / ٢

٢ = في الاصل (اذا ورايحه) ولعل ما أثبتناه هو الصواب :

٣ الآية من سورة العائدة . آية : ٦

، وكما لها (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا

وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم

الى الكعبين وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم

من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا

طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل

عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ولعلكم تشكرون)

٤ = في الاصل (وهو يحرج الى نزع قميص ان كان على الانسان أو وردا

ان كان عليه) وبما أثبتناه ينتظم الأسلوب : والله أعلم :

ويسيل منه على البدن ما يستثقل وليس هذا في الوجه واليد بين
والرجلين ، وعلى أن الناس إذا أرادوا تزيين الشعر أمروا
عليه الماء فزينوه مسحا لا غسلا وعادتهم في الوجه واليد بين
بالغسل لا بالمسح ، والاختيار في الوضوء على ما وردت به
الشريعة تقدم السواك (١) لما في ذلك من إزالة النكبة (٢)
الكرهية والرائحة الخبيثة ثم التسمية (٣) تبركا بذكر الله
تعالى في افتتاح الطهارة التي هي مقدمة الصلاة وفي ذلك
الاخلاص لله عز وجل (٤) والاعتراف بالانقطاع إليه ،

حكم التسمية في الوضوء .

١٣/أ

١ = وردت أخبار كثيرة في فضائل السواك منها حديث
أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : (لولا أن أشق على أمتي - أوعلى الناس - لأمرتهم
بالسواك مع كل صلاة) رواه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري
٢٧٤/٢ " مسلم : ١٤٣/٣ وعنده لأمرتهم عند كل صلاة :

٢ = (النكبة) ریح الفم : لسان العرب : ٤٥٤٤/٦ ،
مصباح المنير : ٦٢٥/٢
٣ = التسمية : هي قول بسم الله ، وأكملها . بسم الله الرحمن
الرحيم . فان قال بسم الله فقط حصل فضيلة التسمية بلا خلاف
كذا قال النووي في المجموع : ٣٤٤/١ :

وحكم التسمية للوضوء سنة عند الشافعية وليست بواجبة وذلك
لقوله تعالى : (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية
لان الآية ليست فيها ايجاب التسمية :
أما ما ورد في الحديث (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)
رواه أبو داود بسنده عن أبي هريرة : ٢٣/١ وابن ماجه ١ / ١٤٠
لا يدل على وجوب التسمية لأنه ضعيف . قال الامام النووي :
أسانيد هذا الباب كلها ضعيفة وعلى فرض صحته المراد
بالنفي نفي الكمال : المجموع : ٣٤٦/١ :

(٤٧) = لم يذكر المؤلف في صفة الوضوء النية مصرحة مع أنها
من تفروض الوضوء عند الشافعية ، ولعله تركها اكتفاً بالاشارة
في قوله (وفي ذلك الاخلاص لله عز وجل) لأن الاخلاص
عمل القلب وهو النية لأن الوضوء عبادة فلا يتحقق الا بالاخلاص
النية فيه : والله أعلم :

وبأن تيسيراً داء الشريعة إنما هو بتوفيقه واذنه (وبفضله باطلاق
رحمته^(١) لهباده ،

(٢)

ثم افراغ الماء على يديه فيغسلهما قبل ادخالهما في الاناء تحزرا
عن نجاسة عساها أن تكون لاقت يديه أو غير النجاسة مما يؤثر
في الماء فيغسلان فيدخلان في الاناء على يقين طهارتهما ،
والمضمضة^(٣) والاششف^(٤) وتنظيفا للفم والأنف ،

ثم غسل الوجه ثم الا بتداء باليد اليمنى تبركا باليمنى وهي عادة

١ = في الأصل (واطلاقه برحمته) وما أثبتناه أوضح : والله أعلم :

٢ = لحد يثأبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : (اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى
يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده) متفق عليه : انظر
البخارى : ١ / ٣٦٣ " مسلم ٣ / ١٧٨ :

وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء سنة عند الشافعية ، وعند جماهير
العلماء . قال الامام النووي : ذهب الجماهير من العلماء المتقدمين
والمؤخرين . أن النهي هنا نهي تنزيه لا تحريم فلو خالف وغمس
لم يفسد الماء ولم يأثم الغاس ، قال : وحكى أصحابنا عن الحسن
البصرى أنه ينجس ان كان قام من نوم الليل ، وحكوه أيضا عن اسحاق
ابن راهويه ، ومحمد بن جرير الطبري وهو ضعيف جدا . فان الأصل
في الماء واليد الطهارة فلا ينجس بالشك ، وقواعد الشرع متظاهرة على
هذا ، ولا يمكن أن يقال الظاهر في اليد النجاسة :

وأما الحديث فمحمول على التنزيه . ثم مذهبنا ومذهب المحققين
أن هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل معتبر فيه الشك
في نجاسة اليد فمن شك في نجاسة اليد كره له غمسها في الاناء
قبل غسلها سواء قام من نوم الليل أو والنهار أو شك في نجاستها

من غير نوم وهذا مذهب جمهور العلماء : شرح النووي لمسلم : ٣ / ١٨٠

٣ + ٤ = حكم المضمضة والاششف سنة عند الشافعية في الوضوء

والغسل وحجتهم في ذلك . الكتاب والسنة :

أما الكتاب فقوله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم) وقوله (وان كنتم
جنبا فاطهروا) . وجه الاستدلال : أن الذي أمر الله تعالى به

غسل الوجه وهو ما حصلت به العواجة دون باطن الفم والانف :

أما لسنة : فقوله صلى الله عليه وسلم : لأبي ذر رضي الله عنه : =

حكم غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء

في الأفعال التي يما رسونها أن يبدء^(١) وا با ليمنى ، وبه وردت
السنة (٢) في الظهور والترجل (٣) واللباس وا لانتعال واليمين
من اليمن ، والشمال يسمى شوماً (٤) مقابله اليمن ، وروى في الخبر
(اذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمنى فاذا خلع فليبدأ باليسرى
ثم اليمنى) (٥)

استحباب البداء باليمين في الأفعال الشرعية

= (الصعيد الطيب وضوء المسلم . ولو الى عشر سنين فاذا وجدت الماء

فأمسه جلدك فان ذلك خير) رواه أبو دود : ٨٠/١ :

وقال النووي في المجموع : حديث صحيح :

ووجه الاستدلال : أن البشرة عند أهل اللغة ظاهرا للجلد :

وأما با طته (فأدمة) بفتح الهمزة والدا ل :

ويقوله للأعرابي الذي لم يحسن صلاته (توضأ كما أمرك الله)

وجه الاستدلال أنه لم يذكر له سنتا الصلاة والوضوء لثلا يكثر عليه

فلا يضبطها فلوكا نت المضضة والاشتنشاق واجبتين لعلمه اياهما .

فانه مما يخفى لا سيما في حق هذا الرجل الذي خفيت عليه الصلاة

التي شاهد فكيف الوضوء الذي يخفى : انظر الأم : ٣٩/١

المجموع : ٣٦٤/١ - ٣٦٥ :

١ = في الأصل (الى أن يبدءوا) لعل الى زائدة فلا يظهر لها

معنى صحيح :

٢ = مثل حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم

(أنه كان يعجبه التيمن ما استطاع في ترجله ووضوئه) رواه البخاري

في كتاب اللباس : ٣٦٨/١٠ :

٣ = الترجل : تسريح شعر الرأس واللحية ودنه ، والتيمن

في الرجل أن يبدء با لجانبا الأيمن ، وأن يفعله باليمنى :

٤ = في الأصل (يسمى الشوما) والصواب ما أثبتناه . لأن التنوين

وأل لا يجتمعان :

ووجه تسمية الشمال شوماً من باب المجاز . قال صاحب تاج العروس :

ومن المجاز قولهم : زجرت له طير الشمال . أي طير الشوم . قال :

وأنشدني ابن العربي (ولم أجعل شونك بالشمال : أي لم أضع

موضع الشوم ، وطير شمال كل طير يتشائم به : انظر : تاج العروس

٣٩٦/٧ " لسان العرب : ٢٣٢٩/٤ :

٥ = الحديث صحيح : رواه الشيخان وغيرهما با لفاظ مختلفة سوى =

ومعنى ذلك استيفاء بركة التيا من حتى تكون اليمنى مفتحة بهما
ومختتما ، ثم المسح بالرأس ، ثم بالأيدي لئلا يجتهدا في التطهير
في كثير من الأحوال ، ولأنهما في حكم الرأس عند كثير من الناس (١)
وفي كله المسح ، وعلى أن الانسان في أي ذنبيه تعبداً ، وهو (عدم) الاصغاء بهما
الى ما لا يجوز فعله تطهير الأذنين من اكتسا بهما .
فأمر بمسحهما باليمنى تذكيراً لما يلزم من تطهيرهما من دقيق الأثام (٢)
المكتسبة بهما كما كان هذا في الوجه واليدين :
والوجه في ترتيب الوضوء ^(٣) حين البدأ بالوجه قبل اليدين (لأنه أول
ما يظهر للاقي ممن يلقاه هو وجهه كله ولا يتمكن من النظر الى رأسه
الا بتكلف .

= سوى لم أشر على اللفظ الذي ذكره المؤلف (ثم اليمنى) ولعله رواه بالمعنى .
ولفظه عند البخاري . (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم : قال : (اذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى ، واذا نزع
فليبدأ بالشمال لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرها تنزع) بخاري
في كتاب اللباس ٣١١/١ مسلم ٧٤/١٤ ، وأبو داود ٣٩٠/٢ الترمذي
٢٤٤/٤ المسند للإمام أحمد ٤٦٥/٢ ابن ماجه ١١٩٥/٢
١ = وللعلماء فيه كلام يطول ذكره أشير اليه بالاختصار ثم حيل القاري
الى الكتب المطولة . قال الشافعي وأصحابه انها ليست من الرأس
ولا من الوجه بل عضوان مستقلان يسن مسحهما على الافراد ولا يجب
مسحه قال جماعة من السلف . وقال الزهري هما من الوجه فيغسلان معه .
وقال الآكثرون هما من الرأس قال ابن المنذر روينا عن ابن عباس وابن
عمر وأبي موسى وبه قال عطاء وابن المسيب ، والحسن وعمر بن عبد العزيز ،
والنخعي وابن سيرين ، وسعيد بن جبيرة وقتادة وما لك ، والثوري ، وأبو حنيفة
وأصحابه وأحمد قال الترمذي وهو قول أكثر العلماء من الصحابة
فمن بعدهم وبه قال الثوري وابن المبارك ، وأحمد وإسحاق . قال
الشعبي والحسن بن صالح ما أقبل منهما فهو من الوجه يغسل معه
وما أدير فمن الرأس يمسح معه : راجع للأدلة المجموع ٥١٣/٥ - ٣١٤
المصنف ١/١١١ ، سنن الترمذي ١/٢٨٠ .

٢ = الأثام جزاء الأثم قال تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخرون ولا يقتلون
النفس التي حرم^{الله} إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً) الفرقان : ٦٨
والأثم الذنب ، وقد أثم بالكسر اثمًا ومأثمًا اذا وقع في الأثم : مختار الصحاح ،
٣ = في (خ) بدأ بدي لعل الصواب ما أشبه

والوجه هو الذي يحيى ويد على له بالكرامة فيقال : حيا الله وجهك
وكرم الله وجهك .

ثم اليد بعد ذلك يتلوان الوجه في وقوع البصر عليهما :
وأما الرجلان فلا يلحقهما البصر إلا بالتكلف ، ولا شك أن الرأس
أشرف من الرجلين لأن الرأس قوام البدن ، والرجلان
في أكثر الأحوال مغطتان أما بخف أو نعل :
وأما العضضة والاشتقاق فإنه يبدأ بهما قبل غسل الوجه
لأن ما في الفم والأنف من لزوجات الأشياء يحتاج إلى علاج
وتقع به روايح فتغيرهما فزالتهما أولى والله أعلم :

(باب ذكر المسح على الخفين)

وردت الأخبار راجحة المسح على الخفين في السفر والحضر تخفيفاً
ورخصة لما قد يبطل الناس به من البرد في بعض الأزمنة ، والتصريف
في السفر والحضر للحوائج في أزمان الحر والبرد فيضطرون
إلى لبس الخفاف فيشق عليهم نزعها لكل طهارة :

الأخبار الواردة في المسح على الخفين .

١ = وردت أخبار كثيرة في جواز المسح على الخفين .

قال ابن حجر في الفتح : ٣٠٦/١ - صرح جمع من الحفاظ بأن
المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم روايته فجاءت زوا الثمانين
ومنهم العشرة ، وفي مصنف ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري
حدثنني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين (وينحو هذا
ذكر النووي في المجموع : ٤٧٧/١ :

ومما ورد في ذلك ما رواه الشيخان وغيرهما بسنده عن المغيرة
ابن شعبه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة فبادأه فيها ماء فصب عليه حين
فرغ من حاجته فتوضأ ، ومسح على الخفين (واللفظ للبخاري :

٣٠٧/١ : مسلم

وكان معلوما في العادات أن لبس الخفاف لا يستدام الشهر والشهرين وانما يستديمها الحاضر مقدما راغسيير ممدود ، ويستديمه المسافر أكثر من مدة الحاضر فجعل للمسح مدة معسومة جارية على العادة الحسنة .

فوقت للمقيم يوما وليلة (١) لأن الحاضر اذا أوى الى أهله كان نزع الخفين أروح له ، وأخف عليه .

ووقت للمسافر ثلاثة أيام / ولها لبهن لحاجته الى السير بالليل ^{١٤/١} واعجال السفر اياه عن اطالة المكث في المراحل (٢) والمناهل (٣) فكان أحسن ما يوقت به هذه المدة :-

وموجود في الناس اذا كانت أرجلهم مغاطن با لخفاف فإرادوا الدخول على عظيم من عظمائهم أن يمسحوها بثوب أوبيد ازالة للغبار عنها فيستعملون فيها نوعا من التطهير للزينة ولا ينكر أن يكون لبس الخف يورد على خفه شيئا من الماء يمسحه به تزينا أوسمة للتزين ، وان كان غير مستوعب .

وقد يكون الوجه في المسح على الخفين هو تذكر موضع الرخصة من الله عز وجل والمنة منه وهو أن يخطر بباله اذا مسح ما كان يلزمه من غسل رجليه في حال ظهور قدميه ، والله عالم بالخفيات أنه أزال عنه ذلك اذا كان (لا بسا) (٤) خفين لمشقة خلعهما (فيجعل الله) تعالى بخطر هذا بباله على النعمة بالرخصة ،

١ = والدليل على ذلك . حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأمرنا اذا كنا سفرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وليا لبهن الا من جنا به ولكن من عاظ ووبول ونوم) رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح : ١٦٠/١ :

٢ = المراحل جمع مرحلة والمرحلة المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم : مصباح المنير : ٢٢٣/١ " مختار الصحاح : ٦٩٣٨

٣ = المنهل : المورد وهو عين ماء تروده الابل في المرعى . وتسمى المنازل التي في العفا وزعلى طريق السفر (مناهل) لأن فيها ماء : لسان العرب : ٤٥٦٢/٦ ، مختار الصحاح : ٦٨٣

٤ = في الأصل (الانسا) ولعل الصواب ما أثبتناه :

٥ = في الأصل (فيجعل الله)

(١)
 وإذا انتهت مدة المسح عاد الأمر الى الأصل ، وجعل المسح
 على كل خف أو مكنت متابع المشي فيه . لأن ما خالف ذلك
 لا يلبس الا نادرا ، ويخلق سريعا ولا ينتفع به ولا تجد الرخصة
 محلا .

وتكلم الناس في الجوربين (٣)

أقوال العلماء في المسح على الجوربين .

١ = أي الغسل لأنه الفرض في الوضوء ، والمسح رخصة :
 ٢ = لم يذ كر العولف لجوا زال المسح الا شرطا واحدا . وهو
 أن تكون الخف مما يمكن تتابع المشي عليه . وبقي عليه أن يذ كر
 شرطا أخرى ، وهي أن يلبس الخفين على طهارة من الحد ثين .
 لحد يث مغيرة ابن شعبة قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم :
 في سفر فأهويت لأنزع خفيه فقال (دعهما فاني أدخلتهما
 طا هرتين) فمسح عليهما : رواه البخاري : ٣٠٩ / ١ :
 وحمل الجمهور الطهارة على الطهارة الشرعية في الوضوء
 وخالفهم داود الظاهري فقال : اذا لم يكن على رجله نجاسة
 عند اللبس جاز له المسح ولو تيمم ثم لبسها لم يبيح له عند هم
 لأن التيمم مبيح لا رافع : كذا قال ابن حجر في الفتح ٣١٠ / ١
 وبنحوه ذكر النووي في المجموع : ٥١٢ / ١ :
 وأن يكون الخفان ساترين لمحل الفرض لأن الرخصة انما جعلت
 لأجل المشقة في نزع الخف عن محل الفرض فاذا كان محل الفرض
 لم يكن مستورا بكما له فلا محل للرخصة :

٣ = الجورب : بفتح الجيم لفاة الرجل معرب وهو بالفارسي
 (كوب) والجمع جوربة . زادوا الهاء لمكان العجمة ، وقد قالوا :

الجوارب كما قالوا في جمع الكيلج الكيالج ، ونظيره من العربية

الكواكب : لسان العرب : ٥٨٤ / ١ :

قال الزركشي : هو غشاء من صوف يتخذ للدفة . وقال في شرح

منتهى الارادات عند الحنابلة : ولعله اسم لكل ما يلبس في الرجل

على هيئة الخف من غير الجلد . أي سواه كان مصنوعا من صوف وقطن

أو غيرها : شرح منتهى الارادات : ٦٥ / ١ :

وقال صاحب كتاب الفقه على المذاهب الأربعة : ويقال لغير المتخذ من الجلد

جورب وهو - الشراب بالمعروفة عند العامة : الفقه على المذاهب : ١١٧ / ١

والجرموقين (١) ، وأباح بعضهم المسح عليهما لما فيه من الترفه والتخفيف ،
ورأى آخرون^(٣) أن ذلك مما يختص بلبسه بعض الأئمة (ولا يتابع) (٤)
المشي فلم يخالفوا فيما قالوه (٥) مع اختلاف القولين من تعليق
الحكم لما جعل أصلاً في الشريعة . والله أعلم :

١ = الجرموق : بضم الجيم والميم وهو عجمي معرب خف صغير
وقيل خف صغير يلبس فوق الخف .
وقال الامام النووي : ليس الجرموق في الأصل مطلق الخف فوق
الخف . بل هو شيء يشبه الخف فيه اتساع يلبس فوق الخف في
البلاد الباردة .
والفقهاء يطلقون أنه الخف فوق الخف ، ولأن الحكم يتعلق بخف
فوق خف سواء كان فيه اتساع أو لم يكن : المجموع : ٥٠٤/١ ،
لسان العرب : ٦٠٧/١ :

٢+٣ = ومن أباح المسح عليهما الحنابلة ، وكذلك الأصح
في المذهب الشافعي جواز المسح على الجورب .
قال الامام النووي : الصحيح من مذهبن أن الجورب اذا
كان صليقاً يمكن مائة المشي عليه جاز المسح عليه والا فلا :
وقال : حكى أصحابنا عن عمر وعلي رضي الله عنهما جواز المسح
على الجورب وان كان رقيقاً : أنظر المجموع : ٥٩٩/١ - ٥٠٠ ،
شرح منتهى الإرادات : ٥٦/١ - ٥٧ :
الجرموق : فلا يجوز المسح عليها في الأصل ظهر عند الشافعية
لأن الرخصة وردت في الخف لعموم الحاجة اليه ، والجرموق
لا تتم الحاجة :
والقول الثاني يجزئ لأن شدة البرد قد تحوج اليه ، ونزعه
عند كل وضوء للمسح على الأسفل مشقة : شرح الجلال : ٦٠/١
الأم : ٤٩/١ - ٥٠
وكذا مذهب الأحناف جواز المسح على الجرموقين : أنظر بدائع الصنائع :
١٠/١ - ١١ :
٤ = في الأصل (ولا يبالغ) ولعل الصواب ما أشتناه :
٥ = فكأنه يريد الجمع بين القولين . بحمل الأول على ما دعت =

(١)
(باب ذكر طهارة التيمم)

ومما خفف ^{الله} وجل وعز عن عباده ورحمهم ابا حة التيمم .
 وذلك أنه أ قام لهم التراب مقام الماء اذا عدوا في السفر (٢)
 واذا كانوا مرضى ^(٣) يزيد فيه ايراد الماء على اليد ان وكان الماء
 موجودا الا أن صاحبه يحتاج اليه ليشربه ، ويخاف على نفسه
 التلف ان استعمله في طهور ، أو بأن يكون دون الماء ^{مُسْحُولًا}
 بسبع أو عدو أو نحو هذا من أسباب الضرورات .
 ويحتمل اقامة التراب مقام الماء لأن التراب أصل ما خلق الله
 منه الناس اذا كان آدم مخلوقا منه (٤)

-
- = اليه الحاجة ، والثاني على ما عدناها . فاتفق القولان
 على تعليق الحكم لما جعل أصلا في الشريعة وهو المسح عند
 الحاجة ، والغسل فيما لم تدع اليه الحاجة : والله أعلم :
- ١ = التيمم في اللغة القصد . يقال تيممت فلانا ويممته ، وتأممته
 وأممته ، أي قصدته . ومنه قوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه
 تنفقون) البقرة الآية : ١٦٧ :
- ثم كثراستعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيمم اسما علما للمسح
 الوجه واليدين بالتراب :
- وفي الشرع : ايصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة :
 أنظر لسان العرب : ١٣٢/١ " الا قناع في حل الفاظ أبي شجاع :
 ٢٣٩/١ :
- ٢ = هذا ذكر للأسباب العوجبة للتيمم ، وهي وجود العذر
 وهو العجز عن استعمال الماء ، اما لفقدته في سفراً وحضر :
 وتخصيص السفر هنا بالذكر للغالب لأن الغالب فيه فقد الماء
 ، والعجز عن استعمال الماء لسبب مرض ، أو كان الماء موجودا
 لكنه يحتاج اليه لشربه أو لشرب حيوان محترم ، أو كان الماء
 موجودا لكنه حال بينه وبين الماء حائل من سبع أو عدو :
- ٣ = في الأصل مكتوب بالالف (مرضا) وما أثبتناه أشهر عند
 علماء الإجماع :
- ٤ = قال الله تعالى (ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه
 من تراب ثم قال له كن فيكون) آل عمران : الآية : ٥٩

والماء حياة^(١) كل شيء فتقاربا ، وهما معا الأصل في الطبايع التي ركب الله عليها قوام العالم ، وكان أصل ما يقع به تطهير كل شيء بالمعتاد هو الماء . فلم يجز العدول عنه الا في حال الضرورة :

والتيمم على الوجه واليد بين دون الرأس والرجلين (٢) . لأن وضع التراب على الرأس مكروه في العادات الا في المصائب (٣) ونحوها :

والرجلان لا تخلوان من أن تكون قد علق بهما تراب في أكثر الأحوال .

وتتريب الوجه يقع به التعظيم لله في السجود في الصلاة ويقع مثل هذا من العبيد للسادة اذا قبلوا الأرض وأظهروا

الخشوع بالسجود ، وليس في تتريب الرجلين هذا المعنى : ١٤

ويستوى تيمم الجنب والمحدث . لأن طهارة الجنب في الأصل الذي هو الماء أكل وأعم من طهارة المحدث ، فلما لم يكن لإيراد التراب على الرأس والرجلين في التيمم معنى . اقتصرنا في الجنابة في حال عدم الماء على الوجه ، واليد بين

١ = كما قال تعالى : (أولم ير الذين كفروا أن السماوات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون) الأنبياء : الآية : ٣٠ :

أى خلقنا من الماء كل حيوان كقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) وذلك لأن من أعظم ما رده أو لفرط احتياجه اليه وانتفاعه به بعينه . وأصيرنا كل شيء حي سبب من الماء لا يحس دونه : أنظر تفسير البيضاوي : ٦٣٣/٢ :

٢ = قال الامام النووي : في المجموع : ٢١٧/٢ :

أجمعوا على أن التيمم مختص بالوجه واليد . سواء تيمم عن الحدت الأصغر أو الأكبر . سواء تيمم عن كل الأعضاء أو بعضها :

والدليل على ذلك حديث عما راين يا سر رضي الله عنهما :

قال : أجنبت فتمعكت في التراب فأخبرت النبي صلى الله عليه

وسلم : بذلك فقال : صلى الله عليه وسلم : (انما يكفيك هكذا

وضرب يديه على الأرض ومسح وجهه وكفيه) رواه البخارى وغيره : ٤٦٨ :

٣ = فلما كانت هذه عادة جاهلية تشعر بالجزع وعدم الرضا بالقضاء والقدر لم ينظر إليها الشارع في التيمم :

(١)

ليتحلل بهما الصلاة لا للطهارة من الجنابة بل يلزم الجنب
إذا وجد الماء أن يغتسل فيأتي بالطهارة الكاملة خلفاً عما
مضى، وكان في التقدير كأنه بدل من الطهارة، والله أعلم :

(باب ما يكون به طهارة الغسل والوضوء)

وذلك هو الماء الذي جرت العادة باستعماله في التنظيف
وغسل الثياب، وإزالة الأثارة النجاسة، وفضله على سائر الماءات ظاهراً
في إزالة الأثارة وقلع أجساد النجاسات وإزالة روائحها،
والواحدة حتى لا تبقى عين ولا أثر، ومعلوم أن شيئاً لا يبلغ
في هذا مبلغ الماء .

١ = لأن التيمم مباح للصلاة غير رافع للحدث عند الشافعية خلافاً
للأحناف .

ومعنى مباح للصلاة أن الصلاة أبيضت بالتييمم مع قيام الحدث حقيقة
للضرورة كطهارة المستحاضة، والتييمم لا يزيل هذا الحدث بدليل
أنه لو رأى الماء تعود الجنابة والحدث مع أن رؤية الماء ليست بحدث
فعلم أن الحدث لم يرتفع بالتييمم لكن أبيضت الصلاة به للضرورة .
واستدل الشافعية على ذلك بما ورد في السنة - عن أبي ذر رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : إن الصغيد الطيب
طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فأمسه
(جلدك) رواه أبو دود : ٨١ / ١ وغيره :
قالوا : هذا دليل على أن الحدث ما ارتفع إذ لو ارتفع لم يحتج إلى
إلى الاغتسال : أنظر المجموع : ٢٢٠ / ٢ :
أما الأحناف فقالوا : إن التيمم رافع للحدث إلى وقت وجود الماء
في حق الصلاة المؤدأة .

واستدلوا : على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم :
أنه قال : (التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر من الحج ما لم يجد الماء
أو يحدث)

قالوا : فقد سمي التيمم وضوء المسلم بالوضوء مزيل للحدث ،
وقال صلى الله عليه وسلم (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)
وإن الطهر اسم للطهر . فدل على أن الحدث يزول بالتييمم إلا أن
زواله مؤقت إلى غاية وجود الماء فإذا وجد الماء يعود الحدث السابق =

فهو أفضل ما يتنظف به ويتطهر ، ولا شك أن ما نزل من السماء
أ ونبع من الأرض فهو الماء المطلق (١) الطاهر ، ثم الأمر فيما
سبيله هذا الحكم بما يختلط به أو يرد عليه ويقع فيه مما بينا على
ما لا يؤدي إلى الضيق .

وذلك أنه قل ماء إلا وقد يلاقيه شيء مما يغيره أو لا يغيره
من محرم وغير محرم وقع فيه حتى غلب عليه ذلك فلا يسمى ماء على الإطلاق
بل يقال : ماء زعفران (٢) وماء عصف (٣) ونحو هذا . فهو خارج
عن اشتقاق اسم (الماء) وقاصر عنه في التنظيف ولعله يورث ما يغسل
به لونا غير لونه وما كان من هذا الجنس مما (لا) يغلب على الماء
فالماء على حكمه ، ومحل من عمله . . .

١ = الصحيح في حده . أنه العارى عن الأرضة اللازمة ،
وان شئت قلت هو ما كفى في تعريفه . اسم ماء . قال الإمام النووي :
في المجموع : ٨٠ / ١ : وهذا الحد نص عليه الشافعي رحمه الله
في البويطي :

وقيل هو الباقي على وصف خلقته وأعرض بأنه يخرج عنه المتغير
بما يتعذر صونه عنه بمكث أو بترا ب :

فلا خلاف في أن الماء المطلق تحصل به الطهارة الحقيقية والحكمة
لأن الله تعالى سمي الماء طهورا بقوله : (وأنزلنا من السماء
ماء طهورا) وكذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم بقبوله :
الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه :
والطهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره :

٢ + ٣ = في الأصل (ماء و زعفران ، وماء وعصفر) الواو زائدة

فلا معنى لاقحامها بين المضاف والمضاف إليه :

العصفر : نبت معروف ، وعصفت الثوب صبغته بالعصفر فهو معصفر :

اسم مفعول : مصباح المنير : ٥١٢ / ٢

٤ = ما بين القوسين ساقطة من الأصل وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه :

٥ = و (لا) ساقطة من الأصل فلا يستقيم الكلام إلا بإثباتها :

(١)

فلا عبرة بما وقع فيه ولو كان الماء متى وقع فيه ما لا يغيره من شيء
 طاهر حلال يمنع من التطهير به لا يمنع الا انتفاع بأكثر المياه .
 ثم ما كان ممن محرم يقع في الماء من الأشياء النجسة (فالأمر) فيه
 جار على ما لا يلحق في استعما له الماء ضيق :

فوردت الشريعة بالفرق بين قليل الماء وكثيره وبين الجاري منه والراكد
 وبين ما يغير الماء طعماً أو لونا أو رائحة أو لا يغيره ، وبين ما يرد
 من المحرم (ومورده) : (٣)

وكان وجه ذلك أن ما قل^(٤) اذا وقعت فيه النجاسة لا يتعذر تجنبه وكاثرته

١ = الذى يخالط الماء من الأشياء الطاهرة نوعان :

الأول : ما يمكن وقوع الاحتراز منه كزعفران ونحوه . وهذا وان خالط
 الماء حتى غلب على اسمه لم تجز الطهارة به لأن زواله عنه اطلاق اسم
 الماء عليه .

أما اذا وقع فيه مما لا يغلب على اسمه فالأمر بالقاء على حكمه كما ذكره
 المؤلف :

الثاني : نوع لا يمكن الاحتراز منه كالطحلب وما يجرى عليه الماء
 من الملح والنورة (بضم الميم حجارة رخوة فيها خطوط بيض يجرى عليها
 الماء فيتحلل) والتراب . فهذه وان غير أوصافه جازت الطهارة به لأنه
 لا يمكن صون الماء منه فعفي عنه كما عفي عن النجاسات اليسيرة والعمل

القليل في الصلاة : أنظر المجموع ١٠١/١ - ١٠٢ " فتح العزيز : ١٢٠/١ :

٢ = في الأصل (مما لأمر) وما أثبتته من اجتهادى ليستقيم الكلام

بأثباتها :

(٣) = ما بين القوسين ليست في الأصل وأثباتها لا تمام المعنى :

(٤) = هذا حكم الماء القليل اذا وقعت فيه النجاسة فإنه ينجس بوقوع

النجس فيه وان لم يغير أحد أوصافه لقوله صلى الله عليه وسلم .

(اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث) وفي رواية لأبي داود (اذا كان

الماء قلتين لم ينجس)

فمفهومه اذا كان أقل من قلتين ينجس :

وقوله صلى الله عليه وسلم : (اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده

في الإناء فإنه لا يدري أين باتت يده)

من الماء ما يبلغ حد الكثرة^(١) فأمروا بتجنبه اذ لا ضرورة تدعوهم الى استعماله ، وكان ما كثر مما تقع فيه النجاسة لو أمروا بتجنبه لضاقت الأمر عليهم في المياه حتى يلزمهم الا امتناع من مياه الأنهار والابهار والغزيرة ويؤدي الى تجنب مياه البحار . ثم اختلفوا كذلك في الماء القليل والكثير من هذا . فذهب ابي حنيفة (٢) الى أن ما اضطربت جوانبه بتحريك جانب منه فهو قليل ، وما زاد عليه فهو كثير .

= فنهاه صلى الله عليه وسلم . عن غمس يده وعله بخشية النجاسة . ويعلم بالضرورة أن النجاسة التي قد يكون على يده ، وتخفى عليه لا تغير الماء فلو لا تنجسه بحلول نجاسة لم تغيره لم ينهه . وقوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعاً وفي رواية (فليرقه) .

فالأمر بالاراقة ، والغسل دليل النجاسة هذا مذهب الشافعي . أما المشهور من مذهب مالك . فان الماء وان قل لا ينجس الا بتغير أوصافه : أنظر مواهب الجليل : ٧٠/١ :

١ = قال الامام النووي اذا كثرت الماء فبلغ قلتين طهر بلا خلاف :
لحديث : اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً (أنظر المجموع :
١٣٧/١)

٢ = وهم الاحناف ، وفي قول : الكثير عند هم ما بلغ عشرة أزرع في عشرة أزرع وما دون ذلك قليل ينجس بوقوع النجاسة فيه : فتح القدير + ٧٠/١ والكفاية ، وشرح العناية . في نفس المرجع :
وأما المالكية : فالعلماء القليل عند هم ما كان قدر آنية الوضوء أو الغسل فما دونها فإذا دخلت فيه نجاسة قليلة كالقطرة ، ولم تغيره فإنه يكره استعماله في رفع حدث أو إزالة نجاسة . فلم يجعلوا حداً مقدراً للكثرة . ومفهوم كلامهم أن ما كان فوق آنية الغسل يعد من الكثرة : أنظر : مواهب الجليل : ٧٠/١ ، الخرشي : ٧٦/١ :

وذهب آخرون (١) الى أن التحديد بالقلتين (٢) : وهذا مما لا يوهن هذا الأصل الذي أصلناه / في افتراق هذا في حكم القليل والكثير وقيل : في الماء ١٥ / ب الجارى الشديد الجرية انه مما لا يقع فيه اختلافي بوجهه - أن يجتنب ما يلاقي المحرم ويستعمل ما وراه قليلا كان هذا الماء أو كثيرا ، لأن الماء الراكد انما يجتنب القليل منه لأن الماء يمتزج للطافته مقارنة من أجزاء مثله فاذا كان جاريا شديد الجرية لم يمتزج .

١ وهم الشافعية والحنابلة ذهابا الى أن الماء اذا بلغ قلتي من قلال هجر يعد كثيرا فما دون ذلك يعد قليلا . فالكثير لا ينجس الا اذا تغير أحد أوصافه ، والقليل ينجس بوقوع النجس فيه وان لم يتغير ، واستدلوا على ذلك بحديث . (اذا كان الماء قلتيين لم يحمل الخبث) وفي رواية (اذا كان الماء قلتيين فانه لا ينجس) .
رواه أبو داود : ١٥ / ١ - ١٦ .

وقال النووي في المجموع : ١١٢ / ١ هذا حديث حسن ثابت من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رواه أبو عبد الله الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه في سننهم ، وأبو عبد الله الحاكم في مستدركه على الصحيحين قال الحاكم حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم .
وقد أطال ابن حجر البحث في هذا الحديث في تلخيص الحبير ١٦ / ١ .
فارجع اليه ان شئت .

٢ = القلة : هي الجرة سميت قلة لأنها تفل بالأيدي أو تحمل .
ومنه قوله تعالى (٧ : ٥٧) (حتى اذا أقلت سحابا ثقالا) واختلفوا في مقدار القلة . قيل : انها تسع قربتين أو قربتين وشيئا قال الشافعي : فالاحتياط أن تكون قربتين ونصفا (أى ما يسع مائة وتسعين لترا تقريبا . أو سعة المكعب طول حرفة (٥٨) سم فاذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسا في جرة كان أو غيره .
قال ابن قدامة : اتفق القائلون بتحديد الماء بالقرب على تقد يركل قرية بمائة رطل بالعراق ، ولا أعلم بينهم في ذلك خلافا ، ولعلهم أخذوا ذلك ممن اختير قرب الحجاز وعرف أن ذلك مقدارها .

المغني ٢٣ / ١ ، تلخيص الحبير ١٨ / ١ وما بعدها .
٣ = يعني بهذا ما تقدم ذكره في الفصل الثالث في صفحة (١٣٦) أن ما حرم قليله فكثيره حرام . فلا يقال هنا أن ما تنجس به الماء القليل يتنجس به الماء الكثير بناء على هذه القاعدة : . فاذا كان ذلك فلا تضعف تلك الأصل لأجل هذا للفرق بينهما . والله أعلم .

وقيل فيما يرد (من الماء على النجاسة) على سبيل الغسل في ازالة بلا فاة انه طا هر ما لم يبيق فيه أثر النجس بلونه أو وريحه أو طعمه ولو كلف الناس تجنب هذا الماء (لما)^(٢) توصلوا الى تطهير ثيابهم . لأن ما كان يورد على النجس منها في أول دفعة كان يصير نجسا فيزداد الثوب نجاسة ، ثم هكذا في المرة الثانية أو الثالثة فصاعدا حتى يكون ما يورد عليه في الابداء الكثير الذي لا ينجس مثله فكان في تنجيس هذا الضرب من الماء وان قل تضيق .

واذا وردت النجاسة على الماء افترق حكم القليل والكثير . لأنه لا ضرورة في ايرادها عليه كالضرورة في ايراد الماء على النجس على العادة في غسل الأشياء وتطهيرها ، وأكد هذا المعنى أن النجاسة المتجسدة التي لا يغيرها الماء كالحم الميتة وعظمها لا يفترق الحكم في ايراد الماء عليها . لأنه لا فائدة في ايراد الماء على ما لا يزول جسمه كالفاثدة في ايراده على ما تتداخل أجزاءه ويغلبه بكثرته ثم قيل فيما يتغير طعمه أو لونه أو وريحه لوقوع المحرم فيه ان هذا لا ضرورة في تنجيسه فليجتنب ، أو ليورد عليه الماء مقدار ما يكون هو الغالب على محرم دون أن يكون مغلوبا ، وعادة الناس تجنب ما تغير من الماء بالنجاسة والأشياء المحرمة فجرى الأمر في انواع المياه على سنن واحد موافق لما ثبتت عليه الشريعة في الأغلب من ازالة الحرج والضيق ، ولعادات الناس في كثير من ذلك والله أعلم .

الفرق بين ورود الماء على النجاسة ، وورود النجاسة على الماء .

١ = في الأصل فيما يرد على الماء من النجاسة (والصواب ما أثبتته . لأن النجاسة اذا وردت على الماء القليل نجسته بخلاف ما اذا ورد عليها فانه لا ينجس كما يذكره المؤلف بعد قليل . واستدل الشافعية على أن النجاسة اذا وردت على الماء القليل نجسته ، واذا ورد عليها الماء لا ينجس بحد يث أبي هريرة (اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها فانه لا يدرى أين باتت يده) .

فمنع صلى الله عليه وسلم من ايراد اليد على الماء وأمر بايراده عليها . ففرق بين ما اذا وردت النجاسة على الماء وبين ما اذا ورد الماء على النجس .

وبحد يث أبي هريرة أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اذا ولغ الكلب في الماء فليغسله سبع مرات)

أمر بازالة ما وردت الكلاب لورود النجاسة ، وأمر بايراد الماء على النجاسة .

٢ = (لما) سا قطة من الأصل فلا يستقيم الكلام الا بها .

تعريف الماء المستعمل وحكمه في إزالة النجاسات
واراء العلماء في ذلك .

وتكلم أهل العلم في الماء المستعمل . وهو ما أدى به فرض الوضوء
أ و لا اغتسال (١) فذهب ذاهبون الى منع التطهير به مع احكمتهم .
له بالطهارة في نفسه .

قالوا : لأنه لما أدى به الفرض تقربا الى الله وحصل به التكفير
للخطايا والذنوب ولم يكن من عادات الناس جمع الماء الذي تتطهر به
ووقع استعماله على جميعه قصدا للاستهلاك له لحق الماء بحكم
ما أ تلف لوجه الله كالرقبة تعتق (والوضوء) يخس فلم يجز العود
فيه :

١ = هذا ظاهرا المذهب ، وقيل المستعمل في نفل الطهارة كتجديد
الوضوء ، والغسلة الثانية والثالثة والغسل الميسنون غير طهور : انظر :
المنهاج مع شرحه المغني : ٢٠/١ فتح العزيز : ١٠٩/١ :

٢ = ومن ذهب الى هذا الشافعي في قوله الجديد ، وهو المذهب
وعليه الفتوى عند الشافعية ومذهب الامام أحمد ، وقول للعلامة الكية ، والقول
المختار عند الحنفية : ، انظر : شرح المذهب : ١٠٠/١ فتح العزيز
٩٩/١ " مواهب الجليل ٦٦/١ " شرح منتهى الارادات ١٤/١ " شرح
العناية ٧٨/١ حاشية ابن عابد بن ٢٠١/١ اللباب في
في الجمع بين السنة والكتاب ٧٦/١ :

٣ = في الاصل (فلحق) بزيادة الفاء ، ويحذفها يستقيم الكلام :

٤ = في الاصل (والموضع) لعل هذا تحريف من الوضوء . بمعنى
الغنائم ، وأصل الوضوء ما يأخذه السلطان من الخراج ، والعشور
جمعه الوضوء . قال الزبيدي في تاج العروس ٥٤٥/٦ - (ووضائع
الملك) بكسر الميم جاء ذكره في الحديث . وهو حديث طهفة بن زهير
النهدى رضي الله عنه ونصه (لكم يا بني نهد ودائع الشرك ووضائع الملك
: أي أن ما وضع عليهم في ملكهم من الزكوات أي لكم الوظائف التي
نوظفها على المسلمين في الملك لا تزيد عليكم فيها شيئا ، وقيل معناه
ما كان من ملوك الجاهلية يوظفون على رعيتهم ويستأثرون به
في الحرب وغيرها من الغنم : أي لا تأخذ منكم ما كان ملوككم وظفوها

عليكم بل هو لكم) : انظر : النهاية : ١٥٨/٥

وذهب آخرون الى أن معناه أن أداء الفرائض قد سلبه معنى التطهير —
فصار طاهرا غير مطهر .

وذهب آخرون الى تنجيسه مبالغة في المنع منه . وذ
وذهب آخرون الى أنه باق على حكم طهارته وتطهيره وليس في شيء
من هذه الأقوال ما يخالف عقلا أو عادة بل كل (منها) جائز غير مستحيل
من الحكم المتعبد بما شاء من وجوهه . والله أعلم .

-
- ١ = روى هذا المذهب عن أبي حنيفة . قال الامام أبو محمد علي بن زكريا : في
كتابه اللباب (ذكر مشايخ بلخ عن أبي حنيفة ثلاث روايات في الماء المستعمل .
احدها : انه نجس نجاسة مغلظة (كالبول والخمر) وهي رواية الحسن بن زياد عنه .
والثانية : انه طاهر غير مطهر . وهي رواية محمد بن الحسن . ثم قال : ومشايخ
العراق روى عن أبي حنيفة أنه طاهر غير مطهر رواية واحدة ، واختارها المحققون
من أصحابنا . وهي القول الأشهر الأقيس الذي عليه الفتوى . ذكر الأدلة لكل قول .
فارجع اليه ان شئت : أنظر فتح القدير : ٨٠ / ١ ، حاشية ابن عابد بن : ٢٠١ / ١ :
- ٢ = وهي احدى الروايات عند الأحناف كما تقدم آنفا .
- ٣ = ومن ذهب الى هذا المالكية في المشهور عنهم ولهم قول بأنه طاهر
غير مطهر . قال الخطابي : في مواهب الجليل ٦٦ / ١ يكره أن يتطهر
بالماء المستعمل مع وجود غيره فان لم يجد غيره تطهر به ولا يتيمم مع
وجوده . وهذا هو المشهور من المذهب كما صرح بذلك غير واحد .
فان تركه وتيمم أظا بدأ : انظر المنتقى ٥٥ / ١ .
وهو أيضا قول الشافعي في القديم : انظر المجموع ١٥١ / ١ فتح العريز
٠٩٩ / ١
- ٤ = في الأصل (بل كل فيها) والظاهر ما أثبتته
- ٥ = أى غير مستبعد من الحكم المتعبد به بأى وجه شاء من وجوهه .

(باب ذكر النجاسات)
(باب ذكر النجاسات)

وأما النجاسات فكل محرم أكله وشربه مما يمكن الأكل والشرب منه وتفصيل ذلك يرد فيما بعد من باب الطعام والمشرب :
ووجه هذا أن رأس الانتفاع بهذه الأشياء . أكلها وشربها لما فيها

تعريف النجاسة

١ = النجاسات : جمع نجاسة ، والنجاسة الشهية المستقدر .
قال أهل اللغة : النجس هو القذر . قالوا : ويقال : شيء نجس ،
ونجس . بكسر الجيم وفتحها ، وفي التنزيل : (إنما المشركون نجس
فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) ، ونجس الشيء ينجس كعلم
يعلم . قال صاحب المحكم : النجس والنجس والنجس . القذر من كل
شيء . يعني بكسر النون وفتحها مع اسكان الجيم فيهما وبفتحة جميعا
قالوا : ورجل نجس ، ونجس يعني بفتح الجيم وكسرها مع فتح النون فيهما
: الجمع أنجاس ، وقيل نجس يكون للواحد والاثنتين والجمع ، والمؤنث ،
فاذا كسروا النون ثنوا وجمعوا وأنثوا فقال أنجاس ونجسة :
أنظر لسان العرب : ٣٥٢/٦ " المجموع : ٥٤٦/٢ :
أما في اصطلاح الفقهاء هو ما عرف به المؤلف . ولكن تعريف غيره أضيظ
حيث قال :

(٢)
النجس . هو كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكان التناول حالة
الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها (٤) ولا لاستقذارها ، ولا لضررها (٥)
في بدن أو عقل : القليوبي : ٦٨/١ :

.....

١ = احتراز من السموم التي هي نبات . فانها لا يحرم تناولها ،
على الإطلاق بل يباح القليل منها وانما يحرم الكثير الذي فيه ضرر :
٢ = احتراز من الأشياء الصلبة . لأنه لا يمكن تناولها :
٣ = خرج به حالة الضرورة فيباح فيها تناول الميتة :
٤ = دود الفأكة ونحوها فيباح تناوله معها :
٥ = خرج به لحم الأدمي فانه وإن حرم تناوله مطلقا لكن لا لنجاسته
بل لحرمة :
٦ = خرج به المخاط والمني وغيرهما من المستقذرات حرم تناولها
لاستقذارها لا لنجاستها :
٧ = خرج به ما ضرا العقل كالأفيون والزعفران . أو البدن كالسميات
والتراب وساثر أجزاء الأرض الضارة : : أنظر بجيرمي على الخطيب :

من إقامة الأبدان فاذا (منعنا) من هذا النوع من الانتفاع فقد منعنا ما هو أقل منه، وما حل هذا المحل فان من عادة الناس أن يجتنبوه ويتحاموه فيقال له : انه نجس لما يجب من اجتنابه ولما فيه من معاني الأذى فيدخل في جملة الخبائث.

ثم ذلك على وجهين . احدهما : أن يكون ذلك من جهة معان تتصل بها أومعان هي في أنفسها ، فعا كان معناه في نفسه فهو مجتنب في العادة السليمة كالجيف، والأقذار (٣) والأنتان (٤) ونحوها وما كان معناه خارجا عنه فهو عند أهل التدين (محرم) (٥) مجتنب يعافونه (ويجتنبوه) على أي وجه ثبت خبث الشيء فقد لزم تجنبه .

فاذا وقع هذا في محل طاهر ولم يتهيا في الاستعمال افراز الطاهر وتميزه منه وجب في العقل تجنبه . لأن ما كان محرما فالسبب الي استحلاله محرم .

١ = في الأصل (فاذا منعها) والصواب ما أثبتناه بدليل ما بعدها .

٢ = الجيف جمع جيفة : والجيفة معروفة جثة الميت، وقيل : جث الميت اذا أنتن : اللسان العرب ١/٢٣٩

٣ = الأقذار جمع قذر، والقذر ضد النظافة وشي قذر بين القذارة لسان العرب: ٥/٣٥٥٨

٤ = الأنتان : من أنتن انتانا والنتن الرائحة الكريهة نقيض الفوح

يقال : نتن نتنا، و نتن نتانة، وأنتن انتانا فهو منتن ومنتن ومنتن ومنتن : اللسان ٦/٤٣٣٨

مصباح المنير: ٢/٥٩٢

٥ = في الأصل (تحريمه) والصواب ما أثبتناه .

٦ = كذا في الأصل بحذف النون منه . وهو استعمال نادر . لأن النون في الأفعال الخمسة

لا تحذف لغير جازم أو ناصب في المشهور وقد ورد حذفها في غير المشهور كما في قول الشاعر:

(أبيت أسرى وتبتي تذكلي * وجهك بالعنبر والمسك الزكي)

فلهذا وجب تنجب الماء وغيره من المائعات اذا وقعت فيه نجاسة ؛
ومما يلحق بهذا الباب وقوع النجاسة في غير الماء ، فان ذلك ينجسه
قل أو أكثر كالخل الكثير واللبن والدهن الكثير ونحوه تقع فيه
نجاسة فسبيلها طرحها ، أو الانتفاع بها في سقي بهيمة أو استباح
أو نحوه :

والفرق بين الماء وهذه الأشياء أن الماء مما جعله الله مباحاً للعباد
وأفقر جميع الحيوان والأشياء النامية اليه . ولهذا يوجد في كل موضع
ويكثر ما لا يكثر غيره ففرق فيه بين القليل والكثير لشدة الحاجة اليه
وعوم الانتفاع به فلو لزم تجنب الكثير منه اذا وقعت فيه نجاسة لتعطل
الانتفاع بأكثر المياه اذ هي لا تخلو من محرم يقع فيها لأنها
موضوعة في المواضع البازرة ، وحيث يتعذر تغطيتها عما يقع فيها
وصيانتها عما يلاقيها ، وليس سائر المائعات هكذا فلم يقع في تجنب
ما يقع فيه المحرم منها ضرورة وهذه الأحكام كما ترون مرتبطة معانيها
بعضها ببعض وفي ذلك دلالة على حكمة واضعها :

(باب ذكر تطهير النجاسات)

قال (١) : ، والنجاسات ضربان :

أحدهما معفونه وهو القليل من الدم ، والقئح (٢) ، والصدید (٣)
الثوب دون اللعة (٤) المجتمعة ، وكدم البراغيث ونحوهما مما تكثر البلوى
به حتى لا يتهيأ التحرز منه فبالمواخذة بازالته مشقة . . .

١ = كذا في الأصل . أي قال المؤلف وهي من الناسخ :

٢ = القئح الأبيض الخاثر الذي لا يخالطه دم ، وقيل هو الصدید الذي
كانه الماء وفيه شكلة دم ، وقاح الجرح قيحا من باب باع : مصباح العنبر :
٢ / ٥٢١ " لسان العرب : ٥ / ٣٧٩١ :

٣ = وصدید الجرح ما وه الرقيق المختلط بالدم قبل أن تغلظ المدّة
(أي القرح) ، وقال الليث : الصدید الدم المختلط بالقئح في الجرح :
لسان العرب : ٤ / ٢٤١٠ :

٤ = اللعة : السواد حول حلمة الثدي خلقة ، وقيل اللعة البقعة من السواد =

ومثله ما يقع من الذباب ، والبق ونحوهما في الأواني/ مما عساه
 أن لا يمكن التحرز منه فهو معفو عنه ، وكذلك الذباب يقع على الماعع
 الرطب فيقع على ثوب . فان ذلك مما لاحكم له ، وما سوى هذا مما يكثر
 من الدم أو يصيب الثوب من البول فلا مشقة من التحرز منه (يجب غسله)
 ووردت الشريعة (٢) بابا حة دباغ جلود الميتة (٣) فان الدباغ يشف
 فضوله ويستخرج باطن رطوبته فتزول عنه معاني الميتة من تسارع الفساد
 اليه ، فالدباغ يطيب الميتة وعلى هذا يخرج تطهير نوافج المسك^(٤).

= خاصة : وقيل كل لون خالف لونا لمة . وفي الحديث أنه اغتسل
 فرأى لمة بمنكبه فدلكتها بشعره . أراد بقعة يسيرة من جسده لم ينلها
 الماء : أنظر لسان العرب : ٤٠٧٥/٥ :

١ = ما بين القوسين غير ثابت في الأصل لعله حذفها للعلم به :
 ٢ = ورد في السنة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال :
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اذا دباغ لاهاب فقد
 طهر) رواه مسلم في آخر كتاب الطهارة : ٥٣/٤ :

٣ = يفهم من اطلاق العصف أن جميع جلود الميتة تطهر با لدباغ
 وليس كذلك فان جلد الكلب والخنزير ، وما تولد منهما لا يطهر با لدباغ
 عند الشافعية با لا تفاق كما قال ل بذلك الامام النووي :
 ويطهر عند المالكية جلد الكلب والخنزير با لدباغ في ظاهرا الجلد
 دون باطنه ، وعند الظاهرية في ظاهرا الجلد وباطنه ، كذا حكى
 النووي في المجموع : ٢١٧/١ أنظر المحلى أيضا ١/١١٨ ، مواهب
 الجليل : ١٠١/١ :

٤ = نوافج المسك : وعاء المسك . كذا في القاموس وشرحه :

قال الخرشي : المسك بكسر فسكون . وهو دم منعقد استحال
 الى صلاح . وكذا فآرته وهي وعاءه الذي يتكون المسك فيه
 من الحيوان المخصوص : أنظر الخرشي : ٨٧/١ ، مواهب الجليل : ٩٧/
 شرح منتهى الارادات : ١٠٤/١ :

ومعنى كونها ميتة . أنها تؤخذ في حال الحياة الطبية أو تتفصل عنها أو أنها
 بذكاة من لا تصح ذكاته من أهل الهند لأنه ليسوا بأهل كتاب :
 وأيا كان فان المسك يطهرها لأنه بمنزلة الدباغ كما ذهب اليه الشيخ
 القفال :

وذكر الدميري والقزويني : صفة الطبية التي جعلها الله معدنًا للمسك
 وتكلموا عن المسك وكيفية انفصالها عنها وعن النوافج بما لا مجال بذكره =

لأن كون المسك فيها يعيد لها معنى الجفاف وانتشاف الفضول كالهيئة
فهو كالذي يغبل أطيب وأكثر :
ومن إزالة النجاسات الاستنجاء بالماء مما يخرج من السهيلين . فان
(السنة وردت بأباحتها بالتراب وإزالته بالحجارة) (١) وما دخل
في معناهما من الأشياء التي تنشف الرطوبة وتزيل كافة جرم الخارج
وذلك يكون عندنا بثلاث استنجات (٢) وهو أحسن الحدود ،

بيان محاسن الشريعة في الاستنجاء بالماء .

= هنا فارجع الى كتابيهما ان شئت : حياة الحيوان للد ميرى ،
١٠٥/٢ عجائب المخلوقات للقزويني : ٢١٠/٢ :

١ = في الأصل (وردت بأباحتها بالتراب وإزالته بالحجارة) وبما أثبتناه
يستقيم الكلام : والله أعلم .

ورد في السنة الاستنجاء بالحجر في الأحاديث الصحيحة . منها ما رواه
البخاري وغيره . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : اتبعت النبي
صلى الله عليه وسلم ، وخرج لحاجته ، فكان لا يلتفت فدنوت منه فقال :
ابغني أحجاراً استنفض بها (أى أستنجي) - أو نحوه ولا تأتني بعظم
ولا روث ، وأتيته بأحجار بطرف ثيابي فوضعتها الى جنبه ، وأعرضت
عنه فلما قضى أتبعه بهن) بخاري : ٢٥٥/١ :

أما لاستنجاء بالتراب فلم أقف على لفظه في حديث صحيح غير ما ذكره النووي
في المجموع : ١١٣/٢ - قال : واحتج أصحابنا أيضاً بحديث روه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الاستنجاء بثلاثة أحجاراً وثلاثة
أعواد . قيل فان لم يجد . قال : ثلاث حفنات من تراب) قال النووي :
وهذا ليس بصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال البيهقي أنه من كلام
طائفة :

واستدل أصحاب الشافعي على جواز الاستنجاء من غير الحجر مما ليس بعظم
ولا روث ، بحديث أبي هريرة السابق (ابغني أحجاراً استنفض بها - أو
نحوه - ولا تأتني بعظم ولا روث) قالوا : فنهيه صلى الله عليه وسلم
عن الروث والعظم دليل على أن غير الحجر يقوم مقامه والا لم يكن لتخصيمها
بالتبهي معنى :

٢ = أي بثلاث مسحات سواء كان بثلاثة أحجاراً وبجعله ثلاثة أطراف
لكن بشرط أن لا يقل عن ثلاث مسحات عند الشافعية . لحديث سلمان
الفارسي قال : قال لنا المشركون اني أرى صاحبكم يعلمكم حتى =

والتوقيتات (١) ونحوها . لأن المرة الواحدة لا تتيقن اتيا نها على ازالة كل ما هنا لك ، وقد يغلب على القلب زوا له با لثا نيعة وتعداد الثالثة التي تفيد اليقين فان علم بعد الثلاث بقاء شيء أعيد الى أن يقع النقاء الذي لا يبقى وراءه الا أثر لا صق لا يخرج^(٢)ه الا الماء . المؤاخذة بزوال هذا اللاصق مما يلحق به ضيق ومشقة :

الخراة . فقال أجل : انه نها نا أن يستنجي أحدنا بيمينه وأيستقبل القبلة ، ونهى عن الروث والعظام ، وقال : لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار (رواه مسلم : ١٥٢/٣ ، أبودود : ٢/١) واللفظ لمسلم :

قالو : وهذا صريح في وجوب الثلاث ، وقال الخطابي : في هذا الحديث البيان الواضح في أن الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز وان حصل الا نقاء بدونها ولو كفى الا نقاء لم يكن لا شترط العدد معنى فاننا نعلم أن الا نقاء قد يحصل بواحد وليس هذا كما لو اذا أنقى كفى . لأنه يزيل العين والأثر فدلالته قطعية فلم يحتج الى الاستظهار بالعدد :

وأما الحجر فلا يزيل الأثر ، وانما يفيد الطهارة ظاهرا لا قطعيا فاشترط فيه العدد كما العدة بالاقراء لما كانت دلتها ظنا اشترط فيها العدد وان كان قد تحصل براءة الرحم بقراء ولهذا اكتفى بقراء في استبراء الأمة ولو كانت العدة بالولادة لم يشترط العدد لأن دلتها قطعية : كذا نقل عنه النووي في المجموع : ١٠٥/٢ :

١ = كذا في الأصل . وهو من عطف البيان . جاء في لسان العرب وقت موقت ، وموقت : أي محدود . وتقول : وقت الشيء بوقته ، ووقته يقته اذا بين حده . ثم اتسع فيه فاطلق على المكان فقيل للموضع ميقات وهو مفعال منه ، وأصله موقات فقلبت الواو ياء لكسر الميم . وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما (لم يفت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر حدا) أي لم يقدر ولم يحد بعدد مخصوص : لسان العرب : ٤٨٨٧/٦

٢ = كذا نص عليه الشافعي في الأم : ٣٧/١ :

فد خل في هذا المعنى ما ذكرناه من النجاسات المعبر عنها، والاستحباب في الاستنجاء من الغائط أن يمر على الموضع بالحجارة ثم بالماء . لأن هذا استقصاء في التطهير ، ولا يزول بغير الماء ما يصيب ساثر البدن من النجاسات العارضة وما يخرج منه من الدم . لأن ذلك مما يندر ، وخروج ما يخرج من السبيلين عام (١) فالرخصة في هذا راجعة في الأصل إلى ما كانت عليه أحوال القوم في بلادهم من قلة الماء وعزته ثم ساثرنا من لهم تبع ، ووردت السنة بالنهي عن الاستنجاء باليمين وذلك هو المعروف في الأدب الحسن الجميل المتبادر ، ثم باليمين يقع التبادل والمبادلة والتصافح وممارسة الأشياء فتنزعه عن ملاقات الأقدام ربهما ونهي^(٤) عن الاستنجاء بالعظم لأن العظم داخل في جملة الطعام .

-
- ١ = يعني ليس بنا در واذ لك رخص فيه ما لم يرخص في غيره من الاكتفاء بالزائله بالحجر ونحوه :
 ٢ = في الأصل (إلى في الأصل) لعل الصواب ما أشتناه :
 ٣ = ورد ذلك في حديث عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الأنا ، وإذا أتى الخلا فلا يمسه ذكره بيمينه ولا يتمسح بيمينه) رواه البخاري : ٢٥٣ / ١ مسلم : ١٦٠ / ٣ :
 ذهب جمهور العلماء إلى أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم . قال الامام النووي : يكره الاستنجاء باليمين كراهة تنزيه ، ولا يحرم هكذا صرح به الجمهور ، . ونقل عن الخطابي أيضا قوله . النهي عن الاستنجاء باليمين عند أكثر العلماء نهى تأديب وتنزيه ، وقال بعض أهل الظاهر وبعض الحنابلة لا يجزئ .
 وقال ابن حجر في الفتح : ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك بآلة غيرها كالماء وغيره .
 أما بغير آلة فحرام غير مجزئ بلا خلاف ، واليسرى في ذلك كاليمينى : أنظر المجموع : ١٠٩ / ٢ " فتح الباري : ٢٥٣ / ١ :
 وقيل الحكمة في النهي عن الاستنجاء باليمين . لكون اليمين معدة للأكل بها فلو تعاطى ذلك بها لأمكن أن يتذكر عند الأكل فيتأذى بذلك :

٤ = ورد النهي في حديث سلمان السابق ذكره في . ص : ١١٤ وفي حديث أبي هريرة السابق ذكره في . ص : ١١٤

ألا ترى أن ما رق منها يستطاب أكله فألحق ما جا وز هذا الحد
بأصله (١) علف أنه لا يخلو العظم وان كان جسما عظيما من أن تبقى
فيه زهومة (٢) ونداوة فيمص ويحك ، ثم ما جف منها فقد يدق في الجذب
ويؤكل فمعاني الطعام فيه قاتمة (٣) ،

والمعنى في العلف من الاستنجااء بالطعام معقول لا ريب : ٤
وأما النجاسات تصيب الأبدان والثياب والأرض فما كان منها جسدا
مرثيا قاتما أخذ ورمي به ، ثم أُورد على ما بقي فيها من الماء ١٦
مقدما وما يغمره حتى يزول / أثره من لون وطعم ورائحة ، وما لم يكن منها
جسدا مرثيا أُورد عليه من الماء مقدار ما يغلب على القلب زواله وغمر الماء إياه
، وتحديد الغسل ثلاثا هو المستحسن إذا علم أنه لم يبق وراءها
أثر للنجس ،

١ = أي كونه طعاما :

٢ = الزهومة : بالضم الريح العنتنة ، والزهيم بالتحريك مصدر
قولك زهمت يدي بالكسر من الزهومة . فهي زهمة أي دسمة : لسان
العرب : ١٨٨١ / ٢ :

٣ = هذا بالنسبة للإنسان ، وقد صرح كونه طعاما للجن في حديث أبي هريرة
رضي الله عنه (أنه كان يحمل إداوةً لوضوئه وحاجته فبينما هو يتبعه
بها فقال : من هذا ؟ قال : أنا أبو هريرة فقال ابغني . أ حجارا
استنفض بها ولا تأتني بعظم ولا بروثة فأتيته بأحجاراً حملها في طرفي
ثوبي حتى وضعت التي جنبه ، ثم انصرفت حتى إذا فرغ مشيت معه فقلت
ما بال العظم والروثة ؟ قال هما من طعام الجن وانه أتني وقد جن
نصيبين - ونعم الجن - فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم
ولا بروثة الا وجدوا فيها طعاما) رواه البخاري : ١٧١ / ٧ :

وقيل ان علة النهي عن العظم كونه لزجا فلا يزيل ازالة تامة فألحق
به ما في معناه كالزجاج الأملس . قال ابن حجر : في الفتح ٢٥٦ / ١
ويؤيد هذا ما رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم (نهى أن يستنجى بروت أو بعظم ، وقال :
انهما لا يطهران) قال وفي هذا رد على من زعم أن الاستنجااء بهما
يجزئ وان كان مبنيا عنه :

٤ = بقي على المؤلف أن يذكر النهي عن الاستنجااء بالبروث كما ذكر العظم =

(واستثنت السنة بال غسل من ولوغه ^(١) سبع مرات

احدا هن با لتراب ^(٢) وذلك لغلط نجاسة الكلب ومعنى هذا الغلط
أن الشريعة وردت بال منع من الا نتفاع بال كلب الا في أشياء مخصوصة
وعظم الاثم في اقتناؤه ^(٣) لغير صيد أو حراسة ،
ولم يمنع من اقتناع السباع المحرم لحومها كما منع من مثل ذلك في الكلب
فغلظ تحريمه دل على غلظ نجاسته ^(٤) (و) ايجاب غسل ولوغه سبعا
احدا هن با لتراب ، وتحديد السبع بخلاف تحديد الثلاث :

= لأن النهي عن الاستنجاء بال لروث ورد في حد يث أبي هريرة
السابق ذكره كما ورد في حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه
يقول : (أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتية
بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتصت الثالث فلم أجد ه فتأخذت
روثة فأتيت بها فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : هذا ركس)
أي نجس : البخارى : ١ / ٢٥٦ : ولعله انما سكت عنه المصنف لأنه دا خل
في جملة النجس ، وقد قيل أن علة النهي عن الاستنجاء بال لروث كونه
نجسا فيلحق به كل نجس ومتنجس :

١ = الضمير راجع الى الكلب ^{الذي} لم يسبق له ذكر ومثله هذا جاء كما في قوله عز وجل (ولويأخذ
الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة)

من ولوغه : أى من شربه . يقال : ولغ الكلب يبلغ ولغا من باب نفع وولوغا
شرب ، وسقوط الواو كما في يقع ، وولغ يبلغ من بابي وعد وورث لغة .
ويولغ مثل وجل يوجل لغة : أيضا ، ويتعدى بالهمزة فيقال أولغته
إذا سقيته : مصباح العنبر : ٢ / ٦٧٢ :

(٢) ورد ذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات
أولا هن با لتراب (رواه مسلم : ٣ / ١٨٣)

٣ = يشير المؤلف بهذا الى ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمسك كلبا ينقص من عمله
كل يوم قيراط الا كلب حرث أو كلب ماشية :

ومثله حديث سفيان بن أبي زهير الشنثي : أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : (من اقتنى كلبا لا يغني عنه زرع ولا ضرا نقص من عمله

كل يوم قيراط) كلاهما رواه البخارى في كتاب بدء الخلق : ٦ / ٣٦٠
قال الامام النووي رحمه الله : قد اتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يحرم
اقتناع الكلب لغير حاجة :

٤ = الواو سا قطة من الأصل :

فلما كان تحد يد الثلاث مشروعا فيما لم يغلظ تحريمه كان تحديد السبع فيما غلظ تحريمه ،

وضم التراب الى الفسل بالماء لما في التراب اذا ضم الى الماء من المعانة على التطهير (١) فأشير في الجمع بينهما في نجاسة الكلب الى عظم نجاسة الكلب ، والكلام في تحريم الكلب والخنزير يأتي في باب المنطاعم ان شاء الله تعالى :

ورخص كثير من العلماء (٢) في النعل اذا أصابها نجاسة بالتدلك على التراب الطاهر وكله على الأصل في عزة الماء بتلك البلاد وعموم حاجتهم الى لبس النعال فكان في تكليفهم تطهيرها بالماء الحاق مشقة بهم فحل ذلك محل الاستنجا بالحجارة :

١ = في الأصل (وضم التراب الى الغسل بالماء في التراب اذا ضم الى المعونة على التطهير) وبما أثبتناه يستقيم الكلام :

٢ = أي رخص الصلاة فيها وهو قول الشافعي في القديم ، ومذهب أبي حنيفة . وهذا اذا كانت النجاسة التي على النعل جافة فدلكها بحيث لم ينتشر الى غير موضعها :

أما اذا كانت النجاسة رطبة فدلكها وهي رطبة لم يجزئه ذلك

ولا يجوز الصلاة فيها بلا خلاف لأنها تنتشر من محلها الى غيره

من أجزاء الخف الظاهرة : كذا قال النووي في المجموع : ٥٩٨/٢
أنظر أيضا الهداية مع فتح القدير : ١٧١/١ :

واستدل القائلون بهذا بحدِيث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا وطئ أحدكم بنعله الأذى

فان التراب له طهور) رواه أبو دود : ٩٢/١ ، وابن خزيمة : ١٤٨ :

وبحدِيث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : (اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعله

قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما) رواه أبو دود : ١٥١/٢ :

قال النووي هذا الحدِيث حسن واسناده صحيح : المجموع : ٥٩٨/٢ :

وقال قائلون : انها اذ كانت طاهرة لم يشق تعيدها عن أن تنالها
نجاسة في الطريق بالتلصق (١) من النجاسة وتكبر موضعها (٢)
فهذا ما ليس فيه كثير مشقة والله أعلم :

١ = نصل الشيء من موضعه من باب قتل . خرج منه ، ومنه يقال :
تنصل فلان من ذنبه (تبرأ) : مصباح المنير : ١٠٩/٢ :
٢ = نكب عن الطريق نكوبا من باب قعد . عدل وما : مصباح المنير ٢٢٤/٢ .
٣ = أي فلا يرخص في الصلاة فيها . وهو قول الشافعي في الجديد
وقال الامام النووي : وبه قال أحمد في أصح الروايات عنه :
ودليل هذا ما ذكره المؤلف بأنه مما يمكن فيه التحفظ عن النجاسة وليس
فيه مشقة ، ولأنه ملبوس نجس فلا يجزئ فيه المسح كالثوب : أنظر المذهب
والمجموع : ٥٩٨/٢ :

فالقول الأول هو الراجح في نظري لقوة أدلته بما ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا قول لأحد مع قوله ولا رأى مع النص ما دام ثبت
ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا اذا كانت الصلاة
في النعل في غير المساجد :
أما في المساجد فلا ينبغي أن يفعل اليوم في عصرنا . لأن المساجد
الآن في أكثر البلدان الإسلامية مفروشات ، ودخول المصلين بنعالهم
الى المسجد تمسكا بهذه الرخصة يؤدي الى توسخ المسجد وعدم نظافته
وتلوثة بالغبار وغيره ، وقد ورد الأمر بتنزيه المسجد عما هو أقل من ذلك
النخامة مع كونها طاهرة ، ورد في سنن أبي داود . غيره عن عبد الله
ابن بريدة قال : سمعت أبا بريدة يقول : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول في الانسان ثلثاثة وستون مفصلا فعليه أن يتصدق عن كل
مفصل منه صدقة . قالوا : ومن يطيق ذلك يا نبي الله ؟ قال : (النخامة
في المسجد تدفنها والشيء تنحيه عن الطريق ، فإن لم تجد فركعتا الضحى
تجزئك) : أبودود : ٦٥١ / ٢ :

فاذا كان الحال بما هو طاهر هكذا فكيف بما يتعلق بالنعال من الأقدار
والأوساخ مما يتناهى مع نظافة المسجد ،
وقد يؤدي دخول المسجد بالنعال الى نزاع شديد مع العوام الذين
لا يعرفون هذه الرخصة وربما يؤدي النزاع الى المضاربة واهانة الالبس
فلا ينبغي ارتكاب ضرر أكبر لأجل شيء مباح ليس في تركه ضرر : والله أعلم :

((باب ذكر النية في الطهارة))

كل طهارة بقاء أو تراب في حدث أو جنابة أو ما يوجب غسلا فلا تجزى إلا بالنية^(١) مفتحة مع افتتاح العمل، ووجه الأمر في وجوب النية للأفعال واضح لا يشكل على متدبر، وذلك أن الأعمال قد تتفق صورها مع اختلاف أحكامها . فقد يورد الألسان الماء على يديه تنظفا وتبرداً وأزالة للنجاسة، وقد يفعل ذلك لأداء فرض الطهارة، وقد يكون جنباً وتكون المرأة حائضاً فيعلمان غيرهما (ولا يتميز ذلك إلا بالنية) (٢) فالواجب في العقول أن تقصد في الفعل إذا ما عبد الله به لتكون العبادة له موداة بقصد، وكذا هذا في الصلاة . لأن الركوع والسجود قد يقعان تعظيماً لغير الله، وقد تقع أفعال الصلاة تعليماً من المحدث فالواجب أن يؤتى بما سببه أداء العبادة منها () بالقصد لأداء الفروض وهذا هو الذي لا يجوز في المعقول والعادات غيره في تعظيم السادات والرؤساء لا يحتسبوا لعبيدهم من معاني التعظيم إلا ما قصدوا به أداء حقوقهم :

١ = احتج أصحاب الشافعي على وجوب النية في الوضوء والغسل ونحوهما بالكتاب والسنة :

أما الكتاب فقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والخالص عمل القلب وهو النية والأمر به يقتضي الوجوب :
أما السنة : فقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) رواه البخاري في أول كتاب الوحي ١ / ٩ ، مسلم في كتاب الأمانة : ٥٣ / ١٣ :

قال ابن حجر رواه أهل السنن المشهورون إلا الإمام مالك في الموطأ قال النووي لفظه إنما في الحديث للحصر أي أن حصول ثواب الأعمال بالنيات ، وليس المراد صورة العمل فإنها توجد بلا نية ، وإنما المراد أن حكم العمل لا يثبت إلا بالنية ، ودل الجزء الثاني من الحديث أن لكل امرئ ما قصد وهذا يدل على أن من لم ينو الوضوء فلا يكون له :
٢ = في الأصل (ولا يكون ذلك إلا فرض) وبما أثبتناه يستقيم الكلام ويتضح المعنى :

٣ = إذا تعبد الله : أي إذا أمرنا الله بالعبادة بشيء يجب علينا أن نقصد ذلك الفعل لتكون العبادة موداة بقصد لا بدون قصد . والله أعلم :

ع = أي من الأفعال :

(ثم/ قد فصل الفقهاء أو من فصل منهم أشياء (١) من هذا الباب فقا لوا
ان غسل الجنابة لا يحتاج فيه الى نية (٢) . لأن الأمر به لم يقع مقصودا
بعينه كما أمر بالطهارة في الوضوء ،

١ = في الأصل (فضل الفقهاء) ومن قصر منهم أشياء الظاهر يقتضي ما أشتباه
٢ = وهذا رأي الأحناف : قالوا ان الوضوء والغسل لا تجب فيهما النية
واستدلوا على ذلك بمطلق الآية في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) :
وجه الاستدلال أنه أمر بالغسل والمسح مطلقا من شرط النية ولا يجوز
تقييد المطلق بالإبدليل :

واستدلوا للغسل أيضا بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا
الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى
تَغْتَسِلُوا)

وجه الاستدلال أنه نهى الجنب من قربان الصلاة اذا لم يكن عابري
سبيل الى غاية الاغتسال مطلقا عن شرط النية فيقتضي انتهاء حكم النهي
الى الاغتسال المطلق عن النية ، وعند الشافعية لا ينتهي الا عند اغتسال
مقرون بالنية . وهذا حكم الكتاب :

وقالوا : ولأن الأمر بالوضوء لحصول الطهارة لقوله تعالى : في آخر آية
الوضوء (وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ) وحصول الطهارة لا يقف على نية بل على
استعمال مطهر في محل قابل للطهارة والماء طاهر مطهر لغيره والمحل
قابل للطهارة على ما عرف . وبه تبين أن الطهارة عمل الماء خلقة ،
وفعل اللسان فضل في الباب ، حتى لو سأل عليه المنظر أجزاء من الوضوء
والغسل فلا يشترطها النية . وبهذا يتبين أن اللازم للوضوء معنى الطهارة
ومعنى العبادة فيه من الزوائد فان اتصلت به النية يقع عبادة وان لم تتصل
به لا يقع عبادة لكنه يقع وسيلة الى اقامة الصلاة لحصول الطهارة كما لسعي
الى الجمعة : هذه أدلتهم : أنظر بدائع الصنائع : ٢٠/١ مع تصرف :

أما الجمهور : منهم الأئمة الثلاثة . ما لك والشافعي وأحمد فذهبوا
الى أن الوضوء والغسل تجب فيهما النية واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة
والقياس :

أما لكتاب : فقوله تعالى (وما ءومروا الا ليعبد الله مخلصين له الدين)

قالوا ولا خلاص عمل القلب وهو النية والأمر به يقتضي الوجوب : =

.....
 = أما السنة فقوله صلى الله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات
 وإنما لكل امرئ ما نوى) . الحديث :

فإن لفظها هو الحديث غير مراد لأن ذات العمل غير منتفية . لأنه يوجد
 بغير نية . بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال .
 وقد رالذين اشترطوا النية صحة الأعمال ، وقد رالذين لم يشترطوا كمال
 الأعمال ،

ورجح الأول لأنه أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى . ولأن
 اللفظ الال على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبع . فلما منع
 الدليل نفي الذات بقيت دلالة على نفي الصفات مشرة .

فاذا تقرر هذا فإن الحديث دال على وجوب النية لصحة الأعمال :
 أما القياس : فالطهارة عبادة ذات أركان فوجب فيها النية كالصلاة

وأجيب عن أدلة الأحناف بما يأتي :

الآية التي استدلو بها ليس فيها دليل على عدم اشتراط النية . بل فيها
 دلالة على اشتراط النية . لأنه لما قال عز وجل (يا أيها الذين آمنوا
 إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية : كان تقدير الكلام : فاغسلوا
 وجوهكم لها . وذلك هو النية المعتبرة ، ويؤيد ذلك بأن السنة قد بينت
 على أن النية شرط لصحة الأعمال :

ورد قولهم بأن اللازم للوضوء معنى الطهارة بأنه ليس الأمر كذلك . بل
 الوضوء عبادة وقد دلت السنة على ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم
 (الطهور شرط الإيمان) رواه مسلم :

فكيف يكون شرط الإيمان ولا يكون عبادة ، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم
 (إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه
 كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء وآخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرجت
 من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء ومع آخر قطرة الماء فاذا
 غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء أو مع آخر قطرة الماء
 حتى يخرج نقياً من الذنوب) رواه مالك في الموطأ : ٦٩ / ١
 وجه الدلالة : أن قوله سقطت من وجهه ومن يديه ورجليه يبطل كون
 الوضوء مجرد الطهارة والخلاف بيننا وبينكم في أن الوضوء مجرد طهارة
 أو هو عبادة ، وإذا بطل كونه مجرد طهارة ثبت أنه عبادة ، والعبادة
 تحتاج إلى النية :

وبهذا يظهر رجحان ما ذهب إليه الجمهور : أنظر أدلة الجمهور =

والأمر بالصلاة إنما أريد أن يصلي ولا نجاسة بأبداننا ولا بشيا بنا ،
ولا بالعواضع التي نصلي بها .

ألا ترى أن موضع النجاسة من الثوب لو قرض ومن الأرض لو قلع لزال
حكمها .

وهذه أشياء تتفرع وتكثر ولكن إنما كلامنا إذا كثرت على الأصول (١)

وإذا افتتح الموضوع بالنية ثم عزبت (٢) النية مضى الإنسان على

حكم الطهارة إلا أن ينتقل بنيته إلى تبرد أو تنظيف فلا يحتسب له بما
أتى به بعد نقل النية ،

ومعنى هذا أن احضار النية بالليل (من أول العمل إلى آخره) (٣)

مما يعد ثقلاً نهياً . لأنه لو وجب لفسدت صلاة كل من سها في شيء

من صلاته فأجرى فيما بعد الافتتاح بالاستصحاب بربقتها تخفيفاً

والله أعلم : ✓

= في هذه المراجع : المجموع ١ / ٣١١ ، مواهب الجليل لشرح

مختصر خليل : ١ / ٢٣٠ ، شرح منتهى الإرادات : ١ / ٤٧ ،

فتح الباري : ١ / ١٣ ، نيل الأوطار ١ / ١٤٨ :

١ = أي أن كلامنا في هذا الكتاب يقتصر على الأصول إذا كثرت الفروع

لأنه شرط ذلك في المقدمة بأنه يقتصر على أمهات الأحكام : والله أعلم

٢ = ثم عزبت : أي غابت . يقال عزب طهر المرأة غاب عنها زوجها

: قا موس : ١١ / ١٠٤ :

٣ = في الأصل (أولى العمل إلى آخره) ولعل الصواب ما أثبتناه :

٤ = الاستصحاب : عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لا بتغيير

وهو الحكم الذي ثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول :

التعريفات للجرجاني : ٣٤ :

(باب أحكام الحيض) (١)

قد ذكرنا فيما مضى وجه التطهير للصلاة والحاجة لها إليه ، والحيض مما يتقضى الطهارة لأن أقل شيء منه ينقضها فكيف إذا كثر .
فلما كانت الحائض محدثة منعت من الصلاة كما يمنع سائر المحدثين^(٢)
ثم وردت الشريعة بمنعها^(٣) من الصوم وذلك تعبد لا يضر خفاء وجهه
إلا أنه قد يجوز أن يقال على سعة التخيير أن اتصال خروج الدم
يضعف فجأزلها الإفطار لذلك كما قد نهى -

(١) وأصل الحيض في اللغة السيلان يقال : حاض الوادي إذا سال
وسمي الحيض حيضاً لسيلانه في أوقاته :
ويقال حاضت المرأة تحيض حيضاً ، ومحيضاً ، ومحاضاً . فهي حائض
بحذف الهاء لأنه صفة للمؤنث خاصة فلا يحتاج إلى علامة تأنيث
بخلاف قائمة ومسلمة . هذه اللغة الفصيحة المشهورة : كذا قال النووي :
انظر المجموع : ٣٤١ / ٢ :

ونقل عن الجوهرى والفراء جواز حائضة بالحاق التاء كقائمة :
٢ = ورد منع الحائض من الصلاة في حديث عائشة رضي الله عنها
أنها قالت : جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم :
فقلت يا رسول الله اني امرأة أستحاض ، فلا أطهر ، أفدع الصلاة ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا . إنما ذلك عرق وليس بحيض)
فاذا قبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم
ثم صلي ، ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت متفق عليه : بخارى :
٣٣٣ / ١ " مسلم ١٦ / ٤ :

٣ = ورد ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها . أنها قالت : كان
يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (رواه مسلم : ٢١ / ٤ :
والنسائي : ١٩١ / ١ " أبو داود : ٦٠ / ١ ابن ماجه : ٢٠٦ / ١ :
قال الامام النووي : أجمع المسلمون على أن الحائض والثفساء لا تجب
عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال ، وأجمعوا على أنه لا يجب عليهما قضاء
الصلاة ، وأجمعوا على أنه يجب قضاء الصوم .
ونقل عن أبي جعفر ابن جرير الطبري قوله في كتابه اختلاف الفقهاء .
(أجمعوا على أن عليها اجتناب كل الصلوات فرضها ونفلها ، واجتناب
الصوم فرضه ونفله واجتناب الطواف فرضه ونفله ، وانها انصامت أو صلت =

الصائم عن الحجامة (١) لأنها قد تضعفه وكذا دخول الحمام (٢)
 فرفع عنها فرض الصوم لما ذكرنا ، ثم ألزمت إعادة طهارة ولم تلزم
 إعادة الصلاة . لأن الصلاة متكررة والحيض يطرأ في كل شهر
 على الأغلب فتتبع إعادة يضعف معنى التخفيف فرفعت إعادة
 الصلاة ولزمت إعادة الصوم ، لأنه إنما يكون مرة في السنة
 الواحدة فلا يشق ولا يؤدي إلى توهين معنى التخفيف المتقدم ،
 وقد يجوز أن يكون المعنى في نهى الحائض عن الصوم أنهم كانوا
 يشددون في أمر الحائض على ما ذكرنا ، وكانت عادة الأنصار
 جارية بهذا في نساءهم فلما أريد قطعهم عن ذلك لم يقدر
 على إزالة كل وجوه التشديد فيستنكره القوم على مجاري عاداتهم
 إذا لحقت الحائض بالطاهرة فبقيت (٣) في بعض الأحكام
 على جملة التشديد وخص بذلك الصلاة والصوم ، والطواف لجلالة -

ذكر المعنى في منع الحائض من الصوم .

= أوطا فت لم يجزها ذلك عن فرض كان عليها أو نفل :

أنظر المجموع : ٣٥١/٢ " شرح مسلم للنووي : ٢٨/٤ :

١ = لحد يث عبد الرحمن ابن أبي ليلق قال : حد ثني رجل
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : (نهى) (أي الصائم) عن الحجامة والعواصلة ، ولم يحرمها
 إبقاءً على أصحابه) الحديث : رواه أبو دود : ٥٥٤/١ :
 وفي إفتار الحائض والمحجوم خلاف كثير بين العلماء ومحل ذكره
 في كتاب الصيام :

٢ = أي نهى الصائم عن دخول الحمام ، ورد ذلك في حديث

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٦٥/٣ - عن الحارث عن علي
 رضي الله عنه قال : لا تدخل الحمام وأنت صائم ولم أقف على
 حديث مرفوع سوى هذا الأثر :

وقال الشوكاني : في نيل الأوطار ٢٢٢/٤ - وهو مع كونه أخص
 من محل النزاع في أسناده ضعف :

وقد كره بعض العلماء الاغتسال للصائم . روى ذلك عن أبي حنيفة :
 أنظر بدائع الصنائع : ١٠٧/٢ :

٣ = وفي تعلييل المؤلف بهذا نظر . لأن الشرع جاء مقرباً هو
 مستحسن في نفس الأمر من غير نظر إلى ما يستقبحه الناس بعد تهم
 وهواهم ، وإبطال ما هو قبيح في نفس الأمر ولو استحسنه الناس =

أقدا ر هذه الأشياء . لأن الصلاة أعظم الأعمال ، والطواف صلاة ،
والصوم مراد به القمع للشهوات وهذا يلي الصلاة في الجلالة . لأن
العبادة كسر النفس وتذليلها فتقاربا في المعنى ، وما وراءه / ٨٧
هذا من قراءة القرآن وغيرهما مما اختلف فيه الفقهاء (١)
فلا يعترض به على المجمع عليه :

= بعا داتهم كرهو ذلك أم رضوا . الا أنه لم يأت بما
يستنكره العقل السليم ، كما قال بعض الأعراب : وقد سئل بم عرفت
أنه رسول الله فقال : ما أمر بشيء فقال العقل ليته ينهى عنه
ولا ينهى عن شيء فقال العقل ليته أمر به ، وكان شرب الخمر
مألوفاً لدى العرب ومحبوفاً عند أكثرهم وقد تغنى به الشعراء
في شعرهم وتفاخروا به في أنديتهم حتى نزل تحريم الخمر
تدريجياً ، ولكن لم يمنع ذلك عن تحريمها تحريماً باتاً في النهاية
بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأصاب
والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) المائدة
آية : ٩٠ :

ولم يترك تحريمها مسيأة مع عادة القوم ولم يصعب قطعهم
عما ألفوا عنه . بل كان القوم أسرع الناس الى امتثال أمر ربهم
واجتناب ما نهى عنه ولو كان ذلك في أعز شيء عندهم وليس لهم
الخيرة من أمرهم كما قال تعالى : (وما كان لعمركم ولا مؤمنة اذا قضى الله
ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) : ولهذا أرى
أن الأولى أن يقتصر على تعليقه الأول : والله أعلم :

١ = اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للحائض . فذهب جمهور
الحنفية والشافعية في المشهور عنهم والحناابلة الى تحريم قراءة
القرآن للحائض والنفساء .
وذهب الشافعية في القديم ، والمالكية الى جواز القراءة لها :
واستدل الجمهور بحديث ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : (لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن)
رواه ابن ماجه : ١٩٦/١ " البيهقي في سننه : ٨٩/١ ، لكنه
ضعفه علماء الحديث منهم البخاري وأحمد ، والبيهقي وغيرهم
أنظر التلخيص : ١٣٨/١ :

وقال الشوكاني : لا يصلح للاحتجاج به وعلى ذلك فلا يصار الى =

ألا ترى أن الحائض تمنع من الوطء ولا تمنع من المباشرة ونحوها
 مما هو دون الوطء (فيحل^(١)) ما سوى الصلاة والصوم من أعمال
 البدن كما حل ما دون الجماع في باب الاستمتاع ، والتلذذ .
 لأن الاستمتاع لها وعمل البدن لله عز وجل و^(٢) يقصد بالتغليب
 بالحائض إلى أعلى ما في الجنسين (٣) وبقي ما وراء ذلك على الإباحة
 لأن الكل لو أبيع لنفروا عنه وصعب قطعهم عما كانوا يعتادوه
 من ضده . والله أعلم :

= إلى القول بتحريم الإبداء ليل : أنظر نيل الأوطار : ٢٤٨/١ :
 واستلهم المعجزون بعموم حديث عائشة رضي الله عنها : (أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم : (كان يذكر الله على كل أحيائه)
 وبالبرائة الأصلية حتى يصح ما يصلح لتخصيص هذا العموم للنقل
 عن هذه البرائة :

وبما روى عن عائشة رضي الله عنها . أنها كانت تقرأ القرآن وهي
 حائض

وبخوف النسيان لطول زمن الحيض بخلاف الجنب :
 وأجيب بأن فعل عائشة رضي الله عنها لاجبة فيه على تقدير صحتها
 لأن غيرها من الصحابة خالفها مثل عمر وعلي وجابر رضي الله عنهم
 وإذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم رجعنا إلى القياس على الجنب .
 وأما خوف النسيان فنادر فإن مدة الحيض غالباً ستة أيام أو سبعة
 ولا ينسى غالباً في هذا القدر ، ولأن خوف النسيان ينتفي بامرار
 القرآن على القلب :

هذه أقوال العلماء^{العلماء} وأدلتهم في هذه المسألة وبمناقشة الأدلة يطول الكتاب
 فارجع ان شئت إلى الكتب الآتية : مجموع للنووي : ٣٥٧/٢ ،
 بشدائع الصنائع ٤٤/١ فتح القدير : ١٤٨/١ ، حاشية الشيخ علي
 العدوي مع الشرح الخرشي : ٢٠٩/١ :

١ = في الأصل (فيتحمل) لعل هذا تحريف من النسخ ويبدل على
 صحة ما أثبتناه ما بعده :

٢ = الواو ساكنة من الأصل وبالثابتها يستقيم الكلام :

٣ = يعني الجماع : والله أعلم :

ولما كان الحيض نجاسة من النجاسات وكان دمه فضلة من فضلات
البدن تدفعها الطبيعة في أوقات مخصوصة لجملة النساء ،
أو لكل واحدة منهن في نفسها لوقت الدم وينقطع ما بها (١) .
وكان اتصاله على عموم الأوقات مرضاً من الأمراض كما نصمى البول
السلس ، واتصال الدم في الخروج ، والرغاف الخارج من العادة
كان لحكم ما اتصل منه - وهو المسمى في اللغة استحاضة - أنه دم
(صحيح) مختلط بدم - فاسد لأن المنقطع منه إذا عدم لوقته كان
مرضاً كما اتصل منه إذا لم ينقطع لوقته - .

فوردت الشريعة بالفرق بين الدمين وتمييزاً أحدهما عن الآخر
بالدلالة والعلاجات كالشيء المختلط إذا احتجج إلى التمييز بين
أجزائه صيراليه بالعلاجات .

فوردت الشريعة في المستحاضة بتفصيل (٤) دمها فيكون في بعض الأيام
أسوداً شيناً إذا رأت حصة ،

١ = أي وقت الانقطاع :

٢ = في الأصل (أنه دم صحيح) والآنسب ما أثبتناه :

٣ = عرفه النووي في المجموع : بأنه سيلان الدم في غير أوقاته
المعتادة ، ودمه يسيل من العاذل - وهو عرق فمه الذي يسيل منه
في أدنى الرحم دون قعره :

أما الحيض فإنه يخرج من قعر الرحم ويكون أسوداً محتدماً - أي حاراً
كأنه محترق : أنظر المجموع : ٣٤٢ / ٢ :

٤ = هذه صورة الميزة وهي نوعان :

المبتدئة ، والمعتادة . فإن كانت مبتدئة فالواجب عليها
أن تعمل بالتمييز فتترك الصلاة والصيام وغيرهما أيام الدم الأسود
الغليظ ذي الرائحة ، وتعتبر ما عداها أيام الاستحاضة فتصلي
وتصوم بشروط مذكورة للاستحاضة :

وإن كانت معتادة تعمل بالعادة والتمييز معاً إذا اتفقا كأن
كان أيام عادتها ستة أيام واستمر رؤيتها لصفة دم الحيض ستة أيام كذلك
والا كان كانت عادتها في الحيض السابق ستة أياماً وسبعة ،
واستمر رؤيتها لصفة دم الحيض الأسود الثخين عشرة أيام فعندها
تعمل بالتمييز لا بالعادة لأن التمييز علامة في الدم ، والعادة
علامة في صاحبته ، ولأنه علامة حاضرة ، والعادة علامة قد انقضت =

وفي بعضها أصفر قيقا فدل أن مدة الحيض أيام الدم الأسود الغليظ ذي الرائحة ثم يكون فيما عدا ذلك في باقي شهرها طاهرا (١) لأن الأغلب أنه لما جرت العادة من الدماء بأمرتين السواد والثخن (٢) ، ولا احتدام (٣) وجدّة الرائحة . فاذا كان وقت انقطاعه أبيض وأشرق (٤) وقع التمييز بين الدمين في حال الاختلاط بالأمرات الموجودة في كل واحد منهما في حال السلامة : ووردت السبعة في المستحاضة التي لا ينفصل دمها ولها أيام معروفة متقدمة قد كانت تحيضها أنها ترجع إلى أيامها المتقدمة فتحيض فيها فتصير إلى ما وردت به السنة (٥)

وقد دلت السنة على أن العيزة تعمل بالتمييز ، ورد ذلك في حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما ذلك عرق) رواه أبو داود : ٦٦/١ والنسائي : ١٣٣/١ ، وغيرهما . أما المبتدئة غير المعيزة بأن رأته دم بصفة أو فقدت شرط التمييز فالأظهر في المذهب أن حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون : أنظر المنهاج : ٦١٦/١ :

- ١ = كذا في الأصل : ثم يكون . أي حكمه فيها حكم الطاهر :
 - ٢ = ثخن الشيء من باب ظرف أي غلظ وصلب فهو ثخين : مختار الصحاح : ٨٣ :
 - ٣ = احتدم الدم إذا اشتدت حمرة حتى يسود : لسان العرب : ٨٠٧/٢ :
 - ٤ = في الأصل (فوق) لعل الصواب ما أثبتنا لأنه جواب لما :
 - ٥ = وردت السنة بأنها تعمل بعادتها فإن كانت عادتها ترى الحيض ستة أيام أو سبعة في أيامها المتقدمة فزمن .
- حيضها ستة أيام أو سبعة . فيحرم عليها ما يحرم على الحائض فمما تجوز ذلك فهو من الاستحاضة وعلى هذا دل الحدِيث الذي روتها عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله اني لا أطهر أقدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي) وفي رواية للبخاري : (ولكن دع الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي) أنظر البخاري : ٤٠٩/١ ، ٤٢٥/١ ، النسائي : ١٢٤/١ :

وهذا مذ هب الشا فعي عندنا وهو مستقيم على الاعتبار لأن الدم اذا
اتصل واحتيج الى تمييزه فتمييزه بالدلالات الموجودة (في الدم) (١)
واذا عدت الدلالة في نفس الدم صير حينئذ الى الاستدلال
المأخوذ من (صاحب^(٢) حبة الدم في متقدم الأيام لها فاذا عدت من الدم
ومن صاحب^(٣) حبة الدم فالأقرب بعدهما من الدلالات بأمثال صاحبة
الدم ،

وهذا أحسن ما يقال في هذا الباب ووراء هذا اختلاف العلماء
يطول الكتاب بذكره ، ولا يخرج شيء من هذه الأمور عن جواز
التعبد^(٤) ، والله أعلم :

٦/١٨

((باب عدد الصلوات المكتوبات))

معنى الصلاة راجع الى ما قدمنا ذكره من التذلل لله عز وجل
بحركات التعظيم بسائر البدن شكرا له بالفعل على ما ابتدأ به
من الانعام على العاصي . لأن خلقه على الصورة التي تصلح
للتكليف وتركيبه العقل فيه والقوة التي يقع بها الاختيار
واحضاره بباله ما يلزمه من الشكر للمنع على جواز استنداب^(٥) النعم

١ = في الأصل (في صاحب^(٦) حبة الدم) والصواب ما أثبتناه . لأن
ترتيب الكلام يقتضي ذلك بدليل قوله بعده (واذا عدت الدلالة
في نفس الدم :

٢ = في الأصل (من صاحب^(٧) حبة الدم) والصواب ما أثبتناه . لأنه صفة
لمؤنث :

٣ = أي بما يصل اليه علمنا أنه يجوز التعبد به . والله أعلم :

٤ = يقال : ندب القوم الى الأمر يندب بهم ندبا : دعاهم وحشهم
وانتدبوا اليه أسرعوا ، وانتدب القوم من ذوات أنفسهم أيضا
دون أن يندبوا له :

قال الجوهرى : ندب به للأمر وانتدب له : أي دعاه له فأجاب .
وفي الحديث : انتدب الله لمن يخرج في سبيله : أي أجابه الى غفرانه
يقال : ندبته فانتدب أي بعثته ودعوته فأجاب : انظر لسان العرب :

٤٣٨٠/٦ ، الصحاح للجوهري : ٢٢٣/١ :

بيان محاسن الشريعة في عدد ركعات الصلوات المكتوبة ،
وكون الصلاة أفضل العبادات بعد كلمة التوحيد .

الشكر من المنعم عليه ، والشكر يقع بأ نواع كثيرة من الأقوال ،
والأقوال فعل المنعم عليه اذا ما استندب به المنعم منه .
ولما كان الشكر على ما ذكرناه واجبا وكان تعظيم المنعم من الشكر
جعل الله لعباده سبيلا السى أ داء ما يقع به شكرهم فجعل من ذلك
ما يقع به صلاة لأن مبداءها على استعمال الجوارح بالخضوع والتذلل ،
وموجود في جماعة الناس وقوع التعظيم بالانتصاب بين يدي الملك
العظيم على وجه سكون الجوارح ووضع اليد على اليد تسكيناً للبدن
فان هذا مما يدل من فاعله على تعظيم رئيسه ، وعلى التأدب له ،
والاستعداد لأمر أراد التصرف فيه ، ثم قد يقع فيه مع القيام (تناً و) ذكر
باللسان مما للمنعم الرئيس . ولأسباب عظيمة واستجماع خلال الحمد وخصال المدح
فيه فيكون هذا تعظيماً وشكراً ،

وقد يقع التعظيم بالانحناء ثم بالسجود الذي فيه تمرغ الوجوه (٢)
وهو أكرم الجوارح ويكون الانحناء (راجعاً) (٣) الى كونه تحت أمره
حتى يكون مقهوراً لا قاهراً ، ثم قد يكون هذا المرؤس حبوا (٤) بين يدي
رئيسه فيكون ذلك من وجوه التعظيم . لأن التربع ومد الرجل
لا يكون الا من قد بسطه ملكه وأزال عنه الهيبة والخشية جلالة وعظمة
فجمع الله عز وجل هذه الأشياء كلها في الصلاة وجعل افتتاحها
برفع اليدين وذلك من أمارات الاستسلام وطلب الأمان ، والا ستعاذة من المعظم (٥)
من عذاب التقصير ، والخروج منها بالتسليم الدال على انقضاء الشيء
والفراغ منه . ألا ترى أن الكتب تختم بالسلام ، وأن المتكلم يقول
الأمر كذا وكذا والسلام .

١ = في الأصل (تنا و)

٢ = مرغه في التراب تمرغاً فتمرغ + أى معك فتمعك ، وما رغه كلاهما
الزقه به : لسان العرب : ١٤٨٤/٦ :

٣ = في الأصل (راجع) والصوب مأثباتاً . لأنه خبر كان :

٤ = كذا في الأصل : الحبوا أن يمشي . الطفل على يديه وركبتيه
أ واسته : كذا في اللسان :

وفي تاج العروس ، وحبا الرجل حبوا : مشى على يديه وبطنه
أ وعلى يديه وركبتيه وقيل على القعدة ، وقيل على المرافق والركب
ومنه الحديث (لو يعلمون ما في العتمة والفجر لأتوها ولو حبوا) :

تاج العروس : ٨١/١٠ :

يلتمس المؤلف بهذا معنى للرفع من السجود ثم يلمس معنى للجلوس =

= أى من الأمر العظيم

ولهذا سمي الا فتاح احراما وتحريماً (١) و سمي الختم تحليلاً واحلالاً (٢) لأن التحريم هو المنع مما سوى الا نسان فيه ، والتحليل حل ما انعقد عليه حتى يزول ذلك التحريم ولا يجوز له الاشتغال بغير ما كان محرماً به ومحل الصلاة من الشريعة أنها العتقمة على جميعها بعد التوحيد والشهادة بكلمة الايمان ، ويدل على رثاستها للشرائع أنها تتكرر في كل يوم وليلة خمس مرات ، وأنها تستعمل كل البدن حتى القلب ولا يجوز خلطها بشيء مما يجوز أن يخلط به الصوم والحج والجهاد ونحوها من الأكل والشرب والنوم وكلام الناس ،
 وحقيق أن تكون متصلة الوجوب وهي شكر الله عز وجل وتذلل له وتعظيم وهذا مما لا يجوز أن يزول فرضه في حال الا في حال العذر (٣)

= على الهيئة المطلوبة شرعاً لا على تلك الهيئة المنافية لآداب الصلاة ، فلم يطلب هذا بل طلب الهيئة المطلوبة شرعاً جلالة وعظمة
 ١ = أي دخولا في الصلاة ، وتحريماً أي منعاً مما ينافي الصلاة :
 ٢ = أي لما كان ممنوعاً منه ، واحلالاً لما كان انعقد :

٣ = مثل أن تكون المرأة حائضاً ونفساءً فيسقط عنها فرض الصلاة
 أ داء وقضاء . أنظر دليل ذلك في باب الحيض . ص ٢١٢ فيها مش
 ومثل أن يكون الا نسان زائلاً عقله بجنون ونحوه ، لا بنوم ونسيان
 فلا يسقط الوجوب عن الناسي والنائم لا دراكه سبب الوجوب فيصلي
 حين تذكر أو استيقظ لقوله صلى الله عليه وسلم (من نسي صلاة فليصلها
 اذا ذكر ولا كفارة لها الا ذلك) رواه أبو داود : ١٠٥/١ :
 ولحد يثأبي هريرة رضي الله عنه . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين قفل من غزوة خيبر فسا رليلة حتى اذ ادركنا الكرى عرس ،
 وقال لبلال (اكألنا الليل) قال : فغلبت بلا لا عيناه وهو مستند الى
 راحته فلم يستيقظ النبي ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى اذا ضربتهم
 الشمس وكان رسول الله أ ولهم استيقاظا ، ففزع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال : (يا بلال) فقال : أخذ بنفسي الذي أخذ
 بنفسك بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، فاقتا دوا روا حلهم شيئاً ثم توضأ
 النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بلالاً فأتاهم لهم الصلاة وصلى بهم الصبح
 فلما قضى الصلاة قال : (من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله
 تعالى قال : (أقم الصلاة لذكرك) رواه أبو داود : ١٠٣/١ البخاري

كذلك : ٧٠ / ٢ : أي الجزء الأخير من الحديث :

ولهذا المعنى لم تخل شريعة من الشرائع ولا أخل الله أحداً من الأنبياء عن ذكره ^(١) بفعل الصلاة ، وإنما تختلف في العال ^(٢) بعضاً وصلها فيها وهيئتها ^(٣) ! فأما زوال جملتهما من مكلف بالغ فلا :

١ = أى ذكر الله بالصلاة .

كما قص الله علينا ذلك في كتابه العزيز في حق الخليل عليه السلام في قوله (رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ) سورة ابراهيم الآية : وفي حق الكليم عليه السلام في قوله : (وانني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري) سورة طه : الآية : ١٤ :

وفي حق روح الله عيسى عليه السلام في قوله : (وَجَعَلْنِي مَبْرُكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأُصَافِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) سورة مريم : الآية : ٣١ .
وفي حق اسما عيل عليه السلام في قوله : (وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا) سورة مريم : الآية : ٥٥ .
وفي حق زكريا عليه السلام في قوله : (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مَصدَقًا بَكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ) سورة آل عمران : الآية : ٣٩ .
وفي شعيب عليه السلام : في قوله : (قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ) سورة هود : الآية : ٨٧ .
وأمثله هذا كثيرة وفيما ذكرته كفاية للدلالة على جلاله الصلاة وعظمتها في كل الشرائع . والله أعلم :

٢ = أى فيما يرجع إليه الأمر من طرو الأعداء .

وتختلف بعضاً وصلها وهيئتها بحسب حال الانسان فان كان صحيحاً معافاً في بدنه ، ولم يكن في حال المسابقة ولم يكن مسافراً . فانه يؤديها بشروطها وأركانها وعدد ها وفي أوقاتها كاملة من قيام وركوع وسجود وقعود وقراءة وذكر :

أما ان كان مريضاً أو في حال المسابقة فلم يستطع القيام فانه يؤديها كيفما أمكن له من قيام أو قعود أو مضطجعا . لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال : كان بي النا صور - (علة تحدث في البدن من المقعدة وغيرها بما دة خبيثة ضيقة الفم يعسر برؤها ، وقيل كل قرحة تزمن في البدن فيهيئها صور) - فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (صل قائماً =

ثم جعلها الله خمسا . صلاة الظهر ، وصلاة العصر ، وصلاة المغرب ، وصلاة
العشاء ، وصلاة الفجر، وهذه الأسماء التي أضيفت الصلوات إليها . هي
أسماء للمواقيت . لأن الظهر هو اسم للظهيرة وهي نصف النهار ،
والعصر اسم للعشي ، والمغرب لغروب الشمس ، والعشاء لدخول الليل
وكمال الظلام ، والفجر لانفجار الصبح وهو اشتقاقه وانتشاره كما انفجار
الماء من الأرض وانتشاره وفي ذلك انقضاء الليل :

= فان لم تستطع ففعا ففان لم تستطع فعلى جنب (رواه أبو يودود : ٢١٨ / ١)
ولقوله عز وجل في حق المحاربين (فاذا قضيت الصلاة فاذكروا لله قيا ما
وقعودا وعلى جنوبكم فاذا اطمأنتم فاقيموا الصلاة ان الصلاة كانت
على المؤمنين كتابا موقوتا) سورة النساء : الآية ١٠٣ :
قيل في تفسيرها . فاذا أردتم أداء الصلاة واشتد الخوف أذوها كيفما
أمكن لكم قيا ما مسافين ومقارعين ، وقعودا مرامين ، وعلى جنوبكم مشخين
(فاذا اطمأنتم) سكفت قلوبكم من الخوف فاقيموا الصلاة فعدلوا واحفظوا
أركانها وشرائطها وأتوابها تامة (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا) فرضا محدود الأوقات لا يجوز اخراجها عن أوقاتها في شيء
من الأحوال وهذا دليل على أن المراد بالذكر الصلاة وأنها واجبة
الأداء حال المسابقة والاضطراب في المعركة ، وتعليل الأمر بالابتداء بها
كيفما أمكن : تفسير البيضاوي ١ / ١٠٠ :
وان كان مسافرا فله قصر الرباعية كما أن له الجمع بين الظهر والعصر وبين
المغرب والعشاء .

وهكذا تختلف صفتها وهيئتها من حال الى حال أما تركها فلا بأي حال
من الأحوال الا في حالة الأعذار المعروفة . والله أعلم :

والوجه (١) في تصييرها خمسا أنها شكر لله ، واستسلام له ، وتعظيما (٢) ومهلة (٣) للصفح عن التقصير .

فأولها صلاة الظهر ، وهي المسماة (الأولى) (٤) ، وأنها تكون نصف النهار بعد الأشتغال بالمعاش ، والتصرف في أسباب الدنيا . وللنهار أول ، ووسط ، وآخر ، وقد جعله الله للمعاش وللتصرف ، فالإنسان يشتغل عند مجيئه بطلب القوت ، فلو شغل الدهركه بالصلاة لم تقم الأبدان ، ولتعطل المعاش ،

فجعلها الله في أوقات خمسة فشمّل الليل والنهار . فيكون في التقدير كأنها مشغولات بها لا شتما لها على أقسامها فإذا جاء النهار وانتشر الناس للمعاش لحقهم في ذلك سهو عن ذكر الله تعالى فأمروا إذا انتصف النهار برفض ما هم فيه من شغل الدنيا ، والاقبال على ذكر الله شكرا له ومهلة للتجاوز عن سهوهم ،

ثم يعودون إلى ابتغاء المعاش . لأن من الأسواق ما يكون أول النهار ومنها ما يقوم في آخر النهار ، وجملة النهار مجعولة للتصرف ،

١ = وبعضهم ذكر لهذا حكمة بأن ساعات اليقظة سبع عشرة ساعة منها النهار اثنا عشر ، ونحو ثلاث ساعات أول الليل وساعتين آخره فكل ركعة تكفر ذنوب ساعة : أنظر القليوبي : ١١٠ / ١ :

٢ = كذا في الأصل بالنصب . مرتبط بمحذوف يدل عليه المقام . أوى وشرعت تعظيما ومهلة :

٣ = وفي اللسان . المهمل ، والمهمل ، والمهلة كله السكينة والتوادة والرفق ، وأمهله أنظره ورفقه ولم يعجل عليه ومهله تمهيدا أجله ، المهلة بوزن الغرفة وهي الرفق وفي الأمر مهلة أي تأخير : لسان العرب ٤٢٨٨ / ٦ ، مصباح العنبر : ٥٨٣ / ٢ :

٤ = في الأصل (وهي المسماة الأولى) والظاهر ما أثبتناه : وسميت بالأولى . لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وهي أول صلاة فرضت أما بالخبر والله له صلى الله عليه وسلم أو بتوقف الوجوب على التعليم بالفعل : كذا ذكر القليوبي : ١١٠ / ١ ، والنووي في في المجموع : ٣٤ / ٣ :

٥ = في الأصل والنهار (الظاهر ما أثبتناه :

فاذا شرف النهار الا نقضاء فهو العصر وهو الوقت الذي يستعمل الناس فيه الرجوع من أسواقهم الى منازلهم فأمرؤا في هذا الوقت بالصلاة شكرا لله على ما تيسر لهم من أسباب معاشهم وهذا هم له منها ، ومسألة للتجاوز عن سهوهم ،

فاذا حصلوا في منازلهم بمجيئ الليل المجمع للحمام (١) والراحة أمرؤا بالصلاة شكرا لله تعالى على ما سلف وعلى ما جعل لهم من أسباب البقاء بالتعب تارة وبالراحة أخرى ، وتصويره لكل واحد من ذلك وقتا معروفا معلوما :

ثم لو أخذوا في الصلاة بعدها الى نصف الليل كما فعل بهم في صلاة (٢) لشق لما تقضيه أحوالهم في التعب من تعجيل النوم وما يغلب على طباعهم

١ = الحمام . كشداد الديماس ، مشتق من الحميم مذكرة العرب وهو أحد ما جاء من الأسماء على فعال نحو القذاف والجبان ، والجمع حمامات . قال سيبويه : جمعوه بالألف والتاء وان كان مذكرا حين لم يكسر جعلوا ذلك عوضا من التكسير واستحم اذا اغتسل بالحميم وأحم نفسه اذا غسلها بالماء الحار :

والاستحمام الاغتسال بالماء الحار . هذا هو الأصل ثم صار كل اغتسال

استحماما بأي ماء كان : لسان العرب : ١٠٠٨ / ٢

والمعنى لدخول الحمام :

٢ = أي في صلاة فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيان الحكم .

روى البخاري وغيره من حديث ابن عباس يقول (أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بالعيشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ووردوا واستيقظوا ، فقام عمر ابن الخطاب

فقال : الصلاة . قال عطاء قال ابن عباس فخرج نبي الله صلى الله عليه

وسلم كأنني أنظر اليه الآن يقطر رأسه واضعا يده على رأسه فقال (لولا

أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا) : البخاري ٥٠ / ٢ :

من ذلك فقدم وقت صلاة وسط الليل قبل الوقت ليتعجلوا النوم وتزول
 عنهم المشقة بتأخيرها إلى ثلث الليل ونصف الليل ثم كان بعد ذلك (نومهم) ^{٤١٢}
 فإذا أصبحوا انتبهوا للانتشار في المعاش فلم يكن منهم في نومهم
 ما يكون منهم في نهارهم ، فالغالب أن انتباههم يقع في حين انفجار
 الفجر فيصلون صلاة الصبح شكرا لله على ما انقضى (عليه) ليلاهم وعلى ما صاروا
 إليه من إمكان المعاش لا قامة أبدأ بهم فتكون هذه الصلاة محتوية
 على الشكر في آخر النهار وفي أول الليل (٣) فهذه خمس صلوات متضمنة
 هذه الأمور والله أعلم :

((بإب ذكر أعداد ركعات الصلوات))

وهي دائرة على ثلاثة أضرب أكثرها (أربع) ، وأوسطها (ثلاث) ^(٥)
 وأقلها ركعتان ،

فالأربع لصلاة الظهر والعصر والعشاء الآخرة والثلاث لصلاة المغرب

والاثنتان لصلاة الصبح ولصلاة الظهر يوم الجمعة ^(٦)
 وقد يخرج المعنى في اختلافها على أن تكون صلاة الأول صلاة الظهر

جعلت للنصف الأول الذي هو وقت للتصرف في المعاش الشاغل عن الشكر لله

١ = في الأصل (توجههم) الظاهر ما أثبتناه والله أعلم :

٢ = في الأصل (عليهم) الظاهر ما أثبتناه :

٣ = في الكلام حذف ، تقديره وما قبل ذلك وما بعده فحذف للعلم به

من المقام ، ومثله جائز قال ابن مالك :

وَالْفَاءُ قَدْ تَحْدَفُ مَعَ مَا مَطْفَتْ : : وَأَلْوَاؤُا وَإِذْ لَا لَبْسٌ وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ)

قال تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) أي

فأفطر :

٤ + ٥ = في الأصل (أربع ، ثلاثا) لعل الصواب ما أثبتته ويبدل على هذا ما بعده وهو قوله

(وأقلها ركعتان والله أعلم :

٦ = قد يشعر هذا أنها بدل من الظهر أو أنها ظهر مقصورة ، والمعتمد

في العذهب أنها فريضة يومها صلاة تامة : أنظر القليوبي : ٢٦٨/١ :

فوضعت هذه الصلاة على أكثر أعداد جنسها ،

ثم التي تليها العصروهي مجعولة للنصف الثاني من النهار ، ووقتها ممدود
الآخر الى غروب الشمس وان كان أولها متوسطا للنصف الثاني من النهار ولما
ذكرناه من استعداد الناس قبل غروب الشمس مريدة (١) الا نصراف
الى منا زلهم فأجرى حكم النصف الآخر من النهار على مثل حكم النصف
الأول منه ،

ولما جاء وقت الحمام والنوم الذي الا نسان مجبول عليه حتى لو فقد له ليلة تامة
أورثه ذلك (التَّراشُ) واليهود (٣) وما يشاكل هذا السقم وغير ذلك من
اعتلال طبيعة فلم يكن ما يقع فيه من (الخلو^٤) عن ذكر الله محسوبا عليه لوقوعه
بموجب الطبيعة فجعل ما يرا د به حق الشكر بالليل أخف مما (يراد^٥) بذلك
في النهار الذي لا يقع ترك الشكر فيه بموجب الطبايع ، فجعل ثلاث
ركعات وجعل سنتها تخفيف القراءة فيها بخلاف القراءة في صلاة النهار ،
ثم اذا جاء وقت صلاة النوم وهو بعد مضي ما يقارب الثلث من الليل جعلت
الصلاة لنا في الليل عدد ا تاما ، وهو أربع ركعات . لأن النوم يستوى عليه
في باقي الليل فتدرك بزيادة الركعة ما يفوت باليوم ،
ثم جاء النهار احتيج الى الانتباه من النوم والتميز للا نتشاش والمعاش ،

-
- ١ = كذا في الأصل . الظاهر مريدين لعله أنه باعتبار الناس جماعة :
- ٢ = في الأصل (التَّراشُ) ولعله تحريف من التراش وهي خفة ونزف . أى طيش
: لسان العرب : ٤٢٨/١ :
- ٣ = اليهود : الفتور يقال : هوده الشراب اذا افتراه فأنا منه : لسان العرب :
٤٧١٨/٦ :
- ٤ = في الأصل (من الخلق) الظاهر ما أثبتناه والله أعلم :
- ٥ = في الأصل (ما يزا د) الظاهر ما أثبتناه بدليل ما قبلها :

ويطول من الشغل فيه من الطهارة ما لا يطول لنا ثرا الصلوات ويغلب على الناس بالليل غشيان^(١) النساء فيحتاج الى الاغتسال ولهذا المعنى جعل من سنة الأذان للفجر تقد يمه قبل الصبح خلا ف ما جعل عليه الأذان لسا ثرا الصلوات بعد دخول أوقاتها فروى في الخبر .

(ان بلا لا ينادى بليل ليرجع قائمكم ولينسبه نا ثمكم فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم) (٣)

ما عرفوا هذه النكته (٤) التي ذكرنا ها ، وجعل من سنة القراءة لصلاة الصبح التطويل لما تطول مدة الخلو من الذكر بعد ها في الاغتسال بالتصرف في المعاش ،

ثم اقتصروا في عددا على ركعتين ليعتدل الحال فيها بين التخفيف في بعض والتكثير في بعض . فهذا ما يخرج عليه المعنى في ركعات هذه الصلوات :

١ = والغشيان : اتيان الرجل المرأة ، والفعل غشي يغشى ، وغشى المرأة غشيانا : جا معها . ومنه قوله تعالى : (فلما تغشاها حملت حملا خفيفا فمرت به) كناية عن الجماع . يقال : تغشى المرأة اذا علاها وتجللها مثله : لسان العرب : ٣٢٦٢ / ٢ :

٢ = ليرجع بفتح اليا وكسر الجيم المخففة يستعمل هكذا لا زما ومتعديا يقال رجعت زيدا ، ورجعت زيدا ، ولا يقال في المتعدى بالتثقيل ، فعلى هذا من رواه بالتثقيل خطأ ، فانه يصير من الترجيع وهو التردد ، وانما معناه يرد القائم - المتجهد - الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح نشيطا ويكون له حاجة الى الصيام فينسحر ، ويوقظ النائمتين لها بالفسل ونحوه : كذا ذكر ابن حجر في الفتح : ١٠٤ - ١٠٥ :

٣ الحد يث صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما بألفاظ مختلفة + أنظر البخاري : ٢ / ٩٩ ، ١٠١ / ٢ ، ١٠٣ / ٢ مسلم في كتاب الصيام : ٢٠٣ / ٧ ، ٢٠٤ : ابن ماجه : ٥٤١ / ١ ، النسائي : ١١ / ٢ :

٤ = النكته في الأصل : الأثر الحاصل من ثكت الأرض ، النكته : النقطة في الشيء تخالفاً لثونسه ، والعلامة الخفية ، وتطلق النكته على الفكرة اللطيفة المؤثرة في النفس ، والمسألة العلمية الدقيقة يتوصل اليها بدقة وانعام فكر : أنظر معجم الوسيط : ٩٥٩ / ٢ :

الحكمة في قوله
ع إذا ن الفجر على وقتها .

X

وعلى هذا المعنى أيضا صلاة الجمعة . من سننها الاجتماع لها في موضع واحد
وتقديم الخطبة قبلها للزيادة في التذكير ، وحرمة البيع فيها اذا نودي اليها
ليكون في كل سبعة أيام يوم يقل فيه تصرف الناس للمعاش ويزداد في تذكيرهم
ووعظهم ، وايضا ثبات على دينهم وأداء الشكر والذكر لله عز وجل على
نعمه عليهم ، ولما لحق هذه الصلاة زيادة في أسبابها متقدمة لفعالها لحقها
(نقص) (١) من عدد الركعات ليعتدل الحال فيها بين التخفيف والتغليظ
نحو ما ذكرنا في صلاة الصبح ،
وجعلت الخطبة في معنى الركعتين المحذوفتين ادكارا لهما بهما .
فهذه كلها معان تلتصق بالعقل بعض اللصق (ولا تستوعب أفعالها سواها
في التجويز) (٢) ،
وقد كانت الصلاة في أول الأمر ركعتين ركعتين ثم زيد في صلاة الحضر وخص في صلاة السفر .
وورد في الخبر أقرت صلاة الحضر الا صلاة المغرب فانها وتر النهار ، والا صلاة الصبح لطول القراءة .
وفي الصلاة الجمعة للخطبتين (٣) .

١ = في الأصل (نقص) والسياق يقتضي ما أثبتناه :

٢ = في الأصل (ولا سوى عنه انها منا في التجويز) ولعل الصواب ما أثبتناه :

٣ = لم أجد بهذا اللفظ الذي أورد به المؤلف وأقرب الألفاظ الى هذا

اللفظ ما رواه ابن خزيمة في صحيحه بلفظ .

فرض صلاة السفر والحضر ركعتين ركعتين فلما أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة زيد في صلاة
الحضر ركعتان ركعتان وتركت صلاة الفجر بطول القراءة وصلاة المغرب لأنها وتر النهار -

صحيح ابن خزيمة ٧١/٢

قال ابن خزيمة هذا حديث غريب لم يسنده أحد أعلمه غير محجوب بن الحسن :

وقال محققه : في أسناده ضعف محبوب - وهو لقب واسمه محمد - صدوق

فيه لين وقد خالفه أصحاب داود فلم يذكروا في أسناده مسروقا فصار الإسناد

بذلك منقطعاً . لأن الشعبي لم يسمع عن عائشة كما قال الحاكم وغيره : المرجع

السابق :

أما الحديث الصحيح : فما رواه الشيخان وغيرهما بلفظ (الصلاة أول ما فرضت

ركعتين وأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر) واللفظ للبخاري : ١١٩/٢

مسلم : ٦٩٤/٥ أبو داود : ٣٧٤/١ ، النسائي : ١١٩/٣ :

وفي ظاهر الحديث اشكال . لأنه يتعارض مع الآية في قوله تعالى : (واذا ضربتم

في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين

كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا) سورة النساء : الآية : ١٠١ =

.....
 = لأن الآية تدل على أن الصلاة فرضت أول ما فرضت أربع ركعات
 ثم رخص فيها التقصير لأجل الخوف ، وإن كان بعد ذلك رخص للمساء فر
 من غير خوف .

وظاهر الحد يث يدل على خلاف ذلك ، وقد تمسك بظاهر الحد يث
 الأحناف ومن وافقهم وقالوا إن القصر في السفر فريضة لا رخصة .
 قال الكاسني : قال أصحابنا إن فرض المسافر من ذوات الأربع
 ركعتان لا غير ، ومن مشايخنا من لقب المسألة إن القصر عندنا
 عزيزة ، والأكمل ليس رخصة في حقه بل هو إساءة ومخالفة للسنة
 هكذا روى عن أبي حنيفة أنه قال : من أتم الصلاة في السفر فقد
 أساء وخالف السنة : بدائع الصنائع : : ٩١ / ١ :
 وخالفهم سائر الأئمة وقالوا القصر في السفر رخصة لا هزيمة واستدلوا
 على ذلك بقوله تعالى (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) الآية :
 لأن نفي الجناح لا يدل على العزيمة ، والقصر إنما يكون من شيء
 أطول منه .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (صدقة تصدق الله بها عليكم)
 رواه مسلم : ٩٦ / ٥ :

وقالوا المفروض الأربع إلا أنه رخص بأداء ركعتين ، وأجابوا
 عن حديث عائشة رضي الله عنها بأنها غير مرفوع وبأنها لم تشهد
 زمان فرض الصلاة .

قال الخطابي وغيره : وفيه نظر لأنه معالاً مجال للرأي فيه فله
 حكم الرفع ، وعلى تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مراسل صحابي
 وهو حجة . لأنه يحمل على أنها أخذته عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ، وعن صحابي أدرك ذلك :

وقال الزرقاني : في طريق الجمع ، والذي يظهر وبه تجتمع الأدلة
 أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ثم زيدت
 بعد الهجرة إلا الصبح ثم بعد استقرار فرض الرباعية خفف منها

في السفر عند نزول قوله تعالى : (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة
 فعلى هذا المراد بقول عائشة - فأقرت صلاة السفر . أي باعتبار ما آل
 إليه الأمر من التخفيف . لأنها استقرت منذ فرضت ، فلا يلزم من ذلك
 أن القصر عزيزة كما يقول الحنفية : اه أنظر شرح الزرقاني على الموطأ
 ٣٩٧ / ١ : ، فتح الباري x ٥٧٠ / ٢ . ٥٧١ ، بدائع الصنائع : ٨١ / ١ :

والقصر الواقع في السفر انما هو للتخفيف والرخصة لما يلحق الانسان في سفره من الأشغال (التي) (١) لا يمكن (مثلها) (٢) في الحضر اذ هي ركعتان ، ولا تقصر صلاة المغرب . لأنها قد لحقها بعض القصر في الحضر بحذف الركعة الواحدة منها . ولأن القصر لو وقع فيها على نحو ما وقع في صلاة الظهر والعصر والعشاء الآخرة لكانت ركعة ونصف ركعة ، وهذا لا معنى له ، والله أعلم بحقائق هذه الأمور :

وما يتحصل الأعداد التامة بالأربعة فهذا مما لا يتوقف على حقيقته ، وكما ل الأعداد في الشرائع قد يقع بالأربعة ، وقد يقع بسبعة كأشواط الطواف والجمار التي ترمى بها في الحج ، وفسل الاناء من ولوغ الكلب سبعة ، وقد يقع بثلاث كعدد الاستنجاء بما سوى الماء ، وعدد ثلاثة دراهم فيما (يتقطع) (٤) . فيه اليد ، وهذا كله موجود في العادات أن يقع تكثير عدد الشيء مرة بثلاث ومرة بسبع ومرة بالاثني عشر ومرة حتى يقع بالسبعين أيضا فبأي عدد علق تكثير شيء من الشريعة مما يجري به العرف فهو صحيح مستقيم :

والسؤال عما خص منها كالسؤال في غيره من الأعداد ، فالأربع من جملة ما يعد لتكميل الشيء وتكثيره ،

١ = في الأصل (الذي) وهذا تحريف من الناسخ والصحيح ما أثبتناه :

٢ = في الأصل (مثله) والصواب ما أثبتناه . ولو قال من الأشغال التي لا يكون مثلها في الحضر لكان أولى من قوله (لا يمكن)

٣ = بدل أو بيان عن (ما) :

٤ = في الأصل (يقع) وهذا تحريف والصواب ما أثبتناه :

ولأهل الحساب، في الأربع/والسبع والاثني عشر أشياء لطيفة تدل
على عجيب ما جبل الله عليها (١) طبائع هذه الأعداد وقد قالوا
في الأربعة انها تجمع كل الأعداد اذا افردت أحادها بالذکر .
أعني آحاد الأربعة فيقال : واحد واثنين ، وثلاثة ، وأربعة
فيكون مجموع هذا عشرا (٢) ، وليس شيء من الأعداد يخرج
في أصله عن العشرة لأنها في التقسيم آحاد وعشرات ، ومئين
وألوف وما ضم هذا كله مكرر مبني عليه .

لأن أحد عشر الى تسع عشر مكرر للتسعة والعشرة ، وهكذا العشرون
مكرر العشرة ، ثم هي تثنية العشر على هذا ، وفي الأربعة على هذا .
نوع من الكمال فلا ينكر أن ترد الشريعة بالثنية على كمال الشيء بما يجاد .
فعله أربع مرات فيكون فاعل ذلك أربعاً كفاؤه الى نهاية لو كان
بلوغ النهاية فيه .

لأن الأعمال تتضاعف ثوابها فبالواحدة عشرة ، وبالواحدة سبع مائة
فصاعداً . قال الله عز وجل : (مَنْ جَاءَ بِأِحْسَنَةٍ فَلَهُ عَشْرٌ مَثَلًا لَهَا) ٣
وقال (مَثَلُ الذَّرِينِ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ) ٤ :
فهذا مما يقال في هذا الباب على سعة التخريج . والله أعلم :

١ = عليها مراعاة للمعنى وهو قليل والأكثر (عليه مراعاة للفظ :

٢ = يعني : ١+٢+٣+٤ = ١٠

٣ = سورة الأنعام : الآية : ١٦٠ ، وتعام الآية : (مَنْ جَاءَ
بِحَسَنَةٍ فَلَهُ عَشْرٌ مَثَلًا لَهَا وَمَنْ جَاءَ بِسَيِّئَةٍ فَلَا يَجْزِي إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ
لَا يَظْلَمُونَ)

٤ = سورة البقرة : الآية : ٢٦١ وتعام الآية : (مَثَلُ الذَّرِينِ يَنْفَقُونَ
أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُتْبِتَتْ سَبْعَ سَنَاتٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ
مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)

وللأعداد الأربع والاثني عشر والسبع أشياء لطيفة تدل على
عجائب ما جبل الله عليها طبائع هذه الأعداد .

(با ب ذكر صلاة النوافل)

وعظم الله (١) عز وجل بأن جعلها (٢) خا رجة عن المكتوبة يتحمل
العشقة فيها من أحب الا ستكنا ر من ثواب الله وا حراز رفع الدرجات في
الررضوانه وشرطها (ألا يأم) ٣ تا ركبها بتركها وان كان ملوما مقصرا
في الرضاباً دنى الدرجات من ثواب الله ،
وسائر العبادات وان كانت تنقسم الى نفل وفرض^(٤) ففأ صرهن درجة الصلاة
لأن جهات نوافل الصلاة كثيرة ومنها معدوم في نوافل الصوم والزكاة
والحج ونحوها ، كصلاة العدين ، والجنائز^(٥) والاستسقاء ، والخسوف والكسوف
فان هذه صلوات مسنونة في حوادث معروفة كصلاة الجنائز شفاة الى الله
ومسألة منه العفو والمغفرة له وصلاة العيدين (احداهما) (٦) للفطر ،
والثانية للشكر ، واقامة القرابين (٧) ، بالأضاحي والهدى وكل واحدة منهما
معالم من معالم الاسلام ، وما يذاع (٨) به شرائعه ومشاعره (فيسعى) (٩)
بعد تمام الصوم الى الصبح للصلاة شكرا على ما سهل من اقامة فرض الصوم
وهذا^(١٠) له من شرائعه وسننه كما قال عز وجل (وَلِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ -
عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) - ١١

١ = كذا في الأصل ولو قال : (وتفضل الله) لكان أنسب :

٢ = في الأصل (بأن جعل منها) الظاهر ما أثبتناه :

٣ = ما بين القوسين كلمة مطموسة في الأصل لعل الصواب ما أثبتناه بقريضة ما بعد ها

٤ = ففأ صر : على رأي الأخفش في زيادة الفاء في الخبر مطلقا :

٥ = مراده بالنوافل ما عدى المفروضات على الأعيان :

٦ = في الأصل (احدهما) لعل هذا سقط من النسخ :

٧ = القرا بين جمع قربات ، والقربان بالضم مثل القرية وهو ما يتقرب

الى الله عز وجل بالأعمال الصالحات : انظر لسان العرب : ٣٥٦٧/٥ :

٨ = في الأصل (وما يذاع) لعل هذا سقط من النسخ :

٩ = في الأصل (فسو) الظاهر ما أثبتناه :

١٠ = في الأصل (وهدا له) الظاهر ما أثبتناه :

١١ = سورة البقرة : الآية : ١٨٥

(١) ومساءلة للتجارت عما وقع في الصوم من التقصير والسهو ويفعل مثل هذا
في العاشر من ذي الحجة لأنه يوم الحج الأكبر (٣)

١ = معطوفة على شكرا :

٢ = في الأصل : (مثل ذلك هذا . . .) الظاهر ما أثبتناه :

٣ = اختلف العلماء في المراد بيوم الحج الأكبر .

فذهب جمع من منجم علي ابن أبي طالب وابن مسعود وابن أبي أوفى
والمغيرة بن شعبة ومجاهد وما لك والشافعي والجمهور الى أنه يوم
النحر وقال الشوكاني : ورجح هذا ابن جرير :

وذهب آخرون منهم عمر وابن عباس وطاوس أنه يوم عرفة . كذا ذكر الشوكاني
في فتح القدير : ٣ / ٣٣٣ - ورجح الأول وقال لأن النبي صلى الله عليه
وسلم : أمر من بعثه لا بلاغ البراءة الى المشركين أن يبلغهم يوم النحر
وقال النووي : نقل القاضى عياض عن الشافعي أنه يوم عرفة ثم قال :
وهذا خلاف المعروف من مذهب الشافعي :

واحتج من قال يوم عرفة هو يوم الحج الأكبر بالحدِيث المشهور (الحج
عرفة . فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه) الحدِيث :
رواه ابن ماجه في كتاب المناسك : ١ / ١٠٠٣ وأبو دود في المناسك باب
من لم يدرك عرفة : ١ / ٤٥١ :

واحتج من قال يوم الحج الأكبر بيوم النحر بما رواه البخارى وغيره .
عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقف يوم
النحر بين الجمرات فيالحجة التي حج فقال : أي يوم هذا ؟ قالوا يوم
النحر قال : هذا يوم الحج الأكبر : رواه البخارى تعليقا : ٣ / ٥٧٤ ،
وبما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه . (قال : بعثني
أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمعنى أن لا يحج العام مشرك ولا يطوف
بالبيت عريان ، ويوم الحج الأكبر : يوم النحر . وانما قيل الأكبر من أجل
قول الناس الحج الأصغر . فنبدأ أبو بكر في ذلك العام فلم يحج عام حجة
الوداع التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم مشرك) رواه البخارى
في كتاب الجزية : ٦ / ١٧٩ ، مسلم : ٩ / ١١٦ ، أبو دود : ١ / ٤٥١ :
وبهذا يظهر أن يوم النحر هو يوم الحج الأكبر لأن الأحاديث الواردة
في ذلك ثابتة في الصحيحين وغيرهما : والله أعلم .
قيل في تسميته يوم الحج الأكبر للاحتراز من الحج الأصغر وهو العمرة ، =

(١)

وعشر ذى الحجة أيام النسك ، وكان لهم في الجاهلية يوم يجتمعون فيه
للعب واللهو فجعل للمسلمين / مكانه يوم عيد الا سلام والله أعلم : ١/٣
وصلاة الاستسقاء سنونة عندنا (٢)

شروط صلاة الاستسقاء :

- ١ = باعتبار ما فيها من التاسع والعاشر يوم الوقوف بعرفة ووقت دخول
طواف الافاضة والرمي :
- ٢ = وانما قال عندنا اشارة الى خلاف أبي حنيفة رحمه الله . قال الكاسني
وظاهر الرواية عنه أنه قال : لا صلاة في الاستسقاء ، وانما فيه الدعاء ،
وقال : أراد بقوله لا صلاة فيه بجماعة بدليل ما روى عن أبي يوسف
أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الاستسقاء هل فيه صلاة أو دعاء مؤقت
أو خطبة فقال : أما صلاة بجماعة فلا : ولكن الدعاء والاستغفار وان صلوا
وحدانا فلا بأس . وهذا مذاهب أبي حنيفة ، وقال محمد : يصلي الامام
أو نائبه في الاستسقاء ركعتين بجماعة كما في الجمعة ولم يذكر في ظاهر
الرواية قول أبي يوسف وذكر في بعض المواضع قوله مع قول أبي حنيفة
وذكر الطحاوي مع قول محمد وهو الأصح : بدائع الصنائع : ٢٨٢/١ :
- وقال الامام النووي : في المجموع - ١٠٠/٥ - مذاهبنا أن الاستسقاء سنة مؤكدة
وبهذا قال الأئمة كافة الا أبي حنيفة فإنه قال : ليس في الاستسقاء صلاة :
واستدل لأبي حنيفة بقوله تعالى : (فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا
يرسل السماء عليكم مدرارا)
والمراد منها الاستغفار في الاستسقاء فمن زاد عليه الصلاة فلا بد له من دليل
وكذا لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في الروايات المشهورة أنه صلى
في الاستسقاء فإنه روى أنه صلى الجمعة فقام رجل فقال : يا رسول الله
(أجد بيت الأرض وهلك العواشي فاسق لنا لغيت فرجع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يديه الى السماء ودعا فما ضم يديه حتى أمطرت السماء) الحدیث
أى واكتفى بالدعاء ولم يصل .
وبما روى عن عمر رضي الله عنه أنه خرج للاستسقاء ولم يصل بجماعة بل صعد
المنبر واستغفر الله وما زاد عليه ،
ووروى أنه خرج بالعباس فأجلسه على المنبر ووقف بجانبه يدعوا - الحدیث :
ولم يصل للاستسقاء ،
وما روى أنه صلى بجماعة حديث شاذ ، ووجه الشذوذ أن فعله صلى الله
عليه وسلم لو كان ثابتا لا شتهر نقله اشتها راواسعا ولفعله عمر حين استسقى
ولا نكروا عليه اذا لم يفعل لأنها كانت بحضرة جميع الصحابة لتوافر الكل
في الخروج معه صلى الله عليه وسلم للاستسقاء فلما لم يفعل ولم ينكروا =

.....

= ولم يشتهر روايتها في الصدر الأول . بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في کیفیتها عن ابن عباس وأنس كان ذلك شذوذا فيما حضره الخاص والعام والصغير والكبير . هذه أدلتهم : أنظر فتح القدير : ٥٩/١ ، بدائع الصنائع : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ :

أما الجمهور فقد استدلوا بالأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء ركعتين : منها .

حديث عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم (خرج إلى العصى فاستسقى فتوجه إلى القبلة يدعوه وحول رداءه ثم

صلى ركعتين) وفي رواية أبي داود ، والترمذي (جهرًا لقراءة فيهما) :

أنظر البخاري ٤٩٨/٢ ، مسلم : ١٨٨/٦ ، ترمذي : ٤٤٢/٢ ، أبي داود :

: ١٦٥/١

وحدثنا عثمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم (شكوا إليه تحوط

الطر . فذكرت الحديث - إلى قولها - فخطب ثم أقبل علي الناس ونزل

فصلى ركعتين - وذكرت الحديث : رواه أبو داود : ٥٦٧/١ ، وقال النووي

أسناده صحيح :

وحدثنا ابن عباس قال : (خرج النبي صلى الله عليه وسلم متواضعا متبذلا

متضرعا متخشعا فصلى ركعتين كما يصلى في العيد) رواه أبو داود : ٢٦٥/١

والنسائي : ١٥٦/٣ ، والترمذي : ٤٤٥/٢ ، وقال حسن صحيح :

وبالقياس . أنه معنى سن له الاجتماع والخطبة فسن له الصلاة

كالعيد والكسوف .

وأجابوا عن الآية التي استدلت بها الأحناف من وجهين :

أحدهما أنه ليس فيها نفي الصلاة وإنما فيها الاستغفار ونحن نقول بالاستغفار

وبالصلاة بالأحاديث الصحيحة قلنا لف الآية

الثاني أن الآية أخبرنا عن شرع من قبلنا وللأصوليين خلاف في الاحتجاج

به إذا لم يرد شرعنا بمخالفته أما إذا ورد بخلافه فلا حجة فيه بالتفاهة

وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة بالصلاة :

والجواب عن الحديث وفعل عمر رضي الله عنه أنه لبيان الجواز وفعل لأحد

(١) عن تأخر المطر عن أيامه استكفاً (٢) للجذب والقحط (٣) واستعانة
(بالله) (٤) في دفع الضرر ولجهد والدعاء بالرحمة للعباد والتوسعة
في الأرزاق والأقوات :

وصلاة الخسوف تضرع إلى الله وتوبة إذا كان ما يعرض من ذلك للشمس
والقمر من آيات قيام الساعة ،

وفي الصلاة صلوات نوافل (مؤكدة) (٥) جعل من سنتها الاجتماع لها
تأكيداً لأمرها ، إذ كان الاجتماع في الأصل من سنة المكتوبات (٦) يجعل
لهذه النوافل أذان وإقامة ، ومن سنة المكتوبات الأذان والإقامة
لها (دون صلاة) التطوع (وبعد) العشاء الوتر لتكون الصلاة بالليل
مختومة بركعة مقصورة وأقل الصلاة ركعة واحدة لأن ما زاد عليها معاد
ومكرر والله أعلم :

= أنواع الاستسقاء وليس فيه نفي للصلاة ففي هذا بيان نوع وفيما ذكرناه
من الصلاة بيان نوع آخر فلا تعارض ، وقد روى عن عمر أيضاً الصلاة .
كذا ذكر النووي في المجموع : ١٥/٥ :

وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح لثبوت ذلك في الأحاديث
الصحيحة المشتهرة ، فلا يعارضه ما يقوله الأحناف لأنه نوع من أنواع الاستسقاء :

١ = كذا في الأصل ولو قال عند تأخر المطر لكان أظهر :
٢ = أي طلباً للرحمة لأجل الجذب يقال : استكف السائل بسط كفه وتكفف
الشيء طلبه بكفه وفي الحديث أن رجلاً رأى في المنام كأن ظلة تنطف عسلاً
وسمنا وكان الناس يتكففون ، وفي الحديث (لأن تدع وورثك أغنياً خير من تدعهم
عالة يتكففون الناس) معناه يسألون الناس بأكفهم يعدونها اليهم واستكف
وتكفف بمعنى : أنظر لسان العرب : ٣٩٣/٥ :

٣ = القحط احتباس المطر ، وقد قحط وقحط والفتح أعلى قحطاً وقحطاً وقحوطاً
والقحط الجذب لأنه من أثره : لسان العرب + ٣٥٣٦/٥ :

٤ = في الأصل (واستعانة لله) الظاهر ما أثبتناه :

٥ = في الأصل (مذكرة) الظاهر ما أثبتناه :

٦ = في الأصل (فان لم يجعل) ، ، ،

٧ = في الأصل (مكسوب حتمل) وما أثبتناه فهو من اجتهادنا والله أعلم :

٨ = في الأصل (من العشاء) الظاهر ما أثبتناه :

(با بسقوط فرض الصلاة عن غير البالغ)

وأ سقطت الشريعة الصلاة وسائر الفرائض من الصوم والحج والجهاد
والحدود عن غير البالغين ، ووجه ذلك أن غير البالغ لا يصلح
للتكليف لنقصان قوة التمييز فيه .
والأصل أن تكليف الطفل محال في المعقول . لأنه لا يعقل ما يخاطب
به من بلغ سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً فكذلك . . ثم هكذا إلى أن يبلغ
ثمان سنين ونحوها فإنه حينئذ يعقل بعض العقل ويميز بعض التمييز .
فورد الخبر بأمر الأباء والأمهات بتعليمهم الصلاة والطهارة في هذه
السنين لتمييزها وبعدهم البلوغ التام مع الاستغناء عن تعليمهم أفعالها
وهيئاتها وأوصافها ، وما فرض وسن من الذكر فيها ، ورخص للولدين
في تأديب ابن العشرة التأديب الخفيف إذا ترك الصلاة (١) رياضة له
ثم كان معقولا (أن لكامل التكليف حدا) (٢) ، وأنه لا يجوز أن يقع بما
دون العشر في الأغلب (إلا) (٣) أن يفعل الله ذلك بمن يريد من يرشحه
للنبوة (٤)

١ = لما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ،
واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع)
رواه أبو ناود : في كتاب الصلاة : ١ / ١١٥ ، وأخرجه الترمذي أيضا عن طريق
آخر وحسنه : أنظر سنن الترمذي : ١٥٩ / ٢ - ١٦٠ :

٢ = في الأصل (أن الكمال للتكليف حدا) الظاهر ما أثبتناه :

٣ = في الأصل (إلى أن يفعل الله) لعل هذا تحريف من النسخ والصواب
ما أثبتناه :

٤ = من لوازم كمال التكليف الفهم والادراك فلا يقع ذلك في الغالب
لن دون العشرة إلا لمن هياه الله للنبوة مثل يحيى عليه السلام . كما قال
تعالى : (يا يحيى خذ الكتاب بقوة وأتيناه الحكم صبيا) قال الشوكاني :
المراد بالحكم الحكمة وهي الفهم للكتاب الذي أمر بأخذها ، وفهم الأحكام
الدينية ، وقيل هي العلم وحفظه والعمل به ، وقيل النبوة ، وقيل العقل ،
ولا مانع من أن يكون الحكم صالحا لحمله على جميع ما ذكره ، قيل كان
يحيى عند هذا الخطاب له ابن سنتين وقيل ابن ثلاث : فتح القدير : ٣ / ٣٢٧ :

ولا يجوز أيـضاً أن لا يقـم ببلوغ عشرين سنة (١)

تحدد سن البلوغ بالسنين
وبيان أقوال العلماء في ذلك .

١ = لعل هذا قول لبعض السلف ولم أشر على من قال : بتحدد يد سن البلوغ بعشرين سنة من الأئمة الأربعة :

أما المشهور لدى الأئمة ما يأتي :

روى عن أبي حنيفة اعتبا ربيع عشرة سنة سناً للبلوغ في حق الجارية وثمان عشرة سنة للغلام ، ورواية أخرى عنه تسع عشر سنة :

أما المفتى به لدى الأحناف فتمام خمس عشر سنة سن البلوغ وهو قول أبي يوسف

ومحمد رحمهما الله : انظر بدائع الصنائع : ١٧٢/٧ فتح القدير : ٨/٨ / ٢٠١ :

أما المالكية : فيعتبر سن البلوغ عند هم بتمام ثمان عشرة سنة :

انظر الخرشي : ٢٩١/٥ ، حاشية الدسوقي : ٢٩٣/٣ :

أما الشافعية والحنابلة فسن البلوغ عندهم استكمال خمس عشرة سنة ويستوى

في ذلك الذكر والأنثى : انظر المنهاج مع شرحه المغني : ١٦٦/٢ المجموع :

٣٦١/١٣ ، المغني لابن قدامة : ٥٠٩/٤ شرح منتهى الإرادات : ٢٩٠/٢ :

ووجه ما روى عن أبي حنيفة في تحديده سن البلوغ بخمس عشرة سنة أو ثمان

عشرة سنة . أن الشارع علق الحكم والخطاب بالاحتلام فيجب بناء الحكم

عليه ولا يرتفع الحكم عنه ما لم يتيقن بعده ، ويقع اليأس عن سن وجوده ، وإنما

يقع اليأس بهذه المدة . لأن الاحتلام إلى هذه المدة - وهي السابعة عشرة

أو الثامنة عشرة - متصور في الجملة فلا يجوز إزالة الحكم الثابت بالاحتلام

مع الاحتمال . . . بخلاف ما بعد هذه المدة فإنه لا يحتمل وجوده بعد

فلا يجوز اعتباره في زمان اليأس عن وجوده : بدائع الصنائع : ١٧٢/٧ :

ومعنى ذلك أن الاحتلام مقدم من حيث العلامة على السن . لأن الشرع

علق الحكم والخطاب عليه في الآية الكريمة ، والاحتلام إلى السنة الثامنة

عشرة محتمل الحصول فينتظر ، وبعد هذه المدة يحصل اليأس من وجوده

وعند ما يؤخذ بالسن فعلا مة السن لا ينتقل إليها إلا بعد اليأس من الاحتلام

. . . ويرد عليهم . بأن أحكام البلوغ لم تعلق على الاحتلام فقط ليرتب

على ذلك أن علامة السن تأتي في طول علامة الاحتلام بل . إن الأحكام

كما علق على الاحتلام كذلك علق على السن ، وعلى الإنبيات ،

ويؤيد هذا ما ورد في الأحاديث الصحيحة . مثل حديث ابن عمر رضي الله عنهما :

(عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشر سنة فردني

ولم يرني بلغت وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشر سنة فاجازني)

رواه ابن ماجه : ٨٥٠/٢ بلعظم وأبو داود : ٤٥٣/٢ :

ولم يكن بد من حد ضرب (١) فجعل الله ذلك الحد هو الا احتلام (٢)
 لأن من بلغه (٣) فقد استكملت حرارته ، وانتهى ذكاؤه وفطنته فاستوى
 في المحتلم آلة الفهم ، ثم كان الغالب ان هذا يكون ببلوغ الأربع عشرة
 (وا لخمس عشرة سنة (٤) محل الاحتلام (٥)

١ = الأنسب بالتفريع أن يقول من ضرب حد . أو يقال : انه قصد التفنن
 في العبارة : ضرب حد أو حد ضرب متساويان :

٢ = لقوله تعالى (واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا) :
 من سورة النور : الآية ٥٩ :

ولخبر (رفع القلم عن ثلاث . عن المجنون المغلوب على عقله حتى يفيق

وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم) رواه أبو يودود واللفظ له ٤٥٢/٢
 البخاري : ١٢٠ / ١٢ وفيهما :

والحلم الإحتلام وهو لغة ما يراه النائم والمراد به هنا خروج العني في نوم
 أو يقظة بجماع أو غيره وقيل لا يكون في النساء لأنه نادر فيهن : مغني
 المحتاج : ١٦٦/٢ :

٣ = في الأصل (من بلغ) الظاهر ما أثبتناه :

٤ = كذا في الأصل ولعله من باب أن ما لا يعقل يجوز فيه التذكير والتأنيث
 والأوفق (خمس عشرة سنة) :

ونص الشافعي في الأم (فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة . الذكروا لأنثى
 في ذلك سواء إلا أن يحتلم الرجل أو تحيض المرأة قبل خمس عشرة سنة
 فيكون ذلك البلوغ) الأم : ٣ / ٢٢٠ :

وقال الرافعي : العذهب استكمال خمس عشرة سنة : أنظر فتح العزيز

شرح الوجيز معها مش المجموع : ١٠ / ٢٧٨ ، مغني المحتاج : ١٦٦/٢ :

الدليل على حصول البلوغ باستكمال خمس عشرة سنة حد يث ابن عمر رضي

الله عنهما قال (عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال وأنا

ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشر

سنة فأجازني قال نافع : فقد مات علي عمر ابن عبد العزيز وهو يومئذ خليفة

فحدثه هذا الحديث فقال ان هذا الحد بين الصغير والكبير فكتب الي

عما له أن يفرضوا لمن كان ابن خمس عشر سنة ومن كان دون ذلك فاجعلوه

في العيال (متفق عليه واللفظ لمسلم : ١٢/١٣ بخاري : في الشهادة :

: ٢٧٦/٤

٥ = بدل أو عطف بيان عن أربع عشرة والخمس عشرة :

وكأن من دلائل بلوغ الحلم أيضاً الانبات (١) ثم كان ذلك مما يقع بضرب من العــــلاج .

١ = أى انبات العانة الخشن علامة من علامات البلوغ وان اممكن انزال ولا بلوغ عند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد ، وروى ذلك عن أبي يوسف أما الأحناف : فقالوا انبات العانة لا يدل على البلوغ كاللحية . بل أولى لأنه يمكن أن يتوصل باللحية الى معرفة البلوغ من غير ارتكاب محذور بخلاف العانة فإنه إما أن ينظر اليها أو تمس ، فإذا لم تكن اللحية دليل البلوغ فالعانة أولى :

ويرد قول الأحناف بأنه لا قياس مع النص . لأنه ورد نص صريح باعتبار نبات العانة علامة من علامات البلوغ في حديث عطية القرظي . قال : (عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قتل . ومن لم ينبت فخلّي سبيله . فكنت فيمن لم ينبت فخلّي سبيلي) رواه ابن ماجه : بلفظه ٨٤٩/٢ وأبو داود : ٤٥٣/٢ : فجعله النبي صلى الله عليه وسلم حداً فاصلاً بين البالغ والصبي حيث أباح قتل من أنبت ولم يبيح غيره :

ويرد قولهم بأن القول بعلامية الانبات يؤدي الى ارتكاب محذور بالنظر اليه أو باللمس وكلاهما محرم . بأنه لا يلزم من ذلك ارتكاب محذور لأن للكشف عنه طرقاً عديدة من غير ارتكاب محذور . لأن الانبات علامة لنفس الشخص حيث يعرف نفسه أنه قد بلغ أم لا ، فلينظر الى عانته أو وليمسها من دون أن يكون ذلك محذوراً عليه والعلامة أولاً له يتوصل من خلالها الى معرفة نفسه أنه قد كلف من قبل الشارع بالاحكام الشرعية ومن ثم يعرف الناس ذلك منه :

فلا يقال بأنه يتهم ذلك لجلب مصلحة الى نفسه . لأن الاحتلام الذي لا خلاف فيه لا يعرف الا من قبله ويصدق فيه وتجري عليه الأحكام وهذا الكذب . وبهذا يظهر أن الراجح ما ذهب اليه الجمهور لقوة أدلتهم :

فذهب ذا هبون (١) الى أن ذلك المحل الاحتلام ،
 وذهب آخرون الى أنه لما أمكن وجوده بضرب من العلاج لم يصلح
 إلا أن يجعل في مواضع الضرورات فقصرها ^(٢) والبلوغ ^(٣) في المسلمين
 على الاحتلام وبلوغ السنين

١ = وهم الأحناف . فانهم لا يرون انبئات العانة علامة من علامات
 البلوغ وقد تقدم بيان ذلك في ص . ص : ٢٤٠

٢ = أى هذه العلامة الانبئات على موضع الضرورة وهي كونها دلالة
 في حق أولاد الكفار . من أنبت أجرى عليه حكم البالغين يخير فيهم الامام
 ومن لم ينبت رزق بنفس السبي :

٣ = أى قصر البلوغ في المسلمين على الاحتلام ، فلا يكون الانبئات علامة
 على البلوغ في حقه . لأنه يمكن مراعاة الأباء في حق المسلمين ، والاعتماد
 على أخبارهم عن تاريخ المواليد فلا حاجة الى اعتبار انبئات العانة
 دلالة على البلوغ في حقهم ، ولأن المسلم يستفيد بالبلوغ التصرف والكمال
 بالأحكام ، فلا يؤمن أن يداوى العانة بما ينبت الشعر فلم يجعل دلالة
 في حقه ، والكفار لا يتهمون بمثله . لأنهم حينئذ يقتلون ، أو تضرب عليهم
 الجزية ، وقصر البلوغ بالانبئات على أولاد الكفار هو الأصح في المذهب
 الشافعي . كما قال به النووي في المنهاج ، وصرح به الشيرازي في المذهب :

وقيل : علامة في حقهما . وبه قال مالك وأحمد . لأنه ما كان بلوغا

في حق المشركين كان بلوغا في حق المسلمين كالاحتلام والسن :

وهذا الرأي هو الأظهر عندي وان كان الأصح في مذهب الشافعي على خلاف
 هذا ، وذلك لما روى أن غلاما من الأنصار (شبيب) امرأة في شعره
 فرفع الى عمر فلم يجده أنبت فقال : لو أنبت الشعر لحد ذلك (

وروى أيضا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال : في غلام سرق) أنظروا

ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه) : ذكره النووي في المجموع ،

وكذا ابن قدامة في المغني : أنظر المجموع : ١٣ / ٣٦١ ، المغني : ٤ /

ويدل هذا على أن الصحابة فهموا بأن هذا عام في المسلمين وغيرهم .

ولأن الاشكال يقع أيضا في حق المسلم حيث تقام عليه الحد لو ارتكب ما يوجب
 ذلك كما في هذه الروايات ،

ولأنها علامة البلوغ للانسان تأتي حسب سنة الله في خلقه وليس ثمت ما يوجب

الفرق بين المسلم والكافر في هذا . الأولى اما أن نعتبر علامة في الكل

أولا نعتبر علامة :

٤١/٤

ثم في بلوغ السنين أيضا اختلافا (١) ، وكان الحيض في النساء بلوغا . لأنه بمنزلة الاحتلام ، وآكد وأبلغ منه (٢) والكلام في هذا يكثر ولا يحتمله مقدار هذا الكتاب ، وعمدة البلوغ كمال العقل ، ثم الاحتلام ، والسفون (علافتان) (٣) كذلك في الشريعة ، ويتكلم الناس في اخراج الزكاة من مال الصبي ، والمجنون . فذهب ذاهبون^(٤) الى أن الزكاة كالصلاة وفرضها ساقط عن غير البالغين : وذهب آخرون الى أن فرض الزكاة ثابت في مالهما والمخاطب باخراجهما

١ = تقدم بيان ذلك : أنظر ص - ٢٣٨ :

٢ = لم يذكر الحبل من علامات البلوغ . لأن البلوغ قد حصل بنزول النطفة التي حصل منها الحمل قبل ظهور الحبل :
٣ = في الأصل [علمان] الظاهر ما أثبتناه :

٤ = هم الأحناف . ذهبوا الى أن الزكاة لا تجب في مال الصبي والمجنون ولا يطالب وليهما باخراجهما من مالهما . لأنها عبادة محضة ، والصبي والمجنون ليسا من أهل وجوب العبادات . فلا تجب عليهما كما لا تجب عليهما الصلاة والصوم ، فلا سبيل الى ايجاب الزكاة على الصبي والمجنون لأنهما مرفوعا القلم بالحدوث .

ولأن ايجاب الزكاة ايجاب الفعل وايجاب الفعل على العاجز عن الفعل تكليف ما ليس في الوسع الى غير ذلك من الأدلة الطويلة التي ساقها الكاسني وغيره : أنظر بدائع الصنائع : ٤/١ - ٥ فتح القدير : ١١٥ / ٢ الباب ، ٣٦٣/١ :

وأما الذاهبون الى وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون . الأئمة الثلاثة ما عدا أبا حنيفة فقد استدلوا على وجوبها بقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) ولم يخص ما لأدوي مال فتجب في مال الصبي وكذا المجنون :

وبما روى الشافعي بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ابتغوا في مال اليتيم لا تستهلكه الصدقة ، وألا تذهب الصدقة) وقال : (في أموال اليتامى لا تأكلها) ولا تذهبها الزكاة أو الصدقة (رواه الشافعي في الأم : ٣٢/٢ :

وبما رواه أيضا عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تليني وأخا لي يتيمين في حجرهما فكانت تخرج من أموالنا الزكاة) :

من ما (لهما) (١) هو الامام والحاكم ومن يلي أموال اليتامى والعجائز فهو لآء مخاطبون في أموالهم من يلون (٢) ما له ، قالوا :
وانما يستحيل خطاب غير البا لسبب اذا كان مقصودا مشافها ، فأما
أن يخاطب غيره فيلزمه حكم الخطاب فهو لا يمتنع كما أن على والدي الصبي
أن يجنباه أكل الميتة وشرب الخمر ، وإتلاف مال الناس ونحو هذا
مما يمتنع فمن لم يبلغ (٣) فيكون الفرض مخاطبا به من يلي أمره ومثله
الصغيرة اذا مات عنها زوجها فعلى أهلها أن يحبسوها مدة عدة الوفاة
ما تمتسب المعتدة بالبا لغة فيكون المخاطب مخاطبا (٤) بالزامة اياها
أولياؤها :

(٥)

(وتسقط فرض الصلاة على هذا عن غير المطيق) فمن أطاق القيام صلى قائما
ومن عجز عن القيام صلى قاعدا ، ومن عجز عن القعود صلى مضطجعا موميا (٧)
الى أن ينتهي الأمر الى العجز عن كل أفعال الصلاة وأقوالها .
فيسقط فرضها عنه ولا تكون عليه الا عادة اذا زال العذر .

١ = في الأصل (من ما له) لعل هذا سهو من النا سخ :

٢ = بدل أو عطف بيان عما قبله :

٣ = في الكلام تقدير : دعا اليه المبالغة في البيان ، والتقدير فمن لم يبلغ ما حكمه ؟ اذا أردت بيان حكمه فمن لم يبلغ

٤ = خبر يكون ، وأولياؤها عطف بيان أو بدل من المخاطب :

٥ = في (خ) (وهي فرض الصلاة على هذا اللطاقة فمن أطاق . .) يظهر فيها السقط
وسياق الكلام يقتضي ما أثبتته . والله أعلم ٢١ / ١ / ١١ ل

٦ = أي مشيرا . من وما ، أو من أو وما ، وكلاهما بمعنى : أنظر لسان العرب

: ٤٩٢٦ / ٦

٧ = لحد يث عمران بن الحصين رضي الله عنه قال : كان بي الناصور

فسألت النبي صلى الله عليه وسلم قتال : (صل قائما فان لم تستطع ف

فقا عدا فان لم تستطع فعلى جنب) رواه أبو داود : ٢١٨ / ١ :

أنظر معنى النا صور في . ص ٣١٠

من فاتته الصلاة بعدد النسيان أو النوم
فعلية الإعادة وذكر دليل ذلك .

(١)

ومن زال عقله بنوم ، أو ترك الصلاة نسيانا فعليه الإعادة إذا انتبه
وذكر لأن ذلك أمر خفيف لا يزول معه التكليف . لانهما لا يدومان
والناثم ينتبه بالحركة ولهزة الضعيفة ، والنسيان ينتهي بأن يحرز
منه ، كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان إذا أراد أن يتذكر
شيئا شد خيطا على أصبعه) (٢) (٣)

١ = تقدم دليل هذا : أنظر . ص : ١٣٠

٢ = الحديث . — موضوع :

رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى بسنده عن نافع عن ابن عمر :
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أشفق من الحاجة - يعني ينساها -
ربط في خنصره أو في خاتمه الخيط (الطبقات : ٣٨٦/١) :
وممن رواه أيضا الحكيم الترمذي في النوادر عن ابن عمر ورواه عنه أيضا
أبو يعلى بلفظ (خيطا يذكرها به) وأخرجه أيضا ابن عدي . كذا ذكر
العلامة الطرابلسي السندوسي في كتابه الكشف الهني عن شديد الضعف
والموضوع والواهي () والشيخ محمد ناصر الدين الألباني
في كتابه سلسلة الأحاديث الضعيفة (رقم ٢٦٦) وقال : أورد ابن الجوزي
في الموضوعات من طرق ثلاثة وحكم عليها بالوضع ، وقال الحافظ العراقي
في كتابه حمل الاسفار للاسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار
سنده ضعيف : ٤٧٧/٢ :

وقال محمد بن عراق الكنايني : في كتابه تنزيه الشريعة : ٢٩٢/٢
موضوع : وبهذا يتبين أن الحديث باطل لا أصل له وكان الأولى للمؤلف
أن لا يستدل به من غير بيان حاله :

٣ = الأصبغ واحدة الأصابع ، تذكروا ، وفيه لغات : الأصبع ،
والأصبغ بكسر الهمزة ، وضمها ، والباء مفتوحة ، والأصبغ والأصبغ ، والأصبغ
مثال اضرب ، والأصبغ بضم الهمزة والباء ، والأصبغ نادر ، والأصبغ الأنطمة
مؤنثة في كل ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دمي أصبعه
في حفر الخندق فقال : (هل أنت إلا أصبع دمي ؟) وفي سبيل الله ما لقيت
أنظر لسان العرب : مادة (صبغ) ٢٣٩٥ / ٤ :

وكذلك من فاتته الصلاة بالسكر . لأن صاحبها ص لله عز وجل وهو الذي جلبه إلى نفسه حقيق بالعمى أخذة به ولا عذر له من جهة زوال (عقله) (١) ، ومن أسلم من المشركين لم يلزمه قضاء ما فات لعفو الله عنه (٢) بتوبته ، والتائب مستحق بالعفو . لأن في خلاف ذلك إغراء بالمعصية وتنفيرا له عن الطاعة .

فإن كان مرتدا فعاد الإسلام كان عليه إعادة ما مضى ، لأنه غير مقرر (٣) على رده فهو كتارك الصلاة من عصاة المسلمين فالكافر غير مرتد مقر على دينه بالجزية . ولهذا تبيتهما فرق والله أعلم .

١ = في الأصل (من جهة زوال له عن عقله) الظاهر ما أثبتناه :
 ٢ لقوله تعالى : (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وان يعودوا فقد مضت سنة الأولين) سورة الأنفال : الآية : ٣٨ :
 ولقوله صلى الله عليه وسلم (ان الإسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وان الحج يهدم ما كان قبله) من حديث عمرو بن العاص . رواه مسلم في كتاب الايمان : ١٣٨ / ٢ :

٣ = لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأني رسول الله الا بالحدى ثلاث : النفس بالنفس والشيء الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة (رواه البخارى ومسلم وفيهما واللفظ للبخارى : ٢٠١ / ١٢ ، مسلم ١٦٤ / ١١ :
 والمراد بالجماعة جماعة المسلمين . أى فارقهم أو تركهم بالارتداد فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة مستقلة ، والا لكانت الخصال أربعا قال ابن حجر ويؤيد هذا القول ما وقع في حديث عثمان (أ ويكفر بعد اسلامه) أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظه صحيح أيضا (ارتد بعد اسلامه) فتح البارى : ٢٠٢ / ١٢ : الحديث في النسائي ١٠٣ / ٧
 قال ابن دقيق العيد : الردة سبب لا باحة دم المسلم بالاجماع في الرجل وأما المرأة فيها الخلاف : أنظر فتح البارى المرجع السابق :

٤ = أى لا يقر على دينه الذى ارتد اليه لما تقدم من الحديث .

من أسلم من المشركين لا يلزمه قضاء ما فات من الصلاة في حالة كفره بخلاف المرتد

*** ((سباب ذكر ما يتقدم الصلاة من المفروض والمسنون))^{١/٢١}

المفروض من ذلك الطهارة، واللباس، والوقت، ثم استقبال القبلة وقد ذكرنا
 المعنى في الطهارة. (١)
 وأما اللباس فسيبه أن يجتنب منه ما كان نجسا أو موضع (٢) منه (نجسا) (٣) وكذلك
 ما كان محرما لبسه على الحر كالحرير والذهب، وهذا كله جار على العادة فسي
 أن العبد إذا أراد لقاء سيده أو المعظم من الرؤساء تجمل له بتحسين اللباس
 والتنظيف من الأقدار والأدناس، وكذلك إذا علم أن الرئيس يكره لونا من اللباس
 فسيبه أن يجتنبه ولا يلقاه فيه.
 والذهب والحرير مما كرهه الله تعالى في الشريعة للرجال، وأباحه للنساء. (٥)
 ينبغي (٦) للرجل أن يصلي فيهما.

١- أنظر صفحة (٥٥).

٢- معطوف على اسم كان وخبرها أي: ما كان موضع منه نجسا. من العطف معمولي
 لعامل واحد:

٣- في الأصل (نجس) الظاهر ما أثبتناه. إلا أن يقال انه على لغة ربيعة التي
 تقف على المنصوب على صورة المرفوع والمجرور.

٤- أي مما حرمه الله تعالى وهذا على حد قوله عز وجل بعد أن نهى عباده

عن الصفات المذمومة (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) الاسراء الآية (٣٨).

٥- لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. يقول: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حريراً بشماله، وذهباً بيمينه ثم رفع بهما يديه فقال: (ان هذين حرام على ذكور أمتي

حل لاناثهم) رواه ابن ماجه بهذا اللفظ: ١١٨٩/٢، وأبو داود: ٣٧٢/٢، والترمذي

بلفظ: حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لنساءهم ١٢٢/٣ في اللباس وقال حديث صحيح.

وقال الشوكاني وصححه أيضا ابن حزم. أنظر نيل الأوطار: ٨٦/٢.

٦- وفي التعبير بينبغي فيه تساهل: بل يحرم على الرجل أن يصلي في ثوب الحرير

قال الامام النووي أجمع العلماء على أنه يحرم على الرجل أن يصلي في ثوب حرير

وعليه. فان صلى فيه صحت صلاته عندنا وعند الجمهور. . . . وهذا التحريم اذا وجد

سترة غير الحرير. فان لم يجد إلا ثوب الحرير لزمه الصلاة فيه على أصح الوجهين.

أنظر المجموع: ١٨٠/٣.

(١)
والمفروض من السترف في الصلاة ما ورى (٢) العورة . وهي من الرجال
دون السرة الى (الركب) (٣)

عورة الرجل .

١ = أ ما المستحب للرجل اذا كان له أكثر من ثوب أن يصلي في ثوبين
قميص ، ورداء ، أو قميص وازار ، أو قميص وسروال ، وعلى العموم قالوا :
يستحب للرجل أن يصلي في أحسن ثياب العتيسرة له ، ويتقصد ويتعمم
فان اقتصر على ثوبين فالأفضل ما ذكر :

لما روى أبوداود بسنده عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم . أ وقال : قال عمر رضي الله عنه (اذا كان لأحدكم ثوبان
فليصل فيهما فان لم يكن إلا ثوب واحد فليتزربه ولا يشتمل اشتمال اليهود)
أبوداود : ١٤٨/١ :

وقال النووي في المجموع (١٧٣/٣) اسناده صحيح ، :
أ ما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في ثوب واحد يختص بحال
الضيق ، أو بحال بيان الجواز فلا يتعاضد مع هذا : أنظر الفتح : ١٦٨/١ :

٢ = كذا في الأصل وهي لغة في وارى قال ابن منظور : وارىته ، ووريتها
بمعنى واحد ، وفي التنزيل العزيز : (فوسوس لهما الشيطان ليبدى لهما
ما ورى عنهما من سوءاتهما) الأعراف : آ الآية : ٢١ :

وورى على فوعل ، وقرئ ورى عنهما بمعناه : لسان العرب : مادة ورى ٤٨٢٣/٦

٣ = قال أبو اسحاق الشيرازي : السرة والركبة ليستا من العورة ومن أصحابنا
من قال هما من العورة والأول أصح :
وكذا نص الشافعي في الأم (١١٩/١) على أن الركبة والسرة ليستا من العورة :
الدليل : ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : (عورة الرجل ما بين سرتة وركبته) قال الحافظ ابن حجر في
في التلخيص (٢٧٩/١) رواه الدارقطني والبيهقي واسناده ضعيف :
لكن يعضد بما في صحيح البخاري (١٨/٧) أن أبا الدرداء رضي الله عنه
قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر آخذا
بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أ ما صاحبكم
فقد غامر (فذكر الحديث) : دل الحديث على أن الركبة ليست من العورة
ولو كانت لما كشفها ولأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بسترها :

ومن الحرة كل بدنها الا الوجه والكفين (١) :
 فأما الأمة فيجزئها (٢) أن تصلي مكشوفة الرأس (٣) ، ومعنى هذا
 أن أهل الحجاز والبلاد الحارة لا يسترون أبدانهم كلها . بل هم
 في أكثر أحوالهم ، وأزمانهم مقتصرون على إزار فأجرى الأهر
 على عاداتهم .

١ = لقوله صلى الله عليه وسلم (المرأة عورة فاذا خرجت استشرفها
 الشيطان) رواه الترمذى وقال : حسن صحيح غريب : في الرضا
 ولقوله : لأسماء بنت أبي بكر . (يا أسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض
 لم تصلح أن يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار الى وجهه وكفيه) رواه
 أبوداود في اللباس : ٣٨٣/٢

٢ = من جزى الأمر يجرى جزاءً مثل قضى يقضى قضاءً ، وزنا ومعنى وفي التنزيل
 (يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) وفي الدعاء جزاء الله خيراً ، أى قضاء له
 وأثابه عليه وقد يستعمل (أجزأ) بالألف والهمز بمعنى واحد وهي لغة
 تميم ، ومن غير همز لغة الحجاز : مصباح المنير : ١٠٠/١ :

٣ = ذهب المؤلف في هذا الى الرأى الوسط من بين أقوال الشافعية ،
 وهي ثلاثة أقوال :

الأول : عورة الأمة ما بين السرة والركبة كالرجل . وهذا أصح الأقوال
 عندهم :

الثاني : عورتها كاللحرة الا رأسها . أى عورتها ما عدى الوجه والكفين
 والرأس . وهذا ما اختاره المؤلف هنا :

الثالث : عورتها ما لا يبذو منها في حال خد متها بخلاف ما يبذو كالرأس
 والرقبة والساعد وطرفالساق .

وقال القليوبي : عورة الأمة في الصلاة وكذا مع الرجال لمحرمة النساء
 ما بين السرة والركبة . وأما مع الرجال الاً جانب جميع بدنها وفي الخلوة

كالرجل : أنظر القليوبي وشرح الجلال : ١٧٧/١

وهذا ما يتلوه مع حال الأمة لأنها لخدمة السيد والزماها حال الحرة
 في كل الأحوال يلحقها احراجاً :

أما اذا كانت في حضرة الرجال الاً جانب أو في الصلاة عندهم فحكمها حكم
 الحرة يجب عليها أن تستر جميع بدنها . لأنها يفتتن بها كما يفتتن بالحرة

ولربما بعض الأمة أحسن جمالاً من بعض الحرة : =

وكان إظهار العورة التي هي الفرج وما حوله مذموماً عند العقلاء وذمياً للمروءات . فأبيح كشف السرّة وما فوقها ، وحذر كشف ما دونها وذلك موافق للعادات . ومعقول أن ما قارب من الفرج مستقبح كشفه ، وأن تحد يد ذلك بالشيء المبروقيق يضيق ويلحق ذلك منه مشقة ، فعلق الحكم بالسرة .

وأما النساء : فإن العادات جارية في سترهن في عموم البدن إلا الوجه ونحوه مما لا بد في التعامل من كشفه ، وإظهاره ، والوجه والكف لا بد من إظهارهما في التعامل ، والتناول ، والمباذلة وإذا وقع الأشهاد عليها بأمر من الأمور فلا بد من النظر إلى وجهها فأخرج الوجه والكفان عن أن يكون عورة من الحرائر .
 وأما الأمة فسلعة من السلع يحتاج من يشتريها إلى ثقلها فلا يضر كشف رأسها . لأنها في العادة (مبتدلة) (١) :
 وأما الوقت فالعنى فيه أن الصلاة لما كانت أجل شرايع الدين بعد التوحيد وما يتصل به (٢) ، وكان المقصود شهرتها ، وإذا عتبه والاجتماع لها فجعلت لها أوقات معلومة يدعى الناس للاجتماع لها والاستعداد (والتأبيب) ٤ - لاجابة الداعي إليها عند حضور زما نها .

= الدليل على أن عورة الأمة ما بين السرة والركبة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال فيه (وإذا زوج أحدكم خادماً عبده أو أجيريه فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة) رواه أبو داود : ٣٨٤/٢
 وفي رواية لأبي داود

(إذا زوج أحدكم عبده أخته فلا ينظر إلى عورتها) المرجع السابق : قالوا : والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح ببيناه في حديث عمرو بن شعيب : أنظر نيل الأوطار : ٧٠/٣ :

١ = في الأصل (مبتدلة) ولعله من الناسخ . التبذل ترك التزين والتهيؤ بالهيئة الحسنة الجمالية على جهة التواضع . ومنه حديث سلمان فرأى أم الدرداء مبتدلة ، وفي رواية مبتدلة : لسان العرب : مادة بذل ٢٣٨/١

٣ = وما يتصل به كالإيمان بالرسول واليوم الآخر وما يتبعه :

٤ = في الأصل (التأبيب) تصحيح والصواب ما أثبتناه ، وفي تاج العروس التأبيب والتأبيب والتأوب (الرجوع) : تاج العروس ١٥٠/١

وكان ذلك مشاكلا لعادات الناس في زيارة ملوكهم وعظماهم
 أن يجعلوها في مواقيت معلومة وفي أيام مشهورة ليقع لهم الاجتماع
 لقضاء حدود الخدمة لهم فيها فيعتد (١) كل واحد منهم لها
 حين (حضور) وقتها ويأخذ الأهبة لها عند دنوه (٢) واقتراب . ٢٢ / ب
 أداء الفرض وجعل لكل صلاة وقتان (٤) توسعة على الناس وتخفيفا
 لهم لما لا يؤمن من وقوع أشغال دافعة عن تعجيلها لوقتها أن لو كان
 واحدا إلا المغرب .

١ = أى فيستعد ، واعداد الشيء ، واعداده ، واستعداده وتعداده .

احضاره : لسان العرب : ٤ / ٢٨٣٤ :

٢ = في الأصل (عظور) الظاهر ما أشتناه :

٣ = أى دنو وقت الصلاة :

٤ = الأصل في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال : (أمني جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر الأولى

منهما حين كان الفئ مثل الشراك) وهو أهد سبور النعل التي تكون

على وجهها) ثم العصر حين كان الفئ مثل ظله ، ثم صلى المغرب حين

وجبت الشمس وأطرا الصائم ، ثم صلى العشاء حين قاب الشفق ، ثم صلى

الفجر حين برق الفجر ، وحرم الطعام على الصائم .

وصلى العرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس

ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقته الأول

ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت

الأرض ، ثم التفت الى جبريل فقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء قبلك

والوقت فيما بين هذين الوقتين) رواه الترمذي بهذا اللفظ وقال

حديث حسن ، وأبو داود : ٩٥ / ١ ، وابن خزيمة ١ / ١٦٨ :

ويوهم هذا الخبر اشتراكا بين الظهر والعصر في قدر من الوقت . لأنه قال :

صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلّى العصر

في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله وأوله الشافعي على أنه ابتداء

العصر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله ، وفرغ من الظهر

في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله .

ودليل التأويل ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : (وقت الظهر ما لم يدخل وقت العصر) كذا ذكر الرافي

في فتح العزيز : ٣ / ١٤ :

فإنها عند الشافعي ، وجماعة مخصوصة بأن ليس لها
الا وقت واحد (١) :

١ = لما تقدم في حديث ابن عباس رضي الله عنهما حيث صلى جبريل
بالنبي صلى الله عليه وسلم المغرب في اليومين في وقت واحد .
ومن قال بوقت واحد الأوزاعي ، ونقل ذلك عن أبي يوسف ومحمد
وأكثر العلماء ، وهو القول المشهور عند مالك وأصحابه : المجموع : ٣ / ٣٤ /
العدونة ٥٦ / ١ الرسالة الفقهية : ١١١ :

وروى أبو ثور عن الشافعي أحدهما وقتين وأولهما إذا غربت الشمس
وتكامل غربها ، والثاني ينتهي إلى مغيب الشفق ، وروى الزعفراني
وهو أثبت أصحاب القديم عن الشافعي أن للمغرب وقت واحد ،
وبناءً على هذا اختلف أصحاب الشافعي فقطع بعضهم أنه ليس للمغرب
الا وقت واحد وهو أول الوقت ، وذهب بعضهم إلى أن له وقتين أحدهما
هذا ، والثاني يمتد إلى مغيب الشفق وله أن يبدأ بالصلاة في كل وقت
من هذا الزمان ، ومن ذهب إلى هذا أبو بكر ابن خزيمة وأبو سليمان
الخطابي ، وأبو بكر البيهقي ، والغزالي في أحياء علوم الدين وفي درسه
والبغوي وغيرهم ، ويظهر من كلام الشافعي أنه ما ل إلى هذا ،
وقال الامام النووي : هذا القول هو الصحيح لأحاديث صحيحة في ذلك
منها حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : (وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وفي رواية (وقت المغرب اذا
غابت الشمس ما لم يسقط الشفق) رواه مسلم بهذه الألفاظ كلها ، وعن أبي
موسى الأشعري في بيئات النبي صلى الله عليه وسلم للساثل مواقيت الصلاة
قال : (ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق) رواه مسلم : ١١١ / ٥ ، ١١٧
وعن أبي بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم (صلى المغرب في اليوم
الثاني قبل أن يغيب الشفق) رواه مسلم : ١١٦ / ٥ : ولعزید من الأدلة
أنظر المجموع : ٣ / ٢٩ ، ٣١ :

وقال النووي اذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزماً . لأن الشافعي
نص عليه في القديم كما نقله أبو ثور ، وعلق الشافعي القول في الاملاء
على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث بل أحاديث ، والاملاء ممن كتب
الشافعي الجديدة فيكون منصوصاً عليه في القديم والجديد وهذا كله

وذ هب آخرون (١) الى أن لها وقتين أولهما سقوط القرص (٢) والثاني : غروب الشفق (٣) وهذا هو الذي يميل اليه الأكثرون . لأخبار وردت فيه . ولأن الشفق من أول آخر غروب الشمس كما أن الفجر من أول أزمان طلوعها فاستوى تمام المدّة في كل واحد من الزمانين الواقع

= مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعي رحمه الله . أنه اذا صح الحديث خلاف قولي يترك قولي ويعمل بما لحديث ، وأن مذ هبه ما صح فيه الحديث وقد صح الحديث ولا معا رض له ولم يتركه الشافعي الا لعذر عدم ثبوته عنده ، ولهذا علق القول به في الاملاء على ثبوت الحديث : وأجاب النووي عن حديث صلاة جبريل عليه السلام في اليومين في وقت واحد للمغرب بثلاثة أجوبة :

الأول : أنه انما أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز فهكذا هو في أكثر الصلاة وهي العصر والعشاء والصبح وكذا المغرب .

الثاني : أن حديث جبريل عليه السلام مقدم في أول الأمر بمكة وهذه الأحاديث متأخرة بالمدينة فوجب تقدّمها :

الثالث : أن هذه الأحاديث أصح اسنادا من حديث بيان جبريل عليه السلام فوجب تقدّمها : انتهى ملخصا من المجموع : ٣ / ٢٩٣ ، ٣١ : وبهذا يظهر أن الصحيح عند الشافعي أن للمغرب وقتين :

١ = ومن ذهب الى هذا أبو حنيفة وأحمد والثوري وأبو ثور واسحاق وداود وابن المنذر . وهو القول المختار الذي تؤيده الأدلة كما تقدم ولأنه آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلاها في وقتين كما في حديث سليمان بن بريدة الذي أخرجه مسلم وغيره : في المساجد ١١٤ / ٥ انظر : المغني : ١ / ٣٨١ ، فتح القدير ١ / ١٩٥ المجموع ٣ / ٣٤ :

٢ = في الأصل (الفرض) وهذا تحريف والصواب ما أثبتناه ، والقرص عين الشمس :

٣ = الشفق : بقية ضوء الشمس وحررتها في أول الليل الى قريب العتمة وقال الخليل : الشفق الحمرة من غروب الشمس الى وقت العشاء الآخرة فاذا ذهب قيل غاب الشفق وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد ، ومالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : الشفق هو البياض الذي في الأفق بعد الحمرة :

الراجح القول الأول وهو قول الجمهور ، وروى هذا أيضا عن أبي حنيفة ،

الواقع أحدهما في طرف النهار ، والآخر في طرف الليل قالوا .
 وهذا أيضاً أولى (١) ليكون الوقت في هذه الصلاة جازياً على وفاق
 الوقت في أحوالها فتكون الصلاة كلها من جهة أوقاتها معمومة
 بالتخفيف والتوسعة ، ومن فرق بينها وبين أحوالها قال (٣) (٢)
 ان القوم كانوا يتهم العشاء حتى كانوا يقولون (ترك العشاء مهزمة)
 (وترك العشاء مذهب بلحم الكادحين) ٤

= وعلى هذا اتفق الاثمة الأربعة على أن الشفق الذي يخرج به وقت المغرب
 ويدخل به وقت العشاء هي الحمرة : أنظر مغنى المحتاج ١ / ١٢٣ ،
 الرسالة الفقهية : ١١١ ، فتح القدير : ١ / ١٩٦ ، اللباب : ١ / ١٩٠ ،
 المغني : ١ / ٣٨٢ ، مختار الصحاح : ٣٤٢ :
 ١ = في الأصل مرسوم (رأول) والصواب ما أثبتناه :
 ٢ = في الأصل فقال . فلا حاجة إلى الفاء :

٣ = أي مظنة للهرم . والهرم : كبر السن . يقال : هرم كعلم ، لازم .
 والتعدى أهرموه رم . والمراد أنه يضعفه ويلحقه بمن كبرت سنه .
 قال القتيبي : هذه الكلمة جازية على ألسنة الناس ، قال : ولست أدرى
 أرسول الله صلى الله عليه وسلم ابتداءها أم كانت تقال قبله : نهاية لابن
 الأثير : ٥ / ٦

الحدِيثُ ضَعِيفٌ :

أخرجه الترمذى عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (تعشوا ولو بكف من حشف فان ترك العشاء مهزمة)
 قال الترمذى : هذا الحديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وفي سنده
 ضعيف ومجهول : الترمذى في المطامع : ٤ / ٢٥٣ :
 وأخرجه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : (لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر فان تركه يهرم) قال محققه
 محمد فؤاد عبد الباقي : وفي أسناده إبراهيم بن عبد السلام ، وهو ضعيف .
 ابن ماجه : ٢ / ١١١٣ :

٤ أما الجزء الأخير لعله ما يقوله الناس وليس من الحديث كما تنفيده عبارة المصنف .
 وفي المخطوطة (بلحم الكاذبين) الظاهر ما أثبتته

(١)

وكان الغداء) وإنما يقع لهم بكرة (٢) ثم يمتد تأخير العشاء الى مجيء الليل لا شتغالهم بالمعاش . فكان غروب الشمس يصادفهم جياعا ولو وسع لهم في صلاة هذا الوقت لم يؤمن لتوقان أنفسهم الى الطعام أن يشتغلوا بالعشاء فتفتوتهم الصلاة جماعة أو تأخيرهم (٣) (بالاشتغال) ٤ با لطعام الى أن تقع صلاتهم في آخر الوقت فجعله (٥) غير موسع ، وسن تخفيف القراءة وحذف ركعتين قبلها نافلة كسائر الصلوات لئلا دروا حين غروب الشمس الى أداء الصلاة على سبيل لا يطول بهم مدتها ، ثم يصيرون الى الأكل ، ثم الى صلاة العتمة (٦) ثم الى النوم فان هذا ممكن وغير مستحيل وهو معنى يقع من الأكثر ، ثم يكون من سواهم تبعاً لهم ، والله أعلم :

في (خ) (العدا) الصواب ما أثبتته وفي المختار الغداء الطعام بعينه وهو ضد العشاء = البكرة : الغدوة وفي التنزيل العزيز (ولهم فيها رزقهم بكرة وعشيا) سورة مريم الآية (٦٢) (وكل من با در الى الشيء فقد أ بكر عليه ، وبكرأى وقت كان . يقال : بكروا بصلاة المغرب : أى صلوا عند سقوط القرص : لسان العرب : ٣٣٢ / ١ : أى أنهم يأكلون طعامهم قبل الظهر . .

٣ = معطوف على أن فتوتهم الصلاة جماعة :

٤ = في الصلاة (أو بتأخيرهم الاشتغال) وبما أثبتناه يستقيم الكلام :

٥ = أى جعل الشارح وقت المغرب غير موسع ولا فيها سنة مؤكدة قبلها
٦ = ولو سمي عشاءً لكان أولى لما كره تسمية العشاء بالعتمة . روى أهل السنن عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لا تغلبنكم الا عراب علواً اسم (صلاتكم) الا انها العشاء وهم يُعْتَمُونَ

بالابل) من أتم اذا دخل في العتمة وهي الظلمة / النسائي / ٢٧٠ / ١ / ابن ماجه / ١١ / ٢٣٠ وفي رواية لمسلم (لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء) فانها في كتاب الله العشاء ، وانها تعتم بحلاب الابل) مسلم : ١٤٢ / ٥

والحديث يدل على كراهة تسمية العشاء بالعتمة ، وقد ذهب الى ذلك ابن عمر وجماعة من السلف ، وأجاز بعضهم تسمية العشاء بالعتمة ، وورد تسمية العشاء بالعتمة في حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال : (لو يعلم الناس ما في النداء وفي الصف الأول ثم لم يجدوا الا أن يستهوا عليه لا استهوا عليه ، ولو يعلمون ما في التهجير لا سبقوا اليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا)

وحمل العلماء حديث النهي عن العتمة على التنزيه لا التحريم ، وأعلى =

وقد خولف في أوقات بعض الصلوات من السفر والحضر ليتصل للمسافر سيره لقطع المراحل ، وبلوغته المنازل في أوقات تنهياً للمسافرين تسوية أسباب أنفسهم ، ودوا بهم فأبيح لهم (لهذا)^(١) المعنى الجمع بين الصلاتين في السفر على أن خال وقت أخرى الصلاة تنسب على الأخرى حتى يكون أحدهما وقت الأخرى . ثم لما سن الجمع لهم مرة في أوقات الأولى (٣) وهم ساثرون أجروا الصلاة الى وقت (الأولى)^(٤) ليتصل لهم السير^(٥) ولما كانت الصلوات خمساً لم يكن الجمع إلا في أربع صلوات فجعل ذلك بين الظهر والعصر (اللتين) ٦ / يقعان في النهار وفي المغرب والعشاء (اللتين) ٧ . يقعان بالليل ، وأفردت صلاة الفجر بنفسها إذا كانت متوسطة بين صلاتي الليل وصلاتي النهار ، وأفردت بحكم التوسط فيها من الجهر بالقراءة ، دون صلاتي النهار . لما ٢٢ / وقع بها من الشكر لله والتعظيم له على اتقضاء الليل ، وإقبال النهار ففضى به (٨) حق العبادة لها (٩) . في هذين الوقتين .

الرخصة للمسافر في الجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما تقدماً وتأخيراً .

- ١ = في الأصل (فأبيح لهم هذا المعنى) الظاهر ما أثبتناه :
- ٢ = كذا في المخطوطة + الأظهر (وقت إحدى الصلاتين) :
- ٣ = في الأصل (في أوقات الأول) والصواب ما أثبتناه :
- ٤ = في الأصل (الأول) والصواب ما أثبتناه لأنها صفة للصلاة
- ٥ = روى الشيخان عن أنس بن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل وجمع بينهما ، فان زافت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب)
- وروي أيضاً واللفظ لمسلم عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذا أعجل به السير جمع بين المغرب والعشاء (مسلم : ٥ / ١٢٣
- ٢١٤ ، بخارى : ٥٨١ / ٢ ، ٥٨٢ :
- ٦ = في الأصل (اللتان) والصواب ما أثبتناه :
- ٧ = في الأصل (اللتان) والصواب ما أثبتناه :
- ٨ = ففضى به : أي بصلاة الفجر :
- ٩ = لهذه النعمة التي هي إقبال الليل وإقبال النهار :

ولهذا ذهب كثير (١) من أهل العلم الى أنها هي الصلاة الوسطى
المذكورة في (جَاءَ فَظُّوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى) ٢ .

١ = ومن ذهب الى هذا الامام مالك ، والشافعي . قال النووي :
نص عليه في الأم وغيره ، وهو قول كثير من الصحابة منهم عمر ومعاذ
ابن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر رضي الله عنهم . انظر المجموع :

٣ / ٦٠ ، ٦١ ، الرسالة الفقهية : ١١٨ ، :

واحتج القائلون بهذا بأن الصبح يأتي وقت مشقة بسبب برد الشتاء
وطيب النوم في الصيف ، والنعاس وقتور الأعضاء وغفلة الناس ، وبورود الأخبار
الصحيحة في تأكيد أمرها فخصت بالمحافظة لكونها معرضة للضياع بخلاف
غيرها ، وبما نقله مالك بلاغا عن ولي وابن عباس رضي الله عنهما كما يقولان
(الصلاة الوسطى صلاة الصبح) موطأ : ٢٨٦ / ١ :

ورد هذا بأن المعروف عن علي أنها العصر . روى مسلم بسنده عن علي
رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب
شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر (مسلم : ١٢٨ / ٥) :

وذهب أبو حنيفة وأحمد وداود الى أنها صلاة العصر وهو قول كثير
من الصحابة منهم علي ابن أبي طالب وابن مسعود وأبو هريرة رضي الله
عنهم : وهناك أقوال أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر تسعة عشر قولاً
والشوكاني في نيل الأوطار والنووي في المجموع وقال والصحيح منها
مذهبان العصر والصبح ، والذي تقضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر
وهو المختار ، ونقل عن الامام مالك وردى قوله . نص الشافعي رحمه الله
أنها الصبح وصحت الأحاديث أنها العصر ومذهب اتباع الحديث فصار
مذهبها أنها العصر ،

واستدل القائلون بأن صلاة الوسطى صلاة العصر بأدلة كثيرة منها ما رواه
الشيخان وغيرهما عن علي رضي الله عنه . أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يوم الأحزاب (ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن صلاة
الوسطى صلاة العصر) :

قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن الحافظ صلاح الدين العلائي : حاصل
أدلة من قال أنها غير العصر يرجع الى ثلاثة أنواع :
أحدها تنصيص بعض الصحابة . وهو معارض بعثله ممن قال منهم إنها
العصر ، ويترجح قول العصر بالنص الصريح المرفوع ، وإذا اختلف الصحابة
لم يكن قول بعضهم حجة على غيره فتبقى حجة المرفوع قائمة ، =

والحق كثير من أهل (العلم)^(١) المطر با لسفر في إجازة الجمع بين (الصلاتين)^٢
فيه للعدر با لمطر في المشقة في الخروج الى الساجد ولا قاممة
الجماعة لكل واحدة منها ،
وأباه بعض العلماء (٣) لخفة العذر في المطر وثقل ذلك في السفر
ولقلة مدة المطر في أكثر الأحوال ،

= ثانيا : معا رضة العرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها كالحث
على المواظبة على الصبح والعشاء ، وهو معا رض بما هو أقوى منه وهو
الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر .

ثالثها : ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة (ح) فظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى (صلاة العصر) فان العطف يقتضي المغايرة وهذا يرد عليه
اثبات القرآن بخبر الواحد وهو ممتنع ، وكونه ينزل منزلة خبر الواحد
مختلف فيه سلمنا لكن لا يصلح معا رضا للنصوص الصريحة ، وأيضاً
فليس العطف صريحا في اقتضاء المغايرة لوروده في نسق الصفات كقوله
تعالى (الأول والآخرة والظاهر والباطن) : انتهى كلامه أنظر الفتح
= ٨ / ٥٩١ - ٥٩٨ في التفسير نيل الأوطار ٢ / ٣٣٥

وبالنظر الى هذه الأدلة يظهر أن الراجح في المسألة أن الصلاة الوسطى
صلاة العصر . قال الحافظ ابن حجر : شبهة من قال انها العصر قوية
لكن كونها هو العصر هو المعتمد وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة
وقول أحمد ، والذي صار اليه معظم الشافعية لصحة الحديث فيه ، وقال
ابن عبد البر : هو قول أكثر أهل الأثر وبه قال من المالكية ابن حبيب
وابن العربي وابن عطية : أنظر المرجع السابق في الفتح .

١ = في الأصل (من أهل المطر) الصواب ما أثبتناه :
٢ = في الأصل (بين الصلاة) والصواب ما أثبتناه . لأن بين لا تضاف
إلا الى المعدود :

٣ = ذهب جمهور العلماء غير الحنفية الى جواز الجمع لعذر المطر
إلا أنهم اختلفوا في الصلوات التي يجوز الجمع فيها .

فذهب الشافعي وأصحابه الى جواز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين
المغرب والعشاء : المجموع : ٣٨٤ / ٤ ، فتح العزيز : ٤٧٢ / ٤ :
وذهب مالك وأحمد الى جواز الجمع بين المغرب والعشاء دون
الظهر والعصر : المغني ٢ / ٢٧٤ ، المدونة ١ / ١١٥ :

وذهب أبو حنيفة الى أنه لا يجوز الجمع مطلقا سواء لعذر المطر أو لسفر
إلا في يوم عرفة للمحرم بالحج جمع تقديم بين الظهر والعصر وفي ليلة مزدلفة

جاءوا بالجمع بين الصلاة
لاجل المطر في الحضر

وامتدادا مدة السفر في الأكثر وكلاهما لا يمتنع في السياسة المحمودة ، و فرق بين المكتوبات وبين النوافل فلم يجعل للنوافل أوقاتا إذ كانت النوافل لا عدد لها وكان الأمر بها على سبيل الندب . لا على سبيل الإيجاب ، وكان من شاء تركها ، ثم لم تخلو النوافل أيضا عن مشا ركة الفرائض في الأوقات . (فنهلي) عنها عند مقارنة طلوع الشمس ومقارنتها لها ، ومقارنتها غروبها . لأن هذه أوقات يحبها عبدة الشمس

= جمع تأخير بين المغرب والعشاء : اللباب : ١ / ٤٠

وقال المنذرى من الشافعية : لا يجوز الجمع مطلقا لعذر المطر . كذا حكى عنه النووي في المجموع وقال : المذهب جواز الجمع وهو المعروف من نصوص الشافعي قد يما وجد يدا وبه قطع الأصحاب : المجموع : ٣٨١ / ٤ : واستدل القائلون بجواز الجمع لعذر المطر بحد يث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا من غير خوف ولا سفر . قال مالك أرى ذلك كان في مطر موطأ مع المنتقى ٢٥٦ / ١

وأما من قصر هذا على صلاة المغرب والعشاء نظر إلى المعنى وذلك لغلظ المشقة في الليل ومنع في الظهر والعصر لخفة المشقة في النهار ، ولا مكان الاحتراز من الطين والانزلاق لأن من ضوء النهار ما يعين على ذلك بخلاف الليل ، ولأن الغالب من أحوال الناس تصرفهم في معاشهم وأسواقهم وزراعتهم وغير ذلك فلا يمتنعون لأجل العطر متاذك فلا ينبغي أن يمتنعوا مع ذلك من أداء الفرائض في أوقاتها المختارة وهي عما دالدين

أما أبو حنيفة فاستدل على منع الجمع مطلقا إلا في النسك بقوله تعالى (حافظوا على الصلوات) أي أدوها في مواقيتها ، وبقوله تعالى (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) أي فرضا موقوتا :

والحق جواز الجمع لثبوته بالسنة ، والسنة مصدر تشريعي كالقرآن فقد ثبت ذلك بحد يث ابن عباس ، فلا فرق في ذلك بين صلاة الليل والنهار وقد روى في هذا الحد يث أنه قيل لآل بن عباس ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد أن لا يحرج أمته :

١ = فنهى عنها : أي الشارع ، وورد النهي في حد يث مسلم عن عقبة ابن عباس الجاهلي يقول ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بينها أنا أن نصلي فيهن وأن نسقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازفة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف

الشمس للغروب حتى تغرب (مسلم : ١١٤ / ٦ :

بالصلاة لها على سبيل العادة^(١) فجنب المسلمين مشا ركتهم في ذلك وتركوا فيما سوى هذه الأوقات على حكم التوسعة لما ذكرنا من أنها غير محصورة بأعداد ، وغير محتومة .

وأما القبلة : فمعناها أن الإنسان لا بد له من أن يتوجه لإصلاحه لربه إلى جهة من الجهات فقصروا على جهة واحدة ليتصوروا بصورة الواقف بين يدي العلك حين الزيارة والدخول عنده للخدمة . فان سبيلهم في هذا أن يكونوا منه بحيث يشاهدونه ، ويلحقهم نظره ليكون ذلك ادعى لهم إلى التهيؤ بهيئة التذلل ، والتعظيم ولما كان الأمر على هذا اختير للقبلة جهة شريفة فاضلة فكانت القدس في أول الإسلام إذ هو أرض الأنبياء من بني إسرائيل ، والبقعة المعظمة فيهم ، ثم نقلوا إلى الكعبة (٢) إذ كانت هي البقعة المعظمة في العرب الذين هم قوم النبي عليه السلام والبيت الذي بناه إبراهيم^٣ خليل الله مع ابنه اسماعيل وسماه الله بيته (٤) تنبيها على فضيلته ليكونوا (٥) إذا صلوا لله إلى أشرف البقاع وإلى الموضع الذي يتصور بصورة ملك ينظرون إليه فيكونوا لنا لهم إلى (القرب . فهم داع له ، والتعظيم منه) ٦

١ = كذا في الأصل ولعل الصواب على سبيل العبادة :

٢ أي بقوله عز وجل (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وان الذين أتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون) البقرة : آلاية : ١٤٤ :

٣ = كما قال عز وجل (واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم) البقرة : الآلة : ١٣٧ :

٤ = في قوله عز وجل : (واذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا وطهر بيته للطائفين والقائمين والركع السجود) سورة الحج : الآلة : ٢٦ :

٥ = متعلق بمحذوف تقديره ليكون اتجاهاهم إلى أشرف البقاع حذف لدلالة المقام عليه :

(فراغ بقدر كلمة)

٦ = في وخ (فيكون ادنا لهم إلى) (مسهم . عله والتعظيم)

لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم :

لنرى
م
م
م

(ولهذا المعنى قيل في الخبر (ان أحدكم اذا صلى فانما يناجي ربه فلا يبصق الى القبلة) (١) ،

وكما لم ينكر أن يكون للملك منا عنده بيوت ومساكن في جهات مختلفة يتردد اليها فيلزم عبده قصده في كل بقعة منها للخدمة ، فكذلك

غير منكر أن يتعبدنا الله بالصلاة الى جهة (مرة) والى آخر مرة

ثم قد وجدنا الشرع قد اختلف في القبلة في السفر والحضر في حال المسافة $\frac{٧}{٨}$

عند التحام القتال بين المسلمين والكفار لا اختلاف الأحوال في المشقة

والرفق فرخص للمسافر في التنفل الى حيث توجهت به راحته ، ولم يرخص

له في ذلك في المكتوبات . بل جعل عليه أن ينزل فيصلح مستقبل

القبلة وأن المعنى في ذلك أن المكتوبات محصورة بعدد معلوم ووقت

معلوم فكلفوا أن ينزلوا لها (فيستقبلوها) (٧) جماعة وأشتاتا ثم يركبوا .

١ = الحديث : صحيح :

رواه مسلم بالفاظ مختلفة منها : عن ابن عمر رضي الله عنهما

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأى بصا قافيا في جدار القبلة فحكه

ثم أقبل على الناس فقال : اذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل

وجهه فان الله قبل وجهه اذا صلى (

وفي رواية عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه

ولكن عن شماله تحت قدمه (مسلم : ٤٠ ، ٣٨ / ٥ :

٢+٣ = في الأصل (الى جهة والى أخرى مرة) وبما أثبتناه يتضح المعنى

ويستوى الأسلوب :

٤ = أي اختلف حكم الشرع :

٥ = على تقدير الواو العاطفة :

٦ = لحدث ابن عمر رضي الله عنهما : قال كان رسول الله عليه وسلم :

يصلي وهو مقبل من مكة الى المدينة على راحته حيث كان وجهه . قال :

وفيه نزلت (فايتهما تولوا فثم وجه الله) رواه مسلم : ٢٠٩ / ٥ :

قال الامام النووي : وفي هذا الحديث جواز النقل على راحلة في السفر

حيث توجهت وهذا جائزا لجماع المسلمين : شرح النووي لمسلم + ٢٠٩ / ٥ :

٧ = في الأصل مرسوم هكذا (فسولها) والمقام يقتضي ما أثبتناه :

والنوافل غير محصورة بعدد ولا وقت ومندوبون إلى الاستكثار من النوافل (فأبيح) (١) لهم صلاة النوافل على الراحة حيثما توجهت ليتوصلوا إلى إحراز الفضيلة والاستكثار من النوافل فأبيح مع الاتصال بالسفر وادام الاختلاط بالرفقة .

فأما الصلاة المفروضة في حال المسايقة فان صاحبها إذا دخل (٢) عليه الوقت في حال القتال للعدو على ما لو اشتغل بأدائها على هيئة ما تؤدي في الأمن لتمكن منه عدوه ، وأتاه من دبر القبلة ولو أبيح له التأخير إلى زوال هذه الحالة لم يؤمن من خروج الوقت فرخص له في الصلاة كيف أمكنه ليدرك فضيلة الوقت مع أن (العذر) (٣) قد كان لهم في تأخيرها حين القتال (٤) وأن يأتمرها خارجا عن الوقت على كمال هيئتها . ثم نسخ هذا (٥) فأمر بالاتباع بها كيف أمكنهم حسبما تصرف عليهم الملك الكريم عبده .

١ = في الأصل (فلم يبيح) فهذا تحريف والصواب ما أثبتته :

٢ = في الأصل (إذا دخل)

٣ = في الأصل (عدو) تحريف وبما أثبتناه يستقيم المعنى :

٤ = في الأصل (في القتال) وفي مقحمة فلا حاجة إليها :

٥ = أي نسخ ترك الصلاة لأجل الاشتغال بقتال العدو حتى تخرج عن وقتها ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر صلاة العصر -

أ وغيرها على اختلاف في الرواية في ذلك - يوم الأحزاب ، ولم يصلها إلا بعد ما غربت الشمس ، ثم نسخ هذا بشرعية صلاة الخوف على الكيفية المعروفة فلا يجوز بعد ذلك تأخير الصلاة عن وقتها لأجل القتال ، وإنما تصلى كيفما أمكن جماعات وفردى رجالا وركبانا ، كما بينت الآلية ، وفعل العصفى صلى الله عليه وسلم . هذا قول الجمهور وروى الخلاف في سبب تركه صلى الله عليه وسلم : الصلاة يوم الأحزاب . هل كان ذلك نسيانا ، أو عمدا ، ونظي وعلى الثاني هل كان للشغل بالقتال ، أو لتعذر الطهارة ، أو قبل نزول آية الخوف : نقل الخلاف الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٣٦ / ٢) فارجع إليه ان شئت :

الدليل على نسخ ما حصل يوم الأحزاب حديث أبي سعيد الخدري .

قال : (حسبنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب يهوى

من الليل كفيينا ، وذلك قول الله عز وجل (وكفى الله المؤمنين القتال

وكان الله قويا عزيزا) قال : فدعا رسول الله (ص) بلالا فأقام الظهر =

ذلك . لأهل الآفاق واستقبالها
الإجتها في استقبال القبلة بالعلامات الدالة على

ولما كانت الكعبة هي القبلة ولم يمكن أن يحضرها أهل الآفاق فرض
استقبالها بالإمكان فجعل على من شاهدها معاينة أن يستقبلها ،
وجعل لجارها أن يصلوا إليها كيف شاءوا من جهات الاستقبال حتى
تجوز الصلاة مستدبرين حولها ، وجعل لمن غاب عنها أن يتوجه حولها
أي أن يتوجه إليها بالاجتهاد استدلالاً بالعلامات الدالة إلى السبب
من شمس أو قمر أو نجم وجبل وريح واستدلال بغير هذا :

ومما يقدم قبل الصلاة من المسنون الأذان والاقامة ، وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم شاور أصحابه فيما يعلمون به الصلاة ، ويجمعون
الناس لها . لا باحة الله مشا ورتهم في أمم^(١) والدين والدنيا تفضيلاً له
ولهم فذكر الناقوس للنصارى ، وذكروا الشبور^(٢) لليهود وقالوا :
يفترق رجال في المحال ليدعوا الناس ، ويجمعوهم ،

= فصلاها وأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ، ثم أمره فأقام
العصر وصلها فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ، ثم أمره فأقام
المغرب فصلها كذلك ، قال : وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل صلاة الخوف
فان خفتم فرجالاً أو ركباً (رواه أحمد : ٢٥/٣ والنسائي ٢٩٧/
١ = في قوله عز وجل (وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) سورة آل عمران : الآية : ١٥٩
٢ الناقوس : ضرب النصارى الذي يضربونه لأوقات الصلاة :
لسان العرب : ٤٥٢٢/٦ :

٣ = الشبور : شيء ينفخ فيه وليس بعربي صحيح ، والشبور على وزن
التنور : البوق ، ويقال : هو معرب ، وفي حديث الأذان ذكره
الشبور البوق قال ابن منظور : قال ابن أثير : جاء في تفسيره أنه
البوق : ، واللفظ عبرانية : لسان العرب : ٢١٠٨٥/٤ :

روى البخاري بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما : كان يقول ، كان
المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة ليس ينادى
لها فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم : اتخذوا ناقوس النصارى
وقال بعضهم : بل بوقاً مثل قرن اليهود فقال عمر : ألا تبعثون رجلاً
ينادي بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد
بالصلاة (بخاري : ٧٧/٢)

١ = أي يقدر أن أحيانا لياً توا إليها والحين الوقت والزمان : فتح ٨٠/٢

فأراهم الله عز وجل الأذان في المنام (١) على لسان الملك فصار بتوفيق الله واذنه وكان ذلك أحسن مما سواه مما يفعله اليهود والنصارى لما فيه من الأذكار بالمشاهدة لله عز وجل بالتوحيد والنبى صلى الله عليه وسلم . بالرسالة ، والحث على الصلاة مقرونا بما يوثره من الفلاح ، الذى معناه درك المطلوب ما عند الله من الثواب وكان هذا علما ظاهرا

١ = روى أبو داود بسنده عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال : حدثني ، أبي عبد الله بن زيد قال : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنا قوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل نا قوسا في يده فقلت : يا عبد الله اتبع النا قوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ فقلت ندعوا به الى الصلاة قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له بلى قال : فقال : تقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، قال : ثم استأخر عني فبر بعيد ثم قال : ثم تقول اذا أقم الصلاة .

الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر لا اله الا الله)

فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم : فأخبرته بما رأيته فقال انها لرؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال فالحق عليه ما رأيته فليؤذن . فانه أندى صوتا منك فقلت مع بلال فجعلت ألقه عليه ويؤذن به ، قال فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذى بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيته مثل ما رأي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلك الحمد (رواه أسوداود : ج ١١٦/١ ، ١١٧ :

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : الحكمة في اعلام الناس به على غير لسانه صلى الله عليه وسلم : التنويه بقدره ، والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأفخم لشأنه : فتح الباري : ٢ / ٧٩ :

من سنة أذان الصبح أن يؤذن قبل دخول الوقت وما في ذلك من محاسن الشريعة.

واعلاما عاما : / ٢٢ /

وجعل من سنة المؤذن استقبال القبلة تقريبا له في المعنى من الصلاة ولأن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة ، ثم أمر بالالتواء^(١) يمينا وشمالا ابلاغيا بصوت لأهل الجهات ، وكذلك الأمر في ذلك بوضع الأصبعين في الأذنين تقوية للصوت ، وجعل من سنة الأول أن يكون عند دخول وقت الصلاة إذ (٢) كان اعلاما لها ودعاء الى الاجتماع اليها ما خلا الصبح ، فان من سنتها أن يؤذن لها ليلا (٣) . لأن دخول وقتها يصادف أكثر الناس نيا ما فينتبهون ، ويشتغلون بالطهارة من غسل ووضوء فيمتد شغلهم بذلك ، فلو أذن لها بعد دخول الوقت لفات أول الوقت كثيرا من الناس ، وأبج يتقدم الأذان لها قبل الوقت حتى يصادفهم طلوع الفجر منتبهين ، فتقصر عليهم مدة الاشتغال بالطهارة : وإذا اجتمع الناس بعد الأذان في المسجد وفرغوا من النوافل المسنونة فيما سن فيه أقيمت الصلاة بكلمات الأذان تشهيرا للقيام اليها ، ويتذكروا ما ينبغي أن يعتقدوه ، ويخطروه بها لهم بفعلها من الثناء على الله عز وجل والتذلل له ، والتعظيم لأمره ، وأكد هذا المعنى بزيادة قامت الصلاة . إذ كان معناها الاعلام بحضور وقت القيام اليها والاشتغال بها كما قد يقال : قامت السوق اذا اشتغل بها وشرعوا فيها وقامت الحرب كذلك : أي قامت الصلاة فتهيئوا لها ، وأحضروا ما تحتاج الى إحضاره من القصد والنية وتذكروا ما نلتهم في مهاودة (٤) الحال من تعليق الكفر بالتعظيم لله عز وجل دون ما سواه من أشغال الدنيا :

١ = من لوى يلوى : يقال لواه ليا والمرة منه لية ولواه فالتوى وتلوى قال الله عز وجل (لواء رؤسهم) وألوى الرجل برأسه أما ل (أ عرض ولوى رأسه ولوى برأسه : أما له من جانب الى جانب : لسان العرب ٤١٠٨/٥ :

٢ في الأصل (اذا كان) :

٣ = لما روى الشيخان (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) بخارى : ٩٩/٢ ، مسلم : ٢٠٣/٧ :

٤ = في المخطوطة (دة) لعل الصواب ما أثبتته المعنى تذكروا ما نلتهم من مصالحة الحال من تعلق الكفر ، ومن تعلق دون ما سواه من أشغال الدنيا . قال في اللسان : المهاودة : المواودة . والمهاودة . المصالحة . والله أعلم بأفطر مادة (هود)

وأما سا مع الأذان . فانه يقول ما يقول المؤذن الا في حي على الصلاة
حي على الفلاح . فان السا مع يقول : لا حول ولا وقوة الا بالله ^(١)
لأن ما سوى هاتين اللفظتين توحيد لله عز وجل وشهادة له بالربوبية
وللرسول صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، فيصلح الاقتداء بالمؤذن
في الذكر لله تعالى :

وقوله حي على الصلاة ^(٣) حي على الفلاح ، أمر بحضور الصلاة ، والقيام
اليها فلا معنى لأن يقول لها القوم وهم مسرعون لا داعون
والمؤذن داع ، وقالوا : ما ذكرناه لكي يستعينوا الله على أداء ما
تودى به فيقولون لا حول ولا قوة الا بالله : أى لا حول لنا على أداء
ما دعوتنا اليه بهذا الأذان الا بك فقونا يا مالك القوى انه لا يعطيك
تقويتنا غيرك :

١ = لما روى مسلم في صحيحه عن حفص بن عاصم بن عمر الخطاب عن أبيه
عن جده عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا
قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر
ثم قال أشهد أن لا اله الا الله . قال أشهد أن لا اله الا الله ، ثم قال :
أشهد أن محمد رسول الله . قال : أشهد أن محمد رسول الله
ثم قال : حي على الصلاة . قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، ثم قال :
حي على الفلاح . قال : لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال : الله أكبر
الله أكبر ، ثم قال : الله أكبر الله أكبر ، ثم قال : لا اله الا الله .
قال : لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة) مسلم في الصلاة ٨٥ / ٤ .

٢ = (أن) سا قطة من الأصل

٣ = (حي على الصلاة) معناه هلم وأقبل ، وفتحت الياء لسكونها ، وسكون
ما قبلها كما قيل ليت ولعل ، والعرب تقول : حي على الثريد ، وهو اسم
فعل الأمر ، وقيل معناها عجلوا الى الصلاة والى الفلاح : لسان العرب

*** ((باب ذكر صلة الصلاة)) ***

قد ذكرنا في كتاب الطهارة جملا من معاني الصلاة بما فيه كفاية
والصلاة خمسة أشياء : قيام ، وقعود ، وركوع ، وسجود ، وذكر .
والذكيـر شيـان ::
أحدهما : تحميد الله والثناء عليه .

والثاني : التلاوة لكلامه فتفتح بكلمة الاخلاص ، وفي التكبير
لله اشارة الى القدوم مع عظم القدرة وجلالته كما يقال بفلان ^(١) /
كبير اذا كان هالي السن قديم . مدة العمر ثم يقال فلان كبير قومه اي رئيسهم وسيدهم
والمقدم فيهم وبهذا يحرم الصلاة . (٢)
ويتبين بقوله (وجهت وجهي للذي فطر السموات) . (٣)

١- في الأصل (رئيس) .

٢- قال النووي : قال الأزهري : وغيره معناه أقبلت بوجهي

وقيل قصدت بعبادتي وتوحيدي اليه . ، ويجوز في وجهي اليه

اسكان الياء وفتحها ، وأكثر القراء على الاسكان .

٣- أي ابتدع خلقها على غير مثال سابق . وجمع السموات دون الأرض

وان كانت سبعة كالسموات . لأنه أراد جنس الأرضين ، وجمع السموات لشرفها ويؤيد

المذهب الصحيح المختار الذي عليه الجمهور ان السموات أفضل من الأرضين ،

وقيل الأرضون أفضل لأنها مستقر الأنبياء ومدفنهم ، وهو ضعيف . أنظر المجموع :

٣ / ٣١٥ وما بعدها .

والأرض حنيفا (١) وما أنا من المشركين (٢) ان صلاتي (٣)
ونسكى ، ومحياى ومما تي (٤) لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
أمرت وأنا من المسلمين (٥) ، وان شاء يقول : سبحانك اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك : (٦)
فهذا وغيره مما قد روى وكله استفتاح للصلاة بل لثناء على الله تعالى ،
والتنزيه لله عن الشرك والا نقطاع إليه وحده بالعبادة والا نقياد لغيره
ونحوه فيما خف وشق .

١ = أى مستقيما وهو قول الأزهري وغيره وقال الزجاج والا أكثرون
الحنيف المائل الى الحق ، وقيل له ذلك لكثرة مخالفيه وقال أبو عبيدة
الحنيف عند العرب من كان على دين ابراهيم صلى الله عليه وسلم ،
وانتصب حنيفا على الحال : أى وجهت وجهي في حال حنيفتي .

٢ = وما أنا من المشركين : بيان للحنيف ، وايضا لمعناه ،
والمشرك يطلق على كافر من عابد وثن ، أو صنم ، ويهودى ونصراني
ومجوسى وزنديق وغيرهم .

٣ = قال الأزهري : الصلاة اسم جامع للتكبير والقراءة ، والركوع
والسجود ، والدعاء ، والتشهد وغيرها ، قال والنسك العبادة ، والناسك
الذى يخلص العبادة لله تعالى وأصله من النسكة وهي النقرة الخالصة
المذابة المصفاة من كل خلط ، والنسكة أيضا القربان الذى يتقرب به
الى الله تعالى ، وقيل ألتسك ما أمر به الشرع .

٤ = ومحياى ، ومما تي : أى حيا تي ومما تي ويجوز فيهما فتح الياء
واسكانها والا أكثرون على فتح محياي ، واسكان مما تي .

٥ = كذا هو ثابت في صحيح مسلم ، وقال النووي : رواه البيهقي من طرق
كثيرة في بعضها (وأنا من المسلمين) وفي بعضها (وأنا أول المسلمين)
قال وقال الشافعي في الأم + رواه أكثرهم (وأنا أول المسلمين)
المجموع : ٣ / ٣١٥ وما بعد ها مسلم : ٦ / ٥٧ .

... وهذا الدعاء ثابت في صحيح مسلم وغيره وتما مه عنده بعد هذه الدعاء
اللهم : أنت الملك لا اله الا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي وأعترت
بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت وأهدني
لأحسن الأخلق لا يهدى لأحسنها الا أنت وأصرف عني سيئها لا يصرف
عني سيئها الا أنت لبيك وسعديك والخير في يديك ، والشر ليس اليك أنا
بك واليك تباركت ربنا وتعاليت أستغفرك ، وأتوب اليك : مسلم في المرجع
السابق

٦ = رواه أبو داود : ١ / ١٧٩ ، والنسائي : ٢ / ١٣٢ ، والترمذى : ١ / ١١

ثم يصير الى قراءة ما فيه المواعظ والتنبيه، والترغيب، والترهيب والوعد والوعيد .
 والحرام والحلال، وكل ما بالعبد اليه حاجة من دينه و دنياه فيستفتح
 ذكر الصلاة بقراءة القرآن . لأنه أعلا لذكر وفيه ما يزر اذا تدبر
 عن المعاصي كما قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾^(١)
 وروى أن رجلا وصف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسوء .
 وقيل له انه يسرق ، قال : أفصلي ؟ قالوا نعم . قال : تنهاه صلواته . (٢)
 ووجه هذا ما ذكرناه مما فيه من الوعد والوعيد . والزجر، والحث، ثم يصير
 الى الركوع فيسبح الله فيه فيجتمع له التذليل لله تعالى مع التحيد له .

١- الآية من سورة العنكبوت : (٤٥) وتامها (أتل ما أوحى اليك من الكتاب

وأقم الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم
 ما تصنعون ﴾ قال الامام الشوكاني : معنى نهيا عن ذلك (أن فعلها يكون
 سببا للانتهاك) والمراد هنا الصلوات المفروضة ، فتح القدير ٤ / ٢٠٤
 والحديث الذي يأتي موافق لمعنى الآية .

٢- الحديث أخرجه الطحاوى في مشكل الآثار في آخر الجزء الثاني ٢ / ٤٣٠
 عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قيل للنبي صلى الله عليه وسلم . ان فلانا
 يصلي الليل فاذا أصبح سرق . فقال : ستنهاه ماتقول ، أو قال : ستمنعه)
 وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة
 والموضوعة أخرجه أحمد والبخاري ، والبغوى في حديث علي ابن جعد وأبي بكر
 الكلاباذى في مفتاح معاني الآثار باسناد صحيح من حديث أبي هريرة
 : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١ / ٦١٠ .

قال الامام الطحاوى : الحديث يدل على أن الله عز وجل بمنه ولطفه
 وسعة رحمته يبرئ ذلك السارق مما سرق ويرده الى أهله حتى يلقاه
 يوم يلقاه لا تبعة قبله تمنعه من دخول الجنة : المرجع السابق

ثم يصير من الركوع الى الذي هو أبلغ التذلل ^(١) بالقول الى السجود الذي هو
تعفير الوجه في التراب فهو أبلغ في التذلل من الركوع، والصلاة وان كانت
في الجملة (تذللاً) ^(٢) لله تعالى وخضوعاً فليس فيما يؤتى به ^{منها} من الأفعال ما يظهر
التذلل فيه ظهوره في الركوع والسجود .
وقد روى . أن النبي صلى الله عليه وسلم . سئل أينحنى لصاحبه قال : لا ، قيل
أفيسجد له ؟ قال : لا ، ولو أمرت أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة
أن تسجد لزوجها) . (٤)

١- كذا في الأصل : أى بالهوى الى السجود ، ويعبر بالقول عن جميع الأفعال
قال ابن الأثير : العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال ، وتطلقه على غير الكلام
واللسان ، فتقول : قال بيده أى أخذ ، وقال برجله ، أى مشى : وقال بالعاء على يده
أى قلب ، وقال بثوب أى رفعه ، ويقال : قال بمعنى أقبل ، وبمعنى مال ، واستراح :
كذا نقل عنه ابن منظور في اللسان : أنظر مادة (قول) ٦ / ٣٧٨٠

٢- في الأصل (التذلل) .

٣- أى : أيركع . من حنا الشيء حنوا وحنيا وحناء : عطفه ، وانحنى الشيء انعطف ،
وانحنى العود وتحنى : انعطف : قال ابن منظور وفي الحديث : (لم يحن أحد
منا ظهره ، أى لم يشئه للركوع : يقال حنى يحني ، ويحنو . اللسان مادة (حنا) .
٤- الحديث أخرجه أهل السنن بألفاظ مختلفة : أنظر أباداود ١ / ٤٩٤ ، والترمذى
٢ / ٢١٤ ، وابن ماجه في النكاح في باب حق الزوج على المرأة ١ / ٥٩٥
والامام أحمد في المسند ٦ / ٧٦ ، والبيهقي في شرح السنة ٣ / ١٥٨ .

وهذه دلالة على أنهما لا ينبغي أن يلا لهما فدل هذا على عظم موقعهما في العبادة التي هي الصلاة ، ويشبه أن يكون المعنى فيما سن فيهما من التسبيح خاصة حتى نهى عن قراءة القرآن فيهما هو أنهما فعلا لا يصلح الخضوع بهما إلا لله ، فأمر العاصي أن يقول فيهما سبحان ربي العظيم وسبحان ربي الأعلى ، وسبوح قدوس على (١) أن الله منزّه عن أن يصلح هذا الفعل إلا لله والله أعلم ،
 وللسجود من الفضيلة على الركوع ما فيه من ظهور آثار التذلل ثم يكرر (٤) في كل ركعة ولا يكرر (٥) الركوع ، وكأن العاصي إذا افتتح الصلاة متصور بصورة غير معرض للتمكن من تعظيم مولا ه ، ومسأله ، فهو ينتصب بين يديه باستكانة وخشوع ، ثم يثني عليه بما مده (ويتودد لعوايه) (٦) عنده كالعادة في استعمال هذا في الرجل يتعرض لمعروف رئيس فيسأله ٢١/أ أن يقدم أمام طلبته مدحاً وثناءً عليه ثم يسأل كريم الرؤساء أن ينظر العبيد والخادم بما دعا للترقي إلى ما يريد ونه إلى الانبساط بخدمته ورفع حوائجهم إليه ، فإذا بلغ العاصي هذه الرتبة من الانتصاب فحل محل المستدني فدنا منها إلى الركوع الذي هو أبلغ الخضوع من الانتصاب بالسكوت والسكون فإن فعل ذلك ، ولم ير من سيده ورئيسه له كراهية ، وعنه انقباضاً زاد في التذلل بالترقي إلى السجود وهو الذي لا محل له وراه في التقرب من جهة التذلل ، ولهذا قيل في الخبر (أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً) (٧)

١ = متعلق بمحذوف تقديره تنبيهها على أن الله . . .

٢ = في الأصل (على) لعلمها تحريف من الناسخ

٣ = في الأصل (هذا الفعلان) النون سا قطة منه

٤ = في الأصل (ثم يكون)

٥ = في الأصل (ولا يكون الركوع) لعل الصواب ما أثبتناه

٦ = في الأصل مكتوب هكذا (ويعود بلاه) وما أثبتناه فهو باجتها دنا

٧ = الحديث صحيح . . . رواه مسلم وغيره ، واغظه عند مسلم ، عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أقرب ما يكون

العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء) رواه مسلم في كتاب الصلوات

X باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود . . . / ٤ . ٢٠٠

فاذا انتهى العبد الى قرب المرتبة علم أن سيده قد بسط منه وسهل سبيله الى خدمته، ومناجاته فلا بد من رفع رأسه فاذا رفع، وفكر في عظم موقع النعمة عنده فيما وصل اليه مما هو غاية التقرب الى مولاه استغفزه (١) السرور وحركه ذلك ^{الى} العود الى السجود لأمرين .

أحدهما : ما طبع عليه البشر من حب الاستكثار من المرتبة عند سيده .

والثاني : شكر الله على ما من به عليه من تمكينه لبلوغ هذا المحل من خدمته

«ألا واني نهيت أن أقرأ راکعاً أو ساجداً، فأما الركوع فعظموا فيه الرب .

وأما السجود فاسألوا الله فقم (٢) أن يستجاب لكم (٣) .

وهذا يدل على ما ذكرناه من بلوغ الساجد مرتبة من بسط منه للدعاء والمسألة

ثم لا يبقى - وراء هذه الثلاث الهيئات في التذلل . في معنى الانتصاب والانحاء

ووضع الوجه هو أشرف الأعضاء وأحقها بالصيانة والتنظيف، والاجلال والتطهير

بالأرض - غاية . (٤)

١- استغفزه السرورأى : استخفه السرور : الصحاح للجوهري مادة (فز)

٢- أى : خليق وجدير : نهاية مادة (قمن) .

٣- هذا حديث أدخله المؤلف في كلامه استشهاداً ، وهو حديث صحيح ثابت في صحيح مسلم وغيره ، ولفظه عند مسلم .

عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال : كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الستار والناس صفوف خلف أبي بكر فقال : (أيها الناس انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤية الصالحة يراها المسلم أو ترى له ألا واني نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب عز وجل وأما السجود فاجتهدوا

في الدعاء فقم أن يستجاب لكم) مسلم : ٤ / ١٩٦

٤- فاعل يبقى ، وما بينهما جملة معترضه .

فيتم معنى الجزء الواحد من أجزاء الصلاة فيصير الى التكريرا عادة
الركعة الثانية، ويشبه أيضا أن يكون تخصيص الركوع (والسجود) (١)
انما وقع لما ذكرنا من فضيلتهما، ولما كان من نصرة النبي عليه السلام
في ابتداء الاسلام حين قال أبو طالب (أني لأكره أن تقول نساء قريش
ان أبا طالب قد علته استه) (٤) (٣) (٢)
على النبي عليه السلام (ألا يحتوا والتحنية الركوع) (٦)

- ١- السجود ساقطة من الأصل، ودل على ذلك تثنية الضمير في (من فضيلتهما).
٢- في الأصل (أن أبي) الصواب ما أثبتناه .
٣- في الأصل (قال) والمقام يقتضي ما أثبتناه .
٤- الأستت: العجز، وقد يراد بها حلقة الدبر، وأصله سته على فعل بالتحريك
بدل على ذلك أن جمعه (أستاه) مثل جمل وأجمال : وفي الحديث : العين
وكاء السه : بحذف عين الفعل، ويروى وكاء الست بحذف لام الفعل . أنظر
لسان العرب مادة (سته) .

- ٥ = الحد يثأ خرجه الامام أحمد في المسند . عن حبة العرنبي قال :
رأيت عليا رضي الله عنه ضحك على المنبر لم أره ضحكاً أكثر منه
حتى بدت نواجذه، ثم قال : ذكرت قول أبي طالب ظهر علينا
أبو طالب وأنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحن نصلي ببطن نخلة فقال :
ما ذا تصنعان ؟ يا بن أخي فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى الاسلام فقال ما بالذي تصنعان بأس، وأ بالذي تقولان بأس
ولكن والله لا تعلموني أستني أبدا وضحك تعجبا لقول أبيه ،
ثم قال : اللهم لا اعترف أن عبدك من هذه الأمة عبدك قبلي
غير نبيك ثلاث مرات لقد صليت قبل أن يصلي الناس سبعا (أنظر المسند
١ / ٩٩ ، والا صابة في ترجمة أبي طالب ج ٤ / ١١٢)
٦ = كما كان من وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة
(اشترطوا عليه أن لا يحشروا) (أي أن لا يجاهدوا) ولا يعشروا (أن لا يتصدقوا)
ولا يجبوا (أي ولا يصلوا) فقال رسول الله (ص) لكم أن لا تحشروا ولا تعشروا ولا خير
في دين ليس فيه ركوع (رواه أبو داود ١٤٦ / ٢)

(١)

فكان من أسلم منهم ، وأخلص . يصلي ويركع ويسجد فقد طرح الأنفة وانقاد لله ، ولأمره ، وعاد بهذا التذلل . يعني الركوع ، والسجود

الى خلع نعل الكبر بطرح الأنفة (وتحويل الهم) الى اعتياد الخلق باعادة السجود (له) (ونحو التكبر) بتردده في الصلاة على التذلل

اذ لاشيء أبلغ في الخضوع منه والله أعلم :

وقد قيل : ان تكرير السجود انما وقع على معنى أن العاصي لما تمكن

من الشناء على سيده ، وحل منه بذلك المحل المستدني عفروجه (٦)

في التراب بخروبه سا جدا ، ثم كأنه لما رفع رأسه على عادة العبيد

في العود الى القيام وانتصاب ثم عاد الى السجود شكرا على استحلاله (٧)

منه والله أعلم :

وأما خروج الوصف لله سبحانه في التسبيح في الركوع بالتعظيم ٣٥/٣

وخروجه في السجود بالأعلى : فالمعنى عندنا واحد . لأن الله

عز وجل اذا وصف بأنه العظيم فالمراد به انه الذي لا أعظم منه

١ = أنف من الشيء أنفا اذا كرهه وشرفت نفسه عنه : اللسان مادة (أنف)

٢ = في المخطوطة (وقود الهم) الظاهر ما أثبتته :

٣ = = = (لهم) الصواب ما أثبتته .

٤ = في المخطوطة (بر تكبيره) لعل الصواب ما أثبتته

٥ = تكرير الشيء اعادة مرارا مشتق من كر : الصباح مادة كر .

٦ = قال ابن منظور : العفر والعفر ظاهرا التراب ، والجمع أعفر ،

وعفره في التراب يعفره عفرا ، وعفره تعفيرا فاعفر وتعفر . مرغه فيه

أودسه ، والعفر التراب ، وفي حديث أبي جهل (هل يعفر محمد وجهه

بين أظهركم) يريد به السجود في التراب ولذا قاله في آخره (لأطأن

علي رقبتك) ولأعفرن وجهه في التراب يريد ان لا له : أنظر اللسان

مادة عفر :

٧ = في المخطوطة (على استحلال) .

كما اذا قيل : الله الواحد . فالمعنى به الذي ليس في الحقيقة غيره وقد قال الله جل ذكره (ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم) (١) . أى وهو الأعلى الأعظم . ولو كان الأعلى أبلغ في الوصف من العظيم لجاز أن يكون المعنى في ذلك على سعة التخريج أن المصلي المتعرض لقبول الله اياه لما لم يرض من التذلل بالانتصاب منيباً عليه جل ثناؤه (ذهب)^(٥) الى ما هو أبلغ في التذلل بالسجود الذي هو تعفير الوجه بالتراب، وأثنى عليه بما هو أبلغ في التحميد له من ثنائه في الركوع، فيكون زائد فيهما معا . ويحتمل أن يكون المعنى في ذلك أيضا . أنهم لما كانوا ينفرون عن الركوع والسجود أشد نفاراً أمروا أن يصفوا الله فيه بأنه الذي لا يقصد هذا الخضوع الذي ينفرون منه المشركون كراهية منهم أن تعلوا أستاذهم (الاله)^(٨)، ولا بعد ذلك علو شيء علينا ان كنا انما نتواضع لمن لا شيء أعلى منه، فهو الذي ينبغي أن لا يعجلوه شيء وأمروا بلفظه الأعلى فيما كان نفارهم منه أشد، ولفظة التعظيم فيما كان نفارهم منه أقل .

والمعنى في تكرير الركعات في المكتوبات مواصلة الشكر لله تعالى والتذلل والخضوع حتى اذا كان آخر ركعة جاء وقت الخروج من الصلاة فشرع للمصلي التشهد والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين .
والصلاة عليه وعلى آله والدعاء من المصلي لنفسه بالحسن في الدارين .

-
- = % - في المخطوطة (الله لا اله الا هو العلي العظيم) وهذا انتقال نظر والصواب ما أثبتته = الآية (٢٥٥) من سورة البقرة .
٢ - % - في المخطوطة (لما يرضي) لعل الصواب ما أثبتته .
٣ - % - في المخطوطة (بالانتصبات)
٤ - % - يقال : أناب فلان الى الله تعالى وأناب اليه انابة فهو منيب أقبل وتاب ورجع .
٥ - % - ما بين القوسين ليس في الأصل .
٦ - % - يقال فرينفر نفورا ونفارا . اذا فر وذهب : اللسان مادة (نفر) .
٧ - % - في المخطوطة (أتفلوهم) .
٨ - % - ما بين القوسين ليس في الأصل .

(١)
 معنى ذلك أن الدا خل على الملك (يتقدم) بالشكر له وا لثناء عليه
 ومسألة (٢) من سنح من حوائجه اذا تم له ما أراد ختم انصرا فـه
 من عنده با عادة الشكر والثناء ، والتعظيم .

فكذلك الصلي اذا أراد الا نصراف من صلاته يعيد الثناء على الله تعالى
 با لاعتراف له بأ نه المستحق لكل ما يحي به الملوك ، ويثني عليهم .
 والوصف بأ نه جل وعز بحكمته وجوده وسعة رحمته قد سلم عباد ه الصلا لحين
 من المكاره ، وأ منهم من المخا وف ، والمهالك ، وأ نجز لنبيه ما وعده (٤)
 في المؤمنين من النصر والا علاء ، واقالة المخا وف ، وتكثير العدد . (٥) (٦)
 وهذا معنى قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام
 علينا وعلى عباد الله الصا لحين . ثم يختم المقام بالشهادة له با لتوحيد
 وللنبي صلى الله عليه وسلم با لصدق والبلاغ ، ثم يسلم على الملائكة المو كلين
 به عن يمينه وشماله وعلى من خلفه من الناس ان كان اما ما اعلاما بذلك
 انقضاء الصلاة والفرا غ منها :

وهذا كله مما ثقبه العقول ، وتحسنه العادة ، والمعارف ، والحمد
 لله على ما من به علينا من الا سلام .

-
- ١ = ما بين القوسين لاتعام المعنى وليست من الأصل .
 ٢ = كذا في الأصل ، والمطابق لأصل الوضع استعمال (ما) التي لغير العا قل
 بدل (من) التي للعا قل . لكن يجوز استعمال أحد هما بدل الآخر
 كما في قوله تعالى (وَأَنكحُوا ما طاب لكم من النساء) استعمل هنا التي لغير العا قل
 وقد استعملت (من) بدل « ما » كما في قوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء
 فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي
 على أربع يخلق الله ما يشاء ان الله على كل شيء قدير) سورة النور الآية ٤٥ .
 ٣ = أي ما عرض من حوائجه . يقال ؛ سنح لي شعر عرض لي أ وتيسير لي :
 لسان العرب ما دة (سنح .
 ٤ = أي وفي به ما وعد لنبيه (ص) لسان العرب ما دة (نجز)
 ٥ = في المخطوطة مرسوم هكذا (والاعلى)
 في المخطوطة (واقالة المحاب) لعل الصواب ما أ شته . أي وتبدل
 المخا وف الى الأمن يقال : اقتال شيئا بشيء بد له ، والقبالة المبادلة : اللسان .

وأما اختلاف القراءة في الصلاة في الجهر والاسرار. فلأن لكل واحد ٢٥/أ
منهما ضربان^(١) من الفاعلة :

ففي الاسرار فضيلة التدبير عند التفرد بالقرآن . وفي الجهر فضيلة
الاستماع للمقارئ ، وان في الاستماع شيان^(٢) :

أحدهما : تعظيم القرآن بتفريغ السمع واصغائه نحوه .

والثاني : تدبير المستمع لما يرد عليه . وقد تكون في الاسرار اكرام القرآن

من يحضر القارئ في عمل شغله عن الاستماع ، والصلاة بالنهار

في غير الجمعة يسربها في القراءة في الظهر والعصر لاشتغال الناس

بمكاسبهم وارتفاع الفاعل في أسواقهم .

ولما كانت الصلاة يوم الجمعة يجتمع لها الجماعات ، ومن سنتها

أن تقام في مسجد واحد اذا حتمل الموضع —

١ الصواب ضربين الاعلى لغة من يلزم المثنى الفا كما في الشواهد

النحوية (ان اباها وأباها + قد بلغا في المجدغاياها)

٢ = الصواب (ثنتين) الاعلى لغة من يلزم المثنى الفا كما تقدم .

(١) (والى ما في) هذا المعنى وخلص الأسواق عن أهلها وهدأت الأصوات
 وكل (٣) ما يشغل عن استماع القرآن فجهر بالقراءة ، وعلى هذا المعنى صلاة العيد
 لأنها كصلاة الجمعة في المعنى الذي قلناه ، وصلاة الليل واقعة حين انصراف
 الناس عن المكاسب (وهدوئهم) عن الألفاظ فجهر فيها ، وكذلك صلاة الصبح
 واقعة في هذا الحال فجهر فيها ،
 وأما الجهر في بعض ركعات الصلاة والاسرار بها في بعض كصلاة المغرب وصلاة
 العشاء فانها صلاتان يقع فيهما الجهر فجعل الاسرار فيهما وجه (٦)
 وخص بالجهر الركعتان الأولى كما يجهر في صلاة الصبح وصلاة الجمعة . لأنها
 ركعتان ركعتان ، فلما جاءت الزيادة على الركعتين شرع الاسرار في الباقي
 لتكون الصلاة الخفيفة مفردة بالجهر ، والصلاة الطويلة مشتركة للجهر ، والاسرار
 فيدرك المصلي ان كان (واحدة) في كل (واحدة) منهما على الفضيلة ، وان كان
 إما ما فيدرك بالجهر فضيلة الاستماع ، وإيراد القرآن على من خلفه ممن عساهم
 لا يحفظون ما يقرأه إلا ما ويذكر فضيلة الاسرار بما يقع فيه من التدبير الذي لا يتمكن
 الرفع صوته من مثله . لأن الغالب أن رفع الصوت شاغل عن التدبير ، وان كان
 المصلي مأموماً أدرك فيما يجهر امامه فضيلة الاستماع لا مامه وإعظام قرآنه
 والإنصات لها وأدرك فيما سر إتمام قراءة نفسه بالاسرار لها بما يكون منه من التدبير
 والله أعلم :

١ = في الأصل مرسوم هكذا (الى هذا المعنى) ولعل الصواب ما أثبتناه

٢ = في الأصل مرسوم هكذا (وخلص) ولعل الصواب ما أثبتناه . لأنه من خلا

يخلو خلوا ، وهي معطوفة على فعل الشرط المتقدم . أى ولما خلت الأسواق عن أهلها

٣ = فاعل لفعل محذوف حذف لدلالة الفعل السابق عليه . أى وهدء كل . .

٤ = كذا في الأصل . الأظهر ترك الفاء .

٥ = في الأصل مرسوم هكذا (وهذا وهم عن) تحريف من الناسخ والصواب ما أثبتناه

٦ = كذا في الأصل ولعل الصواب ففيهما الجهر والاسرار ففي جعل الاسرار

والجهر فيهما وجه .

٧ = في الأصل (واحدة في كل واحد منهما) وهذا سبق قلم من الناسخ والصواب

ما أثبتناه

والركعة في الجهر في بعض الصلاة .

(١)

ومن ذهب أن لا يقرء خلف الامام فيما يجهر فيه ، ويقرء فيما لا يجهر فيه فانه يحصل المعنى في ذلك أن ما يجهر به الامام فسبيل المأموم الاستماع له والا نصات . فهو اذا قرأ معه فآتته الفضيلة وليس فيما يسرفيه (٢) . لأنه لا موضع للاستماع فيقرء ليدرك فضيلة الا نفراداً بالقرآنة . ومن ذهب الى أنه لا يقرء في النوعين معا فان الامام يتحمل عن المأموم (٢)

أقوال العلماء في القراءة خلف الامام .

١ = وهو قول مالك وأحمد وابن المبارك وإسحاق ، وقول الشافعي في القديم واستدلوا على ذلك بحدِيث أبي هريرة رضي الله عنه . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : هل قرأ معي أحد منكم آتينا فقال رجل : نعم يا رسول الله قال : (اني أقول ما لي أنا زع القرآن ؟ قال : فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه الترمذى وقال : هذا

حدِيث حسن : ١١٩/١ ، وما لك في الموطأ ١٦٠/١

قال الامام الباقى هذا الحدِيث أصل ما لك رحمه الله تعالى في ترك المأموم القراءة خلف الامام في حال الجهر . لأنه لما علق حكم الامتناع من القراءة على الجهر كان الظاهر أن الجهر علة ذلك الحكم . . . وقال : والدليل على صحة ما ذهب اليه ما لك قوله تعالى : (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) وهذا يقتضي منع القراءة جملة وجميع الكلام ووجوب الانصات عند قراءة كل قارىء الا ما خصه الدليل ، وقال ودلينا من جهة السنة ما رواه أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا) وقال هذا امر والأمر يقتضي الوجوب : أنظر المنتقى ١٦٠/١ - ١٦١

٢ = أى ما يفوته من الفضيلة . لأنه يتمكن من الاستماع فيقرء فيما يسر فيه الامام ليدرك فضيلة الا نفراداً بالقراءة -

٣ وهو مذاهب الأحناف فلا يقرء المأموم خلف الامام عند هم سواء كانت الصلاة جهرية أو سرية .

وأحتجوا بقوله عز وجل (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قالوا وهذا أمر بالاستماع ، والا نصات ، والا استماع وان لم يكن ممكناً عند المخافتة بالقراءة فالانصات ممكن فيجب على المأموم بظاهر النص أن يستمع فيما يجهر به الامام وأن ينصت فيما يسر به ، وبقوله =

القراءة وإذا أنصت من خلفه بنية الاستماع لو كان يسمع قراءته قام مقام قراءة نفسه . ألا تراهم يقولون قراءة الإمام له قراءة ، ومن أحب القراءة ١٦/٢٧ في النوعين فإن سبيل المأموم أن يقرأ في تسكين الإمام قبل القراءة (١) ثم يستمع إلى قرائته فتحصل الفضيلتان ، وهذا معان كلها متجهة في العقول ولكلها مجال في الحكمة بأي منها ورد الشرع به على يد من ثبتت نبوته صح وقبل منه ، ولو لا طول الكتاب لسلكنا هذه الطريقة في جميع الأمر المختلف فيه إذ ليس منها قول إلا وهو بهذا المحل والله أعلم :

= ويقول صلى الله عليه وسلم (من صلى خلف الإمام فإن قراءته الإمام له قراءة وهو يشمل السرية والجهرية ، ويقول صلى الله عليه وسلم (إنما جعل الإمام ليؤتم به فماذا كبير فكبروا وإذا قرأوا فاصتوا) ، وبالقياس . قالوا : لو وجبت القراءة على المأموم لما سقطت عن المسبوق كسائر الأركان فقا سوا قراءة المأموم على قراءة المسبوق في حكم السقوط : أنظر بدائع الصنائع / ١ / ١١٠ - ١١١ فتح القدير ٢٩٢ / ١

١ = وهو الصحيح من مذهبي الشافعي فيجب قراءة الفاتحة على المأموم سواء كان في الصلاة الجهرية أو السرية ، وقال الترمذي : وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين قال : وبالله يقول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق : جامع الترمذي ١١٨ - ١٢٢ وقال الشافعي في القديم لا تجب عليه في الجهرية كذا حكاه النووي في المجموع : ٣ / ٣٦٤ ، وحكى الرافعي وجهاً أنها لا تجب عليه في السرية ، وقال النووي : وهو شاذ ضعيف : فتح العزيز ٣ / ٣١١ ، والمجموع : ٣ / ٣٦٤ ، ودليل الشافعية حديث عباد بن الصامت قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال : أني أراكم تقرأون وراءكم أم أمكم ؟ قال : قلنا يا رسول الله أي والله قال : فلا تفعلوا إلا بأمر القراء فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها (رواه الترمذي) ، وقال : حديث حسن : ١١٧ / ٢ هذه أقوال العلماء في هذه المسألة فقد اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً وسبب الاختلاف تعارضها في الأدلة . لأنه ورد في الكتاب والسنة ما يدل على وجوب الانصات والاستماع عند قراءة القرآن مما يشمل حال الصلاة وغيرها ووردت في السنة أحاديث صحيحة توجب القراءة في الصلاة مطلقاً أما ما كان أو مأموماً أو منفرداً أو كانت الصلاة سرية أو جهرية ، فلا بد من الجمع ما أمكن ذلك لأن تأليف كل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وضميحه إلى بعض =

(باب ذكر الصلاة جماعة)

ومشروع في الصلاة المكتوبة الجماعة بما قام يتقدم بهم فيصلون بهم ويقفون به والمعنى في ذلك أن الصلاة أعظم الشرائع بعد التوحيد ، وشهرتها من معالم الدين ليتألف الناس عليها ، ويأخذ من لا يحسنها أو بعضها أمورا من الإمام ، ويستمع القرآن من لا يحسن ما يحسنه الإمام فيأخذ عنه وجعل من سنة الإمام أن يتقدم المأمومين ليكون تقدمه علما لما منه إلا أن أن يكون اثنين يوم أحدهما صاحبه فإنه يقف عن يمينه تبركا بالتي من ووقوفها معا أحسن من وقوف أحدهما خلف صاحبه فيتصور بصورة المنفردين إلا أن يكون رجلا وامرأة فإن الرجل يتقدمها وتقف هي وحدها لأن ذلك أستر لها

= والأخذ بجميعة واجب وقد قال عليه السلام : (إذا قرأ الإمام فاصتوا) وقال (ولا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) فلا بد من الجمع لهذه الأوامر وطريق الجمع يكون بأحدى هذه الوجوه أحدها أن يكون وجه ذلك أن يقال إذا قرأ فاصتوا إلا من أم القرآن كما قال به الشافعية ومن وافقهم . ثانيا أنها أن يكون وجه ذلك أن يقال : لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن إلا أن قرأ الإمام كما يقول الأحناف ثانيا أنها أن يكون وجه ذلك لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن إلا أن يجهر الإمام كما قال به المالكية والحنابلة . وإذا نظرنا إلى أدلة هذه الأوجه نجد أن ما ذهب إليه القائلون بوجوب قراءة الفاتحة على المأموم في الصلاة السرية والجهرية أقوى دليلا . لأن الرسول صلى الله عليه وسلم عند ما انصرف من صلاة الفجر وهي صلاة جهر فقال : أتقرأون خلفي ؟ قالوا نعم يا رسول الله قال : لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة إلا بها ، وهذا يخص عموم حديث (فاذا قرأ الإمام فاصتوا) وبناء العام على الخاص واجب كما هو مقرر في علم الأصول ، ولا يعارض هذا حديث (من كان له إمام فقرأه إلا ما له قراءة لأنه حديث لم يثبت عند أهل الحديث قال مجد بن تيمية في منتقى الأخبار ٢ / ٢٢٨ / وقد ورد مسندا من طرق كلها ضعاف والصحيح أنه مرسل ، وقال الإمام البخاري في جزء القراءة هذا خبر لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز وأهل العراق لارسالهم وانقطاعه ، وقال ابن حجر في الفتح ٢ / ٢٢٨ / ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلله الدارقطني وغيره =

(٢)
 وهكذا إذا صلت مع (الرجال) جماعة فذلك لها مباح ، وتكون خلف الصفوف
 وبحيث لا يماسها رجل ، ولا يكون خلفها رجل ، وإذا صلى النساء جماعة
 أمتهن واحدة منهن تقوم وسطا (٣) . لأن ذلك أستر لها ، وعامة أمور
 الصلاة مبنية على ما يقربها من السترة ، ومن ذلك (٤) أنه يستحب للرجل
 أن يكون في ركوعه وسجوده منبسط الأعضاء لا يجمع نفسه ويضم فخذيه
 ويلصق يديه لجنبه بل ينقل بطنه عن فخذيه ، ويجا في مرفقيه عن جنبه (٧)
 ويستحب للمرأة ضم أطرافها والصاق بطنها بفخذها ، ولا ترفع المرأة
 صوتها في الصلاة بالقرآن ، وإذا نابتها شيء في صلاتها صفت (٨)

= قال ابن حزم وطرقه كلها اما مرسل واما فيها كذاب واما فيها مجهول
 المحلي ٢٤٢/٣ ،

هذا ما في هذه المسألة بالاجاز والا فالسألة أكبر من هذا وهي من
 أهم مسائل الخلاف فلا يسعها هذا الها مش وقد ألفت فيها كتب مستقلة .
 منها كتاب القراءة خلف الامام للامام البخاري صاحب الصحيح وكتاب آخر
 للبيهقي الحافظ ، فمن أراد الاطلاع فليرجع الى هذه الكتب والى المسطولات
 في مصنفات الفقهاء والمحدثين .

١ = في الاصل (الرجل) الظاهر ما أثبتناه بدليل ما تقدم .

٢ = لحد يثأنس بن مالك رضي الله عنه . قال : صليت أنا وبيتي في بيتنا

خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمي أم سليم خلفنا (رواه البخاري : ٢١٢/٢)

٣ = لما روى أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تؤم النساء تقوم

معهن في صفهن) ، وروى عن عائشة مثل ذلك . رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٨٩/٨٨/٣

قال ابن حجر في التلخيص : رواه عبد الرزاق ومن طريقه الدارقطني والبيهقي

وسكت عنه ابن حجر ولم يذكر درجته ٤٣/٤٢/٢ ، وقال الامام النووي في المجموع

١٩٩/٤ . رواه الدارقطني والبيهقي باسنادين صحيحين

٤ = أي ما بنيت الصلاة اعلى السترة للمرأة .

٥ = معطوف على المنفي و (لا) مسلطة عليها ولو أعادها لكان أولى .

٦ = ضم حرف المضارعة . لأنه مضارع (أقل) بمعنى رفع يقال : أقم الشيء

يقله : والمعنى هنا أنه يرفع بطنه عن فخذيه . لأنه أنشط للعبادة

وأبعد عن هيئة الكسالى وأبلغ في تمكين الجبهة والانف عن محل السجود

٧ = وذلك لحد يثأبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : (اذا سجد فرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شيء من فخذيه) رواه

أبو داود / ١ /

٨ = لحد يثأبي هريرة قال : قال رسول الله (ص) التسبيح للرجال =

وإذا ناب الرجل شيء سبج . لأن صوتها كالعورة وإنما يستحب للرجل
 ما ذكرنا (من عدم) ضم أطرافه . لأن عمله في الصلاة يقع بجميع بدنه
 فجعل (يتقرب) لكل بدنه لتمكنه من فعل ذلك وهو معنى ما روى في الخبر
 (إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب (٣) جبهته ويده وركبته وقد ما (٤)
 وفي بعض الأخبار ذكر الألف فيما أرى وتحو هذا مما لا ينبغي أن يصلي
 كافتا شعره ولا كافتا ثوبه بل يسوى جميع ذلك لأن العمل يقع به كله فيعطى
 به صاحبه ثواب السجود على أعضائه وإذا كان كافتا لثوبه صالحا المكفوف
 في معنى ما لم يسجد فنقص الأجر . والله أعلم :

((باب صلاة العذر))

ومبنى صلاة العذر على ما يكون تخفيفا ، فمن عجز عن القيام صلى قاعدا
 ومن عجز عن القعود صلى (مستاقيا) كيف تيسر عليه ، ومن عجز عن ذلك أو ما
 برأسه مشيرا إلى أفعال الصلاة متفكرا لها بقلبه حتى إذا كان من العجز
 ما يزول معه عقله زال عنه فرض الصلاة وهذا كله مترتب كما ترى .

= (والتصفيق للنساء) رواه الترمذى وقال حسن صحيح : ٢٠٦ / ٢
 ١ = ما بين القوسين ساقط من المخطوطة
 ٢ = في المخطوطة يقارب لعل الصواب ما أثبتناه .
 ٣ = آراب جمع ارب بكسر الهمزة وسكون الراء . أى أعضاء
 ٤ = رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح : ٦١ / ١ ، وأبو داود ٢١٥ / ١
 والنسائي ٢٠٨ / ٢ وابن ماجه ٢٨٦ / ١ :
 ٥ = ثبت ذكر الألف في الأحاديث الصحيحة ، وقد بوب البخارى باب السجود
 على الألف . روى فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي (ص)
 (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة ، وأشار بيده على أنفه
 - واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين ، ولا نكفت الثياب ولا الشعر)
 وبوب أيضا باب السجود على الأنف والسجود على الطين روى فيه حديث
 أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه (فصلى بنا النبي (ص) حتى رأيت
 أثر الطين والماء على جبهة رسول الله (ص) وأرنبته تصدق رؤياه) البخارى :
 ٢٩٧ / ٢ - ٢٩٨ .

٦ = أى ضام شعره وثوبه يقال : كفه ضمه إليه وباه ضرب وفي الحديث (أكتفوا
 صبيا نكم في الليل فان للشيطان خطفا) والكفات الموضوع الذي يكفت فيه شيء
 أى يضم ومنه قوله تعالى (ألم نجعل الأرض كفاتا) مختار الصحاح مادة (كفت)
 ٧ = في الاصل (مستقبلا) سبق قلم من الناسخ .

و أمر في حال المسابقة والتحام القتال ووقوع الطلب من العدو أن يصلي كيف أمكنه وفي ذلك تعظيم للصلاة بأن لا يبأح للإنسان تأخيرها عن وقتها بل يؤتي بها كيفما تمكن ، وقد يستخرج من هذا المعنى تفضيل الصلاة في أول وقتها (حذاراً) من أن تعرض بالتأخير ما بقيت الوقت ، وهذا مما قد اختلف أهل العلم فيه (٣)

١ = في المخطوطة (المسابقة) وهذا تحريف والصواب ما أثبتناه

٢ = كذا في المخطوطة وحققها حذر . قال ابن مالك

وفعل الا لم يزم با به فعل : بكفرح وكجو وكشلال :

٣ لا خلاف بين العلماء بأن الأفضل الصلاة في أول وقتها لقوله صلى الله عليه

وسلم عند ما سئل عن أي الأعمال أفضل ؟ قال : (الصلاة في أول وقتها)

رواه الترمذي : ٣٢٠ / ١ ، ولما في المبادرة من امتثال الأمر .

واشتمتني من هذا بعض الأحوال منها صلاة الظهر في شدة الحر يسن لها التبريد

وصلاة العشاء ففيه أفضلية صلاتها في أول وقتها أو أفضلية تأخيرها إلى ثلث

الليل أو نصفه خلاف بين الفقهاء سأ تكلم عنها عند قول المصنف في العشاء .

ومنها فقدان الماء في سفر أو حضر ففيه أفضلية الصلاة بطهارة التيمم

في أول وقتها أو أفضلية الصلاة في آخر وقتها بطهارة الماء خلاف بين

الفقهاء ، ويتلخص فيما يأتي :

الأول أن يتيقن وجود الماء في آخر الوقت بحيث يمكنه الطهارة والصلاة

في الوقت فالأفضل أن يؤخر الصلاة ليأتي بها بالوضوء . لأنه الأصل والأكمل

قال الامام النووي هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به في جميع الطرق .

وحكي وجه بأنه تقديم الصلاة في أول وقتها بالتيمم أفضل ، والصواب الأول .

واحتج له الشيخ أبو حامد الأسفراييني والمحاملي وغيرهما بأن الوضوء

أكمل من التيمم فكان راجحاً على أفضلية أول وقتها ويؤيد هذا أن التيمم

لا يجوز مع القدرة على الماء ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت مع القدرة

على الصلاة في أوله .

الثاني أن يكون على يأس من وجود الماء في آخر الوقت فالأفضل تقديم

التيمم والصلاة أول الوقت بلا خلاف لحيث أفضلية أول الوقت وليس هنا ما يعارض

الثالث : أن لا يتيقن وجود الماء ولا عدمه وله صورتان .

أحدهما أن يكون راجحاً ظاهراً لوجود الماء . قال الامام النووي : ففيه

قولان مشهوران أحدهما بتفريق أصحاب أن تقديم الصلاة بالتيمم

في أول الوقت أفضل وهو نص الامام الشافعي في الام : والثاني : التأخير

أفضل وهو نصه في الإملاء ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر العلماء . =

فذهب ذا هبون إلى هذا ، وقال إن الأمر فيه جار علي ما يتعارف
من استحباب ما درة وإلى أمر سيد ه وإن كان لا يلحقه في التأخير عتب ،
وقالوا : إن الله تعالى أمرنا بالمرأة (١) إلى مغفرته والمعافاة على أمره
وتعجيل الأعمار ، وهو الموصل إلى المسارعة والمعافاة ، وقالوا : أيضا فإنه
قد بين موضع التأخير للصلاة فجعل ذلك في الحر الشديد في صلاة الظهر
إزالة للمشتة عن الناس في حضور الجماعات في حين توعد الهاجرة (٢) فدل
أن هذا العذر إذا زال عاد الأمر إلى استحباب التعجيل ،

= الصورة الثانية : أن يشك فلا يترجح الوجود على العدم ولا عكسه فطريقان
قطع جمهور العراقيين بأنه على القولين كما في الرجاء والظن ، والطريق الثانية
في الجزم بأنه التقديم أفضل :

ومنهاتأخير الصلاة عن أول وقتها إلى أثنائه لا نتظا الجماعة . فذهب
أبو علي الطبري وصاحب الحاوي وآخرون من كبار العراقيين باستحباب التأخير
وتفضيله على فضيلة أول الوقت ، وقطع أكثر الخراسين بأنه تقديم الصلاة
منفردا أفضل واختار هذا النووي واستدل على ذلك بحديث مسلم . أن
النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنه سيؤتي أئمة يؤخرون الصلاة عن وقتها
قال : فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة (فيصلي مرتين مرة
في أول الوقت منفردا لتحصيل فضيلة أول الوقت ، ومرة في آخره مع الجماعة
لتحصيل فضيلتها : انتهى ملخصا من المجموع : ٢٦١/٢ - ٢٦٣ :

١ = بقوله عز وجل وَسَارِعُوا إِلَىٰ مُغْفِرَةِٰ رَبِّكُمْ وُجِّنَٰهُ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
أَعْدَتْ لِلْمُتَّقِينَ (آل عمران : ١٣٣)

وبقوله عز وجل (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين)
سورة البقرة :

٢ = أي عند اشتداد الحر : الهاجرة والهجر والهجرة والهجير نصف النهار
عند زوال الشمس إلى العصر وقيل في كل ذلك : انه شدة الحر : لسان العرب
: ٤١١٩/٦

و مما استحب فيه التأخير صلاة العشاء الآخرة وقد وردت (الزيادة) (١)
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله (لولا أن أشق على أمتي لأخرت (٢)
 هذه الصلاة إلى ثلاث الليل (٣) ومعنى هذا أن تأخيرها إلى هذا الوقت (مهما)
 لم يشق هو المستحب لما فيه من انتظاره لصلاة العشاء وان المنتظر لها في هذه
 الحال يلحق نفسه مشقة ويتكاف دفع النوم عن نفسه ويؤخر لهـدأ وينعس انتظاره (٥)
 الصلاة . لأن في الخبر (لن يزال أحدكم في صلاة ما دام ينتظر الصلاة) (٦)
 فمواضع التأخير (مبينة) والأمر فيها سواء محمول على العادة في المبادرة
 إلى طاعة الله أمير الملك والله أعلم :

١ = كذا في الأصل ولعله محرف من (الرواية) ويكون المعنى على ما في (خ) وقد وردت
 الزيادة في التأخير عن أول وقت الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
 العشاء :

٢ = قال الامام النووي رحمه الله تعالى معناه تأخيرها لوقتها المختار والأفضل
 ففيه تفضيل تأخيرها وأن الغالب كان تقديمها وانما قد مها للمشقة في تأخيرها
 ومن قال بتفضيل التقديم قال : لو كان التأخير أفضل لواطب عليه ولو كان فيه
 مشقة، ومن قال بالتأخير قال : قد نيه على تفضيل التأخير بهذا اللفظ وصرح بأن ترك
 التأخير انما هو للمشقة ومعناه والله أعلم - أنه خشي أن يواطبوا عليه فيفرض عليهم
 ويتوهموا ايحاه فلماذا تركه كما ترك صلاة التراويح وعلل تركها بخشية افتراضها
 والعجز عنها ، وأجمع العلماء على استحبابها لزوال العلة التي خيف منها وهذا المعنى
 موجود في العشاء ، وقوله هذا مشكل مع ما تقدم من ذكره الخلافي في فضلية التقديم
 والتأخير ، وقال الخطابي : انما يستحب تأخيرها لتطول مدة انتظار الصلاة ومنتظر
 الصلاة في صلاة : انظر شرح النووي لمسلم :

٣ الحدِيث صحيح ورد بألفاظ وروايات مختلفة . أنظر البخاري : ٥٠ / ٢ ، مسلم : ١٣٧ / ٥
 الترمذي : ٣١٠ / ١ ، أبو داود : ٩٨ / ١ ، ابن ماجه : ٢٢٩ / ١ :

٤ كذا في (خ) أي ما لم يشق . لأن مهما أصلها (ما) ضمت اليها (ما) لغوا
 وأبدلوا الالف هاء هذا على رأى الخليل وقال سيبويه : يجوز أن تكون كاذ
 ضم اليها (ما) . أي أنها مركبة من (مه) و(ما) : لسان العرب مادة (ما)
 المساعد على تسهيل الفوائد : ١٣٧ / ٣ :

٥ منصوب على مفعول لا جله .

٦ الحديث صحيح ثابت في الصحيحين ^{وفي} والسنن بغير هذا اللفظ ولعل المؤلف
 رواها بمعنى وهو شطر حديث أنس رضي الله ^{عنه} قال أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم =
 ٧ = في (خ) مبنية .

(١) ومن ضروب العذر (السفر) أبيع فيه القصر والفطر لتخفيف المشقة
 (٢) (٣) (٤) (٥)
 (٦) (٧)
 (٨) (٩) (١٠)
 (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)
 (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠)
 (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠)
 (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠)
 (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠)
 (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠)
 (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠)
 (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠)
 (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

١ = الصلاة ذات ليلة الى شطر الليل ثم خرج علينا فلما صلى أقبل بوجهه
 فقال : ان الناس قد صلوا وورقوا وانكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت
 الصلاة) رواه البخارى : بهذا اللفظ : ٣٣٤ / ٢ ، ٧٣ / ٥ ، ٣٣٤ ، مسلم
 ١٣٩ / ٥ ، ابن ماجه : ٢٢٦ / ١ أ يوداود ١١٠ / ١
 ١ = في المخطوطة (في السفر) لعل الصواب ما أثبتته
 ٢ = = = (لخفة المشقة) الأنسب ما أثبتناه والله أعلم .
 ٣ = في المخطوطة (فالحق القصر) وبما أثبتناه يمكن أن يستقيم الكلام
 مع ملاحظة تقدير الخبر . أى فإسفر الخفيف القصير . . . لا قصر فيه
 ٤ = ما بين القوسين ليس من (خ) والمقام يقتضي ذلك
 ٥ = في (خ) ثم لم يجعل (والصواب ما أثبتته . لأن القضاء لا معنى له
 ٦ = أى لو سقطت منه في السفر وطلب إعادة منها في الحضر شق إعادة

((باب ذكر صلاة الجمعة ^(١)) / ٢٦٠)

(٣)

(٢)

قال : وردت الشريعة بقصر الصلاة الأولى يوم الجمعة فهي تصلى ركعتين يجهر فيها بالقراءة ، ويجتمع فيها الجماعة ويقدم قبلها خطبتان أقيماً مقام الركعتين المحذوفتين منها :
والأصل في يوم الجمعة أن يوم الجمعة عيد من الأعياد ، ولأن الأيام

١ = الجمعة . بضم الميموا سلكا منها وفتحها والمشهور الضم . وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية العروبة ، واختلف في تسميته بيوم الجمعة فقيل : سمي بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه ، روي ذلك عن ابن عباس قال : ابن حجر وفي أسناده ضعيف ، وقيل : لأن خلق آدم جمع فيه روي ذلك عن ابن عباس قال ابن حجر : ورد في ذلك من حديث سلمان رضي الله عنه أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً بأسناد قوي ، وأحمد مرفوعاً بأسناد ضعيف ، وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه وبهذا جزم ابن حزم فقال : أنه اسم إسلامي لم يكن في الجاهلية وإنما كان يسمى (العروبة) أنظر الفتح : ٣٥٣/٢ ، المحلى ٤٥/٥ ، قليوبي ٢٥٨/١ .
٢ = كذا في الأصل : الظاهر أنها من النسخ .

٣ = ذهب المؤلف في هذا على قول الشافعي القديم وهو مرجوح ، والراجح القول الجديد . وهو أن الجمعة ليست ظهراً مقصوراً ، وإن كانت وقتها وقت الظهر تتدرك به بل هي صلاة مستقلة . لأنه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله عنه (الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من افتري) رواه الإمام أحمد ٣٧/١ ابن ماجه في الإقامة باب

قصر الصلاة ٣٣٨/١ ، النسائي في الجمعة باب عدد صلاة الجمعة ١١/٣
قليوبي ٢٦٨/١ ، نهاية المحتاج ٢٨٤/٢ .

مقسومة على سبعة أولها ^(١) : الأحد وآخرها يوم السبت ولكل أهل
 ملة من الملل المعروفة منها يوم معلوم ، فليهود يوم السبت . وللنصارى
 يوم الأحد ، وللمسلمين يوم الجمعة .

ووجه الحكمة في ذلك أن الله عز وجل خلق الخلق ، وأخرجهم
 من العدم إلى الوجود ، وجعل منهم جما دا ونا ميا ، وحيوانا ، فكان
 ما سوى الحيوان متاعا للحيوان وكان الحيوان

١ = سيأتي في قول المؤلف أن السبت هو اليوم الذي ابتدئ فيه خلق
 الخليقة ، وحاصل الكلام أن العلماء اختلفوا في أول يوم ابتدئ فيه
 خلق الخليقة ، وذكر ابن كثير في البداية والنهاية : (١٦ / ١) ثلاثة
 أقوال نقلها عن ابن جرير قال : روى عن محمد بن اسحاق أنه قال :
 يقول أهل التوراة ابتدئ الخلق يوم السبت ، ونقول نحن المسلمون فيما
 انتهى إلينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابتدأ الله الخلق يوم
 السبت ، وهذا القول الذي حكاه ابن اسحاق عن المسلمين ما ل إليه
 طائفة من الفقهاء من الشافعية وغيرهم .

والقول بأنه الأحد : رواه ابن جرير عن السدي عن أبيه ما لك وأبي صالح
 عن ابن عباس ، وروى أيضا عن ابن مسعود وعن جماعة من الصحابة .
 قال : واختاره ابن جرير وهو نص التوراة وما ل إليه طائفة آخرون
 من الفقهاء . وهو أشبه بلفظ الأحد ولهذا كمل الخلق في ستة أيام
 فكان آخرهن الجمعة فاتخذها المسلمون عيدهم في الأسبوع ، وهو
 اليوم الذي أضل الله عنه أهل الكتاب قبلنا :

٢ = والأشياء على وجه الأرض نام وصامت أي جامد فالإنسان مثل النبات
 والشجر ونحوهما ، والصامت كالبحر والجبل ونحوهما : لسان العرب ٤٥٥٢ / ٦
 الحيوان اسم يقع على كل شيء حي : لسان العرب مادة (حيا)

أصنافاً منها بها ثم ، وملائكة وجن وانس ثم هي مختلفة المساكن في العلو والسفل فكان أشرف العالم السفلي (١) هم الناس لعجيب تركيبهم ولما كرمهم الله من النطق وركب فيهم من العقل اللذين يتم بهما التعبد بالشرائع ولم يخف موضع (٢) العنة عليهم ، وجلالة قدر الموهبة لهم فأمروا بشهر الشكر على هذه الموهبة في يوم من الأيام السبعة التي فيها أنشئت الخلائق وتم وجودها ليكون في اجتماعهم ذلك اليوم تنبيه على عظم ما أنعم الله به عليهم والتكرار (٣) بأنهم لم يخلوا من حين ابتداء من نعمة تجليلهم وموجبة تلبسهم ، وان من الله سبقت عليهم قبل استحقا قهملها ، فروى . عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (في هذا اليوم ^(٤) الذي اختلفوا فيه فهذا نال الله له فاليهود غدا (٥) والنصارى بعد غد (٦)

١ = في الأصل السفلى .

٢ في الأصل موضع عدم العنة ولعل الصواب ما أثبتناه

٣ = أى تذكر وأصله اذتكار ثم قلبت التاء دالا فصار اذدكار ثم قلبت الذا ال المعجمة دالا مهملة فصار اذدكار ثم أدغمت الذا في الذا ، ويجوز أن تقول اذكار بذا المعجمة مشددة على أن تعكس في القلب فتقلب الذا ذالا ثم تدغم الذا في الذا :

٤ في الأصل (الصوم) الصواب ما أثبتناه ، والمراد بهذا اليوم يوم الجمعة

٥ = في الأصل (غد) والثابت في الصحيحين ما أثبتناه ، وهو منصوب على الظرف متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غدا : أنظر فتح البارى : ٢ / ٣٥٦

٦ = ولعل المراءى رواه بالمعنى والثابت في الصحيحين وغيرهما بهذا اللفظ

(نحن لآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا

ثم هذا يومهم الذى فرض عليهم فاختلفوا فيه فهذا نال الله فالناس لنا فيه

تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد) واللفظ للبخارى ٢ / ٣٥٤ مسلم : ٥ / ١٤٢

... اختلفت آراء العلماء في المراد بقوله (فاختلفوا فيه)

قال ابن حجر قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه

فتركوه لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن وإنما يدل -

والله أعلم أنهم فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختياريهم ليقوموا فيه شريعتهم

فاختلفوا في أي الأيام هو ولم يهتدوا ليوم الجمعة . قال : وما لعارض

الذى هذا رشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لمقلل فخالفوا بدل فاختلفوا

. قال : وقال النووي يمكن أن يكونوا أمروا به صريحا فاختلفوا هل يلزم تعيينه

أم يسوغ أبدا له بيوم آخر فاجتهدوا في ذلك فأنخطوا ، قال : ويشهد =

فقيل ان المعنى في هذا الخبر وقوع التعبد لهم بهذا اليوم يختلف كما خلا ف
 كثير من الشرائع (و) الملل لأن السبب مما لا يمكن انكار شرع الله اياه الى
 أن ينسخ فيجوز أن يكون النسخ فيه (واقعا) ^(٢) بشرية المسيح ثم نسخت الشريعتان
 معا على يد نبينا صلى الله عليه وسلم فكان ما أتى به الا سلام (من نسخهما) ^(٣)
 مع جواز نسخ الجميع في العقل واستحسانه للكل أهدى وألحق به أغني
 بالعقل وذلك ان معنى شريعة السبب أنه هو اليوم الذي ابتدأ فيه الخليفة
 ومعنى شريعة يوم الجمعة أنه هو اليوم الذي وقع فيه اجتماع الخليفة وكما له
 وانتهاؤه وقيل ان بهذا سميت الجمعة من اشتقاق الاجتماع وفي خبر يروى
 عن سلمان ^(٤) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : له فيه اجتمع خلق أبيك آدم ^(٥)

= له ما رواه الطبري با سناد صحيح عن مجاهد في قوله (انما جعل
 السبت على الذين اختلفوا فيه) قال : أرادوا الجمعة فاطسوا وأخذوا
 السبت مكانه ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك
 : انظر فتح الباري : للمزيد ٢ /

١ = في الأصل (من الملل) الظاهر ما أثبتناه ، والملل جمع مله . والملة
 الشريعة والدین وفي الحديث لا يتوارث أهل ملتين ، وقيل هي معظم الدين
 وجماعة ما يجيء به الرسل : لسان العرب : ٦ / ٤٧٧١
 ٢ في الأصل (رافعا) تحريف من الفاسخ والصواب ما أثبتناه ÷
 ٣ في الأصل من نسخها .

٤ سلمان صحابي جليل أبو عبد الله الفارسي ، ويقال له سلمان ابن الا سلام
 وسلمان الخير أصله من راء مهرمز ، وقيل من أصبهان وكان قد جمع بالنبى صلى
 الله عليه وسلم أنه سيبعث فخرج في طلب ذلك فأسروبيع فاشغل بالرق
 حتى كان أول مشاهد الخندق وشهد بقية المشاهد وفتح العراق وولي
 العداثن . وذكر ابن سعد قصة بحثه عن الدين الصحيح وانتقاله من مكان
 الى مكان آخر قبل الا سلام حتى اشتراه أخيرا رجل من يهود المدينة ،
 وعند ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم . المدينة ورأى علامة النبوة آمن به ،
 ، ويكفيه منقبة أن قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم (سلمان منا أهل البيت)
 أنظر : الاصابة ٢ / ٦٢ زقم ٣٣٥٧ ، طبقات ابن سعد ٤ / ٧٥ ، الاستيعاب
 : ٦٣٤ / ٢

= الحدیث أخرجه أحمد . أنظر الفتح الرباني : ٦ / ٤٥ - ٤٦ ،

وابن خزيمة في صحيحه ٣ / ١١٨

(١)

فتصور هذا الاختلاف في هذا اليوم بصورة ملك (ذى قوة) يبدأ أساساً عظيم القدر يلزم رعيته ومن تحت ملكه تعظيم ما عزم^(٢) عليه الملك فتعظم طائفة منهم اليوم الأول اشادة بذكره ()^(٣) وافتتحها له بالسرور تغاؤلاً بأن يمتد إلى النهاية، ويعظم آخرون يوم الفراغ منه . لأنه هو حين (الفراغ) ٤/٢٦ من المعزوم عليه وخروجه من العدم إلى الوجود وعن القوة إلى الفعل ، ويعظم آخرون اليوم (الذي يلي الفراغ لاظهار السرور بتمام البناء والله أعلم :

فتفتت هذه الأفعال إلا أنه لا يخفى رجحان ما وقع منه في يوم الفراغ لأن يوم الأبناء إنما يقع فيه افتتاح الفعل ، وتماهه مظنون مشكوك فيه ، ويوم الفراغ يوم زوال الظن والشك وحصول اليقين بتمام الأمر ، وما بعد ذلك فانما هو متعلق بأمر قد حصل ومضى وانقضى فما يتبعه من اليوم الذي يليه أو من اليوم الثالث أو الرابع سواءً ولا شك ان الله عز وجل اذ خلق الخلق وسخر لهم ما به قواهم ارادة لنفعهم وتعريضهم للنعيم العقيم لاستدانتهم من الشكر (٥) على ما ابتدأهم به من احسانه اليهم أن الشكر يقع على حصول الانسان في يوم حصوله أنبه^(٦) وأشرف مما قبله وما بعده وان حصول الاحسان كان لكل جائزاً محتملاً ولما جعل يوم الجمعة يوم الشكر واطها رسرو وتعظيم نعمة احتيج فيه إلى الاجتماع الذي شهره فجمعت الجماعات لركاباً لسنة في الأعياد وغيرها واحتيج فيه إلى الخطبة تذكيراً بالنعمة ، وحثاً على استقامتها باقامة ما يعود بأداء الشكر عليها من الطاعة للملك فيما يأمر به ونهى عنه ولما كان مداد التعظيم إنما هو على الصلاة جعلت الصلاة لهذا اليوم وسط النهار ليكمل الاجتماع ، وقصرت بأن جعلت ركعتين ليكون أخف على الناس في اشتغالهم بالمعاش ، وحرّم عليهم البيع إذا نودي للصلاة لكمال الاجتماع وليدرك الكافة خطبة الامام (فيستمعون الذكر) ثم أمروا بعد الفراغ منها بالانتشار طلباً لفضل الله ، وجهر فيها بالقراءة تشبيهاً بصلاة الصبح ، وان كانت من صلاة النهار

- ١ = في المخطوطة (ذى يد أساساً) لعل الصواب ما أثبتته . والله أعلم .
 ٢ = العزم الجد . عزم على الأمر يعزم عزمًا وعزمًا وعزيمًا وعزيمة وعزمة ، واعتزمه واعتزم عليه أراد فعله وقال الليث : العزم ما عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله : أنظر لسان العرب : ما دة عزم ٢٩٣٢ / ٤ :
 ٣ = ما بين القوسين جملة لعلها مقحمة من النسخ أنظر ذلك (فمن لم تخناهاجره الله)
 ٤ = ما بين القوسين ليست من الأصل ولعلها سقطت من النسخ :
 ٥ = في الأصل (لاستدانتهم من الشكر) الأولى ما أثبتته :
 ٦ = أنبه : أي أشهر . يقال : شيء نبه ونبه أي مشهور ، ونبه الرجل بالضم شوخه واشتهر انظر لسان العرب ما دة (نبه)
 ٧ = في الأصل (فيستمعون) تحريف من النسخ :

(١)

وهكذا شرع في سائر الأعياد الجهر في الصلاة لها ولم يجازيها ركعتين لأن المعنى في الأسرار والجهر الفرق بين صلاة الليل وصلاة النهار للمعنى الذي قد منا ذكره ، وجعل من شروطها أن يؤتى بها خلف الإمام ليكون أبلغ في معنى الاجتماع إذ كان من عادات الناس أنهم يحرضون على الصلاة خلف أئمتهم ما لا يحرضون خلف من سواهم والأئمة منصوبون لأمرالدين فلما كانت هذه الصلاة من جملة شروطها فيها الإمام (٤) شهرا لها وتعظيما وعلى هذا بنيت أحكامها فلم تجز إلا في مسجد واحد ^(٥) والجمع ولا تصلى كذلك إلا مرة واحدة ليكون ادعى للاجتماع إذا علم أن من فاتته مع أول طائفة لم يدرك فضلها (٧) بإعادتها يرجع أمره فيها إلى صلاة الظهر في الأيام غيرها

١ = في الأصل في سائر الأعداد تحريف من الناسخ .

٢ = في الأصل ما لا يحرضون الصواب ما أثبتناه . لأنه لا معنى هنا للتحريض

٣ = أي من جملة ما ينصبها الإمام أو نائبه .

٤ = العذبة أن الإمام لا يشترط حضوره ولا إذنه فيها خلافا لأبي حنيفة حيث قال : لا تصح إلا خلف الإمام أو مأذونه وبه قال الإمام أحمد : في رواية والأصح عنه مثل مذهب الشافعي . قال الإمام النووي : في المجموع : (٥٠٩ / ٤) قال الشافعي : والأصحاب ولا يشترط لصحة الجمعة حضور السلطان ولا إذنه فيها قال : وحكى صاحب البيان قولاً قد يما أنها لا تصح إلا خلف الإمام أو من أذن له قال : وهو شاذاً باطل والمعروف في العذبة ما سبق ولعل المؤلف هنا ذهب إلى قول الشافعي القديم . أنظر فتح العزيز : ٥٣٧ / ٤ ، بدائع الصنائع : ٢٦١ / ١ ، منتهى الإرادات ٢٩٣ / ١ :

٥ = قال الراعي : قال الشافعي : رضي الله عنه ولا يجمع في مصر وإن عظم وكثير مساجده إلا في مسجد واحد وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يفعلوه إلا كذلك وإذا لم تجز أقالمتها في مساجد البلاد كسائر الجماعات واحتتمل تعطيل المساجد عرفاً أن المقصود إظهار رشع الاجتماع واتفاق كلمة المسامير فليقتصر على الواحد لأنه أفضى إلى هذا المقصود ، ولأنه لا ضبط بعد مجازة الواحد .

قال : وتكلم أصحابنا في أمر بغداد فإن أهلها لا يقتضون على الجمعة واحدة وقد دحاها الشافعي رضي الله عنه وهم يقيمون الجمعة في موضعين وقيل في ثلاثة فلم يذكر عليهم ، قال وذكروا فيه وجوهاً ذكر منها الراعي أربعاً ، وأما مقتصر على واحدة منها لضيق المقام . قال لو لم يما جاز تعدد الجمعة في بغداد . لأن بغداد بلدة كبيرة يشق على أهلها الاجتماع في موضع واحد وعلى هذا تجوز الزيادة على الجمعة الواحدة في سائر البلاد إذا كثرت الناس وعسرا اجتماعهم . قال : وبهذا قال ابن سريج وأبو اسحاق وهذا مذهب أحمد : هذا هو الراجح في نظري وخاصة في عصرنا الذي قد تزايد عدد السكان في المدن والله أعلم : أنظر فتح العزيز : ٤٩٨ / ٤ :

٦ = أي بهذا الشرط

٧ = وهذا مبني على ما لم يكن في الاجتماع عسراً في جاز مع واحد مثل البلد الصغير

والمدينة أما إذا كان في مصر يمكن تدارك الجمعة إذا فاتت في أماكن أخرى =

ولم تجز الا في بلد اقامة (١) دون السفر . لأن الأغلِب كثره الناس في بلدة
 الاقامة على ما (لا) يكون مثله في السفر (وَشَرَطَ) أقل العد د فيها أربعون
 من الرجال العقيمين في مقام وطن أحرارا بالغين عقلاء وعلى هذا مذ هب لا كبر
 الشافعي فيها ،

= تقام فيه الجمعة . لأنه يعسر أن تقوم الجمعة في جامع واحد في المدن الكبيرة
 ١ = المراد ببلد الاقامة الأبنية التي يستوطنها المقيمون للجمعة سواء في
 ذلك البلد والقرى ولا فرق بين أن تكون الأبنية من حجر أو طين أو خشبة
 وأهل الخيام النا زلون في الصحراء لا يقيمون الجمعة فانه اذا جاء الشتاء
 أوجههم الى الانتقال فليسوا بمقيمين في ذلك الموضع : أنظر فتح العزيز
 في هامش المجموع : ٤ / ٤٩٥

واستدلوا على ذلك أن الجمعة لا تقام الا في مواضع الاقامة . بأن الجمعة لم
 تقم الا في مواضع الاقامة ، ولم يقيموا الجمعة الا في موضع واحد ، ولم يجمعوا
 الا في المسجد الأعظم مع أنهم أقاموا العيد في الصحراء والبلد للضعفة
 وقبائل العرب كانوا يقيمون حول المدينة ، وما كانوا يصلون الجمعة ولا أمرهم
 النبي صلى الله عليه وسلم بها ، أي في أي ما كنهم وهذا لا ينافي أنها تجب
 عليهم الجمعة اذا سمعوا النداء ويدل هذا أن الجمعة لا تقام الا في بلد
 الاقامة . قال ابن حجر : في التلخيص ٤ / ٤٩٥ ثبت هذا عن طريق الاستقراء
 وقال : ان الأحاديث الواردة في هذا الباب ضعيفة : أنظر فتح العزيز : ٤ / ٤٩٥

٢ = في المخطوطة (على ما يكون) ولعل (لا) سقطت من النسخ
 فلا يستقيم الكلام بغيرها .

٣ = في المخطوطة (وشروط) لعل الصواب ما أثبتناه . لأنه معطوف
 على ما قبله - شرط فيه الإمام .

ولا يجيزها بما مائة من لم يبلغ^(١) وكل ذلك تأكيد لأمرها وعلى هذا انما نقول من أدرك منها مع الإمام (ركعة فقد أدرك الجمعة) (٢) وكل هذا من التأكيد لأمرها حثا على المسابرة اليها وتحريزا من فواتها وفوات فضلها وهذه كلها معان تأخذ بعضها برقا ب بعض ، وفي الخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان يقرأ فيها في الركعة الأولى بعد أم القرآن بسورة الجمعة (٣) اذ كان لها ما يجب من ترك الاشتغال لما يشغل عنها ، وفي الركعة الثانية بسورة المنافقين .

١ = قال : الرافعي : وهو قول الشافعي في الام . لأنه ليس على صفة الكمال والإمام أولى باعتبار صفة الكمال من غيره ، ولأنه لا جمعة عليه واذا فعلها لا يسقط بها الفرض عن نفسه اذ لا فرض عليه بخلاف العبد والمسافر فانهما يسقطان بهما فرض الظهر وهذا القول يوافق مذهب أبي حنيفة وما لك وأحمد رحمهم الله لأنهم منعوا امامته في سائر الفرائض ففي الجمعة أولى : ولكن الاظهر في المذهب أنها تصح خلف الصبي اذا تم العبد بغيره كذا قال النووي : في المنهاج ، ووجهه أن يجوز لا اقتداء به في سائر الفرائض فكذلك في الجمعة كما لبغ ، وقال الرفعي وهو قول الشافعي في الاملاء : أنظر فتح العزيز بها مش المجموع ٤ / ٥٢٢ ، شرح الجلال على المنهاج : ٢٧٦ / ١ :

٢ = ما بين القوسين ليست ثابتة في الأصل والمقام يقتضي ما أشتناه .

٣ = روى مسلم في صحيحه عن أبي رافع قال : استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وخرج إلى مكة ف صلى لنا أبو هريرة الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة (اذا جاءك المنافقون) قال : فادركت أبا هريرة حين انصرف فقلت لـ =

(١) خيفة لهم وتحريضا للمؤمنين على ترك الاشتغال معهم والا صفاً اليهم وتحذيراً لهم من الا غترا ربخد عنهم في ترك العبادة الى جمعتهم ، وكذالك الأربعون عند الشافعي مأخوذ من الخبر المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أول جمعة جمعت بنا المدينة كانوا بأربعين رجلاً (٢) وجعل من سنة يوم الجمعة أن يصعد الامام المنبر فيؤذن بين يديه ، ثم يقوم فيخطب ، وذلك والله أعلم لينظر الناس الى الامام وقد طالع فيقبل على الاستماع

= انك قرأت بسورتين كان على ابن أبي طالب يقرأ بهما بالكوفة فقال أبو هريرة أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما يوم الجمعة رواه مسلم : ١٦٦/٦ ،

وليس هذا بصورة دائمة بل كان أحياناً يقرأ بعد أم القرآن بسبح اسم ربك ، وهل أتاك حديث الغاشية ، روى ذلك مسلم من حديث النعمان بن بشير : أنظر ذلك في المرجع السابق .

١ = كذا في المخطوطة : أي تخويفاً لهم ، حكى صاحب اللسان عن اللحياني

أنه قال : خافه خيفة وخيفاً ، فجعلهما مصدرين : لسان العرب : ٢ / ١٢٩٣١
٢ أول جمعت أقيمت في المدينة كانت بأربعين رجلاً وكان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة أقامها أسعد بن زرارة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث كتب الى مصعب بن عمير رضي الله عنه بذلك ، روى أبو داود وابن ماجه وغيرهما عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قائد أبيه بعد ما ذهب بصره عن أبيه كعب رضي الله عنهما أنه كان اذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة قال : فقلت له اذا سمعت النداء يوم الجمعة ترحمت لأسعد بن زرارة ؟ قال : لأنه أول من جمع بنا في هزم النبي من حرة بني بياضة في نقيع يقال له : نقيع الخضات ، قلت كم كنتم يومئذ ؟ قال أربعون رجلاً (أبو داود : ٢٤٦/١ ابن ماجه : ٣٤٤/١ :

قال ابن حجر فلا تعارض بين ما روى أن أول من جمع مصعب بن عمير وبين ما روى أن أول من جمع أسعد بن زرارة لا مكان الجمع بين ذلك بأن أسعد كان أمراً ومصعب كان اماماً

وجه الاستدلال بالخبر أن الأمة أجمعت على اشتراط العدد والأصل الظهر فلا تصح الجمعة الا بعد ما ثبت بدليل وقد ثبت جوازها بأربعين فلا يجوز بأقل منه الا بدليل صحيح ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : صلوا =

منه ويفرغ أذها نهم^(١) لما يورد عليهم من الخطبة ، وأمر في المشي إلى الصلاة أن يكون على سكينه (٢) مشي الانسان في غالب أحواله لما في ذلك من حسن الهيئة (٣) وان الإسراع اما يحتاج^{إليه} فيما يخاف فوته (٤) والصلاة المدروك وقتها مأمون الفوات ، فان كانت في حال عذرفا لا جرقا ثم ، وان كان التقصير من المصلي فيمن في حاله فيما يبيح له الخروج عن الهيئة المحموده (٥)

= كما رأيتوني أصلي (قالوا : ولم يثبت صلاته لها بأقل من أربعين . هذه أدلة القائلين باشتراط العدد بأربعين رجلا وعليه اعتراض بان هذا واقعة عين وليس في الحديث ما يدل بان الجمعة لا تنعقد الا بكذا وحاصل الكلام أن العلماء أجمعوا أن الجمعة يشترط فيها الجماعة ، واختالفوا اختلافا كثيرا في تعيين العدد بذكر ابن حجر في الفتح خمسة عشرة قولاً ، وما إلى أن السراج من حيث الدليل أن تكون بجمع كثير من غير قيد بعد معين . لأنه لم يأت نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الجمعة لا تنعقد الا بكذا وقال الشوكاني : هذا القول هو الراجح عندي وقال : قال عبد الحق انه لا يثبت في عدد الجمعة حديث ، ونقل عن السيوطي أيضا أنه لم يثبت في شيء من الاحاديث تعيين عدد مخصوص ، وقال ابن حزم : الاثار الواردة في تعيين العدد كلها لا تصح ولو صحت لما كان في شيء منها حجة . لأنه ليس في شيء منها اسقاط الجمعة عن أقل من العدد وبهذا يظهر أن الراجح أن تنعقد الجمعة بجمع كثير عرفا من دون تقييد بعدد مخصوص : أنظر نيل الأوطار ٣ / ٢٤٥ فتح الباري ٢ / ٤٦ / ٤٧ = ١ وجمع الضمير باعتبار المعنى ، والله أعلم ÷

= ٢ وهي التأنى في المشي والحركات واجتناب العبث ، والوقار مرادف لها أو حسن الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات يمينا وشمالا : قليوبي / ١ / ٢٨٧

= ٣ كذا في المخطوطة ، والا نسب من حسن الهيئة .

= ٤ من فوت يقال : فاتني الأمر فواتا وفواتا ذهب عني : لسان العرب

= ٥ أي فيفضل الله عليه بأباحة الإسراع والخروج عن الهيئة المحموده لإدراك الواجب اذا خاف فوت الجمعة ، أو فوت الجماعة بسلام الإمام ، فلا يسعى لإدراك تكبيره الا حرام ولا للركعات وبنحو هذا نقل القليوبي عن محب الطبري ص ١ / ٢٨٧ أنظر أقوال العلماء في المسألة سنن الترمذي ١ / ٢٠٦ باب ما جاء في المشي إلى المسجد :

(١)

وقد روى مرفوعاً (سرعة المشي تذهب (بهاء المؤمن)) وأمر الماشي إلى الصلاة أن لا يشبك بين أصابعه لأن الإنسان في الصلاة ما دام يمشي إلى الصلاة هكذا في الخبر (٣) وهذا يؤيده ما روى في الخبر من المشي إلى الصلاة بالسكون والوقار إذ كان هو في معني العصى الذي لا يخالط صلاته ما يخرج به إلى خلاف التعظيم كمن ينادي به وعلى هذا أبقى (٤) .
ان الأحسن في الأدب لمن قام بين يدي مولاه أن لا يشبك بين أصابعه

آداب المشي إلى الصلاة .

- ١ = في المخطوطة (تذهب فيها الأمر) والتصحيح من جامع الصغير الحد يث خرجه أبو نعيم في الحلية ٢٩٠/١٠ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٤١٧/١ وأورده السيوطي في الجوامع الصغير عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ورمزه بالضعف : ١٠٤/٢ ، ونقل العلامة المناوي في فيض القدير عن الإمام الذهبي أنه حديث منكر : المرجع لسابق وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بعد أن ذكر طرقه كله حديث منكر جداً وقال : يكفي في رد هذا الحديث أنه مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وسلم في مشيه فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا مشى كما نما ينحط من صلبه وكأن الأرض تطوى له ، وقد كره بعض السلف المشي بتضعف حتى روى عن عمر رضي الله عنه أنه رأى شاباً يمشي رويداً فقال : ما بال لو؟ أنت مريض؟ قال : لا يا أمير المؤمنين فعلاه بالدره وأمره أن يمشي بقوة ، وروى ابن سعد في الطبقات عن الشفاء بنت عبد الله أم سليمان قالت : كان عمر إذا مشى أسرع : راجع سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة . رقم (٥٥) للمزيد
- ٢ = أي في حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يده فإنه في صلاة) رواه أبو داود : ١٣٣/١ ، والترمذي : ٢٣٩/١ ،
- ٣ أي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما أودركم فصلوا وما فاتكم فاتموا فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو (في صلاة) رواه مسلم : ٩٨/٥ ،
- ٤ = فيه سقط . . وعلى هذا أبقى في الأدب . والله أعلم .

(فاذا كان القائم في الصلاة لا يشبك فكذلك العاشي الى الصلاة) (١)
ثم لهذا وجهان: أحدهما: أن المستحب في الصلاة نشر الأضواء كما قد ذكرنا ،
والشبك خلاف النشر والوجه الآخر التفاضل بنسب الأصابع وقراءة ركل واحد
منها موضعه والتفاضل بترك ذلك والناس يستحبون ، وفيه وجه ثالث: وهو
أن العرب كانت اذا ثارت الى موضع التهيج حربا واثارة قتال شبكت بين
أصابعها إشارة الى اشتباك الحرب . كما لبعضهم .
وكتيبة ليستها بكتيبة : : حتى اذا اشتبكت نفضت لها يدي (٣)
فكانه أراد بالتهي عن تشبيك الأصابع في العشي الى الصلاة اخبا رابعا في شرها
من المسير الى موضع الاستماع لها انما هو (الاجتماع) والقصد الى التأليف
لا الى التباين اذ كانوا يمشون الى اقامة شريعة وضعت لشهر الدين
واظهار مكاثرة على أحبابه واتفاق أحوالهم على طاعة ربهم : (٦)

(باب ذكر صلاة الخوف)

وردت المشقة في صلاة الخوف من العدو بأنواع . وذلك على حسب اختلاف
الأحوال في الخوف من العدو والحاجة الى الاحتراس من مكيدة تقع على المسلمين

- ١ = في المخطوطة (فاذا كان العاشي في الصلاة والقائم في الصلاة لا يشبك
فكذلك العاشي) وبما أثبتناه يستقيم المعنى .
- ٢ في المخطوطة (نقصت) تحريف من الناسخ
- ٣ = البيت من حامية للفرار السلمي حبان الحكم . الحامية ١ / ١١٠
الكتيبة الجيش وقيل قطعة عظيمة من الجيش .
- ٤ = في الأصل بياض بقدر كلمة والمقام يقتضي ما أثبتناه
- ٥ = أي أن الناس كانوا يمشون لاقامة فريضة وضعت لشهر الدين ومكاثرة الأحاب واتفاق أحوالهم : والله أعلم
- ٦ = قيل ان الأمر ليس على ظاهره . لأن الناس مجتمعون أن رجلا لو شبك
أصابعه وهو في الصلاة لم يضر ذلك قالوا فاذا كان التشبيك في نفس الصلاة
لا يضر فكيف يضر العامد الى الصلاة ، ولكن التشبيك انما هو للمنازعة والوقوف
على مواقف التخاصم لأن الرجل اذا خاضم قيل قد شبك يده ، وقالوا : العامد
الى الصلاة ما جور على قصده فاذا شغل نفسه في طريقه بخصوصة أو منازعة
فقد قطع ذلك القصد وانقطع أجره : أنظر حاشية الفقهاء ص ٣٩٥
- والأمر شامل لهذا وذاك واذا كان لا يليق تشبيك الأصابع للعاشي الى الصلاة
فمن باب أولى أنه لا يليق به أن يوقع نفسه في المنازعة والمخاطبة . والله أعلم

(١) فإذا كان العدو (في غير مستقبل القبلة) قائماً، يصلي المسلمون مستدبرين (٢) لهم، فما لسنة المختارة أن يجعل الإمام طائفتين، تقف أحدهما بإزاء العدو متسلحة، والثانية خلفه آخذة بسلاحها فيصلي بالذين خلفه ركعة خفيفة فإذا قام إلى الثانية أطال القيام بمقدار ما يصلون هؤلاً المؤمنون به ركعتهم الثانية يخفون فيها فإذا تشهدوا وسلموا وقفوا في مواضع الذين لم يصلوا ليرقبوا العدو على هؤلاً فيصلون مع الإمام ركعة خفيفة فإذا جلس الإمام للتشهد قام هؤلاً فصلوا الركعة لباقية عليهم مخفين وينتظرهم الإمام بمقدار ما يعلم أنهم قد صلوا التشهد ثم يسلم بهم :

- ١ = في المخطوطة (فإذا كان العدو مستقبل قائماً)، والصواب ما أثبتناه .
 لأن محل هذه الصورة إذا كان العدو في غير القبلة -
- ٢ = هذه إحدى الحالات وهي أن يكون العدو في غير القبلة، وهناك حالات أخرى وأصلها بعضهم إلى ستة عشر نوعاً . قال ابن حجر في الفتح (٤٣١ / ٢) قال ابن العربي : في القبس جاء فيها روايات كثيرة أصحابها ستة عشر رواية مختلفة قال وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهاً .
- والمختار عند الشافعية في هذه الصورة أي إذا كان العدو في غير القبلة حالتان الأولى : ما ذكره المؤلف هنا وهي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع، روى مسلم عن يزيد بن رومان بن صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف ان طائفة صفت وصلت معه وطائفة وجاه العدو فصلوا بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصفا وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ثم سلموا) مسلم : ١٢٩ / ٦
- الحالة الثانية : يرتبها الإمام القوم فرقتين فيصلي بهم مرتين كل مرة بفرقة فتصلي فرقة معه والأخرى تجاه العدو وتحرس، ثم تذهب المصلية إلى وجه العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصلي بهم مرة أخرى جميع الصلاة وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلاً لسقوط فرضه بالأولى، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخلة .
- روى مسلم من حديث جابر أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإحدى الطائفتين ركعتين ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين فصلوا رسول الله عليه وسلم أربع ركعات وصلوا بكل طائفة ركعتين مسلم : ١٢٩ / ٦ ، ١٣٠ ، قال الإمام النووي : معناه صلى بالطائفة الأولى ركعتين وسلموا وسلموا وبالثانية كذلك وكان النبي (ص) متنفلاً في الثانية وهم مفترضون : المرجع لسابق :
- ٣ = وهي على لغة أكلوني البراغيث والأولى أن يكون بمقدار ما يصلي بدلاً من الواو في صلوا :

والمعنى في هذا أنه لا يخلوا العدو الذي خلف المسلمين من أن يكون بازائهم
من يمنع العدو ومكانه من الاقدام عليهم ، ثم للصلاة خلف الامام فضيلة لسبب
للمصلين منفردين فأتمت به الطائفة فأحرزت فضيلة الا حرام للصلاة معه
وفاقت هذه الفضيلة الطائفة الثانية الواقعة بازاء العدو ثم صحت لهذه
الطائفة التحليل للصلاة ففادت هذه الفضيلة الطائفة الواقعة بازاء العدو
ثم صحت لهذه الأولى فأخذت كل واحدة من الحظ بما لها ما يعتدل معه
الأمر فيهما فهذه نوع ^(١) :
ونوع آخر أن يكون العدو في وجوه المسلمين فهو معهم في مستوى من الأرض
لا يخفى على المسلمين ان ارادوا الاقدام عليهم فيصلو في هذه الحالة بائناس
طائفة واحدة يقفون وراءه فيكبر بهم ^(٢) ويركع بهم ^(٣)

-
- ١ = فنوع مؤتت با اعتبار معناها
٢ = أى في جهة القبلة فلا يفترون والحالة هذه .
٣ = وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان قال الشافعي : رحمه الله
أخبرنا الثقة عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس الزرقي قال :
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد
وهم بينه وبين القبلة فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فصفنا خلفه صفين ثم ركع
فركعنا ثم رفع فرفعنا جميعا ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم والصف الذي
يليه فلما رفعوا سجد الآخرون مكانهم ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم (الام ١ / ٢٤٧)
قال الشافعي : الموضع الذي كان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى
هذه الصلاة والعدو في الصحراء ليس فيها شيء يوارى العدو عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وكان العدو ما تثنى على متون الخيل طليعة ، وكان النبي (ص)
في ألف وأربعمائة وكان لهم غير خائف لكثرة من معه وقلة العدو فكانوا
لو حملوا أو تحرفوا للحمل لم يخف تحرفهم عليه وكانوا نيامه بعيدا لا يغيبون
عن طرفه ولا سبيل لهم اليه يخفي عليهم فاذا كان هذا
مجتمعا صف الامام بائناس هكذا (المرجع السابق .
٤ = في المخطوطة (ويرفع بهم) تحريف ٦ / من الاخير // ب / ٢٦ .

وإذا أراد السجود سجد بهم إلا صفا يليه أو ببعض صف يحرسونهم
 ويبرأون العدو لئلا يحمل عليهم ولا (يغيبتهم) وهم ساجدون فإذا رفع الإمام ومن سجد
 معه رؤسهم سجد الذين كانوا يحرسونهم في الركعة إلا ولى فإذا رفعوا
 رؤسهم سجد الذين يحرسون ثم تشهد وسلم بهم جميعاً وهذا كما ترى
 من راحة الحال والعمل على ما يقع به الاحتراس من العدو (وتأخذ) كل
 طائفة من أممها نحو ما أخذته الأخرى، ونوع ثالث أن يكون حالة مسابقة
 والتحام قتال فقد تقدم وصف ذكر الصلاة في هذا الحال بما يغني عن الإعادة
 إن شاء الله : / ٢٨٩

(باب ذكر صلاة النوافل)

(التي تصلى جماعة)

(٤) منها صلاة العيدين الفطر والأضحى، وهما مؤكدتان قد دل بما سن لها
 من الاجتماع على تأكيدهما، وكل واحدة منهما ركعتان وكذلك سائر النوافل
 التي يجمع لها من صلاة الاستسقاء وصلاة الكسوف والخسوف وصلاة العيد
 عقب الفطر من رمضان إنما هو لتعظيم أمر رمضان والشكر لله تعالى على ما وفق
 له من صومه، وصلاة عيد الأضحى في عاشوراء ذى الحجة إنما هو لتعظيم أمر الحج
 وما وقع فيه في هذا اليوم من هذا الشهر المعظم وقد ذكرنا فيما مضى أنهم كان
 لهم في الجاهلية اجتماع في يومين **لضرب من لهوهم** فشرع لهم في الاجتماع
 في هذين اليومين للتعظيم لله والشكر له على ما هداهم به من ذلك وأبد لهم

١ = في المخطوطة (ولا لعب) وهم سجد — ود (من أسفل ٢٨٩)

٢ = في المخطوطة (وتأكد) تحريف من النسخ

٣ = أنظر ص : (٢٨٣)

٤ = في المخطوطة (فيها) ولعل الصواب ما أثبتناه .

٥ = أنظر ص : ٢٣٤ :

ورد في سنن أبي داود عن أنس رضي الله عنه قال (قدم رسول الله

صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال : ما هذان اليومان ؟

قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

إن الله عز وجل قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الأضحى ويوم الفطر) أبو داود : ٢٥٩ / ١

من الهزل جدا ومن الكفر والباطل حقا وسن في كل واحد من اليومين
 إلا اجتماع للصلاة في الصحارى والمواضع الواسعة شهرا لليوم (١)
 وأشادة لفضله ومكابرة (٢) للمشركين بما يرونه من اجتماع المسلمين وتآلفهم
 وتداورهم (٣) على أحياء دينهم والرفع من مقالهم ، والحط من منازل الشرك
 وأما ترسومه وجعل هذه الصلاة نصف عدد أكثر صلاة الفرض أبانة لأحد
 هما عن الآخر وأراد تداولا للتخفيف فيما يخرج عن المحتوم وأن الأمر على ما جرى
 فيها على اجتماع الجماعات في موضع واحد يحتاج إلى أن يتكلف ليقطع
 مسافة إلى خارج البلد وإلى طرف من أطرافه أسقط عنه لما يتحملونه
 من مقدار هذه المشقة المكتوبة ، ولأن من سنتها الخطبة بعدها كما لخطبة
 يوم الجمعة قبلها فكان الخطبتين أقيمتا لهما مقام الركعتين ولو جمع عليهما
 من تكليف الاجتماع على النحو الذي ذكرنا ، وزيادة التكبيرات في الصلاة وتطويل
 القراءة بما سن لهم فيها من سورة (ق) ، واقتربت لطال عليهم وقوع عليهم
 التخفيف باقتصار على الركعتين لهذه المعاني ثم زيد في عدد التكبيرات
 في هاتين الصلاتين على التكبيرات التي يؤتى بها للإحرام فذهب من ذهب (٦)
 إلى سبع تكبيرات في الأولى وخمس في الركعة الثانية ،

١ = أي تنويها لفضله يقال : أشاد البناء أعلاه ، وبالشئ رفع به صوته
 وبذكرة أشنى عليه وعليه شهرته وبالشئ نوبه : معجم الوسيط : مادة (شاد)

٢ ومكابرة أي مغالبة للمشركين يقال كما برفلان فلانا طاوله بالكبر
 وكا برفلانا على حقه جا حده وغا ليه : معجم الوسيط : ٧٧٨/٢ :

٣ من دار بالشئ يدور به إذا طاق حوله ، وفي حديث الإسراء قال له موسى
 عليه السلام (لقد دارت بني إسرائيل على أدنى من هذا فضعفوا باللسان مادة
 (دور)

٤ = رسومه : أي آثاره .

٥ = لما روى مسلم في صحيحه أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي
 ما كان يقرؤه به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحى والفطر فقال كان

يقرأ فيها (بق والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة وانشق القمر) مسلم : ١٨١ / ٦ :

٦ = ذهب إلى هذا الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد إلا أنهم اختلفوا
 في عدد تكبيرات الإحرام من السبع .

فعند مالك وأحمد التكبيرات السبع مع تكبيرة الإحرام ، وعند الشافعي ما عدا
 تكبيرة الإحرام ، وحاصل الكلام أن العلماء اختلفوا في عدد التكبيرات في صلاة

العيد في الركعتين وفي موضع التكبير اختلفا كثيرا ذكر الشوكاني في نيل

الأوطار (٣١٧/٣) عشرة أقوال فارجع إليه ان شئت :

(١)

وروى في هذا أخبار، وذهب ذا هيون الى غير هذا ، وهو أربع تكبيرات (٢)
 كتكبيرات صلاة الجنائز بعد الفراغ من القراءة ، ووجه من ذهب الى سبع
 وخمس تكبيرات (سوى تكبير^(١)) الا حرام وتكبيره القيام من الركعة الثانية
 أن العوالا لا بين التكبيرات الزائدة وتكبيره الاصل أشبه وأبلغ في الثناء
 من الفصل بينهما ، وان كان الاخر جائزا ، وأما العدد : فانما أتبع فيه
 الخبر المروى ، والأصل ما ورد به القرآن في الصوم من قوله تعالى (**وَلِتُكْمَلُوا
 الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**)^(٤) وقوله في الأضحية (**لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا
 وَلَا دِمَامَهَا**)^(٥) ولکن ينال له التقوى/منكم كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم
 وبشر المحسنين^(٦)) وأنا قد أمرنا بالتكبير في هذين الأمرين وكأن التكبير
 من أشرف ذكر الله شكره على ما هدى به المؤمن فشرع التكبير في الموضعين خارج
 الصلاة وفيها لهم ، وكان أشرف الذكر ما وقع به في الصلاة لأن الله سمي الصلاة
 ذكرا فقال : (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) (٦)
 وزيد في صلاة العيد تكبير التكبيرات ليكثر ما يؤتى به منه في الصلاة التي أخص
 المواضع بذكر الله جل ثناؤه فكانت هذه جملة معقولة ثم لا يضرب بعد ها
 أن يخفى علينا المعنى في تفصيل الأعداد كما قد ذكرنا هذا في أعداد الصلاة
 واجداد ركعاتها ، وليس في خفاء ذلك علينا ما تقضي العقول باستحالتها
 وقد غلق كثير من الأشياء الخارجية عن أمور الدين بعد السبع وكثير منها
 بالخمسة وغيرها (دون^(٧)) أن يوقف على عللها فليكن هذا من ذلك :

١ = روى أبو داود (٢٦٢/١) عن عمر بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن
 ابن عمرو بن العاص قال : قال نبي الله صلى الله عليه وسلم (التكبير في الفطر
 سبع في الأولى وخمس في الآخرة والقراءة بعدهما كلتيهما) قال الامام النووي
 في المجموع (١٩/٥) حديث عمرو بن شعيب هذا حديث صحيح :

٢ = روى هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه واليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله
 روى أبو داود أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن
 اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال
 أبو موسى كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنائز . فقال حذيفة صدق فقال
 أبو موسى كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم) أبو داود : ٢٦٣/١

اللياب ٢/٣٣١ ، بدأ مع الصنائع : ٢٧٧/١ ،

٣ = ما بين القوسين سا قطة من المخطوطة .

٤ = الآية من سورة البقرة ١٨٥ (٦) الآية من سورة الجمعة : ٩ .
 ٥ = الآية من سورة الحج ٣١ : (٧) ما بين القوسين سا قطة من الأصل .

ومن سنة العيد أن يخطب له بعد الصلاة خطبتان يعلم الناس فيهما سنن العيد وما ينبغي أن يعمل فيه ويذكرون ويوعظون حثا على التمسك بالدين والشكر لله على ما أنعم به من الهداية إليه .
فأما الوجه في تأخير الخطبة بعد الصلاة في العيد وتقديمها في الجمعة ، فإن الخطبة التي يخطب بها للصلاة كلها مؤخر^(١)ة عن الصلاة إلا خطبة صلاة الجمعة وخطبتيها إلا ما يوم عرفة لصلاة الظهر فسهما مقدمتان على الصلاة وهذا كله مما يعلم أصله بتعبد الخبر ثم يحتمل أن يقرب المعنى في ذلك بأن يقال : إن صلاة الجمعة والظهر يوم عرفة مفروضتان وما سواهما من صلاة العيد ، والاستسقاء والخسوف نوافل .

- ١ = في الأصل (لها) الظاهر ما ثبتناه والله أعلم . ٢٠١٢
٢ = في المخطوطة (فيها) الظاهر يقتضي ما ثبتناه
٣ = مرسوم في الأصل هكذا (بنعد)

أى ورد تعبدنا في تقديم الخطبة في الفرض وتأخيرها عن الصلاة في النوافل بثبوت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت أنه قدم خطبة الجمعة قبل الصلاة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم (صلوا كما رأيتموني أصلي) رواه البخاري ومسلم : وثبتت صلواته صلى الله عليه وسلم بعد الخطبتين ، وقال ابن حجر في التلخيص (٥٩ / ٣) (إن تقديم الخطبتين على الصلاة في الجمعة ثابت من فعله صلى الله عليه وسلم ومتواتر عنه (ص) وهو اجماع) إلا أن النووي قال : حكى ابن المنذر عن الحسن البصري أن الجمعة تصح بلا خطبة وبه قال داود وعبد الملك من أصحاب مالك : قال : قال القاضي عياض ورواه عن مالك : المجموع ٤ / ٥١٤
أما الدليل في تقديم الخطبة على الصلاة في يوم عرفة فحديث جابر رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم عرفة وقال : إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم . . . إلى آخر خطبته . قال : ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما ثم ركب رسول الله (ص) حتى أتى الموقف) رواه مسلم
أما الدليل في أن الخطبة بعد الصلاة في العيد . حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الأضحية والفطر ثم يخطب بعد الصلاة) رواه الشيخان :
أما في الاستسقاء فحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما يبسقي فصلى ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا فدعا الله وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ثم قلب رداءه فجعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين
رواه البيهقي : ٣٤٧ / ٣ وابن ماجه ١٠٣ / ١
أما الخسوف : فحديث عائشة رضي الله عنها (ص) فرغ من صلاته فقام خطيبا فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال (الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا يخسفان لموت أحد ولا لحياء تعافا رأيتم ذلك فصلوا وتصدقوا) رواه البخاري ٥٤٥ / ٢

والعكوبة في هذا (١) كما قد فرق بينهما في التأذين والاقامة فخص بهما
 الفرض دون النفل واقتصر فيما يجمع له من النوافل أن يقال : الصلاة جامعة
 ونحو هذا ثم يحتمل أن يكون الفرق بينهما أن يوم الجمعة يوم موسم تقام^(٢)
 فيه الأسواق ويأتي الناس من العوالي (٣) للصلاة^(٤) والخطبة وان كانت
 في التقدير قد أقيمت مقام الركعتين فليست هي في الحقيقة صلاة لزوال
 حكم القبلة والكلام المعهود وغيرهما عنها فيبدأ بها ليتلاحق الناس لا دراك
 صلاة الجمعة ويأمن الجاني من المسافة البعيدة فوتها لا شتغال^(٥) امام بها
 عن الدخول في بعض الصلاة ويستوفون ما يريدون استيفاء من التصرف لا بتغاء
 فضل الله بالتجارة ما يتميز لهم من فعله قبل الصلاة ثم بعدها ، ويكون
 من هوفي المدينة على مسافة بحيث لا يسرى الليل الى أهله يحصل على ما يحتاج^(٦)
 الى تحصيله والا متيار لأهله مع ادراك الجمعة ويكون قد فرغ من حاجته قبل^(٧)
 الصلاة فلا يحتاج الى اللبث بعدها لقضاء باق عليه من الحاجة فيأخذه
 الليل وهو في طريقه لم يبلغ منزله . وفيه أيضا أن صلاة الجمعة يصلو بعدها^(٨)
 (ركعتان) وهو في بعض الأخبار رأ ربع (١١) اثنتان في المسجد فلوأخرت
 الخطبة لا انفصلت الركعتان اللتان هما للفرض من الفرض انفصلا لا يتبعان عدما يتبعان
 بينهما وذلك يخرجهما من حكم التبع ،

١ = فكان في الكلام سقطا . أى والعكوبة في هذا تفرق عن العسنون بتقديم
 الخطبة في الفرض

٢ = أى يوم المجمع الكثير من الناس .

٣ = قرية بالمدينة من جهة الشرق بينها وبين المدينة أربعة أميال وقيل
 ثلاثة وذلك أدناها وأبعدها ثمانية : معجم البلدان : ١٦٦/٤ :

٤ = في المخطوطة (صلاة الجمعة) ولعل الصواب ما أثبتناه : ٧ من أسنن ٢٠٦١

٥ = أى ما يظهر لهم أنه حلال من فعله :

٦ = في المخطوطة (ما) والصواب ما أثبتناه .

٧ = في المخطوطة (يوسر) والصواب ما أثبتناه . لأنه من سرى يسرى سرى
 بالضم وسرى بالفتح وأسرى أى سا رليلا وبلا ألف لغة أهل الحجاز وجاء

القرآن بهما قال تعالى (سبحانه الذى أسرى بعبد له ليلا) وقال (والليل
 اذا يسر) المختار : ٢٩٧ لسان العرب مادة سرا : ٣ من أسنن ٢٠٦١

٨ = في المخطوطة (الى) لا وجه له :

٩ = الامتياز من العيرة ، والعيرة جلب الطعام للبيع يقال : ما رعي له وأهله
 يميزهم ميرا وامتياز لهم ، ويقال : أيضا ما ريه يموره اذا أتاه يميرة

أى بطعام ومنه يقال : ما عنده خير ولا ميرة ولا امتياز مثله : لسان العرب
 مادة مير ٤٣٠٦/٦ :

١٠ = في المخطوطة (ركعتين) تحريف من الناسخ . ٢٠١٨

١١ = أى ورد في بعض الأخبار رأ أنه صلى بعد الجمعة أربع ركعات وفي بعضها
 صلى ركعتين ، وروى مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه =

وكذلك خطبة الامام يوم عرفة هي خطبة تتبعها في صلاة الظهر فهي تشاكل خطبة يوم الجمعة وسبيلها أن توصل بها صلاة العصر مجموعة اليها ثم يروح الناس الى الموقف للدعاء الذي لا دعاء أفضل منه لأن الخبر ورد بأن أفضل الدعاء يوم عرفة (١) وكره صومه يومئذ للحاج ليتقوى بها لفطر على الدعاء وجعل من سنة الخطبة يوم عرفة التخفيف لـ يكون أقرب (٢) مدة ما بينه وبين التطويل مشغولاً بالارواح الى الموقف للدعاء .
وأما صلاة العيد فتطوع وسبيل الناس يومئذ الانصراف الى أهليهم أسرع ما يكون ، ولا ستماع لخطبتها ليس كخطبة الجمعة فمن أحب انصرف ولهذا رخص لمن اتفق له العيد في يوم الجمعة وهو من العوالي أن ينصرف بعد صلاة العيد (٣)

= قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا صلى أحدكم الجمعة

فليصل بعدها أربعاً) رواه مسلم : ١٦٨/٦ ، والترمذى : = /

وأبوداود : ٢٠٨/١ ،

وروى مسلم عن طريق الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ص . كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (مسلم : ١٧٠/٦ أبوداود : ٢٥٨/١ قال الامام النووي في هـذ الأحدث استحباب سنة الجمعة بعد ها والحث عليها وأن أقلها ركعتان وأكملها أربع ، فنبه ص . بقوله (اذا صلى أحدكم بعد الجمعة فليصل بعد ها أربعاً على الحث عليها فاتي بصيغة الأمر ، ونبه بقوله ص . (من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً) وهي إحدى روايات مسلم - على أنها سنة ليست واجبة ، وذكر الأربع لفضيلتها ، وفعل الركعتين في أوقات بيانا لأن أقلها ركعتان ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم . كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً . لأنه أمرنا بهن وحثنا عليهن وهو أرفع في الخبر وأحرص عليه وأولاهن) شرح النووي لمسلم ١٦٩/٦ :
وقول المؤلف : اثنتان في المسجد : هذا اذا كان الصلي في بعض الحالات الخاصة التي تشغله عن الرجوع الى المنزل فالأولى في حق هذا أن يصلي ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجع الى منزله ، ويبدل على هذا ما ورد في بعض روايات مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (فان عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت) مسلم ١٦٩/٦ :

١ = رواه الامام مالك في العوطاً في جامع الحج ٣٩٦/١ عن طريق طلحة ابن عبد الله بن كريب أن رسول الله ص . قال (أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا لله وحده لا شريك له) قال الامام الباجي في المنتقى : أي أعظمه ثواباً وأقربه اجابة دعاء يوم عرفة :

٢ = أي ليكون في أقرب مدة ما بينه وبين التطويل مشغولاً بالذهاب الى الموقف للدعاء .

٣ في المخطوطة (بعد صلاة الجمعة) والصواب ما أثبتناه . ٣٠٨/١
قال النووي : قال الشافعي والاصحاب اذا اتفق يوم الجمعة ويوم عيد وحضر أهل القرى الذين تلزمهم الجمعة لبلوغ نداء البلد فصلوا العيد لم تسقط الجمعة بلا خلاف عن أهل البلد . وفي أهل القرى وجهان . الصحيح المنصوص للشافعي في الأم والقديم أنها تسقط ، والثاني : لا تسقط =

تسارع الى أهله ليستوي السرور لديه باجتماع شمله وليس قبلها ولا بعدها سنة مستوننة فهذا كله ما يخرج عن التوسع في التخريج ، وحقيقة العلم عند الله عز وجل ،

ومنها صلاة الاستسقاء وهي مشروعة لمسألة المطر اذا تأخر عن أيامه وفي تأخير الجذب والقحط وفي ذلك من المحنة ما لا يخفاء به ، والصلاة موضوعة للفزع اليها في النوازل والشكر لله على النعم وقد روى في قوله تعالى (^(١) اَلَا تَنْفَرُوا يَعْذِبُكُمْ عَذَابًا اَلِيمًا ^(٢)) انه نزل في قوم امتنعوا عن الجهاد فعوقبوا بالقحط ، فتصلوا صلاة الاستسقاء استدفاعا للبلاء ووردت الأخبار بأن سنتها سنة العيدين في عدة التكبيرات والجهر بالقراءة والخروج الى الخارج ، ويحتمل أن يكون الوجه في ذلك تقاربهما في المعنى

= الدليل على سقوطها عن أهل القرى وعدم سقوطها عن أهل البلد ما ثبت عن عثمان رضي الله عنه في خطبته يوم العيد في يوم الجمعة (أيها الناس قد اجتمع عيدان في يومكم فمن أراد أن ينصرف فلينصرف) ولم ينكر عليه أحد ولأنهم اذا قعدوا في البلد لم يتهيئوا بالعيد فان خرجوا ثم رجعوا للجمعة كان عليهم في ذلك مشقة والجمعة تسقط بالمشقة وحديث زيد ابن أرقم . قال : شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم عيدان اجتمعا فصلى العيد ثم رخص في الجمعة ، وقال : من شاء أن يصلي فليصل (رواه أبو داود ٤٦١/١ هذا مذهب الشافعي وفي المسئلة أقوال للعلماء راجع المجموع : ٤٩٢/٤ :

١ = أي : في طول الجذب والقحط .

٢ = في خ . في النوازل . لعل الصوا ما أثبتناه . ٣١٤/٣

٣ = = = وقد روى قوله تعالى لعل الصوا بعبأ أثبتناه .

٤ = وتعام الآية (الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم

ولا تضروه شيئا والله على كل شيء قدير) سورة التوبة . الآية (٣٩)

قال الشوكاني : أخرج أبو داود وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم

وأبو الشيخ والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي سننه عن ابن عباس في قوله

تعالى (الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما) قال : ان رسول الله ص . استنفر

حيا من أحياء العرب فتثاقلوا عنه فأ نزل الله هذه الآية فأ مسك عنهم المطر

فكان ذلك عذابا بهم (فتح القدير ٣٦٣/٢)

٥ = ومما ورد في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ص . خرج

الى المصلى متبذلا متواضعا فصلى ركعتين كما يصلي العيد ()

قال ابن حجر في التلخيص رواه أحمد وأصحاب السنن وأبو عوانة وابن حبان

والحاكم والداقطني والبيهقي كلهم من حديث هشام ابن اسحاق بن كنانة

عن أبيه عن ابن عباس وسكت عنه ولم يذكر درجة الحديث . أنظر الفتح ٩٥/٢

لأن صلاة العيدين للسرور والفرح، وصلاة الاستسقاء لضد ذلك من الحزن والكآبة، ولذلك جعل من سنة العيدين التزين له، وسن في صلاة الاستسقاء أن يخرجوا متبذلين (١) في ثياب تواضع واستكانة غير متطيبين ويخرج بالصبيان وكبار النساء في الاستسقاء، كما يخرج بهم مزينين بالاصباغ والحلي اظها را لأسباب السرور، ولما كان الأمر فيهما على ما ذكر شرع في الاستسقاء زيادة التكبير مبالغة في نفي الشرك واطها را للمراغمة للمد عين لله الشركاء والأنداد وهذا المعنى مما يصاح للشكر والفرح ولدفع السوء والمكارة ولأن الأمر في الوجهين راجع الى ما يتقرب به الى الله عز وجل من توحيده لا استدعاء المزيد في النعمة في حال السرور، وقد يتقرب الى الله بالاقرار له بالربوبية والالهية، وقد يتقرب الى الله لدفع مخوف العكارة، وفي فعل المسلمين/لهذين الحالين الا نقطاع الى الله وحده في السراء والضراء ٢٠/١ والا حالة في المحن (٤) والمنح (٥) عليه وفي ذلك كله أبلغ مراغمة (٦) للمشركين وادخال الغيظ عليهم، والخلاف لهم في عبادة الله عز وجل على حرف (٧) كما قد وصفهم الله بهذا فقال : (ومن الناس من يعبد الله على حرف) الأيئة .

قال في النهاية : التبذل ترك التزين والتهيء بالهيئة الحسنة الجميلة

على جهة التواضع : ١١/١ :

٢ = أي في العيد .

٣ = أي في العيدين والاستسقاء .

٤ = المحن جمع محنة وهي ما يمتحن بها لسان من بلية يقال : محنته

أي اختبرته والاسم المحنة : الجوهري مادة (محن ١/٦ : ٢٢٠١ :

٥ = المنح العطاء قال ابن منظور : الأصل في المنيحة أن يجعل الرجل لبين

شاته أو ناقته لآخر سنة ثم جعلت كل عطية منيحة : لسان العرب : ٦/٤٢٧٥

٦ = أي في ذلك مغاضبة المشركين قال ابن منظور : المراغمة الهجران

والتباعد ، والمراغمة المغاضبة : لسان العرب مادة (رغم) ٣/١٦٨٤

٧ = أي على ناحية . يقال : فلان على حرف من أمره أي ناحية منه اذا رأى

شيئا لا يعجبه عدل عنه :

٨ الآية من سورة الحج (١١) وتما بها (ومن الناس من يعبد الله على حرف

فان أصابه خير اطمأن به وان أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا

والآخرة ذلك هو الخسران المبين) قيل في معنى الآية أن يعبد على السراء

دون الضراء وقال الزجاج : على حرفه على شك . قال : وحقيقته أن يعبد الله

على حرف أي على طريقة في الدين لا يدخل فيه دخول متمكن فان أصابه

خير اطمأن به أي أصابه خصب وكثر ماله وما شئت اطمأن بما أصابه ورضي بدينه =

وفي صلاة الاستسقاء، والخطبة بعدها مثل ما في صلاة العيد، وكذلك الجهر. لأن ما بقي عليه أمر العيد واللاستسقاء مما ذكرناه من غمق المشركين ومغا يظتهم يقتضي الجهر كما يقتضي اعلان التكبير في خطبتي الاستسقاء، وتحويل الرداء في الثانية منها مستقبل القبلة. لأن ذلك تفاوت لا نصراف البلاء وزوال الخوف والقحط (١) والأوى (٢) وقد كانت العرب تستعمل الفأل (٣) والطيرة (٤) فهو في الإسلام عن الطيرة لما فيها من مضاهاة الشرك.

= وان أصابته فتنة اختبا ريجدب وقلة مال انقلب على وجهه. أرى رجح

عن دينه الى الكفر وعبادة الأوثان : أنظر لسان العرب مادة (حرف) ٢ / ٨٣٨
١ = القحط : احتباس المطر :

٢ = اللأى : المشقة والجهد والشدة في العيش، وقيل القحط يقال : لأى

يلأى لأياً، وفي الحديث من كان له ثلاث بنات فصبر على لأواهن كن له حجاباً من النار وفي حديث آخر (من صبر على لأوائسها (أى المدينة) كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة) رواه مسلم : في كتاب الحج ٩ / ١٥١ أنظر لسان العرب : ٥ / ٣٩٧٨

٣ = الفأل : ميموز ويجوز ترك همزها - الكلمة الحسنة ، وقد فسره النبي ص . بذلك روى الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا طيرة وخيرها الفأل قالوا : وما الفأل؟ يا رسول الله قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم)

٤ = الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء التشاؤم بالشيء مأخوذ من الطير. لأن العرب كانت تتطير بالسوئح - ما يمر بين يديك من الطير والوحش من جهة يسارك الى يمينك والعرب تتيمن به لأنه أمكن للرمي والصيد -

= والبإرجح - ما يمر من الطير والوحش من يمينك الى يسارك، والعرب تتطير به لأنه لا يمكنك أن ترميه حتى تنحرف - وكانوا ينفرون الأطباء والطيور فان أخذت ذات اليمين تبركوا به ومضوا في أسفارهم وحوادثهم، وان أخذت ذات الشمال رجعوا عن ذلك ونهى الإسلام عن ذلك لما في ذلك من مضاهاة الشرك، وذكر ابن القيم في مفتاح داء السعادة كلاماً نفيساً في الفأل والطيرة وفي الفرق بينهما وأثبت خلاصة ذلك هنا لأهميتها :

قال رحمه الله : في الفرق بين الفأل والطيرة . الفأل والطيرة وان كان مأخذاً سواً ومجتناً هما واحداً . فانهما يختلفان بالمعاقبة ويفترقان بالاعذار فما كان محبوباً مستحسنناً تفاءلوا به وسموه الفأل وأحبوه ورضوه، وما كان مكروهاً قبيحاً منفراً تشاءوا به وكرهوه وتطشروا منه وسموه طيرة تفرقة بين الأمرين وتفصيلاً بين الوجهين وقال : وفي الفرق بينهما فائدة كبيرة، وهي : أن التطير هو التشاؤم من الأشياء المرغوبة والمسمومة فذا استعملها الإنسان فرجع بها من سفره وامتنع بها مما عزم عليه فقد قرع باب الشرك بل ووجه وبرئ من التوكل على الله وفتح على نفسه باب الخوف والتعلق بغير الله .

أما الفأل الصالح : فانه سائر للقلوب فاتح باب الرجاء مسكن للخوف رابط للجأ شرباً على الاستعانة بالله والتوكل عليه واللاستبشار المقوى لأمله السار لنفسه فهذا ضد الطيرة . فالفأل يفضي بصاحبه الى الطاعة والتوحيد، والطيرة يفضي بصاحبها الى المعصية والشرك . فهكذا تختلف الطيرة والفأل بالمعاقبة والاعذار، ولهذا أستحب صلى الله عليه وسلم الفأل وأبطل الطيرة :

انتهى ملخصاً من كلامه مع بعض التصرف : مفتاح داء السعادة : ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٧

حياة الحيوان الكبرى : ٢ / ٩٧، لسان العرب : ٥ / ٣٣٢٠ :

بقضاء الحاجة وزوال الخوف .
 واحتيج الى استقبال القبلة في حين قلب الرداء للتفاؤل الذي ذكرنا ،
 ولأن الامام والناس يدعون الله عامة وأفضل الدعاء ما استقبل به القبلة
 والناس قبل هذا الفعل (مشغلون)^(١) بما ستماع الخطبة منهيون عن الانشغال
 عنها ، ومن سنة الاستسقاء تقديم صيام أيام قبل يوم الخروج للصلاة والخروج
 من المظالم ، والتوبة الى الله عز وجل من العاثم ومصلحة العما جربليكون
 ذلك مقدما أمام الدعاء فيكون أرجى للاجابة وهذه كلها معان معقولة
 تشهد لنفسها بالحسن والصحة والحمد لله وحده :
 ومنها صلاة الخسوف والكسوف^(٢) فهي تخالف سائر الصلوات في أن في كل ركعة
 ركوعين ، وأن فيها من التطويل في القراءة والركوع ما ليس في غيرها حتى يقرأ
 في الركعة الأولى نحو سورة البقرة (٣) وفيها خطبتان كسائر الخطب
 فأما وجه فعل هذه الصلاة فقد ورد الخبر بالتنبيه عليه فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في خطبة هذه الصلاة (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيت ذلك فاذكروا لله (٤)

١ = في (خ) مشاغيل لعله تحريف من الناسخ .

٢ = وا لأشهر عند الفقهاء تخصيص الخسوف بالقمر ، والكسوف بالشمس ،
 ويستعمل اللفظان فيهما في اللغة . قال الامام النووي : في المجموع (٤٣ / ٥)
 يقال كسفت الشمس وكسف القمر - بفتح الكاف والسين وكسفا - بضم الكاف وكسر السين
 وانكسفا ، وخسفا وخسفا وانخسفا كذلك فهذه ست لغات في الشمس والقمر
 ويقال كسفت الشمس وخسفا القمر ، وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره فيهما
 فهذه ثمان لغات وقد جاءت الست في الصحيحين والأصح المشهور في كتب
 اللغة انهما مستعملان فيهما ، ونقل عن الجوهرى الأصح تخصيص الكسوف
 بالشمس والخسوف بالقمر (

٣ = وفي الثانية كما في آية وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة تقريبا
 وفي نص آخر للثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها
 وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متقاربان والأكثر على الأول : شرح الجلال ١ / ١١
 ويسبح في الركوع قدر مائة من البقرة وفي الثانية ثمانين والثالث سبعين
 والرابع خمسين تقريبا :

٤ = الحديث صحيح رواه الشيخان وغيرهما بألفاظ وطرق مختلفة : أنظر البخاري
 ٥٣٥ / ٢ - ٥٥٠ ، مسلم ١٩٨ / ٦ - ٢٠٤ ،

ذكر في سبب قوله صلى الله عليه وسلم (لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته)
 كسفت الشمس يوم مات ابراهيم ابن النبي ص . فقال الناس انما كسفت الشمس
 لموت ابراهيم فأعلم النبي ص . أن ذلك اعتقاد باطل وأن الشمس والقمر خلقان
 مسخران لله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما =

(١)

وفي بعض الروايات (فان تكن أ ياتي تحسون أ صا بتكم وأتم تصلون) ٤

وهذا على ما كانت العرب تقول ان هـ (٤) بين الحادشين في هذين النيرين

انما يكون لموت عظيم من العظماء ، وكانوا يعرضون في هذا حتى يقولون

في العصابة الجليلة بكت له السماء وبكى له الشمس والقمر فعرفوا في الا سلام (٥)

أنه جهل من قائله وأن ما يعرض لهذين انما هو شيء يحدته الله تعالى

لعبادته آية وتذكيرا لهم بقيام الساعة مما يكون فيها (من تكوير) الشمس

وكسوفها وخسوف القمر مجتمعين كما قال تعالى : (فَإِذَا بَرَقَ الضُّلُومُ وَخَسَفَ

الْقَمَرُ وَجُمِعَ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَعْرُجُ) فينتبهون بما يرون -

من ذهاب نورهما بهذا العارض - على قدرة الله تعالى وإفناهما واذهابهما (٨)

إذا أذن بانقلاب الدنيا ، ولما كان الخسوف والكسوف لهذا المعنى كان

ما يجري لهما الى تعريفه هو قيام الساعة ، وانتقا تركيب العالم ومجيئ

اليوم الذي فيه الحساب والعرض والثواب والعقاب ، وانقطاع الأعمال وانفلاق

باب التوبة واعتقاد الأعمال الصالحة في المستقبل ان كانت الصلاة تجعلوا لأمرين

الذين ذكرناهما ، وهما الشكر على النعمة العظيمة والاستدفاع للخوف

الفظيع ، والتطويل للقراءة والقيام والركوع والسجود والزيادة في عدد الركوع

كل ذلك لتكون مدة الكسوف مشغولة من حين ابتدائها الى تمام انجلائها

بالصلاة لله والتعظيم بتجديد التوحيد ، ونفي الشرك عنه ، ولن يكون أحد

= روى البخاري وغيره عن المغيرة ابن شعبة قال : كسفت الشمس على عهد

رسول الله ص . يوم مات ابراهيم فقال الناس كسفت الشمس لموت ابراهيم

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد

ولا لحياته فاذا رأيتما فصلوا وأدعوا لله) بخاري ٥٢٦/٢ :

١ = لم أقف على هذه الزيادة من الخبر بعد .

٢ = تحسون في تأويل المصدر بدل أوبيان لأياتي والمعنى فان تحسوا بأ ياتي

أ حسستم بها وأتمتم تصلون ، أصابتكم جواب الشرط والله أعلم :

٣ = أي ردا على ما كانت العرب تقول . . .

٤ = في المخطوطة مرسوم هكذا (ها ذين) والاملاء المعروف اليوم على ما أثبتناه

٥ = كذا في المخطوطة ولم يقل بكت . لأنه تأنيث مجازي وقد اختير هذا

في القرآن الكريم في قوله تعالى (وجمع لشمس والقمر) قال أبو عبيدة هو لتغليب

المذكر على المؤنث وقال الكسائي حمل على معنى جمع النيران وقيل غير ذلك :

أنظر فتح القدير : ٢٣٧/٥ :

٦ = في (خ) تكوين (تحريف من التناسخ ، والتكوير قيل معناه ذهاب ضوءهما

، وكورت الشمس جمع ضوءها ولف كما تلف العمامة وقيل معناه كورت اضمحلت

وذهبت ، وقال الأخفش تلف فتمحى : أنظر لسان العرب مادة كور ٣٩٥٣/٥ :

٧ = الآية ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، من سورة التكوير

٨ = في المخطوطة (على انبايها ودمايها) تحريف ولعل الصواب ما أثبتناه :

يقدر على ايقاع مثل هذا التأثير في الشمس والقمر أو يكون ذلك حادثا بموت أحد ولا لحياته :

وأما وجه الخطبة لهذه الصلاة والحا قها بصلاة العيدين والجمعة واخرا جها عما لا يخطب له من الصلوات فانها من معالم الدين ومعاصم مجامع المسلمين فصارت كالجمعة والعيدين اذ كان المقصود فيما ذكرنا من المعنى المخوف الذي لا مخوف أعظم منه فيعرفوا سببها ، ويقفوا على الوجه في حدوث ما دعا اليه ، وأمر في صلاة النوافل التي يجمع لها الجماعات أن يخطب لها . فأما صلاة الجنائز فليست على الهيئة الكاملة (١) انما هي كالدعاء للميت ولا ركوع فيها ولا سجود ، وقيام رمضان لا يجتمع فيها الجماعات كصلاة الخسوف فافترت هذه الصلوات في الخطبة لا فترا قهما في المعاني . لأن الخطبة انما تقع في الصلاة المسنون فيها أن يؤتى بها قائما لا بلاغ في الاستماع كما يفعل مثل هذا في الأذان قائما ،

ومن سنة صلاة الكسوف الا سرار فيها لأن أحدهما من صلاة الليل التي نظيرها من صلاة النهار ففرق بينهما ، والأصل ان كل ما كان من صلاة النهار له (نظير) (٣) فرق بين القراءتين فيه كصلاة الظهر والعصر لهما نظير من صلاة العشاء الأخيرة ثم لا نظير لصلاة الصبح ولا لصلاة المغرب فجر فيها بقراءة وكذلك صلاة الظهر (٤) يوم الجمعة يجهر فيها . لأنه لا نظير لها من صلاة الليل فجرى الأمر في الصلاة للشمس والقمر على هذا (من الاسرار) (٦) بقراءة في صلاة الشمس . لأنها صلاة في نهار لها نظير من صلاة الليل وهي صلاة القمر ، ومن سنة صلاة الخسوف والكسوف ألا يخرج لها الى خارجا بخلاف سنة الاستسقاء في الخروج الى الخارج ، والمعنى في ذلك أن الخسوف لا يوقف على مدة بقائه بل يتجلو عن قليل فسبيله أن يبادر باصلاة له قبل انجلائه فيصلو في المسجد الجامع والمساجد القريبة :

١ = أى على هيئة ما تقدم من صلاة الخسوف والكسوف والعيدين .

٢ = (في) سا قطة من المخطوطة -

٣ = (نظير) سا قطة من المخطوطة . ٨ من الاخير / ٣١

٤ = أى حيث تقام صلاة الجمعة ، وحيث لا تقام فلا يجهر لصلاة الظهر يوم الجمعة

ولو قال المؤلف : وكذلك صلاة الجمعة يجهر فيها لكان أوضح لكن رأي المؤلف أن الجمعة ظهر مقصورة ، وقد تقدم تحقيق هذا في أول كتاب الجمعة .

٥ = أى في صلاة الكسوف والخسوف

٦ = في المخطوطة (على هذا الجهر بقراءة في صلاة الشمس) سهو من النا سخ

١

وصلاة العيد معلومة الوقت . لأنها إلى نصف النهار والخروج لها إلى الحصار (١)
أرفق بالناس وأقوى في الشهر والأذاعة لسنة الدين ، وكذلك الاستسقاء
سبيله أن يقدم أمامه صيام أيامه وانكشافه مجهول الغاية وليس يزول .
ما يخاف من احتساب المطر بمطرة واحدة واحتمل الأمر فيها التوسعة .
ومن سنة الاستسقاء أن لا يخرج لها (٢) أهل الملل المختلفة ولا يجوز لمن خالف
دين الإسلام دخول المسجد إلا لعذر أو لأمر من الأمور يضطرون إلى دخولهم
المسجد وهذه فروق ظاهرة والحمد لله :

(كتاب الجنائز)

وردت الشريعة بغسل العوتى من المسلمين ، ومواراتهم مكفنين والصلاة عليهم (٣)
وقد ورد بهذا القرآن الكريم في ابني آدام (إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا
وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرَ (٤٤) وكان معقولا (٥٧) أن قتل المقتول وطرحه بالعرء (فبعث
الله غرابا يبحث في الأرض) (٦)

١ = الحسار المكان المكشوف الخالي عن الجدران من حسر يحسرقال
في النهاية (لا تقوم الساعة حتى يحسرا الفرات عن جبل من ذهب) أى يكشف
• يقال حسرت العمامة عن رأسي والثوب عن يدنسي أى كسفتها ، في حد يث
عائشة رضي الله عنها (سئلت عن امرأة طلقها زوجها فتزوجها رجل فتحسرت
بين يديه) أى قعدت حاسرة مكشوفة الوجه : أنظر لسان العرب مادة
(حسر) ٣٨٣/١ ، النهاية : ٨٧٠/٢

٢ = النص في المخطوطة (من سنة الاشتغال أن الخروج) يظهر فيها التحريف
والسقط وبما أثبتناه يستقيما المعنى : قال الإمام النووي : قال أصحابنا : فاخراج
الكفار مع المسلمين للاستسقاء مكروه كما نص عليه الشافعي قال في الأم وأمر بمنعهم
من الخروج قال فان خرجوا متميزين علي حدة لم يمنعهم قال أصحابنا : وسواء
خرجوا متميزين في يوم خروج المسلمين أو في غيره لا يمنعون هكذا صرح به
صاحب الشامل والبعثي وأخرون وحكى صاحب الحاوي وجهين (أصحابهما)
هذا (والثاني) يمنعون من خروجهم في يوم خروج المسلمين ولا يمنعون في غيره
المجموع : ٧٢/٥ ، أنظر الجبرمي علي الخطيب : ٢١٤/٢ : والروضة

٣ = أى سترهم بكفنتهم ودفنهم :

٤ = الآية (٢٧) من سورة المائدة ، وتامها (واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق
اذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلك قال إنما
يتقبل الله من المتقين)

٥ = وكان معقولا أى معروفا أنه قتل أخاه وطرحه بالعرء - وتسميته بالمقتول
اعتبارا بما صار إليه أمره ، - إلى أن بعث الله عليه الغراب ليريه كيف يوارى سوءة أخيه
٦ = الآية (٣١) من سورة المائدة وتامها (فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه
كيف يوارى سوءة أخيه قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى
سوءة أخى فأصبح من النادمين)

(١) وقيل في التفسير قتل غراب غراباً فبحث الله في الأرض فوراها فيها فندم القاتل وحسر اذ فاته هذا المقدار من العلم فلم يدركه بعقله فسدل هذا على أنه يحسن ما يصار إليه في العادات والمعقول في الموتى : والوجه في هذه الأمور التي ذكرناها أن الميت ملاق ربه والناس يطلقون هذا اللفظ في الميت ، فكأن الميت رجل يراد به العسير إلى ملكه ورئيسه الأعظم ، ثم هذا متصور بصورة المقصر فيما كان يلزمه من خدمته وتعظيم حرمة ، وذلك الملك موصوف بنهاية الرحمة والعفو عن الرعية فاذا أريد تشديد الموتى إلى الله عز وجل وجب أن يكون لقاءه إياه على حال النظافة وحسن هيئة فيكون شاكلاً لأهل المروءة في دخوله ، وتصحبه جماعة من طبقتة من خدم الملك لهم بأمره عناية وعلى خلاصه من تبعات التقصير حرص فيدخلون أولاً على الملك أو يصيرون قبله القبول عنده في رعيته فيستشفعون له في الصبح عن تقصيره ثم يقدمونه إلى الملك وما أشبه هذا المثال (٣)

ثم جعل الأمر فيما ينزل به من غسله وتجهيزه على الوجه الجميل الذي لا يلحق فيه هتك لستر المغسول ولا أزرار^(٤) بحقه في تعظيم من هو في مثل حاله ، واجراء أمره من ابتداءه إلى انتهائه على ما يضا هي أفعال الأحياء ، والغسل للميت كما غتسا له هو يوم الجمعة وعيد من الأعياد لحضور الجماعات ، وكذلك تكفينه ، وهو كلبه ثيابه هذا اليوم ، وكذلك تطيبه بالحنوط (٦) ، وحمل الناس إياه على رقابهم أكراماً منهم له ليتصور فيمن يشفعون له إلى الله

؛ قال الشوكاني : في تفسير هذه الآية (فطوعت له نفسه قتل أخيه)

فطلبه ليقتله فراغ الغلام منه في رؤس الجبال فاتاه يوماً من الأيام وهو يرعى غنماً له وهونا ثم فرغ صخرة فشدخ بها رأسه فمات ، فتركه بالعراب ولا يعلم كيف يدفن فبعث الله غراباً بين أخوين فاقتتلا فقتل أحدهما صاحبه فحفر له ثم حثا عليه فلما رآه (قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب) فتح القدير : ٣٠ / ٢ :

٢ = أي : تقديم الميت .

٣ = أي هذا المثال المحسوس بمن يقدم إلى الله عز وجل والله العتلا الأعلى :
٤ ولا أزرار بحقه : أي تهاون بحقه . يقال : زرى يزرى بالكسر زراية بوزن حكاية ، والأزرار التهاون بالشيء يقال : (أزرى به إذا قصره ، وازدراه ، أي حقره : مختار الصحاح : ص ٢٧١ لسان العرب : ٣٠ / ١٨ :

٥ = أي ما يشاكل أفعال الأحياء : يقال ضهيت الرجل شاكته . تهمز وتلين وقرئ بهما قوله تعالى (يضا هون قول الذين كفروا) أنظر لسان العرب مادة (ضها) وما دة (ضها) (٤ / ٢٦١٥ ، ٢٦١٧ ، مختار الصحاح : ٣٨٥ :
٦ = الحنوط : طيب يخلط للميت خاصة ، قال ابن منظور : ان كل ما يطيب به الميت من مسك أو غيره أو كافور من قصب هندي أو صندل مدقوق فهو كله حنوط ، قال ابن الأثير : الحنوط والحناط هو ما يخلط من الطيب لأفان الموتى وأجسادهم خاصة : أنظر اللسان مادة (حنط) (٢ / ١٠٢٤ ، النهاية ١ / ٤٥٠)

(١)

عزوجل بصورة الشفيق المرید النجاح الشفاعة ، ثم موا را تهم اياه اكر ما له
من أن يناله سبع أو غيره يوارى في لحدده ، وقبره بمحل داره التي كانت يسكنها
قال تعالى : (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ^(١) أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا) (٣) فهو في الحقيقة
انما ينقل من منزل الى منزل ، واحالة التراب عليه كردائه في حياته ،
واضطجاعه في لحدده كنومه في منزله ، ومن سنته أن ينام على يمينه تبركا
باليمين ، ثم وضع رأسه على لحدده اياه على مرققه أو وسادة تعلو فراشه فان ذلك
هو المعتاد المعروف ، وهو أجلي للنوم وأحسن في هيئة النائم من النوم
على استواء لا يعلو فيه رأسه ساثر بدهنه ، وفي موا رته بمكان معروف أمكن
لزيارته تسليطاً وتسكيناً من الهم ، وقضاء لما تهيأ في مثل تلك الحال من خفة
وقد يكون الميت فاضلاً ^(٤) يتبرك بزيارته حتى يذكر أن الروم

١ = أي الخائف قال ابن منظور : الشفق والشفقة الإسم من الإشفاق
والشفق الخيفة ، وأشفقت عليه وأما شفق وشفيق ، قال تعالى : (انا كنا قبل
في أهلنا مشفقين) أي كنا خائفين لهذا اليوم (وشفيق بمعنى مشفق :
لسان العرب مادة شفق .

٢ = أي ضامة للأحياء والأموات .

٣ الآية من سورة المرسلات : ٢٥ ، ٢٦ ،

٤ = ليس المقصود من زيارة القبور التبرك بصاحب القبر ، وانما المقصود من زيارة
القبور تذكرة الموت ، وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله (قد كنت
نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكر
الآخرة) رواه الترمذي بهذا اللفظ : ٢ / ٥٩٠ مسلم : ٤٦ / ٧ ، أبو داود : ١٩٥ / ٢

وقد يكون زيارة الموتى للدعاء له والا ستغفركما كان النبي صلى الله عليه وسلم
يزور أهل البقيع ثبت في حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم أنها قالت كان ليلتها
من رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من آخر الليل الى البقيع فيقول السلام
عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون غدا مؤجلون وانا ان شاء الله بكم
لا حقون اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد (رواه مسلم ٤١ / ٧)

أما ما عدا هذا فليس من مقصد الشارح ، وانما هو من البدع المستحدثة
التي أدت ببعض المسلمين الى تقديس المقابر وقصد القبور لقضاء حوائجهم
وتفريج كربهم ، وقد أدى الأمر ببعضهم الى الشركيات حيث يقربون القرابين
لصاحب القبر ويتوجهون اليه بالدعاء ويتضرعون عنده ويخشعون
ما لا يخشعون في الصلاة في المساجد وهذا عين ما نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم بقوله محذراً أمته عنه (ألا وان من كان قبلكم كانوا
يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد
أني أنها كم عن ذلك) رواه مسلم وهو جزء من حديث عبد الله بن الحارث النجراي
أنظر مسلم : ١٣ / ٥ في كتاب المساجد :

أما ما ذكره المؤلف بأن الروم يستسقون بقبر أبي يوبالأنصارى رضي الله عنه
وكذا ذكره ابن كثير في البداية والنهاية : ٦٤ / ٨ فلا حجة فيه على التبرك بالقبور =

يستسقون بقبر أبي أيوب الأنصاري عند الجذب يصيبهم وهو (مد فون) (٢)
 في حدود بلادهم ، ومن تأمل هذه الأفاعيل وقابلها بما ذهب إليه بعض
 من يدعي الفلسفة من استحسان احراق الميت علم حسن أحدهما عن الآخر ،
 فان قالوا اذا دفن جيف فأكلته هوام الأرض فالاحراق بالانار أحسن ،
 قيل وما في أكل الهوام مما يجيف من بدنه من العقيح وقد لا تأكله ، وانما يجرى
 الى الفساد بطباع تلك الحال كما يجرى الى الفساد بطباعه في حال الحياة
 وعلو أي وجه خيرا لمرحسنة دين الاسلام من دفته ظاهرا والحمد لله :

• أوالاستسقاء عندها . لأنه قد كان قبور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالأمصار عددًا كثيرة وعندهم التابعون ومن بعدهم من الأئمة وما استغاثوا
 عند صحابي قط ولا استسقوا عنده ولا به ولا استنصروا عنده ولا به ،
 قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم (٣٣٨)
 أن قصد القبور للدعاء عندها ورجاءها الإجابة بالدعاء هناك رجاء
 أكثر من رجائها بالدعاء في غير ذلك الموطن أمر لم يشرعه الله ولا رسوله
 ولا فعله أحد من الصحابة والتابعين ولا ائمة المسلمين ولا ذكره أحد
 من العلماء والصالحين المتقدمين . بل أكثر ما ينقل من ذلك عن بعض
 المتأخرين بعد المائة الثانية ، وأصحاب رسول الله قد أجدوا مرات
 ودهمتهم نوابغ غير ذلك فهلا جاءوا واستقوا واستغاثوا عند قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم بل خرج عمر بن الخطاب فاستسقى به ولم يستق عند قبر
 النبي صلى الله عليه وسلم واذا كان هذا مع قبر النبي ص - فقبر غيره أولى
 بأن لا تقصد الإجابة الدعاء عندها وطلب البركة منها) فقد ذكر الشيخ في الكتاب
 أمثلة كثيرة وأوفى بالغرض في هذا الموضوع فارجع اليه :-

١ = أبو أيوب : اسمه خالد بن زيد بن كليب أبو أيوب الأنصاري النجاري
 معروف باسمه وكنيته ، كان من السابقين الى الاسلام ومن شهد العقبة وبدرا
 وما بعدها ونزل عليه النبي (ص) لما قدم المدينة فأقام عنده حتى بنى بيوته
 ومسجده ، ولزم أبو أيوب الجهاد بعد النبي (ص) الى أن توفي في غزاة القسطنطينية
 سنة خمسين وقيل احدى وقيل اثنتين وخمسين ، وذلك في خلافة معاوية
 وكان على الغزاة ابنه يزيد ، وكان عمره عند وفاته (٨٠) سنة وكان يقول رضي الله عنه
 قال الله تعالى (انفروا خفا فوثقا لا) لأجدني الا خفيًا وثقيلا وقبره
 بأصل حصن القسطنطينية بأرض الروم) أنظر الاصابة ٤٠٥ / ١ طبقات ابن سعد :
 ٤٨٤ / ٣ النهاية : ٦٤ / ٨

٢ = في المخطوطة (مذكور) سهو من الناسخ . ٣٢ / ٨

٣ = من اللحم والجلد ونحوهما ما لم يعد هذا يبقى فلا تأكله الهوام

٤ نعم يتطرق اليها الفساد في حال الحياة كما اذا أصيب الانسان بأمر جلدية
 خطيرة كالجدام ونحوه نعوذ بالله منه : والله أعلم :

أما ما يفعله بعض الناس من احراق العوتى كما هو معروف عند بعض أهل الهند
 الى هذا العصر فأمر يتناهي مع الإنسانية كيف يقبل قلب انسان عنده مثقال حبة
 من الرحمة والعطف أن يحرق أباه أو أمه أو أخاه أو ابنه الى غير ذلك
 والعجب مع التطور العقل البشري في عصرنا هذا ما رس هذه العادة عند بعض الناس
 على مرأى وسمع من العالم وصدق الله (فانها لا تعصى الا بأبصار ولكن تعصى القلوب التي

ثم نقول : ان سبيل الموتى من المسلمين فيما ذكرناه واحدة الايمن ولد ميتا وبان من أمه سقط (اطا) ، والا الشهيد ، والمحرم بحجة أو عمرة فأما ما السقط ومن ولد ميتا ، فإنه يغسل ويوارى في لفافة تعظيما له وتكريما اذ هو لحم جنس من تحريره وصيا نته (واجبة)^٢ ، ولا يصلى عليه . لأن الصلاة شفاة للميت في الصبح عن تقصيره ان كان ممن يجوز منه التقصير أو في رفع درجته ان كان بريئا من التقصير ، والسقط من خرج من بطن أمه ميتا ثبت له من الحال ما يدخل به فيمن (يسان ويحترم)^(٣) لأنه في التقدير قطعة لحم لأنه لما كان لوت ولم ينقطع عن الحياة للحقته الأحكام فثبت له حرمة مثله ولم يكن كالجماد الذي لا تجرى (فيه الحياة) (٤) لوترك الي هذه الحال فحفظت له حرمة مثله ، فوورى مغسولا . لأنه اذا زائل البطن يحسن في الظاهر كالحى العلوث بدم أو نحوه ، فأما الشهيد : فان الأخبار وردت بأنه لا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن في كلومه في لياسه الذي قتل فيه ، وقيل في الخبر أنه يبعث يوم القيامة بقرح منه الدم في مثل رائحة المسك^(٨) رفعا من ذكره في عرصة القيامة^(٩) ليتعارف أهل ذلك الموقف انه شهيد فارق الدنيا باذلا مهجته^(١٠) في نصرة دين الله تعالى :

١ = (السقط) فيه ثلاث لغات كسر السين وضمها وفتحها : المجموع للنوى

٢٥٥/٤ :

٢ = ما بين القوسين سا قطة من المخطوطة والسيق يقتضي ما أثبتناه . ٣٢١/٥

٣ = في المخطوطة (شفع له) لا يتنا سب مع السقط . لأنه لا يصلى عليه الذي هو

هو بمعنى الشفاة ولعل الصواب ما أثبتناه والله أعلم . ٨٠ من أسفل ٣٢١/٥

٤ = ما بين القوسين سا قطة من المخطوطة ٧ من أسفل ٣٢١/٥

٥ = أى فارق البطن يقال زايله مزايلة وزيا لا اذا فارقه : لسان العرب ٣/١٩٠١

٦ = من ذلك حد يثجا بررضي الله عنه قال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر

أخذ القرآن ؟ فإذا أشير الى أحد قدمه في اللحد وقال : أنا شهيد

على هوء لا يوم القيامة ، وأمر بدفنهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا (رواه البخارى

٣٧٤/٧ :

٧ = جمع كلم ويجمع أيضا على كلام والكلم الجراحة تقول كلمته كلما وقرأ بعضهم

(دابة تكلمهم) تجرحهم وتسمهم (الصحاح للجوهري ٥/٢٠٢٣ :

٨ = نص الحد يثكما في صحيح البخارى : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما من مكلوم يكلم في سبيل الله الا جاء

يوم القيامة وكلمه يد مي اللون لون دم والريح ريح مسك) البخارى : ٩/٦٦٠

٩ = وهي كل موضع لا بناء فيه : لسان العرب : ٢٨٨٣٤

١٠ المهجة : دم القلب ولا بقاء للنفس بعد ما تراق مهجتها ، وقيل المهجة

الدم : لسان العرب : ٦/٢٢٨٥

(١)

فذهب بعض العلماء الى أن الشهيد المحكوم له بما ذكرناه من قتله
المشركون في المعركة في حال قيام القتال، وهذه حالة يعجل عنه
في الصلاة عليه/فاقتصر فيه على الرفق (٢) فاذا كان الشهيد ممن قتله المسلمون
أو قتله مشرك منفرداً أو ما شربعد أن قتل (٣) في المعركة (٤)
ألى أن قضت الحرب ثم مات فهو كساثر الموتى، وقال بعض العلماء: ان الأمر
أجرى في الشهيد على ما دة الناس في القوم اذا بعثهم الملك المعظم
لقتال أعداءه فقاتلواهم وانصرفوا الى الملك فلاحسن في تلك الحال
أن يلقوه في هياًتهم حيث قاتلوا فكذا لك الشهيد اذا لقي ربه عزوجل

تقرير الشهيد الذي لا يصلى عليه.

١ = لم أقف في هذا على خلاف بين الأئمة الأربعة بل الكل متفقون

على أن من قتله المشركون في المعركة في حال قيام القتال فإنه شهيد
لا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن في ثياب القتلى فيها هذا عند الأئمة
الثلاثة مالك والشافعي وأحمد، أما عند الأحناف لا يغسل الشهيد
ويدفن في ثياب القتلى فيه ويصلى عليه .

وإنما الخلاف فيمن قتل في غير المعركة كأن قتله مشرك منفرداً أو قتله قطاع
الطريق أو البغاة أو قتل مدافعاً عن نفسه أو ماله أو أهله، فهذا
اختلف فيه العلماء على أقوال

فذهب الأحناف والحنابلة الى أن له حكم الشهيد أي لا يغسل ولا يصلى
عليه عند الحنابلة، ويصلى عليه لدى الأحناف، وحجتهم في ذلك حديث .
(من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ،

ومن قتل دون دينه فهو شهيد) رواه الترمذي وقال حسن صحيح : ٤٣٦ / ٢

ولأن هؤلاء مقتولون ظلماً بغير حق فأشبهوا قتلى الكفار :

أما المالكية والشافعية فذهبوا الى أنه ليس له حكم الشهيد في الدنيا

يغسل ويصلى عليه كساثر المسلمين وإن كان له ثواب الشهادة في الآخرة ،

وحجتهم في ذلك أن عمر وثمان وطلحيا رضي الله عنهم قتلوا ظلماً ومع ذلك

غسلوا وصلوا عليهم واتفقوا أنهم شهداء أي لهم أجر الشهيد في الآخرة

راجع تفصيل الأدلة : بدائع الصنائع : ١ / ٣٢٠ الباب ١ / ٣٦١ المجموع : ٤ / ٢٦٤

المغني : ٢ / ٥٢٨ ، شرح منتهى الإرادات ١ / ٣٢٤ ، المدونة : ١ / ١٨٤ ،

٢ = أي بما فيه الرفق للمجهزين به . لأنه ربما كان مصاباً لجروح

وربما يتوقعون كرة العدو فاقصر فيه على الدفن .

٣ = أي بعد أن أصيب إصابة بالغة في مكان القتال ثم مات بعد انتهاء

الحرب فهو كساثر الموتى في حكم الغسل والصلاة عليه وإن كان له أجر الشهيد

في الآخرة :

٤ والمعركة والمعركة بفتح الراء وضمها موضع القتال الذي يعتركون فيه

اذا التقوا ، والجمع معارك ،

أنظر لسان العرب : مادة (عرك) ٤ / ٢٩١١ ، النهاية : ٣ / ٢٢٢ ،

(عرك)

وأما المحرم فإنه يغسل ويصلى عليه ، ولكن لا يقرب طيبا ويكفن في ثيابه
التي مات فيها أو في غيرها مما ليس فيه قميص ولا عمامة ولا ثوب لا يحل
للمحرم لبسه في الإحرام ، وهو قول الشافعي ، وأصحابه ، وقد ذهب الكوفيون (١)
إلى أنه كالميت غير المحرم : فالأولون صاروا إلى الخبر المروي عن النبي صلى
صلى الله عليه وسلم (أن أعرابيا مات محرما فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
بدفنه في ثوبيه ولا يقربوه طيبا) (ولا يخمروه) (٢) فإنه يبعث يوم القيامة طيبا
أولم يلبس (٣) قالوا : والمحرم على حالة جميلة كي يؤدي بها فرض أجل معالم
الدين وهو الحج الذي لعظمه ولثقل تحمله فرض في العمر مرة واحدة
فيحشره الله يوم القيامة على ذلك من حاله فيكون فيه رفع منه وتشريف له
وهو نحو المعنى في الشهيد (٤) إذ يبعث على هيئة مات عليه :
وأما الكافر فإنه يغسل (ويكفن) ويدفن ولا يصلى عليه لأنه آدمي مكلف فله
حرمة جنسه في ستر العورة وليس هو في حال من يشفع له في الصفح
عن تقصيره فلا معنى للصلاة عليه :

١ - وكذا المالكية قالوا : إنه كغير المحرم . راجع : تفصيل أدلتهم
بدائع الصنائع : ٣٠٨/١ ، المدونة : ١٨٧/١ فتح الباري ١٣٧/٣
٢ - في المخطوطة (لا يحسرو هذا تحريق من الناسخ والصواب ما أثبتناه ٩/ب/٣٤
= لفظ الحد يث كما في صحيح البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
(أن رجلا وقصه بعيره ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم (اغسلوه بما وسدر وكفونوه في ثوبين ولا تمسوه
طيبا ولا تخمروا رأسه فإن الله يبعثه يوم القيامة طيبا) رواه البخاري : ١٣٧/٣
قال ابن حجر ورد في بعض نسخه (ملبدا) والتلييد جمع الشعر بصغ أو غيره
ليخف شعثه وكانت طدتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك : أنظر فتح الباري : ١٣٧/٣
٣ = في المخطوطة كل لعل الصواب ما أثبتناه ١٠/ب/٣٣

٤ - أي أن الحكمة في ذلك استبقاء شعرا لا حرام كما استبقاء دم الشهيد .
٥ = ما بين القوسين ساقطة من المخطوطة دل عليه ما بعده .
أي يغسل ويكفن ويدفن جواز لا وجوبا . قال الإمام النووي : لا يجب
على المسلمين ولا غيرهم غسل الكافر بلا خلاف سواء كان ذميا أم غيره
لأنه ليس من أهل العبادة ولا من أهل التطهير ، ويجوز للمسلمين وغيرهم
غسله وأقربه الكفار أحق به من أقربه المسلمين ،
وأما تكفينه ودفنه : فإن كان ذميا ففي وجوبها على المسلمين إذ لم يكن له مال
وجهان ، أصحابها الوجوب وفاة لذمته كما يجب اطعامه وكسوته في حياته =

((باب ما يعامل به في الموتى قبل الغسل))

ووردت السنة (١) بما فطر الميت لتتطبق جفونه فيبقى على الانطباق فيكون ذلك أحسن من فتحها لأنها اذا انطبقت أشبهت حال النائم واذا انفتحت قيمت وطال منظرها ، ويربط من تحت لحيته بعصا به ^(٢) الى فرق رأسه لئلا يفتح فوه فيفتح منظره كما ذكرنا في جفونه ، وينزع من تحته الوطاء لئلا يربو فيفتح عما يشنع :

((باب ذكر آداب غسل الميت وتكفينه))

ينبغي أن يفضي به الى موضع مستور لا يحضره الا الغاسل ومن لا بد منه ^(٣) في اعانته على الغسل ، وذلك صيانة له عن أن ينظر اليه في الحال الا ما لا بد منه ويوضع عنده ^(٦) جمرة لا ينقطع الى انقضاء غسله ليخفي راحته ان كانت ويغسل في قميص رقيق لأنه أهدى من غسله عريانا ، ويتوقى أن يفضي الغاسل بيده الى شيء من بدنه وخصوصا عورته ، ويرفق الغاسل في كل ما يتناوله من اجلاس واضطجاع ، وادخال أصبع في أنفه أو فم للمضمضة ، والاستشاق وهذا كله مبني على الستر عليه والا جلاله في كل ما يجلب به الحي ، ^{١٢٢} ويوضئ اذا غسل كما سن في غسل الجنابة . لأنه أكمل وهذا غسل (تشبيها) (٤) للميت في هذا التطهير ^(٥) ، وهذا كله اجلال له وتشبيهه بالحي اعظاما لحقه في تطهيره ليكون لقاؤه ربه في أعظم طهارته ولا يغسله الا الثقة المأمون لئلا يطلع على شيء ان رآه سر به وهذا كله اجلال له وتشبيهه بالحي :

- ١ = وما ورد في ذلك حد يث أم سلمة رضي الله عنها : قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي أبي سلمة وقد شق بصره (أي شخص) فأفضه ، ثم قال : (ان الروح اذا قبض تبعه البصر) الحد يث . رواه مسلم : ٢٢٣/٦
- ٢ = والفرق : موضع الفرق من الرأس وفرق الرأس ما بين اللحيين الى الدائرة : لسان العرب ما دة (فرق) ٣٣٩٨/٥
- ٣ = في المخطوطة (الا بد منه) ولعل هذا سهو من الناس ، ومعنى (لا بد من كذا) أي لا محالة وقيل لا فراق ، وقيل : لا عوض : أنظر لسان العرب ما دة (بدد) ٢٢٧/١ مختار : ٤٣ -
- ٤ = في الأصل (تشبيه) لعل الصواب ما أثبتناه
- ٥ = أي بالحي :
- ٦ = المعجم : بكسر الميم هو الذي يوضع فيه النار للخور ، والمعجم بالضم الذي يتخرجه وأعد له الحجر : أنظر نهاية : ٢٩٣/١

(١)
والسنة في التكفين على ما ورد في صحيح الأخبار أن يكون في ثلاثة
أثواب بيض وربما ط لا قميص فيها ولا عمامة . لأنه الوسط^(٢) ، والكامل في الثياب
قميص ورداء^(٣) وسراويل^(٤) ويكون رباطاً . لأنها إذا كانت قطعاً ملففة^(٥)
دخلتها الصنعة وليس التكفين مما يستدام لبسه فيهاً بل لخياطة
ومن هذه الجملة استحباب أن لا يكون فيهما قميص ولا عمامة ، والأصل
أن الخياطة للتحسين ، والكفن إنما يراد به الستر للبدن والعورة . لأن
ذلك من حق الميت (٤)
(٥)
ومن رأى القميص والعمامة فلا بأس لهما فيه من التحسين وإذا كان إلا زار
مما لا حاجة بها إليه في كفن الرجل فكذلك القميص والعمامة ، ويكون الميت
في الكفن بحيث يفضل عند رأسه أكثر مما يفضل عند رجليه . لأن الرأس
أحق بالكرام في عمامة لباس الأحياء :

-
- ١ = من ذلك حديث طائفة رضي الله عنها الذي رواه البخاري وغيره ،
من طائفة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة
أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة (أنظر البخاري : ١٤٠ / ٣ :
وفي رواية أخرى (كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة)
سحول : بضم المهملتين وآخره لام : أي أبيض وهو جمع سجل وهو الثوب
الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن ، ويروى بفتح نسبة إلى سحول قرية باليمن
: أنظر فتح الباري في المرجع السابق ، والمجموع : ١٩٤ / ٥)
 - ٢ ما بين القوسين في المخطوطة هكذا : (لأن الوسط من الكامل قميص في الثياب . . .)
يظهر فيها التقدير والتأخير في الألفاظ لعل الصواب ما أثبتناه والله أعلم
 - ٣ = في (خ) ملففة تصحيف من الناسخ . يقال لفقت الثوب ألقفه لفقاً
وهو أن تضم شقه إلى أخرى فتخيطها : أنظر الجوهري : مادة (لفق)
 - ٤ = الكلام فيه تفصيل ، فالثوب الواحد الذي يسترجع بدنه الميت حق لله
تعالى ، ولو أوصى الميت بما ترا العورة فقط لم تصح وصيته ويجب تكفينه
في ساتر لجميع بدنه . لأن ذلك حق لله تعالى :
 - أما الثوب الثاني والثالث فحق للميت تنفذ وصيته به سقاطه .
قال الإمام النووي : قال القاضي أبو الطيب : في المجرى وإذا اختلفوا
في جنس الكفن قال أصحابنا : إذا كان الميت موسراً كفن بأعلى الأجناس
وإن كان متوسطاً فبالأوسط وبالأدون إن كان فقيراً : أنظر للمجموع ج ٥ / ١٩٥
 - ٥ = وهم الأحناف : أنظر أدلتهم وأراءهم : بدائع الصنائع ١ / ٢٠٦ ،
فتح القدير : ٧٦ / ٢ :

((باب ذكر ما يشرح هذا من حمل الجنازة والصلاة عليه ودفن الميت))

والاستحباب على ما صحت به الروايات المشي امام الجنازة : ^(٢) وذهب ^(١) زاهبون الى اختيار المشي خلفها وقا لوا : الجنازة متبوعة لاتبعة ^(٣) .
 والوجه في المشي امامها ان التايعين لها شفاعة وحكم الشفيع ان يتقدم المشفوع له ، وايضا فان من السنة الاسراع بالجنازة لأن كرامة الميت سرعة تجهيزه . لأنه يسرع اليه الفساد ولانه من ان يكون منبه ما يستقبح من خروج نجاسة او نحوها فالاسراع به والتعجيل فيه ^(٥) (أحفظ)

١ = وما ورد في ذلك ان ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت النبي (ص) و ابابكر وعمر يمشون امام الجنازة) رواه الترمذى للفظ له ٢ / ٢٣٧ والشافعي في الام ٢ / ٣١٠ و ابو داود ٢ / ١٨٣ .

قال الامام النووى : في المجموع هذا قول جماهير العلماء منهم ابو بكر وعمر وعثمان وابن عمر والحسن ابن علي وابي قتادة وابي هريرة ومالك واحمد وداود . وقال الامام الباجي المنتقى ٢ / ٩ / هذا الحديث يدل على ان السنة المشي امامها لانه مثل هذا اللفظ الذي ورد في الحديث لا يستعمل الا فيما يتكرر ويستدام ويواظب عليه واذا كان ذلك من فعل النبي (ص) والخلفاء الراشدين بعده ثبت انه مشروع . وقال الامام النووى : الاحاديث التي جازت بالمشي خلفها ليست ثابتة ، وقال البيهقي : الاثار في المشي امامها اصح واكثر انظر المجموع ٥ / ٢٧٩ .

٢ = الذهبوان الى هذا الالحناف ومن وافقهم كالاوزعي واسحاق : انظر ادلتهم بدائع ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ..

٣ = في المخطوطة تابعة لاتبعة) لعل الصواب ما أثبتته .

٤ = لقوله (ص) أسرعوا بالجنازة فان تلك صالحة فخير تقدمونها اليه وإن تكن سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم رواه البخارى ٣ / ١٨٣ ومسلم ٧ / ١٢ .

٥ = في الاصل (أسرع) الظاهر ما أثبتته

وإذا كان هكذا فكأن الناس خلفه لم يؤمن ان يتباعد ما بين الجنائز ، وبين الناس . وإذا كانوا امامه امن هذا المعنى : على حسب ما يستحب من الاسراع بالجنائز دون الركوب وهو اكرام الميت والتأكد لمعنى شفاعته القاس لــــه .

والصلاة على الجنائز اربع تكبيرات والخمس جائزة مباحة والاربع كأنها اذا كانت بالاربع ركعات التي هي أكمل الصلوات ، وربما كان من السنة تعجيل دفن الميت فلم يحتمل الصلاة عليه التطويل بالاثنيان بالركوع والسجود وفيهما مما يؤتى به في سائر الصلوات فاقصر على أربع تكبيرات وعلى الدعاء (٢) . ومن ذهب الى الخمس فذلك قد يكون على معنى وجه الادكار لخمس صلوات وكان ذلك تأكيدا للشفاعة اى لو امكن عليه لك يا ربنا خمس صلوات لشفع في كلهن لفعلا .

(١) أى لأجل هذا لم يحتمل الصلاة التطويل .

٢ = قال الامام النووى : رحمه الله تعالى : قال ابن المنذر رحمه الله تعالى

ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم (كبراً ربعا) وبه قال عمر بن الخطاب وابن عمر ، وزيد بن ثابت والحسن بن علي بن ابي ابي ، وأبي أوفى ، والبراء بن عازب وأبو هريرة ، وابن عامر ، ومحمد بن الحنفية ، وعطاء ، والثورى ، والأوزاعي

وأحمد ، واسحاق وأصحاب الرأى . انظر المجموع ٢٣١/٥ المصنف ٤٧٩/٣

٣ = قال بهذا ابن مسعود وزيد بن أرقم : انظر المراجع السابقة .

وكذلك هذا في الأربع تكبيرات الذكر منها أربع (١) ركعات (٢) فاذا دفن عمق له لثلا يناله سبع أو نباش ولا يظهر له ريح ، ويسطح قبره بالشيء اليسير الذي لا ارتفاع فيه لأن البناء على القبر لا يستحب ، وكذلك تخصيصه لأن ذلك كالزينة بعد الموت ، وهو مما لا حاجة للميت اليه ولو كان حيالم يستحب له الا زياد على قدر كفاية ، (وأن لا يزداد من القبر أولى) (٥) وان يكون معلما بعلامة يعرف بها فما زاد عليه فهو لا معنى له (٧)

١ = في المخطوطة (أ ربع تكبيرات) الظاهر ما ثبته والله أعلم .
 ٢ = لما روى النسائي (٤ / ٨٠ ، وأبو داود (٢ / ٩٩١ ، والترمذي (٣ / ١٢٨) من رواية هشام بن عمار رضي الله عنهما قال : شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقلنا يا رسول الله الحفر علينا لكل انسان شديد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أحفروا وعمقوا ، (وأحسبوا) الحدِيث ، واللفظ للنسائي ، وقال الترمذي حسن صحيح . قال الامام النووي رحمه الله تعالى ويستحب أن يكون عميقه قائمة وبسطة ، ومعنى القائمة والبسطة أن يقف فيه رجل معتدل القائمة ويرفع يديه الى فوق رأسه ما أمكنه ، وقدر أصحابنا القائمة والبسطة بأربع أزرع ونصف هذا هو المشهور في قد رهما وبه قطع الجمهور : المجموع : ٥ / ٢٨٧ .

٣ = لما روى أبو داود (٢ / ١٩٢) عن طريق عمر بن عثمان بن هانئ عن القاسم قال : دخلت على عائشة فقلت يا أمه اكشفي لي عن قبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رضي الله عنهما فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا وا طئة (أي مستوية على وجه الأرض) مبطونة ببطحاء الفرصة الحمراء . ملقاة فيها البطحاء وهي الحصاة الصغار قال الامام النووي إحدِيث القاسم صحيح رواه أبو داود وغيره بأسناده صحيح ورواه الحاكم وقال صحيح الا سناد : المجموع / ٥ / ٢٩٦

٤ = لحد يث جا بر رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر وأن يبنى عليه وأن يوطأ رواه مسلم (٧ / ٣٦ ، والنسائي (٤ / ٨٧ ، والترمذي (٢ / ٢٥٨) وأبو داود (٢ / ١٩٣)

٥ = في الأصل (وأن يراد من القسبر) لعل الصواب ما ثبته والله أعلم .

٦ = لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر عثمان بن مظعون (رض) روى أبو داود من حديث المطلب بن عبد الله قال : لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن فأمر النبي ص . رجلا أن يأتي بحجر فلم يستطع حمله فقام اليها رسول الله ص وحسر

(١)

ويوضع له الحصى ليلتصق له التراب وما ينتشر .

(٢)

ومن السنة تعزية اهل الميت . لأنها حالة مصيبة يعترى صاحبها فيها جزع

وما عساه ان يخرج به الى المحذور من السخط لقضاء الله عز وجل

وترك تلقي اقداره بالرضى والتسليم والاستسلام ، فيدعى لصاحب المصيبة

بالتوفيق لما يلزم ويجب . لأن في ذلك تعاوننا على البر والتقوى ، وتناهيها عن

الاشم والعدوان وذلك واجب في العقول لما فيه من العلم بطاعة الخالق وهي التي

بها انتظام أسرار الدين ، ويختص بالتعزية أقربهم بالميت وأشد هم وجداً عليه (٣)

لأن ذلك هو التدبير في الأمور ، وهو ان يبداً بالأكد فالآكد منها والاشراف

(٤)

(طــــ) الاشد حتى يزول .

== عن زراعية . قال كثير قال المطلب : قال الذي يخبرني ذلك

ان رسول الله (ص) قال : فاني انظر الى بياض زراعي رسول الله (ص) حين

حسر عنها ثم حملتها فوضعها عند رأسه ، وقال : اتعلم بها قبر أخي وأدفن

اليه من مات من اهلي) رواه ابو داود ١١٠/٢

قال ابن حجر في التلخيص ١٣٣/٢ و اسناده حسن ليس فيه الاكثير بن زيد

راويه عن المطلب وهو صدوق وقد بين المطلب أن مخبراً أخبره ولم يسمه

ولا يضرا بهما الصحابي .

(١) لما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم في قبر ابنه ابراهيم . رواه الشافعي .

في الأم قال : أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه

أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابراهيم ووضع عليه الحصى . الأم ٣١١/١

(٢) التعزية الصبر عيسى ماب من مكروه . وعزاه أي صبره وحته على الصبر .

قال لأزهري : أصلها التصبير لمن أصيب بمن يعز عليه : انظر المجموع / د / ٣٠٤

٣ = أي محبة . يقال انه ليجد بفلاحة وجداً شديداً اذا كان يهواها

ويحبها حباً شديداً : كما في اللسان مادة (وجد)

(٤) في المخطوطة (ولأشرف الاشد حتى يزال) لعمل الصواب ما أثبتته ٣٤/١١ أ

ومن السنة أن يصنع قرابة الميت وجيرانه طعاما لهم في يومهم ^(١) وليلتهم لانشغا لهم بأمر ميتهم ، وقد نبهت السنة على هذا فروى (أن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاءهم نعي جعفر ابن أبي طالب قال : اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم) (٤) ، ويعزها المسلم في أبيه الكافر وأمه الكافرة وذلك لأن القرابة

١ = أى القرابة الاباعد كما هو في المنهاج وشرحه (المغني) وعبارة المنهاج (يسن لجيران أهله

ولا قاربه الاباعد تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليلتهم) (٣٦٢ / ١)
٢ = ضبطه النووى : بفتح النون وكسر العين وتشديد الياء . قال :

ويقال : باسكان العين والتشديد أشهر : المجموع ٢١٥ / ٥

٣ = هو جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبي

(ص) وأحد السابقين الى الاسلام وأخو علي شقيقه قال ابن اسحاق :

أسلم بعد خمسة وعشرين رجلا وكان جعفر يحب المساكين ويجلس اليهم

ويخدمهم ويحد ثوبهم ويحد ثوبه فكان رسول الله (ص) يكنيه أبا المساكين

وقال : له أشبهت خلقي وخلقي ، رواه البخارى ٧٥ / ٧ ، وكان جعفر من المهاجرين

الأولين هاجر الى أرض الحبشة فأسلم النجاشي ومن تبعه على يده وأقام في الحبشة

الى أن قدم منها على رسول الله (ص) حين فتح خيبر فتلقاها النبي (ص)

واعتنقه ، وقال : ما أدري بأيهما أشد فرحا أبقدم جعفر أم بفتح خيبر؟

وقال ابن حجر في الاصابة نقلا عن البغوى وابن السكن عن عائشة رضي الله عنها

قالت لما قدم جعفر وأصحابه اسقبله النبي فقبله ما بين عينيه ، وكان قدوم

جعفر وأصحابه من أرض الحبشة في السنة السابعة من الهجرة قتل رضي الله عنه

يوم مؤتة بمأرض الشام . قال ابن عبد البر : في الاستيعاب . بعث رسول الله

بعثة الى الموتة في الجمادى الأولى من السنة الثامنة من الهجرة فأصيب بها

جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقاتل فيها جعفر حتى قطعت يداه جميعا

ثم قتل فقال رسول الله (ص) : ان الله عز وجل أبدال جعفرا بيديه جنا حين

يطير بهما في الجنة حيث يشاء فمن ههنا قيل له جعفر ذوالجنا حين ،

وقال ابن حجر في الاصابة نقلا عن الطبرى من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال : (كنت معهم في تلك الغزوة فالتمسنا جعفرا فوجدناه فيما أقبل

من جسمه بضعا وتسعين بين طعنة ورمية قال النبي (ص) : يطير مع الملائكة

، كذا أخرجه البخارى ما عدا القول الأخير : انظر الاصابة : ٢٣٧ / ١ ،

الاستيعاب ٢٤٢ / ١ ، طبقات لابن سعد ٣٤٩ / ٤ ، بخارى ٥١٠ / ٧

ورواه الترمذى ، وابن ماجه ، واللفظ عند الترمذى . عن عبد الله ابن جعفر قال :

لما نعي جعفر قال النبي (ص) أ صنعوا الأهل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم

: الترمذى : ٢٣٤ / ٢ ، وقال : حديث حسن :

(١) تهيج الوجد من بعضهم بما يجرى من بعض ، وان اختلف الأديان
 وذلك مما يوجبه الطباع في وجد الحميم بحميمه (٣) ولكن لا يقال رحيم الله
 ولا يدعى بما يصير اليه الى الخير - لأن ذلك لا يفعله الله لهما بمخالفته الحكمة
 في وجود التمييز بين المؤمن والكافر ، والتفرقة بين المطيع والعاصي ،
 ويعزى الكافر بقرايته الكافرة فيقال : له أخلف الله عليك ، ولا نقص عددك (٥) .
 لأنه ليس في كثرة تسل الكافر ما يخالف موجب الحكمة . لأن الله عز وجل انما يخلقهم
 ليعبدوه وليس له هدواخليقته بما فيها من العجائب الداعية لهم الى الاعتراف
 له بالربوبية والواحدة نية كما كان وراء هذا منهم من كفر فانما هو سوء اختيارهم
 لأنفسهم ، ولما يوجد منهم من الجزية التي يستعان بها على مصالح المسلمين
 فليس الدعاء لهذا بهذا مكروها

١ = أى تحريك المحبة . يقال هاج الا بهيجا حركها بالليل الى المورد
 والكلاء ، الوجد المحبة كما في اللسان في ما دتي هيج ، ووجد .
 ٢ = كذا في المخطوطة وهو مما يصح فيه التأنيث والتذكير .
 ٣ الحميم القريب قال الجوهرى : حميمك قريبك الذى تهتم لأمره
 ٤ = أى ولو أن الله فعل لهما بما فيه الخير لحصلت مخالفة الحكمة في وجود التمييز
 بين المؤمن والكافر ، ومخالفة التفرقة بين المطيع والعاصي .
 ٥ = قال الامام النووى : رحمه الله تعالى كذا صرح أصحابنا بهذا للدعاء
 وممن صرح بهذا الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي
 وأبو علي البندنجي والسرجسي والبغوى وصاحب العدة والبيان والرافعي
 وآخرون وهو مشكل لأنه دعاء ببقاء الكافر ودوام كفره فامختار تركه .
 وما قاله ظاهر . لأنه لا يمكن أن يؤخذ منهم الجزية في كل حال كما هو الآن
 في عصرنا حيث تفوقوا علينا بالاسلحة الفتاكة المدمرة ، وربما يمكنهم كثرتهم بالغلبة
 علينا ولأنه لو كان في كثرة الكفار خير لما دعا عليهم نبي الله نوح عليه السلام
 بعدم بقائهم في الأرض حيث قال : (رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا)
 سورة نوح . الآية (٢٦)

والسنة في النساء أن يزداد في كفنهن درع وخمار ليكون أستر
 لهن كالعادة فيهن في الحياة فكذلك المرأة تحمل على نعش (٢)
 يجافي فوقه بثوب لثلا يصفها ، ويتسولى أمر الميت وعمله
 وتجهيزه ودفنه والصلاة عليه أقاربه ويقدم الأقرب لفضل شفقتهم
 وكتما نهم شيئا يرونه منه ولا، خلاصهم/ في الدعاء له والشفاعة ٢٤/هـ
 ويغسل الرجل قرابته من المشركين ويتبع جنازته ويدفنه صلة لرحمه
 (٤)
 وقرابته .

١- درع المرأة قميصها قال صاحب المختار: درع الحديد مؤنثة .

وقال أبو عبيدة يذكر ويؤنث، درع المرأة قميصها وهو يذكر تقول
 ادرعت المرأة درعها غيرها تدريعا: أى ألبستها الدرع: مختار الصحاح

٢٠٣

٢- النعش ما يجعل فوق سرير الميت كالقبة والخيمة قال الامام
 النووي: قال الشيخ نصر المقدسي، والنعش هو المكبة التي توضع
 فوق المرأة على السرير وتغطي بثوب لتستر عن أعين الناس وكذا قال
 صاحب الحاوي يختار للمرأة اصلاح النعش كالقبة على السرير لما فيه
 من الصيانة وسماة صاحب البيان خيمة فقال: ان كانت امرأة اتخذ لها خيمة
 تسترها واستدلوا على ذلك بقضية جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله
 عنها، قيل وهي أول من حمل على هذا النعش من المسلمات: أنظر

المجموع ٢٧١/٥

٣- الضمير جعالي الأقرب فجمعه باعتبار المعنى . لأنه اسم جنس يعم الواحد فما فوقه .

٤- تقدم بيان ذلك أنظر صفحة (٣١٩) .

لأن ذلك واجب في القرابة وان اختلف الأديان .

ووردت السنة بما يدل على أن الامام في الصلاة على جنازة المرأة يقف عند رأسها . ويقف أسفل من ذلك في الرجل ، لأن ماسوى ذلك الوجه من المرأة عورة فيقف حيال وجهها ولا يضر الوقوف أسفل من ذلك في الرجل اذ ذلك ليس بعورة منه (ولا يعد) أن يقف حيال العورة . (٢)

١- يؤخذ على المؤلف هنا أمران .

الأول : أن السنة وردت بخلاف ما ذكرهنا : أي ، أن الامام يقف في جنازة المرأة عند عجيزتها ويقف في جنازة الرجل عند رأسه .

روى أهل السنن أن أنسا رضي الله عنه صلى على الرجل فقام عند رأسه ، وعلى المرأة عند عجيزتها . فقال له العلاء بن زياد يأأباحمزة هكذا كان يفعل رسول الله (ص) يصلي على الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة ؟ قال نعم) رواه أبو داود ١٨٦/٢ ، والترمذي ٣٤٩/٢ . فقال حديث حسن : روى الشيخان من حديث سمرة بن جندب قال صليت وراء النبي على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها وسطها) بخارى ٢٠١/٣ ، مسلم ٣٢/٧ انظر الترمذي وأبو داود في المرجع السابق + فقال الامام النووي السنة أن يقف الامام عند عجيزة المرأة بلا خلاف للحديث ، ولاخيه أبلغ في صيانتها^{عن} الباقيين وذكر في الرجل وجهين الصحيح عند رأسه والثاني عند صدره ، أنظر المجموع ٥/٢٢٥ .)

الثاني : أنه خالف مذهبه فانه شرط في مقدمة الكتاب أنه يورد الأحكام على مذهب الامام الشافعي وأصحاب الشافعي ما اختلفوا في أن السنة في جنازة المرأة أن يقف الامام عند عجيزتها وما ذكره المؤلف خلاف ذلك وهو قريب من رأى الاحناف القائلين بأن الامام يقف يحذاء الصدر سواء كان رجلاً أو امرأة ، ومذهب المالكية القائلين بأن الامام يقف عند وسط الرجل وعند منكب المرأة : أنظر هذا بدائع الصنائع ٣١٢/١ ، فتح القدير ٤٦٢/١ ، الشرح الكبير مع الدسوقي ٤١٨/١

الرسالة الفقهية للقيراوني صفحة (١٥٤) .
٢- في (خ) (وبعد أن يقف) لعل الصواب ما أثبتناه والله أعلم .

(١)

(باب الصوم)

الصوم من معالم أورا الدين ، وقد ذكر الله تعالى في الكتاب ما نبه به على عظم قدره وجلالة موقعه من العبادة البدنية (٢) فقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (٣) الى قوله لعلمكم تشكرون) فجمعت هذه الآية ضربا من التنبيهات المحكمة على تعظيم الصوم . منها افتتح أول الكلام به من قوله (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ) فعرفنا أن الصوم كان شريعة لمن قبلنا كما هو لنا ، وهذا قد يجوز أن يكون على معنى الاستواء في جملة الصوم مع الاختلاف في تفصيله كالصلاة المفروضة على من قبلنا ، وقد يكون على استواء الصومين في عدالتيهما ، وفي الاخبار باشتراك أهل الأديان في شريعة الصوم تعظيم لها وحث لنا على التزامها (وتهذيبه) لما يثقل على الطباع من الامسك عن الشهوات في فعلها . لأن الشيء إذا استوى في التزام فعله العدد الكثير خف الأمر في احتمال ثقله ما لا يخف إذا كان الواحد مخصوصا . ثم قال عز وجل (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) تعقلون (٥) عرفنا أن الصوم يورث التقوى

١ = جرت عادة المؤلفين من الفقهاء أن يترجموا بكتاب الصيام . لأن الباب عنوان لما يندرج تحت الكتاب كما أن الفصل عنوان لما يندرج تحت الباب ولو عبرا لمؤلف ذلك بكتاب الصيام لكان أنسبه .

٢ في المخطوطة مرسوم هكذا (الابدانية) تحريف من النسخ .

٣ = الآية من سورة البقرة : ١٨٣

والآيات التي بعدها (أي ما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون + شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا لله على ما هداكم ولعلمكم تشكرون)

٤ = في المخطوطة (تهدين) لعل الصواب ما أثبتته .

٥ = كذا في المخطوطة ولعل المعنى أن التقوى نتيجة التعقل . لأن الانسان اذا عقل وعرف ما يترتب على المخالفة لأمر الله خاف واتقى ولهذا يقول الكفار يوم القيامة (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير)

سورة العنكبوت : الآية : ١٠ :

(١)

وَأَنْ نَخْشَى اللَّهَ فِي أَوْامِرِهِ أَنْ تَتْرَكَ وَنَوَاهِيهِ أَنْ تَتْرَكَ ، وَالَّذِي هَذَا وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مِنْ اسْتِطَاعَ مِنْكُمْ الْبِأَاءُ) فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالْصَوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءُ) (٣) قَالَ عَزَّ وَجَلَّ أَيُّهَا مَا مَعَدُّ وَدَاتٍ (فَعَلِمْنَا أَنْ نَلْمَ يَفْرُضُ عَلَيْنَا أَيَّامَ الدَّهْرِ ، وَلَا أَكْثَرَ أَيَّامِهِ ، وَإِنَّمَا فَرَضَ عَلَيْنَا أَيَّامًا بِسِيرَةٍ قَلِيلًا فَخَفَّاحْتِمَالِ الْمَشَقَّةِ فِيهَا) وَلَا تَخْرُجْ صَاحِبِهَا إِلَى مَا يَشْتَقُّ كُلَّ الْإِحْرَاجِ (٤) وَالتَّضْيِيقِ . ثُمَّ بَيْنَ هَذِهِ الْأَيَّامِ . بِقَوْلِهِ (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) . وَالشَّهْرُ إِنَّمَا هُوَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَ وَعِشْرُونَ ، ثُمَّ قَالَ : عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٦) وَعَرَفْنَاهُمْ أَنَّهُ خَفَّفَ عَنْهُمْ فِي الصِّيَامِ فِي حَالَتِي الْعِذْرِ مِنَ السَّفَرِ وَالْعَرَضِ ، وَلَمْ يَكْلِفْهُمْ فِي هَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَثْقُلُ فِيهِمَا فَعَلَهُ ثُمَّ أَتَاهُمْ بِنَوْعٍ آخَرَ مِنَ التَّخْفِيفِ فَقَالَ :

١ = فِي الْمَخْطُوطَةِ مَرْسُومَةٌ بِالْأَلْفِ وَالْأَشْهُرُ كُنَّا بِتَبَاهَا بِالْيَاءِ .

٢ = الْبِأَاءُ : بِالْهَمْزِ وَتَاءٍ تَأْنِيثٌ مَمْدُودٌ

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ : قَالَ النَّوَوِيُّ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ (بِالْبِأَاءِ) هُنَا .

عَلَى قَوْلَيْنِ يَرْجِعَانِ إِلَى الْمَعْنَى وَاحِدًا أَصْحَبَاهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ

وَهُوَ الْجَمَاعَةُ فَتَقَدَّرَ بِهِ مِنْ اسْتِطَاعَ مِنْكُمْ الْجَمَاعَةَ لِقَدَرَتِهِ عَلَى مُؤْنَسِهِ - وَهِيَ مُؤْنُ

النِّكَاحِ - فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْجَمَاعَةَ لِعَجْزِهِ عَنْ مُؤْنِ النِّكَاحِ فَعَلَيْهِ

بِالصَّوْمِ لِيُدْفَعَ شَهْوَتُهُ وَيَقْطَعَ شَرْمَنِيهِ كَمَا يَقْطَعُهُ الْوَجَاءُ ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَقَعَ

الْخَطَابُ مَعَ الشَّبَابِ الَّذِينَ هُمْ مَظْنَنَةُ شَهْوَةِ النِّسَاءِ وَلَا يَنْفَكُونَ عَنْهَا غَالِبًا ،

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا (بِالْبِأَاءِ) مُؤْنُ النِّكَاحِ سَمِيَتْ بِاسْمِهَا لِأَنَّهَا

وَتَقَدَّرَ بِهِ مِنْ اسْتِطَاعَ مِنْكُمْ مُؤْنُ النِّكَاحِ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَصُمْ لِدْفَعِ

شَهْوَتِهِ . وَالَّذِي حَمَلَ الْقَائِلِينَ بِهَذَا عَلَى مَا قَالُوهُ قَوْلُهُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ .

بِالصَّوْمِ . قَالَ لَوْ وَالْعَاجِزُ عَنِ الْجَمَاعَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الصَّوْمِ لِدْفَعِ الشَّهْوَةِ فَوَجِبَ

تَأْوِيلُ الْبِأَاءِ عَلَى الْمُؤْنِ ، وَانْفِصَالُ الْقَائِلُونَ بِالْأَوَّلِ عَنْ ذَلِكَ بِالتَّحْقِيقِ الْمَذْكُورِ (فَتَحَالَى رَى

: ١٠٨ / ٩

٣ = الْوَجَاءُ : بِكَسْرِ الْوَاوِ وَجِيمٍ وَمَدٍّ كَذَا ضَبَّهُ ابْنُ حَجْرٍ . الْوَجَاءُ هُوَ رِضُ الْخَصِيَّتَيْنِ

بِقِيلِ رِضٍ عَرُوقَهَا ، وَمَنْ يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ تَنْقَطِعُ شَهْوَتُهُ ، وَاطِّلاقُ الْوَجَاءِ عَلَى الصِّيَامِ

مِنْ مَجَازِ الْمَشَابِيهِ : الْمَرْجِعُ السَّابِقُ

٤ = فِي الْمَخْطُوطَةِ وَلَا يَخْرُجُ صَاحِبِهَا إِلَى مَا يَشْكُ كُلَّ الْإِحْوَامِ (وَلَعَلَّ الصَّوَابَ

مَا أَثْبَتْنَاهُ :

٥ = بِقَوْلِهِ : مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ بَيْنَ دَلِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ شَهْرُ رَمَضَانَ . . .

٦ = الْآيَةُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ (١٨٥)

(١)

أ/٣٤

(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ) / أ ي ومن ثقل عليه الصوم من المطيقين له فله تركه الى اطعام مسكين واحد فيكون ما يفوته من اجاعة نفسه يوما واحدا قائما مقامه اشباعه (٢) مسكينا واحدا يوما واحدا وهذا انما كان في الغرض الا ولهم نسخ (٣) التخيير بقوله (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) ثم قال عز وجل (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) (٤) . فعرفنا أن أيام الصوم في شهر واحد من السنة ، وذلك الشهر هو شهر رمضان الذي أعظم الله أمره وأنزل القرآن فيه فجعله وقتا لنزول القرآن الذي هدى الله به الناس الى معالم دينه الذي لا يقبل دينا سواه ومسالح أمورهم في دينهم ودنياهم ، وجعل تلك المعالم بينات لمن تدبرها واضحات لمن تأملها لأنها مصالح العباد ثم ألزمهم الصوم حتما فقال (لَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) وأما ذكر الرخصة لهذا المريض والمسافر في الاطراف فقال : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) لئلا يتوهم متوهم أن الرخصة في هذا انما كانت حين كان الناس بالخيار في فعل الصوم وتركه في حال الإقامة والصحة ، ثم قال : (وَاتَّقُوا الْعِدَّةَ) وهي أيام شهر رمضان يتمونها صائمين ، ثم تكبرون الله وتسجدونه على ما هداكم له من هذه الشريعة الخطيرة (٥) الجليلة (وَعَلَيْكُمْ تَشْكُرُونَ) يحتمل المعنى فانكم اذا فعلتم ذلك ككتم شاكرين لله على انعامه عليكم بهذه الشريعة فجعلهم (٦) في آخرا لآية شاكرين لله بالصوم كما جعلهم في أولها من المتقين فثبت بهذا أن من قام بفرض الصوم استحق أن يسمى

-
- ١ = كذا في المخطوطة قال الشوكاني : قرأ وأيضاً هكذا وقرأ ابن عباس (طعام مسكين) وهي قراءة أبي عمرو وعاصم وحزمة والكسائي : فتح القدير : ١ / ١٨٠
 ٢ = في المخطوطة (قائما مقام اشباعه :
 ٣ = قال الشوكاني اختلف أهل العلم في هذه الآية هل محكمة أو منسوخة فقيل انها منسوخة وانما كانت رخصة عند ائمتنا^٤ فرض الصيام لأنه شق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم وهو يطيقه ، ثم نسخ ذلك وهذا قول الجمهور وقال بعض أهل العلم : انها لم تنسخ وانها رخصة للشيوخ والعجائز خاصة اذ كانوا لا يطيقون الصيام الا بمسقة وعلى هذا يكون المعنى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ) أي يكلفونه ، ويؤيد هذا قراءة (يطوقونه) فتح القدير : ١٨٠ ظ
 ٤ = في المخطوطة محل سواد بعد الآية بقدر كلمة .
 ٥ = أي ربيعة القدر قال صاحب اللسان : الخطر ارتفاع القدر العال والشرف والمنزلة ورجل خطير . أي له قدر وخطر واطرير رفيع : لسان العرب مادة (خطر)
 ٦ = في المخطوطة : فجعلتم (تحريف من الناسخ .

متقيا شاكرا فلا أجل في صفات العبادة مما بين الصفتين ، وقد حصل منه
 مما تقدم ذكره أن الوجه في الصوم هو التذلل لله بكسر النفس وقمعها
 عن الملاذ وفي ذلك الانقطاع عن الدنيا إلى الله ، وكأنه إنما خص به هذا
 الشهر بفضله بانزال القرآن فيه ولله أن يفضل من الشهور ما شاء كما يفضل
 بين العباد ، والأما كن والبيوت ، وثبت أن الرخصة وقعت في الإفطار في حكم
 عذر المرض والسفر تخفيفا على العباد ، وثبتت السنة^(١) المجمع عليها بمنع الحائض
 والنفساء من الصوم ، وقد تقدم بيان الوجه في ذلك ثم جعل الله تعالى فرض الصوم
 لازما للمكلفين وهم الغفلاء البالغون ، ووردت السنة بتكليف الصبيان إذا أطاقوا
 وذلك والله أعلم ليمرنوا على الصوم ، كما أمرنا أن نأخذ أولادنا إذا بلغوا
 سبع سنين بالصلاة ليعتادوها وليرتادوها ، وقت التكليف التام وهم (مشتغلون
 بفعلها)^(٣) مع ما في ذلك من أحكام^(٤) المعرفة من أوصافها وأوقاتها وأفعالها
 وأقوالها ، والحامل والمرضع إذا خافتا^(٥) على أولادهما في الصوم فقد أبيح
 لهما أن يفطرا رخصة وإبقاء على ما في بطونهما من قلة الغذاء المخوف منه ٢٥/ب
 على النفس ، ووردت الشريعة بالنهي عن صوم يوم الفطروا لأضحى (٦)

-
- ١ = أنظر دليل ذلك من السنة في ص ١٢٢
- ٢ = لم أقف على حديث في ذلك وإنما يستدل على ذلك أصحاب الشافعي
 بإلقياس على الصلاة حيث ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر بالصلاة
 بسبع سنين والضرب عليهن بعشر . قال أبو إسحاق في المذهب (ويؤمر بسبع
 سنين بفعله - أي الصبي - إذا أطاق الصوم ويضرب على تركه لعشر قيا سا
 على الصلاة) ، وكذا قال النووي في الشرح : أنظر المجموع : ٢٥٣/٦ :
- ٣ = في المخطوطة (وهم غير مشتغلين بفعلها) تحريف من النسخ :
- ٤ = كذا في المخطوطة وفي العبارة قلب . أي مع في ذلك من معرفة أحكامها :
- ٥ = وكذا يجوز إذا خافتا على أنفسهما فإن أفطرتا خوفا على أنفسهما
 قضتا ولا فدية عليهما كالمريض فكذلك إذا خافتا على أنفسهما وولديهما
 قال النووي وهكذا لا خلاف فيه ، وإن خافتا على ولديهما لا على أنفسهما
 أفطرتا وقضتا بلا خلاف . وفي الفدية أقوال . أصحابنا بتفريق الأصحاب
 وجوب الفدية ، والثاني مستحبة لا واجبة . أنظر المجموع : ٢٦٧/٦ :
- ٦ = ورد النهي في حديث عمر رضي الله عنه فيما رواه عنه أبو عبيد مولى ابن الزهري
 قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فقال : هذا نيو مان نهى رسول الله (ص)
 عن صيامها يوم فطركم من صيامكم واليوم الآخر تأكلون فيه من نسككم (رواه
 البخاري بهذا اللفظ : ٢٣٨/٤ :

(١) وايام التشريق . وذلك ان هذه ايام عيد ، وخروج عن مشقة عن امساك
 عن الملاذ وعن بعضها فعيد الفطر عقب الصوم فأمرُوا بان يفرقوا بين
 الوقتين ليفصل وقت الصوم من وقت الفطر ———— ،
 وعيد الأضحى عقب الاحرام بالحج والامساك عن كثير من الملاذ بالنساء
 ثم هم مأمورون بالقرابين فيه وفي الايام بعده ، وأمرُوا بان يأكلوا
 من قرابينهم ويقضوا شهواتهم من نساءهم ليقدم لهم في العيد التوسع
 في الملاذ ، وقد اختص به من هذا الحجاج دون من سواهم تعظيماً لامر
 الحج حتى جعل الناس تبعاً لهم لما ذكرناه (٤) . . .

-
- ١ = وايام التشريق هي الايام التي بعد يوم النحر وسميت ايام التشريق لأن
 لحوم الاضاحي تشرق فيها اي تنشر فيها الشمس ، وقيل لأن الهدى لا ينحر
 حتى تشرق الشمس وقيل غير ذلك انظر فتح الباري : ٤ / ٢٤٣ .
 وورد منع الصوم عن ايام التشريق في حديث نبيشة قال : قال رسول الله (ايام
 التشريق ايام اكل وشرب) رواه مسلم : وفي حديث كعب بن مالك (ان النبي
 صلى الله عليه وسلم بعثه وأنس من الحدثن ايام التشريق فنأدى انه لا يدخل
 الجنة الا مؤمن وايام التشريق ايام اكل وشرب) رواه مسلم .
 ٢ = والسعيب : كل شيء اعقب شيئاً : لسان العرب ماد ((عقب)) .
 ٣ = في المخطوطة (تعظيم .) الظاهر ما اثبتته والله اعلم . . .
 ٤ = أي أن الأمر في الأصل في هذا قصد به الحجاج ثم كان سائر الناس تبعاً لهم
 وكذلك الحال في ابا حة الاستنجاء بالاحجار لقلعة الماء عند القوم .
 فأبيح تخفيفاً لهم ثم عم الحكم سائر الناس وسائر أهل البلاد ، وكذا اغتسال
 يوم الجمعة انما كان سبب ذلك أن عامة لباس القوم كان الصوف فكانت تخرج منهم
 رائحة العرق . ثم التذباب الى هذا عام لأهل هذا المعنى ولغيرهم في فصل
 الشتاء وفي فصل الصيف . انظر صفحة ١٣٣ ، ١٣٤ في الفصل الثاني .

(١) من نظائره في المعاني الخاصة في أصولها مع عموم الأحكام المتعلقة بها، وحكم الصوم المفروض في الحاجة إلى النية كحكم الصلاة^(٣) ليكون الفرض مؤدا على القصد به بطاعة الله في فعل ما تعبد به، إلا أن الصلاة والطهارة من أحكامها أن يؤتى بالنية لهما مع افتتاح العمل، والصوم مفارق لهما . لأن وقت الدخول في الصوم هو طلوع الفجر يصادف أكثر الناس قياما فلو كفوا مراعات ذلك الوقت لا نقطعوا عن النوم الذي جعله الله من عظيم مننه على العباد، ولعل كثيرا منهم ما يقفون على حقيقة وقت طلوع الفجر فرخص لهم لهذا المعنى في تبييت النية من الليل .

(٢) ومن أغنى عليه بعد أن نوى بالليل أجزاء صوم يومه في قول جماعة أصحابنا، وعلى قول الشافعي إذا لم يفق عند الصبح ولا شيء من النهار لم يجز صوم يومه لأن حكم الصوم لم يلزمه في شيء من النهار فكأنه لم يأت به ولم يكن من أهله وإذا امتد الاغما لم يجزّه ما بعد اليوم الأول لخلوه عن النية^(٤) وقول أهل العلم في صوم التطوع

-
- ١- بعد كلمة (بها) كلام مكرر وأظنها من قلم الناسخ . وهو (وحكم الصوم المفروض في أصولها مع عموم الأحكام المتعلقة بها) .
 - ٢- في المخطوطة (الحاجة إلى النية) .
 - ٣- في المخطوطة (حكم الصلاة) لعل الصواب ما أثبتته .
 - ٤- في المخطوطة (قياما) تعريف .
 - ٥- في المخطوطة (يقيقون) لعل الصواب ما أثبتته .
 - ٦- وأصل التغمية الستر والتغطية، وأغنى على المريض إذا غشي عليه كأن العرس ستر عقله وغطاه / النهاية ٣ / ٣٨٩ ، لسان العرب مادة (غمي) .
 - وحكى الرافعي أن لاختلال العقل مراتب . أحدهما الجنون وهو سلب خواص الانسان ويكاد ويلحقه بالبهائم . والثانية : الاغما وهو يغشي العقل ويغلب عليه حتى لا يبقى في دفعه اختيار، والثالثة النوم وهو مزيد للتمييز لكنه سهل الازالة والعقل معه كالشيء المستور الذي يسهل الكشف عنه ، ودونها مرتبة . رابعة : وهي الغفلة ولا أثر لها في الصوم وفاقا) أنظر فتح العزيز : ٦ / ٤٠٨ .
 - ٧- لعلها جماعة من الأصحاب، حكى الرافعي عن المزني أنه قال : إذا نوى من الليل صوم يومه وان استغرق الاغما جميع النهار كالنوم) فتح العزيز ٦ / ٤٠٦ .
 - ٨- كذا في المخطوطة، ولعله قال أهد العلم .

ان النية له تجوز بعد طلوع الفجر الى نصف النهار . لأن صوم التطوع غير مقصود فثبتت له ، وانما هو على حسب ما ينشط له الانسان من اتفاق الأسباب كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدخل على أهله فيقول هل عندكم من غدا ؟ فاذا قالوا : لا . قال : فاني اذا صائم واذا كان هذا وصف صوم التطوع أبيع له أن ينوي بالنهار ما لم ينتصف فيكون قد بقي من النهار أكثره فاذا انتصف صار في صوم ما بعده صائما أقل النهار فلم يكن حكم الفطر أولى به من حكم الصوم فيبقى على حالته المتقدمة وهي الفطر ولا ينكسر في العقول والعبادات تغليب أكثر الشيء على أقله كما ذكرنا هذا في المعاني التي بينا عليه الأحكام بغفلتها بدون مساوئها ٣٥/أ

- ١- ينكر على المؤلف قوله روى بصيغة التعريض مع أنه حديث صحيح وقد سبق التنبيه على نظائره .
- الحديث رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ولفظه . قالت (قال لي رسول الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة هل عندكم شيء فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال : فاني صائم مسلم : ٣٥/٨ وفي رواية النسائي قال صلى الله عليه وسلم (اذا أصوم) النسائي : ١٩٦/٤ قال النووي قول النبي صلى الله عليه وسلم (اذا أصوم) ابتداء بنية الصوم :
- ٢- قال الامام النووي وهو الأصح با اتفاق الأصحاب وهو نص الشافعي في معظم كتبه الجديدة ، وفي القديم يصح ونص في كتابين من الجديد على صحته نص عليه في حرملة وفي كتاب اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما وهما من جملة كتب الأم قال : قال أصحابنا وعلى هذا يصح في جميع ساعات النهار وفي آخر ساعة لكن يشترط أن لا يتصل غروب الشمس بالنية بل يقيس بينهما زمن ولو أدنى لحظظة : راجع المجموع : ٢٦٢/٦ - ٢٩٣
- ٣- وهذا تفريع على المنفي لا على النفي .

*** أنظر صفحة (١٢٨) وما بعدها في فصل أن كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد

(باب ذكر ما يفطر الصائم)

وجعل للصوم أمور يفسد بها الصوم (حل) منه محل الأحداث من الطهارة كالأكل والشرب والجماع وذلك أن الصوم إنما يقع من هذه الأشياء التي هي معاظم ما ينتد ذبه ليكون الصائم متذللًا لله بكسر شهوته وقمع نفسه عن لذاتها فلم يجوز أن يكون الصائم باقيا على صيامه من غير أن يفتل شيئا مما أمر به .

ثم قال أهل العلم على هذه الأشياء جميع ما يدخله الصائم جوفه وداخل رأسه كائنا ما كان مما يؤكل أو لا يؤكل حسما للباب ، والحاقا لنا در بالغال لب وسوا بين انزال الماء بالجماع الكامل (وبين ما^(٣)دونه) من مسأ و قبلة وتغذية ، وسوا أيضا بيتاتين الاناث والذكور والبهائم الحاقا لنا در بالغال لب فيما سوى الاناث ، ووردت السنة بالانطراف في استجلاب^(٤)ه من غير حاجة وخوف حدوث دا ، وهو يضعف ضعفا شديدا وقد يجوع تجوعا قويا يؤدي الى الفطر فنهى عنه لهذا المعنى اذا فعله فاعل فكانه تشبه الى الانطراف ربا مرقصه ليفطر به فجعل فعله مفطرا وان لم يؤدي الى الفطار كما أن من استجلب الى نفسه زوال العقل بشرب (مسكر)^(٥) منع من الصلاة ولزمه قضاؤها . وان كان زوال عقله بالانغماء ونحوه لم يجب عليه القضاء في قول كثير^(٦)(٧)

من أهمل العلم

١ = من حل بالمكان من باب رد .

٢ = روى البخارى باسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) البخارى : ١١٦/٤

٣ = في المخطوطة مرسوم هكذا (ويليها ما دونه) ولعل الصواب ما أثبت .

٤ = أى في جلب المفطرات على نفسه والمراد به هنا الاستمنا .

٥ = في المخطوطة مشكر) تحريف من الناسخ .

٦ = كذا حكى النووى عن ابن سريج قال النووى رحمه الله تعالى : حكى الأصحاب وجها عن ابن سريج أن الانغماء المستغرق لجميع رمضان لا قضاء فيه كالجنون ، ونقل البغوى عنه أنه اذا استغرق رمضان أو يوما منه لا قضاء على المغمى عليه ، والمذهب وجوب القضاء عليه ، وفرق الأصحاب بين الصوم والصلاة أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم وهذا هو الفرق بين قضاء الحائض الصوم دون الصلاة : انظر المجموع ٢٥٥/٦ الروضة ٣٧٠/٢ .

٧ وفي قول أكثر أهل العلم يجب القضاء عليه ذهب الى هذا الاثمة الأربعة وأهل الظاهر ولم يجد لأصحاب الشافعي الا وجها حكى عن ابن سريج ولو كان هناك غيره لذكره النووى ، كما ذكره غيره بل زعم الكسائي من علماء الاحناف الا جماع على وجوب القضاء على المغمى عليه . وللمزيد راجع بدائع الصنائع ٨٨/٢ بحر الرائق ٣١٢/٢ الخرشي ٢٤٨/٢ كشف القناع ٣١٤/٢ المحلى

٢٢٨/٦ المجموع ٢٥٥/٦ الروضة ٣٧٠/٢ .

يو ما كان أ وأ كثرأ ونحوه ، وان من تسبب الى استجلا ب الميراث فقتل
حميمه الذى يرثه لم يورث منه فيجوز أن يكون المعنى من هذا الجنس
وقد نهى^(١) عن الحجامة للصائم لما يناله من الضعف ولكن ذلك مما
لا يبلغ في توهين القوة مبلغ القئ وكذلك دخول الحمام أيضا . هذا تخريج
على الاتساع والله أعلم .

١ = ورد النهي في حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثني رجل من
أصحاب النبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة والمواصله
ولم يحرمها ابقاء على أصحابه فقيل يارسول الله انك تواصل الى السحر فقال :
اني أوصل السحر وربى يطعمني ويسقيني (رواه أبو داود ٥٥٤/١)
قال ابن حجر في الفتح : (١٧٨/٤) اسناده صحيح والجهالة بالصحابي لاتضر ،
وقال النووي في المجموع (٣٥٠/٦) اسناده على شرط البخارى ومسلم .
وورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم
وهو محرم واحتجم وهو صائم) وفي حديث ثابت البناني قال : سئل أنس ابن مالك
رضي الله عنه أكنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال : لا : الا من أجل الضعف رواهما
البخارى وفي رواية له (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم) بخارى ١٧٤/٤ .
وهذه الأحاديث الصحيحة تدل على ان الحجامة لاتفطر وان كانت مكروهة لأجل
الضعف . لكن ورد حديث آخر يتعارض مع ماسبق وهو حديث ثوبان مولي النبي
صلى الله عليه وسلم وحديث شداد بن أوس ورافع بن خديع وغيرهم رروا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : (أفطر الحاجم والمحجوم) رواه أبو داود ٥٥٣/١
والترمذي ١٣٦/٣ ، وابن ماجه ٥٣٧/١ .
وقد حكم أهل الحديث لصحة هذا الحديث ومن قال بهذا الا امام أحمد واسحاق
ابن راهويه والحافظ عثمان سعيد الدارمي كذا ذكر النووي وابن حجر ، لأجل
هذا اختلف العلماء في الحجامة في افطارها للصوم .
فذهب جمهور العلماء منهم الائمة الثلاثة مالك وأبو حنيفة والشافعي وأهل
الظاهر . قال النووي : وقال صاحب الحاوى : وبه قال أكثر الصحابة وأكثر الفقهاء
وحجة الجمهور الأحاديث السابقة في أول الكلام ، وأجاب عن حديث (أفطر الحاجم
والمحجوم) بأجوبة لايسع ذكر كلها هنا .
منها ما أجاب بها الامام الشافعي في الأم- (١١٩/٢) وهو أن حديث (أفطر
الحاجم والمحجوم) منسوخ بحديث ابن عباس وغيره السابق ذكره . ودليل النسخ
ما ثبت من حديث شداد ابن أوس رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه
وسلم عام الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي
(أفطر الحاجم والمحجوم) وقد ثبت في صحيح البخارى في حديث ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم ، ثم قال الشافعي : وابن عباس
انما صحب النبي صلى الله عليه وسلم محرما في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ولم
يصحبه محرما قبل ذلك وكان الفتح سنة ثمان بلاشك فحديث ابن عباس بعد حديث
شداد بسنتين وزيادة فحديث ابن عباس ناسخ ، وحديث أفطر الحاجم والمحجوم
منسوخ .
ومنها أيضا ما أجاب به الشافعي وهو أن حديث ابن عباس أصح ، ويعضده القياس
وذلك أنه ليس الفطر من شيء يخرج من جسد الا أن يخرج الصائم من جوفه مستقيئا
وان الرجل قد ينزل غير متلذذ ولا يبطل صومه =

وقال قائلون والفطرانما يقع بما يدخل الجوف لا بما يخرج منه ، ولكن الغالب من القميين أنه لا يخلو من أن يرجع إلى المستلقي منه إلى جوفه شيء كما وردت السنة (٢) بأن من أكل أو شرب ناسيا فلا شيء عليه الله أطمعه وسقاه (٣) فذهب جل أهل العلم إلى هذا ورأوا أن النسيان يزيل القضاء ، وقال بعض أهل العلم على هذا المعنى أن يكون الإنسان مغلوبا على ما يفطر فقلوا فيمن دخل جوفه الدقيق من الطعام وما لا يملك التحفظ من غبار أو نحوه أو من سعد العالم إلى أرنبه بالاستنشاق أو نزل إلى حلقه بالمضمضة إن سبق ذلك إلى الجوف من غير تعديه أنه غير مفطر .

= ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والبول ويغتسل ولا يبطل صومه ، وإنما الفطر من ادخال البدن أو التلذذ بها لجماع أو التقبيل فيكون على هذا باخراجه من جوفه وذكروا أجوبة أخرى ذكر النووي منها ستا في المجموع ٦٤ / ٣٤٩ فا رجع إليه ان شئت للمراجع السابقة الأم ١١٧ / ٢ المحلى ٢٠٣ / ٦ المدونة ١٩٨ / ١ فتح الباري ١٧٤ / ٤ وما بعدها بتلخيص الحبير ١٩٣ / ٢ ، الباب ٤٢٧ / ١ ، فتح القدير ٢٣٠ / ٢ ، المنتقى ٥٦ / ٢ - ٥٧ :

وذهبت طائفة من العلماء منهم الامام أحمد واسحاق ابن راهويه وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهم وهو قول لبعض الصحابة إلى أنها تفطر . وحجتهم حديثاً فطر الحاجم والمحجوم (عملاً بظاهر الحديث ولم يروا كونه منسوخاً وقالوا واحتجوا به وهو محرم لا يعرف في أي الحرام كان فلا يتحقق النسخ . ويقول الشيخ ابن تيمية في فتاويه (ذكروا تأويلات ضعيفة . . .) (أجود ما قيل في ذلك ما ذكره المشافعي وغيره ان هذا منسوخ . فان هذا القول كان في رمضان واحتجوا به وهو محرم كان بعد ذلك لأن الحرام بعد رمضان . وهذا أيضاً ضعيف . بل هو صلوات الله عليه أحرمت سنة ست عام الحديبية بعمره في ذي القعدة . وأحرمت من العام القابل بعمره القضية في ذي القعدة . وأحرمت من العام الثالث سنة الفتح من الجعرنة من الجعرانة في ذي القعدة بعمره . وأحرمت سنة عشر بحجة الوداع في ذي القعدة فاحتج به صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم لم يبين في أي الاحرامات كان)

ولكن قول المشافعي - أن ابن عباس انما صحب النبي ص / محرماً في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ولم يصحبه محرماً قبل ذلك) - يفيد أن ذلك كان بعلم قد استقر عنده . هذه أقوال العلماء في هذه المسألة بالاختصار وبالنظر إلى هذه الأدلة يظهر لي أن ما ذهب إليه الجمهور أظهر والله أعلم : راجع الفتاوى لابن تيمية ٢٥٢ / ٢٥ ينتهي الا رادات ٨٤٤ / ١ مع المراجع السابقة :

١ = في المخطوطة مرسوم هكذا (المستقلا) الصواب ما أثبتناه

٢ = ورد ذلك في حديث أبي هريرة المتفق عليه ولفظه عند البخاري . عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي (ص) قال : (إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه فإما أطمعه الله وسقاه) وفي رواية الترمذي عنه (من أكل أو شرب ناسيا فلا يفطر فإما هو رزق رزقه الله) البخاري ١٥٥ / ٤ ، مسلم ٣٥ / ٨ ، الترمذي ١١٣ / ٢ ، أبو داود ٥٥٩ / ١

٣ = أي لا قضاء ولا كفارة خلافاً للما لكبة القائلين بأن عليه القضاء فقط .

أنظر الرسالة : ص ١٦١ ، المدونة : ٢٠٨ / ١ :

وروا خبراً (من استقاء عامداً فقد أظفر ومن ذرعه القيء فلا شيء عليه) (٢)
فكان هذا أيضاً جارية على جملة هذا الباب والله أعلم :

ثم من قال من أهل العلم فيمن أكل أو جامع جازلاً بطول الفجر أنه لا يفطر .
وكذلك من أظفر وعنده أن عليه (ليلاً)^(٣) قالوا : لأنهما مغلوبان والغلبة
تزيل الإعادة كالنسيان ،

وقال قائلون (٤) ان هذين يقضيان وان لم يتعمدا لأن الخطأ وقع منهما
في الوقت خاصة/والخطأ والنسيان في الوقت مما لا يعذر به إلا نسيان كمن صلى ٢٦/٢٦
قبل الوقت جازلاً أو ناسياً وهذه كلها فروع وتكلم فيها أهل العلم بالاستدلال
والأصول والسياسة وكل واحد منها جائز غير مستنكر والله أعلم بالصواب

١ = ذرعه : أي غلبه القيء وسبقه .

٢ الحد يثروا أهل السنن ولفظه عند أبي داود من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من ذرعه القيء

وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء فليقض) رواه أبو داود : ٥٥٥/١ ، والترمذي

٢/١١١ ، وابن ماجه : ٥٤٦/١

٣ = في المخطوطة (نهاراً) هذا سهو من الكاتب والصواب ما أثبتناه

ظاهر المسألة فيمن أكل أو جامع ظاناً بقاء الليل أو أظفر ظاناً دخول

الليل ثم تبين خطأه فهذا اختلف فيه العلماء على قولين .

الأول ما ذكره المؤلف هنا أنه لا يفطر وأن صومه صحيح لا قضاء عليه ، نقل ذلك

عن عطاء وعروة ابن الزبير والحسن البصري ومجاهد وعن اسحاق ابن راهويه

وداود . كذا حكى النووي في المجموع ٦/٣٠٩ وابن حجر في الفتح : ٤/٢٠٠

قال النووي : احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم (ان الله تعالى تجاوز لي

عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) رواه البيهقي وغيره بإسناد

صحيحة من رواية ابن عباس (المجموع في المرجع السابق .

٤ = هذا القول الثاني : والقائلون بهذا جماعة من العلماء من السلف والخلف

وهو مذاهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد . انظر المراجع السابق

وحجتهم في ذلك قوله تعالى (فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض

من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) سورة البقرة الآية ١٨٧

وهذا أكل في نهار .

ويجد يث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر

الصديق رضي الله عنهما قالت : (أظفرنا على عهد رسول الله ص) يوم غيم ثم طلعت

الشمس قبيل لهشام فأمروا بالقضاء ؟ قال : بئد من قضاء) رواه البخاري ٤/١٩٩ =

((باب ذكر ما يلزم (الفطر) في شهر رمضان))

=====

(٢)

لا يلزم : ممن أفطر بـمعرض أو سفر إلا القضاء كذلك
من أفطر بغير عذر متعمدا إلا الجماع فإنه من أفطر به متعمدا في شهر رمضان
كانت عليه مع القضاء الكفارة (٣) ، والحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفا على
أولادهما عليهما مع القضاء الفدية (٤) هذا كله قول الشافعي ،
وقاس غيره الأكل والشرب ونحوهما على الجماع في إيجاب الكفارة (٥) .

= قوله (بد من قضاء) قال ابن حجر : هو استفهام انكرا محذوف الأداة
والمعنى لا بد من قضاء ، ووقع في رواية أبي ذر (لا بد من قضاء) فتح الباري المرجع السابق .
وبما رواه الشافعي عن مالك بن أنس إمام عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد
بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أفطر في رمضان في يوم ذي غيم
ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين قد طلعت
الشمس فقال عمر : رضي الله عنه الخطب يسير وقد اجتهدنا قال البيهقي : قال
مالك والشافعي معنى الخطب يسير قضاء يوم مكا نه)
ويتبين بهذا أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح . قال ابن حجر : ويرجع
قول الجمهور أنه لو غم هلال رمضان فأصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك
اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا والله أعلم ، ولاسيغفاه
الأدلة راجع المجموع : ٣١٠ / ٤

١ = في المخطوطة (الفطر) تحريف من النسخ .
٢ = إلا القضاء : أي دون الكفارة الإني الجماع : فالحصارضا فيها لنسبة للكفارة فقط
فلا ينالها في غيره واجبات أخرى . منها عدم الأكل والشرب احتراماً للشهر
حتى أنه لو جاز به عذر . +

٣ = الكفارة عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا لخبر الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله
هلكت : قال : ما لك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم . فقال رسول الله
ص هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا . قال : هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين
قال : لا . قال : فهل تجد اطعام ستين مسكينا ؟ قال : لا : قال : فمكث
النبي ص فبينما نحن على ذلك أتني النبي ص بعرق فيها تمر - والعرق : العكث -
قال : أين السائل ؟ فقال أنا : خذ هذا فتصدق به فقال الرجل علي فقر مني
يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحررتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي
فضحك النبي ص حتى بدت أنيابا به ثم قال : أطمعه أهلك (رواه البخاري بلفظه
٤ / ١٦٣ ، مسلم : ٢٢٥ - ٢٢٦)

٤ = الفدية : مد عن كل يوم وهو رطل وثلث با لبغدا دي ، والمد ملء اليدين

المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين .

٥ = وهم الجشنة والمالكية . =

ورأى من خالفهم أن حكم الجماع مغلظ في الأصول . لأن من جامع امرأته
لزمه ما لا يلزم من قبلها ، أو تاها فيما دون الفرج .

وكذلك من أحرم (فجامع مع فوق) من تطيب ، أو تليذ بما دون الجماع لم
(يفسد) حجه . قالوا : والكفارة مجعولة للا فطار في شهر رمضان (دون)
صوم القضاء ، وصوم النذر ، وكما روعيت حرمة الصوم في الكفارة فكذلك ينبغي
أن تراعى حرمة الصوم أيضا .

ويجوز أن يكون وجه هذا هو أن ترك الجماع على الدوام وعلى امتداد المدة
لا يفعل ما يبلغه ترك الأكل والشرب فليس بالصائم حاجة الى الجماع ولا
ضرورة ماسه اليه كالضرورة الى الطعام والشرب في حالة الجوع
والعطش (وليس ما يعتريه) من ذلك في الجماع (فضايق) العذر عن الجماع
ولم يضيق عن الأكل والشرب . فان الشبق تزول شهوته بأدنى شيء
يعرض له من وقت شبقه ، والجائع لا يسكن جوعه بمثل ذلك فافترقا ،
وغلظ الأمر في الإفطار بما يمكن بالسهولة تسكين النفس عنه مع عدمه
مالم يغلظ فيما لا يسكن بعد وجوده .

ولقول الآخرين وجه أيضا : (شارحين) في أقرب ما أخذ من العقل .
فأما الحامل والمرضع : فانهما لم يفطرا لحاجة أنفسهما بل للخوف على الجنين
والطفل فضم قضاء الصوم الى فدية لتأخر الصوم به مع الطاقة وهذا
لا ينكر والله تعالى أعلم .

قياسا على الجماع الجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمدا
انظر العناية وفتح القدير ٢ / ٣٣٨ ، بدائع الصنائع ٢ / ٩٨ ، مختصر
الطحاوى ص ٥٤ ، شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد ١ / ٤٠٠ .
١ = في المخطوطة مرسوم هكذا (بجامع فسجد) تحريف لعل الصواب ما أثبتته
٢ = في المخطوطة (بعد) لعل الصواب ما أثبتته .
٣ = في المخطوطة (وصوم القضاء دون صوم النذر) لعل الصواب ما أثبتته
٤ = أي كما روعيت حرمة صوم رمضان بايجاب الكفارة المغلظة على من أفطرها
بالجماع كذلك يجب أن تراعى حرمة صوم رمضان بالامساك بقية نهاره على من أفطرها
من غير عذر ، وهذا من خاصية صوم رمضان دون ما سواه من صوم النذر والقضاء .
٥ = في المخطوطة (بما يعتريه) لعل الصواب ما أثبتته : (٦) خ (فصار)
٧ = في المخطوطة (السبق) تحريف من الناسخ . الشبق شدة الغلظة وطلب
النكاح يقال رجل شبق وامرأة شبقية ، وشبق الرجل بالكسر شبقا فهو شبق
٨ = في المخطوطة (سارحون) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

((باب ذكر ما يعمل بعد الفطر من شهر رمضان))

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة سنة العيد بين وما فيهما من التكبير في الصلاة وغير الصلاة شكراً لله تعالى وتعظيماً وتنزيهاً وقد استحَب كثير من أهل العلم أحياناً ليلة العيد بين تأكيد لهذا المعنى ، ومن سنة عيد الفطر إخراج الزكاة قبل الغد وإلى العسلي وأن يطعم^(١) إلا نسان شيئاً قبل غدوه ويستحب ترك الأكل يوم الأضحى إلى أن ينصرف الناس من العسلي وفي كل واحد منهما خير ، فوجه الفرق بينهما أن عيد الفطر موسوم بالفطر فالأولى أن يباكر في يومه ٦٦/٢ به بأكل خلافاً لسائر الأيام التي كانت قبلها وليس هذا المعنى في عيد الأضحى الأيام قبله أيام فطر فاستحب إلا مساك ليكون الشكر لله بالعيد والتقرب إليه فيه قد اشتمل على شيء من الصوم الذي جعل للشكر أيضاً ، وجه آخر هو أن الشريعة قد وردت على كل واحد من يوم العيد بضرب من العواصاة لذوى الخلة ليشارك الأغنياء في السرور بعيدهم . ثم كانت العواصاة في عيد الفطر مسنونة قبل الغد وإلى الصلاة ، وتوارث الناس بالمدينة وغيرها من كبير من البلاد التقديماً مدة العواصاة قبل الفطر بيوم أو يومين ليجتمع صدقات الناس في المسجد الجامع أو في موضع غيره فيقسم يوم الفطر فلما كان المساكين تعجل لهم حقوقهم في هذا اليوم قبل الصلاة جعل للأغنياء أن يأكلوا ويشربوا قبلها . ولما كانت العواصاة المسنونة في الأضحى واقعة بعد الصلاة أمر إلا نسان بتأخير الأكل بعد الصلاة ليكون أكل الفريقين في وقت واحد فيشتركون في السرور بالعيد ، فان قيل فما الفرق بين هاتين العواصاتين في تعجيل أحدهما وتأخير الأخرى قيل : أن يكون ذلك لما ذكرنا في الوجه الأول ، وهو أن عيد الفطر موضع للافطار فلا معنى لتأخيرها وكذلك لا معنى لتأخير عواصاة المساكين ، وليس كذلك عيد الأضحى : وأيضاً فان السنة في عواصاة عيد الفطر أن يوصل الطعام إلى أهله حياً ، والسنة في قربان عيد الأضحى أن يوصل الطعام إلى أهله بعد^{طها} الصلاة . لأن الله عز وجل أمر بالبحر بعد الصلاة ، وكان وجه ذلك . أن القربان وضع لحصول ما حصل من النعمة والتوفيق لسنة ذلك اليوم وما قبله وتقديم ما قدم من الشكر بالذكر والصلاة فلما انتهى إلاذن في الشكر والتمكن منه بهذا جاء بما هو النهاية في باب الشكر وبذل النفس وهو القربان الذي هو متصور بصورة أن ينحرا لإنسان نفسه تقرباً إلى الله لو كان له إلى ذلك سبيل (٣) ،

١ = لما روى البخاري بسنده عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال (كان رسول الله ص . لا يغدو ايوم الفطر حتى يأكل تمرات) وفي رواية له (كان يأكلهن وترا البخاري ٤٤٦/٢)

٢ = لحدِيث بريدة رضي الله عنه قال كان النبي ص . لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم يوم الفطر لا يأكل حتى يرجع فياً كل من نسبته رواه الترمذي ٢٧/٢ ، وابن ماجه قال النسوي : أسانيدهم حسنة وقال الحاكم هو حديث صحيح : المجموع ٣ في خ (سبيلا) تحريف من الناسخ

ولما كان الأمر على هذا وقع التأخير الى الفراغ من الصلاة ولم يصلح
أن يبدأ وأولا بالتقرب إلى المنعم (١) بالشيء الذي هو أعلى (٢)

ما في با به ثم يتبع بالشيء الذي هو دون^٣ه وأدنى منه ولما جاء ز (٤)
قربة يوم الفطر من هذا عجبت العواصة إذا الأصل تعجيلها إلا بمعنى يوجب التأخير^(٥)
وأيا : فإنه ليس في التعجيل لعواصة ما يجب مؤونة (٦) فعجلت لسرعة
الأمر فيها والأمر في آخرها من فوات الصلاة عن الوقت المستحب لها ولما
كانت مواصلة يوم الأضحى يحتاج فيها إلى نحرو و سلخ جلد وتحصيل لحم
وتشقيصه لم يؤمن بما متداد مدة هذه الأشياء فوات الصلاة عن الوقت المسنون^٧
والله أعلم :

ومن سنة الإمام في العيد أن يرجع من غير الطريق الذي جاء منه
وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووجه ذلك أن يوم العيد يوم جعله ٢٧/سبها
الله معاداً للسلام ووقتا لشهر الدين وإذا عته ومغا يظة للمشركين بما يرونه
من ظهور التوحيد فكان صلى الله عليه وسلم يحب أن يعم طرق المدينة اجتيازاً
بها في جماعة المسلمين تأكيداً للمعنى الشهر والظهور والمغا يظة ،

-
- ١ = في المخطوطة (المنع) تحريف من النسخ .
٢ = وهي الأضحية لتعدى نفعها .
٣ = وهو الصلاة والذكر لأن نفعها كما صر على المؤدى .
٤ = أي انفصل عن هذا أي عن قربة يوم الأضحى قدمت العواصة للفقراء يوم الفطر .
٥ = وهو خوف فوات الصلاة كما في الأضحى فإنه لو قدمت العواصة لطلال
الوقت بالذبح والسلخ والطبخ وتفرقت على الفقراء وخيف فوات الصلاة لهذا
قدمت الصلاة في الأضحى .
٦ = أي لا ثقل ولا مشقة في تعجيل ما يجب آخرها .
والمؤنة : اسم لما يتحملة الإنسان من ثقل النفقة التي ينفقها على من يليه من أهله
وأولاده وغيرهم ، وقال الكوفيون : المؤنة مفعلة ، وليست مفعولة فبعضهم يذهب
إلى أنها مأخوذة من (الأون) وهو الثقل وقيل : هي من الأين : التعريفات
للجرجاني : ٣٠٢ لسان العرب ما دة أون ؛
٧ = أي تجزيها أجزاءً وتقطيعها قطعاً في العفاصل والأعضاء : النهاية ٢/٤٩٠
لسان العرب ما دة شقص :
٨ = روى البخاري بسنده عن جابر رضي الله عنه قال : (كان النبي ص .
إذا كان يوم العيد خالف الطريق) البخاري : ٤٧٢/٢
قال ابن حجر في الفتح وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لي
منها أكثر من عشرين وقد لخصتها وبينت الواهي منها ، ذكر ذلك في الفتح
فارجع إليه إن شئت في المرجع لسابق :
٩ = من عاد الشيء يعود عوداً ، ومعاداً أي مرجعاً يرجع كل عام بفرح وسرور على المسلمين :

وقد يكون ذلك على معنى ما كان يفعله عليه السلام (من حرص عا مة من بأطراف
 المدينة من المسلمين قويا ثم وضعفا ثم ورجا لهم ونسا ثم وصبيا لهم -
 على النظر اليه ، وكان اجتماع هؤلاء كلهم في طريق واحد متعذرا فانصرف
 من غير ذلك الطريق الذي جاء منه ليلحق من فاته النظر اليه في أحد
 الطريقين الذي جاء منه في الطريق الآخر ، وقد كان عليه السلام اذا خرج
 اعترضه الناس لسؤاله عن أمور دينهم فيحتمل أن يكون في العيد ليعمم
 بالأخبار فيهم ليعتقد من يريد مسألته من مراده والله أعلم :
 ووردت السنة (٢) في صدقة الفطر بصاع من تمر أو صاع من شعير
 وفي بعض الأخبار ذكر الرطب^٣ وفي بعضها ذكر الأقط (٤) والذي ذهب اليه
 أصحابنا أن يخرج كل انسان من قوته الذي يقاته ، لأن الغالب على أهل
 الحجاز (٦) الشعير والتمر وكان في الطائف الزبيب ، وكان في البوادي الأقط
 فرويت الأخبار ربما كانت عليه أحوال تلك البلاد ولم يكن الشام بلاد حنطة
 فتحت يومئذ .

- ١ والنص في المخطوطة هكذا (من حرص عا مة من بأطراف المسلمين) ولعل
 المعنى يستقيم بما أثبتناه ، أي من أجل حرص عا مة المسلمين على النظر اليه .
- ٢ = وما ورد في ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم . فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حر
 أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير صاعا من تمر أو صاعا من شعير)
 متفق عليه واللفظ لمسلم أنظر البخاري : ٣ / ٣٧٧ ، ومسلم : ٦١ / ٧ :
- ٣ لم أقف على لفظ (الرطب) في الشروح والحواشي القهية ولا في الأحاديث
 المشهورة الواردة في السنن ، وأظنها من زيادة الناسخ والله أعلم :
- ٤ = ورد في ضبط الأقط أربع لغات . الأقط ، والإقط ، والأقط ، وهو شيء
 يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يعصل ، والقطعة منه أقط قال
 ابن الأعرابي : هو من ألبان الإبل خاصة : أنظر لسان العرب مادة أقط : ١ / ٩٩
- ٥ = هذا تعليل لما ورد في الخبر .
- ٦ = ذكر صاحب معجم البلدان في تعريف الحجاز أقوالا منها .
 الحجاز ما بين جبلي طيء إلى طريق العراق لمن يريد مكة .
 الحجاز من تخوم صنعاء من العبلات وتبالة إلى تخوم الشام ، وإنما سمي
 حجازا لأنه حجز بين تهامة ونجد ، فمكة تهامة والمدينة حجازية والطائف
 حجازية : أنظر معجم البلدان : ٢ / ٢١٩ :
- ٧ = بلاد بدل أو عطف بيان من الشام .

فرأى من رأى (١) نصف صاع حنطة يعدل صاعاً من شعير، وأبى غيرهم (٣)

أن الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التعليل مقيمة (٤)
 وأن العكيلة في كل ما يخرج واحدة للخبر والجماع في التمر والشعير ،
 وكان وجه هذا التقدير هو أن الصاع أربعة أمداد ، والمد ما رطل وثلاث
 على تقديراً أهل الحجاز ، وما رطلان (٦) على تقديراً أهل العراق ،
 (٥)
 (٧)

١ = من رأى هذا أبو حنيفة وأصحابه ومن أدلتهم حديث معاوية أنه
 خطب فقال في خطبته بالمدينة (أرى نصف صاع من حنطة يعدل صاعاً من تمر)
 رواه البخاري : ٣٧٢ / ٣ ، ومسلم : ٦٢ - / ٧ ، واللفظ للبخاري .
 ومنها ما نقله الكاساني عن الشيخ أبي منصور المازندراني أنه ذكر أن عشرة
 من الصحابة رضي الله عنهم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم
 روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطر نصف صاع من البر (البدائع ٤٢ / ٢)
 ٢ = ونص المخطوطة (نصف صاع حنطة تعدل نصف صاع من شعير) سهو
 من الناس والصواب ما أثبتناه :

٣ = أي الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد ، واحتجوا بحديث أبي
 سعيد الخدري وغيره . أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر صاعاً الحديث
 قالوا : وحديث معاوية اجتهاد له لا يعادل النصوص ، ولم يثبت عن
 عن النبي صلى الله عليه وسلم نصف صاع من بر ، والمعروف في ذلك ضعيف ولم يصح
 يصح فيه الاجتهاد معاوية : أنظر المجموع : ١٤٣ / ٦ ، والخرشي : ٢٢٨ / ٢
 ٤ = أي مقدرة :

٥ = والرطل مائة وثمانون درهماً وأربعة أسباع درهم
 وقيل مائة وثمانون درهماً بغير أسباع
 وقيل : مائة وثلاثون درهماً . قال النووي : وبه قطع الغزالي والرافعي

الأول أصح وأقوى : المجموع : ١٢٩٦ وتساوي بالغرام = ٢١٧٥ غراماً : راجع كتاب الايضاح ٧٥
 والصاع : خمسة أرطال وثلاث بائنا دي قال النووي وبه قال جمهور العلماء
 من المتقدمين والمتأخرين وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد وفقهاء الحرمين
 وأكثر فقهاء العراقيين) : وحجة الجمهور في ذلك نقل أهل المدينة المتصل رواه
 خلف عن سلفهم وورثه أبناءهم من أبيهم أن هذا هو المد وهو مد النبي ص .
 وبهذا احتج مالك على أبي يوسف بحضرة الرشيد واستدعي أبناء المهاجرين
 والأصناف فكل أتى بمد زعم أنه أخذ من أبيه أو عن عمه أو جاره وهكذا :
 راجع تفصيل ذلك المجموع للنووي : ١٤٣ / ٦ ، المنتقى ١٨٦ / ٢ كتاباً الايضاح
 والتبيان في معرفة المكيال والميزان : بتحقيق د / محمد أحمد اسماعيل ص ٧٥
 ٦ = في المخطوطة (رطلين) تحريف من الناسخ :

٧ = أي عند أبي حنيفة ومحمد ومن وافقهما ، والصاع عندهم ثمانية أرطال
 باعتبار أن المد رطلان ، واستدلوا على ذلك بما روي الطحاوي عن مجاهد
 قال : (دخلنا على عائشة رضي الله عنها فاستسقى بعضنا ، فاتى بعضنا (القدر
 الكبير) قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بمثل هذا) قال مجاهد :
 فحزرت (قدرته) فيما أحرز ثمانية أرطال تسعة أرطال عشرة أرطال
 فلم يشك مجاهد في الثمانية ، وبحديث أنس رضي الله عنه قال : (كان رسول
 الله ص . يتوضأ بالمد وهو رطلان) الطحاوي في معاني الآثار ٤٨ / ٢ - ٥٠
 بدائع الصنائع ٧٢ / ٢ وما بعدها الفتاوى الهندية ١٧٩ / ١ فتح القدير ٣٦ / ٢ =

وعلى أى وجه كان فالمعنى مد واحد (١) كفاية في قوت يوم (فالصاع)
 قوت يوم وثلاثة أيام من بعده . وعلى هذا عادة الناس في الحائم (٣)
 والتفرغ بعد العيد ثلاثة أيام ، والنقصان عن هذا القدر تخلف عن هذا المعنى
 في القرب من المعقول المعتاد ، ثم جعلت هذه القربة على الانسان
 في نفسه وفي من يمونه (٤) لأنهم بمثابته فيما يلزم من الانفاق عليهم وسوا
 بين الصغير والكبير . لأن الكل من أهل الصيام (٥) وان امتد (٦)
 لأذى من بعضهم (٧) الى أن يبلغ (٨) ووجه ذلك والله أعلم أن هذه الصدقة
 طهارة للصائم -

= تبيان الحقائق : ٣٠٨/١ وما بعدها الباب : ٤٠٧/١
 أما الجمهور : فردوا هذه الأدلة بأن الأحاديث الواردة في هذا ضعيفة
 فلا معنى لترك الأحاديث الصحيحة في قدر الصاع المعدة لزكاة الفطر بمثل
 هذا : راجع تفاصيل ذلك المجموع للنووي : ٤٣/٦ والمنتقى للباي : ١٨٦/٢ .
 ١ = أى فيما يحصل من مد كفاية في قوت يوم ، ، وفيما نقله الشيخ محمد
 الشربيني في كتابه الإقناع (٣١١/٢) عن المؤلف عبارة واضحة . قال :
 (فائدة) ذكر القفال الشاشي في محاسن الشريعة معنى لطيفا في إيجاب
 الصاع وهو أن الناس تمنع غالبا من الكسب في العيد وثلاثة أيام بعده
 ولا يجد الفقير من يستعمله فيها . لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي
 يتحصل من الصاع عند جعله خبزا ثمانية أرطال من الخبز ، فان الصاع
 خمسة أرطال وثلاث ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فيأتي منه ذلك وهو
 كفاية الفقير في أربعة أيام لكل يوم رطلان :

٢ = في المخطوطة (فهو الصاع) سهو من الناس وسخ والله أعلم :

٣ = أى في أيام العيد التي يغتسلون فيها بالماء الحميم أى بالماء الحار
 قال ابن منظور (الحائم) جمع الحميم الذي هو الماء الحار قال : قال ابن
 سيده : وهذا خطأ . لأن فعلا لا يجمع على فعائل وانما هو جمع (الحميمة)
 الذي هو الماء الحار لفة في الحميم ، مثل صحيفة وصحائف ، وعلى هذا الحائم جمع
 الحميم والحميمة : أنظر لسان العرب مادة حمم : ١٠٠٨/٢ :
 ٤ = من ما نيمون مونا : اذا احتمل مئونه ، وقام بكفايته وان الرجل أهله كفاهم
 وأنفق عليهم : لسان العرب مادة (مون) : ٤٣٠٢/٦ :

٥ = أى من المسلمين :

٦ = أى بالنسبة للصبي أو آخر لأذى أى بالنسبة لمن كان مريضا
 أو كانت المرأة حائضا ونفساء :

٨ = الى أن يبلغ بالنسبة للصبي أو يزول عنه الأذى لمن كان مريضا كما لعجفون
 ونحوه ممن تجب نفقته لعجزه

٩ = كما ورد ذلك في حديث ابن عباس وغيره قال ابن عباس رضي الله عنهما
 (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . زكاة الفطر طهارة للصائم من اللغو والرفث
 وطعمة للمساكين من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد
 الصلاة فهي صدقة من الصدقات) رواه أبو داود بلفظه : ٣٧٣/١ ، وابن ماجه
 في باب صدقة الفطر : ٥٨٥/١ ، والحاكم في المستدرک : ٤٠٩/١ :

(١)

فيما عسى أن يكون (قارفة من الإثم في شهر صومه وجبرالما يلحقه من ذلك من التقصير فيه . ثم عمم بالحقم على المسلمين صغا رهم وكيا رهم كما عمم به خيا رهم ومقتصرهم ليكون ما يخرج من الجزء الفاضل زيادة في طهارته لما يجب عليه إلا خراج عنه ان لم يكن للضبي في نفسه مال ، وان كان له مال كان ذلك زيادة في طهارته وبركة/في عمره (وسببا لدفع ٢٧/أ المكاره عنه ليحميه الله عزوجل في صباه)

(باب ذكر الاعتكاف)

ومما يقترن بالصوم الاعتكاف . وهو لزوم المسجد منقطعاً عن الناس إلى الله تعالى لعبادته ، وهو مما كان الناس يفعلونه قبل الإسلام (٥) وأقروا عليه في الإسلام لأنه عمل خير ، ومن سنته أن يكون في المسجد ، ووجه الحاجة إلى المسجد فيه . هو أن المسجد بيوت الله المجمعولة له للعبادة كما قال تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) (٦) إلى قوله وإيتاء الزكاة : فينبغي أن ينقطع إليه بالعبادة في المجمعول لها ، ثم كان معقولا أنه لا بد للإنسان من قضاء حاجته لوقته والطعام لوقته ، والنوم لوقته ، وشيء من الحمام ، وشيء (٧) ما يحتاج إليه من مأكول ومشروب ، ونحوهما ، وأبيحت له هذه الأشياء لدخولها فيما تدعو الضرورة إليه من أسباب الدنيا لعزير الأخرة والله أعلم . ولا يجامع ولا يقارن معتكفه إلا لعذر وأمر لا بد منه وذلك كله تحقيق لا يتم إلا اعتكاف الإبه ، وحسن هذا ظاهراً لأنه عمل خير والله أعلم :

١ = قارفة الخطيئة : أي خالطها

٢ = كذا في المخطوطة : أي المقصر في الأعمال الصالحات ، ويحتمل أن يكون (ومقتصد هم) كما في الآية الكريمة (ثم أورشنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير) سورة فاطر الآية : ٣٢ :

٣ = أي زيادة طهارة من يجب الإخراج عنه :

٤ = والنص في المخطوطة كذا (وسكا لدفع المكاره لله عزوجل ليحميه في صباه عنه) ويظهر فيها التحريف والتقديم والتأخير ، ولعل الصواب ما أثبتناه والله أعلم :

٥ = الدليل على ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال (أن عمر سأل النبي ص . قال : كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال : أف بنذرك) رواه البخاري ٢٧٤/٤ ، وأبو داود : ٥٧٦/١ :

٦ = وتعام الآيات : يسبح له بالغدو والأصال : رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار)

والحج من جلائل أعلام الدين ، وهو فرض يتعلق بالبدن ، والمال
ولم يفرضه الله تعالى إلا مرة واحدة في العمر لمن استطاع إليه سبيلا
بوجود الزاد والراحلة لما يحتاج إليه فيه من اتعاب الأبدان لقطع
المسافات البعيدة من أقاصي البلدان وانفاق الأموال في ذلك ،
وأمره في هذه النكتة مبني على ما قدمنا ذكره من تعلق الأحكام بها غلب المعاني
وأعمها فلما كان الأغلب الأعم في الحج ما ذكرناه من قطع المسافة وانفاق
الأموال لحق من قرب بلادهم من مكة وأهل مكة بمن تباعدت بلادهم عنها^(٤)

= من شريت المتاع أشريه إذا أخذته بثمنه أو أعطيته بثمن
فهو من الأضداد وشريت الجارية شري فهي شرية ، ويجوز مشرية وعبد
مشري والفاعل شار : مصباح المنير مادة شري
١ = قدمه على الزكاة . لأن الحج عبادة بدنية وما لية بخلاف الزكاة
فنا سب أن يذكر عقيب الصوم ، وإنما قدم الصوم على الحج . لأنه عبادة
بدنية محضة لكن لو قدم الزكاة على الحج لكان أولى . لأن الله عز وجل
قرن ذكر الزكاة بالصلاة في مواطن كثيرة منها (وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة)
فكان الاقتداء بالكتاب أولى وهذا الذي اختاره أكثر الفقهاء والمحدثين
في كتبهم :

٢ = النكتة : الفكرة اللطيفة المؤثرة في النفس ، والمسألة العلمية الدقيقة
يتوصل إليها بدقة وإمعان فكر : معجم الوسيط مادة نكت .
٣ = انظر ص ١٣٣ في الفصل الثاني .

٤ = ليس في الكل فمن كان قريبا من مكة أو منها وكان قادرا على المشي
فهذا يجب عليه الحج وإن لم يجد الراحلة ولا يلحق بمن بعدت أقطاره :

- (١) ولكل أهل مكة موضع معظم يقصدونه للتقرب إلى الله فيه بالذبايح ونحوها فجعل الحج للمسلمين بأزاء ما تعبد به أهل الملل وقد كان بيت المقدس في هذا المحل لليهود ، والنصارى ، فجعله الله للمسلمين وأمرهم بالحج إلى مكة التي هي أفضل البقاع وفيها بيته وحرمه ، وهو أول بيت وضع للناس ، وفيه العلامات الموجودة الباقية على الدهر يعرفها من تدبر وشاهد فمن واضح العلامات فيه أمور :
- (٥) هي : الجمار ، فان العرب من وقت إبراهيم إلى يومنا هذا يحجون مع ما يختلط بهم من أهل البلاد فيرمي كل إنسان بوم الذحر ويومين أو ثلاثا بعده بألقادار المشروع فيها من العدد ، ثم لا يبين على تطاول العدد وتتابع الأعوام وكثرة الحجيج أبدا . بل مواضع رميهم على حالة واحدة ، أو متقاربة : ١/٢٨

١ = كما قال عز وجل (ولكل أمة جعلنا منسكا ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فالسبح لله الواحد) فله أسلموا وبشر المخبتين (سورة الحج : الآية ٢٤)

٢ = في المخطوطة : (ما تعبد هم من أهل الملل) أو المعنى على ما أثبتته

٣ = أي جعل المكان الذي يقصدونه للتعبد مكة للمسلمين .

٤ = كما قال عز وجل : (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) آل عمران : ٩٦—٩٧ :

٥ = ولو قال : منها الجمار لكان أولى . الجمار جمع جمرة وهي الحصا

الصغار ، وسميت الجمرة التي في منى بالجمرات لتجمع الحصى فيها :

قال الإمام الذووي : الجمرات التي في الحج موضع معروفة الأولى والوسطى من منى ، والثالثة جمرة العقبة ليست من منى بل هي حد منى من الجانب الغربي جهة مكة : انظر : تهذيب الاسماء ١/٥٩ ، اللسان مادة (جمر)

٦ = المعنى على (من) ولعله أتى بما أشعرا بالوصف الذي تحلت به أهل البلاد

والقادمون إلى الحج والأي لا يفرق ولا يتغير ذلك المكان من بان يبين بينا

٧ = أي لا يفرق ولا يتغير ذلك المكان من بان يبين بينا

*** ((باب كيفية (فرض) الحج)) ***

لما كان فرض الحج على ما وصفنا من وقوع المشاق فيه حتى فرض في العمر مرة واحدة
احتمل معنى ذلك أنه جعل العمر كله وقتاله ولولاه لم يفرض

في العمر مرة واحدة ثم لاشك في تأكيده إذ هو خاصة الاسلام . (٢)

يعني بهذا أنه الشريعة التي يختص بها الاسلام دون (الشرائع)
(٣)

لأن الاسلام في تسميته الحنيفة يختص بشريعتين : .

أحدهما : الختان .

والثانية : الحج ، وبهذا وردت الأخبار في التفسير الحنيفية أنه
(٤)

الذي يختص ويحج ، وحقيق أن يكون .

١- في (خ) (أفاض) والصواب ما أثبتناه يدل عليه ما بعده .

٢- أي : بهذه الكيفية . ¼

٣- في (خ) (دون الشريعة) .

٤- الحنيف في اللغة له معنيان : أحدهما : المستقيم . ومنه قيل للأعرج أحنف

تفاوتاً بالسلامة كما قالوا للديغ سليم وللمهلكة مفازة . قالوا : فكل من أسلم لله
ولم ينحرف عنه في شيء فهو حنيف .

الثاني : المائل . لأن الأحنف هو الذي يعيل كل واحد من قدميه إلى أخرى

بأصابعها ، وتحنف إذا مال ، فالمعنى أن ابراهيم عليه السلام حنف إلى دين الله

أي : مال إليه . واختار ابن جرير المعنى الأول ، وذكر سبب تسمية الاسلام

بالحنيفية ، فقال : قيل وإنما سمي دين ابراهيم عليه السلام (الحنيفية) لأنه

أول امام لزم العبادة = الذين كانوا في عصره والذين جاءوا بعده إلى يوم القيامة =

أتبعاه في مناسك الحج والائتمام به فيه قالوا : فكل من حج البيت فنسك

مناسك ابراهيم على ملته فهو (حنيف) مسلم على دين ابراهيم وقال : قال

الآخرون : إنما سمي دين ابراهيم الحنيفية . لأنه أول امام سن

للعباد الختان فاتبعه من بعده عليه . قالوا فكل من اختن

أن يكون هكذا ابراهيم عليه السلام الذي هو الموسوم على الاطلاق
 بدين الاسلام وهو السابق الى الختان والحج ، ثم الختان مشترك
 في المسلمين واليهود وقد يفعله فيما بلغنا طائفة من النصارى :

= على سبيل اختطان ابراهيم فهو على ما كان عليه ابراهيم من الاسلام
 فهو حنيف على ملة ابراهيم : الا أن ابن جرير اختار للحنف معنى أشمل
 من هذا قال : أ لحنف عندي هو الا ستقامة على دين ابراهيم واتباع على ملته
 وذلك . أن الحنيفية لو كانت حج البيت لوجب أن يكون الذين كانوا يحجون
 هي الجاهلية من أهل الشرك كانوا حنفاً ، وقد نفى الله أن يكونوا حنفاً بقوله
 (ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين) فكذلك القول في الختان .
 لأن الحنيفية لو كانت هي الختان لوجب أن يكون اليهود حنفاً ، وقد
 أخرجهم الله من ذلك بقوله (ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن
 حنيفاً مسلماً) : أنظر تفسير ابن جرير ٣ / ١٠٤ ، ١٠٧ ، التفسير الكبير للرازي : ٩٠ / ٤
 الجامع لأحكام القرآن : ١٣٨ / ٢

١ = أي المعلم بهذه العلامة وقد وصفه عزوجل بذلك في عدة آية ما لم
 يصف به أحداً غيره قال عزوجل (ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن
 حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين) آل عمران : ٦٧ ،
 وقال : (قل صدق الله فاتبوا ملة ابراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) آل عمران (٩٥)
 وقال : (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتب ملة ابراهيم حنيفاً
 واتخذ الله ابراهيم خليلاً) النساء : ١٢٥
 وقال : (قل انني هدايتي ربي الى صراط مستقيم ديناً قيماً ملة ابراهيم حنيفاً
 وما كان من المشركين) الأنعام : ١٦١ :

وقال : (ان ابراهيم كان أمّة قانتاً لله ولم يكن من المشركين) النحل : ١٢٣
 ولكن يقال : أوما كان من كان قبل ابراهيم عليه السلام من الأنبياء وأتباعهم
 مستقيمين على صراطهم به من طاعة الله استقامة ابراهيم وأتباعه ؟ فان كانوا
 مستقيمين ، وهم كذلك فما وجه اختصاص الحنيفية بابراهيم وأتباعه على ملته خاصة
 دون سائر الأنبياء قبله وأتباعهم ؟

فقد أجاب ابن جرير عن هذا فقال : ان كل من كان قبل ابراهيم من الأنبياء
 كان حنيفاً متبعاً طاعة الله ، ولكن الله تعالى ذكره لم يجعل أحداً منهم
 اماماً لمن بعده من عباده الى قيام الساعة كالذي فعل من ذلك لا ابراهيم
 فجعله اماماً فيما بين من مناسك الحج والختان وغير ذلك من شرائع الاسلام
 تعبدوا به الى يوم القيامة وجعل ما سن من ذلك علماً مميزاً بين مؤمني عباده
 وكفارهم والمطيع منهم له والعاصي . فسمي من الناس (حنيفاً) بتابع ملته ،
 واستقامته على هديها ومنهاجه ، وسمي الضال عن ملته بسائراً ساطم اللط
 فقيل يهودي أو نصراني أو مجوسي ، وغير ذلك من صنوف اللط : أنظر
 تفسير الطبري : ١٠٨ / ٣

٢ = هكذا تعبير المؤلف (بدين الاسلام) نقل الرازي عنه فقال : قال القفال : =

(١)

فأما حج الكعبة : فمخصوص به (ذوالا سلام) وليس يجوز أن يكون ما هذا
 محله من الدين في المشقة (موضوعاً) ^(٣) على التضييق . قيل : ^(٤) وحده على التوسعة
 من جهة والتضييق في أخرى لياً خذوا صفة في كل با لقسط فكان حظ التوسعة
 فيه أن من استطاعه

= وبا لجملة فالحنيف لقب لمن دان با لاسلام كسا ثر ألقاب الدينيات ،
 وأصله من ابراهيم عليه السلام : أنظر تفسير الكبير للرازي : ٩٠ / ٤ :
 ١ = في المخطوطة (ذوى الا سلام) والصواب ما أثبتناه . لأن ذوهنا بمعنى
 صاحب ومضاف الى اسم جنس ظاهراً فيروصف فاذا كان كذلك فهي تعرب ب
 اعراب الا سماء الستة ترفع بالواو ونيلية عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة
 وتجربا لياً نيابة عن الكسرة .

٢ وذلك بسبب ما يقترن بالحج من المشقة بقطع المسافات البعيدة والحاجة
 إللإزاد والراحلة وهذا ما لا يوجد في غيره من سائر العبادات . لأجل هذا
 لم يكن ايجاب الحج على التضييق أى على الفور بل على التراخي +
 ٣ = في المخطوطة موضوع الصواب ما أثبتناه . لأن فيه خبر يكون .
 ٤ = أى حقيقته وما هيته مبني على التوسعة من جهة وعلى التضييق من جهة
 الأولى : أن من استطاع الحج بوجود الزاد والراحلة وأمن الطريق لم يجب عليه
 العبادة على الفور حتى لا يجوز تأخيره عن عام وجوبه ، وهذه مبنية على التوسعة
 الثانية : مبنية على التضييق وهي تأكيد لمعنى وجوب الحج لا الضيق الذى فيه
 الحرج ، وجواز تأخير معلق بشرطين الأول أن لا يفوت أداؤه لمن وجب عليه
 بحيث أن من وجب عليه الحج وتمكن من أدائه ثم مات لا يسقط عنه بموته
 بل يجب الحج من تركته ، ويكون عاصياً في الأصح عند الشافعية لتفريطه
 بالآخيار الوالعوت كذا ذكر النووى في المجموع : ١٠٨ / ٧ .
 الثانية اذا فاته بعد الوجوب عليه مع إمكان أدائه بهلاك ماله أتم . لأنه
 انما جائزه التأخير بشرط سلامة العاقبة ، وهذه الحالة مبنية على التضييق
 لياً خذ الناس لقسطياً درياً دائمه استحباباً وخروجاً عن عهد التأخير
 فلا بأس أن يتأخر عن عام وجوبه بشرط سلامة العاقبة :

لم يجب عليه العبادة (١) درة اليه على الفور حتى لا يجوز له تأخير أداءه
من طام وجوبه بل يكون موسعا عليه وكان حق التضييق الراجع الى معنى
التأكيد فيه أن يسكون ابا حة تأخيرها تقع معلقة بشرطين ألا يفتوت
أداؤه لمن وجب عليه (الحج بوجود السبيل والاستطاعة له فان فاتته حتى مات
وجب أدؤه عنه من تركته) (٢) ووجود السبيل امكان (المرور) (٣) فيه بزوال الحواثل

الحج على الفور والتمتع في وقت واحد

١ = وفي كيفية وجوب الحج على الفوراً وعلى التراخي خلاف معروف بين العلماء
ومذهب الشافعي أن وجوبه على التراخي وبه قال أبو يوسف من الحنفية
وهو قول للعلامة لكية :

واستدلوا على وجوب الحج على التراخي بأن الحج وجب في السنة السادسة
من الهجرة ولم يحج الرسول صلى الله عليه وسلم الا في السنة العاشرة
من الهجرة ولو كان وجوبه على الفور لحج في السنة الثامنة أو التاسعة لأن فتح مكة
كان في السنة الثامنة
والدليل على أن الحج نزل وجوبها في السنة السادسة حد يشكع بن حجر
قال : (وقف علي رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورأسي يتنهافت قملاً فقال :
يؤذيك هو امك قلت نعم : يا رسول الله قال : فاحلق رأسك) أو قال : فاحلق . قال :
في نزلت هذه الآية (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية) الآية (١٩٦)
رواه البخاري ١٦/٤ :

قالوا : ثبت بهذا الحديث أن قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم
فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضاً
أو به أذى من رأسه ففدية) الآية : (١٩٦) سورة البقرة
نزلت سنة ست من الهجرة وهذه الآية دالة على وجوب الحج وقد أجمع
المسلمون على أن الحد يهية كانت سنة ست من الهجرة وحصل بعد هذا
فتح مكة وفزوة حنين ، وأحرم النبي صلى الله عليه وسلم . بالعمرة من جعرانة
ولم يكن بقي بينه وبين الحج الا أيام يسيرة فلو كان الحج على الفور لم يرجع
من مكة حتى حج ، وإنما أخره صلى الله عليه وسلم . عن سنة ثمان بيانا
لجواز التأخير ، وليتكامل الاسلام والمسلمون فيحج بهم حجة الوداع :
راجع تفصيل الأدلة المجموع : ٢٠٢/٧ ، ٢٠٨ ، ١٠٢/٧ ، ١٠٨ ، والبدايع :
١١٩/٢ ، اللباب + ٤٣٥/١ ، الروض المربع : ١٣٣/١ ، نيل الأوطار : ٣٠٢ ، ٢٩٩/٤ :
الخرشي : ٢٨١/٢ :

٢ = النص في المخطوطة هكذا (قبل موته فان فاتته حتى مات بوجود
السبيل والاستطاعة له) الكلام يظهر فيه التقديم والتأخير والحذف
وبما أثبتناه يستقيم المعنى والله أعلم :

٣ = في (خ) امكان التميز فيه (لعل الصواب ما ثبتناه والله أعلم :

والموانع من حرب وعهد ونحوهما ، ووجود الاستطاعة هو الزاد والراحلة
 فيقال : لمن توفر له هذا الأمران لزمك الحج ولك أن (ترجأه) (١)
 عن وقتك هذا على شرط أنه إن فاتك بعد الامكان كنت طاهراً (مستقضياً) (٢)
 وإن لم يفتك لم يلزمك سمة التقصير ولا المعصية ، ومن خوطب بهذا من العلماء
 علم ما فيه من التعزيز والمخاطرة فقادته عقله إلى المبادأة فعادت حقيقة
 هذا الشرط إلى تحريك من لزمه الحج للمساواة نحوه ، وليس في الزام السيد
 عهداً أمراً من الأمور على هذا الوجه إذا صرح له به خروج عن الحكمة .
 ومثله في أموال الزكاة إذا وجب على الإنسان بتمام الحول على المال أن يقال :
 ليس مضيماً عليك أن تؤخر أخراجه يوماً أو أياماً ولكن متى أفضى بك التأخير
 عن إمكان الأداء عن تمام الحول إلى اهلاك مالك كنت ضامناً^(٤) ، وإن أديت
 بعد الامكان كنت خارجاً عن عهدة التأخير ، فإن أحببت إزالة الضمان
 فبادر فهذا غير مستحيل ولا فاسد في العقول والنظر : ١/٣٨

((باب ذكر أعمال الحج))

~~~~~

ومداً والحج على الأحرام ، والتلبية ، وطوا فالورود ، والسعي بين الصفا والمروة  
 والخروج إلى منى وعرفات ، ثم الأفاضة من عرفات إلى الزدلفة ، ثم المقام  
 بمعنى للرمي ، ثم يوم النحر الحلق وطواف الزيارة :  
 فما الأحرام فمعناها راجع إلى التجرد عن اللباس والرفض للزينة والترك  
 للملاذ وما يدعوا إليها وأما النفس بالتدئيس والتكشف<sup>(٦)</sup> فمما حبه

١ في المخطوطة ترجوه : والصواب ما أثبتناه . لأنه من أرجأ الأمر أخره  
 وترك الهمز لغة : أرجأت الأمر وأرجيته إذا أخرته وقد قرئ ( وأخرون  
 مرجون لأمر الله ) وقرئ ( مرجئون ) وقرئ ( أرجه وأخاه ) ( أرجئه وأخاه ) :  
 أنظر لسان العرب ما دعي ( رجأ ) و ( رجا ) ٣ / ١٥٧٣ - ١٦٠٤ ، مختار : ٢٣٣ / ٢٣٧  
 ٢ = في ( خ ) ( مستقصداً ) لعل الصواب ما أثبتناه . أي : قاضياً لما فاتك من الحج .  
 ٣ = أي من التقوية والتشديد في أمر الحج والتعرض للخطر في التأخير  
 بعد الوجوب .

٤ أن تلف المال المزكى . لتقصيره بحبس الحق عن مستحقه ، ولو تلف قبل  
 التمكن بعد الحول فلا ضمان . لإنتفاء التقصير ، وإن تلفه بعد الحول وقبل  
 التمكن لم تسقط الزكاة لتقصيره بالتلافه : أنظر تفصيل هذا شرح الجلال :

٢٧/٢ :  
 ٥ = تعريضها للذنس والتكشف .  
 ٦ = الكشف قذراً للجلد . كشف يقشف قشفاً وتكشف لم يتعهد الغسل والنظافة :  
 اللسان مادة قشف

( ٢ )

يمضي فيها أشعث أظفر طويل الشعر تغل البدن وفي ذلك كله نبذ الدنيا ، والا نقطاع الى الله عزوجل ، والرضى بخدمته بد لا عما سواه توبة اليه من الذنوب والمعاصي والتقصير وترضيا له عزوجل الى ما دعا من التبتل ( ٣ ) اليه والتعرض لعفوه وصفحه ورضاه بحج بيته ، فقد دعا هم عزوجل الى ذلك في كتابه ، وعلى لسان نبيه ، وفيما أمر خليله ابراهيم بالاذان به اذ قال ( وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ، وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَا تَوَكُّبًا رِجَالًا ) الى قوله ( يَا تَيْنَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ) ٤ وكانوا في الجاهلية يقولون في التلبية ( لبيك لا شريك لك الا شريكا هولاك تملك وما ملك ) ( ٥ ) فامروا في الا سلام بالاخلاص والتبري من الشرك

الحكمة في ترك الحاج الزينة واللباس ونحوهما .

قشوق = الشعث المغبر الرأس المنتفخ الشعر الجاف الذي لم يد هن : لسان العرب

مادة ( شعث ) ٢٢٧٢ / ٤

٢ = تغل الشي \* تغلا : تغيرت را ثحته ، والتغل ترك الطيب ، وفي الحديث

أ نصلى الله عليه وسلم قال : ( لتخرج النساء الى المساجد تغلات ) أي

تاركات للطيب ، وفي الحديث قيل يا رسول الله من الحاج ؟ قال : الشعث التغل :

التغل الذي ترك استعمال الطيب من التغل وهي الريح الكريهة : أنظر لسان العرب

مادة ( تغل ) ٤٣٦ / ١ نهاية : ١٨١ / ١

٣ = أي الانقطاع اليه والاخلاص له ، وتبتل الى الله تعالى انقطع وأخلص :

اللسان : مادة ( بتل ) ٢٠٦ / ١ :

٤ تمام الآية ( وأذن في الناس بالتحج يا توك رجلا وعلى كل ضامر يا تين

من كل فج عميق ) سورة الحج الآية ٢٦ ، ٢٧ .

قال الشوكاني : أخرج ابن أبي شيبة في العصف وابن منيع وابن جرير وابن

المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في السنن عن ابن عباس

قال : لما فرغ ابراهيم من بناء البيت قال : رب قد فرغت فقال : أذن بالناس

بالحج قال رب : وما يبلغ صوتي ؟ قال : أذن علي البلاغ قال : رب كيف

أقول ؟ قال قل ( يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى بيت العتيق فسمعه

من في السماء والأرض . ألا ترى أنهم يجيئون من أقصى الأرض يلبون ) قال الشوكاني

وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة : أنظر فتح القدير : ٤٥٠ / ٣ +

٥ = رواه مسلم باسناده عن <sup>ابن</sup> عمار رضي الله عنهما قال : كان المشركون يقولون

( لبيك لا شريك لك ) قال فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويلكم قد قد

فيقولون الا شريكا هولاك تملكه وما ملك ( يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت )

قوله ص . ( قد قد ) روى باسكان الدال وكسرهما مع التنوين ومعناه

كفكم هذا الكلام فاقصروا عليه ولا تزيدوا ، وهنا انتهى كلام النبي ص . ثم ط د

وطوا فالورود را جع الى وصول العبد المذنب الى دار سيده يتعرض  
 لرضاه وفضله ( ١ ) فهو يتذلل ( ويتملق ) ( ٢ ) ويقبل عتبة الباب ( ٣ )  
 فاذا أكثر من ذلك أتته أمانة الرضى المقربة الى رجاته بأن أمرها لسعي بين  
 الصفا والمروة . لأن أصل ذلك ما قد منا ذكره في أول الكتاب من قصة  
 ابراهيم <sup>(٤)</sup> بين هاجر واسماعيل عليهما السلام وما آل <sup>(٥)</sup> لهم الأمر الى  
 العاقبة المحموده من إزالة الضرر عن هاجر واسماعيل ، ورزقه اياهما حيث  
 لا ماء ولا شجر ولا زرع ولا ضرع ( ٦ ) من حيث لم يحتسبا ، والا متنان عليهما  
 بحياة ولدهما بعد استسقاتهما على الياس منه فيقال للحاج بعد طوافه  
 بالبيت وتقبيله الحجر أشرف فقد أشرفك الفرح وقربت من الفوز بالآمان  
 فليقر قلبك بما يحضربيا لك وتورده على فكرك في قصة هاجر وابنها  
 الطفل فافعل ما فعلته ( ٧ ) هاجر فافعل هذا قيل له أخرج الى عرفات  
 وهو موضع الذي أمر الله به الحاج بالوقوف بالذات والشفاعة لأنفسهم  
 واخوانهم ليكمل لهم سباب التراضي ( بالضراعة ) في هذه البقعة المعظمة  
 وشفاعة المسلمين الذين لا يخلو فيمن يشهد هذا الموقف منهم من أولياء الله ،

= الراوي الى حكاية كلام المشركين فقال : الا شريكا هو لك تملكه وما ملك ( معناه  
 أنهم كانوا يقولون هذه الجملة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوله )  
 ( اقتصر على قولكم ( لبيك لاشريك لك ) والله أعلم : أنظر شرح النووي لمسلم : ٩٠/٨ )

١ = أي لستخره : الغفر الغفران : قال ابن منظور : يقال اللهم اغفر لنا  
 مغفرة وغفرانا وقفرا وانك أنت الغفور الغفار رب أهل المغفرة : لسان العرب مادة  
 ( غفر ) ٣٢٧٣/٥ :

٢ = في ( خ ) ( يخلق ) لعل الصواب ما أثبتناه والله أعلم :

٣ = المراد بتقبيل الباب الحجر الأسود وهو الذي يقبل كما يصرح المؤلف فيما يأتي

٤ = انظر ..... صفحة ١٣٩

٥ = أي وما رجع اليهما الأمر من العاقبة المحموده : من آل يؤول أولا وأوولا  
 يقال طبخت المشراب قال الى قدر كذا وكذا أي رجع : لسان العرب مادة  
 ( أول ) ١٧٣/١ :

٦ = قال ابن منظور الضرع لكل ذات ظلف أو خف وضرع الشاة والناقة  
 مدر لبنيها ، والجمع ضروع : أي ليس لهما من الأنعام الثلاثة ما يشربون من ضرعها  
 من باب اطلاق الجزاء واردة الكل :

٧ = أي من السعي بين الصفا والمروة وتذكرها لها وما آل لها الأمر من العاقبة المحموده  
 را جيا أن يكون لك مثلها .

٨ = في ( ج ) القرعة : قال ابن منظور ضرع اليه يضرع ضرعاً وضراعة خضع وذل  
 وتضرع : تذلل وتخشع وقوله عز وجل ( فلو لا إذ جاءهم بأنا ناضرعوا )

معناه تذللوا وخضعوا : لسان العرب مادة ( ضرع )

( ١ )

وملا ثكته يشهدون لأنفسهم وللمؤمنين ، وقد حكى الله عزوجل أن ملا ثكته  
يستغفرون للذين تابوا واتبعوا سبيله ( ٢ ) وصدق الوعد من الله  
بإدخالهم الجنان وهذه الشفاعة راجعة في معناها إلى استعظام  
أقل ما يلحق العباد / من التقصير في طاعة الله تعالى ، واستكبار صغير ٤/٢٩  
ما يرتكبونه من الذنوب التي قد وعدهم الله تكفيرها . باعتبار الكبائر  
ليحذر العباد ما قل من الذنوب وما كثر فعلى<sup>(٣)</sup> هذه الجملة اقتصدنا بضم  
الوقوف بعرفات إلى البشارة الواقعة بالطواف بالصفاء والمعروة :  
وكان المقام بها ( ٤ ) للخروج منه إلى عرفات وأيضا هو للحمام والراحة  
بين مكة وبين عرفات فإذا اتصل<sup>(٥)</sup> الوقوف بعرفة جاءت الإجابة بالتشفع ( ٦ )  
فأذن للحاج بالعودة إلى البيت بالزيارة كالعبد إذا رضي عنه سيده أذن  
له في الزيارة في هيئة الاستكانة والتشفق فالحاج إذا فاض من عرفة  
يقصد هذه المعاني فجيئ إلى مزدلفة للحمام بها ثم يشعر<sup>(٧)</sup> ذلك بالوقوف  
فيه ليكون قد دعا الله وتشفع إليه في الحل والحرم معا . لأن عرفات من الحل  
والمزدلفة من الحرم ، والحرم هو الذي تتعلق به حرمة البيت ، ولهذا قال جل وعز :  
( فَأِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ )<sup>(٨)</sup> فدل على أن عرفة  
مشعر حلال ، وإذا عم المشعران بالوقوف عندهما بالذكر لله عندهما  
كملت للعبد أسباب استجلاب الرضى من عند مولاه ويسهل له ورود بيته زائرا

١ = فشها (تهم لأنفسهم تسببه لله تعالى وشها دتهم للمؤمنين استغفرا رلهم  
٢ = كما قال عزوجل ( الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم  
ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما  
فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وأدخلهم جنات عدن  
التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم أنك أنت العزيز الحكيم  
وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك الفوز العظيم ) سورة غافر  
٠٩ ، ٨ ، ٧

٣ = في (خ) (فعل) الصواب ما أثبتناه .

٤ = أى بمعنى . لأنه ذكر المعنى في أحرام الحج ثم في طواف الورد والسعي  
بين الصفا والمعروة ثم استطرده بذكر معنى الوقوف بعرفة ثم رجع إلى ذكر المعنى  
في المقام بمعنى .

٥ = أى اتصل بما قبله وتم الوقوف بها .

٦ = أى بقبول الشفاعة .

٧ = أى يستحضر ذلك المعنى بقلبه عند الوقوف .

٨ = الآية من سورة البقرة وتامها ( ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم  
فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هذا

كم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ) ١٩٨

فاذا دفع من المزدلفة جاء الى منى مبرحاً منه الى الزيادة فيحتاج الى رمي الجمار اشارة له الى الفوز بكمال الرضى بأن يؤمر بفعل ما فعله ابراهيم ( عليه السلام ) حتى تراخى له هناك فرماه بالجمار دحراً له وابعداً وحسماً لطعمه في استزلاً له عن دين الحق ، فيفعل الحاج مثل ما فعله ( ابراهيم ) مورداً على قلبه مخطراً بيبا له رضى الله عنه وقبوله للتوبة ، ولما ناله ( من عدم ) شامة ابليس له في تجنب دعائه ورد شفاعته ، فيمتد بعد رمي الجمار وهو يوم النحر زائراً الى البيت فيطوف الطواف المدعو بطواف الافاضة شكراً لله وتذلاً له ويقبل حرم دينه ، ثم يؤذن له في نزع لباس التقشف عنه وفي عوده الى الشرف بلباس المخيط ، والتنعم بالباح من الملاذ فيخلق ويلبس ويواقع أهله

- ١ = آى نا ويا الا نتقال من منى لزيارة البيت : يقال بح الرجل يبرح براحا اذا رام من موضعه : اللسان مادة ( برح ) ٢٤٥/١
- ٢ = الضمير راجع الى ما هو معلوم من المقام وهو ابليس راجع تفاعيل القصة ص ( ٤١ ) ١٤٢-١
- ٣ آى طرداه . دحره طرده وأبعده وباه به خضع : مختا والصاح : مادة دحر
- ٤ = اى قطعاً لطعمه : حسمه قطعته من با ب ضرب : " = " = مادة حسم
- ٥ = آى فى ابقائه فى الخطأ والذنب وأصل معنى زل زلق يقال : زللت يا فلان تنزل زليلاً اذا زل فى طين أو منطق واذا زلقت قد مه قيل : زل واذا زل فى مقال أو نحوه قيل : زل زلة وفى الخطبة ونحوها : اللسان مادة ( زل ) ١٨٥٥/٣
- ٦ = ما بين القوسين غير ثابت فى المخطوطة ، والمعنى يقتضى ما أثبتته .
- ٧ = فى ( خ ) ( ولما ناله من شامة ابليس له ) لعل الصواب ما أثبتته .
- ٨ = الشامة الفرح ببلىة العدو ، وباه به سلم : مختا والصاح : ٣٤٦
- المعنى : آى لما تامل الحاج من عدم شامة ابليس فى رد دعائه وشفاعته ورجوع ابليس بالخيبة والخسران فلم يراً حقراً ولا أدهراً من ذلك اليوم كما قال صلى الله عليه وسلم ( ما روى الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أدهر ولا أدهر ولا أغيظ منه فى يوم عرفة وما ذلك الا لما رأى من نزول الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام الا ما روى يوم بدر قيل : وما روى يوم بدر يا رسول الله قال : أما انه قدر آى جبيريل يزع الملائكة) آى يصف الملائكة رواه مالك فى الموطأ فى الحج : ٣٩٥/٢ :
- ٨ كذا فى المخطوطة لعل فى حرم بيته والله أعلم به :

ويصطاد به وقد جعل الله في هذا اليوم هذا كله وندب الى أن نتقرب  
 بالبحر فيرجع بعد ذلك الى منى لا كمال دحر الشيطان وقطع طمعه  
 ( في اتيان ) الفرصة منه بالركاب المعاصي ثم يرجع بعد ذلك الى  
 منزله والى وطنه مقبول التوبة مغفورا له كما روى في الخبر . ( ٢ )  
 ( من حج هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه )  
 وكما قال عزوجل : ( فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ) ( ٣ )  
 فوعد لهم المغفرة ومحو الذنوب والأثام ان اتقوا في مستقبل الأيام ، ( ٥ )  
 واذا أرادوا الرجوع طافوا طواف الوداع فتلقوا وتذللوا وقبلوا / حريم ( ٦ )  
 البيت باسمه لما من الله عليهم من الصبح وقبول التوبة والتزموا الموضع  
 المعروف بالملتزم فيما بين ( باب ) البيت والحجرمضاها لما يفعله المودع  
 من التزام من يحبه اذا أراد فراقه وهذه معان كلها معقولة لا يذهب حسنها  
 الا على جاهل ينفي العبادات والمعبد بها ، وقد ثبت بما بيناه أن الحاج

- ١ = في ( خ ) بيان الفرصة .  
 ٢ = الحد يث صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما ولفظه عند البخاري :  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي : صلى الله عليه وسلم ( من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه ) البخاري :  
 ٢٠ / ٤ ، ٣٨٢ / ٣ ، مسلم ١١٩ / ٩ ، الترمذي : ١٥٣ / ٢ .  
 ٣ = الآية من سورة البقرة وتما بها ( وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ  
 فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا  
 أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ ) الآية ( ٢٠٣ )  
 ٤ = اليومان هما يوم ثاني النحر ويوم ثالثه وقال ابن عباس والحسن  
 والعكرمة ومجاهد وقتادة والنخعي من رمى في اليوم الثاني من الأيام  
 المعدودات فلا حرج ، ومن تأخر الى الثالث فلا حرج ، فمعنى الآية كل  
 ذلك مباح ، وعبر عنه بهذا القسم اهتماما وتأكيذا . لأن من العرب من كان  
 يذم التعجل ، ومنهم من كان يذم التأخر فنزلت الآية رافعة للجناح في كل  
 ذلك ، وقال علي وابن مسعود ، معنى الآية من تعجل فقد غفر له ، ومن تأخر  
 فقد غفر له ، والآية قد دلت على أن التعجل والتأخر مباحان وعلى هذا  
 الأخير ذهب المؤلف هنا : أنظر فتح القدير ٢٠٥ / ١ :  
 ٥ = في المخطوطة : ان أنفقوا ، والصواب ما أثبتته ، ورد في تفسير  
 معنى قوله تعللوا ( لمن اتقى ) أي لمن اتقى بعد انصرافه من الحج من جميع  
 المعاصي ، وقيل ذهب ائمه كله ان اتقى فيما بقي من عمره : أنظر فتح القدير  
 ٢٠٥ / ١ ، ٢٠٧ :  
 ٦ = حريم البيت ما جاورها والمراد به حجر الأسود وهو الذي يقبل .  
 قال ابن منظور : حريم الدار ما دخل فيها مما يغلق عليه بابها ، وما خرج  
 منها فهو الفناء : أنظر اللسان مادة ( حرم ) ٨٤٧ / ٣  
 ٧ = في ( خ ) فيما بين البيت والحجر ، والصواب ما أثبتته ، أخرج عبد الزاق  
 في مصنفه عن مجاهد قال قال ابن عباس هذا الملتزم بين الركن والباب  
 المصنف ٧٤ / ٥ ، أنظر أبا داود ٤٣٨ / ١ :

في صورة عبد أحس من سيده سخطا عليه وتيقن ذلك بما علمه من تقصيره  
في طاعته فيقصد دأره متعرضا لصفحه فهو يفعل ما ذكرناه مما يقدر  
به استجلاب رضى مولاه، وسيدّه في نهاية الجود والكرم فهو يفعل ما اقتصنا  
( من أقباله ) على أفضل الوجوه ( وجمع قلبه ) لتصديق الأمل وتحقيق الظن  
( بالله تعالى ) ومن زعم من جهال الملحد بين والنافين للشرائع أن هذه  
الحال في تجرد المرء وطوافه وسعيه ورميه الجمار فيه هيئة شنة ( ٤ )  
سخيفة فهو الحال على السخيف . لأن هذه الهيئة انما تقبح اذا تأملت  
مجردة عن أسبابها ومعانيها ، فاذا كسيت معانيها حسنت ، ونحن نجد  
ملوكنا الحكما ( يرافؤهم ) عبيد هم با لطواف بأبواب دورهم ، ونحن نجد  
أهل الصين يعظمون ملوكهم با لطواف ( مستد بهمين قريهم ) ونجد تقبيل  
الأرض مستعملا في أصناف الناس عند التعظيم لمن يريدون تعظيمه ،  
ونجد العبد أو الخادم اذا وجد ( ٨ ) سيده أو رئيسه عليه ترك تعهد  
نفسه بأخذ الشعر وتحسين الهيئة ، والتوسع في الملاذ ، وان فعل خلاف هذا  
أحل منه سيده أو رئيسه محل المستخف به المتهاون بموجدته عليه من تحسين  
الهيئة ونحوه ، وكذلك نجد السيد قد يجد على عبده فيرضي العبد بما  
يزيل موجدته عنه ثم يستظهر عليه مع هذا بشفاقة من يقرب ( منزلته ) ( ١٠ )  
عنده ويقبل قوله لديه ، فأى شيء من أمور الحج يدفعه الشاهد أو  
يخالفه عقل ، ولو أننا رأينا رجلا قائما على رجل واحدة =

١ = في ( خ ) قبوله لعل الصواب ما أثبتته .

٢ = في ( خ ) أو جمعها . =

٣ = في ( خ ) جل الله . =

٤ = الشناعة الفظاعة ، شنع الأمر والشئ ، شناعة وشنعا وشنعا وشنوعا

قبح فهو شنيع والاسم الشنعة : اللسان مادة ( شنع ) ٢٣٣٩/٤ .

٥ = أى فهو الواقع على السخيف ، والسخف والسخف والسخافة رقة القلب

سخف بالضم سخافة فهو سخيف ، والسخف ضعف العقل : اللسان مادة

( سخف ) ١٩٦٤/٢ :

٦ = في ( خ ) يرافؤهم . والصواب ما أثبتته . من رأف به يرافؤ ويرافؤ رأفة

ورؤف رأفة ورأفة ، والرأفة أخص من الرحمة وأرق ولا تكاد تقع في المكروه

والرحمة قد تقع في الكراهة للمصلحة : أنظر اللسان مادة ( رأف ) ١٥٣٥/٢

٧ = الرسم في ( خ ) كذا ( مستديرا أقرأ نهم ) لعل الصواب ما أثبتته .

٨ = أى غضب سيده . من وجد ويجد ويجد وجدًا وجدة وموجدة ووجدانا

ووجد به وجدًا في الحب لا غير ، وجد مطلوبه والشئ يجده وجودا ويجده

لغسة معربة : اللسان مادة ( وجد )

٩ = أى أحله سيده . من زائدة

١٠ = في ( خ ) مذلته المعنى على ما أثبتته :

- (١) [ لا يعيل ] برأسه يمينا (أ ويسرة) لقبح ذلك عندنا في منظر العين مجردة  
 عن سبب دعائه اليه، ولو عرفنا له سببا يخرج اليه لزال الاستسماج (٣)  
 كمن رأينا دخل في أذنيه ماء فقام على أحد رجليه يعفر (٥)  
 من الأرض ليستخرج ما دخل في أذنيه فمن عرف المقصد في هذا والعادة فيه  
 لم يستنكره، ومن فعل شيئا منه بلا سبب كان قد أتى مستنكرا، ولو أن رجلا  
 دفن في موضع ما لا جاء ليطلبه فخفي عليه الموضع فتردد وذهب وجاء  
 وبحث مرة مكانا ومرة غيره لكان فعله عند من يجهل سببه سمجا، وعند  
 من يقف على سببه أو المقصد الصحيح وما يستجلبه من الفائدة (حسنا) (٦)  
 ثم نقول: في بعض أمور الحج أن الناس لو كلفوا الإحرام في مناء زلسهم  
 والأمر في أكثرهم كما قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم  
 بغير حق) (٧) لعظمت عليهم المحنة، وبين الله يسر فحفف عنهم بأن أبيع لهم. لمن  
 قربت داره من مكة أن يحرم من دويبة أهله، وجعل لمن نكأ تداره  
 وهو من كان منها على أكثر من مسيرة يوم وليلة مواقيت يحرمون منها،  
 فجعل لأهل المدينة ذوالحليفة (١٠) ولأهل الشام والمغرب وتهامة  
 ونجد والعراق واليمن مواقيت معروفة (١١) وسوى في هذه المواقيت بين أهلها

- ١ = في (خ) مرسوم هكذا لحل أو سهل (لعل الصواب ما أشبهه والله أعلم .  
 ٢ = في (خ) أ ويسترة .  
 ٣ = من سمح بمعنى قبح وبأ به ظرف، فهو سمح بالسكون مثل ضخم فهو ضخم .  
 وسمح بالكسر مثل خشن فهو خشن وسميح مثل قبح فهو قبيح : مختا والسمحاح  
 ٤ = في المخطوطة (كمن رأينا) لعل الصواب ما أثبتناه : أي : كمن رأينا الذي دخل في أذنه الماء .  
 ٥ = أي يضرب به الأرض قال : ابن منظور عفره ، وأعتفراه ضرب به الأرض : اللسان  
 مادة (عفر) ٣٠٠٨/٤  
 ٦ = في (خ) خمسا . خطأ والصواب بما أشبهه .  
 ٧ = في (خ) كما قال ناس .  
 ٨ = الآية من سورة الحج ٢٦ ، وتعام الآية ( وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ  
 يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ )  
 ٩ = أي بعدت . ناء الرجل ، مثل باع كئأى مقلوب منه اذا بعد ، أو لغت فيه  
 اللسان مادة (نيا) ٤٥٩٠/٦  
 ١٠ = ذوالحليفة بضم الحياء وبالفاء موضع معروف بقرب المدينة سميت بذلك  
 لوجود النباتات المعروفة بذلك فيها ، وهي المعروفة الآن بانيار علي  
 رضي الله عنه لزعم العامة أنه قاتل الجن فيها وهي أبعد المواقيت من مكة :  
 أنظر القليوبي : ٩٣/٢  
 ١١ فجعل لأهل الشام ومصر ومغرب الحيفة ، وهي المعروفة الآن برباغ ،  
 وسميت بذلك لأن السيل جحفها أي أذهب بها ،  
 وجعل لتهامة اليمن (يلعلم) وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة ،  
 وجعل لأهل نجد اليمن ونجد الحجل (قرنا) بسكون الراء ويقال له  
 قرن الشعالب وقرن المنازل ، وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة =



وبين المجتازين بها من غير أهلها لما يلحق في التزام كل انسان أن يحرم من ميقات بلده ان كان جائيا الى مكة من بلد آخر من المشقة ومن كانت داره عا دلة ( ١ ) عن جوار هذه المواقيت أبيض له الاحرام بما يحازى ميقات بلده من المواضع، وكذا من كان في نجد يقارب مكة أهل من موضع يحازى تلك الناحية ، وهذا كله مطرد على معنى واحد ( ٣ ) وسوى في الاحرام بين الحج والعمرة . لمن كان خارج مكة لحاجة الفاعل لكل واحد منهما الى الاحرام خارجا عن الحرم وفرق بينهما لمن كان منزله بها اذا أراد الحج أن يحرم من جوف مكة ، وأمر من أراد العمرة .

= وجعل لأهل العراق وأهل المشرق ( ذات عرق ) بكسر العين وسكون الراء ، قرية مشرفة على وادي العقيق وهي على مرحلتين من مكة ، وقت هذه المواقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال : وقت رسول الله ( ص ) . لأهل المدينة ذا الحليفة ، وأهل الشام الجحفة ، وأهل نجد قرنا ، وأهل اليمن يلعلم ، وقال هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من

مكة ( البخارى : ٣ / ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، مسلم ٨ / ٨٢ - ٨٧ .

وروى أبو داود والنسائي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل

العراق ذات عرق ) : أبو داود ٤٠٤ / ١ ، والنسائي : ١٢٣ / ٥

١- أى مائلة : يقال عدل عن الشيء ، ويعدل عدلا وعدلا واحدا . عسن طريق وجار :

لسان العرب مادة ( عدل ) ٤ / ٢٨٤١

٢- أهل : أى أحرم ، وأصله رفع الصوت يقال : أهل المعتمرا اذا رفع صوته بالتلبية

أهل المحرم بالحج يهل اهلا لا اذا لبي ورفع صوته : اللسان مادة ( هلى )

( ٣ ) وهو التخفيف .

٦ / ٤٦٨٩

( ١ )

وهو بمكة بالخروج الى أدنى الحل وعقد الاحرام من هناك .

لأن العمرة هي ( الحجة ) الصغيرة ، وتعام كل واحد منهما بالجمع بين الحل والحرم . لأن الحجة الكبرى التي هي الأصل تمامها بالوقوف بعرفة وهي من الحل فتسلك الصغرى مسلكها بالخروج من الحل الى الحرم . لأنه ليس بعد الاحرام بها الا الطواف بالبيت وبالصفا والمرورة ثم يحل صاحبها .

ومن سنة التلبية أن يوقع عقيب صلاة مفروضة أو ركعتي نافلة أما موصلاً بهما

وأما مؤخرهما الى أن تتبعث بالمحرم راحلته . لأن الصلاة يتبرك بتقد يهما أمام الحوائج ، والمحرم كما وصفنا حاله محتاج الى قبول ربه اياه وغفره عنه . ومن سنة الطواف أن يدخل صاحبه فيه من الركن الأسود فيقبله ان امكن ، ويضطبع بردائه ليكون أقوى له وآمن من اضطراب ردائه عليه . ( ٣ )

( ١ ) - لأنه (ص) أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التنعيم فاعتمرت منه : رواه البخارى ( ٣ / ٦٠٦ )  
( ٢ ) في المخطوطة ( الجحفة ) تحريف

٣ - ويضطبع : أى ان يجعل وسط ردائه تحت منكبيه الايمن وطرفيه على منكبيه الأيسر : قال في اللسان اضطبع الشيء : ادخله تحت ضبيعه : والاضطباع الذى يؤمر به الطائف بالبيت ان تدخل الرداء من تحت ابطك الأيمن وتغطي به الأيسر كالرجل يريد ان يطالج أمراً فينتهيأله . يقال : قد اضطبعت بثوبي ، وهو مأخوذ من الضبع ، وهو العضد ، ومنه الحديث انه طاف مضطبعا وعليه برد أخضر قال ابن الأثير : هو ان يأخذ الأزارا والبرد فيجعل وسطه تحت ابطه الايمن ، ويلقي طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي صدره وظهره ويسى بذلك الأبداء ( أحد ) الضبعين وهو التأبط أيضا . اللسان مادة ( ضبع ) . . . . .

فيشغله ذلك عن أسباب الطواف ، ويحوجه الى الوقوف لتسوية ردائه  
والوجه في تقبيل الحجر ما ذكرنا من مضاهات تقبيل باب سيده أو قرب  
داره وذلك اخبا رمنه عن نفسه أنه لم يبلغ من الانسباط اليه مبلغا يتجاسر  
على تقبيل يده اذ لا يجوز ذلك في أدب الخدمة الا باذن منه وادناه  
مرا تبه اليه فأقيم تقبيله با به ما فاتته من تقبيل يده ، وقد روى في الخبر  
( الركن ) يعين الله في الأرض يصافح بها من يشاء من عباده ( ٢ )  
ولا يقبل شيئا من الأركان غير الأسود ليعدها من موضع الباب فيكفي فيها ( ٣ )  
بالاستلام بيده ثم يقبل يده ان شاء ابانة لمزيد الركن الأسود على غيره ( ٤ )  
ويقول اذا قبل الحجر اللهم ايماننا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك

١ = ما بين القوسين سا قط من ( خ ) والتصحيح من المصنف .

٢ = هذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣٩/٥ ) ونصه .

الركن = يعني الحجر = يعين الله في الأرض يصافح بها خلقه مصفاحة الرجل  
أخاه يشهد لمن استلمه بالبر والوفاء ، والذي نفس ابن عباس بيده ما حاذى  
به عبد مسلم يسأل الله تعالى خيرا الا أعطاه اياه )

٣ = الضمير راجع الى الأركان وظاهره يفيد استلام الأركان كلها لكن مراد  
المؤمن لف الركن اليماني . لأن استلامه هو الثابت عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . ولم يثبت أنه استلم الشاميين ، وما ثبت عن بعض الصحابة استلام  
الأركان كلها اجتهاد منه ، ومن ثبت عنه ذلك معاوية ابن أبي سفيان  
وعبد الله ابن الزبير ، وقد أنكر ابن عباس على معاوية بأن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يستلم الا الركنين اليمانيين .

روى البخاري باسناده عن أبي الشعثاء أنه قال : ( ومن يتقي شيئا من البيت  
وكان معاوية يستلم الأركان فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : انه لا يستلم  
هذان الركنان . فقال : ليس شيئا من البيت مهجورا ، وكان ابن الزبير  
يستلمهن كلهن ) البخاري : ٤٧٣/٣

وأجاب الشافعي عن قول من قال ( ليس شيئا من البيت مهجورا ) بأننا لم ندع  
استلامهما هجرا للبيت وكيف يهجره وهو يطوف به ولكننا نتبع السنة فعلا  
أوتركا ولو كان ترك استلامهما هجرا لهما لكان ترك استلام ما بين الأركان  
هجرا لهما ولا قائل به ، لكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأمسك ما أمسك عنه ( أنظر الفتح : ٤٧٣/٣ ، المجموع : ٣٤/٧  
والدليل في استلام الركن اليماني حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال :  
( ما تركت استلام هذين الركنين في شدة ولا رخاء منذ رأيت رسول الله  
يستلمهما ) البخاري : في المرجع السابق :

٤ = قال العلماء : الركن الأسود واليماني مبنيان على قواعدهما هيم عليه السلام  
والشاميان ليسا على قواعده بل مغيران لأن الحجر يليهما وكله وبعضه من البيت  
وللركن الأسود فضيلتان كون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعدهما هيم عليه السلام  
وللركن اليماني فضيلة واحدة وهي كونه على قواعدهما هيم عليه السلام وليس  
لشاميين شيئا من الفضيلتين ولهذا كائنا السنة في الحجر استلامه وتقبيله والسنة  
في الركن اليماني استلامه ولا يقبل ، والسنة أن لا يقبل الشاميان ولا يستلمان :

( ١ )

( واتباعا ) لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم / ( ٢ ) وإن شاء قال : بسم الله اللئ أكبر . ٤ / أ  
 ايما نا با لله وتصديقا لما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم .  
 والمعنى في هذا القول ان المشركين يقبلون الحجارة على جهة لعبادة  
 لها اشراكا لله تعالى ، وتقبيل الحجر الأسود والطواف بالبيت ليس على جهة  
 التعظيم الواقع موقع الشرك انما هو أمر من الله تعالى الذي لا معبود غيره  
 على الوجه الذي قلنا فأ مروا أن يخطروا ببا لهم ، ويوردوا على قلوبهم هذا  
 المعنى نفيا لما يورد الشيطان من خواطر السوء وتحريضاً على المخالفة للمشركون<sup>(٣)</sup>  
 فقيل اللهم ايما نا بك : أي فعل هذا التقبيل ايما نا بك أي تصديقا  
 وتقربا اليك انما أجرى فيه الى طاعتك لا<sup>(٤)</sup> خلاف الا خلاص ولما كان هذا الايمان  
 واقعا بدعاء الرسول قيل تصديقا لما جاء به نبيك أو قيل اتباعا لسنة  
 نبيك اذ لم يكن لهذا في كتاب الله قصد ( ٥ ) انما أخذ عن أمر رسول الله صلوات الله  
 عليه وسلم وفعله :

فأ ما قوله تصديقا بكتابتك . فقد يجوز أن يكون ذلك اشارة الى ما أمرنا به  
 فيه من اتباع الرسول وطاعته ، وعرفنا أنه يدعو الى الحق والى طريق مستقيم<sup>(٦)</sup>  
 ويجوز أن يكون هذا القول معطوفا على النسك في الحج ، وفي سائر أمور الحج  
 من الطواف وغيره فان الطواف يحل محل التعظيم له في الظاهر :  
 فقيل : تصديقا لكتابتك أي قصدا للعمل لما أمرتنا به في كتابك دون القصد  
 لتعظيم حجارة البيت :  
 وأ ما قوله : وفاء بعهدك فقد يكون راجعا لما يلزم من الطاعة لله في أمره

- 
- ١ = ما بين القوسين سا قط من ( خ )  
 ٢ = روى هذا الأثر عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ، رواه البيهقي من رواية  
 الحارث الأعور وكان كذا با : كذا نقل النووي في المجموع ع : ٣١ / ٧  
 ٣ = في المخطوطة ( وتحريضا للمشركون ) الظاهر ما أثبتته  
 ٤ خلاف الا خلاص الشرك وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين (سورة البينة) ( ٥ )  
 ٥ = أي بيان : كما في قوله ( على الله قصد السبيل ) أي على الله تبين الطريق  
 المستقيم : انظر اللسان مادة قصد :  
 ٦ = كما قال عز وجل : ( وانك لتدعوهم الى صراط مستقيم سورة المؤمنون آية ( ٧٣ ) )

فان الله قد أخذ علينا المواثيق بما ركب في عقولنا من أن لنا رباً خالفاً فلزمنا طاعته ، والشكر له قال جل وعز : لبني اسرائيل ( وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم واياى فارهبون ( ١ ) فشرائع الله كلها عهود ، وقال بعض ( العلماء ) في الأثر الذين تأولوا قول الله عزوجل ( واذأخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياً عنهم ) ( ٣ ) وأشهدهم على أنفسهم أوست بربكم قالوا بلى شهدنا ( ٤ ) على أن الله أخذ من ظهر آدم ذريته الذين ينسبون اليه يوم القيامة وأخذ عليهم الميثاق بالاقرار وأن الله عزوجل لما كتب فعل هذا كتب كتاباً عليه وأودعه الحجر الأسود ، وأمر الحاج بتقبيله اكراماً لما أودعه من ذلك الكتاب ، ودلالة على ثباتهم على العهد ( ٥ ) قالوا : فهذا قولهم وفاء بعهدك ، ولأهل النظر في هذه الآية كلام طويل ، وقد ذكر في كتب التفسير ، وقد روى عن عمر أنه كان يقول : اذا قبل الحجر ( والله أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولكن رأيت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم بك حقيقاً ) وهذا تصريح ما يراد

١ = في المخطوطة ( فاتقون ) خطأ والصواب ما أثبت . الآية من سورة البقرة ( ٤٠ )

اختلف أهل العلم في العهد المذكور في هذه الآية ما هو ؟ فقيل هو المذكور في قوله تعالى ( خذوا ما أتيتكم بقوة ) وقيل هو ما في قوله تعالى ( ولقد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل وبعثناهم اثني عشر نقيباً ) وقيل هو قوله ( واذأخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب ) وقال الزجاج هو ما أخذ عليهم في التوراة من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم ، وقيل هو أداء الفرائض . قال الامام الشوكاني : فلا مانع من حمله على جميع ذلك : انظر فتح القدير ٢٤٤/٣ .

٢ = ما بين القوسين ساقط من المخطوطة . مرسوم هكذا ( وقال بعض الاثر )

٣ = قرأنا فع وابن عامر ( ذرياتهم ) بالألف على الجمع وقرأ الباقون ( ذريتهم ) . انظر التفسير الكبير

١٥ / ٥٢ ، فتح القدير ٢٦٣/٢

٤ = الآية من سورة الأعراف : ١٧٢ ، وتام الآية ( واذأخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم

وأشهدهم على أنفسهم أوست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين ) .

٥ = أورد السيوطي في الدر المنثور مثل هذا لأثر قال : أخرج الجندي في فضائل مكة ، وأبو الحسن

القطان والحاكم والبيهقي في شعب الايمان وضعفه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . قال :

حججنا مع عمر بن الخطاب فلما دخل الطواف استقبل الحجر فقال : اني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولو

لا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبله فقال : له علي بن أبي طالب ، يأمر المؤمنين

انه يضر وينفع قال به ؟ قال بكتاب الله عزوجل قال : وأين ؟ ذلك من كتاب الله قال : قال الله : ( واذأخذ

ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ) الى قوله ( بلى ، خلق الله آدم ومسح على ظهره فقرهم

بأنه الرب وانهم العبيد وأخذ عهودهم ومواثيقهم وكتب ذلك في رق وكان لهذا الحجر عينان ولسان

فقال له افتح فاك ففتح فاه فألقه ذلك الرق فقال : أشهد لمن وفاك بالموافاة يوم القيامة واني أشهد

لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بيوتى يوم القيامة بالحجر الاسود له ذلف يشهد لمن يستلمه بالتوحيد

فهو يا أمير المؤمنين يضر وينفع فقال عمر أعود بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن ( الدر المنثور ٢/١٤٤

٦ = الحديث صحيح ثابت في صحيح مسلم بعدة روايات . انظر صحيح مسلم شرح النووي ١٦/٩ وما بعدهما

ومن سنة الطواف أنه اذا فرغ من تقبيل الحجر ترك الركن على يسار الطائف  
ومضى الطائف عن يمينه تبركا بالتيا من ثم يرمل ( ثلاثا ) وهو يشبه الخشب  
ثم يمشي أربعاً .

والوجه في الرمل المذكور/في الأخبار ، وهو أن أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله /ب  
عليه وسلم ( لما قدموا ) ( ١ ) بعد عام الحديبية في عمرة القضاء تحدث المشركون  
عنهم بضعف وسوء حال وضيق عيش وهزال .  
فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( بالرمل ليرى المشركون قوتهم بالرمل . ) ( ٥ )  
( ٤ )

سبب مشروعية الرمل في الطواف .

١- ما بين القوسين ليس في المخطوطة وسياق الكلام يقتضي ذلك .

٢- قال ابن منظور : الحديبية قرية قريبة من مكة ، سميت ببئر فيها وهي مخففة وكثير  
من المحدثين يشددونها : اللسان مادة ( حديب ) .

عام الحديبية آخر سنة من الهجرة في ذى القعدة ، انظر سيرة ابن هشام ١٩٦/٢  
البخارى كتاب المغازى ٤٣٩/٧ .

٣- سميت هذه العمرة بعمرة القضاء ، اما لأنها كانت قضاء عن عمرة الحديبية  
أو أنها وقعت حسب المقاضاة ( أى : الصالحة التى وقعت في الحديبية ، ورجحه  
المحققون .

وقد سميت هذه العمرة بأربعة أسماء . القضاء ، والقضية ، والقصاص ، والصلح .  
أنظر زاد المعاد ج ٢ / ٩٠ ، فتح البارى ٤٩٩/٧

٤- ما بين القوسين مرسوم في ( خ ) هكذا ( بالمريات للمشركين ) الصواب ما أثبتته

٥- نص الخبر كما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم رسول  
الله ( ص ) وأصحابه مكة وقد وهنتهم حمى يثرب قال المشركون : أنه يقدم عليكم

غدا قوم وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر ، وأمرهم النبي ( ص )  
أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلد هم فقال : المشركون  
هو لاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم هو لاء أجلد من كذا وكذا .

قال ابن عباس ولم يمنع أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها الا الإبقاء عليهم )

رواه مسلم بهذا اللفظ ١٢/٩ - ١٣ ، بخارى ٤٦٩/٣ سيرة ابن هشام ١/٤

والنسائي ٢٤٠/٥ - ٢٤١

وعنه أيضا انما سعى رسول الله ( ص ) ورمل ليرى المشركون قوته ) المرجع السابق .

فلما رأوهم على تلك الحالة الدالة على أن وراءها قوة ونشاطا أكد بهم من كان

( ١ )

يسمع عنهم في ذلك وقيل لهم: اضطبعوا لهذا المعنى . لأن الاضطباع في هيئة

القوى الجليد فكان هذا هو السبب ثم صار ذلك سنة للكفاة . كما ذكرنا في رمي

الجنار والسعي بين الصفا والمروة .

ويجب تعبدهم بهذه السنة اذ كان للمسلمين لما كان عليه أحوال أسلافهم فلي

أبتداء البعثة ( وما صارهم الله اليه ) من خلاف تلك الحال من القوة والغلبة

( ٣ )

( ٤ )

والظهور وأقماع الشرك وأهله تحريضا ( لهم على ذم الشرك والبعد عنه ) والدوام

( ٥ )

على الاخلاص والطاعة، وسن بعد الفراغ من الطواف صلاة ركعتين خلف ( المقام )

لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لما تمكنوا من الطواف بالبيت [صلوا]

شكرا لله عز وجل لما أنعم به عليهم . وأعظم الشكر على ما أدى في الصلاة التي

هي تذلل لله تعالى وتعظيم له، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في هاتين

الركعتين ( بقل يأيها الكافرون ) في الركعة الأولى . لأنها براءة من الشرك وأهله

وحسم لأطما عهم من الدخول فيه، والموافقة لهم على التدين له (وبقل هو الله

( ٧ )

أحد ) في الركعة الثانية . لأنها سورة الاخلاص فكأنهم يقولون تبرأنا من الشرك

١- الاضطباع: أن يجعل وسط رداءه تحت منكبة الأيمن ويطرح طرفيه على منكبه

الأيسر ويكشف الأيمن .

روى أبو داود بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الرسول (ص) وأصحابه

اعتمروا من الجعرانة فرملوا بالبيت فجعلوا أرديتهم تحت أبياطهم ثم قذفوها على

عواتقهم اليسرى ( أبو داود : ٣١٥ / ٤ )

٢- أي صيرهم الله اليه . صير، وأما بمعنى قال في اللسان: وصيره اليه وأما ره : اللسان ما دق صير

٣- اقماع الشرك، أي: قهر الشرك واذلاله والقمع الذل . اللسان مادة (قمع)

٤- في (خ) ( تحريضا لهم على الشرك، لعل الصواب ما أثبتته .

٥- ثبت هذا في حديث مسلم من حديث جابر رضي الله عنه وهو حديث طويل

أنظر صحيح مسلم ١٧٠ / ٨ وما بعدها وأبا داود ٤٢٩ / ١ وما بعدها .

٦- ما بين القوسين ليس من الأصل .

٧- حديث قراءة قل يأيها الكافرون : في الركعة الأولى، وقل هو الله أحد في الركعة الثانية ثابت في حديث

صحيح في حديث جابر رضي الله عنه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم . رواه مسلم انظر: ١٧٦ / ٨

وأخلصنا لله عز وجل بالاسلام وفي هذا المعنى دعاء النبي صلى الله عليه وسلم حين صعد على الصفا بعد أن طاف بالبيت انما هو تنزهه من الشرك، والتزام الاخلاص فانه روى عنه أنه قال عند ذلك - لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير، لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون<sup>(١)</sup> ونحو هذا مما روى في الأخبار

وهكذا مما روى عنه هذا الدعاء بالوقوف بعرفات.

وقد ذكرنا فيما تقدم قصة الطواف بالصفا والمروة في الاخبار المشهورة بأن المشركين قد نصبوا في موضع الصفا والمروة صنمين يقال لأحدهما، أساف<sup>(٢)</sup>، وللآخر نائلة فكانوا يعظمونها بالسعي بينهما فلما جاء الاسلام وأزيل هذان الصنمان عما هنالك تحرج المسلمون عن الطواف بهما لثلا يقع مضاهاة للمشركين فأنزل الله<sup>(٤)</sup> في الصفا والمروة من شعائر الله<sup>(٥)</sup> الى قوله ( بهما ) فعرفوا أن الطواف من المناسك المشروعة قديماً .

١- ثبت هذا في حديث جابر رضي الله عنه وهو حديث طويل قال : رضي الله عنه ثم خرج من الباب الى الصفا فلما دنا من الصفا فرقي عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة ووجد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ( رواه مسلم ( ٧٧ = ٧٦/٨ ) )

٢- تقدمت قصة الطواف بالصفا والمروة في ( ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ )، وهي قصة هاجر واسماعيل في بداية الأمر وما آل لهما الأمر الى العاقبة المحمودة، ولم يذكر هناك قصة نصب المشركين الأصنام على الصفا والمروة وكلامه بيومهم ذلك .

٣- قال ابن أثير أساف) بكسر الهمزة وقد تفتح قال : في حديث أبي زر ( وأمرأتان تدعوان أساف ونائلة ) وهما صنمان تزعم العرب أنهما كانا رجلاً وامرأة زنيا في الكعبة فمسحا : النهاية لابن الاثير : ٤٩/١

٤- في ( خ ) ( المشركين ) خطأ والصواب ما أثبتناه .

٥- الآية من سورة البقرة ( ١٥٨ ) وتامها . ( أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكراً عليهم )



لا . أن المشركين أحدثوا ولكنه كان مما علمه الله نبيه ابراهيم عليه السلام وتوارثه

عنه أولاده فأحدث أهل الجاهلية وضع الصنمين عليهما :

( ١ )

وكما أن الطواف بالبيت لاجرح فيه ( كذلك السعي بين الصفا والمروة ) وان كان

( ٤ )

( ٣ )

( ٢ )

المشركون قد أدخلوا فيه ما ليس من شعائر الحج من النحل من التجرد للرجال ٤١/أ

والنساء .

( ٥ )

فوجه التنبيه بالصفا والمروة بعد البيت هو أن النبي صلى الله عليه وسلم

لما طاف بالبيت على سنة ابراهيم تخلص للمسلمين مناسكهم كلها على ارض

ابراهيم المأخوذ من تعليم الله اياه ثم لا ينكر أن ينضم أثر الصفا والمروة

بالمعنى الذي قدمنا ذكره في أول الكتاب مما يتعلق بقصة هاجر واسماعيل

عليهما السلام . ( ٦ )

١- ما بين القوسين لاتمام المعنى وليست في الأصل

٢- في ( خ ) ( المشركين . خطأ والصواب ما أثبتناه .

٣- أدخلوا فيه التجرد للرجال والنساء حيث كانوا يطوفون بالبيت عريانا رجالا

ونساء حتى بعث رسول الله (ص) أبا بكر الصديق رضي الله عنه قبل حجة الوداع

ليبلغ الناس أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان روى البخارى

باسناده عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره ( أن أبا بكر الصديق

رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله (ص) قبل حجة الوداع

يوم النحر في رهط يؤذن في الناس : أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف

بالبيت عريانا ) البخارى ٤٨٣/٣ . قال ابن حجر حكي ابن اسحاق في سبب

هذا الحديث أن قريشا ابتدأت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد

من يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف الا في ثياب أحدهم فان لم يجد طاف

عريانا بخالف وطاف بثيابه القاها اذا فرغ ثم لم ينتفع بهما فجاء الاسلام فهدم

ذلك كله : فتح البارى ٤٨٤/٣ ، النسائي ٢٦٤/٥

٤- أي من الدين حسب زعمهم النحلة الدعوى وانتحل فلان شعر

فلان أو قول . فلان اذا ادعاه أنه فاعله ويقال : ما نحلتهك . أى ما دينك ؟ اللسان

مادة نحل ( ٦ / ٤٣٧٠ )

٥- أى بعد قوله عز وجل ( فمن حج البيت ) .

٦- أنظر صفحة ( ١٣٩ )

ويؤكد هذا المعنى من جهة التقريب للعقول أن الطواف بالبيت لما كان موضوعاً للتذلل والتخشع<sup>١</sup> والتعلق والبصصة التي<sup>(١)</sup> يعملها الآدميون [طمعاً<sup>(\*\*)</sup> فيما] يترقبونه من ساداتهم شاكل الصلاة الموضوعية للتذلل وحسن التطهر — ولما كان المعنى في السعي بين الصفا والمروة ما قلناه من تقريب أمر الاجابة ومن ايماء الى معنى البشارة بقرب زوال المحنة خرج عن معاني الصلاة فأجيز بغير طهارة لأن هذا متصل بما يفعله المرؤس المملوك . وهذا هو مذهب الشافعي أن تقديم الطواف بين الصفا والمروة على الطواف بالبيت غير جائز فهو ومن وافقه على ذلك كأنهم جعلوا الطواف بين الصفا والمروة تابعاً للطواف بالبيت وجعل محله ركعتي الظهر بعد الظهر، ومحل ركعتي الصبح من الصبح (٣)

فافترق حكم الطوافين في اجازة التابع منها ( بغير ) طهارة وابطال المتبوع الا بطهارة كما قد فرق بين ركعتي الصبح وركعتي الظهر وبين صلاة الظهر وصلاة الصبح في جواز التابع (قاعداً) ( وعدم جواز المتبوع الا قائماً . (٦) (٥)

ومثل هذا في صلاة الجمعة والخطبة لها فالخطبة تجزئ بلا طهارة

(\*\*\*) في المخطوطة ( التي يعملها الأدميون يترقبونه من ساداتهم ) لعل الصواب ما أشبهه والله أعلم .

١- البصصة التعلق . وهي في الأصل تحريك الكلب ذنبه طمعاً أو خوفاً والابل

تفعل ذلك اذا احدى بها : اللسان مادة ( بصر ) ٢٩٣ / ١

شبه الرمل الذي يعمله الحاج في الطواف لأن الانسان اذا هرول تهز منه منكبه وتضطرب عجزه بالبصصة التي تعمله بعض الحيوان ليستعطفوا من ساداتهم

٢- استدل على هذا بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي (ص) قال لها :

وقد حاضت ( اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ) رواه البخاري

٣/ ٥٠٤ مسلم ٤٦٩/٨ فدل هذا على جواز السعي من غير طهارة .

٣- أي كما أن ركعتي الصبح قبل الصبح كذلك الطواف قبل السعي

٤- في (خ) ( في اجازة التابع منها بالطهارة : ٢ / س / أ / ٤٢ )

٥- في (خ) ( فصاعداً ) تحريف المعنى يجوز صلاة التابع وهي النافلة قاعداً

ولا يجوز صلاة المتبوع وهو الفرض قاعداً الا بعذر ومن مرض ونحوه .

٦- في (خ) أي اتباع المتبوع المعنى على ما أثبتته ٤١ / س / أ / ٤٢

والصلاة لا تجزئ بلا طهارة لأن الخطبة تابعة والصلاة متبوعة . ( ١ )  
ومن السنة الوقوف بعرفة <sup>(٢)</sup> أن يكون بعد الزوال .  
ومن السنة الافاضة منها أن يكون بعد غروب الشمس وتؤخر صلاة المغرب  
والعشاء الى أن تؤتى مزدلفة فيجمع بينهما .  
ومن سنة الوقوف بمزدلفة أن يكون بعد صلاة الصبح الى الاسفار ويدفع  
عند الاسفار ( ٣ ) قبل طلوع الشمس وقد كانوا يعكسون هذا ويفيضون من عرفة <sup>(٤)</sup>  
قبل الغروب ومن مزدلفة بعد طلوع الشمس .  
ووجه ما شرع في الاسلام - والله أعلم - أن المقصود بعد طواف الورد إنما  
هو الوقوف بعرفات ثم يتبعه والمقام بمعنى تلك الليلة إنما هو للحمام <sup>(٥)</sup>  
لأن كثيرا منهم يدخلونها ليلا في الأغلب . <sup>(٦)</sup>

- 
- ١- ذهب المؤلف هنا الى قول الشافعي القديم القائل : أن الطهارة ليست  
شرطا لصحة الخطبة لكن تستحب . لأنها لو افتقرت الى الطهارة لافتقرت  
الى استقبال القبلة وهو مذاهب الائمة الثلاثة : انظر المجموع ٥١٥ / ٣ بدائع  
الصنائع ٢٦٣ / ١ الشرح الصغير ٥١١ / ١ ، كشف القناع ٢٤ / ٢ ، الكافي ٢٢٠ / ١  
أصلاً في الحديث الذي اعتمده الأصحاب يشترط لصحة الخطبة الطهارة  
من الحدثين والطهارة من النجاسة في البدن والثوب والمكان ، وبهذا قال  
(ص) ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) وهذا أظهر والله أعلم . اتباعا لفعل الرسول  
(ص) ولئلا يلزم الفصل بين الخطبة والصلاة : انظر المجموع في المرجع السابق  
وشرح الجلال ٢٨١ / ١ فتح الجواد ٢٠٣ / ١ ، نهاية المحتاج ٣٢٣ / ٢  
٢- أي : من السنة المبادرة الى الوقوف بعد الزوال .  
٣- في ( خ ) ( بعد طلوع الشمس ) خطأ والصواب ما أثبتته .  
٤- أي : أهل الجاهلية روى مسوار بن مخرمة أن الرسول (ص) قال ( كانوا  
يدفعون من المشعر الحرام بعد أن تطلع الشمس على رؤس الجبال كأنها عمائم  
الرجال في وجوههم وأنا ندفع قبل أن تطلع الشمس ليخالف هدينا هدى أهل  
الأوثان والشرك ) رواه البيهقي بمعناه باسناد جيد كما ذكر النووي في المجموع ١٢٨ / ٨  
٥- أي ليلة الطلوع الى عرفات .  
٦- في ( خ ) ( إنما هو للجماع ) فهذا خطأ فاحش . لعل الصواب ما أثبتته كما تقدم  
نظيره في ص ٥٨

أو يتلأ حقون ليلا فهم يبيتون بها طرد اللتعب فاذا أصبحوا قصد واعرفات فهم يتلا حقون لقرب صلاة الظهر وليس يمكنهم تقدم هذا الوقت ثم يحضرهم وقت الصلاة وهي صلاة الظهر فيجمعون بينها وبين صلاة العصر في الوقت الأولى (١) لثلا يقطع عنهم الدعاء اذ أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة فجعل شطر النهار لقطع المسافة الى الموقف، والشطر بعده للدعاء اذ اليوم/كله مضاف الى عرفة مرة ١/٤٣ (٤) واحدة، ويسن بوجوب أن يشغل اليوم كله بما يعمل في يوم عرفة فلما شغل النصف الأول لغيره شغل النصف الثاني به واستوفى النهار فاذا حصل استيفاؤه بغروب الشمس (فيبيضون) عنها الى اقامة نسك القربات يوم النحر: فأخرت صلاة المغرب الى آتيان مزدلفة لأن [جمعهم] على امام واحد بعد الدفع لا يمكن . وتغريقهم لجماعات يوجب نزولهم في الطرقات مع ضيقها وذلك مشقة شديدة لا يكاد يتمكن معها من الصلاة فأبيح تأخير المغرب الى العشاء الآخرة اذا استقروا في منازلهم بمزدلفة وجعل ذلك الوقت وقتا للصلاةين<sup>معا</sup> ليلاحقوا فضيلة ادراك الوقت لهما .

ثم من السنة أن يلتقطوا الجمار للغد وما بعده ولا يبقى بعد ذلك من الليل الا ما يشغل بالنوم فاذا أصبحوا اشتغلوا بالاستعداد لما بين أيديهم من أمر منى في النحر والرمي ولما عساهم يرغبون في تعجيله من طواف الزيارة للبيت .

١- في المخطوطة ( الأول ) الصواب ما أثبتته .

٢- في المخطوطة ( يقع ) الصواب ما أثبتناه . أي ليتفرغوا للدعاء . ٢٠ من أسفل / أ / ٤٢

٣- ( أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلتنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له ) رواه مالك في الموطأ . انظر ١ / ٣٥٨ المنتقى

٤ = أي يشرع بوجوب .

٥- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة، والمعنى على ما أثبتناه والله أعلم .

٦- في المخطوطة ( جمعهم ) على الصواب ما أثبتته ٤٢ / ٤ / ٤٢

فأما سبيلهم بمزدلفة بعد الاصبح للدعاء : وهو يقضي في ساعة . ولعلمهم  
 لو دفعوا قبل الاسفار لحقتهم اذا ومشقة فاذا أسفروا أمكن المسير فاذا أتى  
 الحاج الى منى منصرفا من المشعر الحرام فذ لك يوم النحر فيبدأ فيرمي جمرة  
 العقبة بعد طلوع الشمس بسبع حصيات، ويرمي فيما بعده من الأيام وهي أيام منى .  
 وأهمها منى أيام التشريق الجمرات الثلاثة كل واحدة سبع حصيات مع زوال الشمس  
 واذا رمى يوم النحر أولى حصة من جمرة العقبة يقطع التلبية ( ١ ) كما أن العمرة  
 فان صاحبها اذا استلم الحجر الأسود قطع التلبية .  
 فأما الإقتصار في النحر على جمرة العقبة . فلا شغال الناس عند ذلك بالنحر  
 والذبح فان كثيرا من الناس قديتتعجلون زيارته البيت ذلك اليوم ورمي الجمار  
 الثلاث كلها في ذلك يوم خرمنا ذكرنا من انشغالهم فيفوت الوقت المختار .  
 ألا ترى أن من سنة الجمرات الثلاث أن يقف منها عند الأولتين قياما طويلا بقدر  
 ما يقرأ عند كل واحد سورة البقرة ولهذا - والله أعلم - بدئ الرمي في هذا اليوم  
 عند طلوع الشمس لما بعده من الشغل .  
 فأما الأيام بعدها فلا شغل فيها سوى الرمي فأخر الى نصف النهار وقد رخص  
 في رمي جمرة العقبة في النصف الآخر من ليلة يوم النحر وهذا كله - والله أعلم -  
 ليتفرغ الناس للنحر وشراء الهدى والأضحية لمن لم يكن عنده .

١- في ( خ ) ( بأن ) المقام يقتضي فأثبتناه .

٢- أي للضعفة والنساء بعد نصف الليل الى منى : لما روى الشيخان عن عائشة  
 رضي الله عنها : قالت نزلنا مزدلفة فأستأذنت النبي (ص) سودة أن تدفع قبل  
 حطمة الناس ( الزحمة ) وكانت امرأة بطيئة فأذن لها فدفعت قبل حطمة الناس  
 وأقمنا حتى أصبحنا نحن ثم دفعنا بدفعة ، فلأن أكون أستأذنت رسول (ص)  
 كما أستأذنت سودة أحب إلي من مفروح به أي : ما يفرح به من كل شيء .

وهذا لفظ البخاري ٣/٥٢٧ .

فأما قطع التلبية في الحج والعمرة . فالمعنى في ذلك . اذا شرع في حلال من احرامه قطع التلبية . لأنها اجابة الداعين . فاذا حصلت الاجابة ، وحقت في الشرع في المدعو اليه وبقي الحرم منه فلامعنى لبقاء الاجابة بعد حصول المجاب اليه فهذا في الحج والعمرة سواء لأن الحاج انما يأخذ في الحلال برمي الجمره ونظيره في العمرة استلام الحجر . لأنه اذا استلم أخذ في الطواف الذي يحل منه .

---

١ = أى لأن التلبية اجابة لدعوة ابراهيم عليه السلام حيث أمره الله عز وجل بأن يؤذن في الناس بالحج \* وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق \* سورة الحج ( ٢٦ ) .

كأن الحاج عندما يأتي للحج والعمرة قد لمبى تلك الدعوة وأجاب ، فاذا تمت الاجابة باداء مناسك الحج والعمرة توقف عن الاجابة أى التلبية .

**\*\* ( باب ذكر ما يحرم على الحاج بحرمه الاحرام ) \*\***

( ١ )  
ولما كان المعنى في الاحرام ما قد منا ذكره من درع أسباب الملاذ والتمتع واطهار  
أسباب الزينة، ووردت الشريعة توقيفاً ( ٢ )  
وتعريفياً على التوقيف بتأكيد هذه المعاني المحرم  
( ٤ ) ( ٥ )  
على المحرم الجماع وما دونه من تقبيل ومباشرة ولمس بشهوة. لأن بعض  
ذلك يدعو الى البعض وحرم عقد النكاح في الاحرام، لأنه من دواعي الاستمتاع  
( ٦ )  
للعادة في الأغلب في توقان النفس الى واقعة المستجذب. نكاحها  
اذ النكاح مقصود به هذا وهو الاستمتاع: فحرم على المحرم أن ينكح امرأة بنفسه  
أو توكيله غيره حلاً لا كان الموكل أو حراماً. لأنه انما يعقد للمحرم فتصير المرأة  
يعقد وكيله كهي يعقد ما يشر نفسه.

ووردت السنة بأن المحرم لا ينكح لغيره. وذلك تأكيداً لما نهي عنه.  
من النكاح لانه قصره عن أن يعقد لنفسه عقد النكاح فقصر به عن عقده لغيره  
كالعبد والصبي لما كانا لا يعقدان لأنفسهما لم يكونا عاقدين لغيرهما

١- في ( خ ) مرسوم هكذا ( ومن رح ) تحريف.

٢- ( توقيفاً ) أي نصاً .

٣- حرم جواب لما ، والفاء زائدة .

٤- أي قوله عز وجل ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج )

أي فلا تفسقوا والرفث مفسر بالجماع. البقرة الآية ( ١٩٧ )

٥- أي حرم ما دونه من تقبيل ومباشرة ولمس بشهوة لأنه اذا حرم عليه النكاح لأجل أنه

ادعى الى النكاح فمن باب أولى أن يحرم المباشرة واللمس بالشهوة وقال النووي :

إتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالمفاخذة

والقبلة واللمس باليد بشهوة : المجموع ٢٩١ / ٧

٦- وحرم عقد النكاح لما روى عثمان بن عفان رضي الله عنه : ( لا ينكح المحرم

ولا ينكح ولا يخطب ) رواه مسلم في النكاح ١٩٣ / ٩ ،

٧- كذا في ( خ ) أي : التي طالت فترة انقطاعها عن النكاح الجماع شبيها بالأرض التي  
انقطع عنها المطر.

( ١ )  
ولما كان متفرعا من الأول أعني بتفرع النكاح من النكاح سوي تحريم الأصل الى ما يفرع فيه تأكيدا لمعنى الأصل وحسما للباب فيه وكان شراء الاماء<sup>( ٢ )</sup> في الأحرام جائزا لأن الشراء مما لا يقصد به الاستمتاع اذ مباح في الشريعة أن يشتري الانسان من لا يحل له الاستمتاع بها من ذوات محرم منه والرضاع والأمة الوثنية وغيرها .

فقتصر التحريم على ما يقصد به الاستمتاع حتى لا يحل عقده الا على من يجوز الاستمتاع به . وأصل هذا أن الأمة ملك من الأملاك يتصرف فيها بما يتصرف في السلع وما يكون بها من معاني الاستمتاع غير مقصود بالعقود انما يدخله تبعا والمنكوحه انما يبتغى منها الاستمتاع . وعقد الوصلة بالنسب فافترقا لهذا المعنى والله أعلم .

ومن جملة هذا الباب أن يراجع المحرم امرأته المطلقة طلاقا رجعيا فيجوز له ذلك ولا يحرم عليه في تجديد النكاح لأن الرجعية في معاني الأزواج في قيام التوارث . ووجوب النفقة وسائر حقوق الزوجة الا الوطء ، والوطء قد يحرم بالصوم ، وبالحيض والاحرام ، والاعتكاف .

( ٣ )

وحقيقة أمر المراجعة أن نكاحها أثلم بالطلاق فجعل الله رفع تلك الثلثة واصلاحها بالرجعة وأحكام الزوجة مع ذلك قائمة فاذا راجعها استباح في غير احرام ووطأها بنكاح مستصحب .

واستصحاب النكاح لا يمنع منه الاحرام هكذا المراجعة للمطلقة/الرجعية : ويحرم التطيب ٦/٤٨ في الاحرام لأنه مما يثير شهوة الجماع ، ويجر اليه وسواء في ذلك لمسه بيده أو كحله أو أحشا به جرحا .<sup>( ٤ )</sup>

١- أي عقد الرجل بنفسه هو الأصل وعقده بغيره أو عقده لمغيره هو الفرع

٢- في ( خ ) ( وكان سرا الايما في الاحراجاير ) تحريف .

٣- يقال في الاناء ثلم : اذا انكسر من شفة شئ وفي السيف ثلم والثلثة الموضع الذي قد انثلم : وبابه ضرب . انظر اللسان مادة ( ثلم ) ٥٠٢/١

٤- يقال : حشوت الوسادة وغيرها بالقطن أحشو حشوا فهو محشوا انظر العصباح .



( ١ )  
وعلى هذا أيضا ما نهى عنه المحرم من لبس الثوب المصبوغ بالورس والزعفران  
( ٢ )  
أو في معنى المصبوغ فكل طيب لا يليسه بنفسه ، لا يفترشه ولا يأكل طعاما  
فيه ريحه ولا يشم بأنفه ريحانا ولا غيره مما يعد طيبا كالورد ولا بأس بأن يدخل  
المحرم الكعبة وهي تجمر أو يجلس عند عطار يفوح له رائحة الطيب ، لأن هذا  
مما لا صنع له فيه ، ولا يتهيأ التحرز منه وفي منعه ذلك من الدخول سوق العاطرين  
( ٤ )  
مشقة وفيه د ين الله يسر .

١-٪ على هذا المعنى التطيب بلبس الثوب المصبوغ بالورس والزعفران لكونهما طيبا  
لقوله (ص) حين سئل عما يليس المحرم قال : ( لا تلبسوا القميص ولا العمام  
ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين  
وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس )  
رواه مسلم ٧٣ / ٨

قال النووي : أجمعت الأمة على تحريم لباسها لكونهما طيبا والحقوا بهما جميع  
أنواع ما يقصد به الطيب وسبب تحريم الطيب انه داع الى الجماع ولائنه ينافي  
تذلل الحاج فان الحاج أشعث أغبر وقال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم  
لبس شيء من هذه المذكورة وأنه نهي بالقميص والسراويل على جميع ما في معناهما وهو  
ما كان محيطا أو مخيطا معمولا على قدر البدن أو قدر عضو منه ، كالجوشن والشبان والقزاز  
وغيرها ونبه ( ص ) بالعمائم والبرانس على كل سائر للرأس مخيطا أو كالأوغيره حتى  
العصابة فانها حرام فان احتاج اليها لشجه أو صداع ونحوهما شداها ولزمته  
الفدية ونبه الرسول (ص) بالخفاف على كل سائر للرجل من نداء وجمجم وجوارب وغيرها  
ونبه (ص) بالورس والزعفران على ما في معناهما وهو الطيب فيحرم على الرجال  
والنساء جميعا في الاحرام جميع أنواع الطيب والمراد ما يقصد به الطيب وأما  
الفواكه كالأترج والتفاح وأزهار البراري فليس بحرام . لأنه لا يقصد به الطيب راجع

شرح النووي لمسلم ٧٣ / ٨ ، ٧٥

٢-٪ وهو أشهر الطيب في بلاد اليمن .

٣-٪ لعل الظاهر : ( وكل ) بالواو . إلا أن يلاحظ أن اللبس استعمال والافتراش  
نوع منه فيصح تفرعه عليه .

٤-٪ في ( خ ) ( التجويز ) لعل الصواب ما أثبتناه .

( ١ )

ويحرم في الاحرام أيضا أخذ الشعر لأن ذلك ازالة الشعث قبل الوقت المأذون فيه .

( ٢ ) ( ٣ )

وصفة الحاج أشعث أغبر أتفل . ويتفرع من هذا ازالة الشعر المأذون فيه

والتفت ( ٤ ) وذلك ممنوع منه ، لأن هذا مما يؤدى الى الترفه ، وكذلك أخذ الاظفار

وهو من هذا الباب ممنوع ، ويحرم أيضا على المحرم لبس المخيط ، لأن في ذلك ترفها واستمتاعا وزينة وهذا كله من دواعي الجماع المنهى عنه في الاحرام .

وما كان غير مخيط من الازار والرداء ، فذلك انما يقصد بهما تغطية العورة وستر

الجسد مما لا بد من اقامته على الاعتدال منه وقد روى في الخبر الرخصة ( ٧ )

لم يجد ازارا أن يلبس سراويله ، ومن لم يجد نعلين أن يلبس خفين

مقطوعتين أسفل من الكعبين ( ٨ )

١- لقوله عز وجل (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) سورة البقرة الآية ١٩٦

وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الحلق غيره وعلى ازالة الشعر الظفر بجامع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالشعر الواحدة

فصاعدا : انظر شرح الجلال ١/٣٤ ، شرح المهدب ٨/

٢- سبق شرح معانى هذه الألفاظ في صفحة ٣٥٦

٣- ويتفرع من هذا أي من ازالة شعر الرأس ازالة الشعر المأذون كقص الشارب ونتق الابط وازالة شعر العانة فيحرم ازلتها كحصر الرأس بجامع الترفه في كل ما تقدم .

٤- التفت : نتق الشعر وقص الأظفار وتنكب كل ما يحرم على المحرم وكأنه الخروج

من الحرام الى الاحلال . قال الزجاج لا يعرف أهل اللغة التفت الا من التفسير أي

لم يجئ فيه شعر يحتج به . أنظر اللسان مادة ( تفت ) ١/٤٣٥

فان قيل : فلأى شئ أمر المحرم بالتجرد من لبس المخيط مع أن الأدب عند ملاقات الأكابر لبس أفخر الثياب عادة ، فالجواب انما أمر العبد بمثل ذلك اشارة الى أن من الأدب من كل مذنب أن يأتي ربه خاشعا ذليلا متجردا من جميع العلائق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلع الرضاء .

٥- في ( خ ) بها .

٦- في ( خ ) استار الجسد .

٧- أي من وجوده على الوجه المطلوب .

٨- أنظر تخريجها صفحة ٣٧٩

لأن في ذلك تخريق السراويل تشبيهاً له بالآزار وفساداله ، فهو مضطر  
الى ليس فخرج عن النهي وليس في قطع الخفين أسفل من الكعبين افساد له  
لأنه يعيده خفاً بالخرز متى أحب .  
وقال أصحابنا : انه لا يجوز أن يعقد رداه عليه ولا أن يذرر طيلسانه ، ويجوز له  
حصول المكتل على رأسه . وهذه فرغ سبيلها أن ينظر فيها ولا يمكن الاعتلال  
لها بما يتضح كل الاعتلال لأصول الأحكام ، ولا خفاء على المنصفين من أهل  
النظر أن مراتب الحج (٥) متباينة لمراتبها كالفروع وقد يجوز أن يقال اذا رأى عليه  
ثوباً فقد استمتع بلبسه مخيطاً وانما هي في الاستمتاع بما يلبس لخياطته وهذا  
وان لم يك كله مخيطاً فبعضه ملبوس بخياطته ، وكذلك اذا عقد الرداء .  
فانما محموله انه ضم طرفيه بما يضم مثلها بخياطة فهو في معنى المخيط .

- ١٠- / خرز الخف وغيره يخرزه ويخرزه خرزا ، والخرز خياطة الأدم كما في اللسان مادة  
( خرز )  
٢- / لأنه في معنى المخيط من حيث أنه متمسك بنفسه .  
٣- / الطيلس والطيلسان ضرب في الاكسية يلبس على الكتف ويحيط بالبدن خال عن  
التفصيل والخياطة- اللسان مادة ( طيلس ) ٤ / ٢٦٨٩ ، معجم الوسيط ٢ / ٦٧ هـ  
٤- / المكتل بكسر الميم ، الذي يحمل فيه التمر والعنب وقيل : الزنبيل  
يسع عشرة صاعا : اللسان مادة ( كتل ) النهاية ٤ / ١٥٠  
٥- / أي أن مراتب أعمال الحج متفاوتة ، فليس من ارتكب محظورات الجماع قبل التحلل  
الأول كغيره من المحظورات حيث يترتب فساد الحج بارتكاب الجماع قبل الوقوف  
بعرفة ، وليس لغيره من المحظورات مثل هذا . وكذلك الوقوف بعرفة ، فمن فاته  
الوقوف بها فاته الحج وليس لغيره من الاعمال مثل ذلك ، وهكذا أن مراتب أعمال  
الحج متفاوتة ، وليس من عقد رداءً أو ذرر طيلسانه كمن لبس سراويل أو قميص .  
٦- / أي كما في غيرها من الفروع كالصلاة والزكاة والصوم وقد ذكر المؤلف بعضا  
من هذه النوع راجع صفحة ( ١٢٤ )  
٧- / في ( خ ) ( مثلها بخياطة ) المعنى على ما أثبتناه ، لأن الضمير راجع الى  
الطرفين فيلزم تثنيته .

وفي هذا المعنى تعصيب الرأس بالثوب، لأنه الباس للرأس فهو منهي عنه في الاحرام قد يقع على الكل وقد يقع على البعض. فحكمه واحد كالطيب قليله وكثيره واحد .

وحمل المكمل على الرأس لا يسمى لباسا وفيه للرأس أذى ، وربما اشتد وتغلظ عليه ( ١ )

( ولا يستعيد صاحبه من منع حر ) الشمس على رأسه فهو قليل لاحكم له . ( ٢ )

وفي هذا المعنى/لبس المنطقة فليس مما يعد لباسا واستدامته مؤذية ونحو هذا ٤٣/أ/

ان المحرم ممنوع من حلق الشعر ولو قطع يده وعليها شعر كثير لم يلزمه شيء

وان كان ذلك قد أتى على شعر كثير لأن ذلك ليس بمقصود بازالة الشعر

وانما زال تبعا على الوجه الذي لا يحصل به ترفه بل يحصل منه ما يخاف التلف ( ٣ )

وفراق الروح، وكره أصحابنا للمحرم أن يدهن رأسه ولحيته ولم يروا بأسا بأن

يدهن سائر بدنه : قالوا لأن الدهن للرأس واللحية زينة . وليس كذلك سائر البدن . ( ٤ )

وقال أهل العلم : لا بأس بدخول الحمام والافتسال للجنابة وغيرها .

١- في ( خ ) ( ويستعيد صاحبه من منع الشمس ) لعل الثوب ما أثبتته .

٢- المنطقة : النطاق وجمعه مناطق ، وهو أن تلبس المرأة ثوبها ثم تشق وسطها بشئ يرتفع وسط ثوبها وترسله على الأسفل عند معاناة الأشغال لئلا تعثر في ذيلها وفي حديث أم اسماعيل ( أولها اتخذنا النساء المنطقة من قبل أم اسماعيل اتخذت منطقا ) النهاية ٥ / ٧٥ ، اللسان مادة ( نطق ) ٦ / ٤٤٦٣

٪ = وأنطق الرجل أى : لبس المنطق وهو كل ما شدت به وسطك .

٣٪ = قال أصحابنا : ومن محررات الاحرام استعمال الدهن في شعر الرأس واللحية سواء كان الدهن مطيبا أو غيره للرجال والنساء لما فيه من التزين المنافي لحديث ( المحرم اشعث أغبر ، أى شأنه العاموره ذلك وفي مخالفته بالدهن المذكور الفدية يريد به كراهة التحريم والله أعلم : أنظر المنهاج مع شرح

الجلال ١٣٢ / ٢ المجموع : ٢٧٩ / ٧ فتح العزيز ٧ / ٢ / ٤٦

( ٤ ) يجوز دخول الحمام للمحرم والافتسال من الجنابة وغيرها أما بالنسبة

للجنابة قال ابن حجر قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك : وروى عن مالك : أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء وروى في الموطأ عن نافع عن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم

الامن احتلام : والدليل على جواز الافتسال للمحرم من غير جنابة ما رواه البخاري =

وليس بالحجامة وفتح الففرق اذا لم يقطع بذلك شعرا ( بأس ) ( ٣ )  
هذا أن المحرم هو الأشعث والأعبر والتفل .

كما روى في الخبر وكان الاغتسال والوضوء مما يحتاج اليه في الاحرام لأمر  
يعرض من الطهارة للصلاة ولد خول مكة ، والوقوف بعرفة ورمي الجمار ، وأن  
الاجتسال مصلحة في هذه الأوقات تنظفاً لرائحة العرق ( وليس ) ( ٤ )  
التلذذ والتمتع عن غسل رأسه فان أصابه غبار ازداد شعنا . والحجامة ( ٥ )  
مداوة لازينة فيها ولا تلذذ ، ولا استمتاع .

بـ باسناده عن ابراهيم بن عبد الله بن بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن العباس  
والمسور بن مخزوم اختلفا بالأبواء فقال عبد الله بن عباس : يغسل المحرم رأسه  
وقال المسور : لا يغسل المحرم رأسه : فأرسلني عبد الله بن العباس الى أبي  
أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يتحتر بثوب ، فسلمت عليه  
فقال : من هذا ؟ فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني اليك عبد الله بن العباس  
أسألك كيف كان الرسول (ص) يغسل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على  
ثوب فطأطأ حتى بدالي رأسه ثم قال : لانسان يصب عليه : أصيب فصب على  
رأسه ثم حرك رأسه بيده فأقبل بها وأدبر . وقال : هكذا رأيتاه صلى الله عليه  
وسلم يفعل ( البخاري ٤ / ٥٥ ، أبو داود ١ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ، مسلم ٨ / ١٢٥ )  
١ = ( في ) ( خ ) ( الفرق ) الصواب ما أثبتته ، والفرق بكسر الراء وفتحها وسط  
الرأس وهو الموضع الذي يفرق فيه الشعر كما في المختار مادة ( فرق ) .  
( ٢ ) = والاحرم ما لم يكن لعذر فان كان لعذر فعل ولزمه الفدية .  
( ٣ ) = ما بين القوسين ناقص عن المخطوطة .  
( ٤ ) = ما بين القوسين غير ثابت في ( خ ) ( والمعنى على ما أثبتناه والله أعلم .  
( ٥ ) = والدليل على جواز الحجامة حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي (ص)  
احتجم بطريقة الركة وهو محرم وسط رأسه ( مسلم ٨ / ١٢٣ ، بخاري ٤ / ٥٠ ، أبو داود  
١ / ٤٢٦ )

قال النووي : هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم وقد اجمع العلماء على  
جوازها له في الرأس وغيره اذا كان له عذر في ذلك وان قطع الشعر حينئذ لكن  
عليه الفدية لقطع الشعر فان لم يقطع فلا فدية عليه ودليل المسألة قوله تعالى  
( فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) الآية  
وهذا الحديث محمول على أن النبي (ص) كان له عذر في الحجامة في وسط  
الرأس لأنه لا ينفك عن قطع الشعر فهي حرام لتحريم قطع الشعر ، وان لم يتضمن =

وكذلك الإفصاد . ( ١ )  
وأما لاستتلال : فان المحرم أبيض له أن يصير في موضع ظليل وفي موضع صاح ( ٢ )  
فاذا استظل بشيء فوق رأسه فانما هو كالمسائر في موضع كثير الظل ، وهذه  
أشياء مختلفة المعاني والمقاصد ، وانما منع المحرم مما يدخل في أبواب التزين  
والمتعة والسعة والنعمة مما يحدثه الانسان لكون ذلك من دواعي الجماع .  
فأما ما لا يعد تزيينا ، ولا تلذذا : فهو خارج عن هذا .  
ألا ترى أن المحرم اللابس رداءً وازارا أبيض من نفيس الثياب قد يتزين لباسه  
بالإضافة إليه لو كان ( لبسهما جديدين ) فكذلك البياض انما جعل ( طامة  
لباس الناس ) ( ٤ ) فحسنة مما لا يعد زينة حتى يدخل عليه ما يتزين به .  
ومما يحرم على المحرم صيد البر الذي يأكل لحمه ( ٦ ) ، لأن الاصطياد يفعله الملوك  
وكثير من الناس للتنزه والتفرج فيه ثم انه اذا كان من صيد البر فانه في أصله  
غير مملوك . وهذا من حرمة الاحرام فليس له استباحته وهتك حرمة .  
وقال أصحابنا ان الاصطياد في الاحرام للمساك لا يجوز ولو اشترى صيدا  
فأسكه لم يجز له ، وكان عليه ارساله وكل هذا تأكيداً ( ٨ ) لأصل هذا الباب  
وحسم لدواعي استباحته والله أعلم .

- 
- = ذلك بأن كانت في موضع لا شعر فيه فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية  
فيها وعن ابن عمر ومالك كراهتها وعن الحسن البصرى فيها الفدية دلهنا أن  
اخراج الدم ليس حراما في الاحرام . راجع مسلم في المرجع السابق .  
١- الفصد قطع العروق ، واقتصد فلان اذا قطع مرقه ، كما في اللسان مادة ( فصد )  
٢- أى : لا غيم فيه : الصحو ، ذهاب الغيم . يوم صحو وسما صحو واليوم صاح  
اللسان مادة ( صحا ) .  
٣- ما بين القوسين بياض في الأصل وما أثبتته اجتهاد ، والله أعلم .  
٤- في ( خ ) ( هامة ) تحريف من الناسخ .  
٥- في ( خ ) ( وما يحرم ) .  
٦- في ( خ ) ( الذي لا يؤكل لحمه ) خطأ من الناسخ الصواب ما أثبتته .  
٧- في ( خ ) ( والتنزه والتفرج ثم في ) التصحيح مما نقله عن البجيرمي على  
الاقناع . ٢ / ٣٩٣  
٨- في ( خ ) ( تأكيداً ) .

\*\*\* ((باب ما يلزم من استباحة ما يحرم بالاحرام)) \*\*\*

كل ما ذكرنا يحرم بالاحرام على المحرم فإنما ارتكبه لم يفسد حجه الا أن يجامع قبل رمي جمره العقبة وإذا أفسد الحج بالجماع لزمه المضي فيه كما كان يمضي فيه لو لم يفسد حتى يحل منه فاذا أحل/ أقام حلالا الى وقت الحج ، ثم حج فأحرم ١٤٤٤/٧ من العميات الذي أفسد وأهدى بدنه ، فاذا كانت الموطوءة امرأته حج بها ( فاذا بلغ الموضع الذي أفسد بها الحج فيه ينفصلان ) (٢) لأن الحج لم يفترض في العمر الا مرة واحدة ( فاذا ارتكب المرأ بعد ما شرع فيه منهي عنه ) .  
عوقب بالفساد من حجه ثم أمر بالمضي فيه على فساد عقوبة له ليمضي في حج لا يحسب له به <sup>هنا</sup> فرضه وليس شئ من الشرائع هكذا بل كان ما ارتكب فيه الانسان ما يفسد فانه يترك ما بعده ويستأنف قصده . والحج لتأكيد أمره فو قب مفسده بالمضي فيه مع افساده ليكون ذلك حسرة عليه وردعا لخيره عن اتباع الشيطان في ارتكاب أعلى المحرمات فيه .

( ٣ )  
وليس هذا ايمستنكر في السياسة لأن العقوبات تختلف : فهنا منها وقد يعاقب الجاني بالنفسي عن بلده الى بلد آخر فلا يكون ذلك قبيحا مستنكرا : ثم أكد هذا الباب بأن أمر بمفارقة امرأته <sup>لذا</sup> بلغ الموضع الذي أفسد الحج فيه فلا يلتقيان في ظعن ولا اقامة : ومتى صور الانسان نفسه بصورة من أحسن من ماله سخطا واستغضا بلاله فأحرم مطهرا من نفسه ورفض الدنيا وشهواتها ثم نقض هذا بأغلظ المحرمات كان حقيقا بأغلظ العقوبات .

---

١- قبل رمي جمره العقبة فسد حجه ولزمه المضي فيه .  
٢- النص في ( خ ) هكذا ( فاذا كانت الموطوءة امرأته حج بها للفصل فاذا بلغ الموضع الذي لم يفترض في العمر الى مرة واحدة ثم شرع المرلسب مانهي عنه ) ٢٣٥/٧ ٤٤٧  
يظهر فيها السقط والتحريف ، ولعل الصواب ما أثبتته .  
يدل على هذا عبارة الشيخ أبي اسحاق في التنبيه قال ( وان قضى الحج وهي معه فالمستحب أن يفترقا في الموضع الذي جامعها فيه ، وقيل يجب ذلك )  
التنبيه صفحة ( ٧٣ ) .

٣- كما في حد الزاني . اذا كان الزاني بكرا جلد مائة وتخريب عام .  
٤- في ( خ ) ( وفضا ) والمعنى على ما أثبتته رفضا أي : تاركا الدنيا وشهواتها .

وهكذا من فاتته عرفة فقد فاتته الحج فيمضي الى أن يأتي البيت فيحل من احرامه  
 بالطواف وذلك أن عرفة في صورة ما قدمنا ذكره من موضع جعله السيد ملاذالمن  
 أذن<sup>(٢)</sup> أو قصر بفوات الوقت فيأتونه من وقت قد عينه لهم فهناك يأتي هو وأمرته<sup>(٣)</sup>  
 يتضرعون ويسألون سيدهم العفو عنهم فأذافات ذلك بفوات الوقت المعين  
 يطل الملاق فيلزمه أن يعود الى باب سيده كما كان في أول مرة حين أتاه محرماً  
 فيأمره سيده أن يرجع أول أمره حين قصد باب سيده متعرضاً لعفوه وذلك بأن  
 يأتي البيت فيطوف به، فإذا طاف وقد قات الوقت أمر بتلاقي<sup>(٤)</sup>  
 ما فاتته من القابل وهو معنى يقبله العقل فلا تدفعه المعارف.<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>

١- المذهب أنه يتحلل بعمل العمرة وهي الطواف والسعي والحلق ويسقط  
 عنه المبيت والرمي . قال النووي في المجموع ( ٢٨٧/٨ ) فإذا أحرم بالحج فلم  
 يقف بعرفة حتى طلوع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج بالإجماع ويلزمه أن يتحلل  
 بأعمال غسمة وهي الطواف والسعي والحلق .

فأما الطواف فلا يد منه بلا خلاف . وأما السعي فإنه كان سعى عقب طواف القدوم  
 كفاه ذلك ولا يسعى بعد الفوات وان لم يكن سعى وجب السعي بعد الطواف ههنا هو المذهب .  
 وبه قطع المصنف ( أبو اسحاق الشيلبي ) والعراقيون ، وقال الخراسانيون : للشافعي  
 نصاب واحد هما : نصه في المختصر أنه يطوف ويسعى ويحلق والثاني : نصه في الاملاء  
 أنه يطوف ويحلق قال : قال القاضي حسين : نصه عليه في الاملاء وحرملة ونقله  
 القفال وصاحب البحر : عن نصه في القديم وهذا الذي ذهب اليه المؤلف ههنا  
 و دليل المذهب ما ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قال لمن فاتته الحج ( يتحلل بعمل  
 عمرة وعاد الحج من قابل وهدى ) .

قال النووي : هذا أثر صحيح رواه الشافعي والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة وما رواه مالك  
 في الموطأ أن هبارين الاسود جاء يوم النحر وعمر ينحر هديه فقال : يا أمير المؤمنين  
 أخطأنا العدة كنا نرا أن هذا اليوم يوم عرفة فقال عمر . اذهب الى مكة وطف أنت ومن  
 معك ونحر هدياً أن كان مهكماً شياً حلقوا أو قصروا وارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا  
 واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ( موطأ مالك ٣٣٢/٢ )

٢- أي بسنوات وقت عرفات .

٣- هذا قيمن فاتته الحج هو وأمرته من غير جماع .

٤- أي : الرجوع الى بلده .

٥- أي يتدارك ما فاته من القابل .

٦- في المخطوطة : ( المقارف ) تحريف .



وهذا الوجه في التغليب في أمر الجماع على ما سواه ، هو أن الله عز وجل صان الفرج  
 الا بزوجة أو ملك حيمين : لئلا يختلط الانساب ويبطل التعارف ويكون الناس  
 كالبهائم . ثم يتناقرون : فلما كان هذا مكان الجماع فيما يلزم من عيانتها  
 لتمييز الناس بأنسابهم وقراباتهم فيعرف الرجل أياه وأخاه وابن عمه وأخته وعمته  
 وأمه ونحو هذا . كان من أقدم فيه على النهي وتجاوز الحد الذي حد له  
 ماله حقيقا بالتغليب عليه في العقوبات ولهذا جعل في الزنى ما جعل عليه  
 تعظيما لا قدامه على النسب بارتكاب الجماع المحرم :

( ١ )

وما سوى الجماع فإنه لا يفسد الحج ولكن يلزم فيه صدقة وصوم أو نحوهما من

الكفارات على ما يطول ذكره . تعظيما لأمر المناسك . ألا ترى ؟ أن من أتى ٤٤/أ

في صلاته ما نهى عنه من قول أو فعل لم يلزمه كفارة .

( ٣ )

وكذلك من نقض صومه بغير جماع لم يلزمه كفارة عندنا وتلزمه بالجماع تغليظا

لأمره ، وقد أثبتت الشريعة في هذا الباب على نهاية التأكيد حتى أوجب

الفقهاء على من حلق شعرة واحدة شيئا من الفدية . ( ٤ )

١- أي النسك : وهو الذبح .

٢- وسيدكر المؤلف في باب ذكر أصناف الهدى بعض ما يلزم المحرم في ارتكابه

محرمات الاحرام وقد بينت السنة مقدار الصيام والصدقة والنسك وروى البخارى

باسناده عن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن الرسول (ص) أنه قال : ( لعلك أذك

هو أمك ؟ قال نعم يا رسول الله قال رسول الله (ص) احلق رأسك وصم ثلاثة

أيام أو أطعم ستة مساكين أو أنسك بشاة ) رواه البخارى ١٢/٤

٣- أي خلافا للحنيفة والمالكية : أنظر صفحة ( ٢٤١ ، ٢٤٢ )

٤- قد رأوا في الشعرة الواحدة مد طعام وفي الشعرتين مدين وفي الثلاثة

فدية كاملة صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسك ذبح شاة لقوله عز وجل

( فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك )

البقرة . الآية ٢٩٦

ولحد يث كعب بن عجرة المتقدم أنفا .

\*\*\* (( باب ذكر أشياء من حج النساء )) \*\*\*

وردت الشريعة في النساء بأمر خولف فيها بينهن وبين الرجال وذلك كله  
عائد لما فيه الصيانة لهن والستر، فأقل ذلك أن المرأة لا يلزمها الحج بل  
هي منهيبة عنه فان استطاعة السهيل بوجود الراحلة ( لا يكفي في حقها )<sup>(٢)</sup>  
حتى يكون معها زوج أو محرم أو ثقات من النساء<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

١- أورد النهي في حديث عمرو بن دينار ( لا تحج امرأة الا ومعها ذو محرم )  
رواه الدار قطني قاله ابن حجر في الفتح ٧٦/٤ صححه ابن عوامة وورد في  
حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي (ص) ( لا تسافر المرأة  
الا مع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها محرم فقال رجل : يا رسول الله  
أني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتي تريد الحج فقال أخرج معها )  
رواه البخاري بهذا اللفظ ٧٢/٤  
وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي (ص) قال : ( لا تسافر  
امرأة يومين الا ومعها زوجها أو ذو محرم ) رواه البخاري . . .  
الحديث الأول يدل على أنه يشترط للمرأة أن يكون معها ذو محرم اذا خرجت  
للحج وان لم يكن معها ذو محرم فلا يجوز لها الخروج حتى لحج الفريضة .  
والحديث الثاني : يدل على أنه لا يجوز للمرأة أن تسافر الا مع ذي محرم أو زوج  
أي سواء كان السفر للحج وغيره فهو عام في كل سفر مما يطلق عليه اسم سفر سواء  
كان يوماً أو يومين أو ثلاثة

وذهب العلماء الى اعتبار الرواية المطلقة من الرواية التي تفيد بيومين أو ثلاثة  
وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره ، أنظر المجموع والمهذب ٨٦/٧  
شرح الجلال ٨٩/ ، راجع فتح الباري ٧٢/٤ - ٧٣  
٢- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة .

٣- وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه النكاح على التأبيد بسبب مباح  
لحرمتها فخرج بالتأبيد أخت الزوجة وعهتها ، وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها  
وبحرمتها الملائنة . فتح الباري ٧٧/٤

٤- والدليل على جواز خروجها مع ثقات من النساء أذن عمر رضي الله عنه لأزواج  
النبي (ص) في آخر حجة حجها ، روى البخاري ( أذن عمر رضي الله عنه لأزواج  
النبي (ص) في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف )  
رواه البخاري ٧٢/٤ ، وفي هذا الحديث اتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف  
ونساء النبي (ص) على ذلك وعدم تكثير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ، ذكر ابن حجره  
في الفتوح . المرجع السابق

أ ويكون من الحال ما تأمن به على نفسها الهتكة وأمرت أن تخفض صوتها بالتلبية  
 لأن صوتها كالعورة، وأبيح لها أن تلبس الدرع والخمار والسراويل وما أحببت  
 من المخيط ما لم يكن مصبوغا بطيب وتلبس الخفين ولا يستحب لها لبس النعلين .  
 وهذا كله مائد عليها للستر فأبيح لها فلم يكن لها حاجة الى لبس المصبوغ  
 بالطيب فنهيته عنه كالرجال وكره لها لبس النعال لأن في ذلك من التشبه  
 بالرجال ، وتغطي رأسها، وان كان رجلا لا يجوز له تغطية رأسه في الاحرام  
 ثم لا تغطي وجهها واحرامها في وجهها الا أن تسدل فوق رأسها قرأما تجافي  
 عن وجهها ، ولها أن تغطي في هذه الحال من وجهها ما تستمسك الثوب  
 المسدول عليه .

١- أو يكون من الحال ما تأمن على نفسها الهتكة كأن يكون الطريق مسلوكا وآمنا  
 جاز من غير النساء ، وهو اختيار الشيخ أبي اسحاق الشيرازي في المذهب واستدل  
 على ذلك بما روى عدي بن حاتم أن النبي (ص) قال : ( حتى التوشك الظعينة  
 أن تخرج منها بغير جوار ) ( بغير أمان وذمة ) حتى تطوف بالكعبة قال عدي ؛  
 فلقد رأيت الظعينة تخرج من الجرة (مدينة عند الكوفة ) حتى تطوف بالكعبة  
 بغير جوار ) . لكن المذهب عند الجمهور الثلاثة أولاً وجود محرم أو زوج أو ثقات  
 من النساء فإى هذه الثلاثة وجد لزمها الحج على المذهب . كذا ذكر النووي  
 في المجموع وأجاب عن حديث عدي بن حاتم أنه اخبار عما سيقع ، وذلك محمول  
 على الجواز لأن الحج يجب بذلك : أنظر المجموع ٨٦ / ٧ ، شرح الجلال : ٨٩ / ٢  
 الحديث أخرجه البخاري في باب علامات النبوة ٦١٠ / ٦

٢- الهتكة خرق الستر عما وراءه وقد هتكه فانتهك وبابه ضرب والاسم ( الهتكة )  
 بالضم .

٣- في ( خ ) ( وتغطية ) .

٤- أى : تراخي وبابه نصر .

٥- في ( خ ) ( تراما ) تحريف والصواب ما أثبتته والقلم ستر فيه رقم ونقوش القرام الستر  
 الرقيق ، وقيل الصفيق من الصوف : مختار الصحاح مادة ( قرم ) النهاية ٤٩ / ٤

٦- في ( خ ) ( مالا يستمسك ) فهو خلاف ما في الكلام كما لا يخفى .

(١)

مما يلي ففضاض الشعر وانما جعل احرامها في وجهها لأن وجهها ليس بعورة ألا ترى؟ أن النظرة الى وجهها يحل مالم يد من فيخاف منه (٢) خروج الى فتنة فوجب عليها النسك فيما ليس من بدنها عورة كما وجب ذلك على الرجل فيما ليس من بدنه عورة، فهو في الاحرام لا يكشف ما بين سرتة الى ركبته لأن هذا هو العورة من الرجال ونهيت المرأة في وجهها عما يعد لباسا .

فأما سدل الثوب على وجهها فذلك للستر لللبس . ألا ترى ؟ أنها لا تنتقب . فاذا كان السدل مباحا لها فلم يكن يد من أن تمس شيئا من وجهها . مقدار ما تمسك المسدول ، وهذا موضع ضرورة . (٣) ولا تزاحم المرأة للرجال في الطواف والا ستلام وتؤخر الطواف الى الليل اذا كانت ذات شباب ومنظر ولا رمل عليها ولا سعي ولا اضطباع وتمشي على هيئتها ، ولا تحلق رأسها للحل ، ولكن تقصر وهذا كله داخل في أسباب الصيانة والستر وهو الجميل المعروف في عادات العقول (٤) كما كان أهل الجاهلية يفعلون من التعرى في الطواف رجا لهم ونساء وهم فان هذا في نهاية السخف والقبح . (٥)

١ = كذا في الأصل : أي مما يلي تكسر الشعر من الجانب الذي يلي الوجه . لأن محل الربط من الشعر يتكسر . من فضضت الشيء أفضه فضا فهو مفضوض ، وفضضته : كسرتة وفرقتة وفضاضة ، وفضاضة ما تكسر منه انظر لسان العرب مادة ( فض ) . . . . وعبارة الجلال في شرح المنهاج مما يلي الوجه .

٢ = اذا كان لحاجة كالخطبة والشهادة ونحوها أو كانت نظرة فجأة ، أما ماعدا هذا فلا يجوز النظر الى وجه المرأة الأجنبية . لقوله عز وجل : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ان الله خبير بما يصنعون ) سورة النور الآية ( ٣٠ ) وفي هذه الآية دليل على تحريم النظر الى غير من لا يحل النظر اليه ، وروى أبوداودبا سنده عن جبير بن عبد الله قال : سألت رسول الله (ص) عن نظرة الفجأة فقال : ( اصرف بصرك ) رواه أبوداد ٤٩٥/١ ، الترمذي ٤٩١/٤ وقال حديث حسن صحيح . وقال الرسول (ص) لعلي يا علي لا تتبع النظرة فان لك الأولى وليست لك الآخرة ( رواه أبوداود ٤٩٦/١ والترمذي ٩١/٤ وقال : حديث حسن )

٣ = لقوله (ص) ( ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفا زين ) رواه البخاري : النقاب أن تجعل المرأة القناع على ما رن أنفها تستر به وجهها

٤ = جواب اذا محذوف . تقديره فلا بأس

٥ = والمعنى يقتضي ما أثبتته والله أعلم :

(( باب ذكر أصناف الهدى وأصول أحكامها )) (١)

الأصل في الهدى والأضاحي أن كل واحد منهما قربان يتقرب به العبد من خالقه على ما جعله الله<sup>(٢)</sup> له من ذلك لا إبراهيم عليه السلام إذ رأى في منامه (٣) ٤٥/ب ما يحل محل الأمر بذبح ابنه فأسلم هو وابنه صلى الله عليهما لأمر الله . فلما تله للجبين ليدحه فداه الله بكبش عظيم فأقام جل وعز الكبش مقام نفسه ابنه ، ثم صار ذلك سنة وشريعة في الأنبياء وأممهم فتصور كل ما يتقرب به الى الله من جنس الكبش الذي فداه به ولد<sup>(٤)</sup> خليله في صورة من وجب عليه ذبح نفسه لله . فأقام الذبح مقام نفسه .

١- الهدى : باسكان الدال مع تخفيف الياء وبكسر الدال مع تشديد الياء . لغتان مشهورتان حكاهما الأزهري وغيره كذا ذكر النووي في المجموع : والهدى ما يهدى الى الحرم من حيوانات وغيره ، والمراد هنا ما يجزئ في الأضحية من الأبل والبقر والغنم خاصة كما يأتي .

٢- أي تبعاً لإبراهيم لقوله عز وجل ( ان اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ) .

٣- رؤيته في المنام تقوم مقام الأمر ، لأن رؤية الأنبياء حقا .

٤- أي : صرعه للجبين ، والجبينان ما عن يمين الجبهة وعن شمالها وللوجه جبينان والجبهة بينهما .

٥- اختلف العلماء في هذا الولد الذي أمر بذبحه إبراهيم على قولين فقال :

قوم هو اسحاق وروى هذا كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، واختار هذا

من المفسرين ابن جرير الطبري . وقال قوم : هو اسماعيل وروى كذا عن بعض

الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب إلى من المفسرين ابن كثير ورجحه ، ورجح

بعض العلماء التوقف منهم الشوكاني وإليك قوله : قال : بعد أن ساق أدلة الفريقين

مما سقنا من الاختلاف في الذبيح . هل هو اسحاق أو اسماعيل ؟ وما استدل به

المختلفون في ذلك فأعلم أنه لم يكن في المقام ما يوجب القطع أو يتعين رجحانه

ظاهراً وقد رجح كل قول طائفة من المحققين المنصفين كما بن جرير فانه رجح

أنه اسحاق وكان ابن كثير فانه رجح أنه اسماعيل وجعل الأدلة على ذلك أقوى

وأصح وليس الأمر كما ذكره فانها ان لم تكن دون أدلة القائلين بأن الذبيح اسحاق

لم تكن فوقها ولا أرجح منها ولم يصح عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء

وما روى عنه فهو موضوع أو ضعيف جداً ولم يبق الا مجرد استنباطات من القرآن

الكريم كما أشرنا الى ذلك وهي محتملة فلا تقوم حجة يحتمل ثم قال : فالوقف

هو الذي لا ينبغي مجاوزته وفيه السلامة من الترجيح بلا مرجح ، ومن الاستدلال

بما هو محتمل ( فتح القدير ٤ / ٤٠٧ ، وظاهر كلام القفال يقيد أنه ذهب الى

التوقف حيث لم يصرح بذكر اسم أحدهما هنا ، وهذه خلاصة الكلام وللتفصيل

راجع التفسير الطبري م / ٨٠ ، ابن كثير ٤ / ٤ ، الد ر المنشور ٥ / ٢٨٠ ،

التفسير الكبير للرازي ٢٦ / ١٥٢ ، تفسير أبي السعود ٧ / ٢٠٠ ، تفسير الخازن ٦ / ٢٦

تفسير البغوي بالهامش مع تفسير الخازن في المرجع السابق .

والحاج متصوراً بصورة التي ذكرناها ، فهو اذا تقرب بالهدى احتمل أن يكون معناه أن التقصير قد بلغ منى مبلغاً لا يكفره الا قتل نفسي الا أنك برحمتك الواسعة حصرت<sup>(١)</sup> على قتل نفسي فذبحت لك بأمرك هذا القربان مقياله مقام نفسه ، واذا وقع القربان بهذا المحل بعد الحل من الا حرام برمي الجمار فقد يقع القربان موقع الشكر . لأن العبد قد يقول للسيد المعظم على وجه الشكر له لو أمكنني أن أقتل لك نفسي لفعلت ولجعلتها قرباناً لك . وقد يوجد في الديلم وغيرهم من يقتل نفسه طلباً لرضا رئيسه وقد سخط عليه سيده ورئيسه فيعلق نفسه بشجرة منكسا أو ونحوها الى أن يموت ، فتفضل الله برحمته على الناس وحرّم عليهم التقرب بهذا النوع فأقام لهم القربان بين من الأنعام مقام قتل أنفسهم وجميع ذلك من القوم<sup>(٢)</sup> لشئتين : أحدهما تطهير من التقصير في الخدمة والثاني : الشكر على النعمة المتجددة (٤) أو في القديمة<sup>(٥)</sup> وقد يرتكب الزاني فيقول طهرني للإمام : كما فعل ما عزابن مالك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال له عليه السلام : كذا فرجم<sup>(٧)</sup> .

١ = كذا في المخطوطة : أي منعتني ( حرمت علي ) يقال : أحصره المرض أي منعه من السفر أو من حاجة يريد ها ، وكل من امتنع من شيء فلم يقدر عليه فقد حصر عنه كما في اللسان مادة حصر  
٢ / الديلم : جيل من الناس معروف يسمى الترك . وقيل الديلم السودان : اللبان مادة دلم ١٥ / ٢ ، معجم البكران ٥٤٤ / ٢  
٣ = يريد بالقوم الحجاج لأنهم الذين يقدمون الهدى فإلها والله أعلم .  
٤ / كالتوفيق لأداء مناسك الحج .  
٥ / كالتهداية الى الاسلام وتشريع القربان بدلالة عن ذبح النفس تبعاً لابراهيم عليه السلام .

٦ / هو ما عزابن مالك الأسلمي . أسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أصاب الذنوب ثم ندم فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف عنده وكان محصناً فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم . وقال : لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أممي لأجزأت عنهم : طبقات لابن سعد ٣٢٤ / ٤ ، الاستيعاب ٣ / ١٣٤٥ ، الاصابة ٣ / ٣١٥ .  
٧ = هكذا في ( خ ) لعلة ترك ذكر القصة لشهرتها وكثفي بالاشارة<sup>إلى</sup> ما في الذهن أو إلى ما هو معلوم : أما تمام الكلام كما ورد في صحيح مسلم وغيره عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال جاء ( معاذ بن مالك الأسلمي الى النبي (ص) فقال يا رسول الله طهرني فقال : ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه قال : فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال رسول الله (ص) ويحك : ارجع فاستغفر الله وتب اليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني ؟ فقال النبي مثل ذلك حتى كانت الرابعة قال : الرسول الله (ص) فيما اطهرك ؟ فقال من الزنى ، فسأل النبي (ص) أبه جنون ؟ فأخبرناه ليس بمجنون فقال أشرب خمراً ؟ فقال رَجُلٌ فاستنكبه فلم يجد منه ريح خمراً قال : فقال رسول الله (ص) أزنيت فقال نعم : فأمر به فرجم فكان الناس فيه فريقين قائل يقول - لقد هلك لقد أحاطت به خطيئته ، وقائل يقول : ما توبة أفضل من توبته ما عز أنه جاء الى النبي (ص) . فوضع يده

(١)

وقد يقام عليه ما دون [حد الرجم] فيقال : أن فـلـك  
تطهير له وقد كانت القرا بين في أهل الكتاب معظمة في نفوسها وأما كنها  
وكانوا إذا تقربوا إليها أحزفوها أو جاءت نار تأكلها إذا كانت متقبلة  
كما حكى عنهم أنهم قالوا : ( إِنَّ اللَّهَ عَيْدٌ ، الْيُنَا أَنْ لَانُومُنْ ، لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِينَا )  
بِقُرْبَانٍ يَأْكُلُهُ النَّارُ ) وكانوا يقولون ان رائحة القربان المحروق تصل الى الله فأنزل  
الله ( لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحْمُومَهَا وَلَا دِمَاؤها وَلَا يَكُنْ يِنَالُ التَّقْوَى مِنْكُمْ ) قال : ( فَأَذَا وَجِبَتْ )  
جُنُوبُهَا فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ) وقال ( وَأَطِعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ) فأخبرهم  
بما كشف جملة قولهم ان رائحة القربان لاتصل الى الله ولهذا اللفظ مجال في التأويل  
واسع ومجاز صحيح لا يمتنع أن يتأوله عليه قولهم (٩)

- = في يده ثم قال . أقتلني بالحجارة قال : فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله  
(ص) وهم جلوس فسلم ثم جلس فقال : أستغفروا لما عزب بن مالك قال : فقالوا غفر الله لما عزب  
ابن مالك . . . قال : فقال رسول الله (ص) لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم) الحديث .  
فهذه احدي روايات مسلم وهناك روايات : أنظر ١٩٩/١١ وأبا داود باب رجم ما عزب بن مالك  
٤٥٦/٢ : (١١) = في (خ) (الحد الرجم)  
٢% = الآية من سورة آل عمران ١٨٣ وتامها : (الذين قالوا ان الله عهد الينا أن لانؤ من  
لرسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار، قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات وبالذي قلت  
فلم قتلتموهم ان كنتم صادقين )  
٣% = الآية من سورة الحج ٣٧ وتامها ( لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله  
التقوى منكم كذ لك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم وبشر المحسنين )  
٤% = راجعت الى عدة كتب من كتب القفا سيروالي عدة كتب من كتب أسباب النزول ولم أقف في  
ذلك كله على ما قاله المؤلف هنا في سبب نزول هذه الآية وانما يذكر في سبب نزولها أن المشركين  
كانوا إذا ذبحوا استقبلوا الكعبة بالدماء فينضحون بها نحو الكعبة ، فأراد المسلمون  
أن يفعلوا ذلك ، فأنزل الله لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ) انظر : الدر المنثور  
٣٦٣/٤ ، تفسير الطبري فتح القدير ٤٥٤/٣ - ٤٥٦ جامع الأحكام ٦٥/١٢ ،  
التفسير الكبير للرازي ٣٧/٢٣ ، تفسير البحر المحيط ٣٧٠/٦  
٥% = الوجوب السقوط : أي فانه سقطت بعد نحرها وذلك عند خروج روحها ( فكلوا منها )  
٦% = وأطعموا القانع والمعتز ) هذا الأمر قيل هو للندب وبه قال مجاهد والنخعي وابن  
جرير وابن سريج ، وقال الشافعي وجماعة : هو للوجوب . واختلفوا في القانع من هو؟ فقيل  
هو السائل يقال فتح الرجل يفتح النون يفتح بكسرهما اذا سأل ومنه قول الشماخ  
(لما المرء يصلحه فيغني م مفاقره أعف من القنوع) أي السؤال وقيل هو المتكفف عن السؤال المستغني  
ببليغة قيل إن من العرب من ذكر القنوع بمعنى القناعة وهي الرضا والتعفف وترك المسألة  
المعتز : قيل انه الذي يتعرض من غير سؤال . وقيل هو الذي يعتربك ويسألك ، وقيل القانع  
والفقير والمعنى الزائد وروى عن ابن عباس أن كلاهما الذي لا يسأل ولكن القانع الذي  
يرضي بما عنده ولا يسأل ، والمعتز الذي يتعرض لك ولا يسأل ) أنظر فتح القدير للشوكاني  
٤٥٤/٣  
٧% = الآية من سورة الحج (٣٦)  
٨% = الآية من سورة الحج (٢٨)  
٩% = في (خ) (حرامهم) اسياق يقتضي ما أثبتته

( ١ )  
وهو قول النبي ( ص ) ( الصدقة تقع بيد الله قبل أن تقع بيد السائل ) ولكن التشبيه  
غالب على عامة اليهود فيحمل ما تأولناه عليه بقوله ( لَنْ يُنَالَ اللَّهُ لِحَوْمِهَا وَلَا دِمَاؤُهَا )  
على الإشارة إلى قولهم أن ريحها يصل إلى الله أن يكون مقصودا به منهم والله أعلم ؛  
ثم أمرنا الله تعالى باطعام لحوم الهدى دون الجلد إذ ذلك أحسن في العقول والله  
أعلم بما أريد ؛ ونقول والله الموفق أن من الهدى ما هو في أصله تطوع غير مفروض يفرضه  
الإنسان على نفسه إما في الحج أو خراج رعايته والأضاحي التي يذبحها أهل  
الأمصار من هذا النوع (٤) (٦) (٧)  
ومنها ( ٥ ) ما يقع واجبا في أصله ثم قد يجوز أن يقوم غيره مقامه

١ / لم أقف على هذا الحد يث بهذا اللفظ، ومثله ثابت في الصحيحين وغيرهما  
وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( من تصدق بعدل تمرة ( أي قيمتها ) من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا طيبا  
- فإن الله يقبله بيمينه ثم يربيها لصاحبه كما يربي أبيه ( أي مهرة  
ولد الفرس ) حتى تكون مثل الجبل ) البخاري ٢٧٨ / ٣ ، مسلم ١٠٠ / ٧ /  
ابن ماجه ٥٩٠ / ١ ، الترمذي ٣٣ - ٨٦ / ٢ وفي رواية له . عن أبي هريرة رضي الله عنه  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إن الله يقبل الصدقة ويأخذها  
بيمينه فيربيها لأحدكم كما يربي أبيه ( وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ  
الصدقات ) قال الترمذي هذا حد يث صحيح : المرجع السابق .  
قال الترمذي قد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحد يث ، وما يشبه  
هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا  
قالوا : قد تثبت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ، ولا يقال كيف هكذا ؟  
روى عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذا  
الحد يث : أمروها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة  
وأما الجهمية : فأنكرت هذه الروايات وقالوا هذا تشبيه . وقد ذكر الله تبارك  
وتعالى في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر فتأولت الجهمية هذه الروايات  
وفسروها على غير ما فسره أهل العلم وقالوا : إن الله لم يخلق آدم بيده وقالوا :  
إنما معنى اليد القوة ، ثم قال : قال إسحاق ابن إبراهيم إنما يكون التشبيه  
إذا قال يد كيد أو مثليد أو سمع كسمع أو مثل سمع فهذا تشبيه ،  
وأما إذا قال : كما قال الله يد وسمع وبصر ولا يقول مثل سمع ولا كسمع فهذا  
لا يكون تشبيها وهو كما قال الله تبارك وتعالى في كتابه ( ليس كمثله شيء وهو  
السميع البصير )

٢ / في المخطوطة ( قوله ) الظاهر ما أثبتته

٣ / كالنذر

٤ / أي ما هي أصلها تطوع غير مفروض .

٥ / أي ومن الدماء في الحج ما يقع واجبا في أصله أي ما يجب بايجاب الشرع  
من غير نذر .

٦ / أي كدم التمتع والقران وتجا وزالمقات وفوات الوقوف وترك المبيت بمزدلفة  
وترك المبيت بمعنى ورمي الجمار .

٧ / يجوز أن يقوم مقام الواجب الاصلى وهو الدم فيرمه الصوم والصدقة

أما عند عدم الأصل أي لعذر أو ما مع وجوب الأصل أي فيما فيه التخيير مثل فدية الأذى



- ( ١ )  
 اما عند عدم الأصل واما مع وجود الأصل وما وقع منه واجبا على هذا الوجه  
 فهو كله يقع في الحج على خمسة اوجه : احدها : ان يكون بدلا -  
 عن متلف وهو جزاء الصيد .  
 والثاني : ما يجب بالجماع في الاحرام مع فساد حجه عليه ، وفيه بدنة  
 او بقرة او سبع شيه ( ٢ )  
 والثالث : ما يجب بارتكابه ما يحرم في الاحرام من غير الجماع كالطيب واللباس  
 والحلق ففي هذه ( فدية ) .  
 والرابع : ما يجب بادخال الشعارين للميقات في سفر واحد وهو هدى  
 التمتع والقمران .  
 والخامس : ما يجب بستأخير الحج بفوات . . وذلك ما فاتته بخطأ يوم عرفه  
 او خطأ الطريق ( ٤ )

---

١ = في المخطوطة ( ولا موقع ) ولا زيادة من النسخ ٤٦  
 ٢ = في المخطوطة ( ما يجب بارتكابه أن يحرم ) الظاهر ما أثبتته .  
 ٣ = في المخطوطة ( شعرين ) لعل الصواب ما أثبتته ، والمعنى ادخال  
 أحد النسكين في الآخر في سفر واحد . لأن الأصل اتمام الحج و  
 العمرة وافراد كل واحد منهما للميقات .

٤ = في المخطوطة ( بقرة ) تحريف من الفوات . لأن الذي يجب  
 بفوات الحج شاة فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله ،  
 هذا هو الأصح لأن دم الفوات كدم التمتع وقيل كدم الجماع في  
 في الأحكام

(١١)

أوتوان في السير حتى لا يلحق بعرفة فيحل بعمره وعليه الهدى ،

وفرق أهل العلم بين من فاته الحج بخطأ يوم عرفة من الواحد والعدد

القليل ومن فاته ذلك من الحاج كلهم قالوا : لا إعادة بالخطا الواقع للكافة والزموا ما اذا وقع

(٢٢)

الخطا الخاصة لعيم المشقة بالاعادة للعدد الكثير وخفة ذلك في العدد القليل

والله اعلم :

والكلام يطول في تفصيل هذه الوجوه وما يقوم مقام الهدى وما لا يقوم ،

ولكن ما يجب من الهدى في جزاء الصيد فانما يجب بدلا لما أتلف .

فاذا قتل نعامة فعليه بدنة واذا قتل طيرا فعليه شاة واذا قتل بقرة

وحشية فعليه بقرة انسية .

١ = أ وتوان في السير : أى تقصير في السير ، وتوانى في حاجته قصره ،  
وفي حديث عائشة تصفاً بها رضي الله عنهما : سبق اذ وانيتم :  
أى قصرتم . ونى ينى وننا ، وونى يونى ونيا . اذا قصر وفتى : اللسان  
مادة ( ونى ) النهاية ٢٣١/٥ .

٢ = في ( خ ) ( خاصة ) والمعنى على ما أثبتته

٣ = هكذا في ( خ ) الكلام فيه تفصيل ، وان قتل الطير : نظر فان كان  
حما ما وهو الذي يعب و يهدر كالذى يقتنيه الناس في البيوت كالدبسي  
والقمرى والفاخته فانه يجب فيه شاة لأنه روى ذلك عن عمر وعثمان ونافع بن  
عبد الحرث وابن عباس رضي الله عنهما لأن الحمام يشبه الغنم لأنه يعب  
ويهدر كالغنم فضمن به وان كان أصغر من الحمام كالعصفور والبلبل ضمنه  
بالقيمة . لأنه لا مثل له فضمن بالقيمة واذا كان اكبر من الحمام كالقط  
واليعقوب والبط والأوز ، فيه قولان : احدهما يجب فيه شاة لانها اذا وجبت  
في الحمام فلأن تجب =

الفرق بين من فات الحج بخطأ يوم عرفة من الواحد والعدد القليل وبين من فات ذلك من الحاج كلهم .

وهكذا الى أن ينتهي الأمر الى الجزاء بما يدق التشبه فيه ليصار الى غالب الشبه والى أن لا يكون للمقتول مثل من النعم مثل العصفور ونحوه فيجب فيه القيمة والهدى في هذا وان كان بدلا لمتلف فمعناه راجع الى معاني ما يجب للوجوه الأخرى لأن ما يجب بالجماع وما دونه من دواعيه ونحو ذلك فانما وجهه تكفير الذنب واصلاح ما أنثلم من الحج فكأن المحرم يقول: ان حقي فيما ارتكبته من هذه الأمور وقصرت فيه منها اما عمدا واما خطأ أن أعاقب نفسي وأرضي خالقي بقتلها . والعقوبة على العمد واضحة الوجوب ومعناها ( ٢ ) أن الخطأ ترك التحرز من واقعة الخطأ والنسيان لأن التحرز من ذلك ممكن في الأكثر لمن ضبط نفسه وملك خاطره بغير ما سبيله موجب الحال، وأما هدي المتعة والقران فانه وان كان لغير ارتكاب محرم فقد يرجع الى القربان الذي يقصد به الشكر لأن الأصل اتمام الحج والعمرة وأفراد كل واحد منهما للميقات فاذا أسقط المتمتع عن نفسه افراد الاحرام من الميقات للحج، والقارن الاحرام لكل واحد منهما من الحج والعمرة من الميقات وكان  $\frac{٤}{٥}$  ذلك رخصة من الله وتخفيفا مع ما فيه من تظاهر النقصان فيهما من ادخال أحد العاملين في الآخر رجع معنى القربان الى الشكر بالأنعام بالرخصة والى التكفير بسوء الاختيار في ترك افراد كل واحد بتمام العمل به في الميقات وفيه ترك الكمال لأن التارك للكمال مقصر وان كان غير آثم كما أن تارك السنن المذكورة .

=====

= في هذا وهو أكبر اولى، والثاني : أنه يجب فيها قيمتها لأنه لا مثل لها من النعم فضمن بالقيمة، كذا ذكر النووي في المجموع ٤٢٤ / ٧ ، انظر فتح العزيز بالهامش ٥٠٤ / ٧ ، روضة الطالبين ١٥٨ / ٣

١ = أي انكسر

٢ = أي ومعناها في الخطأ أن الخطأ ترك التحرز

٣ = الواو ساقطة من النسخة

٤ = في ( خ ) أوفيه وفيما لأن التارك . . . .

٥ = أي هذا على أن الأفراد بالحج أفضل، وبين العلماء خلاف مشهور في الأفضلية بين الانسك الثلاثة الافراد والتمتع والقران، والصحيح عند الشافعية : أن الافراد أفضل وذلك لحديث عائشة وابن عمر، فأما حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ( خرجنا مع النبي (ص) عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج وعمره، ومنا من أهل بالحج : وأهل رسول الله (ص) ، بالحج ) رواه البخاري ٢٣٨ / ١٤٤١ ومسلم ١٢٤ / ١٠ . وفي رواية مسلم ( أفرد بالحج )

أما حديث ابن عمر فعن بكر بن عبد الله العزني عن أنس قال : سمعت رسول الله (ص) يلبي بالحج والعمرة جميعا قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالحج وحده فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر فقال انسى ما تعدوننا الا صبينا سمعت رسول الله (ص) ( يقول لبيك عمرة وحجا ) رواه البخاري ومسلم وعن زيد ( أن رجلا أتى ابن عمر فقال بما أهل رسول الله (ص) قال بالحج ثم أتاه من العام المقبل فسأله فقال ألم تاتني عام أول . قال بلى ولكن أنسا يزعم أنه قرن فقال ابن عمر ( أن انسا يدخل على النساء وهن منكشفات الرؤس واني كنت تحت ناقة رسول الله (ص) فكنت أسمعه يلبي بالحج ) نقله النووي عن البيهقي ، وقال اسناده صحيح . انظر المجموع المرجع السابق .

مستقصر، وان كان غير آثم فاحتمل أن يكون الهدى في هذا الوجه  
جامعا للوجهين . القربان من الشكر للمنة بالرخصة ، والتكفير  
للتقصير لسوء الاختيار وتضييع الحظ من جزيل المشوبة .

وما وجب من الهدى بفوات الحج بخطأ عدد أيام<sup>(١)</sup>، أو خطأ طريق<sup>(٢)</sup>  
كله راجع الى التقصير :

وأما هدى التطوع : فقد يكون فيما يأتي الحاج المفرد منه ، وأما بان  
يسوقه معه اذا أحرم ، وأما أن يشتريه في الطريق ، أو بركة اذا أراد  
الاحلال من الاحرام ، وهذا يقع على سبيل الشكر على ما يسر الله لك للعبد  
من أسباب الرضى عنه بعد أن تصور عند نفسه بصورة العا جز المقصر  
في طاعة ما لكه ، وهذا اذا لم يسق الهدى مع احرامه فعل التقرب اليه في ذلك  
في الفور بما يقصد بحجه .

والهدى انما يكون من الانعام . وهي :

(٣)  
الابل ، والبقر ، والغنم معزها وضأنها . لأن ما فدى به نبي الله صلى  
الله عليه وسلم كان كبشاً وهذا من الغنم ولأن هذه الأصناف الثلاثة  
هي التي يؤكل لحمها في الأغلب ويستدام أكلها ويتقوى بها على الاعمال  
والتصرف .

فمن أراد أن يسوق معه هدياً فانهما يجب به أن يكون بأن يتكلم بالايجاب  
وأما بأن يشعر الهدى بالتكلم بالايجاب عقد بالقول فهو كالنذر وسائر  
الاشياء التي تعقد بالاقوال والوفاء بما يوجب العبد لسيد على نفسه  
لازم .

١ = على حذف مضاف تقديره بخطأ عدد أيام السنة

٢ = في المخطوطة ( طريقاً ) سهو من النسخ .

٣ = أي ضحى به لما في الأضحية من معنى الغذاء ، ويدل على هذا حديث  
عائشة وأبي هريرة أن النبي (ص) كان اذا أراد أن يضحي

اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين ( الذي يبياه أكثر من سواده )  
وقيل هو النقي البياض (موجودين ) (أي خصيين ) فذبح أحدهما عن محمد وآل محمد  
والآخر عن أمته من شهد لله بالتوحيد ولمسه باللباغ . نقله الحافظ

ابن حجر في الفتح عن عبد الرزاق : ١٠ / ١٠٠ وراجعت المصنف ٩ / ٤٧

فوجدت الحديث الى قوله ( كبشين عظيمين ) فقط في النسخة المحققة

من شروط الطاعة وأداب التعظيم .

( ١ )  
وأما الأشعار : فانه من السنة في الهدى وتامه بأن يوجه الى القبلة يقلده . نعلين  
( ٢ )  
أو خربة ونحوهما ويشعره في الشق الأيمن من السنم اذا كان من الابل أو في موضع السنم ان كان  
من البقر . فاذا ادماه فقد اشعره .

( ٣ ) ( ٤ )  
وان كان الهدى من الغنم لم يشعره وقلده الرقاع وخرب القرية .

= فكأن الباقي سقطت من النسخة .

أخرج ابن أبي شيبة ، وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما في  
القول ( وقد بناه بذبح عظيم ) قال كيش رعي في الجنة أربعين خريفا . فأخرج البخارى في تاريخه  
عن على ابن أبي طالب هبط الكيش الذى فدى به ابن ابراهيم من هذه الخيبة على يسار جمرة الوسطى  
وهناك أقوال: الدر المنثورة ١١٣/٢ ، والطبرى ٨٠/١٠

١ = لما روى ابن عباس ان النبى (ص) صلى الظهر في ذى الحليفة ثم أتى ببدة فأشعرها في صفحة سنمها  
الأيمن ثم سلت الدم عنها ثم قلد نعلين ( رواه مسلم بهذا اللفظ ٢٢٨/٨

٢ = في المخطوطة ( قرية ) التصحيح من المجموع ومن كتب اللغة الخربة كل ثقب مستدير مثل ثقب الأذن  
وجمعها خرب ، وقيل هو الثقب مستديرا كان او غيره والخربة عورة المزادة ، وقيل اذنها والجمع خروب وخرب  
وفي حديث ابن عمر في الذى يقلد بدنة فيضمن بالنعل قال : يقلدها خرابة . قال ابو عبيد واللذى نعرف  
في الكلام أنها الخربة وهو عورة المزادة سميت لاستدارتها : اللسان مادة ( خرب . )

٣ = لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم اهدى مرة الى البيت غنما فقلدها ( رواه مسلم بهذا اللفظ : ٧٢/٩ ، البخارى بالمعنى في باب تقليد الغنم .

٤ = في المخطوطة ( الدماغ ) تحريف .

٥ = في المخطوطة ( وحرما القرية ) والتصحيح من المجموع .

( ١ )  
 ووجه هذا ان الناس في الجاهلية في غير اشهر الحج يتغارون يعدوا

بعضهم على بعض بالقتل والسبي ،

( ٢ )

فاذا جاءت الأشهر الحرم وذو الحجة خاصة تكافوا في هذا وأنصرفوا

وفي الأشعار من الحج والعمرة غيرها من الوجوه . فكان من قصد منهم

الحرم يقلد بغيره النعل والخربة ونحوها ويشعره فيأمن على نفسه لأن

ذلك كان علما للا حرام والقصد لمبيت الحرام والتعليق بامانه

في الشهر الحرام فأقروا على هذا في الاسلام . فقال جل وعز :

(( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ

وَلَا الْقَلَائِدَ )) ( ٦ )

١ / = وتغاور القوم : اغار بعضهم على بعض ، وغا ورهم مغاورة . اللسان ما دة ( غور )

٢ / = اى امتنعوا .

٣ / = في المخطوطة ( وتصرفوا في الأشعار من الحج والعمرة وغيرها

من الوجوه ) من أسفل هـ / س / ب / ٤٦ ل ، لعل الصواب ما اثبتته .

٤ / = منها ان تختلط بغيره فاذا أشعر وقلد تميز ، وربما ند فيعرف

بالاشعار والتقليد فيرد .

٥ / = في المخطوطة ( القرية ) سهو من الناسخ والخربة تقدم معناها .

٦ / = الآية من سورة المائدة ، وتما مها ( يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا

شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام

الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا واذا حللتم فاصطادوا ولا

يجرمكم شنتان قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام أن تعدوا وتعاونوا

على الهمم والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وا تقوا الله ان الله

شديد العقاب ) ٢ من سورة المائدة

ووردت الأخبار بأن النبي عليه السلام استقبل القبلة حتى أشعر ، وأشعر ٧٤٦<sup>(١)</sup> في الشق الأيمن من السنام فاستقبل القبلة ، لأنه من أشرف المجالس . لأن البيت الذي هو القبلة هو المقصود لشرف الهدى والموضع المجمعول للقرابين الإسلامية ، والاشعا رفي الشق الأيمن تبرك بالتيامن ، لأن العرب كانت تتفأل باليمين وتتشاءم بالشمال ، واسالة الدم اشارة الى اراقة دم المسوق <sup>عن</sup> . ولما كان الهدى قد يكون من فير الابل استحب في البقر والغنم من اي قاع علامات لاحرام والتعلق بحرمة الشهر الحرام فيها ما أمكن . فكانت اسالة الدم في البقر ممكنة في الموضع المرتفع من الكاهل الذي يحل محل السنام من الابل وقع ذلك فيها ، ولما لم يكن ذلك في الغنم التي هي ادنى أصناف الهدى صير الى ما يمكن . وهو أن يعلق في عنق الشاة رقاع من قسطع النعال وخرب ( ٤ ) القرية<sup>(٥)</sup> . لأن العرب قد كانت تعلق<sup>(٦)</sup> في عنق البعير وهو من الآت السفر . ( ٧ ) فلما كان تعليقها<sup>(٨)</sup> يثقل الشاة أقيم مما يبرق منها دلالة عليها اذ كانت الشاة لا يسافر بها كما يسافر بالابل من الركوب لها والحمل عليها فكان ما قل مما يعلق مثله على الابل كافيا في الدلالة على القصد والله أعلم .

واذ عطب<sup>(٩)</sup> هدي التطوع الذي ذكرنا بأن<sup>(١٠)</sup> يقام فلم يتبها ابلاغه الحرم فأدرك صاحبه ذكاه وفسق فلائده في دمه وضرب بها صفحته ثم خلا بينه وبين من حضره . فان لم يحضره أحد تركه كذلك بحاله ونعاله ومضى فان شاء حمل جلاله ونعاله ( ١١ ) الى مكة فتصدق بها . ولا يأكله هو ولا أحد من رفقة فهكذا روى عن النبي<sup>(١٢)</sup> . ( ص )

ووجه هذا ان التطوع اذا مات ، أو قتل أو سرق ، لم يلزم صاحبه ابداله وانه انما علق

١- ولو عبر (بحين) - لكان أنسب .

٢- لما تقدم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ٣٩٩٥

٣- في ( خ ) ( فكان بت ) تحريف من الناسخ .

٤- ( وخرب القرية ) . تحريف ، وخرب جمع خربة تقدم معناها قريبا .

٥- القرية : ظرف من جلد يخرز من جانب واحد وتستعمل لحفظ الماء أو اللبن اللسان مادة ( قرب ) ومعجم الوسيط ٢ / ٧٣٠

٦- أي الخيرية .

٧- أي : الابل من آلة السفر .

٨- أي : تعليق القرية .

٩- عطب عطبا : من باب تعب هلك .

١٠- أي : وقفت . قال في المختار وقامت الدابة وقفت : مختار الصحاح مادة ( قوم ) .

١١- الجلال : جمع جل وهو ما يوضع على ظهر الدابة من الكساء ونحوها .

١٢- روى مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : بعث رسول الله ( ص )

بست عشرة بدنة مع رجل وأمره فيها قال ومضى ثم رجع فقال : يا رسول الله كيف

أصنع بما أتدع علي منها قال : انحرها ثم اصنع نعلها في دمها ثم اجعله على صفحتها

ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقتك . مسلم ٩ / ٧٧

(١) الايجاب به بعينه ولم ينذر هذا في ذمته فيلزمه ابداله ووفاء بنذره .

فاذا عرض له ما يقطعه عن الحرم فأمكنه ذكاته فذلك محله ، ولكن ليس له ولا لأحد من رفقة أن يأكل منه شيئا حسما للباب في الاحتياط على الهدى لما يعطيه (٢)

به . ان لو أبيع لصاحب الهدى ، ولرفقته أكله لم يؤمن عليه الاحتياط بما يعطيه . فاذا أحرص عليهم ذلك كانوا أحرص على ابلاغه الحرم .

فأما ضرب صفحة عنقه بالقلادة المغموسة بالدم فيلعل أنه هدي ، وانما تسبب لذلك وغس القلادة في الدم تأكيد للدلالة على الهدى ، ولذلك جاء تركها على الهدى المنحور .

واذا بلغ الهدى محل النسيك وارىدت ذكاته . فما كان من الاهل

نحر قائما غير معقول . اما بالحربة (٣) ، أو بالشفرة في الشق الأيمن .

(٤) فان لم يكن معقولا أو باركا نحره .

السنة نحو الا بل وذبح البقر والغنم .

١- أي فيما نذر فيلزمه الوفاء به . اما ما لم ينذر فليس بلازم له .

٢- في ( خ ) ( لما يعطف به ) تحريف . العطب : الهلاك ، وأعطبه أهلكه ، وعطب

الفرس والبعير انكسر : اللسان مادة ( عطب ) .

٣- الحربة آلة قصيرة من الحديد محددة الرأس تستعمل في الحرب . معجم

الوسيط مادة ( حرب ) .

٤- أي : غير مشدود . يقال : عقل البعير يعقله عقلا ، وعقله وأعتقه ثني وظيفه

مع الذراعة وشدهما جميعا في وسط الذراع الوظيف لكل ذي أربع ما فوق الرسغ الى مفصل الساق .



( ١ )

كذ لك وذبح البقر والغنم مضجعة .

والوجه في هذا أنه يؤخذ فيه بأخف ما يكون من اراقة الدم وأوجز لافاته

الروح . فهذا انما يكون في الابل/أن ينحر قياما ، وفي غيرها أن يذبح ٧/٤٧

مضطجعا ، فاذا طربت عقلت وأبركت فان ذلك أسرع للنحر وأمكن له

ويقدم التسمية أمام الذكاة تبركا بها ومخالفة للمشركين

في ذبحهم بأسماء آلهتهم ، ويتصدق باللحم على مساكين

الحرم لأن الحرم هو المحل الذي لا يحل أن ينحردونه .

وإذا كان النحر لا يقع الا فيه فأنما ذلك . لأن اللحم

مصروف في أهله كما اذا حال الحول على مال في بلد

وقعت زكاته في أهل ذلك البلد .

( ٣ )

وفي إخراج اللحم عنه الى موضع آخر تعرض له للفساد (

والحرم كله منحرا للحاج والمعتمر لأن المراد بقوله عز وجل .

١- قال ابن منظور: ضجع أصله بتناء الفعل من الاضطجاع، ضجع  
يَضْجَعُ ضَجْعًا وَضَجُوعًا فهو ضاجع وقلما يستعمل: اللسان مادة (ضجع).

٢- في المخطوطة ( فوقت ) تحريف. والمعنى على ما أثبتناه

٥٧/ب

٣- ما بين الفوسين بياض في الأصل .

وفي عصرنا الحاضر لا يتعرض اللحم للفساد بالنقل الى بلاد آخر

لتوفر أدة التبريد ولقرب المسافة البعيدة بسبب المواصلات الجوية

والبحرية والبرية ، وأمكن بفضل الله نقل لحوم الأضاحي

الفاضلة عن حاجات فقراء الحرم والمساكين الى محل الملاجئ

والايتام والى البلدان الفقيرة المسلمة . وتقوم المملكة العربية السعودية

بهذا خير قيام حفظ الله هذا البلد وأهلها من كل سوء .

(ثم محلها الى البيت العتيق) <sup>(١)</sup> هو الحرم لا البيت بعينه الا أن الأرقق بالحاج أن ينحر بمنى بحضورهم هناك وللمعتمرين أن ينحروا بمكة بحضورهم اياها، وفي نحر الهدى بمكة تقريرها بالدعاء على كثرتها .  
وقيل انما سميت منى لما يمنى فيها من الدم أى يصب، ومنه المنى <sup>(٢)</sup> للماء الدافق .

\*\*\* (( باب ما يعمله أهل الأمصار في عشر ذي الحجة )) \*\*\*

روى في الخير أن النبي (ص) قال : ( اذا جاء العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره <sup>(٤)</sup> شيئاً ) . وأنه عليه السلام ( كان يبعث هديه الى مكة ) فاستحب لهذا اذا دخل ذو الحجة وأراد انسلان أن يضحي أو يبعث بهديه الى مكة لينحر عنه أن يكف عن أخذ شعره وظفره . وهذا والله أعلم على التشبيه بالحاج <sup>(٥)</sup> والتبرك بما يفعل ما يضاهاه الاحرام تعظيماً للحج ولأهله وفي ذلك ما يدل على أن أصل القربان انما هو للحاج <sup>(٦)</sup> فالناس فيما يضحون تبع لهم ونحو هذا مما استحب لأهل الأمصار من التكبير يوم الأضحي وبعده الى الصبح من آخر أيام التشريق لأن ذلك سنة الحاج بمكة اذ بناء أمرهم من حين يحرمون الى أن يحلوا على الذكر لله فيبدؤن الذكر عقيب الأحرام بالطيبة ثم يمتد ذلك الى أن يرمون الجمره العقبة يوم النحر ثم يذكرون الله تعالى بالتكبير بعد صلاة الظهر يومئذ الى أن ينفروا من منى النفر الآخر وهو زوال الشمس آخر يوم من أيام التشريق فلما كانت التلبية مخصوصا بها الحاج لم يكن للأمصاري الاقتداء بهم، وقد رأى كثير من أهل العلم أن يكبر أهل الأمصار .

- ١- / الآية من سورة الحج ( ٣٣ ) وتامها ( لكم فيها منافع الى أجل مسمى ثم محلها الى البيت العتيق ) .  
٢- / والمني ماء الرجل . وسميت منى بذلك لما يمني فيه من الدم : أى يراق ، وقيل من قولهم منى عليه الموت .  
أى قدره . لأن الهدى ينحر هنالك ، وقيل لأن الكبش منى . أى ذبح . اللسان مادة ( منى ) .  
٣- / في المخطوطة ( ما يعلمه ) سهو من الناسخ .  
٤- / رواه مسلم بغير هذا اللفظ من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله (ص) . (( اذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره شيئاً ) وفي رواية . ( اذا ادخل العشر وعند أحدكم أضحية يريد أن يضحي فلا يأخذ ن شعرا ) وفي رواية ( اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك من شعره وأظفاره ) رواه مسلم بكل هذه الألفاظ أنظر ١٣ / ١٣٨ - ١٣٩ .  
٥- / قيل الحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار ، وقيل : للتشبيه بالمحرم قال النووي قال أصحابنا وهذا غلط لأنه لا يعتزل النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يترك المحرم والله أعلم .

المجموع ٣٩٢ / ٨

- ٦- / قال النووي : قال الشافعي رحمه الله في كتاب الضحايا من البوطي الأضحية سنة على كل من وجد السبيل من المسلمين من أهل اللمدائن والقرى وأهل السفر والحضر والحاج بمنى وغيرهم من كان معه هدى ومن لم يكن معه هدى : قال هذا نصه وبحروفه نقله من نفس البوطي وقال وهذا هو الصواب أن التضحية سنة للحاج بمنى كما هو سنة في حق غيره

من يوم عرفة، وذلك لما روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. (مع النبي

لما غدوا إلى عرفات كان منهم المكبر والملي لا ينكر أحد منهم على أحد. فلما كان التكبير

للحاج مباحا كالمسنون من التلبية وانما سن التكبير لأهل منى بعد التلبية

ليتصل لهم الذكر بنفي الشرك وتجويد التوحيد.

ففي التلبية: ان الحمد والنعمة لك لا شريك لك. فاذا انقطع الذكر بالتلبية

(٢)

لأن التلبية/جاءة للحج، والحج يأخذ في الحل اذا رمى الجمرة ضعف من الذكر ٤٧

(٣)

من جهة الاجابة فابدل بالتكبير الذي يقع بالكلمة المستعملة في أوقات الذكر

لله. كالأذان والصلاة.

فان الأذان يفتح بالتكبير مكررا، وكذلك الصلوات مفتحة به ومنفصلة به أعني أن التكبير

في كل قيام وسجود وخفض ورفع.

لا يجوز الهدى في غير جزاء الصيد ولا أضحية الا سليما من العيوب

الفاحشة والمغيرة باللحم. (٤) فانه قربان فينفي ان يقع بالمعيب لأن المعيب

داخل في معنى الخبيث وذلك في العادات والمعارف، مناف للمقصود بالقربان.

فلو أن عبدا أراد أن يتقرب الى سيده بشيء خبيث معيب لم يكن محمودا

على ذلك، الا أن لا يجد سواه.

١- روى البخاري ومسلم عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك. وهما

غاديان من منى الى عرفة، كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله (ص) ؟

فقال: كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه

مسلم: ٢٩/٩ - ٣٠

٢- أي جمرة العقبة.

٣- جواب اذا

٤- كذا في المخطوطة (ولو عبر بالمضرة لكان أوضح).

وأول وقت الأضحي إذا مضى بعد بروز الشمس من يوم النحر مقدار ما يصل  
ركعتي العيد . ويخطب خطبتاه وآخر وقته فيسوبة الشمس من آخر أيام  
التشريق . فمن ضحى في غير هذين فليس بمضح .

والوجه فيه ما ذكرنا أن الأضحي إنما يتبع الناس فيها الحاج ،  
والحاج إذا انصرف من عرفات تصور بصورة الأذون له في زيارة سيده .  
مريضاً عنه مقبولاً توبته وهذا في الحالة التي توجب لها فيها وحده  
ما كان عليه من التقشف في احرامه .

فاذا جاء منى في اليوم العاشر فهو مشرف على الخروج من احرامه .  
لأن له في هذا اليوم أن يأتي فيرمي جمرة العقبة والحلق (أوالتقصير)  
والنحر، والطواف بالبيت ولا يبقى بعد هذا الارمي الجمار الى  
النفر الأول وترك ذلك لا ( يثلثم ) الحج .<sup>(١)</sup>

وان كان الأمر على ما وصفناه . فالحاج مأمور في هذا اليوم بالعودة الى التوسع  
فيما أباح الله لهم من الزينة والطعام ولهذا قيل : ( ان هذه أيام أكل وشرب ) .<sup>(٢)</sup>

وانما سبيله اذا طلعت الشمس أن يرمي ثم يضحى ويحل ان شاء الله تعالى .  
وأهل الأمصار يصلون العيد وهي نافلة لاتجوز بعد الصبح حتى تطلع الشمس

فاذا طلعت بدأ بها الصلاة وقد بكر الناس اليها فدوا ولا انتظار لها بعد بروز  
الشمس . فاذا صلوا جاء وقت الأضحية فيأكل منها ويتصدق ويطعم القانع والمعتمر<sup>(٣)</sup>

والبائس الفقير ثم بعده ثلاثة أيام بدلا عن أيام الاحرام والثلاث في مثل هذا من<sup>(٤)</sup>

أحسن الحدود . وفروع المناسك لاتضبط كثرة ، فقد اقتصرنا على هذا منها . والعلم عند الله +

١ هـ في ( خ ) ( لا بتلثم ) .

٢ - أخرجه أبو داود في كتاب الأضاحج ٩١ / ٢ من حديث نبيشة بلفظ (ألا أن هذه  
الأيام أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل )

ومسلم في كتاب الصيام ١٧ / ٨ بلفظ (أيام التشريق أيام أكل وشرب) .

والترمذي في كتاب الصيام ٣٥ / ٢ من حديث عقبة بن عامر بلفظ (يوم عرفة ويوم النحر  
ويام التشريق عندنا أهل الاسلام وهي أيام أكل وشرب) .

٣ - أنظر معاني القانع والمعتمر والبائس في (صفحة ٣٩٣) (٠٠٠٠٠٠٠٠)

٤ - أي بعد يوم (النحر ثلاثة أيام تجوز فيه الأضحية وما بعدها لاتعتبر الذبيحة أضحية  
وانما هي صدقة من الصدقات) .

٥ - لأن أيام الاحرام تنتهي في يوم النحر حيث يحصل التحلل الأول يرمي الجمرة

العقبة وما بعدها لايعتبر أيام الاحرام لكن هذه الأيام خصت بأعمال لا يصح في غيرها

\*\*\* (( كتاب الزكاة )) \*\*\*

الزكاة حق أوجبه الله تعالى على العباد في أموالهم مواساة لذوي الحاجات  
من اخوانهم وهذه المواساة مما يقتضيها العقل وتعود اليها الطباع  
بالمجانسة ثم قد جعله الله على المسلمين وحث في ذلك على الابتداء  
بالقربة والجيران وفي اجتماع هذه الأسباب من الدواعي الى الساحة (١)  
بالمواساة وأكد الله عز وجل على هذا فقال ( خذ من أموالهم  
صدقة تطهرهم وتزكئهم بها وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم والله  
سميع عليم ) ( ٢ )

= منها الأضحية، ولأن أعمال الحج يعمل فيها كالمبيت بمنى ورمي الجمار  
والله أعلم.

١- الصدق على الاقارب والجيران والابتداء بهم أفضل اذا كانوا  
أهلا للصدقة، لأن فيه أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة.  
لقوله صلى الله عليه وسلم، لأبي طلحة الانصاري عندما تصدق بأرضه  
( بخ ذلك مال رابع ذلك مال رابع، وقد سمعت ما قلت وانى أراها  
أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله فقسمها  
في أقاربه وبني عمه ) رواه البخارى: ٣ / ٣٢٥ في باب الزكاة على الأقارب  
ولقوله صلى الله عليه وسلم ( لامرأة عبدالله بن مسعود ) لها أجران أجر  
القربة وأجر الصداقة ) رواه البخارى: ٣ / ٣٢٨

فأخبر عمره وجل أن النبي (ص) يطهرهم بما يأخذ من زكواتهم من أدناس الذنوب والتقصيرات  
 ويزكيهم أى يعلى ذكهم في المؤمنين ويجرى اليهم حسن الثناء ثم أمره بأن يدعولهم  
 بالرحمة والمغفرة اذا أخذها منهم وهو قوله (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) فأخبر جل وعز  
 أن في دعائه تسكيناً لقلوبهم ثقة باجابة ما يدعو به الرسول (ص) وبني الله عز وجل الأمر  
 في هذه المراساة على ضروب مختلفة فقد يحتمل أن يكون راجعة الى معنى واحسد  
 وهو أن يخرج الأغنياً من أموالهم مايسد خلة فقرائهم حتى يكون الفقراء مستغنين بالإغناء  
 فقال النبي عليه السلام (أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأرد لها على فقرائكم) ثم جعل  
 عز وجل من توضع فيهم الزكاة أصنافاً فقال: ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ) الى قوله  
 (فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) فأخبر بحكمته وعلمه أنه لم يقسمها على هذه الأصناف  
 الا عالماً بحسن العاقبة ومصيباً للصواب فيما قسم لهم من أموال اخوانهم. وقال (ص) :  
 ( لاحظ في الصدقة لغني ولا لذي مرة قوى ) فجعل ذا المرة القادر على الاكتساب لاحظ  
 له في الزكاة لأنه مستغنى بمكسبه عن التعرض للمسألة، ولما أوجبها الله عز وجل عليهم  
 علق الوجوب ببعض الاموال دون بعض، وذلك مما يقتنى للنمو وطلب الفضل فيه وعلى أن مقدار  
 الواجب فيه مما لا يشق فقده لقلته في جنب المال المخرج منه كخمسة دراهم من مائتي درهم  
 وشاة في خمس من الأبل، وشاة في الأربعين شاة وتبيع في ثلاثين بقرة، وما أشبه هذا .  
 ثم لم يقصر لهم على هذا التخفيف حتى جعل عليهم أمراً يجب عليهم الحق بحلوله  
 ليتوسع في التصرف في المال بمقدار ما يخرج قدر العواسة من نمائه بعد بقاء أصله .

### ١- الحاجة والفقير

٢- الحدِيث صحيح وهو جزء من حديث ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله (ص)  
 لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن : انك ستأتي أهل الكتاب، فاذا جئتهم فادعهم الى  
 أن يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله فان هم أطاعواك بذلك فأخبرهم  
 أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان هم أطاعواك بذلك فأخبرهم أن الله  
 قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فان هم أطاعواك بذلك واياك  
 وكرائم أموالهم. واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب) رواه البخارى ٣٥٧/٣  
 مسلم في الايمان ١٩٦/١

٣- الآية من سورة براءة (٦٠) ، وتماها ( انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين  
 عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وفي السبيل فريضة من الله  
 والله عليم حكيم )

٤- أخرجه أبو داود والترمذى بلفظ ( لاتحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي ) الترمذى  
 ٨٢/٢ أبو داود ٣٧٩/١ والنسائي بالمعنى ١٠٠٠/٥ وقال الترمذى حديث حسن

٥- المرة : القوة والشدة . وسبب سوي الأعضاء : النهاية ٣١٦/٤

الأنواع التي يجب فيها الزكاة من النباتات.

وذ لك بمضي الحول على المال ثم جعل عز وجل الضرب الذي يخرج منه الموا ساة  
ثلاثة أموال وهي : ما تخرجه الأرض من بطنها من الذهب والفضة أو يستفاد  
ما يصرف في التجارة منها فهذا مال .  
والثاني : ما تنبتة الأرض من أنواع النبات من المزرع والأشجار .  
والثالث<sup>(١)</sup> : ما يقتنى لطلب الثمارة فيه من ذوى الروح من الأنعام . ثم خص  
بالحق الواجب من كل مال من هذه الأموال على ما في جنسه وهو الذهب  
والفضة اللذان هما نقود الناس وقيم المتلفات وبها يقع التعامل واليه ترجع  
أصول الأموال كلها ، وأخرج من هذه الجملة ما سواهما من الحديد والنحاس<sup>(٢)</sup>  
والصفر والنجاس<sup>(٣)</sup> ، وما تخرجه الأرض من النبات اعلاه وهو ما كان قوتاً ثقلاً<sup>(٤)</sup> م / به الأبدان<sup>(٥)</sup> /  
كالبر والشعير ونحوهما دون البقول والخضر والفاكهة التي هي أعلا الاتساع للأقوات .  
وما يقتنى من الأنعام اعلاه وهو الابل والبقر والغنم دون الحمير والبهائم والخيول  
ونحوها . ووجه الحكمة في هذا أن يكون الحق المخرج واقعاً على غلبة الأموال التي يكثر  
اقتناؤها ويعم الانتفاع بها . ولم يجعله في الجواهر النفيسة لأن الانتفاع لا يعم  
عموم ما في جنسها من الذهب والفضة الذين لا يجد أحد منهما بدا في إقامة  
معاشه ، وهذه الأقوات يعم الانتفاع بها ، واقتناها الناس لمساورة الحاجة اليها<sup>(٦)</sup>  
من أصناف الناس الامن ندر وشذ ونأى عن الأمصار والعمرا ن ، ومعلوم أن ما يؤتد م به<sup>(٧)</sup>  
أ ويصطنع<sup>(٨)</sup> أ ويتفكه منحط عن هذه الوجوه في عموم الحاجة اليها ، وهكذا بهيمة  
الأنعام التي هي الابل والبقر والغنم -

=====

- ١ / في المخطوطة . الثاني خطأ من الناسخ .
- ٢ / أى جملة ما تخرجه الأرض من بطنها .
- ٣ / في المخطوطة ما سواها المعنى على أشبهه : ما سواهما أى ما سوى الذهب  
والفضة . أما الحديد والنحاس وغيرهما فلا تجب الزكاة فيها .
- ٤ / الصفر النحاس الجيد . وقيل الصفر من النحاس ويطلق الصفر على الذهب  
وليس بمراد هنا كما أطلقه في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ( صالح  
أهل خيبر على الصفر والبيضا \* والحلقة ) الصفر الذهب والبيضا \* الفضة والحلقة  
الدرع ) انظر اللسان ما دة صفر .
- ٥ / أى وخص ما تخرجه الأرض .
- ٦ / أى لشدة الحاجة اليها : وأصل النسي الالتقاء يقال : نسيته الشئ : أسسه  
مسا إذا لمسته بيدك ثم استعير للأخذ والضرب ويقال : حاجة ماسة : أى مهمة  
وقد مست اليه الحاجة : اللسان : ما دة ( مسس )
- ٧ / في المخطوطة : ميتاً دم به ) والادام معروف ما يؤتد م به مع الخبز وفي الحديث  
سيد اذام أهل الدنيا والاخرة اللحم . أنظر لسان العرب ما دة  
أ دم والنهية ٣٣ / ١
- ٨ / والاصطناع افتعال من الصنعة والطاء بدلي من تارة الافتعال لأجل الصاد .  
لان تارة افتعل بعد صاد أ وضاء أ وطاء أ وطاء تغلب طاء ( نحو اصطبر واضطرب  
واطرده واظلم من الصبر والضرب والطرده والظلم :

أعلا المواشي وأكثرها نماء ، وحاجة الناس اليها أعم من حاجتهم إلى الخيل التي لا تقتنى في أكثر الأحوال لطلب النماء ، والاستكثار من الفضل . إنما عظم منفعة في طلب العدو ، والتقوى عليه .

والحمير لا تقتنى للنماء إلا ملابد له منها ما لا يخلو منه ضرب من الأموال وعلى هذا جرى الأمر فيما يملك من الدور ، والعقار والمتاع والرقيق . لأن عظم المنفعة فيها التزين والجمال والانتفاع بالأصول بالخدمة دون الاقتناء طلبا للأرباح . فلا زكاة فيما هذا وصفه إلا أن يخرج فيصرفه إلى اقتناء الفضل بالتصرف فيه للتجارة فحينئذ تجب فيه الزكاة .

وعلى هذا خص في المواشي أن تكون سائمة لا معلوفة . لأن المواشي تنمي على السوم مالا تنمي على العلف .

١ = في المخطوطة ( أهلا المواشي ) الظاهر ما أثبتته .

٢ = في المخطوطة ( فيما طلب العدو ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٣ = العدو : من عدا يعد وعدوا . ويقال : للخيل المغيرة عادية . قال تعالى : ( والعادية ضبا ) .

قال ابن عباس هي الخيل .

٤ = في المخطوطة ( مالا قدر له ) الظاهر ما أثبتته .

٥ = في المخطوطة ( مما لا يخلق ) لعل الصواب ما أثبتته .

٦ = في المخطوطة ( التي اقتناء الكلب الفضل ) لم أجد للكلمة ( كلب ) معنى . ٤٩/ب/١٣ .

٧ = السائم : الذهاب على وجهه حيث شاء ويرعى ولا يعلف .

٨ = أي تزيد وتكثر من نمي ينمي نميا ونميا ونماء زاد وكثر وربما قالوا : ينمو نموا اللسان مادة ( نمي ) .



وانها اذا اعلفت اءاط ثمن العلف بنمائها أ وبأكثره فيلحق بما يقل

نماؤه من الحيوان وهي الحمير ، والبغال ، والخيل ، ثم على هذء

الجملة اختلاف قد والزكاة فيما تخرجه الأرض مما يسقى بماء السماء

( ١ ) ( ٢ )

والعيون ، وما يسقى بالدلاء من النواضح .

فخفف في مقدار الحق المخرج فيما يسقى بالدلاء ، وساق إليها بالانهار

الكثيرة لكثرة المون والكلف في ذلك فجعل نصف العشر فيه ، وما نبت بماء السماء والعيون

فجعل فيه العشر لخفة المونة فيه

ومن تأمل هذه المعاني وانتساقها علم أن مصدر هذه الأحكام

( ٤ )

من عند أ حكم الحكماء . وانظروا رحمكم الله فيما وراء هذا

من ايجاب الزكاة للحول في أكثر الأموال ، وايجاب تعجيل الزكاة

فيما تخرجه الأرض من الزرع لتقفوا على الأمر العجيب . وذلك انا قد ذكرنا

١ = الدلاء : جمع دلو ، والدلو معروف وهي التي يستقى بها . تذكر

وتؤنث والتأنيث أ علاء وأكثر : اللسان ما دة دلى

٢ = والفواضح : الابل التي يستقى عليها واحدها ناضح .

٣ = أى اتنظا مها : نسق الشيء ينسقه نسقا ونسقه نظمه على السواء .

٤ = كذا في الأصل . ولو قال ( أ حكم الحاكمين ) لكان أولى لتكررها

في القرآن الكريم مثل قوله عزوجل ( فاصبر حتى يحكم الله بيننا وهو خير

الحاكمين ) الأعراف ٨٧ .

أن الزكاة  
 إنما فرضت في الأموال المعنيات للنماء وابتغاء الفضل وما تخرجه الأرض ينتهي هذا المقصود  
 فيه بمروره من أكمامه<sup>(١)</sup> فإنه إذا برز يصرف للمقصود فيه إلى أعداده بالاتلاف بالأكل فلم  
 يتكرر الحق، وسائر الأموال يستوى أحوالها على مرور السنين في قيام معنى اقتناؤه  
 لا ابتغاء الفضل فيه... ولما كان المقصد/فيه حين حصوله ينصرف إلى معاني الاتلاف ٤٩/٤  
<sup>(٢)</sup> فعجلت زكاته ولم ينتظر بها. لأن الأصل أن زكاة كل شيء منه وفي عينه فإن كانت تقنيته  
 عينه خارجة عن المقصد جعل زكاته في حال بقاء العين وهذا جعلنا إليها على حسب  
 ما حضر من ذكرها وسند ذكر المعاني على تأليق الأبواب إن شاء الله تعالى.

\*\*\* ((باب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب)) \*\*\*

الزكاة مفروضة عندنا على كل من كملت فيه الحرية إذا ملك ما تجب فيه الزكاة صغيرا كان المالك  
 أو كبيرا عاقلا أو معتوها، وذلك إن العبد لا يملك لأن كسبه متفرع عنه فهو لمالك الأصل  
 وما في يد العبد فهو في حقيقته مال لغيره لا مال له في قبضته وزكاة ما في يد العبد  
 على سيده الذي هو المالك فإن كان العبد مكاتبًا فلا زكاة على السيد لأن يده مقبوضة<sup>(٤)</sup>  
 عن عبده وعن الانتفاع بما يكسبه ولا تسقط الزكاة بأن يكون مالك المال صغيرا أو معتوها<sup>(٥)</sup>  
 لأن المال موجود ملكا لمن هو. داخل في جملة من تلحقه الطهارة وهو الصغير لأن  
 ما يخرج من ماله يكون طهارة. بأن يزياد طهارة إلى طهارة وبركة إلى ماله بركة وليس ينكر أن يكون  
 سي أظهر من آخر كصبيان الأنبياء.

١ = ( واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين ) ٤٩ يونس  
 ( رب ان ابني من أهلي وأن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين ) ٨٥ هود  
 ( فيما يكذبك بعد بالدين اليس الله بأحكم الحاكمين ) ٨ سورة النحل  
 ( ١ = جمع: (كم) وهو غلاق الثمر والحب قبل أن يظهر  
 ٢ = ههنا كلام مكرر حذفته  
 ٣ = الفاء زائدة: وهي كذا في المخطوطة ثابتة.

٤ = وكذلك لا زكاة على المكاتب في المال من مزروع وماشية وسائر أمواله قال النووي:  
 ولا خلاف في شيء من هذا عندنا ولا يجب عليه زكاة الفطر أيضا: أنظر المجموع ٣٢٦/٥  
 ( ٥ = لأن الزكاة تجب في المال، ويجب على الولي إخراجها من ماله كما يخرج من ماله  
 غرامة المتلفات، ونفقة الأقارب وغير ذلك من الحقوق المتوجهة إليها فإن لم يخرج الولي الزكاة  
 وجب على الصبي والمجنون بعد البلوغ والفاقة إخراج زكاة ماضى باتفاق الأصحاب لأن الحق  
 توجه إلى ماله لكن الولي عصي بالتأخير فلا يسقط ما توجه إليهما ) كذا ذكره النووي في المجموع  
 ٣٣٠/٥

٦ = المعتوه: المد هوش من غير مس جنون، وقيل المجنون، وقيل ناقص العقل، وقيل  
 من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير أنظر لسان العرب مادة (عته) التعريفات  
 للجرجاني ( في معتوه ) .  
 ٧ = ( في (خ) للأن من يخرج ) سياق الكلام يقتضي ما أثبتته فتأمل ذلك .

و هم أظهر من غيرهم ولا يستقبح ذو عقل سليم اخراج شيء من ثمنه (١)  
الصبي مواساة لذي خلة محتاج ، والمعتوه قد يكون له ذنوب في حال  
ثبات عقله يكفره مما يخرج من ماله من المواساة فان ولد معتوها فكما  
الصغير (٢) هب أكثر أهل العلم أنه اذا كان على العا لك دين يحيط  
بماله فلا زكاة عليه فيه ، لأنه في التقدير كمن لا مال له ولو قام عليه  
غرماً وه لاخذ واماله فهو في الحقيقة فقير أوفي معنى ناقص الملك .

١ / المواساة : المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق : اللسان مادة

( اســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــا )

٢ / ذهب الى هذا جمهور العلماء الحنفية والمالكية ، والحنابلة ، واليه ذهب  
الشافعي في قوله القديم ،

ودليل الجمهور ما روى مالك في الموطأ ١٠٥ / ٢ عن طريق ابن شهاب  
عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان يقول : ( هذا شهر زكاتكم فمن  
كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة اموالكم ) وفي رواية ( فمن كان  
عليه دين فليقض دينه واليترك بقية ماله ) قال ذلك : بمحضر من  
الصحابة فلم ينكروه فدل على اتفاقهم عليه حيث لم ينكروه ،

واستدلوا ايضا بقوله (ص) ( أمر أن آخذ الصدقة من اغنيائكم فأردّها  
في فقراكم ) فدل على انها انما تجب على الاغنياء ولا تدفع الا  
للفقراء وهذا من يحل اخذ الزكاة فيكون فقيرا فلا تجب عليه الزكاة ،

لا تجب الا على الأغنياء ، للخبر ولقوله صلى الله عليه وسلم . لا صدقة الا  
ان ظهر غنى ) وهذا ليس بغني ولأن الزكاة انما وجبت مواساة للفقراء  
ولشكر نعمة الغنى ، والمدين محتاج الى قضاء دينه كحاجة الفقير  
او اشد وليس من الحكمة تعطيل حاجة العا لك لحاجة غيره . ولا حصل له من  
الغنى ما يقتضي الشكر بالاخراج ، وقد قال النبي (ص) ( ابدأ بنفسك  
ثم بمن تعول ) وهذا يترجح عندي مما ياتي والله اعلم

وجوب الزكاة في المال المغصوب .

( ١ )

وذهب آخرون الى خلاف هذا الرأى وقالوا : انه مالم يقض عليه بالمال ( بالدين ) فهو مال كله لأنه تام الملك فعليه زكاة ، ، فاذ قضى عليه بالسدين في مدة فكمال تلف فتسقط الزكاة عنه حينئذ ، وكلا القولين محتمل وله وجه جائز في العقل واللـه أعلم . .

( ٢ )

ومن كان ماله مغصوبا أو ضالا فلا زكاة عليه ، لأنه مالم لا ينفعة له لا نقباض يدي مالكة عنه فاذا رجع ماله استأنف به الحـول .

ومن شرط الزكاة العدد ، وهو الذى يسميه أهل الحجاز نصابا كعائتي درهم وخمسة من الابل ،

ومن شروطها الأمد ، وهو الوقت الذى تحل فيه الزكاة على صاحب

المال

= انظر ادلة الجمهور . المجموع ٣٤١ / ٥ ، بدائع الصنائع ٦ / ٢ ،

المدونة ٣١٨ / ١ ، شرح المنتقى ١١٧ / ٢ ، المغني ٤١ / ٣ .

١ / ومن ذهب الى هذا الشافعي في الجديد ، وقال النووي : وهو

المذهب سواء كان المال الذى وجبت فيه الزكاة باطنا أو ظاهرا أم من

جنس الدين ام غيره قال : قال أصحابنا : سواء الدين الأدمى ودين الله

عز وجل كالزكاة السابقة والكفارة والنذر ووجه هذا الرأى أن الزكاة

تتعلق بالعين والدين يتعلق بالذمة فلا يتنوع احد هما الآخر كالدين

وأرش الجناية : انظر المذهب مع المجموع م ٣٤١ / ٥ وما بعد ها .

٢ / قال النووي : قال الشافعي : في المختصر ولو قضى عليه بالدين

وجعل لهم ماله حيث وجوده قبل الحول ، ثم جاء الحول قبل أن يقبضه الغرماء لم يكن

عليه زكاة لأنه صار لهم دونه قبل الحول : انظر المجموع في المراجع

السابقة . ٣٤٥ .

٣ / ذهب المؤلف في هذا الى القول القديم ، اما في الجديد فتجب

عليه الزكاة لأنه مال يملك المطالبة به ، ويجبره على التسليم فوجب فيه

الزكاة كالمال الذى في يد وكيله ، وعلى الجديد لم ينقطع الحول ولا

يستأنف . فلو كان له أربعون شاة فغصبت واحدة أو ضلت ثم عادت الى

يـده .

فان قلنا لا زكاة في المغصوب على المذهب القديم استأنف الحول

ولا يختلف في هذين حكم الا في الخليطين . وفي النتاج والزرع . فأما ( ١ )

١/٤٩

الخليطان من جهة الشركة/ في اصل المال او من جهة اختلاط المرافق ( ٢ )

مع تميز الأملك : فحكمها حكم المالك الواحد ، ويتغير حكم النصاب

فيهما ، فاذا كانا خليطين في اربعين من الغنم فعليهما شاة كما تجب

لو كانت ملكا لواحد . ووجه هذا بأن الخليطين يكثر بالخلطة ارتفاقهما ( ٣ )

ويتضاعف التخفيف عنهما ، لأنه يكفيهما راع واحد ومحل واحد ومرعى واحد ومشرب

واحد ، ولو تفرقا لاحتاج كل واحد منهما الى افراد ذلك فلما صارافى

المرافق الى معنى واحد جعلنا في الزكاة كالمالك ثم قد يدور هذا فتزيد

الزكاة بالخلطة تارة وتنقص بها أخرى فيكون الاختلاط مضرا من جهة

نافعا في جهة وذلك انهما اذا كانا خليطين في اربعين من الغنم

فعليهما شاة على كل واحد منهما نصف شاة لأن ملك كل واحد منهما

عشرون —————

= من حين عادت سواء عادت قبل تمام الحول ام بعده وان قلنا تجب في المصوب

بني ان وجدها قبل انقضاء الحول ، وان وجدها بعده زكي الاربعين :

انظر المذهب والمجموع : ٥ / ٣٤١ - ٣٤٢

١ / في المخطوطة [الشرع] تحريف ١ / آخر سطر ٤٩

٢ / الخلطة نوعان : خلطة اشترك وخلطة جوار وقد يعبر عن الاولى

بخلطة الأعيان ، والثاني : خلطة الاوصاف ، والمراد من الاول ان يتميز

نصيب احد الرجلين ٢ او رجلين ٢ عن نصيب غيره كما شية ورثها اثنان أو

ابتاعوها معا وحال عليهما الحول فهي شائعة بينهم .

والنوع الثاني : ان يكون مال كل واحد معيناً متميزاً عن مال غيره ولكن

تجاورا المالان واختلطا فصارا كمال الرجل الواحد في ايجاب الزكاة

بشروطه المذكورة في المطولات ؛ راجع المذهب والمجموع ٥ / ٤٣٢ فتح

العزيم ز ٥ / ٣٨٨ - ٣٩٠ .

٣ / اي انتفاعهما ؛ المرتفق كل ما يرتفق به وينتفع .

(١)

فقد أضررت الخلطة ، فاذا كانا خليطين في ماشية فعليهما شاة معا ،  
فلو انفردا بأربعين أربعين كان علي كل واحد منها شاة فما وقع من تخفيف  
فلما وقع في الخلطة من الارتفاق في المرافق ، وما كان من تغليظ ( فلما لحق ) (٢)  
من التخفيف فيجري الأمر على الاعتدال كما ترى ، ويكون ما وجب عليهما من زكاة  
الواحد اذا اختلطا فخففت المونة كما يجب فيما تخف المونة فيه مما يسقي به (٣)  
الزرع فيتضاعف ( فيما سقي بما السماء ) (٤) فهذا فيما يتغير فيه حكم النصاب :  
وأما ما يتغير فيه الحكم من النتاج ؛ ( ٥ ) ؛ ذلك في الحول اذا كان الناتج من نفس الماشية  
وكانت الماشية نصابا فتحسب النتاج من الأمهات وان لم يكمل النتاج حولا (٦)  
ووجه هذا أن النتاج اذا كان محمولا فكان الحول يجري عليه فجرى  
لهذا المعنى أن يحتسب حول الأمهات للنتاج .

وأما الحاجة الى أن تكون الأمهات نصابا ، فانما ذلك لأن النتاج تبع للأم والأم  
متبوعة فاذا لم تكن الأمهات نصابا لم يتعلق حكم الزكاة فلم يتبعها النتاج الناقص ،  
واذا كانت نصابا تعلق بها حكم الزكاة فصلح أن يكون النتاج الناقص تبعا  
للأمهات الكاملة ، واذا عدم الكمال في الأمهات لم يلحقها حكم استتباع النتاج ؛  
، وأما ما ( لا يعتبر فيه ) الحول من الزرع فقد بينا وجهه فيما مضى ، وقلنا ، لأن الزرع  
اذا حصل فسبيله أن يقتنى للأكل ، وأنه يتسارع اليه الفساد ، والتغير مع تطاول  
المدّة ، فاذا حصل مرصدا لالتلاف فتعجلت لتكون موجهة من عينه .  
وانما الحول للتنشيط للاستفضال في مدة الحول ، فاذا لم يكن التنشيط في الطعام  
من الوجه الذي ذكرناه من أنه مرصد للالتلاف للأكل لم يتحقق فيه معنى التنشيط

١ / ١ / أي برب المال فيما يظهر والا فانها تزيد في المعنى وتكون طهارة  
له ونفعت الفقراء حيث وجبت الزكاة لأجل الخلطة  
٢ / في المخطوطة ( فإبراما لحق ) لعل الصواب ما أثبتته  
٣ / أي بالدلاء والنواضح ففيها نصف العشر  
٤ / أي ففيها العشر ما بين القوسين ليس من الأصل زيادة من عندي لاصلاح المعنى  
٥ / في المصباح : النتاج بالكسر اسم يشتمل وضع البهائم من الغنم وغيرها واذا ولد الانسان  
ناقة أو شاة ما خضا قيل نتجها نتجا من باب ضرب فالانسان كالقابلة لأنه يتلقى الولد  
ويصلح من شأنه فهو ناتج والبهيمة منتوجة والولد نتيجة :

٦ / لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال ( اعتد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي  
على يده ) رواه مالك في الموطأ ٢٠٢ ، ٢١٤ والشافعي في الأم في باب السنة التي  
تؤخذ فيها الغنم ١٠ / ٢  
٧ = أي في عدم تمام الحول  
٨ = في المخطوطة ( فأما ما يعتبر ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

وقد تكلم اهل العراق في المعدن والركاز فقال قائلون : انه لا ينتظر بهما  
حول . لأنها مستفادان من الأرض فهما كالزرع ،

وقيل : غير هذا مما يدخل في باب الفروع :

وأجاز أكثر الفقهاء تعجيل الزكاة قبل الحول لما في ذلك من الارتفاق للفقراء وقالوا : ٧/٥٠

ليست كالصلاة لا يجوز تعجيلها قبل وقتها . لان الوقت في الصلاة حق لله

عز وجل لا حق لآدمي فيها ،

أجاز تعجيل الزكاة .

١ = المعدن : الموضع التي يستخرج منها جواهر الأرض منها الذهب والفضة  
٢ = والركاز : هو المركز بمعنى المكتوب . ومعناه في اللغة المشبوت  
ومنه ركز رمحه يركزه - بضم الكاف - اذا غوره وأثبته .

وهو فيا لشرع دفين الجاهلية اذ يجب فيه الخمس بلا خلاف عندنا  
قال ابن المنذر : وبه قال جميع العلماء : قال : ولا نعلم أحدا  
خالف فيه الا الحسن البصري فقال : ان وجد في أرض الحرب ففيه  
الخمس ، وان وجد في أرض العرب ففيه الزكاة : كذا ذكره النووي  
في المجموع ٦/٩١ .

٣ قال بهذا أبو حنيفة وما لك . وهو أظهر القولين عند الشافعي انظر  
المهذب مع المجموع ٦/٨١ ، المغني ٣/٢٧ ، شرح العناية على الهداية ٢/١٨٠  
المدونة ١/٢٨٩ .

٤ = قيل لا يجب حتى يحول عليه الحول . لأنه زكاة مال تتكرر فيه الزكاة  
فاعتبر فيه الحول كسائر الزكاة العاشية والنقد . وهذا أحد  
قولي الشافعي قال النووي : وهو المنصوص في معظم كتب الشافعي  
وبه قطع جماعة : انظر المجموع في المرجع السابق .  
اتفق العلماء على أنه لا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب لأنه لم يوجد سبب  
وجوبها فلم يسجز تقديمها كأداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل .

أما تعجيل الزكاة متى وجد سبب وجوب الزكاة وهو النصاب الكامل ففيه رأيان للفقهاء  
قال جمهور العلماء من الحنيفة والشافعية والحنابلة يجوز تطوعا تقدم الزكاة على  
الحول وهو مالك النصاب ، ولأنه أدى بعد سبب الوجوب ، ولما روى عن علي  
رضي الله عنه أن العباس رضي الله عنه سأل رسول الله (ص) ليعجل زكاة ماله  
قبل محلها فرخصت في ذلك . ( رواه أبو داود ١/٣٧٦ ، الترمذي ٢/٩٣-٩٤  
وفي رواية للترمذي عن علي أن النبي (ص) قال لعمر (ص) انا قد أخذنا زكاة العباس  
عام الأول للعام . وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : بعث رسول الله (ص) =

( ١ )

وتأخير الزكاة التي تمام الحول حق لأرباب الأموال ليتمكنوا من التصرف على ما يحصل لهم من الفضل مع أنه يؤدي مع حق الزكاة مع ابقاء الأصل وإذا كان ذلك حقاً لهم ترفها عنهم كان لهم تحمل المشقة بالتعجيل ارفاقاً بالفقراء .

وحكم ماتعجل من الزكاة ان يشترط للمدفع اليه أنها زكاة معجلة، لأن تعجيلها

يقع على سبيل المراعات والتقرب. فان حال الحول وكان رب المال والمدفع (٢)

اليه كما كانا حين الدفع والا رجع بالمدفع ولو المدفع اليه وكذلك بأن تغيير حاله (٢) (٤) (٥)

بمال آخر يستفيد فيستغني به أو يتلف مال رب المال لأن التغيير اذا وقع (٦)

على أن ما عجل لم يكن واجباً فان استغني المعجل له بالتصرف في المال المعجل

له فلا رجوع عليه . لأنه انما عجلت له ليستغني بها

= عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقة فمنع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس

فقال رسول الله (ص) ( ما ينقم ابن جميل الا أن كان فقيراً فأغناه الله ، وأما خالد بن الوليد فانكم تظلمون خالداً ، فقد احتبس ادراعه وأعتاده في سبيل الله ، وأما العباس عم الرسول فهي علي ومثلها ) ثم قال ( أما شعرت أن عم الرجل صنوا الأب أو صنو أبيه ) .

رواه أبو داود بلفظه ٣٧٦/١ ، ورواه البخاري في الزكاة في باب ٤٩ ج ٣/٢٢١  
راجع ادلة الجمهور : فتح القدير ٢/٢٠٠ ، مغني المحتاج ١/٣٨٦ ، المهذب ١/١٦٦  
كشاف القناع : ٢/٢٦٥ ، والمغني ٢/٦٢٩ - ٦٣٠

١- أي توسعاً من رفه : يقال رفها . ورفها عنها كذا لكونه عن الرجل ترفها : رفق به ورفه عنه : كان في ضيق نفسه عنه وهو في رفاة من العيش : أي سعة ورفاهية : اللسان

١٦٩٨/٣

٢- في المخطوطة ( بالراء خطأ ب/٥٠ )

٣- أي : مضت الزكاة .

٤- وان لم يكونا على حالهما عند حلول الحول كأن هلك النصاب أو هلك بعضه قبل الحول أو استغني المعجل بمال آخر أو ارتد أو مات لم يجزئه المدفع عن الزكاة ، في هذه الحالة ، وله الرجوع . لأنه طرأ عليه ما يمنع الا استقرار ،

فان لم يبين أنها زكاة معجلة لم يجز له الرجوع لأن الظاهر أن ذلك زكاة واجبة

أو صدقة تطوع وقد لزم بالقبض فلم يملك الرجوع . : راجع المجموع والمهذب ٦/١٤٩

٥- أي حال المدفع له .

٦- أي تبين .



\*\*\* (( باب صدقة المواشي )) \*\*\*

( ١ )

في صدقة المواشي نصاب ووقص فالنصاب هو القدر الذي يبلغه تجب الزكاة فيها .

مثل قوله : ( ٢ ) ( لاذكاة في الابل حتى تبلغ خمسا ولا في البقر حتى تبلغ ثلاثين

ولا في الغنم حتى تبلغ أربعين ) .

والوقص ما بين نهاية النصاب الى ابتداء عدد آخر، وكقولنا اذا بلغت الابل

خمسا ففيها شاة ثم لاشيئ فيها حتى تبلغ عشر، ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين

فاذا بلغت فيها فبيها تبيع ثم لاشيئ فيها حتى تبلغ أربعين فما بين الخمس والعشر ( ٣ )

في الابل وقص، وهكذا لاذكاة في الغنم حتى تبلغ النصاب وهو أربعون ثم لاشيئ ( ٤ )

حتى تبلغ مائة واحد وعشرين . فاذا بلغت فيها شاتان فما بين الأربعين

الى المائة والعشرين وقص .

١- وقال النووى : الوقص بفتح القاف واسكانها - لفتان . أشهرهما عند أهل

اللغة الفتح والمستعمل منها عند الفقهاء الاسكان - واقتصر الجوهري وغيره

من أصحاب الكتب المشهورة في اللغة على الفتح ، وصنف المصنف ابن برى المتأخر

جزاء في لحن الفقهاء لم يصب في كثير منه فذكر من لحنهم قولهم وقص بالاسكان

وليس كما قال وقد أطنب النووى في ذلك : راجع المجموع ٣٩٢ / ٥

٢- لعله يريد أن يقول مثل قوله ( ص ) ثم روى الحديث بالمعنى . لأنه ثبت

عنه ( ص ) تحديد نصاب الابل والبقر والغنم . فقال ( ص ) ليس فيما دون خمس

ذود صدقة ) رواه البخارى في كتاب الزكاة ٣ / ٣١٠ وثبت أيضا في حديث أنس

رضي الله عنه وفيه ( ومن لم يكن معه الأربع من الابل فليس فيها صدقة الا أن يشاء

ربها . فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة

من الأربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا أن يشاء ربها . الحديث .

ثبت تحديد أول نصاب البقر في حديث معاذ رضي الله عنه أنه قال : أمرني رسول الله

( ص ) حين بعثني الى اليمن أن لاأخذ من البقر شيأ حتى تبلغ الثلاثين فاذا

بلغت الثلاثين ففيها عجل تابع جذع أو جذعة ، حتى تبلغ أربعين فاذا

بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ) .

رواه النسائي بهذا اللفظ ٦ / ٥ ، ومالك في الوطأ ٢ / ١٤ ، والترمذي ٦٨ / ٢

وقال حديث حسن

٣- في المخطوطة ( والعشرين ) الظاهر ما أثبتته .

٤- في المخطوطة ( أربعين ) سهو من الناسخ .



وأما الوقص: فالمعنى فيه أن موضوع زكاة الماشية في العدد المبتدأ به ليس على ما ( يتجزأ ) على العدد  
 إنما هو شيء معين وهو شاة أو بقرة أو بعير .  
 فإذا ارتفع العدد وكان ( القدر ) من الزيادة في الواجب لم يتهيأ أن يجعل الزائدة جزءاً بل ينبغي  
 أن يجعل عينا فيقال : شاتان أو بقرتان / أو بعيران / ٥٠ / أ  
 ويقال : ( بعير ) في سن أعلى من السن المتقدمة في أول النصاب حتى يستقيم الأمر متفاوتا على حسب  
 تفاوت الماشية في العدد . ثم ذلك المأخوذ في النصاب الثاني ليس مقصورا على ذلك الواحد  
 الذي يتأهي الوقص فيه . بل هو معموم به كل الوقص وما هو دونه من النصاب الأول . نرى  
 أن الخمس من الابل إذا أخذت منها شاة ثم أخذت ( من العشر ) شاتان ، فالشاتان : مأخوذتان  
 عن العشر كلها . كما كان أن الشاة الأولى مأخوذة في الخمس مأخوذة عن الخمس كلها لعن البعير  
 الخامس إلا أن الزيادة في أول النصاب لم يتهيأ أخذها بجزء بكذا ( ٦ ) ، وكذا جزء من شاة  
 حتى يؤخذ في أربعين شاة ، ثم ( يؤخذ فيه حتى تبلغ مائة واحد وعشرين شاة ) . ( ٧ )  
 وعلق ذلك بعين يؤخذ ببلوغ الماشية إليه كذا . وكذا شاة أو بقرة أو بعير ( ولذا ) ( ٨ )  
 خولف بين زكاة المواشي ، وزكاة الزرع فلم يجعل في الزرع أو قاص ، لأن تقدم الفرض الأول المبتدأ به  
 في الزرع وقع جزءاً ( للفقراء ) فقيل : في خمسة أوسق العشر ، ونصف العشر ، ثم صلح أن يبنى  
 على هذا كما يزداد من الزرع حتى يقال في خمسة أوسق .

١ = وهو النصاب

٢ = في المخطوطة ( على ما يجري ) لعل الصواب ما أشبه . أي أن موضوع زكاة الماشية في لعدد

الذي يتم به النصاب وليس على ما يتجزأ على عدد الزكاة الذي هو لوقص حتى يتم النصاب الثاني .

٣ = في المخطوطة ( العدد ) تحريف .

٤ = في المخطوطة ( شاة ) تحريف . لأن تفاوت السن في مثل هذا معتبر في الابل لا في الشاة

أما الشاة التي تجزئ منها الصدقة الجذعة من الضعن والثنية من المعز .

٥ = في المخطوطة ( عشرين ) تحريف . لأن في عشرين من الابل أربع شياه .

٦ = أي أن الزيادة الحاصلة في أول النصاب من ست إلى عشرة مثلا لا يتهيأ أي لا يمكن أخذها بجزء أي .

بتجزأة تلك الزيادة بمقدار كذا . فمثلا إذا زاد بعير على خمس أبعرة فلا نقول نجزئ هذا البعير الزائد

فنأخذ منه بحساب ما تقدم : فلا نقول يجب فيه خمس شاة . وإنما تركنا التجزئة لأن الشارع عفي عن الوقص في الماشية

٧ = في المخطوطة ( شيوخذ فيها أربعين ) لعل الصواب ما أشبه

٨ = في المخطوطة ( وإذا ) تحريف

٩ = في المخطوطة ( للأغنياء ) تحريف

١٠ = أي فيما سقي بماء السماء

١١ = أي فيما سقي بنضح أو دلو

ونصف وسق عشرها أو نصف عشرها، فيجزي ما يؤخذ من الزكاة في جميع الزرع قل وأكثر على هذا الاعتبار ولا يختلف، ثم الضربان سواء في كل ما زاد على النصاب الأول معوم بالصدقة المأخوذة بهذا واضح لمن تدبره. ثم قلنا في أوقاص الابل على ما وردت به السنة أن الأصل في حق الزكاة إنما هو مأخوذ من العين، لأن صاحب المال لو امتنع لأخذ بالعين، ثم جاءت هذه الرخصة بالعدول عن العين الى الشاة والأصل باق على ما قلناه فكانت هذه الجملة توجب أن تكون في الخمس من الابل جزؤ منها مشاع فيها الا أن الجزء المشاع في البعير الواحد لما كان لا يتوفر الانتفاع به على الفقراء وكان ذلك ضررا يلحق رب المال (لو) جعل الجزء في العين فجعل ذلك شاة ليتوفر الانتفاع بها في الرنسل (٦) والنسل في البيع والهبة ونحوهما .

فاذا بلغت الابل خمسا وعشرين فقد كثرت فرجع الأمر الى الأصل في الأخذ من ثمنها فأخذت واحدة منها، ولما أخذت الواحدة في خمس وعشرين وهي بنت مخاض وجاء الوقص بعده عشرا لم يمكن أن يؤخذ في هذه الدرجة الثانية بنتا مخاض لأن ذلك يؤدي الى أن تكون ابنة مخاض مأخوذة عن عشر من الابل ولوجاز هذا لجاز هذا اذا لم يكن عنده الا عشرة من الابل أن تؤخذ ابنة مخاض فجعل الوجوب واحدة زائدة على السن الأول بسنة

=====

١- أي ولا يختلف في كون الزرع حبا أو ثمارا

٢- أي الزرع والشمار

٣- أي ما فيه العشر أو نصف العشر

٤- في (خ) (الى الخمس) : (٥) ما بين القوسين ليس في الأصل والمعنى يقتضي ذلك

٦- اللين : يقال كثر الرسل العام : أي كثر اللبن : اللسان مادة (رسل)

٧- أي بالولد : يقال نسلت الناقة بولد كثير تنسل بالضم . والنسل بالتحريك : اللبن اللسان مادة (نسل)

٨- سميت بنت مخاض لأن أمه لحقت بالمخاض وهي الحوامل ثم لزمه هذا الاسم وان لم تحمل أمه ، وهي التي استكملت السنة ودخلت في الثانية ولا تزال بنت مخاض حتى تدخل في السنة الثالثة .

٩- في (خ) (أن خذ الصواب ما أثبتته) أسفل ١ / ٥

١٠- في (خ) واجبة : لعل الصواب ما أثبتته

و هي بنت لبون فكأنها مثلاً بنت مخاض .

( ١ )

ثم عمل كذلك في الاسنان المعروفة للابل بعد بنت مخاض وبنت لبون وهي

الحقة والجدعة فجلعت الزيادة في الصدقة مصروفة الى علو السن

في الواحدة المأخوذة .

فاذا زاد على العدد عن فريضة الجدعة لم يبق وراءها سن للابل ينفرد لها باسم ٤/٥١

كما انفردت <sup>فيها</sup> لبون الجدعة . وانما الاسم فيما يعدون الجدعة الجدعة البازل .

وهذا الاسم يشترك في <sup>هذا</sup> السن وما بعدها فيكون فيما بعد الجذع بازلاً :

ثم يقال : بازل عام وبازل عامين : ووراء هذا السن تتناقص في قوتها لدخولها

في حد الم\_\_\_\_\_رم .

الاسنان المعروفة للابل حسب ما ذكره الامام النووي هي : كالاتي

بنت مخاض : وهي التي استكملت السنة ودخلت في الثانية ولا تزال بنت مخاض

حتى تدخل في الثالثة .

وسميت بنت مخاض . لأن أمه لحقت بالمخاض وهي الحوامل ثم لزمه هذا الاسم

وان لم تحمل أمه .

بنت لبون : وهي التي دخلت في الثالثة ولا تزال بنت لبون حتى تدخل

في السنة الرابعة .

وسميت بنت لبون . لأن أمها وضعت غيرها وصارت ذات لبن .

والذكري لبون . وهو كذلك .

فاذا دخلت في الرابعة . فهي حقة والذكر حق . لأنه : مستحق ان يحمل عليه

ويتركب وان يطرقها الفحل فتحمل منه : ولهذا صح في الحديث طروقة الفحل :

وطروقة الجمل ، وطروق بمعنى مطروقة كحلوبه وركوبه بمعنى محلوبه ومركوبه .

ولا يزال الذكر حقا حتى يدخل في السنة الخامسة .

فاذا دخل فيها وهو جذع : - بفتح الذا ل - : والا نثى جذعة ، وهي آخر

الاسنان المنصوص عليها ، في الزكاة ولا يزال جذعا حتى يدخل في السابعة

فاذا دخل فيها وهو ثني ، والا نثى ثنية ، وهو أول الاسنان المجزئة من الابل

في الأضحية ، ولا يزال ثنيا حتى يدخل في السابعة .

فاذا دخل فيها : فهو رباع - بفتح الراء : ويقال : رباعي بتخفيف اليا ،

والأول : أشهر ، والأ نثى رباعية بتخفيف اليا ، ولا يزال رباعيا حتى يدخل

في النسة الثامنة .

و جعل ا لوقص من بنت مخاض الى الجذعة و لحقة عشرا .  
ثم جعل الوقص للجذعة خمس عشر . الا أن السن لما تناهى علوها  
با لجداع جعلت الجذعة مقسومة على أكثر ما تقسم عليه الحققة  
لأنها اذا حقت فقد كملت للحمل عليها ، والركوب لها ، وطلب النتائج  
منها فصار ما يقسم عليه من الوقص أكثر فيما يوزع على ما انحط في  
الكمال عن درجتها .

ولما أنتهت الاسنان لم تكن الزيادة في الصدقة من جهة العلو في السن .  
فرد الأمر الى بنات لبون اذا كان ردها الى بنات مخاض لا يشبع موضع  
الزكوات في أن يؤخذ من المال ما يشبهه فكان في أخذ بنتي مخاض فيما وراء  
الجذعة أضرا ربا لمساكين . لأن بنت المخاض الواحدة مأخوذة  
في الأصل عن خمس وعشرين ، فسبيلها اذا أثبتت أن تؤخذ في خمسين لافي  
ست وسبعين فثبتت بنت لبون اذا كانت مأخوذة في الأصل من خمس وثلاثين<sup>(٢)</sup>  
فصلح أن تؤخذ بنت لبون في ضعفها . (٣)

= فاذا دخل فيها فهو سدسي يفتح السين والذال ، ويقال : أيضا سدسي  
بزيادة ياء ، والذكر والأنثى فيه بلفظ واحد ، ولا يزال سدسا حتى يدخل في  
السنة العاشرة .

فاذا دخل فيها : فهو مخلق بضم الميم و اسكان الخاء وكسر اللام والأنثى  
مخلق أيضا بغيرها ، ثم ليس بعد ذلك اسم مخصوص .  
ولكن يقال بازل عام وبازل عامين ، ومخلق عامين ، وكذلك ما زاد : فاذا كبر فهو  
عود بفتح العين واسكان الواو ، والأنثى عودة فاذا هرم فهو قح بفتح القاف  
وكسر الحاء الهلثة ، والأنثى ناب وشارف . قال النووي بعد أن ذكر ماتقدم وهذا  
الذي ذكرته الى هنا قول امامنا الشافعي رضي الله عنه في رواية حرمله عنه ثم ذكر  
من نقل عن الشافعي ذلك : أنظر المجموع ٥ / ٣٨٥ - ٣٨٦

١- في ( خ ) ( بالاجذاع ) الصواب ما أثبتته . لأن الجذعة جمع جذع بكسر  
الجيم الذي هو ساق النخلة . لاجمع الجذع بفتح الجيم والذال الذي نحن  
بصدده فهذا جمعه جذاع مثل جبل وجبال ، وجذعان بضم الجيم وكسرها  
كذا في المصباح وغيره من الصحاح وفي اللسان قال : والجمع جذع بضم الجيم  
وسكون الذال : راجعه .

٢- في ( خ ) ( خمسين وثلاثين ) تحريف من الناسخ .

٣- ليست ضعفا حقيقيا وانما هو تقارب الضعف وما قارب يأخذ حكم القريب .

ثم جزئ الأمر فيما زاد على تثنية ما وراء بنت لبون فجعل الوقص وراء الست والسبعين حقتين . اذ كانت الحققة الواحدة في الأصل مأخوذة  
( ١ )  
عن نصفها ، وجعل الوقص فيما بعد فرض السجدة خمس عشر إلى فرض الحقتين .

ولما بلغت الابل مائة وعشرين دخلت في حد الكثرة فزيد في الوقص وجعلت الصدقة على واحدة وهي في كلاً ربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حققة .  
( ٢ )  
ووردت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . أن من وجبت عليه بنت مخاض فلم تكن عنده ، أخذ منه ابن لبون ذكر .

ووجه هذا : أن في بنت لبون فضيلة الا نوثة التي يكون معها النتاج واللين ، وفيها نقصان انحطاط السن . لأنها لا تصلح لحمل ولا لركوب وفي ابن لبون نقصان الا نوثة التي فيها عدم الرسل <sup>(٣)</sup> والنسل <sup>(٤)</sup> . ثم فيه زيادة إمكان الركوب والحمل فاعتدلا من هذه الجهة ، فجازت اقامة أحد هما مقام الآخر . والله أعلم :

---

١ = في المخطوطة (فرض الجماعة) تحريف من الناسخ .  
٢ = ورد ذلك في حديث أنس الآتي ذكره في ص ٤٢٩  
٣ = الرسل ، والنسل : تقدم معناهما . انظر ص ٤٢٢

وأما صدقة الغنم: فان نصابها الأول أربعون . فاذا بلغت فيها شاة،  
ثم لاشئ فيها حتى تزيد ثمانين فتبلغ مائة وعشرين فتسمى الوقص.

ثم اذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين وواحدة فيجب  
ثلاث شياة . ثم يجب في كل مائة شاة. (١)

فأما أول النصاب: فكأنه بالاضافة الى نصاب الأول جعلت الأربعون (٢)  
شاة عدل خمس من الابل. (٤)

فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في النسك بدنة عن سبعة  
والبقرة عن السبعة : ٥١/أ

١- في المخطوطة (ثم اذا زادت واحدة كان في كل مائة شاة) .  
يظهر عليها السقط ونصاب زكاة الغنم ما ذكرناه كما هو معروف في كتب  
الفقه أما الدليل على ذلك من السنة حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن  
النبي (ص) ( كتب كتاب الصدقة وفيه وفي الغنم في كل أربعين شاة الى  
عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها شاتان فاذا زادت الغنم أكثر من ذلك  
ففي كل مائة شاة) . رواه أبو داود ٣٦١/١، والترميدى ٢٧/٢، وابن ماجه

٥٧٧/١

٢- أي: الغنم.

٣- أي: في الابل حيث تجب في كل خمسة من الابل.

٤- في المخطوطة ( خمسين ) خطأ من الناسخ ٢ من أسفل ب/٥١



( ١ ) ( ٢ )  
 وروى في قصة مغانم حنين أن البعير عدل بعشرة من الغنم  
 ( ٣ )  
 أى يكون الخمس من الابل معدلة بخمسين شاه، فقد يجوز أن يكون  
 ذلك على معنى السفر في الابل كالمتردد بين بعير بسبع شياه وبينه بعشر  
 شياه فجعل التعديل في الصدقات كالتوسط بين السعيرين .  
 ( ٤ )  
 ووردت الأخبار في البقر ففى أول النصاب بثلاثين وان فيها تبيعاً ( ٥ )  
 أو تبعية فعلى هذا تقع ثلاثون بقرة معدلة بخمس من الابل أو بأربعين من  
 الغنم ، فان عدلناها بالأول كان ذلك على تعديل ست بقرات ببعير وان عدلناها  
 بالغنم كان ذلك على تعديل كل بقرة

- 
- ١- المغانم جمع مغمم : الغنيمة مأجف عليه المسلمون بخيلهم وركابهم  
 من أموال المشركين ، ويجب الخمس لمن قسمه الله له ويقسم أربعة أخماسها بين  
 الموجبين للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم واحد : أنظر اللسان مادة ( غم ) .  
 ٢- وحنين : اسم واد بين مكة والطائف قال الأزهرى : حنين اسم واد به  
 كانت وقعة أوطاس ذكره الله تعالى في كتابه فقال \* ويوم حنين اذا اعجبتكم كثيرتكم  
 التوبة الآية ( ٢٥ ) . . . . .  
 قال : الجوهرى : حنين موضع يذكر ويؤنث فاذا قصدت به بلدة والبقعة أنثته  
 ولم تصرفه : كما قال حسان بن ثابت :  
 ( نصروا نبيهم وشدوا أزره : : بحنين يوم توالى الأبطال )  
 : كانت غزوة حنين في السنة الثامنة بعد الفتح .  
 : قيل في الخامس شوال وقيل ست خلون من شوال ، أنظر سيرة ابن هشام  
 ٢ / ٤٣٧ ، والسيرة النبوية لابن كثير ٣ / ١٦٥ ، روض الأنف ١١ / ٩٩ \*  
 ٣- في المخطوطة ( أن ) تحريف من الناسخ ب ٢ / ٥٢  
 ٤- الخبر المشار اليه : هو حديث معاذ بن جبل حين بعثه النبي ( ص ) الى  
 اليمن . رواه أبو داود وغيره عن معاذ بن جبل أن النبي ( ص ) لما وجهه  
 الى اليمن أمر أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبعية ، ومن كل أربعين  
 مسنة ومن كل حالم يعني محتلماً ديناراً أو عدله من معافر ( )  
 رواه أبو داود في اللفظ ١ / ٣٦٣ مالك في الموطأ ٢ / ١١٤ ، والترمذى ٢ / ٦٨ وقال حديث  
 حسن صحيح . والنسائي ٥ / ٢٥  
 ٥- في ( خ ) ( وان فيها تبيع ) .

أبشاة وثلاث شاة) وقد عدل البعير بالبقرة الواحدة .

اذ جعلنا مجزيين عن سبعة نفر فليس يستقيم تعديل  
خمس من الابل بثلاثين بقرة على هذا الا على ما ذكرناه من حالة  
تتوسط كما قلنا في تعديل الأربعين من الغنم بالخمس من الابل . ولكن  
يحتمل أن يقال : أن الأمر في الابل والغنم وضع على التوسط الذي ذكرنا  
وأخرج الأمر في البقر عن ذلك لقلتها عند أهل مكة والمدينة ، وأنها  
انما كانت تكثر في اليمن ، ولهذا تجد أكثر الأخبار في البقر مروية عن معاذ<sup>(٣)</sup>  
بن جبل . لأنه كان على صدقات اليمن . وعن عمرو بن حزم في الكتب<sup>(٤)</sup>  
المكتوبة على يد أهـل اليمن .

= سمي التبيع تبيعا . لأنه يتبع أمه ، وقيل لأن قرنيه يتبعان آذنيه  
وهو ضعيف والانتسبى تبيعة : ويقال لهما جذع وجذعة والمسنة  
لزيادة سننها ، ويقال : لها ثنية : النووى في المجموع ٤١٦/٥  
١ = في المخطوطة بخمس شياه . لعل الصواب ما أشبهه - لأننا لو جعلنا  
بقرة تعدل بخمس شياه فكان ثلاثون بقرة بمائة وخمسين شياه وهذا  
لا يستقيم مع تعديل أربعين شاه بثلاثين بقرة .

٢ = تقدم حديث معاذ في زكاة البقر انظر : صفحة ٤١٩  
٣ = هو معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس العالم الرياني ابو عبد الرحمن  
الانصارى الخزرجى شهد العقبة وهو ابن ثمان عشرة سنة اودونها شهد  
بداوا والمشاهد وكان من نجباء الصحابة وفقهائهم ، وكان اليه المنتهى في  
العلم بالأحكام والقرآن ، وقد قال عليه السلام ( يا معاذ والله اني لأحبك )  
وكفاه بهذا فضلا استشهد رضي الله عنه في الطاعون بالأردن في سنة  
ثمانى عشرة وله خمس وثلاثون سنة تقريبا رضي الله عنه . انظر تذكرة الحافظ  
١٩ / ١ تقريب التهذيب ٠٣٤٠ .

٤ / هو عمرو بن حزم بن زيد بن حارثة بن عدى الخزرجى الانصارى ابو الضحاك  
وبعته رسول الله (ص) وهو خمس عشر سنة وهو أول مشهد شهده وذكره محمد  
بن سعد في الطبقة الثالثة فقال : استعمله النبي (ص) على نجسان  
وهو ابن سبع عشر سنة مات رضي الله عنه - سنة احدى وخمسين وقيل سنسة  
اثنين وخمسين وقيل سنة ثلاث وخمسين ، وقيل سنة اربع وخمسين بروى عنه ابو  
داود في المسائل والنسائي . وابن ماجه انظر تهذيب الكمال ٠٣٧/٢ .

فأما الكتاب المشهور الذي كتبه أبو بكر فلا ذكر فيه للبقر فيما أحفظ وفيه ذكر الابل

١- في المخطوطة ( الكتاب المشهور ) الثابت الكتاب المشهور الذي كتبه أبو بكر رضي الله عنه الى أنس بن مالك رضي الله عنه وجهه الى اليمن . فقد ذكر البخارى مفرقا في كتاب الزكاة وغيرها . ذكر في باب العرض في الزكاة ، وباب لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ، وباب ما كان من الخليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وباب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده ، وباب زكاة الغنم وباب لا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا ماشاء المصدق ٣ / ٣١٢ - ٣٢١ وفي الشركة باسب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ٥ / ١٣٠ وفي الحبل باب الزكاة ١٢ / ٣٣٠

وقد جمع النووي هذا المتفرق في المجموع : بحرفه ٥ / ٣٨٢ فرأيت الأولى أن أثبت ذلك

هنا :

روى أنس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين (( بسم الله الرحمن الرحيم هذه قريضة التي فرضها رسول الله عليه السلام على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سأل فوقها فلا يعط : في أربع وعشرين من الابل فما دونها من الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنشى فاذا بلغت ست وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنشى فاذا بلغت ستة وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستة وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة الا أن يشاء بها فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ففيها شاتان فاذا زادت على مائتين الى ثلاث مائة ففيها ثلاث شاة ، فاذا زادت على ثلاث مائة ففي مائة شاة ، فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا أن يشاء ربها وفي الرقة الربع العشر فان لم يكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيئا الا أن يشاء ربها وفي هذا الكتاب - ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده وعند بنت لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين فان لم يكن عنده وعند بنت لبون فانها تقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين فان لم يكن عنده وعند بنت مخاض على وجهها عنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة ، وليست عنده جذعة وعند حقة فانها تقبل منه الحقة ، ويجعل معها شاتين استيسرتاله ، أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعند الجذعة فانها تقبل منه الجذعة أو يعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت صدقته بنت لبون ، وليست عنده ، وعند بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهما أو شاتين ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا ماشاء المصدق ، ولا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من الخليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ))

أما نصاب البقر فلا ذكره له هنا كما ذكر المؤلف ، وانما ذكرها في حديث معاذ بن جبل فقد تقدم في صفحة ٤٦٩ .

والغنم، والزرع، والورق. فكما عند هم البقر كثيرة كالغنم عند غيرهم جعل أول النصاب فيه ثلاثين .

كما جعل أول النصاب في الغنم أربعين، وهذان متقاربان ولا ينكر تفاوت ما بين سعر البقر والغنم إذا كثرت، ولعل شاة تجوز أضحية أنفس من تبيع وهو من الصغرى حيث يتبع أمه .

ورخص له في (أربعين بقرة مسنة يقرب ما بين البقر والغنم في أخذ واحدة منهما مع تقارب مقدار الجنسين . والله أعلم .

فوسع الأمر في وقص الغنم لكثرة<sup>(١)</sup> نسلها وتاجها وأنها قد تلد

ولدين وثلاثة وأربعة وهو معدوم في الابل والبقر، وإذا كثر المال اتسع الأمر في التخفيف الاقرب أن الابل على نفاستها لما كثرت عددها أخذ من كل أربعين بنت لبون وحقتان من ( كل خمسين )<sup>(٢)</sup> .

ولعل السبب في صدقات البقر إذا أخذ على حساب مسنة في كل أربعين وهي تقارب شاة وتزيد أضحية ولا تزيد عليها كبير

زيادة . وهو ما ذكرناه من كثرتها لليمن والذي قلناه في معاني هذه الأعداد ضرب من التخريج على ما قد يجوز مثله ويحتمل .

وهو في التحقيق ضرب من التكلف<sup>(٣)</sup> قد أغناها الله بتوقيف الشريعة وان كان مع هذا يعلم يقينا أن تحت هذه المقادير في اتفاقها،

١- في ( خ ) ( وكثرة نسلها ) .

٢- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة والمقام يقتضي اثبات ما قدرت .

٣- في ( خ ) ( في الخفيف ) : لعل الصواب ما أثبتته .

٤- في ( خ ) ( من التكليف ) والله أعلم .

( ١ )

واختلافها معان صحيحة متعلقة بالحكمة البالغة كما نعلم أن تحت  
ما خالف الله بينه من خلق الحشرات في هيئاتها ضروبا من  
الحكمة يعلمها هو جل ثناؤه .

ووردت / الشريعة بأن لا يؤخذ في الصدقات الا سليمة من العيوب ٢/٥٢  
(٣)  
(لا) خيار المال ولا رذالة بل يؤخذ العدل والوسط بين الخيار والرذال  
(٤)  
وفي هذا نظر للفقراء ولأرباب المال .

ولا يؤخذ في الصدقة الا سليمة من العيوب التي تجوز في الأضحي  
ليكون ما يواسى به المساكين وأولو الحاجة طيبة ، غير خبيثة  
فيتم معاني- القربة . ( ٥ )

ومبنى أخذ الصدقة على الأناث فيها دون الذكور . الا أن يكون  
المال كله ذكرا نا ، فيؤخذ واحدا منها . وذلك لما في الأناث من وقوع المنافع  
والنتاج واللبن ، ووردت الأناث - ( ٦ )

١ = في المخطوطة ( بالجملة ) تحريف من الناسخ

٢ = لا . ساقطة من المخطوطة ١/ب/٥٢

... لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ بن جبل رضي الله عنه ( فانهم آطاعوك لذلك

فاياك وكراهم أموالهم ) رواه أبو دود ٣٦٦/١

٣ = الرذالة : بضم الراء بعد ها ذال معجمة : هي ما انتقى جيد ه ويبقى رديئه

والرذيلة ضد الفضيلة ، ورذالة كل شيء أردأه : كما في القاموس .

وفي الحديث نهى رسول الله ص أن يؤخذ في الصدقات الرذالة ( رواه النسائي

في الزكاة في قوله تعالى ( ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ) ٤٣/٥

٤ = في المخطوطة ( بقر ) تحريف من الناسخ

٥ = في المخطوطة ( الذكوة )

أ نظر الأدلة في صفحة

ففي الصدقات الابل لمن وجبت عليه سنن وليست عنده ولا في ماله  
أرفع من تلك السنن أو أدون منها أن يأخذ الأدنى مع شاتين أو عشرين درهما  
وهذا على جهة التخفيف عن رب المال والارفاق بأهل الصدقات فأجيز لرب المال  
أن يعطي الأدنى ويتم ما فات من الفضل نظرا للمساكين وأن يعطي الأعلى ويأخذ  
قيمة ما أعطى من فضل السن ليكون الضرر الداخل على من دخل عليه مجبورا ، ( ١ )  
وجعل الجبراما شاة أو عشرين درهما على ما يراه المعطى أخف عليه منها لتقارب  
ما بين الشاة وعشرين دراهم في قيمة وجعل فضل ما بين السنين عشرين درهما  
أو شاتين لأنه لا شك أن ما بين المخاض<sup>(٢)</sup> وبنيت اللبون من الفضل مالا يقصر عن  
هذا المقدار وقد يكون أكثر والله أعلم بحقائق معاني هذه الأشياء

( ٣ )

\*\*\*\*\* (( باب زكاة الذهب والورق )) \*\*\*\*\*

جاءت الشريعة في زكاة الورق بربع العشر فيما بلغ خمسة أواق<sup>(٤)</sup> وذلك مائتا درهم  
ولم يجزئ في الذهب<sup>(٥)</sup> ( حديث صحيح ) على شرط أصحاب الحديث وقد روى فيها أخبار  
قبلها أهل العلم وذلك في كل عشرين مثقالا نصف مثقال .

( ١ ) - في ( خ ) مجبور

( ٢ ) - على حذف مضاف أي ما بين بنت مخاض .

( ٣ ) - الورق بكسر الراء وتخفيف القاف كل الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة وقيل  
الدرهم خاصة قاله النووي في المجموع ٣ / ٦ وفي شرح مسلم ٥٣ / ٧

( ٤ ) - ورد بالنسبة لزكاة الورق فيما بلغ خمسة أواق ، حديث صحيح : وهو ما رواه

أبو سعيد الخدرى رضي الله عنه أن النبي ( ص ) ، قال (( ليس في أدون خمسة  
أواق صدقة )) متفق عليه ، رواه البخارى في الزكاة باب ما أدى زكاته فليس بكنز

٣ / ٢٧١ ، ومسلم في الزكاة ٥٢ / ٧ - ٥٣

( ٥ ) - قال النووي في شرح مسلم لم يأت في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد

جاءت فيه أحاديث بتحديد نصابه بعشرين مثقالا وهي ضعاف ولكن أجمع من يعتد به  
في الاجماع على ذلك وكذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة المناسية والذهب والفضة

دون المعشرات . شرح النووي لمسلم ٥٣ / ٧

ونقل الحافظ ابن حجر عن الشافعى وقال ، قال الشافعى في الرسالة في باب الزكاة  
بعد باب الجمل الفرائض مانصه : ففرض رسول الله ( ص ) في الورق صدقة وأخذ المسلمون  
بعده في الذهب صدقة اما بخبر عنه لم يبلغنا واما قياسا . قال ، وقال ابن عبد البر لم يشتهر  
عن النبي ( ص ) في زكاة الذهب شيء ( أى في نصابه ) من جهة نقل أحاديث

الثقات أنظر التلخيص بها مش المجموع ٣ / ٦ الرسالة ١٩٣ .

٦ = في المخطوطة ( خدا صحيحا ) ٥٢ / ١ / ١٦

فَنظَرْنَا فَاذَا هُوَ الَّذِي يُوجِبُهُ النَّظْرُ. فَانَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ هَمَا نَقُودُ النَّاسِ  
وَقِيمُ الْمُتَلَفَاتِ . وَالْأَصْلُ فِيمَا يَقَعُ بِهِ التَّمَاثُلُ ، وَيَكْثُرُ التَّصَرُّفُ فِيهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ  
الْمُقْتَنَاتِ ، وَالْأَمْرُ مُسْتَفِيزٌ بِأَنْ صَرَفَ الدَّرَاهِمَ كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . كُلُّ دِينَارٍ رُبْعُ عَشْرَةَ دِرْهَمًا

(١) فَكَانَتْ عَشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ بِمَنْزِلَةِ مِائَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرَقِ وَنِصْفِ  
دِينَارٍ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا هُوَ رُبْعُ الْعَشْرِ . فَجَرَى الْأَمْرُ عَلَى اتِّفَاقِ الْأَمْرِ  
الْمَخْرُجِ مِنْهُمَا ، وَخَلِيقٌ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا . لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ  
الْمَالَيْنِ لِأَهْلِهِ كَمَا لِآخَرِ لِأَهْلِهِ ، وَالذَّهَبُ ( قَوْلُ لَفْظَةٍ ) لِمَنْ يَتَعَامَلُ بِهِمَا  
فَهُمَا فِي التَّقْرِيبِ كَالْتَمَرِ وَالْعَنْبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِأَهْلِهِ بِمَنْزِلَةِ الْآخَرِ لِأَهْلِهِ  
ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْحَقِّ الْمَخْرُجِ الْمَقْدَرِ بِرُبْعِ عَشْرِ الْمَالِ فَوَجَدْنَاهُ فِي أَوَّلِ  
وَجُوبِهِ خَمْسَةَ دِرَاهِمًا وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَقَ  
الْفَرَائِضَ الَّتِي جَعَلَهَا لِعِبَادِهِ بِشَيْئَيْنِ :  
بَدَنًا ، وَمَالًا : ثُمَّ أَوْجِبَ عَلَيْهِمْ فِئْتًا قَائِمَةً حَقَّ الشُّكْرِ فِي كُلِّ ٥/٢  
يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عَمِلَ بَدَنٌ يَأْتُونَ بِهِ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ : وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِأَجْرِ اللَّيْلِ  
(٥)

- 
- ١ = المِثْقَالُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ يَسَاوِي خَمْسَ غَرَامَاتٍ وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ يَسَاوِي ٣،٦٠ غَرَامًا  
وَحَدْدُهُ هُنَاكَ فَيَصِلُ الْإِسْلَامِي فِي السُّودَانِ ٤،٤٥٧ غَمًا وَهُوَ الْوَسْطُ الْمَعْقُولُ أَوْ  
٤،٢٥ . أَنْظَرَ الْفَقْهَ الْإِسْلَامِي وَأَدَلَّتْهُ ٧٥٩ / ٢  
٢ = فِي ( خ ) مِائَتَا دِرْهَمًا ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ ٥٢ / ١  
٣ = فِي ( خ ) مِنْهَا وَخَلِيقٌ وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ ٥ مِنْ أَسْفَلِ ٥٢ / ١  
٤ = فِي ( خ ) وَالذَّهَبُ لِمَنْ يَتَعَامَلُ بِهِمَا : لَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَهُ ٥ مِنْ أَسْفَلِ  
٥٢ / ١  
٥ = فِي ( خ ) مُتَضَمِّنًا وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ ٥٣ / ١

والنهار وهو الصلاة المفروضة في اول الفهار ووسطه و آخره ، وكان ما يؤتى به في اول النهار متضمنا لآخر الليل .

وهو صلاة الصبح الذي ذهب اليه كثير من أهل العلم في تفسير الصلاة الوسطى فأحتمل ان يكون هذا أيضا امرهم في اموالهم بحق في هذه الاوقات ، وكان الأوضح في هذا المعنى ان يامرهم عند وقت كل صلاة بشيئ في اموالهم (٢) الا انه (لو) علق الايجاب بهذا المعنى لم يخف ما يخرج منه لكثرة ولتتابعه فشيئ كـ ل يوم

ولد خول المشقة عليهم اذا كان المقدار المخرج في كل يوم ما يسد بعض الحاجة فاحتيج حينئذ الى مال كثير قوق المأتي درهم بالأقذار الكثيرة . (٤)  
ولو دخل ذلك على الشيئ التافه لم يقع موقع المواساة . وذلك مقدار اليوم الواحد يؤدى في انتهاء كل سنة على أن يكون اوقات كل صلاة درهما واحدا فيسد بعض الحاجة . بل المتعارف ان الدرهم الواحد يغني بمقدار حاجة الرجل الواحد لنفسه في طعام ومالا بد للطعام او مع الطعام منه

١ = راجع تفاصيل اقوال العلماء كتاب الصلاة في صفحة ٢٥٦

٢ = في ( خ ) : ( سي ) متغير نقط ٥ / ب / ٥٣

٣ = في ( خ ) ( لما علق ) لعل الصواب ما أثبتته والله اعلم .

٤ = في ( خ ) ( المايता ) . الصواب ما أثبتته :

٥ = يريد لو امرنا ان يؤدي اى شيئ لم يقع ذلك موقع المواساة : اذا قل ما يقع موقع المواساة درهم والله اعلم .

٦ = في ( خ ) درهم واحد ، والصواب ما أثبتته :

٧ = بل انتقالية لبيان انه يسد بعض الحاجـة .



( ١ )

فاذا حصل في يوم واحد من السنة لكل وقت صلاة عمل المال ماله تاثير في سد  
خلة المحتاج كان في سعة فضل الله ان يقيم ذلك اليوم مقام ايام السنة كلها لانه  
جلى وعز وعد أن يجزي بالواحدة عشرة وأكثر من هذا الى سبعمائة ضعف وقد نص

الله في التنبيه على هذا اذا كانت في سبيل الله فقال : ( مثل الذين ينفقون  
اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة )

وايام السنة نصف سبعمائة وزيادة خفيفة تنال بها فيحصل على التنزيل في كل يوم  
وليلة شكر لله بعمل بدن ، وعمل مال .

( ٦ )

وهكذا: هذا في نصف دينار في اليوم الواحد والله اعلم . فالاشارة درهم واقعة  
الى خمس صلوات على سعة هذا التخريج والله اعلم .

١ = في ( خ ) ( عمل البدن ) والمعنى على ما اثبتته كما يقتضى تقسيمه السابق الأعمال  
الى بدن ، ومال . والله اعلم .

٢ = اى ان الواحد يتضاعف اجره الى سبعمائة ضعف اخرجه مســـــــلم  
في الامارة ٣ / ٣٨ . ونقل الشوكاني عن احمد والنسائي والحاكم والبيهقي عن ابن  
مسعود ( ان رجلا تصدق بناقة مخطومة في سبيل الله فقال ( ص ) لك بها يوم القيامة  
سبعمائة ناقة كلها مخطومة ) فتح القدير للشوكاني ١ / ٢٨٦

واخرج ابن ماجه وابن ابي حاتم من حديث عمران بن حصين وعلي و ابي الدرداء  
هريرة و ابي امامة وعبد الله بن عمرو وجابر كلهم يحدث عن النبي ( ص ) قال : ( من  
ارسل بنفقة في سبيل الله واقام في بيته فله بكل درهم يوم القيامة سبعمائة درهم  
ومن غزا بنفسه في سبيل الله وانفق في وجهه ذلك فله بكل درهم يوم القيامة  
سبعمائة ألف درهم . ثم تلا هذه الآية ( والله يضاعف لمن يشاء ) فتح القدير ١ / ٢٨٦  
٣ = الآية من سورة البقرة ( ٢٦١ ) وتتمام الآية ( والله يضاعف لمن يشاء ) والله واسع  
عليه ( م ) .

٤ = يكون أيام السنة القمرية تقريبا ( ٣٦٠ )

٥ = تنال : اى السبعمائة بها . اى بما فرض توزيعه عن وقت كل صلاة وهو خمس  
كذا في الأصل . لعله . فالأشياء : درهم واقعة الى خمس صلوات ، اى : مقاهل  
خمس صلوات .

وإذا كان الله انما أوجب على عباده الشكر له على ما ابتداهم به من نعمة باخراج شئ من أموالهم ثم خص بذلك الأموال النفيسة العالية التي لها الرئاسة في جنسها وكان لا شك أن أعلاها وأجلها هو الذهب والفضة احتل ان يكونا أصليين لسائر ما تجب فيه الزكاة والصدقة من سائر الأموال والواجب أن يكونا مساوياً باعتباراً <sup>(١)</sup> فإذا قدر ربع العشر كان هذا المقدار هو الأصل في جميع مقادير زكاة المواشي <sup>(٢)</sup> والزرع وغيرها ، وقد قصد الشافعي هذا المعنى فقال : . في صدقة المواشي ، والزرع ما معناه أنه لا ينبغي لمن عنده أصناف من الأموال ( أن يدفع ) <sup>(٣)</sup> أقل مما يشبه ربع عشر وعلى هذا الاعتبار اذا فرض في خمس من الابل شاة وقيمة الصدقة عشر درهم على ما قد روى منه في الخبر فيمن وجب عليه سن من الابل فلم يكن في ما له / وعند من اعلى الأسنان يعطي الاطن ويأخذ ٤/٥٢ شاتين أو عشرين درهما كانت قيمته الخمس من الابل اربعمائة درهم وخليق ان يكون هذا مما لا يبعد وهو ان يؤخذ خمس اوسط من العرب اربعمائة درهم <sup>(٤)</sup> وأن يكون هكذا مع من في ذلك العصر وكان على ما يقرب منه .

١ = في ( خ ) مساوياً معتبراً بها ٥ / ب / ٥٣

- ٢ = والنص في الزكاة المشروعة والزرع واضن ان المشروع محرف عن الزكاة العواشي والزرع زيادة من قلم الناسخ لأن المؤلف يقول فيما يأتي ( فيكون جميع زكاة النقود والمواشي مطرداً على ربع العشر فلا يمكن بمثله في زكاة الزرع لأن النص قد ورد فيها بالعشر ونصف العشر ) لهذا رأيت حذف الزرع . والله أعلم .
- ٣ = ما بين القوسين لأتمام المعنى ولم تكن في المخطوطة . / ٤٣ / ب / ٥٣ .
- ٤ = تقدم ذكر الحد يث المشا راليه بكامله انظر ( ص ) ( ٤٤٩ )
- أما قوله ( على ما قد روى ) بصيغة التمرير فلا بليتفت اليه . لأن الحديث صحيح . كما تقدم في تخريجه .
- ٥ = في المخطوطة ( من أعلا أسنانه ) الظاهر ما أثبتته ١ / ٥٣ .
- ٦ = من العرب : أي من ابل العرب ، ويقا بلها البخاتي . وهي ابل التركي ولها سنامان - انظر عميرة والقلوبى ٢ / ٩ .

ولا يفرض بعده عنه .  
وهكذا في زكاة الغنم في كل أربعين شاة . فهذا على ربع العشر .  
ثم كان في زكاة البقر في كل ثلاثين تبيع . فلا يبعد أن يكون قيمة التبيع  
( ١ )  
خمسة دراهم وقيمة الثلاثين بقرة ( بمائتي ) درهم . فيكون جميع  
زكوات النقود والمواشي مطردا على ربع العشر فلا يمكن مثل هذا في زكاة  
الزروع . لأن النص قد ورد فيها بالعشر ونصف العشر . فكأن الحق المخرج  
منه ضوعف على حق المواشي والنقود .  
ووجه ذلك أن الجعول<sup>( ٢ )</sup> تختلف بالمال على حسب ما يلزم فيها  
من المؤن والكلفة حتى يفرق بين السائمة من المواشي ، والمعلوفة  
منها . وبين المصوغ من الذهب والفضة ( وما وقع للتجارة ) التي قد  
يتكلف أصحابها قطع المسافة واحتمال المخاطر بركوب البراري<sup>( ٣ )</sup>  
( ٤ )  
والبحار وتقليب بعض عرض في نقد ونحو هذا مما لا بد من مقاساته وممارسته  
في التجارة .

---

١ = في المخطوطة ( أربعمائة درهم ) وهذا لا يستقيم مع كون قيمة التبيع  
خمسة دراهم لأن ربع مائة ربع مائة عشرة دراهم لا خمسة كما تقدم وذلك  
في نقد يرا لا بل = ٥ / ١ / ٥٣ .

٢ = أي أن الزكوات تختلف .

٣ = في المخطوطة ( واقعا بالتجارة ) لعل الصواب ما أثبتته كما يدل عليه ما بعده

٤ = البراري جمع برية ، والبرية الأرض المنسوبة إلى البر والبحر جمعها

برور كما في اللسان مادة ( برر ) .

فلما كانت هذه كلها شاقة يلزم صاحبها مؤن كثيرة خفف عنهم في مقدار الحق الواجب للمواساة . فجعل ذلك ربع العشر .

( ١ )

ولما كان ما يحصل من الزرع ( لا ) يقع به من الكلفة والمؤن ما يقع في

التجارة زيد في مقدار الحق الواجب فيما يخرج منها من النماء .

( ٢ )

فجعل ذلك الحق بعضه نصف عشر ( وبعضه العشر ) فيما تسقيه السماء

والعيون ، وذلك فيما لا مؤنة على الإنسان فيه ، ونصف العشر فيما يساق

اليه بالنواضح ، والاستقاء من الآبار . وفي ذلك تكلف ومؤنة . فجعل

الحق فيه على النصف من الحق في الضرب الأول الذي لا كلفة فيه ولا مؤنة .

ثم لما كان الأمر في زكاة النقود على جملة ما يكون منها في الزرع كان الحق

( ٣ )

منها على الربع من الحق في الزرع . ( لما ) يلزم فيه مؤن وكلف .

( ٤ )

إذا رأيت هذا . كون الأصل من النقود من الذهب والفضة كان أوضح .

وهو أن يقال إنما يلزم من الكلف فيما يحصل من النماء على ثلاثة مراتب .

أحدها : عالية شاقة . وهي التجارة :

والثانية : متوسطة . وهو الزرع الذي ينمو بماء السماء والعيون . فالحق

في العالي ربع العشر ، وفي المتوسط نصف العشر ، وفي الداني عشر .

( ٥ )

وهذا كما ترى مطرد على ما يتركب على المعاني ( التي ) قلنا والله أعلم :

١ = في المخطوطة و ( بما ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٢ = في المخطوطة ( ونصف عشرفي بعضه ) المعنى على ما أثبتته من أسفل ٩ / ٥٣ .

٣ = ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة .

٤ = في المخطوطة ( على أن يكون الأصل ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

٥ = في المخطوطة ( الذي ) سهو من الناسخ .

وإذا زاد الوزن على ما ثني د رهم ففيما زاد بحساب الأصل ربع عشر  
 ما يزيد من قليل وكثير، وهكذا زكاة الزرع المقدر بالعاشر ونصف العشر  
 إذا بلغ خمسة أوسق يؤخذ<sup>(٥٠)</sup> مما زاد على هذه الأوسق بحساب ذلك  $\frac{1}{53}$   
 وهذا متفق عليه ممن قال بتحديد الأوسق .

(٢٠)  
 ثم قال بعضهم في الورق لازكاة في الزائد على العائتي د رهم حتى تبلغ  
 الزيادة أربعين . والذين خالفوهم وذهبوا إلى ( القول ) الأول شبهوا<sup>(٢٣)</sup>  
<sup>(٢٤)</sup> الورق بالزرع . لأن زكاة كل واحد منهما مقدرة بجزء مشاع وإذا لم يكن للزرع  
 وقص فكذلك لا تجوز واللهم أعلم :<sup>(٥٠)</sup>  
 ثم العين من الذهب والورق نوعان :

- 
- ١ = حد الأوسق بستين صاعاً بالاجماع : قال الامام النووي : نقل الاجماع  
 فيه ابن المنذر وغيره وهو ألف وسبع مائة رطل بالبغدادي . قال : اختلف  
 علماءنا في تحديد الأوسق هل هو تقريب - أم تحديد ؟ إلى قولين  
 فذهب بعضهم إلى أن هذا التقدير تحديدي قال النووي : وبه صحح أصحابنا  
 ومن صححه المالكي، والمالوري، والمتولي والأكثرين . قال الراعي  
 صححه الأكثرين وقطع الصيدلاني بأنه تقريب وقال المالكي وغيره إذا قلنا  
 تقريب فلا يمنع قال النووي : تحديد نصيب الزرع مذهبنا وبه قال كافة  
 العلماء إلا باحنيفة وزفر . فقال لا : تجب في كل كثير وقليل حتى لو كان حبة  
 وجب عشرها : انظر المجموع : ٤٥٨/٥ . انظر صفحة ( ) من الرسالة  
 مصداقاً لأحنا فوأدلتهم في ذلك .  
 ٢ = قال بهذا أبو حنيفة . واستدل بما روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه  
 أن النبي أمره حين وجهه إلى اليمن ألا يأخذ من الكسر شيئاً إذا بلغت  
 الورق ما ثني درهم فخذ منها خمسة دراهم ولا تأخذ مما زاد شيئاً حتى  
 تبلغ أربعين درهماً ، فإذا بلغت أربعين درهماً فخذ منها درهماً : انظر  
 اللباب ١/ ٣٨٢ فتح القدير ٢/ ١٥٩ .  
 ٣ = في المخطوطة ( إلى القوم ) تحريف من الناسخ .  
 ٤ = وهو أن ما زاد على ما ثني درهم فحسب ما زاد ربع عشر ما يزيد من قليل  
 ٥ = لا تجوز : أي لا تسامح ولا وقص ٤/ ب/ ٥٤ .

( ١ ) ( ٣ )

( فالصوغ ) الذي يخلو به

لازكاة فيه لأنه زينة ولباس، فهو كسائر ما يتزين به ويلبس، والزكاة معلقة بالأموال النامية وهذه لانما فيها، وهو قياس المعلوفة من الماشية، والراعية منها تسقط الزكاة لتكلف العلف وقلة النماء، وإذا صيغ الذهب والورق بما لا تجوز صياغتهما<sup>(٤)</sup> به لم تسقط الزكاة، لأن الشريعة قد أبطلت أن يتزين بذلك فلا حقيقته<sup>(٥)</sup> للصياغة، ونحو هذا اتخاذ أواني الذهب والفضة، ونحو تحلي الرجال بالذهب فهذا كله مما فيه الزكاة (لأن صياغته) محرمة، وما يلحق بهذا الباب زكاة التجارة هو ذلك إذا اشترى عرضا من العروض مما لا زكاة فيه فإنه إذا اشترى بنية التجارة جرى عليه حكم الزكاة على مبلغ قيمته فأذا بلغت قيمته نصاباً<sup>(٧)</sup> أخرجت زكاته لحوله، لأن الشراء بنية التجارة وقد عال الغرض<sup>(٨)</sup> من أصله لأنه للتزين والاستخدام واللبس، وانصرف اقتناؤه إلى ابتغاء الفضل فيه فانتقل حكمه عن سقوط الزكاة منه في أصله الذي هو الاقتناء للتجميل ونحوهما إلى أن صار مقتنا للطلب النماء ( فهذا ) كالماشية السائمة تعلق فتسقط الزكاة عنها لانتقال الحال عما يحصل به النماء إلى ما لا يحصل، وحكم الماشية والنقود أن ما يملك منها بعض الحول ثم زال الملك عنه سقط الحول، وليس هذا حكم العروض المشتراة للتجارة بل إذا اشترى منها عروضاً للتجارة ثم بيع بعرض آخر أو باثنين من النقدين بنى العرض الثاني على حول العرض الأول،

=====

( ١ ) - في ( خ ) غير مصوغ تجارة في الصوغ. الظاهر ما أثبتناه والله أعلم.

( ٢ ) - في ( خ ) يحلا به .

( ٣ ) - أي والحلي بمنزلة المعلوفة من الماشية، وغير الحلي بمنزلة الراعية أي السائمة من الماشية فالأولى ليس فيه زكاة والثانية ففيها زكاة.

( ٤ ) في ( خ ) صياغتها له، ٧/ب/٥٤ .

( ٥ ) - أي فلا أثر لها حيث كانت لمن لا تجوز التحلي بها .

( ٦ ) - في ( خ ) لأن صياغته : ٩/ب/٥٤ .

( ٧ ) - أي نصاب الذهب والفضة .

( ٨ ) - في ( خ ) وقد قال العرض. لعل الصواب ما أثبتته : ١٢/ب/٥٤ .

( ٩ ) - في ( خ ) لأن هو التزين ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

( ١٠ ) - في ( خ ) مرسوم هكذا ( فهذا ) : ١٤/ب/٥٤ .

ووجه الفرق بينهما: أن التجارة انما تكون بتقليب الشيء في غيره حتى يحصل النماء  
 بالتصرف فلو كان بيع العرض في بعض الحول يبطل ما مضى منه لما وجبت الزكاة في عروض التجارة<sup>(١)</sup>  
 الا فيما مكث<sup>(٢)</sup> عند مالكه حولا، وهذا خارج عن عادات التجارة . لأنهم قد يبيعون  
 الشيء لغيره ثم يأخذوا ما في السنة مرارا ولا يحصل النماء بحسب السلعة<sup>(٣)</sup>  
 سنة كاملة لا تباع قبلها ، ولما كانت عروض التجارة انما تجب بالتصرف فيها اذا كانت  
 زكاتها لا تتعلق بعينها ،

ومما يدخل في هذا الباب أيضا زكاة العين وهو أن من كان أعطى في ذمة انسان<sup>(٤)</sup>  
 دنانير ودراهم حالت بوجه من وجوه المعاملة وكان الذي عليه الدين حاضرا  
 مليئا به غير ممنوع من الخروج منه في طلب فعل من له الدين عليه أن يزكّي  
 لأن في هذه الحالة متى شاء صاحبه تناول حقه منه فهو في ذمته كالمال  
 الصامت في سند وقم<sup>(٥)</sup> والذمة يتصرف فيها بالحوالة . فهي كالسلعة يتصرف فيها  
 بالتجارة ، فان كان من عليه الحق جاحدا له أو غير ملئ به فهو كالمال  
 المنصوب لا زكاة على صاحبه فيه حتى يأخذه فيستألف به الحول، لأن الحال  
 فيمن حال عليه الدين اذا كانت هكذا فالذي له الدين مقبوض اليد عن التصرف  
 فيه فهو كمال لا منفعة فيه ولا نماء له .

حكم زكاة الدين

- ١ = في المخطوطة ( يقع العرض ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .  
 ( ٢ ) - في ( خ ) ما بقى والظاهر ما أثبتته .  
 ( ٣ ) - في ( خ ) وعروض الزكاة لعل الثواب ما أثبتته ٦ / ب / ٤ : أسفل  
 ( ٤ ) - في ( خ ) الا ما فيه مكسب لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم ٦ / ب / ٤ :  
 ( ٥ ) - كذا في ( خ ) على حذف النون من غير جازم وناصب وهذا جائز . قال في  
 حاشية الخضرى ( وقد تحذف النون بلا ناصب ولا جازم وجوبا مع نون التوكيد  
 وجوازها بكثرة مع النون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكها وقد قرئ ( تأمروني ) بك النونين  
 وادغامها وبنون واحدة والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع، وبقلة فيما عد ذلك  
 لحديث ( والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا )  
 ( أى لا تدخلون الجنة ولا تؤمنون . وأصل تحابوا ، وسقتضاه جواز ذلك في السعة  
 لكن في الهمع وغيره لا يقاس عليه اختيار حاشية الخضرى ١ / ٤٩ ط، الأخيرة .  
 ( ٦ ) - في ( خ ) ( بعد ) الظاهر ما أثبتته .

- ( ٧ ) - زكاة العين : أى زكاة ما في ذمة غيره .  
 ( ٨ ) - أى أتى عليها الحول : يقال أحلت الدار وأحولت وحالت وحيل بها أتى  
 عليها أحوال كما في اللسان .

فتأملوا رحمكم الله كيف تطرد هذه المعاني ، وهل يجوز مثل هذا  
من رجل أمي ؟ ( في برده أس الامام معاوية )<sup>(١)</sup>

### باب ذكر زكاة ما أنبتت الأرض

قد مضى فيما تقدم بعض ما يدخل في هذا الباب . وما أخرجته الأرض  
من الزرع والنبات شيئا ن :

أجد هما : ما يسقى بماء السماء ، والأشجار ، والعيون من غير نضح ،<sup>(٢)</sup>

ولا يسقى بالدلاء فعليه العشر .<sup>(٣)</sup>

والثاني : ما يسقى بنضح أو دلو أو نحوهما ففيه ( نصف ) العشر ،<sup>(٤)</sup>

وقد قلنا في هذا ما لاحساجة بنا إلى اعادته .

ووردت الأخبار بأن لا شيء في الزرع حتى يبلغ خمسة أسوق . وهي ثلاثمائة<sup>(٥)</sup>

صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم .

١ = ما بين القوسين هكذا في المخطوطة لم يظهر لي معناها . فأما مراده

فيقول والله أعلم . وهل يمكن أن يوجد هذا التشريع الحكيم العظيم الذي

فيه صلاح المجتمع على يد رجل أمي إلا بوحى وتشريع من الله العليم

الحكيم ؟ فلا يكون ذلك إلا من عند الله . لأن الشريعة الإسلامية متصفة

بالثبوت والدوام والكمال والاستمرار . وهي صالحة لكل زمان ومكان

فلا يكون ما هذا شأنه إلا من عند الله . وقد ذكر بمثل هذا في كتاب اللعان

بعد أن ذكر محاسن اللعان فقال : ( وأنه لا يجوز أن يكمل لها رجل

أمي نشأ في بلاد الجبال أميين ما لم يمد بوحى سماوى صلى الله

عليه وسلم . انظر صفحة ( ٧١٢ )

٢ = أي من غير سقي بالتأضح : والتأضح البعير أو الثور أو لحما والذي

يسقى عليه الماء ، والأشجار بالهناضحة : اللسان مادة نضح

٣ = الدلاء جمع دلو والد لو معروف ، وهي التي يسقى بها تذكر وتؤنث

والتأنيث أعلى وأكثر .

٤ = ما بين القوسين ساقط من المخطوطة .

٥ = من ذلك حد يثأبى سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي (ص) قال =



- (١) (٢) (٣)  
 (وقد) ذهب الى ايجاب الزكاة في قليل ذلك وكثيره ( بعض العلماء ) .  
 ووردت السنة بالخرص للثما اذا كان وقت وجوب الزكاة .  
 ووجه ذلك : أن الثما من الرطب والعنب اذا بدا صلاحها  
 فالواجب أن ينفذ الامام (من) (٧) يخرص على رب المال ماله ، وينظر  
 اليها رطباً كم هو ؟ فيقال : كذا . فيقال : كم ينقص اذا جف ؟ فيقال :  
 كذا . ( فيثبتها ) (٨) الساعي على رب المال على ما يقع خرصها .

= قال : ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ( رواه البخارى : ٣٥٠ / ٣ )  
 = في المخطوطة ( من )

٣ = ذهب الى هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى قال : تجب الزكاة  
 في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر سواء سقي سيحاً أو سقته السماء  
 الا الحطب والقصب والحشيش .  
 استدل على هذا بعموم قوله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا  
 من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض )  
 وبعوم قوله صلى الله عليه وسلم . ( ما أخرجت الأرض فيه العشر )  
 وقوله . ( فيما سقته السماء العشر ، وفيما سقي بغرب ( الدلو العظيم ) أو دالية  
 نصف العشر ) . وهذا يتعارض مع حديث ( ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة )  
 فمن قدم الخاص على العام مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الأوسق  
 ومن يقدم العام ويقول : يتعارض فإن يطلب الترجيح ان لم يعرف التاريخ  
 وان عرف فالمتأخرنا سخ للمتقدم .

والمقام لا يسع لذكر المناقشة والترجيح . راجع أدلة الأحناف

- فتح القدير ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، تحفة الفقهاء ٣٦٢/١ : اللباب : ٣٨٧ / ١ :  
 ٣ = ما بين القوسين غير ثابت في الاصل وانما لاتمام المعنى .  
 ٤ = وما ورد في ذلك ما رواه ابو داود وغيره عن عتاب بن أسيد رضي الله عنه قال : ( امر  
 رسول الله (ص) ان يخرص العتب كما يخرص النخيل وتؤخذ زكاته زبيبا  
 كما تؤخذ زكاة النخيل تمرا ) ابو داود في باب صدقة الزرع ٣٧١ / ١ = الترمذى  
 في زكاة ٧٨ / ٢ والنسائي من حديث سهل ابن ابي جثة ٤٢ / ٥  
 ٥ = الخرص . خرص النخلة والكرمة يخرصها : اذا حرز ما عليها من الرطب تمرا ومن  
 العنب زبيبا فهو من الخرص بالظن ، لان الحرز انما هو تقدير بظن . والاسم الخرص  
 وفاعل ذلك الخارص : النهاية ٢٢ / ٢ = ٢٣  
 ٦ = اي اذا كان التمر . وقت وجوب الزكاة وهي وقت بدو صلاح الثمر كما ورد  
 في السنة . في خرص النخيل والعنب .  
 ٧ = في المخطوطة ( ما يخرص ) ( رز ) .  
 ٨ = في المخطوطة ( قسم ) ( ا ) من غير نقط .

ثم ( يضمه<sup>(١)</sup> الزكاة ) على مبلغها جافة يابسة (ويخلي<sup>(٢)</sup>) بينها وبين مالها على شرطه اذا قبض عنها يده فلم يتناول منها شيئا الى ان تجف فيؤخذ منها زكاتها . اخذت الزكاة على مبلغها يومئذ فان وافقت ( جائحة<sup>(٣)</sup> ) ما وقع الخرص به اخذ<sup>(٤)</sup> زكاتها على ذلك . وان وجدها ناقصة (عن) الخرص وذكر انه لم يتناول منها شيئا صدق في قوله واخذت منها الزكاة على ما حصل .

١ = في المخطوطة ( ثم يضمها والزكاة ) ويشترط ان يصرح الخارص بتضمينه بحق الفقراء وقبول المالك التضمين على مذهب فان لم يضمه او ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء على ما كان : — . . . . . راجع شرح الجلال ٢٠ / ٢  
٢ = في المخطوطة ( وهـجـل ) من غير نقط هـ اى : يسلمها اليه امانة او مضمونة فان اختاروا ان تكون بايديهم امانة فعلم لم يكن التصرف فيها ، وان اختاروا ان تكون مضمونة عليهم ، ضمنهم قدر زكاتها وجاز لهم التصرف فيها فيكون التضمين مباحا للتصرف والتصرف موجب للضمان . الا ان يكون رب المال ممن لا يصح ضمانه لصغره او جنونه او سفاهة فلا يجوز تضمينه الا ان يضمها وليه . الحاوى للماورد ج ٤ / ٤٧ ل خ

دار الكتب والوثائق القومية رقم ١٩٦٨ / ١٦٢ / ١  
المهذب ١ / ١٦٢

٣ = في المخطوطة ( خافت ) لعل الصواب ما اثبتته وهي العبارة المشهورة لدى الفقهاء كما في المهذب وغيره ، والجائحة : هي الشدة التي تجتاح المال من سنة او فتنة يقال : حاجتهم الجائحة واجتاحتهم . وجاح الله ماله من باب قال ايضا واجاحه بمعنى اى اهلكه بالجائحة : مختار الصحاح في مادة ( جوح ) .  
٤ = ظاهر العبارة تفيد انه يلزمه زكاة ما بقي وفيها تفصيل .

\*\* ١ \* ان تلفت كلها فلا شيء على المالك ، قال النووي : باتفاق الاصحاب لغوات الامكان كما لو تلفت الماشية قبل التمكّن من الاداء والمراد اذا لم يقصر المالك فاما اذا امكن الدفع واخر ووضعها في غير حرز فانه يضمن قطعاً لتفريطه .  
\*\* ٢ \* وان تلف بعض الثمار فان كان الباقي نصاباً زكاه ، وان كان دونه يبنى على

ان الامكان ←

( ١ )  
 عليه الآن ، فالمعنى في هذا أن للناس مقاصد في الثمار إذا بدا صلاحها في أن يأكل  
 منها زهوا ومجد ودا ومذنا ورطبا ويبيعوا ويهدوا فلو خلو الثمار مع انبساط أيديهم  
 فيها لحق المعاكين ضرر ما عساه أن يجري من رب الثمار من جبايه وقلة بقيته  
 لما تناول منها للوجوه التي ذكرنا ويلحق المالك أيضا في هذا تضيق ومشقة  
 لما يحتاج اليه في قليل كل ما يأخذه الى حفظ مقداره، وذلك شاق ولو قبضت أيدي  
 أرباب الثمار عن تناول شيء لفاق الأمر عليهم، وبطلت المقاصد التي وصفناها في هذ  
 التقييد، بما فيه فاحتيج لهذه المعاني الى أن يخرض عليهم ويضمت المقدار الذي  
 يجب فيها بالخرص ثم يفوض الأمر اليهم فان انبسطوا فيها أخذت منهم الزكاة على ما يوجد  
 عليه الآن

عشر الجوب أو الضمان : فان قلنا بالأول فلا شيء وان قلنا بالثاني زكى الباقي  
 بحصته هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور، وذكره صاحب الحاوي ثم قال : ومن أصل بنا  
 من قال يلزمه زكاة ما بقي قولا واحدا وهذا شاذ ضعيف : أنظر المجموع ٤٨٧/٥ الحاوي  
 ج ٧ / ٤٨٨ ل رقم المخطوطة ١٩٦٨

( ١ ) - في ( خ ) ( فهذا أن الناس مقاصد ) : لعل الصواب ما أثبتته ١ / ٦ / ١ / أسفل ٥٤  
 ( ٢ ) - في ( خ ) ( في أن يكون بكيل منها وهو ) ١ / ٥ / من أسفل ٥٤ تحريف من الناسخ  
 ( ٣ ) - في ( خ ) وهو : تحريف من زهوا . الزهو اليسر الملون يقال : اذا ظهرت الحمرة  
 والصفرة في النخل فقد ظهر فيه الزهو : وأهل الحجاز يقولون ( الزهو ) بالضم . وقد  
 زهى النخل من باب عدا وأزهى أيضا لغة مختار الصحاح .  
 ( ٤ ) - في ( خ ) = ( ومجدا ) ١ / ٥ / من أسفل ٥٤ تحريف والمعنى على ما أثبتته  
 مجد ودا : أى ، مقطوعا في أو ان الصرام يقال : جد النخل يجُدُّ ، جُدًّا وِجْدَادٌ وِجْدَادٌ  
 صرمة وأجد النخل حان له أن يجُدُّ والجِدَادُ ، وأوان الصرام ، وفي الحديث  
 نهى ( ص ) عن جداد الليل جداد صرام النخل ، وهو قطع ثمرها ، وفي حديث أبي  
 بكر أنه قال : لابنته عائشة رضي الله عنها : انى كنت نحلتيك جادَ عشرين وسقا من النخل  
 وتودين أنك خزنته فأما اليوم مال الوارث ، وتأويله أنه كان نحلها في صحته نخلا كان  
 يجد منها كل سنة عشرين وسقا ، ولم يكن أقبضها ما نحلها بلسانه فلما مرض رأى النخل  
 وهو غير مقبوض غير جائز لها ، فأعلمها أنه لم يصح لها ، وان سائر الورثة شركاؤها فيها ،  
 اللسان مادة ( جدد ) .

( ٥ ) - والتذنوب : اليسر الذى قد يه فيه الارطاب من قيل ذنبه وذنبت اليسرة ، فهي  
 مذنبية كما في اللسان . مادة ( ذنب )

( ٦ ) - معطوف على أن يأكل

( ٧ ) - في ( خ ) ( فلم خلوا ) تحريف والمقام يقتضي ما أثبتته ٣ / ب / من أسفل ٥٤

( ٨ ) - في ( خ ) ( حسان وقلة بعسه ) لعل المعنى ما أثبتته

من جبايه : أى من قطع ثماره للأكل وللبيع وغير ذلك ، وقلة بقيته : أى بقية الثمار بحيث  
 يكون أقل من النصاب وفي ذلك ذهاب حق الفقراء لأجل هذ شرع الشارع الخرص لئلا  
 يتضرر الفقراء وأرباب الثمار .

( ٩ ) - في ( خ ) ( مال ) تحريف ٣ / من أسفل ب / ٥٤

( ١٠ ) - في ( خ ) يعرض . المعنى على ما أثبتته

بجمع الخرص احتياطا ونظر الأرباب الأموال وليخفي الصدقات والله أعلم .  
 ورخص أكثر أهل العلم بخرص الرطب والعنب لأنهما يختلطان بالورق ولا يغيره  
 بل يعلمان متميزين بأنفسهما فيمكننا خرصهما على ما يؤمن كثرة الغلط فيه ،  
 وسائر الثمار تخلط بالورق وتخفى خلال الشجر ويتعذر خرصها والله أعلم ؛  
 فإذا اختلفت الثمار <sup>فإن</sup> أمكن أن يؤخذ من كل صنف بقدر الواجب فيه عمل على ذلك ،  
 وإن كثرت الألوان وتعذر افراز الزكاة من كل صنف صير إلى الأكثر أو الأوسط ،  
 لأن في خلاف هذه مشقة على الفقراء وأرباب الأموال ودين الله بيسر . (٤٤٦)

\*\*\*\*\* (كتاب الجهاد) \*\*\*\*\*

(٥) والجهاد مما فرض الله على عباده وشرعه لهم وأكد عليهم الأمر فيه ووعد باليتم  
 العقاب على تركه ، وحقيقة معناه استيفاء الإنسان وسعه في إقامة الحق والدعاء إليه  
 والردع على الخلاف له وهو داخل في جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 والأخذ على أيدي الظلمة والمنع من الفساد في الأرض وهذا أمر متى أهمل القيام به

- ١- في (خ) (بالخرص) المعنى على ما أثبتته .
- ٢- في (خ) (لأنها) سهو من الناسخ : ٥٥/ب/٤
- ٣- في (خ) (همها) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .
- ٤- ولم يذكر المؤلف زكاة الفطر هنا في الزكاة . لأنه ذكر في كتاب الصوم في باب  
 ذكر ما يعمل بعد الفطر من شهر رمضان ، وأستغنى عن الإعادة هنا :
- ٥- لقول الله عز وجل (( كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو  
 خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون ) سورة البقرة ( ٢١٦ )
- ٦- كما في قوله عز وجل ( قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم  
 وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله  
 ورسوله ، وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين )  
 قال ابن كثير في قوله ( فتربصوا ) أي فانتظروا ماذا يحل بكم من عقابه ونكال بكم ولهذا  
 قال ( حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين ) التوبة ( ٢٤ ) . . . . .
- وكما قال (ص) ( إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم بأذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم  
 الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم ) رواه أبو داود ك / الاجارة

( ١ )

تهارج الناس وتظالموا ، وتفاسدوا ، وتغاصبوا الأموال والحرم وتوآثبوا عليها وفي ذلك بطلان الأنساب واختلاطها حتى لا يميز الانسان قريبه من بعيده ، ورأس المعروف هو الاعتراف بالمنعم والتوحيد له وافراده بالشكر والطاعة وأمر المنكر ضد ها . وقد قال الله عز وجل ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع الآيـة<sup>(٢)</sup> ) وقد أفرد بتعظيم قدر الجهاد كتابا ولا خفاء على الذي عقل أن في الأمر<sup>(٥)</sup> أراج الفساد فانه لا بد في السياسات قوبها وضعيفها من المنع من التظالم والتوآثب ولا شك أن المشرك الكافر لخالقه ظالم لنفسه وفي تخليته يدعو الى شركة افساد في الأرض والقاء للفتنة فيها وفي أهلها ، والحكمة توجب المنع من هذا . وهذا المنع هو الجهاد الذي يقع مرة باللسان ومرة بالدليل<sup>(٦)</sup> حتى يخلص الأمر الى السيف . وأما ما يقع في الجهاد من أخذ الأموال وتخریب البلاد والسبي والاسترقاق والأسر فضروب من العقوبات يخوف بها المفسد ليكون اذا حضر بباله مايحل<sup>(٧)</sup> منها دعاه ذلك<sup>(٨)</sup> الى الكف عن فساد ه .

= وأخرجه أحمد عن ابن عمر بلفظ ( لئن تركتم الجهاد وأخذتم بأذنان البقر وتبايعتم بالعينة ليلزمنكم الله

مزلة في رقابكم لاتنكف عنكم حتى تتوبوا الى الله وترجعوا على ماكنتم عليه ) المسند ٤٢/٢

وصدق رسول الله (ص) هذا مانحن فيه الآن في عصرنا الحاضر فقد ألغيت الخلافات الاسلامية وترك الجهاد في سبيل الله واستبيحت<sup>٢</sup>ماء المسلمين رخيصة في كل بلدان العالم وانتهكت حرما تهم ودنست اليهود في فلسطين المسجد الأقصى نسأل الله أن يعيد مجد الاسلام ويقيم علم الجهاد .

١ = تهارج الناس : تقاثل الناس . الهرج الفتنة والاختلاط وبابه ضرب ، فسره النبي (ص) في أشرطة الساعة بالقتل ( مختار الصحاح .

٢ = أى تعدى بعضهم على بعض ، والوآثب الظفر ، ويقال توآثب فلان في ضيعة لي . أى استولى عليها : اللسان مادة ( وآثب ) .

٣ = الآية من سورة الحج ( ٤٠ ) الآية تمامها ( الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله ولو دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز )

٤ = وقد أفرد : أى الفقهاء بسبب قدر الجهاد ( كتابا ) .

٥ = في ( خ ) ( في الأمزاج ) ٧/ب من أسفل ( ٥٥ ) الصحيح بالراء : المرج الفتنة المشككة ، والمرج الفساد وفي الحديث ( كيف اذا مرج الدين ؟ أى فسد وقلقت أسبابه ، والمرج الخلطة ، ويقال أخرج عهده : لم يف به :

اللسان مادة ( مرج ) النهاية ٣١٤/٤

٦ = أى عند المجادلة باقامة البراهين . كما قال عز وجل ( ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ) الآية من سورة النحل ( ١٢٥ )

٧ = في ( خ ) ( به ) والمعنى ما أثبتته .

٨ = ( الى ) ساقطة من المخطوطة .

والعقوبات على الجرائم واجبة في العقول، وإذا كان الكلام في هذا الباب انما يقع مع اثبات الخالق المجي المميت خلقه، لما تحت ذلك من الحكمة والأغراض الجليلة فكان له أن يبيح لعباده في مواضع استحقاقه على ما بينه هو من هذه المواضع على ب/ ٥٥ السنة أنبيائه، إذ كان يجوز منه جل ثناؤه اهلاك الأموال بالجوائح وغيرها، جاز أن يبيح ذلك لمن شاء من عباده إذا علم الصلاح من عباده فيه، فأما السبي والاسترقاق؛ فغير منكر في العقول لأن الناس قد يستخدم بعضهم بعضا على جهة المعاوضة بالاجارة وعلى غيرها، وقد يزوج الرجل أخته على مهر يأخذها لها وفي ذلك ايجاب الخدمة منها للزوج في عرف الناس ويفرق بينها وبين أهلها حتى يكون الزوج في التقدير كالمشترى لها، ولو أباح الله عز وجل بيع الأحرار لجاز ولم ينكر فان ذكر ما جرى على العسي من القهر والاذلال والاعتاب فقد وردت الشريعة بالاحسان الى العماليك ومعاملتهم بالعدل (وأن لا يكلفوا) من العمل ما لا يطيقون الدوام عليه - وقيل في الخبر (أطعموهم مما تطعمون وأكسوهم مما تلبسون) ويكفي في هذا الباب مع كثرة الأخبار أن قيل ( لا يدخل الجنة سبي الملكة )

- (١) في (خ) ( بحث ) : لعل الصواب ما أثبتته آخر السطر ب/ ٥٥  
(٢) - الجائحة . المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله .  
وفي اصطلاح الفقهاء : ما أذهب الثمر أو بعضه من آفة سماوية ويقال سنة جائحة جدية معجم الوسيط . في مادة (جاءح)  
(٣) - في (خ) (المفاوضة)  
(٤) - في (خ) ( أمته ) خطأ . لأن الأمة مهرها لسيدها : لالهـا :  
(٥) - في (خ) ( نفسها ) تحريف من الناسخ ٥٥/١/٦  
(٦) - في (خ) ( ولا يكلفوا : سهو من الناسخ ) ٥٥/١/٤  
(٧) - الخبر صحيح : روى البخارى وغيره باسناده عن المعرور قال :  
لقيت أبا ذر بالربذة وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسألته عن ذلك فقال : اني سابت رجلا فعيرته بأمه . فقال لى رسول الله ( يا أبا ذر أعيرته بأمه ؟ انك امرؤ فيك جاهلية اخوانكم خولكم . جعلهم الله تحت أيدكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوا ما يغلبهم فان كلفتموهم فأعينوهم ) البخارى في لايهان ٨٤/١  
(٨) - سبي الملكة . وفى النهاية : أى الذى يسبي صحبة العماليك . مادة : ( ملك ) .  
(٩) - أخرجه ابن ماجه ١٢١٧/٢ قال محققه محمد عبد الباقي فؤاد في اسناده فرقد السبخي . وهو وان وثقه ابن معين في رواية فقد ضعفه في أخرى وضعفه البخارى وغيره .  
وأخرجه ايضا الامام أحمد في المسند ٧٠٤/١

(١) وأن آخر كلمة تكلم بها الرسول (ص) أن قال ( الصلاة وما ملكت أيمانكم ) قالت أم سلمة (٢) فلقد رأيتته يقول بها حتى ما يفيض بها لسانه . وأسوأ أحوال المملوك أن يكون كالحر المؤجر لنفسه فأما ما يناله من الألم لفرق أهله فمثله في البداهة قد يموت أبو الطفل (٥) عنه من المسلمين ، وفي موضع يموت فيه الطفل ولا يخرج ذلك من الحكمة لما فيه من الاستصلاح والتعريض لجزيل الثواب ، فعلى هذا المعنى يجري أيضا أمر الأسير (٦) والسبي ، أما القهر على ذلك لما فيه من الحكمة وهي الدعوة إلى الدين . انما يكون لبعض الكفار دون بعض ولو انكشفت العاقبة لزال القهر عنه واغتنم ترك دينه ولم يخف عليه



- (١) - الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز . باب ما جاء في ذكر مرض الرسول (ص) ٥١٩/١ قال بالمحقق محمد فؤاد عبد الباقي ، وفي الزوائد اسناده صحيح على شرط الشيخين ، واخرجه الامام أحمد في المستد ٧٨/١
- (٢) - أم سلمة بنت أمية بن المغيرة بن عبد الله القرشي المخزومي أم المؤمنين أسماها هند وكان زوجها ابن عمها أبو سلمة بن عبد الأسد بن المغيرة فمات عنها فتزوجها رسول الله في جمادى الآخرة سنة أربع وقيل ثلاث وكانت ممن أسلم قديما هي وزوجها وهاجر إلى الحبشة . ثم هي أول طعينة دخلت المدينة وكانت أم سلمة موصوفة بالجمال البار والعقل البالغ والرأى الصائب وشارتها إلى النبي (ص) يوم الحديبية تدل على وفور عقلها وصواب رأيها : قال ابن حجر قال الواقدي : ماتت سنة احدى وستين بعد ما جاءها نعي الحسن بن علي ، وقال قال ابو نعيم ماتت سنة ست وستين وهي آخر من ماتت من أمهات المؤمنين مرتين للإمام ٢٤٠/٨ - ٢٤٢
- (٣) في (خ) (وما يقبض) التصحيح ابن ماجه ٥١٩/١ أي ما يجري ولا يسيل بهذه الكلمة لسانه .
- (٤) - في (خ) (البديح) لعل الصواب ما أثبتته : والبداهية سدا للرأى عند المفاجأة أي في الجواب السريع ١٣ ، ١ ، ٥٥
- (٥) في (خ) (منهم) الصواب ما أثبتته . لأن الضمير راجع إلى الطفل
- (٦) في المخطوطة ( من الحكمة لما فيه الا الدين ) ٥٥/١/١٠ لعل الصواب ما أثبتته أي أنهم اذا ظلموا المسلمون ورأوا أحسن معاملة مع العدو والصديق وحرصهم على دينهم ببذل النفس والمال دعاتهم ذلك إلى الدخول في دين الحق .
- (٧) - وأما القهر على ذلك : أي في الدخول في الاسلام أو القتل انما يكون لغير أهل الكتاب لقوله عز وجل ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) سورة التوبة الآية ٢٩
- فخص أهل الكتاب بالجزية فدل على أنها لا تؤخذ من غيرهم ويجوز أخذها من أهل الكتابين وهم اليهود والنصارى للآية ، ويجوز أخذها ممن يدل منهم دينه لأنه وان لم تكن حرمة بأنفسهم فلم حرمة آبائهم ، ويجوز أخذها من المجوس لما روى عبد الرحمن بن عوف

أنه أبدل بالباطل حقا وبالخوف أمنا ، ولما كان اشرف عليه من العذاب الذي لأشد ولا أقطع منه نعيما في دار الخلود وهذا معنى ما روى عن رسول الله (ص) ( عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة بالسلاسل ) : ( ١ ) وانما كان هذا كالداء<sup>(٢)</sup> يصيب الانسان فيكلف قطع موضع من بدنه خوفا ان يعسده الداء الى جميع بدنه ، أو يأخذ بشرب دواء لا يستلذ طعمه ، فاذا كان المبتلى بالداء عاقلا هان عليه تحمل الالم والبشاعة في الحال في جنب ما يفيد ذلك من الواحات<sup>(٥)</sup> واللذات في المال . فان قال قائل : فقد ابطلتم هذا الذي ذكرتموه بمـ أحد ثتموه من أخذ الجزية فخليتم الكفار وكفره بدينار تأخذه منه في السنة .<sup>(٦)</sup>

- 
- = أن النبي (ص) قال : سنو بهم سنة أهل الكتاب ، وروى أيضا عبد الرحمن بن عوف أن النبي (ص) قال : ( أخذ الجزية من مجوس هجر ) ٢٥٠ / ٢ الحديث أخرجه مالك في الموطأ ١٨٨ / ٢ - ١٣٩ .
- ١ = الحديث أخرجه الامام أحمد في المسند بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة ٤٠٦ / ٢ ، والبخارى : بلفظ ( عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل ١٤٥ / ٦ ، وأبوداود في الجهاد ٥١ / ٢ .
- قال ابن حجر في معنى الحديث . قال ابن الجوزي : معناه أنهم أسروا وقيدوا ، فلما عرفوا صحة الاسلام دخلوا طوعا فدخلوا الجنة فكان الاكراه على الاسر والتقيد هو السبب الأول وكأنه أطلق على الاكراه التسلسل ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام السبب مقام المسبب ، قال : ويحتمل أن يكون المراد بالسلسلة الجذب الذي يجذب به الحق من خالص عباده من ضلالة الهدى ، ومن الهبوط في مهابة الطبيعة الى العروج للدرجات أنظر الفتح ١٤٥ / ٦ .
- ٢ = في المخطوطة ( أيد والداء ) تحريف .
- ٣ = معطوف على ( فيكلف ) .
- ٤ = في المخطوطة لا يستلذه طعمه .
- ٥ = في المخطوطة = ( من الواحات ) ٥٥ / ١ / ٤ .
- ٦ = في المخطوطة ( فجلبتم ) : ٥٥ / ١ / ٥ .



قيل : انا لسنا نفعل هذا بجميع الكفار انما نفعله بمن كان من اهل الكتاب :

فاما من سواهم من اهل الشرك وعبدة الاوثان فانما هو الاسلام أو السيف  
 اللهم الا لم نخلص لقتالهم او نعقد / هدنة بيننا وبينهم الى مدة معلومة ا / ٥٥٥  
 (١)  
 متناهية معلومة المقدار ليتفكر الكفار في أمره وينظر نفسه وعقله فعساه ان يرجع  
 الى الحق ويترك الدين الباطل ، أو يكون في المسلمين من ضعف ما يضطرهم  
 الى المهادنة الى ان يثوب اليهم القوة : فأما أخذ الجزية من اهل الكتاب ؛  
 (٢)  
 فوجهه ان الله عز وجل .  
 (٣)

١ = في المخطوطة ( ان لانخلص ) لعل الصواب ما أثبتته والله اعلم . اي لم  
 نتفرغ لقتالهم او عقدنا الهدنة معهم ففي هذه الحال لانقاتلهم .

٢ = في المخطوطة ( نسوب ) الى ان يثوب : اي يرجع اليهم القوة من ثاب

٣ / ب / ٥٦

٣ = فكأنه تعليل لما يقال : لم تأخذوا الجزية من أهل الكتاب فبين بان  
 الله فرق بين أهل الحق وبين أهل الباطل بأنهم لا يستوون فأهل الحق  
 يستحقون الكرامة وأهل الباطل يستحقون الذل والمهانة فان لم يقبلوا الحق  
 لا يتركون بل يقاتلون حتى يعطون الجزية عن يدهم صاغرون .

( ١ )

( ٢ )

فرق بين أهل الكتاب الباطل، وبين أهل الحق، ويميز بينهم في الدار كما قال جل وعز :  
 ( أَمَّنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ) (٣) وقال : ( أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ  
 أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ) الآية (٤) . وهذه قضية واجبة في العقول لما  
 في ضده من الأغواء بالباطل، وله من الأمر فيما يتركب منه، فإذا كان هكذا، وكان أهل  
 الكتاب متدينين بدين أصله مأخوذ عن النبوة والكتاب وعليه أدرج أسلا فهم الذين  
 لحقوا زمان النبي (ص) ونزول الكتاب الى أن عرض الاختلاف والتحريف بسوء التأويل  
 وألف التقليد، ولم يكن هكذا حال غيرهم من عبدة الأوثان الذين لم تعصم أسلا فهم  
 بنبوة ولا بكتاب، فيبقى من الحق في أيدي بقية من هؤلاء الاختلاف بقية لم يصلح  
 أن نسوي بينهم، بل يجب أن نعرف للفاضل فضله وللمفضول نقصه (١١) إلا يجعل من  
 لا شيء له من الحق، ولا سلف كمن له سلف وبعض الشيء ولو لم يكن واجبا كان أقل أحواله  
 أن يكون جائزا والسياسة به داخلة في السياسة الفاضلة فإننا فضلنا الكتابي على من  
 لا يثبت كتابا ولا نبوة ثم جعلنا له الإقامة في ديارنا على أن تجرى عليه أحكامنا فينا له  
 بذلك أشد القهر فأخذت الجزية منه لكن المنزل في التقدير إذا كانت الدار كلها  
 للمسلمين وهو فيها يسكن منها مستأجرا وان شئت مثلته بالعبد الخارج عن مقدار  
 من الخراج يؤديه الى السيد في أوقات معلومة، فإن ترك التزام أحكامنا وتوانى بها

١- في ( خ ) الكسب الباطل : ويعني بالكتاب الباطل بعد تحريفهم وتبديلهم أما قبل ذلك  
 فهي الكتب المنزلة من عند الله  
 ٢- أي في الدنيا والآخرة كما قال عز وجل ( أَمَّنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ،  
 أَمْ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا يَكُونُوا فِيهَا مُقِيمُونَ ) وَأَمْ الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمْ  
 النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تُكذَّبُونَ )  
 ٣- سورة السجدة ( ٨١ )

٤- تمام الآية (سواء محياهم ومماتهم سواء ما يكفون) سورة الجاثية الآية ( ٢١ )

( ٥ ) - أي عدم مساواة أهل الحق والباطل قضية مسلمة في العقول

( ٦ ) - أدرج : أي مضي . يقال درج الصبي درجا من باب قعد مشى قليلا . مصباح

( ٧ ) أي زمان نبينهم ونزول كتابهم

( ٨ ) - في ( خ ) ( حالهم غير ) ١٠ / ب / ٥٦

٩- الأخلاق جمع خلق : يقال خلفه في قومه وفي أهله يخلفه خلفا وخلافة والخلق في قولهم نعم  
 الخلق، وبئس الخلق، وخلف صدق، وخلق سوء، وخلق صالح، وخلق طالح . هو في الأصل مصدر  
 سمي به من يكون خليفة والجمع أخلاق كما تقول يدل وأيدال . لأنه بمعناه وحكي أبو زيد هم  
 أخلاق سوء : كما في اللسان مادة ( خلق )

( ١٠ ) - في ( خ ) : من لا يغني (

( ١١ ) - أي ولو لم يكن التفضيل واجبا .

( ١٢ ) - في ( خ ) فانا فصلنا .

( ١٣ ) - في ( خ ) والثواني : و توانى بها أي احتال و خدع كما في اللسان في مادة ( تون )

( ١ )  
 جازحناه عليه بيدينا وقتلناه الى أن نسترقه ونطهر الأرض منه وليس في أخذنا الجزية  
 منه اباحة لتكفيره، ولا نقره في دارنا الا اذا كان ملتزماً لأحكام ديننا مقاتلاً عنا عدونا  
 أن ظفر بنا، ثم هو في مقامه في دارنا واختلاطنا بما يشاهد من علو الاسلام، وما يرد عليه  
 من حجج أهله ويرى من حرصهم على اقامة دينهم والخب عنه وبذل النفوس والأموال  
 دونه مما يرجى به رفضه لدينه، فيحصل لنا بذلك أجر دلالة على الهدى أو الاصرار  
 على الكفر فيزاد اثماء ويرتفع المسلمون بما يأخذونه من هؤلاء ومن سائر طبقتهم  
 من الجزية ثم يقال: لمن أنكر هذا أخبرنا عن السائيس الحكيم منا اذا ظفر مخالفا له  
 في دينه أيجوز أن يمهله اليوم واليومين والثلاثة ليستظهر فيها من أمره بعينه؟ فان قال:  
 لا. بان ظلمه ومنعه في العقول المنع منه وان قال: نعم قيل فهل في ذلك تخليصة ب/٦ هـ  
 له وكفره أو الرضا بما يعتقد؟ فان قال: ( لا ) يقال له: فهذا نقول في أمر أهل الكتاب  
 ولا فرق بين مدة تخليه كفره قليله أو متوسطه بالم يخرجها الأمر عن الصلاح والاستصلاح.

( ١ ) - جازحناه بيدينا : أى ضربناه . يقال : جرح الشجر أى ضربها ليحت ورقها  
 في ( خ ) ( جازحناه عليه بيدينا اليه ) ٨ / ب / ٦ هـ أسفل .  
 ( ٢ ) - يشترط لعقد الذمة أحد أمرين  
 \* ١ بذل الجزية ، \* ٢ التزام أحكام المسلمين في حقوق الآدميين في العقد والمعاملات  
 وغرامات المتلفات فان عقد على غير هذين الشرطين لم يصح العقد ، والدليل قوله تعالى :  
 ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ  
 دِينَ الْحَقِّ ) ثم قال : [ حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ] . قد دل على أنهم اذا أعطوا  
 الجزية وجب الكف عنهم ، وروى بريدة رضي الله عنه أن النبي (ص) كان اذا بعث أميراً على  
 الحبش قال : اذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم الى الدخول في الاسلام فاذا أجابوك  
 فاقبل منهم وكف عنهم ، وان أبو فادعهم الى اعطاء الجزية فان فعلوا فاقبلهم منهم وكف عنهم  
 رواه - أبو داود ٢٥٠٢

( ٣ ) - في ( خ ) ( ويرد عليه ) . و ( ما ) ساقطة من المخطوطة .  
 ( ٤ ) - أى ينتفع المسلمون قال في المختار : رفق به يرفق بالضم رفقا ، ورفق به وأرفقه وترفق  
 به كلها بمعنى وأرفقه أيضاً نفعه مادة ( رفق )  
 ( ٥ ) - في ( خ ) ( المسلمين ) ٣ / ب / ٦ هـ من أسفل  
 ( ٦ ) - في ( خ ) ليتظهر  
 ( ٧ ) - في ( خ ) ( ولا من لا يقال له )

(( باب ذكر فرض الجهاد ومن يجب عليه ومن لا يجب ))

قال (١) ولما كان الجهاد مفروضاً جرى الأمر في فرضه على أحسن وجهه  
وعلى أحسن صفة بالعقل (٢) أشبه بما هو موسوم بملة من الحنيفة السمحة ، وأجمل ما يكون  
في السياسات الفاضلة منه في الاحتياط للمسلمين والنكاية للعدو  
فجعل فرضه على الكفاية : ومعنى ذلك أن يقوم به من فيه كفاية للقيام حتى  
يجتمع أمران (٤) :

أحدهما أن يكون بازاء العدو والمخوف وعلى المسلمين من يمنعه ،  
والآخر : أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يسلم أهل  
الآوثان أو يعطي أهل الكتاب الجزية فإذا قام بها من المسلمين من (٦) في (٨)  
الكفاية خرج المتخلف منهم عن الأثم وكان الفضل للذين جاهدوا وان تخلفوا  
معا أثموا (٩) (١٠) ،

١ = كذا في المخطوطة : واظنها من الناسخ  
٢ = أي فرض كفاية وعرفه الغزالي بقوله : ( وهو كل مهم ديني يريد الشرع حصوله  
ولا يقصد به عين من يتولاه ) الوجيز ٢ / ١١٣ ، وقيل فرض عين . لقوله عز وجل  
( الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما )  
٣ = في المخطوطة ( الصفة بالعقل والشبهه بملهموسوم ) لعل الصواب ما  
اثبتته والله اعلم

٤ = ومن هنا الى قوله ( ان تخلفوا معا اثموا ) نص الشافعي في الأم لهذا  
قد صححت الأخطاء الموجودة هنا على ما في الأم انظر

الأم ٤ / ١٧٦

٥ = ( من ) ساقطة من المخطوطة

٦ = في المخطوطة ( ويعطي ) : ما اثبتته من الأم

٨ = [من فيه] مكررة في المخطوطة مرتين ١٠ / ٩ / ٥٦

٩ = لقوله عز وجل ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون  
في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم  
على القاعدتين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدتين

أجرًا عظيمًا ) سورة النساء الآية (٩٥)

١٠ = لقوله عز وجل ( الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ) قال الشافعي : ( يعنني

والله اعلم الإنا تركتم النفير كلكم عذبتكم ) الأم ٤ / ١٧٦

ووجه هذا ان الجهاد لو جعل فرضا على الأعيان لا يجوز التخلف عنه الا الذي  
 علة لأدى ذلك الى قطع اكثر الناس عما لا بد لهم منه من المعاش لا قامة  
 ابدانهم ، وكفاية من وراء هم ممن تلزمهم مؤنته . في هذا تضييع الحرث والنسل .  
 ولو كان فرضا على الأعيان أيضا لم يؤمن ان يخالفهم العدو والذين هم منهم في غير  
 الناحية التي يجاورهم فيها من يقاتلهم الى عيالهم <sup>(١)</sup> ، وضعفائهم ويقتليونهم <sup>(٢)</sup>  
 ويسبونهم . وانما يراد الجهاد صيانة للمسلمين وحماية من حمل ملتهم وذمتهم <sup>(٣)</sup> .  
 فأما اذا آل الى تضييعهم فهو خارج عن الجهاد <sup>(٤)</sup> .  
 فوجب لهذا المعنى ان يكون الجهاد [يكفي] بالكفاية ليكون من سوى [الغزاة] <sup>(٥)</sup>  
 قائمين بحراسة النساء والصبيان والضعفاء من الزماني ونحو هذا ، وبحراسة  
 اموالهم واسباب قوام ابدانهم .

واذا خرج الى الجهاد من يقوم بكفاية العدو . وجب على الباقيين التخلف عن  
 خلافتهم في منازلهم . واذا كان انما كان يقصد بالجهاد كـ  
 العدو عن المسلمين ، وحرمتهم <sup>(٦)</sup> [ودعتهم] الى الدين فحصل لنا هذا المعنى

١ في المخطوطة ( الى عيالهم ) : والعيال جمع عيال ، ويجمع عيائل : ويقال :  
 عنده كذا وكذا عيالا : اي كذا وكذا نفسا من العيال : كما في اللسان في مادة  
 ( عيال ) .

٢ = في المخطوطة ( فيصطلمونهم ) : لعل الصواب ما اثبتته :

٣ = في المخطوطة ( من جملة ) :

٤ = في المخطوطة : ( ملقي ) الظاهر ما اثبتته

ومعنى يكفي : اي يسقط الاثم عن الباقيين بقيام من يكفي لردع العدو

٥ = في المخطوطة : ( ليكون من سوى الكافر ) ليس لعل الصواب ما اثبتته :

٥٦ / ٩ / ٨

٦ = في المخطوطة ( من الزمان ) الصواب كتابتها بالياء ، والزمن جمع زمين فهو  
 جمع زمن ، والزمان العاهة كما في اللسان .

٧ = في المخطوطة ( وحرمتهم الى الدين ) س / ه / ل ٥٦ من أسفل .

وما بين القوسين ساقطة . والله أعلم .

( ١ )

في البعض يستغنى عن الباقيين : وهذا معقول بين والحمد لله :

ومن تأكيد معنى اداء فرض الجهاد على هذا الوجه ان يشرع على أن كل واحد ممن يصلح له مأمور بالمبادرة اليه الى ان ينتهي الأمر الى من تقع بهم الكفاية . وان من تباطأ تكالفاً على ما يكون من كفاية غيره اياه مقصر مذموم مفرر بدينه . فلعله ( لو ابيح ) له هذا واقتدى به امثاله حتى لا يقع بالمسارعين منهم كفاية وارتباط منهم بهذا العدد كان المتخلفون كلهم آثمين . ٥٦/١ .

لتغريهم بالمسلمين وتقصيرهم فاذا الغرض الذي انما ابيح لهم تركه بشرط وقوع الكفاية بغيرهم . وهذه كلها معان معقولة : ومهما عاقص بلداً من البلدان عدو وليس باءزائهم من يكفيهم فهي حال النفير الواجب ان لا يتخلف ←

١- في المخطوطة ( الاستغنى ) .

أى : اذا حصل القيام بما ذكر ببعضنا يستغنى عن الباقيين ، لما تقدم ، من حراستهم على النساء والصبيان والضعفاء .

٢- في المخطوطة ( فلعله ابيح له ) . الظاهر ما أثبتته ١/٢ / قبل الأخير ٥٦

٣- أى : وان وطئ عدو بلداً من بلاد الاسلام وليس بائزائهم من يكفيهم وجب أن لا يتخلف كل من قدره . يقال عفسه صرعه وعفسه ايضاً الزقه بالتراب وعفسه عفا وطئه .

اجاز ابن العربي السين والصاد في هذا الحرف : اللسان مادة (عفس - عفس)

٤- أى حال الأستجداد والاستنفار يجب الاستنفار لقوله عز وجل :

\* إِنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ

خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* سورة التوبة ( ٤١ ) ولقوله عز وجل \* إِلَّا تَنْفَرُوا

يَعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ ( سورة التوبة ( ٣٩ )

ولسقوله صلى الله عليه وسلم ( اذا استنفرتم فانفروا ) رواه البخارى من حديث ابن

كل من تدر . لأن الأمر في هذه الحال معجل عن التواكل وانتظار البعض ، فاذا أخذ المسلمون غير مستعدين وجب النفير على من أطاق ، ثم ورد الكتاب ، ورويت السنن بما دل على أن فرض الجهاد إنما يكون على من كان من الرجال المسلمين حرا بالغاً سلم البدن سليماً من العمى والعرج ونحوهما غير ممنوع بأبوين مسلمين

عن علي بن الجهاد ومن لا

١ = وما يدل من الكتاب على أنه لا جهاد الا على رجال المسلمين البالغين الأحرار قوله عز وجل ( حرض المؤمنون على القتال ) قال الشافعي : رحمه الله تعالى في معنى الآية فيها دليل على أنه أراد بذلك الذكور دون الإناث المؤمنات . ثم قال : وقال الله عز وجل ( وما كان المؤمنون لينفروا كافة ) وقال : ( كتب عليكم القتال ) قال : وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الإناث . وما يدل على أن الجهاد لا يجب الا على الأحرار البالغين من الكتاب قوله تعالى ( انفروا خفاً فإنا رؤسنا جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون ) سورة النور ( ٤١ ) قال الشافعي رحمه الله تعالى : فكأن الله عز وجل حكم أن لا مال للملوك ولم يكن مجاهداً الا ويكون عليه للجهاد مؤنة من المال ولم يكن للملوك مال ( الأم ١٢٠ / ٤ .

ولقوله عز وجل ( جاهدوا بأموالكم وأنفسكم ) فلم يتوجه له الخطاب لأنه لا مال له فدخل في قوله عز وجل ( ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج )

أما الصبيان : فليس عليهم فرض قبل البلوغ وما يدل على ذلك من الكتاب قوله عز وجل ( وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم ) فأعلم أن فرض الاستئذان إنما هو على البالغين وقال ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ) فلم يجعل لرشدهم حكماً تصير به أموالهم اليهم الا بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل إنما هو على البالغين ، كذا استدلل به الشافعي في الأم : ١٢٠ / ٤ .

٢ = أما ما يدل على أن فرض الجهاد ليس الا على الرجل السالم من المرض والزمنه قوله عز وجل ( ليس على الاعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ) سورة الفتح الآية ( ١٧ ) .

٣ = أما من السنة الدالة على ذلك فحدث عائشة رضي الله عنها الذي رواه البخاري أنها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل الأعمال أفلا نجاهد ؟ قال : لكن أفضل الجهاد حج مبرور ) رواه البخاري في كتاب الجهاد ٤ / ٦ .

وحدث ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا بن أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمسة عشرة سنة فأجازني ) رواه البخاري

٣ = لما روى البخاري ١٤٠ / ٦ من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال : أحي والداك ؟ قال نعم فقال : فجهدا فجاهد )

أي خصهما بجهاد النفس في رضاها ، ويستفاد منه جواز التعبير عن الشيء بضمه اذا فهم المعنى ، لأن صيغة الأمر في قوله ( فجاهد ) ظاهرها : ايصال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما لهما ، وليس ذلك مراداً قطعاً إنما المراد ايصال القدر المشترك من كلفة الجهاد وهو تعب البدن والمال ، ويؤخذ منه أن كل شيء يتعب النفس يسمى جهاداً : كذا ذكر الحافظ في الفتح ١٤٠ / ٦

قال ابن حجر : قال الجمهور . يحرم الجهاد اذا منع الأبوين أو احدها بشرط أن يكون مسلمين . لأنه برهما فرض عين عليه والجهاد فرض كفاية فاذا تعين الجهاد فلا اذن . الفتح المرجع السابق .

( ١ )  
 ينعنا نه أو أحد هما منه ويكون واجدا سلاحا ومركبا ومنفقة تكفيه لسفره وتكفي من تلزمه نفقتهم من متخلفيه الى قدر ما يرى أنه يثبت في غزوة ، فمن عدم فيه شيء من هذه الشرائط لا يتحقق<sup>(٢)</sup> بذلك حكمة الله فيما فرض عليه الجهاد فانظروا : رحمكم الله الى وجه الحكمة في هذه الشرائط لتتحقق بذلك حكمة الله ولطفه لعباده اذ أسقط فرض الجهاد عن النساء اللواتي هن معروفات بالضعف وثقل الحركة وشدّة الخوف وحنان القلب والحاجة الى حاكم حارس .

وعن المماليك الذين لا أموال لهم فهم في أنفسهم لا يجدون نفقة وزادوا راحلة لسفرهم ولا يملكون أنفسهم فيخرجوا بغير اذن مواليتهم .<sup>(٥)</sup>  
 ( وعن ) الصغار الذين لا يقدرّون القتال ، وعن الأعمى والأعرج . لأن الأعمى لحم على<sup>(٨)</sup> وضّم لا يدري أين يقصد ومن يقصد والى أي جهة يتوجه في كر أو فر ، والأعرج ان احتاج الى قتالهم لم يتهيأ له أن يخف في اقباله وادباره وان أمكنه فرصة من عدو أو انفتحت له منه لم يبعث فيبادر اليها وانه لعذره ما يسرع في قصد العدو وحتى علم منه سبقه فان طلب لم يلحق وان طلب لم يفت ، وعن عليه دين الأباء ذن صاحبه في السفر لأن اداء حق صاحب الدين اذا كان حالا وأمكن قضاؤه فرض عليه ، والجهاد فرض على الكفاية واستوى في هذا المسلم والكافر . لأن كل واحد منهما لا يجوز كسر حقه ولا منعه منه فهما في تعيين فرضهما سواء والواجب فيهما معا على المسافر أن يصرف في قضاء حقهما ما يريد أن يصرفه في زاده وراحلته وسلاحه لنفسه .  
 وعن هو ممنوع بوالدين أو أحد هما لتعيين فرضهما ووجوب برهما ، واختلف في ذلك الحكم ان كان أبواه مسلمين .

١ = الدليل عليه قوله عز وجل ( ليس على الضعفاء ولا على المريض ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا الله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم \* ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا الا يجدوا ما ينفقون ) التوبة الآية ( ٩١ - ٩٢ ) .  
 ٢ = في المخطوطة ( ليتحقق ) لعل الصواب ما أشبهه .

المعنى أن من لم يتوفر فيه شروط الجهاد المذكورة لا يتحقق به حكمة الله في الجهاد . لأن الجهاد انما جعل لحفظ الدين ولحفظ المسلمين : فاذا جاهد من لم تتوفر فيه الشروط ففيه ضياع الحقوق وهذا يتنافى مع مقصد الجهاد والله أعلم .

٣ = في المخطوطة ( مؤنات ) .

٤ = والحنان بالتخفيف الرحمة وبالكسر رقة القلب : كذا في اللسان .

٥ = في المخطوطة ( فيخرجون ) الصواب ما أشبهه . لأن فعله مضارع متصل بواو الجماعة منصوب بأن مضمورة بعد فاء السببية لكونه مسبوقا بنفي محض .

٦ = في المخطوطة ( وعلى الصغار ) الظاهر ما أشبهه وان كان حرف الجر يقوم بعضها مقام بعض .

٧ = في المخطوطة ( لا يملكون ) ٥٧/ب/٣

٨ = الوضوء بفتحين ما وقيت به اللحم من الأرض كما في المختار وفي معجم الوسيط صورتها مثل الخشبة الكبيرة التي عند الجزار يقطع عليها اللحم تقطيعا ، والمعنى أن اللحم على وضّم سهل تقطيعه كذلك الأعمى سهل على الأعداء لامتساق عليهم في قتله .

٩ = قال الشافعي رحمه الله تعالى : اذا كان الدين يحجبه مع الشهادة عن الجنة فبين أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين الا باذن أهل الدين وسواء كان الدين لمسلم أو كافرا لأن الدين يجب أداءه الى الكفار

كما يجب عليه الى المؤمنين . الأم : ٨٦٠/٤



١ وكافرين لأنهما اذا كانا كافرين لحقتهم التهمة في منع ابنهما عن جهاد  
المشركين الذين هم على دينهما، وقويت التهمة<sup>(١)</sup> على انهما يلتمسان  
التحويل عن المسلمين وليست هذه التهمة فيهما اذا كانا مسلمين، وعن<sup>(٢)</sup>  
لا يجد نفقة لطريقه ولمن يخلفه وراءه من تلزمه تفقتهم لحقوق هؤلاء، وقد  
تحقق وجوبها / فعليه كفايتهم أولاً، وانما احتيج الى الجهاد / ب / ٥٧ :  
لأمور كثيرة احد ها : حفظ العيال ولا يجوز ان نضيع العيال بالجهاد  
وانما اريد الجهاد ان لا يضيع .

---

١ = في المخطوطة ( الضنة ) الظاهر ما أثبتته .

٢ = أي وأسقط لجهاد من لا يجد نفقة .

\*\*\* ( باب ذكر سير الامام في الغزو ) \*\*\*

امر الله عز وجل بقتال من بيننا من الكفار ، فقال اصحابنا : ان الامام يبدأ  
 بالاقرب فالاقرب ممن يلي دار الاسلام الا ان يكون النكايه في الابعـد .  
 فيبدأ بهم وموضع الصلاح في هذا واضح . لان الجهاد انما وُضع لكف شر  
 العدو . فان كان من بيننا اُخوف شرأ بدأنا به ، والاغلب ان هذا هكذا  
 يكون ولابد اننا بمن تباعدنا عنه لم نأمن ان يخالفنا الذين يلونا الى الصبيان  
 والنساء والعيال والضعفاء والاموال أمانا من شر التابع ، واذا وقع الامن  
 من الاقرب جاوزنا الى غيرهم لنقيم عليهم وفيهم حكم الجهاد اذ كنا انما نبدأ  
 بالاقرب خوفا من معرفته واشفاقا من مجاوزته الى غيره فاذا امنت ناحيه  
 الادنى تخطينا هم الى الابعـد المخوف نكايته . لان المقصود انما هو  
 اقامة المقصود بالقتال على من يجب ذلك فيـــــــــــــــــه .

١ = جمع سيرة وهي الطريقة أو السنة أو التبع أو الذكر الحسن عند  
 الناس : انظر القليوبسي ٤ / ٢١٣

٢ = قال الشافعي : فرض الله جهاد المشركين ثم ابان من الذي  
 تبدأ بجهادهم من المشركين فأعلمهم أنهم الذين يلون المسلمين  
 قال عز وجل : ( قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ) الأم ٤ / ١٧٧  
 ٣ = في المخطوطة رسوم هكذا ( الى )

٤ = النكايه : يقال نكيت في العدو وأنكى نكايه : أي هزمته وغلبته :  
 اللسان مادة نكي .

٥ = كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . ذلك عندما بلغه أن الحارث  
 بن أبي ضرار يجمع له فأغار عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقربه عدو أقرب منه .  
 وبلغه أن خالد بن أبي سفيان بن شح يجمع له . أرسل ابن أنس  
 فقتله وقربه عدو أقرب منه . كذا استدلل به الشافعي في الأم . ٤ / ١٧٧ .  
 ٦ = في المخطوطة ( ولد يبدأ . )

٧ = اشفاقا منه : أي حذرا منه : يقال : أشفت عليه فهو مشفق وشقيق  
 وشفق منه . حذره . وأصلها واحد . كذا في المختار والصحاح للجوهري .  
 ٨ = في المخطوطة رسوم هكذا ( الادنا تخطانا هم )

(١)

(٢)

وورد الكتاب بما أنه لا يحل للامام أن يفزوا بمن يخاف تخذيله للمسلمين وحرصه على هزيمتهم من المعروفين بالنفاق لأن القصد في الغزو لمن يغزوه التقوى فإذا خيف ناحيته بأن يكون نفاقه قد ظهر لم يقع به قوة بل يكون هو من الأعداء الذين يجب قتالهم ورويت<sup>(٣)</sup> الأخبار في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغزو<sup>من</sup> المشركين من علم منهم نفاقا على المسلمين بدلالة (على عوفة عدد و) أو ما أشبه هذا وذلك إنما هو ممن ظهر منهم مع كفره ميل إلى المسلمين .-



(١) = ومما يدل على ذلك من الكتاب قوله عز وجل ( فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون ) التوبة ( ٨١ )  
ثم قال عز وجل ( فان رجعتك الله الى طائفة منهم فاستئذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبدا ولن يقاتلوا معي عدوا وانكم رضيتم بالعودة أول مرة فاقعدوا مع الخالفين ) سورة التوبة الآية ( ٨٣ )

وقوله عز وجل ( سيقول المخلفون اذا انطلقتم الى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله قل لن تتبعسوننا كذالكم قال الله قبل فسيقولون بل تحسدننا بل كانوا لا يفقهون الا قليلا ) سورة الفتح الآية ( ١٥ )

قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى غزا رسول الله (ص) : فغزا معه بعض من يعرف نفاقه فانخزل يوم أحد عنه بثلاثمائة، ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم ( ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ) ثم غزا النبي (ص) بنى المصطلق فشهدها معه عدد فتكلموا بما حكى الله تعالى من قولهم ( لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ) وغير ذلك مما حكى الله عز وجل في غزوة تبوك فشهدها معه قوم فواقاه الله عز وجل . ثم أنزل الله عز وجل في غزوة تبوك أو منصرفه عنها فقال ( ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعد ) . قال الشافعي رحمه الله فأظهر الله عز وجل لرسوله (ص) أسرارهم وخبر السامعين لهم وابتغاهم ان يفتنوا من معه بالكذب والارجاج والتخذيل لهم فأخبره أنه كره انبعاثهم فثبطهم ان كانوا على هذه النية كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أنه يغزو مع المسلمين لأنه ضرر عليهم ثم زاد في تأكيد بيان ذلك بقوله ( فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ) الآية . الام ٤ / ١٧٥

(٢) = في (خ) تحويلة : تحريف  
والمخذل . هو الذي يقبس رسول الكفار كثيرة خيلهم جيدة وما شاكله يقصد بذلك خذلان المسلمين وهو التخلف عن النصر وترك الاعانة : يقال للظبي اذا تخلق عن التطيع خذل ويقال . خذلت الوحشية اذا أقامت على ولدها وثخلفت، أنظر النظم المستعذب في شرح غريب المهدب ٢٣١ / ٢

(٣) = ومما ورد في ذلك أن النبي (ص) استعان بناس من اليهود في خيبر في حربه فأسهم لهم) رواه أبو داود في مراسيله . كما في المنتقى ٢٣٦ / ٧ وروى الشافعي أيضا في الأم بأن النبي (ص) غزى بيهود بني قينقاع بعد بدر، الام ٤ / ١٧٦  
وشهد صفوان بنه أمية معه حينما بعد الفتح وهو صفوان مشرك .

(٤) = في (خ) (نرولا على الغزو) ١١ / ٨ / ٥٧ ، والتصحيح من الأم ٤ / ١٧٥٠

( ١ ) وبناءً على ماضي من أن الرجال انما يغزى بهم اعتضادا أو تقويًا على الغزوم من وجد منه بالمسلمين من المشركين هذا المعنى جاز أن يغزى به لوجود المعنى الذي هو المحوج الى الخروج وينبغي للامام اذا أراد دخول بلاد العدو وأن يتعهد الخيل والرجال ويعرضهم على عينه فلا يدخلها بمن يتقوى به على العدو لأنه اذا دخل بالضعيف صار الضعيف عيالا على المسلمين وشاغلا لهم عن العدو ولن يؤمن ان شغلوا أن يضع هذا الضعيف وانما احتيج الى القتال لصيانة المسلمين والدفع عنهم .

### باب ذكر السيرة في قتال العدو

( ٥ ) كل من لم تبلغه الدعوة لم يجز قتاله الا بتقديم الدعاء لهم الى الاسلام وتعريفهم بما يلزم الامتناع منه والتدين بغيره والكشف لهم عما يرجي به قرب الأمر في اجابتهم .  
والوجه في هذا أن كل من اعتقد فلا بد اذا خرج عن طبقة العامة من أن يكون اعتقاده بحجة من عنده أو شبهة متصورة بحجة فهو في الظاهر في المقام<sup>عليه</sup> كالمعدور الى /أ/ ٧٧ هـ أن ينكشف له عن خطئه وضلاله بايراد البرهان عليه فاذا ورد عليه ماتزاح به العلة ويكون أقل ما فيه الغلبة على الطبع برجحانه الاسلام على غيره .

١٪ في ( خ ) ( وعلى مبني على ماضى ) والمعنى على ما أثبتته

٢٪ اعتضادا : تعاونًا وتقوية .

٣٪ - في ( خ ) ( المخرج ) : تحريف .

٤٪ - يقال : عرضت الجيش أى أظهرتهم فنظرت ما حولهم ، وكذلك عرضت الجارية

عرضا . أى أظهرتها لذلك : النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ٢ / ٢٣١

٥٪ - في ( خ ) كل من تبلغه الدعوة : ولم ساقطة منه .

٦٪ - لأنه لا يلزمهم الاسلام قبل العلم والدليل عليه قوله تعالى : ( وما كنا معذبين حتى

نبعث رسولا ) ولا يجوز قتالهم على ما لا يلزمهم : كذا ذكر الشيخ أبو اسحاق في المذهب

٢ / ٢٣٢

ولما روى بريدة رضي الله عنه قال : كان رسول الله (ص) اذا بعث اميرا على جيش

أو سيرية قال . اذا أنت لقيت العدو من المشركين فادعهم الى احدى ثلاث خصال

فأيتهن أجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى الدخول في الاسلام فان

اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار الهجرة فان

فعلوا فأخبرهم أن لهم مال للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فان دخلوا في الاسلام

وأبو أن يتحولوا الى دار الهجرة فأخبرهم أنهم كأعراب المؤمنين الذين يجرى عليهم

حكم الله تعالى ولا يكون لهم في الفيسق والغنيمة شيئ حتى يجاهدوا مع المؤمنين

فان فعلوا فاقبل منهم وان أبو فادعهم الى اعطاء الجزية فان فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم

وان أبو فاستعن بالله . ثم قاتلهم ) رواه الشافعي في الأم ٤ / ١٨٢ / مسلم في أول كتاب

الجهاد ١٢ / ٣٨ / أبو داود ٢ / ٣٥

٧٪ - أى بما يلزم الامتناع من التدين بغيره

(١) وفضله على ما سواه فان ضرب بعد هذا فقد بلغ الاعتذار منتهاه وان استمهل مرة بالتأمل بأن يتأمل ما أورد عليه من البراهين أمهل فان تصور بصورة المعرض عن التدبر والنظر أكسره على الاعتقاد للحق بالقتال حتى يسلم أو يأتي السيف عليه، وفي هذا الاكراه له ارادة للخير به وتحسينه وهو مشرف عليه من الهلاك في دينه ودنياه فان لم يتب للحق كان هو المهلك لنفسه وكان مقاتله ومقاتله معذور في قتاله وقتله؛ وقال أصحابنا: ان من قتل رجلا قبل الدعوة، عليه دية المقتول من أهل دينه لأنه قتل وهو محظور الدم فأقل أحواله أن يكون كالذي يقتل أو المعاهد المتعلقة بحبل الأمان من المسلمين، واذا اشتدت الظلمة وخيف اشتباه الوجوه لم يقرب ليلا حتى يصبح لئلا يقدم على من لا يجوز الاقدام عليه من المسلمين في حين التحام القتال، واذا حوضر العدو وتحصنوا بحسك أو نحوه وليس فيهم مسلمون فلا بأس برميهم بالمنجنيق والعرادة والحيات والعقارب لأنه ليس في ذلك بأكثر من قتلهم في الملاقة ولا يضر تخريب عامرهم وفساد ما لا روح فيه من أموالهم لأن ذلك ليس بأكثر من قتلهم في أنفسهم .

(٩) (١٠)

وإذا جاز التسبب الى قتلهم بهذا أو نحوه، ولا يجوز قتل ذي روح إذا لم يكن عليه مالكة لأن ذلك عبث وفساد بلا معنى، ولكن ان كان عدو راكبا فرسا فلم يوصل الى الراكب الا بعقر مركوبه جاز عقره، لأن الحيوان قد يقتل في مواضع كثيرة وهذا منها لما فيها من كف العدو وقتله .

١- في (خ) فاصر: "فان" ساقطة من المخطوطة .

٢- هذا ان كان من غير أهل الكتاب . أما أهل الكتاب ان أبو الاسلام وقبله الجزية نكف أن قتالهم: وقد تقدم حكمة الفرق بين أهل الكتاب وغيره وكذا لك الدليل ٤٥

٣- في (خ) (وتحصيله) : تحريف .

٤- أي بمقاتل نفسه وهو الذي قتل نفسه بسبب اصراره على الكفر والله أعلم .

٥- الحسك . عشية لها شوك، والحسك من الحديد ما يعمل على مثاله وهو من آلة العسكر . قال ابن منظور قال ابن سيده : الحسك من أدوات الحرب ربما أخذ من حديد فألقي حول العسكر وربما من خشب فصب حوله : اللسان مادة (حسك)

٦- في (خ) (فلا تأمن) لعل الصواب ما أثبتته

٧- المنجنيق : آلة قديمة من آلة الحصار كانت ترمى بها حجارة ثقيلة على الأسوار فتهدمها .

٨- العرادة شبه المنجنيق صغيرة والجمع العرادات اللسان مادة (عرد)

٩- في (خ) (قتل ذوى الأرحام) المعنى يقتضي ما أثبتته ١٢/ب/ ٥٨/ من أسفل

(١٠- في (خ) (إذا لم يكن المالكه)

١١- يعقر: أي يقطع قوائمه ايقال : عقر الفرس والبعير بالسيف عقرًا قطع قوائمه كما في اللسان في مادة (عقر) .

(١) وقد نهى عن قتل النساء والصبيان وذلك عندنا على أن يقصد وبالقتل فإذا لم يكونوا مقصودين وكان المقصود هو العدو، ولم يوصل إليه إلا بقتل أحد من النساء والصبيان بأن يكونوا متترسين لم يضرهم قتلهم ويستحب أن يتوقى المتترسين به من النساء والصبيان، ويجوز أيضا أن تقتل المرأة إذا قاتلت والواجب على من قاتلهم أن يجهتدوا في توقي المسلمين الذين هنالك فان وقعت ضرورة وخافوا البيات والاستئصال قاتلوهم كيف أمكن وكيف ما قاتلهم فما أصيب من النساء والصبيان في حال الاغارة والتسبيت ورمي المنجنيق وغيره فلا شيء على المسلمين فانهم من جملة الكفرة في أحكامهم محمول على أحكام رجالهم وأبائهم وانما نهى عن قتلهم لما أو مينا إليه من أن لا قتال فيهم،.

وتحقيقه أنه اذا لم يكن فيهم قتال لم يكن للاشتغال بهم معنى فيشغل ذلك عما هو أولى منه وأنهم أيضا أموال الرعية الناس/في شرائهم للاستخدام وهذا ٥٨/ب

معدوم في الأغلب من رجالهم الكبار البالغين فافترق حكمهم لهذا المعنى واذا كان الأمر على هذا وكان لا يميز في حال الاغارة ونصب المنجنيق ونحوه،

- 
- ١٪ روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله (ص) مقتولة فأنكر رسول الله (ص) قتل النساء والصبيان وعنه أيضا قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض تلك المغازي فنهى رسول الله (ص) عن قتل النساء والصبيان ( رواه مسلم ٤٨/١٢ والترمذي ٦٦/٣ وأبو داود ٤٩/٢
  - ٢٪- التترس: التستر بالترس ،
  - ٣٪- في (خ) أن يتوقى : ٥٨/ب/٥ من أسفل
  - ٤٪- في (خ) وخافوا الثبات: تحريف.
  - ٥٪- في (خ) «فلا شيء عليه المسلمين» المعنى على ما أثبتته
  - ٦٪- محمول: خير لمبتدئ فحذوف: أي فحكمهم محمول على أحكامهم
  - ٧٪- سئل رسول الله (ص) عن الذراري من المشركين يبيتون فيصيبون من نساءهم وذرائعهم فقال : هم منهم: رواه مسلم: ٤٩/١٢
  - ٨٪- الناس: يدل أو بيان، في شرائهم: أي بسبب شرائهم
  - أي: الغنائم حق للغانمين ويستفيدوا الناس منهم بشرائهم للاستخدام.
  - ٩٪- لأن النساء والصبيان تصير أرقاء بمجرد السبي وليس شأن الرجال كذلك لأن الامام مخير فيهم بين استرقاقهم وبين المن والفداء
  - ١٠٪- في (خ) : وكان بعير: المعنى على ما أثبتته ٥٨/ب/٢
  - ١١٪- جواب اذا محذوف. تقديره (كان لهم حكم رجالهم) ٥٨/٩/٢

اذ في الكف عنهم ما يخاف علي المسلمين وما يمنع الاثخان في المشركين والترهيب لهم والتشديد. لأنهم لا يباليون اذا علموا بما يكف عنهم ان يتترسوا فكان من فيهم من النساء والصبيان لا يحسبوننا عن أمر من اعتراضاتهم . وفي ذلك تعطيل أكثر الجهاد ، وعلى هذا المعنى قلنا اذا كان فيهم أسارى مسلمون تترسوا بهم كسفا للمسلمين عن قصد هم أن المسلمين يجتهدون في توقي الأسارى ثم لاشيئ عليهم فيما وراء ذلك من اصابة أحد من الأسارى .

واذا كان الله قد يعم المشركين بالعقوبات المستأصلة العامة لهم ولأطفالهم ونسائهم ومن في بلد هم من البهائم والحيوان ولا يكون ذلك عقوبة لمن لا يستحقها وجاز ذلك لضرب من الصلاح في عاقبته. لأن الأطفال يعرضون في الأخررة والمعنى صحيح في البهائم كان له جل وعز أن يبيح ذلك لنا والله أعلم؛ وورد الكتاب والسنة في تحريم الفرار في الالتقاء ، ولا يجوز لأحد من الأحرار البالغين القادرين على القتال أن يفر من مثليه من العدو الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة وهذا تأكيد أمر الجهاد والأمر بالثبات .

- ١- في ( خ ) لا يساون : لعل المعنى ما أثبتته والله أعلم .
- ٢- أي لا يمنعوننا النساء والصبيان اذ تترسوا بهم . عما أمرنا به بسبب اعتراضاتهم اذ في ذلك تعطيل أمر الجهاد .
- ٣- أي بالنسبة للصبيان والبهائم والحيوان
- ٤- والمعنى صحيح في البهائم : أي أن البهائم معدة أصلا للاستهلاك والله أعلم .
- ٥- كان جواب اذا كان الله يعم الخ .
- ٦- أما الكتاب فقوله عز وجل ( يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفوا فلا تولوهم الأدبار \* ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة فقد بآء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير ) الأنفال . الآية ١٥١ / ١٦
- أما السنة؛ ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي (ص) قال : ( اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف وقذف المحصنة الغافلات ) رواه البخارى في كتاب الحدود ١٢ / ١٨١ - مسلم في كتاب الإيمان . باب بيان الكبائر وأثرها ٢ / ٨٩
- ٧- الا متحرفا : أي يفر بين يدي قرنه مكيدة ليريه أنه قد خاف منه فيتبعه ثم يكر عليه فيقتله فلا بأس عليه في ذلك .
- ٨- متحيزا الى فئة : أي فر من هنا الى فئة أخرى من المسلمين يعاونهم ويعاونونه فيجوز له ذلك حتى لو كان في سرية ففر الى أميره أو الى الامام الأعظم دخل في هذه الرخصة . فاما ان كان الفرار لاعتراض سبب من هذه الأسباب فانه حرام وكبيرة من الكبائر لما رواه البخارى ومسلم في الحديث السابق ذكره آنفا : أنظر تفسير القرآن العظيم ٢ / ٣٠٦ .

فالمسلم المؤمن بالله ورسوله يعلم أن القتال حق عليه لازم له فانه من إحدى الحسينين اما الشهادة : وأما الغنيمة ولا عذر له في الفرار من واحد من المشركين المقاتلين على الباطل لأنه لو جاز الفرار منه لم يؤمر بقتاله، ومعلوم أن القتال انما يكون من اثنين على أن يقصد كل واحد منهما غلبة صاحبه وكذلك الجهاد انما هو ما قتلناه من أن يجهد كل واحد منهما في قهر صاحبه فلو أبيح ( فرار الواحد من مثليه لم يؤمر بالشبات ولما شاء أن يتسرك القتال عند الالتقاء الى امكنه وذلك مما تدعوا اليه النفس ويجرى اليه الطباع في حب الحياة .<sup>(٢)</sup> فمن تحقيق القتال تحريم الفرار ثم كان الواحد يقاوم الواحد في أكثر الأحوال ولا يعذر بالفرار منه وهو مثله، واذ كان العدد اثنين فلا عذر أيضا من المظنين في الفرار لأن المحق في نفسه أحق من المبطل والواثق بأنه اذا قتل صار الى حياة دائمة لاتعب فيها ولا أذى غير معذور، بل يعدل نفسه بواحد باثنين<sup>(٣)</sup> من لا يرجع الى هذه الثقة فأقل مما توجهه هذه المنزلة أن يقاوم اثنين فإذا بلغ الأمر ثلاثة جاءت الجماعة التي في تكليف الواحد معادلهم<sup>(٥)</sup> ازهاق وتضييق وتجديد للمحنة ودين الله يسر، وقد أخبر الله في القرآن أنه علم من المسلمين ضعفا عن أدلوا ما كان فرض عليهم من شبات الواحد للعشرة فنقلهم عن العشرة الى الاثنين لعلمه بقوتهم على معادلة العدو وعلى هذا التقدير . . . ٥/٨ أ

١ = النص في المخطوطة (فلو أبيح قدر الواحد ولم يومر ولما شا / أن يتزل القتال عند التقاء

الا أمكنه) ٥٨/١/١٢ ، ولا يظهر لهذا معنى صحيح ولعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٢ = في المخطوطة ( ولا يقدر الفرار ) تحريف ٥٨/٩/٧ أ

٣ = في المخطوطة ( بواحد ممن يرجع ) فلا معنى لذلك . لأن المقصود الواحد ممن له هذه الثقة يعدل بـ

باثنين والله أعلم . ٥٨ / ٣٠ / أ

٤ = مرسوم في المخطوطة ( ثلثة ) الصواب ما أثبتته .

٥ = فب المخطوطة ( مقارنهم ) .

٦ = في قوله عز وجل ( يأيتها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين \* وان

يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون \* الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن

منكم الف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع الصابرين ) الأنفال الآية (٦٥-٦٦)

٧ = في ( خ ) ( ضعف عن أدية ) والصواب ما أثبتته .

٨ = في ( خ ) ( عن معان العدو ) المعنى ما أثبتته ٥٨/١/٨ آخر السطر .



وفي هذا كفاية من الفرق بين الاثنين والثلاثة ، وأما التحرف للقتال فمعناه أن يستطرد يمينا وشمالا ليتعهد الفرصة لتكون على العدو فهذا ليس بفرار على الحقيقة ، وأما التحيز الى الفئة فمعناه انما هذا في من يجد في نفسه ضعفا عن مقاومة الواحد والاثنين فيولي ناويا العدو ان وجد متاعا يقوى على القتال ، فأمر وبالثبات حين لا عذر في الفرار من العدو وأن لا يفروا مما لا ينبغي لمسلم أن يفروا منه ثم تلا فاهم الله عز وجل برحمته فأمر بأن ينوى المتولي التحيز الى فئة اذ كان لا يقدر الدفع عن نفسه الى مقاومة الاثنين فأجمع في هذا الشرع تأكيد أمر الجهاد والتخفيف على المأمورين فيما غلظ عليهم اذا علوا من أنفسهم ضعفا عنه .

### باب ما يحرم قتل المشركين قبل الظهور عليهم

\*\*\*\*\*

قال : ويحرم قتالهم الإسلام أو بذل الجزية صاغرا أو الأمان ، فأما الإسلام : فهو المطلوب من المشرك فلا معنى لرده عليه اذا حصل منه ، ولا التسوية بينه مسلما وبينه كافرا في استباحة دمه وسواء كان اسلامه قبل الظهور عليه أو بعد الظهور في أنه لا يقتل ثم يختلف الحكم في استرقاقه ، فاذا أسلم قبل الظهور عليه فهو حُرٌّ .

- ١- النص في ( خ ) . فأمر بالثبات حين لا عذر في الفرار يكون من العدو بأن ينوى مما لا ينبغي لمسلم . : لا يظهر في هذا معنى صحيح وبما أثبتته يستقيم المعنى . والله أعلم .
- ٢- تلا فاهم الله : أي تداركهم الله عز وجل برحمته . كما في اللسان في مادة ( لفا )
- ٢- في ( خ ) عند نفسه
- ٤- في ( خ ) من الجهاد : تحريف .
- ٥- قال : أي قال المؤلف وهي زيادة من الناسخ .
- ٦- في ( خ ) ( وبذل الجزية صاغرا والأمان )
- ٧- في ( خ ) ( الأمان : الصواب ما أثبتته . المعنى : أي يحرم قتالهم بعد أعطاء الأمان لهم .
- ٨- لقوله ( ص ) ( امرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاءذا قالوها عصموا مني دماءهم )
- ٩- زيادة عن الترجمة ذكرها إتماما للفائدة ( قتل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلكوا )

( ١ )

( ٢ )

لأنه قابض لنفسه با سلامه (وان لم يكن؛ فقد جنى هو على نفسه فيكون قد ملكناه)  
وإذا أسلم بعد الظهور عليه فقد حصل رقيقا لنا مملوكا وللإمام فيه الخيار ان شاء  
استرقه وان شاء فادبه وان شاء من عليه بلا فداء .

ووجه هذا يأتي في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى .

وإذا أسلم أحرز ماله وأولاده الصغار والمجانين لأنه لا معنى في استباحتنا له  
بعد أن أسلم وماله في يده ، وانما كان يراد منه الإسلام ليحقق دمه وماله  
وأما أولاده الصغار فانهم في ولايته وتحت يده فهم تبع له . فان كانوا كبارا  
فهم في حكم أنفسهم ،

ويلحق غير البالغين بالغنيمه كالعمال والمجنون في حكم الصغير لأنه لا يلي نفسه  
وولايته الى أبيه ، وما كان في يد الشرك من مال مشرك أخذ فأسلم عليه فهو ضربان :  
أحد هما : أن يكون ذلك بغصب فهو ملك له اذا أسلم كما كان سائر ماله وذلك  
أن من [غلب] من المشركين مشركا على نفسه أو على ماله فانه يملكه لأنهم ماداموا  
على كفرهم معرضون لأن يقتلوا أو يسبوا فيؤخذ أموالهم اذ كانت أنفسهم  
وأموالهم مباحة للمسلمين فكذلك اذا استرق حرا في بلاد الشرك ثم أسلم فقد  
أسلم على ما هو عبد له : والثاني أن يكون المال في يده بأمانة أو على سبيل بيع  
وهو مقرب فعلية اذا أسلم رده الى من ائتمن عليه لأن يده الى أن يسلم كانت  
تخالف يد صاحب المال فكان لم يخرج عن يده واذا أريد أن يفتصب بعد أن يسلم  
لم يجز لأنه لم يحدث له فهذا في الشرك ( فكيف يملكه وهو في الإسلام ) ١٠٥/ب

( ١ ) - في ( خ ) ( الى أن يسلم ) الظاهر ما أثبتته .

( ٢ ) - في ( خ ) ( وان لم يكن ماله فهو على نفسه فيكون قد ملكناه ) لعل الصواب

ما ثبت : ( وان لم يكن أسلم فقد جنى هو على نفسه : والله أعلم .

٥٨٠ في المخطوطة ( عتب ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

( ٣ ) - في ( خ ) ( أخذ )

( ٤ ) في ( خ ) لأنه في المعنى استباحتنا له ١٠٥/ب

( ٥ ) في المخطوطة ( فهو )

( ٦ ) هذا في حكم من ملكناه ولم يسلم قبل الظهور عليه ، وهذا ماله وأولاده الصغار

من الغنيمه تقسم بين الغانمين . كما هو معروف في محله .

( ٧ ) - في ( خ ) لأنهم يقتلون : ٤/ب من أسفل ٥٩

( ٨ ) - أي تقوم مقام يده

( ٩ ) - الضمير راجع لصاحب المال .

( ١٠ ) في المخطوطة ( فهذا في الشرك فيملكه واذا كان ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

(١) وإذا كالت قد غضب الأمانة قبل أن يسلم بأن يجحد اياها  
ويمنعه منها فقد زالت يد صاحب المال فانه انما أسلم والمال بيده المتقدمة  
وعل هذا المعنى ان خرج عبد من المشركين إلينا مسلما فهو حر لأنه  
باسلامه قد قبض نفسه عن المشركين .

فان كان أسلم في بلاد الحرب وأقام في دارهم فظهرنا عليهم  
فهو عبد لأنه لم يكن قبض نفسه عنهم ، ولا يمتنع أن يكون مسلم عبدا فبقي  
في حقن الدم على ما كان فيه (٢) ( يحقنه ) له اسلامه ولم يصرحوا لأنه  
لم يقبض نفسه عنهم فبقي على جملة أملا بهم .

وأما إعطاء الجزية : فقد ذكرنا في أول كتاب الجهاد (٣)  
ووجه السياسة في حقن الدم كأن معطأها تشبث بالدين الفاضل فهو  
مغارق لمن لم يتشبث بدين فاضل .  
(٤)

ولم يزل مشركا يعبد ما استحسن ، وقد ذكرنا غير هذا :

فأما الأمان : فالوجه فيه أن الكافر قد يكون مقامه على كفره لشبهه  
تعرض له فإذا التمس الأمان لناظرنا ويسمع منا ما عساه ينكشف  
به عنه الشبهة فلا عذر لنا في رده .

(١) - في المخطوطة (بأن يحجره

(٢) - أصل الحقن الحين يقال : ( حقن الشيء يحقنه ويحقنه حقنا ، فهو  
محقون وحقين ، أو يقال ( حقنت له دمه اذا منعت من قتله وإرا قتله  
أى جمعته له وحبسته عليه . وحقنت دمه منعت أن يسفك كما في اللسان (حقن)  
مادة ) (٣) - في (خ) حمله : لعل الصواب ما أثبتته .

(٤) - في (خ) معطأها للتثبت كان بالدين : لعل الصواب ما أثبتته والله  
أعلم التثبت : التعلق بالشيء : يقال شبث الشيء علقه وأخذه والتثبت  
بالشيء التعلق به ولزومه وشدة الأخذ منه : كما في اللسان مادة (شبث)

٧ / أ / ٥٩

(٥) - الم : ساقطة من المخطوطة .

(٦) - أنظر صفحة (٤٥٢) وما بعدها .

وفي ذلك تضيق عليه، واحراج له، وقد يكون في العدو ومشتغلين  
فيجب في السياسة أن نهاونهم ليأمن المسلمون على أنفسهم ويصيرون  
بالأمن من العدو والى قوة فتشوب اليهم أنفسهم ولكن هذا الصلح  
لا يقع مؤبدا بل الى أمد معلوم .

ألهم الا أن يكونوا مع أهل الكتاب فيصالحوها على الجزية .

فأما المشركون؛ فلا يجوز أمانهم الا الى مدة .

( ١ )

ووردت الشريعة بأن كل مسلم بالغ حر كان أو عبد رجل كان أو امرأة فالجميع

سواء في الذب عن الاسلام والقتال دونه وابتغاء المصلحة لأهله وفي اجازة أمان

جميعهم حث على الجهاد، وتحبيب له اليهم وتحريض لهم عليه، وسبيل الامام

أن ينفذه على وجه الصلاح للمسلمين فان لم يؤت (ج) صلاحا أعلم المشركين ليرجعوا

الى ما منهم ثم يعود الى الحالة الأولى لأن رأي الإمام أعلى من رأي غيره .

وانما يراد بالأمان ما قد ذكرنا من التنفيس في مدة النظر منهم لأنفسهم

( ٢ ) ( ٣ )

ووضع الحرب أوزارها ولزوال عارض أشبه كان يدعو الى الكف عن قتالهم وهذا

كله مبني على النظر والاستصلاح وهو راجع الى ما يعرف من الاستدلال الذي

لا يكمل به كل انسان واذا أمن المسلمون مشركا أو جماعة منهم نظر الامام

في أمانه وان لم يزله معنى أعلم المسلم ضرورة الأمر وما في نقض أمانه من الصلاح .

ثم اعلم المشرك ذلك ورده الى ما منه ثم صار حربيا كما كان فان أمنهم صبي أو ضعيف

العقل مغفل أو كافر فالأمر واضح في أن هؤلاء ليسوا (٥) موضعا للاختيار للمسلمين

ولكن لا بد من رد العدو الى ما منه .

ج = هكذا في الأصل ويحتمل أن يكون ( وان لم يرفيه صلاحا ) والله أعلم .

١- / كان : زائدة فلا تعمل كما في قول الفروق ٢

ككيف اذا مررت بدا رقوم ، وجيرن لنا كانوا كرام فكانوا زعدة . واسنادها

الى الضمير لا يمنع الزيادة كما لا يمنع الغاء ظن في نحو : زيد ظننت قائم وهذا

مذهب الخليل وسيبويه : انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠

٢- / في ( خ ) ووضع الحرا : تحريف ، وهو معطوف على التنفيس

٣- / أى أثقالها من آلة حرب وسلاح وغيره كما في اللسان في مادة (وزر)

٤- / أى لا يصح عقد الأمان من هؤلاء وان جهل كافر فساد ، أمان من ذكر عرف

به ليبلغ ما منه كما في نهايه المحتاج ٨ / ٨٠ / ٥- / في ( خ ) بالسواء : تحريف

٥٣/٩  
 \*\*\*\*\* (( باب ذكر السيرة في المشركين بعد الظهور عليهم )) \*\*\*\*\*

( ١ )

ووردت الشريعة بأن أهل الكتاب ضربان .

أحد هما : عذريه وهما النساء والصبيان ( ٢ )

والثاني : مقاتلة وهم الرجال البالغون . ويختلف الحكم في الضربين فان من كان من النساء والصبيان فانهم يسترقون وما كان من المقاتلة فان الإمام فيهم مخيران شاء قتلهم، وان شاء أطلقهم، على ما يأخذه منهم أو يفاديهم بأسارى من المسلمين في أيديهم وان شاء استرقهم وسواء في هذا أهل الكتاب وغيرهم .

( ٤ )

وان سأل أهل الكتاب اطلاقهم على صلح يأخذ الجزية منهم جاز ذلك على أنفسهم دون نسا ئهم وصبيانهم .

فأما نسا ئهم وصبيانهم بعد الظهور عليهم، فهم غنيمة كما ذكرنا .

ووجه هذا الباب أن الله عز وجل خلق الخلق ليعبدوه ركب فيهم العقول ليعرفوه ثم أكد الحجة فبالغ فيها بابتعاث الرسل وأنزل الكتاب فالعقلاء كلهم محجوجون بعقولهم وجعل الدنيا دار امتحان وعمل، ودار الآخرة دار جزاء وثواب وفرض الجهاد ليس ليقتلوا ولكن ليلتحم الناس به الى الدين الحق ( ٥ ) واعتقاده فان فعلوا فحسن المطلوب وان امتنعوا من ذلك فبعد ثبوت الحجة عليهم بالعقول والانبياء والجزاء معد لهم .

١- وما يدل على هذا من الكتاب قوله تعالى ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أو تووا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) التوبة . الآية ٢٩ قال الشافعي رحمه الله تعالى : فكان بينا في الآية والله أعلم . أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فتركوا دين الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب وكان بيننا أن الذين أمر الله يقاتلهم عليها الذين فيهم القتال وهم الرجال البالغون . قال : ثم أبان رسول الله (ص) مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتملين دون من دونهم ودون النساء، وأمر رسول (ص) أن لا يقتل النساء من أهل الحرب ولا الولدان وسباهم وكان ذلك على خلاف بين النساء والصبيان والرجال ) الأ م ٤ / ١٨٥

٢- أي به عذر للضعف عن القتال والله أعلم . ( وهي كذا في المخطوطة .

٣- لعل فيه هنا سقطا ان شاء أطلقهم منأ أو على ما يأخذ منهم بدليل ما تقدم

٤- هي بمعنى ما قد ذكرنا قبل .

٥- فقال في اللسان : لَحْمُ الشَّيْءِ ، يَلْحَمُهُ لَحْمًا وَالْحَمُّ فَالْتَحَمَ : لَأَمَهُ وَاللِّحَامُ مَا يَلَامُ بِهِ وَيُلْحَمُ بِهِ الصَّدْعُ ، وَلا حَمَّ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ الزَّقَّةَ بِهِ ، وَالتَّحَمَ الصَّدْعُ وَالتَّامُّ

بمعنى واحد .

فهد الآخرة على قدر استحقاقهم وقد أقيمت لهم عقوبات في الدنيا للترهيب والترغيب على حسب ما علم الله من استصلاحهم ومعلوم أن المصالح تختلف على حسب الأحوال وعلى حسب الأزمنة فقد يكون الأصلح في بعض الأحوال الصفايح (١) عن المعاصي استصلاح حاله ولغيره فقد يكون الصلاح في قتله ترهيبا لغيره وتأكيذا في الردع له ولهم وهذا معقول في السياسة الفاضلة والعادات المحمودة وفي معاملات أولى الحكمة، وقد يعصى اثنان فتختلف السياسة فيهما على حسب أحوالهما أو ما يقدر به إجابتهما الى الطاعة ورددعهما عن معاودة المعصية وانما يقع هذا الاختلاف لا اختلاف طبائع الناس وتفاوتهم في العقول، وإذا كان العفو على سبيل المن جائزا غير فاسد في الحكمة كان على سبيل شئ يؤخذ عنه أجود. لأن في اطلاقه على مال يؤخذ منه ارفاقا من وجه وتغليظا من وجه وقد يناله بعض الدرك بالمصيبة بماله، وقد يخف عليه ما يؤخذ من المال بحسب ما يغوز به من روحه وقد يكون العاصي بالغالا يخاف مكرهه وقد دخل هذا المحل فان الاجتهاد يختلف فيه على حسب الأحوال التي تشاهد.

فوردت الشريعة بتفويض ذلك الى الامام لأنه متصرف للنظر للدين وأهله فعلى حسب ذلك يتوقع اصابة موقع الصلاح فيما يؤديه، وجعل له أن يجتهد في أصلح الأمور في هؤلاء البالغين. (٣)

فان رأى أن المسلمين في قوة وأن في القتال ترهيبا للعدو واطفاء للحرب فقد جاز وان قدر استصلاحهم بالمن عليهم واستمالتهم الى الاسلام ب/٦٠ ل

٥) واتخذ فيهم غيرهم عن المسلمين أو نحو هذا من عليهم. (٦)

١- في (خ) : عن المعاصي : الظاهر ما أثبتته.

٢- وقد دخل المحل : أي دخل بلدنا ولا نخاف من شره

٣- لعل في القتل.

٤- أي جاز قتلهم.

كما فعل الرسول (ص) يوم بدر حيث أمر بقتل نضربن الحارث، وعقبه ابن أبي معيط ابن كوان

٥- في (خ) واتخذ فيهم غيرهم : لعل الصواب ما أثبتته.

٦- لما فعل الرسول (ص) مع الثمانين من أهل مكة روى أنس رضي الله عنه (أن ثمانين رجلا من أهل مكة هبطوا على النبي (ص) عند صلاة الفجر ليقتلوه فأخذهم الرسول (ص) فأعتقهم، فأنزل الله عز وجل ( وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم وكان الله بما تعملون بصيرا )

سورة الفتح الآية (٢٤)

رواه مسلم ١٨٧ / ١٢ أبو داود ٥٥ / ٢ والترمذي ٦٣ / ٥ ، المسند ١٢٢ / ٣ وكذا فعل مع بعض أسارى بدر قال : الشافعي في أحكام القرآن . كان النبي (ص) فادى بعض أسارى بدر، وقد كان أبو عزة الجمحي ممن من عليه : وقد كان معروفا بعد أوئله والتأليب عليه بنفسه ولسانه، أحكام القرآن ١٩٣ / ٢

( ١ )  
وان رأى أن في أخذ المال قوة عليهم وفي المن عليهم على ما يأخذه منهم فعل ،  
وان رأى المفادات بهم عمل عليه فيكون قد خلص المسلمين من أسراهم واستمال  
قلوب المسلمين برد أسراهم وإذا كانت دلائل الله في كتبه وعلى السنة رسله  
وأنبياؤه قد أبانت أن للناس دار جزاء غير هذه الدنيا قد أخرجت عقوبات العصاة  
منهم اليها فما يصد من تأخير الكفار بالأسر والاسترقاق الى دار الجزاء .  
فأما النساء والصبيان فإنه لا قتال فيهم والجهاد قتال . ( ٧ ) ( ٨ )  
فالوجه أن يصرف الشغل بقتل المقاتلة دفعا لمضارهم وازالة لمقارهم وان يشغل  
النساء بما يصلحهن من خدمة الرجال واستبقائهن للاستمتاع بهن والصبيان  
للخدمة ويكون الفريقان يفاوض عليهما ويشبوا الصبيان على دين الاسلام  
ليكونوا قد مروا عليه وألفوه قبل البلوغ وكذلك النساء نعلمهن الدين ويعاملن  
بالجميل فيقفن على فضيلة دين الاسلام فيقتدين فيه بأهله وينشأ الصبيان  
الصغار على ما يألفونه مما يشاهدونه من المسلمين

- 
- ١- كما فعل رسول الله (ص) في أسارى بدر، روى ابن عباس رضي الله عنه  
أن الرسول الله (ص) جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمائة ( رواه أبو داود  
داود )  
قال الشوكاني : سكت عنه أبو داود والطنذري والحافظ في التلخيص ورجاله  
ثقات إلا أبا العنيس وهو مقبول : نيل الأوطار ٣٢٣/٧  
٢- أي بقداء أسرى المسلمين . روى عمران بن الحصين رضي الله عنه  
أن الرسول (ص) فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بني عَقِيل ( رواه  
أحمد والترمذي وصححه ولم يقل فيه من بني عَقِيل .  
٣- في ( خ ) والى السنة : المعنى على ما أثبتته .  
٤- في ( خ ) : قد أخذت .  
٥- ما استفهامية استفهاها أنكاريا بمعنى النفي . أي لاشيء يصد هم .  
٦- في ( خ ) بترك المقاتلة . لعل الصواب ما أثبتته ٦٠/٩/٧  
٧- بأن تكون دار اسلام يدل ما هي عليه من دار الكفر .  
٨- في ( خ ) وان شغل النساء .  
٩- في ( خ ) ( وستمتاوهن لاستماعهم بهن ) لعل الصواب ما أثبتته ٦٠/٩/٨  
١٠- معطوف على النساء  
١١- أي أن الشأن بالنسبة للنساء والصبيان أن الفريقين الكفار والمسلمين يتناوبون  
عليهما بالقيام لشأنهما .  
١٢- في ( خ ) وشتموا على دين الاسلام .  
١٣- النساء . ساقطة من المخطوطة .  
١٤- الواو ساقطة من المخطوطة .

( ١ )

ويألف عمله الذي لا يخفى . ( ٣ )  
وللصغار أحكام آخر . وهو أن من سبى منهم وكان معه أحد أبويه فهو على دين  
من هو معه منهما .

فان أسلم أحد هما قبل بلوغ الطفل فهو مسلم باسلامه . ( ٤ )  
ووجه هذا أن الطفل لا يجوز أن يحكم بماله بحكم نفسه في الاسلام وغيره ( ٥ )  
لأن الدين متعلق بالاعتقاد لا يكمل له ما لم يكمل عقله فيقف على الاستدلال ( ٦ )  
والنظر على حسب ما يقتضيه حاله فكان لا بد من أن يكون في حكم الديانة  
تبعاً لغيره وأحق الغير بذلك أبواه اللذان ( ٨ ) يطعمانه ويقومانه بتربيته . ( ٩ )

- ١- معطوف على ينشأ عمله - الضمير راجع الى الاسلام .
- ٢- في ( خ ) ( الذي لا يخفى وهو صغار ) وأسقطت الضمير لعدم ظهور المعنى  
معه ولعله من حشو الناسخ . ٦٠ / ١ / ١١
- ٣- في ( ا خ ) ولم يكن معه أحد أبويه . الصواب ما أثبتته
- ٤- أي باسلام أحد أبويه .
- ٥- ووجه هذا أن الطفل لا يجوز أن يحكم له بحكم نفسه في الاسلام أو الكفر  
هذا اذا لم يسلم، أما اذا أسلم؛ فيحكم له بالاسلام . قال الزيلعي : في نصب  
الراية قال : صاحب التمهيد ان الدليل على صحة اسلام الصبي مارواه البخاري  
من حديث أنس رضي الله عنه . قال : كان غلام يهودي يخدم النبي (ص) فمضى  
فأتاه النبي (ص) يعوده فقعد عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر الى أبيه  
وهو عنده فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي (ص) وهو يقول الحمد  
لله الذي أنقذنا من النار قال : ولأن النبي (ص) عرض الاسلام على ابن  
الصياد وهو غلام لم يبلغ الحلم . وقصته في صحيح البخاري ١٧١ / ٦ : ٢١٩ / ٣  
وقد أسلم على رضي الله عنه وصحح النبي (ص) اسلامه أخرجه البخاري  
في تاريخه عن عروة قال أسلم على وهو ابن سبع سنين . أخرج الحاكم في المستدرج  
في فضائل على باب اسلام أمير المؤمنين ص ١١١ ج ٣ = من طريق ابن اسحاق  
أنا علياً أسلم وهو ابن عشر سنين وقيل خمسة عشر سنة قال الزيلعي واستقرأ  
الحال يبطل رواية الخمسة عشر، لأنه اذا كان له يوم البعثة ثمان سنين  
فقد عاش بعد ثلاث وعشرين سنة وبقي بعد النبي (ص) ، نحو الثلاثين فهذه  
مقاربة الستين وهو الصحيح في مقدار عمره . قال . فمضى قلنا . انه كان  
له يوم اسلامه خمس عشرة صار عمره ثمانيا وستين ولم يقل أحد : نصب الراية  
٣٥٩ / ٣ - ٣٦٠
- ٦- في ( خ ) ( وعسر ) لعل الصواب ما أثبتته ٦٠ / ب / ١٣
- ٧- في ( خ ) الاستلال .
- ٨- في ( خ ) الذين .
- ٩- المناسب أن يقال يطعمانه .



( ١ )

لانها اذا علما أنه غير محكوم له بحكمهما لم تنزع همتها الي الاشفاق والحماية له فضاع وهلك ، واذا لم يكن معه أبوه وهو صبي صغير فهو ملك فاذا ألحق بحكمه دعاه ذلك الي ما يدعو اليه أبواه وهكذا اذا كان معه أحد أبويه .  
 وقد نهى في الشريعة عن التفريق بين الوالد وولده .  
 أو الأقرب اليهما ممن يكون معه وفيها كفايته وحضانتها - ألحق في الدين بحكمه لهذا المعنى وهو ان مات قبل البلوغ . كان في سعة فضل الله ورحمته وفي عدله وحكمه ما يصرف عنه العذاب . وقد روى في الأخبار أنهم يكونون خدما لأهل الجنة .

- ١- من نزع ينزع نزا : يقال . نزع الانسان الي أهله والبعير الي وطنه ينزع نزا ونزوا : حن واشتاق : اللسان مادة ( نزع ) .  
 المعنى أن أبويه اذا علما أن الولد لا يحكم له بحكمهما أو أحدهما لم تنجذب همتها الي الاشفاق والحماية فبسبب هذا يضيع الولد ويهلك . وأما ان علما أنه يحكم له بحكمهما أو أحدهما فلا ينقطع عنه شفقتها وحمائتها له . لهذا حكم له بحكم أحد أبويه المسلم سواء كان من أسلم أم أو أبها .
- ٢- أي : لمن سباه فتبعه في الاسلام . لانه صار تحت ولايته كالأبوين .
- ٣- المراد أن يكون معه في جيش واحد وفي غنيمة واحدة كما في القلهوبي ١٢٧/٢
- ٤- = مما ورد فيه النهي . حديث أبي موسى . قال : لعن الرسول (ص) من فرق بين الوالدة وولدها وبين الأخ وبين أخيه ( رواه ابن ماجه في التجارة ٢/٢٥٦ )  
 ومثله حديث علي قال : وهب لي رسول الله (ص) غلامين أخوين فبعث أحدهما فقال ما فعل الغلامان قلت بعت أحدهما قال : رده ( رواه ابن ماجه في التجارة ٢/٢٥٦ )
- ٥- في ( خ ) ( أو أقربهما اليه والى من سر ) لعل الصواب ما أشبهه .
- ٦- ويريد بهذا أن يتوفر فيمن يلحق به شروط الحضانة المذكورة في محله .
- ٧- الخبر المشار اليه هو حديث أنس رضي الله تعالى عنه ( أولاد المشركين خدم أهل الجنة ) قال ابن حجر أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى وقال : حديث ضعيف : قال وأخرجه الطبراني والبخاري من حديث سمرة مرفوعا : ( أولاد المشركين خدم أهل الجنة ) اسناده ضعيف أنظر الفتح ٣/٢٤٦
- وقد اختلف العلماء في أولاد المشركين في دخولهم الجنة الي أقوال وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح عشر أقوال : فراجع في المرجع السابق أما النووي فقال : فيه ثلاثة مذاهب قال الأكثرون هم في النار تبعا لأبائهم ، وتوقفت طائفة فيهم ، والثالث وهو الصحيح الذي ذهب اليه المحققون انهم من أهل الجنة واستدل بأدلة منها حديث ابراهيم الخليل (ص) حين رآه النبي (ص) في الجنة وحوله أولاد الناس قالوا . يا رسول الله أولاد المشركين قال : وأولاد المشركين ونصه كما في صحيح البخاري ( وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فانه ابراهيم عليه السلام وأما الولدان الذين حولهم فكل مولود مات على الفطرة قال : فقال بعض المسلمين يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله (ص) أولاد المشركين . رواه البخاري في آخر كتاب التعبير ١٢/٤٣٩ ، وكتاب الجنائز ٣/١٣٤٥

فاذا بلغ وانصرفت همته الى النظر وتعرف الحق كان الأمر الى نفسه على حسب مايقود اليه عقله فحكم له حينئذ بحكم نفسه ، فاذا أسلم أحد أبويه وهو صغير حكم له بالاسلام لأن في كفالة المسلم منهما وتدبير حضانتها كفاية والاسلام يعطو ولا يعلى ولكل واحد من الأبوين شرك فيه فاذا لم يتهايا تبعض حكمه كان الغلبة لدين الحق فحكم له به وأيضا / فانه عندنا ( اذا مات الصغير في حكم المسلم عند الله ) لما ذكرنا أن سعة رحمة الله وبإلحاح حكمته يوجب أن لا يعذب اذا كان قبل البلوغ فاذا كان هذا حقيقة أمره في حال كفر أبويه فان أسلما لم يكن لابقائه على حكم الكفر معنى وكذا اذا أسلم أحدهما فقد وجد فيه ما يصلح ، فأن لم يكن الولد تبعا له فلامعنى لأن يجعل تبعا للكافر . وهو في الحقيقة عند الله في حالته تلك محكوم له بحكم المسلمين واختلف أهل العلم فيما غلب ( ٨ ) .

= قال : ومنها قوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) واذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلأن لا يعذب غير العاقل من باب أولى : ولا يتوجه على المولود التكليف وأن يلزمه قول الرسول (ص) ( حتى يبلغ ) وهذا متفق عليه

النووي في شرح مسلم ٢٠٨ / ١٦ .

وذكر القرطبي في كتابه التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة تفاصيل أدلة ذلك

وحجة كل قول مما لا مجال لذكره هنا فارجع اليه ان شئت في صفحة ( ٥٩١ - ٥٩٨ ) .

١- في ( خ ) وتعرفوا الحق كما أمره الى نفسه ) لعل الصواب ما أثبتته .

٢- أعادها لذكر حكمة لم يذكرها فيما سبق .

٣- في ( خ ) ( فانه عندنا لما ذكرنا أن سعة رحمة الله ) لعل الصواب ما أثبتته .

٤- في ( خ ) ( يومان ) ٦١ / ب / ١

٥- في ( خ ) ( فأسلما ) ٦١ / ب / ٢

٦- في ( خ ) ( وهذا اذا أسلم في المعنى ما أثبتته -

٧- في ( خ ) ( ان لم يكن الولد ) المعنى على ما أثبتته .

٨- اختلف العلماء في هذه المسألة الى قولين .

الأول- قول الجمهور ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة مالك وأحمد الى أنه يملك

الكفار ما استولوا عليه من أموالنا ، واستدلوا على ذلك بقوله عز وجل ( للفقراء المهاجرين

الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ) سماهم فقراء مع إضافة الاسوال اليهم الفقراء

من لا مال له لا من بعدت يده عنه ، ومن ضرورته ثبوت الملك لمن استولى على أموالهم

من الكفار . ولقوله ( ص ) في الفتح عند ما قيل له ألا تنزل دارك ؟ فقال : ( هل ترك

لنا عقيل من منزل ) أنظر فتح القدير ٢٥٤ / ٥ ، حاشية الطحاوي على در المختار

٢ / ٤٥٤ ، المدونة ١٣ / ٢

القول الثاني = قول الشافعي وأهل الظاهر قالوا : لا يملكون ، واستدلوا على ذلك

بأدلة منها . ماروه الشافعي وغيره عن عمران ابن حصين : ان المشركين أسروا امرأة

من الأنصار وأحرزوا ناقة للنبي (ص) فأنفلت الأنصارية من الأسارى فركبت ناقة النبي

(ص) فنجت عليها فأرادت نحرها حين وردت المدينة وقالت اني نذرت لئن أنجاني

الله عليها لانحرنها فمنعوها حتى يذكروا ذلك للنبي (ص) فذكروه له فقال رسول (ص)

( لانذر في معصية ولا فيط لا يملك ابن آدم وأخذ ناقته ) الأم ٢٨٢ / ٤ .

المشركون عليه من أموال المسلمين (١) فذهب الشافعي الى أن ذلك كله وما ند اليهم من الحيوان والرقيق سواء ( لا يملكون ) وهذا كله خارج عن الغنيمة وسبيلها (٢) أن ما أدرك منه قبل القسم وبعده ودل على صاحبه ( رد عليه ) وعوض من صار في سهمه بعد القسم عنه من مال الله تعالى .

ووجه هذا ظاهر وهو أن المسلم يتعلق بحماية الاسلام فلا يزول ملكه بغلبة الكفار عليه . قال : من ذهب الى هذا والمشركون في معنى العبيد لأن حرمتهم ليست بثابتة ثبات تمكن واستقرار . لأنهم يسترقون اذا غنموا وأموالهم التي في أيديهم انما هي للمسلمين كالغصب في أيديهم . لأن الله عز وجل انما خلق الدنيا وما فيها من أصناف الأموال لعبيده الذين يؤمنون به ويعملون لما خلقهم له من عبادته . وجعل سائر الأملاك ( معينا ) لهم على اقامة طاعته فمن عبد غيره فلا شيء له فيستعين به على اقامة كفره فما خوله من هذا فهو غصب سبيله أن يرجع الى من يستعين به على طاعة الله ولهذا سمي العال المأخوذ من المشركين فيثا ويقال : أفاء الله علينا مال المشركين .

أى رده الينا بعد أن كان المشركون قد فصبونا عليه ، وما هذا وصفه فهو مردود على صاحبه .

• قال الشافعي رحمه الله تعالى : فلو كان المشركون اذا أحرزوا شيئاً كان لهم لانتفى أن تكون الناقة الا للأنصارية كلها . لأنها أحرزتها عن المشركين أى : يكون لها أربعة أخماسها وتكون مخموسة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير لها منها شيئاً وكان يراها على أصل ملكه . الأم ٢٨٣/٤

ومنها ما رواه البخارى تعليقا عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ( ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله (ص) وأبق عبد له فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فرده عليه خالد بن الوليد بعد النبي (ص) .

البخارى في كتاب الجهاد باب اذا غنم المشركون مال المسلم . ١٨٢/٦

١- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة والمقام يقتضي ما أثبتته والله أعلم .

٢- في المخطوطة ( وهكذا ) : ( فلا وجه ) .

٣- كلمة ( رد عليه ) ليست في المخطوطة ( والتصويب من الأم ١٨٣/٤ ) .

الورضة ٢٩٤/١٠

٤- في المخطوطة ( يستغرق ) ٦١/ب/٩

٥- في المخطوطة ( معان ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

( ١ )  
ولا يبطل القسم تملك المالك لكنه اذا صار شيئاً منه في سهم انسان ولم يمكن نقض  
الغنيمة عوض صاحبه السهم من مال الله قيمة ما أخذ من سهمه من مال المسلمين .  
ووردت السنة بأن ما كان في الغنيمة من طعام أو شراب أو علف دابة فإن احتاج  
الى شيئاً منه أن يأخذه ليطعمه أو يشربه ويعلفه دوابه في دار الحرب . لأن  
هذه مما يصعب حمله ويلزم المؤمن فيه ويخاف فواته فكان أولى أن يباح للجيش  
أكله اذ هم الحائزون والمخرجون من أيدي العدو والمغالبة عليه

( ٣ )

( ( باب ذكر السيرة في عقد المشركين وعقد الذمة لهم ) )

والجزية مقبولة من أهل الكتاب على ما يقع عليه الصلح من الامام وأقل .  
ماوردت به الأخبار من ذلك دينار ولا جزية على العبيد والنساء والصبيان  
والمجانين لأنه لا قتال فيهم . ولكن النساء اذا أقررن بالحكم تركن في بلاد الاسلام  
( وأهل الكتاب ) يتعلق بدين قد كان فاضلا فله فضل على من لا يتعلق بدين ويرجى  
منه أيضا قبول لكن اذا ظهر له بمقامه في بلاد المسلمين وتكرر على أذنه سماعه  
وشاهد / جد أهله في نصرته والذب عنه ( يتضاعف الرجاء ) وهذا الرجاء يضعف / ب / ٦١ / ل

١- أي نقض قسمة الغنيمة لفواتها با لقسمة على الغانمين وتمليكهم اياها  
لكن اذا أخذ سهم من ناله وأعطى لصا حب الحق عوضا حب السهم سهمان مال المسلمين  
٢- السنة المشار اليها . منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال ( كنا نصيب في سفارينا  
العسل والعنب ، فنأكله ولا نرفعه ) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس

١٧٨ / ٤ م ٢٥٥ / ٦

٣- المراد في عقد المشركين عقد الهدنة ، وعقد الذمة الجزية .  
٤- الخبر المشار إليه هو ما رواه الترمذي وغيره عن معاذ بن جبل رضي الله  
عنه : أنه قال ( بعثني رسول (ص) الى اليمن وأمرني أن آخذ من كل حاتم (محتلم)  
دينارا أو عدله معاير (البرد) رواه الترمذي  
٥- في (خ) أقرن : لعل الصواب ما أثبتته . المعنى . اذا اعترف بحكم الاسلام  
تركن في بلاد الاسلام :

٦- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة . المقام يقتضى ما أثبتته .

٧ / في (خ) (الذب عليه) تحريف

٨ . ما بين القوسين لا تمام المعنى وليست من المخطوطة

لمن لا يعتقد ديناً إنما عاش عمره يتبع ما تدعو إليه نفسه فهو لا يألف غيره فإن  
أذنا له في المقام في دارنا أجرينا<sup>(١)</sup> عليه الصغار وهو التزام أحكامنا حتى  
يكون ذلك علماً لكونهم تحت أيدينا مغلوبين لا غالبين ومتى لم يلتزموا  
نبتنا اليهم<sup>(٢)</sup> وأخرجناهم إلى دارهم خائفين منا مترقبين في كل ذلك لأن<sup>(٣)</sup>  
تأخذهم سيوفنا .

وأما النساء والصبيان : فقد ذكرنا أنهم أموال سبيلهم التحول والتمول<sup>(٤)</sup>  
والاستعمال للخدمة ونحوها ليس فيهم قتال ، ودماؤهم محقونة بالظاهر من أحوالهم  
وأما الفائدة من إعطاء الجزية فحقن الدماء بها ، وفي النساء<sup>(٥)</sup> والصبيان  
ضعف عن الاكتساب الذي يقع عليه أكثر اعتماد الجزية . وعبيد أهل  
الذمة أموال لهم فإذا كان الأرباب حملة الحق المشترب في الجزية  
التي تحقن بها الدم والمال دخل العبيد في جملة ما أديت له الجزية  
وأما عقد الهدنة : فإنما تقع من الأمام للمشاركين على ما يأخذه منهم<sup>(٦)</sup>  
وعلى غير ما لا يمكنون ذلك مخلداً ، لأن فيه أهماً لا وأمرأ جا<sup>(٧)</sup>  
ولا تقع إلا على النظر للمسلمين بأن يكون فيهم ضعف على قتالهم

- 
- ١ = أي فلم يؤمن أجرينا عليه الصغار  
٢ = كما قال عز وجل ( وامتأخرون من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء )  
ان الله لا يحب الخائنين ( الأنفال الآية ( ٥٨ )  
٣ = في المخطوطة ( لا تأخذهم ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم  
١/٤ أنظر صفحة ( ٤٧١ )  
٤ = في المخطوطة ( التهور ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .  
٥ = في المخطوطة ( وأما الفائدة العسا في الجزية ) لعل الصواب ما أثبتته  
٦ = أي وعدم أخذ الجزية عن النساء والصبيان لضعفهن عن الاكتساب  
٨ = هي الصلح مع الكفار على ترك القتال مدة معينة من غير عوض  
أومعه وأصلها السكون من الهدون وهو سكون القتال بينهما ، وسواء  
كان الكفار يمن يقر على دينه أو لا يقر : انظر شرح الجلال والقلوبي  
والعميرة ٢٣٧/٤  
٩ = في المخطوطة ( منه ) الظاهر ما أثبتته  
١٠ = في المخطوطة ( لأنه ) الظاهر ما أثبتته  
١١ = أي أهماً لا لأمر الجهاد وامراجاً للفساد ولأن الجهاد إذا ترك يؤدي  
إلى ترك الفساد .  
١٢ = الامراج : الاختلاط ويراد به الفساد دلان في اختلاط لباطل والحق فساده

(١) ويقدر دخول مثلهم الى الاسلام اذا نظرنا في الهدنة هذا وغيره من المعاني فقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان أهل مكة قد امت الهدنة سنتين فاتسع الناس في التصرف وتلاقى المسلمون والمشركون القران (٣) ، وتناظروا في الاسلام فذكروا هل المغازي (٤) أنه أسلم في تلك السنتين من المشركين أكثر ممن أسلم فيما قبل ذلك من السنتين لأنهم كانوا فيها قبل الهدنة ممنوعين بالنسبة الى الطريق عن التلاقي ، واذ انقضت مدة الهدنة لم يتعرض للمشركين حتى يبلغوا ما منهم فيكون حينئذ حرباً بينهم لو لم يكن هكذا لا حتاجوا الى الانصراف الى ما منهم قبل انقضاء مدة الهدنة بزمان فلا يمكن استيفاءها .

١ = في المخطوطة (دمول) تحريف ٦١/١٢/أ  
وعبارة العنجاج ( وانما تعقد لمصلحة كضعفنا بقلعة د وأهبة أ ورجاء اسلامهم أ وبذل جزية .  
٢ = مهادنة رسول الله (ص) لأهل مكة في غزوة الحديبية مشهورة ومستفيضة منها : ما ورد في حديث طويل عن المسور ومروان وفيه ( هذا ما اصطاح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ، وفيه أنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه ، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه فتواثبت خزاعة وقال نحن في عقد رسول الله وعهده ، وتواثبت بنو بكر وقالوا نحن في عقد قريش وعهده (أ) خرجه أحمد في المسند ٤/٢٥/٣  
٣ = أي الأصحاب : وفي اللسان : وقارن الشيء مقارنة وقارنا وأقترن به وصاحبه

٤ = في المخطوطة ( أهل المعاني ) تحريف  
قال الواقدي في المغازي : ٢/٦٢٤ : فلما كانت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها وآمن الناس بعضهم بعضاً فلم يكن أحد تكلم بالاسلام يعقل شيئاً الا دخل في الاسلام حتى دخل في تلك الهدنة صناديد المشركين الذين يقومون بالشرك والحرب . عمرو بن العاص خالدين الوليد وأمثالهم ، وانما كانت الهدنة حتى نقضوا العهد اثنى عشرين شهراً .  
دخل فيها مثل من دخل في الاسلام قبل ذلك وأكثر وفشى الاسلام في كل ناحية ونقل ابن هشام عن الزهري هذا القول ، وقال : والدليل على قول الزهري أن رسول الله (ص) خرج الى الجدة ببيعة في (١٤٠٠) في قول جابر بن عبد الله خرج عام فتح مكة بعد ذلك بسنتين في عشرة الاف : انظر روض الأنف ٦/٦٨٤ سيرة ابن هشام ٣/٣٢٢  
٥ = في (خ) (حرماً) تحريف

\*\*\*\*\* ( باب ذكر القسمة لما تصير في أيدي المسلمين من أموال المشركين ) \*\*\*\*\*

جملة ذلك ما لان :

أحد هما : في ، وألثا ني غنيمة .

فالفئى إما أخذ بغير قتال ، والغنيمة ما أخذ بقتال وغيره ولكل واحد منهما مصارف قد ذكرها الله عز وجل في كتابه فقال : جل وعز ( ما أفتأ الله على رسو له من أهل القرى لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ) ( ٢ ) الآية وقال في الغنيمة ( وأعلموا أنما غنمتم من شئ ) الى قوله وابن السبيل فظاهر هاتين الآيتين أن مصارف هذين المالين مختلفة في بعض وجوهها متفقة في بعض . وقد يعود معناهما الى شئ واحد .

١- بسبب القتال مثل ما هربوا منه عند الالتقاء وقيل شهر السلاح وما صالحونا به أو أهدوه لنا عند القتال : كما في البجيرة على الخطيب ٤ / ٢٢٢  
٢- الآية من سورة الحشر ( ٧٠ ) وتعامها ( وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا لله ان الله شديد العقاب )

٣- الآية من سورة الأنفال ( ٤١ ) وتعامها ( وأعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمس لله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله \* وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير )

٤- أى : أن أربعة أخماس الغنيمة للغانمين ، وأن أربعة أخماس الفئى للرسول (ص) فهذا أوجه الاختلاف .

٥- حيث أن مصرف الخمس في الغنيمة والفئى واحد ، وهو ما ذكر الله عز وجل بقوله ( وأعلموا أن ما غنمتم من شئ فأن لله خمس لله وللرسول ولذى القربى واليتامى . والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزل على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير ) الأنفال ( ٤١ ) ويقسم الخمس على خمسة أسهم . سهم لرسول الله (ص) وهو باق لم يسقط حكمه بموته (ص) بصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرام وبناء المساجد ونحو ذلك وسهم لذى القربى وهو لمن ينسب اليه هاشم والمطلب ابنى عبد مناف وسهم اليتامى . وسهم للمساكين ، وسهم لأبناء السبيل ، وهؤلاء يستحقون بالفقر والحاجة .

أما أربعة أخماس الغنيمة فتقسم على الغانمين .

وأربعة أخماس الفئى فقد كانت لرسول الله (ص) في حياته ، وبعده . ثلاثة أقوال \* ١- أنه للمصالح كخمس الخمس

\* ٢ / أنه يقسم كما يقسم الخمس فيكون جملة الفئى مقسوما بخمسة أقسام كما دل ظاهر الكتاب عليه

\* ٣ / والأظهر أنه للمرتزفة المقاتلين كأربعة أخماس الغنيمة . لأن ذلك كان لرسول (ص) لما كان فيه من حفظ الاسلام والمسلمين . ولما كان في قلوب الكفار

وذلك هو أن أربعة أغماس الغنيمة للغانمين الذين يسويونهم وهيبتهم حيزت  
الغنيمة، وكان معقولا (أن يكون) لمن سوي الحاضرين المقاتلين (حظ)  
في حيازتها . لأنهم وإن غابوا عنهم ( يد ) لهم وأعوان يناب<sup>(٣)</sup> / أ<sup>(٤)</sup>  
الغيب مكان الحضور والحضور مكان الغيب .

كما روى في الخبر من قوله عليه السلام ( المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد  
على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم ) فأخبر أن الواحد من المسلمين  
إذا عقد لواحد من المشركين أمانا نفذ أمانه قاتل أولم يقاتل . لأنه وإن لم  
يقاتل فالمقاتلون معتضدون بمن وراءهم وأمان الغائب كأمان الحاضر ولما كان  
الأمر على هذا اشتركوا كلهم فيما يؤخذ من أموال المشركين . وفيه أيضا ما ذكرنا  
أن أموال المشركين إنما هي غصوب في أيديهم للمسلمين . فإذا أخذ شيء من الغصوب  
فهو لجميع من وقع عليه الغصب إلا أن المال وإن كان لكل غائب وحاضر  
فإن حظ الحضور أكثر لما لا قوه من القتال وخاطر وابه من المهج والأموال  
وتكلفوه من النفقات في اعداد الخيل والآلات والرحال فجعل الله الذي  
هو ملك الأموال على الحقيقة ( ادتمليك ) ملك الحاضر فضلا على الغائب<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>

= من الرعب وقد صار ذلك بعد موته في المقاتلة فوجب أن يصرف اليهم) أنظر الوجيز

١ / ١٧١ - ١٧٥ المهذب ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩

١- مابين القوسين زيادة لاتمام المعنى

٢- في ( خ ) حظا : الصواب ما أثبتته .

٣- في ( خ ) رد . تحريف .

٤- الغيب : أي يقوم الغائبون مكان الحاضرين والحاضرون مكان الغائبين .

قال ابن منظور : يقال غَيْبٌ وَغَيْبٌ، وَغَيْبٌ أَيْ غَائِبُونَ . قال . وفي حديث أبي سعيد أن سيد الحي

سليم وإن نفرنا غَيْبٌ : أي رجالنا غائبون : اللسان مادة ( غيب ) .

٥- في ( خ ) ( المؤمنون يد على من سواهم يعقد عليهم ادناهم )

التصحيح من سنن أبي داود ٢ / ٤٨٨ ، وأخرجه البخاري من حديث علي رضي الله عنه

بلفظ ( ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلما فعليه لعنة

الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل ) البخاري

في كتاب الفرائض ١٢ / ٤١

٦- كما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : ( وما على وجه الأرض مسلم إلا له في هذا

الفيء حق إلا ما ملكت أيما نكم ) المصنف ( ٢٠٠٣٩ )

٧- في ( خ ) وإن كان للكامل وغاب فإن خط الحضور ) ٨ / ب / ٦٢

٨- أي من النفس والأموال : قال في المختار : المهجة الدم وقيل دم القلب

خاصة وخرجت مهجته : أي روحه .

٩- مابين القوسين سواد بقدر كلمة ويستقيم المعنى بدونها .



( ١ ) وكان الفضل ما يصير الى الغائب من أجر السحاضر فيعطي الحاضر بحصصهم  
 بالملك وبالأجرة ويعطي الغيب الباقي من الأجرة بالملك الذي لهم وجعل  
 الله عز وجل لهذا مقادير معروفة فجعل أربعة أخماس الغنيمة للحاضر  
 وخمسها للغائبين . ثم كان ذلك الخمس الذي للغائبين لا يصل اليهم لوجرى  
 على جميعهم شيئ له بال ان كان عدد هم لا يحصيه الا الله فصرف ذلك  
 في ذوى الخلّة منهم والمحتاجين وفي وجوه صالح المسلمين ثم فضل بعض  
 المجاهدين على بعض فجعل للفارس أكثر مما جعل للراجل لما تكلفه الفارس  
 من فضل النفقة على فرسه وسمى المحتاجين بأوصافهم فقال ( لله خمسة  
 وللرسول ) الآية ( ٨ )

وقال أهل العلم . ان حقيقة ذلك أن سهما منها للرسول ينفقه في صالح  
 نفسه وفي نفقة عياله ان كان قوام الأمر في الدين بهد هيبه وإرشاده وسهما  
 آخر لذوى القربى وهم قرابة النبي عليه السلام المختصون به من بني هاشم  
 ثم الحق بهم بخير المطلب بالحلف القديم الذي كان بينهما في الجاهلية  
 فكانت دعوتها دعوة واحدة فكان يرجع هذا السهم أيضا الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لقرابة هولا منه وقتالهم معه ان كان اعتماده عليهم وان كان هناك  
 أنصار وأعوان من غيرهم ، ومنها سهم آخر لليتامى وهم العجزة عن الكسب  
 مع عدوهم عن مكسب لهم . وسهم آخر للمساكين وهم الفقراء المحاويج الذين  
 قد أسكنتهم الذلة بالفقر والحاجة

- ١- ما يصير الى الغائب بيان للفضل .
- ٢- في ( خ ) من آخره الى الغائب : لعل الصواب ما أثبتته . ٦٢/ب/٩
- ٣- في ( خ ) ( ولا خرة ) المعنى على ما أثبتته . ٦٢/ب/١٠
- ٤- في ( خ ) من الأخرة
- ٥- الخلّة : الحاجة والفقير .
- ٦- وحق هذه الجملة أن يذكر بعد قوله ( وخمسها للغائبين ) .
- ٧- في ( خ ) ( وسماها ولا المحتاجون ) ٦٢/ب/٨
- ٨- والآية من سورة الأنفال : ٤١
- وتامها . ( واعلموا أن ما غنتم من شيئ فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى  
 واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم  
 الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيئ قدير )
- ٩- في ( خ ) ومنهم . تحريف ٦٢/ب/١٨
- ١٠- في ( خ ) المختصين : الظاهر ما أثبتته . لأنه صفة ٧/ من أسفل ب/ ٦٢
- ١١- في ( خ ) بتسي : الصواب ما أثبتته ٧/ من أسفل ب/ ٦٢
- ١٢- في ( خ ) ومنهم . : الصواب ما أثبتته . وهو معطوف على قوله ومنها  
 سيم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
- ١٣- أي فقرهم .

( ١ )

وهو لا ضعفاء. يدعون للمسلمين لهم بالنصرة والظهور على العدو وهم أعوان  
 في الحقيقة وقد يحتمل معناه أنهم يُنصرون بمن يحضر معهم العدو<sup>(٢)</sup> من ضعفائهم  
 كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بصعاليك المهاجرين<sup>(٣)</sup> ب/٦٢/ل  
 وذلك أن الأقوياء إذا هربوا استؤصل الضعفاء لعجزهم عن التخلص بأنفسهم  
 واليتامى أيضا يدخلون في القسم الأول من جهة الامداد والدعاء انما جمع  
 بينهم وبين المساكين والله أعلم لأن اليتامى كما ذكرنا هم الضعفاء الذين  
 لا آباء لهم وهم عجزة عن الكسب أو أن كسبهم لا يفي بسد خلتهم<sup>(٤)</sup>  
 وجعل الله الخامس لابن السبيل هو المنقطع به لا يجد نفقة سفره وأدخل في هذا  
 المعنى في الأخذ من الغنيمة انما هو = والله أعلم = أن كل بلد من بلاد  
 الاسلام فأهله باءزاء بلد من بلدان الشرك هكذا كانوا في ابتداء الأمر  
 محاط بهم من كل جهة وكل أهل بلد أقوى على قتال من باء زائهم  
 من الأجنب المختلطين لأن القبيلة الواحدة يتنافسون ويتحامون ويتحارسون

١- في ( خ ) : يعرون للمسلمين .

كما ورد في الخبر عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه قال : أنه ظن أن له فضلا  
 على من دونه من أصحاب النبي (ص) فقال : نبي الله (ص) انما ينصر الله هذه الأمة  
 بضعيفها بدعوتهم وصلاتهم واخلاصهم ( رواه النسائي ٤٥/٦ )

وأن أبي الدرداء رضي الله عنه قال سمعت رسول الله (ص) يقول : ( ابغوني  
 الضعيف فانكم انما ترزقون وتنصرون بضعفائكم ) رواه النسائي ٤٦/٦

٢- في ( خ ) لمن يحضرو : الظاهر ما أثبتته المعنى أن المسلمين ينصرون بمن  
 يحضر معهم من ضعفاء المسلمين على من يحضر مع العدو من ضعفائهم

٣- المصعلوك : من لا مال له . وقد صعلته اذا أذهب ماله منه ، صعلكت الابل  
 اذا ذهبست .

٤- أخرجه الطبراني بهذا اللفظ من حديث أمية بن خالد بن أسيد في المعجم  
 الكبير ٢٩٢/١ ط مطبعة الزهراء بالموصل ط ٢

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له ( ح ) (حسن) : في فيض القدير  
 ٢١٩/٥ يستفتح ينتصر أي : يطلب النصرة بصعاليك المسلمين أي : يدعاهم فقرائهم

الذين لا مال لهم ولا جاء تيمنا بهم لانكسار خواطرهم  
 ٥- في ( خ ) ( الان ) لعل الصواب ما أثبتته .

٦ / أي أن الناس في القبيلة الواحدة يتنافسون ويتحارسون الخ

( ٢ )

( ١ )

علي أن لا يفر واحد منهم بشيء من الفضيلة مبالغة  
 في القتال لا يشركه في ذلك صاحبه فاجتماعهم في دارهم يفيد هذا المعنى  
 وقد يكون القريب ببلده أغنى منه في بلدة الغربية ويكون في بلوغه الى بلدة  
 زيادة في مقاتلتهم فاحتيج الى هذا المعنى أن يكون منهم من يؤخذ  
 من مال العدو ولا ين السبيل لما فيهم من هذا الضرب من الفائدة في الاعانة  
 على أخذ أموالهم فهذا ما في الغنيمة  
 وأما الفيء فان كتاب الله تعالى يدل على أنه مقسوم خمسة أسهم كالغنيمة  
 فالأربعة أخماس منه للرسول صلى الله عليه وسلم خاصة ثم الخمس الآخر مقسوم  
 على ما ينقسم عليه خمس الغنيمة أفما ترى اتفاق المالين الا في مصرف أربعة  
 الأخماس فانها قاضيا في الغنيمة للغانمين وفي الفيء لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم . وهذا الاختلاف راجع الى الاتفاق في المعاني وذلك أن أربعة الأخماس  
 من الغنيمة صرفت الى الغانمين .

١- أي حريص على أن يؤدي الواجب ويحافظ على الفضيلة .  
 ٢- في ( خ ) ( بالقال في القتال )

٣ وهو أن يصل الى بلدة ليشارك أهلها في مقاومة من بازائه من بلاد الكفر .

٤- منهم أي من الغانمين .  
 ٥- وهو ما في قوله عز وجل ( وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ  
 وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ  
 وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ )  
 سورة الحشر ( ٧ )

ظاهر الآية يدل على أن ما أفاء الله على رسوله ينقسم على خمسة أسهم ، أما كون  
 الخمس لأهل الخمس وأربعة أخماس للرسول (ص) مأخوذ من السنة .

روى الشافعي عن ابن عيينة بإسناده عن عمر رضي الله عنه . قال : كانت

بنوا النضير مما أفاء الله عز وجل على رسوله ما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب فكانت

لرسول الله (ص) خالصا دون المسلمين ( الأم ٤ / ١٦١ )

وكان الخمس لأهل الخمس بالآية وأربعة أخماس خالصا لرسول الله (ص)

أما الخمس فيخمس ويعطي لأهل الخمس . الدليل على ذلك ما روى عن علي رضي الله عنه

أنه قال : ولأنني رسول الله (ص) خمس الخمس فوضعت مواضع حياة رسول (ص)

وحياة أبي بكر وحياة عمر (رواه أبو داود ١٣٢ / ٢) وهو دليل على أن مصارق الخمس

خمس

٦- في ( خ ) للغنيمة في الغانمين . هذا تعكيس من الناسخ ١١ / أ / ٦٢

( ١ )

وهم الذين حضروا الوقعة وأخذ مال العدو وبهيبتهم في القتال ثم أربعة أخماس الفئى مأخوذة بهيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم . التى كأن الله جعلها له فقال عليه السلام (نصرت بالرعب أن العدو ليها بني من مسيرة شهر) ( ٢ ) فصارت أربعة أخماس هذا المال إذ كان كله مأخوذاً بهيبته ألا ترى قول الله عز وجل في قصة هذا المال ( وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوتِجْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَسْلُطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) ( ٣ ) فأخبر أن الفئى مأخوذ لا يركض المسلمين على العدو والخيل والركاب ولكن الله يسلط رسله عليهم وقال بعض من يدعي الحكمة : أن وجه هذا هو أن مال العدو مأخوذ لجملة المسلمين الغانمين وغيرهم بالرسول وغيره . ( ٤ )

ولكن أربعة أخماس ما أعد الله من الثواب للمسلمين على الاجتماع على نصره دين . مخصوص بها المقاتلون لما تحملوه من المشاق والمخاطرات وأربعة أخماس ( ٥ )

ما يؤخذ من الفئى مخصوص لها النبي صلى الله عليه وسلم لما تحمله من مقاسات ١/٦٢ أثقال النبوة فكأنه عليه السلام وحده جيش إذ كان إنما بعثه في ابتداء أمره وحده مجاهد باللسان والدعاء وحده كما يجاهد جيشاً فهم مجتمعون ( ٦ ) ( ٧ )

- ١٪ في ( خ ) والهيئة : وبعد هياضي بقدر كلمة . ٩ / من أسفل أ ٦٢ / ٢٪ - ولفظ الحديث عن أبي ذر أن النبي (ص) قال : أعطيت خملنا لم يعطهن نبي قبلي بعثت الى الأحمر والأسود ، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ونصرت بالرعب شهراً يربع منى العدو وميسرة شهر وقيل سل تعطه فأختبأت دعوتى شفاعة لأمتى وهي نائلة منكم إن شاء الله تعالى من لا يشرك بالله شيئاً ) سنن الدارمي ٢ / ٢٢٤ ط دار الباز والحديث صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما ولفظه عند البخارى من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه . أن النبي (ص) قال : ( أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي فنصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً فأيا رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل وأحلت لى المغانم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة . وكان النبي (ص) يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة ) بخارى في التيمم ١ / ٤٣٦ - مسلم في المساجد ٥ / ٣ - ترمذى في السير ٢ / ٥٢ نسائي في الغسل ١ / ٢١٠ - ٢١١ .
- ٣٪ - الآية من سورة الحشر ( ٧ )
- ٤٪ - في ( خ ) ( وغيرهم بالرسول وغير من أفته ) لعل الصواب ما أثبتته ١ / ٢٢ / ٥٪ - في ( خ ) ( مخصوصون )

٦٪ - في ( خ ) جيشين فهم مجتمعين : الظاهر ما أثبتته .  
المعنى أن النبي (ص) هو وحده جيش فى مقابلة جيش العداة والله أعلم ؛  
٧٪ في المخطوطة ( مجتمعين ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم

قال: وهذه القسمة انما وقعت على الخمسة لأن الجهاد موضوع لاقامة الدنيا وأصول الدين وهو الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر كما يذكر الله عز وجل في هذا في ( آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ) الى قوله ( المصير )<sup>(١)</sup> فقوله واليك المصير اشارة الى اليوم الآخر وهذا مالا ينكره (العقل) ولكنه خارج

عن معاني الفقهاء<sup>(٢)</sup> (٣) (٤) (٥)  
وما ذكر في هذين المالين من سهم الله ورسوله ( في كل ) من أربعة أخماس من الفيء ( وخمس الغنيمة ) لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان سبيلها واحد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله من سهمه ويحبس لهم قوت سنة ثم يصرف ما بقي اليهم ( ٧ ) في مصالح المسلمين فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ونسأه صرف ذلك الى جملة المصالح كالفضل من مؤنته ومؤنتهن في حياته وقد روى عنه عليه السلام

١- ( آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله لانفرق بين أحد من رسوله وقالوا سمعنا وأطعنا <sup>ربنا</sup> وقرآنك واليك المصير ) من سورة البقرة .

٢- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة .

٣- أي مال الغنيمة والفيء

٤- سهم الله ورسوله شيء واحد ، وبهذا قال كثير من المفسرين قال ابن كثير: وقال آخرون: ذكر الله هنا استفتاح كلام للتبكيك وسهم لرسوله (ص) قال : الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي (ص) اذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة فنضرب ذلك الخمس في خمسة ثم قرأ ( وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ) فان لله خمسة مفتاح كلام ( لله ما في السموات وما في الأرض ) فجعل سهم الله وسهم الرسول واحدا . ثم ذكر عدد كثيرا ممن ذهب الى هذا من العلماء انظر تفسير القرآن العظيم ٢ / ٣٢٣ وقال الشوكاني في فتح القدير ١٩٨ / ٥ المراد بقوله ( لله ) أن يحكم فيه ما يشاء . وقال الشافعي في الأم ٤ / ١٦١ ( لله ) مفتاح كلام كل شيء وله الأمر من قبل ومن بعد

٥- في ( خ ) ( ودل ) الظاهر ما أثبتته .

٦- ما بين القوسين لاتمام المعنى .

٧- روى الشافعي في الأم ٤ / ١٤٦

قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحدثان قال : سمعت عمر بن الخطاب وعلي والعباس رحمة الله عليهم يختصمان في أموال النبي (ص) فقال عمر كانت أموال بني النضير مما آفا الله على رسوله مما لم يوجب عليها المسلمون بخيل ولا ركاب . فكانت للنبي (ص) خالصا دون المسلمين فكان النبي (ص) ينفق عنها على أهله نفقة سنة فما فضل جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله عز وجل

الحديث ( أخرجه البخاري ٦ / ١٩٧ ، وأبو داود ٢ / ١٢٦ )

٨- في ( خ ) ما أثبتته .

أنه قال: ( ما لي مما أفاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ) . ( ١ ) .  
 ومعناه = والله أعلم = انما جعله الله من الخمس فهو مردود في مصالحكم لأن رأس مصالحنا  
 هو كفاية رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته لنفسه ولمن لا بد له من الاتفاق عليه  
 ثم يتبع ذلك ما سواهم من المصالح ، وينبغي أن يتبع هذا الباب بذكر قسم الصدقات  
 في الأصناف الذين ذكرهم الله في الكتاب ، والوجه فيسه .  
 فمن ذلك ذكر الله من تصرف فيهم الصدقات فقال : ( انما الصدقات )  
 الآية . ونبه رسول الله صلى الله عليه وسلم على جملة المعاني في أخذ الصدقات  
 فقال : ( أمرت أن آخذ من أغنيائكم فأردّها على فقرائكم ) ومعقول أن الفقري اللغة  
 اسم للحاجة فيقال . أنا فقير السي رحمة الله . وأنا فقير الى فضله الا ترى  
 انما بازاء الصدقة يقابله في ضد معناه هو الفنى فلما كان الغني وهو  
 من لا يحتاج . كان الفقير من يحتاج ، قال الله تعالى ( لقد سمع الله قول الذين  
 قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء ) وقال في آية أخرى ( والله الغني وأنتم الفقراء )  
 ولما كان الأمر على ما قلناه وكانت الحقوق المأخوذة من الأموال على اختلاف

الصدقات

١- الحديث أخرجه الامام في المسند في حديث عبادة بن الصامت ٣١٩/٥  
 وأبو داود من حديث عمر بن عيسى في كتاب الجهاد ٧٤/٢ ولفظ الحديث عند أحمد  
 ( أخذ النبي (ص) وبرة من جنب بعير فقال : أيها الناس انه لا يحل لي  
 مما أفاء الله عليكم قدر هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم )

٢- في (خ) (لأرأس) ٦٣٩١/١١

٣- أفراد السلام عن الصلاة أو أحدهما خلاف المأمور . في المخطوطة ( عليه السلام ) فقط

٤- أي في قوله عز وجل ( انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها  
 والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من  
 الله والله عليم حكيم ) سورة التوبة الآية ( ٦٠ )

٥- معطوف على ذكر قسم الصدقات .

٦- لعل المؤلف رواه بالمعنى أما الحديث فصحيح رواه الشيخان وغيرهما  
 واللفظ في البخاري . عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي (ص) بعث معاذاً  
 رضي الله عنه الى اليمن فقال : أدعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول  
 الله فان هم أطاعوا ذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة  
 فان هم أطاعوا ذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم  
 وترد على فقرائهم (بخاري في أول كتاب الزكاة ٢٦١/٣)

٧- قال ابن منظور . قال ابن عرفة : الفقير عند العرب المحتاج . قال الله تعالى  
 ( وأنتم الفقراء الى الله ) أي المحتاجون اليه لسان العرب مادة ( فقير )

٨- الآية من سورة آل عمران ( ١٨١ ) وتامها ( سنكتب ما قلوا وقتلهم الأنبياء  
 بغير حق ونقول ذقوا عذاب الحريق )

٩- الآية من سورة محمد ( ٣٨ ) وتامها الآية ( ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل  
 فمنكم من يبخل ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء وان تتولوا

(١)  
 أسمائها في الزكاة والصدقة من العشر وغيره مجتمعة في أنها مأخوذة من الأموال  
 وكان الغنى في غالب الأمر إنما يقع بالمال،  
 والفقير إنما يقع بعدم المال جعل الله حقوق الأموال مصروفة في أصناف تجمعهم  
 مقاصد الحاجات فمنهم الفقراء، والمساكين، وهذا ان الصنفان يجمعهما معنى واحد  
 في الجملة إلا أنهما يختلفان في التفصيل فيكون أحدهما أشد من الآخر كما  
 قد تكلم الناس في الفقير والمسكين، أيهما أشد حاجة؟ وأي القولين ثبت  
 ولا معنى أشبه في الفرق بينهما من أن يكون أشد هما حاجة هو الذي لا يجد شيئاً.  
 وأخفهما هو الذي يجد مالا يفي لتعام حاجته؛  
 ب/٦٣

= يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ) .

١٪ في ( خ ) ( والصدقة والعشر مجتمعة ) وبما أثبتناه يستقيم المعنى .  
 ٢٪ - كونهما محتاجين . لا يفي دخلها بخرجهما، ويختلفان في التفصيل فقال  
 بعض العلماء : الذي يكون أشد حاجة هو الفقير، وهو قول الشافعي وأصحابه رحمهم الله .  
 وقال بعضهم : الذي أشد حاجة هو المسكين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه رحمهم  
 الله تعالى . ومن العلماء من قال لافرق بين الفقير والمسكين والله تعالى وصفهم  
 بهذين الوصفين والمعصود شيئاً واحد وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله  
 وهذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف معناها عند أهل اللغة . فذهب بعض أهل  
 اللغة إلى أن الفقير أسوأ حالا من المسكين . وذهب بعضهم إلى عكس ذلك  
 كما ذكر ابن منظور في اللسان مادة ( فقر )  
 وبالنظر إلى الأدلة يظهر أن الفقير أسوأ حالا من المسكين كما ذهب إليه  
 الشافعي وأصحابه، وما يدل على ذلك ما يأتي .  
 \* الأول . أن الله تعالى إنما أثبت الصدقات لهؤلاء الأصناف دفعا لحاجتهم  
 وتحصيلا لمصلحتهم، وهذا يدل على أن الذي وقع الابتداء بذكره يكون أشد  
 حاجة، لأن الظاهر وجوب تقديم الأهم على المهم .  
 \* الثاني . ما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يتعوذ من الفقر وقال : كاد الفقر  
 أن يكون كفرا )

ثم قال : ( اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشني في زمرة المساكين )  
 فلو كان المسكين . أسوأ حالا من الفقير لتناقض الحديثان لأنه تعوز من الفقر  
 ثم سأل حالا أسوأ منه . أما إذا قلنا الفقير أشد من المسكين فلا تناقض البتة  
 \* الثالث . أن كونه مسكينا لا ينافي كونه مالكا للعمال بدليل قوله تعالى : أما  
 السفينة فكانت لمسكين ( فوصف بالمسكنة من لدهن سفينة من سفن البحر تتساوى  
 جملة من الدنانير ولم نجد في كتاب الله ما يدل على أن الإنسان  
 سمي فقيرا مع أنه يملك شيئاً : هذه وغيرها تدل على أن الفقير أسوأ حالا  
 من المسكين وللمزيد من الأدلة راجع .

المهذب . ١٧٨/١ ، فتح القدير ٢٦٢/٢ ، فخر الرزاني ١٠٧/١٦ - ١١٠  
 ٣٪ - لم يذكر المؤلف هنا على ترتيب ماورد ذكرهم في الآية ، إنما رتب ذكرها  
 على حسب من يأخذون بالحاجة . وعلى حسب من يأخذ بالاعانة  
 ومن الأصناف الثمانية ستة منهم يأخذون بالحاجة وهم الفقراء والمساكين والمكاتبون  
 والمجاهدون وابن السبيل والغارمون ، واثنان منهم يأخذون بالاعانة . العاملون  
 عليها والمؤلفة قلوبهم : كما سيوضح المؤلف بعد قليل .

و منهم الرقاب : وهم المكاتبون

الذين هم فقراء بالعبودية والرق فيحتاج الى فك رقابهم من الرق وليستغفروا بأنفسهم .  
(١)

ومنهم الغارمون وهم ( الذين عليهم ديون في غير محاص، فهم في حاجة الى فك ذمتهم فهو لآء فقراء محتاجون

( ٢ )

وأهل سبيل الله وهم المجاهدون الذين يحتاجون الى ما ينفقونه في جهاد عدوهم وما يخلفونه بعد هم لأهل اليهم مدة سفرهم لعدوهم وقد كانوا أو الأكرهون منهم في وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقراء محتاجين الى معونة لهم وقد وصف الله جماعة منهم فقال : ( وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يَنْفِقُونَ ) (٣)  
فأطلق الله لهذه الطبقة اسم سبيل الله وان كانوا لا يخلون أن يكون فيهم أغنياء لغلبة الفقر عليهم .

( ٤ )

ومنهم ابن السبيل وهم المنقطع بهم في طريقهم يحتاجون الى ما يتحملون به ليصلوا الى مقصد هم فيه ولا فقر حين يتفق لهم هذه الحال وفي الوضع الذي ينفق لهم وان كانوا قد يكونوا أغنياء في بلادهم .

ومنهم المؤلفة قلوبهم وهم الذين يحتاجون الى تأليفهم بما يقع اليهم من المال فيستمالون لمن هم معروفون بالميل اليهم من الكفار .

١- وهم ضربان ضرب غرم لاصلاح ذات البين وضرب غرم لمصلحة نفسه . فأما الأول . ضربان .

\* من تحمل دية مقتول فيعطى مع الفقر والغنى لقوله (ص) ( لا تحل صدقة لغنى الا خمسة الغازى في سبيل الله ، والعامل عليها أو الغارم أو الرجل اشتراها بماله أو رجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين اليه ) \* من حمل مالا في غير قتل لتسكين فتنة ففيه وجهان .  
( أحدهما ) يعطى مع الغنى لأنه غرم لاصلاح ذات البين فأشبه اذا غرم دية مقتول .

( الثاني لا يعطى مع الغنى لانه مال حمله في غير قتل فأشبه اذا ضمن شيئاً في بيع وأما من غرم لمصلحة نفسه فان كان قد أنفق في غير معصية دفع اليه مع الفقر . وهل يعطى مع الغنى ؟ فيه قولان : قال في الأم لا يعطى لأنه يأخذ لحاجته اليها فلم يعط مع الغنى كغير الغارم : وقال في القديم يعطى لأنه غارم في غير معصية فأشبه اذا غرم لاصلاح ذات البين . مهذب ١/١١٩

٢- وهم الغزاة الذين لا فيئ لهم بأن نشطوا للجهاد فيعطون مع الغنى بخلاف من تجردوا اليه وهم المرتزقة الذين لهم الحق في الفيء ، وهو لآء يعطون من الزكاة كما في شرح الجلال على المنهاج ٣/١٩٨

٣- الآيات ( ٩٢٩ ) من سورة التوبة .

٤- أى الى ما يعطونه لمن يحملهم الى مقصد هم

٥- أى . لم يعطوا بصفتهم فقراء بل يعطون من باب قوله (ص) ( المؤمنون



وهو لآء انما جرهم الى ضعف الميل الى الاسلام حاجتهم الى المال فيستمالون الى الاسلام بتحبيبهم الى الاسلام بما يعطونه فيهم انما يعطون في الحقيقة للحاجة، وفي صفات المؤلف لفة كلام كثير وأحسنها على ما يليق بما أريد بالآية.

= كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى سائر الجسد بالحمى والسحر، وهذا

إشارة الى سمو الاسلام وهذا أبلغ من اعطاهم بالفقر مما يدل على سمو الاسلام .

١- قال الشيخ أبو اسحاق : المؤلف ضربان مسلمون وكفار . فأما الكفار فـضربان

ضرب يرجى خيره ، وضرب يخاف شره ، وقد كان النبي (ص) يعطيهم . وهل يعطون بعده ؟

فيه قولان : \* ١ يعطون لأن المعنى الذي به أعطاهم النبي (ص) قد يوجد بعده

\* ٢ لا يعطون لأن الخلفاء رضي الله عنهم بعد النبي (ص) لم يعطوهم .

وقال عمر : رضي الله عنه ( انا لانعطي على الاسلام شيئاً فمن شاء فليؤ من ومن شاء

فاليكفر ) فاذا قلنا انهم يعطون فانهم لا يعطون من الزكاة لأن الزكاة لاحق فيها

لكفار وانما يعطون من سهم المصالح .

وأما المسلمون فهم أربعة أضرب ، ١ = قوم لها شرف فيعطون ليرغب نظرؤهم

في الاسلام . لأن النبي (ص) أعطى الزريقان بن بدر وعدى بن حاتم

٢ = قوم أسلمو ونيتهم في الاسلام ضعيفة فيعطون لتقوى نيتهم لأن النبي (ص)

أعطى أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وغيرهما كل واحد منهم مائة من الابل

وهل يعطى هذان الفريقان بعد النبي (ص) ؟ فيه قولان .

\* ١ = لا يعطون لأن الله تعالى أعز الاسلام فأغنى عن التآلف بالمال

\* ٢ = يعطون لأن المعنى الذي به يعطون قد يوجد بعد النبي (ص) ومن أين يعطون ؟

فيه قولان .

١ \* من الصدقات للآية : والثاني : من خمس الخمس لأن ذلك مصلحة فكان من سهم

المصالح

والضرب الثالث : قوم يليهم قوم من الكفار ان أعطوا قاتلوهم .

والضرب الرابع : قوم يليهم قوم من أهل الصدقات ان أعطوا جبو الصدقات

وتقى وفي هذين الضربين أربعة أقوال .

١ = يعطون من سهم المصالح . لأن ذلك مصلحة .

٢ = من سهم المؤلف لفة من الصدقات للآية .

٣ = من سهم الغزاة لأنهم يغزون

٤ = وهو المنصوص أنهم يعطون من سهم الغزاة ومن سهم المؤلف لفة لأنهم جمعوا

معنى الفريقين إسن المهدب بنصه ١ /

وهذا القول الأخير هو الذي اختاره المؤلف هنا كما قد نقل عنه ذلك المصنف

في التفسير الكبير ١١١ / ١ ، قال : ونقل القفال . أن أبا بكر رضي الله عنه

أعطى عدى بن حاتم لما جاءه بصدقاته وصدقات قومه أيام الردة ، وقال

المقصود أن يستعين الامام بهم على استخراج الصدقات عن الملاك .

من ثمانى مستحقي الزكاة أن يكون قوم ممتنعين عن أداء الزكاة كما كان في وقت الردة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ويكون بازائهم قوم من أهل الصدقات ممتنعين<sup>(٣)</sup> فيعطى رؤساء هؤلاء من الصدقات ( لتقويتهم على أخذها من الممتنعين ) وليقتدى بهم<sup>(٤)</sup> ولئك الممتنعون الضعفاء النيات فيرجع هذا الى أنهم أعطوا لا عانتهم على الصدقات وهذا غير ما قدمنا ذكره<sup>(٥)</sup> وجد ير أن يكون هكذا ، فان هذا الصنف قرنوا في الذكركر بالعالملين على الصدقات وهم انما يأخذون بالمعونة على تحصيلها وان كانوا أغنياء ، واذا كان الأمر على هذا التزويل فخصال بيان الآلية من مستحقي الزكاة على ثمانية أصناف . ستة منهم يأخذون بالحاجة ، واثنان يأخذون بالمعونة على تحصيل الصدقات ، وتكون الحقيقة وقوع القسمة على الستة الذين يعطون بالحاجة ، ثم الصنفان الآخران انما مدخلهما لا عانة على التحصيل الذي يعطوه هؤلاء الاصناف الستة ومن حل هذا السجل فاعطاؤه يقع تبعاً لا مقصوداً منتقد بيره في أصناف المستحقين يقع كذلك ألا ترى أن من يحتاج اليهم لسوق الغنائم حتى تحصل في بلاد الاسلام يعطون من جملة الغنيمة

- 
- ١ = هكذا في المخطوطة لعل الصواب من بيان مستحق الزكاة والله أعلم .
  - ٢ = وعبارة المجموع: قوم يليهم قوم عليهم زكوات ويمنعونها فان أعطى هؤلاء تلوهم وقهروهم على أخذها منهم وحملوها الى الامام وان لم يعطو لم يأخذوا منهم الزكوات واحتاج الامام الى مؤنة ثقيلة لتجهيز من يأخذها : المجموع ٦ / ١٩٩
  - ٣ = في المخطوطة - ( غير ممتنعين ) والتصويب من المجموع المرجع السابق .
  - ٤ = ما بين القوسين في الأصل هكذا ( لعونه لعمراسم ) لم يظهر لي معناها لعل الصواب ما أشبه .
  - ٥ = انظر صفحة ( ٤٩٢ ) وهم الضعفاء الذين يستلمون لتقوية ايماهم .

أ/١٣

ولم يفرد ذكر لهم في الأصناف الذين تصرف الغنيمة فيهم وذلك أنهم انما يعطون بالمعونة والله أعلم . =

فان قال قائل : لم يكن هذان الصنفان في آخر الستة فتكون الرقاب ، ومن ذكر منهم مقرونين بالفقراء والمساكين قيل : يحتمل وجه ذلك أن الجملة من أصناف الصدقات لما كانت تدور على الحاجة التي تسمى بالفقر والمسكنة شمل ذكرهم الغارمين وفي الرقاب ومن قرن في الذكر ، بينما عقب ذكر الآخرين بالحاجة جاريا على ما يقتضيه سياق الكلام ثم أعيد ذكر بعض المحتاجين وليس ينكر أن يعترض

بين الكلام معترض فاذا ذكر المعترض أعيد الكلام الى ذكر ما يتصل بما مضى قبل المعترض وهو في القرآن كثير منه قوله عز وجل ( فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ

رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ) ( ١ )

على قراءة (١) من قرأ وضعت بتحريك العين وتسكين التاء : وقوله ( وَالَّذِينَ

إِنَّا فَعَلُوا فَاخِشَةُ أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاَسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ، وَمَنْ يَغْفِرِ

الذَّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ) ( ٣ )

( ٤ )  
فما اقتصناه في مستحقى الصدقة وتخريج عطاياهم على الوجه الذى ذكرناه .

ما يشاكل ما قدمنا ذكره في آية الفبي ، والغنيمة من وصف الأصناف المستحقين ( ٥ )

للجنس اذ كان راجعا الى من يكون سببا لأخذ المالين عن المشركين ، وكذلك

ما ذكرناه في الصدقات راجع الى من يكون سببا لأخذ الصدقات . والله أعلم .

١- الآيـة من سورة آل عمران ( ٣٦ )

٢- وعلى هذه القراءة فهي جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وفي قراءة بضم التاء ( وضعت ) وعلى هذه القراءة وهو من كلامها ولا يكون اعتراضا وحينئذ ففيه التفات من الخطاب الى الغيبة اذ لوجرت على مقتضى قولها لقالت فانت أعلم .

أنظر شرح الجلال والفتوحات الالهية . ٢٦٣/١ ط . ح

٣- الآيـة ( ١٣٥ ) من سورة آل عمران .

ومحل الشاهد قوله ( ومن يغفر ، الذنوب الا الله ) جملة معترضة بين المتعاطفين قال صاحب الفتوحات الالهية . في قوله ( ولم يصروا ) يجوز أن تكون جملة حالية من فاعل استغفروا . أى استغفروا غير مصرين ، ويجوز أن تكون هذه الجملة مسوقة على فاستغفروا . أى ترتب على فعلهم الفاحشة ذكر الله تعالى والاستغفار لذنوبهم وعدم اصرارهم عليها وتكون الجملة من قوله ( ومن يغفر الذنوب الا الله ) معترضة بين المتعاطفين على الوجه الثاني ، وبين الحال وذى الحال على الأول

الفتوحات الالهية ٣١٦/١

٤- أى اتبعناه وأخبرناه .

٥- أى لجنس المال .

\*\*\*\*\*  
 \*\*\*\*\* (( كتاب الطعام والشراب )) \*\*\*\*\*  
 \*\*\*\*\*

( ١ )  
 الأصل في هذا الباب اخراج الناس والأنعام من الأرض ، اخوانا وسخر لهم  
 من الأنعام والحيوان ونحو ذلك ————— .  
 واخبرنا الله انما خلق ذلك أجمع متاعا لنا ولأنعامنا . وكان في معنى  
 ما خلق لنا هو ما خلق لنا فنعنا .

ووجوه المنافع مختلفة فأعظم وجوهها أن يستدل بما نراه منها ونشاهد  
 على الأحوال المختلفة المتعاقبة على أن لها صنعا حكيمًا قادرًا ، ثم ما ينتفع  
 به منها في اقامة ابداننا وأبدان ما يسخر لنا من الحيوان بتموله وركوبه  
 وحلوه .

فالوجه الأول . يشترك فيه المباح من هذه الأشياء ، والمحظور منها بأن كلا الضربين  
 يدل على صانع حكيم لطيف ، متقن قادر على ما يشاء مما يعجز عنه البشر .  
 والثاني ينفرد بالانتفاع في الوجه الذي ذكرناه المباح منه دون المحظور وقد يكون  
 ذلك متاعا لأنعامنا ومنفعة لنا في وجوه كثيرة على اقامة الأبدان بالمحرم والمحلل  
 والمحظور والمباح وانقسام هذه الأشياء قسمين محظور ومباح .

- ١- حذف المضاف اليه للعلم به . أي اخراج الله الناس والأنعام .
- ٢- كونهم اخوانا باعتبار أنهم جميعا خلقوا من الأرض . كما قال عز وجل ( والله أنبتكم من الأرض نباتا ) سورة نوح ( ١٧ )  
 وهذا كما يقال للكفار ، اخوان الشياطين . قال عز وجل ( واخوانهم يمدونهم في الغي ثم لا يقصرون ) سورة الأعراف الآية ( ٤٠ )
- ٣- وسخر لهم . أي للناس ، كما قال عز وجل ( والأنعام خلقها لكم ) .
- ٤- أي سخر لهم الحيوان مثل ما سخر لهم الأنعام .
- ٥- أي في قوله عز وجل ( فلينظر الانسان الي طعامه \* أنا صببنا الماء صبا \* ثم شققنا الأرض شققا \* فأنبثنا فيها حبا \* وعنبا وقصبا \* وزيتونا ونخلا \* وحدائق غلبا \* وفاكهة وأبا \* متاعا لكم وللأنعامكم \* ) سورة عبس الآية ( ٢٤ - ٣٢ )
- ٦- في ( خ ) ( بمولاه )
- ٧- في ( خ ) ( الأيدي ) .

- =====
- ١- القضب : القث الرطب : القث الفصصة اذا يبست . قال الأزهرى . القث حب برى لا يئبته الآدمي فاذا كان عام قحط وفقد أهل البادية ما يقتاتون به من لبن وتمر ونحوه دقوه وطبخوه واجتزؤا به على ما فيه من الخشونة ؛ مصباح المنير . فتح القدير ٣٨٥ / ٥
  - ٢- الأب كل ما أنبتت الأرض مما لا يأكله الناس ولا يزرعونه من الكلا وسائر أنواع المرعى فتح القدير : المرجع السابق .

لحكمة . لأن فضاء الأشياء إنما تعرف بأضدادها ، فلو لا المحرم لم يبق للمحلل قدر ولا وجب بالتحليل شكر وبالتحريم صبر، وإنما يستحق الثواب على هذين الفعلين، ألا ترى في قوله عز وجل ( ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور )<sup>(١)</sup> . أي لكل مؤمن بالتعبد وهكذا انقسام المناكح والملابس وغيرها قسمين ، ثم قد جعل الله عز وجل لكل واحد من هذين القسمين علما يهتدى به للكف عنه أو للاقدام عليه، وعرف عباده ذلك على السنة رسله وفي كتبه نصا<sup>(٢)</sup> واستدل لاى وتوقيفا وتنبیها ولا شك أن أولى الأشياء بالتحريم والتحظيـر ما كان ضارا غير نافع وأحقها بالتحليل والاباحة ما كان نافعا غير ضار والضرر والنفع يقع على وجهين .

أحدهما؛ ظاهر موجود [غير] خفي الابتداء والانتها .

والثاني؛ يوجد في الانتها على ما يعلم الله منه .

مما هو ابتداءه خاف عن العباد وهذه معان تحتاج الى شرح طويل وتفصيل والوجه أن يؤخر الكلام الى المأكول والمشرب فنقول؛ ان المأكول شيان .

حيوان، ونبات . والحيوان ضربان .

أحدهما؛ يحل أكله والثاني؛ مما يحرم أكله وكلها اما دواب بحر، واما دواب بر ودواب البر أصناف منها . أنعام، ومنها سباع، ومنها حشرات .<sup>(٦)</sup>

والوجه في معرفة أكثر المباح منها من المحظور أن كل ما أضر بالبدن أو خيف عليه منه تلف .

- 
- ١- ورد ذكر هذه الآية في القرآن في موضعين . الأول في سورة ابراهيم .  
( ولقد أرسلنا موسى بآيتنا أن أخرج قومك من الظلمات الى النور وذكرهم بأيام الله ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور ) الآية ( ٥ )  
والثاني في سورة لقمان ( ألم تر أن الفلك تجرى في البحر بنعمة الله ليريكم من آيته ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور ) الآية ( ٣ )
- ٢- النص ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى فاذا قيل احسنوا الى فلان الذى يفرح بفرحي، ويقضم بغمي كان نصافي بيان محييته . وقيل النص مالا يحتمل الا معنى واحدا . وقيل مالا يحتمل التأويل؛ تعريفات للجرجاني ٣٠٩
- ٣- الاستدلال تقدير الدليل لاثبات المدلول
- ٤- التنبيه في اللغة هو الدلالة عما غفل عنه المخاطب وفي الاصطلاح : ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل  
تعريفات للجرجاني : ٩٣ .
- ٥- في ( خ ) ( واخفا ) الظاهر ما أثبتته . والله اعلم .
- ٦- سباع : جمع سبع الحيوان المفترس .
- ٧ = ما بين القوسين لا تمام المعنى وليس من الأصل

(١) أو مادونه فهو محظور فكذلك كل ما كان مستقذرا في الطباع تعافه النفوس فانه خبيث في نفسه وهكذا ما اتصل تناوله بعاقبة مذمومة يؤدي بأكله اليها (٢) .  
وقد قال الله عز وجل فيما وصف به نبيه عليه السلام ( ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ) فذهب ذاهبون الى أن هذه اشارة الى ما كانت العرب تستطيه وتستخبثه فقد كانت العرب تستطيب أشياء وتستخبث أشياء . وقال :  
قائلون . ان هذين وصفان معموم بهما بجملة من ذوى الطباع السليمة والعقول الصحيحة وأن الشئ قد يكون خبيثا في نفسه وقد يكون خبيثا لخبيث عاقبته أو لشيئ يتصل به فمن ذهب الى الوجه الأول قال : ان هذا مما أمن الله به على العرب اذ يخلق التحليل والتحريم على الأشياء المأكولة فما جرت عليه عادتهم فلم يحظر عليهم ما كانوا يستطيبونه ولا أباح لهم ما كانوا يستخبثونه ثم لا ينكر أن يكون من يخالفهم في البلاد والطباع ←

١- في ( خ ) : ( أو ما دودونه ) ١٠ / ب / ٦٤ .  
٢- في ( خ ) ( اليه ) الظاهر ما أقيمت عليه . الضمير راجع الى العاقبة .  
٣- افراد السلام والصلاة أحدهما عن الآخر خلاف الوارد .  
٤- الآية ( ١٥٧ ) من سورة الأعراف ، وتام الآية ( الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ) .

قال النووي : قال أصحابنا وغيرهم وليس المراد بالطيب هنا الحلال : لأنه لو كان المراد الحلال لكان تقديره أحل لكم الحلال وليس فيه بيان ، انما المراد بالطيبات ما يستطيه العرب وبالخبائث ما تستخبثه العرب . قال : قال أصحابنا ولا يرجع في ذلك الى طبقات الناس وينزل كل قوم على ما يستطونه أو يستخبثونه . لأن يؤدي الى اختلاف الأحكام في الحلال والحرام واضطرابها وذلك يخالف قواعد الشرع قالوا . فيجب اعتبار العرب فهم أولى الأمم بأن يأخذ باستطاباتهم واستخبائهم لأنهم المخاطبون أولا وهم جيل معتدل لا يغلب فيهم الانهماك على المستقذرات ولا العفاقة المتولدة من النعم فيضيقوا المطاعم على الناس . قالوا : انما يرجع الى العرب الذين هم سكان القرى والريف دون أجلاف البوادي . الذين يأكلون مادب ودرج من غير تمييز ويعتبر عادة أهل اليسار والثروة دون المحتاجين ، ويعتبر حالة الخصب والرفاهية دون الجذب والشدة . أنظر للمزيد المجموع ٢٦ / ٩

٥- ذهب الى هذا الشافعية والحنابلة . أنظر المهذب ٢٤٩ / ١ ، معنى المحتاج ٣٠٣ / ٤ المعنى ٥٨٥ / ٨

٦- في ( خ ) ( ولاشئ يتصل به ) ٩ / ب / ٦٤

( ١ )

أن يستخبت ما يستطيه العرب ويستطيبون ما يستخبثونه وقد أوردنا في أول الكتاب فصلاً فيما يتعلق به الأحكام من المعانى التى تختص بها العرب الذين هم قوم النبى عليه السلام ثم يكون سائر الناس تبعاً لهم وقد يجوز أن يكون هذا الكلام في العرب أيضاً جارياً على الأغلب الأعم منهم ولا ينكر أن يخرج عنها كثير من الأشياء بالشريعة فقد حرم النبى صلى الله عليه وسلم كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطيور ، وذو المخلب عساه أن لا يستخبت أكله .

والأنعام كلها محللة ومن جعلتها الإبل والبقرة والغنم على اختلاف أجناسها لأن النفوس لا تنفر منها في الغالب وعليها المعونة للأنسان على الاضراب والتصرف/والاكتساب . ١/٦٤ ل

- 
- ١- في ( خ ) ويستخبت. الصواب ما أثبتته .
  - ٢- أنظر صفحة . ( ١٣٣ )
  - ٣- في ( خ ) جاز: الظاهر ما أثبتته
  - ٤- قال النووى : قال أصحابنا وانما يرجع العرب في الحيوان لم يرد فيه نص بتحليل ولا تحريم ولا أمر بقتله ولا نهى عن قتله فان وجد شيئاً من هذه الأصول اعتمدناه ولم نراجعهم قطعاً فمن ذلك الحشرات وغيرها : أنظر المجموع ٩/٢٧
  - ٥- ورد النهى عن أكل ذى ناب من السباع وعن ذى مخلب من الطير في حديث ابن عباس الذي رواه الشيخان . عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطيور ( بخارى ٩/٦٥٧ مسلم في كتاب الطعام
  - ٦- أى: لولا ورود النص بتحبيثه .
  - ٧- في ( خ ) ( وعلى المعونة للأنسان ) ولعل الصواب ما أثبتته آخر/ب/٦٤
  - ٨- أى : على الضرب في الأرض وهو الخروج فسيها لتجارة وغيرها . قال عز وجل ( واذ ضربتم في الأرض ) أى : سافرتم : كما في اللسان مادة ( ضرب ) .

( ١ ) ( ٢ ) ( ٣ )  
ثم الخيل ما قد أباحه كثير من الناس وحرمه غيرهم وقد روى في الخبر أنهم  
كانوا يأكلونها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست بالضارة  
ولا المكروهة الطعم ولا المستقدرة، وأباحه لحومها أولى منها .

أقوال العلماء في إباحة الخيل .

١- قال النووي في المجموع: لحم الخيل حلال عندنا لا كراهية فيه وبه قال  
أكثر العلماء؛ ومن ذهب إلى إباحته من أئمة المذاهب الشافعي وأحمد  
وبه قال إسحاق: وأبو ثور، وأبو يوسف ومحمد قالوا: إن الخيل داخل فيما  
أببح ما لم ينزل بتحريمه كتاب ولا جاءت بتحريمه سنة .  
ولا أجمع على تحريمه أهل العلم . بل قد جاءت أخبار ثابتة عن الرسول  
(ص) تدل على إباحة أكل لحوم الخيل مثل حديث جابر رضي الله عنه قال:  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمير الأهلية وخص  
في لحوم الخيل (بخاري (فتح) ٦٤٨/٩، مسلم (شرح النووي) ٩٥/١٣  
وحديث أسماء رضي الله عنها قالت: نحرنها فرسا على عهد رسول الله (ص)  
فأكلناه) أنظر المرجع السابق . والتنبية ٨٣، المجموع  
صحيح المذهب: ٤/٩، المغني ٥٩١/٨، تحفة الفقهاء ٦٥/٣  
الأشرف ٣٣٦/٢

\*\*\*\*\*

وكره مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى: واستدلا بقوله عز وجل ( والخيل  
والبغال والحمير لتركبوها وزينة ) وبقوله تعالى في سورة الأنعام ( لتركبوا منها ومنها  
تأكلون ) . وقوله ( ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها  
وأطعموا القانع والمعتر )

قالوا: في وجه الاستدلال بها ما حكى عن ابن عباس رضي الله عنهما فإنه روى  
أنه سئل عن لحم الخيل فقرأ بهذه الآية الشريفة وقال: ولم يقل تبارك وتعالى  
لتأكلوها فيكره أكلها ) وتعام هذا الاستدلال إن الله تبارك وتعالى .  
ذكر الأنعام فيما تقدم ومنافعها وبالغ في ذلك بقوله تعالى ( والأنعام  
خلقها لكم فيها ذف ومنافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين  
تسرحون ) الآية .

وذكر في هذه الآية سبحانه وتعالى خلق الخيل والبغال والحمير للركوب  
والزينة . ذكر منفعة الركوب والزينة ولم يذكر سبحانه وتعالى منفعة الأكل  
فدل أنه ليس فيها منفعة أخرى .

أنظر بدائع الصنائع ٣٨/٥ المنتقى ١٣٢/٣ . المرجع السابقه .  
٣- الحديث المشار إليه تقدم آنفا وهي أحاديث صحيحة فلا يليق أن يفار  
لليها بصيغة التمريض .



( ١ )

ولحوم الحمر أيضا مما قد اختلف فيها وهي عندنا محرمة .

( ٢ )

وقد كانت محللة ثم حرمت على ماتدل عليه الأخبار .

أقوال العلماء في لحوم الحمر الأهلية .

١- قال الامام النووى لحم الحمر الأهلية حرام عندنا وبه قال جماهير العلماء من السلف والخلف . قال الخطابي ، وهو قول عامة العلماء قال : وانما رويت الرخصة فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما . رواه عنه أبو داود في سننه وحكى النووى عن مالك ثلاثة روايات : الأولى . وهي الأشهر أنه مكروه كراهية تنزيه شديدة . والثاني حرام . والثالث مباح .

وحكى الشاشي القفال في كتابه حلية العلماء عن الحسن البصرى اباحة الحمر الأهلية والبنغال : أنظر المجموع . ٦ / ٩ ، بداية المجتهد

١ / ٥٧٦ ، حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء ٣ // ٣٥٢

٢- لعل المؤلف يريد أنها كانت محللة باعتبار أن الأصل في الأشياء

الاباحة أما ورود النص بباحتها فقد تتبعنا الأخبار والآثار الواردة في ذلك فلم نجد نصا يدل على أنها حللت لم حرمت . وانما ورد تحريمها يوم خيبر .

روى الشيخان عن علي رضي الله عنه قال : ( نهى رسول الله (ص) عن المتعة

عام خيبر ولحوم الحمر الانسية ) بخارى ٩ / ٥٣ ، مسلم . ١٣ / ٩٣

وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال : خرجنا مع رسول الله (ص) الى خيبر

ثم ان الله فتحها عليهم ، فلما أمسى الناس اليوم الذي فتحت

عليهم أوتدوا نيرانا كثيرة فقال النبي (ص) : ما هذه النيران على أى شئ

توقدون ؟

قالوا على لحم قال : على أى لحم ؟ قالوا على لحم حمر انسية فقال رسول الله (ص)

أمر بيقوها وأكسروها . فقال رجل يا رسول الله (ص) أو نهر يقها ونفسلها

قال أو ذاك .

قال ابن حجر (الفتح) ٩ / ٦٥٦

وانما أقدم الصحابة رضوان الله عليهم . على ذبحها وطبخها بناء على أن

الأصل في الأشياء الحل .

( ١ )

وأظن ذلك لأن القوم كانوا أصحاب خيل ومأمورين بالجهاد فعزت  
في بعض غزواتهم للحمولة وكانت معهم حمر تطبخ منها القدر ونهوا عن أكلها  
ليمنعهم ذلك عن اتلافها فتسع الحمولة ثم عم التحريم الأزمنة والأحوال  
كلها .

( ٢ ) ( ٣ )

وأما البغال فحرمت لقتلها ( كانت ) عند هم وأنهم كانوا لا يستطيعون  
لحومها . والظبا<sup>(٤)</sup> من لطيف ما يؤكل والأرانب<sup>(٥)</sup> ، والوعول<sup>(٦)</sup> كذلك .

١- أي لم تكن لهم حمر كثيرة تسع الحمولة وإنما هم أصحاب الخيل فعزت  
الحمر في بعض غزواتهم للحمولة فنهوا عن أكلها ليمنعهم ذلك <sup>عن</sup> اتلافها .  
ويستدل للمؤلف على هذا التعليل بما روى مسلم عن ابن عباس رضي  
الله عنهما قال : لأدرى إنما نهى عنه رسول الله من أجل أنه كان حمولة  
الناس وأزال هذا التعليل حديث انس رضي الله عنه ( أمر رسول الله (ص)  
مناديا فنادى في الناس أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية  
فانهار جس : فاكفئت القدر وانها لتفور باللحم ) رواه البخاري ٦٥٥/٩ = ٦٥٤  
قوله فانها ( رجس ) ظاهر في عود الضمير على لحوم الحمر لأنها المتحدث  
عنها الأمور بأكفائها من القدر وغسلها . وهذا حكم المتجسس . فيستفاد  
منه تحريم أكلها . وهو دال على التحريم لعينها لالمعنى خارج . كما في الفتح  
٢- فحرمت لقتلها عندهم ، ولو علل لتولدها مما هو محرم لكان أولى  
لأن البغل متولد من الحمار والفرس والمتولد من الشيء له حكمه  
في التحريم ، وهكذا اذا تولد من بين انس ووحشي ولد فهو محرم  
تغليبا للتحريم .

٣- كأنه على حذف تقدير : أي كما كانت للذئبة عندهم . والله أعلم

٤- الظبا ، جمع ظبي والأنثى ظبية والجمع ظبيات .

٥- الأرانب جمع أرنب . حيوان معروف .

٦- والوعول جمع وعل بفتح الواو وكسر العين المهملة الأروى : وهو التيس

الجبلي .

( ١ )  
 وكره بعضهم الأرنب وقال : انها تحيض وهذا لا معنى له . والهوام والحشرات  
 ذات السموم كلها محرمة كالحيث والعقارب ، وفرها محللة كالضب محلل  
 ليس بذي سم وكانت العرب تستطيبه وتمدحه ، وكان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا يأكله . ويقول ليس هو طعام قومي فأنا أعافه .  
 ( ٣ )

١- قال الامام النووى في شرح صحيح مسلم ١٠٥ / ١٣  
 أكل الأرنب حلال روى مالك وأبى حنيفة والشافعي ، وأحمد والعلماء كافة  
 الا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبى ليلى . انها كرهاها  
 قال دليل الجمهور حديث أنس ( الآتى ذكره ) مع أحاديث مثله  
 ولم يثبت في النهي عنها شيء كذا قال الشيخ كمال الدين الدميرى فى كتاب  
 حياة الحيوان ٢١ / ١ ، وابن قدامة فى المغنى ٥٩١ / ٨  
 حديث أنس رواه الشيخان عن أنس بن مالك رضى الله عنهما قال : مررنا فاستنفجنا  
 أرنبا ( أفرنا ونفرنا ) بمر الظهران ( موضع قريب من مكة ) فسعوا عليه  
 فلغبوا ( أي أعبوا ) قال فسعيت حتى أدركتها فأتيت بها أبا طلحة فذبحها  
 فبعث بوركها وفخذها الى رسول الله ( ص ) فأتيت بها رسول الله ( ص )  
 فقبلها ( مسلم ( شرح النووى ) ١٠٤ / ١٣ بخارى ٦٧٧ / ٩ . . . )  
 ٢- قال الدميرى فى كتاب حياة الحيوان ٢١ / ١ ( فائدة ) الذى يحيض  
 من الحيوان أربعة المرأة . والضبع . والخفاش . والأرنب ، ويقال أن الكلية أيضا  
 كذلك .

روى أبو داود فى سننه من حديث خالد بن الحويرث عن عبد الله ابن عمر رضى  
 الله عنهما ( أن النبى ( ص ) قال فى الأرنب أنها تحيض ) أبو داود ٣٧١ / ٢  
 وخالد بن الحويرث قال ابن معين : لأعرفه وذكره ابن حبان فى الثقات  
 ولا يعرف له الا هذا الحديث قال : وروى البهقي عن ابن عمر رضى الله تعالى  
 عنهما أن النبى ( ص ) جيبى له بأرنب فلم يأكلها ولم يمه عنها وزعم أنها  
 تحيض وهي تأكل اللحم وغيره ، وتجتسر وتعبروفى باطن أشداقها شعر وكذلك  
 تحت رجليها ) وهذا الحديث مع ضعفه ليس فيه ما يدل على تحريمها وقاية  
 ما يدل عليه استقذارها مع جواز أكلها .

قال النووى : قال أهل اللغة . معنى أعافه أكرهه تقذرا (

شرح النووى لسلم . ٩٧ / ١٣

( ١ )

غير محرم له . وما كان من ذوى ناب من السباع فهو محرم بالسنة . وهو ما عدا

( ٢ )

على الناس والحيوان ( بنابه ) كالنمر والسبع والذئب والكلب منها أيضا

( ٣ )

والخنزير اذا لم يكن مؤلفا .

( ٤ )

ووجه هذا أن هذه حيوانات يورث لحومها الشراسة والإقدام عليها مخوف

وهذه أضرار شديدة، وفي هذا المعنى أيضا كل ذى مخلب من الطيور .

( ٥ ) ( ٦ ) ( ٧ )

وهو ما كان يعد وعلى الطيور كالبازي والشاهين والصقار، ولحومها تورث

لحوم ذوى الأنياب من السباع، والضع له ناب، ولكنه لا يعدو على الناس

ولحمه غير مضر . وكانوا يأكلونه فحل لهم .

الحكمة في تحريم أكل لحوم السباع .

١٠- / والحديث المشار إليه هو ما رواه مسلم وغيره عن عبد الله بن عباس رضي

الله عنهما قال : دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله (ص) بيت

ميمونة فأتني بضب محنود ( أى مشوى ) فأهوى إليه رسول الله (ص)

بيده فقال : بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله (ص)

بما يريد أن يأكل فرفع رسول الله (ص) يده فقلت أحرام هو يا رسول الله ! قال :

لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدنى أعافه قال خالد : فاجترته فأكلته ورسول الله (ص)

ينظر) مسلم ٩٩/١٣

٢- / في (خ) ( بسامه ) تحريف ١٢/١٢٥/٦٥

٣- / يعني أنه اذا لم يكن مؤلفا يعدو = أما اذا كان مؤلفا فلا يعدو

٤- / في (خ) ( شرارت ) الظاهر ما أثبتته الشراسة بالفتح سوء الخلق

والنفور : كما في الصباح وتاج العروس

والشرارة أجزاء صغيرة متوهجة تنفصل عادة من جسم يحترق ، وهذه

لا تناسب المقام هنا .

٥- / قال الدميري : أفصح لغاته بازي ، والثانية ( باز ) والثالثة ( بازي ) بتشديد الباء

٦- / قال الدميري الشاهين نوع من الصقر . أنظر حياة الحيوان ٤٨/٢

٧- / والصقار جمع صقر قال ابن منظور الصقر الطائر الذى يصاربه من الجوارح

والصقر كل شئ يصيد من البُرْزاة والشواهين . وجمع أصقر، وصقور وصقورة وصقار

وصقارة ، والصقر جمع الصقور الذى هو جمع صقر .

وأما الخنزير المؤلف فان لحمه مستطاب ويقال : انه في قلة الزهومة  
 مثل لحم الدجاج وهو معدود عندهم في جملة ( ما ) يرعى من الأنعام  
 والبهائم كما ترعى الغنم فهو كالخارج من جنس السباع . الا أن غير المؤلف  
 على ما قد ذكرنا من العدو على الناس وقتالهم بنايه وهو معدود في السباع  
 ثم ألحق المؤلف بتغيير مؤلفه اذ كان أصله النفور والتوحش فهو باق على أصله  
 وقال بعض الحكماء : يحتمل أن يكون الله حرمه لأنه مسخ أقواما عاقبهم  
 على كفرهم بأن نقلهم الى صورة الخنازير فنجسها ورجسها وقبحها في الطباع  
 ليتحقق ما يريد بهم من الزجر عن الكفر بالمسخ على صورتها من التقييد  
 والتكريه واقعة بأنجس النجاسات وأقذر المقذرات . وعلى أنه يقال :  
 انها تستكثر من أكل العذرة ، وما هذا سبيله فهو مستقدر ،  
 وقد ورد الخبر بالنهي عن الجلالة من البقر وغيرها .  
 ( ٢ )  
 ( ٣ )  
 ( ٤ )

١- قال الأزهري : الزهومة عند العرب كراهة ربح بلا تنن أو تغيير ذلك  
 مثل رائحة لحم غنث أو رائحة لحم سبع . كما في اللسان مادة ( زهم )  
 ٢- وشيئ قذرين القذارة قذر الشيء قذرا ، وقذر ، يقذر قذارة فهو قذر  
 وقذور وقذر وقذر . وفي الحديث هلك المقذرون ، يعني الذين يأتون القاذورات  
 اللسان مادة ( قذر )

٣- العذرة الفائط : اللسان مادة ( عذر )

٤- الجلالة : البقر التي تشبه النجاسات ، والجلالة من الحيوانات التي تأكل الجلة والعذرة  
 الجلالة البقر فاستعير ووضع موضع العذرة : اللسان مادة جلل .

ورد النص عن أكل الجلالة وركوبها . في حديث ابن عمر رضي الله عنهما  
 قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة والبانها )

رواه أبو داود ٣١٦/٢

والحشرات مستقدرة . لأنها محرمة ولا يُقصد أكلها الا في أحوال الضرورة

في الخوف على النفس من الجوع وكثير منها ذو سم /، والفأر مستخبث ب / ٦٥ ل

وقد حكى عن العجاج أو ابنه رواية أنه رثي وهو يأكل فأرامشويبا (١)

فقليل له في ذلك: فقال : هو نصف من دجاجكم يأكل الحب ونحوه وليس ينكر (٢)

أن يكون الأمر على ما وصف هذا الرجل ، ولكنه لما كان من جنس يستقدر

جملته جرى على الجنس كله حكم واحد وقد ثبتت الدلالة على غنى الله (٣)

وانتفاء الحاجة والفاقة عنه واستحالة الضرر واستجلاب النفع

الى نفسه منها جل وعز (٤) ، فهو لا يحلل ولا يحرم لحاجة نفسه أو دفع الضر عنها .

١- الحكاية عن ابن العجاج لا عن أبيه كما ستأتي .

وابن العجاج هو رؤبة بن العجاج بن رؤبة السعدي من سعدتيم البصرى قيل أشعر الناس العجاجان أى رؤبة وأبوه العجاج . سمي بالعجاج واسمه عبد الله لقوله ( حَتَّى يَعْجَّ حَخْنًا مِنْ عَجَجًا وَيُودِي الْمُودِي وَيَنْجُو مِنْ نَجَا ) توفي رؤبة سنة خمس وأربع ومئة : أنظر لسان العرب مادة ( رأب وعجج )

وخزانة الأدب ج ١ / ٢٦ - / ٢٧

٢- في ( خ ) لا يأكل الحب : سهو من الناسخ ٢ / س / ٦٥

القضية حكاها ابن قتيبة في كتاب الشعرو الشعراء ٢ / ٥٩٤

قال : حدثني سهل بن محمد قال : حدثني أبي أبو عبدة قال : دخلت على رؤبة وهو يكمل جردانا في النار (الذكر الكبير من الفأر) فقلت له . أتأكلها ؟ قال . نعم . لأنها خير من دجاجكم أنها تأكل البر والتمر) راجع خزانة الأدب في المرجع السابق .

٣- في المخطوطة . ( واستحالة نفي الضرر ) والصواب ما أثبتناه

لأن من استحالة نفي الضرر اثبات الضرر . لأن نفي النفي اثبات .

٤- في المخطوطة ( عليه ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

أو استجلاب نفع اليها . وإنما يفعل ذلك لمنافع عبادة <sup>و</sup>استصلا حهم  
وما سبيله الاستصلاح فقد تجرى السياسة فيه على حظر ما يخاف باء باحته  
الى استباحة ما الصلاح في حظره وقد مضى لهذا فصل في أول الكتاب <sup>(١)</sup>  
فقير مستشكر على <sup>ههنا</sup> أن يكون أكل الفأر ( محرماً ) وان كان لا مضره فيه إذ لم  
يؤ من با باحته استباحة الحشرات الضارة ، وكذلك يحظر لحوم الخيل  
إذا لم يؤ من في اياحتها التخطى الى استباحة الحمير والبغال ، <sup>(٢)</sup>  
والشيء قد يدعوا الى غيره ، فقد يجوز أن يعلم الله ان في اباحه  
الفأر وأشياء غيره ما يدعوا الى استباحة الحشرات والهوام ، ومثل هذا ما يخرج  
عن باب العالك أن يحظر القبلة على الصائم خوفاً أن يجاوزها صاحبها  
الى الجماع إذ كان أحدهما يدعوا الى الآخر . <sup>(٣)</sup>  
وقد أباح عز وجل الذبائح المذكاة ، وحرم ما ذبح على النصب لاتصاله  
بالكفر فحرم لهذا السبب ، وكذلك الخمر قد كانت محللة فحرمت لما تجراليه  
من العاقبة ، المذمومة بايقاعها العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله  
وعن الصلاة . <sup>(٤)</sup>

١- أنظر صفحة ( ١٣٦ )

٢- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة والسياق يدل على سقوطها .

٣- في المخطوطة : التحضير لا وجه له .

٤- لعل المعنى ما يغلب العالك على اختياره ويدفعه

الى ارتكاب المحظور . كما أن القبلة تجرالى الجماع ولهذا حذر من لم يأ  
من الضبط على نفسه في حال الصيام

٥- قال ابن منظور : النصب ، والنصب . كل ما عبد من دون الله تعالى . والجمع  
أنصاب . وقال الزجاج النصب جمع واحد ما نصاب قال : وجائز أن يكون واحداً  
وجمعه أنصاب .

قال الجوهري : النصب ما نصب من دون الله تعالى . وكذلك النصب بالضم  
وقد يحرك مثل عسر . اللسان والجوهري : مادة ( نصب )

وسببها افساد العقل الذي هو أجل . نعم الله على عباده فصار خبيثا  
ما اتصل بها .

والذبح على النصب كجس الشيء في نفسه .

وأما الحمر الوحشية فمباحة لخفة لحومها ولأن الأنسي منها منتفع به في الركوب

وذلك منتفع في الوحشي فانصرف الانتفاع فيه الى لحمه فأبيح . وجرم  
( ١ ) ( ٢ ) ( ٣ ) ( ٤ )

من الطيور الغراب والحدأة وروى الخبر في النهي عن قتل الهدد والصد

والزنبور والنمل والنحل . ( ٥ )

والغراب شيرير . ولهذا سمي في الأخبار فاسقا وهو نحو الشاهين والبازي .  
( ٦ )

ونحوهما مما يورث شراسة الطبع . والحدأة في هذا الجنس أيضا . والهدد

والصد يقال انهما يوجد في جلودها الرائحة الكريهة ، والزنبور فلا فائدة

في أكله ، وكذلك النمل والنحل لأن هذه الأشياء لا فائدة فيها ولالها موقع

من الأكل اذ لا لحم لها .

١- قال الدميري : حدأة بكسر الحاء . أحسن الطيور ولا تنقل حدأة بفتح الحاء

لأنها الفأس التي لها أسنان . حياة الحيوان ١/٩٢٢

٢- ورد الخبر في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : ان النبي (ص) نهى عن قتل

أربع من الدواب : النملة والنحلة والهدد والصد . رواه أبو داود في آخر كتاب الأدب

٦٥٦/٢

وقال النووي : اسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم ( المجموع ) ٩/١٩

ورواه أيضا ابن ماجه في كتاب الصيد ٢/١٠٧٤ وقال النووي . اسناده على شرط

البخاري .

٣- الهدد : بضم الهائين واسكان الدال المهملة . طائر معروف .

ذو خطوط وألوان كثيرة . حياة الحيوان .

٤- الصد : كرتب وهو طائر فوق العصفور يصيد العصافير .

٥- الخبر المشار اليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : من يأكل الغراب ؟

وقد سماه رسول الله (ص) فاسقا . والله ما هو من الطيبات ) ابن ماجه ٢/١٠٨٢

وحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أن رسول الله (ص) قال : الحية فاسقة

والعقرب فاسقة ، والفأرة فاسقة ، والغراب فاسقة ) ابن ماجه المرجع السابق .

٦- في (خ) ( شرارة الطبع ) تقدمت الاشارة الى ذلك في صفحة ( ٥٠٣ )



( ١ ) ( ٢ )  
 ونحوها البنكوت والبق وما أشبههما ، وكانت العرب تستخبث الرخم والبغاث .  
 وورد الخبر بالنهي عن لحوم الجلالة . قال من قال من أهل العلم : أن ذلك  
 ما كان من الدواب يعلق العذرة والأقذار حتى يوجد ذلك في طعوم لحومها  
 وعرقها والبانها . لأن ما هذا سبيله فلحمه داء<sup>(٣)</sup> ومن وقف على طعمه استقدره / أ ٦٥ / ل  
 وقد ذكرنا في أول الباب بالايجاز إشارة الى معنى هذه الأشياء ما يكفى  
 ومعقول أن الله عز وجل اذا كان انما خلق المأكولات ونحوها ليستعين بها العباد  
 على التقوى والطاعة لله والعمل بشرائعه اذ ذلك لا يكون الا باقامة الأبدان<sup>(٥)</sup>  
 المعتملة للحركات فما كان منها داء<sup>(٤)</sup> أو مضر للبدن وما تعاف عنه النفوس  
 وتسكره ، فالصالح في تحريمه وتجنبه . لأن الله تعالى لما خلق العباد  
 في الدنيا للعمل الى انقضاء الأجل لم يجز أن يبيح لهم ما يتلفهم أو يتلف بعضا  
 منهم بل ما كان أشد إقامة للأبدان وأحسن تغذية للأجسام .<sup>(٦)</sup>

- 
- ١- الرخم : بالتحريك طائر أيقع يشبه النسر في الخلقة .  
 ٢- البغاث : بفتح الباء الموحدة وكسرهما وضمها ثلاث لغات . طائر أغبر  
 دون الرخمة بطئ الطيران وهو من شرار الطير وما لا يصيد منها . كذا ذكر  
 الدميري في كتاب حياة الحيوان ١ / ١٣٨  
 ٣- تقدم معنى الجلالة . ودليل النهي عن لحمها . أنظر صفحة ( ٥٠٤ )  
 ٤- أى تأكل العذرة . قال ابن منظور : الدابة تعتلق  
 تأكل ، وتستعلف : تطلب العلف وعبارة المنهاج . تأكل العذرة .  
 ٥- في المخطوطة : ( اذ ذلك لا يكون فالأبدان ) ٣ / أ ٦٦  
 أى : أجاز ما كان أشد اقامة للأبدان .  
 ٦- في المخطوطة ( بل كان أشد ) لعل الصواب ما أثبتته .

فهي والأحق بالاباحة والندب الى اقامتها به .<sup>(١)</sup>

والوجه أن ينظر بكل ما وجد فيه شيء من المعاني التي قدمنا ذكرها (و) حمل

الحكم عليه وما وجد في الشريعة خارجا عن حكمه فهو على وجهين :  
(٢) (٣)

أحدهما . أن يوجد فيه معنى التحريم وهو محلل .

والثاني . أن يوجد فيه معنى التحليل وهو محرم .

والوجه الأول : يتعذر وجوده .

والثاني : مما يوجد كما ذكرنا في الفأر . فذلك على أحد وجهين .  
(٤)

أما أن تكون العرب تستخبثه (فيحرم) فهذا وقد يكون غيرهم ممن لا يستخبثه

فيحرم تبعاً لهم .

وإما أن يكون تحريمه على الوجه الذي ذكر على المعنى الذي ذكرنا

من أن يكون الله تعالى علم أن اباحته تجر الى استباحة غيره فحظره نظراً  
(٥) (٦)

للعباد ومنعهم من الوقوع حول الحمى كراهية أن يقعوا فيه، وإحراز الطيور

حلال كالحمام والقطا والكركي والحبارى والدجاج والنعام والجراد ونحوها .  
(٧) (٨) (٩)

١- في ( خ ) ( الى اقامة به ) ٦٦ / ٧ / أ لعل الصواب ما أثبت .

٢- في المخطوطة ( خارج ) لاوجه له .

٣- أي لم يظهر فيه مصلحة أو مفسدة وبعبارة أخرى . لم يظهر فيه منفعة أو مضرة .

٤- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة . والمقام يقتضى ذلك ٦٦ / ١١ / أ

٥- في المخطوطة ( ومن الرزغ ) تحريف ٦٦ / ١٣ / أ

٦- أي إحراز الطيور للأكل . حلال . يقال أحرز الشيء فهو مُحْرَزٌ وحِرْزٌ حِرْزُه

اللسان مادة ( حرز )

٧- الكركي . طائر كبير أغبر اللون طويل العنق والرجلين أبترا الذنب قليل اللحم

يأوى الى الماء أحياناً ( معجم الوسيط ) .

٨- الحبارى . بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة . طائر معروف .

وأهل مصر يسمون الحبارى الحبرج وهو من أشد الطير طيراناً وأبعده شوطاً

وذلك أنها تصاد بالبصرة فيوجد في حواصلها الحبة الخضراء التي منابتها

تخوم بلاد الشام . كذا ذكر الدميري في حياة الحيوان ٢٢٦ / ١

٩- الدجاج مثلث الدال . قال الدميري : حكاه ابن معن الدمشقي وابن مالك

وغيرهما . \* انظر من ٥٠٥

(١)  
 وأما دواب البحر . فما كان منها أكثر معاشه في الماء من حوت وغيره : فهو حلال .  
 وقال قائلون : (٢) انه ليس شيء في البحر من الدواب إلا وهو داخل في جنس  
 الحيتان إلا انها ذوات خلق مختلفة : وصور متفاوتة .  
 ومذهب الشافعي وبعض الناس ما ذكرنا . إلا ما كان (( ضاراً )) بعرض فانه  
 حرام .

١ = حيوان البحر نوعان : أحدهما : ما لا يعيش إلا في البحر وإذا خرج منه  
 كان عيشه عيشة المذبوح : كالسمك بأنواعه : فهو حلال ولا حاجة إلى ذبحه  
 بلا خلاف . بل يحل مطلقاً سواء مات بسبب ظاهر كضغطة : وصدمة حجير  
 أو انحسار ماء أو ضرب من الصيد أو غيره أو مات حتف أنفه سواء طفا على  
 وجه الماء أم لا وكله حلال بلا خلاف عندنا .

و ما مالم يس على طريق السموك المشهورة ففيه أقوال :  
 الأصح عند الأصحاب يحل الجميع قال النووي : وهو المنصوص للشافعي  
 في الام ومختصر المزني واختلاف العراقيين . لأن الصحيح أن اسم السمك  
 يقع على جميعها وقد قال تعالى (( أحل لكم صيد البحر وطعامه ))  
 قال ابن عباس وغيره صيده ما صيد ، وطعامه ما قذف ، ولقوله ( ص ) (( هو  
 المطهور ماؤه الحل الميتة ))

النوع الثاني : ما يعيش في الماء وفي البر فمنه طير الماء كالبيط والوز  
 ونحوهما وهو حلال ، ولا يحل ميتته بلا خلاف وتشتراط كاته

راجع المجموع ٣١/٩ - ٣٣ الام ٨ / ٣٩٠ ، روضة الطالبين ٣ / ٢٧٤

٢ = قال بهذا مالك : وهو الأصح عند الشافعية . قال الامام النووي في المجموع :

( قلت الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر تحل ميتته إلا الضفدع : ويحمل

ما ذكره الأصحاب أو بعضهم من السلحفاة والحية والنسناص على غير ما في البحر ))

انظر المجموع في المرجع السابق مختصر الخليل مع مواهب

الجليل ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠

وقال في المنهاج : حيوان البحر السمك منه حلال كيف مات ، وكذا غيره في الأصح

وقيل : لا . وقيل : أن أكل مثله في البر حل والأفلا : ككلب وحمار ، ومما

يعيش في نهر وبحر : المنهاج مع مغنبي المحتاج ٤ / ٢٩٧ - ٢٩٨

وبه قال الامام احمد : إلا في الضفدع ، والتمساح . قال ابن قدامة : (( وكل صيد

البحر مباح إلى الضفدع . . . . . فأما التمساح فقد نقل عنه ما يدل على أنه لا يؤكل ))

المغني ٨ / ٦٠٧

استدل القائلون بهذا بقوله عز وجل ( أحل لكم صيد البحر وطعامه )) =

والفيل مما لم يكن في بلاد العرب : وله ناب : ولا شك أن العرب كانت  
تستخبثه : وكذلك فيما بلغنا عن غيرهم من طوائف الناس والأغلب عليه  
حكم التحريم .

= سورة المائدة الآية ٩٦ .

ويقول (ص) ( في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ) رواه الترمذي ٧٤/١ ،  
وابوداود ٥٤/١ والنسائي ٥٠/١ وهو عندهم في كتاب الطهارة وابن ماجه  
١٠٨١/٢ ك . الصيد .  
ولانه لادم في هذه الاشياء اذ الدموي لا يسكن الماء . والمحرم هو الدم فاشبه  
السلك .

وقال ابو حنيفة : لا يباح ما في البحر الا السمك . واستدل على هذا بقوله  
عز وجل (( ويحرم عليهم الخبائث )) وقال : وما سوى السمك خبيث . ونهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . عن دواء يتخذ فيه الضفدع : ونهى عن بيع  
السّرطان واجاب الاحناف عن أدلة الجمهور بان الصيد المذكور في الآية  
محمول على الاصطياد . وهو مباح فيما لا يحل .  
والميتة المذكورة في الحديث محمولة على السمك وهو حلال مستثنى من ذلك  
لقوله (ص) ( احلت لنا ميتتان ودمان . اما الميتتان فالسمك والجراد  
واما الدمان فالكبد والطحال ) انظر فتح القدير ٨ / ٤٢٢ تحفة  
الفقهاء ٦٣/٣

١ = وصرح النووي في المنهاج وفي شرح المهذب بتحريمه  
وقال الدميري في كتابه حياة الحيوان ٢٣٤/٢ يحرم اكل الفيل  
على المشهور وعلة في الوسيط بانه ذوناب مكادح على مغالب مقاتل ، وفي وجه  
شاذ حكاه العرافعي عن ابي عبد الله البوشنجي وهو من أئمة اصحابنا انه حلال ،  
وقال الامام احمد ؛ ليس الفيل من أكلة المسلمين ، وقال الحسن فيه : هو مسخ ،  
وكره أبو حنيفة والشافعي : انظر المغني لابن قدامة ٨ / ٥٨٨ تحفة الفقهاء  
٦٥/٣ : مغني المحتاج ٤ / ٣٠٠ : تحفة الاشراف على مذهب العلماء ٢ / ٣٢٨  
المصنف ٤ / ٥٣٣ - ٣٣٤ .

\*\*\*\*\* (باب الزكاة التي تحل بها ذوات الأنعام) \*\*\*\*\*  
 =====

ووردت الشريعة بأن ما ذكرناه في الباب الذي قبل هذا مما يحل أكله أن أكله  
 (١)

لا يحل الا بذكاة ( الا ) الجراد وصيد البحر فانهما يحلان بلا ذكاة .  
 (٢)

ووجه افتراق ذلك أن الزكاة انما تتراد لاسالة الدم .

والجراد لا دم فيه ، ولو كلف الناس ذبحه لحقتهم المشقة الكثيرة في ذبح القليل  
 (٣)

منها حتى يدعوهم ذلك الى ترك الكثير ثم يدعوهم موضع القليل منها الى تركه  
 أصلاً .:

(٤)

وأما صيد البحر فلا دم له سائلاً فيذكي وكان عيشه في الماء قد أطيبه

وطيبه ، واذا فارق صيد البحر وما لادم له مسكنه من الماء لم يثبت أن يزهد

روحه وليس في ذلك كالحیوان غيره مما يثبت المدة الكثيرة التي يمضيها

في مثلها احضار الآت الذبح ، فمفارقة هذا من غيره في المعاني ظاهرة  
 (٥)

والله أعلم =

٥

١- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة . ولا يصح المعنى الا بتقديرها .

٢- في المخطوطة ( اقتران ذلك ) تحريف ٢/ب/٦٦

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل الى رسول الله (ص)

فقال : يا رسول الله أنا نركب في البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فان

توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله (ص) ( هو الطهور ماؤه

الحل ميتته ) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ١٩/١

ومالك في كتاب الطهارة ١/٥٢ ، والنسائي باب التوقيت في الماء ١/١٧٦

والترمذي في كتاب الطهارة ١/٤٧ وقال حديث حسن صحيح .

٣- في المخطوطة ( الى ذبح الكثير ) المقام يقتضي ما أثبتته والله أعلم .

٤- أطيبه : أى أزال عنه ، وطيبه جعله طيباً .

٥- في المخطوطة . ( من غيرهما ) الظاهر ما أثبتته . لأن

الضمير راجع الى ما يذبح بالآلة ٢/ب/٦٦

ثم الزكاة ضربان :

أحد هما : في المقدور عليه من الإسي والوحشي .

والثاني : في الممتنع منها .

( ٣ ) ( ٤ )

( ١ ) ( ٢ )

فذكاة المقدور عليه في الحلق واللثة وفيما بينهما لقطع المري والحلقوم

بحديدة وغيرها مما يقرى الجلد وينهر الدم وذلك أن التوصل الى هذا

الى اخراج روح البهيمة أسرع وأخف وعموم تطهير أعضاء المذكي أو جزوانا

جعلت الزكاة لتطهير المذكي وتطيب لحمه حتى ان أثر ذلك يبقى فيما

( ٨ )

خرجت روحه بعد اخراج دمه لونا وطعما ويبقى على الصلاح المدة التي لا يبقى

( ٩ )

فيها الميتة . والموقودة .

١- الحلق : أعلى العنق .

٢- اللثة : بفتح اللام وتشديد الباء وهي الثغرة التي في أسفل العنق .

السنة في الابل والنحر وهو قطع الحلق أسفل العنق ، وفي البقر والغنم الذبح

وهو قطع الحلق أعلى العنق ، والمعتبر في الموضعين قطع الحلقوم والمري . فلو خالف

وذبح الابل ونحر البقر والغنم حلت المذكاة وكان تاركا للمستحب) أنظر

المجموع ٨٥ / ٩

٣- المري : مجرا الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم .

٤- والحلقوم : مجر النفس خروجاً ودخولاً : ووراءها عرقان في صفحتي العنق

يحيطان بالحلقوم وقيل يحيطان بالمري . يقال لهما الودجان ويقال للحلقوم

والمري معا ( الأوداج ) النوى في المجموع ٨٦ / ٩

٥- أي ما يقطع الجلد : يقال فريت الجلد فريا من باب رمى قطعتة على وجه

الاصلاح : مصباح المنير مادة ( فري ) .

٦- أي يسيل الدم بقوة : المصباح مادة ( نهر ) .

٧- ولو قال بهذا لكان أوضح لكن يقوم حرف الجر مقام الآخر كما عند النحاه .

٨- في المخطوطة ( يلغى ) لعل الصواب ما أثبتته . ٦٦ / ب / ٧

٩- والموقودة : هي التي تضرب بحجر أو عصاة حتى تموت من غير تذكية يقال :

وقده يقذة وقذا فهو وقيد والوقذ شدة الضرب . فتح القدير ٩ / ٢

( ١ )

والمتردية، وما يخرج منه روحه بفسخ تذكية، وإذا كان هذا هو المبتغى  
وجب ما عم به البدن المذكى بالتطهير الذى ذكرناه وكان مع هذا أسرع  
وأوجز للإنسان على نفسه أولا .

( ٢ )

ووردت الشريعة بالنهي عن الزكاة بالسن والظفر وذلك والله أعلم .  
لأن كلا منهما مما يلحق بالذكاة به تعذيب البهيمة وقد يمكن أن يحدث  
عليها الموت قبل تمام قطع الحلقوم بما يسرى في بدنها من الألم الواقع  
بقطع البعض من العنق بهما فلا يحل ما لم تتم عليه الذكاة .

النهي عن الزكاة بالسن والظفر وذكر محاسن ذلك .

١- المتردية . هي التى تتردى من علو الى أسفل فتموت من غير فرق بين أن تتردى  
من جبل أو بئر أو سد فن أو غيرها والتردى مأخوذ من الردى وهو الهلاك .  
وسواء تردت بنفسها أو ردها غيرها : أنظر المرجع السابق .  
٢- ثبت النهى عن الزكاة بالسن والظفر بما رواه الشيخان عن رافع بن خديجة  
قال : قال رسول الله (ص) ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر  
وسأخبركم عنه اما السن فعظم ، واما الظفر فمدى الحيشة رواه البخارى في الذبائح  
والصيد ٦٢٣/٩ ، ومسلم في الاضحية ١٢٤/١٣ . . . . .

البخارى في باب لا يذكى بالسن والعظم والظفر ٦٢٣/٩  
والحق العلماء العظم بالسن والظفر قال النووى . قال أصحابنا : وفهمنا العظام  
من بيان النبى (ص) العلة في قوله أما السن فعظم أى : نهيتكم عنه لكونه عظما  
فهذا تصريح بأن العلة كونه عظما فكل ما صدق عليه اسم العظم لا تجوز الزكاة به .  
أما الظفر فيدخل فيه ظفر الآدمى وغيره من الحيوانات وسواء المتصل والمنفصل  
الطاهر والنجس فكله لا تجوز الزكاة به . للحديث .  
أما السن فيدخل فيه سن الآدمى وغيره الطاهر والنجس  
والمنفصل والمتصل . ويلحق به سائر العظام من كل الحيوان  
المتصل منها . والمنفصل الطاهر والنجس فكله لا تجوز الزكاة  
بشيء منه . أنظر شرح النووى لمسلم ١٢٣/١٣

وتعام الزكاة أن يستقبل بالبهيمة .

لأن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة : لأنها الموضع الذي يتصور العبد فيها بصورة المواجهة لربه عز وجل . وفي ذلك إشارة الى أن الذبح واقع على موافقة أمر الله وأمر رسوله لا على موافقة أو لياء الشيطان . ولهذا يسمى الله على الذبيحة ثم يصلى . اذ كان ما ذكرنا خلافا لما كان المشركون يفعلونه من الزكاة باسم الأوثان ثم في هذا أيضا أن القرابين والهدى كلها من الأنعام ( ١ ) وكان المشركون يذبحون على أنصابهم ويسمون على ذبائحهم وأمروا في الاسلام باستقبال القبلة وتسمية الله تعالى إشارة الى أنهما يقرب اليه جل ثناؤه . لا إلى ما كان المشركون عليه يتقربون بها اليه من أوثانهم . ووجه استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقيب ذكر اسم الله . أنه اذا كان التقرب مأخوذا على يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( ٢ ) فلا معنى لكراهة من كرهه . ووردت السنة بأن يسوق الذابح ذبيحته الى المذابح سوقا رفيقا .

١- الأصاب جمع نصب بوزن قفيل ، والنصب بوزن الضرب . وكذا النصب بوزن

قفيل . مانصب وعين من دون الله .

مختار الصحاح مادة ( نصب )

٢- أي : أنه هو السبب لمعرفة طريق التقرب الى الله عز وجل ولقوله عز وجل

( ورفعنا لك ذكرك ) قال الحسن وذلك أن الله لا يذكر في موضع الا ذكر

معه صلى الله عليه وسلم ، وقيل الآية غير ذلك .

أنظر فتح القدير ٥ / ٤٦٢



( ١ )  
 ويحد شفرتة ويضعها بأرفق الوجوه ليكون قدأ كرم البهيمة التي سخرها الله  
 له . وفضله عليها وهي تحسس لما يؤلمها فالواجب أن يرحمها ولذلك  
 ( ٢ )  
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( الشاة ان رحمتها رحمتك الله )  
 ( ٣ )  
 ويستحب أن يكون الذي يتولى التذكية مسلماً فاضلاً عاقلاً فان كان ذلك  
 هدياً كان في صورة من يهدى الى رئيسه/هدية على يد رجل فيكون ذلك الرجل  
 ل ٦٦/أ  
 ما كان أنفس كان أدل على تعظيم الهدى للمهدى له . وان لم يكن هدياً  
 ( ٤ )  
 كان طعمة فالناس مأورون بتعظيم الله والذكر له عند الذبائح . وان يخطروا  
 في حال الذبح بقلوبهم عظم النعمة فيما سخر الله لهم من الأنعام ويجردون له  
 الشكر على عظيم هذه النعمة ، وكل ما كان المذكى أفضل في نفسه ودينه وعقله  
 كان أولى بهذه المعاني فهذا من القول في ذكاة المقدور عليه .  
 ( ٥ )  
 وأما ذكاة الممتنع فعلى قدر ما يمكن في ذلك مثل أن يتردى بعير في البئر  
 أو موضع لا يقدر فيه على منحر ولا مذبح فذكاته أن ينال موضع منه بحديد أو غيره  
 مما تقع الذكاة به .

- ١- في المخطوطة ( التي نحرها الله ) تحريف والصواب ما أثبتته ٣ / من أسفل  
 ب/ ٦٦
- ٢- في المخطوطة ( بحى ) لعل الصواب ما أثبتته .
- ٣- أخرجه الامام <sup>أحمد</sup> في المسند من حديث معاوية بن قرة عن أبيه أن رجلاً قال :  
 يارسول الله انى لاذبح الشاة وانى أرحمها أو قال : انى لأرحم الشاة ان أذبحها  
 فقال : والشاة ان رحمتها رحمتك الله ( المسند ٣٤/٥ )
- ٤- في المخطوطة ( وان لم يحضروا ) فلا معنى لذلك فهو  
 من سبق القلم ٦٧/٧٣
- ٥- أى : سقط .

فاذا أنهر الدم أكل، وذلك أن المقصد هو ما ذكرناه من انهار الدم فيستعمل في كل ما يمكن في مثله، ومن هذه الجملة عند كثير من أهل العلم ما قيل<sup>(١)</sup> ان زكاة الجنين زكاة أمه، ومعنى ذلك أن الجنين بقاؤه ببقائه أمه فبقاؤه بعد موت أمه لا يطول، فاذا ماتت الأم ووجد الجنين ميتا صار في التقدير مذبوحا بذبح أمه لتعذر الوصول اليه حيا .

١- يعني اذا خرج الجنين من بطن أمه بعد ذبحها أو وجد ميتا في بطنها أو كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبح فهو حلال، وبهذا قال جمهور العلماء الشافعية والمالكية والحنابلة .

قال ابن قدامة : وبه قال سعيد بن المسيب ، والنخعي والشافعي واسحاق وابن المنذر ، قال ابن عمر زكاته زكاة أمه اذا أشعر، وروى ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد والزهرى والحسن وقتادة ومالك والليث والحسين بن صالح وأبى ثور . لأن عبد الله بن كعب بن مالك قال كان أصحاب رسول الله (ص) يقولون : اذا أشعر الجنين فزكاته زكاة أمه وهذا اشارة الى جميعهم فكان اجماعا . واستدلوا على هذا بما روى أبو سعيد الخدرى قال : قيل يا رسول الله (ص) ان أحدنا ينحر الناقة ويذبح البقر والشاة فيجد في بطنها الجنين أنأكله أم نلقيه؟ قال : كلوه ان شئتم فان ذكاته زكاة أمه .

وبما روى جابر عن رسول الله (ص) قال : ( زكاة الجنين زكاة أمه ) . رواها أبو داود ٩٣/٢ ولأن هذا اجماع من الصحابة ومن بعدهم فلا يعول على ما خالفه، ولأن الجنين متصل بها اتصال خلقة يتغذى بغذائها فتكون ذكاته ذكاتها كأعضائها ؛ قال أبو حنيفة وأهل الظاهر : لا يحل الا أن يخرج حيا فيذكي . لأنه حيوان ينفرد بحياته فلا يتذكي بذكاة غيره كما بعد الوضع .

ولإطلاق قوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة )

ورد ابن حزم أحاديث التي استدل بها الجمهور بأنها لا تصح وقال : لوصح عن النبي (ص) لقلنا به مسارعين ، واذا لم يصح عنه فلا يحل ترك القرآن لقول قائل أو قائلين : هذه خلاصة هذه المسألة راجع للمزيد : المغني ٥٧٩/٨

كفاية الأخيار ٢/٢٢٨ = اللباب ٢/٦٣٤ = تحفة الفقهاء ٣/٦٦

المنتقى ٣/١١٦ - ١١٧ = المحلى ٧/٤١٩ - ٤٢٠

( ١ )

ومن هذا الباب الوحشي الممتنع ( فان زكاته ) الاصطياد بالرمي ، وبارسال  
( ٢ )

الجوارح لتعذر الوصول في تلك الحال الى الذكاة التامة ثم كان من حكم

الرمي والمأخوذ بالجرح اذا حصل بيد الرامي والمرسل وفيه بقية من الروح  
( ٣ )

كان عليه أن يذكيه الذكاة الكاملة لتتمام القدرة عليه ، والاصطياد بالجرح  
( ٤ )

انما يكون بالكلب والفهد والطائر من باز وصقر وشاهين ، ونحو هذا اذا كان معلما  
( ٥ ) ( ٦ )

وأحوط ما قيل في تعليمه أن يشلى فينثلى ويصاح به للزجر فيقف ويأخذ

فيمسك على صاحبه ولا يأكل واذا فعل هذه مرة بعد مرة فهو معلم ، ثم اذا أرسله

صاحبه وهو ممن تحل ذبيحته على صيد فمر على ميتة حين يأخذ الصيد وصاحبه

يراه لم يقف عنده .

١- في المخطوطة ( فاذا كان زكاته ) فلا وجه لذلك ١١/أ/٦٧

٢- الجوارح من الطيور والسباع والكلاب ذوات الصيد ، لأنها تجرح لأهلها

أى : تكسب لهم . والواحدة جارحة ، فالبازى جارحة والكلب الضار جارحة

قال الأزهرى : سميت بذلك لأنها كواسب أنفسها من قولك جرح واجترح

فلان اذا اكتسب ، ومنه الجارحة لأنه يكسب بها ومنه قوله تعالى ( وَيَعْلَمُ

مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ) اللسان مادة ( جرح ) فتح القدير ٢/١٣

٣- في المخطوطة ( المزبل ) ١٣/أ/٦٧ تحريف .

٤- في المخطوطة ( لتتم ) ١٤/أ/٦٧

٥- قال الرازى في حلية الفقهاء . ففي الاشلاء قولان .

قال قوم : معناها دعي ، يقال أشليت الكلب . اذا دعوته قال الشاعر .

أَشْلَيْتُ عَنزِيَّ وَمَسَحْتُ قَعْبِي . القعبة القصة وقال آخرون : أشليته

اذا أغريته بالصيد ووجهه قول القائل .

( أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ : بِذَلِكَ عَلَيْنَا فَكَذَّ نَابِينَ بَيْتِيهِ تُوَكَّل )

حلية الفقهاء ٢٠٢ مختصر المزنى مع الأم كتاب الصيد والذبائح ٨/٣٨٨

لسان العرب مادة ( شلي )

٦- في المخطوطة ( بها ) الظاهر ما أثبتته ١٥/أ/٦٧

ولا اختلط بالمرسل غيره ممن لم يرسله فقتله أو جرحه فمات قبل ادراك  
زكاته وحبس على صاحبه فلم يأكل فهو حلال .

فالوجه فيما ذكرناه من الذكاة يختلف على حسب القدرة على ما يرى تذكته  
وامتناعه فيصار في الممتنع الى ما يمكن ، وقد اعتراف الناس الاصطياد وذلك انما  
يقع بالرمي أو بالجراح لأن الصيد ممتنع ، وامكان أخذه يقع على هذا الوجه  
أو ما يدخل في جملة ، فاذا رمى الصائد فأصاب فقتل أو لم يقتل الا أنه  
لم يدرك بآخر من . فالصيد حلال ، لأنه لو لم يكن هكذا = ومعلوم أن الرمي =  
قد أبطل الانتفاع بالصيد ، ومن هذا الوجه اذا أدرك ذكاته صار الصيد مقدورا  
عليه وذكاته ممكنة لا استقرار روحه فلم يحل الا بهذا كالأصل<sup>(١)</sup> مثله وكأنه شاة  
أراد/ صاحبها أخذها للذبح فنذت وأظهرت الامتناع ثم أمكته أخذها . ب/ ٦٧ ل  
ولا تحل الا بالذكاة التامة . لأنها مقدور عليها واذا كان الصيد يقع بالجراح  
فمعلوم أنه إنما كان يعمل في هذا في الجاهلية على الكلب ونحوه من الجوارح  
المعلمة لأنه اذا لم يكن معلما فأرسل من على وجهه غير قاصد بالصيد فلا يحل  
به اصطياد فلا يد اذا من تعليم ، وافتعليم هو أن يعود ذلك الاصطياد بالتوجه  
اليه والقصد له ، وهذا ممكن في الجراح ممسكا على صاحبه حتى يعلم  
في الظاهر أنه باشلائه عمل وعلى اشلائه استمر وعلى ما أصرفه اليه يصرف  
فأخذ الصيد وكان من أقوى دلائل هذا أن لا يأكل منه ليكون صاحبه هو الذي  
يطعمه منه ، فانه اذا أخذه فأكله بطل الانتفاع بالاصطياد ، ثم هكذا اذا أرسله  
صاحبه موجهها له وجهة الصيد فعدل عنها دل الظاهر على أنه لم يمض  
على ما علم فان وجد المرسل لم يؤمن أن يكون غير المرسل هو الذي شاركه في أخذه .<sup>(٢)</sup>

١- ند البعير يند ندودا اذا شرد . اللسان مادة ( ندد )

٢- باشلائه : أى باغرائه : يقال : أشليت الكلب وغيره اشلاء دعوته ، وأشليتته  
على الصيد مثل أغريته وزنا ومعنى : كما في الصباح مادة ( شلو ) .

٣- في المخطوطة ( فانه ) تحريف ١١ / أ / ٦٧

فيكون كلب اصطيد من غير ارسال مرسل فقيصل فلا يأكل  
 ( ١ ) ( ٢ )  
 الا أن يكون لم يقتله فيكون قد أدرك صاحبه المرسل الجارح = ذكاته فيذكيه  
 فيحصل لأن هذه تذكية مستأنفة وهكذا في الظاهر من البازي وغيره .  
 ( ٣ ) ( ٤ )  
 وفرق مفرق بين البازي والجارح بأنه قالوا : ان العادة جارية بتعليم  
 ( ٥ )  
 البازي بالأكل وتعليم الجارح بالامساك عن الاضرار فلا يضر أن يأكل البازي  
 وان كان أكل الجارح مضرا . وقال أهل العلم .  
 القول الأول : أن تعليمه لو كان يقع بالأكل لوجب أن يكون اذا أخذ فلم  
 يأكل ألا يبرك لأنه خالف التعليم اذا لم يكن هذا هكذا فقد دل على استواء  
 الصنفين . والله أعلم .  
 وأما حاجة الى أن يكون المرسل ممن تؤكل ذبيحته . فلأن التذكية مضافة  
 اليه وان الأخذ وقع بالجارح فان الجارح آلة المرسل كما أن السهم آلة الرمي  
 والسكين الذي به الذبح .

- 
- ١- في المخطوطة ( فيكون فيدرك ) لعل الصواب ما أثبتته .
  - ٢- المرسل الجارح على اضافة الفاعل الى مفعوله
  - ٣- تقدم ضبطه أنظر صفحة ( ٥١٣ )
  - ٤- في المخطوطة ( مفروق )
  - ٥- كذا في المخطوطة لعل المعنى يدرب الجارح بالامساك عن الاضرار  
 أي : عن اضرار ما يدرب عليه بالأكل حتى لا يأكل فيما بعد الصيد اذا صيد  
 به والله أعلم .
- قال المزني رحمه الله تعالى ( ليس البازي كالكلب ) لأن البازي وصفه انما يعلم  
 بالطعم وبه يأخذ الصيد ، والكلب يؤدب على ترك الطعم .  
 والكلب يضرب أذبا ولا يمكن ذلك في البازي فهما مختلفان فيؤكل ماقتل  
 البازي وان أكل ولا يؤكل ماقتل الكلب اذا أكل . لنهي النبي (ص)  
 عن ذلك ) أنظر مختصر المزني ٢٨١ / ٨

\*\*\* (باب ذكر ما يحل ويحرم من فيرد ذوى الروح من المأكول والمشروب) \*\*\*

كل نجس مأكول أو مشروب فهو حرام سواء كان بنفسه نجسا أو نجسا بملاقاته نجسا آخر واختلاطه به . لأن النجس يجب تجنبه ، ولولا ذلك لم يكن نجسا ،  
( ١ )

وأول ما يتجنب له الشيء بجمه الأكل والشرب لأنهما من أجل وجوه الانتفاع وعلى أن النجس غير مأون الضرر ، والنفس تستقذره فهو في هذا داخل  
( ٢ )

في باب الخبث ، فإذا كان الدم نجسا فوقع في شيء طاهر فاختلطا فتجنب الدم واجب ، فإذا لم يمكن استعمال ذلك الشيء المائع لإختلاطه له غلب التحريم ، إذا كان لا يتوصل إلى المحلل يتناول المحرم .  
( ٣ )  
( ٤ )

والسموم: كلها قليلها وكثيرها حرام إذا كانت قاتلة ، وهذا ما يقضي به العقل  
( ٥ )

لأن قتل النفس حرام ، وهكذا ما خلط بسم إلا أن يكون ذلك قليلا

فيؤكل/على سبيل التدواي به فهو حينئذ محي لا قاتل .  
٦٧ / أ

وأما ما أزال العقل من مسكر وغيره فهو حرام إلا اتصاله بخبث وهو ما فيه من إزالة

العقل الذى جعله الله أعظم حجته على عباده ولما يورثه من العداوة والبغضاء .  
( ٦ )

وأسباب الفساد والمعاصي حتى سميت أم الخبائث

١- كذا في المخطوطة والأولى أن يقول ( عنه )

٢- في المخطوطة ( الحدث ) المعنى على ما أثبتته .

٣- في ( خ ) ( يكن ) : لعل الصواب ما أثبتته .  
٤- في المخطوطة ( لا يختلطا ) الصواب ما أثبتته - ٣ ، ٦٧ ، من أسفل

٥- في المخطوطة ( بها ) فهو تحريف .

٦- روى النسائي بإسناده عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث عن أبيه

قال : سمعت عثمان رضي الله عنه يقول : اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث .

أنه كان رجل ممن خلا قبلكم تعبد فعلقته امرأة غويبة فأرسلت إليه جاريتها

فقال له : إنا ندعوك للشهادة فانطلق مع جاريتها فطفت كل ما دخل بابا أغلقته

دونه حتى أفضى إلى امرأة وضيئة عندها غلام وباطية خمر . فقالت : انى والله

ما دعوتك للشهادة ولكن دعوتك لتقع على أو تشرب من هذه الخمرة كأسا أو تقتل

هذا الغلام قال : فأسقنى من هذا الخمر كأسا فبسطته كأسا قال . زيدوني

فلم يرم حتى وقع عليها وقتل النفس ( الحديث : النسائي كتاب الاشربة ٨ / ٣١٥ )

والثمار حلال .

لطيبها، وكذلك المياه إلا ما خيف منه النفس وهذا كله في الرفاهية . فإذا وقعت

الضرورة وذلك بأن يكون الانسان قد بلغ فيه الجوع ما يخاف منه الموت والمرض

والضعف عن المشي أو ما أشبه هذا من الضرر البين وهذا في سفر طاعة

أو سفر مباح فحيث لا يجد ما يسد به جوعه أو عطشه ولا ثمن يشتري به

في موضع فجائزله أكل المحرم وشربه بمقدار ما يرفع به الضرورة حتى يصل الى حالة

لا يجوز لعنه فيها ابتداءً (تناول ما كان من المحرم) في غير ما يغير العقل من المسكر

وغيره فان ذلك ما ليس له تناوله وحسن هذا في العقول ظاهر .

لأن أحوال الضرورة تخالف أحوال الرفاهية فانما حرمت الأشياء امتحاناً

من الله لعباده عليه والا كلها مخلوقة لهم مسخرة لمنافعهم فاذا جاء الخوف

على النفس عاد المحظور الى الاباحة والتحليل ليقع الانتفاع به

من هذه الجهة التي هي أعظم جهات الانتفاع .

فأما ما يغير العقل فان الانسان غير معذور .

جواز أكل المحرم وشربه في حال الاضطرار في غير ما يغير العقل وذلك ما حسن ذلك .

١- في المخطوطة ( تناول الأماكن من المحرم ) الظاهر ما أثبتته ٦٨/٩/أ

٢- في المخطوطة ( مغير للعقل ) لعل الصواب ما أثبتته .

٣- كذا نص الشافعي على أنه لا يجوز للمضطر أن يتناول الخمر قال رحمه

الله تعالى ( فيحل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرم مما لا يغير العقل

من الخمر للمضطر . والمضطر الرجل يكون بالموضع لا طعام فيه معه ولا شيء

يسد فورة جوعه من لبن وما أشبهه ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو مرض

وان لم يخف الموت أو يضعفه ويضره أو يعتل أو يكون ماشياً فيضعف عن بلوغ

حيث يريد أو راكباً فيضعف عن ركوب دابته . أو ما في هذا المعنى من الضرر

البين فأبي هذا ناله فله أن يأكل من المحرم وكذلك يشرب من المحرم

غير المسكر مثل المارتقع فيه الميتة وما أشبهه ) الأم ٢/٢٧٦ . أنظر مغنى المحتاج .

لأن الترخيص مما يوجب الشكر للمنعوم ولا حالة لمخلوق الا وهو متعبد، فاذا  
 أراد ادخال ما يشغله عنه على نفسه كان ممنوعاً منه، وهو في السفر المباح  
 لأن السفر اذا كان محظوراً فأراد صاحبه أن يتسبب به الى استحلال ما حرم  
 الله عليه لم يجز، وكذلك اذا أراد أن يترخص برخص الله. لأن المعصية  
 اذا كانت محظورة كان ما هو متسبب اليها محظوراً، لأن كل ما لم يتوصل اليه  
 الا بشيء فما لشيء في حكم الاصل، كمن أمر بالوضوء فلم يمكنه الإستسقاء  
 الماء فعليه الاستسقاء، واذا كان الإستسقاء لا يمكن الا باحضار آلات ومعاون  
 كانت الآت والمعاون واجبة أيضاً، وكذلك اذا كان الامتناع عن الشيء لا يوصل  
 اليه الا بشيء آخر كان محل الشيء الآخر واجباً ليصلح الامتناع. لأن الله  
 عز وجل لا يأمر بالشيء الذي لا يمكن الوصول اليه، فكذلك المعصية اذا كان  
 لا يوصل اليها الا برخصة من رخص الله فالامتناع من الرخصة واجب.  
 فان قيل: فقد نهى الله عن قتل النفس والالقاء بها الى النهلكة قيل:  
 لسنا نأمر هذا الرجل بقتل نفسه بل ننهاه عنه ولكن تأمره بما حياها  
 بعد تقدم التوبة فنقول له: تب، وأعتقد في نفسك أن تتصرف عن سفرك  
 وأن لا تعصى فيه وكل ما تحيي به نفسك كما يقال للحدث قدم الطهارة ثم صل  
 ولا يكون هذا منعه عن الصلاة بل أمره بها على ما يجوز ويصح من تقديم ٦٨/ب  
 الطهارة أمامها، واذا كان يجد ما يشتري به ما يتحسنه من الحلال: فلا ضرورة  
 به الى تناول المحرم.

١- في المخطوطة ( فاذا ادخل ) ١٤ / أ / ٦٨ ، لعل الصواب ما أثبتته .

٢- في المخطوطة ( قتال النفس ) ٤ / أسفل / ب / ٦٨



وان كان عادما لذلك في موضعه وكان له مال في بلده فالضروره قائمة .  
والخمر محرمة قليلها وكثيرها لما فيها من المعاني الخبيثة التي تكرر ذكرنا لها .  
ولا بأس بشراب العصير من العنب وغيره ما لم ينتبذ فيسكر كثيره فاذا  
بلغ هذه الغاية حرم شربه وحرم علاجه له لجعله خلا فاذا عولج فهو محرم  
بحاله .

٢٠٠  
ووجه تحريم شربه مصاغبه للخمر المتفق على تحريمها في معاني التأثير في العقل  
وازالته وإرث ما يورثه من العفاسد ، والمعنى في التسوية بين قليله وكثيره  
أن قليله يدعو الى كثيره، وأن يُفصل ما اذا زُيد عليه أسكر من المقدار غيره متعذراً  
شاق فالأحوط في السياسة بحسب الباب في القليل والكثير؛ فاذا زال الاسكار  
بالعلاج حرم لما فيه من التسبب الى المحرم بالعلاج . والاحتياي، فهو كما حكاه  
الله من أصحاب السبت حيث احتالوا لاصطياد السمك يوم السبت . ٢٠١

٢٠٢- في المخطوطة ( لحمه ) تحريف ٦٨/٥ / أ  
٢- مَصَاغِبِه = أَي : مساويابه للخمر قال الجوهرى : وهذا صوغ هذا اذا كان  
على قدره ، وهما صوغان أى سيان ( الصحاح مادة ( صوغ ) .  
٣- في المخطوطة ( واراب ) لعل الصواب ما أثبتته ب ٦٦ / ٨٦  
٤- في المخطوطة ( فاذا ازله ) الظاهر ما أثبتته ب ٦٨ / ٩  
٥- لما أخرجه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي (ص) سئل  
عن الخمر تتخذ خلا فقال : لا ( مسلم ٢٥٢ / ٧ )

٦- أصحاب السبت هم قوم من بنى اسرائيل حرم الله عليهم الصيد يوم السبت  
ثم ابتلاهم بأن تكون الحيتان تأتي يوم السبت شرطا أى رافعة رؤسها في الماء  
ينظرون اليها ، فاذا كان يوم الأحد وما بعده من الأيام طلبوا منها حوتا واحدا  
للصيد فلم يجدوه فصور عندهم ابليس أن يسدوا أفواه الخُلجان يوم السبت  
حتى اذا أمسوا وأرادت الحيتان أن ترجع الى النهر الأعظم والى غمرة البحر  
لم تجد مسلكا فيأخذونها في سائر الأيام ففعلوا ذلك واستحقوا غضب الله ولعنته  
فمسخهم قردة وكان سبب هلاكهم تحيلهم على أمر الله واستباحة ما حرم الله  
عليهم بهذه الحيلة قال عز وجل ( واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة  
البحر ان يعدون في السبت اذا تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرطا ويوم لا يسبتون  
لا تأتيهم كذلك نبلوهم بما كان يفسقون ) واذ قالت أمة منهم لم تعظون قوما  
الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا ؛ قالوا معذرة الى ربكم ولعلهم يتقون

(٢) لحبسها في النهر يوم السبت فعوقبوا على ذلك ، واستحالة الخمر خلا بغير علاج بلا احتيال لزوال التحريم يزول المعنى ونحو هذا ( ما ذكره ) لتقريب المعنى أن يحبس رجل رجلا فيحتال لافاته روحه بحبس الطعام والشراب عنه . فيكون في حكم القاتل له ولو مات في حبسه بغير هذا الاحتيال بأمر سماوى ورد عليه لم يكن حاسبه قاتلا له .

ووردت السنة بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتبذ له الزبيب فيشربه الى ( مساء ) الثالث ثم يرقه أو يسقيه الخ (٦) م .

= فلما نسوا ما ذكروا به أنجبنا الذين يبهون عن سوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون

فلما عتوا عما نهوا عنه قلنا لهم كونوا قردة خاسئين ( الأعراف ) (١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦) .

قال ابن كثير : قال الفقيه الامام ابو عبد الله بن بطه رحمة الله . حدثنا أحمد بن محمد بن سالم حدثنا الحسين بن محمد بن الصباح الزعفراني حدثنا يزيد بن هرون حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فتحيلوا محارم الله بأدنى الحيل ) .

قال : وهذا اسناد جيد ، ويصح الترمذى بمثل هذا الاسناد . أنظر تفسير القرآن العظيم ٢/٢٥٧ ، وفتح القدير

٢/٢٥٦-٢٥٧ . أحكام القرآن لابن العربي ٢/٢٩٦ .

١ = في المخطوطة ( يوم الجمعة ) تحريف من الناسخ لأنها كما تقدم لا تظهر لهم الا يوم السبت ولو أنهم تمكنوا منها يوم الجمعة لما حصلت منهم المخالفة .

٢ = أى : يزول معنى التحيل ، في المخطوطة ( بزوال ) لعل الصواب ما أثبتته .

٣ = في المخطوطة ( من فمه تقريب المعنى ) .

٤ = في المخطوطة ( فيحتاج ) الصواب ما أثبتته .

٥ = في المخطوطة ( بحسن ) الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٦ = روى مسلم باسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتبذ له في سقاء قال :

شعبة من ليلة الاثنين فيشربه يوم الاثنين والثلاثاء الى العصر فأن فضل منه شيء سقاء الخادم أو صبه .

روى عنه أيضا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقع له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء

الثالثة ثم يأمر به فيسقى أو يهراق ( مسلم ٧/١٢٤-١٢٥ ) .

ومعنى ذلك الاحتياط في تجنب المسكر اذا قارب الاسكار لاعلى جهة التحريم  
 لأنه لو كان حراما لم يسقه الخادم، ولكن الحكيم الرئيسي يأخذ نفسه  
 من أسباب الصلاح وخلال الخير ما ( لا ) يلزمه غيره .  
 ( ٢ )  
 وروى النهي عن الانتباز في الظروف التي يسرع فيها ببلوغ الشراب  
 [ الى فساد<sup>(٣)</sup> ] صيانة للعمال عن أن يسرع اليه الفساد .

( ١ ) و ( لا ) ساقطة من المخطوطة .  
 ٢ - الظروف جمع ظرف . و هو الوعاء قال ابن منظور : وظرف الشيء وعاءه .  
 والجمع ظروف ، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة : اللسان مادة ( ظرف )  
 الظروف التي ورد النهي فيها عن الانتباز : ( الدباء أضبطه النووى بضم الدال  
 وبالعد ، وهو القرع اليابس أى : الوعاء منه . والحنتم )  
 بفتح الحاء وسكون النون وفتح التاء والميم الواحد حنتمة . قال النووى :  
 اختلف في معناها وأصح الأقوال وأقواها أنها جرار خضر . الثاني أنها الجزر  
 كلها . الثالث أنها جرار يؤتى بها من مصر مقيرات الأجواف ( والنقيير )  
 في جذع ينقر وسطه ( والمقير ) فهو المزفت وهو المطلي بالقار وهو الزفت ، وقيل  
 المزفت نوع من القار والصحيح الأول فقد صح عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال :  
 المزفت .

ووجه النهي عن الانتباز في هذه الظروف . والانتباز أن يجعل في الماء  
 حبات من تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا ويشرب . انما خصت هذه بالنهي .  
 لأنه يسرع اليه الاسكار فيها فيصير حراما نجسا وتبطل ماليتها فنهي عنه  
 لما فيه من اتلاف العمال ، ولأنه ربما شربه بعد سكاره من لم يطلع عليه .  
 ولم ينه عنه الانتباز في أسقية الأدم بل أذن فيها . لأنها لرقتها لا يخفى  
 فيها المسكر بل اذا صار مسكرا شقها غالبا . قال النووى ، ثم ان هذا النهي  
 كان في أول الأمر ثم نسخ بحديث بريدة رضي الله عنه أن النبي ( ص ) قال :  
 كنت نهيتكم عن الانتباز الا في الأسقية فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا

مسكرا ) رواه مسلم ١٨٥ / ١

قال : هذا الذي ذكرناه كونه منسوخا هو مغايبنا ومذهب جماهير العلماء  
 قال الخطابي . القول بالنسخ هو أصح الأقاويل قال . وقال قوم التحريم :  
 باق وكرهوا الانتباز في هذه الأوعية ذهب اليه مالك وأحمد وإسحاق وهو  
 ( مروى عن ابن عمر وعباس رضي الله عنهم ) أنظر شرح النووى لمسلم ١٨٥ / ١ - ١٨٦

فتح البارى ١٠ / ٦١ ، ٩٥

٣ = ما بين القوسين لاتمام المعنى .

( ١ ) وروى النهي عن انتهاز الخليطين وهما اليسر والتمر معاً، والزهو، والرطب  
والزبيب والتمر، وأمر بأن ينسب كل واحد على حدته . وذلك لما يتسارع  
اليه الفساد من الاختلاط على ما لا يمكن مثله في الانفراد ، والاستحباب  
أن يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وعلى هذا النحو . مما يمنعه  
الاثقلاب لما في الانقلاب من فساد المال ، وقد جعل الله المال قواماً للناس فغير  
جائزاً اختلافه في غير وجهه ، وبهذا وردت الشريعة بالنهي عن الاسراف لما فيه  
من تسارع الفساد الى المال وهو ( ٥ ) يقارب في محله .

١- ورد النهي في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أن النبي (ص)  
نهى أن يخلط الزبيب والتمر والبسر والتمر .  
وعنه أيضاً أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً ونهى أن ينبذ الرطب واليسر  
جميعاً ( رواه مسلم ١٥٤/٧ - ١٥٥ )

قال النووي: قال أصحابنا: وغيرهم من العلماء سبب الكراهية فيه أن الاسكار  
يسرع اليه بسبب الخلط قيل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكراً  
ويكون مسكراً ، قال ومذ هبنا ومذ هب الجمهور أن هذا النهي لكراهية التنزيه  
ولا يحرم ذلك ما لم يصر مسكراً وبهذا قال جماهير العلماء ، وقال بعض المالكية  
هو حرام ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنهما لا كراهية فيه ولا بأس به  
لأن ما حل مفرد / حل مخلوطاً وأنكر عليه الجمهور ( شرح النووي لمسلم في المرجع السابق .  
٢- قال ابن منظور ( اليسر ما لون ولم ينضج ، وإذا أنضج فقد أرطب  
وقال الجوهري : اليسر أوله طلع ثم خلال ثم بلح ثم يسر ثم رطب ثم تمر  
أنظر اللسان والصاحح مادة ( يسر ) .

٣- في المخطوطة ( الهزهر ) تحريف: ٧/ من أسفل . ٦٦/٨ . الزهو تمر نخيل : يقال .  
أزهى النخل وزها زهؤاً : تلون بحمرة وصفرة وروى أنس بن مالك أن النبي (ص)  
نهى عن بيع الثمر حتى يزهو قيل لأنس : وما زهوه ؟ قال أن يحمر أو يصفر  
اللسان مادة ( زها ) -

٤- قال عز وجل ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا  
ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ) سورة الأعراف الآية ( ٣١ )  
٥- في المخطوطة ( والى المال يقارب ) قبل الأخير ب/ ٦٩ لعل الصواب  
ما أثبتته .

محل البدن فالإبقاء عليه كالأبقاء على البدن وهذا ظاهر في العقول السليمة  
والله أعلم .

أ/٦٨

والدم محرم/وهو يحتمل أن يكون على معنى أنه مستقذر ويتجنبه العوام  
وله الرائحة الكريهة ولا فائدة في شربه، فهو أغلظ حالا من الميتة المستقذرة  
أكلها، ثم في أكلها من المعاني ما ليس منه يشرب الدم وهو في الأصل فضله<sup>(١)</sup>  
مستحيلة من فضول الأغذية فهو يشاكل الغائط، ولم يبلغنا أن أمة من الأمم<sup>(٢)</sup>  
تعتاد شربه وإنما يشرب في الأحوال النادرة كفعل الترك إذا تحالفت على شيء  
شرب بعضهم دم بعض تشبها بالاختلاط والامتزاج والاتحاد تأكيدا لمعنى<sup>(٣)</sup>  
أمر التحالف، وكما يشرب في شدة الحرب مخلوطا بالصرير وتسميه العرب<sup>(٤)</sup>  
( العلس ) ويشبه أيضا أن يكون من معاني تحريمه كثرة استعمال المشركين<sup>(٥)</sup>  
إياه في التقرب إلى آلهتهم لأنهم كانوا يصبونها على آلهتهم أصنامهم  
ويلطخون بها في العقيقة رؤس أولادهم، وأكد على المسلمين الأمر في تجنبه،  
واجتمع في تحريمه المعنيان اللذان تقدم ذكرهما . أحدهما : يتعلق بالعين .  
والثاني يتعلق بما يتصل بمعان مستحقة في العين - والله أعلم .

- 
- ١- في ( خ ) ( فضيلة ) تحريف الفضيلة الدرجة الرفيعة في الفضل فلا تناسب  
المقام، والفضلة البقية من الشيء . اللسان مادة ( فضل )  
٢- في المخطوطة ( فهي ) الظاهر ما أثبتناه . لأن المذكور الأقرب هو الدم .  
٣- في ( خ ) ( بالصرف ) ٦ / ب / ٦٩ : الصريف اللبن ينصرف به عن الضرع  
حارا إذا حلب : الصحاح مادة ( صرف ) .  
٤- العلس بالسكون الشراب ، وما علسوا ضيفهم تعليسا : الصحاح مادة ( علس )  
٥- كذا في المخطوطة تحذف النون وهو على حد قوله ( ص )  
( لاتد خلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا )

وورد في الخبر ( أحلت لنا ميتتان ودمان .

وأما الميتتان فالحوت والجراد .

وأما الدمان فالكبد والطحال (١) ولا شك وان كان الكبد والطحال في الأصل دما فانهما مفارق للدم المسفوح في اطلاق الاسم وفي المعاني من الطيب

ونحوه ، ولا ينكر أن يكون الدم في أصله مسقوحا ثم يحدث الله فيه أعراضا

يستحيل بها عن معاني الدم السائح الى (ما هو يستطاب ) من اللحمان .

ومثل هذا المسك الذي ورد في الخبر أنه من أطيب الطيب لأن الدم جامد

حدثت فيه أعراض أزلت معاني الاستخبات فحول عن حكم المأكول الى حكم

النبات الطيب .

فالكبد والطحال أيضا: وان كان في أصلهما دما فغير منكر انتقنا لهما عن حكم

الدم بما حدث فيهما من معاني اللحمان .

١- رواه الشافعي باسناده عن ابن عمر مرفوعا : الأم ٣٣/٢

وروى البيهقي أيضا باسناده عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن

عمر رضي الله عنهما قال- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أحلت لنا

ميتتان ودمان ، فأما الميتتان فالجراد والحيتان ، وأما الدمان فالطحال والكبد )

قال كذلك . رواه عبد الرحمن واخوانه عن أبيهم ورواه غيرهم مرفوعا عن ابن عمر

وهو الصحيح سنن الكبرى ٧/١٠

وقال النووي في المجموع معناه أن الصحيح أن القائل ( أحلت لنا ميتتان )

هو ابن عمر لأن الرواية الأولى ضعيفة جدا لاتفاق الحفاظ على تضعيفه

عبد الرحمن قال : الثانية فصحيحة كما ذكره البيهقي وهذه الثانية أيضا مرفوعة

لأن قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا وأحل لنا كذا أو حرم علينا كذا )

كله مرفوعة عن النبي (ص) وهو بمنزلة قوله- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أنظر المجموع ٢٣/٩ - ٢٤ ، الأم ٢٣٣/٢

٢- أي : كل منهما مفارق .

٣- أي : من الدم الجاري . يقال : ساح يسيح سيفا وسيحان إذا جرى على وجه

الأرض وماء سسيح وغيل إذا جرى . اللسان مادة ( سيج )

٤- ما بين القوسين بياض بقدر الكلمة . ولعل المعنى ما أثبتته ١٢/ب/٦٩ من أسفل

\*\*\*\*\* ( باب فيه آداب الأكل والمشرب وردت بها الأخبار ) \*\*\*\*\*

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

( ١ )

ووردت الأخبار بالتسمية على الأكل والشرب.

ووجه ذلك معروف بالتبرك بالابتداء باسم الله تعالى تعظيما له واعترافا

بموضع النعمة فيما رزقه مما يقيم بدنه .

( ٤ )

( ٣ )

( ٢ )

ووردت بالنهي عن الأكل من ذروة الطعام والأكل مما يلي . ويحتمل وجه آخر .

وهو أن الأكل من ذروة الطعام ( ٥ )

=====

١- ورد في حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه قال : كنت غلاما في حجر النبي (ص) ( وكانت يدي تطيش في الصحفة . فقال لي رسول الله (ص) : يا غلام سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك فما زالت تلك طعمتي بعد ) أخرجه البخاري في كتاب الطعام ٩ / ٥٢١ ، وأبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله قال : ( إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى فان نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره ) أبو داود ٣١٢ / ٢

٢- ورد ذلك في حديث عبد الله بن بسر قال . كان للنبي (ص) قصعة يقال لها الغراء يحملها أربعة رجال ، فلما أضحوا وسجدوا الضحى أني بتلك القصعة- يعني وقد ثرد فيها . فالتفوا عليها ، فلما كثروا جثى رسول الله (ص) فقال أعربي : ما هذه الجلسة؟ قال النبي (ص) ( ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا ) ثم قال رسول الله (ص) ( كلوا من حوليها ودعوا ذروتها يبارك فيها ) أبو داود ٢ / ٢١٣ ، وابن ماجه ٢ / ١٠٩٠

٣- دليله حديث عمر بن أبي سلمة السابق ذكره : وبالأمري بالأكل مما يلي .

٤- وكان في الكلام سقط لأنه لم يسبق له أن يذكر وجهها آخر غير هذا . ولعل ما سقط كون البركة تنزل في وسط الطعام كما ورد ذلك في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي (ص) قال : ( ان البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافيتيه ولا تأكلوا من وسطه ) رواه الترمذي وقال حسن صحيح

١٦٨ / ٣ ، وأبو داود ٢ / ٣١٣ ، وابن ماجه ٢ / ١٠٩٠

٥- أي من أعلا الطعام . قال ابن منظور وذروة كل شيء ، وذروته أعلاه : اللسان

مادة ( ذ را )

والأكل من ذرورة ما بين يديه الى أسفله .

وروى في الخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لمن أكل

معه كل مما يليك . ثم أتى بطبق فيه ألوان من الرطب فجالت يد

رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطبيق ، وقال يا عكرأش <sup>(١)</sup> : كل من حيث

شئت فإنه غير لون واحد <sup>(٢)</sup> فأرخص لهم في اجالة الأيدي ليأخذ

كل واحد ما ينزع به هواه إليه .

ولو وقع الأمن من وقوع التقذر الذي ذكرناه في الطعام .

(١) = ١ في المخطوطة ( ثم أتى بطبق فقال : حل يده فإنه غيره )

والتصويب مما أخرج ابن ماجه والترمذى :

(٢) = عكرأش : هو عكرأش بن ذويب التميمي المنقري كذا قال ابن منده

وقال أبو نعيم : وأبو عمر . عكرأش بن ذويب بن حرقوص بن جعدة بن

عمر بن النزال بن مرة بن عبيد . أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصدقات

قومه ولم يذكر اتمام النسب . . ولما أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصدقات

قومه بني مرة أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توسم بميسم

الصدقة : انظرا سدا الغابة في معرفة الصحابة ٤ / ٦٩ وقال ابن جبر

في تقريب التهذيب عكرأش بكسراً وله وسكون الكاف وآخره معجمة ابن

ذويب السعدي أبو الصحباء قليل الحديث عاش مائة سنة ٢٤٢ /

(٣) = الحد يثاً أخرجه ابن ماجه في كتاب الطعام مختصراً ١٠٩٠ / ٢ ، والترمذى ١٨٩ / ٣

مطولا ولغظه عنده : حدثني عبيد الله بن عكرأش عن أبيه عكرأش بن ذويب

قال : ( بعثني بنو مرة بن عبيد بصدقات أموا لهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقدت عليه المد بينة فوجدته جالسا بين المهاجرين والأنصار قال : ثم أخذ

بيدي فا نطلق بي الى بيت أم سلمة فقال هل من طعام ؟ فأتينا بجفنة كثيرة

الثرير والوذرفا قبلنا نأكل منها فخبطت بيدي في نواحيها وأكل رسول (ص)

من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال : يا عكرأش كل من موضع

واحد فإنه غير طعام واحد ، ثم أتينا بطبق فيه ألوان التمر والرطب شك عبيد الله

فجعلنا كل من بين يدي وجالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطبيق قال يا عكرأش كل

من حيث شئت فإنه غير لون واحد ، ثم أتينا بماء فغسل رسول الله (ص) يديه ومسح

ببل كفيه وجهه وذراعيه ورأسه وقال : يا عكرأش هذا الوضوء مما غيرت النار .

قال الترمذى هذا حد يث غريب لا نعرفه الا من حد يث العلاء بن الفضل



( ١ )  
 من أخلاق أهل السرف والخيلاء . لأن ما يكون في وجه الطعام هو أصله وأفضله وهو كالزينة  
 لما تحته فيكره لهم أن يخلصوا ذلك بأكل ترفها عن كل ماتحته . فيرجع ذلك الى معنى التهان  
 بالطعام والعبث بشيء منه على ما قد روى عن أمر رسول الله ( ص ) ( ما عاب طعاما قط ان اشتباه  
 أكله والا تركه ) ( ٢ ) .

وقد يحتفل أن يكون وجهه في الجماعة يجتمعون / على الطعام فيقصد بعضهم الأكل من الذروة ( ٤ )  
 مفارقا للأكل مما بين يديه ومتخطيا الى ماتباعه عن حده ، وفيه سوء أدب وخروج عن حسن  
 المعاشرة في المؤكلة ، ولعل في الجماعة من يتنذر الأكل من أشار أصابع غيره فأمرؤا لهذا  
 بالاعتصار من كل واحد منهم على ما يليه .

---

١ = أي : من أخلا أهل الجهل المتجاوزين للحدود . قال في اللسان : السرف الجهل .  
 السرف الاغفال قال : قال ابن العربي : أسرف الرجل اذا جاوز الحد ، وأسرف اذا أخطأ ، وأسرف اذا  
 أغفل ، وأسرف اذا جهل . اللسان مادة ( سرف ) .

٢ = أخرجه البخارى في كتاب الطعام من حديث أبي هريرة ٥٤٧/٩ ، وأبو داود ٣١١/٢

والترمذى في البر ٢٥٤/٣ ، وابن ماجه ١٠٨٥/٢ .

٣ = أي : وقد يحتفل وجهه أن يكون جماعة يجتمعون على الطعام فيقصد بعضهم الأكل من الذروة  
 تاركا الأكل من بين يديه متخطيا الى ماتباعه عن حده فيكون في هذا سوء أدب وخروج عن حسن  
 المعاشرة في المؤكلة : والله أعلم .

٤ = مفارقا : أي تاركا .

الذى كله لون واحد ، وأثار الأصابع لا تتعلق بما يأخذ الآخر منه ، والاختيار  
على ما ورد به بعض الأخبار ( ألا يقطع اللحم بالسكين ) ولكن ينهش أنها شا  
وقد روى خبر في قطع اللحم بالسكين ، وذلك = والله أعلم على حسب الأحوال  
فقد يصلب اللحم فيخاف من انتهاشه على السن لفظ كانت في لحوم الأبل  
وهي الغالب عليهم . ويجوز أن يكون الانتهاش يدخله من الخوف  
ما يخرج استعماله بحضرة الجماعة عن حسن الأدب فيكون معالجته بالسكين  
أجمل وأنظف فيستعمل في كل حال ما يطلب فيها . ( ٤ )

- 
- ١- الخبير المشار إليه هو ما أخرجه أبو داود في كتاب الطعام ٣١٤/٢  
عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله (ص) : ( لا تقطعوا اللحم  
بالسكين فانه من ضيع الأعاجيم وانهسوه فانه أهناً وأمراً ) قال أبو داود  
ليس هو بالقوى ، لكن له شاهد من حديث صفوان أخرجه الترمذى في الأطةمة ١٨٠/٣  
بلفظ ( انهسو اللحم نهساً ) ( انهشوا اللحم نهشاً ) فانه أهناً وأمراً ) قال :  
لانعرفه الا من حديث عبد الكريم وهو متكلم فيه من قبل حفظه .  
والأصح من هذا الحديث الذى ورد في قطع اللحم بالسكين مروى البخارى  
باسناده عن عمرو بن أمية أنه رأى النبي (ص) يجتزئ بقطع من كتف شاة  
في يده فد عيبى الى الصلاة فالقاها والسكين التى يجتزئ بها ثم قام فصلى  
ولم يتوضأ ) البخارى في كتاب الأطةمة ٥٤٧/٩ والترمذى ١٨٠/٣  
٢- ( النهس ) أخذ اللحم بمقدم الأسنان ، والتهش الأخذ بجميعها .  
اللسان ما دتني نهس ونهش .  
٣- يؤخذ على المؤلف بأنه يشير الى الحديث الصحيح بصيغة التمريض  
وكان الأولى عليه أن يقول هذا في حديث ( ألا يقطع اللحم بالسكين ) فانه ضعيف  
كما تقدمت الاشارة اليه .  
٤- في المخطوطة ( أنصف ) هذا تحريف والصواب ما أثبتته ١١/ب/٦٩

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( أما أنا فلا أكل متكئا وإنما <sup>(١)</sup>  
أنا عبد آكل كما يأكل العبد ) <sup>(٢)</sup> فسدل أنه كره الأكل متكئا لما فيه من التعظيم  
المكروه ، ولعل من يفعل هذا من المتعظمين إنما يقصدون به سرعة انهضام  
الطعام . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع ولا خفاء <sup>(٣)</sup>  
بما في هذا من التنظيف في الأكل .

وقد روى عن عمر الأكل بالخمس . ولم يكن رحمه الله بالذى يخفى عليه أدب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنه كان يستعمل في أمره سنة الأعرابي ، والعربية  
المحضة خلافاً عن الملوك من زمانه وتعريفاً لهم بأن ما هم فيه من الشرف  
والترقيق في الأمور ليس مما يضره الاخلال ولا ينقص الملوك هيبتهم بل قد يصورهم <sup>(٤)</sup>  
ذلك عند رعاياهم بصورة التشف والاستخفاف <sup>(٥)</sup>

---

١- قال ابن الأثير في النهاية : المتكئ في العربية كل من استوى قاعداً  
على وطاء متمكناً ، والعامية لا تعرف المتكئ إلا من مال في قعوده معتمداً على أحد  
شقيه ، والتاء فيه يدل من الواو ، وأصله من الوكاء وهو ما يشد به الكيس وغيره  
كانه أوكاء مقعدته وشدها بالقوة على الوطاء الذى تحته ، ومعنى الحديث  
أنى إذا أكلت لم أقعد متمكناً فعل من يريد الاستكثار منه ولكن آكل بلغة  
فيكون قعودى له مُستوفِيراً . ومن حمل الاتكاء على الميل الى أحد الشقين  
تأوله على مذهب الطب ، فإنه لا ينحدر في مجارى الطعام سهلاً ولا يسيفه  
هنيئاً وربما تأذى به ) النهاية ١ / ١٩٣

٢- الحديث أخرجه البخارى ٩ / ٤٢٥ وأهل السنن سوى الألفاظ الأخيرة ( إنما أنا عبد آكل كما

يأكل العبد ) انظر مختصر سنن أبي داود ٥ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، الترمذى ٣ / ١٧٧ ، ابن ماجه ٢ / ١٠٨٦

٣- روى مسلم بإسناده عن عبد الرحمن بن سعد عن ابن كعب بن مالك عن أبيه  
قال : كان رسول الله (ص) يأكل بثلاث أصابع ويلعق يده قبل أن يمسه (مسحها) مسلم  
في الأشرطة ١٣ / ٢٠٤

٤- فى المخطوطة ( مما يصرفه / الاحلال ) ٨ / من أسفل : الظاهر ما أثبتته والله أعلم

٥- فى ( خ ) ( ولا ينسب الملوك ) فلا وجه له لعله تحريف مما أثبتته .

( ٢ )  
 بعرض الدنيا وأنه كان يكتب الى عماله وجنوده ( ان اخشوشنوا وتمعددوا )  
 وخيفوا ودعوا الركوب ، وأنزلوا عن الخيل تبروا ) وهذه سيرة يقع معها  
 من الهيئة بما لا يقع بكثير من التجبر والتعظيم . ثم لا شك أنه كان  
 اذا أكل با لخمس انما يأكل بأطرافها من غير تعظيم النعمة على  
 ما يفحش<sup>(٤)</sup> ويخرج من التنظف فمن اتبعه على هذا فهو حسن جميل .  
 ويختتم طعامه وشرا به بالحمد لله والشكر له فان ذلك اعتراف بقدر النعمة  
 فيما خلق للناس من الأشياء التي يقيم بها بدنه اظها را ليتعلم بذلك  
 المعرفة بقدره وموقعه .  
 والتبرك الواقع بعد العلم بحقيقة النعمة أفضل من وقوعه على الجهل  
 بقدرها / هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا رفع الطعام  
 يقول : ( الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي<sup>(٧)</sup> ) ٦٩/أ

( ١ ) في المخطوطة ( فعرض الدنيا وان كان يكتب الى عماله ) ٧ / ب / ٦٩  
 العرض بالتحريك متاع الدنيا كما في اللسان في مادة ( عرض )  
 = ٢ هذا جزء من كلام عمر رضي الله عنه وتعام الأثر كما ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام  
 قال من حديث عمر رضي الله عنه ( فرقوا عن العنية واجعلوا الرأس رأسين  
 ولا تثلثوا بدار معجزة وأصلحوا مئامكم وأخيفوا الهوام قبل أن تخيفكم  
 واخشوشنوا واخشوشنوا وتمعددوا )

أن اخشوشنوا / واخشوشن الرجل . أى لبس الخشن وتعوده ، وأكله  
 = ٣ في المخطوطة ( ) ( ومتعددا وهذا تحريف ومعنى تمعددوا . أى  
 تشبهو بعيش معد وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش يقول فكونوا مثلهم  
 ودعوا التمتع وزى العجم . انظر اللسان مادة عدد غريب الحديث لأبي عبيد  
 ٣ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ، غريب الحديث للخطابي ٢ / ٧٣ ، الفائق في غريب الحديث للزمخشري  
 ٢ / ٢٦٥ طح

( ٤ ) في المخطوطة ( عن التمتع ) تحريف .  
 ( ٥ ) في المخطوطة ( اعترفا ) والمشهور ما اثبتته . لعل ما في النسخة على الغة  
 ان حراسنا اسدا ، وليت ايام الشباب رواجعا ؛  
 ( ٦ ) في المخطوطة ( فما ) الظاهر ما اثبتته .  
 ( ٧ ) غير مكفي . بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التحتاني  
 كذا ضبط الحافظ ابن حجر وقال : قال ابن بطال يحتمل ان يكون من كفات الإثاء .  
 فالمعنى : غير مردود عليه . نعمانه ويحتمل ان يكون من الكفاية . أى ان الله  
 غير مكفي رزق عباده . لأنه لا يكفيهم احد غيره . وقال : ابن التميمي :  
 أى غير محتاج الى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم وذكر غير هذا المعنى  
 راجع فتح الباري ٩ / ٥٨٠ . . . . . \*

(١) (٢) (٣)  
 وَاَمْوَدِّعْ وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبِنَا ) وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ وَبِهَا بَقِيَّةُ طَعَامٍ حَتَّى يَلْعَقَهَا  
 (٤)  
 أَوْ يَلْعَقَهَا غَيْرَهُ . هَكَذَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَسَنَ هَذَا ظَاهِر  
 وَأَنَّ الْمُنْدِيلَ إِنَّمَا يَمْسَحُ بِهِ أَثَرُ الطَّعَامِ قَبْلَ غَسْلِ الْيَدِ كَمَا يَمْسَحُ بَعْدَ الْغَسْلِ  
 فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ هَذَا . وَفِي الْيَدِ شَيْءٌ مُتَكَافِئٌ مِنَ الطَّعَامِ فَيَكُونُ مِنْ أَرَادِ  
 مَسْحِ يَدٍ غَيْرِ لَصِقِ بِهَا مَا أَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ مَسْحِهَا بِشَيْءٍ آخَرَ وَهُوَ الْمُنْدِيلُ  
 (٦)  
 إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ مَنْدِيلُ الْغَمْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . لِأَنَّهُ يَلِ الصَّحْبَ بَعْدَ الْغَسْلِ  
 لِلْيَدِ .  
 فَأَمَّا اللَّعَقُ فَلَيْسَ بِقَبِيحٍ وَلَا سَمِّجٌ إِذَا كَانَ الْآكِلُ قَدْ أَكَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ  
 (٧)



- ١- ولا مودع: يفتح الدال الثقيلة: أي غير متروك ويحتمل كسرهما على أنه حال من القائل أي: غير تارك.
- ٢- ولا مستغنى عنه: يفتح النون وبالتنوين.
- ٣- ربنا: بالرفع على أنه خير مبتدء محذوف: أي. هو ربنا أو على أنه مبتدء خبره متقدم ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص. ويجوز الجر على أنه يدل عن الضمير في عنه. رواه البخاري في الأظعمة: ٨٠/٩
- ٤- ورد هذا في حديث صحيح ليس كما أشار إليه المؤلف بصيغة التمريض روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي (ص) قال: ( إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها ) كتاب الأظعمة باب لعلف الأصابع ٥٧٧/٩، مسلم ٢٠٥/١٣
- ٥- أي غير محتاج إلى إعادة مسحها بشيء آخر والله أعلم.
- ٦- أي المراد بالمنديل هنا المنديل المعد لإزالة الزهومة كما نقل عن المؤلف الحافظ ابن حجر في الفتح ٥٧٧/٩. قال: ذكر القفال في ( محاسن الشريعة ) أن المراد بالمنديل هنا المنديل المعد لإزالة الزهومة. لإلمنديل المعد للمسح بعد الغسل).
- ٧- ولا سمج: سمج الشيء بالضم قبح يسمح سماجة إذا لم يكن فيه ملاحظة قال ابن منظور نقلا عن الجوهرى سَمِّجٌ فهو سَمِّجٌ مثل ضخم فهو ضخم وسمج مثل خشن فهو خشن، وسمج مثل قبح فهو قبيح. اللسان مادة ( سمج )

وأما العاقه غيره فذلك انما هو فيمن لا يستقدره كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ العرق<sup>(١)</sup> من عاتشة فيتبع موضع فيها<sup>(٢)</sup> فهذا ما لا ينكر من الأفاضل وخيار الناس بلطف موقعه من قلوبهم حتى يزول التقرز فيما بينهم<sup>(٣)</sup>، وكذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمص لسان عاتشة رضي الله عنها<sup>(٤)</sup> فان هذا ما لا ينكر من الرؤساء والحكماء فيمن يحيونه، وكذلك العاق النبي صلى الله عليه وسلم والعاق غيره أصبه ممن لا يتقرز منه لا ينكره .

ثم غسل اليد بعد الفراغ من الطعام لزوال الألق<sup>(٥)</sup> العَمْر لثلا يتأذى به الجليس ولا يعلق بثوب الآكل . وروى، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى<sup>(٦)</sup> أن يقرن الرجل بين التمرين الا باذن آكله<sup>(٧)</sup> . وهذا حث على حسن أكلة وترك الشره واستعمال العدل فيما دق من الأمور وما جل عنها .

١ = العرق بفتح فسكون العظم اذا أخذ عنه معظم اللحم  
٢ = الحد يث رواه النسائي ولفظه عن عاتشة رضي الله عنها قالت كنت أتعرق العرق فيضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه حيث وضعت وأنا حائض، وكنت أشرب من الاناء فيضع فاه حيث وضعت وأنا حائض انظر سنن لنسائي في كتاب الطهارة في باب سور الحائض ٥٦/١  
٣ = كذا في المخطوطة . قال في اللسان: تقرز الرجل من الشيء لم يطعمه ولم يشربه بارادة وقد تقرز من أكل الضب وغيره . والتقرز التتطس والتباعد من الدنس . اللسان مادة تقرز .  
٤ = رواه أبو داود بسنده عن عاتشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها ( ٥٥٦/١ )

قال ابن الاعرابي بلغني عن أبي داود أنه قال : هذا الاسناد ليس بصحيح : المرجع السابق . أما غير هذه الرواية في القبلة وهو صائم صحيحة رواها البخاري وغيره . انظر البخاري في كتاب الحيض ٤٢٢/١ مسلم في الصيام

٥ = الغمر بالتحريك ربح اللحم وما يتعلق باليد من دسمه وقد غمرت يده من اللحم غمراً فهي غميرة أي زهمة ومنه مندبل الغمر . ويقال لمندبل الغمر المشوش . وفي الحديث من بات وفي يده غمر هو الدسم بالتحريك وهو الزهمة من اللحم : اللسان مادة ( غمر )

٦ = في المخطوطة ( أن يفرق ) تحريف .

٧ = ورد النهي في حديث صحيح وهو في الصحيحين وغيرهما قال البخاري : حدثنا آدم حدثنا جيلة ابن سحيم قال : وأما بنا عام سنة مع ابن الزبير فرزقنا تمرًا فكان عبد الله بن عمر يربنا - ونحن نأكل - ويقول لا نتق رنوا فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقتران ثم يقول الا أن يستأذن الرجل أخاه البخاري

في الأطلعة ٥٩٦/٩ مسلم ٢٢٨/١٣

( ١ )

ومثل هذا في المعنى ما أشبه التمر من الأشياء العديدة المتجانسة .  
 ونهى عن النفخ في الطعام والشراب وذلك - والله أعلم - إذا كان الأكل  
 مع غيره مما عساه أن يتتزرز ريقه فانه لا يؤمن أن يبدر مع النفخ شيئ من الريق .  
 وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : ( إذا جاء أحدكم خادمه بطعام  
 فليجلسه معه أو فليدفع له لقمة أو لقتين ) . وهذا من أخلاق أهل الفضل  
 والتواضع .

١- كالرطب وكذلك العنب ونحوهما لوضوح العلة الجامعة قال ابن حجر :  
 قال النووي : اختلف العلماء في أن هذا النهي على التحريم أو على الكراهة  
 والأدب . فنقل القاضي عياض عن أهل الظاهر أنه للتحريم وعن غيرهم أنه  
 للكراهة والأدب والصواب التفصيل فان كان الطعام مشتركا بينهم فالقارن  
 حرام الا برضاهم ويحصل الرضا بتصريحهم به أو بما يقوم مقام التصريح  
 من قرينة الحال أو ادلال عليهم كلهم بحيث يعلم يقينا أو ظنا قويا أنهم  
 يرضون به ومتى شك في رضاهم فهو حرام وان كان الطعام لغيرهم .  
 أو لأحد هم اشترط رضاه وحده فان قرن بغير رضاه فحرام ، ويستحب أن يستأذن  
 الآكلين معه ، ولا يجب وان كان الطعام لنفسه وقد ضيفهم به فلا يحرم عليه  
 القران ثم ان كان في الطعام قلة فحسن أن لا يقرن لتساويهم وان كان كثيرا  
 بحيث يفضل عنهم فلا بأس بقرانه لكن الأدب مطلقا التآدب في الأكل وترك  
 الشره الا أن يكون مستعجلا ويريد الاسراع لشغل آخر) شرح مسلم المرجع  
 السابق ..

٢- روى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لم يكن رسول الله (ص)  
 ينفخ في طعام ولا شراب ولا يتنفس في الأثناء ) ابن ماجه في الأطعمة ٢ / ١٠٩٤  
 وروى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا قال : نهى رسول الله (ص)  
 أن يتنفس في الأثناء أو ينفخ فيه ) أبو داود ٢ / ٣٠٣

٣- الحديث صحيح ولا يلتفت الى ما عبر عنه المؤلف بصيغة التمريض  
 وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .  
 أخرجه البخاري في الأطعمة في باب الأكل مع الخادم ٩ / ٥٨٠ .

وأبو داود ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

٤- أي : تأبى . وتغافى .

وفي الخبر فانه ولي حره ود خانه ) فنبه عليه السلام على معنى وهو أن نفس الخادم وخصوصا اذا كان هو صنع الطعام تشوق الى ما صنعه ، والأحسن في المعاشرة أن يسكن توقانه بلقمة أو لقمتين ان لم يجلسه معه .  
(١)  
ونهى عن الأكل والشرب قائما وما شيا وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
(٢)  
أنه شرب من زمزم قائما ) وهذا والله أعلم - على اختلاف الأحوال ، فزمزم يكثر الزحمة فيها ويبتكا من الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم للنظر اليه والى ما يصنع عنده .  
(٣)

١- روى مسلم عن أنس أن النبي (ص) زجر عن الشرب قائما وعنه أيضا عن النبي (ص) أنه نهى أن يشرب الرجل قائما قال قتادة : الراوى عن أنس = فقلنا فالأكل فقال : ذلك أشر وأخبث) مسلم في الأشربة ١٣ / ١٩٤ - ١٩٦ وروى من حديث أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله (ص) ( لا يشرب من أحد منكم قائما فمن نسي فليستقي ) المرجع السابق .  
قال الامام النووي في هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض قال : مالم يخلصه هذه الأحاديث أشكال معناها على بعض العلماء حتى قال : فيها أقوالا باطلة وزاد حتى تجاسروا ورام أن يضعف بعضها وادعي فيها دعاوى باطلة لا غرض لنا في ذكرها ولا وجه لاشاعة الغلط بل يذكر والصواب ويشار الى التحذير من الاغترار بما خاله ، وليس في هذه الأحاديث اشكال ولا فيها ضعف . فان النسخ لا يصار اليه مع امكان الجمع لو ثبت التاريخ ، وفعله (ص) لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروها أصلا فانه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات ويواظب على الأفضل والامر للاستسقاء محمول على الاستحباب فيستحب لمن شرب قائما أن يستقي لهذا الحديث الصحيح الصريح . فان الأمر اذا تعذر حمله على الوجوب حمل على الاستحباب . وأما قول عياض : لا خلاف بين أهل العلم في أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيأه وأشار الى تضعيف الحديث فلا يلتفت الى اشارته ، وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستسقاء لا يمنع من استحبابه ، فان ادعى مدع منع الاستحباب بالاجماع فهو مجازف ، وكيف

تترك هذه السنة الصحيحة بالتوهمات والدعاوى والترهات) شرح مسلم ١٣ / ١٩٤ - ١٩٤

٢- روى البخارى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : شرب

النبي صلى الله عليه وسلم قائما من زمزم ( بخارى فى الأشربة ١ / ٨١ ، مسلم ١٣ / ١٩٨

وفيه أيضا أن عليا رضى الله عنه شرب قائما وقال : رأيت رسول الله (ص) فعل

كما رأيتموني فعلت) المرجع السابق  
٣- أى يستر الناس على رسول الله (ص) ويحجب بعضهم بعضا عن النظر اليه لو شرب جالسا



فالجوس متعذر هنا لك للشرب ، ويجوز أن يقوم ليوربهم شخصه بقيامه  
 فيرونه قد شرب مع العامة فيستنون به . كما قد طاف عليه السلام بالبيت  
 راكبا لينظر الناس اليه ، واذا لم تتفق مثل هذه الحالة وكان الشرب في موضع  
 طمأنينة/ فالأحسن بذوى العروءات القعود له والأكل أبلغ في هذا المعنى  
 ب/٧٠ من الشراب لطول مدته على مدة الشرب  
 وأما للأكل والشرب ماشيا :

فوجه كراهيتهما في وجه الرفاهية واضح لما يخاف في ذلك من الداء وحدوث  
 حركة الماء في الجوف ، ومن آداب الحكماء في الأكل أن يمكث صاحبه قليلا  
 ثم يتحرك حركة باعتدال ليقع الهضم بعد طحن المعدة لما يصل اليها  
 وانضاجها له فان سوء الهضم يورث التخمة ولان العرب تقول أصل كل داء  
 البردة<sup>(١)</sup> وهي التخمة المغيرة (( وورد النهي عن النفخ في الطعام لما  
 في النفخ من رائحة المغيرة للنكهة ولما يبرز<sup>(٢)</sup> )) مع التنفيس

١ = في اللسان (( البردة التخمة )) وفي حديث ابن مسعود ( كل داء  
 أصله البردة وكله من البرد ، البردة بالتحريك : التخمة وثقل الطعام  
 على المعدة ، وقيل : سميت التخمة بردة لأن التخمة تبرد المعدة فلا  
 تستمرئ الطعام ولا تنضج : اللسان مــــادة بردة )

٢ = ما بين القوسين مرسوم في المخطوطة هكذا ( وهي التخمة المعغيره ومر  
 النكهة غير كريهة وبرود مع التنفيس من ريق . . . . . )

يظهر عليها التحريفات والسقطات : لعل الصواب ما اثبتته : والله اعلم

٧٠ / ١ / ٦ : ويدل على ما قدرنا ما يأتي من كلام المؤلف في صفحة ( ٤٥٣ ) .

من ريق الفم ورطوبته فيكون ذلك في معنى النفخ في الطعام والشراب والاختيار على ماوردت به الأثار أن يشرب بثلاثة أنفاس ويمص الماء مما ولا يعبه <sup>(١)</sup> عيباء ووجه ذلك وقوع الأمان من ضرر الشرب،  
(٢)

وورد الخبر بالنهي عن الشرب من ثلثة الاناء، وقيل: ان عليه شيطاناً وهذا  
يحتمل أن يكون على معنى أن تكون الثلثة لاينالها التنظيف اذا غسل  
الاناء الا يتكلف فيجتمع هناك ما سببيله أن يغسل فيكون الشارب  
قد شرب في موضع غير طاهر،

وذلك مما يضر بالبدن ولهذا قيل: ان عليها شيطاناً لأن كل قدر شيء

مذموم مستخبث يضاف الى الشيطان وهو كما روى من قوله عليه السلام  
(٤)

( اذا قام أحدكم من نومه فليستنشق فان الشيطان يقعد على خيشومه ) الحديث (٥)

وقد يكون المعنى فيه أن الشارب من الثلثة يقطر على وجهه وثيابه  
فنهى عنه لما فيه من هذا المعنى .

١- العب شرب الماء من غير مص وقيل أن يشرب الماء ولا يتنفس وهو يورث

الكباد الكباد دا يعرض للكبد : اللسان مادة ( عيب ) والنهاية ١٦٨/٣

٢- ورد النهي في حديث أبي سعيد الخدرى أنه قال : نهى رسول الله (ص)

عن الشرب من ثلثة القدح وان ينفخ في الشراب) أخرجه أبو داود

في الأشربة ١٣٢/٢ ، وأحمد في المسند ٨٠/٣

٣- يقال في الاناء ثلم : إذا انكسر من شفته شيء وفي السيف ثلم : والثلثة

الموضع الذى انثلم : اللسان مادة ( ثلم )

٤- والخيشوم من الأنف ما فوق نُخْرَتِهِ من القضة وما تحتها من خشام رأسه

وقيل الخياشيم غضاريف في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقيل هى عروق

في باطن الأنف، وقيل الخيشوم أقصى الأنف. اللسان مادة ( خشم )

٥- الحديث أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله

عنه بلفظ ( اذا أستيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات فان الشيطان

يبس على خياشيمه ) أخرجه مسلم واللفظ في كتاب الطهارة ١٢٧/٣

والبخارى في بدء الخلق ٣٣٩/٦

( ١ )

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب من فم سقاء ضيق .  
 والمستحب أن يكون الشرب من اناء طاهر لا يخفى شيئاً فيه من قذى وغيره ،  
 كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب من قدح <sup>(٢)</sup> رحاح . أى : واسع .  
 وإذا كان الماء في سقاء فالأحسن أن يصب منه في شيء آخر فيشرب منه  
 لأن اتصال الشرب من فم السقاء يورث تغيير الماء مما يرد عليه من الروائح

١- ورد النهي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ( نهى  
 رسول الله (ص) عن الشرب من فم السقاء وعن ركوب الجلالة والمجتمعة .  
 ( وهى كل حيوان ينصب ويرمى ليقتل ) رواه أبو داود <sup>٢/٢٠٦</sup> واللفظ له  
 ورواه البخارى ٩٠/١٠

٢- فى المخطوطة (رحراح) تحريف والصواب ما أثبتته  
 ا لخد يثصحیح فلا عبرة بقوله روى كما سبقت الاشارة الى مثل هذا غير مرة  
 أخرجه الشيخان ، وأحمد واللفظ فى البخارى عن أنس رضي الله عنه  
 أن النبي (ص) ( دعا باء ناء من ماء فأتى بقدر رحاح فيه شيئاً من ماء  
 فوضع أصابعه فيه قال أنس . فجعلت أنظر الى الماء ينبع من بين أصابعه  
 قال أنس؟ فحزرت من توضأ بين السبعين الى الثمانين ) البخارى فى  
 الوضوء ٣٠٤/١ ، مسلم فى الفضائل ، وأحمد فى المسند ١٤٧/٣  
 ولم أقق فى هذه الرواية على أنه شرب منه وانما الشرب من قدح فى حديث آخر  
 روى البخارى بسنده عن أم الفضل ( أنهم شكوا فى صوم النبي (ص) يوعرفة  
 فبعث اليه بقدر من اللبن فشربه ) البخارى فى الأشربة . ٩٨/١  
 \* قوله ( رحراح ) بهملات الأولى مفتوحة بعدها سكون . أى : متسع الفم  
 وقال الخطابى الرحراح الاناء الواسع الصحن الغريب القعر ومثله لا يتسع  
 الماء الكثير فهو أدل على عظم المعجزة فقال ابن حجر وهذه الصيغة شبيهة  
 بالطبث . فتح البارى ٣٠٤/٦  
 \* \* قوله ( فحزرت ) بتقديم الزاى : أى قدرت المرجع السابق .

المتغيرة من أفواه الشاربين، أو من فم شارب واحد، وفيه معنى آخر وهو أنه لا يؤمن أن يكون قد دخل السقاء من الهو من حيث يخفي على الشارب وفيه أيضا أن فم السقاء ضيق فقد يتقذر ريق الشارب منه .  
 ( ١ ) ( ٢ )  
 وأما الاختناث النهي عنه : فقد قيل : هو أن يقلب فم السقاء ويعطى للشرب منه فكانهم كانوا يشربون من الأسقية نفسها . فيختنث بعض ولا يختنث بعض فكان من يختنث يفعله في سقاء ضيق الفم، وقد كان يشرب منه وكان يعطف فمه الى أن يتسع له موضع السعة ، وقيل يكون فم السقاء واسعا يستغنى عن الاختناث فنهوا عن الشرب من ذلك <sup>على</sup> الو جهين معا .  
 على معنى أنه لا يؤمن أن يكون قد وقع في السقاء ما ذكرناه فقد روى عن أبي سعيد الخدري أن رجلا شرب من سقاء . فانساب .  
 ( ٤ ) ( ٥ )  
 ٧٠ / أ

- 
- ١- الاختناث : افتعال من الخنث وهو : الإلتواء والتكسر والإثناء
  - ٢- ورد النهي عن اختناث الأسقية في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : ( نهى رسول الله (ص) عن اختناث الأسقية ) يعني أن تكسر أفواهاها فيشرب منه . بخارى في الأشرية ٨٩ / ١٠
  - ٣- الأسقية جمع السقاء والمراد به المتخذ من لآدم صغيرا كان أو كبيرا وقيل القربة قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة والسقاء لا يكون الا صغيرا : ابن حجر في الفتح ٨٩ / ١٠
  - ٤- أبو سعيد الخدري : اسمه سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي المدني كان من علماء الصحابة ، ومن شهد بيعة الشجرة روى حديثا كثيرا وأفتى مدة وأبوه من شهداء أحد . عاش أبو سعيد ستا وثمانين سنة . مات سنة أربع وسبعين وقيل أربع وستين وقيل ثلاث وستين : انظر الاصابه ٣٢ / ٢ - ٣٣ ، تذكرة الحفاظ ٤٤ / ١
  - ٥- في المخطوطة ( فانسل ) هذا تحريف . والتصويب من فتح الباري ومعنى فانساب أي : جرت يقال انساب فلان نحوكم أي : رجع واثسابت الحية : أي جرت . كما في الصحاح للجوهري في مادة ( سيب ) .

( ١ )  
 في بطنه جنان فنسى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . عن اختناث الأسقية ( ٣ )  
 ثم قد روى عن عبد الله بن أنيس أن النبي صلى الله عليه وسلم . ( اختنت  
 سقاء وشرب منه ) وهذا قد يخرج على أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم .  
 من أن يكون في السقاء الشيء في عطفه . كما يفعل مثل هذا  
 ( ٣ )  
 في الأوعية والجِرَارِ ومنه سمي المنخث لتكسره وتثنيه .

١- في المخطوطة ( حار ) هذا تحريف ١ / أ / ٧١ والصواب ما أثبتته .  
 الجنان الحيثنا التي تكون في البيوت واحدا جان وهو الدقيق الخفيف  
 والجان الشيطان أيضا : النهاية ١ / ٣٠٨  
 الحديث أخرجه أبو بكر . ابن أبي شيبة في مسنده . أنظر فتح الباري  
 ٩٠ / ١٠

٢ = وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ نهى رسول الله ( ص )  
 عن اختناث الأسقية ، وان رجلا بعد ما نهى رسول الله ( ص ) عن ذلك قام  
 من الليل الى سقاء فاختنثه فخرجت عليه منه حية ) ابن ماجه في الأشربة  
 ٢ - ١١٣١

٣ - في المخطوطة ( عن عبد الله بن أنس هذا ) تحريف ٢ / أ / ٧١  
 والصواب عبد الله أنيس بالتصغير الأنصاري أنظر تهذيب التهذيب  
 ٥ / ١٥١ الاصابة ٢ / ٢٧٩ تحفة الأشراف ٤ / ٢٧٥  
 وحديثه : أن النبي ( ص ) دعا بياداة يوم أحد فقال أَخْنَثُ فم الاداة  
 ( أي : قلب الى الخارج ) ثم شرب من فيها ( رواه أبو داود ٢ / ٣٠٢ )  
 قال الخطابي ( يحتمل أن يكون النهي خاصا بالسقاء الكبير دون الاداة  
 ونحوها ، ويحتمل أن يكون أبا حه للضرورة والحاجة اليه في الوقت وانما النهي  
 أن يتخذ الانسان دأبا وعادة

وقال صاحب يذ. ل المجهوني حل أبي داود : الظاهر عندى أن النهي  
 كان أولا للتنزيه شفقة . وهذا للاباحة : أنظر المجهود ١٦ / ٥٣  
 ٣ - في ( خ ) ( والجرات ) ٤ / أ / ٧١ الصواب ما أثبتته .

لأن الجرة - انا - من خزف كالفخار = جمعها جر ، وجرار . كما في اللسان

## (( كتاب اللباس ، والزينة ))

لا يخفى على عاقل ان الحاجة الى الملابس ضرورية للأجساد من الحر والبرد ، وليست ما لا يستجيز أهل العروة<sup>(١)</sup> والعقل كشفه من العورة فخرج في ذلك (ألى) <sup>(٢)</sup> أن يكون زينة وجمالا .

وقلنا فرق الله بين الاناث من النساء وبين الذكران منهم ، وجرت العادة المحمودة بأن الاناث يوجد عليهن من أسباب السترا أكثر مما يوجد على الرجال . وانهم يخافونهن في الهيئات والملابس وأشياء كثيرة قد خولف بين الصنفين . في البنية ، والخلق ، والتركيب لم يكن يجوز خلاف هذا ؛ لئلا يختلط الصنفان فيخرج ذلك الى الفساد في التعامل وغيره ( ولما كان في الجملة تميزهما <sup>(٣)</sup> ) وردت الشريعة با لفرق بينهما في اللباس . فأبيح للنساء ما حظر على الرجال وللرجال ما حظر على النساء ، <sup>(٤)</sup> وورد الخبر بلعن المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء ، وهذا مما يقبله العقل ، وتشهد له العادة السليمة بالصحة :

ومعلوم بعد هذا . أن النساء في الجملة أحوج الى الزينة التي تأخذ بالعيون والقلوب من الرجال . لأنهن مواضع الشهوات والمخلوقات لها ، فان المصغات من الملابس تأخذ بالعيون والقلوب ما لا يأخذ غيرها وان كان الغير في غاية النفاسة وان أهل الخيلاء والتكبر والترف يخرجون في ملابسهم الى ما سبيله اظها بالفخر والتعزز بأسباب الدنيا فكره أيضا هذا الباب للرجال فعلى هذا يحمل ويجرى الأمر في المحظور والمباح في التزين والله أعلم :

١ = النص في المخطوطة هكذا ( أهل العروة كشفه والعقل من لعورة ) ولعل الأصل ما أثبتته والله أعلم :

من العورة ، الجار والمجرو متعلق بما لا يستحيي

٢ = في المخطوطة مرسوم هكذا ( الا أن يكون ) الظاهر ما أثبتته .

٣ = في المخطوطة ( ولما كانت الجملة تميزها ) الظاهر ما أثبتته

٤ = ورد ذلك في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن =

٥ = في المخطوطة ( أجمود ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم

وكان ما حل هذا المحل الذي ذكرناه في اللباس من المعاني  
الضرورية في اقامة الأبدان ، وعمارة أسباب العالم من الأوقات  
والمناكح والمعاملات ، والتنافس فيها فلا بد أن يجري فيه ضروب  
من السياسات على حسب تفاوت طبائع أهلها ، وتباين عاداتهم ،  
وأخلاقهم فيستقيم حينئذ محرم ، ومباح ، ومحظور ، ومكروه ، ومستحب  
( ٢ ) ( ٣ ) ( ٤ ) ( ٥ ) ( ٦ )  
وكذلك للملابس والله أعلم :

فكل ما يلبسه الرجال من الثياب الطاهرة والعصوغة من جلود ووصف  
وشعر ، وقطن فهو مباح ما لم يكن حريراً أو ديبياً جاً ،  
( ٧ )

- 
- = رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء ،  
والمتشبهات من النساء بالرجال ( أخرج البخاري في اللباس ٣٣٢/١ )  
١ = وتناصف القوم . أي أنصف بعضهم بعضاً من نفسه . أو نصف الرجل  
أي أعدل : اللسان مادة ( نصف )  
٢ = المحرم ما ثبت النهي فيه بلا عارض وحكمه الثواب بالترك لله تعالى  
والعقاب بالفعل والكفر بالاستحلال في المتفق عليه : التعريفات  
للجرجاني : ١٢٤ .  
٣ = المباح : هو ما خیر الشارع فيه بين الفعل والترك من غير اقتضاء ولا زجر  
البرهان : ٣١٣/١ ، التعريفات  
٤ = المحظور : قال الامام في البرهان ٣١٣ هو ما زجر الشارع عنه ولام  
على الاقدام ، وعقوبة الجرجاني ، هو ما يثاب بتركه ويعاقب على فعله : التعريفات  
١٢٠ .  
٥ = والمكروه : قال الامام : هو ما زجر عنه الشارع ولم يلم على الاقدام عليه .  
البرهان ٣١٣/١ ، وقال الجرجاني ، والمكروه اما هو راجح الى الترك فان كان قَرِين  
الى الحرام تكون كراهته تحريمية ، وان كان الى الحل أقرب تكون تغزيبية  
ولا يعاقب على فعله : التعريفات ٣١٢ .  
٦ = المستحب : اسم لما شرع زيادة على الفرائض والواجبات . وقيل المستحب .  
مارغب فيه الشارع ولم يوجبه . التعريفات ٢٧٢  
٧ = الثياب المتخذة من الابرسم ، فارسي معرب وقد تفتح داله مأخوذ من التذبيح  
وهو النقش والتحسين وجمعه ديابيج أو دبابيج ، والابرسم فارسي معرب  
وهو ماتموت دودته فيه فان خرجت منه حية فهو القز واسم الحريريين : اللسان مادة ( ديج )  
القبيلوي ٣٠٣/١

( ١ ) ( ٢ )

أو ما يدخل في عامة لباس النساء من الثياب العصبغة بالخلوق، والعصفر .  
 ونحوهما، لأن الملابس يختلف في البقاع على حسب اختلاف ما يغلب على كل بقعة  
 من الأشياء التي منها تتخذ الملابس فقد يعز القطن في بعض المواضع ويغلب  
 في بعضها، ويغلب الصوف على كثير من البلاد . وهكذا يغلب الجلود على  
 حسب عزة ماسواها .

وهذه أشياء كلها على اختلافها تجتمع في أنها تكن وتستر وتقي الحر والبرد .  
 ويقع بها التزين، والجميع واحد في الإباحة وهي كلها: مخلوقة للناس متاعا السي  
 حين؛ وليس جميعها مباحا للرجال والنساء .  
 فأما الحرير، والديباج، فهو لباس النساء . فالأحسن أن لا يلبسها الرجال .

وفيها أيضا من معاني السرف والتجبر<sup>(٦)</sup> ما فيها والعادة جارية بأنه لا يستعملها  
 من الرجال الا أهل السرف<sup>(٧)</sup> فحرم على الرجال هذا السرف<sup>(٨)</sup> وأببح للنساء، لأنهن  
 مواضع الشهوات، والتحسين والتزيين والتزويق<sup>(٩)</sup> .

١- الخلق بالفتح ضرب من الطيب . مختار الصحاح .

٢- بضم العين والفاء صبغ، مختار الصحاح .

٣- أي: بالنظر من جهة العقل، أما من جهة الشرع فيحرم لبسها على الرجال  
 كما تقدم لما روى الشيخان عن حديث حذيفة ( لا تلبسوا الحرير ولا الديباج )  
 وروى البخاري عنه أيضا ( نهانا رسول الله (ص) عن لبس الحرير والديباج وأن نجلس  
 عليه .

٤- في ( خ ) ( أن يليها ) ٧١/ب/٥ لعل الصواب ما أثبتته

٥- في ( خ ) ( الشرف ) تصحيف ٧١/ب/٦

السرف مجاوزة القصد . قال ابن منظور: السرف الذي نهى الله عنه فهو ما أنفق  
 في غير طاعة الله قليلا كان أو كثيرا، والاسراف في النفقة التبذير اللسان مادة (سرف) .

٦- التجبر: التكبر، وتجبر الرجل: أي تكبر. اللسان مادة ( جبر ) .

٧+٨- في ( خ ) في الكل . ( الشرف ) .

٩- في ( خ ) مرسوم هكذا ( والدويق ) من غير نقط ٧١/ب/٩

التزويق: التزين والتحسين . ذكر ابن منظور في مادة ( زوق )، قال (التزويق)  
 الزئبق قال أهل المدينة: يسمون الزئبق الزروق، ويدخل الزئبق في التصاوير ولذلك  
 قالوا لكل مزين مزوق، ثم قيل لكل منقش مزوق وان لم يكن فيه الزئبق والمزوق المزين به  
 ثم كثر حتى سمي كل مزين بشئ مزوقا، وكلام مزوق ( محسن )



والبريق الآخذ بالابصار والقلوب.

وما كان معالاً يجوز لبسه للرجال مما علم به طرف بسرقٍ فلا بأس به . لأنه لا سرف

في ذلك ولا يشبه النساء ، ولا يقع له من الآخذ بالعين ما يقع لما مضى .

والخز داخل في الحرير . فان نسج منه ثوب حرم على الرجال لبسه .

فان خالطه القطن ، وكان الغالب جاز على جملة المعاني التي قلناها .

وما نسج من الذهب في الثياب لم يجز للرجال لبسه لأن التزين بالذهب حرام

على الرجال لما فيه من معاني التجبر والسرف فما نسج كله أو بعضه منها .

فهذا المعنى موجود فيه غالب عليه .

وهكذا المموه بالذهب لوجود المعنى فيه . .

وأحب الثياب للرجال البياض لأنه أحسن ما تقام به المرأة ، والوسط مما يتزين به

١- في (خ) (بمدق)

٢- السرق قطعة من حرير: أي شئ من حرير قال في اللسان . ( السرق )

شقاق الحرير وقيل ، هو أجوده واحدته سارقة في حديث عائشة رضي الله عنها .  
قال لها رأيتك يملكك الملك في سرقة من حرير ، وعبارة المنهاج ( ويحل ما طرز

أو طرف بحرير قدر العادة ) ٣٠٣/١

٣- الخز: قال ابن الأثير: الخز ثياب تنسج من صوف وابر يسم وهو مباحة

وقد لبسها الصحابة والتابعون فيكون النهي عنها لأجل التشبه بالعجم وزي العتريين  
وان أريد بالخز النوع الآخر وهو المعروف الآن فهو حرام لأن جميعه معمول من الابر يسم  
وعليه يحمل الحديث الآخر ( قوم يستحلون الخز والحرير ) .

٤- المعاني المشار اليها سبق ذكرها في ص ٣٩ تحت قاعدة الحكم للأغلب

في فصل أن كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد في كثير من الناس .

٥- الظاهر ( منه ) لأن الضمير راجع على ما تقدم وهو الذهيب لكن أنت الضمير نظرا الى  
ما فيه من معاني التجبر والسرف والله أعلم .

٦- المموه: أي المطلبي بذهب .

٧- لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله (ص) قال ( البسوا من

ثيابكم البيض فانها من خير ثيابكم وكفنا فيها موتاكم ) رواه أبو داود ٣/٢ ، الترمذي

في الأدب ٤/٢٠٣ . وقال حديث حسن صحيح .

ولحديث سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله (ص) قال ( البسوا من ثيابكم البياض فانها أظهر

وأطيب وكفنا فيها موتاكم ) رواه النسائي ٨/٢٠٥

ويتجمل بلبسه وهو الأصل : ثم ما بعده داخل عليه مما صبغ غزله . فنسج

مصبوفا بعد أن لا يكون معصفرا أو مخلقا أو مزعقرا ، لأن المعروف في الناس .

وخصوصا في العرب انهم انما يوقعون اسم الزينة على ما يلبس مصبوفا بعد نسجه

فما صبغ غزله فنسج مصبوفا فكأنه في معنى ما ينسج من غزل معمول من قطن

ذى لون . فان القطن قد يختلف في اللون فيكون مصبوفا بعد نسجه بما صبغ منه

الأبيض ، والأزرق ونحوهما فهو مكروه للرجال لما فيه من التشبه بالنساء .

وقد رخص للصبيان الصغار في القلادة <sup>(٢)</sup> والحلق <sup>(٣)</sup> ونحوهما .

فان قال قائل : فقد أخبر الله عن أهل الجنة أن لباسهم فيها حرير ، وأنهم

يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا . فكيف حظرها على أوليائه في الدنيا ؟ <sup>(٤)</sup>

( قيل ) كما حرم على أوليائه في الدنيا الخمر وأحلها في الآخرة لعان . جليها <sup>(٥)</sup>

أن الآخرة دار نعيم بما يعطيه الله المؤمنين به فيها من أصناف الكرامات ثوابا

لهم على أعمالهم في الدنيا

١- في ( خ ) ( وقد خص ) .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : ويزين الصبيان بالصيغ والحلي ذكورا وأولادنا

لأنه يوم زينة وليس على الصبيان تعبد فلا يمنعون لبس الذهب) الأم ٢٦٧/١

قال النووي في شرح المهدب : اتفق نص الشافعي والأصحاب على استحباب حضور

الصبيان المميزين صلاة العيد ، واتفقوا على اباحة تزينهم بالمصبوغ وحلي الذهب

والفضة يوم العيد . لما ذكره المصنف وأما في غير يوم العيد ففي تحليلتهم بالذهب

ولباسهم الحرير ثلاثة أوجه . أصحابها جوازه ، والثاني تحريمه ، والثالث جوازه قبل

سبع سنين ومنعه بعدها . المجموع ٩/٥

٢- القلادة = ما جعل فسنبي العنق يكون للانسان والفرس والكلب والبدنة التي

تهدى ونحوها = اللسان مادة ( قلد ) .

٣- في ( خ ) ( والحقنة ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

الحلق الخاتم . قال ابن منظور : الحلق الخاتم من الفضة بغير فص ، والحلق بالكسر

خاتم الملك : اللسان مادة ( حلق ) .

٤- في ( خ ) ( حفرهم ) تحريف من الناسخ ٥/ق/أ/٧٥

٥- في ( خ ) ( قال ) الظاهر ما أثبتته .

كما قال تعالى ( وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ) . ( ١ )

وقال ( كُلُوا وَشَرِبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ) . ( ٢ )

فالجنة دار نعيم، وراحة وتلذذ لايجرى فيها امتحان ولايجرى على أهلها مشقة ولا انتقال، ولا ينادى لهم نصب/مغمورون بهذا المعنى كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> فخرج الأمر في ملابسهم، ومطاعمهم، ومشاربهم وسائر ملاذهم على أن يقع فيها مايجرى فيه التعظيم، والخيلاء والتكبر بعضهم على بعض، ولا ينكر لهذا المعنى أن يباح لهم ماكان محظورا عليهم لاختلاف الأسباب، والمعاني .

كما أنه جل وعزأخبر فيماأباح لهم من الخير في الجنة أنهم (لا يصدعون عنها ولا ينزفون)<sup>(٤)</sup> . وقال ( من خمر لذة للشاربين ) . ( ٥ )

ففرق فيما بين الدارين بالاختلاف في المعاني والأسباب ولوأباح لأهل الدنيا كل النعيم والملاذ على مايبيح لأهل الجنة لزالتمعاني المحنة والتكليف . وبطل أن تكون دار عمل . لأن المحنة انما تصلح مع تردد الأحوال بين مايجب الشكر والصبر .

فأما الآخرة : فليس فيها مايجب هذا المعنى فافترقا ، ولو كان ملك من حكماء ملوكنا جعل لرعيته، وعبيده، وخدمه أياما معروفة يعفيهم فيها من الخدمة ويبيح لهم أصناف النعيم وأنواع الملاذ مدة تلك الأيام

١- الآية من سورة الزخرف ( ٧٢ )

٢- الآية من سورة الطور ( ١٩ )

٣- في ( خ ) ( دكرنا ) الظاهر ما أثبتته .

٤- الآية من سورة الواقعة ( ١٩ )

٥- الآية من سورة محمد ( ١٥ )

وتعامها ( مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما فقطع أمعاءهم )

٦- في ( خ ) ( لو كان ملكا ) ٨/ب/٧٢ل

ثم يحظر بعضها عليهم في أيام آخر لشغلهم فيها لخدمته ، والسعي فيما يكلفهم  
من التصرف فيه لم يكن هذا الصنيع منه خروجاً عن الحكمة : فكذا ما عامل الله  
به عباده في الدار الأولى والدار الآخرة ،

وقد كره التختم بالحديد . لما للحديد من الرائحة والبأس ( في الأصبع .<sup>(١)</sup>  
(٢)

١ = نقل الامام النووي كراهة ذلك من صاحب الابانہ ( أبي القاسم عبد الرحمن بن  
محمد بن أحمد بن فوزان بضم الفاء المروزي الفروالي ت ٤٦١ )

ومن صاحب البيان ( الامام يحيى بن سالم المعروف بالعمرائي ت ٥٥٨

قال : قال صاحب الابانہ بكره الخاتم من حديد أو شبه بفتح الشين والباء وهو نوع  
من النحاس ، وتابعه صاحب البيان فقال : بكره الخاتم من حديد أو رصاص أو نحاس  
لحديث بريدة رضي الله عنه ( أن رجلاً جاء إلى النبي (ص) وعليه خاتم من شبه  
قال مالي أجد منك ربح الأصنام فطرحة ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال : مالي  
أرى عليك حلة أهل النار فطرحة فقال : يا رسول الله من أي شيء أتخذه ؟ فقال :  
أتخذه من ورق ولا تتمه مثقالاً ) رواه أبو داود . أنظر مختصر

سنن أبي داود ١٥/٦ والترمذي ٣/١٥٨ . قال : حديث قريب ،

والنسائي ٨/١٧٢ . قال النووي في المجموع : وفي أسناده رجل ضعيف

وقال الحافظ ابن حجر : في الفتح وفي سند ه أبو طيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية

اسمه عبد الله بن مسلم المروزي . قال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه

ولا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات يخطئ ويخالف . فان كان محفوظاً

حمل المنع على ما كان حديداً صرفاً : الفتح : ١٠/٣٢٣ .

واستدل من قال بجواز لبس خاتم الحديد أيضاً . بما ورد في سنن أبي داود

باسناد جيد عن معيقب الصحابي رضي الله عنه وكان على خاتم النبي (ص) ، قال

( كان خاتم النبي (ص) من حديد ملوى عليه فضة )

قال الامام النووي : بعد أن أورد رأى الفريقين وأدلتهما . فالمختار أنه لا يكره

لهذين الحديثين وضعف الأول : أنظر المجموع ٤/٤٦٦ ، وبهذا يظهر ضعف ما ذهب

إليه المؤلف

٢-% في ( خ ) ( التائين ) لعل الصواب ما أثبتته ١٢/ب/٧٢

وقيل : لما يخاف من أكله للأصبع وذلك - والله أعلم - على تحريم  
العزيمة (١) :

والتختم للرجال بالذهب محرم ، و بالفضة محلل . لما فيه من الجمال  
والنعمة .

واللباس بالتختم في اليد اليمنى واليسرى والاختيار في التختم في اليمنى أكثر وأصح  
وذلك والله أعلم للتبرك باليمين .

والتختم في اليسار جائز لسهولة الأمر في نزعها واليتختم ما يتختم به ولكنه إذا  
كان في نفس الخاتم شيئ من ذكر الله واسم الرسول حول في الاستنجاء تنزيها  
لاسم الله عز وجل واسم الرسول عن أن تنال موضعها يقدر فيكون ذلك استخفافا  
وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان إذا دخل الخلاء حول خاتمه .  
وما نهى عنه الرجل من الذهب والفضة قد يجوز لبسه بالضرورة كالرجل ( يهجمه ) (٣)  
الحرب فلا يجد إلا درعا منسوجا بالذهب (٤) .

- 
- ١- ليس الأمر على تحريم العزيمة بل القول بکراهيته قول ضعيف كما تقدم بيانه .  
٢- أي : ورد التختم باليد اليمنى واليسرى قال الامام النووي : كلاهما صح ففعله  
عن النبي (ص) لكن الصحيح المشهور أنه في اليمنى أفضل لأنه زينة واليمين أشرف .  
قال وفي سند أبي داود باسناد صحيح أن ابن عمر كان يتختم في يساره . واسناده حسن .  
وأن ابن عباس تختم في يمينه المجموع ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٣  
الحديث أخرجه ابن ماجه في الظهار من حديث أنس بن مالك بلفظ ( كان إذا دخل  
الخلاء وضع خاتمه ) ١١٠ / ٢  
والنسائي بلفظ ( كان إذا دخل الخلاء ينزع خاتمه ) كتاب الزينة ١٧٨ / ٧  
والترمذي في اللباس وقال حسن صحيح قريب ٣ / ١٤٣ ، وأبو داود في الطهارة ٥ / ١  
ولم أقف على هذا اللفظ الذي أتى به المؤلف .  
٣- في ( خ ) ( يهجموا ) الصواب ما أثبتته .  
هجم على القوم يهجم هجوما : انتهى اليهم بغتة : اللسان مادة ( هجم )  
٤- الدرع : الزردية ، وهي قميص من حلقات من الحديد متشابكة يلبس وقاية من السلاح  
( يذكر ويؤنث جمعه دروع ، وأدرع ، وأدرع : معجم الوسيط مادة ( درع ) .

أوقبا<sup>(١)</sup> من حرير أو ديباج فله لبسه كسائر ما يحل بالضرورة من الأشياء التي لا تحل في الرفاهية، ولا تمنع العقول بين الفرق حالة الرفاهية، وحالة الضرورة. ورخص للرجال أن يربط سيفه بالذهب إذا<sup>(٢)</sup>. وأن يجعل لنفسه أنفاً من الذهب إذا انقطع أنفه لأنه يقال ان الفضة تنتنه، وليس في هذا المقدار من الذهب زينة.

( ٤ )

والاختيار أن لا تلبس البياض المرأة والفضة لما فيه من التشبه من الرجال وأن تغير البياض بما أمكن من زعفران أو غيره.

وحرم على الرجال والنساء اتخاذ الأنية من الذهب والفضة، لأن ذلك من فعل الجاهلية أهل الخيلاء والتكبر لا زينة للمرأة/في نفسها في ذلك فيباح لها كما أبيح لها التحلى بالذهب.

= قال الامام النووي : درع الحديد مؤنثة على اللغة المشهورة ، وفي لغة قليلة تذكيرها ، ودرع المرأة مذكبر لاغير : المجموع ٤ / ٤٤١  
١- القباء ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص ويتمنطق عليه بمعجم الوسيط . مادة ( قَبَى )

٢- كذا في المخطوطة لعلة اذا انكسر.

٣- استدل على هذا بما رواه أبو داود وغيره أن عرفة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من وُرِقٍ فأنتن عليه فأمره النبي (ص) فاتخذ أنفاً من ذهب) أخرجه أبو داود في ك الخاتم ٢ / ٤٠٩ ، والترمذي في اللباس ٣ / ١٥٢ ، النسائي ١٦٤ / ٨

٤- نص الامام النووي بعدم كراهية لبس خاتم الفضة للمرأة قال رحمه الله يباح للمرأة المتزوجة وغيرها لبس خاتم الفضة كما يجوز لها خاتم الذهب وهذا مجمع عليه ولا كراهية بلا خلاف. قال ، وقال الخطابي يكره لها خاتم الفضة لأنه من شعار الرجال . قال فان لم تجد خاتم ذهب فلتصفره بزعفران ، وهذا الذي قاله باطل لأصل له والصواب أن لا كراهية عليها : المجموع ٤ / ٤٦٤

( \*\* ) الكلاب بضم الكاف وتخفيف اللام . موضع كان فيه يومان من أيام العرب المشهورة الكلاب ، الأول ، والكلاب الثاني . واليومان في موضع واحد . وقيل : هو ما بين الكوفة والبصرة على سبع ليالٍ من اليمامة فكانت به وقعة في الجاهلية معالم السنن للخطابي ١٢٣ / ٦  
وفي اللسان الكلاب : اسم ماء كانت عنده وقعة العرب

( ١ )

ولا يحرم ما يتخذ من ذلك من البلُّور، ونحوه لأن معرفة ذلك إنما يقع للخواص من الناس دون عوامهم وليس له من الأخذ بالقلوب والعين مالذ ذهب، والفضة والبلور في هذا يجوز لبسه، وإن زاد ثمنه على ثمن الحرير في بعض الأحوال إذ ليس له من الأخذ بالقلوب ماللحرير، ولا للعامة من المعرفة بالحرير.

ولا ينصب في البيت المتاع المصور بصورة ذوى الأرواح، ولا يعلق إلا أن يقطع رؤسها وتطمس عينها حتى لا تليق بخلقتها بأن بسطت لتوطياً أو كانت الصورة غير ذات روح من شجر أو نحوها فلا بأس.

ووجه هذا أن تصوير ذوى الروح منهي عنه لأنه كاتخاذ الأجسام التي تعبد، فإن كان منه شيء في متاع يوطأ خرج عن حد يفارق معنى العبادة.

لا العائم

- 
- ١- البلور: قال القزويني: البلور يصنع بألوان الياقوت فيشبه الياقوت والعلوك يتخذون من البلور أو اني على اعتقاد أن للشرب فيها فوائد: أنظر عجائب المخلوقات ٣١٣/١
- قال الشافعي في الأم: ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للادب وأنه من زى النساء لا للتحريم، ولا أكره لبس ياقوت ولا زبرجد إلا من جهة السرف أو الخيلاء ( الأم ٢٥٤/١ )
- ٢- لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص) (أتاني جبريل عليه السلام فقال لي: أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة، ومر بالستر فليقطع فليجعل منه، وسادتين منبوذتين توطأن، ومر بالكلب فليخرج) أخرجه أبو داود في اللباس ٣٩٣/٢
- ولحديث جابر رضي الله عنه قال (نهى رسول الله (ص) عن الصورة في البيت ونهى عن يصنع ذلك) رواه الترمذي وقال: وفي الباب عن علي، وأبي طلحة وعائشة وأبي هريرة وأبي أيوب. حديث جابر حديث حسن صحيح ١٤٣/٣

وان كان ما ينصب قارب معنى ما يعظم بالعبادة وليس هكذا في صور غير ذوات  
الأرواح من شجر ونحوها ولا بأس.

ووجه هذا؛ أن تصوير ذوى روح اذا قطع من الصور ( رأسها ) بطل معناها  
وخرجت عن أن تقصد بالتعظيم،

ولا يجوز ( ٢ ) حلق اللحية لما فيه من التشويه ومعاني العثلة، ويجوز حلق الرأس  
للرجال، ولا يجوز للنساء لأن ذلك في معنى العثلة، وفيه التشبه بالرجال ( ٣ )  
ولا يكره خضاب الشيب مما سوى السواد ( ٤ ) ويكره بالسواد لما فيه من تشبه معاني  
الخيلاء ..

١- ما بين القوسين ساقط من المخطوطة ١٠ / ١ / ٧٢

٢- لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ( أن رسول الله (ص) أمر باحفاء  
الشوارب واعفاء اللحي ) أخرجه أبو داود أنظر مختصر أبي داود للحافظ المنذرى  
١٠١ / ٦، والترمذي في أبواب الاستئذان ١٨٧ / ٤ قال : هذا حديث حسن صحيح  
قال الشيخ ابن القيم : احفاء الشوارب ان يؤخذ منه حتى يحفي ويرق وقد يكون  
أيضا معناه الاستقصاء في أخذه من قولك أحفيت في المسألة اذا استقصيت فيها .  
( واعفاء اللحية ) توفيرها من قولك عفا النبات اذا طال ، ويقال : عفا الشيء ، بمعنى  
كثر قال الله تعالى ( ٧ / ٩٤ حتى عفوا ) أى : كثروا ، والله أعلم .

أنظر التهذيب للإمام ابن القيم الجوزية بها مش معالم السنن ١٠١ / ٦  
ومع أن هذا الحديث صحيح صريح في اعفاء اللحي أبي كثير من المسلمين العمل  
به تبعاً لهوهم وتشبهها باليهود والنصارى ، وقد عمت هذه الفتنة حتى ممن  
ينتمى الى أهل العلم نسأل الله أن يرزقنا اتباع أمره واجتناب نواهيه .

٣- في المخطوطة ( التثليه ) تحريف من الناسخ .

٤- لحديث جابر بن عبد الله قال أتني بأبي تحافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته  
كالنخامة ( نبت أبيض الزهر والثمر شبه بياض الشيب به ) بياضاً .

فقال رسول الله (ص) غيروا هذا بشئ واجتنبوا السواد . رواه مسلم ١٤ / ٧٩

قال الامام النووي : مذ هبنا استجاب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة .  
ويحرم خضابه بالسواد على الأصح . وقيل : يكره كراهية تنزيهه والمختار التحريم  
لقوله (ص) ( اجتنبوا السواد ) هذا مذ هبنا .

وقال القاضي اختلف السلف من الصحابة والتابعين في الخضاب وفي جنسه . فقال  
بعضهم : ترك الخضاب أفضل ورورا حديثا عن النبي (ص) في النهي عن تغيير الشيب  
لأنه (ص) لم يغير شيبه ، روى هذا عن عمر وعلى وأبي وأخرون هريرة رضي الله عنهم .  
وقال آخرون : الخضاب أفضل وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم



وكذلك الركوب عليه لوجود معنى الخيلاء في الجميع، ولا يجاوز الرجل بازاره منتهى كعبيه، لأن ذلك لباس أهل الفضل، وخلافه من فعل أهل الخيلاء.

والسرف وفعل من يجرشيا به خيلاء : ( ١٠ )

فأما المرأة : فانها تطيل من أسفل ثوبها بمقدار ما تغطي قدميها ، لأن ذلك استر لها .

وورد الخبر بالنهي عن أن يمشي الرجل في نعل واحدة وأن ينتعل قائما .<sup>(٢)</sup>  
فأما النهي عن المشي في نعل واحدة؛ فقد يخرج معناه على أن صاحبه متصور بصورة من احدى رجليه أقصر من الأخرى فيصعب عليه المشي في سجينته ما يمشى الناس . وقد يكون ذلك على معنى أن الحفاة يصعب :

= للا حاديث التي ذكرها مسلم وغيره ثم اختلف هؤلاء فكان أكثرهم يخضب بالصفرة منهم ابن عمر وأبو هريرة وآخرون وروى ذلك عن علي وخضب جماعة منهم بالحناء والنكتم وبعضهم بالزعفران وخضب جماعة بالسواد ، روى ذلك <sup>عن</sup> عثمان والحسن والحسين ابن علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة وآخرين قال القاضي : قال الطبراني ; الصواب أن الآثار المروية عن النبي (ص) بتغيير الشيب والنهي عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض بل الأمر بالتغيير لمن شابه كشيب أبي قحافة ، والنهي لمن له شمت فقط . قال واختلف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض خلافه في ذلك قال ولا يجوز أن يقال فيها ناسخ ومنسوخ قال القاضي : وقال غيره . هو على حالين فمن كان في موضع عادة أهل الصبغ أو تركه فخروجه عن العادة شهرة ومكروه . والثاني أنه يختلف باختلاف نظافة الشيب فمن كان شيبته تكون نقية أحسن منها مصبوغة فالترك أولى ومن كانت شيبته تستبشع فالصبغ أولى هذا ما نقله القاضي والأصح الأرفق للسنة ما قدمناه عن مذهبنا والله أعلم .<sup>شرح الزوي</sup> مسلم ٨٠ / ١٤

١- حديث ابن عمر قال : قال رسول الله (ص) ( من جرشوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة . فقال لزام سلعة فكيف تصنع النساء يذولهن قال ترخين شبرا . قالت اذا تنكشفت أقدامهن قال فتلخينه ذراعا لاتزدن عليه ) رواه أبو داود ٣٨١ / ٢ والترصدي واللفظ له . وقال : حديث حسن صحيح ١٢٧ / ٣

٢- ورد النهي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي (ص) قال ( لا يمشي أحدكم في نعل واحدة لينعلهما جميعا أو ليخلعهما جميعا ) رواه مسلم بهذا اللفظ في اللباس ؛ ٧٤ / ١ ، البخاري باب لا يمشي في نعل واحدة في اللباس ٣٠٩ / ١٠

٣- في ( خ ) ( وأن لا ينتعل قائما ) .

الا أن يتعود الانسان . فاذا اعتبر ذلك في إحدى الرجلين كان  
أصعب فكان احتماله في كلا الرجلين أهون من احتمالهما في أحدهما .  
هذا مع قبح منظر هذا الفعل ، ورمي الناس بالأبصار الى فاعله  
وكل لباس شهرة فهو منهي عنه . لقبه واللـه أعلم <sup>(١)</sup>  
أما النهي عن الانتعال قائما فلا يؤمن فيه من الانقلاب وتركه أحسن .

---

١. في ( خ ) ( وكل لباس لاسعرة ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

\*\*\* (( كتاب السنة في المولود )) \*\*\*

( ١ )  
 ووردت السنة في العقيقة بما يدل على أنها مؤكدة لا ينبغي تركها وليس بفريضة  
 وقيل : انها من السنن القديمة المستعملة في المولود وكان أهل الجاهلية  
 يفعلونها ويلطخون رأس الصبي/بدم الذبيحة . ٧٢/أ  
 ( ٢ )  
 والعقيقة في الأصل اسم للشعر الذي يولد الصبي وهو عليه ثم صار اسما للذبيحة  
 اذ كان من عادتهم فيها ما ذكر من لطح رأس الصبي بدمها بعد حلق رأسه  
 ( ٣ )  
 وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئل عنها قال ( لأحب العقوق  
 ولكن من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ) ( ٤ ) . . والله أعلم . .

- ١- السنة الواردة في مشروعية العقيقة حديث سلمان بن عامر الضبي عند البخارى  
 وغيره قال : قال رسول الله (ص) ( مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما وا ميطو عنه الأذى )  
 أخرجه البخارى في العقيقة ١٠ / ٩٠٥  
 وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سئل رسول الله (ص) عن العقيقة  
 فقال : لأحب العقوق فكأنه كره الا سم ، فقالوا : يارسول انما نسألك عن أحدنا يولد له  
 فقال : من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية  
 شاة ) رواه أبو داود ١٦٣/٧ ، والنسائي ١٦٣/٧  
 ٢- قال الحافظ ابن حجر : العقيقة بفتح العين المهمله ، اسم لما يذبح عن المولود  
 واختلف في اشتقاقها ، فقال أبو عبيدة والأصمعي : أصلها الشعر الذي يخرج على رأس  
 المولود وتنبعه الزمخشري وغيره .  
 وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة عقيقة . لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح  
 وعن أحمد أنها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع ، ورجحه ابن عبد البر وطائفة  
 قال الخطابي : العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد سميت بذلك لأنها تعق مذابحها  
 أي : تشق وتقطع . قال : وقيل هو الشعر الذي يحلق والى غير ذلك من الأقوال .  
 راجع الفتح ٩ / ٥٨٦ ، شرح الزرقاني ٩٧/٣  
 ٣- ذكر في حديث عبد الله بن بريدة قال سمعت أبي بريدة يقول : كنا في الجاهلية  
 اذا ولسيد لأحدنا فلامم ذبح شاة ولطح رأسه بدمها ، فلما جاء الاسلام كنا نذبح  
 شاة ، ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران ) أخرجه أبو داود في آخر كتاب الأضاحى ٩٦/٢  
 ٤- تقدم تخريج الحديث آنفا .

كره الاسم فنبههم عن قبحها من اشتقاق العقوق، ولا استعمال التطير باشتقاق  
التطير باء اشتقاق الاسم، واعتبار أوئل خروجها . فلما كان أول هذه الكلمة  
عن ما آل به التطير الى العقوق كره من هذه الجهة .

وأخبر صلى الله عليه وسلم انما ذبح عن الولد انما يبني ان يكون على  
سبيل الأضحية التي جعلها الله نسكا وفداء لابن ابراهيم صلوات الله عليه  
يتقرب بها الى الله عز وجل التماسا ( لأن يحسن ) اثبات الولد ويديم سلامته  
وتطول مدة حياته حتى يكون كل عضو منها قد أكل كل عضو منه ، وعلى هذا ما يستحبه  
أهل العلم من أن يقال على العقيقة ما يقال في الأضحية .

فيقال : اللهم منك واليك اللهم عن فلان ، وقال بعضهم : عقيقة عن فلان لحمه  
بلحمه وعظامه عن عظامه ، ودمه بدمه : ويدخل في العقيقة معنى تفريق اللحم الذي  
تعارفه الناس في الاطعام في حوادث الأمور شكر الله تعالى لقدر النعمة بامتهان  
قدر المال الذي خلق الناس على الشح عليه والظن به ، وعلى نحو هذا  
سنة الولايم في المناكح وغيرها وانما هي والله أعلم اظهار الفرح باءقامة  
شعار المسلمين والشكر لله تعالى على ما يزين لنا بالتقرب اليه بأطعام المساكين  
واهدائه الى الاخوان والأولاد ، والأقارب .

فلما أقرت العقيقة في الاسلام نهوا أن يجعلوا على رأس الصبي من الدم شيئا .  
وأمروا أن يجعلوا عليه من الزعفران ، لأنهم في الجاهلية انما كانوا يلطخون رأس المولود  
بدم العقيقة تبركا عندهم . اذ كانوا قد جعلوا العقيقة فداء له وبدلا عنه فنتبركوا  
بذلك الدم ولطخوا به الرأس الذي هو أم البدن كما يقبل الرأس اكراما لصاحبه  
فكان ذلك الدم عندهم مباركا معظما : لأنهم يمجدون به أصنامهم تعظيما له .  
وأمروا بترك ذلك لما كان فيه من الالحاد الى الشرك وأبدلوا عنه

١- عن بمعنى على .

٢- في ( خ ) ( لا يحسن اثبات الولد ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم . آخر ٧٣ / ب / ٧٣

٣- في ( خ ) ( والظن به بيدلا ) ١٢ / ب / ٧٣ ، لعل الصواب ما أثبتته .

( ١ )  
بأن يحلق الشعر ويتصدق بوزنه ذهبا أو فضة ليكونوا قد عظموا حرمة صاحب الرأس  
باكرام رأسه بالتقرب الى الله تعالى الذي هو المبقي والمحي والمميت،  
وأمرؤ أن يلطخوا الرأس بالزعفران والطيب الرائحة الحسن اللون بدلا من السدم  
الخبث الرائحة النجس المختلف في حسن اللون عن الزعفران كما يكرم رأس الانسان  
أو وجهه بالطيب بالغالية ونحوها .  
( ٢ )  
والزعفران من أطيب الطيب، وأحسنه لونا ، ولو جعل بدل الزعفران خلوق كان  
كالزعفران .

( ٣ )  
ووجه حلق شعر المولود هو اماطة الأذى عنه وبهذا اللفظ روى الشيخ  
فقييل ( اميطوا/الأذى عنه ) وفيه تخفيف على الصبي ، ويقال لزوال الأذى عنه  
ب / ٧٣  
أن يهنأ بعيشه مدة عمره فقد كانت العرب تستعمل الفأل كثيرا :  
( ٤ )  
( ٥ ) السنة في العقيقة بشاتين متكافئتين عن الغلام .  
( ٦ )

- 
- ١- لما روى عن محمد بن علي بن الحسين عن هلى بن أبي طالب قال ( عرق رسول  
الله (ص) عن الحسن بشاة وقال : ياناطمة احلقتي رأسه وتصدقي بزنة شعره فضة .  
فوزنته ، فكان وزنه درهما أو بعض درهم ) أخرجه الترمذى وقال حديث حسن قريب  
واسناده ليس يمتصل . أبو جعفر محمد بن علي لم يدرك علي بن أبي طالب ٣٧/٣  
وأحمد في المسند ٣٩٢/٦ .
- ٢- أخلاط من الطيب كالمسك والعنبر ، معجم الوسيط مادة ( غلا ) .
- ٣- الخبر المشار اليه هو ما رواه البخارى وغيره من حديث سلمان بن عامر رضي الله عنه  
قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : ( مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا  
عنه الأذى ) أخرجه البخارى في العقيقة ٥٩٠/٩ .
- ٤- الاماطة : للإزالة ، قال في النهاية يريد الشعر والنجاسة وما يخرج على رأس الصبي  
حين يولد يحلق عنه يوم سابعه .
- ٥- تقدم ذكر السنة الواردة في هذا في صفحة ( ٥٥٧ )
- ٦- الوارد في الحديث ( مكافئين ) بالهمزة : أى ، مساويتان في السن بمعنى أن  
لا ينزل سنهما عن سن أدنى ما يجزئ في الأضحية ، وقيل مساويتان أو متقاربتان . وهو  
بكسر الفاء من كافاه اذا ساواه . قال الخطابى والمحدثون يفتحون الفاء وأراه أولى  
لأنه يريد شاتين قد سوى بينهما .
- وأما بالكسر فمعناه مساويان فيحتاج الى شئ آخر يساويانه . وأما لو قيل متكافئتان  
لكان الكسر أولى ، وقال الزمخشري لافرق بين الفتح والكسر . لأن كل واحدة اذا

وبشاة واحدة عن الجارية ذلك على معنى تفضيل الغلام على الجارية في الفداء

كانت كآلديه . لأن كل واحد منهما يدل عن النفس، وجعلت الشاتان متكافئتين

في الجسم ،<sup>(١)</sup> والسن لأنهما لما أقيمتا مقام المولود وجعلتا بدلا عنه وفداء

له لم يكن ( لتفضيل )<sup>(٢)</sup> أحدهما على الأخرى معنى ، وإنما هو كالشيء الواحد

فالواجب أن يكون كله فاضلا متكافئا .

ويرجع هذا التأويل الى أن الفداء لو كان وقع بشاة واحدة كان لا بد أن تجعل

فاضلة سليمة من العيوب والمناقص . فلما جعل الفداء بشاتين لم يؤمن أن يتجاوز

في أحدهما إذ كان الفداء قد حصل لابراهيم في ابنه صلى الله عليه وسلم .

فأمروا بالشاتين أن يجعلوهما فاضلتين إذ كانتا باجتماعهما جعلتا فداء .

والعرب تقول في المدح فلان متكافئ الأخلاق ، ويقولون في الحسن هكذا متناصف

الوجه أى متكافئ الجمال . <sup>(٣)</sup> قال الشاعر

وَلَقَدْ غَرَضْتُ إِلَى تَنَاصُفٍ وَجْهَهَا \* \* \* غَرَضُ الْمُحِبِّ إِلَى الْحَبِيبِ الْغَائِبِ

ومجاز هذا التناصف هو اعطاء الجماعة من أنفسهم النصفة .

- كالأفات أختها فقد كوفئت فهي مكافئة ومكافأة أو يكون معناه معا دلتان لما يجب

في الأضحية من الأسنان ، ويحتمل مع الفتح أن يراد مذ بوحتان من كافاً الرجل بين

بغيرين إذا نحر هذا ، ثم هذا معا من غير تفريق كأنه يريد شاتين تذبحهما معا

أنظر حاشية الامام السندی ١٦٤/٧

١- في ( خ ) ( في الجنين ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

٢- في ( خ ) ( لم يكن أحدهما على الآخر ) ٧٣/٥ أ/ الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

٣- نسب البيت في اللسان الى ابن هرمة .

٤- في ( خ ) ( عرضت ) .

٥- في ( خ ) ( عرض المحب ) والتصويب من اللسان . قال في اللسان .

مَنْ ذَا رَسُولٍ نَاصِحٍ فَمُبْلَغٍ \* \* \* عَنِّي عَلِيَّةٌ غَيْرُ قَبِيلِ الْكَذَابِ

أَنْبِيَّ غَرَضْتُ إِلَى تَنَاصُفٍ وَجْهَهَا \* \* \* غَرَضُ الْمُحِبِّ إِلَى الْحَبِيبِ الْغَائِبِ

أى : اشتقت وقيل معناه خدمة وجهها بالنظر اليه ، وقيل الى محاسنه التي تقسمت

الحسن فتناصفت ، أى : أنصف بعضها بعضها فاستوت فيه . قال ابن العربي

تناصف وجهها محاسنها انها كلها حسنة ينصف بعضها بعضها يريد أن أعضاءها متساوية

في الجمال والحسن فكان بعضها أنصف بعضها فتناصف . وقال الجوهرى . يعني استواء

حتى لا يفضل أحد منهم احدا في الخروج بها يلزم فكان الحسن لهما وجهها  
 قيل تناصف وجهها أى أنصف بعضه بعضا فأخذ كل من الجمال حظه الذى  
 هو مستحق به كمال الوصف به مثل ما أخذ الآخر ، وفي مثل هذا التأويل  
 دلالة على تشديد العقيدة ( خالية ) من العيوب التى لاتصح بها التقربات  
 من الأضاحي وغيرها .

وروى عن غير واحد من الصحابة أن شاة العقيدة تطبخ جيدا ولا يكسر لها  
 عظم . وهذا قد يحتمل أن يكون على معنى تشريف هذا الاطعام اذا كان  
 انما يقال<sup>(٢)</sup> للآكلين أو يهدى الى الجيران قطعاً كل قطعة تامة في نفسها  
 لم يكسر شيئا من عظمها ، ولا ينقص منها ، ولعل فيه أيضا تفاؤلا للمولود  
 بالكمال والتعام ، والصحة ، والقوة ( فان حفظ العظام من الانكسار فيه أيضا  
 تفاؤلا بالشرف )<sup>(٣)</sup> وسعة النفس ، والقبول عند الناس لأن الهدية اذا شرفت  
 وخرجت عن حد الحقارة ( قبلها )<sup>(٤)</sup> كل من تقرب اليه اذا خالفت هذا الوصف  
 اثار الأذى لقبولها .

---

= المحاسن كأبعض أعضاء الوجه أنصف بعضها في أخذ القسط من الجمال : اللسان  
 مادة ( نصف ) .

١- في ( خ ) ( العيون ) تحريف ٧٣/١٦ / أ

٢- أى انما يعطى للآكلين . قال ابن الأثير : العرب يجعل القول عبارة عن  
 جميع الأفعال وتطلقه على غير الكلام واللسان فتقول : قال بيده أى أخذ وقال  
 برجله أى : مشى ، وقالت له العينان سمعا وطاعة : أى أو مات ، وقال بالماء على  
 يده أى قلب ، قال بثوب أى رفعه وكل ذلك على المجاز والاتساع . النهاية واللسان  
 مادة ( قول ) .

٣- في ( خ ) ( فان زال عن عظام من الانكسار فيه أيضا تفاؤلا ) لعل الصواب  
 ما أثبتناه والله أعلم .

٤- في ( خ ) ( قلها ) تحريف من النسخ ٧٣/١ من الآخر .

ووردت السنة بان العقيقة تكون يوم السابع ، وكذلك حلق الرأس ، والتسمية ،

وقاس كثير من العلماء على هذا فرأوا الختان يوم السابع ،

ويحتمل ان يكون معنى هذا ان الصبي حين يولد قد يكون أمره مترددا بين

البقاء والموت . الا ان تأتي عليه مدة يستدل بها ( على صحة نفسه وبعده

(٤٦)

الشر منه فيها ) .

واحتماله لتناول المدة له ، / فجعل مقدار تلك المدة سبعة أيام . لان ٧٣ / أ

الله عزوجل جعل الايام التي اكمل فيها الخليفة هذا أحمد فجعل لكل يوم

منها اسما وخص كل يوم منها بصفة من الخليفة اوجده فيها وجعل يسم

اجتماع الخليفة عند المتدينين بالدين الذي اختاره الله وهو الاسلام يوم

الجمعة فكان ما نقص عن هذه الايام السبعة ( غير موافق بتمام ) الخليفة ، وما

(٥١)

زاد على هذه الايام متكرر يعاد عند ذكره اسما متقدم من عدله فكانت

(٤٦)

السبعة تمام الخلق .

١ = وردت السنة في حديث سمرة ابن جندب رضي الله تعالى عنه . قال :

قال رسول الله (ص) ( الغلام مرتين بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويسمى

ويحلق رأسه ) اخرجه ابو داود في الاضحية ٩٥ / ٣ ، والترمذي في الاضحية

وقال : حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم : يستحبون

ان يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع ، فان لم يتهيأ عنه يوم احدى وعشرين :

وقال ( لا يجزى في العقيقة من الشاء الا ما يجزى في الاضحية ) ٣٩ / ٣ ،

والنسائي ١١٦ / ٧

٢ = النص في المخطوطة ( بما شربعد منه فيها على صحة نفسه ) لعل الصواب

ماثبه والله اعلم ٧٣ / ١ من الآخر .

٣ = كذا في المخطوطة ولو قال هذا القدر لكان اوضح . ( في ٨ : (المر ٢

٤ = في المخطوطة ( فحل ) الظاهر ماثبه والله اعلم

٥ = في المخطوطة مرسوم هكذا ( غير مؤيد الخليفة ) ٧٤ / ب٤ ولعل

الصواب ماثبه .

٦ = في المخطوطة ( السام متقدم ) الظاهر ماثبه والله اعلم .

( \* ) مرتين بعقيقة : لازمه لا بد منها فشبهه في لزومها به وعدم انفكاكه منها بالرهن

فلم يرد المرتين قال الخطابي : تكلم الناس في هذا الحديث واجود ما قيل

فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل قال ما هذا في الشفاعة يريد انه اذا لم يعق عنه فمات طفلا

لم يشفع في والديه وقيل انه مرهون بأذى شعره .



فجعلت العقيقة بعد هذه المدة لحصول تمام وجود المولود منفصلا عن أمه .  
وأوقعت سنة العقيقة ، وما يتبعها في اليوم السابع ، وهو في التقديس  
كالיום السابع الذي جعله الله عيد للمسلمين . وهو يوم الجمعة . فأمرهم فيه  
بشهر الدين والاجتماع في اظهار الفرح والسرور بما هداهم الله له منه .  
وبلفهم أيامه .

فاليوم السابع للمولود يوم جمعة له ، وكان ما يتكرر بعد تمام السبعة تكريرا  
الادكار بما أجرى الله أمره . خليقته عليه في ايجادهم وانشائهم وتفضيل الانس  
على سائرهم بأن جعل مساوهم من خلقه كالمسخر لهم على ما بهم مدة آجالهم .  
فهم أبدا يذكرون بهذه النعمة فيكون شكرهم لله حاضرا لقلوبهم خاطرا ببالهم  
تبارك الله أحكم الحاكمين .

والتسمية حقيقتها تعريف الشيء المسمى . لأنه اذا وجد مجهول الاسم لم  
يكن له ما يقع تعريفه به .

فان التعريف الى الوقت الذي فيه تمام اليجاد على الوجه الذي ذكرناه فكأنه  
لما حصل موجودا يوم السابع احتيج الى تعريفه بالاسم المسمى به ، لأنه وان بعد  
انما يكون بدلا عنه ليديم له بقاءه وه الى ما يدوم لمثله . .

فيمن انفصل ممن انفصل من أمه سليما والله أعلم .

فأما الختان : فمشهور في ملة موسى أنه كان يوم السابع ، وقد ذهب بعض أهل العلم  
( الى هذا ) منهم الشافعي واختاره في الغلام والجارية اذ كانا محتاجين لذلك .  
ووجه هذا الختان أنه تطهير الولد وبهذا الاسم يتعارفه أكثر الناس وهو للمسلمين  
بمنزلة التصبيغ ( والتعميد ) للنصارى .

١- بدلا عن اليوم السابع . لأن ما بعده مكرر .

٢- ما بين القوسين لاتمام المعنى .

٣- في ( خ ) ( والتعهد ) تحريف من الناسخ : التعمد غسل الولد بماء المعمودية قال  
في المنجد : عمد الولد : قيل المعمودية : العماد الاسم من عمد الولد المعمودية أول  
أسرار الدين المسيحي وباب النصرانية وهي غسل الصبي وغيره بالماء باسم الأب والأب  
والروح القدس ، واللفظة سريا لنبية الأصل أو مولدة مأخوذة من العمد : أي ، البلل .

المنجد مادة ( عمد ) .

وتقديره عند هم تطهير المصوغ وادخاله في الدين قال الله تعالى :  
 \* صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً \*<sup>(٢)</sup> فلما كان اليوم السابع وهو يوم  
 حصول المولود ، والحكم له بتعام الوجود وكان الختان متصورا بصورة الادخال  
 في الدين أوقع في هذا الوقت لئلا يكون غير داخل في الدين بعد حصول وجوده  
 في الدنيا، وكما له فائدته ، وتسميته ( يوقعه )<sup>(٣)</sup> فيه لئلا يكون غير مسدى لا يعرف  
 بعد وجوده فيكون لو خولف هذا في حين وجوده غير معروف . ( ٥ )  
 ولهذا المعنى استحباب كثير من أهل العلم أن يسمى الولد يوم يولد لئلا يثبت  
 موجودا غير معروف ، وكأنه يقال له ( لا ابن يأتي )<sup>(٦)</sup> عليه وقت الا وهو معروف الاسم  
 مشهور عند الناس ، واستحباب أهل العلم أن العقيقة ان أخرت ( عن ) السابع ٧٤/١  
 ففي الرابع عشر فان أخرت عن ذلك ففي الحادي والعشرين حتى يكون شيئا<sup>(٧)</sup>  
 من معناه ) في السابع من الأيام الى أن يتناول الى ما بعد ذلك .  
 فيزول وقتها ، ويحسب السابع من يوم الولادة اذا ولد المولود قبل الفجر فذلك  
 يحسب . فان ولد بعد الفجر لم يحسب ذلك اليوم . لأن الأيام في هذا الموضع  
 تعتبر على الكمال المعروف في اعداد الأيام .

١- قال في اللسان : صبغة الله : دينه ، والصبغة الشريعة والخلقة ، وقيل هي كل  
 ما يتقرب به وفي التنزيل \* صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ) وهو مشتق من ذلك  
 ومنه صبغ النصارى أولادهم في ماء لهم . قال الفراء انما قيل : صبغة ، لأن بعض النصارى  
 كانوا اذا ولد المولود جعلوه في ماء لهم كالتطهير فيقولون هذا تطهير له كالختان .  
 قال الله عز وجل \* صبغة الله \* يأمر بها محمدا ( ص ) وهي الختانة اختن بها ابراهيم  
 وهي الصبغة فجرت الصبغة على الختانة لصبغهم الغلام في الماء ، ونصب صبغة الله .  
 لأبيه ردها على قوله بل ملة ابراهيم . أي : تتبع ملة ابراهيم وتتبع صبغة الله . وقال غير الفراء  
 أضمر لها فعلا أعرفوا صبغة الله ، وتدبروا صبغة الله وشبه ذلك . اللسان مادة ( صبغ )  
 ومثل هذا ذكر الشوكاني في فتح القدير أنظر ١/١٤٧ - ١٤٨

٢- الآية من سورة البقرة ١٣٨

٣- في ( خ ) ( يوفهن ) الظاهر ما أثبتته .

٤- في ( خ ) ( غير سد ولا يعرف ) لعل الصواب ما أثبتته : أي ، غير مهمل والله أعلم .

٥- في ( خ ) ( في حين وجوده معروفا ) لعل الصواب ما أثبتته .

٦- في ( خ ) ( باين لا يأتي عليه . ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم آخرب / ٧٤

٧- في ( خ ) ( حين يكون شيئا من معناه ) الصواب ما أثبتته .

وذلك لا يقع بالتلفيق من الساعات على ما قد أشرنا إليه من تدبير الله عز وجل الخليفة في سبعة أيام متوالية غير ملفة .

وقالوا : ينبغي أن تذبح العقيقة في صدر نهار السابع تبركا في افتتاح النهار ومبادرة إلى إقامة الفداء من اقبال وقته .

ومما يستحب أن يفعل بالصبي حين يولد أن يؤذن في أذنه . وروى في بعض الأخبار أن يؤذن بالشهادة له بالتوحيد ، وأن يحنك بتمر . فهكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمولود .

وقد حكم الأطباء أن يحنك الصبي بالعسل ، وإن يعض أذنه . فكان الأذان حصل ( ٥ )  
( بدل ) العضم .

يستحب الأذان في أذن الصبي حين يولد .

١- روى ابن أبي رافع عن أبيه قال : رأيت النبي (ص) أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة . أخرجه أبو داود في الأدب باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ٦٢١/٢ ، والترمذي في الأضحية باب الأذان في أذن المولود ٣٦/٣ وقال حديث صحيح ، وأحمد في المسند ٩/٦ ، وعبد الرزاق ٤/٣٣٦ ، ح ٧٩٨٦

٢- التحنك : مضع الشيء ووضع في فم الصبي وذلك حنكه به ويصنع ذلك بالصبي ليتمرن على الأكل ويقوى عليه . وينبغي عند التحنك أن يفتح فاه حتى ينزل جوفه وأولاده التمر ، فإن لم يتيسر تمر فرطب ، والافشي حلو ، وعسل النحل أولى من غيره ثم ما لم تمسه نار كما في نظيره مما يفطر الصائم عليه ) قاله الحافظ ابن حجر في الفتح ٥٨٨/٩

٣- ثبت فعله صلى الله (ص) في عدة أحاديث منها ما رواه أبو بريدة عن أبي موسى رضي الله عنه قال : ( ولد لي غلام فأنثيت به إلى النبي (ص) فسماه إبراهيم فحنكته بتمر ودعا له بالبركة ودفعه إلي وكان أكبر ولد أبي موسى ) أخرجه البخاري في العقيقة ٥٨٧/٩

٤- هكذا في ( خ ) ٧٤/أ/١ لعل المقصود بذلك مسح الأذن بالسن وليس العضم المعروف بالقوة .

٥- في المخطوطة ( حصل بالعضم ) الأظهر ما أثبتته .

والتصرّف لوجود هم اياه وحبهم له ، وتفضيلهم اياه على سائر الأشياء الحلوة =

بدل العسل ، والأمر فيها متفاوت ، وأظن المعنى في التحنيك هو ما يقع فيه من

ادارة الصبي لسانه بالبسط فينثر بذلك لسانه ويتفتح حنكه . ( ١ )

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن القزع وهو أن يحلق رأس الصبي

مستديرا . وأظن هذا الشيء تفعله النصارى واليهود أوهما بأولادهما . مضاهاتا

لما يفعله الشماسة والرهبان منهم فيتبركون به ويتفألون به نشر المولد على

الصلاح والزهد في الدنيا فنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن مضاهاتهم . والله

أعلم .

فأما المعنى في شريعة الختان فإن في بعض الأخبار أن الله عز وجل لما عاهد

ابراهيم عليه السلام إذ قال له ( اني جاعلك للناس امة ) ووعدّه أن يكون بالشعوب

كثيرة وان يكون الملوك من صلبه وأنه عز وجل يحفظه ونسله قال له ( ان جاعل بيني

وبين نسلك علامة للعهد أن يختتنوا لكل ذكر منهم ابن ثمانية أيام ، ويكون عهدي في

هذا مسمى ( ٦ )

١- في ( خ ) ( لما به )

٢- في ( خ ) ( عن القزع ) تحريف من الفاسخ ١٤ / ١ / ٢٤

قال ابن الأثير : القزع : أن يحلق رأس الصبي ويترك منه مواضع متفرقة غير مخلوق تشبيها بقزع السحاب : النهاية مادة ( قزع ) .

ورد النهي عنه في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن الرسول ( ص ) نهى عن القزع

قال : قلت لنافع وما القزع ؟ قال يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعض ) رواه الشيخان

واللفظ لمسلم في كتاب اللباس ١٤ / ١٠٠ ، والبخارى في اللباس في باب القزع ١٠ / ٣٦٣

٣- قال ابن منظور : الشماس من رؤس النصارى : الذي يحلق وسط رأسه ويلزم البيعة

قال . قال ابن سيده : وليس بعربي صحيح ، والجمع شماسة ألحقوا الهاء للعجمة أو للعوذ

وقال صاحب المنجد : الشماس جمع شماس . دون القسيس ( والكلمة من السريانية

معناها الخادم ) ومنه الشماس الانجليزي : المنجد مادة ( شمس ) .

٤- = والرهبان جمع راهب . والراهب المتعبد في الصومعة وأحد رهبان النصارى-

اللسان مادة ( رهب ) .

٥- الآية من سورة البقرة ( ١٢٤ )

٦- كذا في ( خ ) لعل الصواب ( سمة ) أي علامة .

( ١ )  
 في أجسادهم . وان ابراهيم اختتن وهو ابن ست وثمانين سنة وقيل غير هذا .  
 والمعنى على هذا الوجه - والله أعلم - أن يكون الختان علما للدخول في  
 ملة ابراهيم . هذا موافق لتأويل من تأول قوله ( صبغة الله ومن أحسن من الله  
 صبغة ) ( ٢ ) على الختان ، ومعروف في الناس أنهم يسمون دوابهم ، ومواشيهم بأنواع  
 السمات حتى يكون ما يضاف منها لكل انسان معروفا باسمه ثم قد تكون هذه  
 السمات متواترة يضاف بها النسل الى صاحب الأم القديمة .  
 وقد يجري هذا المعنى في العبيد يقطع أطراف الأذنين وبالكفي ( أو بالعلم )  
 القديم على الوجوه ، ونحو هذا مما مرجعه الى العلامات التي تقع بها الاضافة  
 الى جنس أو يلد أو نسب فجعل الله الختان علما لمن يضاف الى التدين بدينه

- 
- ١- الثابت في الصحيحين ابن ثمانين سنة روى البخارى عن أبي هريرة رضي الله  
 عنه قال : قال رسول الله ( ص ) ( اختتن ابراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة  
 بالقدوم ) البخارى في ك الأنبياء باب قوله الله تعالى ( واتخذ الله ابراهيم خليلا )  
 ٦ / ٣٨٨ ، مسلم في الفضائل فضائل ابراهيم الخليل ١٥ / ١٢٢  
 وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح أنه وقع في الموطأ موقوفاً عن أبي هريرة وعن ابن حبان  
 مرفوعاً ( أن ابراهيم اختتن وهو ابن مائة وعشرين سنة ) الفتح ٦ / ٣٩١  
 ولعل ما في هنا زيادة من الناسخ والله أعلم .  
 ٢- أنظر صفحة ( ٥٦٤ ) .  
 ٣- في ( خ ) ( الأذنان ) .  
 ٤- في ( خ ) ( أوياء أم القديم ) غير ظاهر ولعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

---

( \* ) اختلف في المراد به فليل : هو اسم مكان ، وقيل اسم آلة النجار فعلى الثاني  
 هو بالتخفيف لاغير ، وعلى الأول ففيه لغتان .-  
 هذا قول الأكثر وعكسه الداوي وقد أنكر ابن السكيت التشديد في الآلة ، ثم  
 اختلف فليل هي قرية بالشام وقيل ثنية بالسراة والراجح أن المراد في الحديث  
 الآلة : ابن حجر في الفتح ٦ / ٣٩٠

( ١ )

والاعتقاد لعلته حتى اذا ( جهلت ) حالة الانسان عرف بوجود الختان وعدمه فيه . وعلى هذا المعنى كانت اليهود تعرف ملة الختان ثم العرب بعد هم . ولما كان هذا معناه أوقع <sup>(٢)</sup> في المولود في ظهر أبيه وقرب انفصاله من أمه لتكون من تلك السنة غير مفارقة له قبل الدخول في التكليف وبعده . وقد يتزين الناس ويتجملون بأخذ ما طال من شعورهم فتكون الغرلة كالظفر <sup>(٤)</sup> الطويل ، وكسب الشعر <sup>(٦)</sup> في غير الموضع الذي يتركه الناس فيه ولا يخفي على التأمل قبح الغرلة ، وما في ازالتها مما يشاكل التزين والتنظيف . والتحسين الا ترى أن في التفسير عن المتقدمين .

---

١- في المخطوطة ( حتى اذا جمعت ) ب٤/٧٥

٢- وقع الختان في الوالدين في الوقت الذي يكون المولود في ظهر أبيه أو قرب انفصاله من أمه . والله أعلم .

٣- ( من ) زائدة .

٤- الغرلة : القلفة ، قال في النهاية وفيه ( يحشر الناس يوم القيامة عزة حفاة غرلا ) الغرل جمع الأفرل وهو الأقف ، والغرلة القلفة : النهاية مادة ( غرل ) .

٥- في ( خ ) ( فتكون الغرلة كالظفر الطويل . وكما لشعر في غير الموضع الذي يتركه الناس فيه .

٦ = في المخطوطة ( وكان الشعر ) لعسل الصواب ما أثبتته والله أعلم : ٧٥/٨ ب

تعالى  
في قوله \* واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن (١) قالوا . منها الختان  
وتنف الا بطين ، وحلق العانة . وتقليم الأظفار .

١- / واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال ( اني جاعلك للناس اماما ، قال  
ومن ذريتي قال لاينال عهدي الظالمين ) سورة البقرة الآية ( ١٢٤ ) .  
قال الامام محمد بن جرير الطبري في تفسير هذه الآية .  
معنى ابتلى : اختبر يقال منه : ابتليت فلانا أبتليه ابتلاء ، ومنه قول الله عز وجل  
( وابتلوا اليتامى ) يعنى به اختبروهم وكان اختبار الله تعالى ذكره لابراهيم اختبارا  
بفرائض فرضها عليه وأمره به ، وذلك هو الكلمات التي أوحاهن اليه وكلفه العمل  
بهن امتحانا منه له واختبارا . قال : ثم اختلف أهل التأويل في صفة الكلمات التي ابتلى  
الله بها ابراهيم نبيه وخليه صلوات الله وسلامه عليه ورووا أقوالا كثيرة ، لأهل العلم  
مما لا مجال لذكرها هنا فأذكر بعضا منها وما اختاره من الأقوال : قال . فقال بعضهم  
هذه شرائع الإسلام وهي ثلاثون سهما  
وذكر بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ما ابتلى أحد بهذا الدين فقام به  
كله غير ابراهيم ، ابتلى بالاسلام فأتمه ، فكتب الله في البراءة فقال ( وابراهيم الذي وفى )  
فذكر عشرا في براءة فقال ( التأسيون العابدون الحامدون ) الى آخر الآيات ، وعشرا  
في الأحزاب ( ان المسلمين والمسلمات ) وعشر في سورة المؤمنين الى قوله ( والذين  
هم على صلاتهم يحافظون ) وعشرا في سائل ( والذين هم على صلاتهم يحافظون ) .  
قال : وقال آخرون : هي خصال عشر من سنن الاسلام .  
ذكر بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما ( واذا ابتلى ابراهيم به بكلمات ) قال ابتلاء  
الله بالطهارة : خمس في الرأس ، وخمس في الجسد .  
في الرأس : قص الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وفرق الرأس .  
وفي الجسد : تقليم الأظفار ، وحلق العانة ، والختان ، وتنف الا بط ، وغسل أثر الغائط والبول  
بالماء . فذكر غير هذا من الأقوال فراجع . ثم قال : والصواب من القول في ذلك عندنا  
أن يقال : ان الله عز وجل اخبر عباده أنه اختبر خليله بكلمات أو حاهن اليه ، وأمره أن  
يعمل بهن فأتمهن كما أخبر الله عز وجل عنه أنه فعل . وجائز أن تكون تلك الكلمات  
جميع ما ذكره من ذكرنا قوله في تأويل الكلمات ، وجائز أن تكون بعضه . لأن ابراهيم  
صلوات الله عليه قد كان استحق فيما بلغنا بكل ذلك فعمل به وقام فيه بطاعة الله وأمره  
الواجب عليه فيه واذا كان كذلك فغير جائز لأحد أن يقول :عني الله بالكلمات التي ابتلي  
بهن ابراهيم شيئا من ذلك بعينه دون شئ ولا عني به كل ذلك الا بحجة يجب التسليم  
لها من خبر عن رسول الله (ص) أو اجماع من الحجة ، ولم يصح فيه شئ من ذلك خيرا  
عن رسول الله (ص) بنقل الواحد ولا ينقل الجماعة التي يجب التسليم لما نقلته . وبهذا =

والاستنجا<sup>١</sup> والمضمضة، والاستنشاق، وهذه الخصال راجعة الى التنظيف والتطهير، وقد وجدنا قطع أطراف الآذان في كثير من الرقيق ليكون ذلك علامة لهم فما ينكر أن يكون قطع هذا الطرف علما لعبودية صاحبه لله تعالى حتى يقال : ان من وجد فيه هذا العلم فانه من عبيد الله .  
( ١ )  
فيكون علما ( لتلك ) النسبة التي لأشرف منها ، ويجمع لذلك من السنة ما ذكرناه من التحسين .

ويكون فيه أيضا أن علامة وقعت فيما يؤدي يؤدي من حاجته قبح المظهر الذي تقع فيه مثله بقطع الأذن ، والكني على الوجه .

وروي في سنة ختان النساء أن هاجر كانت أمة لسارة فوهبتها لابراهيم فأصابها فحملت منه فولدت فأقسمت لتعدهن منها ثلاثة أصناف فخشي أن تقطع أنفها وتقطع أذنها فأمرها بخرم الأذنين ، والختان ، فيجوز أن يكون هذا هو السبب ثم صار شريعة في النساء عامة على قدر ما ذكرناه من هذه الشريعة وما يؤخذ من نظائرها والله أعلم .

---

= الرأي اختار الشوكاني في فتح القدير ١ / ١٣٩ ، انظر جامع البيان عن تأويل القرآن ١ / ٥٢٣ - ٥٢٨ طح ( ٣ )  
١- في ( خ ) ( للذة )

٢- ذكر ابن كثير في البداية والنهاية في ذكر مولد اسماعيل عليه السلام . قال : قد ذكر الشيخ أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله ، في كتاب النوادر . أن سارة غضبت على هاجر فحلفت لتقطع ثلاثة أعضاء منها فأمرها الخليل أن تثقب أذنيها وأن تخفضها ، فتبر قسمها : قال السهلي فكانت أول من أختين من النساء وأول من تثقبت أذنها منهن وأول من طولت ذيلها ( البداية ١ / ١٦٨ )



( ٢ ) ( ١ )

\*\*\*\*\* (( كتاب الأيمان والكفارات )) \*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

وردت الشريعة باستعمال الأيمان في الحقوق ، والدعوى والمعاملات . وهي على مراتب فمنها يمين واحدة ، وهي تقع في عامة الدعوى ، ومنها أربعة أيمان في اللعان .

ومنها خمسون يمينا في القسامة . وما خرج من هذا فلا مدخل له في الخصومات والدعوى وإنما يقع ذلك في المعاملات والمفاوضات الجارية بين الناس

في الأمر بتطوع الأمر بالزمامه نفسه أو بشيء يتوقف على نفسه توقف حرمانه له <sup>(٣)</sup> ٧٥/٧١  
وامتناعه عن بعضه ، واخلافه ، وذلك قد يكون في التزام الاقدام على الشيء ويكون في التزام الكف عن الشيء ، وقد يكون تحقيقا لا خپار عن شيء انه كان أو أنه لم يكن أو أنه في الحال كذا وهذا كله على اختلاف ألوانه وأصنافه يرجع الى تحقيق الشيء وتقريره على ما يقع اليمين به فيه .

- 
- ١- الأيمان جمع يمين . وهي لغة اليد اليمنى وسميت بذلك لأنه كان في الجاهلية اذا حلف أحدهم أخذ بيمين صاحبه ، واليمين والقسم والحلف والابلاء الفاظ مترادفة ، وقيل أن الحلف أعم .  
وشرعا : تحقيق أمر محتمل سواء كان ذلك الأمر ماضيا أو متقبلا نفيا وإثباتا .
  - ٢- الكفارات جمع كفارة من الكفر بفتح الكاف والسكون وهو الستر وأصله في اللغة لا يطلق الا على ستر جسم بجسم آخر فما هنا مجاز أو حقيقة شرعية . وسميت كفارة . لأنها تكفر الذنب : أي . تستره ، ومنه قيل للمزارع كافر لأنه يغطي البذر . قال ابن حجر : قال الراغب : الكفارة ما يعطى الحانث في اليمين . واستعمل في كفارة القتل والظهار . وهو من التكفير وهو ستر الفعل وتغطيته فيصير بمنزله ما لم يعمل ( القليوبي ٤ / ٢٧٤ . ابن حجر في الفتح ١١ / ٥٩٤ )
  - ٣- في المخطوطة مرسوم هكذا ( توتق خوفاله ) ولعل الصواب ما أثبتته . والله أعلم . ٧٥/ب/١

ومرجعه في اللغة إلى اليمين المعروفة التي هي جارحة اليد ، وكانوا إذا أرادوا

( ١ )

عقد أمر جليل تحالفوا عليه بالأيمان من الأيدي ثم انجر ذلك إلى أن سمي

( ٢ )

ما يراد عقده بالقول من غير تطابق يمينه ، ويجمع ايماناً ، وقد يسمى فعل

هذا العقد أقساماً ، وإيلاً ، وهذه مصادر .

( ٣ ) ( ٤ )

واليمين إسم لا تنسق معه للفعل .

( ٥ )

فأما الأقسام : فالإسم منه القسم .

وأما الحلف فمصدر مثل السرقة والكذب ، والجري ، ولا يتكلم منه بلسم فيما أعلم :

( ٦ )

( أما الإيلاء ) فمصدر ولا إسم منه الألية والإلوة : ولم يزل حكم الأيمان في الديانات

( ٧ )

وغيرها مستعملاً ، وكانت العرب تحلف بالله ، وتالله ، وبوالله ، ثم يحلفون بالكعبة ،

ونحوها من الأشياء المعظمة ، ويحلفون بأبائهم ، وبحياة من يعظمونه ، فيقولون

( ٩ )

بحياتك ، وحياتك ، ومنه قولهم لعمرك ، والعمر نعت للحياة حتى إستعملوا

هذه اللفظة في الله فقالوا : لعمر الله ، وقد أقسم الله بهذا لنبيه

( ١٠ )

صلى الله عليه وسلم . فقال ( لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون ) وكل ما أقسم

الله به في كتابه من أصناف في خليقته من شمس وقمر وليل ونهار ، وفجر ،

وغيرها .

١- في ( خ ) ( إلى سمي ما يراد به ) : لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم ٦ / ب / ٧٥

٢- في ( خ ) ( من غير تصابق ) هذا تحريف لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٣- من أقسم يقسم أقساماً : اللسان مادة ( أقسم )

٤- مصدر آلَى يُؤَلَى إيلاً : اللسان مادة ( ألا ) .

٥- أي : لانظير في الفعل الحاصل بمعنى المصدر .

٦- مصدر سَرَقَ الشيءَ يَسْرِقه سَرَقاً وسَرِقاً : اللسان

٧- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة . الظاهر أنها سقطت ٨ / ب / ٧٥

٨- قال ابن منظور : والألوة والإلوة ، والألية على فعلة والألياً كله اليمين

والجمع ألياً : اللسان مادة ( ألا )

٩- في المخطوطة ( نعتان ) فلا وجه له . ١٢ / ب / ٧٥

١٠- الآية ( ٧١ ) من سورة الحجر .

يعمهون . أي : يتحيرون : العمه : التحيرو والتردد . اللسان مادة ( عمه ) .

فذلك على معنى تحقيقه الشيء الذي يحلف لإثباته به في كتابه، وتنبيهه على قدر عظم الشيء المحلوف به إذ كان الأصل في الأيمان أنها تصدر من قائلها تحقيقاً للشيء بالتوثق بالشيء المعظم، وقد نبه جل وعز على المعنى في الأيمان فقال: ( وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يُعَلِّمُ مَا تَفْعَلُونَ ) (١) فأخبر أن من حلف بالله فكأنه جعل الله كفيلاً لتحقيقه ما حلف عليه فالحق يكون للإنسان على غيره فيتوثق منه يأخذ كفيلاً به أو كفيلاً له فإنما معناه اتقاء الأيمان من الاخلاق والاحلاف رعايته كحرمة الكفيل، (٤)

ووردت الشريعة بالمنع في الحلف بغير الله واسم الله، واليمين والحلف من مطلق الشرع إنما يقع على ما يكون منه بالله أو باسم من أسمائه. (٥)

وها هنا ضرب آخر مستعمل في الشريعة مباح فيما يسميه الفقهاء يميناً. وهو أن يحلف بالشيء يلزمه نفسه من طلاق أو عناق أو حج أو صدقة. أو نحوها، ومرجع هذا عندنا الى ما أباحته الشريعة من اليمين بالله لأن من ألزم نفسه شيئاً مما ذكرنا في هذا الضرب فإنما معناه التزام حكم الله في شيء ليس فعله بلازم لو لم يكن مخرج الكلام على معنى اليمين. (٦)

فاذا قال ان دخلت الدار فاصرتي طالق فإنما معناه إن نقضت هذا المحلوف بالامتناع وهو الدخول فقد الزمت نفسي. (٧)

أ/٧٥

- 
- ١- الآية ( ٩١ ) من سورة النحل .
  - ٢- أي بالحق : كفيلاً له . أي بالبدن ليحضره .
  - ٣- في ( خ ) اي قاع : لعله محرف عما أثبتناه وأما لإيقاع فلا يتناسب معناه مع ما في هنا . والله أعلم .
  - ٤- في المخطوطة ( والحلاف رعاية ) ٩ / ب / ٧٥
  - ٥- في المخطوطة ( في الحلف بغير الله واسم الله اليمين )
  - ٦ في ( خ ) ( انما يكون يقع ) زيادة من غير فائدة . ٥ / ب / ٧٥ من أسفل .
  - ٧- في المخطوطة ( الصرف ) تحريف ٣ / ق / ٧٥ / أ
  - ٨- أي إن نقضت هذا المحلوف بالدخول فقد الزمت نفسي . . . .

فيما ملكه من أمر أمرأتي بالنكاح الذي شرع الله انحلاله بالطلاق الذي  
 (١) (٢)  
 شرعه بحكم النكاح فهو ممتنع على خلاف ما وقعت عليه يمينه متوقفاً من أن يحل  
 نكاحه إذ كان غير مباح له المقام على امرأته إلا مع بقاء عقد النكاح، وغير جائز  
 له المقام عليها بعد لزوم الطلاق له، فقد أعطى هذا الحالف ما يلزمه  
 من التزام حكم الله كفيلاً بتحقيق ما حلف عليه؛ وليس في هذا إثبات حرمة  
 لنفس المحلوف به كل ثبات الحرمة للأب، والكعبة في أنفسهما لأن فعل  
 (٣)  
 الطلاق كتركه في الحرمة، وفعل العتق كتركه في الحرمة، وليس هكذا اليمين  
 بالكعبة، لأن لها في نفسها حرمةً فقد جعلها الله مما أبيع تعظيمها وكذلك  
 (٤)  
 الحق الواجب للأب على أولادهم، فقد بان الفرق بين الحلف بالطلاق  
 ونحوه وبين الكعبة، ونحوها؛ ولهذا لم يلحق الحالف بالطلاق، والعناق  
 من الإثم في يمينه ما يلحق في الكعبة، لأن الحلف بالكعبة يأخذ شعبة  
 (٥)  
 من الشرك والحلف بالطلاق والحج ونحوهما لا يأخذ بها، ولهذا قيل  
 (٦)  
 في الخبر: من حلف بغير الله ففسد (شرك) وقيل في خبر آخر لا تحلفوا  
 (٧)  
 بأبائكم ولا بالطواغيت التي هي آلهة المشركين. (٨)

- 
- ١- أي قصد به الإمتناع من دخولها وهو على بر حتى يقع المحلوف عليه.
  - ٢- ولو قال عن خلاف ما وقعت عليه يمينه لكان أوضح.
  - ٣- في المخطوطة مرسوم هكذا ( والكفت ) ٧٦/أ/٦
  - ٤- في المخطوطة مرسوم هكذا ( لما سح بصمها ) ولعل الصواب ما أثبتته والله أعلم
  - ٥- في المخطوطة ( تسعة من الشرك ) وهذا تحريف.
  - ٦- في المخطوطة ( بهما ) الظاهر ما أثبتته لأن الضمير راجع إلى الشعبة.
  - ٧- الحديث أخرجه الترمذي في النذور من حديث ابن عمر، قال حديث حسن ٤٦/٣
  - ٨- الحديث أخرجه مسلم وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله (ص): ( لا تحلفوا بالطواغيت ولا بأبائكم ) أخرجه مسلم ١٠٨/١١، وابن ماجه ٦٧٨/١

ويدل على اليمين على أي وجه خرج وبأي لفظ وقع أنه إنما يقصد به تحقيق الشيء والاختبار عن أشياء سلف عنه نفيا للمحلف عليه .

إن العرب وغيرهم قد يحلفون ويقول الرجل: إن فعلت كذا وكذا فعلي لله كذا، وإن فعلت فلا فعل الله بي كذا. يقال: إن لم أجبتك غدا فقتلني الله .

وإن أسأت إليك فلا أراني الله خيرا ما عشت ونحو هذا من الفاظ التهيب

للنفس به من المكاره والأسماء وقد أدخل الله هذا المعنى في إيمان

اللغات في الخامسة منها . فقال جل وعز، والخامسة أن لعنة الله عليه

إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وقال: وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ

مِنَ الصَّادِقِينَ . قال: على أن اليمين فعل جائز من فاعلها من وقوع التحليل

فيما ألزم به نفسه أو فيما أخبر به تهيبا لما علق اليمين به من تعظيم

اسم الله أن يفعل خلاف تعظيمه كالتهيب لما يعلق اليمين به في هذا

الضرب من نزول العقوبة، ومن هذه الجملة دخلت الإيمان في الدعاوى

والخصومات لما عسى أن يتهيب الحالف باليمين فيعترف بالحق، ويقر من غير يمين

كما روى عن عثمان ابن عفان في ثلاثة آلاف درهم .

١- في ( خ ) والاختبار عن اتباع السلف عنه نفيا للمحلف به لا يظهر فيه

معنى صحيح ولعله تحريف عما أثبتته والله أعلم . ٧٦/أ/١٣

٢- الآية ( ٧ ) من سورة النور .

٣- الآية ( ٨ ) من سورة النور

٤- كلمة قال: ثابتة في المخطوطة لعلها من الناسخ .

٥- في ( خ ) ( الخلل ) هذا تحريف والمعنى على ما أثبتته ٧٦/أ/٧ قبل الآخر .

٦- في ( خ ) ( كالثبت ) ٧٦/أ/٦٦ تحريف والمعنى على ما أثبتته والله أعلم

٧- في ( خ ) ( من غير عتراف ) ٧٦/أ/٤٤

٨- في ( خ ) . ( في ثلاثين ألف درهم ) والصواب ما أثبتته .

( ١ )

أدعت عليه فانكرها فاستحلف فلم يحلف وأعفا بالمال ، وقال : خفت أن يوافق

قد ربلاء فيقال ليمينه : ويدل على تحقيق هذا المعنى أيضا باختلاف

مراتب الأيمان في أعدادها حتى يحلف في دعاوى الأيمان بيمين واحدة

ب / ٧٦

وفي اللعان المتصل بالفروج وفي الأنساب بأربعة أيمان وفي الدماء بخمسين

يمينا للحاجة الى التغليظ في التهيب على حسب تغلظ الأيمان والله

أعلم .

وفيما اقتصناه ما يكشف عن المعنى في الأيمان . وان الشريعة وردت منها

بأعظمها وأجلها وأرفعها بالتهيب ، والترهيب وورد الخبر بأن من استثنى <sup>( ٣ )</sup>

في يمينه لم يحنث . ومعنى ذلك انه اذا قال . والله لأفعلن كذا ان شاء

( ٤ )

الله مغنى نفسه عن فعل ذلك

١ = / أى بعدم الاستقراض عنه . القصة كما نقل الشيخ أبو اسحاق الشيرازى

في المهذب ٣٠١ / ٢ روى أن المقداد استقرض من عثمان مالا فتحا كما

الى عمر فقال المقداد : هو أربعة آلاف وقال عثمان : سبعة آلاف فقال المقداد :

لعثمان احلف انه سبعة آلاف ، فقال عمر : انه أنصفك فلم يحلف عثمان .

فلما ولى المقداد قال عثمان : والله لقد أقرضته سبعة آلاف فقال عمر :

لم لم تحلف ؟ فقال : خشيت أن يوافق قدربلاء فيقال بيمينه ) أنظر المغنى

٨٠ / ٨ - ٨١

أخرج هذا الأثر البيهقي الكبرى في باب النكول ورد اليمين ١٨٤ / ١

سوى بعض الألفاظ الأخيرة .

فاذا كان الأمر كذلك فالذى فيه النزاع بين عثمان والمقداد ثلاثة آلاف . لأن

أربعة آلاف محل اتفاق فلم ينكره المقداد . وبهذا يبين أن ما هنا

( ثلاثين ألف درهم ) تحريف من الناسخ . والله أعلم .

٢ = / في المخطوطة مرسوم بالباء ( وأغى ) والصواب بالألف لانها واو

٣ = / في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ( أن رسول (ص) قال ( من حلف على يمين

فقال ان شاء الله فلا حنث عليه ) رواه الترمذى ٤٣ / ٣ ، وقال حديث عمر حديث

حسن والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي (ص) وابن

ماجة في الكفارات ٦٨٠ / ١

٤ = / في المخطوطة ( معصي نفسه ) تحريف ٤ / ب / ٧٦

( ١ )  
 الكد ، حتى يكون قد الزمها حرمة تعظيم الله بل أخرج الكلام فيه مَعْلَقًا  
 ( على : ) التي يطلق الناس القول بأنه لاشيئ إلا بها . وليس في هذا اليمين  
 ( ٢ )  
 تلزمه بالخلاف له الكفارة ، وجعل من سنة هذا الاستثناء أن يكون  
 موصلا باليمين غير مؤخر عنها أي : لو جاز تأخيرها لجاز الاستثناء بعد يوم  
 حتى يجوز في كل وقت يريد الحالف بعد مضي يمينه ، وفي هذا إبطال  
 حرمة الأيمان ، وأن يكون التوثق لا يقع بها اذا كان تجويز الاستثناء مؤخرًا  
 عن اليمين سلب اليمين معنى التهيب لهذا اذا للحالف أن ينقضها بالاستثناء  
 متى شاء ، والحكم في الأيمان الواقعة أن ما وقع منها على الامتناع من شيء ،  
 ( ٣ )  
 قد أوجب الله فعله ، ففرض على الحالف أن يحنث ، وكذا ما وقع على فعل شيء  
 ( ٤ )  
 قد أوجب الله الكف عنه ، وان حلف على شيء من الأمور المباحة يرى غيرها  
 خيرا منها فواسع له أن يحنث نفسه وواسع له أن يقيم على يمينه وذلك  
 أن المباح هو ما تردد بين جواز فعله ، وجواز تركه فليس في ايجاب الامتناع  
 ( ٥ )  
 منه باليمين الا ما في الامتناع منه بلا يمين ولا في ايجاب الاقدام عليه بيمين  
 ( ٦ )  
 الا ما في الاقدام بلا يمين ، وما كان محظورا في الشريعة فحلف على استباحته  
 ( ٧ )  
 فاستباحته معصية ، والمعصية لا تجب بوجه من الوجوه .

- 
- ١ = الكد الشدة في العمل : اللسان مادة ( ك د د ) .  
 ٢ = في ( خ ) ( وليس هذا ليمين يسقط بالخلاف لاله ) لا يظهر في هذا  
 معنى صحيح ولعل الصواب ما أثبتته ٦ / ب / ٧٦  
 المعنى أن الرجل اذا حلف واستثنى فلا تلزمه الكفارة بعدم وفائه .  
 ٣ = في ( خ ) ( من مشي ) وهو تحريف ١٠ / ب / ٧٦  
 ٤ = في المخطوطة ( ) ( ففرض على الحالف به أن يحلف ) : تحريف ١١ / ب / ٧٦  
 التصويب من شرح الجلال أنظر ٤ / ٢٧٣  
 ٥ = في المخطوطة ( لغير اليمين لا قاما في لاقدام ) سهو من الناسخ ١٥ / ب / ٧٦  
 ٦ = في المخطوطة ( ولا في ايجاب الاقدام عليه لغير يمين ) لعل الصواب ما أثبتته :  
 ٧ = في المخطوطة ( فحلف على استباحة فاستباح معصية ) ( ١٤ / ب / من اسفل ٧٦ .

( ١ )  
قال قائلون : ان من حلف على معصية فلا كفارة . لأن الحنث واجب عليه لازم له .

ووجه من الزمه الكفارة . ان الكفارة تجب لإعطائه الله كفيلا على شيء لا يجوز له الوفا بكفالته ولو اراد فعل ذلك الشيء من غير ان يعطي الله كفيلا كان عاصيا آثما مستحقا للعقوبة ، ولما يكفر به فعله .

فكيف اذا اراد فعله فاعطى الله كفيلا به ؟ . بل هو اشد استحقاقا

لما يكفر به (( ذنبه )) : ( ٢ )

١ = ذهب الى هذا اكثر العلماء منهم الائمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد في احد . قوليه الظاهر ، وذهب الاحناف الى أنها يعين اللغو . قال الكاساني : قال بعضهم اللغو هي اليمين على المعاصي نحو أن يقول : والله لأصلي صلاة الظهر ، ولا أصوم شهر رمضان ، أو لا اكلم ابوي . : أو يقول : والله لأشربن الخمر ، أو لا زنين ، أو لا قتلن . فلان ، ثم منهم من يوجب الكفارة إذا أحنث في هذا اليمين ومنهم من لا يوجب . وجه قول هؤلاء أن اللغو هو الاثم ، في اللغة قال الله تعالى (( واذا سمعوا اللغو عرضوا عنه )) اي كل ما فيه اثم . فقالوا : ان معنى قوله تعالى (( لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم )) . اي لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم صلة قوله عز وجل . ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس وقيل : في القصة ان الرجل كتمان يحلف ان لا يصنع المعروف ، ولا يبهر ، ولا يصل أقرباءه ، ولا يصلح بين الناس ، فإذا أمر بذلك يتعلل ويقول اني حلفت على ذلك فأخبر الله تعالى بقوله سبحانه (( لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم الآية )) . لانه لا مأثم عليهم بنقض ذلك اليمين وتحنيث النفس فيها وان المؤاخذ بالاثم فيها بحفظها والاصرار عليها بقوله ( ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم ) ويقول تعالى ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان )) . انظر بدائع الضائع ٣ / ٥ الباب ٢ / ٦٠٨ شرح الصغير ٢ / ١٢٠ ، مختصر الخليل ١٠٢ بكشاف القناع ٦ / ٢٣٣ الانصاف ١١ / ١٦ ، الاشراف لابن المنذر ١ / ٤٢٢ مغني المحتاج ٤ / ٣٢٥ .

٢ = في المخطوطة ( دينية ) : تحريف ٥ / ب ٧٦ .



من يبر في يمينه فلا شيء عليه ومن حنث فعليه جزاء الحلف

وعلى هذا <sup>جه</sup> الوأيضاً اختلفوا في يمين الغموس وذلك أن يحلف كاذباً عالماً  
بكذبه مثل أن يقول، والله لقد كان كذا وهو يعلم أنه لم يكن أو والله  
لعم يكن كذا وهو يعلم أنه كان .

فذهب ذاهبون إلى أنه لا كفارة عليه لأنه كاذب ، وذهب آخرون إلى أن عليه  
الكفارة لأنه قد خالف ما أعطى الكفيل به ، فليس يخفى عليه الحكم إلى جرم  
ما ارتكبه من الأثم بخلاف <sup>(٣)</sup> يقتصر بقوله <sup>(٤)</sup> أو يحدث بعده بل الخلاف في هذا /  
الباب إذا ما مقتصرنا باليمين أغلظ فيما يجلب من العقوبة على التهاون .  
بكفالة ذلك .

ومن يبر في يمينه فلا شيء عليه من أنواع الكفارة ومن حنث في يمينه فعليه  
جزاء الحلف بشيء يلزمه في ماله أو نفسه . وذلك على ثلاثة أضرب .  
أحداها ما يلزم فيه الكفارة المذكورة .

١- قيل سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الاثم في النار . فهي فعول  
بمعنى فاعل وقيل : الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتعاهدا أحضروا  
جفنة فجعلوا فيها طيباً أو دماً أو رماداً يحلفون عند ما يدخلون أيدهم فيها  
ليتم لهم بذلك العراد من تأكيد ما أرادوا . فسميت تلك اليمين إذا اغدر صاحبها  
غموساً لكونه بالغ في نقض العهد وكأنها على هذا مأخوذة من اليد المغموسة  
فيكون فعول بمعنى مفعولة ) كذا ذكر ابن حجر في الفتح ٥٥٦/١١

٢- وهو قول أكثر العلماء كما تقدم على من حلف على معصية . انظر صفحة ٥٧٨  
٣- أي : متسبباً إلى جرم ارتكبه . في المخطوطة ( إلى جرم ما ارتكبه )  
٢ ق/ب/٧٦ لعل الصواب ما أثبتته .

والجزم : الذنب والجمع . أجرام وجرام . اللسان ، وقد ورد وعيد شديد فيمن ارتكب  
هذا الذنب ) وروى البخاري في صحيحه عن ابن عمر عن النبي (ص) قال : الكبائر  
الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس ) بخاري في الأيمان  
٥٥٥/١١

٤- أي ليس يخفى أن يحكم على صاحب يمين الغموس بالكفارة بخلاف يقتصر بقوله أو يحدث بعد  
والمراد بهذا الخلاف هو مخالفة قوله الواقع . أي أن إيجاب الكفارة على من يحلف كاذباً ولي  
وأخرى من إيجاب الكفارة على من يحلف صادقاً ثم يخالف فيها . والله أعلم

في قوله عز وجل ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم ) الآية ( ١ )  
وهذا فيما كان يمينا ( بغير )<sup>(٢)</sup> طلاق أو راجعا الى معناه .

والثاني : ما كان يمينا بطلاق أو عتاق فسبيله أن يقع ما حلف منه فيهما  
على الوجه الذي علق وقوعه به لا يقوم بشيء مقامهما .

والثالث : ما كان يمينا بالله أو راجعا الى معناه . نحو ما كان يمينا باخراج مال  
أو إيجاب شيء على بدن من صلاة أو صوم أو حج ونحوها . فهذا يسمى  
يمينا خارجا مخرج النذر .

فالحالف في ذلك مخيران شاء وفي بما عقد على نفسه وإن شاء كفر كفارة يمين  
ووجه وجوب الكفارة بالحنث أن الحالف قد يمنع بالحلف نفسه من فعل ما هو محظور عليه  
في الدين من غير يمين . وقد يمتنع مما هو مباح له .

( ٤ )  
وقد يوجب على نفسه فعل ما لا يجب عليه فعله فلا يكون ذلك اثما . إلا أنه .  
إذا حنث فقد حصل محملا بما جعل الله على نفسه كفيلا به .

#### ١- الآية من سورة المائدة ( ٨٩ )

وتام الآية ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط  
ما تطعمون أهلبيكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .  
ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتهم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم  
تشكرون ) .

٢- في المخطوطة ( هذا فيما كان يمينا بطلاق ) هذا تحريف والصواب ما أثبتته  
بدليل ما بعده ٧٧/ب/٤

٣- العبارة الصحيحة أن يقول ( والثالث ما كان راجعا الى معنى اليمين بالله  
تعالى ) الأولى اليمين فقد سبق ذكرها .

( ٤ )- أي إذا حلف فحنث فقد حصل محمولا ملزما نفسه بما جعل الله كفيلا به )

( ١ )  
 فلم يدخل بذلك في حد المستخفين بحرمة الله بارتكاب المعصية  
 ولا في الطيبين المأجورين بفعل ما فعله إلا أنه مع هذا لم يخل  
 من أن يكون قد نقض قوله بوجه كان الواجب أن لا ينقضه تعظيماً له :  
 وكأنه ترك تعظيماً له من غير أن يكون تعظيماً له فأزال الله عنه  
 نعمه ما فعله بأن أمره بمقابلة ترك التعظيم بفعله للتعظيم ( ٢ )  
 بالتقرب إليه إما بنفع يعود منه على عباده ، وإما بما يوصله إلى نفسه  
 بالكف عن ملازمة مدة ملأ الحنث إنما يكون بفعله اختياراً لما تدعوا  
 إليه نفسه فكانه أعطاه شهوتها على وجه كان ينبغي له أن لا يفعله  
 وأزيلت عنه التبعة لما عاقب به نفسه من حرمانه إياها شهوتها أو باخراج  
 شيء من ماله سبيله أن يتنافس فيه ويتشاح عليه وهو للحاجة  
 إليه هكذا في الاطعام والكسوة والرقبة وفي الاطعام ، باتلاف ماله -  
 ( ٤ )  
 وادخال النفع على المحتاجين من إخوانه بإيصالهم إلى شهوة مباحة بدلا  
 عما أوصل نفسه إليه من شهوة كان سبيله أن يفعلها . وفي الكسوة هذان  
 المعنيان .

ومعنى ثالث وهو أن الحنث هتك لباس الايمان عن نفسه .

- ١- / أي : بالحنث في حد المستخفين بحرمة الله لأنه يكفر ، ولا في المطعين  
 المأجورين . لأنه يستطيع أن يفعل ما حلف أو نذر به من غير يمين ولا نذر  
 بل أن تجود به نفسه من غير حلف ولا نذر أفضل ويدل على هذا ما رواه  
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ( ص ) نهى عن النذر .  
 وفي رواية عنه ( النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره إنما هو شيء يستخرج به  
 من الشحيح ) رواه النسائي في الأيمان ١٦ / ٧
- ٢- / كذا في المخطوطة . ولعل الصواب بأن أمره بمقابلة ترك التعظيم  
 بفعل ما فيه التعظيم ) والله أعلم .
- ٣- / الشح : الخيل مع حرص ، ويتشاح الرجلان على الأمر لا يريدان أن يفوتها  
 مختار الصحاح مادة ( شح ) .
- ٤- / في المخطوطة وانا حال : هذا تحريف ١ / ٦ قبل الآخر ٧٧ .
- ٥- / والأنسب أن يقول كان سبيله أن يفعلها لأنه حلف على الامتناع وابرار  
 قسمة أفضل اذا كان في شيء مباح ، وعلى ما في المخطوطة المعنى كان سبيله  
 أن يفعلها قبل اليمين . والله أعلم .

فأمر بستر اخوانه من المسلمين بد لا عما هتكه عن نفسه من ستر اللبس  
ألا ترى أنه قال : ( يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم  
وريشا ولباس التقوى ذلك خير ) ( ١ )

وفي الرقبة المعنيان اللذان ذكرناهما في الاطعام ، والكسوة ،

ومعنى ثالث : وهو أنه في التقدير كأنه أهلك نفسه بما فعله بعد

أن كان الواجب عليه أن يحصنها فجعلت كفا رته / التخليص للعبد من الرق<sup>ب/٧</sup>  
وهذه المعاني في الحنث الواقع فيما لا يجوز ارتكابه أقوى . لأنه في حلفه

عاصراً ثم فينصرف فيما أمر بفعله الى ازالة الاثم عنه وتطهيره منه .

وإذا كانت اليمين على محذور أو كان الحنث فيها واجبا ، أو كان يمين

غموس فمرجع الكفارات الى امتها ن اسم الله . إذ توثق به على نفسه

في مخالفة أمره<sup>(٣)</sup> ، ثم ما كان من الحنث مباحاً أو واجباً فالكفارة تطهير

عن التوبة ،

وما كان منه محظوراً فالكفارة عقوبة ان لم تقرن بها التوبة ، فان قرنت بها التوبة

كانت تطهيراً .

وجرى ترتيب الكفارة في الايمان على التبدئة في الذكر بالاطعام ثم الكسوة

ثم بالرقبة فحمل المعنى على ايجاب الأخف ثم الأوسط ثم الأغلظ .

وهذا المعنى صحيح . لأنه لا ينكر أن يقال للانسان تصدق

بدرهم أو درهمين أو بدراهم .

١ % الآية من سورة الأعراف ( ٢٦ )

وتامها ( يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى

ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكر ون )

٢ % - في المخطوطة ( في الحنث ) خطأ والثواب ما أثبتته ٧٧/ب/٢

٣ % - في المخطوطة ( ثم كان من الحنث ) .

فمرة يعرف جواز الأخف . قي عنه الى أهلى منه ،  
ومرة يعرف الفضل فى الأغلظ ينزل عنه الى أدنى منه . وهذا تقریب الاختيار  
ولما كان الصوم أخف من هذه الأشياء الثلاثة لم يجز التكفير به الا لمن كان  
معسرا للتكفير بالمال . وهذا ردع عن الاستكثار بالايمان فقد كانوا يتماذحون  
بالاستقلال منها :

قال : كثير عزة ( ١ )

قليل الأليا حافظا بيمينه . . . وان ندرت منه الألية برت  
( ٢ ) ( ٣ ) ( ٤ )

وقد قال فى آخر الآية ( واحفظوا أيما نكم )<sup>(٤)</sup> فأحتمل معناه أقلوا من الايمان

أى تحفظوا . وقد قيل من أن ( تحنثوا )<sup>(٥)</sup> .

وأمر الله فى الظهار فجعلها رقية فمن لم يجد فصيام شهرين ومن لم يستطع<sup>(٦)</sup>

فأطعام ستين مسكينا .

فجرى الأمر فى هذا على تعديل اطعام مسكين بصوم يوم واحد .

بهذا وردت الأخبار فى المجامع فى رمضان ، وأمر جل ثناؤه فى كفارة اليمين

بصوم ثلاثة أيام أو اطعام عشرة مساكين .

١- كثير بالتصغير وهو المشهور وقد حصل أنه روى عن نفسه فى بيت من الشعر  
بالتكبير، واسمه عبد الرحمن بن الأسود من خزاعة . واشتهر باضاقه اسمه  
الى محبوبته ( عزة )

توفى سنة ١٠٥ هـ فى آخر خلافة يزيد بن عبد الملك ، وأول خلافة هشام  
انظر ديوانه للدكتور حسان عباس صفحة ( ١٠ ) الشعر والشعراء لابن قتيبة

٥٠٣ / ٢

٢- الأليا جمع ألوة وهى اليمين . اللسان مادة ( ألا )

٣- فى ديوانه وان سبقت . وعلى هذا لعل الأصل هنا ( وان بدرت )

٤- فى المخطوطة ( فرت ) تحريف من الناسخ : المائدة : الآية : ٨٩

البيت لكثير عزة يرثى فيها عبد العزيز بن مروان . انظر ديوانه صفحة ( ٣٢٥ )

المعنى : أن قل ما يحلف ، وان سبقت من اليمين يحفظ يمينه ويسير وأسند البر  
الى الألية مبالغة وحقه البر أن يسند اليه .

٥- فى المخطوطة ( من أن تلحقوا ) تحريف من الناسخ ١٣ / ب ٧٧

٦- فى قوله ( الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل )

فصار اطعام ثلاثة مساكين وثلاث مسكين بازاء صوم واحد فلم يجز هذا التعديل الذي جرى عليه الاطعام والصوم في الظهر والافطار .  
 وذكر في كفارة القتل رقبة أو صوم شهرين متتابعين ولم يذكر اطعاما ، وذكر في فدية الأذى فقال ( فدية من صيام أو صدقة أو نسك ) ( ١ )  
 ( ٢ ) فوردت الأخبار بأن الصوم ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان .  
 وذكر جل وعز : كفارة الصيد فجعلها مثل ما قتل من النعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما .

---

= من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم ( سورة المجادلة الآية ( ٣ + ٤ ) )  
 = الآية من سورة البقرة ( ١٩٦ ) وتامها (( وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك فإذا امنتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج و سبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واتقوا الله وأعلموا أن الله شديد العقاب ))  
 = روى البخارى بإسناده عن عبد الله بن معقل قال : ( جلست الى كعب بن عجرة رضي الله عنه فسألته عن الفدية فقال : نزلت في خاصة وهي لكم عامة حملت الى رسول الله (ص) والقمل يتناثر على وجهي فقال : ما كنت أرى الوجع ما أرى أو ما كنت أرى الجهد بلغ ما أرى تجد شاة ؟ فقلت لا فقال : فصم ثلاثة ايام أو اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع : البخارى في كتاب المحصر ١٦ / ٤ . . .  
 = ٣ في قوله عز وجل (( يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذول عدل منكم هدايا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيام ليدقق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام )) العائدة ( ٩٥ ) .

(١) فكان ذلك عندنا أن يقوم المثل د راهم ثم الد راهم طعاما ثم يصوم لكل مد يوما  
 (٢)  
 والاطعام المذكور في كسفاة اليمين عندنا هو مد واحد وكذا هو في سائر  
 (٣)  
 الاطعام الا فدية الأذى فانه مدان ، وهذا أمر كلسه جائز . في العقل  
 (٤)  
 يسوس الحكيم عباده بما يعلمه صلاحا لهم ولا يضر خفا معانيه علينا . / ٧٧ / أ  
 ثم نقول : ان كفارة الظهار أو كفارة المجامع في رمضان جرى التعديل فيهما على صوم يوم  
 (٥)  
 بازاء سبع يوم ، وهذا معقول المعنى . لأنه اشباع نفس واحدة .

---

١- قوله ( عندنا ) اشارة الى خلاف أبي خيفة القائل بأن الصيد يقوم  
 في المكان الذي قتل فيه ثم هو مخير في الفداء ان شاء ابتاع بها  
 هديا وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع  
 وان شاء صام عن كل نصف صاع .  
 والى خلاف امام مالك القائل بأن عليه مثله من النعم أو اطعام مبيعة للصيد  
 يوم التلف بمحلله أو لكل مد صوم يوم . انظر التفاصيل ، فتح القدير ٣ / ٧ - ١٤  
 بدائع الصنائع ٢ / ١٩٨ المدونة ١ / ٤٣٤ متن الخليل مع مواهب الجليل  
 ١٧٤ / ٢

٢- أي انه على التخير والتعديل فيخير القاتل بين أن يذبح مثله في الحرم  
 وبين أن يقوم المثل د راهم ثم لا يجوز تفرقة الد راهم بل ان شاء اشترى بها  
 طعاما وتصدق به ، وان شاء صام عن كل مد يوما ويجوز الصيام في الحرم  
 وفي جميع البلاد . الأم ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٤ والمجموع ٧ / ٤٢٧

٣- اشارة الى خلاف أبي حنيفة كما تقدم .

٤- في المخطوطة ( الحكم ) وما أثبتناه هو الوصف الوارد في القرآن كثيرا  
 ٢ / ق / ب / ٧٧

٥- في المخطوطة ( سبع يوم )

باء زاء ما يلزم من اجاعة نفس واحدة واشباع يوم لحق بباء زاء اشباع يوم باطل فاستوى الأمر في الظهار، والافطار لأن الاطعام فيهما جعل بدلا عن الصوم. فأقيم البدل مقام الأصل.

فأما فدية الأذى فلم تقع الصدقة فيها بالاطعام بدلا بل انما وقع أصلا في نفسه مخيرا فيه وغيره، وكذا لك لم يقع الصوم في كفارة اليمين بدلا عن الطعام وانما أقيم مقام واحد من ثلاثة أشياء هي أصول فلم يكن الحكم له بالبدل عن الاطعام أولى فانه يكون بدلا عن الكسوة والرقبة.

وقد يحتمل ذلك أن يكون على معنى انه كان مخيرا في ثلاثة أشياء مما يدخل في باب المال فلما نقل عنها الى الصوم ( ناب ) بباء زاء كل شئ من الأشياء الثلاثة صوم يوم واحد ( أحدها ) طعام، والثاني الكسوة، والثالث الرقبة. تؤكد للمكفر بالأيام الثلاثة من كفارة اليمين بالأصناف الثلاثة من كفارة المال

فان الصوم من الأعمال الشاقة فاذا عدم الحالف ما يكفر به من باب المال [كفر به] ( ٦ ) ( وهو ) بصورة من يقول لربه عز وجل لو أمكنتني الثلاث كلها لفعلت وكفرت بها أو بأفضلها، ويجوز لك ثواب المكفر باحداث الثلاث. والله أعلم: وقد قيل بانه يحتمل أن يكون كعب ابن عجرة وهو الذي نزلت فيه الآية في فدية الأذى كان بينه وبين مكة.

١- أي للصوم.

٢- في المخطوطة ( فان يكون ) .

٣- في المخطوطة ( وهما ) سهو ٧٧/١/٩

٤- التي هي الصوم.

٥- بيان للأصناف الثلاثة التي هي الاطعام، والكسوة، والرقبة.

٦- في المخطوطة ( يتضرر فيها ) ٧٧/ب/١١

٧- هو كعب بن عجرة بن أمية بن عدى السوادى من بنى سواد بن مدى

حليف الأنصار . قيل حليف لبنى حارثة . وقيل لبنى عوف بن خزرج وقيل انه

حليف بن سالم من الأنصار ويكنى أبا محمد فيه نزلت (فدية من صيام أو صدقة

أو نسك ) نزل الكوفة ومات بالمدينة سنة ثلاث واحد وخمسين وقيل سنة اثنين

وخمسين . وهو ابن خمس وسبعين سنة روا عنه أهل المدينة وأهل الكوفة (الاسم)



( ١ )

= وهو موضع الاحلال من الاحرام = ثلاثة أيام فأمر بصوم ثلاثة أيام لمسقة الصوم في السفر وأقيم صوم يوم بدل صوم يومين في الحضر ثم رد في الصدقة الى الأصل في اطعام ستة مساكين بدلا لما كان يلزمه من صيام ستة أيام ثم وضعت ( ٢ ) في قوت كل يوم لأن ذلك كان في السفر وحاجة المسافر الى الطعام . في سفره يتضاعف الى حاجته اليه في الحضر فما كان يلزم فيه بهدنه حمل ( ٣ ) فيه على الأقل وما كان يلزم من ماله حمل على الأكثر ثم عم بهذا الحكم جميع الناس . وهذا أيضا على بعده محتمل . والله أعلم .

وجرى تعديل الصوم بالطعام في جزاء الصيد على الأصل واقامة يوم مقام مد من الطعام .

( ٤ )

وقال بعض أصحابنا: ان كل ما أمر به في هذه الأشياء بلفظ الاطعام فهو محمول على مد كفارة اليمين وكفارة المفطر . والمظاهر ( فانه قوت يوم ) ( ٥ )

١- في المخطوطة ( وهو موضع الاحال ) ٧٨/ب/١٤

ويقصد بموضع الأحلال الحديبة حيث تحلل الرسول صلى الله عليه وسلم . وأصحابه بها عند ما صدقهم المشركون من البيت لكن قصة كعب حصلت قبل أن يؤمر المسلمون بالاحلال واستباحته المحظور لسبب الأذى لا لقصده التحلل بالحصص الذي حصل للجميع . أنظر فتح الباري ١٩/٤

٢- في المخطوطة ( مساكين )

٣- في المخطوطة ( بدنه ) ٧٨/١/٨ هذا تحريف . أي : فما كان يلزم فيه العمل بهدنه حمل فيه على الأقل وهو صيام ثلاثة أيام وما كان يلزم فيه من مال حمل على الأكثر وهو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة .

٤- أي : في جزاء الصيد أما في النفقات فقد حمل على كفارة الأذى . أنظر شرح الجلال .

٥- في المخطوطة ( فان الموقوت يوم )

ذكر القضاة الرازي وجه الشافعي فان المد يكون قوت يوم فقال . ( في حجة الشافعي أنه تعالى لم يذكر في الاطعام الا قوله ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) وهذا الوسط اما أن يكون المراد منه ما كان متوسطا في العرف أو ما كان متوسطا في الشرع . فان كان المراد ما كان متوسطا في العرف فثلثا من الحنطة اذا جعل دقيقا أو جعل خبزا فانه يصير قريبا من المد وذلك كاف في قوت اليوم الواحد ظاهرا ، وان كان المراد ما كان متوسطا في الشرع فلم يرد في الشرع له مقدار =

وقد كان هذا معروفاً عندهم ففضى قضاء تلك البلاد على الرجال والنساء  
 في نفقاتهن. الا ترى الاعرابي المفطر قيل له اطعم ستين مسكينا من ان يشق  
 له مقدار (الموم) <sup>(١)</sup> ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه من التمر  
 خمسة عشر صاعاً فقال: اطعم هذا بستين (مسكينا) .  
 فأما فدية الاذى فانما ذكرت بلفظ الصدقة وهي قد تقل وقد تكثر بامثال  
 الامر فيها على ما ورد به التوقيف ولم يكن كعب بن عجرة متعمداً لازالته  
 الاذى عن رأسه بل كان مضطراً اليه وفارق هذه قضية المظاهر والمتعمد  
 المفطر والله اعلم .

ب/ ٧٨

ولما الحنث في اليمين بالطلاق والعتاق فان اسم اليمين مطلقاً لا يقع على ما  
 يعلق بهما او بواحد منهما وانما يجب فيهما على ما علق به المعلق لانهما <sup>(٣)</sup>  
 شيان يقعان معلقين بالصفات فلا فرق بين أن يقول (إذا جاء) رأس الشهر  
 فأنت طالق، وبين أن يقول ان فعلت كذا فانت طالق، وانت حرة، والايمن  
 المحض لا تقع بالصفات، وأما الحنث بالضرب الثالث، وهو قوله ان دخلت  
 دار فلان فله على صلاة او صوم أو صدقة او نحوها فانه يمين خرج <sup>(٤)</sup>  
 النذر فوجب فيها ما يجب في الأيمان من الكفارة لانه الزم نفسه فعلى  
 وامساكاً عن فعل شيء .

= الا في موضع واحد . وهو ما روي في خبر المفطر في نهار رمضان  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره باطعام ستين مسكينا من غير ذكر  
 مقدار فقال الرجل ما أجد ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه  
 خمسة عشر صاعاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اطعم هذا وذلك يدل  
 على تقدير طعام المسكين بربع الصاع وهو مد . . انظر التفسير الكبير للفخر الرازي

٣٩٩/١٢

١ = في المخطوطة ( مقدار الاضطرار ) ٧٨ / ١ / ٢ لعل الصواب ما أشبه  
 ٢ = قال في المختار ( العرق ) الزنبيل . . . قال الشافعي في الام : يجزئ في  
 كفارة اليمين مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وانما قلنا يجزئ هذا ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بعرق فيه تمر فدفعه الى الرجل  
 وأمره ان يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعاً  
 وذلك ستون مداً فلكل مسكين مد في كل بلاد سواء الام ٣٩٩/٨ .

٣ = في المخطوطة ( والمعتمد ) هذا سهو من الناسخ ٣ ب ٧٨

٤ = في المخطوطة ( العقول ) تحريف ٤ ب ٧٨

٥ = في المخطوطة ( جار اس ) ه ب ٧٨ هذا تحريف

٦ = في المخطوطة ( ونحوهما ) سهو من الناسخ .

سبيله انه غير مخلوفه ليتقرب به الى الله عز وجل ، والحنث انما يقبـع بالمخالفة بما يعقده الانسان على نفسه ، فان وفى بما يعقده ( ١ ) فلا حنث عليه كما اذا أبر<sup>(٢)</sup> فى يمينه فلا حنث عليه فان لم يف جاء الخلاف الذى هو صورة الحنث تلزمه كفارة الايمان .

ووردت السنه بجواز تقديم الكفارة قبل الحنث . لان الكفارة حق فى مال سبيله الدفع للمساكين فتقديمه قبل الوقت لا يضربل انفع لهم لان الوقت انما جعل ترفها عن رب المال كالرجل يجب له حق على آخر الواجل فامر من عليه الحق بتقديمه قبل وقته ، ولا يشبه تقديمه بالصلاه لان الوقت حق لله على حظ فيها على العباد ولكنه يشبه تقديم الزكاة قبل مضى الحول فذلك جائز لانه حق لاهل الصدقات والتأجيل وقع تشريفها عن رب المال . فاذا جعل خلاف اكثره جائز . وان كان هو التارك لحقه فى الترفه بالاجل : وعلى طرد هذه الجملة قلنا ان من لم يستطع التكفير بالرقبة والاطعام ، والكسوة لم يجز له تقديم الصوم لان الصوم عمل بدن والله اعلم .

وقد ذكرنا ان الكفارة بالاطعام مقدرة لها مما يقتاتها الحالف لان فى ذلك ( كفاية مقدار ) يوم ، واذا كفر بالكسوة أجزاءه أقل ما يقع عليه اسم كسوة من عمامة وازار وسراويل او مقنعة<sup>(٤)</sup> لان جميع ذلك ستر العورة من الصبيان وان كان بعضه لا يستره — .

١ = فى المخطوطه ( فان وفى بما يعقده والا فلا حنث ) لا يستقيم المعنى الابهذف الا .

٢ = يقال : بر فى يمينه يبر اذا صدقه ولم يحنث اللسان مادة ( برر ) . الفرق بين الصورتين . . بين من بر فى يمينه ومن وفى بيمينه + الاولى مثل ان يحلف على شئ ان كان أو أنه لم يكن وهو صادق فيها والواقع كذلك . الثانيه : مثل ان يحلف على شئ . . والله لأفعلن كذا او لأفعلن كذا فان فعل او امتنع ما عقد عليه اليمين فقد وفى بيمينه وان خالف ما عقد عليه اليمين فقد حنث .

٣ = فى المخطوطه ( كفاية تقدم يوم ) لعل الصواب ما أشبهته . والله أعلم .

٤ = قال ابن منظور : المقنع والمقنعة : ما تغطى به المرأة رأسها قال : وفى الصحاح ما تنقع به المرأة رأسها ، قال : وكذلك كل ما يستعمل به

(١) من غيره ممن هو اكثر منهم ، واذا ستر العورة كان مقابلا لما هتك من الحالف من ستر نفسه في نقض ما علق يمينه به من حرمان الله عز وجل واذا كفر بالعتق لم يجز الا رقبة مؤمنسليمه من العيوب المانعة من العمل والمضرة به و (التبان) خرج عن هذا فهو خبيث مستقبح في الانفاق في وجوه التقرب الى الخالق المالك وفيه ايضا ان العتق ينتقى به ليملك العتق نفسه حتى يتصرف في معاشه ويقوم في كفايته بنفسه فلا معنى للتقرب الى الله بما يكون المعتق كلاً على نفسه فيبطل ويضعف معنى القرية والله اعلم .  
والعيب القليل هو العرج الخفيف والعمور وشلل الخنصر والكثير كالمقععد والاعمى ونحوهما ، وورد الكتاب باشتراط الرقبة المؤمنة في قتل الخطأ وسكت عن ذلك الايمان في سائر الكفارات فذهب ذاهبون .

= مكسورة الاولي تأتي على مفعل ومفعله . . اللسان (قنع) .

١ = اى من غير المذكور وهو الصبيان .

٢ = في المخطوطه (والسالان) ٢ ق ب ٨٨ تحريف .

والتبان : بالضم والتشديد سراويل صغير مقدار شبر وستر العورة الغليظه فقط يكون للملاحين : اللسان مادة (تبن)

٣ = اى يختار سليم الاعضاء بالعمل والكسب . لان المقصود تكميل حاله

ليتفرغ لوظائف الاحرار وانما يحصل ذلك اذا استقل بكفاية نفسه والا

فيصير كلاً على نفسه وعلى غيره . . . . . انظر مغنى المحتاج ٣ / ٣٦٠ .

٤ = اى المعتوق .

٥ = الكل : العيال وَالثَّقَلُ : اللسان مادة (كلل) .

٦ = كذا نص الشافعى في الام ٨ / ٤٠٠ .

٧ = في قوله عز وجل (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا

فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم

بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد

فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً )

سورة النساء الايه ٩٢ .

٨ = ذهب الى اشتراط رقبة مؤمنة الاثمة الثلاثة الشافعى ومالك واحمد

قياساً على كفارة قتل الخطأ حيث اشترط فيها ان تكون مؤمنة وحملها

المطلق هنا على المقيد في كفارة القتل الخطأ لاتحاد الموجب وان اختلفت

من أهل الفقهان العتق ازالة ملك واخراج مال على سبيل الوجوب فديته  
الى الله فهو كالزكاة لا توضع (١) الا في اهل دين الله القائمين بنصرة  
الحق ، وانما يجوز مواسات من حاله غير دين الاسلام في التطوع  
الذى ان شاء صاحبه فعله ، وان شاء لم يفعله .

فأما الواجب الذى لا يجوز تركه : فمأخوذ علينا فيه الكمال وقال : آخرون (٣)  
الايمان مخصوص به الرقبة المعتقدة فى قتل النفس التى هي معظم  
يستحق (المعتمد) (٤) له بغير حق التخليد فى النار : فاجري خطأه على  
التغليظ حتى لم تقع الكفارة فيه الا فى نفس رقبة كاملة الايمان .  
واما الظهار : فانه دون ذلك لانه قول وضع فى غير موضعه وتشبيهه  
الاجنبية المنكوحه بالام ، وهذا مما يحتمل ان يجرب الامر فى ازالة العائم فيه (٥)

السبب ، واستدلوا ايضا بحديث معاوية بن الحكم السلمي الذى هو فى  
موطأ مالك وصحيح مسلم . انه ذكر ان عليه عتق رقبة ، وجاء معاوية  
بجارية سوداء فقال : لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اين الله ) .  
قالت فى السماء . . . قال : ( من انا ) ؟ قالت : رسول الله قال : اعتقها  
فانها مؤمنة . الحديث بطوله : انظر مسلم ٥/٢٤ ، الموطأ فى العتق ٤/٨٤ ، النسائي ١٨/٣  
، انظر الام ٤٠٠/٨ المغنى لابن قدامة ٧٤٣/٨ وما بعدها . شرح  
منتهى الارادات ٤٢٨/٣ ، الرسالة الفقهية ص ١٩٣ مواهب الجليل  
فى ادلة الخليل ٢٦١/٤ .

١ = فى المخطوطة ( لا توضع فى اهل دين الله ) ٧٩/١/٦ .  
٢ = فى المخطوطة ( وانما يجوز مواساته من حاله دين الاسلام ) لا يستقيم  
المعنى على هذا ٧٩/١/٦ .  
٣ = ذهب الى هذا الاحناف ومن وافقهم اخذا باطلاق الآيه ( أو تحرير  
رقبة ) تجزئ الكافرة كما تجزئ المؤمنة انظر فتح القدير ٣٦٥/٤  
، وبدائع الصائغ ١٦/٣ .

٤ = فى المخطوطة ( المعتمد ) تحريف من الناسخ ٧٩/١/٩ .  
٥ = فى المخطوطة ( الاجنبى ) الظاهر ما اثبتته .

على سبيل التخفيف فتجزئ المؤمنة وغير المؤمنة قالوا: والدليل على هذا انه لم يذكر في كفارة القتل اطعام لمن لم يجد الرقبة ولم يستطع الصيام وقد ذكر الاطعام في كفارة الافطار وكفارة الاظهار ومعنى هذا - والله اعلم - أن الامر في كفارة (القتل) <sup>(٢)</sup> محمول على التغليظ واطعام ستين مسكيناً تخفيفاً ما يضيق بالقتل على التكفير بما يثقل ، وصيام شهرين متتابعين <sup>(٣)</sup> وخفف في الافطار <sup>(٤)</sup> والظهار باقامة الاطعام مقام الصيام ، وكلا القولين محتمل جائز التعبد به ، وفرق الله بين لغو اليمين ، وبين غيره فزال الكفارة في اللغو لما نبه على المعنى فقال ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم اليمين <sup>(٥)</sup> ) ومعنى هذا - والله اعلم - ان لغو اليمين قول الانسان في عرض كلامه لا والله ، وبلى والله ، فيجري هذا على مستعمل اللغو الأخوذ في الناس من استعمال هذه اللفظة فيما لا يقصدون ( التوثق ) <sup>(٦)</sup> على انفسهم باعطاء الله كفيلاً ، وما جرى على هذه الصورة فانه لا يقع فيه تهيب ولا ترهيب وقد ذكرنا ان الايمان مبنية على هذين المعنيين - والله اعلم -

- ١ = في المخطوطة ( الاطعام )
- ٢ = في المخطوطة ( في كفارة العتق ) تحريف ٧٩ / ١ / ١٥ .
- ٣ = اي لهذا لا يتناسب الاطعام مع كفارة القتل لان مبنائها على التغليظ ، وصيام شهرين متتابعين تغليظ فهو يتناسب مع كفارة القتل .
- ٤ = اي بالافطار الحاصل في نهار رمضان .
- ٥ = الآية من سورة المائدة ٨٩ .
- ٦ = قال الشافعي رحمه الله تعالى في الام ٣٩٨ / ٨ واللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو هو الخطأ ، واللغو كما قالت طائفة - والله اعلم - وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والعجلة ، وعقد اليمين ان يثبتها على الشيء بعينه .
- ٧ = في المخطوطة ( الوق )

( ١ )  
 ( ( \* \* \* \* ) باب النذر الذي أوجب الله الوفاء به \* \* \* \* )

( ٢ ) ( ٣ ) ( ٤ )  
 قال النذر من الايجاب المسمى على سبيل مقابلة النعم بالشكر كقولـــــــــــــــــه  
 ان رد الله غائبي فعلي كذا ، وقد يكون هذا أيضا ابتداء على غير مقابلة  
 النعمة بالشكر أو السرور .  
 ووجه لزوم هذا أن الشكر واجب في الجملة فاذا عقده الانسان على نفسه  
 بذكر الضمان لله فيلزمه الوفاء به كلزوم ما يعقده على نفسه باليمين  
 بالله ، وليس في هذا ما يقبح أو يستنكر بل هذا حسن في العقول والعادات  
 كالعبد يوجب على نفسه اخراج شئ من ماله حالفا بحياة سيـــــــــــــــــده ( ٥ )  
 أو اخراجه على ما يقربه الى نفسه فالأولى هو الوفاء به تعظيما له وفي خلافه  
 ضد التعظيم أو ما يقرب من ضده ، فاذا كان معقولا لا يرتاب فيه أن العبد  
 لا يخلو في كل حال يتصرف فيه - ان لله عز وجل نعمة حادثة ، ولانعمة  
 الا والشكر لازم عليها جازان يتصرف بالتقرب الى الله بما يتقرب به اليه من  
 عمل مقابلة له بنعمة حادثة لا يخلو منها في كل الاوقات .

- 
- ١- احتترز عن نذر المعصية ، فلا يجوز الوفاء به لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه )  
 رواه البخارى كالأيمان والنذور ١١١ / ٥٨٥
- ٢- كذا ثابت في المخطوطة وهو من فعل الناسخ .
- ٣- من : بيانية كأنه قال : النذر هو الايجاب .
- ٤- المسمى : مفعول محذوف يدل عليه ما قبله : أى أوجب المسمى .
- ٥- يقول المؤلف هذا للمثال ولا يفهم منه جواز الحلف بغير الله لأن الحلف بغير الله شرك . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . أن رسول الله ( ص ) قال ( من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك ) رواه الترمذى وحسنه وقد تقدم لتخريجه في الأيمان ص ٥٧٤
- ٦- أى : الى نفس السيد .
- ٧- في المخطوطة مرسوم هكذا ( فالأ ) المعنى على ما أحجته ٤ / أ / ٧٩

والتقرب الى الله انما يقع بطعاعته في أوامره، وقد يقع بالاحسان الى عبيده والمواساة لذي  
 الخلة منهم. فهذا مأمور به وعباد الله متصورون بصورة العيال، لأن عليه أرزاقهم وبه قوامهم  
 فمن أحسن اليهم فهو في التقدير ( كمن أحسن ) الى عيال كبير من العظماء. فان معروفنا  
 في العادات حسن موقعه لما يأتيه المؤمن من الجميل الى عبيد رئيسه. فكذا في هذا في  
 اتيان الجميل الى عباد الله عز وجل . ثم هكذا قد يتقرب الى الملك البربا التصرف على طاعته  
 بالاعظام لحقه، والشاء عليه بالشكر له والتعديد لنعمه فكلما الضربين واقع موقع التقرب فيما بين  
 العباد لوقوعهما موقع الشكر فيما بينهم.

( ٣ )

( ٢ )

ولما كان الأمر على ما ذكرنا كان من نذر في معصية أو غير ما يتقرب الى الله لا يلزمه نذره بل ( لا ) ( ٤ )  
 يجوز له الوفاء به ولا كفارة عليه فيه وهو مثل أن يقول أن قتلت فلانا فله علي كذا الرجل لا يجوز  
 قتله، أو يقول ان شفي الله مريض فله علي أن أشرب الخمر أو أتصدق بمال محرم.  
 لأن أصل النذر ما ذكرناه من مقابلة النعم بالشكر اما في جملة، واما في تفصيل، والشكر لا يقع  
 بالمحظور الذي منع المشكور له من فعله.

١ = ما بين القوسين لاتمام المعنى .

٢ = في المخطوطة ( قدر ) تحريف ١٤ / ب / ٢٩

٣ = لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم أنظر صفحة ( ٤٢٠ )

٤ = لا : ساقطة من المخطوطة . ١١ من أسفل ب / ٢٩

٥ = في المخطوطة : محضور تصحيف .



صحة رسالة  
ليونس بن عيسى  
تأليف  
محمد بن عبد الله

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه والأصول



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٢١٣١

# كتاب الحاشية على شرح الإمام

أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل  
المعروف بالفقهاء الشاشي الكبير  
المتوفى سنة ٣٦٥ هجرية

## الجزء الثاني

٤٤٦٦

دراسة وتحقيق

من القسم الأول إلى آخر كتاب النكاح

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

إعداد الطالب

أحمد بن خليل العروسي

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

يوسف بن عبد المصنوع

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وصلی اللہ علی سیدنا محمد وآلہ .

( ١ ) المصحف الثاني من مصاحف الشيخ

قال: قد مضى في المصحف الاول ما حضرنا من القول في معاني شرائع العبادات وما في جملتها من الطهارة من الحيض، والصلاة، والجنائز والصوم، والاعتكاف، والحج، والاضاحي، والبهدي، والزكاة، والجهاد وما يدخل فيها من قسم الصدقات، والفقير، وذكر اللباس، والمطام، والمشارب والسنة في المولود من العقيقة وما يتبعها من الأيمان، والذور، والكفارات وقد عولنا<sup>(٢)</sup> فيه على امهات الشرائع على مذاهب الفقهاء في أكثر ما ذكرنا، وغلطنا فيه شيئاً مما عساه أن يخرج من مذاهبهم، وان كانوا في الجملة لا ينكرون في استنباط المعاني بكل ما قلناه أو أخرجناه<sup>ب/٢٩</sup> أو نخرجه من معنى فقهي أو غير فقهي، فليس هو عندنا معنى موجباً وإنما هي معان تجوز أن تعلق تلك الاحكام بها حتى تقرب على عقول المتعبدين .

وبإفراء تلك المعاني معاني آخر عسى أن تخرج مما خالفها من الأحكام وليس ذلك بفسد لمعانيها لأن ما خرجناه أنه أحد أقسام ما يجوز العقل وما جوزه العقل، مما يدخل في جملة ما ينقسم عليه الشيء لفطرته فجاز لعبد من الحكيم العليم بالمصالح، وانما التعبد ضرب من السياسة ومعقول ان السياساتهما تختلف على حسب ما يلوح في الرأي .

١ = قال ابن منظور : المصحف، والمصحف الجامع . للمصحف المكتوبة بين

الدفين لأنه اصحف، والكسر والفتح فيه لغة، قال ابو عبيدة : تميم تكسرهما وقيس ضمها، وانما سمي المصحف مصحفاً لأنه اصحف اي جعل جامعاً للمصحف المكتوبة بين الدفتين - اللسان - مادة (صحف) .

وفي معجم الوسيط : المصحف مجموع من الصحف في مجلد . وقلب استعماله في القرآن الكريم والجمع ( مصاحف ) .

٢ = أي اعتمدنا فيه على امهات الشرائع . يقال : عولنا على فلان في حاجتنا

فوجدناه نعم المعول (معجم الوسيط)

وقد يختلف ذلك في الأزمنة ، والأحوال ، والامكنة ، وهذا معنى ما يتعلق  
 بالمصالح وقد يفعل الناس بضرب من الاستدلال والتدبير والاعجاب من الرأي  
 المستنبط بالتجارب ، والعادات وكثرة المراء<sup>(١)</sup> وهذا قد يقع فيه الغرض ، وما فعله  
 الله من هذا أمن فيه الخطأ لاحاطته عز وجل بأمر العواقب  
 ونسأل الله التوفيق لادراك الصواب فيما نقوله انه لا ينال خيـر  
 الا بتوفيقه .

ونجتدك لأن القول في احكام النكاح ، والطلاق وما يلحق به من شرائع الفروج ،  
 وما يتقدم عقد النكاح من الامور حالة عقد النكاح على اختلاف وجوهها<sup>(٢)</sup>  
 فيما ينفرد به المزوج ، وفيما تنفرد به المرأة ، وما يجتمع الزوجان عليه ؛  
 ثم ما يجب بعد ذلك من الاستبراء والعدة وما يتفق فيه منها وما يقترف  
 من احكام الاحرار ، والعبيد ، والحرائر ، والاماء<sup>(٣)</sup> ونقتصر في الكل على  
 امهات المسائل دون الفروع الا<sup>(٤)</sup> لا<sup>(٥)</sup> [بعض الشيء] بـعرض (٥٠) .  
 لاقتضاء الاحكام اياه ونسأل الله حسن المعونة والتوفيق .

- 
- ١ = اي كثرة الجدل للوصول الى الحق وتقريره .
  - ٢ = في المخطوطة ( لخالة النكاح ) ٨٠ / ١ / ١٢ .
  - ٣ = في المخطوطة ( ونقتصد ) تحريف ٨٠ / ١ / ١٤ .
  - ٤ = في المخطوطة ( بعد الشيء ) تحريف .
  - ٥ = في المخطوطة ( يعرف ) تحريف .

( باب ما يتقدم عقد النكاح من الامور  
 \*\*\*\*<sup>(١)</sup> التي لا يحل النكاح الا بها \*\*\*\*  
 \*\*\*\*\*)

نقول: وبالله التوفيق ان الحاجة الى النكاح ضرورة أكثر مما يوصف  
 من هذا المعنى في المآكل والمشارب من جهة ان يقال العالم  
 انما هو بالتناسل<sup>(٢)</sup>، والتوالد<sup>(٣)</sup> اذ لا يتوهم للذرية التي جعلها الله دار  
 محنة<sup>(٤)</sup> بقاء، ولا ثبات الابهما وسبيل هذا في انقسامه وتنوعه سبيل  
 الطعام والمشارب من مباح، ومحظور، ومحرم ومحلل، وقد ذكرنا هنا  
 الانقسام والمعنى فيه وهو شئ لازم للعقول، لأن نكاح الرجل أمه، وابنته  
 ليس كنكاح ابنة عمه وأجنبية لا قرابة بينهما، وكذلك ما ينقسم اليه التلذذ  
 من جهة قضاء الشهوة فهو منقسم الى حلال وحرام، ومباح، ومحظور  
 كالزنا المحرم والنكاح المحلل فلا خفاء في العقول بقبح الزنا وحسن  
 النكاح لأن في الزنا بطلان التعارف في الانساب واختلاف القرابات  
 حتى لا يعرف الرجل قريبه من بعيد، وفي النكاح ضد ذلك مع ما فيه  
 من ثبات الحرمات والحقوق<sup>(٤)</sup>، والتآلف الذي به يقع الاجتماع على نصرة  
 الحق واحياء الدين وجهاد الكفار.

١ = في المخطوطة ( الناكح ) الظاهر ما اثبتناه ٢ / ١ / ٨٠ من أسفل .

٢ = التوالد . يقال : نسل بعضهم بعضا . وتناسل بنو فلان اذا كثروا ولادهم  
 وتناسلوا اي ولد بعضهم من بعض .

٣ = توالدوا : أي كثروا وولد بعضهم بعضا - اللسان - مادة نسل وولد  
 ٤ = في المخطوطة ( دار محنة فلا بقاء ولا ثبات ) الظاهر ما اثبتته، والله اعلم

٤ = الحرمات : جنس حرمة . قال في العصباح : الحرمة المهابة وهذه اسم  
 من الاحترام، مثل الفرقة من الافتراق والجمع حرمات . مثل فرقة وغرفات

العصباح مادة ( حرم )

المراد بها هنا ما يثبت بسبب النكاح من علاقات النسب .

لأن ما وقع من هذا بالقبائل المجتمعة والعشائر المؤتلفة التي يجمعها هوى واحد  
أقوى مما يقع به إلا نسان من الفساد<sup>(١)</sup> إذا تفرقوا لم يعرفوا وإذا اجتمعوا  
لم يتنافسوا ( ولا يتباها<sup>(٢)</sup> ) طلبا للفضل والرئاسة على الأهل والقبيلة  
والعرب تسمى الزنا سفاحا لأن المقصد فيه سفح الماء . وهو عبارة عن انزال  
الغني دون ما سواه من الحرمات والحقوق وأسباب القربات وتواصل الأرحام ،  
وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت ( كان النكاح في الجاهلية على أربعة  
أنحاء . منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل المسمى الرجل ابنته فيصدقها<sup>(٣)</sup>  
وينكحها . ونكاح آخر كان الرجل يقول لا مرأته إذا طهرت من حيضتها  
أرسلني إلى فلان فاستبضعي<sup>(٥)</sup> منه فإذا تبين حملها أصابها زوجها رغبة  
في نجاب<sup>(٦)</sup> الولد فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع

- 
- ١ = في المخطوطة ( من النساء ) تحريف .
  - ٢ = في المخطوطة ( ويتباها ) لعل الصواب ما أثبتته .
  - ٣ = بضم أ ووله أي يعين صداقها ويسمي مقدارا ثم يعقد عليها .
  - ٤ = في المخطوطة ( أرسل ) سهو من النا سخ ٧ ب . ٨
  - ٥ = أي اطلبني منه العباضة وهو المجلعة مشتق من البضع وهو الفرج .
  - ٦ = أي اكتسابا من ماء الفحل . لأنهم كانوا يطلبون ذلك من أكابرهم ولا سائهم  
في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك .

ونكاح آخر يجتمع الرهط <sup>(١)</sup> دون العشرة فيد خلون على المرأة كلهم يصيبها  
 فاذا حملت ووضعت ومر بها ليال بعد ان تضع حملها أرسلت اليهم فلم يستطع  
 رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها فتقول: لهم قد عرفتم الذي كان  
 من أمركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان فتسمى من احبت منهم باسمه فيلحق به  
 ولدها لا يستطيع ان يمتنع منها الرجل، والنكاح الرابع يجتمع الناس الكثير  
 فيد خلون على المرأة ولا تمتنع ممن جاءها وهن البغايا كن ينصبن على ابوابهن  
 الرايات تكن علما . فمن أرادهن دخل عليهن فاذا حملت احداهن ووضعت  
 حملها اجتمعوا اليها ودعوا القافة <sup>(٢)</sup> ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون فالتاطت <sup>(٣)</sup>  
 به (ودعى ابنه) <sup>(٤)</sup> لا يمتنع من ذلك . قالت: فلما بعث الله سبحانه  
 محمدا صلى الله عليه وسلم، بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح أهل الا سلام  
 اليوم <sup>(٥)</sup> ولا شك في حسن هذا وفضله على سائر ما كانوا يتناكبون عليها  
 اذ هو أمر معروف مشهور ينفرد الرجل الواحد بالمرأة الواحدة ومن عادة  
 الرجال حفظ نسائهن وتحصينهن، فاذا ولدت على فراشه جاء النسب  
 باذن الله على غير <sup>(٦)</sup> اختلاف فيه

---

١ = الرهط: عدد يجمع من ثلاثة الى عشرة، وفي بعض يقول من سبعة الى عشرة  
 ومادون <sup>(١)</sup> الى الثلاثة نفر، وقيل الرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم  
 امرأة قال تعالى (وكان في المدينة تسعة رهط) اللسان مادة (رهط).

٢ = جمع قائف بقاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالاثار الخفيه

ابن حجر في الفتح ١٨٤/٩ .

٣ = فالتاطت: أي استلحقته به، وأصل اللوط بفتح اللام للصوق .

٤ = في المخطوطة (ودعا أباه) خطأ ١/ب ٨٠ من أسفل .

٥ = الحديث صحيح أخرجه البخاري في النكاح ١٨٢/٩ أبو داود في الطلاق

٥٢٨/٢ .

٦ = في المخطوطة (على ما اختلاف) الظاهر ما أثبتته .

والأمر في حقوق الولد بالزوج الذي وطئ اوضح منه . (٢)

والحمد لله على ما من به علينا من نبيه صلى الله عليه وسلم :

فنقول وبالله التوفيق : ان الفروج انما تستباح بشيئين . . احدهما : النكاح

والثاني : ملك اليمين ، ولكل واحد من هذين الصنفين أحكام يفترقان فيها

ويتفقان ، فيفترقان في عدد من يجوز امساكه ، فلا يجوز النكاح بجمع أكثر

من أربع ، ويجوز الجمع بين من شاء الانسان من الاماء وقد نبه الله على هذا المعنى

في قوله ( وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء

مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمنكم ) (٤) .

فعرفنا عز وجل ( عدم الاستكثار ) من المنكوحات خوف الجور

على الزوجات ، وليس ذلك في الاماء ، وذلك ان المنكوحات لا يلزمها

ان تعول نفسها ، والامة<sup>(٦)</sup> يلزمها أن تكتسب ما تعول به

نفسها ، ومن ذلك أيضا أن للمنكوحه في العشرة والقسم ما لا يلزم مثلها

للأمة ، وما سوى هذا مما يفترق فيه أحكام الزوجات والاماء ( أو لا يفترق )<sup>(٧)</sup>

فان بيانه سيرد ان شاء الله وبالله التوفيق .

١ = قال في اللسان : اللحق واللحوق ، واللاحق - الادراك .

٢ = اوضح منه : أي من لحوقه به بالفراش .

٣ = أي بأكثر من اربع من النساء الحرائر .

٤ = سورة النساء الآية ( ٣ ) .

٥ = في المخطوطة فعرفنا عز وجل الاستكثار . اب ٨١ تحريف من الناس

٦ = في المخطوطة أن تعيل الصواب ما أثبتته . لأن من عال يعول عولا وعيالا

قال الاصمعي : عال عياله يعولهم اذا كفاهم معاشهم وقال غيره اذا

قاتهم ، وقيل : قام بما يحتاجون اليه من قوت وكسوة وغيرها وفي حديث النفقة

قال النبي صلى الله عليه وسلم ( وايدأبمن تعول ) أي بمن تلزمك نفقتك

من عيالك ، فضل شيء فليكن للاجانب - اللسان مادة (عول) المعنى

هنا لا يلزم المرأة الحرة أن تقوم بشئون نفقاتها من طعام وكسوة ومسكن لأن ذلك

على زوجها ٢ب ٨١ .

٧ = في المخطوطة ( أ و يفترق ) الظاهر ما اثبتته ٤ب ٨١ .

ان السنة وردت بان من أراد خطبة امرأة وسعه أن ينظر الى وجهها  
وكفيها متغطية<sup>(١)</sup> وفي الخبر أنه قال : للأصا<sup>(٢)</sup>رى الذى أمره بالنظر  
الى امرأة كان يخطبها ( أنظر اليها فإنه أحرى ( أن يؤدم ) ( ٣ )  
بينكما) أى أخلق وأجدد أن يأ تلف ما بينكما اذا كنت انما أقدمت  
على نكاحها على سعة من وقوعها بقلبك ، وأمان من أن لا يعجبك  
منظرها ، ولما أبيع للخاطب النظر اليها كان نظر<sup>(٤)</sup>ها مقصورا على الوجه  
والكفين دون ما سواهما ( من بد<sup>(٥)</sup>تها ) لأن الوجه والكفين ليسا بعورة والنظر  
الى ما ليس بعورة من النساء مباح للرجال ، ومعقول أن الاعجاب بالمرأة وضده انما  
يقع بالنظر الى الوجه ، ثم الى الكف فالحاجة الى النظر اليها مع بيناه<sup>٨</sup>  
في الاستدلال على ما يقع من الائتلاف بين الزوجين

### ١ أى ساثر جسدها

٢ صاحب هذا الحديث ليس أنصاري بل هو المغيرة بن شعبة بن مسعود  
الثقفي صحابي مشهور . روى أهل السنن عن المغيرة بن شعبة أنه  
خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ( أنظر اليها فإنه أحرى  
أن يؤدم بينكما ) أى تحصل الموافقة والملازمة بينكما وتدوم العودة  
رواه الترمذي وقال حديث حسن ٣٨٨/٣ ، والنسائي ٦٩/٦  
وابن ماجه ٥٩٩/١ ، وفي رواية له قال : أقيت النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكرت له امرأة أخطبها فقال : ( اذهب فانظر اليها فإنه  
أجدد أن يؤدم بينكما ) فأقيت امرأة من الأنصار فخطبتها الى أبيها  
وأخبرت بها بقول النبي صلى الله عليه وسلم فكأنهما كرها ذلك قال فسمعت  
ذلك امرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أمرك أن تنظر فانظر والا فأشددك كأنها أعظمت ذلك . قال :  
فنظرت اليها فتزوجتها فذكر من موافقتها .

٣ = في المخطوطة ( أن يدوم ) والصواب ما أثبتته ٨١/١/١٠

٤ = من اضافة المصدر لفعله . أى كان نظره لها

٥ = في المخطوطة ( من بينهما ) سهو من النا سخ ٨١/١/٩

٦ = أى بالنسبة للخطبة فلا يباينها فى أنها عورة بالنسبة للرجال الأجانب غير الخاطب  
٧ لأنه يستدل بالوجه على الجمال أو وضده وبالكف على خصوبة البدن أو عدمها .  
٨ = مع بيناه . حال أى حال كونه مبينا فى الاستدلال ( على ما يسقع )  
خبر المبتدأ



( ١ )

فاذا كانت المرأة قد رضيت (بالخاطب) وأذنت فيه لم يجز لغيره

أن يخطب حتى ينزع الأول<sup>(٢)</sup> لها في خطبة الثاني في هذه الحال من الفساد على الأول

والاضرابه وذلك قبيح في العقل وذلك خارج عن الجميل وإذا كانت

المرأة في عدة من وفاة أو طلاق بائن لم يحل لأحد أن يخطبها

بالتصريح؛ ولا بأس بأن يعرض لها بالخطبة؛ والتعريض هو التكلیم<sup>(٣)</sup>

بقا يفهم من الواحد ( الخطبة ) كقول الرجل لها ما عليك ( أيمّة )

وانك لعلى خير والرافيون فيك كثير وما أشبه هذا من الكلام فإنه ليس

فيما ذكرنا ما يتفق أنه يأخذها لنفسه ولا أيضا لغيره .

والوجه: في هذا انه اذا صرح لها بالخطبة وهو يحل رغبة منها فيـه

لم يؤمن أن تدعي انقضاء العدة قبل مضيها حرصا على نكاحها فيكون

فيه ابطال حق الزوج في صيانة مائه وفساد لعدتها منه واغرائها بالمعصية

وإذا كانت العدة من طلاق رجعي لم يحل للخاطب التصريح ولا التعريض

لأنها في أحكام الزوجات، وانما تقع في النكاح<sup>(٥)</sup> بأن جعل رفعها بالرجعة<sup>(٦)</sup>

ثم معاني الزوجة قائمة لأنهما يتوارثان ويلحقها طلاقه وايلأوه وظهاره،

١- في المخطوطة ( الخطاب ) تحريف ١٢ / ب / ٨١

٢- أي يكف الأول يقال . نزع عن الصبي والأمر ينزع نزوعا كف وانتهى .

اللسان مادة ( نزع ) .

٣- قال ابن منظور: التعريض في خطبة المرأة في عدتها أن يتكلم بكلام

يشبه خطبتها ولا يصرح به ، وهو أن يقول لها : انك لجميلة أو أن فيك لبقية

أو أن النساء لمن حاجتي . اللسان مادة ( عرض ) .

٤- في المخطوطة ( أنه ) ١٦ / أ / ٨١

التصويب من الأم ٣٩ / ٥ وآم الرجل يئيم أيمّة اذا لم تك له زوجة ،

وكذلك المرأة اذا لم يكف لها الزوج : اللسان مادة ( أيم ) .

٥- أي : وانما تقع المطلقة الرجعية في النكاح لأن الزوج له أن يرفع

المطلقة بالرجعة .

٦- في المخطوطة ( بأنه جعل ) لعل الصواب ما أثبتته .

أي : جعل رفع الطلقة بالرجعة .

ولها النفقة عليه وهذا مما يذكر فيما بعد ان شاء الله تعالى :

وخص الله جل ثناؤه المناكح بأشياء فرق بها بين النكاح وبين السفاح، جعلتها؛  
 ( ١ )  
 ( تدور ) على الشهرة والاذاعة فمن ذلك الولي والشاهد ورضا المنكوحه  
 ورضا من هو موضوع الاختيار له وهم الآباء وليس للمرأة أن تنكح نفسها  
 لكن يزوجها أقرب عصبتها من أبائها ( و ) أولادهم وذلك لأن لهم ولا  
 حقا في نفسها بأن لا يضعها في غير كفايتها فيحتم العار والغضاضة بخلط  
 نسب الزوج الذي يأنف<sup>(٥)</sup> أنسابهم<sup>(٦)</sup> ولا خفاء بما في هذا من الأضرار وابطال  
 الحقوق ( وقد ) يكون المعنى في هذا - والله أعلم - أن النساء جيلن  
 على الحرص على الرجال وعلى ضعف العقول حتى لا يؤمن أن يذهب بذلك  
 عليهن موضع الاختيار فجعل أمر المرأة الى والدها حتى يكون هو العاقد  
 عليها لمن يختاره ولو كان لها الاختيار والعقد لم يؤمن وضعها نفسها  
 في غير موضع كفايتها فإذا كان الغالب عليهن الحياء استحيين من العقد  
 على أنفسهن بأنفسهن .

ليس للمرأة أن تنكح نفسها ولا غيرها وبها الحكمة من ذلك .

١- قال ابن منظور: التسافح والسفاح والمسافحة: الزنى والفجور؛ في التنزيل  
 (محضين غير مسافحين . اللسان مادة ( سفح ) .

٢- في المخطوطة ( تدول ألى ) ٢ / أ / ٨١ قبل الآخر .

٣- أى : أولاد الأب، وهم الأخوة، ويكون ترتيب العصبات في النكاح .

كما يذكر المؤلف فيما بعد = كالأب، ثم الجد، ثم الأخ، ثم ابن الأخ .

ثم العم، ثم ابن العم، لأن الولاية في النكاح تثبت لدفع العار عن النسب .

والنسب الى العصبات، فان لم يكن لها عصة زوجها المولى المعتقد ثم عصة

المولى ثم مولى المولى ثم عصبته . لأن الولاية كالنسب في التعصيب فكان

كالنسب في التزويج، فان لم يكن قولها السلطان لقوله صلى الله عليه وسلم

فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ( المهذب مع المجموع ١٦٧ / ١٤٧ )

٤- أى : الذلة والمنقصة . يقال ليس عليه في هذا الأمر فضاضة . أى ذلة ومنقصة

مختار الصحاح

٥- في المخطوطة ( يألف ) ٣ / أ / ٨١ والصواب ما أشتباه

أنف من الشيء يأنف أنفا اذا كرهه وشرفت عنه نفسه . اللسان مادة ( أنف )

٦- أن يتصلوا به . حذف مفعول بأنف للعلم به .

( ١ )

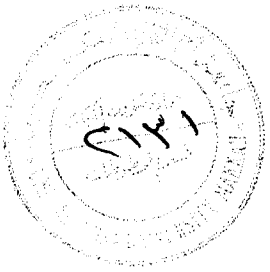
فاذا لم يكن لها ولي عصبة أنكحها السلطان لأنه ولي من لا ولي له يراد بهذا أنه منصوب للنظر في مصالح الرعية واستيفاء الحقوق ( للمعتون ) ( ٢ ) ولمن لا يصلح لولاية أمرها .

وهذا أيضا اذا غاب وليها حيث يتعذر أو يشق احضاره أنكحها السلطان . وكذلك اذا امتنع الولي من تزويجها بعد ظهور مكافات الخاطب لها وبين موضع الصلاح للمرأة في مناكحتها فان السلطان يزوجهها .

وكذلك اذا كان الخاطب لها هو وليها لأن الأنسان لا يكون عاقدا لنفسه على غيره بل ينبغي أن يكون العاقد له هو غيره .

وأصل هذا من طريق الفقه أن الرجل متهم في أمر نفسه . اذا كان وليا لامرأة فاختارها وهو منصوب للاختيار للمرأة على النظر لها كان متهمها ( ٤ ) لنفسه فلم يؤمن أن يكون ناقص النظر فاحتاج الى أن يكون الناظر لها غيره ( ٥ ) ولم يجز أن يكون هذا الناظر أجنبيا مأذونا له من جهتها فيكون وكيلا والوكيل يقوم مقام موكله فكأنه الآن هي .

وكذلك اذا كان الأذن من جهة الولي فكأنه هو فلم يكن يد من أن يكون العاقد عليها السلطان الذي قد انتفت عنه التهمة في هذا الباب، ونصب للنظر لجميع الرعية وقد يخرج عن هذه الجملة التي ذكرنا من أن الأنسان لا يعقد لنفسه على غيره والأباء فيجوز أن يشتري الأب لابنه من نفسه .



١- الحالان<sup>التي</sup> ينكح فيها السلطان مجموعة في هذه الأبيات .

وتزوج الحكام في صورأت \* \* منظومة تحكي عقود جواهر  
عدم الولي وفقده ونكاحه \* \* وكذلك غيبته سافة قاصر  
وكذلك اغماء وحبس مانع \* \* أمة لمحجور توارى القاصر  
احرامه وتعزز مع عضله \* \* اسلام أم الفرع وهي لكافر

٢- في المخطوطة ( للعب ) لعل الصواب ما أثبتته  
المعتون : المجنون . من عن الرجل فهو معنون اذا صار مجنونا : اللسان  
مادة ( عن ) اكمال الكلام بتثليث الكلام ٤٤٥ / ٢  
٣- اذا لم يكن بعده من عصبتها من يلي أمرها الحاكم حينئذ يلي أمرها  
٤- في المخطوطة ( فاختر ) الصواب ما أثبتناه .  
٥- في المخطوطة ( لم يؤمن ) الفاء ساكنة .

وكذلك يبيع من نفسه لا ابنه لأن الأباة مخصوصون بانتفاء التهمة عنهم وهذا  
نذكره في موضعه ان شاء الله تعالى :

فأما اذا كان الولي غائبا فلو احتيج الى انتظار قدومه لشق ذلك عليها  
ووكيلها بالتزويج كهي فلم يبق الا الحاكم والله أعلم +

وأما اذا كان للمرأة وليان لا في درجة واحدة فكل ما كان أقرب قرابة <sup>(١)</sup>

كان أحوط نظرا ، وفي هذا أيضا : أن المرأة اذا نكحت نفسها أو مكنت  
من نفسها بغير نكاح لحق عارها أو آقاربها . فاذا عقدوا هم النكاح عليها

وقع الاشهاد عليها . وجاء ما يدل على أن ما يقع به مفا رفته للسفاح <sup>١/٨٠</sup>

اذا عقد عليها / من هو المخصوص بالأنفة والحمة الواقعتين من جهتها <sup>(٢)</sup>

لو مكنت من نفسها بغير نكاح ، واذا كان هو الأصل كان الغالب أن

أقرب القرابة أشد حمية وأحمى أنفة وأبلغ مشقة . فوجب أن يكون مقدا

على من تأخرت درجته عنه . فاذا كان الأدنى قرابة صغيراً أو زائلاً <sup>(٣)</sup>

العقل أو غير رشيد حتى لا يصلح للاختيار فلولاية لمن يتلوه في الدرجة

لأن الأول لا موضع له في الاختيار لنفسه فكيف يختار لغيره ، واذا دخل

هذا المحل كان في معنى المعدوم كالمرأة التي كان في فطرتها (القصر)

في النظر لنفسها في تولي العقد عليها فلم يبق الا (أن) تقر هذه القرابة <sup>(٤)</sup>

في القرابة (في الولاية) ، ولا يزوجه الحاكم في هذه الحال كما

يزوجه في غيبة الولي . لأن الغيبة لا تبطل محل نفسه في الاختيار لنفسه <sup>(٥)</sup>

والتصرف في أسبابه ، والصغر والجنون وضعف العقل ؛ خصا ل تبطل لصاحبها

محل من الصلاح للاختيار وتبطل ولايته لنفسه في أموره ، وكذا لك تبطل

ولايته لغيره والله أعلم :

١ = في المخطوطة ( وليا ) النون سا قطة منها .

٢ = تقدم معناه . أنظر (ص)

٣ هذا ذكر ما يسلب الولاية وقد جمعها بعضهم في هذه الآيات

وعشرة سوا لب الولاية . + كفو فسق والصبا لغايبة + +

رق جنون مطبق أو الكبل + + وأخرس صوابه قد اقتفل

ذو عته نظيره مبرس + + وأبله لا يهتدى وأبكم

٤ أي فيمن يليه

٥ = أي لا تبطل حقه في محل نفسه ولا تبطل في الاختيار لنفسه في محل نفسه

وإذا كان للمرأة مولاة معتقة فلا ولاية لها عليها ولو كانت للرجل كانت له  
 له الولاية عليها في النكاح إذا لم يكن للمعتقة ولي قرابة من جهة النسب وإنما افرق  
 حكمهما (١١) لأن المرأة قصرها عن العقد على نفسها في النكاح فهي مقصورة  
 بها عن العقد على غيرها . والحقيقة (١٢) أنها مولاة معتقة .  
 لأن ولاها لها فكان الأولى (١٣) في ظاهرها لئلا يكون ولاية تزويجها .  
 إلا أن الأنثوية (١٤) التي ركبت ما حبها في الأغلب الأعم على تضعيف التمييز  
 فصرف بها عن النظر لنفسها ولغيرها فحل في هذا الحق من حقوق الولاية  
 محل الصغير من الأولياء والمجنون فكانت ولاية تزويج مولاة لها لأقرب  
 الرجال إليها من عصبتها كما كان هذا هكذا في الولي الصغير  
 والمجنون والله أعلم :

وإذا كان ولي المرأة كافراً وهي مسلمة أو مسلماً وهي كافرة فلا ولاية  
 له عليها من قبله (٦) لأن أصل الولاية تتعلق بتفان الأديان إذ لا  
 عداوة أشد من عداوة الاختلاف في الدين فوَقعت التهمة في الاختيار  
 وكان وقوعها (٨) الأنثوية ولهذا جعل الله الدين أشرف الأنساب فقال  
 ( إنما المؤمنون إخوة ) (٩) فإذا خالف دين المرأة دين وليها فكانه لا نسب  
 بينهما (١١)

١ = في المخطوطة ( حكمها )

٢ = = ( أنه )

٣ = = ( الأول ) ٨٢/١٣

٤ = = ( ولي ) ٨٢/أ/١٣

٥ = = ( إلا أن الأنثوية ) .

٦ في المخطوطة ( من قبل أن أصل ) ٨٢/أ/٩ من أسفل .

٧ - نقله عنه لمعميرة من قوله ( لأن أصل الولاية قوله ) فوَقعت التهمة في الاختيار

أنظر حاشية المعميرة . ٢٢٧/٣

٨ في المخطوطة ( الأنثوية ) ٨٠/أ/٧ لعل الصواب ما أثبتته : أي : وقوع

هذه الولاية كوقوع ولاية المرأة للأمة فلا تلي زواجها وكذلك الولي هنا لا يلي

زواجها : والله أعلم .

٩ - سورة الحجرات : الآية ( ١٠ )

١٠ - في المخطوطة ( فإذا خالف بين المرأة دين وليها ) ٨٠/أ/٦ الظاهر

ما أثبتته .

١١ - في هذه الحالة ان كانت مسلمة والوالى كافر يزوجه الأبعد من المسلم

وان كانت كافرة والوالى مسلم يزوجه الكافر من أوليائها فان فقد الوالى

في المسألتين فالحاكم يزوجه بالولاية العامة : أنظر شرح الجلال على المنهاج

والقليوبي وعميرة فانه نقل عن القفال هذه المسألة : أنظر ٢٢٧/٣

ولكن لو كان للرجل أمة كافرة وهو مسلم كان له تزويجها لأن هذا داخل في باب التصرف في الأملاك ، ولا يختلف تصرف المالك في أمته باختلاف الدينين . وقد كان ينبغي على ظاهر هذا ( أن تزوج المرأة أمتها ) ولكن كان النساء مقصورا بهن عن عقد النكاح حتى لم يجعل للمرأة أن تعقد نكاحها على نفسها وان كانت في الحقيقة واضحة نفسها في أعلا مواضع المصالح والشرف حسما عليها باب الاختيار في المناكح فاجريت في تزويج أمتها على هذا الأصل مجرى الصغير الذي قصر به الصغر ( عن ) العقود فاستوى في ذلك من لا يحسن التجارة / ومن يحسنها حسما للباب لوجود المعنى الذي تفرع عنه اخراجها عن رتبة أهل العقول ، وهو الصغر والقصور عن الأمر الذي يصح به التكليف ، وكان هذا كله من المبالغة في الاحتياط للفروج . وما يجوز به للمسلم عند عقد النكاح على الكافرة تزويج السلطان للمرأة الكافرة . ( ٥ )

ووجه الفرق هو أن السلطان ليس يعقد التزويج عليها بالقرابة بل لحكم المعموم به سائر الملل . لأن الامامة مجعولة ليكون الكافر تحتها ويجرى حكم صاحبها على القربات في تحصيل النكحة إذ ولاية القرابة توجب في حكم الشرع وفي المتعارف أن يكون على اتفاق الأديان

١- ما بين القوسين . لاتمام المعنى والمقام يقتضي هذا ٨٢/أ/٤

٢- في المخطوطة ( حسمنا ) ٨٢/أ/٢ قبل الآخر .

٣- في المخطوطة ( على ) فليس بمناسب . ٨٢/أ/١ من الآخر .

٤- في المخطوطة ( وما يحويه ) ٨٢/ب/٣

٥- هذا اذا فقد وليها الكافر يزوجها السلطان بالولاية العامة اما اذا كان وليها الكافر موجودا فله أن يزوجها . في الأصح وقال الحلبي : ان الكافر لا يلي التزويج ، وان المسلم اذا أراد أن يتزوج بدمية زوجه القاضي والمذهب ما تقدم للآية (يأبىها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) سورة المائدة الآية (٥١) أنظر كفاية الأخبار ٩٠/٢

٦- في المخطوطة ( المعصوم ) تحريف ٨٢/ب/٤

٧- أى : ويجرى حكم صاحبها مجرى حكم القربات من حيث تحصيل مقصود عقد النكاح

(( واذا وهنت هذه المعاني <sup>(٢)</sup> انتقلت الى ولاية الامامة التي هي موضوعة للحكم بين الناس من المنع لهم من التظالم وأخذهم بآصال الحقوق الى أهلها فوجب في الشريعة والمتعارف أن تكون شاملة جارية على كل من ضمها من الملل متفقا ومختلفا ، والله أعلم .

وحكم الإمام في معناه اذا كانت ولايته نصا <sup>(٣)</sup> وترتيب القرابة في التزويج جار على تقديم الأب الأدنى ثم من علا . من الأباء ثم الاخوة وبنيتهم ثم العمومة وبنيتهم ، ثم أجداد العمومة ، ثم هكذا .

وقد اختلف فيمن ادلى من هؤلاء بأب اذا اجتمع من يدلى بالأب وحده فليل يكون من أدلى بهما <sup>(٤)</sup> أولى .

وقال آخرون <sup>(٥)</sup> هما سواء .

١- أي بسبب اختلاف الدين . في المخطوطة ( توهن هذه المعاني ) ٥ / ب / ٨٢ لعل الصواب ما أثبتته .

٢ = ما بين المعكوفتين لأتمام المعنى .

٣- كأن قال ( وليتك القضاء ، وخلفتك فيه واستنتبتك فيه واقض بين الناس وأحكم بينهم ، وكذا كناية كأعمدت عليك في كذا وفوضته اليك ونحو هذا . أنظر القليوبي

٢٩٦ / ٤

٤- وعلى هذا نص الشافعي في الامم وبه قال أبو حنيفة ، ومالك . وقال ابن قدامة وهو الصحيح ان شاء الله . لأنه حق يستفاد

بالتعصيب فقدم فيه الأخ من الأبوين وبهذا يبطل ما ذكرناه للرواية الأولى .

وهي أنها سواء في الولاية : أنظر الأم ٥ / ١٤ المجموع التكملة ١٦ / ٥٥

المغني ٦ / ٤٥٩ ، شرح منتهى الارادات ٣ / ١٧ ، بداية المجتهد ٢ / ١٣

٥- قال بهذا الشافعي في القديم ، وبه قال أحمد : في الرواية المشهورة

عنه . قالوا : لأنها استويا في الادلاء بالجهة التي تستفاد منها العسوبة

وهي جهة الأب فاستويا في الولاية كما لو كان من أب وانما يرجع الأب

في الميراث بجهة الأم ولا مدخل لها في الولاية فلم يرجع بها .

أنظر المرجع السابق .

( ١ ) واختلف أيضا في الابن فأخرجه بعضهم عن أن يكون وليا للأمه، وأثبت آخرون ( ٢ )  
وهم الأكثرون الولاية له مقدمة على الأب.

وللقربات ترتيب في مواضع.

( ٣ ) منها النكاح؛ ومنها الفرائض الموارِيث وهو يجري فيها على تقديم الابن ثم يليه بنوه.

أقوال العلماء في تزويج الابن أمه.

١- قال بهذا الشافعي وأصحابه : لأن الولاية تثبت للأولياء لدفع العار عن النسب .  
ولا نسب بين الابن والأم ، ولأن ولاية النكاح انما وضعت طلبا لحظ المرأة  
والاشفاق عليها والابن يعتقد أن تزويج أمه عار عليها فلا يطلب لها الحظ  
ولا يشفق عليها فلم يستحق الولاية عليها : أنظر الأم ١٥/٥ المجموع التكملة ١٥٦/١٦  
٢- أثبت هذا الائمة الثلاثة أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد قالوا : لأن أم سلمة  
أرسل اليها رسول الله (ص) يخطبها فقالت يا رسول الله ليس أحد من أوليائي  
شاهدا . قال : ليس من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت : قم يا عمر وفزوج  
رسول الله (ص) فزوجته ( رواه النسائي ٨٢/٦  
قال الأثرم قلت لأبي عبد الله فحدثت عمرو ابن أبي سلمة حين تزوج النبي (ص)  
أمه أم سلمة أليس كان صغيرا قال . ومن يقول كان صغيرا ؟ ليس فيه بيان ، ولأنه  
عدل من عصيتها فثبت له ولاية تزويجها كأخيها - أنظر المغني ٤٥٨/٦  
شرح منتهى الإرادة ١٧/٣ ، بداية المجتهد ١٣/٢ ، بدائع الصنائع ٢٥٠/٣  
وأجاب القائلون بأنه لا ولاية للابن على أمه بأن الحديث قد أعل بأن عمر المذكور  
كان عند تزوجه (ص) بأمه صغيرا له من العمر سنتان . لأنه ولد في الحبشة في السنة  
الثانية (\*) قيل : وأما رواية (قم يا غلام فزوج أمك) فلا أصل لها . لأن هذا الحديث  
لا يصح الاحتجاج به لأنه صلى الله عليه وسلم لا يفتقر في نكاحه الى ولي ، ولأن  
أم سلمة قالت ( ليس أحد من أوليائي شاهدا مع كون ابنها حاضرا ولم ينكر عليها  
(ص) ذلك ) أنظر المرجع السابق للشافعية ، ونيل الأوطار ١٣٢/٦ - ١٣٣  
٣- وانما قدم الابن وابن الابن على الأب والجد . لأن الابن وابنه فرع الميت  
والأب والجد أصله واتصال الفرع بأصله أولى من اتصال الأصل بالابن وابنه من  
الارث بالتعصيب ورد كل منهما الى الفرض عند وجود أحدهما وهذا هو معنى  
تقديمهما على الأب والجد وليس أنهما يسقطان بهما : أنظر بتصرف العذب  
الفائض شرح عمدة الفرائض ٤٢/١

+ وتزوجته صلى الله عليه وسلم بأمه كان في السنة الرابعة)



وان سفلوا ثم الأب الأدنى (١) ثم الجد ثم الأخوة (٢) إذا لم يكن  
جد ثم بنو الأخوة للأب، ثم العم لأب ثم عمومة الأب ثم بنو العمومة  
ثم (عمومة) (٦) على هذا

- ١ = في المخطوطة : ( ثم أب الأب ثم الجد ) والصواب ما أثبتناه لأن  
أب الأب هو الجد . فقد ذكر وكذلك الأولى أن يقول الأب والجد  
وان علوا ١٦ / ب ٨٢ وأظن ما في هنا تكرار من قلم الناسخ . والله أعلم .
- ٢ - ثم الأخوة إذا لم يكن جد أي : أما إذا كان جد مع الأخوة فيشترك الأخوة  
لأبوين أو لأب مع الجد في الميراث خلافاً لأبي حنيفة لأن الأخ مع الجد في  
رتبة واحدة من حيث الأدلاء إلى الميت، لأن كل منهما يدل إلى الميت  
بالأب . فان قيل ان الأخ فرع الأب والجد أصله والفرع مقدم على الأصل فكان  
مقتضى ذلك تقدم الأخ على الجد قيل صدنا عن ذلك الاجماع . فان الأمة أجمعت  
على أن الجد يشارك الأخوة أو يجزيهم ولا قائل بأنهم يجزون في النسب .  
أنظر العزب الغائض شرح عمرة الفرائض في المرجع السابق .
- ٣ - ثم بنوا الأخوة لأب أجمل المؤلف . الأولى أن يفصل . يقدم بنو الأخوة  
لأبوين ثم بنوا الأخوة لأب، والقيد بالأب احتراز من بني الأخوة لأم  
٤ - أجمل المؤلف هنا الكلام ولم يفصل ولعله أخرج التفصيل إلى باب الفرائض  
ولكن على هذه الصورة يلتبس الأمر على المتكلم في ترتيب العصابات لذا أضع  
هنا التفصيل والترتيب في العصابات منقولا عن الأم .
- قال المزني : رحمه الله وأقرب العصبه البنون ثم بنو البنين ثم الأب، ثم الأخوة للأب  
والأم ان لم يكن جد . فان كان جد شاركهم في باب الجد ، ثم الأخوة للأب والأم  
ثم بنوا الأخوة للأب والأم ، ثم بنوا الأخوة للأب، فان لم يكن أحد من الأخوة ولا من بنينهم  
ولا بني بنينهم وان سفلوا فالعم للأب والأم ، ثم العم للأب ، ثم بنو العم للأب والأم .  
ثم بنوا العم للأب . فان لم يكن أحد من العمومة ولا بنينهم ولا بني بنينهم وان سفلوا  
فعم الأب للأب والأم ، فان لم يكن فعم الأب للأب، فان لم يكن فبنوهم وبنو بنينهم  
على ما وصفت من العمومة وبنينهم وبنو بنينهم .
- فان لم يكونوا فعم الجد للأب والأم فان لم يكن فعم الجد للأب ، فان لم يكن  
فبنوهم وبنو بنينهم على ما وصفت في عمومة الأب فان لم يكونوا فأرفعهم بطنا .  
فان لم تكن عصبه يرث فالمولى المعتق فان فأقرب عصبه مولاة فان لم يكن فبيت  
العال : راجع الأم ٨ / ٢٣٩ ، وشرح الجلال ٣ / ١٣٧ .
- ٥ - في المخطوطة ( ثم أبوا العمومة ) تحريف ٩ / من أسفل ٨٢  
٦ - في المخطوطة ( جد العمومة ) تحريف ٩ / من أسفل ٨٢

( ١ )  
 واختلف في الجد والاخوة اذا اجتمعا فقال قائلون يرثان معا ،  
 وقال آخرون الجد أولى .  
 ومنها : الولاء ( ٣ ) وترتيبه على تقدم الابن وبنيه ، ثم الأب ، ثم الأخ ( ٤ )

١ = قال بهذا مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد  
 لأن الأخ ذكر يعصب أخته فلم يسقطه الجد كالأب ، ولأن ميراثهم  
 ثبت بالكتاب فلا يحجبون الابن أو وقياس وما وجد شيء من ذلك  
 فلا يحجبون ، ولأنهم تساوا في سبب الاستحقاق فيتساون فيه فان الأخ  
 والجد يدليان بالأب الجد أبوه والأخ ابنه وقرابة البنوة لا تنقص  
 عن قرابة الأبوة بل ربما كانت أقوى فان الابن يسقط تعصيب الأب  
 انظر المغنى ٢٢٥/٦ ، المجموع : تكملة الثانية ١٦/١٦ ، المنتقى ٢٢/٢٢  
 الشرح الصغير ٤/٦٣٤ ، اللباب ٢/٨٢

٢ = قال بهذا أبو حنيفة وهو قول كثير من الصحابة . دليلهم أن الجد  
 بمنزلة الأب وقد أطلق عليه في كثير من الآيات مثل قوله تعالى (   
 ) واتبعته ملة أبائي إبراهيم واسحاق ويعقوب ( فيجب أن يأخذ الجد  
 حكم الأب من حجه لأخوة مطلقا لذا قال عمر رضي الله عنه كيف يكون ابني  
 ولا أكون أباه ذلك عند ما مات ابن لعاصم بن عمر وترك أخوين  
 فأراد عمر أن يستأثر بما له فاستشار عليا وزيدا في ذلك فمثلا له  
 مثلا فقال لولا أن رأيكما اجتمع ما رأيت أن يكون ابني ولا أكون أباه  
 وكان زيد وابن مسعود يقاسمان الجد بالأخوة وهذا يدل على أن  
 عمر كان أولاً يرى أن الجد أولى ولكن في الأخير رجع عنه

٣ = الولاء : بالعد وفتح الواو لغة السقراطية مأخوذ من المولات وهي  
 المعاونة والمقاربة .

وشرعا عسوبة سببها نعمة المعتق على رقيق وقبيل سببها زوال الملك  
 عن رقيق بالحرية : القليوبي ٤/٣٥٧ .

٤ = في المخطوطة على تقدم الأخ على الأب من الآخير ٨٢/٨  
 وهذا التقدم من الناسخ وليس من المؤلف وهو قد ذكر في الولاء ١٤/١/١٣٢  
 بتقدم الأب على الأخ والأخ على الجد قال : من مات وترك ولاء  
 وابنا وأبا كان الولاء لابنه دون أبيه لأن ما يأخذ الأب بالميراث  
 مع الابن إنما يأخذ بالفرض دون التعصيب ، والولاء لا يورث الا  
 بالتعصيب المحض فلم يختلف أهل العلم في ميراث الجد والأخ =

( ١ )

ثم الجد ( وانما كان ) هكذا لأن الولاء يستحق بالتعصيب المحض  
والابن محض من الأب لأن الأب يأخذ الفرائض والابن يأخذ بالتعصيب  
وحد ه ثم هو لا يسقط عن الفريضة .

وكذلك الأخ أ محض تعصبا من الجد . لأن الجد يد لي بأبي الميت  
والأخ يد لي ( بابن الميت ) وحظ الابن أقوى من حظ الأب . والله أعلم .

= أن الجد لا يحجب بالآخ وأنه على أحد القولين اما تورثهما معا  
واما حجب الآخ بالجد ، وقال قائلون : في الولاء أن الأخ أولى به  
من الجد ، وهذا هو القول الذي يختاره أكثر أصحابنا ، وقالوا :  
ان الأصل كان في الميراث تقدم الأخ على الجد . لأن الجد يد لي  
بأبي الميت ( من جهة الأبوة ) والآخ يد لي بأبي الميت ( من جهة  
البنوة ) وسبب البنوة مقدم في الميراث على سبب الأبوة . لأن أهل  
العلم أجمعوا على رفض هذا القول في الميراث وبطل القول به  
لما اختلفوا في الولاء عاد الأمر الى الأصل فقدم الأخ عليه كما قدم ابن  
على الأب . وللمزيد أنظر ١٣٦ من هذا الكتاب ، والمهذب ٤٥ / ١٦ ،  
المنهاج مع شرح الجلال ١٤٥ / ٣

١ = في المخطوطة ( وأيضا ) هكذا ( الظاهر ما أثبتته لأنه لم يسبق  
له ذكر عن هذا من قبل .

٢ = في المخطوطة ( يا بن الميت ) ( والصواب ما أثبتته لأن الأخ  
يد لي بالأب لا بالابن  
والمعنى أن الأب يد لي بجهة الأبوة والآخ يد لي بجهة البنوة  
والبنوة أقوى من الأبوة . لأن اتصال الفرع بأصله أولى  
من اتصال الأصل بفرعه

( ١ ) ومنها: الحضانة ، ومنها: الصلاة على الجنائز، ومنها: حمل العاقلة وبيان كل شيء  
( ٢ )  
( ٣ ) من هذا يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى .

ووجه تقديم الأب على الأبن في ولاية النكاح واقع على ابطال أن يكون الأبن  
وليا لأمه بحال الا أن يكون عصبه لها بالتعصيب لا بالبنوة، وذلك أن الابن  
انما يدل على أبيه وأمه أو بأحدهما : لأسباب يستحق به الولاية غيرهما فالسبب بالأم  
لا مدخل له في الولاية .

١- الحضانة يكسر الحاء وفتحها مصدر حضنه بمعنى جعله في حضنه وهو صدر  
الانسان أو عضداً وما بينهما أو مادون الابطالى الكشح ( الكشح ما بين الخصرة  
الى الضلع الخلفي )  
وشرط : حفظ من لا يستغل بأموره وتربيته بما يصلحه (شرح الجلال والقلبي ٤ / ٨٨  
اللسان والصاح للجوهري مادة ( حضن وكشح ) .  
وترتيبها في الحضانة اما أن تحضن انك فتقدم الأم ثم أمهاتها أو أن تحضن  
ذكور تثبت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم كالأبن ولا تثبت لمحرم غير وارث  
كأبي الأم والخال .

وان اجتمع الذكور والاناث قدمت الأم ثم أمهاً ثم الأب ثم أمها ثم الأقرب فالأقرب  
وهذا حاصل ما في الروضة - ذكرتها لتعجيل الفائدة وسوف يذكر المؤلف  
تفاصيلها في بابها .

٢- العاقلة : العصبه ، سموها بذلك أخذاً من العقل بمعنى المنع لمنعهم عنه ،  
أو بمعنى الدية لتحملهم لها . أو بمعنى الحبس ، أو العقال لحبسهم الايل  
بفناء دار المستحق بعقلها : القليوبي ٤ / ١٥٤  
والعاقلة في تحمل الدية يقدم الأقرب فالأقرب ولا يتحمل الأب والأبن لأنهم  
أبعاضه فكما لا يتحمل الجاني لا يتحمل أبعاضه .

الأقرب الأخوة ثم بنوهم وان نزلوا ، ثم الأعمام ثم بنوهم وان نزلوا ، ثم أعمام الأب  
ثم بنوهم ، وان نزلوا ، ثم أعمام الجد ثم بنوهم ، وان نزلوا .  
ثم بعد عصبه النسب ان فقدوا معتق ثم عصبته من النسب الا أصله وفرعه في الأصح  
وان لم يوجد معتق ولا عصبته ، فمعتق أبي الجاني ثم عصبته ، ثم معتق معتق الأب  
وعصبته كذا أبداً ، فان فقد العاقل أو لم يبق عقل فبيت المال عن السلم ، فان  
فقد فكله على الجاني في الأظهر = راجع التفاصيل في لمنهاج وشرح الجلال

والقلبي ٤ / ١٥٤ ، فراد المحتاج ٤ / ١٣٤ ، بجيزي على الخطيب ٤ / ١٠٤  
٣- في المخطوطة ( ان الله ) هذا سهو من الناسخ .

٤- كأن يكون ابن عمها جازاً أن يزوجها . لأنها يشتركان في النسب .

(لأنه لا ينتسب أحدهما إلى الآخر ولا ينتسبان إلى من هو أعلى منهما، فالسبب بالأب لا مدخل له) <sup>(١)</sup> أيضا في الولاية لأنه زوج . الزوج لا ولاية له على امرأته إلا أن يكون عصبة لها .

فأما الأب فإنه أصل الولاية لأن من سواه من الأخوة وغيرهم يتفرعون عنه . فالأخ ابن الأب، والعم أخوال الأب، والجد أبوالأب، ثم على هذا كل ما كان هؤلاء فروعه وهم يلون نكاحها كان هو أولى بواليتها . والابن لا يجوز أن يكون أصلا . لأنه متفرع من الأب والأم متولد منهما، وليس في نفسه أصلا تتفرع الأولياء عنه كالأب فافترقا، وإذا بطل الابن أن يكون وليا كان الأب هو أصل الأولياء وكان مقدما على سائر الأولياء ثم لاشك أن الأقرب بعد الأب أبوه الذي هو فرع منه . ثم هكذا الأباء وان علوا لأنهم كلهم أصل وان كان الأدنى بالزوجة

أقرب إليها بالولاية ثم الذي يلي الأباء وهو الأخ لأنه والمرأة التي هي أخت جمعها رحم واحد وصلب واحد، فأخوها مثلها وهما فرعان للأب فلا أقرب إليه منه ثم يعود الأمر إلى الأب الذي هو الأصل فيكون أخوه أولى . لأنه مثله <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

وهما فرعان قد جمعها صلب واحد ثم ولد كل ولي بمثابة ( من يدل به ) <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> إذا لم يكن في هؤلاء من هو مثله فيكون بنو الأخ بمثابة الأخ وبنو العم بمثابة العم ثم احتمال أن يكون الأخ للأب والأم أولى، لأنه أقرب قرابة لها من الأخ للأب، واحتمل أن يكون سواء لأن الأم لا مدخل لها في ولاية النكاح

- 
- ١- في المخطوطة هكذا ( فالسبب بالأم لا مدخل له أيضا في الولاية لأنه زوج والزوج لا ولاية على امرأته ) الكلام فيها سقط كما لا يخفى، ولعل الصواب ما أثبت ويدل على هذا في المجموع أنظر ١٦ / ١٥٨ والله أعلم .
  - ٢- أي : إلى الأب منه من الأخ ، فلو قال : فلا أقرب إليها منه ، لصح .
  - ٣- وهنا اكتفى بذكر الأخ عن ذكر ابن الأخ ، لأنه جزء منه فهو مقدم على العم كما تقدم
  - ٤- أخوال الأب وهو العم فهو بعد الأخ وابنه ويقدم العم لأبوين ثم العم لأب ثم العم لأبوين ثم ابن العم لأب .
  - ٥- أي فمن يدلون بهم من هو مثله .

(١) فلم يتسبب بهما ( بخلاف ) الوراثة اذ كان من أدلى بهما متسببا بسببين ، ومن أدلى بالأب وحده متسببا بسبب واحد .

فأما النكاح : فانما التسبب اليه بالذكر دون الاناث فاستوى وجود الأم ، وعدمها ، وبطل معناها في الأخ للأب والأم فصارا كأنهما أخوان لأب ، وأبيهما زوجها (٢) (جاز) : والله أعلم .  
وأما فرائض المواريث فان الابن قدم على الأب لأن الابن بعض الأب وقد يرث الابن أباه ويرث أمه وله حق الادلاء (٣) والتسبب لكل واحد منهما ، فصلح .

وقد قدم أصحابنا في الصلاة على الجنائز الأب على الابن . لأن الأب أكثر شفقة على ابنه من الابن على أبيه فقدم عليه لفضل شفقة ، وكانت الصلاة على الميت شفاعته له ، وكان من كان أكثر شفقة كان أبلغ وأقوى شفاعته وكان دعاؤه الذي تقع به الشفاعة أخلص ، والله أعلم .

والأب الأدنى وأباه وان علوا : بمثابة واحدة . الا أن يكون أدناهم أولى يقرب نسبه من المرأة ، وكلهم مخصوصون من سائر الأولياء لتزويج الابن الصغير والبنت البكر الصغير ، والمدركة ممن لا ضرر عليها في نكاحه والمغلوبة على عقلها ، وكذلك في المغلوب على عقله اذا لم يكن أب ولا يجوز لمن عدا الأباء من الأولياء ولا للسلطان تزويج غير البالغة وينتظر بها الرضا بعد البلوغ/ ان كانت شيئا بالكلام أو بكرا ٨٣/ب فيه أو السكوت .

(٤) والوجه في هذا الباب أن النكاح لما كان مقصودا به التواصل والتألف والسكن احتيج فيه الى الرضا من المنكوحة والى ارادتها وذكر امتثالها ، لأنه لا تألف ولا تواصل مع الكراهية فجرى هذا الحكم وكل الأولياء سوى الأب على أن يحصل رضا المرأة البالغة .

١ = في المخطوطة ( الى الوراثة ) ١٤ / ب ٨٣ الظاهر ما أثبتته .

٢ = ( وجاز ) ساقطة من المخطوطة .

٣ = في المخطوطة ( وله حق الادلى ) الصواب ما أثبتته .

٤ = فيه : أي في الكلام والسكوت .

٥ = في المخطوطة ( وذكرنا مساله ) لعل الصواب ما أثبتته ٣ / ب / ٨٣

لأن هذه تعقل الاختيار، وان كانت صغيرة فالأختيار لها يكمل فيما سبيله  
الاستدامة للتألف، بل يضعف اختيارها فيقصد في هذه بالعقد لها وعليها (١)

دوام التألف الذي هو المتغني في المناكحات، واذا عقد عليها وهي صغيرة  
(٢) (٣) (٤)

فلم يوفق بوقوع الاختيار موقعه المفيد للمعنى المقصود بالنكاح فوجب التوقف .

لهذا نظراً لهاثم وجدنا النساء تختلفن في أخلاقهن في حالتي البكارة والشيب

فيوجد فيهن في حال البكارة من غلبة الحياء ولزوم قعر المنزل، وقلة البروز

الى حيث يعرفن ويتكشفن مالا يوجد في حال الشيب فحمل في الرضى  
(٥)

على قضية هاتين الحاليتين فجعل رضى البكر السكوت لاءستتلاء الحياء عليهن  
(٦)

وجعل رضا الشيب بالكلام احتياطاً للنكاح حين العقد عليها بضرب من الرضا

مقطوع بحقيقة. واقتصرنا بالبكر على ظاهر حال الرضى لما يغلب عليها

من الاحتشام في ذكر الرغبة في الرجال كان هذا كله جارياً على العادة الجميلة.  
(٧)

وهذا فيمن عدا الآباء .

فأما الآباء؛ فانهم جعلوا الولي بالإختيار للناث الأبقار، لفضل نظر الأب على نظر  
(٨)

غيره، وزوال التهمة عنه في الأختيار لها اذ كان معلوماً موجوداً أن الأب يحب

لولده أفضل ما يحب لنفسه. وليس كذا سائر الأولياء غيره.

وكان ما قدمنا ذكره من أن الأب في ولاية النكاح أصل في نفسه يؤكد هذا المعنى

ولهذا للأب عقد النكاح على ابنته البكر من غير استثمار منه لها .

١- في المخطوطة ( بالعقر ) ٥/ب/٨٣

٢- في المخطوطة ( لم وثق ) تحريف من الناسخ .

٣- أي : سبب عدم وقوع الاختيار .

٤- جواب اذا محذوف للعلم به . أي : ظهر فساد العقد فوجب التوقف .

٥- أي : في حالتي البكر والشيب .

٦- أي : جعل بضرب من الرضا .

٧- في المخطوطة ( ولذكر الرغبة ) ٣/ب/٨٣

٨- في المخطوطة ( الصنة ) ٥/ب/٨٣

( ١ )

اذ كان ما يعرف من فضل شفقتة عليها قائمها مقام اختيار الزوج مما عرفته  
من حسن أحوال خاطبها سماعا ومشاهدة، وكانت <sup>(٢)</sup> عاقلة <sup>(٣)</sup> بمجازفة بموضع الصلاح  
لها ثم جرى الأمر <sup>(٤)</sup> [على] هذا المعنى في تزويج الأب ابنته الصغيرة البكر قبل بلوغها لان سائر  
الأولياء انما منعوا من ذلك في ولايتهم للصغار اذ لم يكن جائزا لهم أن يعقدوا  
عليهن اذا كن بوالغ إلا برضاهن فلما امتنع الرضا من الصغيرة أنتظر نكاحها  
بلوغها فيوجد منها ذلك الرضا ولما لم يكن للأب حاجة الى رضا البالغة  
لم يكن به حاجة الى انتظار بلوغها اذا كانت صغيرة اذ هي اذا بلغت كان الأب  
أولى بالعقد عليها من غير رضاها وكان لانكاحها فيها الصغر فائدة حسن لإختيار  
الأب لها ان مات الأب قبل بلوغها وتحصل النفقة لها اذا صارت قبل البلوغ <sup>(٥)</sup> ١٨٢/أ  
اذا كانت ممن تشبهى ويمكن <sup>(٦)</sup> الاستمتاع بالموافقة أو بوطونها والزام زوجها  
الصداق لها فمضى عقده لها لهذه المصالح واشتق من المعنى جواز تزويج  
الأب لابنه الصغير لما يصلح له من صغره من حسن الاختيار ان سبق موته  
بلوغه ويكفيه المؤنة في ارتياد من يقدر له الصلاح في مناكحه الا أن الابن <sup>(٧)</sup>  
اذا بلغ زالت عنه ولاية أبيه فلم يجز له تزويجه الا باذنه، والبنت اذا بلغت  
لم تنزل ولاية الأب عنها وذلك أن بلوغ النساء لا يزيل عنهن ولاية أوليائهن  
لأن الولاية انما تثبت عليهن لقصورهن بالأنوثة عن حسن الاختيار لأنفسهن  
لأن ماركبن عليه من استيلاء الميل الى الرجال قد يحملهن على التجويز  
في اختيار الأزواج .

\* على : لأتمام المعنى .

١- في المخطوطة ( مقام الزوج اختيارها ) ٧ / أ / ٨٣ فيها التقديم والتأخير

وبما أثبتناه يستقيم المعنى .

( ٢ ) الأشهر أن يقول عارفة )

٣- أي اذا كانت عارفة بالجملة، وأصل المجازفة بيع الشيء أو شراؤه بلا كيل

ولا وزن ٦ / من أسفل ٨٣

٤- في المخطوطة ( ثم جزا الأموال هذا المعنى ثم تزويج الأب ) ٦ / أ / ٨٣ قبل الآخر .

لا يظهر في هذا المعنى الصحيح ، ولعل الصواب ما أثبتته . والله علم .

٥- أي : اذا أسلمت .

٦- في المخطوطة ( وبم يمكن الاستمتاع ) ١ / أ / ٨٤

٧- أي طلب من يقدر له صلاحه من روده ، وارتاد الرجل الشيء طلب : مصباح المنير

ومختار الصحاح . باب ( رود )



والرجال خارجون عن هذا، لأن الرجل في صغره انما منع من الاختيار لنفسه  
لأشئ لازم لخلقته كالأنوثة في النساء، بل لقصور مدة العمر في حال الصغر  
عن الأمد الذي يكمل فيه للتكليف، ولما كان هذا الأمر في الصغار على ما قلنا .  
وكان المعنى في استثمار النساء معلقاً بالصغر والكبر من جهة وجوههما  
انفسهما، بل لما لا ينتظم ذلك من وجوه اختيار الرجال <sup>(١)</sup> وعده، واستيلاء الحياء  
على البكر، وضعف هذا المعنى في الثيب تعلقت نكتة تزويج الأب الصغير  
البكر لمعنى البكارة فجرى حكمه عليها بعد البلوغ لأن معانى الحياء بعد البلوغ  
على حالتها المتقدمة قبل البلوغ لدوام المعنى <sup>(٢)</sup> يتغاير الحكم في الكبر والثيب ،  
لاختلاف المعنى، لأن الثيب قد اختبرت الرجال وضعفت أسباب الحياء  
والاحتشام من التصريح بمن يرغب فيه، أو يكرهه فكانت أولى بالاختيار لنفسها ،  
كما كان اذنها غير واقع الا بالتصريح بالرغبة في الخاطب، وكانت البكر مخالفة لها  
ولا يشبه هذا باب التصرف بالمال فان الأب أولى بذلك في مال ابنه  
أو ابنته الصغيرين فاذا بلغا كانا أولى به من أبيهما، لأن معانى النكاح وان  
كلت داخلة في جملة أبواب التصرف فهي معلقة بما اقتصناه من اختلاف الحكم  
بغلبة الحياء وضعف القصد بالرغبة في النكاح للتألف، وحدث الحرمان والحقوق  
التي سبيلها الاستدامة، والحاجة فيها ماسة الى اختيار الانسان لنفسه  
وتارة الى اختيار أبيه له، ولا يخفى من المتعارف من العادات أن النكاح مقصود  
به التأييد له، والاستدامة، والتأييد لما يقصد به فصلح لهذا أن يجرى هذا  
الباب في التصرف على ما يضعف فيه التدبير ويقوى، ولم يصلح هذا في النكاح  
لعظم المقصد فيه الداعي الى أن يكون عقده مؤبداً ولا شك أنما عقد  
للتأييد احتيج فيه من النظر والتأمل .

١ = في المخطوطة ( لما ينتظم ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٢ = في المخطوطة ( ) وبغير الحكم ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

والاحتياط الى أكثر ما يحتاج من ذلك فيما لا يقصد الا امساكه يوما أو ساعة ٨٤/ب  
 إذ كان المقصود منه توكيد المعنى المطلوب <sup>(١)</sup> هو الاستفضال في المال . والله أعلم . <sup>(٢)</sup>

فيؤكد هذا الفرق أن البالغة لا تتزوج الا بولي وهي تباع بغير ولي .  
 وأما المغلوبة على عقلها فانها وان كانت ثيبا فلا ب أن يزوجه مع امتناع الأذن  
 والرضا منها . لأن تزويجه اياها في هذا الحال انما يقع على سبيل  
 ما يقع تزويج الحاكم اياها فيها . <sup>(٣)</sup>

وذلك أن للحاكم تزويج هذه على النظر لها اذا علم أنها تستفيد نفقة  
 ومهرا ، ولعل في موافقة الزوج اياها بالجماع ضربا ( من العلاج ) من المرض <sup>(٤)</sup>  
 المؤثر في العقل فيما يقال .

فلما كان للحاكم أن يلي هذا منها كان للأب من ذلك ما للحاكم . لأن قول العلماء  
 أن الأب يلي مال ولده الصغير من غير تولية حاكم وغيره ، ولا يلي مال قريبه  
 الا بتولية حاكم .

وإذا كان هذا تنزيل هذه المسألة لم يكن فيها ما يبطل فرقة من الفرق  
 بين البكر والثيب في تزويج الأب اياهما . لأن ذلك انما هو فيما يتعلق بحكم  
 ولاية القرابة .

<sup>(٥)</sup>  
 وإذا كان امتناع الاذن من جهة الجنون ونحوه فانما التصرف فيه من جهة معاني  
 تصرف الحاكم لولا أن هذا هكذا ما كان للحاكم تزويج البالغة المغلوبة على عقلها  
 على ما ذهب من لا يجعل له عليه تزويج الصغيرة قبل بلوغها .

١/ = في المخطوطة ( وكيد المعنى ) ٨٤/٦/١

٢/ = في المخطوطة ( استفضال ) الظاهر ما أثبتته .

ومعنى الاستفضال طلب فضل المال عن طريق الاستشمار وهذا ليس مما يقصد  
 فيه الاستدامة .

٣/ = أي في حالة جنون .

٤/ = في المخطوطة ( ضربا من المرض ) ٨٤/٦/٦

٥/ - أي من جهة من أصابه الجنون .

وهذه معا نبي ترجع الى لطفٍ لد خول المسائل في باب الفروع ، ولكنها  
لمن تأمل واضحة وليس منها مع لطفها ( ما ينبغي ) عنه عقل أو يردده عرف  
والله العون . للصواب . . .

وقد انتهى ما حضرنا من القول في المعاني ( التي ورد ) بها في الشريعة  
( من ) أحكام النكاح وشهرة اذا عته إخراجا له عن السفاح من جهات  
ما شرع فيها من الولي ، ورضا المنكوحه ، ومن يقوم با نكاحها بغير رضاها وهم  
الاباء والأجداد .

فأما ما دخل في هذه المعاني من الاشهاد على النكاح ، فان النكاح  
لا يصلح الا بشاهدين عدلين عند المتكاثرين حين وقع النكاح ولا يرد  
أن المعاني لا تخفي على المعاني سقوط الشهادة به .

ووجهه - والله أعلم - أن أقوى أسباب اظهار النكاح هو الاشهاد عليه  
وقد كانت عادة القوم جرت في المناكح بضرب الدفوف وما أشبهها  
للاظهار وانما احتج الى هذا لما ذكرناه من تميز النكاح عن السفاح فصير في التميز الى الاظهار  
اذ كان السفاح يقع سرا وكانت العرب تسمى الزنا سرا .

١ = في المخطوطة ( ما سو ) ١٣ / ب ٨٤ لعل الصواب ما أثبتته . أي ما يرتفع  
عنه العقل .

٢ = = = ( في المعاني بها ) ١٤ / ١ / ٨٤

٣ = في المخطوطة ( من دخل )

بأن اذا عقد النكاح بحضرة شاهدين فان علمت عدا لتهما ظاهرا  
وباطنا انعقد النكاح بشهادتهما ، وان علمت عدا لتهما في الظاهر  
وجهلت في الباطن ففيه وجهان ٢

الأول : لا يصح لأن ما افتقر بشوته الى الشهادة لم يثبت بمجهول الحال  
كالاثبات عند الحاكم .

والثاني : وهو الذهاب أن النكاح صحيح . لأن الظاهر العدالة  
ولأننا لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم ينعقد النكاح الا بحضرة الحاكم .  
لأن العامة لا يعرفون شروط العدالة ، وقد أجمع المسلمون على جواز  
انعقاد النكاح بغير حضور الحاكم ، فاذا قلنا بهذا فبان أنهما فاسقان  
فان حدث هذا الفسق بعد العقد لم يؤثر . لأن الاعتبار بوجود العدالة  
حال العقد ، وان بان أنهما فاسقان حال العقد لم يصح النكاح .

لأن فسقهما ينافي قبول شهادتهما على النكاح : راجع المجموع التكملة

الثانية ١٦ / ٢٠٠ شرح الجلال ٣ / ٣٢١

٥ = أي لا يعترض أن معاني النكاح لا تخفي على الحاكمين

ومالم يشتهر من النكاح يسمى نكاح السر، ولعله على التشبيه له بالزنا .  
وانما احتيج الى الاشهاد لظهار النكاح فقد يحتمل أن يكون ذلك في اشهاد  
أهل العدالة . لأن من خالفهم فساق مصرون<sup>(١)</sup> على أفعالهم المعاصي والآثام  
فلا يعطون محل ما يقع بهم اظهار النكاح الذي به قوام الدنيا اذ لا قوام لنا  
الا بالنسل ولا نسل يثبت به الحرمات، والأنساب الا بالنكاح .

وفي اشتراط عدالة شهود النكاح معنى آخر وهو أن النكاح من أعظم من الله  
على عباده فقد ذكره بهذا المعنى لما عده من النعم في غير موضع فقال جل  
ثناؤه وكثرت الآوه

( ٢ ) وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا : وقال  
( جعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ) وأيات أخرى  
وما عناسيله هذا فحقيق أن يجري اظهاره واخراجه عن ضد الذي هو الزنا بحضور أهل  
الأمانة والفضل والعدل .

وله معنى آخر وهو أن المتناكحين ، وان كانا يقصدان ما ذكرناه من عقد وصلة  
سبيلها الدوام فليس بمأمون منهما حله وابطاله يحدث ما يورث بينهما التنافر  
والتباغض فيتاكر الزوجان النكاح ويدعونه فيه ما يتعلق بأصل عقده فيحتاج لهذا  
المعنى الى أن يكون الشهود عددا تثبت بهم الدعوى والله أعلم .

= فيستغنى من الشاهد بين بل لا بد من شاهد بين عدلين .

١ = أصر على الشيء يصر صراحا اذا لزمه وداومه وثبت عليه وأكثر ما يستعمل

في الشر والذنوب : النهاية ٢٢/٣

٢ = سورة الفرقان الآية ٥٤

٣ = في المخطوطة ( وهو الذي خلق من الماء بشرا وكان ربك قديرا ) وهذا

خطأ ٨٥ / ٢ / ٤

٤ = الآية من سورة الروم وتامها ( ومن آياته أن خلقكم من أنفسكم أزواجا

لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون )

( ١ )  
 ولا خفاء بأن احضار العدول لعقد النكاح أحسن من احضار من قد عرفهما  
 المتناكحان باعلان الفسق وما كان أحسن في العقول والظن بما كانت اضافة  
 الى الشريعة ((واجب اتباعها))<sup>(٢)</sup> ولأن العدة المشتربة في ثبوت عقد  
 النكاح تخالف العدالة المعرفة في الشهود من وجهه .  
 وهو أن المأخذ علينا في عدالة شهود النكاح عند ايقاع عقده واقع على ما ذكرنا  
 مما يتسع لمعارف العامة .  
 ثم الحكم بظاهر الحال يترك اعلان الشاهد للفسق واخفائه ما يأتيه من المعاصي  
 واستتاره من الأنام يكون الأغلب من حاله عند المتناكحين أنم مشهور مقبول  
 الشهادة . لأن هذا هو المقدار الذي يتسع له استدلال العامة ونظرهم .  
 فأما العدالة التي يحتاج اليها الحاكم في امضاء الأحكام؛ فلها أسباب ينفرد بها  
 العلماء المجتهدون ويقع فيها بينهم الاختلاف المحجوج الى الرأي الصائب  
 والنظر الثاقب وهذا مالا يتسع له العامة لأمرين .  
 أحدهما : انهم لا يملكون ادراكه ، وفهم مالا يعرفونه مما لا يعرفونه .  
 والثاني : انهم لو كلفوا ذلك لاقتطعهم الاستقلال به عن المناكح .  
 فأما المنصوبون للقضاء والحكم بين الناس : فانما نصبوا لهذا الباب فغايتهم  
 مصروفه اليهم وأشغالهم مقصورة عليه ثم هم مع هذا اذا علموا أو اذا أعطوا  
 الاجتهاد شرطه في الاستدلال ( واصلون ) الى الصواب باذن الله فانتراق العامة  
 والحكام في هذا بين ظاهر ، والشرائع موصلة بالوسع والطاقة فلا يتكلف على العامة  
 فيما هم عنه عاجزون .

- 
- ١- في المخطوطة ( عرف ) الظاهر ما أثبتناه ١ / أ / ٨٥  
 ٢- ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة والمقام يقتضي ما أثبتته والله أعلم . ١ / أ / ٨٥  
 ٣- في المخطوطة ( لادراكه ) ٤ من أسفل أ / ٨٥  
 ٤- = = = ( ناسر ) ظاهر الكلام يقتضي ما أثبتته ٥ / أ / ٨٥  
 ٥- فلا يتجه الى تكليف العامة الى تكليفهم ما هم عنه عاجزون .

وفي هذا الفصل كلام كثير يكفي هذا منه ان شاء الله .

ووردت الشريعة بالخطبة للنكاح وذلك اذا اجتمع الخاطب والمخطوب اليه فان  
الخاطب يقدم بين يدي خطبته وهو الكلام الجامع بحمد الله والثناء عليه والصلاة

على رسوله والأمر بتقوى الله .  
( ١ )

٨٥ / ب

ثم يذكر حاجته ويستحب للزوج مثل ذلك وهكذا هذا في كل حاجة سوى النكاح  
فاذا أراد أن يقع أحضرا وعقدها بلفظ النكاح أو التزويج ويذكران المخطوبة

من النسب بما تتبين من غيرها حتى تحصل الخطبة والاجابة أو عرض الولي —

وقبول الزوج : ويقول الولي أنكحتك على ما أمر الله به من إمساك بمعرف أو تسريح

با حسان، وهذا كله معقول المعنى واضح الحسن . لأن الأمور كلها بيد الله

وفيه ينبغي أن يؤمل تمام الأمور وقضاء الحاجات منه فيبدأ بالحمد لله

والثناء عليه بتجديد التوحيد ليقع الاعتراف بانقطاع التعبد اليه .

وهذه خلافا للمشركين في اشراكهم بالله ما لا يضر ولا ينفع، ولا يبصر، ولا يسمع

ويتبع ذلك الصلاة على رسوله . فان الله انما هدا به على يديه .

ثم يوصي بتقوى الله . لأن لله عز وجل في كل فعل يفعل العباد ، وكل أمر يأتمرونه

ويلتمسونه حدودا في الشريعة نحو أن يلتزم ولا يتعدى ،

ولفظ التقوى جامع لهذا ، لأن الله يتقى في أمره أن تترك وفي نواهيه أنك تترك

وأمر النكاح من أهم الأمور . وهو أمر قد ندب الله عباده اليه فالواجب على

الولي أن لا يمنع وليه من موضع كفاؤها

١- / أي : اذا خطب بنفسه الصورة الأولى ما اذا خطب له خاطب غيره .

٢- / في المخطوبة ( أراد ) ٢ / ب / ٨٥

٣- / أي : أن يقع النكاح .

٤- / في المخطوبة ( أحصر ) ٢ / ب / ٨٥

أحضر أي . أحضر الشهود .

كما روى عنه عليه السلام ( ١ ) اذا جاءكم من ترضون أمانته ودينه فانكحوه ان لا تفلوا ( ٢ )  
تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ( ٤ ) .

فاذا حصلت هذه المقدمات أظهر الخاطب أو صاحب الخاطب حاجته فيجيبه  
المخطوب اليه بمقابلة كلامه تنبيها على أنها معا معمومان بالأمر بالحمد لله  
على نعمته، والثناء عليه بأياديته، والصلاة على رسوله لما تحمله من أثقال السفارة ( ٥ )  
بين الله تعالى وبين عباده، والايضا بتقوى الله فان على الخاطب في المخطوبة  
حقوقا وحدودا الزمه أن يتقي الله في أداؤها وترك تعديها فيستشعر الخاطب  
هذا ويظهر الاجابة ثم يعقدان النكاح بما يزول عنه الاشكال في اسم المخطوبة  
ونسبها لما قد يحصل من اتفاق الأسماء والأنساب. ( ٦ )

ولأن المخطوب اليه قد تكون له وليان فأكثر، ولا بد من ذكر المخطوبة بما يقع  
به التعيين

ويذكر العقد بلفظ يعرف أنه لا يحتمل الاعقد النكاح مثل، التزويج والانكاح  
لأنهما هما الأشهران في العبارة عن هذا العقد، فالعام والخاص يتغامون  
المقصود بهما .

- 
- ١- أي : خطب اليكم ابنتكم .
  - ٢- في رواية لابن ماجه والترمذي ( من ترضون دينه ) ولم أقف على رواية ( من ترضون أمانته ) بعد .
  - ٣- أي : اذا لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه وترغبوا في ذوي الحسب والمال تكف فتنة وفساد . لأن الحسب والمال يجلبان الى الفتنة والفساد عادة .
  - ٤- وفي رواية لابن ماجه والترمذي ( وفساد عريض ) الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح في باب الأكفاء ٦٣٢/١
  - والترمذي في النكاح عن حديث أبي هريرة . وقال : هذا حديث حسن غريب وأبو حاتم المزني له صحبة ولا تعرف له عن النبي (صلى الله عليه وسلم) غير هذا الحديث ٢٧٤/٣
  - ٥- أي على احسانه وانعامه . وقال ابن منظور : الأيا في جمع الجمع لأيد، والأيد جمع يد واليد النعمة : اللسان مادة ( يدي )
  - ٦- في المخطوطة ( قد يزول ) الظاهر ما أثبتناه ٥ / قبل الأخر ب/ ٨٥
  - ٧- في المخطوطة ( ما يقع ) ٦ / ب / ٨٥

( ١ )

وغيرهما من الألفاظ كقوله وهبتها لك وحللتها لك ونحوهما غير مفهومة المعاني إلا بأن ينص على المراد فحينئذ يعلم المقصود ، وحينئذ يتعلق الأشهاد بما يراد إيقاعه عليه حتى إذا وقع العقد بغير هذين اللفظين بحضرة الشهود وأرب المتناكحان عن قصد هما تعلقت الشهادة به <sup>(٢)</sup> دون ما تقدم فيكون العقد قد مضى/خلوا منها وهذا <sup>١/٨٥</sup> لا يجوز .

ومعقول أن العقد إذا جرى بين اثنين فلا بد من أن يكون من كل واحد منهما لفظ به فان أحدهما سائل والآخر مجيب ، وقد تسبق الرغبة من المرأة والرجل فيبتدئ وليها بعرضها عليه ، وقد تسبق الرغبة منه فيها فيبتدئ الخاطب بخطبتها فأى من هذين حصل فلا بد من الجواب ، وجواب العرض هو القبول ، وجواب المسألة هو الإجابة فإذا حصلت العقد ، ثم قوله أنكحتك على ما أمر الله به من أمساك بمعروف أو تسريح بإحسان زيادة تأكيد للدكا ربما أخذ الله تعالى على الأزواج في الزوجات ، وهو داخل فيما تقدم ذكره في الخطبة من الإيصاء بتقوى الله .

ومن تأمل هذه المعاني وجدها مستوفية لما يحتاج إليه في تأخير ( خيار ) العقود من البيوع وغيرها .

ففي النكاح لا يعقد معلقاً بذكر ( مشيئة ) ولا خياراً لهما أو لأحدهما <sup>(٥)</sup>

١ = أى غير صريحة في عقد النكاح . لأن الشهادة شرط في النكاح

فإذا عقد بلفظ الهبة ونحوها لم تقع الشهادة على النكاح

٢ = أى بما عقد من اللفظ دون ما تقدم من قول المتناكحين .

٣ = في المخطوطة ( على الأرواح ) تحريف ٨٦/١/٦

٤ = = = ( في تأخير العقود من البيوع ) الظاهر ما أثبتته

بدليل ما يأتي بعد قليل في الفرق بين عقد النكاح وعقد البيع حيث يثبت

في عقد البيع الخيار بعد العقد ، ولا يوجد ذلك في عقد النكاح قطعاً .

٥ = في المخطوطة مرسوم هكذا ( مسبو به ) لعل الصواب ما أثبتته

المعنى أن النكاح لا يعقد معلقاً كأن يقول إذا جاء رأس الشهر



أولغيرهما ولا بهجتي صفة ولا لأمر يحدث . لأن هذا كله يضيح  
 في العقد تعليقا وذلك يزيل معاني التأكيد على النكاح .  
 ومعقول أن النكاح إنما يعقد للاستدامة ، وأنه يجب به على كل  
 واحد من المتناكحين حقوق ، وتثبت حرمان من النسب والصهر وغيرهما .  
 وما هذا سبيله فالواجب في قضية الحرم أن يتقدم في تعرف أحوال  
 من يعقد له أو عليه حتى إذا استقر ظاهرا الحال على أن ذلك صلاح  
 لهما معا صير إلى الخطبة على أمر مفروغ منه فيما ذكرنا ، ولا معنى  
 لعقده بعد هذا معلقا بخياره ، ولأن الخيار فيما أجز فيه  
 من العقود إنما معناه ( إعطاء )<sup>(١)</sup> كل واحد من المتعاقدين في النظر لأنفسهما .  
 في أحظ الأمرين من المضي على ما قد عزم عليه أو لكف عنه فسييل  
 النكاح أن يتقدم هذا النظر عقده ، وإنما يقع هذا بعد العقد في البيوع  
 وفي معناه . لتكرره في اليوم الواحد ، وإن الإنسان قد يتفق له  
 شراء الشيء<sup>٢</sup> في حين لا يمهل فيه النظر في موضع الحظ فيه ( فيحجزه )<sup>٤</sup>  
 عما يدعوه من شرائه فيقع الخيار بعد العقد لهذا .  
 فأما النكاح : فلا بد فيه مما وصفنا لما أن الأغلب لا يفا جؤصا حبه  
 بل يتقدم عقد النظر والتفكر والاستشارة فلا حاجة إلى تعليقه بعد  
 العقد . ألا ترى ؟ أن الأغلب في المنكاح الاستدامة وإن الأغلب  
 في البيوع غير هذا ، ولهذا المعنى خرج نكاح المتعة . لأنه نكاح  
 غير مؤبد ونكاح معلق . والله أعلم .

= فقد زوجتك . وأزوجك إن شاء الله ولم يقصد به التبرك : أنظر شرح

الجلال ٢١٧/٣

١ في المخطوطة ( بوضع ) ٨٦/١/٩

= ٢ = ( المسألة ) وليس بظاهر ولعل الصواب ما أثبتته

= ٣ قال في اللسان : المهمل والمهمل والمهمل ( كله السكينة والتؤدة  
 والرفق ، وأمهله نظره ورفق به ولم يعجل عليه : اللسان مادة ( مهمل )

= ٤ في المخطوطة الرسم هكذا ( فيعجزه يدعوه ) لعل الصواب ما أثبتته

٨/ من الأخير ٨٦/١

( ١ )

وفي النكاح أن لا يكون شغارا وهو أن يزوج كل واحد منهما صاحبه وليته بغير صداق على أن يكون صداق كل واحدة منهما بضعاً آخرى ونكاحها . فان هذا نكاح محرم لا ينعقد . لأن معقود عليها والصداق غيرها من مال أو غيره من أنواع الأصدقة .

فاذا جعل نفس النكاح صداقا لم يصلح وكذلك اذا جعلت البضع صداقا

فقد / أخرجت عن مقتضى حقيقتها . لأن البضع صدقة بصداق . وهو غيرها ٨٦/٨  
كما أن النكاح صدق بصداق وهو غيرها .

فاذا ثقلنا عن هذا فقد قلبت حقيقتها وهو كمن يشتري الشيء على أن لا يلزم فيه ثمن أو يشتريه على أن يكون باقيا على ملك صاحبه البائع أو نحو هذا .

والشغار مأخوذ من قولهم شغرت الكلب اذا رفع رجله ليهول وهو اشارة الى ما يكون في حين الواقعة من مثل هذا الرفع فكأنهما انما قصدا قضاء الحاجة بغير نكاح كما سمي الزنا سفاحا . لأنهما كأنهما قصد اصب ماء الظهر فقط .

وفي النكاح أيضا: أن لا تكون المرأة محرمة بحج أو عمرة أو بهما ولا الزوج ولأنها كان أو وكلا . ولا المتزوج بنفسه ولا بتوكله حالا في احرام أو قبله .

وقد مضى ما في هذا في كتاب المناسك ، ومعنى هذا تأكيد أمر النكاح حتى لا يعقد على ما لا يحل الاستمتاع بها بوجه من الوجوه .

والمقصود بالنكاح هو الاستمتاع فلما كان الاحرام مانعا من الجماع وتوابعه ودواعيه حرم العقد للنكاح الى زواله فيكون النكاح ممكنا من الاستمتاع .

١- أي ولهذا المعنى : أشترط في النكاح أن لا يكون شغارا .

٢- لأنه . أي : النكاح الصحيح معقود عليها والصداق غيرها

٣- في المخطوطة ( البالغ ) تحريف ٨٦/ب/٣

٤- = = = ( والالزوج ) ٨٦/ب/٦

٥- أي سواء أنشاء الاحرام حين العقد أو كان متلبسا بالاحرام قبله .

٦- في المخطوطة و ( أمن النكاح ) تحريف ٨٦/ب/٨

٧- = = = ( ما لا الاستمتاع ) ٨٦/ب/٩

٨- = = = ( قما ) ٨٦/ب/١٠

٩- = = = ( جرى ) ٨٦/ب/١٠

١٠- أي : الى زوال الاحرام فحينئذ يكون النكاح ممكنا من الاستمتاع .

ولا يشبه هذا أن ينكح صائمة أو حائضا . لأن الصائم غير ممنوع من توابع النكاح  
 ودواعيه وكذلك الرجل في امرأته الحائض . فان ذكران المعتكف ينكح وهو ممنوع من الجماع  
 ( ١ )  
 ومن توابعه ( ٢ ) من القبلة واللمس . ( ٣ )  
 فان لاهل العلم في هذا قولين : أحدهما أن المحرم عليه الجماع ،

١- في المخطوطة ( الحامل ) والصواب مسلماً أثبتته بدليل ما تقدم .  
 ٢- أي إذا كانت بشهوة . اما اذا باشرها من غير شهوة فلا يحرم . قال  
 الامام النووي رحمه الله تعالى : ( اتفق أصحابنا على أنه يجوز للمعتكف المباشرة  
 بغير شهوة باليد والقبلة على سبيل الشفقة والاكرام أو لقدومها من سفر ونحو ذلك .  
 لحديث عائشة رضي الله عنها . قالت : ( كان رسول الله (ص) يدي بي الي رأسه  
 فأرجله ) رواه البخاري في الاعتكاف ٢٧٣/٤ ، مسلم في الحيض ٢٠٨ / ٣  
 قال : قال الماوردي لكنه يكره . ويحرم عليه الجماع وجميع المباشرة بالشهوة بلا خلاف  
 واتفق أصحابنا على ذلك . ونقل الماوردي وآخرون اتفاق الأصحاب عليه والقاضي  
 أبو الطيب : المجموع ٥٢٤/٦

وقال في المنهاج : وأظهر الأقوال . أن المباشرة كلمس وقبله تبطله . ان أنزل  
 والا فلا ، وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد : أنظر فتح القدير وشرح العناية ٣١٣/٢  
 والمنهاج مع شرح الجلال ٧٧/٢ ، والمغنى ٩٩/٣ .  
 والقول الثاني . عندنا تبطله مطلقا لحرمتها لعموم قوله تعالى ( ولا تبشرهن  
 وأنتم عاكفون في المساجد ) ، وبه قال مالك . أنظر المراجع السابقة ، والمنتقى ٨٦/٢  
 والقول الثالث أيضا لا تبطله مطلقا . نقله النووي عن المحاملي وصاحب البيان ،  
 والقاضي أبو طيب ، والأصح من هذه الأقوال الذي اختاره النووي والرافعي القول  
 الأول : راجع المجموع ٥٢٦/٦ ، وقال في شرح الجلال وهي حرام على قول للآية  
 شرح الجلال ٧٧/٢

٣- ظاهر كلام المؤلف يفيد أن القولين في تحريم التوابع وعده ، وليس كذلك  
 وانما القولان في افساد الاعتكاف بها كما تقدم .  
 أما التحريم فمتفق عليه اذا كانت بشهوة . للآية ، وقد رد النووي على صاحب العدة  
 في هذه المسألة حيث قال : ( وأما قول صاحب العدة ، فأما المباشرة من القبلة  
 واللمس ونحوهما . فهل يحرم ؟ ) فيه قولان .

فغلط منه والصواب القطع بتحريمها . وانما القولان في افساد الاعتكاف بها وكلامه  
 في تفريع ذلك يقتضي أن مراده أن التحريم متفق عليه وانما الخلاف في افساد  
 وكأنه وقع معه سبق قلم ، وقريب من عبارته عبارة الغزالي في الوسيط . فانه قال :  
 في مقدمات الجماع كالقبلة والمعانقة . قولان ( أحدهما ) يحرم ويفسد كما في الحج  
 ( والثاني ) لا كما في الصوم هذا الفظه : راجع المجموع في المرجع السابق .

من يحرم عليها العقد

دون توابعه من القبلة واللمس فهو كالصوم والحيف. ( ١ )  
 ومن قال بالقول الآخر فإنه يقول : ان المعتكف يفسد عليه توابع الجماع ودواعيه  
 من اللبس والطيب وهذان محرمان على المحرم .  
 فالنكاح من دواعي الجماع فحكمه حكمها ، ولا بأس بأن يكون شهود النكاح محرمين  
 لأن النكاح لا يتعلق بأعيان الشهود كتعلقه بأعيان المتناكحين والولي . ألا ترى  
 أنه ليس من يحضر عقد النكاح للشهادة عليه مقصودا بل هو وغيره سواء ، وقد يحضر  
 عقد النكاح من لا يستحضر ولا ( يستشار ) فيصح العقد والله أعلم .  
 وشرائط صحة النكاح كثيرة سيرد منها فيما يرد . ان شاء الله تعالى .  
 وأول ما يحتاج اليه من ذلك : معرفة من يحرم عليه العقد من النساء وذلك يقع بشيئين  
 أسباب ، وأنساب .

( ٦ )  
 فأما الأنساب : فقد ذكر الله في كتابه ، البنات والأمهات ، والأخوات والعمات  
 والخالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت ،  
 واتفق أهل العلم على أن الجدات بمعنى الأمهات من قبل الأب والأم وان علون  
 وان أولاد البنات كبنات الصلب وان سفلى ، حتى بنات البنات كأصلها : ثم قالوا :  
 ان أولاد العمات وأولاد الخالات ( لا ) تشركهن . ووجه هذا الباب . أن المناكح  
 انما يراد به التألف ، والتناسل ، وهو يعقد للاستدامة الى أن يحدث طلاق أو موت

- ١- وعلى هذا القول فلا اعتراض . لأن المفسد عليه الجماع دون توابعه .
- ٢- وهو ما تقدم أنه ممنوع من الجماع وتوابعه من القبلة واللمس .
- ٣- في المخطوطة ( لم يحرم ) والصواب ما أثبتته كما تقدم ذلك في الهامش السابق .
- ٤- أي حكم النكاح حكم التوابع فيجوز للمعتكف أن يعقد نكاحه ونكاح غيره  
 بما خف من الكلام . لأن عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافي دواعي النكاح  
 من التطيب والتزيين .  
 والفرق بينه وبين الحج والعمرة أنه لا خلاف أن الحج يمنع دواعي النكاح من التطيب  
 فيمضغ من مقدامته ، والاعتكاف لا يمنع دواعي النكاح من التطيب فلم يمتنع مقدامته  
 من العقد كالصوم : انظر المنتقى ٨٦/٢
- ٥- في المخطوطة ( يستشير ) / ٨ من الآخر ب/ ٨٦
- ٦- يقول ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات  
 الأخت وأمهاتكم اللائق أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم التي  
 في حجوركم من نسائكم اللائق دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم )  
 في المخطوطة ( تشركهن ) الصواب ما أثبتته والله أعلم .

أونحو همل<sup>(١)</sup> مما يقع به الفراق من الزوجين . وبناء هذه الأمور على الاستمتاع ٨٦/أ  
ولا خفاء<sup>(٢)</sup> ( بفتح ) موقعة الرجل أمه فان ذلك لو كان مما أبيع لكان  
لا يقع الا بالا احتشام<sup>(٣)</sup> ومنسوب الى قلة المزوءة وقلة الحياء ، وهذا يوهن أسباب الاستمتاع  
وقيل : انه لا يوجد في الحيوان ذكر ينزوع على أمه فان كان هذا صحيحا  
فهو لا زم للطباع غير مفرق لها ، ثم على هذا المعنى موقعة البنات  
لا يقع الا على الوجه الذي تقع به موقعة الأمهات وبنات البنات  
وان سفلن بمنزلة البنات للصلب وما كان منه وما يتفرع منه .  
والمعنى أيضا عام للجميع نريد بهذا أن الجدة تسمى أما ، وان معنى  
الأمومة والولادة موجودة فيها ، والموجود في الناس مخاطبة  
الجدة بما تخاطب به الأم ، وان فرق بينهما بأن يقال : الأم الكبيرة  
والأم الصغيرة وكذلك هذا في الأب الأدنى والجد ، وهكذا بنات البنات  
هن بنات في الاسم والمعنى . لأن بنت البنت يخاطبها جدها بالبنوة  
كما أنها تخاطبها بأبوة ثم المتفرع على سبيل كون التوالد موجودا  
في الجميع لأن الجدات من قبل الأم يتوالدون على هذا السبيل وكذلك  
بنو البنين ، وأجداد الأباء كما قال البحترى : في رجل ذكر أباه بالشرف  
الموروث .

شرف<sup>(٥)</sup> تتابع كابر عن كابر : كالرمح أنبوبا على أنبوب ( ب ) ٦

١ = في المخطوطة ( ولا خفاء بموقعة ) ٨٧/ب/١

٢ = الاحتشام : الاستحياء والاستحياء والاحتشام . قال في اللسان : الحشمة  
الاستحياء وهو أن يعتشم المحارم . أي يتوقاه : اللسان مادة ( حشم )

٣ = قال في اللسان النزو الوثبان ومنه نزواتيس ولا يقال الا للشاء والدواب  
والبقر في معنى السفاد : اللسان مادة ( نزا )

فليس هذا في كل الحيوان بل في بعض الحيوان ان صح ذلك قال  
في محاسن الاسلام والشرائع ( قيل لا ينزوحل على أمه الا الحمار  
والكلب فلا يجوز أن يشرع في حق بني آدم ما يستنكف منه البهائم )

٤ = البحترى هو الشاعر المعروف المشهور الوليد بن عبيد بن يحيى  
البحترى مدح جماعة من الخلفاء أولهم المتوكل على الله وخلق كثيرا  
من الأكابر والرؤساء وأقام ببغداد دهرا طويلا ثم عاد الى الشام

مات سنة ٢٨٣ هـ أنظر الإغاني ٧٤/٨ ، ٧٣ ، البداية ٨٣/١١ ،  
٥ = في المخطوطة ( شرفا ) وما أثبتته من ديوانه

٦ = البيت للبحترى أنظر ديوانه ١١٤/١ ط القسطنطينية =

فهذا في معنى والبنين، والبنات، والامهات.  
 فأما الأخت فانها وأخاها قد اشتمل (عليهما) صلب واحد ورحم واحد،  
 فأسباب الحيات والحشمة فيهما غالبية وعليهما مستولية. وان كان اتصال  
 نسبهما واقعا على سبيل المقابلة والمحاذاة لا على سبيل  
 التوالد، ثم هكذا اذا حاذهما صلب واحد دون الرحم أو رحم واحد دون  
 الصلب، وان كانت أسباب الحشمة أضعف بشئ قليل، وجرى الأمر  
 في أولاد الأخت، والخالة أخت الأم فكان لهما <sup>(١)</sup>قرب القرابة مثل ذلك  
 على هذه الجملة كان العرف في تجنب نكاح الأخوات وأولادهن، ونكاح  
 العمات، والخالات فأقر عليه، ونظرنا في أولادهما فقلنا لو حكمنا لهم  
 بحكمهما لامتد ذلك في أولاد الأولاد <sup>(٢)</sup> وخرج الأمر الى ضيق المناكح  
 على القريب في قرابتهم حتى يدعوا ذلك الى مناحة العجم، وفي هذا  
 تضيق واخراج القوم من العادة في <sup>(٣)</sup>عدم (الالفه من مناحة العجم  
 ومع هذا فان أكثر مناكحهم — ان ما كان في بنات العمومة فوافق  
 ما ورد <sup>(٤)</sup>للشريعة عادتهم، والله أعلم.  
 وقد يجوز أن يكون تحريم العمه، لأنها تدلى في القرابة بأبي الخاطب  
 وهي محرمة على الاب، لأنه أخوها، وكذلك (الخالة) محرمة على الأم  
 من جهة الاستدالة ومحرمة عليها لو كان ذكر، لأنه يكون حينئذ أخاها  
 وتكون هي أخته <sup>(٥)</sup> وكذلك تحرم على الخاطب <sup>(٦)</sup>.

- 
- ١- في المخطوطة ( عليها ) والصواب عليهما كما هو واضح . ٨٧/أ/١٤
  - ٢- في المخطوطة ( التوالد ) هذا تحريف ٨٧/أ/١٥
  - ٣- يقصد بهما الأخ لأب والأخت فانهما جمعهما صلب واحد دون الرحم
  - ٤- المراد به الأخت لأم مع الأخ لأم فانهما جمعها رحم واحد دون الصلب
  - ٥- النص في المخطوطة ( ثم هكذا اذا خازاهما صلب واحد دون الرحم  
 واحد دون الصلب ) ١٠ / من الوسط / ٨٧
  - ٦- أي : في أولاد العمات والخالات.
  - ٧- أي : في أولاد أولادها وفي هذا هيق المناكح .
  - ٨- في المخطوطة ( من العارة في الألفه ) = ٥ من الآخر / ٧٧
  - ٩- في المخطوطة ( وكذلك هي ) وليس واضحا ٢ قبل الآخر / ٧٧
  - ١٠- أي : لو كانت الأم ذكرا كانت محرمة عليها لأنه يكون حينئذ أخاها
  - ١١- أي : الخالة .
  - ١٢- أي : وكذلك تحرم الخالة على الخاطب .

لأنه في التقدير ابن أخيها وابن أختها لو كانت هي <sup>(١)</sup> ذكرا فعاد الأمر  
 في العمة والخالة الى شئ واحد اذا تصور بأمر يدلى به الخالة ذكرا  
 فاذا كانت المخطوطة بنت الخالة فالخا طب ابن العم لا يحرم  
 أحدهما على الآخر وجرى ما قلناه في العمة والخالة على قياس الأخت  
 المحرمة على الأخ ، لأنها تدلى بأبي الخاطب أو أمه أو بهما ، (وأيها) (٣)  
 كان فإن الأخ الذي باء زائمه ولد لا تحل مناه كحتمه <sup>(٤)</sup> ، ثم لأولاده حكمه  
 في الحرمة لأنهم أولاد الولد لا تحل منا كحتمهم فليس يخرج لنا من إناث  
 ولد الأخت، وإن سفلن من تحله منا كحتمه و يخرج لنا من إناث ولد العمة والخالة  
 اذا أجرينا الأمر على هذا الاعتبار . فاختلف الصنفان لهذا . ثم تقرب هذا  
 أنه <sup>(٥)</sup> يخرج لنا من إناث ولد الأخت من يكون الخاطب لها خالا ، ومنا كحتمه الخال  
 لا تجوز ، وإنما يخرج لنا من إناث ولد الخالة والعمة من يكون الخاطب لها ابن خال وابن عم .  
 ومنا كحتمها تجوز .  
 وأما الأسباب فمنها الرضاع ، وقد وردت السنة بقوله عليه السلام (يحرم  
 من الرضاع ما يحرم من النسب) <sup>(٦)</sup> وروري (من الولادة) <sup>(٧)</sup> والمعنى واحد .  
 ووجه ذلك أن الرضاع مما يحرمه الناس ، وخصوصا العرب حتى سألوا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ما يذهب مدمة الرضاع <sup>(٨)</sup> ؟

(١) - أى في صورة العمة ، وابن أختها . أى في صورة الخالة

٢- في المخطوطة ( بابن الخاطب ) ٣ / ب / ٨٧

أى : تكون أخت لأب أو أخت لأم أو أخت لأبوين .

٣- في المخطوطة ( وأي )

٤- في المخطوطة ( لا منا كحتمه ) ٣ / ب / ٨٧

٥- في المخطوطة ( يخرج ) ٧ / ب / ٨٧

٦- الحديث متفق عليه من حديث عائشة زوج النبي (ص) ولفظه

عن عائشة أنها أخبرته أن عمها من الرضاة يسمى أفلح استأذن

عليها فحجبتة فأخبرت رسول الله (ص) فقال لها لا تحجبي

فانه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب) مسلم ١٠ / ٢٢ بخارى ٥ / ٢٥٣

٧- وفي رواية لها أيضا ( يحرم منها ما يحرم من الولادة ) المرجع السابق .

٨- في المخطوطة ( مدة ) ١٢ / ب / ٨٧ والصواب ما أثبتته .

فقال : عبد أو أمة ( ١ ) فاحتمل أن يكون المعنى فيه انهم سأ لو عما يقضي به ذمام المرضعة فيما ( عانتها ) من مشقة الرضاع كتربية الولد الى أن يبلغ به الحد الذي يتما سك با لاغذية والا طعمة فقيل لهم يقضي هذا أن تكرم المرضعة بعبد أو أمة ، فيكون ذلك كالمقابل للصبي المبلغ به في التريبة مبلغ من يستغنى عن الرضاع ، فكأن المرضعة أعطت أبوي الوالد ولدا وأثا بوها عليه بعبد أو أمة ، وانما سئل عن هذه العلة لأن نساء العرب [ تأنف من الا رضاع بأجرة ] ( ٤ ) حتى قالوا : تجوع الحرة ولا تأكل بثديها ( ٦ ) أي لا تكتسب بالارضاع فتكون ( ظئيرا ) بالأجرة

١ = الحد يث أ خرجه الترمذي بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع ؟ فقال : ( غرة عبد أو أمة ) قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ٣١١/٢ أبو داود في كتاب النكاح ٤٧٦/١ ، والنسائي في النكاح ١٠٩/٦

قوله غرة بضم معجمة وتشديد مهملة هو المملوك قوله ( ما يذهب عني مذمة الرضاع ) بكسر الذال وفتحها بمعنى ذمام الرضاع من الذمة والذمام ، وقيل هي بالكسر والفتح الحق والحرمة التي يبذل مضيعها ، والمراد بذمة الرضاع الحق اللازم بسبب الرضاع فكأنه سأل ما يسقط عني حق المرضعة حتى أكون قد أدبته كما ولا وكانوا يستحبون أن يهبوا للمرضعة عند فصال الصبي شيئا سوى أجرتها أنظر شرح الحافظ لجلال الدين النسائي ١٠٩/٦

٢ = في المخطوطة : ( فيما عاينته ) ٨٧/٣

٣ أي ليكون الجزاء من جنس العمل . لأنها خد مت الطفل الى أن ينقطع فكا فوها بخادم يكفيها المهنة

٤ = في المخطوطة مرسوم هكذا ( وانما سئل عن هذه الالفة نساء العرب )

١٠ / من الاخير ٨٧ لعل لصواب ما أثبتته والله أعلم .

٥ = في المخطوطة ( الجرة ) تحريق ٨ / من الاخير ٨٧

٦ = = ( بثديها ) والصواب ما أثبتته

قال في كتاب الأمثال ( تجوع الحرة ولا تأكل بثديها ) قال أبو عبيد

وهذا مثل قد يم ولكن العامة ابتدأته وحولته فقالت : ( لا تأكل

بثديها ) وكان بعض العلماء يقول : وليس هذا بشيء ، وانما هو ( بثديها )

ومعناه عند هم الرضاع يقول : لا تكون ظئرا لقوم على جعل تأخذها

منهم . يضرب للرجل تصيبه الخلة والفقر وهو في ذلك لا يتعرض لما

يدنسه من المكاسب : كتاب الأمثال لابن سلام ص ١٩٦

٧ = في المخطوطة ( أي تكتسب ) والصواب ما أثبتته

٨ = ( ضيرا ) تحريف فتكون ظئرا أي مرضعة وفي الحد يث

ذكر ابنه ابراهيم فقال : ان له ظئرا في الجنة ( الظئر المرضعة

غير ولدها : اللسان مادة ظأ ر )



وانما كان ذوات الهمم منهن يرضعن اكراما فوجب في حق المرأة  
أن تقابل بسا كرام مثله ( فوقع )<sup>(١)</sup> ذلك الا كرام [بدل لبن] من الرقاب  
لما ذكرنا والله أعلم .

وينحو هذا المعنى عدل الرضاع بالولادة ، وفي الولادة وما يتقد مها  
من الحمل الى حصول انفصال الجنين من أمه من المشاق والمكاره  
ما لا يخفى . وكذلك ( في الرضاع )<sup>(٣)</sup> مشاق ومكاره على ما قد عرف منها  
فعدل أحد هما بالآخر كما قرن الله الشكر للوالدين بالشكر لنفسه  
فقال : ( أن اشكر لي ولوا لديك )<sup>(٤)</sup> لأن التربية من الوالدين للولد  
أحد الا يجادين الواقع أحدهما باللجه تعالى فلهذا المعنى  
وما ذكرناه ( أقيم )<sup>(٥)</sup> تعظيم حرمة الرضاع مقام الولادة ( ووقعت )<sup>(٦)</sup>  
به حرمة القرابة في النسب والصهر نحو ما وقع بالولادة ،  
ثم كان اللبن وان شوهده وجوده في المرضعة متولدا من حدوث الحمل  
والولد الذي اشترك الوالدان فيه ، فأضيف الولد بالرضاع الى المرأة<sup>٨٧/١</sup>  
وصاحب لبنها الذي هو زوجها وهذا هو الذي يسميه الفقهاء لبن  
الفحل كما أضيف الولد في الولادة اليها ف قيل : لهما أبوان ووالدان  
وكان أعظم العناء والمشقة للمرأة فعظم في الشريعة حقها ف قيل :  
يا رسول الله من أبر ؟ قال أمك ثم أمي ، ثم أمك ثم أبك ( ٧ )

١ = في المخطوطة ( فرقع ) تحريف .

٢ = في المخطوطة ( بدلن ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٣ = = = ( في الوقاع ) من الأخير ٨٧

٤ = الآية من سورة لقمان = ١٤ ، وتام الآية ( ووصينا الانسان بوالديه  
حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوا ليك  
الي المصير )

٥ = في المخطوطة ( فلهذا المعنى وما ذكرنا من تعظيم حرمة الرضاع  
مقام الولادة ) ٢ قبل الأخير ٨٧

٦ = في المخطوطة ( ووقفت ) تحريف ٨٧/٢

٧ = الحديث صحيح أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة بلفظ  
عن أبي هريرة قال : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : أمك قال : ثم من ؟

قال : ثم أمك قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك قال : ثم من ؟ قال :

ثم أبوك ( بخارى في كتاب الأدب ١٠/٤٠١ مسلم في كتاب البر ١٦/١٠٢-١٠٣ )  
وفي رواية لمسلم من حديث وهيب من أبر الناس بحسن صحابتي ١٦/١٠٢  
ولم أقف على الرواية التي روى بها المؤلف

الصحابة في الحديث بمعنى الصحبة قال : الامام النووي رحمه الله تعالى  
( فيه الحث علي بر الاقارب وأن الأم أحقهم بذلك ثم بعد ها الأب  
ثم الأقرب فالأقرب . قال العلماء ( وسبب تقديم الأم كثرة تعبها عليه  
وشفتها وخدمتها ومعاونة المشاق في حملها ثم وضعه ثم ارضاعه ثم

تربيته وخدمته وتمريضه وغير ذلك : مسلم في المرجع السابق

ووردت الأخبار في الرضاع بعد دين فقيل (لاتحرم الرضعة والرضعتان) (١) فذهب من ذهب الى هذا .

ورأوا أن الثلاثة تحرم دون ما نقص عنها . وروى أن القرآن نزل بعشر رضعات

معلومات ثم نسخن بخمس معلومات) فذهب من أصحابنا الى هذا (٤) وذهب

الى الأول ذاهبون ورأى الفريقان (٥) هذا أولى من التحريم برضعة واحدة (٦)

لأن الواحدة لا يكون لها كبير تأثير في التغذية ، ولا يلحق المرأة منها كبير

مشقة وعناء فاذا تتابع مرارا كان للتأثير وحمل المشقة فيها أثر وموضع

فوجبت الحرمة ولزم الذمام .

ثم القول في معنى تحديد الثلاث أو الخمس ها هنا كهو في سائر الأشياء

(١) حديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب الرضاع (أن أم الفضل حدثت

أن النبي (ص) قال : ( لاتحرم الرضعة أو الرضعتان أو العصة أو المعتان ) مسلم ١٤/١٠

(٢) ذهب الى هذا أبو ثور، وأبو عبيد وابن المنذر وداود قالوا : تثبت

بثلاث رضعات ولا تثبت بأقل واستدلوا بحديث صحيح رواه مسلم وغيره (لاتحرم

الرضعة أو الرضعتان أو العصة أو المعتان ) قال ابن حزم : صدقوا أنها في غاية

الصحة ولكن لو لم يرد غيرها لكان القول ماقالوا لكن قد جاء غير هذا ( المحلى

١٤/١٠ شرح النووي لمسلم ٢٩/١٠ المغنى ٥٣٦/٧

(٣) يؤخذ على المؤلف قوله ( روى ) بصيغة التمريض مع أن الحديث صحيح

ثابت في صحيح مسلم وغيره وعن عائشة أنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن

عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسسخن بخمس معلومات فتوفي رسول (ص)

وهن فيما يقرأ من القرآن . مسلم في كتاب الرضاع ٢٩ / ١٠

قال الامام النووي : معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر انزاله جدا حتى أنه

صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوا

لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك

وأجمعوا على أن هذا ( لا يتلى ) راجع شرح النووي لمسلم المرجع السابق .

(٤) وكذلك هو الصحيح في مذهب أحمد كما قاله ابن قدامة في المغنى ٥٣٦/٧

(٥) في المخطوطة ( ورأى الفريقان ) ٨٨/١٨

(٦) هذا هو القول الثالث في المسألة ذهب الى تحريم قليل الرضاع وكثيرها

الأحناف والمالكية ، وهي إحدى الروايات عن الامام أحمد قاله ابن قدامة : =

المقدرة في الشريعة لا يوقف على حقيقة كثير منها، وإنما يرجع في ذلك إلى الجملة التي هي أن تتابع الرضاع ما يوجد له موقع .  
والثلاث قد تكون حداً في كثير من المواضع . للتكثير، والخمس كذلك،  
وعند الله حقائق هذا، واليه يرد العلم كله .  
وجعل للرضاع مدة معلومة، والمعنى فيه معقول وأن تغذية الولد  
باللبن إنما يحتاج إليه بعد الولادة مدة تمتد إلى مقدار ما يستغنى  
الولد عن اللبن ويتماسك بالآغذية من الأطعمة والأشربة وقد جعل الله  
ذلك وقتاً وهو حولان كما ملان لمن أراد أن يتم الرضاعة .

= في المغني ٦/٧ ( وعن أحمد رواية ثالثة ان قليل الرضاع وكثيره  
يحرم ، وروى ذلك عن علي وابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب )  
والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد وما لك والأوزاعي  
والثوري والليث وأصحاب الرأي، وزعم الليث أن المسلمين أجمعوا  
على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر به الصائم ،  
واحتجوا بقوله تعالى ( وأما تكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم  
من الرضاعة ) وقوله عليه السلام ( يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب  
: أنظر بدائع الصنائع ٧/٤ فتح القدير ٣/٤٠٤ ، المدونة ٢/٤٠٥-٤٠٦ ،  
المنتقى ٤/١٤٩ )

ويرد على أصحاب هذا الرأي الأحاديث الصحيحة الثابتة مثل حديث  
عائشة رضي الله عنها وأم الفضل المتقدم حيث أنه مبين للقرآن ومبين  
لعدد الرضاع قال النووي رحمه الله تعالى ( اعترضت الشافعية  
على المالكية بحديث ( لا تحرم المصاة والمصتان ) قال : وأما بواعنه  
بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها لكن ننبه عليها خوفاً من الاغترار بها  
منها أن بعضهم ادعى أنها منسوخة وهذا باطل لا يثبت بمجرد  
الدعوى ، ومنها : أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة وهذا خطأ  
فاحش بل قد ذكره مسلم وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة  
ومن رواية أم الفضل ، ومنها أن بعضهم زعم أنه مضطرب وهذا غلط  
ظاهراً وجساراً على رد السنة بمجرد الهوى وتوهين صحيح لنصرة  
الغضب وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة والصواب  
اشتراطه ( شرح صحيح مسلم ١٠/٣٠ )

= ١ في المخطوطة ( مرة ) تحريف ١٤/١/٨٨

فاذا كان حق الرضاعة انما ثبت لما يوجد فيه من التغذية التي هي في المعنى  
 تلى الأول .<sup>(٢)</sup> وجب أن يكون حكمه فيما بيناه في الحرمان، والحقوق مقصورا  
 على معناه . وهو وجوده في الوقت الذي يفتقر الولد اليه في كمال وجوده  
 واختصاص ( نموه )<sup>(٣)</sup> فاذا انقضت تلك المدة بطل تأثيرها لبطان معناها  
 وقد ضرب الله لك مدة متناهية في الحسن ، استبقا للمعنى الذي هو  
 اشتداد العظم وقوة نبات اللحم حتى تقبل طبيعة الطفل الطعام ونحوه  
 وهو حولان للكمال ، ورخص في الاطعام لما دونها بعد التشاور من الأيوين<sup>(٤)</sup>  
 في احتمال ( الطفل ) ، فاذا بلغ الحولين فالأغلب أن فصاله غير مضر به  
 لقد رته على هضم الطعام من الأغذية : وكان لما روى من جواز ارضاع الكبير<sup>(٥)</sup>  
 سبب معقول .<sup>(٦)</sup>

١ / = في المخطوطة ( يحق ) ٩ / من الأخير ٨٨ / ٩  
 ٢ / = في المخطوطة ( تلو ) لعل الصواب ما أثبتته . المعنى أن الارضاع  
 يلي الأول : أي الولادة .

٣ / = في المخطوطة ( لموية ) ٦ / أ / ٨٨

٤ / = قال في اللسان : فطم العود فطما : قطعه وقطم الصبي يقطمه فطما  
 فهو فطيم . فصله من الرضاع اللسان مادة ( فطم )  
 ٥ / = ما بين القوسين لا تمام المعنى .

٦ / في المخطوطة ( لطبيعته ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم . من الأخير ٨٨ / أ /  
 ٧ / = الخبر المشار اليه هو ما روته عائشة وأم سلمة أن أبا حذيفة ابن عتبة  
 بن ربيعة بن عبد الشمس تبني سالما وأنكحه ابنة أخيه هند بنت الوليد  
 بن عتبة وهو مولى لامرأة من الأنصار كما تبني رسول الله (ص) زيدا وكان  
 من تبني رجلا في الجاهلية رعاه الناس اليه وورث ميراثه حتى أنزل الله تعالى  
 في ذلك ( أدعوهم لأبائهم . . . الى قوله فاخوانكم في الدين ومواليكم )  
 فردوا الى آبائهم فمن لم يعلم أن له أبا كان مولى وأخا في الدين فجاءت  
 سهلة بنت سهل الأمرو القرشي ثم العامري وهي امرأة أبي حذيفة فقالت : يا رسول  
 الله انا كنا نرى سالما ولدا فكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد  
 ويراني فضلا ( أي : مستبذلة في ثياب المهنة ) وقد أنزل الله عز وجل فيهم  
 ما قد علمت فكيف ترى فيه ؟ فقال النبي (ص) : ( أرضعيه ) فأرضعته خمس  
 رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذل لك كانت عائشة رضي الله عنها  
 ( تأمر بنات أخواتها وبنات اخوتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها )  
 =

وهو ما كانت قريش تستعمله من التبنّي؛ فلما أريد فطمهم عنه، وتعلق الانتساب  
 بالولادة التي هي حقيقة فيه . ورأى عليه السلام أن ذلك شق على كثير  
 منهم أباح لهم الرضاع في الكبير حينئذ ، ولما استحکم لهم ابطال التبنّي  
 بامتداد مدة استعماله ونشأ بعد<sup>٥١٥</sup> آخرون ردوا<sup>(٢)</sup> ( إلى ) الأصل في الصغر  
 وليس ينبغي أن يستنكر ما يذكر من هذا المعنى من جهة تعليق الشرع  
 بنحو هذه المعاني .

فان الشريعة موضوعة للناس استصلاحا لهم ليقصر كل امرئ منهم نفسه على  
 ما شرع له فيتاكفوا عن التهاج والتظالم ولا ينكر أن يكون الصلاح في ازالة  
 الشريعة عن قوم في حين يثقل عليهم حملها ثم ردهم اليها حين ما خفف  
 عليهم حملها . فان الشرائع لم تجب لأعيانها بل لوضع الواضع اياها استصلاحا  
 للعباد فاذا عمت مشقة كل شيء كان رفعه جائزا ، وليس فيه ما يوجب أن تكون  
 الشرائع موضوعة على شهوات الناس بل على كل مكلف حملها مثل الرخصة  
 في الافطار ، وقصر الصلاة في السفر ثم ازالتها في الحضر وخصوصا هذا  
 المعنى في ملة الاسلام الموسومة بالحنيفة السمحة . والله أعلم .  
 ومن الأسباب الجارية في النكاح (المصاهرة) " وذلك على وجهين :

= ويدخل عليها وان كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها ، وأبت أم سلمة  
 وسائر أزواج النبي (ص) أن يدخلن عليها بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى  
 يرضع في المهد ، وقلن لعائشة والله ما ندرى لعلها كانت رخصة من النبي (ص)  
 لسالم دون الناس) رواه مسلم وأبو داود والنسائي ومالك وأحمد والبيهقي  
 وغيرهم بطرف متعددة والفاظ متقاربة عن عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما  
 فرواه مسلم في كتاب الرضاع ٣١ / ١٠ - ٣٣ ، وأبو داود في كتاب النكاح باب من حرم  
 به ٤٦٥ / ١ - ٤٦٧ ، والنسائي في النكاح ١٠٤ / ٦ ، ومالك في الموطأ مرسل  
 في كتاب الرضاع ، وأحمد ٣١٢ / ٦ من حديث أم سلمة ، والبيهقي في السنن الكبرى  
 ٤٥٩ / ٧ - ٤٦٠

١- في المخطوطة ( الانساب ) آخر سطر ٨٨ / ١٥

٢- في المخطوطة ( در الأصل ) الظاهر ما أثبتته ٨٨ / ب / ٢

٣- ما بين القوسين ليس من الأصل ٨٨ / ب / ١

أحدهما ما يمنع من النكاح في الافراد والجمع كالمنكوحة اذا دخل بها زوجها  
 حرم عليه بناتها ، وان سفلن<sup>(١)</sup> كما تحرم عليه أمها بالعقد من غير أن يكون  
 دخول فكذلك أمهاتها وان علون ، وتحرم على بنيه ، وبنني بنيه ، وان سفلن<sup>(٢)</sup>  
 وبنني بناته وتحرم على أبيه وأجداده من قبل أبيه وأمه ما علوا وهذا تفصيل  
 ما حرم الله في آية النكاح من الربايب وأمهات النساء ونساء الأباء .<sup>(٤)</sup>  
 والوجه الثاني : ما يحرم في الجمع كالجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها<sup>(٥)</sup>  
 وبين المرأة وأختها . فان له أن يتزوج بكل واحدة اذا فارق الأولى منهما . فان  
 جمع بينهما في عقدة واحدة فلا نكاح على الاثنين ، وان تقدم عقد احدهما فلا  
 نكاح على المتأخرة .  
 فأما الوجه الأول : فان الله حرم الربايب اذا كانت الأم مدخولا بها . فله  
 اذا باننت الأم منه أن يتزوجها .<sup>(٦)</sup>

- ١- في المخطوطة ( حرم عليه بناتها وان سفلن وكما يتزوج فتحرم عليها أمها )  
 ١٢/ب/٨٨ لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .  
 ٢- أي : أمهات الأم .  
 ٣- في المخطوطة ( وان سفلن ) ٣/ب/٨٨  
 ٤- أي : في قوله (ولاتنكحوا ما نكح أبائكم من النساء الا ما قد سلف انه  
 كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم  
 وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة  
 وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم التي دخلتم بهن فان  
 لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم  
 وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف ان الله كان عفورا رحيفا ) الآية مشورة  
 النساء ( ٢٢ - ٢٣ )  
 ٥- هذا ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم ( لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين  
 المرأة وخالتها ) رواه الشيخان من حديث أبي هريرة . البخارى في النكاح  
 ١٦٠/٩ مسلم في النكاح والنسائي في النكاح ٩٦/٦ ، أبو داود في النكاح  
 ٤٧٦/١  
 ٦- أي : اذا باننت بطلاقها قبل الدخول .

وحرم الله أمهات النساء من غير أن ذكر الدخول فذهب أكثر أهل العلم (١) إلى تحريمهن ، وإن لم يقع دخول .

والرَبِيْبَةُ (٢) في لسان العرب هي بنت امرأة الرجل من غيره ، والرَبِيْبُ ابن امرأته من غيره ، واشتقاق هذا الاسم من الرَبِيْب يقال : رَبِيْبْتَهُ وربيتَه والرَبِيْبُ بمعنى المربوب كما لقتيل بمعنى المقتول ، والعد يد بمعنى المعدود ، وكان الأغلب على القوم أن المرأة إذا كان لها ولد من زوج قد مات لم تنكح ، ورأت ذلك غضاضة على الولد إلا في حين ضرورة أن يكون ولدها صغيرا فتحتاج إلى من يكفيها مؤنة تربيته فتزوج فينفق الزوج على ولدها فيصير هو الراب (٣) له أي المربي ،

١/٨٨

وكذلك إذا تزوج امرأة وله ولد صغير من غيرها / سميت المرأة رابة ولما كان هذا هو الأصل جرى الاسم على كل واحد تزوجت أمه صغيرا كان الولد أو كبيرا محتاجا إلى نفقة زوج الأم في تربيته أو غنيا كفله الزوج الأجنبي ( أو لم يكفله ) ومن مشهور الشعر قول القائل (٤) :

١ = ذهب إلى هذا أكثر أهل العلم منهم الأئمة الأربعة وذهب أهل الظاهر إلى أن الأم كالبنت فلا تحرم إلا بالدخول على البنت كما أن البنت لا تحرم إلا بالدخول على الأم قال ابن حزم : وفي كل ذلك اختلاف قد يم واحد يث ، وذهبت طائفة إلى أن الأم لا تحرم إلا بالدخول بالابنة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص عن علي بن أبي طالب أنه سئل في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها أله أن يتزوج أمها ؟ فقال علي هما بمنزلة واحدة يجريان مجرى واحد إن طلق الابنة قبل الدخول بها تزوج أمها وإن تزوج أمها ثم طلقها قبل الدخول

تزوج ابنتها وهذا صحيح عن علي رضي الله عنه ( راجع المحلى ٥٢٨/٩ )

٢ = قال في لسان العرب : والمربوب ، والرَبِيْبُ ابن امرأة الرجل من غيره وهو بمعنى مربوب ويقال للرجل نفسه راب ورَبِيْبَةُ الرجل بنت امرأته من غيره ويقال لامرأة الرجل إذا كان له ولد من غيرها رَبِيْبَةٌ وذلك معنى رابة وفي الحدِيث الرابكا فل وهو زوج أم اليتيم : اللسان مادة ( رب )

٣ = في المخطوطة ( وهو الرب ) الصواب ما أثبتته وقد تقدم بيان هذا قريبا

٤ = نسبة في اللسان لمعن بن أوس

( ٢ )  
 ( ١ ) ( فان بها جا رين لن يغدرا بها : ربيب النبي وابن خير الخلائف )

( ٤ )  
 ( ٣ )  
 أراد بريب النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سلمة وهو ابن أم سلمة  
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم . وكان كبيراً ( ٥ ) أتزوج النبي صلى الله عليه وسلم  
 بأمه . وروي بعضهم أنها قالت حين أرادت أن تتزوج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم . قم يا عمر فزوج ( ٦ ) رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 وفي رواية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ في المخطوطة فان لها جا ران لن يغدرا بها . تصحيف وتحريف  
 والتصويب من اللسان .

٢ في المخطوطة ( خلائق ) تحريف .

نسب البيت في اللسان الى معن بن أوس يذكر أمراً ته وذكر أمراً لها :  
 انظر اللسان مادة ( ريب )

٣ = هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله المخزومي

وهو ربيب النبي صلى الله عليه وسلم . أمه أم سلمة أم المؤمنين ، ولد  
 بالحبيشة في السنة الثانية كذا قال ابن حجر في الاصابة ١٢/٢  
 وفي التهذيب ٧/٤٥٦ ، وابن عبد البر في الاستيعاب ٣/١١٥٩ تحت رقم  
 ( ١٨٨١ ) ، قال في الاصابة مات بالمدينة سنة ثلاث وثمانين  
 في خلافة عبد الملك بن مروان .

٤ = سبقست ترجمة أم المؤمنين أم سلمة في صفحة ( ٤٤٩ )

٥ = هذا محل خلاف بين العلماء . وأما ما رواه أهل السير والمغازي  
 يدل على أنه كان صغيراً . لأنه ولد في السنة الثانية من الهجرة  
 ودخل الرسول صلى الله عليه وسلم . بأم سلمة في السنة الرابعة . فاذا  
 كان هذا يكون عمره سنتين . فقد تقدم ذكر أقوال العلماء في هذا  
 في ولاية النكاح فراجع هناك . صفحة ( ٦٠٩ )

٦ = في المخطوطة ( فزوج برسول الله صلى الله عليه وسلم . الصواب ما أثبتته .



( ١ )  
هو القائل لسه هذا، حشم امتد هذا الاسم الى أن قال هذا القائل هذا البيت . ومعنى تحريم الربائب على زوج الأم وقوع التربية منه للربيبية فأقيمت تلك التربية مقام النسب، وصارت في حكم بنته لو كانت له من أمهات فصا رآها ثم سوي بين وجود التربية منه لها وبين عدم التربية .  
وهذا من باب الحكم بالمعنى الغالب ولما لم يكن هذا المعنى وهو التربية قويا في باب اثبات الحرمة اذ لم يكن أكثر من انفاق قد يكون من الأنساب في مواضع كثيرة على أصناف من الناس قد يقربون وقد يبعدون وكان محصوله ضربا من العواسة لم تتحقق ( الحرمة ) الا بعد دخول الزوج . لأن المقصد ( ٢ )  
بالنكاح هو الاستمتاع وقد يعقد بحقيقة ( ولا ) تكمل أحكامه [ لا بالدخول ] ( ٣ )  
فلا تحل المطلقة ثلاثا للزوج الأول حتى يدخل بها الثاني .  
ولا يجب حد الرجم حتى تكون المرأة الزانية مدخولا بها .  
ولا يستقر مهرها في الحياة حتى يدخل بها الزوج .  
فان فارقتها الزوج قبل الدخول سقط عنه نصف مهرها في حال ، وكله في حال ( ٤ )  
فأثبتت الحرمة للربيبية بتحقيق نكاح أمها وتكميل أحكامه ، وتشبيت حرمانه ( ٥ )  
وتصير البنت لذلك كالولد .  
وأما أم المرأة : فسواء دخل بها أو لم يدخل فان نكاحها يحرم أمها على الزوج حتى لا يحل له أن ينكحها .  
( ٦ )  
ووجه هذا أن نكاح الرجل امرأة قد كانت له وقد فارقتها قد يورث عداوة بين الثانية وبين الأولى [ وهو ] الموجود في النساء من الغيرة وهذا أقل ما يوجد في الأجنبية .

- ١- في المخطوطة ( لها ) خطأ ٧ / أ / ٨٩  
أما هذه الرواية فقال الشوكاني في نيل الأوطار . لا أصل لها : فقد تقدم أنظر ص . ( ٦٠٩ )  
٢- في المخطوطة ( المرأة ) تحريف ١٣ / أ / ٨٩  
٣- ( لا ) سا قطة من المخطوطة ( ٤ ) ما بين القوسين لاتمام المعنى . ٨٩ / أ /  
٤- أي : سقط عنه في حال . أي : في حال الطلاق قبل الدخول ، وثبت كله في حال : أي في حال ككون الطلاق من قبل الزوج فان لها نصف المهر ، ويسقط كله اذا كان سبب الفراق من قبلها كردتها وارضاع زوجها الصغيرة .  
٥- أي : بالدخول بالأم .  
٦- في المخطوطة ( أمها وعلى الزوج ) الواو مقحمة من غير معنى ٧ / من الآخر ٨٩  
٧- أي : نكاح لها بعد أن تزوج غيرها قبلها .

( ١ )  
في الأقل وهو في الأقارب غالباً . أو كالعالم فيحرم نكاح الأم بعد البنت

( ٢ )  
لهذا السبب لما يورثه من الفساد ، ولم يكن في هذا المعنى ما يقتضي افتراق الحكم في وجود الدخول وفي عدمه . لأن خوف حدوث ما ذكرنا عام للحالين

وأما حلائل الأبناء فقد يَحْتَمَلُ = والله أعلم بأن يكون على ما مضى

( ٣ )  
من خوف [فتنة] النساء . لأنه قد يغلب على كثير من الناس أن يسوءهم نكاح

غيرهم امرأة كانت لهم فلا يؤمن أن يقع هذا في الرجل إذا تزوج/حليلة ابنه ١/٨٩

( ٤ ) ( ٥ )  
وإذا كان هذا موجوداً في حياته جرى الحكم المعلق به عليه بعد وفاته

لما عساه أن يسوء ولده وأقاربه .

( ٦ )  
وكذلك هذا في نكاح الابن امرأة أبيه وعلى أنه أفضح وأشنع، وقد كان بعضهم

يفعله في الجاهلية ويكرهه الأكثرون . وكانوا يسمون ولدها من ابن زوجها

ولد المقت والى هذا فيما نراه أشير بقوله ( وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ

إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَلْوَةً سَبِيلاً ) . ( ٧ )

فنبهوا على تقادم قبحه عندهم قبل نزول القرآن وإذا كان الله عز وجل

قد حرم الربايب لأنهن في معنى البنات فكذلك امرأة الأب في معنى أمه

( ٨ ) ( ٩ )  
في عظم الحق ( بمالا ) يخلوا من كفالة كانت [التربيته اياه] وقيام منها عليه .

١- مفعول ليوجد .

٢- في المخطوطة ( لهذا الباب ) ليس بظاهر .

٣- في المخطوطة ( من خوف النساء ) ٢ / قبل الآخر ٨٩ /

٤- في المخطوطة ( في حياة ) ٨ / ب / ٨٩

٥- في المخطوطة ( جاز ) تحريف .

٦- في المخطوطة ( أفضح ) ٢ / ب / ٨٩ .....

٧- الآية من سورة النساء ( ٢٢ )

قصال ابن كثير . في معنى قوله ( ومقتاً ) أي : هو أكبر في نفسه ، ويؤدى

الى مقت الابن أباه بعد أن يتزوج بامرأته ، فان الغالب أن من يتزوج بامرأة يهتض

من كان زوجها قبله ، ولهذا حرمت أمهات المؤمنين على الأمة لأنهن أمهات لكونهن

زوجات النبي ( ص ) وهو كالأب بل حقه أعظم من حق الأباء بالاجماع . بل حبه مقدم

على حب النفوس صلوات الله عليه وسلم ) تفسير القرآن العظيم ١ / ٤٧٩

٨- في المخطوطة ( بما يخلو ) ٦ / ب / ٨٩

٩- في المخطوطة ( أباه ) ٦ / ب / ٨٩

وقد كانت العرب أو كثير منها يرون نكاح نساء الآباء من أخلاق الفرس (وهو زميم)

لا حلالهم إياها من محل الامهات وعلى هذا قال قائلهم . ( ١ )

والفارسية فيهم غير منكورة \* \* فكلهم لأبيه ضيزن سلف . ( ٢ ) ( ٣ )

وكأنه أراد بالفارسية المجوسية ، وأحل امرأة الأب محل الأم ويدخل في حكم  
الريب بنات المرأة لصلبها ، وبنات بناتها وان سلفن . وكذلك في حكم أمهات

النساء جداتهن ، وان علون ، وفي حكم حلائل الأبناء بنو الأبناء ، وان سلفن

وفي حكم نساء الآباء الأجداد وان علون سواء كانوا من قبل الأب والأم . ( ٤ )

ووجهه أن النكاح بني أمر تحريمه على الشيوع ، والانتشار فدخل في تحريم

الأمهات الجدات ، وفي تحريم البنات بنات البنات ، وان سلفن فكذا هذا ( ٥ )

فيما ذكرنا في هذا الفصل ، وذلك لتأكيد أمر النكاح وحسم الباب على أعم

الوجوه . لأن التوالد يقتضي البغضة والله أعلم .

وحكى بعض العلماء المتقدمين أن من عجائب الشريعة أن الرجل يكون محرما

لا امرأة أبيه بعد بيئته منها . ولا يكون الأب محرما لها أو كلاما هذا معناه

ووجه ما قال . ان الحرمة انما تثبت للابن بسبب نكاح الأب وكذلك هذا

في حليلة الابن فان الابن لا يكون محرما لها ويكون أبوه محرما . والأب انما

تثبت حرمة هذه بالابن .

١- نسبة في اللسان الى أوس بن حجر .

٢- في المخطوطة ( ضرر ) تحريف والصواب ما أثبتته .

قال في اللسان : الضيزان الشريك ، وقيل الشريك في المرأة ، والضيزان الذي يزاحم

أياه في امراته . اللسان مادة ( ضرن ) .

٣- يقول هم مثل المجوس : يتزوج الرجل منهم امرأة أبيه ، وامرأة ابنه .

قال في معجم مقاييس اللغة (سلف الرجال هما اللذان يتزوج هذا أختا وهذا أختا .

وهذا قياس السالفين وهما صفتا العنق ، هذه بحذاء هذه هذا في الأصل

وكأنه الذي يعقب على امرأة أبيه كذلك سلفا .

٤- في المخطوطة ( وفي نساء الابناء للاجداد ) الظاهر ما أثبتته

٥- في المخطوطة ( تحريم الامهات ) الصواب ما أثبتته ١/ب/٨٩

والمعنى في هذا ظاهر اذا تؤمل وذلك أن الرجل اذا تزوج امرأة  
فقد أثبت لها بالنكاح حرمت فيمن ولدت، وفيمن تلد فتأبذت الحرمة لها بالولادة  
التي أنما توجد فيها بالحقيقة دون الفرع فصار لولده منها ما صار لولده  
من غيرها ولو طلبها الزوج الذي هو أبوه . ولد لها لم يكن له من الحرمة  
ما للوالد ،

وكذلك اذا حرمت على الزوج ربييته فانما ذلك . لأن الربيبة تصورت  
بصورة البنت له ، وكذلك اذا تزوج أبوه امرأة فقد تصور الابن بصورة  
ابن المرأة فتأبذت له الحرمة فانما هي فروع يتركب بعضها على بعض  
ويتعلق بعضها ببعض فيوجد للمعنى أصل ثم يتفرع عنه ما يتركب / ١٩٩  
عليه حكمه من وجه آخر والله أعلم :  
والوجه الثاني من الأسباب :

تجاذب النكاح . وهو الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها  
فقد قيل : ان المعنى في ذلك ما لا يؤمن من وقوع الغيرة من أحدهما  
على الآخر كما ان القرابة يجرى بينهما التنافس والتحاسد ما لا يجرى  
مثله في الأجانب ، والأصل في النكاح انما هو وقوع التألف والتواصل  
فلما لم يحصل هذا فيه فلا معنى .  
وقد أصل بعض أهل العلم في هذا أصلاً . وهو أن كل امرأة تين  
لو كانت احدا هما رجلا لم يحل له نكاح الأخرى لم يجز الجمع

---

١ = في الأصل الفرج لعدم الصواب ما أثبتته .  
المعنى أن الفرع منها لغيره ليس له من الحرمة مثل ما لها . لأنه يجوز  
لأبناء هذا الرجل من غيرها أن يتزوج من بناتها من غير أبيهم . والله أعلم  
( ٢ ) لا يحرم على الولد منه من غيرها ما يحرم على الوالد . لأن الوالد  
يحرم عليه بالنكاح على الأم من ولدته ومن تلده ، ولا يحرم على الولد منه من غيرها  
من ولدته ومن تلده لغير أبيهم . هذا والله أعلم .

بينهما فأصل هذا في الجمع بين الأختين فإن أحدهما لو كانت (رجلاً) (١)  
لم تحل الأخرى له فكذلك المرأة وعمتها، وخالتها لو كانت اجداهما (٢)  
رجلاً لم تحل له الأخرى فحرم الجمع بينهما، وهذا مطرد في القربات (٣)  
وإذا حرم الجمع بينهما ففعل ذلك في عقد واحد لم يكن تخصيص احداهما  
باطالاً فكأحدها دون الأخرى (معنى) فلم يكن الا باطالهما معا . (٤)  
وأيهما تقدم نكاحها فقد انفردت فإذا ضمت اليهما الثانية لم تضم لأننا نحتاج  
الى فسخه اذا أثبتناه فلا يثبت ما سبيله أن يفسخ . (٥)  
وإذا كان الجمع منهيًا عنه وكان الجمع انما يحصل بالثانية لا بالأولى اذا انفردت  
وبطل نكاح الثانية دون الأولى . (٦)  
وكل ما ذكرناه مما تحرم به المرأة تجاذب نكاحها . فان الزنا لا يقوم مقامها  
التحريم، لأن الحقوق والحرمات الواقعة بين الزوجين بالنكاح لما جعله  
الله منه ونعمة على عباده لما فيه من التآلف والتواصل ليقع الاجتماع على احياء  
الدين والتظاهر على نصره الحق، وكان النسب هو عماد هذه النكته . (٧)  
لم يقم الزنا مقام النكاح لأنه مما لا يثبت به النسب .  
ولو كان النسب يثبت بالزنا لضلت الأنساب ولم يفرق بين الأقارب والأباعد ولصار  
الأمر الى التثاوب على المحرمات .

١- ما بين القوسين ساقط من المخطوطة ٥ / أ / ٩٠

٢- في المخطوطة ( فلذلك ) ٥ / أ / ٩٠

٣- في المخطوطة ( رجل ) ٧ / أ / ٩٠

٤- في المخطوطة ( فباطال ) ٩ / أ / ٩٠

٥- أي : ليس هناك ما يدعوا الى الفسخ لا اشتفاء أسباب الفسخ .

٦- أي : ولو زنى بامرأة ثم أراد أن يتزوج بأختها فلا يمنع ذلك من نكاحها

لأن الحرام لا يحرم حلالاً . لأن الزنا لا تثبت به حرمة .

٧- هي الفكرة اللطيفة : كما في معجم الوسيط مادة ( نكت ) .

وإذا لم يكن الله عز وجل لم يوجب الى ثبوت القرابة بالنسب والصهر  
سبيلا بالزنا لم يثبت واحد منها به .

ومن الأسباب المانعة من النكاح  
اختلاف الأديان :

وذلك . أن تكون مرتدة فلا تحل لأحد من المسلمين ولا غيرهم ، ولا يحل للمسلم  
من المشركات الا الحرة الكتابية . هذا مبني على ماضى من البغية  
في النكاح الائتلاف ، ولا إئتلاف مع وقوع الاختلاف في الدين لقطع الله  
القرابة بين المسلمين وبين الكفار فلم يباح لمسلمة أن تتزوج كافرا فتكون  
قد أباحت فرجها عدونا في الدين ولم يختلف في هذا المعنى أن يكون  
كتابيا أو مشركا لأن الأنساب واقعة بالأباء فيكون ولدها ابن كافر فلحقها  
العنارة .

وفي انكاح الكافر المسلمة علو عليها واستذلال لها . ومن عارت النساء  
خدمة أزواجهن وان يكن تحت أيديهم ، وأن يكون سلطانه هو المبارى عليهن  
وكذلك كله إذا وقع لكافر على مسلمة كان فيه من الاذلال والقهر والعلو ما ذكرنا ١٨/٩  
ومن هاهنا لم يجز لكافر ملك مسلم مبتدأ ولا مستداما .  
فلو ملك كافر عبدا كافرا فأسلم فرق بينهما ببيع العبد عليه لثلا يجري له عليه  
سلطان . ثم فرق بين المشركين في نكاح المسلمين نسائهم فأبيح لهم  
نكاح أهل الكتاب لفضيلتهم بالكتاب وتعلق اسلا فهم به . ( ٤ )

١- في المخطوطة ( الاسات ) ٨ / قبل الآخر أ / ٩٠ .  
٢- أي : أن سلطانه هو المعرض عليهن ( أي النافذ عليهن ) من برى له يبرى برى  
وانبرى : عرض له وباراه : عارضه وفلان يبارى فلانا . أي : يعارضه . اللسان مادة ( برى )  
٣- أي : وكذلك حاصل كل ما ذكر من الاذلال والتسلط اذا وقع العقد لكافر  
على مسلمة ث .

٤- في المخطوطة ( اسلامهم ) ٣ / ب / ٩٠ .

وان كانت فضيلة الأصلاح أكثر وأوفر، لتد ينهم به قبل أن يقع فيه تبديل أو نسخ (وان كان أحلا فهم علقوا به أو نسبوا اليه<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> منسوخا)، وهذه الفضيلة حقت دماء أهل الكتاب بالجزية ويخلطوا بالمسلمين بالذمة وباللزام أحكامهم حتى وجب على المسلمين الدفاع عنهم كما يدفعون عن أنفسهم، ولم يكن لمن لا كتاب له هذه الفضيلة، فقطعت الولاية عنهم أصلا حتى لم تحققن بالجزية دماؤهم، ولم يكن في كون الكتابية تحت المسلم استدلالا إذ هو العال على غيرها والقوام بأسبابها، واستخداها فله السلطان عليها لا لها عليه، وكأن فيما تراه الكتابية من تدبير زوجها بالإسلام واستعما له بدنه بالأحكام الحنيفية السمحة الحسنة ما يصح مثلها إلى دينه فإن الغالب على النساء الميل إلى أزواجهن وإيثارهن على الآباء والأمهات،

وهذه الفتنة إحدى العلل في تحريم المسلمة على المشرك اشفاقا<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> من أن تميل إلى دينه والله أعلم :

ثم جئنا إلى المرتد فوجدناه لا يقر على دينه الذي ارتد إليه إنما يستتاب، فإما التوبة، وإما السيف فلا هو في هذه كالمشرك غير الكتابي ولا هو كالكاتب، فمتى أبيع له نكاح المسلمة لم يتصور ذلك بصورة مسلم تزوج (مسلمة) ولا كتابي تزوج مشركة<sup>(٨)</sup>

- 
- ١ = أي عقلاؤهم . الأصلاح : جمع حلم . والحلم بالكسر الاناة والعقل وفي التنزيل العزيز ( أم تأمرهم أحلامهم بهذا ) اللسان مادة (حلم) أي أن أحبا رهم ورهبانهم أيضا فوالى الكتاب ما ليس منه من منسوخ وغيره : وأحلوا لهم وحرموا . كما قال عز وجل : ( اتخذوا أحبا رهم ورهبانهم أربابا من دون الله ) وروى عدي بن حاتم أنه سمع رسول الله (ص) يقرأ هذه الآية قائلا فقلت له : أنا لسنا نعبدهم قال : أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتحلونونه ؟ فقلت بلى . قال : فلتك عبادتهم ) رواه الترمذي : ٣٤٢ / ٤ . انظر تفسير ابن كثير ٣٦٢ / ٢ .
- ٢ = في المخطوطة ( علقاه ونسبا ) الظاهر ما أثبتته :
- ٣ = أي ما يحمل مثلها إلى دينه . قال في اللسان : صيغت القوم جملت بعضهم على بعض . وكذلك صعتهم : وفي المخطوطة ( صايعة ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .
- ٤ = في المخطوطة ( المسألة ) تحريف . ٩٠ / ١ / ١٢
- ٥ = في ( خ ) المشترك ( تحريف ) ٩٠ / ١ / ١٢
- ٦ = أي : خوفا . يقال ، أشفق منه خافه وحذر منه قال تعالى ( وهم من الساعة مشفقون )
- ٧ = في ( كتابية ) الصواب ما أثبتته ٩٠ / ١ / ١٥

ثم هذه ( ١ ) لا تتفق والقيام ( ٢ ) بأسباب المناكحة اذ لا يمكن من مال في يديه  
ينفق منه على امرأته فلم يحصل لنا في نكاحه ، ومناكحته معنى من معانى  
المناكحات من المعاشرة ونحوها فيحرم نكاحه الا أن يتوب فتشبهت  
له صورة المسلم ، وتوبته أو يقتل فيصير الى النار نعوذ بالله منها .  
وهذا فيمن عدا المجوس فان حكمهم أن تقبل الجزية منهم ولا يتناكحوا ،  
ووجهه أن الله حقن الدم بالجزية فضيلة فلم نجعل الا للكتابين الذين ( ٣ )  
لهم الفضل على سائر الكفار على الوجه الذى ذكرناه .  
ووقع اختلاف فى المجوس هل كان لأسلافهم نبي أو كتاب فأشكل الأمر  
فيهم فيصار في السيرة منهم الى احتياط حقن دماءهم ، والكف عن نسائهم ( ٤ )  
وذا نكحهم وهذا كله واضح حسنه وغير خاف رجحانه على غيره مما يخالفه  
ومن أسباب تحريم النكاح . السرق .  
فلا يحل للحر نكاح أمة الا اذا كانت مؤمنة .

- ١- في ( خ ) هذه تثبت القيام بأسباب المناكحة ( هذا غير ظاهر . ولعل  
الصواب ما أثبتته . والله أعلم .
- ٢- أى : توجب القيام بأسباب المناكحة من نفقة ومعاشرة ونحوها .  
لأنه يردته بحجر عليه فلا يتصرف في ماله ويكون الحجر عليه من قبل الحاكم  
لأجل أهل الفيء . لأنه اذا لم ينتب ولم يرجع الى الاسلام قتل فيكون ماله فيئا  
للمسلمين لأنه عصم بالاسلام دمه وماله ، ثم ملك المسلمون دمه بالردة فوجب  
أن يملكو ماله بالردة ، ولما روى طارق بن شهاب أن أبا بكر الصديق رضي الله  
عنه . قال : لو فد بزاجة وغطفان . نغنم ما أصبنا وترد ورأينا ما أصبتم منا .  
أنظر المذهب مع شرح المجموع ٢٣٥ / ١٩ ، وشرح الجلال والقلبي ١٧٨ / ٤  
المحتاج ١٤٢ / ٤
- وما ذكر هنا قول واحد وهناك أقوال . أنظر المرجع السابق .
- ٣- أى : لأجل الفضيلة لأهل الكتاب .
- ٤- أى : في الحالة التى يتعامل معهم الى احتياط : السيرة في اللغة .  
السنة ، والطريقة ، والحالة التى يكون عليها الانسان وغيره . والسيرة النبوية  
وكتب السير : مأخوذة من السيرة بمعنى الطريقة : المعجم الوسيط مادة ( سير ) .
- ٥- لقوله عز وجل ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ) ولأمة خير من مشركة ولو  
أعجبتمكم )



وكان الرجل معدما لطول حرة كتابية كانت أو مسلمة وخائفا للعنات ان ترك النكاح .

ومن نكح أمة مع وجود هذين الشرطين ثم ارتفعاً أو أحدهما فالنكاح بحاله . وله أن يتزوج على الأمة التي تحت ثلاث حرائر .

أ.أ.

وهذا متصل بمعنى ما قبله من ابتغاء الكمال في النكاح وابتناء الأمر فيه على المعاني الفاضلة، والوجوه الكاملة اذ كان سبيله الاستدامة الى أن يحصل طلاق بحادث مما لا يقام معه حدود المعاشرة أو يفرق بينهما الموت المحتوم على الخلق .

وانما يبتغى فيه الكمال بوجود الدين الفاضل والحرية التي لا تكمل الأحكام الا بها . ولم يجوز في الرق الا في أحوال الضرورة فليس يجوز أن يتكح أمة الا اذا اجتمع فيها شرط وفيه شرطان .

فالشرط فيها الإيمان فلا يحل لحران ينكح أمة كتابية . كما يحل له أن ينكح حرة كتابية وذلك أنا قد أقمنا الدليل على جواز نكاح الكتابيات، وفساد نكاح المشركات غيرهن فكان المفرق بين الصنفين اجتماع النقص في المشركة من وجهين .

أحد هما وجود كفرها في الحال مع صحة دين الكتابي في الأصل ثم نظرنا فوجدنا الكتابية قد اعترأها النقص من وجهين .

### أحد هما : الرق .

والثاني : الكفر فاشبهت المشركة غير الكتابية فحرم نكاحها ، ونقصنا بها بالرق انها ناقصة الأحكام في المعاشرة الواقعة بين الزوجين) وبأن ولد هـ منها يكون رقيقا . لأن حكم الولد في حرته ورقه اذا كان أحد أبويه رقيقا والآخر حرام لحق بالأم . لأن ولا دتها

١ = أي أصابها النقص : قال في المصباح : عراه أمر واعتراه أصابه .  
٢ = لأن الأمة) خد متها لسيدها فلا يملك الزوج منها الا بضعها فلا تخلص للزوج خلوص الحرة فربما احتاج الزوج اليها جدا ولا يجد سبيلا لأن للسيد منعها وحبسها الا في الأوقات التي لا خدمة فيها .

حقيقة وانما هو بعض من أبعاضها وهي تكفله وتربيته وتخرجه  
الى الوجود فهي أحق بحكمه في الرق والحرية .  
وأما الشرطان في الزوج : تخوف العنت<sup>(١)</sup> ، وعدم الطول<sup>(٢)</sup> للحرية ، ومعنى  
العنت أن يخاف على نفسه ارتكابا لحشة ، ومعنى عدم الطول .  
أن لا يجد ما يصدقه<sup>(٤)</sup> وينبغي أن يكون في هذا أيضا أن لا يجد  
ما يشتري به أمة :

( ٥ )

ووجهه هذا : أن نكاح الأمة ناقص كما ذكرنا فلا يجوز إلا  
في حال الضرورة ، ولا حال في الضرورة أشد من محتاج الى النكاح لا يجد  
ما يستبيح به فرجا كما لا ينكح ، ولأمة يشتريها يستبيح فرجها بملك  
يمين ، فله في هذه الأحوال أن ينكح أمة سبيلها أن ولدها منها يكون  
رقيقا . لأنه متفرع منها وهو في التقدير كسب من كسبها وكسب الأمة .  
لما لكها فكذلك ولدها لما لكها ، ويحتمل لها<sup>هنا</sup> بالضرورة بالخوف على نفسه  
بأن يسوا قعرنا فيتلف باقاة الحد عليه ، وان لا يجد ما يتزوج به أكمل  
من الأمة أو يستبيح به الوطء بالملك بالشرء .

١ = أي : خوف الزنا .

٢ = قال في المصباح : الطول الغنى ، والأصل أن يتعدى بللى فيقال : وجدت

طولا الى نكاح الحر : أي . سعة من المال . لأنه بمعنى الوصلة ثم كثر

الاستعمال فقالوا : طولا الى الحر ، ثم زاد الفقهاء تخفيفه فقالوا طول الحر

وقيل الأصل (طولا عليها) والمعنى قدرة على نكاحها . المصباح مادة (طول)

٣ = في (خ) ( هي قبله ومعنى عدم الطول ) فلا يظهر له معنى ٩١ / أ / ١٤

٤ = في (خ) ( ما يصرفه ) تحريف ٩١ / أ / ١٥

٥ = ذكر الفخر الرازي في التفسير الكبير عدة وجوه في منع نكاح الأمة الا في حال

الضرورة . وأذكر بعض تلك الوجوه تقريبا للفائدة . قال الآية دالة على التحذير

من نكاح الاماء وانه لا يجوز الاقدام عليه الا عند الضرورة . والسبب فيه وجوه :

الأول : أن الولد يتبع أمه في الرق والحرية . فاذا كانت الأم رقيقة كان الولد

رقيقا ، وذلك يوجب النقص في حق ذلك الانسان وفي حق ولده .

الثاني : أن الأمة قد تعودت الخروج والبروز والمخالطة بالرجال وصارت في غاية

وعلى هذا المعنى لو كانت تحته حرة أو أمة لم يجز له أن ينكح أمة  
لزوال الضرورة، وقد ذهب بعض أهل المدينة إلى أنه لو عشق أمة  
خاف على نفسه إن لم ينكحها أنه خائف العنت وله أن ينكحها وإن كانت  
تحتة حرة،

• الوقاحة وربما تعودت الفجور وكل ذلك ضرر على الأزواج .  
الثالث: أن حق المولى عليها أعظم من حق الزوج فمثل هذه الزوجة لا تخلص  
للزوج كخلوص الحرة فربما احتاج الزوج إليها جدا ولا يجد سبيلا . لأن السيد  
يمنعها ويحبسها .  
الرابع: أن المولى قد يبيعه من إنسان آخر فعلى قول من يقول ببيع الأمة  
طلاقها تصير مطلقة شاء الزوج أم أبي ، وعلى قول من يرى ذلك فقد يسافر المولى  
الثاني بولدها وذلك من أعظم المضار .  
خامسا : أن مهرها ملك لمولاهما فهي لا تقدم على هبة مهرها من زوجها وعلى  
إبرائه عنه بخلاف الحرة فلهذه الوجوه ما أذن الله في نكاح الأمة إلا على سبيل  
الرخصة والله أعلم . الفخر الرازي في التفسير الكبير ١٠ / ٥٦  
١- روى ذلك عن مالك . وهو المشهور عن ابن القاسم أما المشهور من مذهب  
مالك أن الحر لا يجوز له أن يتزوج الأمة إلا بشرطين .  
أحدهما : عدم الطول . والثاني : خوف العنت قال في المدونة ( قلت )  
هل ينكح الأمة على الحرة في قول مالك قال : قال مالك لا ينكح الأمة على الحرة  
فإن فعل جاز النكاح وكانت الحرة بالخيار إن أحببت أن تقسم معه أقامت  
وإن أحببت أن تختار نفسها اختارت ) المدونة ٢ / ٤٠٢  
وهو قول قتادة والنخعي وعطاء والثوري قالوا : إن الطول الصبر والمعنى عندهم  
أن من كان يهوى أمة حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها فإن له أن يتزوجها  
إذا لم يملك نفسه وخاف أن يبغى بها وإن كان يجد سعة في المال لنكاح  
الحرة أو كانت الحرة تحته فله أن ينكح أمة لأن حاله مع هذه الحرة في خوف  
العنت كحالها قبلها ، قاله الشوكاني في القدير ١ / ٤٥١ ، وابن رشيد في بداية  
المجتهد ٢ / ٤٣ ، أنظر المنتقى ٣ / ٣٢٠ وما بعدها .

( ١ )

وخالفه غيره وقا لوا : ان العشق لا معنى له في هذا الباب ولا ضرورة  
تقع من جهته في جواز نكاح الامة . لأنه داء يهيج من العطلة وادامة  
الفكر ، وكم من ابتلي به في انساني فصلي به) بأ هون شئ وأحكام الله لا تتبع البطالات ٢٨/٩١  
واذا كان عدم الطول شرطاً فكيف يكون من يجده عادماً ؟ ( ٣ )

١ = أي غير أهل المدينة وهم الشافعية والحنابلة ، وكذا ما لك  
في المذهب المشهور عنه كما تقدم .  
أما أبو حنيفة : فليس بشرط عند عدم طول الحرة وخشية العنت ،  
وانما يشترط عنده أن لا يكون في نكاح المتزوج حرة ولا في عدة حرة  
وحجتهم في ذلك عمومات النكاح في قوله عزوجل ( وانكحوا الأيامي منكم  
والصالحين من عبادكم وامائكم ) وقوله عزوجل فانكحوا من باذن أهلهن (   
وقوله ( أحل لكم ) أي : ما وراء ذلك من غير فصل بين حال القدرة على  
مهر الحرة ولعدمها . ولأن النكاح عقد مصلحة في الأصل لاشتماله على  
مصالح الدينية والدنيوية فكان الأصل فيه هو الجواز اذا صدر من الأهل  
في المحلل .

وأجابوا عن الآية بعدة أجوبة منها . أنهم قالوا : اباحة نكاح الأمة عند عدم  
طول الحرة لا ينافي الاباحة عند وجود الطول كما في قوله عزوجل في الامة  
( فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب )  
قالوا : وهذا لا يرد على نفي الحد عنهن عند عدم الاحصان وهو التزوج =  
هذا وذكر أدلتهم بطول راجع بدائع الصنائع ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ فتح القدير  
أما حجة من شرط لنكاح الامة عدم طول الحرة وخوف العنت قوله عزوجل  
( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فهما ملكات أيانكم  
من فتياتكم المؤمنات . الى قوله ( ذلك لمن خشى العنت منكم ) فلم يجز  
نكاحها الا مع وجود الشرطين ، ولأن في جواز تزويج الامة ارقاق ولده  
مع الغنى عنه فلم يجز كما لو كانت تحت حرة ، وهذا هو المطابق لمعنى الآية  
ولا يخلو ما عداه عن تكلف . والله أعلم . أنظر المذهب مع المجموع ١٦ / ٢٣٩  
٢٤٠ ، مغنى المحتاج ٣ / ١٨٤ ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٥٩٧ ، شرح منتهى  
الارادات ٣ / ٢٧٠ .

٢ - في المخطوطة ( فتلاها ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم  
أي : عانى شدته وتعبه : ويقال : صلى بفلان وصلى بشر فلان فهو صيال  
قال تعالى ( الا من هو صال الجحيم ) .

٣ - أي : أن الله تعالى شرط لنكاح الامة أن يعجز عن طول الحرة  
فقال عزوجل ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات فهما ملكات أيانكم  
من فتياتكم المؤمنات ) الآية ثم قال : ذلك لمن خشى العنت منكم )  
وهذان شرطان بنص الآية الكريمة فلا يصح نكاح الامة بدونها ، ومن يجد  
طول الحرة فلا يسمى عادماً كما أن من لم يخف الوقوع في الزنا لا يجوز له  
نكاح الامة .

قال الشافعي : رحمه الله تعالى في الأم : انما رخص الله عزوجل نكاح الامة  
في خوف العنت بعد مطول الحرة على الضرورة ألا ترى أنه لو عشق امرأة وثنية يخاف أن يزني  
بها لم يكن له ذلك ، ولو كان عنده أربع نسوة فعشق خا مسة لم يحل له نكاحها  
اذا تم لأربع عندها وكانت له امرأة فعشق أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده  
الأم : ١٠ / ٥٠

ثم نظرنا في هذا النكاح للأمة اذا زال عنه الشرطان بأمن السعنت  
 ووجود طول حره هل يفسخ نكاحه؟ فوجدنا النظر يو جب خلاف ذلك  
 اذ من أبيع له نكاح أمة لخوف المعنت فلا شك أنه اذا نكحها زال عنه  
 هذا الخوف في أول موافقة (أو بعد أن) يأتيها أذن المدّة القليلة فلا  
 يكون لانفساخ النكاح معنى .

لأن حقيقة النكاح (لأ) يعقد على العلم بأنه يفسخ عن قريب، وهذا أيضا  
 نكاح المتعة وهو النكاح المعقود الى أجل أو على خيار وكيف يجوز  
 أن يعقد نكاح يحصل [على] سبب، فاذا حصل السبب بطل النكاح، ثم عساه  
 يحتاج الى حد و شهود و شالحا جة اليه وعود الخوف من العنت في تركه .  
 وهذا مثل فقير تدفع اليه الزكاة لفقره فاذا استغنى بما دفع اليه ( فلا تؤخذ  
 منه ) فيعود فقيرا يحتاج الى ( أن يرزق ) عليه ما أخذ منه فهكذا في زوال  
 خوف العنة ثم نظرنا في زوال عدم الطول فقلنا ان المال غاد ورائح  
 وسبيل الزوجين اذا التقيا أن يتعانا على المعاش وقد وعد الله على النكاح  
 الغنى فقال : ( وأنكحو الأيامى منكم والصالحين ) ( ٤ ) الى قوله يغنهم الله م  
 من فضله )

فتأوله بعض المفسرين على هذا المعنى وهو أن يتعانا على المعاش  
 واذا كان هذا موجودا حل وجود الطول بعد عدمه محل زوال خوف العنت  
 بعد وجوده ، وكان هذا المعنى يستجلب بالنكاح كما يستجلب الامن  
 من العنت فاستويا ولم يجز فسخ النكاح بوجودهما والله أعلم :

١ = في خ : ( ويأتيها ) الظاهر ما أشبهته ، والأولى من هذا أن يقول

ما لا يفتنظر بالابتداء يفتنظر في الدوام :

٢ ( لا ) سا قطة من المخطوطة

٣ الآية من سورة النور ٣٢

٤ الايامى : جمع أيم ويقال ذلك للمرأة التي لا زوج لها وللرجل الذي لا زوجة  
 له وسواء كان قد تزوج ثم فارق أو لم يتزوج واحد منهما حكاه الجوهرى عن أهل

اللغة يقال : رجل أيم وامرأة أيم : الجوهرى مادة ( أيم ) ١٨٦٨/٥

( باب ذكر أحكام الاماء والماليك في النكاح سوى ما تقدّم ذكره )

جاءت الشريعة بالفرق بين ملك اليمين وبين النكاح في أمور قد ذكرنا افتراقها في عدد الماليك والمنكوحات .

من ذلك أن الرجل يشتري من لا يحل له وطؤها من الاماء بأن تكون صابئة<sup>(١)</sup> أو مشركة أو مرتدة ولا ينكح الا من يحل له وطؤها ويشتري في الاحرام في الحج والعمرة ، ولا ينكح فيهما .

ووجه هذا أن الأمور معلقة باللقاء<sup>(٢)</sup> ( المختلفة ) والغالب عليها بالنكاح إنما يقصد به ما ذكرناه من التواصل والتنازل والالف والسّلوان ، وثبات الحرمان والحقوق ، والنسب ، والصهر وغيرها مما يخرج من ابتغاء المال فلم يصلح أن ينكح الرجل من لا يثبت بنكاحها هذه الأمور :

وأما المملوكات فإن غالب القصد فيهن اذ كن سلعاً يبعن ويشتري

وتتداولهن الا يدي لا بتغاء الفضل والتمول كما ينبغي ذلك في العروض وسائر ( ٥ )

البها ثم فلم يضر أن يملك منهن من لا يحل وطؤها . لأن الوطء قد يضر بها ويعود بالتحريم منها وقد تعلق بولد فيتلف ثمنها ، وقد تموت في الولادة

فيتلف المتبغى منها ويدل/على ما ذكرناه من هذا الافتراق أن الأمة قد

يتداولها الباعة والمشترون في المدة القريبة ولا يجري شيء من هذا في النكاح

بل الغالب فيه التأييد والإدامة والله أعلم :

١ = الصابئة : طائفة تعد من النصارى . قال القليوبي : الصابئة

الصابئة نسبة الى صابئ عم نوح عليه السلام وقيل هو بمعنى التنقل

من دين الى آخر من صاب بمعنى رجع ، وذكر ابن كثير أقوالاً كثيرة واختار

قول مجاهد ومثابه ووهب بن منبه أنهم قالوا : ليسوا على دين اليهود

والنصارى ولا المجوس ولا المشركين ، وإنما هم قوم باقون على فطرتهم ولا دين

مقرر لهم يتبعونه ويقتفونه ، ولهذا كان المشركون ينزفون من أسلم بالصابئة

أي أنه قد خرج عن سائر أديانهم ، قال بعض العلماء الصابئون الذين

لم تبلغهم الدعوة والله أعلم : القليوبي ٣ / ٢٥٢ تفسير القرآن العظيم ١ / ١٠٨

٢ = في المخطوطة ( المتعلقة ) لعل الصواب ما أثبتته أو أن النسخ كررها سهواً

٣ = السلوة والسلوة : رخاء العيش : اللسان مادة ( سلا )

٤ = في المخطوطة ( سلفاً ) تحريف ٢١ / ب ٩١

٥ = ( وصبر البهائم ) تحريف ٢٣ / ب ٩١

٦ = ( فلم يصر ) = آخر سطر ٩١ =

( ١ )

وقال أهل العلم : أي صنف لم يحل وطء حرائرهم بالنكاح  
لم يحل وطء امائهم بالملك ، ووجه هذا : أن البيع لما كان جائزاً على  
من لا يحل وطؤها لم يمتنع المالك من وطء من يجوز وطؤها له إلا أن ذلك  
يقع تبعاً لا مقصوداً بالعقد فإذا اشترى غير كتابية لم يجز له وطؤها كما  
لم يجز وطؤها لو كانت منكوحة - لأن الوطء إذا جاز فيما هو مقصود فيه  
كان فيما ليس بمقصود أجز ، وإذا لم يجز في المقصود لم يكن إلى فعله  
حاجة فيما ليس بمقصود .

ويدخل في هذه الجملة أن تكون للرجل أمة فله أن يزوجه من عبد  
أو حريحل له نكاح الاماء . لأنها ملكه فله ابتغاء الفضل من منافعتها  
كماله ذلك من رقبته ، فإذا زوجها حل فرجها للزوج وحرم على السيد  
لأن الزوج ملك بضعها بالنكاح دون رقبته ، والسيد ملك رقبته  
دون الانتفاع ببضعها فامتناع الوطء على الزوج يناهى ملك البضع  
فأعطي كل من المالكين ما أوجب له حقه والله أعلم :

وعلى هذه الجملة : انما حرم الجمع من الحرائر حرم من الاماء في الوطء  
ولا يحرم في الملك فللرجل أن يشتري جاريين أو جارية وعمتها وجارية  
وخالتها ، ولكن لا يطءهما معاً ، فان وطئ أحدهما لم يكن له  
أن يطأ الأخرى إلا بعد تحريم الأولى كما إذا نكح امرأة لم يكن له أن ينكح  
أختها ولا عمتها ولا خالتها اللهم إلا أن يطلق الأولى فبانت فتحرم  
عليه ثم يتزوج الأخرى .

١ = قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : أي صنف من المشركين حل نكاح  
حرائرهم حل وطء امائهم بالملك ، وأي صنف حرم نكاح حرائرهم حرم وطء  
امائهم بالملك ، ويحل وطء الأمة الكتابية بالملك كما تحل حرائرهم بالنكاح  
ولا يحل وطء أمة مشركة غير كتابية بالملك كما لا يحل نكاح نساءهم : الأم ٥ / ٩ /  
هـ أي فلا يحرم الجمع في الملك عن طريق الشراء .

٣ = في المخطوطة ( الأول ) الصواب ما أثبتته ٩٢ / ١ / ١٣

أي صنف لم يحل وطء حرائرهم بالنكاح بالملك وبما في ذلك .

والتحريم في الاماء بمنزلة الطلاق في المنكوحات ، وانما يقع هذا التحريم في الاماء بأن يزوج إحداهما فيحرم عليه فرجها في هذه الاحوال فيعود وطء الاخرى وهكذا لو أراد<sup>(١)</sup> بعد وطء الثانية ان يعود الى الاولى لم يجز الا بالتحريم الذي ذكرناه ، كما اذا نكح امرأة لم تحل له نكاح أختها الا بان يطلق الاولى ، ثم اذا نكحها فأراد ان ينكح أختها طلق هذه الثانية .  
والعقد على المنكوحه بمنزلة الوطء في المملوكة، وقد امر الله سبحانه بنكاح العبيد والاماء فقال :

( ٢ )

(( وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم واما نكحكم ))

رحمة منه لعباده ، ونظر للعبيد والاماء لما خلقوا عليه من الشهوة للنكاح .<sup>(٣)</sup>  
وما يزيد العبد على امرأتين . لأن ذلك نصف ما أبيع له من العدد .  
لأحرار والنكاح في الاصل أمر يبنى على الفضائل ، والزوجان مأموران  
باختيار المعاشرة والمعاملة بالتنازل ( ص ) . ( ٤ )

والعبد ناقص الملك ناقص الاحكام فلا يحل له في التوسع في باب المناكح

ما يحل للأحرار الملاك ، ويوضح هذا المعنى / اذا العبيد حكم ما بأيديهم ٩٢/٩٢ ب  
من مال باكتساب أو هبة أنه للسادة ينتزعونهم وينفقون عليهم على قدر الحاجة  
بالمعروف .

واذا كان هذا هكذا لم يحتتمل احوالهم التوسع في المناكح خوفا من عجزهم  
عن العول في نسائهم . ولهذا المعنى فرق الله بين نبيه ( ص ) وبين أمته .<sup>(٦)</sup>

١ = في المخطوطة ( ( لوزاد ) تحريف ١٨ / أ / ٩٢ )

٢ = الآية في سورة النور ( ٣٢ ) وتقدم ذكر معنى الايامى في صفحة ( ٦٥٤ )

٣ = في المخطوطة ( منسن الشهرة ) ٤ / من الآخر ٩٢ /

٤ = في المخطوطة ( التناقص ) لعل الصواب ما أثبتته ١ / قبل الآخر ٩٢ /

٥ = اى : للاحرار الذين بيدهم زمام الامور .

وملاك الامر ، قوامه وخلصته او عصره . يقال القلب ملك الجسد . معجم

الوسيط مادة ( ملك )

٦ = اى عن الانفاق على نسائهم . يقال : عال عياله . قاتهم او أنفق عليهم

وبابه قال : مختار الصحاح مادة ( عول ) ( ..... )



في عدد المنكوحات فأباح له أن ينكح ماشاء وقصر أمته على أربع نسوة . لأن  
جوره مأمون ومع هذا فقد أمر بتخيير أزواجه ان لم يرضين بالعفو مما ينفق  
( ١ )

عليهن على ثقله في الدنيا ورضاه منها بأن يجوع يوماً ويشبع يوماً صلى  
الله عليه وسلم : ولا يجوز للعبد أن ينكح بغير إذن سيده . لأن أوقاته مستحقة  
بالخدمة لسيده والتصرف فيما يصرفه فيه الا في الأوقات التي لا خدمة له  
عليه فيها كأوقات النوم<sup>( ٢ )</sup> والصلاة ، وما لا بد منه في الراحة والحمام  
فليس للعبد تعطيل منافعه على سيده من غير رضاه .

وفي نكاحه أيضا ضرر على السيد . لأن الوطء ينقص من بدنه فتتقص خدمته  
ثم لو أراد بيعه متزوجا لم يشتر منه بما يشتري فارغا .

وإذا أذن للعبد في النكاح لزمه أن يكفيه مؤنته في نفقة أهله وصادقها  
( ٣ )  
والا أطلق له الاكتساب وإذا أذن له في امرأة يعنيها لم يجز له نكاح غيرها  
لأن سيده يملك بتصرفه فليس للعبد الاستزاد<sup>( ٤ )</sup> عليه ، وان سمي له مهرا لم  
يجز له أن يتجاوزوه .

وان أطلق له النكاح من غير تقدير مهر كان له من ذلك مقدار مهر مثلها .  
لأن ما زاد على مهر مثلها اخراج شئ هو ملك للسيد على ما لا تفيد مثله  
وفيه اتلاف مال السيد من غير إذنه .

وإذا زوج عبده<sup>مطلح</sup> استخدمه في أوقات الخدمة . لأن رقبته ملك له ولم تملك امرأته  
منه شياً الا نفقة أو صداقا .

١- بقوله عز وجل ( يا أيها النبي قل لأزواجك أن كنتن تردن الحياة الدنيا  
وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا . وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة  
فان الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما ) سورة الأحزاب الآية ( ٢٩ )

٢- في ( خ ) ( كأوقات ليوم والصلاة ) ٨ / ب / ٩٢

٣- في ( خ ) ( الاستراداد ) الظاهر ما أثبتته .

المعنى : ليس للعبد أن يزيد على ما أذن له سيده . ازداد : بمعنى زاد شيئا

معجم الوسيط مادة ( زاد ) ١٣ / ب / ٩٢

٤- هذا على القول القديم للشافعي . أما في الجديد فلا يلزمه أن يكفيهما  
أى : النفقة أو المهر . بل في كسبه بعد النكاح فله ولزوجته الدعوى على السيد  
بتخليه لكسبها . أنظر المنهاج وشرح الجلال والقلبي ٢٧٢ / ٣ وسيشرح المؤلف  
بهذا في باب ذكر مسائل في أحكام المماليك .

والسيد باق على حقه في استخدامه . فيبقى ملكه على رقبته .

وقال بعض العلماء <sup>(١)</sup> : ليس له أن يكره عبده على النكاح وله أن يكره أمته . لأن

السيد لا يستفيد بنكاح عبده منفعة فيكون له اكراهه عليه . وانما المنفعة <sup>(٢)</sup>

في باب قضاء الشهوة راجعة الى العبد ، واذا تزوج فقد يحتاج الى فضل  
اتعاب بدنه في اكتساب النفقة لنفسه ولعياله فلا يكلف السيد هذا لما فيه  
من الحمل عليه والظلم له .

وأما الأمة فان تزوج إياها تسقط النفقة عنه ويجر اليه صداقها ويكون له ولدا  
رقيقا فلماذا افترقا . <sup>(٣)</sup>

وذهب ذاهبون الى أنه يكرههما . لأن كل واحد منهما ماله وملكه والأول  
أثبت . والله أعلم .

وليس للعبد أن يشتري وان اذن له سيده في القول المختار عند كثير من أهل

العلم لأن العبد لا يملك لما ذكرنا . أن من ملك أصل شيء ملك منافعه .

ليس للسيد أن يكره عبده على النكاح ، وله اكراه أمته .

١/٩٢

١- قال بهذا الشافعي والامام أحمد . وهو احدى الرواية عن الامام أبي حنيفة  
أما المذهب عند المالكية اجبار المولى عبده وأمته على النكاح . قالوا : والدليل  
قوله تعالى ( وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم )  
قالوا : من هذه الآيات دليلان .

أحدهما : أنه أمرهم بذلك ولو لم يملكو الانكاح لما أمرهم به .

والثاني : أنه قرن ذكرهم بذكر الاماء وقد أجمعنا على أن للسيد اجبار أمته  
على النكاح فيجب أن يكون العبد بمنزلة امته .

وأما من جهة المعنى أن من يملك رغبة يملك اجباره على النكاح .  
أما القائلون بأنه ليس لسيد اجبار رقيقه قالوا : بما قال المؤلف وأجابوا عن الآية  
بأنها محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب أو أن الأمر بانكاحه مختص  
بحال طلبه بدليل عطفه على الأيامي : انظر الأم ٤٤/٥ المعنى ٥٠٦/٦

فتح القدير ٢٦٥/٣ ، والمنتقى ٣٣٨/٣

٢- أي الى زيادة اتعاب بدنه .

٣- ذهب الى هذا الأحناف والمالكية . كما تقدم آنفا .

لأنها متفرعة عنه ، وإذا لم يكن ما لك فوطئ بملك اليمين وهو لا يحقق له ملك يمين كأن قد استباح فرجا هو غير ما لك له ولا ناكح ، ولا تنكح المرأة عبداً إلا أن يعتق . لأن الملك بالرق يقتضي طاعة المملوك لما لك ، والمالك للبضع بالنكاح يقتضي طاعة المرأة لزوجها ، فإذا كان الزوج مملوكاً لزوجته لم يتهياً الجمع بين هذين الضربين من الحقوق . لأن المرأة مثلاً إذا أرادت الخروج من منزلها كان لا يمنعها بسلطان الزوجية ولها أن تمنعه ويمتنع مما يقول بحق الملك وهذان متضادان لا يتلاقيان .

( ١ )  
والأصل في النكاح أنه موضوع للتألف والتواصل لا بالتكليف مما لا يطاق ولما  
( ٢ )  
يوقع الحوادث المؤدى إلى التقاطع والتباغض

---

١- في المخطوطة ( والتواصل بالتكليف ) الظاهر ما أثبتته

٩٣/أ/٧

٢- معطوف على التكليف : أى : لا تكليف لما يوقع

الحوادث المؤدى إلى التقاطع والتباغض .

\*\*\*- (ب) مسائل من الصداق وأحكامه -\*\*\*

ومما أكد الله به النكاح أن جعل فيه صداقاً للمرأة تكون هي المالكة له على الزوج وقد كانوا أو بعضهم في الجاهلية يرون أن الأب أحق بالصداق من البنت فعرفهم الله الوجه فقال . (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) .  
وقال : ( فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ) . ( ٢ )  
وكان معقولا أن المرأة هي التي يستباح فرجها للاستمتاع وذلك يعرض منافعها فهي أحق بعوضه كما لو عملت عملا باجارة كانت هي أحق بالاجارة من أبيها .

وقيل: في هذا المعنى نحلة . أي : دينا يلزمكم أن تعتقدوه كما يقال .  
لما ينتحله الانسان من المذاهب في الدين نحلة والجمع نحل .  
وقيل : إن معنى نحلة أي : عطية أعطاها الله يجعل الصداق باسمه ( ٣ )  
كما يقال نحل فلان كذا . أي : أعطاه اياه وصيره باسمه والصداق وان كان على ما ذكرنا حقا للمرأة كالعوض عن الاستمتاع ببعضها فان الشريعة وردت باخراجه عن حكم الأعراس التي يتعلق ما جعل منها عوضا لشيء بما هو معروض له حتى لا يجوز اخلافه عن العوض في عقد المفاوضة ولا يصح العوض الا بصحة المعوض كالبيع . ( ٤ ) ( ٥ ) ( ٦ )

- ١- في ( خ ) ( مريا ) خطأ ١١ / أ / ٩٣ . النساء الآية ( ٤ ) . . .
- ٢- الآية ( ٤ ) من سورة النساء .
- وتماهها ( والمحصنات من النساء ) الا ما ملكت أيما نكح كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة . ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيما .
- ٣- في ( خ ) ( أي عطية ) تحريف ١٥ / أ / ٩٣
- ٤- أي بالاضافة اليهن لاستحقاقهن له .
- ٥- كذا في المخطوطة (عله محرف عن (بيضها) ويصح المعنى على هذا . لأن البضع جزء من بعضها .
- ٦- في ( خ ) ( معرض ) تحريف ٨ / من الآخر ٩٣ /

( ١ )

الذى يتعلق فيه الثمن بالتمسك فلو تركت تسميته في عقده او سمي  
مجهولة المقدار بطل العقد بل حكم (( النكاح ) ) أنه لو عقد بمجهول  
سقط ولم يفسد النكاح ولو أخلى عقد النكاح عن ذكره لم يبطل العقد  
ولكنه شيء وقع الوطء وجب المهر. ( ٢ )

ووجه هذا = والله أعلم = ان النكاح اكد الامر فيما يقع <sup>فيه</sup> من الاستمتاع حتى لم يخل  
عن عوض اما مسمى في العقد . ( ٣ )

واما واجباً للعقد ، وان لم يسم فيه ابانة للفرج عن مرتبة السلع التي  
تملك بالهبات على غير عوض الا ما كان خص به رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . من اباحة الواهبة . اذ قال : ( وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها

للنبي ان اراد النبي أن يستنكحها / خالصة لك من دون المؤمنين ) ( ٤ ) ١٨/٩٢  
واحتمل أن يكون المعنى في هذا والله اعلم .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما عظم من محله لا يرتفع أحد في أن  
يحل منه محل العبد والأمة فيملك الانتفاع بعوض وعلى عوض : بل الخلق  
( العارفين ) بالله يترفع ( بعبودية الله ) حتى يود لو كان مملوكا له بالرق  
( ٦ ) ( ٧ ) ( ٨ )

وليس هذا محل غيره ، وكرمت الفروج عن أن تملك أو يتصرف فيها الا بعوض

١ - في ( خ ) ( اذا سميت ) ٦ / من الآخر أ ٩٣

٢ - في ( خ ) ( وقع الوطء وجب المهر ) ٥ / من الآخر أ ٩٣

٣ - في ( خ ) ( اما مسها ) ٣ / من الآخر أ ٩٣

٤ - سورة الأحزاب الآية ( ٥٠ )

٥ - أي فيما عظم من حقه ( ص ) ، لا يتكبر أحد أن يحل منه محل العبد والأمة .

٦ - في ( خ ) ( العارفين ) ٣ / ب ٩٣

٧ - أي : يرتفع بالعبودية لله تعالى يكونه مملوكا لرسول الله ( ص ) . وليس هذا التمني

من كون الانسان رقيقا لأحد لغير رسول الله ( ص ) . قال عز وجل ( النبي

أولى بالمؤمنين من أنفسهم . )

٨ - في ( خ ) ( بالعبودية له ) الظاهر ما أثبتته . والله أعلم .

- ( ١ ) يقابلها فيكون كأنه لم يملك منه شيئا وتكون البضوع قد أحلت محل السلعة  
( ٢ ) التي تبيعها المرأة رغبة في العوض حتى اذا بلغت ذلك كانت كالصبيحة نفسها  
( ٣ ) فتحل محل الزانية رغبة ( في الذي أبطلت الشريعة أن يكون لها مهر  
( ٤ ) وهي لم تعقد على وضعها عقد يبتغى به العواصلة الى الدين وإثبات الحقوق المشروعة  
( ٥ ) فيه انما قصدت اباحة نفسها طلبا للشهوة.  
( ٦ ) ثم أبيع للمرأة أن تهب صداقها للزوج على جهة التبرع منها اليه.

- 
- ١- يريد = والله أعلم = بالعوض لا يملك الا أن ينتفع. لأنه  
بالعوض ملك البضوع حتى اذا وطئته بشبهة كان المهر لها  
لانه فيكون كأنه لم يملك منه شيئا .  
٢- مرتب على النفي كأنه لم يملك . لو ملك فتكون البضوع قد أحلت  
محل السلع .  
٣- أي : أخذت العوض .  
٤- في المخطوطة ( رغبة عن الذي ) ٧ / أ / ٩٣  
٥- أي : الزانية .  
٦- ( في المخطوطة ) قصرت ( ٧ / أ / ٩٣ )

( ١ )  
 ( وكذ لك أن تفتدي بصداقها في حال المشاقفة الواقعة بينها وبين )  
 الزوج . حتى تكون قد بلغت ببذل بعض المعين<sup>٣</sup> ، وكل واحد من هاتين  
 الحاليتين تكريم للفرج لا ينحط عن رتبة تكريمها يأخذ المهر والله أعلم :

---

١- النهر في المخطوطة ( هكذا ) ثم أبيع للمرأة أن تهب صداقها للزوج  
 على جهة التبرع منها اليه فيكون ما تعتقده من الهبة في رقة مال رقبته  
 مقام عوض الصداق وان تفتدي به في حال المشاقفة الواقعة بينها وبين الزوج - الخ ( )  
 يظهر في هذا - والله أعلم - الخلل في العبارة وعدم ارتباط المعنى  
 وكيف تهب الصداق لزوجها ثم يكون في رقبته تفتدي منه في حال المشاقات  
 الواقعة بينها وبين الزوج وهذا لا يصح . لأنها بالهبة له . وهي أهل للهبة  
 قد ملكته وهو قد ملك لأن الهبة التمليك بلا عوض فاذا ملك يتصرف فيه  
 ببيع أو هبة أو غير ذلك وليس لأحد أن يرجع في الهبة بعد القبض الا الوالد  
 فيما وهب لولده فمن أين لها أن تفتدي به في حال  
 المشاقات ؟ ، والقول بأن المرأة اذا وهبت صداقها لزوجها لا رجوع  
 فيه قول جماهير العلماء . قال ابن قدامة : بهذا قال عمر بن عبد العزيز  
 والنخعي وربيعه وما لك والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي  
 وهو قول عطاء وقتادة ، وهي احدى الرواية عن الامام أحمد .  
 والقول الثاني للامام أحمد أنها تملك الرجوع فيما وهبت لزوجها اذا دلت  
 قرينة بأنها ما وهبت له الا لأجل خوف منه كأن طلب منها وخافت اضارها  
 قال : والقول الأول : ظاهراً كلام الخرقى واختياراً بي بكر لقوله تعالى  
 ( الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ) وقوله ( فان طبن لكم  
 عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ) .  
 ولهذا رأيت أن ما هنا تصرف من الناسخ أو سهو منه وليس من مراد المؤلف  
 ولعل مراده ما أثبتته والله أعلم :  
 ٢ = أى نالت باعطاء الزوج بعض المال في حالة الخلع . لأن الزوج ربما  
 يطلب منها أكثر من ذلك .  
 ٣ = في المخطوطة ( اليقين ) تحريف .

وإذا كان مهرها كالعوض عن منافع بعضها كان ذلك لا زماً للزوج دون غيره إلا أن يضمنه عنه انسان فيلزمه بحق الضمان مع ثبوت أصله على الزوج ، فيكون تأكيدهم للزوم ، أو يحيلها الزوج على غيره فتكون قد باعت ذمته بذمة أخرى كما تعاوض على المهر فتبيعه لغيره على أن بعض الفقهاء قد قالوا : في الأب إذا زوج ابنه الصغير وهو معسر فالمهر على الأب وإن لم يضمن ، ورأوا أن الأب لما عقد على الابن نكاحاً بغير أمره ورضاه على الأب أن لا شيء للابن كانت الحال فيلزمه له كما التصريح بالضمان عنه :

ولا يجوز عندنا للأب العفو عن صداق ابنته ولا عن شيء منه إلا بإذنها إذ ذلك كما بيناه ما لم يملكها :

١ = وهو في الحقيقة عوض عن الانتفاع .  
 ٢ = هذا على القول بأن الحوالة بيع دين بدين . قال جلال الدين المحلي في شرح المنهاج ( ويشترط لها أي للحوالة رضا المحيل والمحتال لأنها قد أدها فهي بيع دين بدين في الأصح جوزها الشرع للحاجة قال العميرة : يريد أنها مشتتة من النهي عن بيع الدين بالدين كالقرض لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقا بضر ، وإنما امتنعت الزيادة والنقصان . لأنه ليس مما كسبه ، ومعنى كونها بيع دين بدين أن المحيل باع ما في ذمة المحال عليه ، وقيل يبيع عين بعين فراراً من بيع الدين بالدين : أي فنزل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتعلق بعين الشخص : انظر شرح الجلال والعميرة : ٣١٩/٢

قال أبو اسحاق : الحوالة بيع في الحقيقة . لأن المحتال باع ما له في ذمة المحيل بما له في ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع ما له في ذمة المحال عليه بما له عليه من الدين فلا يجوز إلا بما يجوز بيعه : المذهب مع المجموع ٤٢٦/٣

٢ = وهو قول الشافعي في القديم . قال أبو اسحاق في المذهب إذا زوج الرجل ابنه الصغير وهو معسر ففيه قولان . قال : في القديم يجب المهر على الأب . لأنه لما زوجه مع العلم بوجوب المهر والاعسار كان ذلك

رضاً بالتزامه وقال في الجديد يجب على الابن وهو الصحيح لأن البضعة فكان المهر عليه :



(١) قال بعض أهل العلم : ان الزوج اذا أَدَى المهر الى أبي البكر . (٢) (٣)  
وان كانت با لفة . لأن الأب في هذه الحال ما لك لنكاحها بغير اذنها ،  
فكان ما لك لأخذ ما عقد به عليها وكأنه باع على صغير شيئاً فأخذ الثمن  
وللمشترى دفع الثمن اليه ولا يجوز لهذا أن يجوز عفوهُ عن المهر كما لا يجب  
بعقد البيع على الصغير أن يجوز عفوهُ عن ثمن البيع والله أعلم .  
ثم نقول : ان الأعراس في النكاح وجوه . منها :

مسمى في العقد . ومنها مفروض بعد العقد  
(٥)  
ومنها مهر متاع .

(٦)  
والمسمى في العقد على ما تراضيا به الزوجان من المهر الجائز أو أكثر  
ما يجوز أن يكون مثله عوضاً / لشيء من الأعيان الحاضرة والموصوفة والمنافع ٩٣/أ  
المعلومة وذلك أن المهر عوض الا ستمتاع ومن حكم أعراس المنافع أن يجري  
الأمر فيه على ما يتفق عليه المتعاوضان من العقار واذا كان المهر عوضاً  
كما قلنا جائز أن يكون عيناً ، ويجوز أن يكون منفعة كالبيع التي تجوز  
على أعيان وتجوز على منافع .

وهو قول بعض أصحابنا قال الشيخ أبو اسحاق : وان كانت المنكوحه  
صغيرة أو غير رشيدة سلم المهر الى من ينظر في ما لها وان كانت با لفة  
رشيدة وجب تسليمها اليها . قال : ومن أصحابنا من خرج في البكر  
البا لفة قولاً آخر أنه يجوز اجبارها على النكاح فجاء للولي قبض  
صداقها بغير اذنها كالصغيرة . المهذب مع المجموع ٢٣٦/١٦

٢ = في المخطوطة ( اذا ودى ) من أدى الشيء أو وصله

٣ = أي يقبضه . في الأصل ما بين القوسين بياض بقدر كلمة .

٤ = في المخطوطة بعقد المهر الصواب ما أثبتته .

٥ = قال ابن منظور : قال الأزهرى : المتاع في الأصل كل شيء ينتفع به

ويستبلغ به ويتزود والفناء يأتي عليه في الدنيا . اللسان مادة ( متع )

المراد به هنا متعة النساء وهي لفة من التمتع بالأمور وشرطاً . مال

يجب على الزوج لمفا رقة زوجته بشروط . قال النووي : أنه ينبغي تعليمها

للنساء ويشاع أمرها ليعرفنها ( القليوبي ٢٩٠/٣ ) وسوف يذكر المؤلف  
وهي تجب لمطلقة قبل وطء أن لم يجب لها شطرها وسوف يذكر المؤلف

في آخر هذا الباب

٦ = في المخطوطة ( قال وكثير منها ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم . س . ب ٩٣ =

ومن هذا الباب الاجارات . انما هي معاوضة على منافع .  
والوجه في جواز هذا معقول وهو التوسعة في وجوه التصرف والمنافع  
اذ بالناس حاجة الى المعاوضة على المنافع كحاجتهم اليها على الأعيان  
فالعنى فيها واحد : وحكم هذا المهر أن يسقط نصفه بوقوع الفراق من قبل  
الزوج قبل الاصابة مثل أن يطلقها أو يخالعه أو يملكها أمرها ونحو هذا  
فان كان الفراق من قبلها مثل أن ترتد قبل الدخول أو ترضع صبية صغيرة  
وهي زوجة لزوجها ، أو يكون بالزوج جذام أو برص أو غيره مما من العيوب التي  
يكون لها الخيار أو لعسر الزوج ينفقتها فيخيرها الحاكم فتختار نفسها  
فان المهر يسقط عن الزوج .  
فان مات قبل الدخول لم يسقط من المهر شيء .

ووجه هذا أن المقصد في النكاح الاستمتاع . لما يؤدى اليه من اثبات  
الحقوق والحرمان وسبيله الاستدامة فاذا وقع الفراق بأمر من الزوج لم يحصل  
من معانى نكاحها على المقصود بل أقتطع من ذلك بالفراق . فكان الأظهر  
أن لا يلزمه شيء الا أنه لما كان هو الحال لعقد النكاح .  
وعسى أن لا يكون من المرأة في ذلك سبب موجب حله فاقتنطعت المرأة  
عما كانت عزمته عليه من استدامة صحبة واحتمال ما ينالها من جهته في اعانة  
على المعاشرة ، وخدمتها له فيما يستخدمها فيه لم يبطل مهرها كله بل أوجب  
في حق الصحبة وتوطين المرأة نفسها عليها معه ويجنبه عنها ما كانت  
تأمله منه .

= اطلاق المهر فيه تسمح اذا لمتعة في مقابلة الايحاش الذي حصل لها بالطلاق  
بعد الدخول واستحقاق كل المهر وكذا المفوضة التي زوجها وليها بلا مهر  
ثم طلقت قبل الدخول فلها المتعة جبراً للايحاش في كل . والله أعلم .  
(١) - في ( خ ) ( فجرها ) ١٠ / أ / ٩٤  
(٢) - في ( خ ) ( عدمت ) تحريف ١٥ / ب / ٩٤  
(٣) قال في اللسان : توطين النفس على الشيء كالتمهيد ، وطن نفسه على شيء  
وله فتوطين حملها عليه فتحملت وذلت له : قال كثير :  
فقلت لها يا عز كل مصيبة \* اذا وطنت يوماً لها النفس ذلت  
(٤) في ( خ ) ( لها ) الصواب ما أثبتته والله أعلم .

( ١ )

أن يقضي ذمامها بأن يعطيها من المهر شيئاً ولا يحرمها كله فيكون  
قد صيرها في معنى السلعة المشتريّة تتلف في يد البائع قبل التسليم  
فجعل الله عز وجل لها نصف المهر وعليه بما اقتطع منهما من صحبتها ( ٣ )  
نصفه . ( ٢ )

وفي هذا نظر لهما معا ليكون افتراقهما على الوجه الجميل ، فإذا كان الفراق  
بالموت لم يسقط من المهر شيء ، فإن الصحبة إذا عقد عقدها علمها معا  
بأن لها نهاية عند الله لا يتجاوزها . ولم يكن لتلك النهاية عندهما حد  
محد ودبل كانا جميعا انما يرجعان منه الى ما يجري به القدر لمشيئة الله ( ٤ )  
فسواء طالّت المدة أو قصرت فقد استوفى حق العقد انقضاء الأجل فلم يكن  
لبطلان المهر أو شيء منه معنى إذ كان ذلك واقعا بما لاحياة ( لابقاء ) لأحد منهما  
فيه وينتهي ما كان وطنا أنفسهما عليه في الجملة فكان مقيدا بالعقود فوجب  
الوفاء به . والله أعلم .

وإذا وقع الفراق / لمعنى من جهة المرأة فهي الموقعة للفراق ولحل العقد ١/٩٤  
والمخرجة له عن الأصل الذي جعله الله ، وهو . أن يكون وقوعه : أعنى وقوع  
الفراق في الجملة من قبل الزوج لا من قبل المرأة فلما فعلت هذا كانت  
مخرجة عن يد الزوج ما جعل الله اليه دونها فكأنها قد قبضت الحق منه  
با نترزا سلطان الفراق عنه واقامتها نفسها في ذلك مقامه . ولم يحصل للزوج  
من جهتها انتفاع لما عاوض عليها ، وإذا كان لها ذمام على الزوج بطل مهرها  
كله وإذا كان ما يجب عليه منه مقابلا لما يجب عليها من تمكينه من نفسها  
فإذا منعت ما عليها منعها ما كان با زائه لها . والله أعلم .  
وكانت هي التي رتب بضعها مرتبة السلعة تتلف في يد البائع قبل التسليم ( ٥ )  
فسقط البذل عن مشترئها . والله أعلم .

١- في ( خ ) ( ومائها ) تحريف ٩ / ق / ١ / ٩٤ . أي : حقها وحوستها قال في اللسان .  
الذمام والمذمة الحق والحرمة والجمع أذمة ، والذمة العهد  
والجمع ذمام وقلان له ذمة . أي : حق : اللسان مادة ( ذمم )  
والكفالة

٢- في ( خ ) ( دد عليه . )

٣- في ( خ ) ( عنه ) ٧ من الآخر / ٩٤

٤- في ( خ ) ( بل كان ) ٤ / ق / ١ / ٩٤

٥- أي هي التي نصبت بضعها منزلة السلعة : يقال رتب الرجل يترتب رتبا انتصب  
وثبت . اللسان مادة ( رتب )

وإذا كان المهر منافع قد حصلت للمرأة ثم طلقت قبل الدخول فعليها قيمة تلك المنافع. لأن المنافع بالقيمة فقيمتها يقوم مقامها .

وإذا كان شيئاً من هذه الفرق بعد الدخول فقد استقر المهر بالدخول المتشدد فلم يسقط بما حدث بعده . والله أعلم .

وأما المهر المفروض بعد العقد؛ فذلك في المفوضة<sup>(١)</sup> وهي التي نكحت بشرط . أن لا مهر لها أو نكحت من غير ذكر مهر فإن لها أن تطالب الزوج بالقرض لها وترافعه إلى الحاكم في ذلك فيقرض لها إذا لم يقرض لها الزوج ما ترضيان عليه . وذلك أن هذه وإن لم يسم في العقد مهرها فإن نكاحها لا يخلو من مهر لو طئها ولها أن لا تمكنه من نفسها حتى يقرض لها . لأنه لو وطئها لوجب لها مهر مثلها . إذا لا يخلو الوطأ عن عوض فقد دل بهذا على أنه لو لم يقرض لها عوضاً فلها أن تمتنع منه حتى يعطيها ذلك وإن ماتت ، أو مات قبل الفرض . فقد قال قائلون<sup>(٢)</sup> : لها مهر مثلها . لأن الموت في محل الدخول<sup>(٣)</sup> ألا ترى أن من مات أو ماتت امرأته قبل الدخول . فلها مهرها كما لو دخل بها ثم كان الموت .

ومن قال هذا قال ابن النكاح<sup>(٤)</sup> : يعقد للاستمتاع فإن ذلك على وجه أن الدوام إنما يكون إلى انتهاء أجل العمر

١- بكسر الواو وفتحها . ففي حالة الكسر يثبت التفويض إلى المرأة . أي :

فهي التي فوضت تقدير المهر إلى الزوج ، وفي حالة الفتح ثبت الفعل إلى الولي فتكون المرأة قد فوضت أمرها إلى الزوج . ويسمى العقد عقد تفويض  
٢- في ( خ ) ( فتد دل هذا على أن لو طئها ) ٨ / ب / ٩٤ لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٣- ذهب إلى هذا الأئمة الثلاثة . أبو حنيفة ، والشافعي ، والامام أحمد في أحد قوليه وبه قال الثوري ؛ وإسحاق وابن حزم وهو مروى عن ابن مسعود رضي الله عنه . واستدل أصحاب هذا القول بما رووه عن علقمة أن ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض ولم يسم . حتى مات فرددهم ثم قال : أقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان أرى لها مهر امرأة من نساءها لا وكس ولا شططاً وعليها العدة ولها الميراث

فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : أشهد أن رسول الله (ص) قضى

٤- في المخطوطة ( وإن يعقد ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

والعقد واقع على هذا ولما كان الأمر على ما ينبغي لم يجز أن يخلو  
النكاح عن عوض ما فتكون المرأة كالموهبة التي خص بها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم. فأنزل موت المرأة منزلة حصول الاستمتاع. لأن مقتضى  
العقد انما هو أن يستمتع بها ان لم يقطع عليه بالموت وذهب الى خلاف  
هذا ذاهبون. فقالوا: ان هذه ان لم يقرض لها فهي غير مستحقة عليه  
مهرًا.

فاذا مات الزوج أبقاها الموت على ما فارقت عليه الدنيا كما اذا سمى لها  
في العقد/مهرًا فكأن الموت أبقاها على ما كانت عليه وكلاهما محتمل لا يرد  
عقل، والله أعلم.

( ٢ )  
وأما مهر المثل فإنه يجب في كل نكاح فاسد يقع فيه وطء، وفي كل نكاح دخل  
فيه شرط فاسد لا يفسد العقد به، وفي كل عوض دخله فساد مثل أن يكون  
الصداق خمرا أو خنزيرا أو نحوهما، أو دخله الجهل مثل أن ينكحها  
على حكمها، أو على حكم غيرها، ونحو هذا مما جملته أنه لا يثبت فيه مهرًا مسمى  
ومنه أن يطأها بعينها كأنه خالف الى فراشها بتوهمها امرأته.  
والوجه في هذا أن النكاح اذا وجب فيه عوض ولم تصح له تسمية ووقع  
الدخول فقد أتلف على المرأة منافع بعضها فسهلته أن يرد المنافع اليها

= في بروع بنت واشق من بني رؤس من بني عا مر بن صعصة بمثل  
ما قضيت : أخرجها الترمذي في النكاح : ٤٤١ / ٣ رقم ح . ٤٥ ١١ وقال :

حسن صحيح .  
١- ذهب الى هذا الامام مالك والشافعي في أحد قوليه والاوزاعي وهو مروى  
عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم .

أنظر الكافي لأبن عبد البر ٥٥٣ / ٢ ، والمدونة ٢٣٧ / ٢ ، الأم للشافعي ٦٨ / ٥  
استدل أصحاب هذا الرأي بالقياس على المطلقة قبل الدخول . لأن المطلقة  
قبل الدخول وقيل فرض المهر ليس لها شيء من المهر بنص الآية الكريمة  
فكذلك توفي عنها الزوج قبله فرض المهر .

٢- مهر المثل هو القدر الذي يرغب به في أمثالها ، والركن الأعظم في باب  
النسب وينظر .

( ١ )  
 فلا يحصل له . لأن مهر المثل هو قيمة البضع وقيمة منافعها ، وإذا أردنا  
 اعتبار مهر مثلها . اعتبرناه بنساء العصبات من أولاد الأب وغير  
 ذلك من المعانى التى تختلف الأمور فيها، فان لم يكن لها نساء عصبه  
 فأقرب الناس شبيهاً بها فيما وصفنا من المعانى، وذلك أن الشيء المأخوذ  
 من مالكة سبيله أن يرد عليه بعينه . لأنه ملكه فهو أحقّ به، فإذا انعدم  
 رد العين لفواتها، أقيم بدلها مقامها . لأن بدلها أقرب الأشياء إليها  
 إذا استوفى معانى الأصل . لأن معلوماً أن عوض الأشياء تختلف على حسب  
 اختلاف معانى الشيء وأوصافه . وبيان هذا في الأعيان المتلفة كرجل  
 أتلف على رجل ثوباً فقد تختلف قيمته على حسب اختلاف الثياب .  
 واختلاف صفاتها في الرقة والصفاقة وجودة العمل ونحوها .  
 فينبغي أن يقع التقويم على ما يجمع الأوصاف، وهكذا هو في الحيوان وغيره ؛  
 فهكذا يختلف مهر النساء باختلاف الأوصاف التى ذكرناها، فالواجب إيجاب  
 القيمة على ما يستوفى أوصاف الثمن .  
 والأصل بالبدل عن بعض المتلف لاعتبار النساء العصبه  
 أن التقويم يقع على أن يقال: كم يساوى هذا الثوب في حسنه ولونه . فكذا  
 وكذا . فكذا يقع إيجاب مهر المثل على أن يقال : كم يكون مهر مثل هذه  
 المرأة في جنسها ونسبها \_\_\_\_\_ .

١- أى : فلا يمكن أن يرد منافعها فإذا كان كذلك فمهر المثل هو قيمة البضع .  
 ٢- فيراعى فيها الأقرب فالأقرب . فتقدم الأخت لأبوين ثم لأب، ثم بنات الأخ  
 لأبوين ثم الأب ثم عمات كذلك .

٣- أى تعتبر المشاركة في غير ذلك من المعانى التى تختلف الأمور فيها  
 مثل العفة والجمال والسن والعقل واليسار والبيكاره والعلم والفصاحة والصراحة  
 وهى أن تكون شريفة الأبوين وسائر الصفات التى تختلف بها الأغراض وفي  
 وجه الاعتبار باليسار وهو بعيد ، ومتى أختصت بصفة مرغبة زيد في مهرها  
 وان كانت فيها نقص ليس في الثنوه المعتبرات مثله نقص من المهر بقدر  
 ما يليق به . انظر روضة الطالبين ٢٨٧/٧

٤- أى: فإن فقد نساء والعصبه أو لم ينكحن أو جهل مهرهن فأرحام كجدان  
 وخالات تقدم الجهة القربى منهن على غيرها . فان تعذر ذوات الأرحام اعتبرت  
 بمثلها من الأجنبيات أو تعتبر العربية بعربية مثلها ، والأمة مثلها هذا المذهب  
 أنظر شرح الجلال ٢٨٤/٣ ، والروضة ٢٨٧/٧

وإذا كان النسب معتبرا فالنسب الى الأب. لأن النسب يتعلق به . فأعتبر  
مهر المثل بنسب الأب فاذا عدم ذلك أعتبر بسائر النساء المشبهات لها  
في تلك المعاني، فاذا لم يوجد فيهن كمال ما يقع به اعتبار أحوالها وأوصافها  
فالموجود فيها نفسها . لأن دين الله يسر ولا تكليف مع العجز .  
وأما المتعة<sup>(٣)</sup> فانما تجب للمفوضة اذا طلقت قبل الدخول وقيل أن يفرض لها .  
ووجه هذا أن العقد لما جاز اخلاؤه عن ( تسميته ) عوض بوقوع /  
الطلاق قبل الدخول فقد وقعت الفرقة في حال لم يستقر فيها المهر .  
لأن الدخول ما لم يقع فان المهر معرض لسقوط كله أو نصفه كما ذكرنا لسقوط  
البعض فيما يقع فيه الفراق من قبل الزوج وسقوط الكل فيما يقع  
من المرأة، فلما لم يكن في العقد تسمية المهر جاز النكاح . لأن العقد  
لا يتعلق به تعلق الثمن بالمثمن في البيوع . اذا لو تعلق لوجب أن يبطل  
العقد ببطلان البدل كما يكون هذا منكرا في البيوع كما ان الظاهر من أمر  
هذه المفوضة أنه لم يجب لها بعد مهر . فلما طلقت على هذا  
الحال لم يكن لها مهر مسمى ولم يكن ايجاب مهر مثل  
لأن لطلاق قبل الدخول مسقط لا موجب لم يحسن أن يخلو عن شيء يجب لها  
حرمة للعقد .

= - أي العائنة . قال ابن منظور : ثوب ضيق متين بين الصفاقة وقد صفق

صفاقة كثف نسجه وأصفقه الحائك وثوب صفيق وسفيق جيد النسج : اللسان

مادة ( صفق ) .

١- في ( خ ) وإذا كان النسب معتبرا لأن النسب يتعلق به والنسب الى  
الأب اعتبر مهر المثل - العبارة فيها قلب وبما أشبهه يستقيم المعنى . والله أعلم .

٥ / من الآخر أ / ٩٥

٢- تقدمت الاشارة في هذا بأن ذوات الأرحام تقدم على الأجنبية .

٣- وهي لغة : من التمتع بالأمور ، وشرعا ما ل يجب على الزوج لمفارقة زوجته  
بشروط : القليوبي ٣ / ٩٠

٤ = في المخطوطة ( عن تسببه ) الظاهر ما ثبته

٥ = في المخطوطة ( عوض ) الثواب ما أثبتته .

فسمي ما يعطى من هذا الوجه متعة . لأن تقديره أنه شيء قليل تمتع  
 به المرأة بعد فراق زوجها في اختلاف معانيها<sup>(١)</sup> إلى أن يتفق لها زوج  
 آخر فيكون اشتغالها عن غيره بالعقد المعقود لها عليه . لأنه  
 هو أراد مدة المتعة ( وهي ) متفقة بين العلماء عليها .  
<sup>(٢)</sup>  
<sup>(٣)</sup>  
 وقد جاء بها القرآن ولم يجعلها جل وعز مقدرة بمقدار معروف بل  
 على قدر الزوجين . لأن القدر الذي يحتاج إليه في إصلاح طعاشها  
 إلى أن يتفق لها من يمونها يختلف على حسب اختلاف المرأة في نفسها  
 وأحوالها كاختلاف النفقة

---

١ = أي اختلاف معاني الفرقة .

٢ = ما بين القوسين لاتمام المعنى وليس من الأصل .

٣ = أي الشارع أراد في إيجاب المتعة جبراً لا يحاش في مدة المتعة  
 وهي ما لم تتزوج بآخر

٤ = في قوله عز وجل ( لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا  
 لهن فريضة وتمسوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف

حقاً على المحسنين ) البقرة الآية ( ٢٣٦ )



ثم يكون ما يتكلف الزوج من ذلك أيضا على حسب قدر حاله  
 (١)  
 فلا يلحقه مشقة ( واحراج ) في تحمله أكثر مما يفي به وسعه  
 (٢)  
 ولا ينقص المرأة أيضا من قدر ( حالها ) ثم هذه المتعة انما  
 أوجبها الله عز وجل بالطلاق . فاعتبر أهل العلم ما كان الفراق واقعا  
 من قبل الزوج . اذ الطلاق واقع من جهته .  
 وإذا وقع الفراق من قبلها فلا متعة لها ، وقد ذكرنا أهل هذا الضرب .  
 ووجه هذا أن المسمى لها لما كان مبطلا كله بالفراق من  
 (٣)  
 قبل المرأة كانت المتعة ( بالبطلان ) أولى . والله أعلم .

---

١- في المخطوطة ( واحرام ) ١٣ / ب / ٩٥

٢- يعني = والله أعلم = أن الرجل اذا كان موسرا يمتعها بما يليق  
 بها . وقد رها الحنفية والحنابلة في قول : أدناها وأعلىها . قالوا :  
 أدناها كسوة درع وخمار وثوب تصلي فيه .

وأعلىها خادم اذا كان الزوج موسرا وفي قول منهم . أنها مقدرة بما يصادف  
 نصف مهر المثل . لأنه بدل عنه فيجب أن تقدر به . فتح القدير ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥  
 المبسوط ٦ / ٨٢ ، بدائع الصنائع ٢ / ٢٠٤ ، والمغنى ٦ / ٧٠٧

٣- في المخطوطة ( بالطلاق ) سهو من الناسخ ٩ من الآخرب / ٩٥

باب ذكر مسائل في أحكام المالك  
في الصداق سوى ما تقدم

( ١ )  
قال : جائز للرجل تزويج أمته . لأنه المالك لبضعها كملكه لرقبتها  
وكما جاز عقد المعاوضة للخدمة عليها في الأمور المباحة بملكه ليدونها  
فذلك يجوز عقد المعاوضة على بضعها ، وإذا عقد عليها نكاحاً فلا بد  
من مهر ، والمهر للسيد دونها . لأنه هو المالك فكذلك هو المالك  
لما تفرع عنها من كسب بدونها وفرجها .

وإذا أذن للعبد في النكاح ، فالنفقة والصداق في كسب العبد .

لأنه هو المنتفع ببضع المرأة وببذرها استدامة النكاح وحله متى شاء .

لامدخل للسيد فيه بأن يطلقها فيه هو

ولهذا يقول أكثر أهل العلم : أنه لا يجوز أن ينعقد على العبد نكاح

وهو لا يملك ما يقتضيه النكاح من الاستمتاع ، وكما كان في الابتداء

لا يجبره سيده/على (٣) ابتداءً . (٤) النكاح فكذلك لا يجبره سيده على استدامة  
النكاح ،

وإذا كان الصداق والنفقة لا بد منهما في النكاح : فأذن له سيده

في النكاح كان أذناً منه (٤) في هذين الحقيقتين (٤) لأنه لا يقدر عليه

إلا بالكسب (٦)

(٧) فان تطوع عنه سيده بهما أو بأحدهما جاز كما يجوز لو تطوع عنه (غيره)

١ = كذا ثابت في المخطوطة ، وهي من تصرفنا نسخ .

٢ = أي لا يجبره على النكاح وهو قول الجمهور كما تقدم في ص ٦٥٩ .

٣ = (على استدامة النكاح) الصواب ما أثبتته ١/ب/٩٦ .

٤ = (لها) الصواب ما أثبتته

٥ = في المخطوطة (لا يقدر عليه وهو الكسب) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

٦ = ما بين القوسين ساقط من الأصل والمقام يقتضي ما أثبتته .

ويكون حينئذ استخدامهُ وتصرفهُ في اشتغال نفسه، وذلك أنه مالك لرقبته، ومالك الرقبة لا يبطل بالنكاح فكانت حقوق الملك حالة تامة عليه ولكنه إذا لم يعطه ما يتعلق به النكاح . من المهر والنفقة لم يكن له في الخروج منها إلى غير كسبه سبيل، وكان اذن السيد له في الأصل أذنا له في الفرع: أعني بالأصل؛ النكاح .

وبالفرع : النفقة والصداق .

وإذا زوج أمته رجلا فاراد السيد بيعها فله ذلك . كما لو أراد استخدامها

وهي متزوجة كان له ذلك . لأن حق الملك سوى الوطء<sup>(٢)</sup> ، وذلك منألا

يمنع من حق الرقبة (كشراً المحرم)<sup>(٣)</sup> فيجوز استخدامها وإن كان

الوطء محرماً، وإذا باعها فالزوج أحق بوطئها لا يبطل حقه بالبيع

لأن البيع كما ذكرنا واقع على الرقبة لا يملكها الزوج والوطء واقع على البيع

من حيث لا يمتنع قصد السيد من التصرف في الرقبة .

(٤)

وهذه المسألة التي اختلف فيها السلف فقال قائلون : بيع الأمة

طلاقها

١- في المخطوطة ( امرأته ) هذا تحريف ٨/ب/٩٦

٢- في المخطوطة ( التزويج ) تحريف ٩/ب/٩٦

٣- مرسوم في المخطوطة ( هكذا ) كثيرا المحرم منه ( الظاهر ما أثبتته . والله أعلم

أى : يجوز للمحرّم شراء الأمة ولا يجوز له النكاح .

٤- قال ابن المنذر : وبهذا قال ابن عباس، وروى ذلك عن ابن مسعود

وأبي بن كعب، وهو قول سعيد بن المسيب، والحسن والمجاهد .

وقال قائلون: لا يكون بيعها طلاقها .  
 وجائز للسيد تزويج عبده من أمته، فيحرم بذلك عليه وطؤها ثم حق  
 استخدامها بها قائم، ولا يصلح هذا النكاح إلا بشاهدين والسيد  
 هو الولي فهو المزوج لها ولا يحتاج إلى رضاها . لأن له إكراهها على  
 النكاح ، ويحتاج إلى رضا العبد . لأنه لا يكرهه . ( ٢ )  
 فأما المهر، ففيه كلام ولا حاجة بنا إلى ذكره ها هنا لدخوله  
 في دقيق الفروع . والله أعلم .

فلقد اهتمت هذه الأبواب على مسائل كثيرة في الأمور التي  
 يحتاج إليها قبل عقد النكاح وفي عقده وليس في هذا = بحمد الله = شيء  
 مستنكر ويستقبحه عقل ولا شيء يخرج عن العادات الحسنة . بل  
 كلها دالة على توسعة الله على عباده في أسباب ملاذهم وإجرائهم  
 فيها على السياسة الفاضلة فيما يقدره من عليه منها .

---

١- قال ابن المنذر . روى هذا القول عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف  
 وسعد ابن أبي وقاص، وبه قال مالك والشافعي، وأحمد وإسحاق وبه ثقل  
 استدلالاً بأن النبي (ص) خير بريرة بعد أن بعث ولم يكن يخيرها لو كان  
 انفسخ النكاح بالبيع؛ الاشراف المجلد الرابع ١٢٣  
 ٢- هذا قول الشافعي الجديد . قال ابن المنذر، واختلف في إكراه الرجل أمته  
 وعبده على النكاح فكان مالك والثوري يقولان: له أن يكرههما إلا أن مالكا قال:  
 لا يجوز الاضرار من ذلك .

وفي قول أصحاب الرأي ذلك جائز وبه قال أبو ثور، وقال الأوزاعي، في الأمة كذلك  
 وقال الشافعي، إذ هو بالعراق . لافرق بين الأمة والعبد في ذلك ثم رجع عن العبد  
 في مصر، فقال: ليس له أن يكرهه على النكاح فان فعله فسوخ وأجاز ذلك  
 في الأمة: الاشراف ح ١٢٣/٤ وكذا نص عليه في الأم أنظر ٥١/٥

(١)  
أ ويكون لما جعلها به من الا احتياط ، والحدود ، والسنن التي  
( يتوسع بلا افراط ولا تفريط ولا غلو ولا تقصير ) في وجوه التوسعة  
والتضييق والتمييز والتغيير والحمد لله .

وهذا جماع أبواب النكاح ، وكانت النفوس البشرية مجبولة  
على النزاع الى قضاء الشهوات ليكون النسل مما يكون من ذلك بين  
الرجال والنساء بالا زد واج ، ووسع الله عزوجل في ذلك وشرع فيه  
الشرائع وبين السنن ، وحدد الحدود كما فعله من هذا / كما اقتصناه - ١٩٦٨  
قبل ثبوت الا زد واج الذي قد أباحه بعقد النكاح ، وكذا فعله  
في حال ثبوت الا زد واج . لأن النكاح وان كان مقصودا به التوصل  
وألتناسل ، وكذا لك يقتضي استدامة الصحة فليس يؤمن في الطبائع  
حدوث الاشياء بين الزوجين تخالف ما توجهه هذه الحالة ، فنستناظر  
طبيعتها ، واعتراض الملل من أحدهما للآخر بتغيير الأخلاق وتلوثها  
فيخرج حدوث هذه الأسباب الى ايقاع الصلح تارة بقداء تفتدي  
به المرأة لتخلص نفسها ، والى القطع بفعل الزوج التماسا للخلاص  
منها .

وقد يعرض في خلال هذه الأحوال أمور مختلفة لا يستغني عن سياستها  
بصلحتها من الله بهذه الأشياء ليدأوى كل حالة بدواثها ، ويبقابل  
كل حادثه بكفاثها ان شاء الله تعالى فتبارك الله رب العالمين  
وأحكم الحاكمين .

وقد ذكرنا من أمهات المسائل ما فيه كفاية وسع ودليل على استكمال  
دين الاسلام بمحاسن الشريعة في كل باب ان شاء الله تعالى :

١ = في المخطوطة ( لما عقلها ) لعل الصواب ما أثبتته . لأن ما أخذ  
أسماء الله تعالى وصفاته الاذن الشرعي دون القياس اللغوي  
ولم يرد أن وصف الله عزوجل بالعقل وانما بالعلم . والله أعلم  
٢ = في المخطوطة ( الافراط والتفريط والعلو والتقصير ) لعل الصواب  
ما أثبتته والله أعلم .

٣ = في المخطوطة ( طباعها ) ٩٦٤ ب

فمن ذلك مسائل سنن المعاشرة أ مر الله جل ثناؤه بالعدل  
 بين النساء، ومعاشرتهن، وأما كهن بالمعروف، وأخيراً نكح  
 جعل للنساء على الرجال مثل ما جعل للرجال عليهن بالمعروف  
 وذكر الشافعي معنى المعروف . فقال جماعة : اعفاء صاحب الحق  
 من المؤنة في طلبه وأداؤه إليه بطيب نفس لا بالاضطرار  
 إلى طلبه، وإلى تأديته باظهار الكراهية له هذا معنى لفظه .  
 قال الشافعي<sup>(١)</sup> : فان كرهها وأبى معاشرتها بالمعروف يطلقها  
 ولا يحل له استكراهها على شيء من مالها وليس له أن ينتهب شيئاً  
 من مالها، وقد أجمع طلاقاً ولا يحل له حبسها مع منع الحق ليرثها  
 وليذهب ببعض مالها .

١ = قال في الأم ( واقتل ما يجب في أمره بالعشرة بالمعروف  
 أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة  
 وترك ميل ظاهراً فإنه يقول جل وعز : ( ولا تميلوا كل الميل فتذروها  
 كالمعلقة، وكجماع المعروف اتيان ذلك بما يحسن لك ثوابه وكف المكروه :

الأم : ١١٤/٥

وقال في أحكام القرآن : ( وجماع المعروف اعفاء صاحب الحق  
 من المؤنة في طلبه وأداؤه إليه بطيب النفس لا بضروره إلى طلبه ،  
 ولا تأديته باظهار الكراهية لتأديته، وأبى بهما ترك فظلم . لأن مطل  
 الغني ظلم ومطله تأخير الحق . قال : وقال الله عز وجل : ( ولهن مثل  
 الذي عليهن بالمعروف ) أي والله أعلم أي فمما لهن مثل ما عليهن  
 من يؤدي اليهن بالمعروف .

وفي رواية المزني عن الشافعي ( وجماع المعروف بين الزوجين كف  
 المكروه واعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه لا باظهار الكراهية  
 في تأديته فأبى بهما . مطل بتأخير فمطل الغني ظلم : أحكام القرآن

١٠٠ : ٤/١

قال: فمتى حبسها وذهب ببعض مالها فذلك مردود عليها وهذا كله واضح  
الحسن في نفسه يعني عن الاستثانة<sup>(١)</sup> بغيره

ثم قال الشافعي: وان زنت عنده فحبسها ليرثها على ذلك لم يحل له أن  
يرثها، ولا أن يأخذ شيئا منها على مفارقتها فان أخذته رده.

ووجه هذا: أنه مالها وهي المالكة لصدقتها وعلى الزوج: احسان  
معاشرتها وعليها فيه كذلك، فان طلقها الزوج من غير اساءة منها اليه ليأخذ  
مالها اليه، فذلك محرم عليه، وعليه رد ما أخذ، وقد ورد في القرآن والسنة [ما يدل]

على قبح هذا لفعل قال: (وان أرتم استبدال زوج مكان زوج وأنتم أحداهن  
فقطارا الى قوله) (وأخذن منكم مبيحا قاطيا)<sup>(٢)</sup>. فعرفهم أن أخذهم

منهن شيئا من المهر ظلما لهن مما ينبغي أن يتعجب منه بعد ما سلف

بينهما من الافضاء، وأخذ الميثاق بالامساك/ بالمعروف، والتسريح بالاحسان  
وان زنت عنده فقد ظلمته بأن أوطأت فراشه غيره فعملت ما يلحق به شيئا

ليس منه، وهو بمثابة سوء العشرة وغاية ظلم المرأة لزوجها، فعلى الزوج الصبر  
عليها أو تسريحها، وان أمسكها معرضا عنها غير مانع لنفقتها. ولا مكلف

لها بالاكراه والضرب على الافتداء منه لم يأثم أن يعاقبها بترك المبيت

عندها لاستحقاقها أعظم من هذا، وله في هذه الحال أن يأخذ ما آتاها

فيطلقها. لأن الظلم والاساءة منها. وإذا كان قد فعل بها ضربا في بعض  
ما يخرج اليه من النشوز وذلك عقوبة منه لها لم يضر أن يأخذ من مالها<sup>(٣)</sup>

ويطلقها، ولا ينسب عند الحكماء في هذه الحال الى ظلمها. والله أعلم؛

١- أي من التنويه بغيره. معجم الوسيط مادة (أشاد).

٢- الآية من سورة النساء.

٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى (وإذا ابتدأت المرأة بترك تأدية حق

الله تعالى ثم نال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الفدية

وذلك أن حبيبة جلت تشكوا شيئا بيدنها نالها به ثابت ثم أمرها

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفتدي وأذن لثابت في الأخذ منها،

وذلك الكراهة من حبيبة كانت لثابت وأنها تطوعت بالفداء) الأم ١٢٢/٥

ومما يلزم من العذر عليها أن يسوى بينهما وبين ضارثها في القسم  
 فيبببت عند ها كما يبببت عند هن فان ايثاره بعضهن <sup>(١)</sup> حيف والحيف حرام  
 وينبغي في هذه الحال ان كان كارها لها أن يطلقها فان سألته  
 امساكها لرغبتها فيه على أن تترك حقها في القسم فجا ئز . لأنه لم يظلمها  
 ولا يجبر على امساكها وهو كما ره لها ولهذا بعد هذا ان سألته بترك حقها وله  
 قبول ذلك لأنه ليس بظا لم ولا مكلاه فان غضب عن القسم ثم بدا لها فلها  
 الرجوع في المستقبل . لأن ما مضى في معنى هبة مقبوضة وهدية مقبولة  
 فقدأ تلفها الموهوب له والمهدى اليه وما لم يمض فهو شيء غير مقبوض  
 ولا متلف فهي على حقها كما الشيء يهينه فيرجع اليه قبل تسليمه ويسوى  
 في القسم جميع نسا ئه من المسلمات والذميات . لأن للذمية من حـق  
 حسن المعاشرة والا مساك بالمعروف مثل ما للمسلمة وحكمها ما عدا  
 التوارث سواء في أنه لا يحل له ( أن يسئ اليها ) لتفتدى منه وفي أنه  
 ( لا يمنع ) صداقتها وما أشبه هذا من الحقوق ، فان لم يكن نشيطا للمبيت  
 عند جميعهن فلا اكراه عليه في ذلك . لأن الفلاح لا يوجب الكون  
 عند المنكوحة ولو تزوج با مرأة فلم ينشط لضمها الى نفسه واعطاها نفقتها  
 ومهرها لم يلزمه الكون عندها والجميع في هذا بمنزلة واحـدة  
 من جماعة النساء فان كان عليه في البواقي مثل ذلك ولم ينشط لجماعها  
 في القسم لم يأت ثم فلا اكراه عليه على الاصابة . لأن ذلك مما لا يتهيأ  
 استجلا به وما يتكلف منه ضرر يخاف منه على النفس فان القسم في السكنى والمبيت

١ = أي ظلم حاف عليه حيفا جا روظلم قال تعالى ( أم يخافون أن

أن يحيف الله عليهم ورسوله )

٢ = أي انقطع عن القسم . قال الجوهري عضبه عضبا أي قطعه والعضب

السيف القاطع

٣ = ما بين القوسين لاتمام المعنى وليس من الأصل

٤ = في المخطوطة و( وفي أنه لو منع صداقتها ) لعل الصواب ما أثبتته



في الليل لأن الله عز وجل جعل الليل لباسا والنهار معاشا . ( ١ )  
ولكن لا بأس بد ورهن في يوم واحد على أن لا يمكث الا عند صاحبة النوبة .

لما في ذلك من حسن المعاشرة المتضمنة للانصاف والعدل .

ووردت السنة <sup>(٢)</sup> فيمن كانت عنده امرأة أو اثنتان أو ثلاث فتزوج عليهن بكرا

( أن يخصها بالمقام ) <sup>(٣)</sup> عندها سبعا وان كانت شيئا خصها بأن يقيم

عندها ثلاثا وكذلك بأن لا يحسبها عليها <sup>(٤)</sup> بهلذه الأيام حتى يقضي

البواقي في مثلها . بل يخصها بها .

وهذا جار على العادتنا المعروفة في أن من استحدثت امرأة كان من قضاء

حقها أن يقيم عندها أياما ليقضي كل واحد منهما من الوطء في صاحبه

ما يسكن اليه توقان نفسه . لأن النفس تتوق الى المستحدثت وإذا كان هذا

مستحسنا في الواحدة الخالية عن الضرائر فان كانت عنده امرأة ونساء

فاستحدثت عليهن أخرى فهي على علم بالعادة للمستحدثات ولا يلحقهن

باختصاصها بأيام مثلها غضاضة . ولا يتصور ذلك عليهن بصورة يقصد بهن

الزوج .

فاذا انقضت أيام المستحدثت على الأمر على الجميع الى القسم بالتسوية

ولو كان يلزم قضاء أيام الاستحداث بطلت فضيلة المعتادة . وفضيلة البكر

في هذا المعنى بحدائث عهدتها بالخروج وذوق الرجال ، ويتحدد

الثلاث معروف في الأشياء التي يبتغي لها أوقات متوسطة ، وتحديد السبع

راجع الى الكمال . لأن الأيام سبعة وما زاد عليها متكرر بعباد .

فاذا التمت الثيب المستحدثت أن يقيم عندها سبعا .

١- كما قال عز وجل ( وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا ) أي سكننا  
أي : وجعلنا النهار معاشا أي جعلها مشرقا نيرا مضيئا ليتمكن الناس من  
التصرف فيه والذهاب والمجيء للمعاش والتكسب والتجارب وغير ذلك ( تفسير  
القرآن العظيم لابن كثير ٤ / ٤٩٣ )

٢- السنة المشار اليها . هي ماورد في حديث أنس رضي الله عنه .

قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم  
واذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم أقسم ( رواه البخاري ٩ / ٣١٤ )

٣- في (خ) أن يخصها ( هذا تحريف من الناسخ : آخر سطر ب / ٩٧ )

٤- معطوف على قوله ( بأن يخصها ) .

(١) فالسنة ان لا يفعل ذلك الا آن تعفو عن حقها في الثلاث فيسبح لسائر نساءه مثلها  
 ووجه هذا: أن ترك العدل في النساء محظور (٢) ، ومن العدل التسوية بينهم - لا  
 فيما جرت العادة فيه بالفضل ، فاذا التمس المستحدثة الثيب زيادة على حقها  
 حتى تكون كالبكر . فانها تلتبس ما لا توجه لها ( الشريعة ) (٣) وسبيلها ان تطالب  
 بحق نفسها فاذا التمس ما هم حق غيرها خرجت عن العادة وعاد ذلك  
 على صواحبها بالكراهة والمساءة فليل لها ليس لك هذا الاعلى شرط ان يقضي  
 لهسب مثل ما يقيم الزوج عندك . فان قالت تقيم عندي سبعا وتقضي صواحيبي  
 أربعة أيام . (٤)

قل هذا لا يجوز وذلك ان سبيل القسم دورات ولكل واحدة نوبتها فاذا أقام  
 عندك ثلاثا فقد مضت مدة التفضيل ، وعاد الأمر الى ما كانت النوبة عليه ، فاذا انتهت  
 وخالفت النوبة كنت ظالما وفي هذا ما يدل (٥) عند ذوي التصاون على ان هذه السنن واردة  
 من الخالق الحكيم لا طرادها على للحكمة كما ترى = والحمد لله = الذي هدانا  
 لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

١ = لما ورد في صحيح مسلم وغيره من حديث ام سلمة رضي الله عنها . ان  
 الرسول (ص) لما تزوج ام سلمة أقام عندها ثلاثا . وقال : انه ليس بك على أهلك  
 هوان ان شئت سبعت وان سبعت لك سبعت لنسائي وفي رواية له قال لها ليس  
 بك على أهلك هوان : ان شئت سبعت عندك وان شئت ثلثت . ثم درت قالت: ثلثت .  
 مسلم ٤٣ / ١٠

٢ = في المخطوطة ( محضور ) تحريف ١٣ / ١ / ٧ / ٩

٣ = مسا بين القوسين غير ثابت في المخطوطة والمقام يقتضي ذلك والله اعلم .  
 ٤ = سواء : قال ابن منظور : ساءه . يسؤه ، سؤوا وسؤوا ، وسؤوا وسؤوا :  
 وسؤاة ، ومسائة ، ومسائة . فعل به ما يكره نقيض سره ، والاسم السوء - بالضم  
 وسؤت الرجل سؤاية ، وسؤاية ويخففان . اي : ساءه ما رآه مسؤي .

٥ = حكى الشيخ أبو اسحاق في المذهب . وجهين أحدهما : يقضي السبع  
 لقوله (ص) ان شئت سبعت عندك ، وسبعت عند هن (الثاني) يقضي ما زاد  
 على الثلاث . لأن الثلاث مستحقة لها فلا يلزمه فضلؤها وقال ابن حجر : والذي  
 قطع به الأكثرون ان اختارت السبع قضاها كلها ، وان أقامها بغير اختياريها قضى  
 الاربع المزيدة : انظر المذهب مع المجموع ٤٣٦ / ١٦ الفتح ٢١٥ / ٩

٦ = في المخطوطة ( خالفت النوبة طب ظالما ) الظاهر ما ثبت . أي اذا خالفت النوبة بالتفاضل بعد الثلاثة  
 لبعضها كنت ظالما لعدم التسوية بينهم والله اعلم .  
 ٧ = عند : ليس من الأصل : أي عند ذوي الميمنة للعدالة قال في اللسان : صان عرضة صيانة وصونا وقد تصاون  
 الرجل وتصون = اللسان مادة صون

ومما يتعلق به حكم القسم المعروف أن يقدم الزوج على السفر  
 لغير نقلة فالسنة فيه أن يفرع بين نساؤه أن أحب على واحدة  
 وأن أحب على أكثر فمن خرجت قرعتها خرج بها وكان السفر بها  
 خاصا ( ان لم <sup>(١)</sup> الحزم ) على المقام لنقلة ، وهذا أيضا على حسب تغيير حق  
 القسم لعارض يعذر به صاحبه ، ويخرج عز أن يتوهم بالظلم وترك  
 العدل . لأن الأ سفار قد تقع ضرورة لقضاء فرض الحج ، وفرض الجهاد  
 والشغل بذلك طلبا للأجر ، وقد يقع طلبا للمعاش كما قال الله تعالى :  
 ( وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون  
 في سبيل الله ) ( ٢ )

فقرن بين السفر لا بتغاء الفضل وهو التجارة ، وبين القتال في سبيل الله  
 فاذا عرض للمرء سفر مباح فيحتاج الى من يخدمه ويستأنس به في سفره  
 فلا يجد بدا من الخروج ببعض نسائه ، فاذا كان جماعته عشق عليها استصحابهن  
 جميعا ، وفي تخصيص بعضهن من غير سبب <sup>٣</sup> يعلو التخصيص تفضيلا للخصوصية  
 على وجه لا بد من أن يلحق صواحبها غيرة تقع بينهن تنافر وفي هذا  
 منعه من الظلم وترك العدل فجعل الله على لسان رسوله  
 صلى الله عليه وسلم هذا التخصيص لقرعة التي ( استعملها الناس والامم قبلنا  
 بينهم ، فمن خرجت قرعة السفر عليها استصحابها على ما ينفي عنها الضنة <sup>(٥)</sup>  
 وتكون المناقصة <sup>(٦)</sup> [أقل] .

١ = في المخطوطة ( ان لم ) سا قطة .

٢ = الآية من سورة المزمل ( ٢٠ )

٣ = يقال على فلان الجبل اذا رقيه يعلو علو وعلى فلان فلانا اذا قهره :  
 اللسان مادة ( علا ) :

٤ = في المخطوطة ( التي لم يستعمله في الناس ) الصواب ما أثبتته لأن  
 القرعة معروفة في الأمم قبلنا كما أخبر الله عز وجل في كتابه العزيز  
 في قصة يونس عليه السلام ( فسا هم فكان من المستحضين ) فسا هم

أى قارع . تفسير القرآن العظيم ٤ / ٢٣

٥ = أى ما ينفي عنه الاختصاص . قال في اللسان : يقال : فلان ضنبتى  
 من بين اخواني وضمي أى أختص به وأضن بمودته . اللسان مادة ( ضن )

٦ = ما بين القوسين لا تمام المعنى

ثم كانت هذه المخصوصة قد لحقها من تعب السفر واحتمال تكلف  
الخدمة المتصلة ما هو معتاد متعارف فتثبت لها الفضيلة بما تحمته  
من هذا الثقل ما ثبت للمرأة المستحدثة بفضل أيا منها وهذا في حسنه  
وقبول العقل له كما ترى .

وإذا عفت المرأة عن القسمة على عوض فا العوض مردود . لأن القسم  
ليس بعين ولا منفعة يقوم مقام العين كالمنافع التي تعقد عليها  
الاجارات ، وانما هو ( سكن ) عند امرأة على ما يلزم من حكم العشرة  
فكأنها ترضى بسوء العشرة على ما تأخذ ، أو تحسن معاشرتها زوجها بترك  
حقها في المعاشرة على ما لتأخذ فأخذها المال على هذا أخذ ما ل  
بالباطل ، ولو أن رجلا قال لرجل : أعطني ما لا على أن أحتمل  
ظلمك لم يكن لهذا معنى فكذلك ذلك والله اعلم .

وأيا امرأة من نساءه امتنعك منه بهرباً ونشوراً ودعوى طلاقاً وسفر  
بأذنه أو غيراً ذنه إذا لم يكن الشخص ( معها ) بطل حقها في القسم  
والنفقة وكذلك إذا كانت مجنونة فهربت منه . لأن النكاح يقتضي غرضين  
أحدهما : يتعلق بالعقد وهو المهر

والثاني : يتعلق بالاستمتاع وهو النفقة فإذا منعه الاستمتاع بها  
فلا نفقة لها وانما جعل على الزوج لها لتكون مستعدة له متى احتاج  
إلى قضاء وطره منها ، وإلا فهي قد قبضت عوض البضع بأخذ الصداق ،  
فإذا كانت غير ممكنة من نفسها فلا نفقة لها وهذا واضح المعنى  
في الامتناع بالهرب في الصحة والنشور ودعوى الطلاق .

---

١ = في ( خ ) ( سكتا ) ١٤ ب/ ٩٢ . الظاهر ما أثبتته .  
٢ - في ( خ ) ( إذا لم يكن الشخص لها ) لعل الصواب ما أثبتته .  
٣ - في ( خ ) ( ولا ممكنة ) ٣ / ق ب/ ٩٨



ثم لانفقة لها لما ذكرنا من معانى الاتلاف.

( ١ )

وأما اذا كان المشخص لها فهو المانع نفسه عنها مدة أيامها وهي ملجأة الى الامتناع ومسافر بها لا مسافرة ومـخرجته لا مـخارجة فمعانى الامتناع منها تضعف فيها ويدل على صحة ما قلنا أنه قد يأذن لها فلا تخرج .

فاذا كان هو المشخص لها لم تجد بدا من الخروج طاعة أو خوفاً أو مكرهة فقد بان بهذا أن اذنه ليس سبباً لخروجها وأن إشخاصه إياها سبب لخروجها . والله أعلم .

ووردت السنة بوجوب الدوران للقسم على المريض في نسائه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم . يطاف به في مرضه على نسائه محمولاً الى أن إستأذنه في مقامه عند عائشة فأذن لها وهذا نهاية العدل . وهكذا قال أصحابنا : ان على ولي المجنون أن يفعل بمن يلى أمره في الطواف به على نسائه كما يلزم الصحيح أن يفعله بنفسه . وان القسم لا يختلف في البلد الواحد يكون فيه نساءه . وفي البلدان الشتى . وأنه اذا أقام عند واحدة في بلد أقام عند الأخرى في البلد الآخر مثله .

وهذا كله من واجبات العدل والانصاف للنساء . وقالوا : ان للرجل اسكان امرأته حيث أراد اذا كان مأموناً عليها غير مخوف لها ، وله أخراجها الى بلد في هذه الحال . لأن الاستمتاع من حقه عليها فعليها تمكينه منه وله تخصيصها حيث تريد من المواضع غير مضر بها . قالوا : وللزوج أن يمنعها من حضور المشاهد والمساجد .

١/٢ أى المسافر بها . قال في اللسان : الشخصوس السير من بلد الى بلد وقد شخص يشخص شخصاً شخصاً ، وأشخصته أنا وشخص من بلد الى بلد شخصاً : أى ذهب . اللسان مادة ( شخص ) .

لأن أوقات حاجته اليها مستحقة عليها يعقد نكاحها . وهو مالك  
 لفرجها ملك استمتاع فليس لها تعطيل ذلك عليه . وعسى أن تحضره  
 الحاجة اليها في وقت غيبتها فتكون قد ظلمت وعلى هذا المعنى قالوا :  
 أن له منعها من عيادة أبيها وشهود جنازتها . لأنه إنما يلزمها بوالديها  
 ( ١ )  
 إذا كانت مالكة لنفسها فهي إذا نكحت فقد ملك زوجها نفسها بما جعل  
 له من الاستمتاع الذي يدل الصداق والنفقة من أجله . قالوا : وعليها  
 ترك ما يتقذره الزوج أو تزويه راحة من الحلال . كالثوم والبصل ونحوهما  
 إذا أمرها بترك ذلك وهذا داخل فيما يلزمها من تمكينه من الاستمتاع  
 فعليها فعل ذلك ليطمئنت به . وكذا إذا كانت كتابية فتناولت ما هو  
 حلال لها في دينها مما يتقذره الزوج وله إكراهها على الاغتسال .  
 ( ٢ )  
 وروى النهي عن أن يعزل الرجل الحرة الاياه ذنبا وذلك لما لها من الحق في الولد  
 والمقصد فيه بمثل ما فيه للزوج . ولأن في العزل اقتطاعا لها عن استكمال اللذة  
 وفي ذلك ضرر يشاء كل التعذيب والأذى . وهو خارج عن حسن المعاشرة :  
 قالوا : فأما المملوكة فلا حق لها في الاستمتاع ولا في الولد ولا بأس أن  
 يعزل عنها . والله أعلم .  
 وإذا كان عنده امرأتان حرة وأمة فللأمة نصف مال الحرة ويكفي من جملة  
 ذلك أن الطلاق وعدتها على النصف من طلاق الحرة وعدتها وهذا فيما  
 عساه يذكر فيما بعد ان شاء الله .  
 ومن هذا الوجه يقال انه لاحق للسراري في القسم لأنه لاحق لهن في  
 الجماع . لأن المقصد في ملكهن التمول والاكتساب والاستمتاع وهذا مما  
 قد تكرر مرارا ويتكرر أيضا . والمقصد في ملك المنكوحات الوطء .

١ = أما إذا كانت زوجة فقد ملكها زوجها .

٢ = ورد النهي في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه . أنه قال :

نهى رسول الله (ص) أن يعزل عن الحرة لايها ذنبا

رواه الامام أحمد ٣١/١ وابن ماجه . ٦٢٠/١

قال في منتقى الأخبار ليس اسناده بذلك ، وقال الشوكاني في اسناده ابن لهيعة  
 وفيه مقال .

## \*\*\* — (باب ذكر مسائل النشوز) — \*\*\*

والنشوز في اللغة . هو الارتفاع والنشوء<sup>(١)</sup> يقال نشز اذا ارتفع وشيئ  
ناشز (أى مرتفع)<sup>(٢)</sup>

والنشز الموضع المرتفع (من الأرض) فاذا ارتفعت نفس الرجل عن شيء  
فهو ناشز عنه يقال : نشزت نفسي عن نفسي . والحكم في هذا عندنا أن  
الزوج اذا ظهرت له دلائل نشوز المرأة وعظها فان أبت عندها هجرها<sup>(٤)</sup>  
فان أقامت عليه ضربها ضربا دون الحد غير مبرح متجنباً لوجهها<sup>(٥)</sup>  
واذا أبدت النشوز فخاف لحالها فله الجمع بين الزجر والوعظ والضرب .  
والا اختيار ترك ضربها ، واذا هجر المضجع فهجر الكلام لم يجاوز ثلاثا وهذا  
كله ظاهر الحسن في سياسة النساء . لأنه ردع الى الواجب وزجر  
عن ارتكاب المحرم بأحسن وجه

والهجر فأرفعه ما ينشط معه على الخروج فيما بينا لها من الزواجر<sup>(٦)</sup>

التي ذكرنا ها/، والا اختيار ترك الضرب لما نبهت عليه السنة وهو قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( لا يضرب أحدكم امرأته كما يضرب أمته  
ثم يضا جمعها )

١ = من نتأ الشيء ينتأ ونتوأ

انتبذ وانتفخ وكل ما ارتفع من نبات وغيره فقد نتأ وهو ناتئ : اللسان  
مادة (نتأ)

٢ = (خ) ( الشيء الموضع المرتفع ) ٩٩/١ ، والتصويب من اللسان  
وفي المختار النشز بوزن الفللس المكان المرتفع من الأرض ، والمراد  
بنشوز المرأة استعصاؤها على زوجها ونشز هو عليها نشوزا كذلك  
والنشوز كراهية كل منهما صاحبه وسوء عشرته له .

٣ = ما بين القوسين ليس من الأصل وهي كذا في اللسان في مادة نشز .  
في الأصل ( وعظها فان أبت عندها فاذا أقامت عليه ضربها )  
الصواب ما أثبتته وهو ما ثبت ترتيبه في القرآن والسنة . وما هنا تصرف من النسخ  
أ وهو سهو منه والله أعلم .

٥ = أى غير شاق : النهاية مادة ( برح )

٦ = الهجر : مبتدأ . وخبره محذوف تفديره مراتب .



أى يفعل هذا الفعل القبيح، ثم هو لا يصبر عن مضاجعتها وهي ملاطقة ومحاسنة فلا ينبغي أن يقدم أمامها ما يكرهها ويؤغرها (١) عليه فيكون استمتاعه بها بعد ذلك على الوجه القبيح المانع عن استيفاء المقصود منه فإذا ضربها تأميلاً لردّها عن النشوز خفف الضرب . لأنه تعزير وتأديب لإقامة حُدود وتركه أحسن ما وجدنا إليه سبيلاً . (٢) لأن الحكمة دفع السيئة بالحسنة كما قال الله تعالى ( فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ) (٤) ويتجنب الوجه لأنها الجارحة المكرومة يتلقى صاحبها فيها بالذوات الخطيرة فيقال حرم الله وجهك وكرم الله وجهك وفعلت هذا لوجهك والوصف بالجمال قاصر عليه ومنسوب إليه تحقيق ما هذا وصفه بالصيانة من التقييح والتشويه، وأن يكون لقبه ما يشينه ويؤلم صاحبه وأنه غير تارك للصالح موضعاً .

وأما الهجرة في المضجع فهو من شديد ما يعاقب به النساء، والهجرة بالكلام داعية إليها فلا يجاوز بها ثلاثاً وقد ذكر الله عقابه فجعله أن لا يكلمهم ولا ينظر إليهم فجعل بين ما يعود حقيقة في الآدميين إلى الهجران بالكلام . والتودد .

- 
- ١ = يقال وغرصد ره يوغر وغرا ، ووغر يغر : إذا امتلا غيظاً وحقد ا  
اللسان مادة ( وغر )
- ٢ = أى راجياً لردّها عن النشوز . من أمه تأميلاً : اللسان مادة ( مل )
- ٣ = في ( خ ) ( سبيل ) الظاهر ما أثبتته ٦ / ب ٩٩
- ٤ = الآية من سورة فصلت ( ٤ ) وتما بها ( ولا تستوى الحسنة ولا المسية  
ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم )
- ٥ = وأنثى باعتبارها جارية ، وأيضاً ما لا يعقل يجوز فيه التذكير والتأنث
- ٦ = أى حرم الله وجهك على النار .
- ٧ = قال ابن حجر رحمه الله تعالى : اختلف أهل التفسير في المراد  
بالهجران . فالجمهور على أنه ترك الدخول عليهن والاقامة عندهن  
على ظاهرها الآية . وهو من الهجران وهو البعد ، وظاهره أنه لا  
يضاعفها ويوليها ظهره ، وقيل يعتنع من جماعها ، وقيل يجامعها  
ولا يكلمها : أنظر الفتح ٣٠١ / ٩
- ٨ = يريد أن يستدل بهذا على أن هجر الكلام من أشد ما يعاقب  
به الإنسان ، والدليل على ذلك أن الله عاقب أقواماً بهجر الكلام =

ووردت السنة بأَنَّهُ . ( لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام ) ( ١ )

وقد ذكرنا أن تحد يد الثلاث متوسطة لا افراط . قيل في العثل :  
( خير الأمور وسطها )<sup>(٢)</sup>

ثم قد يقع النشوز من المرأة وقد يقع من الزوج وقد يشتهب الحال فيدعي كل واحد منهما أن صاحبه هو الظالم له فإذا وقع ذلك من قبل المرأة فقد ذكرنا القول فيه ولا شك في وجوب جري السلطان للرجل على امرأته ، وأنه غير مستنكر تأديبه إياها وأنه عساه أحق بذلك من السلطان برفعها إليه ، إذا كان الزوج عالماً بما يدير التأديب ،

وإذا كان التأديب من قبل المرأة أخذ السلطان حقها ويعمل ( برفق ) بما يراه من حسن وغيره .

وان اشتبهت الحال ، وأحال كل واحد بالظلم على صاحبه فعمل ما أمر الله تعالى به من نعمة من جمع وتفريق على فدية أو على غير فدية فان لم يفعل الزوجان هذا عمل الحاكم بشهادة الحكيم وأخذ من الظالم للمظلوم منهما بحقه وهذا كله يشهد لنفسه بالحسن ويغني عن ابانتة بدليل غير نفسه :

١ = وترك النظر إليهم قال عز وجل : ( ان الذين يشترون بعهد الله

وأيمانهم ثمناً قليلاً ، ولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله

ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم ) آل عمران ٧٧

١ = الحد يثصحیح رواه البخاری وغيره من حد يثأس بن مالك

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تباغضوا ولا تحاسدوا

ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخواناً ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة

أيام ) : البخاری فيك أدب ٤٨١ / ١٠

٢ = ذكر ذلك في ذكر عدد ركعات الصلاة فراجعه هناك ص ٢٣٠

٣ = قال في كتاب الأمثال . المثل لمطرف بن الشخير قال لها لا بنه لما

اجتهد في العبادة : كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ٢٢٠

وإذا كانت المرأة هي المانعة الحق كراهية منها للزوج  
خائفة أن لا تقيم حدود الله كان مباحا لها أن تفتدي  
منه وكان مباحا للزوج أخذ الفدية منها وذلك أن البضع  
في معنى المملوك للزوج وصاحبها محبوسة عليه لحق  
النكاح الذي قصد صيرها له في معنى الشيء  
المشترى/، فلا يلزمه الاخراج عنها وازالة ملكه عنها  
عما ملكه منها الا بطيب نفسه لما يكون هكذا في أمة لو كان  
مما استباعه وهو غير ظالم لها فلا يلزمه بيعها  
وذلك إن أحب.

١/٩٩

وكذلك المرأة الناشز وعليها أن تفتدي أن أحببت الخلاص  
منه ويحل له ما يأخذ منها . لأنه غير ظالم منها ولا مانع  
منها حقا عليه يلزمه وانما هي متمنية مشتبهة فلتغرم  
في تحصيل شهوتها أن أحبته والا فالانصاف (أخذ ما قدم لها)  
(٤)

١- وليس مملوكا حقيقة اذ له أن ينتفع فقط بدليل أنها  
لو وطئت بشبهة كان المهر لها لاله .

٢- لو كانت العبارة وصاحبته محبوسة عليها لكان أوضح

٣- أي أنها متمنية لتجد من هو أحسن منه جمالا وحالا ومشتبهة  
لغيره .

٤- ما بين القوسين بياض في الأصل ولعل المعنى ما أثبتته  
والله أعلم .

وليس من النشوز أن تمتنع المرأة من الزوج حتى يدفع مهرها  
 إليها إذ كان حلالاً . لأنه لا يلزمها أن تمكنه مما عاوضته  
 عليه إلا بعد أخذها العوض فان تنازعا في السابق إلى  
 أخذ مالها ( والى تسليم نفسها ) أخذ المهر  
 من الزوج ( ووضع عند أمين وتو مر بالدخول إليه ) فان فعلت دفع المهر  
 إليها وهذا أحسن ما يمار إليه في قطع الخصومة بينهما على الاحتياط  
 لكل واحد منهما وفي خلاف هذا ( ظنم ) في حق المبدئ به  
 منهما ( وأغراضهما ) بالفساد ان أهمل . والله لا يحب الفساق

١- أي : حقا لها ( وأتوا النساء صدقاتهن نحلة ) .

٢- كأن قال كل منهما لا أسلم حتى تسلم يقول الزوج

لأسلم المهر حتى تسلم نفسها وتقول الزوجة لا أسلم نفسي

إلا أن يسلم المهر .

فالحكم عندنا فيه ثلاثة أقوال : ففي قول يجبر هو على تسليم

الصداق أولا دونها . لأن استرداد الصداق ممكن بخلاف البضع

وفي قول لا اجبار ومن سلم أجبر صاحبه لاستوائهما في ثبوت الحق

الكامل منهما على الآخر .

والقول الثالث وهو الأظهر يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتو مر

بالتمكن فاذا أسلمت أعطاها العدل : أنظر شرح الجلال على المنهاج ٢٧٧/٣

٣- في دفع المهر عن الزوج عند أمين = ثم بياض بقدر كلمة = بالدخول

إليه فان فعلت - التصويب من شرح الجلال على المنهاج ٢٧٧/٣ ، رقم الوجه ١٠٠/٧

٤- في المخطوطة ( مرسوم هكذا ) لعمرس ( ١٠٠/٨ )

٥- في حق من أمر بالتسليم به أولا .

\*\*\* — (( باب فيما للمرأة منع زوجها من الاستمتاع )) — \*\*\*

ولها منعه من وطئها في الدبر .

وأما في القبل من أى وجه شاء، والتقبيل والمباشرة والتفخيذ .  
فذلك مباح له منها .

ووجه هذا = والله أعلم = أن الله جعل المرأة مزرعة للرجل <sup>(١)</sup> وجعل  
آلة المباشرة ليكون النسل الذي تكون به عمارة الدنيا بسكانها وخالف  
بين الرجل والنساء في آلة الجماع فجعل ذلك من المرأة قبلها ومن الرجل  
قبله . وسوى بين الفريقين في الدبر فمن المستقبح أن توطأ المرأة  
في الدبر فتشبه الرجال الذي لم يخلق لهم <sup>(٢)</sup> الجماع فيجا معن في  
الأدبار .

وقد يمتنع تشبيه النساء بالرجال ، والرجال بالنساء .  
فما ظنك بواقع الجماع ، وإذا كان إثيان الذكر محرما في العقول قبيحا  
لأنه جماع مستوفى اللذة في موضع لا يقع منه النسل . فكذلك المرأة فيما يؤتى  
منها في دبرها في معناه . لأنه جماع مستوفى اللذة في موضع لا يقع منه  
النسل ( كما حرم تفخيذ الرجال من الرجال ) لأنه لا يؤمن من تعدي <sup>(٣)</sup>  
الفاعل إلى الدبر اذ هو موجود ( يدعو ) أحدهما إلى الآخر ، <sup>(٤)</sup>  
ولم يكن في تفخيذ النساء ما يدعو إلى محذور لوجود الموضع المباح فيهن  
وكان ذلك في الرجال .

- 
- ١- في المخطوطة ( مردعاء ) تحريف ١٣ / أ / ١٠٠ .  
٢- أى : البضع .  
٣- في ( خ ) ( كما أبيع القبل وحرم من الرجال كما لا يؤمن ) ٦ / من الآخر . ب  
لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .  
٤- في ( خ ) ( من تعدى الفاعل به ) ٦ ق ب / ١٠٠ .  
٥- في المخطوطة ( دعاء ) .

داعيا الى المحظور محرما ، ولا شك ان الاتيان في القبل أنظف وأبعد  
 عن الأذى من الاتيان في الدبر لما فيه من معاني القذر فنهي عنه في  
 الرجال <sup>(١)</sup> مـرجراً . لما في استعماله من ابطال التماس الذي به بقاء  
 العالم ويحرم الوطء في الحيض والنفاس ولا يحل للرجل من إمرأة  
 الحائض الا ما فوق الازار وقال أصحابنا: يحرم تفخيذها في الحيض  
 والنفاس كالوطء الى أن يرتفع رحمها ثم تطهر بالاغتسال ان وجدت  
 الماء أو بالتيمم ان لم تجد .

وأما تحريم الوطء في الحيض فلما في البضع من الأذى والقذر الذي  
 لا يكاد يكمل معها معاني الاستمتاع ولا يمنع من الواقعة على هذه الحال  
 أن تنبو نفس الزوج <sup>(٣)</sup> عنها .

- 
- ١- مرسوم في المخطوطة ( هكذا ) موجز ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم . ٣٠ ب / ١٠٠  
 ٢- هذا هو الذهب كما في السنة وغيره ، قال الحافظ ابن حجر : بهذا  
 قال أكثر العلماء وهو الجاري على قاعدة المالكية في باب سد الدرائع  
 وقيل لا يحرم غير الوطء قال الجلال المحلي واختاره هذا النووي في التحقيق  
 وغيره ، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح واليه ذهب كثير من السلف والثوري  
 وأحمد وإسحاق ، وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورحبه الطحاوي  
 وهو اختياراً صيغ من المالكية وأحد قولين أو الوجهين . للشافعية  
 واختاره ابن المنذر ، وقال النووي هو الأرجح دليلاً لحديث أنس في مسلم  
 ( وأصنعوا كل شيء الا الجماع ) وحملوا حديث الباب وشبهه على  
 الاستحباب جمعاً بين الأدلة . . . قال : وفصل بعض الشافعية فقال :  
 ان كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويشق منها باجنونابه . جاز  
 والافلا واستحنه النووي ، راجع الفتح ٤٠٤ / ١ شرح الجلال على المنهاج  
 ١٠٢ / ١  
 ٣- أي لا يمنع من موائعها ارتفاع نفس الرجل وتنا فرطبعه .

فـ... ثـ ذلك تبا غضا . وكانت الأنصار قد أخذوا  
من اليهود اعتزال الحيض في المؤكلة ونحوها على غير ما يفعل  
المجوس من هذا وجرت عليه عادتهم فأباح الله لهم مخالطتها  
الا في الجماع .

وقد يكون = والله أعلم = أن في اباحة ذلك ما يعود بنفاهم واستنكارهم له  
فأقتصر بهم على ما سوى الجماع وأقروا في الجماع على ما كانوا اعتادوا التدين  
به .

والنفاس: حيض الا أن مدته أطول من مدة الحيض المعروف فالحكم فيهما  
سواء ، وإذا ارتفع دم الحيض والنفاس لم يحل الوطء حتى تغتسل وذلك  
احتياطاً لزوال الدم وارتفاع علقته فيراد بهذا أن ورود الدم قد حرم وطأها  
والزمها الاغتسال وهو من علقته فامتدا لتحريم الى أن يرتفع الدم بعلقته  
ولعل في هذا استصلاحاً للقوم في استنكارهم مخالطة الحيض وركونا لهم  
الى بقاء حكم الجماع على الاستقذار فيه .

وفي هذا الباب ما يدخل في جملة أصل في الفقه مطرد في الشريعة  
أو كالمطرد وذلك أن الأمر في الجماع مغلظ في عامة الأحكام الأتري  
أن الرامي بالزنا يحد والرامي بالكفر لا يحد ، والحج قد نهى فيه عن  
أموالاً يفسده شيء منها الا الجماع ، وأشبه هذا

ووجهه - والله أعلم - ان الجماع يقع به التنازل الذي به بقاء العالم  
وقد علق الله به من أسباب الأحكام والحرمان التي تجب بها أو بسببها  
الحقوق وما علق به الأتري قول الله تعالى فيمن أخذ المهور من النساء  
( وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وأنتن <sup>(٣)</sup> الى قوله ) وأخذن  
منكم ميثاقاً غليظاً )

١ = أي فاقترن في الاباحة على ما سوى الجماع .

٢ = في المخطوطة مرسوم هكذا ( فزاد بها ان ورود الدم ) لعل الصواب  
ما أثبتته . ١٠٠/١/٩

٣ = سورة النساء . الآية ٢٠ - ٢١

فعجب جل وعز من وجب عليه تأكيد الأمر الجماع ، ووحدة الحرمة حتى ( كيف ) استحل أن يأخذ من امرأته التي قد وطئها شيئاً مما قد أتاها في المهر .

ولما كان محل الجماع يبنني أمره في الأحكام المعلقة به على التأكيد وعلى ضرب من التعلق فكان من جملة ذلك أن ورود دم الحيض حرم من الحائض وعليها أشياء مثل الصلاة والصيام ، والطواف ، والوطء .  
 فإذا ارتفع الدم حل الوطء ، وبقي تحريم الطواف ، والصلاة إلى ارتفاع الحدث بالافتسال ( وبقي )<sup>(٢)</sup> أيضاً تحريم الوطء إلى وجود هذا الافتسال . لأنه من علق الدم فامتد تحريمه إلى أن يزول ما أوجبه تعلقه وكان ذلك نظير الحج فإن الإحرام يمنع من شيء ثم يحل من الإحرام بعضه فيحل بعضهما من الطيب ، والصيد ، واللباس ويمتد تحريم الباقي وهو الجماع إلى أن يزول الإحرام كله بفعله :

ومما يحد ث بين الزوجين إلا بلاء<sup>(٣)</sup> / والظهار<sup>(٤)</sup> من الرجل ، للمرأة وسنذكر من مسائل هذه الحوادث مما يقتضيه وسم هذا الكتاب<sup>(٥)</sup>

- 
- ١- أي ممن وجب عليه المهر بالعقد واستقر بالدخول بها .
  - ٢- في المخطوطة ( وهي ) الظاهر ما أثبتته .
  - ٣- وهو من جملة ما يمنع من الاستمتاع بالمرأة ، ويجب على المرأة أن تمتنع الزوج عن الاستمتاع بها حتى يكفر . وبهذا فهو مطابق لما في الترجمة .
  - ٤- في ( خ ) والقرب من الرجل للمرأة ) الظاهر ما أثبتناه كما سيذكر هو فيما بعد بهذا الترتيب ١ / أ / ١٠١ .
  - ٥- أي على ما يقتضيه علامة هذا الكتاب أي منهجه من الاختصار على أمهات المسائل ، من وسم سمة يعرف بها .



## ذكر الايلاء ( ١ )

فأما الظهار والايلاء . فانهما كانا في الجاهلية طلاقاً يطلق بهما فأزال الله ذلك في الاسلام بأن أوجب في الظهار ركافة وأبطل بأن يكون طلاقاً ( وأما الايلاء<sup>(٢)</sup> فيمين ) ان حنث يلزمه<sup>(٣)</sup> ما يلزم الحانث وان لم يحنث حتى مضت أربعة ( أشهر<sup>(٤)</sup> ) خير بأن يطلق أو يفني<sup>(٥)</sup> وأخبر الله في الظهار أنهم يقولون منكراً من القول وزوراً وكانوا يشبهون نساءهم بظهور أمها تهتم فلم يوقع فيهم بوجه من الوجوه تأكيداً لابطال ما كانوا يقصدون به من الفراق وأوجب الله فيه الكفارة تعظيماً للاثم فيما قالوا من المنكر والزور<sup>(٥)</sup>.

فأما الايلاء . فانما كان شيئاً يريدون به الفراق لا منكر من لفظه ولا زور بل كان ما يقصدونه موافقاً للفظ ، وذلك أن الايلاء المطلق هو أن يحلف أن لا يوطأها وفي تحريم الوطء ابطال معنى الزوجية . اذ المقصود منها الوطء . والاستمتاع وكانت حقيقة الايلاء يميناً على امتناع الرجل من شيء مباح للانسان تركه أو فعله يريد بهذا أنه لا يجب على الزوج وطء امرأته ولا يكلف ذلك فيها لأنه ضرب من قضاء الشهوة فيستحيل الاجبار عليها وقد يغلب على الرجل ما يهذب عنه اجباراً هذه الشهوة فلا نحمل أمره

١ = الأولى أن يقول ذكر الايلاء والظهار ولكن خص الذكراً هنا للايلاء ثم خص الذكر للظهار وما هنا مقدمة عنهما ولذا اكتفى بذكر الايلاء هنا في العنوان .

٢ = ولفظ (أما لايلاء) ساقط من المخطوطة ، ويمين مكتوب على صورة النصب

٣ = ( في المخطوطة ) يلزمها يلزم الحانث ( الظاهر ما أثبتته والله أعلم (يميناً)

٤ = ولفظ أشهر ساقط من المخطوطة .

٥ = لقوله عز وجل ( للذين يؤلون من نساءهم تربواً أربعة أشهر فان فؤوا

فان الله فقور رحيم وان عزوا الطلاق فان الله سميع عليم )

سورة البقرة الآية ٢٢٦ ، ٢٢٧

(١) في الكف عنه على وجه الاضرار بالمرأة ولكن يحمل على ضعف شهوته بأمر  
 قد تزول بعد مدة فاذا ألزم نفسه هذا الامتناع بيمين<sup>(٢)</sup> (كان) ظاهرا على  
 قصد الاضرار بها وحرمانه ما هو المقصود باجتماعهما وابطال البغية فيما  
 أمر الله به عباده من المناكح لأجلها . لان اليمين فيما يلزم فيها  
 من الكفارة كالمانع (للمحالف)<sup>(٣)</sup> من أن يحنث فيما عقد على نفسه ويتصور  
 بصورة اعطاء كفيل يؤثر به الانسان في أمر الزم نفسه أنه يفي به ولا يخالفه  
 ولا يحلّف بغلبة العظنة في قصده الاضرار بها بالامتناع باليمين .  
 ثم كان خلاف هذا محتملا وكانت المرأة قد تصبر عن الوطء مدة .  
 فجعل الله تلك المدة أربعة أشهر ولم يجعل على المولي فيها سبيلا  
 حتى اذا انقضت هذه المدة حقت لها المطالبة بما يزيل عنها الضرر فكيل  
 للزوج اما أن تفيء ، وهو أن يرجع الى رضاها فاذا فعل هذا فقد حنث  
 في يمينه .

فان لم يفعل أزيل عنها الضرر بأن يكلف الزوج تطليقها طلاقا رجعييا  
 أو بائنا فيكون قد حل عقد اليمين وبعض دلائل الأضرار فان امتنع طلقها  
 عليه الحاكم لأنه أقيم لأخذ حقوق الناس فاذا لم تصل المرأة الى حقها  
 منه وصلها الحاكم الى تملكها منه نفسها كما اذا وجب لانسان على آخر  
 مال فامتنع مند عطائه أخذ له الحاكم حقه وكأنه وكيل له .

وكذ لك الطلاق الذي بيد الزوج من جهته يوصل اليه فاذا امتنع من ايقاعه  
 عليها أقيم الحاكم مقامه وكأنه وكيله فطلقها فهذه جملة أحكام الايلاء

١- أي عن الجماع .

٢- في (خ) (يحمل) ١٣/أ/١٠١

٣- في (خ) (عسى فظاهرة) ١٤/أ/١٠١ لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٤- أي حرمانه اياها عما هو المقصود باجتماعهما وهو الوطء .

٥- في المخطوطة (للحائث) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

٦- أي : يختاره

( ١ )

ما تقبله العقول ، ويبعد وحكمه حسنا ووقوعه موقع الصلاح وانصاف

المظلوم من الظالم واستخراج حقه منه ولما لم يصلح النياية في الوطء  
أوصلت الى حقا منه من هذه الجهة ولكن النياية فيه محال فاسد في العقول  
فعدل الى انصافها وأخذ حقا من جهة تملكها نفسها فتزوج نفسها  
من يوصلها الى المقصود بالنكاح . والله أعلم .

( ٢ )

(والايلاء) على القول المختار لأصحابنا أن يحلف الرجل المولى بالله  
بإيجاب شيء على نفسه من عتق أو طلاق أو اخراج مال به أو ما أشبه  
هذا مما يلزم الحنث فيه بيمين أو نذر يخرج مخرج اليمين حتى يمنعه من وطئها  
في قبلها أكثر من أربعة أشهر لا يحنث فيما عقد على نفسه فهو مول في  
هذا كله . لأن معاني الضرر في هذه الأشياء موجودة اذا لزج قد يتوثق  
بكل منها وأعطى الكفيل من نفسه بأن لا يخالف ما عقد على نفسه فهو يظن  
اذا لته عن نفسه مما يلزمه من الحنث وهذه كلها أيمان ، وقد ذكرنا  
وجهها في كتب الأيمان والنذور من هذا الباب .  
وإذا حلت أربعة أشهر ولم يف فيها كلف أن يفى أو يطلق

١ = في ( خ ) حسنة .

٢ = في ( خ ) ( ويلبو ) الظاهر ما أشبهه كما لا يخفى ١٠١/١/٦  
والايلاء هو أن يحلف بالله عز وجل بيمينا تمنع الجماع في الفرج أكثر  
من أربعة أشهر . فان حلف بغير الله عز وجل بأن قال ان وطئتك  
فانفتحت ثلاثا ، وان وطئتك فعلي صوم أو صلاة أو عتاق ففيه  
قولان : أحدهما أنه مول ، وهو ما أشاء إليه المؤلف بقوله  
(والايلاء على القول المختار لأصحابنا ) وهو القول الجديد للشافعي .  
والثاني أنه ليس بمول وهو القول القديم : أنظر التنبيه ١٨٧ ،  
وشرح الجلال على المنهاج ١٥/٤  
٣ = في ( خ ) ( مما لم يلزمه الحنث

( ١ )

وان كان مريضا في تلك الحال لا يمكنه الجماع فالفريضة مقدورة وهو  
 أن يفيء بلسانه ساعة يكلف فاذا فعل ذلك زالت المطالبة الي  
 أن يزول عنه العذر فبقي حينئذ الفيء الكامل بالفعل الوطء الموجب  
 للاغتسال .

فاذا امتنع طلق عليه الحاكم ، ووجهه هذا بين . وهو أنه تكليف  
 ( من غير عجز ) ( ٢ ) فاذا حلت المرأة وهو عا جز عن الوطء <sup>٣</sup> ط دل عن نفسه  
 على الوطء وذلك يقع بالقول ثم يحقق بالفعل ثم يكلفه التحقيق اذا زال  
 العجز فنكون قد كلفناه في حال ما يطبق فيها ، واذا طلقها فانما  
 عليه طلبة رجعية . لأنه ما يفعله من هذا مستقبح ( والحاق الضرر اليها ) ( ٤ )  
 وقطع مسافة وصولها الي حقها لأنه ان لم يراجعها حتى تنقضي العدة  
 بانتهى وملكت نفسها وحصل لها الخلاص ( منه ) وان راجعها  
 استوثق بها بضرب مدة من حين راجعها ، ثم يوقف لها بعد أربعة  
 أشهر ، ثم هكذا حتى يحصل لها ثلاث تطليقات ، وان أمكن ايضا لها  
 الي حقها من هذا الوجه لم يكن مناجاة الي الحكم لها بالبينونة  
 بالطلاق . لأننا لو حكمنا لها بذلك لم يكن لها بد من أن تعتد  
 ثم تحل للازواج ولعل مدة عدتها تجاوز مدة أربعة أشهر .

والأصل أن النكاح اذا ثبت كان المقصد فيه هو الدوام والى حين الفراق

١ = في ( خ ) و ( هو مريض ) لعل الصواب ما أثبتته ١٠١/١/١٣

٢ = في ( خ ) أنه تكليف مع العجز ( الظاهر ما أثبتته

٣ = أي نصف عن نفسه .

٤ = في ( خ ) ( وازالة الضرر عنها ) من أسفل ١٠١/١ المعنى أن

ما يفعله الرجل من تطويل العدة عليها بطلاق رجعي كل ما قاربت

الخلاص منه مستقبح وقطع مسافة وصولها الي حقها بالبينونة

٥ = في المخطوطة ( وقاطع ) الظاهر ما أثبتته

٦ = في المخطوطة ( الي حقه )

=

( ١ )

بالموت لم يبا در (في حل العقد ) ما أمكن الحاضر .  
 ولا ايـلـاء<sup>(٢)</sup> بأربعة أشهر فما دونه حتى يحلف على (عدم)<sup>٣</sup>  
 الميسر أكثر من أربعة أشهر . لأن الأربعة الأشهر (لحظ<sup>٤</sup>) المولى  
 فان انقضت اليمين بانقضائها لم يبق يمين ، ولا كان هناك امتناع  
 من الوطء على جهة قصد الاضرار . لأن الأربعة جعلها الله علينا  
 لظهور وجه هذا اليمين من قصد الاضرار بها أو غير قصد ، الاضرار  
 في هذا ، وقد قيل<sup>(٥)</sup> : ان وجه هذا التوفيق ان المرأة ينتهي صبرها  
 عن الجماع بانقضاء هذه المدة ، وقد جعل الله عزوجل عدة العتوفى  
 عنها أربعة أشهر وعشراً فقد يحتمل أن يكون ذلك على هذا المعنى ،  
 وهو أن الفية فيها مقدور فيما بعد هذا وزيادة عشرة و بان التفاوة  
 الكثير .

- 
- ١ = في (خ) ( لم يبا در محل العقد ) لعل الصواب ما أثبتته ١٠٢/ب/١  
 ٢ = في (خ) ( الا أربعة أشهر ) الصواب ما أثبتته .  
 ٣ = في (خ) ( حتى يحلف على الميسر ) الظاهر ما أثبتته  
 ٤ = في (خ) ( لحظر ) الصواب ما أثبتته . أى جعلت هذه المدة  
 مدة الايلاء توسعة على المولى فلا يطالب بالفية أو بالطلاق قبل هذه  
 المدة والله أعلم .

٥ . روى البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه خرج مرة في الليل في شوارع  
 المدينة فسمع امرأة تقول :  
 تطاول هذا الليل واسود جانبه : : وأرقني أن لا خليل إلا عبه ( )  
 فوالله لولا الله تخشى عواقبه : : لحرك من هذا السرير جوارحه ( )  
 مخافة ربي والحيا يصعدني : : وأخشى لبعلي أن تنال مراتبه ( )  
 فقال عمر لابنته حفصة كم تصبر المرأة عن الزوج ؟ وروى أنه سأل النساء  
 فقلن له تصبر شهرين وفي الثالث يقل صبرها وفي آخر الرابع يفقد صبرها  
 فكتب عمر إلى أمراء الاجناد أن لا تحبسوا رجلاً عن امرأة أكثر من أربعة أشهر +

ولهذا سوى أصحاً بنا في مدة الايلاء في الحر والعبد لأن كل واحد منهما يستويان في اليمين، ولأن توقيت هذه المدة لا تحتمل التبعض وإنما يفرق بين الحر والعبد في الحكم المحتمل التبعض، وفيه أيضاً أن هذه المدة إنما جعلت تخفيفاً ينفخ<sup>(٣)</sup> فيها الدم في هذه النظرة<sup>(٤)</sup> للجماع، فإذا كان التخفيف بالمدة فقد يحق الحر مع تمكنه من الراحة كان ما يلحق بالعبد الذي أوقاته مشغولة بخدمة سيده ولا يضيق الأمر عليه في التمكن من الرسم مما أراد وإنما يجب لو افترقا في المدة فيزاد للعبد فيها<sup>(٥)</sup> لأن ينقص منها والله أعلم .

وقد بينا في غير موضع أن نبراً من القطع على معاني هذه التوقيفات و بأن وبأن تأتي ببعضها، وعلى هذا إذا منع نفسه جماعها أربعة أشهر لم يكن مولياً كقوله لا أقربك سنة إلا في بيت فلان أو بقدم فلان أو حتى يسافر فلان . لأن ذلك قد يكون في السنة على ما لا يقع فيه حنث

١ = في المخطوطة ( استوى ) ٨ / ب ٢٩٠

٢ = في المخطوطة ( لأن كل واحد وجهي وهي توقيت ) لعل الصواب ما أشبهه .  
ويدل على هذا عبارة الشافعي في الأم : ( قال : وإنما سويت بين العبد والحر في الأيلاء بيمين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتاً دل على شأنها وعلى أن على الزوج إذا مضى الوقت أن يفئ أو يطلق فكان العبد والحر في اليمين سواء وكذلك يكونان في وقت اليمين ) الأم ٥ / ٢٨٨ .

٣ = أي : يتحلل فيها الدم .

٤ = في هذه النظرة أي : في هذه المدة على حد قوله عز وجل ( فنظرة إلى الميسرة ) . المعنى أن الزوج ينشط في هذه المدة للجماع حيث يتحلل الدم ويتشوق للجماع ففي هذا لا فرق بين العبد والحر فيستويان في الوقت

٥ = في المخطوطة ( إلا لعبد )

٦ = في المخطوطة ( إلا أن تنقض ) لعل الصواب ما أشبهه .

ولكن لو قال لا أقربك حتى أ موت ( أو قال أبدا ) ( فهو مول ) ( ٢ )  
 في المثل ( من مات فقد قامت قيا مته ) . ( ٣ )

وا لا يلاء واقع من كل زوج حر أو عبد محبوب ( ٤ ) ، أو خصي ، ومن كل زوجة حرة  
 أو أمة مسلمة أو ذمية مد خول بها أو غير مد خول بها . لأن لكل حقا في الوطء  
 والمحبوب والخصي يفيئان ( با للسان ) ( ٥ ) فهما معذوران ( ٦ ) . لأن ذلك هو التمكن  
 لهما وهو أن يفيئ با للسان فيقول : كل واحد منهما قد فئت والله أعلم . ( ٧ )

١ = في المخطوطة ( وبين قوله أبدا ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٢ = ما بين القوسين لاتمام المعنى . والكلام يظهر عليه السقط ولعل الصواب  
 ما أثبتته . فاذا قال : لا أطاك حتى أموت أو قال : أبدا . فاذا مضت أربعة أشهر  
 فلها أن تطا لبب الأيفاء والافبا لطلاق .

٣ = قال في مقاصد الحسنة : له ذكر في : أكثرها دم اللذات ( ورواه الديلمي  
 عن أنس مرفوعا ولفظه : اذا مات أحدكم فقد قامت قيا مته . والطبراني من حديث  
 زيادة بن علافة عن المغيرة بن شعبة قال : يقولون القيا مة القيا مة وانما  
 قيا مة المرء موته ومن رواية سفيان بن أبي قبيس قال قال شهدت جنازة فيها  
 علقمة فلما دفن قال : أما هذا فقد قامت قيا مته ) انظر المقاصد الحسنة /  
 ص . ١٢٨ تحت رقم ح . ١١٨٣ :

٤ = فيه قولان :

الأول أنه لا يصح ايلاءه قال الامام النووي في المنهاج : وهو المذهب ( لأنه  
 لا يتحقق فيه الغرض في الإيلاء من قصد ايذاء الزوجة فا الامتناع من وطئها  
 لا امتناعه من نفسه .

الثاني يصح وهذا الذي ذهب اليه المؤلف لعموم الآية وقطع بعضهم بالأول  
 وبعضهم بالثاني : انظر المنهاج مع المخني ٣ / ٣٤٤ ، القليوبي ٩ / ٤

٥ = ما بين القوسين لاتمام الكلام وليس من الأصل

٦ = في المخطوطة ( فيما معذورا ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٧ = في المخطوطة ( فرفيت ) الظاهر ما أثبتته .

وأما <sup>(٣٠)</sup>الظهار فإنه في جملة يصح من كل زوج يجوز طلاقه من كل امرأة يقع عليها الطلاق بأن يشبهها بشيء من بدن ( من يحرم عليه تحريماً مؤبداً <sup>(٣١)</sup> ) فلم يعد بأن أمسكها بعد الظهار مدة يمكن أن يتبع الظهار تحريماً بطلاق رجعي أو بائن فلم يفعل حرم وطؤها ، وتقبيلها ، والتلذذ بها حتى يكون ( قد كفر ) <sup>(٣٢)</sup> ، وان ماتا أو أحدهما بعد الوقت فالكفارة لازمة وأصل هذا أن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية وأبطله الله في الإسلام بأن نقل حكمه على وقوع الفراق به <sup>(٣٣)</sup> / ١٢٩ إلى أن يجب عليه فيه التكفير تعظيماً للذم في قوله المنكر والزور ، لأنه لا أنكره من أن يعمد الإنسان إلى خليلته <sup>(٣٤)</sup>

- 
- ١ = معطوف على قوله ( وما يحدث بين الزوجين الايلاء )
  - ٢ = في المخطوطة (الظهار وأوان جملة من كل زوج يجوز طلاقه) يظهر فيها سقطات ولعلها لصواب والأقرب إلى نص المؤلف ثبته والله أعلم:
  - ٣ = ما بين القوسين لا تمام المعنى .
  - ٤ = ما بين القوسين لا تمام المعنى .
  - ٥ = في المخطوطة ( من ان بعد الانسان ) والتصويب من حاشية عميرة على شرح الجلال وقد نقل عن القفال بنصه انظر ٤ / ١٤٠ . . .



التي قد جعلها الله فراشا أو محرانا فيشبهها في التحريم بأمة التي هي محرمة عليه من كل الوجوه .

وأقل ما في هذا الاقدام على احالة حكم الله عز وجل و تبديل أقواله ، ولا أحق بالعقوبة ممن يتبع هذا الصنع فان تاب فالأحق تطهير نفسه من فارت ما كان من ائمه بتخليص رقبته من عقوبة الأثم باقامة رقبته<sup>١</sup> مملوكة يخلصها بها من الرق يجرى هذا الحكم على كل زوج كان يصلح الطلاق في كل زوجة يصلح طلاقها . لأن الإنكحة في الكل سواء فسي تبديل خلق الله تعالى واحالة قوله ، واذا كان هذا الأثم انما الزمناه لتشبيهه المحللة من كل الوجوه بالمحرمة من كل الوجوه .

فلا فرق بين ذكر الظهر الذي ورد النص به ، وبين ذكر البطن . بل ذكر البطن أشنع وأفظح ، وانما كان القوم يذكر ون الظهر اشارة الى المركوب لأن الركوب منه انما يكون في ظهر سائر الحيوان فأطلق الظهر على هذا المعروف ، ثم لا يمنع ذلك من أن يقال : ركب بطن امرأته واذا استوى الظهر والبطن استوى له كل شيء من بدن المرأة لعموم التحريم منها في الأم وعموم الزوجية ،

ولو قيل : على هذا ! المعنى : أنت علي حرام كبضع أمي كان هذا با لغا في التصريح ، وعلى هذا المعنى اذا كانت صاحبة الظهر غير الأم .  
( ١ )  
من تحريمها مؤبد فهي كالأم لاشتراك الجميع من الأخت ، والبنات والعمة والخالة وغيرها من ذوات المحارم في هذا المعنى ، والرضاع في حكم النسب ببيان السنة والله أعلم :

١ = هذا المذهب ، ومقابل المذهب في محرم النسب قول قد يم أن التشبيه بها ليس بظها ر . لأنه ليس على صورته المعهودة وفي محرم الرضاع قول . وقيل وجه مفرع مع مقابلة على الجد يد في محرم النسب أن التشبيه بها ليس بظها ر . لأن الرضاع لا يقوى قوة النسب لا نتفاء بعض أحكام النسب عنه كالولاية والارث والنفقة وقطع بعضهم أنه ظها ر : أنظر شرح الجلال على المنهاج ١٥ / ٤

( ١ )  
وأما العود فهو عندنا ما ذكرنا من اساك اياها بعد الظهار وقتها  
يمكنه أن يتبع الظهار تحريماً بما ذكرنا وبغيره .  
فالمعنى في شرط العود هو أن المظله لم يعد عقد على نفسه تحريم  
امراته حل محل الحالف ، وحقيقة كلاهما جعلت الى تحريمها له  
على نفسه فاذا أتبع لها تحريماً فقد حقق معنى قوله ، واذا أتى عليه  
وقت هو متمسك بها لم يحقق ما قال ؛ فجعل بمعنى الحائث .  
فاذا جعل عائداً فقد لزمته الكفارة ، ولو طلقها بعد ذلك  
أوماتا أو أحدهما لم يترك ما وجب كمن حنث في يمين ثم مات  
والكفارة في الظهار مرتبة . ان وجد رقبة حررها ، وشرط هذه  
الرقبة كشرط الرقبة ( في كفارة القتل ) وقد تقدم ذكرها  
فاذا كان غير واجد لها بأن لا يكون ( له ) فضل عن مسكن وخادم  
ما يشتري به رقبة فصيام شهرين متتابعين لا يفطر في شيء منه  
نهارهما ، فان لم يستطع بمرضى أو علة ما . كانت أجزاءه أن يطعم  
ستين مسكينا ويحتمل / معنى هذا الترتيب أن هذه الكفارة لزمته في أمر  
مغلظ سماه الله منكراً من القول وزوراً فألزم رقبته رقبة غيرها ان قدر  
عليها فان لم يقدر عدل الى صوم شهرين متتابعين مغلظاً بالمتابعة  
بين أيامه وبتطويل مدته على الصوم الذي لزمه على عباده ،  
ولاخفاءً بغلظ الصوم ( في ) الجملة لما فيه من الكف عن الملاذ فلهذا

١ = في ( خ ) ( من ذكرنا )

٢ = تقدم ذكرها في كتاب الأيمان أي يشترط أن تكون مؤمنة سليمة

من العيوب المضرة للعمل اضراً بيننا انظر صفحة ( ٥٩٠ )

٣ = ما بين القوسين لاتمام المعنى وليس من الأصل .

٤ = هكذا في الأصل أي كانت الكفارة جائزة له بأن يطعم ستين مسكينا .

٥ = أي ستين مداً . كما في التنبيه ١٨٨ .

جعله الله في السنة مرة واحدة ثم ضعف على المظاهر فقد بولغ في عقوبته  
 على ما ارتكب من القول المخرج الى الكفارة فا ( ن ) لم يقدر على هذا  
 أشبع لكل يوم مسكينا بدل ما كان يلزمه من اجاعة نفسه وهذه كلها معان  
 معقولة ، ولم يكن هذا حكم الحائث في اليمين . لأنه أخف حالا من المظاهر  
 من جميع وجوهه من تحريم ومنكر وزور وليس الأيمان هكذا .  
 ( ١ )  
 وأمر المكفر بتقديم الكفارة على الواقعة تغليظا للأمر عليه فيكف عما حرمه  
 الله عليه اذا كان هو الذي الحق هذا التغليظ بما حرم عليه من الاستمتاع  
 بما مرأته . واذا كان انما حرمها على الأبهى ثم أزيل ذلك عنه لتحريمها  
 عليه مقدار ما يكفر فيكون استحلاله اياها بعد تطهير نفسه كان هذا في  
 الحقيقة تخفيفا عنه لاتغليظها ولو تحقق في هذا تغليظ لكان وجه دخوله  
 في باب الجماع .  
 ( ٣ ) ( ٤ ) ( ٥ )  
 وقد ذكرنا وجه الحكمة في تغليظ الجماع . قال الشافعي : انه اذا ظاهر  
 واتبع الظهار طلاقا رجعيا ثم راجع صار بالمراجعة عائدا فيلزمه الكفارة  
 لأن الرجعية محرمة الجماع على زوجها فهي في حين مآحرمها بهذا الضرب  
 لم يحصل مسكا لها .

- 
- ١- في المخطوطة ( فكيف ) تحريف .  
 ٢- أي : ولو قلنا انه تغليظ ليس بمستنكر . لأنه داخل في باب الجماع  
 الذي هو مغلظ أموره في كثير من الأشياء كما في الحج مثلا . فان المحرم  
 اذا جامع قبل رمي جمرة العقبة فسد حجه ويلزمه المضي في اتمامها  
 وليس غيره يفسد الحج ، وكذلك الصوم فان جا مع . في نهار رمضان فعليه  
 الكفارة عتق رقبة فان لم يستطع فصيام شهرين متتابعين ، وليس غيره من  
 المفطرات مثل هذا فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا .  
 ( ٣ ) في المخطوطة ( وجه تحكمه ) تحريف ١٣ / ب / ١٠٣  
 ٤- تقدم ذلك في كتاب الحج . أنظر صفحة ( ٣٤٢ )  
 ٥- ونص الشافعي في الأم ( ولو تظاهر منها فأتبع التظاهر طلاقا تحل  
 له بعده قبل زوج ، له عليها فيه الرجعة أولا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق  
 كفارة لأنه أتبعها الطلاق مكانه . فان راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي يملك  
 رجعتها ) الأم ٢٩٧ / ٥

فاذا راجع فكأنه بداله فيما فعل وكأ أنه ترك امساكها فلم يحققه ولو طلقها بائنا ثم راجعها كان أحد القولين أنه لاشيئ عليه لأن البائن منقطعة الزوجية وزوجها المبين لها غير متزوج بها فقد جاء تحقيق الظهار على الكمال والرجعية امرأته وانما أحدث لها ثلثة في النكاح فقد جعل الله اصلاحها فاذا راجعها فالعقد الأول قائم ، واذا راجع البائن فانما يرجعها يعقد مستأنف .

واذا استأنف العقد فهو غير العقد الأول ولكل عقد حكم في نفسه .

وأما ما ذكرنا في صفة الواجد الثمن للرقبة فإنه ان وجد فضلا عن مسكن وخادم فوجهه أن الحاجة في مسكن وخادم لمن لا يستطيع أن يخدم نفسه حاجة ضرورية فوجوده في معنى العدم كما أن رجلا كان معه ما في سفره وهو يخاف العطش على نفسه ان تطهر به جاز له أن يتيمم . لأن هذا المعنى مستغرق للحاجة فكذلك المسكن . والله أعلم .

وقد يوجد الشئ القائم عينه يحكم له بحكم التالف اذا تعذر الوصول اليه

٢٨٠٢ كمن غضب انسانا جوهرة فرماها في بحر فنحن نعلم انها موجودة في الحقيقة ثم في العقول والعادات نجعلها في حكم المعدوم فيما يلزم غاصبها الرامي بها ( في تضمينه ) في حكم سياسة العدل فبان بهذا حسن ماجرى من المسائل في هذا الباب والله أعلم .

١٪ أي : بنكاح جديد .

٢٪ - وفيه وجه أنه كالرجعة : أنظر الوجيز ٢ / ٨٠

٣٪ - هذا مانص<sup>عليه</sup> الإمام الشافعي في الأم قال ( ولو تظاهر منها ثم أتبعها

طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة . لأن هذا ملك

غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار . الا ترى أنه لو تظاهر منها بعد

طلاق لا يملك فيه تنكح زوجها غيره سقط الظهار ، ولو نكحها بعد زوج لم

يكن متظاهرا لما وصفت الأم ٥ / ٢٦٥

٤٪ - في الأصل ( في صياحه ) لعل الصواب ما أثبتته .

واللعان (١)

(٢)  
وأما اللعان فهو قذف الرجل امرأته فان الله ذكر  
في كتابه انهما يتلاعنان اذا لم يكن للزوج شاهد  
غير نفسه . وقذفه اياها أن يرميها بالزنا والمعروف  
في العقول السليمة والمعارف المستقيمة أن الانسان  
لا يقدم على هذا في امرأته الا في حال ضرورة . وأنه  
لا يكاد يتعهد هذا كاذبا لما فيه من هتك ستر نفسه  
(٣)  
( والحالف العار بها ) وانما يفعله مضطرا اليه  
(٤)  
وان امرأته لاتفعل هذا الا سائرة مخفية .  
(٥)

١ = معطوف علي قوله ( وما يحدث بين الزوجين الايلاء والظهار )  
٢ = حيث قال : ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاده الا أنفسهم  
فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين : : والخامسة  
أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين : : ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع  
شهادت بالله انه لمن الكاذبين : : والخامسة أن غضب الله عليها ان كان  
من الصادقين ) سورة النور . الآيات ٦+٧+٨+٩ .

٢- في المخطوطة ( واللعان وأما قذف الرجل )

٣- في المخطوطة ( يعتمد ) ٣/ب/٣ ٢٠٣

٤- في المخطوطة ( والحالف النار بالعار بها ) ٦/ب/٣ ١٠٣

٥- في المخطوطة ( الا مائرة ) لعل بالصواب ما أثبتته .

بحيث لا يحضرها من يراها وخصوصا حيث يراها أربعة يتمكنون من النظر اليها على ما تصح به الشهادة على الزنا واذا كانت هذه حالها . فحد يث الزوج <sup>(١)</sup> حال ضرورة الى كشف ما ارتكب منه لأنها وطأت فراشه غيره ، وأرادت الحاق ولدبه ليس منه ، والحاق <sup>(٢)</sup> عا روشنا ريشنع ذكره ، وكان يبعد حضور من يشهد فعلها لما رماها به على ما وصفناه ، فقويت التهمة للمرأة وغلب صدق الزوج عليها والعمل ( بما ) توجهه الشريعة فيها من الحد لو أن الله سوى في هذه الدعوى وفي سائر الدعاوي من وقوعها من الفاسق الفاجر ومن الناسك المتقي وحسما للباب في قبول قول الزوج <sup>(٣)</sup> كسنان أقل ما يلزم بقضية حاله التي ذكرنا أن لا يكلف العامة البينة الخارجة عنه <sup>(٤)</sup> وأن يجعل بينته من عند نفسه لقوة سببه على مسبب . وكان للأيمان مدخل في معنى القرب ، وكان القاذف اذا كان زوجا أقوى سببا من المقدوفة وجب أن يكون هو البادئ فيه في اليمين ، فان قلب دفعت يمينه . لأن الغالب على المرأة وخصوصا المسلمة أن لا تقدم على الأيمان اللعان الا وهي صادقة عارض عليها أغلب زوجها فلم يحكم لأحدهما على الآخر ، وأوجب حكما جرى بينهما من هذا الأمر الفظيع بالابتداء به ، ثم ختم بايجاب كل واحد منهما على نفسه ان كان كاذبا بلعنة الله وغضبه ، وأن يفرق بينهما لوقوع اليأس في الظاهر من اثتلا فبهما بعد حدوثهما حدث فوردت السنة بهذا .

---

١ = في ( خ ) وحد يث حال الزوج حال ضرورة ( لعل الصواب ما أشبهت  
٢ = الشنا ر العيب والعاروقيل هو العيب الذي فيه عار ، والشنا ر أقبح العيب ، والعار . يقال عا روشنا روقل ما يفردونه من عار : اللسان  
٣ = وأصل الحسم القطع يقال : حسمه يحسمه حسما فانحسم قطعه وحسم العرق قطعه ثم كواه لثلا يسيل دمه . أي لا يقام عليها الحد  
اعتما داعلى قول الزوج القوي لأن الله تعالى سوى بين المؤمن والمؤمنين  
والقاسق فلا بد من المراجعة في قولها . والله أعلم  
٤ = الضمير راجع الى الزوج باعتبار المعنى

وان لم تحلف المرأة فقد حصلت ناكلة عن اليمين لعنى منها فوجب الحكم له عليها وأقيمت الشهادات الأربع منه مقام الشهادات الأربع من أربعة شهود غيره ، فاقم عليها حد الزنا وكانت الشهادات الأربع أيماناً لأنها أقيمت مقام الشهود الأربعة . ثم كان الحالف لها يصدر يمينه بلفظ الشهادة سميت شهادات ، وهي في الحقيقة أيمان لكنها كررت تغليظاً للأمر في هذه الدعوة المتصلة بالفرج/ التي قد ذكرنا أن حكمها في الأكثر التغليظاً كيداً لأمورها ، ولأنها أقيمت مقام الشهادة ثم ختمت الأيمان في الزوج بالتزام لعنة الله ان كان كاذباً وفي المرأة بالتزام غضب أعظم من لعنة الله فخصت المرأة بالتزام أعظم العقوبتين اذ كانت هي العرمة<sup>(١)</sup> من جهتها من ليس بمتهم عليها بؤكل هذا راجع الى ما يؤمل به رجوع المستحلف ، ويرجى نهيها لما ينطبق به من الأيمان المكثرة بهذين الامرين الهاتين .  
أعني اللعنة والغضب ،

وانما جعلت الأيمان ترهيباً ونهياً ليتورع الظالم ،  
(ويستحب اللعان<sup>(٢)</sup>) والزوجان قائمان في المسجد المعظم ، ويحضره الملا تأكيداً للسبب ، ووضع اليد على فم الملا عن بعد الرابعة لتلايقدهم على ابدال اللعنة والغضب لنفسه ، وهذه معان دينية كما ترى لا يخفى صدورها من عند حاكم حليم عليم بايراد أسباب السياسات وافرادها<sup>(٣)</sup> وأنه (لا) يجوز أن يكمل لها رجل أمي نشأ في بلاد الجبال أميين مالم يعد بوحى سماوى صلى الله عليه وسلم .

- 
- ١ = كذا في (خ) لعل الصواب الرامية . أى هي الرامية له بالكذب من ليس بمتهم عليها .  
٢ = ما بين القوسين ليس من الأصل ، والتصويب من التنبيه . انظر ص ١٨٨  
٣ = وافرادها أى تخصيصها بهذه الصفات الدقيقة .  
ع = في (خ) وأنه يجوز .

ثم ند كر ما يحضر من الشما ثل مفصلا فنقول : وبالله التوفيق .  
ان القذف لا يقع الا با لتصريح باسم الزنا دون التعريض به ، والتصريح  
كقوله زنت ، أو رأيتها تزني ، أو يا زانية ، أو زنا بك رجل حتى  
حتى دخل كذا منه في كذا .<sup>(١)</sup>

والتعريض هو الكناية المحتملة كقولنا يا فاجر ويا خبيث ، وللمرأة  
عرف التأنيث ، وهذا وما أشبهه محتمل ، والوجه في غير تأكيد الأحكام  
(٢) ( اعتباره مع النية ) ، (أما ما يتعلق<sup>(٣)</sup> بالنفوس وإيلا مها وهتك أستا رها  
(٤) فلا يقبل ) الا الشيء الصريح الذي لا يجد النا طق به تأويلا  
ولا صرفا الى ما يعدل به في اطلاقه .

ومما أكد بهذا : أن يلحق الولد للزوج اذا أتت به امثرا ته  
على فراشه في ستة أشهر الى أربع سنين من يوم تزوجها لا احتما لي  
كون الحمل في هذه العدة منه ، فاذا أتت به لأقل من ستة أشهر  
فالولد ينتفي ( بلا ) لعان اذا لم يدعه الزوج ، فاذا أتت به لسته  
أشهر الى أربع سنين من يوم تزوجها لحقه الولد الا أن ينفيه باللعان ،  
وهذا كله احتياط للنساء والرجال فلا يهتك ستر امرأته في حمل تأتي  
به لما يحتمل ، ولا بالزوج ولد تأتي به لما ( لا ) يجوز أن يكون منه<sup>(٦)</sup>  
<sup>(٧)</sup>

١ = في ( خ ) حتى دخل كذا منه في كذا ( )

٢ = ما بين القوسين لا تمام المعنى أي أن الكناية في غير الأحكام المتعلقة  
بالنفوس معتبرة مع النية . أما ما يتعلق بالنفوس فلا يقبل الا الفاظ الصريحة  
٣ = ما بين القوسين سا قط من الأصل .  
٤ =

٥ = في ( خ ) ينتفي باللعان ) الصواب ما أثبتته وانما ينتفي من غير لعان  
لأن اللعان يمين واليمين جعل لتحقيق ما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون  
فيحقق باليمين أحد الجائزين . وها هنا لا يجوز أن يكون الولد منه  
ولا يحتاج في نفيه الى لعان كما في المذهب ١٢١/٢  
٦ = أي ولا يلحق بالزوج ولد تأتي به لأقل مما يحتمل أن يكون منه  
٧ = ( لا ) ليست من الاصل ولا يستقيم الكلام بدونها .



والمرجع في هذا التوقيف الى الموجود في النساء لأنه موجود أن تحمل المرأة أربعة أعوام وإذا ثبت وجود أكثر من هذه المدة حكم به .  
وكذلك موجود في أقل حملها ستة أشهر وإن وجد أقل من ذلك حكم به .  
والأصل في هذا الباب أن الله عز وجل خلق الرجال والنساء متفاوتي القوى والطباع كما خلقهم متفاوتين في الألوان والسنن ، والعقول والأخلاق وخلق في الأبدان أشياء تتكون فيها إلى أن تدفعها مثل : الفضول الخارجة من البدن كالحيض والغائط والبول والمخاط ونحوها .

ثم يكون في جوف الإنسان أشياء تحدث مما يدخل من الأغذية وغيرها <sup>١/١٤</sup>  
نحو الديدان التي تحدث في الجوف وكان الماء الدايق شيئاً يستودعه <sup>(١)</sup>  
الجوف ليتولد منه باذن الله الوالد ثم ينقله الله إلى اليبانات الأربع <sup>(٢)</sup>  
أن ينفخ روحه ليدفعه للوقت المعلوم .  
( ٣ )

فإذا قويت الطبيعة أسرع دفعها لها إذا أضعفت فبالطبع تتفاوت مراتب القوة والضعف ، الا ترى إلى اختلاف النساء في حيضهن وطهرهن فكذا في حملهن فقد تجد البهائم بجانب البشر في هذا الباب ففي نتائج الغنم وغيرها يوجد مثله في الأدميات . . . .  
وذكر أن الفيلة تحمل إثنتي عشر سنة ثم تضع إذا كان هذا في الجملة معقولا موجودا كانت مدة النساء في الحمل كذلك فيما شوهد ووجد وتعرف فعلق الحكم عليه فيما يلحق بالوطء ولا يلحقه بالمعتاد من ذلك ثم لنا دره حكم معتاده ثم المرجع الى الموجود والحكم تعلق به إذا وجد . والله أعلم .

١ - في ( خ ) ( شيبى ) .  
٢ - هكذا في المخطوطة ( الباساب ) من غير نقط . المعنى ينقله إلى أطوار الأربع أطوار النطفة وطور العلقة وطور العظام ثم يكسب الله العظم لحما ثم ينشؤه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين كما في قوله عز وجل ( وقد خلقكم أطوارا ) أي على أطوار مختلفة فكانت نطفة في الإرحام ثم علقة ثم مضغة ثم عظاما ثم كسا عظامكم لحما ثم أنشأكم خلقا آخر فتذكر هذه الأطوار في سور المؤمنين والحج  
= ٣ جوابا إذا محذوف للدلالة عليه . أي فاذا ضعفت أبطأ .

فمن حكم المتلاعنين أن يبدأ أ ولا بالزوج ( فيأ مره لقوة سببه ) ثم يثنى بالمرأة فإذا تلا هنا فرق بينهما . ومعنى ذلك أن يعرف أنه لا سبيل للزوج عليها وينتفي ولد ان كان ويلحق بالأم ، وهذا عندنا متعلق بلعان الزوج ولا يستفاد بلعان المرأة الا احرازها الحد الذي أ لزمها الزوج بأ يما نه عن نفسها فأ ما التفريق بينهما . فلما ذكرنا ( ٢ )

فأ ما الحاق الولد بالأم . فلأنه حادث منها في الحقيقة ومتولد عنها متيقن ولحوقه بالزوج مأخوذ من جهة الاستدلال والحكم ولم يكن يجوز مع ما عرض له الزوج نفسه بقذفها من التعريض بالحمل <sup>(٣)</sup> والحيث على نفسه مما يهينك ستره ويورثه اللعان وينشأ عنه الأحاديث التي يشوه سمعها أن يلحق به الولد وهو انما فعل ( ما ) فعل لثلا يلحق به ما أرادت المرأة الحاقه كما لم يجوز أن يقرر على النكاح مع ما اتفق من الحال التي لا ائتلاف معها وهذا كله مطرد على الحكمة والحمد لله .

( ٤ )  
ومتى أ كذب الزوج نفسه عاد المولد الى نسبه ولم تعد المرأة الى نكاحه والفرق بينهما أن اللعان أ لفاظ جعلت للفراق كسائر الألفاظ التي تقع بها المفرقة فعملت ظاهرا وباطنا ، ونفي الولد لا يقع الا حادثا انما يقع انه لو عقلت به أمه لم <sup>(٥)</sup> من المتلاعنين والظاهر أنه للفراش الا أن يلاعن فإذا لاعن فانما ينتفي عنه الولد في الظاهر فما إذا كذب نفسه عاد المولد اليه وكان الذنب فيما أشاعه على نفسه فيما رمى به امرأته محلـوفـا اليه من نفسه لا من غيره

١ = أي يأ مره الامام . في المخطوطة مرسوم هكذا ( با من قوة سببه ) من غير

نقط لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم . = ١٠٤/أ  
٢ = انظر ص ٧١١ قال : لوقوع اليأس في الظاهر من ائتلا فسهما بعد حدوث ما حدث .

٣ = في المخطوطة ( بالحمد ) تحريف ١٠٤/أ/١٦ أي من التعريض لها بالحمل من الزنى .

٤ = في المخطوطة الى نكاحها .

٥ = هكذا في المخطوطة . بعد ( لم ) بياض بقدر كلمتين . يظهر فيها السقوط والتحريف . لعل المعنى والله أعلم ( انما يقع النفي انه لو عقلت به أمه فأ تت به دون ستة أشهر لم يلحق به وينتفي عنه من غير لعان . أما اذا أتت به لسته أشهر فما فوقه لم يكن له نفيه والظاهر أنه للفراش الخ .

وانما تعلق نفي الولد والفرقة في الزوج الذي يلحق به بالا جتهاد  
وظاهر الفراش ، فاذا كان نفيه متعلقا به كان انتفاؤه واقعا بنفيه <sup>١/١٤</sup>  
لا بنفي أمه التي هي غيرنا فيه ، وكذا لك الفرقة أيضا فانه جعل  
عقود المناكح ( الى الرجال ) دون النساء . لأن الأصل هو الطلاق <sup>(١)</sup>  
المجعول بينهم دونهم ، فلما كان اللعان قولا كالطلاق كان <sup>(٢)</sup>  
وقوع الفرقة مضافا اليه كالطلاق ، والمرأة المقذوفة تزعم فيها  
على الزوج كما ذكرنا عليه ، وانما يرمى بها باطل ، وان الواجب  
عليه أن يجري في صحبتها على ما كان عليه ، والزوج هو المدعي  
بعد وث ما يدعيه مما يوجب تصديقه فيه فإذا كان تصديقه  
موجبا للتفريق بينهما . لأن الخطب الحادث يدعوى الى اليأس  
من اثتلاهما كان هذا التفريق واقعا بتحقيق الزوج قوله  
دون لعان المرأة نفسها بعد ذلك ، وانما تدفع به ما أراد الزوج  
( الحاقه بها ) فيستحق لو كان صادقا عليها فجعل الله اللعان <sup>(٣)</sup>  
مخرجا من ذلك بأن جعل لها تخلص نفسها من حد الزنا الذي  
رمىته كما جعل له من جهة نفسه من حد القذف الذي كان منه  
اليها والله أعلم :

( وكان للزوج جائزة طلاقه بلعانه ) <sup>(٤)</sup> لما ذكرنا من أن اللعان قول  
ينسخ به عقد ، فاذا كان اللعان من قبله حل محل الطلاق المجعول  
اليه فلا يختلف الحكم في أن تكون المرأة ذمية ، وأمة منكوحة .  
لأن ايمان اللعان من الزوج يحل محل البينة فكذلك كان الزوج  
القادفلا مرأته الذمية ، والمرأة اذا قام على قذفها أربعة  
من الشهود سقط عنه حد القذف ، فكذلك أيضا يسقط عنها بايمان اللعان

١ = ما بين القوسين لاتمام المعنى وليس من الأصل

٢ = الأظهر أن يقول دونها

٣ = في ( خ ) ( سلسلها به ) ٧ ب ١٠٥

٤ = في ( خ ) ( وكان زوج جاز طلاقه بلعانه ) لعل الصواب ما أثبتته ٩ ب / ١٠٥

فان قيل : فكيف صارت التعاقد القائم مقام البينة يندفع بالتعان المرأة ؟  
ومن أي وجه خرجت أيما نها أيما نه ؟ قيل : ليست أيما نها خا رجة لبينته  
ولو كانت خا رجة لأقيم الحد على الزوج بالفرقة ، ولكن بأأيما نها  
دفعت الحد عن نفسها في الظاهر ، وبينما الزوج دفعت الحد عنه  
كما لو شهد على امرأة بالزنا فعدلوا ، ثم شهد أربع نسوة أنها بكر .  
لاندرأ الحد عنها من غير تكذيب بالشهود ، ولكن الحدود تدرأ بالشبهات  
والله أعلم :

وهذا كله في الأزواج والزوجين .

فأما الزوجة الموطوءة بالملك : فان سيدها اذا لم يقر خالف حكمه  
حكم الزوج ، ومدا رجلة أمرها على أن الله تعالى عظم حرمة  
النكاح . لما ثبت به الأناساب وعقد به من الأسباب والحرمانات  
بالوطء اذ لم يبعد ما قلنا لأنها قد صارت فراشاً له بالعقد  
اذ البغية في النكاح انما هي الوطء الذي يكون ( به ) الولد<sup>(١)</sup>  
فأما الأمة : فانها لا تملك الوطء فهي لا تملك فراشاً حتى يكون وطء .  
فاذا أقر السيد بالوطء لحقه الولد بعد ذلك لما يجوز أن يكون منه  
الا أن يكون السيد قد استبرأ بعد أن وطئها فحاضت بالا استبرأ .  
ثم لا يعود لوطئها فان الولد بعد ذلك لا يلحقه اذ لم يدعيه  
لأن استبرأها في الظاهر يدل على براءتها من الحمل فيعود بالاستبرأ  
الى ما كان عليه أن لو لم يوطأها بعد أن ملكها ولا يكون هكذا في المنكوحه  
لأن المنكوحه يلحق النكاح ولدها بالا مكان لم ينتف عنه بالا استبرأ  
الممكن ،

واذا المبدع السيد استبرأ بعد الوطء ( لحقه الولد )<sup>(٢)</sup> لا أكثر ما يلحق في المنكوحه  
وهو أربع سنين ثم وراءها فروع يدق الكلام فيها ويخرج القول في شرحها  
من شرطنا والله أعلم :

( ١ ) ما بين القوسين ساقطة من المخطوطة .

( ٢ ) = في المخطوطة ( الحقت الولد ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

## \*\*\* ( الطلاق ووجوهه ) \*\*\*

وشرع للأزواج اباحة الطلاق وذلك لايقع الا لسبب يحدث من المرأة  
أو من الزوج يدعو اليه .

( ١ )

ووجه ما ذكرنا - والله أعلم - من أن النكاح وان كان المقصود فيه استباحة

( ٢ )

فليس يؤمن حدوث ما يقتضى قطعها أو يريان الزوجان الصلاح فيه فلا

( ٣ )

يكون لاجباره على امساكها في هذه الحال معنى . لأن فيه عددا من الفساد وابطالا

لما ينبني عليه النكاح من التأليف .

( ٤ )

ولعلها اذا افترقا صلحت قلوبهما وتاقت منهما أنفسهما الى الاجتماع وقد

( ٥ )

يكون الملل هو المحدث بفساد الحال بينهما فاذا افترقا انطلقت موارد الملل

( ٦ )

ونظرت بينهما الأحوال .

فمن تأمل هذا علم أنه يقرب الى الطلاق من اكرههما على المقام على التباغض

والتنافر وقد كانت العرب اعتادت هذا

١ - أى استباحة على الدوام مدى الحياة .

٢ - في المخطوطة ( أو يريان للزوج ) ب٧ / ١٠٥

٣ - في المخطوطة ( عددا لفساد ) الظاهر ما أشبهه .

٤ - في المخطوطة ( أنفسهما أن الاجتماع ) ب٩ / ١٠٥

٥ - من مل الشيء ومل من الشيء يوصل بالفتح مللا ومللة وملالة أيضا اذا سئم .

المختار مادة ( مل ) .

٦ - في المخطوطة ( نظرت ) ليس بظاهر: ونظرت أي حسنت بينهما الأحوال .

( ١ )

حتى قال الأعشي : أ جارتنا بيني فانك طالق .

وقد يقع الفراق بين الزوجين في الحرمة من وجوه غير الطلاق على ما ذكره ان شاء الله .  
واما الطلاق : فانه على وجوه منها معجل ومنها مؤجل .

فالمعجل : ما لم يعقد بمجيء صفة وحدث أمر من قبل الله تعالى أو من قبل  
الآدميين أو غيرهم .

[وَأما الموجل<sup>(٢)</sup>]: فلا يقع الا بمجيء ما علق به وبينهما أحكام الزوجية لما لم يقع  
الطلاق بمجيء الصفة، ومن المؤجل ما هو يمين كقوله اذا جاء رأس الشهر فانت  
طالق ، وسبيل ما يقع بالحنث بالطلاق سبيل ما يقع منه لسائر الأيمان .

١- الأعشي وهو ميمون بن قيس هو من سعد بن ضبيعة بن قيس . وكان أعمى  
وكان يكنى أبا بصير . وكان أبوه يدعى قتيل الجوع . وذلك أنه كان في جبل فدخل  
غاراً فوقعت صخرة من ذلك الجبل فسدت فم الغار فمات فيه جوعاً . وكان الأعشي  
شاعراً جاهلياً وادرك الإسلام في آخر عمره ورحل الى النبي (ص) يسلم فقيل له :  
انه يحرم الخمر والزنا فقال آ تمتع منهما سنة ثم أسلم فمات قبل ذلك بقرية باليمامة .  
وقالوا : ان خروجه يريد النبي (ص) في صلح الحديبية ، فسأله أبو سفيان بن حرب  
عن وجهة الذي يريد ؟ فقال : أريد محمداً . فقال أبو سفيان انه يحرم الخمر والزنا  
والقمار فقال : أما الزنا فقد تركني ولم أتركه ، وأما الخمر فقد قضيت منها وطراً ،  
وأما القمار فلعلي أصيب منه خلفاً قال فهل لك الى خير ، قال وما هو ؟ قال بيننا  
وبينه هدنة فترجع عامك هذا وتأخذ مائة ناقة حمراء فان ظهر بعد ذلك أتيت  
وان ظفرنا به كنت قد أصبت عوضاً من رحلتك ، فقال : لأبالي فانطلق به أبو سفيان  
الى منزله وجمع اليه أصحابه وقال يا معشر قريش هذا أعشى قيس وقد علمتم شعره ولئن  
وصل الى محمد ليضربن عليكم العرب قاطبة فجمعوا له مائة ناقة حمراء فانصرف فلما  
صار بناحية اليمامة لقيه بعيثه فقتله ) هكذا أثر الدنيا الفانية والأجر القليل الذي  
لم يتمتع به على الآخرة والنعيم المقيم ، وهكذا أيضاً أهل الضلال <sup>يصدون</sup> عن سبيل الله يبذل  
العمال الكثير في كل زمان . انظر الشعر والشعراء لابن قبيبة ٢٥٧/١ كتاب الإقاني

للإمام أبي الفرج ٨/٧٤-٨٣

٢ = ما بين القوسين ساقط من المخطوطة ١٥ / ب / ١٠٥

وأعنى منه حقائق اللغة في الأشياء التي جعلت صفة لوقوعه، وما يجرى الخطاب عليه من العرب، وذلك على حسب الشيء في نفسه وعلى حسب

الحالة وما يعرف من خطاب مثله، وجملة الاعتماد على الاسم والمخصوص منه يغالب العرب من الناس أو من الحالف نفسه بما كان منه ظاهرا فله حكمه، وما كان محتملا خارجا عن الظاهر فله بئيته في القضاء وفيما بينه وبين الله .

ووجهه هذا الباب أن الزوجين المؤتلفين لما كان لا يؤمن حدوث ( شيء )

بينهما يدعو إلى الاختلاف وكان الصلاح في الترخيص لهما في الفراق وكان الزوج

قد ينقم على امرأته أمر من الأمور فيرى الأطلح في أن لا يجوز الفراق رجاء<sup>(١)</sup>

انابتها إلى الجميل اشفاقا من وقوع الفرقة فأبيح له أن يطلقها معلقا بحدوث

أمر فيقول لها ان عدت إلى كذا = للأمر الذي ينقسم عليه = ( فأنت طالق ) .

وقد يرى الصلاح لنفسه في استدامة صحبتها إلى وقت ما يحتاج إليها فيه ثم يستغنى عنها .

مثل أن يكون لها ولد ترضعه فيقول لها اذا فطمت ولدك فأنت طالق، واذا تم

حولان ( فأنت طالق ) فأبيح له هذا النوع من الطلاق وكذلك قد يرى بأن الصلاح

في الافتراق فأبيح لهما ذلك توسعة من الله وتيسيرا .

وكل هذا جائز في أقسام العقول ظاهر حسنه فيها، واذا كان الطلاق لا بد من

أن يقع بلسان من الألسنة أو ببلغة من اللغات فالواجب أن يرجع إلى ما توجبه تلك<sup>(٢)</sup>

(٣)

العبارات في اللغة المحلوف بها . اذا علق بيمينه به واذا كان مافعله خارجا عما

توجبه اللغة المعبر بها عما حلف عليه لم يحنث لعدم ما علق به اليمين (ثم اذا لم يتو)<sup>(٤)</sup>

فلا يكون ذاتيا . لأن العبارة بالكلام لا تقتضي التليد .

١- أي قد يكره على امرأته أمر من الأمور . يقال أنقسم عليه فهو ناقم : أي عتب عليه يقال ما نقسم منه الا الاحسان ، ونقسم الامر كرهه وبأبهما ضرب ونقم من باب فهم لغة فيها : المختار مادة ( نقم ) .

٢- من صريح العبارة وكتابتها فيكون ما هو صريح في الطلاق طلاقا وما يكون كناية في الطلاق كناية .

٣- أي : اذا كان بيمينه بالطلاق .

٤- في المخطوطة ( ثم سوا ) ب ٧٠٦ .

لعل الصواب ما أثبتته المعنى فلا يقع الطلاق تلقائيا بتلفظ عبارة الطلاق الا بنية الطلاق وهذا فيما عدا الفاظ الصريحة للطلاق فيقع بها الطلاق في الظاهر .

( ١ )  
وقد يكون مشتركا على السواء بينهما فحنت بأيهما كان ان كلمة بالفا رسية  
أ وبالعربية فيستوى الأمر في وقوع الحنت بهما ، وقد يكون مشتركا  
ويدل على رجحان أحدهما للآخر عليه العرف من جهة أن أحدهما يعين  
به ذلك الشيء مقيدا والثاني ( لا ) يعين به مقيدا مثل أن يحلف على أنها  
لا تأكل لحما فتأكل السمك فلا يحنت في الظاهر لخروج السمك<sup>(٣)</sup>

عن اشتقاق اسم اللحم مطلقا ،  
( ٤ )

وكذلك هذا في اليمين بالبيض ونحوه ، ومثل ذلك أن لا يشرب هذا اليوم  
ماءا إذا شرب الخمر أو نحوه لم يحنت ، ومثل أن يحلف أن لا يمسس  
ماءا فمس البول فلا يحنت ، وقد يكون الدال عليه العرف خاصة ، وقد يكون<sup>(٥)</sup>  
طامة كالعصرى إذا حلف أن لا يركب ( دابة ) فركب بغلا فإنه يحنت

- 
- ١ = وقد يكون الكلام مشتركا بين كونه بالعربية وغيرها في آداة معنى  
واحد فيحنت بأيهما كان اللفظ والله أعلم .  
٢ = أي وقد يكون اللفظ مشتركا ويدل على رجحان أحدهما للآخر عليه العرف  
كالدابة وهي في اللغة ما يدب على الأرض لكن خص العرف على ذوات الأرواح  
وخص العرف الشرعي على فرس وبغل وحمار .  
٣ = ولأنه لا يسمى لحما وان سماه الله تعالى لحما في قوله ( وهو الذي  
سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا ) النحل ١٦٦ ، ولهذا يصح أن يقال :  
ما أكلت لحما . بل سمكا كما لا يحنت بالجلوس على الأرض إذا حلف لا يجلس  
على بساط وان سماه الله تعالى بساطا : انظر معنى المحتاج ٣٣٦/٤  
٤ = أي وكذلك لا يحنت إذا حلف لا يأكل بيضا بأكل بيض السمك والجراد .  
لأن البيض في العرف يطلق على مفرق بيضه في الحياة كدجاج ونعامة وحمامة  
لا سمك وجراد فلا يحنت الحالف على أكل البيض بهما . لأنهما يخرج  
بعد شق البطن : انظر المعنى في المرجع السابق ، والتنبية ١٩٦  
٥ = مثاله الدابة : وهي في اللغة كل ما يدب على الأرض لكن في العرف  
الشرعي تحمل على فرس وبغل وحمار .  
وقد يكون عامة : أي تحمل الدابة في العرف العام على الذوات الأربع =



فإنهم يتعاضدون اسم الدابة بالبراذين<sup>(١)</sup> والبغال<sup>(٢)</sup> ، فإن حلف أعرابي بهذا لم يحنث<sup>(٣)</sup> بركوب البراذين والبغال .

ثم رأينا من الأشياء ما يجري الحكم له على ضرب من الضروب فيما بينه وبين الله تعالى ، وفي ظاهرها الحكم ، ورأينا من ذلك ما يخالف ظاهر الحكم باطنه ، فقلنا لو أن رجلاً قال : لا مرأتها أنت طالق وقال : أردت طلاقاً من وثاق لم يقبل هذا منه في القضاء ، وأمره في باطن ما نواه مفوض إلى ما علمه الله منه ، وهو مثل أن يشهد عدلان عند الحاكم بطلاق امرأته وهما كاذبان في الباطن فيفرق الحاكم بينهما على الظاهر ، وهي مباحة فيما بينه وبين الله تعالى ، وكذلك إذا قال لها : أنت طالق ، وقد علمنا أن هذه اللفظة فيما يتعاضدون الناس تقتضي انحلاله عقدة النكاح<sup>(٤)</sup> ( فلا ) يقبل منه انحلال الوثاق . لأن هذا لا يعرف إلا بتقيد ، واللفظ مطلق ، ولكننا نقول : إن نويت ما تذكره فهي امرأتك فيما بينك وبين الله تعالى وهذا تفصيل ما ذكرنا والله أعلم ، وهذا مما لا يجوز غيره فيحمل عليه في طلاقهم وأيمانهم ، وعقودهم ، وما سواه ظلم وحيف وحكم بالمجهول وترك المعلوم والله أعلم :

= فإذا حلف مصري على أن لا يركب دابة فركب بغلاً فإنه يحنث .

لأنه في عرفهم تطلق الدابة على الفرس والبغل والحمار فإن حلف أعرابي أوعراقي على أن لا يركب دابة فركب بغلاً أو حماراً لم يحنث .

لأنه في عرفهم يحمل على الفرس . قال الجلال الدين المحلي في ( والأصح العمل بالنص في جميع البلاد ) أي على ما تعارف عليه أهل

كل بلد : أنظر شرح الجلال مع القليوبي ١٦٧/٣

١ = البرذين جمع برزون بكسر الباء وبالذال المعجمة والانشى برذونة ، وهو

الذي أبواه أعجميان : حياة الحيوان الكبرى ١١٩/١

٢ = في ( خ ) ( فلم حلف ) ١٥/١٠٦٩

٣ = في ( خ ) ( لم يحنث إلا بركوب البراذين ) -

٤ = في ( خ ) ( مفروض ) تحريف .

٥ = في ( خ ) ( يقبل منه ) ٤/ب/١٦٠ .

والطلاق يلزم كل زوج يلزمه الفرض على كل زوجة في كل حال . لأنه  
 اذا ملك عقد امرأ تبسه بنفسه ملك ( حله ) ، وهو أن يكون با لغا عا قلا<sup>(١)</sup>  
 فان طلاقه يقع كما يقع بصدقته في ما له<sup>(٢)</sup>

واذا كان مجنوناً ، أو مغلوباً على عقله أو صغيراً لم يقع طلاقه . لأنه  
 لا يقع ولا يجوز ( تصرفه ) في ما له من جهة أن قوله كذا قول .<sup>(٣)</sup>  
 واختلف في السكران فقال قائلون : لا يقع طلاقه لزوال عقله<sup>(٤)</sup>

- 
- ١ = في ( خ ) ( امرأته ) الصواب ما أشبته .  
 ٢ = أي كما يقع الصداق بعقده في ما له اذا لم يسم المهر في العقد ويلزم به  
 بالدخول والموت .  
 ٣ = في ( خ ) ( تصدقه ) تحريف من الفاسخ  
 ٤ = السكران المختلف فيه السكران بطريق محرم بأن شرب المخمر على ما  
 به مختاراً لشربه .  
 أما السكران الذي وصل الى درجة الهذيان وخلط الكلام ولا يعي بعد  
 افاقته ما صدر منه حال سكره فلا يقع طلاقه باتفاق المذاهب ان سكر  
 سكران غير محرم كأن شرب بالاكراه ، أو أكل بنجاً للتداوى فهذا يعذر  
 لعدم الادراك والوعي لديه فهو كالتامم .  
 ٤ = قال بهذا أهل الظاهر والزفر والطحاي وأبو الحسن الكرخي  
 من شيوخ الأحناف وهو قول الشافعي في القديم وبه قال المزني :  
 وابن سريج وأبو سهل الصعلوكي وابنه سهل وأبو طاهر الزياتي  
 من علماء الشافعية ، وهي إحدى الروايات عن أحمد وبه قال عثمان البتي  
 وعمر ابن عبد العزيز والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، واختار هذا القول  
 شيخ الإسلام ابن تيمية وقال ( وهذا القول هو الصواب وهو ثابت  
 عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان ولم يثبت عن الصحابة خلافاً فيما أعلم  
 وهو قول كثير من السلف والخلف . قال : فإنه قد ثبت في الصحيح عن  
 ما عزب من ما لك لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأته زناً ( أمر النبي  
 ص . أن يستنكوه ) ليعلموا هل هو سكران أم لا ؟ فان كان سكراناً  
 لم يصح اقترانه واذا لم يصح اقترانه علم أن أقواله باطله كاقوال المجنون

( ١ )

وقال آخرون : يجوز طلاقه لأنه مخاطب في الشريعة مكلف تلزمه  
الأحكام في حال سكره إذا كان زوال عقله بأمر عصبى الله به فعوقب بأن  
الحق بالمكلفين ردعاً له ولغيره عن شرب الخمر <sup>وعلا</sup> القولين جائز محتتمل  
لورود الشريعة بهما .

= ولأن السكران وإن كان عاصياً في الشراب فهو لا يعلم ما يقول ،  
وإذا لم يعلم ما يقول لم يكن له قصد صحيح ( إنما الأعمال بالنيات )  
وصار هذا كما لو تناول شيئاً محرماً جعله مجنوناً ، فإن جنونه وإن حصل  
بمعصية فلا يصح طلاقه ولا غير ذلك من أقواله ، ومن تأمل أصول الشريعة  
ومقاصدها تبين له أن هذا القول هو الصواب وإن ايقاع الطلاق بالسكران  
قول ليس له حجة صحيحة يعتمد عليها ، ولهذا كان كثير من محققي مذاهب  
مالك والشافعية كابي الوليد الباجي وأبي المعالي الجويني يجعلون  
الشرع في النشوان

فأما الذى علم أنه لا يدري ما يقول فلا يقع به طلاق بلا ريب ،  
والصحيح أنه لا يقع الطلاق إلا ممن يعلم ما يقول كما أنه لا تصح صلاته  
لا يقع طلاقه وقد قال : ( ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا  
ما تقولون ) وهذا القول أظهر مما سيأتي لما فيه من المحافظة  
على الأسرة البريئة التي ليس لها ذنب من التفكك والتفرق وإيقاع الطلاق  
على المرأة الذي هو أبلغ الحلال من غير ذنب منها ، وللسكران عقوبة  
أخرى هي الحد فلا مسوغ لضم عقوبة أخرى عليه قال عثمان رضي الله  
عنه ليس لمجنون ولا لسكران طلاق ، وقال ابن عباس : طلاق السكران  
والمسكره ليس بجائز ( أخرجهما البخاري معلقاً في الطلاق ٩٨٨/٩  
وابن أبي شيبة متصلاً : المصنف ٣٩/٥ ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح  
أسانيد صححة . أنظر الفتح ٩٨٨/٩ المحلي ١٠/٢٨٠-٢١١ ، فتح القدير  
٣٤٥/٣ تحفة الفقهاء ٢ / روضة الطالبين ١٠٢/٨ المذهب ٧٨/٢  
المغني ٣١٢/٧ الانصاف ٤٣٢/٨ ، الفتاوى لابن تيمية ١٠٢/٣٣  
٢ = قال بهذا الأئمة الأربعة : وهو الأصح عندهم لأن زوال عقله بأمر  
عصبى الله به فعوقب بأن الحق بالصاحي ردعاً له ولغيره ، ولأن الصحابة  
جعلوه كالصاحي في الحد بالقذف بدليل ما روى أبو بزة الكلبي  
قال : أرسلني خالد إلى عمر فأثبته في المسجد ومعه عثمان وعسلي  
وعبد الرحمن وطلحة والزبير فقلت إن خالد يقول إن الناس انهمكوا  
في الخمر وتهاقروا العقوبة فقال عمر : هؤلاء عندك فسلمهم فقال علي :

ولا يبعد أن يكون التغليب وقع في أمر الخمر لما يورثه من ازالة العقل الذي هو أكبر حجج الله على خلقه ، ومن الفساد بايقاع العداوة والبغضاء ، والصد<sup>(١)</sup> عن ذكر الله ، وأنها أم الخباثت ومفتاح كل شر فيحتاج في أمرها بهذا كما احتيط بتسوية قليلها بكثيرها ، فان القليل لا يورث حقا في المعنى حسما للباب ، وابلغا للردع وسد الأبواب المتوسع فيها من كل وجه والله أعلم :

ولا طلاق قبل تكاثر . وهو : أن يقول الرجل لامرأته أنت طالق<sup>(٢)</sup> ان تزوجتك ، أو يقول : كل امرأة أتزوجها فهي طالقة . وهي مسألة مختلف فيها<sup>(٣)</sup>

= نراه اذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون . فقال عمر : أبلغ صاحبك ما قال : فجعلوه كالصاحبي ، ولأنه ايقاع الطلاق من مكلف غير مكره صادف ملكه فوجب أن يقع كطلاق الصاحبي ، ويدل على تكليفه أنه يقتل بالقتل ويقطع بالسرقه وبهذا فارق المجنون : أنظر المراجع لسابقة والمغنى ٣١٣/٧ شرح الصغير على أقرب المسلك ٤٣/٢ هـ

١ = قال عزوجل ( يا أيها الذين آمنوا ابتئوا الخمر والميسر ولا تصابوا بالأزلام رجم من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون : : انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ) سورة المائدة آلاية ٩٠-٩١

٢ = الاضافة باعتبار ما سيكون . والا فهي ليست امرأته فلم يتزوج بها .

٣ = اختلف العلماء فيها الى ثلاثة أقوال :

القول الأول ان الطلاق لا يتعلق بأجنبية أصلا عم الطلاق أو خص . وهو قول الشافعي وأحمد وأهل الظاهر

والقول الثاني انه يتعلق بشرط التزوج عم الطلاق جميع الناس أو خص وهو قول أبي حنيفة وجماعة .

والقول الثالث ان عم جميع النساء لميلزمه وان خص لزمه وهو قول مالك وأصحابه . راجع لمعرفة أدلة كل قول المصادر الآتية .

(١)  
 الا أن هذا القول أشبهه وأقرب . لأن الطلاق حل ولا حل لما  
 لم يعقد ألا ترى ؟ أنه لو قال لا مرة لم يتزوجها أنت طالق  
 لم يكن لوقوع الطلاق ( وجله )<sup>(٢)</sup> ولكأن هذا مستنكرا في العقود<sup>(٣)</sup>  
 مستقبها ولا شك أن إيقاع الطلاق بهذا الضرب أقوى من إيقاعه لها  
 بقوله ان تزوجتك فانتهى طلاقك . لأن الأول معجل<sup>(٤)</sup> ، والثاني : مؤجل  
 والمعجل أقوى تأثرا من المؤجل<sup>(٥)</sup> . لأن المؤجل قول يعمل بفوات  
 الحالف أو المحلوف عليها ،  
 والمعجل قد وقع على ما أم من تأثيرها فإذالم يعمل الأ أقوى كان الأضعف  
 من أن يعمل أ بعد .

---

١ = ويدل على أن هذا القول وهو الأصح ما رواه الدارقطني من حديث  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال : ( لا يجوز طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا وفاة نذر فيما لا يملك )  
 سنن الدارقطني ٤ / ١٤  
 ورواه الترمذي عنه أيضا بلفظ ( لا نذر لا بن آدم فيما لا يملك ولا عتق  
 له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك ) قال في الباب عن علي ومعاذ  
 بن جبل وابن عباس وعائشة . وقال حديث عمرو بن وحيد بن حسن ، وهو  
 أحسن شيء روي في هذا الباب وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : سنن الترمذي ٥ / ١٤٨

٢ = ما بين القوسين لا تمام المعنى .

٣ = في ( خ ) ( ولا كأن ) ١٤ / ١ / ١٠٦

٤ = في ( خ ) ( منحل ) محرف بدليل ما بعده .

٥ = في ( خ ) ( مؤجل والمؤجل ) لعل الصواب ما أشبهه .

٦ = في ( خ ) ( من المعجل ) = = =



فان قيل : فما المعنى بالحيض التي تطلق فيه فذلك مما سند كره  
في موضعه في باب العدد من هذا الكتاب .

ومن معانيه : أن العدة إنما هي في طهر الحال لا ستبراء الفرج من أن  
أن يكون مشتتلا على ما الزوج ، وهذه البراءة إنما يعلم بأن تحيض حيضة  
تخرج منها إلى طهر . فان طلقت وهي حائض وخرجت إلى الطهر  
فالاستبراء في الحقيقة حاصل بالطهر . لأن الحيض إنما محلها بانه الطهر  
المنفصل ، وذلك لا يكون إلا بحيض يتقدمه ويتأخر عنه وإذا كان هذا محله  
لم يكن المقصود بالاستبراء فيقطع استعداد في ابتداء وقوع طلاق .  
وانما المقصود هو الطهر .

والدليل عليه . أن الطهر قد يدوم العمر كله فلا تحيض المرأة ، ولا يدوم  
الحيض . لأن الأصل هو الطهر فإذا احتيج إلى انقطاعه لم يكن ذلك  
إلا بمجرد الحيض فدل أن الحيض موضوع لما قلناه من التمييز والله أعلم :

والاستحباب إذا طلقها في الحيض أن يراجعها ثم يمهلهما حتى تطهر ،  
ثم إن شاء طلقها فتكون مطلقة في الطهر ، وهكذا إذا طلقها في طهر  
قد جومت فيه ليقطع بالرجعة ما بقي من البدعة فتحصل في الثاني  
مطلقة بالسنة .

ولا سنة ولا بدعة في طلاق غير المدخول بها . كانت ممن تحيض أو لا  
تحيض لأنه لا عدة يطول عليها ، وكذلك المدخول بها الحامل لأن  
عدتها لا تطول من جهة الزوج إذ وضع الحمل ليس لها ، وقد أم  
بظهور الحمل بها أن يخاف منه على الزوج الندم على طلقها .

فالزوج في تطليقها راض بالفرقة مع كون الولد منها ،  
وكذلك النسي لا تحيض من صغراً وكبراً لأن الولد مأسوم عليها  
في الأغلب والله أعلم :

(الفاظ الطلاق صريحة وكناية)

وفي أ لفاظ الطلاق الصريح ، والكناية .

فا لصريح : منها الطلاق ، والفراق ، والسراح ، وما سوى ذلك من قولهم

حبلك على غاربك<sup>(١)</sup> ، وخليه ، وبرية وما أشبهها كناية .

وحكم الصريح أن قائله لا ينوي فيه ويلزمه الطلاق .<sup>(٢)</sup>

وحكم الكناية : أن يرجع إلى قائلها . فان نوى فراقا فهو ما نوى ،

وان كان لم ينو فراقا فلا فراق ، وان لم يكن له عقد فإرادة الفراق (لا يؤبه<sup>(٣)</sup>)

لم يقع له شيء ، ولا يخرج عن هذه الجملة إلا لفظان .

أحد هما أن يقول لها أنت علي كظهر أمي ينوي طلاقا فانه لا يكون

طلاقا . لأنه كان في الجاهلية طلاقا فنقله الله عز وجل هذا الحكم إلى إيجاب /

ب / ١٠٧

الكفارة فلا يرد إلى ما أبطله الله :

والثانية : قوله أنت علي حرام . فانه إذا أراد بها طلاقا كان طلاقا

وان لم يرد طلاقا فعليه كفارة يمين وهذا والله أعلم - معنى أن عامة

ما يقع بلفظ صريح الطلاق هو التحريم

فاذا طلق به غير مرید حراما لم يكن صريحا لخروجه عن الألفاظ الصريحة<sup>(٤)</sup>

فلم يبطل حكمها ، وقد أوقعه فألزم ما يلزم الحالف على وطء امرأته

والاستمتاع بها فيحنت فتلزمه كفارة الإيما ن .

١ = الغارب (الكاهل من الخف) وهو ما بين السنام والعنق ، والأصل

أنه إذا أهمل البعير طرح حبله على سفاهه وترك يذهب حيث يشاء

وكان أهل الجاهلية يطلقون بهذا : أنظر اللسان مادة (غرب)

٢ = أي لا يلزم أن ينوي الطلاق ، وان قال أنت طالق وقع الطلاق في القضاء

وان لم ينو كما تقدم .

٣ = في المخطوطة مرسوم هكذا (لا بابا به) الظاهر ما أثبتته . لا يؤبه أي

لا يلتفت إليه قال ابن منظور : وفي الحديث : رب أشعث أغير ذي طمرين

لا يؤبه له . أي يحتفل به لحقارته (اللسان مادة أبه)

٤ = أي إذا طلق بلفظ أنت علي حرام غير مرید طلاقا لم يكن صريحا في الطلاق

لخروجه عن الألفاظ الصريحة للطلاق لكن لا يبطل حكمها في كونها يميناً

فيلزمه كفارة اليمين على وطئها .



وانما جعلت الألفاظ الثلاثة التي ذكرناها صريحا . لأن لفظ الطلاق غاية ما فوق هذا الباب وهو حقيقة في معنى الانحلال وهو مذكور ( ١ ) في القرآن من حيث المقصود به حل العقد ، والحق به السراح والفرق لأنهما حقيقتان في باب بطلان العقد . لأن العقد اذا انحل جاء الفراق وازدادا على الاجتماع والالتقاء ، وأسرحت المرأة بعد أن كانت محبوسة على الزوج كما أنها اذا جاء لفظ الطلاق طلقت المرأة فانحل عقدها وخرجت عن وثاقها زوجها .

والكناية ما رجعت حقيقة الى معاني الاستعارة والمجاز ، فالاستعارة تسمية الشيء باسم ما يجاوره أو يتصل به ويكون سببا له كالعطر يسمى سماء وكالذي يسمى سماء . لأنه يفعل سوءا ، والعطر ينزل من السماء .

والمجاز لما يخرج على معنى تشبيه الشيء بغيره كما يقال سقط الحائط وهم الجدار أن يسقط . أي صار في صورة من عزم على أمر من الأمور فهو فاعله عن قريب وقول الرجل للرجل أنت أخي على جهة الإكرام

١ = أي في قوله عز وجل ( يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن

لعدتهن )

٢ = وكذا ورد ذكرهما في القرآن الكريم في قوله عز وجل ( يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا ) الأحزاب : الآية ٢٩ .

وقوله ( الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح باحسان ) الآية سورة البقرة : ٢٢٨

وقوله عز وجل ( فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ) سورة الطلاق ( ٢ )

وكونهما من ألفاظ الطلاق الصريحة هو المشهور في المذهب . أما غير المشهور أنهما كنايتان . لأنها لم يشتهرا اشتها بالطلاق ويستعملان فيه وفي غيره : أنظر شرح الجلال المحلي على الفهري ج ٣ / ٣٤٤

والأرا حُصي أمنا . أى تضمننا كالأم .  
وقول الرجل لامرأته أنت خلية أو برية مشبهة بالقاء المخلاة ، وقولهم حبلك  
على غاربك تشبيسه بالناقة يلقي حبليها على غاربها فتأخذ حيث شئت  
وكذلك أنت برية على أنها تحل بانحلال العقد محل من كانت عليه الدعوى  
فيروى منه وقوله اعتدي استعارة . لأنها اذا طلقت لزمها بالطلاق أن تعتد  
فيه معنى المجاوزة فليس يخرج شيئاً من كنيات الطلاق من هذين المعنيين  
فبارق هذا النوع الفاظ الطلاق والسراح ، والفراق بما ذكرنا، واذا اطلق  
الرجل امرأته نصف تطلقه : أو بعضاً من أعضائها طلقت . لأن تقديره  
انه حرم نصفها فنصفها حلال ، ونصفها حرام .  
فالتحريم أغلب . ولو قال لها أنكح نصفك . أو بعضك لم يكن نكاحاً . لأنه لو كان  
نكاحاً لكان في النصف وكان نصفها الآخر اجنبياً وهذا لا يلتقيان  
في بدن واحد فغلب التحريم .

### الخلع

وأما الطلاق الواقع على عوض فهو الخلع . لأنها تخلع نفسها ويخلعها زوجها  
عن نفسه فتخلع منه . وهو مأخوذ من خلع الرجل ثيابه بأن ينزعها عن نفسه . / ١٠٧ /  
وقد وصف الله النساء بأنهن لباس لنا ونحن لباس لهن وكانت العرب اذا عرق  
واحد منهم بالفساد فخافت أن تجد عليهم حرباً أو فراصة أحضروه أيام الموسم  
فتبرأوا منه ومن جنابته ومن اتباع من يقتله بدمه . فيسمى هذا خليعاً .  
ويسمى هذا الفعل منه خلعاً . وهذا جائز مباح فيما بين الزوجين .

- 
- ١- في قوله عز وجل ( هن لباس لكم وانتم لباس لهن ) الآية " ١٨٧ " سورة البقرة .  
٢- قال ابن الأثير كانوا يتعاهدون ويتعاقدون على النصرة والاعانة وأيؤخذ  
كل واحد منهم بالآخر فاذا أرادوا أن يتهرؤوا من انسان قد حالقوه أظهروا ذلك  
للناس وسموا ذلك الفعل خلعاً والمعتبراً منه خليعاً أى مخلوقاً فلا يؤخذون  
بجنابته ولا يؤخذ بجنابتهم فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه . النهاية  
واللسان مادة ( خلع )  
٣- في المخطوطة ( فخاف ) الظاهر ما أثبتته ١٠٨ / ب ٢

( ١ )  
لأن المرأة قد تكره زوجها من غير أن يكون حيف عليها فلا نجبره  
على طلاقها . ويقول لها لست أظلمك فان كنت تكرهيني فردي  
على ما أخذت مني ، فتكون كأنك لم تنكحني .

ثم فلا بأس بأن تفتدي منه اذا لم تكن ظالمة له . لأنها تخاف  
أن تخرج من كراهيته الى ظلمه فتفدي هرباً من أن يقضي  
الله قصيبه . فيكون هذا ضرباً من الجهالة مشاكلاً للمعاوضة .  
( ٢ )  
لأنه في بضعها وملأها نفسها ، وكذلك اذا ختلعت منه بشيء  
سوى المهر فجائز . لأن ذلك كله فيما يجوز أن يعاوض عليه سواء  
واذا تعاوضا على عوض فاسد . فالفرقة واقعة . لأنها لا تتعلق  
بالعوض كالنكاح على عوض فاسد فيرجع الرجل عليها ببديل  
نفسها . لأن الواجب في قضية العقل أن العوض اذا لم يصح  
للمعاوض وجب على كل واحد منهما أن يرجع الى ما كان  
يملكه ولكن البضع في معنى الشيء الفات . لأنها لا تتعلق  
بالبديل فيفوت بالخلع فاذا فات الخلع رجع الزوج بقيمتها  
وهو مهر المثل كما يتلف الرجل على الرجل شيئاً فيجب عليه رده  
اذا كان قائماً والا فقيمته ان فات عينه . والله أعلم .

١- في المخطوطة ( حيفا ) الظاهر ما أشبته ٤ / أ / ١٠٨

( الحيف ) الجور والظلم حاف عليه في حكمه تحيف حيفا مال وجار )

اللسان مادة ( حيف )  
٣- أي لأنه حقا في بضعها والاستمتاع بنفسها فاذا امتنعت عنه بالنشوز فقد ظلمته  
٢- في المخطوطة ( هـ د م ا ) ٧ / ب / ١٠٨

\*\*\*\* ( باب ذكر الفسوخ ) \*\*\*\*

ومما يقع به الفراق بين الزوجين الفسوخ وجعلتها ما يقع بالرجل وبالمراة لحادث حدث أو فرور يقع بفسخ النكاح بغير طلاق وهي في الأصل ضربان .

**أحدهما :** باختيار من جعل له الفسخ فيكون ذلك حلا للعقد كفسخ البيع بالرد بالعيب فمن ذلك أن تكون العيوب في الذكر كله <sup>(١)</sup> ؟

أو تكون المراة رتقاء <sup>(٢)</sup> أو يكون بها قرن يمنع من الجماع فيكون لمن علم ذلك

منها بصاحبه الخيار ساعة يعلم في فسخ النكاح فان رضي به بعد

العلم بطل خياره ، وانما فارق هذا الباب الذي قبله . لان الطلاق

على الوجوه التي تقدم ذكرها يقع ( من الزوج ) من جهة توكيله . <sup>(٣)</sup>

أو من يقوم مقام وكيله كما ذكرنا في الايلاء أن الامام يطلق عليه .

والفسوخ يقع بعضها من الزوج وبعضها من المراة ، ومنها أيضا أنها اذا

وقعت رفعت العقد من أصله وكأنه لم يكن كالرد بالعيب .

والوجه في هذا الباب أن النكاح كما ذكرنا متقدما من وقوعه على سبيل

الاقدام وزوال التعليق عنه في أصل عقده فلما كان هذا حكمه لم يكن

سبيله سبيل الباطنات حتى يقع فيها ما يقع من الخيار والرد بالعيب . <sup>(٤)</sup> ١٠٨/١

لأن الرد انما يكون في العقد الذي يقصد بها ( الرهب ) وابقاء الفضل

فينبغي لذلك أن يكون الحق للمشتري [في الرد] <sup>(٥)</sup> من عيب في صورته

١- ليس بمراد أن توجد كل العيوب بل وان وجد بعضها ووجد منها تجوز الفسخ .

٢- الرتق : هو انسداد محل الجماع باللحم ، وكذا لقرن . لأنه عظم في

الفرج يمنع الجماع أو يشوش النفس فيمنع كما لا الاستمتاع كالجتون والجدام ، وهو

علة صعبة يجمد منها العضو ثم يسود ثم ينقطع ويتناثر . نسأل الله الكريم

العافية .

٣- في المخطوطة ( يقع بالزوج ) الظاهر ما أثبتته .

٤- في المخطوطة ( السابغات ) الظاهر ما أثبتته آخر سطر ب ١٠٨

٥- في المخطوطة ( الرى ) لعل الصواب ما أثبتته . ١٠٨/١

٦ = ما بين القوسين لاتمام المعنى وليس من الاصل

أ وهيبته وبدنه مما يختلف ويتفاوت وترغبة الناس فيه من أجله ناقصا  
للغرض المطلوب منه وهو الثمن أو ما قام مقامه .  
وأما النكاح : فان المبتغى منه التواصل والتواصل لا يستفzul المال  
فاذا عقد فانما يعقد ( للاستباحة )<sup>(١)</sup> فلا يجوز فسخه الا بعيب يقوم  
في المطلوب منه وهو الجماع وما يلحق بها به ، ومعناه ما ينقص به أحكام  
الزوجين فتضعف الحرمانات المجرولة في النكاح فيكون هذا اضرارا عظيما  
لا يتحمل ، فان تزوج الرجل المرأة وعقدها كاملة ثم علمت أنه محبوب  
فقدت الشيء الذي هو المقصود والركن . فبالعنة يتعذر الوطء معها  
والجنون عيب عظيم يلحق الولد ( منه )<sup>(٢)</sup> طر عظيم ولا يقع تمكن من الجماع<sup>(٣)</sup>  
ويخاف منه على الزوجان كان ذلك ( به )<sup>(٤)</sup> وعليه ان كان ذلك ( فيها )<sup>(٥)</sup>  
والجذام وما في با به عيب متافحش يتجنب صاحبه حتى يتقى مخالطته  
ومؤاكلته ومشاربهته والقرب منه ، وما هذا سبيله فلا كمال للعشرة معه  
ولا يمكن من استيفاء حق النكاح مع وجوده ، وهكذا اذا ظهر في أحد هما رق  
فلا آخر الخيار . لأن هذا مما لا يكمل مسعه أحكام الزوجية .

١ = في ( خ ) ( سرا ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٢ = في ( خ ) ( به ) ١٠٨/١/٩

أي أن الولد منه يعير بجنونه أبيه ويقال له ابن المجنون وتضرر الأم  
من هذا والله أعلم .

٣ = في ( خ ) تمكننا (

٤ = في ( خ ) وبها ( الصواب ما أثبتته

٥ = = ( فيها ) = =

( ١ )

وان كان في المرأة (بخير الرجل) ، وان كان في الرجل خيرت المرأة  
( لأن ) ولد ها منه ( يلحقه عا ر ) وعاد ذلك بالفضاضة عليها فاذا ثبت ( ٢ )

الخيار في هذا وسائر ما يدخل في باب من العيوب والتناقض فانما  
يكون للمغرور به القيام ساعة ( علمه ) <sup>٣</sup> بالعيب ( كما ) في المبيعات ،  
وان آخر المقدور له الفسخ <sup>( ٥ )</sup> لزمه العيب .

ووجه هذا أن المغرور بالعيب مظلوم يأثم ظالمه ان كان ظالمه به  
فأخفاه فوجب بالحكم العدل أن تجبر ظالمه بأن يرد إليه رأس ما له  
ثم لم يكن ذلك على سائر اللزوم له بل على معنى أنه رجل ظلم ،  
فان شاء اختاره ، وان شاء احتمل وصبر ، وفي معنى من أتلف له ما له فان شاء  
أخذ ، وان شاء عفى .

( ٧ )

وقيل على هذا المعنى المرأة اذا وجدت زوجها مجبوب الذكر (( مغرورة )) قيل  
لها ان شئت فاخترى الفسخ للنكاح فعودي ما لكه لنفسك ،  
وان شئت أن ترضى به معييا وتصبري على ما بك من الضرر بفقد الوطء فافعلي .

١ = في ( خ ) ( وان كان في المرأة والولد . وان كان في الرجل خيرت  
المرأة وولدها منه وعاد ذلك بالفضاضة فيها ) فلا يستقيم المعنى كما ترى  
ولعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٢ = أي فاذا وقع ما يثبت الخيار فللمغرور القيام بطلب الفسخ ساعة يعلم  
بالعيب كما في المبيعات .

٣ = ما بين القوسين غير ثابت في المخطوطة

٤ = = = = =

٥ = في ( خ ) ( القبح ) تحريف من الناسخ .

٦ = أي على سبيل اللزوم له .

٧ = في المخطوطة ( معذورة ) تحريف .

( ١ )

ثم لم يكن هذا الخيار لها الا على الفور اذا علمت به  
وذلك أن الخيار لو جعل لها مهتمدا<sup>(٢)</sup> لم يدر الزوج على ما هي منه  
والى ما ذأ يؤول أمرها وبسبب من تعليق ما تكاد تقع معه

معاشرة ولا جميل صحبة، وفي ذلك ضرر عليه فجعل الخيار لها  
في حين تعلم بها له . لأن في امتداد الخيار لها/ ضرر عليه وهذا  
هكذا في المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء، فهي منه كالزوج المحبوب منها  
وفي امتداد مدة الخيار ضرر عليها . لأنها لا تبقى في معنى لا . أيام  
ولا ذات زوج، وهو نظير الخيار في البيوع وغيرها من المعاملات  
ومثله ما يجعل للملا عن من نفي الولد اذا علم به وليس تأخيرها بآتيان  
الحاكم والا استشهاد عليه لما فيه امتداد مدة الخيار من الضرر بالمرأة  
وكذلك الزوج اذا ظهر عينا . للمعنى الذي ذكرناه .

ويستوى في هذا أن يكون قادرا على جماع غيرها، أو عا جزا  
من الغير كهو في امرأته . لأن العنة قد تصيب الرجل في واحدة ولا تصيب  
في أخرى، ولكن الحكم في ثبات عنته أن تراجعها الى الحاكم فيؤجله سنة من يوم  
ترافعه فاذا لم يصيبها في السنة فلها الخيار .  
ووجه هذا الخيار = والله أعلم = أن العيب بالعنة ليس كهو بالجب . لأن  
الجب عيب متيقن معلوم انه لا يوصل معه الى ايقاف المرأة حقها .  
والعنة مدركة بالاشهاد . فاحتيج الى المرافعة الى الحاكم لينظر فيه .

- 
- ١- في ( خ ) ( الا بدل على الفور ) ٣ / قأ / ١٠٨ لعل الصواب ما أثبتته .  
٢- أى أن الخيار لو جعل لها مطلقا تُنسخ العقد متى شاءت لحق ضرر  
الزوج . لأنه لا يدرى ماذا تنوى؟ هل تريد البقاء معه أم أنها تختار الفراق ؟  
اليوم غدا؟ أو بعد غد؟ وهكذا .  
وهذا ما لا يكون معه حسن معاشرة ولا صحبة جميلة، وكذلك الشأن اذا كان  
الأمر من قبله، ولهذا يلزم المطالبة على الفور بعد العلم بالعيب، وان آخر  
من ثبت له الخيار الفسخ لزمه العيب فلا حق له في الفسخ بعد الرضى بالعيب  
٣- في المخطوطة ( والى هذا ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

فقد قضى عمر ( في ) عصر الصحابة أن يؤخر العنين سنة .  
 ووجه ذلك أن الامتناع من الوطء قد يكون لعيب عارض يرجى ارتفاعه وذلك  
 بغلبة بعض الطبائع على الانسان من حرارة أو برودة أو يبوسة أو رطوبة  
 لأن أيا من هذه غلب أثر في قوة الوطء كالبرودة ، فانها اذا غلبت أثرت فيها  
 فابطلتها ، لأنها انما تعمل بدفعها الماء من الصلب ، فاذا كان الماء بارداً  
 تجمد لم يسئل .

والحرارة اذا غلبت وقعت الماء سريعاً فأعجلت من قضاء الحاجة .  
 واليبوسة اذا [غلبت] منعت الماء من أن يدرك الرطوبة اذا أفرطت غلبت الحرارة  
 فلما كان الأمر على هذا اجتبح الى أن يتربص به الفصول الأربعة من الأربعة  
 ليتبين بانقضائها مع بقاءه على العجز

١- في ( خ ) ( فقد قضى عمر من الصحابة ) ١١ / ب / ١٠٩  
 أثر عمر أخرجه البيهقي بسنده عن عمر رضي الله عنه أن امرأة أتته . فأخبرته  
 أن زوجها لا يصل اليها فأجله حولا ، فلما انقضى حول ولم يصل اليها خبرها  
 فاختارت نفسها ففرق بينهما عمر وجعلها تطليقة بائنة . ٧ / ٢٢٦  
 ٢- أي : أيها من هذه .  
 ٣- قال ابن عابد بن في طبائع فصول السنة الأربعة . قال أنف الصيف حار يابس .  
 والخريف بارد يابس ، وهو أبدأ الفصول ، والشتاء بارد رطب .  
 والربيع حار رطب ، فان كان مرضه عن أحد هذه تم علاجه في الفصل المضاد فيه  
 ، أو من كيفيتين فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يتعرق به  
 الحال فاذا مضت ولم يصل عرف . بأفه أصلية خاشية ابن عابد بن علي دالمختار  
 ٣ / ٤٩٧

يعني ان كان من يبس زال في فصل الرطوبة ، وان كان من رطوبة زال في فصل  
 اليبس ، وان كان من برودة زال في فصل الحرارة وان كان من انحراف مزاج  
 زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الأربعة ولم يزل علمنا أنه خلقه .  
 ( ٤ ) ما بين القوسين لاتمام المعنى . وليس في الأصل .



أن ذلك لنقص في الخلقة لا لعارض في الطبائع الأربعة وهذا معنى كما ترى  
لا يخفى حسنه فاذا تبين هذا صار العيب كالعيب واقعا بهذا الاستدلال  
واستوى الحكم فيما قد منا ذكره من قدرته على جماع غيرها أو من عموم عجزه  
عن الكل منها ومن غيرها . لأن هذا العيب قد يعم وقد يخص على ما جرت  
به العادة وقيل على هذا ان المرأة ان كانت علمت به عينا قبل أن تنكح  
فنكحته فوجدته كذلك أن لها الخيار ولا يبطل علمها خيارها . لأنها  
تزوجته على أنه عنين عن غيرها غير عنين عنها ، أو على أن عنته زالت عما  
كانت علمته منه ولا يقطع خيارها في فراقه الا رضاها بالمقام عنده بعد التأجيل  
لأن التأجيل قد صير العيب في معنى المتيقن فاذا رضيت به سقط خيارها  
كما اذا علمت بالجب فرضيت به بطل خيارها الا أن يكون قد وطئها في هذا  
العقد/ مرة واحدة فلا يكون لها الخيار . (لأنه قد رماجه حق العقد )<sup>(١)</sup> ١/٨٩  
فزالت عنه شبهة النقص وتوفر عليها حقها، <sup>(٢)</sup> [لأنه بالسوط] مرة واحدة  
وجب لها كمال المهر وعليها كمال العدة ونحو هذا مما يتعلق  
بالسوط فأن تلك الأحكام تثبت بالسوط مرة واحدة  
ثم قيل على هذا : انها [لو] اختارت نفسها فبانت منه ثم عاد نكاحها  
فوجدته عينا لكان لها الخيار ، فان لكل عقد حكمه في الاستدلال  
والنظر لجواز ارتفاع العيب ، وليس كذلك كما لو اختارت فراقه  
بالجب ثم عادت اليه بنكاح جديد لم يكن لها خيار  
ثم قلنا في الجذام والبرص انها عيوب تؤثر في الجماع وتقدح <sup>فيه</sup> حتى  
لا يوجد معها منه تمكن

١ = في المخطوطة ( قد رماها حق العقد ) ١ / ٨٩ / ١٠٩ الظاهر ما اثبتته

٢ = في المخطوطة ( ألا لو أن السوط ) لعل الصواب ما اثبتته .

٣ = (( لو )) غير ثابت في الاصل والمقام يقتضي اثباته .

ومعروف أن الجذام والبرص يعد<sup>(١)</sup> وان الأعقاب ، ومن وقف  
 على ( حقيقته<sup>(٢)</sup> ) علم غلظ الأمر فهلة البرص ووقف على أعاجيب  
 في صاحبه من الأحكام .  
 فان قال قائل : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا  
 عدوى )<sup>(٣)</sup> قيل معنى ذلك والله أعلم على ما كانت العرب

١ = في ( خ ) ( يعدان الأعقاب ) ١٠٩/١/٨  
 يعدوان الأعقاب . أى الى النسل . قال الشافعي رحمه الله تعالى  
 الجذام والبرص - فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب - يتعدى  
 الزوج كثيرا ، وهو داء ما نع للجما ع لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجامع  
 من هو به ، ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به .  
 فأما الولد : فبين حواله أعلم - أنه اذا ولد له أجدماً وأبرصاً وجدماً  
 أو برصاً قلما يسلم ، وان سلم أدرك نسله ونسأل لله العافية ( الأم ٥/٨٥ )  
 ٢ = النص في ( خ ) ( ومن وقف على ترجمته التورية علمت علم علط الأمر )  
 ١٠٩/١/٩ لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٣ = ورد النهي في الفرا منه في قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري  
 وغيره من حديث أبي هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ( لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، وفر من المجدوم كما تفر من الأسد )  
 رواه البخاري في الطب ١٠٥٨/١٠ .

فلا تعارض بين أول الحديث وآخره ويمكن الجمع بينهما بعدة مسالك  
 منها : ما قاله الحافظ ابن حجر : وهو أن يحمل الخطاب بالنفي والاثبات  
 على حالتين مختلفتين فحيث جاء ( لا عدوى ) كان المخاطب بذلك  
 من قوى يقينه وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى  
 كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل أحد لكن القوى  
 اليقين لا يتأثر به وهذا في مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها  
 وعلى هذا يحمل حديث جابر في أكل المجدوم من القصة وسأثر ما  
 ورد من جنسه

وحيث جاء ( فر من المجدوم ) كان المخاطب بذلك من ضعف يقينه  
 ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى  
 فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً =

أو بعضها منهم أو من غيرهم يتوهمون ان الأعداء يقع بنفس المرض المعدى  
 فعرفوا أن العدوى انما يكون بما جبل الله عليه طبع تلك العلة لا بنفسه ألا ترى  
 (١)  
 قد قال لهم ( فمن أعدى الأول ) فنبههم على أن خالق العلة في الأول  
 هو خالقها في المعدى والله أعلم .

وإذا انفسخ النكاح بشيء من هذا والمرأة غير مدخول بها لم يكن لها على  
 الزوج مهر . لأن هذا فسخ بعيب حكمه أن العقد رفع من أصله  
 حتى كأنه لم يكن .

وان كانت مدخولا بها . فلها مهر مثلها والله أعلم . (٢)

ومن هذا الباب الخيار من جهة الرق .

فاذا تزوج العبد بأذن سيده امرأة على أنه حرثم علمت أنه عبد فلها  
 ولأولياها الخيار . لأن هذا عيب من العيوب المضرة لما ذكرناه من نقصان  
 أحكام العبيد وان الولد وأمه يلحقهما من العار والغضاضة في رق الأب  
 ( ما لا يخفى ) وكذلك اذا علمت أنها حرة فوجدها أمة (٣)

= لاثباتها . وقريب من هذا كراهيته صلى الله عليه وسلم الكي مع اذنه

فيه ، وقد فعل هو (ص) كلا من الأمرين ليتأسى به كل من الطائفتين

واختار هذا القول الامام ابن القيم في مفتاح دار السعادة ٢/٢٧٢ ،

وهناك أمور ذكرها العلماء أنظر الفتح ١٠/١٥٨ ، ١٦١ شرح مسلم ١٤/٣١٣

١- (الأول) ساقط من المخطوطة ( الحديث جـسز ) من حديث أبي هريرة

أنه قال : أن رسول الله (ص) قال : ( لا عدوى فقام أعرابي فقال : أريت

الابل تكون في الرحال أمثال الطيباء فيأتيها البعير الأجرى فتجرب؟ قال

النبى صلى الله عليه وسلم : فمن أعدى الأول ؟ ) البخارى في ك الطب ١٠/٢٤٣

مسلم ١٤/٢١٣

٢- في المخطوطة ( وان كانت غير مدخول بها ) لعل الصواب ما اثبت

٣= ما بين القوسين لاتمام المعنى

فه الخيار لهذا المعنى ، وفي رق المرأة أن ولدها رقيق .  
وفي هذا المعنى نقص عظيم . وما ولدته منه قيل علمه برقتها أحرار . لأنه  
انما وطئها على أن ولده منها ( حر ) <sup>(١)</sup> فلا يحكم له بخلاف ما نكحها عليه اذ  
كان جاهلا بحالها . ألا ترى ؟ لو أن رجلا وطئ امرأة بنكاح شبهة ثم  
علم كان ولده لاحقا ( به ) للجتهالة بحال الأمر، ومثني ( أنت بأولاد ) <sup>(٢)</sup> في  
هذا الحال فعليه قيمتهم للسيد يوم سقوطهم . لأن السيد مالك لولد أمته  
من غيره فاذا تلف الولد عليه لما عرض للرجل النكاح أقيمت القيمة مقامه  
الا أن يكون السيد ( غره ) <sup>(٥)</sup> فلا يكون له شيء كأنه هو الذي أتلف حقه  
بأن أقام معها النكاح الجاهل برقتها راضيا بالعيب / وفي أكثر هذه المسائل  
اختلاف كثير ولها قروع كثيرة وانما يتكلم على أوضح الوجوه والله أعلم .

١ = ما بين القوسين لا تمام المعنى .

٢ = في المخطوطة ( ومتى أعتقها ولد من الأم ) التصويب من الأم .

٣ = أي ومتى أتت الأمة للمزوجة على أنها حرة بأولاد . فالأولاد منها

أحرار ويكون للسيد قيمتهم يوم ولدوا : أنظر الأم ٩٣/٥  
النص في المخطوطة ( ومتى أعتقها ولد من الأم في هذا الحال ) ٢/  
قبل الأخر ١٠٩/١ . لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

٣ = أي يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم  
حكم أنفسهم لسيد الأمة ويرجع بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده  
على الذي غره فان غره الذي زوجه رجع به عليه ، وان كانت غرته  
هي رجع به عليها اذا اعتقت ولا يرجع عليها اذا كانت مملوكة - هذا  
نص الشافعي في الأم ٩٣/٥

٤ = في ( خ ) ( للرجال المناكح )

٥ = ( خ ) ( غيره ) تحريف

٦ = ما بين القوسين لا تمام المعنى ليس في الأصل

٧ = أي راضيا بالتلاف حقه حيث غره بنفسه وأدخل نقضا في ما له

ومن ذلك أن تكون الأمة تحت عبد فتعتق وهو مملوك فلها الخيار

إذا علمت بعقتها . لأن هذا عيب عظيم الضرر لما في رق الزوج

من نقصان الأحكام فيرى كأن هذا <sup>(١)</sup> حادثاً ومقروناً به قديماً . ( ٢ )

وقد وردت السنة ، وأجمع عليها العلماء <sup>(٣)</sup> وأعتبر هذا بأن يحدث عيب <sup>(٥)</sup>

كالجنون والجذام والبرص بالمرأة أو بالزوج بعد النكاح فلها الخيار

بالحادث كما لها في ذلك في غير الحادث . ( ٦ )

ففي رق الزوج أن لسيد منعه عن امرأته ( وأنها يلحقها العار على ولدها )

في النكاح

١ = أي عيباً حادثاً .

٢ = من غير فرق بينهما بخلاف البيوع إذ الفرق هنا أن المراد الالفة

والمودة ، وفي البيوع الربح والمال فاختلف الحكم في البابين ففرق

في باب البيوع بين الحادث والقديم ولم يفرق بينهما في النكاح .

٣ = وما ورد من السنة في هذا حديث عائشة رضي الله عنها في قصة

بريرة أنها قالت ( كان في بريرة ثلاث سنن : أحدها السنن أنها .

أعتقت فخيرت في زوجها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

((الولاء لمن أعتق)) ، ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة تغور

بلحم فقرب إليه خبزاً وأدم سنن أدم البيت فقال له : ألم أرا البرمة فيها لحم

قالوا : بلى . ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة فأذنت لانتأكل الصدقة

قال : عليها صدقة ولنا هدية ( رواه البخاري في النكاح ٩ / ٤٠٤ )

٤ = قال ابن منذر : أجمع أهل العلم على أن الأمة إذا أعتقت وهي

تحت عبد أن لها الخيار : الاشراف على مذهب العلماء ٤ / ٨٠ .

٥ = في المخطوطة : ( وأنها على ولدها ) لعل الصواب بما أشبهه والله أعلم .

وهذا مما لا يتم معه عشرة فاذا كانت هي مثله فالحالان على السواء  
فتتم العشرة ، فاذا تفتت الحالان فلها الخيار لعظم الضرر . لأنها  
لا تستوي معه مع استفادته من الحرية بالعتق .  
واختلف أهل العلم فيها اذا عتقت تحت حر على قولين . محتمل<sup>(١)</sup>  
وجائز : وورد التعبد بهما فقال قائلون<sup>(٢)</sup> : لها الخيار أيضا  
لأنها قد ملكت نفسها فلا ينبغي حالها هذه على حال رقها .  
وقال آخرون<sup>(٣)</sup> : المعنى الموجب لها الخيار تفتت وتالا حوالا فاذا تسوت  
فلا ضرر عليها ولا عيب

١ = عبر بهذا مراعاة للائق مع من قال بالجواز اذ المجتهد لا ينكر  
على مجتهد آخر .  
٢ = قال بهذا الاحناف وأهل الظاهر قال ابن المنذر في الاشراف  
وبه قال عطاء وابن سيرين والشعبي ومجاهد والنخعي وحماد بن سليمان  
والثوري وبوشور .

واستدل القائلون بهذا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت كان زوج  
بريرة حرا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أخرج الترمذي  
في الرضاع باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج قال : حديث عائشة  
حديث حسن صحيح ٣٠٢/٢ ، وأبو بوبادود في الطلاق وروى عنها أيضا  
أنها قالت ( كان زوج بريرة عبدا ) ١٥٨/٢ ، النساء ١٦٤/٦  
واستدلوا أيضا بأنها وقت العقد عليها ليست من أهل الاختيار :  
أنظر اللباب ٧٠٠/٢ المحلي ١٥٢/١٠ ، الاشراف ٨٠/٤

٣ = قال بهذا مالك والشافعي وأحمد قال ابن المنذر قال بهذا  
ابن عمر وابن عباس والحسن وابن المسيب وسليمان بن يسار وابن أبي ليلي  
والأوزاعي .

واستدل القائلون بهذا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال :  
كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيث عبد بني فلان كناني  
أنظر إليه يطوف وراءها في سكك المدينة ( رواه البخاري في الطلاق

ومن ذلك المنع بالدين يتزوج امرأة على أنها مسلمة فيجدها  
 كتابية فله الفسخ أيضا . لأن هذا ضرر عظيم والعيب الذي يقدر  
 في معاني الفكاك . لأن المسلم يعير بأه الكافرة ثم ان الغالب  
 في اختلاف الدينين لا يكاد تصيب معه صحبة الا أن يكون قد علما  
 ذلك فتناكحا لعين موطنين أنفسهما على ما يوجب هذا الحال  
 ولو تزوجها على أنها كتابية فوجدها مسلمة فلا خيار له . لأن  
 هذا ليس بعيب لكنه لو اشترى أمة على أنها كتابية فوجدها مسلمة  
 كان له فسخ العيب<sup>(١)</sup> . والفرق بينهما أن البيع يبتغي منها الا استفصال  
 وقد تزيد قيمة الكافرة على قيمة المسلمة ، والغالب في بلاد  
 الامم الكوفة فلهذا ترتفع أثمانهن عند من يشتريهن من الكفار  
 اذ لا سبيل لهم الى شراء المسلمات .  
 وأما النكاح : فالمتبغى منه التواصل والتعاشر واختلاف الدينين  
 يقدر في هذا المعنى ولا يقدر فيه مع الاستبصار .

---

= ورجح الذاهبون الى أنها لا خيار لها هذا الحديث على حديث  
 الاسود بن يزيد عن عائشة أن زوج بريرة كان حرا ( وقالوا : اختلف فيه  
 على رايه هل هو من قول الاسود أو ورواه عن عائشة ) وهو قول غيره -  
 قال ابراهيم ابن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقارب مسلم  
 فيما أخرجه البيهقي منه خالف الاسود الناس في زوج بريرة ،  
 وقال الامام أحمد : انما يصح أنه كان حرا عن الاسود وحده وما جاء  
 عن غيره فليس بذلك ، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبد اورواه علماء  
 المدينة واذا روى علماء المدينة شيئا وعملوا به فهو أصح شيء ) انظر  
 الفتح : ٤٠٧/٩

ويظهر بهذا أن قول الجمهور أرجح وبهذا قال ابن المنذر : انظر الأم ٢٧٩/٨  
 البداية ٥٣/٢ - ٥٤ بكشاف اقناع ١٢٢/٥ ، الاشراف ٨٠/ فتح الباري في المرجع  
 السابق الشرح الصغير على قرب المسلك ٤٨٨/٢ وما بعدها  
 = الاولى أن يقول للفرر لأن كونها مسلمة ليس بعيب .

( ١ )

(ومنه الضرر بالنسب) فقد جعل على بعض أقاويلهم فيه الخيار. لأن تفاوت النسب يعظم الضرر فإذا تزوجته على أنه في نسب فوجدتـه ناقصا منه وقع الضرر فيما يعظم ضرره وهي مسألة طويلة يكفي فيها هذا. وقد تكلم أهل العلم : إذا تزوجها بيضاء فوجدها سوداء، أو جميلة فوجدها قبيحة أو نحو هذا فاذا لذي اختاره أنه لا خيار في شيء من هذا لأن طبائع الانسان قد تختلف فقد يألف الانسان المرأة لحسن خلقها وعقلها ودينها مع قبح وجهها وقد يعيل كثير من الناس الى السواد نحو ميلهم الى البياض وأكثر من ذلك. ١١٠/ب

قالوا : فهذه الخلال وما دخل في بابها توابع لا تقدر في النكاح ولا في معانيه. وإنما تقدر في البيوع على حسب اختلافها فيما ينقص من القيمة أو يزيد اذا المقصود طلب الربح : والأصل في المناكح أن يتقدمها

- 
- ١- المسألة فيها تفصيل : ان شرط في الزوج نسب شريف فبان خلافه نظر اذ كان نسبه دون نسبها فلها الخيار، وان رضيت هي فلا وليائها الخيار. وان كان نسبه كنسبها أو فوقه الا أنه دون المشروط فلا خيار لها على الأظهر. وقيل لا خيار قطعا، ولا خيار للأولياء، لأن الكفاءة حاصلة والشرط لا يؤثر في حقهم وان شرط في الزوجة نسب فبان خلافه فطريقان أصحابهما : أنه كهي فيثبت له الخيار وان كانت دون نسبه والافيه القولان : والطريق الثاني لا خيار له قطعا لقد رته على الطلاق وعدم العار عليه. أنظر الروضة ١٨٤/٧، نهاية المحتاج ٣١١/٦، المهذب ٥١/٢، الأم ٨٣/٥
- ٢- كذا نص الشافعي في الأم بقوله ( ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابة موسرة تامة بكرا فوجدها عجوزا قبيحة معدمة قطعا شيئا أو عيبا أو بها ضرر ما كان الضرر غير الأربع التي سمينا فيها الخيار فلا خيار له، وقد ظلم من شرط هذا نفسه، وسواء في ذلك الحرة والأمة. واذا كانا متزوجين، وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا الا من أربع أن يكون حلفت فرجها عظما لا يوصل الى جماعها بحال وهذا مانع للجماع والذي له عامة مانكحها وان يكون بها جنون أو جذام أو برص) الأم ٨٤/٥



الاستقصاء في تعرف الخاطب والبلوغ في البحث عن الاسباب التي  
يستدام بها العقد مبلغا لا يكاد ينكمم معه شيء من أورها فلهذا  
يخالف البيع النكاح في أن لا يرد في النكاح الابعيب بعظم قدره  
ويحتمل خفاؤه على (المغرور به) وفيه أيضا ما ذكرناه أن من أصل  
عقد النكاح (أن) لا يقع الا مير ما غير معلق بخيار رأ وغيره فاذا كان  
الاستقصاء واقعا في أصله لم يفسخ الا بما تؤدي اليه الضرورة  
وذلك لا يكون الا في العيب الفاحش البين والله أعلم :

ومن ذلك اسرار الزوج بالنفقة. (٣)

فاذا تزوجته جاهلة بأساره أو عالمة بالعسر بعد ما نكحها فلم يجد  
ما ينفق عليها أقل نفقة المقتسرولا من يتطوع عنه بذلك لها أجل ثلاثة أيام  
فاذا لم يجد بعد الأجل تخيرت في المقام معه أو فراقه، فان رضيت بالمقام  
ثم شاءت الخيار فذلك لها ان لم يكن أيسر وعقوها عما يستقبل من النفقة  
لا يجوز.

(٥)  
وان وجد (٤) نفقتها يوما بيوم أو كان اساره بنفقة (خادمها) لم تخير  
وكانت نفقته الخادم (عليه) دينا وهو أيضا داخل في معنى ما مضى، وذلك  
أن عدم الضرر القادح الذي لا يتحمل ولا معاشرة (مع) وقوعه ولا ائتلاف  
في احتماله (لا خيار فيه) (٧) وفي (٨) وجوب الاكتساب على المرأة لنفسها هتك سترها

- 
- ١- في (خ) (على المعرفة) تحريف.
  - ٢- في (خ) (من أصل عقد نكاح لا يقع) المعنى على ما أثبتته والله أعلم.
  - ٣- في (خ) (أعمال) تحريف.
  - ٤- في (خ) (وولن لم يجد) التصويب من الأم.
  - ٥- في (خ) (حاجتها) ١١٠ / ١٣ / أ.
  - ٦- في (خ) (وعليها) الصواب ما أثبتته.
  - ٧- ما بين القوسين ليس في المخطوطة.
  - ٨- في (خ) (وجوب الاكتساب) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم.

وانزالها منزلة الا ما المنكوحات .  
وقد وردت السنة<sup>(١)</sup> بما لا يجوز في العقول خلافة من امساك بمعروف  
أ وتسريح با حسان ، ومعلوم أن النفقة بالاستمتاع فاذا عد متز  
زال الاستمتاع الذي هو المقصود في النكاح واذا كان الزوج  
لا يوصلها الى ما به قوام بدنها وذلك موصل اليها من جهته  
لزومه في حق الانصاف والعدل أن يزهد ملكه عنها ، ويطلقها على  
احتباسها عليه فتستبدل به من يقوم بما يقيم بدنها ، والا فنقد لزمه  
الظلم ، وذلك محرم في العقول نظير الأقالمة جزءة عن الاكتساب تكون  
للرجل فلا ينفق عليها فيكلف بيعها أو يقوم من يخلفه في ملكها  
مقامه في كفايتها بما يقيم بدنها ، وسواء كانت جاهلة باسارها<sup>(٢)</sup> وعالمه  
أن المال فاد ورائح فقد تزوجها على أن يقدر على الانفاق عليها  
بمسأومة<sup>(٣)</sup> أو اكتساب ، واما باستدانة<sup>(٤)</sup> ، واما بهبة ينفق له من ذي مال  
أ ونحو ذلك ، وكذلك اذا تزوجته موسرا<sup>(٥)</sup> ثم أسرفا لخيار ثابت .  
لأن هذا معنى يتكرر وجوبه بتكرار الأيام ( لأن النفقة بازاء ما يتجدد<sup>(٦)</sup> )  
للاستمتاع كالعبد العاجز عن الكسب يشتره الانسان فيحسن  
امساكه ثم يعجز عن امساكه فانه يباع عليه ليستخلف عنه ما لكا يقوم  
باقامة بدنه .

١ = روى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق  
بينهما ( سنن الدارقطني ٣ / ٢٩٧ )

٢ = في ( خ ) ( باعتباره ) تحريف ٣ / قبل الأخير ١ / ١١٠

٣ = أي ببيع وشراء وأصل المسأومة المجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة  
وقضل ثمنها : اللسان مادة ( سوم )

٤ = في ( خ ) باستدانة ( تحريف آخر سطر ١ / ب ١١١ )

٥ = في ( خ ) ( عن التعفف ) الظاهر ما أشبهه والله أعلم ١ / ب ١١١

٦ = في ( خ ) ( ما يتجدد ) .

( ١ )  
 ٢  
 ولا اعتبار في النفقة (نفقة المعسر) لأن البدن يقوم بها ولا حاجة بنا إلى فسخ نكاحه إذا وجد من يتطوع له بما ينفق عليها فلا اعسار بنفقتها وسواء أقام بدنها بما ل يكتسبه أو بما ل يوهب له ،  
 وإذا رفعت إلى الحاكم أجله ثلاثاً، ينظر فيها لنفسه في وجوه ( الاحتيال ) ( ٣ )  
 فيها حذا رنفقتها ان أمكنه ذلك باستدانة أو غيرها . فان دام عجزه وامتنت عليه وجوه الاحتيال المباح خيرها حينئذ ليكون فسخ النكاح بعد الاعتذار وحلول الاضطرار،  
 ( ٤ )  
 فاذا فارقته قبل الدخول فالاصل ( أنه ليس لها مهر ) كما ذكرنا في نظائر هذه المسألة . فان اختارت فراقه ثم رجعت إلى <sup>( ٥ )</sup>المقام معه فمتى شاءت أجلت أيضاً ، ثم كان لها فراقه ، وذلك لأن السبب الموجب لخيارها تعلق بأمر يتعلق بالأموال به ، والمال غاد ورائح فليس هذا كالعيب يكون فيه فترضى به فلا يكون لها خيار الرجوع . لأن هذا سبب مستقر لا يزول في الاغلب ، وفي رضاها باعساً <sup>( ٦ )</sup>وه عفو عن نفقة لم تجب وذلك لا يجوز . لأن لبراء اسقاط الواجب وما لم يجب لا معنى للبراء منه والعفو عنه .-

- 
- ١ = أي النفقة التي يفقدها يجوز الفسخ نصف نفقة المعسر .  
 ٢ = ما بين القوسين لاتمام المعنى .  
 ٣ = في ( خ ) ( وفي وجوه الثاني ) ١١١/ب/٦ الظاهر ما أشبهه بدليل ما يأتي والله أعلم .  
 ٤ = في ( خ ) ( فالاصل أن لها كما ذكرنا ) ١١١/ب/٩ والصواب ما أشبهه لعدم دخوله بها لأن المهر يستقر بالدخول والموت فلم يقع ، واستقر نصفه بالطلاق قبل الدخول وهنا لم يكن طلاق ولم يكن هو السبب لأن المال غاد ورائح فليس في يده الفقر والغنى وقد تقدم نظير هذا في ص ٧٤٦ .  
 ٥ = في ( خ ) ( فان اختارت فراقه ثم رجعت إلى الخيار وذلك ) ١١١/ب/٩ والتصويب من الام ٩٨/٥ : أي أجلت ثلاثة أيام ثم كان لها الفراق  
 ٦ = في ( خ ) ( الأحوال ) تحريف ١١١/ب/١٠  
 ٧ = في ( خ ) ( باعتباره ) = = = =

( ١ )

وان كان ( اعساره بالصداق ولم يعسر با لنفقة ) لم يفرق بينهما .  
 لأن العوجد كفاية في اقامة بدنها ( فالحكم عدم الفراق )<sup>(٢)</sup> إلا أنه  
 إنما يكون إذا كانت غير مدخول بها فاستنعت من الإيضام<sup>(٣)</sup>  
 إليه .

فاذا سلمت نفسها إليه أو خيرها الحاكم ، واختارت المقام معه

فلا خيار لها بعد ذلك .

( ٤ )

ووجهه: أن الصداق حاصل في ( حال ) العفو عنه والرضا بذمة الزوج<sup>(٥)</sup>  
 فيه فلا رجوع لها فيه وليس هو كالبرص العيب الحاصل المستقر .  
 وإذا كان قد دخل بها فهي المتلفة لحقها كمن باع سلعة فسلمها  
 فلا رجوع له فيها ولو لم يقبضها كان له أن لا يسلمها ويرجع على  
 ( السلعة ) : وهذه معات كلها تجرى على العرف من المعقول لا يشك<sup>(٦)</sup>  
 ذولب صحيح أن السياسة بها جارية حاصلة والحمد لله :

---

١ = ١ = في ( خ ) ( وان كان اعتباره بنفقة لم يفرق بينهما ) والتصويب  
 من الأم ٨٩/٥ قال الشافعي : ( وإذا أعسر بالصداق ولم يعسر با لنفقة  
 فخبرت فاختارت المقام معه لم يكن لها الفراق . لأنه لا ضرر  
 على بدنها ما أنفق عليها في استئجارها وقد عفت فرقتة ، كما  
 يخير صاحب الفليس في عين ما له وذمة صاحبه فيختار ذمة صاحبه .  
 فلا يكون له أن يأخذ بعد عين ما له وصدقتها دين عليه إلا أن تعفو :  
 ٢ = النص في المخطوطة ( بالاعدا والطلاق ) لعل المصواب ما أثبتته  
 ٣ أي إنما يكون الفراق لا عساره الصداق إذا كانت غير مدخول بها  
 ٤ = في ( خ ) وحل العفو )  
 ٥ = مثل الشافعي رحمه الله تعالى بصاحب الفليس يخير في عين ما له  
 وذمة صاحبه فيختار ذمة صاحبه فلا يكون له أن يأخذ بعد عين ما له  
 وصدقتها دين عليه إلا أن تعفو : الأم في المرجع السابق  
 ٦ = في ( خ ) ( على الهبة ) الهبة ليس لها ذكر هنا ولعلها من تحريفات  
 الناسخ والله أعلم :

وهذه الفسوخ كلها واقعة بما ذكرنا من اختياراً أحد الزوجين  
الفرقة، ثم وراء هذا فسوخ تقع فيها الفرقة من غير ايقاع أحدهما  
مثل أن يملك أحد الزوجين صاحبه، أو يملك بعضه منه وان قل  
بوجه من وجوه الملك بميراث أو هبة، أو وصية، أو صدقة (١) وقد  
ذكرنا ذلك فيما مضى (٢) أن للملك حقوقاً (وللنكاح) (٤) حقوقاً متضادة وتتفاضل  
ثم هي تجتمع في حالة واحدة فلا يتهيأ العمل بها، وإذا أريد استعمال  
أحدهما كان بازاً ثهما يمنع منه، والعبد إذا لم تكمل فيه الحرية فهو في أحكامه ١١١/ب  
واعتبر في حكم من لسم يعتق منه شيء.

ومن ذلك السبي فإذا سببت مشركة وأسرت فقد انقطعت الزوجية  
بينهما وبين زوجها، وسواء سبي زوجها قبلها أو معها، والذي لا يملك  
معه من نفسه كان أولى بأن يزول ملكه عن زوجته.

وبين ذلك اختلاف الدينين. وهو أن يكونا مسلمين فيرتد أحدهما أو مشركين وثنيين  
فيسلم أحدهما أو كتابين فتسلم المرأة فالحكم في هذا كله أن المرأة إن كانت  
غير مدخول بها انفسخ نكاحها في الحال، وإن كانت مدخولاً بها  
انتظر انقضاء العدة فإن اجتمع إسلامهما قبل انقضاءها فأنكاحها ثابت  
وإن قضت قبل اجتماع إسلامهما انفسخ النكاح.

١ = قال المالكا وردى : ونكذلك لو استرق أحدهما في الشرك بطل

النكاح ( الاقناع ص ١٤٠ )

٢ = أنظر باب ذكر أحكام المعاليك في النكاح ص ( ٦٠٦ )

٣ = أي في محل الزوجين فلا يتهيأ العمل بها . لأن الملك بالرق

يقتضي طاعة المملوك ، والمالك للبضع بالنكاح يقتضي طاعة المرأة

لزوجها فإذا كان الزوج مملوكاً لزوجته لم يتهيأ الجمع بين هذين

الضربين من الحقوق ، ولأن المرأة مثلاً : إذا أرادت الخروج من منزلها

كان له منعها بسلطان الزوجية ولها أن تمتنع مما يقول بحق الملك

وهذا متضاد لا يتلاقيان : أنظر ص ( ٦٠٦ ) من هذا الكتاب .

٤ = في المخطوطة ( والمالك حقوقاً ) الصواب ما اثبتته .

ومن الفسوخ الواقعة من غير اختيار الزوجين ملك أحدهما

وأصل هذا الباب أن اختلاف الد بينين قاطع لولاية الرؤس لما أشرنا اليه  
 من أن ذلك يهيج تباغضا ، وتنافرا ( واختلافا ) وعدارة وهذا خلاف  
 ما يبني عليه أمر النكاح .

وفي المناكحة استخدام واستجبار فلا يجوز أن يجرى ذلك لكا فرعلى مؤمنة  
 ثم معلوم أن الناس في ابتداء الاسلام لو أجري أحكامهم على أنهم  
 اذا أسلموا لم يجز لهم المقام على نسائهم بفقد الشرك بعد الاسلام  
 لضايق الأمر ، ولم يوء من من أن يكون الشيطان ينفرهم عن الاسلام لما فيه  
 من فساد متألف المناكح فرحمهم الله ويسر عليهم حين أباح لهم المقام  
 على مناكح الشرك . اذا أسلم الزوجان معا :

ثم نظرنا اذا أسلم أحدهما ؛ فقلنا ان من قوة هذه التوسعة لا يحكم  
 بالبينونة بنفس اختلاف الد بينين قبل أن ينظر . فاذا كانت المرأة  
 مدخولا بها قيل : تثبت بينهما الحرمان ، وتحقيق النكاح ولا بد  
 لوقوع الفراق من عدة ، والعدة من يقايا علق النكاح . لأنها استبراء للفرج  
 بما عسى أن يكون هذا يشتمل على ماء الزوج فلم يعجل لها الفرقة . بل  
 وقفنا ها على ما يكون من انقضاء العدة أسبابها ، وانتظرنا لزوال النكاح  
 بعلا ثقه مفسحا لها العدة في مدة النظر لنفسها في الأخطا فان  
 أسلمت وهي في العدة (٥) وأقرنا هما على نكاحهما ، وان أصرت على الكفر  
 الى انقضاء العدة فقد زالت الحرمة المتقدمة بأسرها فعمل انقطاع  
 الولاية بينهما عمله فيهما ، وهكذا اذا كانت هي المتقدمة الى الاسلام  
 فسحنا للزوج في مدة النظر وعملنا فيه على ما عملنا فيها أن لو كان هو  
 المتقدم الى الاسلام .

١ = أى لولاية النكاح . ولا ينكح الكافر المسلمة ولا يتولى عقدها  
 ان كان وليها ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) .

٢ = في ( خ ) ( اعتلا ما ) ١١١ / ١ / ٨

٣ = أى اذا كانت ذات حمل بوضع الحمل ، وان كانت ذات اقراء  
 أو بشهورها نقضت فيهما .

٤ = في ( خ ) وانتظارا ( لعل الصواب ما أثبتته ( ٥ ) في المخطوطة ( كهو ) الظاهر ما اثبتته .

( ١ )  
 وإذا تقدم اسلام أحدهما من غير مدخول بها فلم يبق للنكاح (( علقية ))

اذ ليس عليهما عدة كما لو كانت مدخولا بها فانقضت العدة .

وإذا كان الحكم في المدخول بها يتوقف على انقضاء العدة .

( ٢ )

فمعلوم ان ذلك لا يقع على معنى ان (( البيئونة )) قد وقعت باختلاف

الدينين اذ لو كان كذلك لم يجز العود الا بنكاح جديد ، ولأن ذلك

( ٣ )

على اختلاف الدينين لم يؤثر في اباتتها منه لانها قد أوقعت التحريم وصار

يجرى انفساخ النكاح، ولو لم يكن هذا هكذا، لكان على ما كان عليه قبل اسلام

من اسلم منهما .

---

١ = في المخطوطة ( علة ) الظاهر ما اثبتته .

٢ = في المخطوطة ( ان الشيوة ) تحريف ٢ / قبل الاخير ١ / ١١١ .

٣ = اي لان حالة اختلاف الدينين قد اوقعت التحريم فصار يستمر انفساخ

النكاح الى انقضاء العدة والله اعلم . . . . .

فدل على ان اسلامهما اذا اجتمعا في العدة على اختلاف الدينين لم يكن حرمهما ، واذا لم يجتمع اسلامهما في العدة علم باختلاف الدينين كان حرمهما فجعلنا لهذا المعنى أن يقيما على النكاح المتقدم اذا اجتمع اسلامهما في العدة كما كانا لو أسلما معا . وأنها قد بانت منه باختلاف الدينين اذا لم يجتمعا في العدة ، وانقضت عدتها منه فلم يجب عليها استئناف عدة اخرى .

ثم قلنا على هذا في الزوجين المسلمين اذا ارتد احدهما : ان الامر مختلف في ان يكون مدخولا بها (أوغير مدخول بها) (٢) : وقلنا في الكتابيين ان الزوج اذا تقدم اسلامه ان له المقام عليها كما له في هذه الحال ان يبتدئ نكاحها ، وان المرأة اذا كانت هي المتقدمة في الاسلام لم يحل له ابتداء العقد عليها (٣) فوجب ان يوقف الأمر على انقضاء العدة ان كانت مدخولا بها ، وان كانت غير مدخول بها فانها تبين منه باسلامها ؛ ثم طردنا هذا في المشرك يسلم وتحتته اكثر من اربع نسوة فيسليمن معه . ان نكاحه في اربع منهن ما يفسخ لأن له ان يبتدئ نكاح اربع منهن

---

١ = اي اذا ارتد الزوجان المسلمان او احدهما قبل الدخول بطل النكاح ، واذا ارتد بعد الدخول وقف على انقضاء العدة . فان أسلم المرتد قبل انقضائها كان على النكاح ، وان أسلم بعد انقضائها بطل النكاح ، وان ارتد معا بطل النكاح الا أن يرجعا الى الاسلام قبل انقضاء العدة : كما في الاقناع ص ( ١٣٨ ) والمهذب

..... ٥٥/٢

٢ = ما بين القوسين لاتمام المعنى . وليس في الاصل .

٣ = في المخطوطة ( الص لاج ) ٨ / ب ١١٢ .



فكذلك له أن يستديم نكاحهن بعقد الشرك . . .  
 فنظـرنا فاذا الا ربع غير معينات فجعل<sup>(١)</sup> الا<sup>(٢)</sup> مراليه أيتهن اختار  
 فسخ نكاحها، وكان له أن يقيم على ما سواها . لأن هذا التعيين<sup>(٣)</sup>  
 لا يتهيأ (الا) من جهته اذ هو المالك للطلاق، وأن هذه بينونة بايقاع  
 مستأنف فجعلنا ذلك اليه، ولم ينظر الى أن يكون المختار فسخ نكاحها  
 متقدمة النكاح عن سائرهن أو متأخرة. لأن ذلك قد مضى في الشرك وهو معفو  
 عنه، والخامسة باقية موجودة فلا عقد فيها ألا ترى أن ليس له  
 أن يبتدئ نكاح أكثر من أربع منهن بعد الاسلام كما قلنا هذا  
 في الكتابين اذا أسلم أحدهما .  
 ثم قلنا على الأصل أن من أسلم ومعه أختان فأسلمتا معه  
 فله أن يختار منهما أيتها شاء، ولو أسلم وتحتها أخته أو ذات  
 محرم منه لبطل نكاحها . لأنه ليس له في الاسلام أن يبتدئ نكاحها  
 فقد طرد هذا المعنى كما ترى والحمد لله :

ومن الفسوخ الواقعة من غير ايقاع ما يقع بالرضاع. وذلك أن ترضع  
 المرأة من بعض قرابته<sup>(٤)</sup> زوجة له رضية (أو ترضع)<sup>(٥)</sup> بعض زوجاته  
 بعضها الرضاع المحرم فتحرم الزوجة المرضعة عليه، وينفسخ نكاحها  
 اذا صارت (بالرضاع)<sup>(٦)</sup> قرابة<sup>(٧)</sup> ! يحرم ابتداء نكاحها عليه لو كانت  
 (راضعتها)<sup>(٨)</sup> قبل أن تكون زوجة له .

- 
- ١ = في (خ) ( فجعلن ) لعل الصواما أثبتته والله أعلم .  
 ٢ = أي أيتهن اختار بقى نكاحهن وفسخ نكاح من عداهن  
 ٣ = ( الا ) ساقطة من المخطوطة فلا يستقيم المعنى الا بها .  
 ٤ = في (خ) ( مرات ) تحريف ٦ / من أسفل ب / ١١٢  
 ٥ = في (خ) ( أو مرضع )  
 ٦ = في (خ) ( في النكاح )  
 ٧ = في (خ) ( لم يحرم )  
 ٨ = في (خ) ( راضعة )

( ١ )

ويجب على المفسدة نكاح الصغيرة با لارضاع مثلها .

وان كانت المرضع غير مدخول بها سقط مهرها ، ووجه هذا الباب ؛

أن الرضاع لما كان قائما مقام النسب في الشريعة على ما ذكرنا متقدما

( حسب ما مضى ) من معناه فكان للرجل المرأة ثان كبيرة وصغيرة

فأرضعت الكبيرة الصغيرة فقد صارت بنتا للزوج ، ولها فكأنه في التقدير

تزوج امرأة ثم تزوج/عليها ( أمها )<sup>(٣)</sup> أو تزوج عليها صغيرة لا يعلم ١٣/١٣

أنها بنتها فينفسخ نكاحهما لأنها قد صارتا أما وابنة في حالة

واحدة فلم يجز نكاحهما وصارت الكبيرة مفسدة لنكاح الصغيرة فبانت

من الزوج ووجب عليها مهر مثلها . لأنه يقوم لها أعني الصغيرة

نصف مهرها فتقدم الكبيرة ( بدلا ) مما غرمه من مهر الصغيرة .

وان كانت الكبيرة مدخولا بها فقد بانت منه ، ولا يسقط عنه مهرها<sup>(٥)</sup>

شيء . لأن المهر قد استقر متقدما للبينونة ، وان كانت غير مدخول

بها سقط مهرها كله . لأن الفسخ من قبلها كما قلنا في المسائل قبل

هذا اذا كان الخيار للمرأة في الفسخ .

وعلى هذا المعنى أن ترضع أم الرجل زوجته له صغيرة

فانها تصير أختا له فتبين منه ويلزم الأم نصف مهر مثلها ( بدلا )<sup>(٦)</sup>

عما يلزم الزوج من مثل ذلك من الصداق لها .

ثم على هذا لو كان هذا في الاماء يحرم منهن ما يحرم من المنكوحات

لأننا قد ذكرنا فيما تقدم أن ما حرم وطؤه من الحرائر حرم وطؤه

من الاماء .

١ = أي مهر مثلها . في ( خ ) بصفة من مثلها : الظاهر ما أئبته ٣/ب ١١٢

٢ = في ( خ ) ( حسان معناه ) ٢/ب ١١٢

٣ = ما بين القوسين بيا عتر في الأصل

٤ = في ( خ ) ( بدل )

٥ = في ( خ ) ( مدخول ) ٤/١/١١٢

أى وان لم تكن مدخولا بها سقط مهرها كما تقدم .

٦ = في ( خ ) ( بالاعن ما يلزم )

وأشرنا الى الوجه فيه .

فاذا أرضعت أم الرجل مملوكة له صغيرة حُرمت

المملوكة عليه (أي) حرم وطؤها ، والمملك قائمهما له <sup>(١)</sup>

ولا غرم على الأم (لا بنتها) <sup>(٢)</sup> لأنه لا يحرم غير الوطء ، والوطء

غير مقصود في الاماء . لأن للمرأة أن يملك من لا يجوز له <sup>(٣)</sup>

«وطؤها» فلم تتلف الأم على العا لك معنى مما يقصد له بملك اليمين <sup>(٤)</sup>

شيئا .

وأما الفكاح: فان المقصود هو الوطء ، فاذا حرم زال ملك النكاح

فوقع الاتلاف ، وملك اليمين لا يزول بتحريم الوطء وفروع هذا

الباب كثيرة يكفي منها هذا والله أعلم :

١ = في (خ) (فان حرم) الظاهر ما أثبتته

٢ = في (خ) (لا بنتها) تحريف من النسخ ١١٢ / ١ / ١١

٣ = في (خ) (لأن للمرأة)

٤ = في (خ) (ملكها) =====

## \*\*\* ( باب أحكام الزوجين ) \*\*\*

فأولها ذكر من يلزمها العدة من لا يلزمها .

فنبول : والله العوفق للصواب ان الشريعة قد وردت بأحكام مابين الزوجين

( ١ )

بعد الافتراق على مايجمع النظر لهما ، والاحتياط والمصلحة ( . . . . . )

( ٤ )

( ٣ )

( ٢ )

فذكر أمها بذلك وأصولها على ما يحضرن شاء الله تعالى ( واذا افترق

الزوجان ) بالوجوه التي ذكرناها في اللعان ، وضروب الطلاق والفسخ

( ٥ )

فهي ممنوعة من زوج غيره حتى ( تتربص بنفسها ) ماجعل الله لها من مدة

العدة ، ولا تجب العدة في غير الفراق بالموت الى على مدخول بها .

فأما الموت فانه يوجب العدة على المدخول بها وغير المدخول بها ، وكل موطوءة

بشبهة فعليها عدة المطلقات أن كانت حرة ( ٦ ) ولا عدة على الزانية ، ولو تزوجت

حيلي من فرنى لم يفسد النكاح وان كنا نحب أن ( لا ) ينكح الا بعد وضع الحمل .

والوجه في هذا الباب : ان المقصود في النكاح لما كان هو الوطء الذي

يكون منه الولد باذن الله . شرع النكاح وحرم السفاح صيانة للأنسب ١١٢/أ

وتحصينها من الاختلاط الذي مصيره الى أن لا يعرف الرجل أخاه ولا اخته

ولا ابنة عمه ولا قراباته فشرع جل ثناؤه اذا وقع الفراق بين الزوجين وهي مدخول

بها أن تعتد وذلك أن تتربص مدة يستبرئ فيها فرج المرأة فيبين حملها

ان كان قد اشتمل عليه من ماء الزوج فجميع هذا الأمر حق الزوج مما يجب عليها

من حفظ مائه

١- في الأصل بياض بقدر كلمة

٢- أي أمهات الأحكام يريد - والله أعلم - أهم المسائل دون دقائقها وفروعها كما

نص في مقدمة هذا الكتاب أنه يقتصر على أمهات المسائل .

٣- عطف بيان . أي : أصول تلك الأحكام .

٤- في ( خ ) ( واذا وقع المروجين أو بالوجوه ) لعل الصواب ما أثبتته ٧ من الآخر ١١٢ .

٥- في ( خ ) ( تربص نفسها ) لعل الصواب ما أثبتته : ربص بالشئ ربصا

وتربص به أنتظر به خيرا أو شرا + اللسان مادة ( ربص )

٦- وان كانت أمة وجب استبراءها بغيرها وحد وليس هنا حدوث ملك ولا زوال : مغني المحتاج .

وأن لا يختلط به من غيره ، ممن كانت المرأة تتزوجه من غير عدة  
 وحق الله فيما يلزم من حق ذلك الذي قد يكون منه ، وأن سبيله أن<sup>(١)</sup>  
 يحفظ نفسه ليؤدي حقوق الله في القرابة وكان هذا المعنى قد يقع<sup>(٢)</sup>  
 على الظاهر الغالب على القلب ، وقد يقع ما هو أولى منه فكان الأشبه  
 أن يصار فيه إلى ما ينو وسط الغلو والتقصير أسوة بسائر الشرائع الحنيفية  
 الراجعة إلى هذه الصفة فوردت الشريعة في هذا الاستبراء -  
 على أنواع على حساب اختلاف الأسباب والأحوال على ما يرد تفصيله  
 فيما بعد إن شاء الله تعالى ،  
 وكان الأصل فيما يجب من هذه العدة الاستبراء للفرج كما ذكرنا .  
 ثم لم ينكر أن يجب ذلك في بعض الأحوال على غير هذا الوجه ولكن للتعبد  
 وجه . التعبد الذي معناه المنع من الرتع حول الحمى خوف مواقعتهم<sup>(٤)</sup>

- 
- ١ = أي من المحافظة على الأنساب التي تكون منه .  
 وجعلت العدة كذلك مراعاة لحق الولد فانها لو تزوجت عقيب الطلاق  
 بلا مهلة يظهر بها حمل فيضيف الزوج الثاني الولد إلى الزوج الأول  
 ويضيف الأول إلى الزوج الثاني فيبقى الولد ضائعاً جائعاً بلا أب  
 يربيه فالله تعالى أنعم على هذا الصغير وأوجب العدة ليعرف براءة الرحم  
 من الزوج الأول : كما في محاسن الإسلام ص ٥٣  
 ٢ = وكان هذا المعنى : أي معنى العدة لو كان بالرأي يقع بالقليل  
 كما استبراء واحد وقد يقع بالكثير كما لا اعتداد بالحوال . لكن الشارع الحكيم  
 اختار العدة المعقولة للعدة لا هي قليلة ولا هي كثيرة . أي ليس  
 فيها غلو كما كانت المرأة في الجاهلية إذا مات زوجها تعهدت سنة كاملة  
 وليس فيها تقصير بحيث يكفي فيها بقر واحد وانما هي وسط بين ذلك  
 ٣ = أي سبيل ما تقدم أي يحفظ نفسه الزوج الجديد من أن يتزوج  
 امرأة في عدة غيره ليؤدي حقوق الله في حفظ النسب .  
 ٤ = كذا في الأصل . يريد به التعبد الذي يعرف معناه لا التعبد الذي  
 لا تعرف حكمته . والله أعلم -

إذ كان متظاهراً متعارفاً في الاستصلاح حظر الشيء المباح إذا  
 خيف التطرق به إلى غيره، مما لا يجوز أباحتها على ما ذكرنا في أصل  
 هذا الكتاب . فكان إيجاب هذه العدة على المرأة المدخول بها  
 ( ١ ) ( العدة التي تعتدها ) من الفراق قبل ورود الحيض عليها واقعاً  
 على جهة الاستبراء، ثم كانت المدخول بها التي طال عهد ها بالوطء  
 في معنى من قـرب . ( ٢ )

وهكذا لو قال لها زوجها . إذا وضعت حملك فانت طالق تجب عليها  
 العدة مع وقوع الاستبراء بوضع الحمل للقرب من الوطء . فان حاضت فقد  
 وجد الاستبراء في الظاهر إلا أنه زيد على ذلك لا احتياط أن يكون  
 قد وطئها فليل : ان معنى ذلك أن الفراق اذا وقع بلا موت ، فانما  
 وقع بأمرهما وي لم يؤثره الزوج ولعله كان في حياته على حرص  
 على الاجتماع معها وتوقع النفس لمساعدها لو ما كان ممنوعاً به  
 من بعد ثم قضى بأداء المهر على ما يلزمها ( أداء ) ذمامه ، والمحافظة  
 على حرمة جعل عليها أن تعتد بعدة لا على جهة الاستبراء وان كان  
 معنى الاستبراء موجوداً في توقيت أربعة أشهر وعشراً لما يقال من أن  
 ذلك أقل ما يتحرك فيه الولد من المرأة

١ = في المخطوطة ( لعدة نعد لها ) الظاهر ما أثبتته .  
 ٢ = أي في معنى من قرب وطوءها فيجب عليها العدة كما تجب على الموطوءة  
 ٣ = في ( خ ) ( فحاضت )

كان الأولى على المؤلف أن يقول للتعبد بدليل عدم الاكتفاء بقراء  
 واحد مع حصول البراءة ، وبدليل وجوب العدة على المتوفى عنها  
 وان لم يدخل بها ولا يتصور أنها يطوءها في هذه الصورة لأنها بوضع الحمل  
 طلقت عليه فقد تبين منه ان كان ثلثة ، أما قبل الوضع فلا أثر للوطء  
 لأن الرحم مشغول بالحمل فيحصل براءته بالوضع  
 ٤ = أي قضى الشرع بأداء المهر للمرأة المتوفى عنها زوجها  
 وان لم يدخل بها لأن كمال المهر يستقر بالموت قبل الدخول كما يستقر  
 بالدخول وتقدم بيان هذا في باب الصداق .  
 ٥ = في ( خ ) ( بها ذمامه ) لعل الصواب ما أثبتته ٦ / قبل الإصطرب ١١٣

معناه أن زوج المتوفى عنها المدخول بها لما كان الزمها حقه وحرمة بالقيام بكفائتها واتعاب النفس حاضراً ومسافراً لما تصير به في الاكتساب في اقامة بدنها ( لزمها ) أن تتربع بعده . فانها مدة يعلم في الظاهر أنه لو كان هناك ولد لتحرك وهذا يزيد

في كثير من الأحوال <sup>مدى</sup> ثلاثاً قرءه / فجمع تربصها حق الاستبراء وحق <sup>١١٣/٤</sup> قضاء ما لزم معاً . ثم سوى بها غير المدخول لئلا يتطرق بذلك التربص في هذه الحال التي تركه في الحال الأخرى والله أعلم .

( ١ ) قال : والدخول الذي يوجب العدة هو الوطء .  
وأما الخلوة : من غير اصابة فقد اختلف فيه .

فقال قائلون : ( ٢ ) انها لا توجب العدة كما لا توجب تحليلها للزوج الأول لو كانت مطلقة ثلاثاً ولا الاحصان الذي يرجع صاحبه ان زنى ، ولا

الاغتسال

( ٣ ) وقال آخرون : انها توجب العدة احتياطاً . لأنها حالة قد يتداعى فيها الزوجان الوطء فتدعيه المرأة وينكره الزوج ، ولا يمكن اقامة البينة عليه ويحلف الزوج وتبطل حق المرأة في المهر وتجب عليها العدة باقرارها

١ كذا في الأصل وهي زيادة من قلم النا سخ والله أعلم .

٢ قال بهذا الشافعي : في الجديد وأصحابه . واستدلوا على ذلك

بمفهوم قوله عز وجل ( اذا نكحت المرأة منات ثم طلقتموهن من قبل

أن تمسوهن فما لكم <sup>عليه</sup> من عدة تعتدونها ) قال الشافعي : رحمه الله فكان بيننا في حكم الله تعالى أن لا عدة على المطلقة قبل أن تمس وان

المسيس هو الاصابة ولم أعلم في هذا خلافاً ، ثم اختلف بعض

المفتين في المرأة يخلو بها زوجها فيغلق بابا ويرخي سترا وهي غير

محرمة عليه ولا صائمة فقال ابن عباس : وشريح وغيرهما لا عدة عليها

الا با لاصابة نفسها لأن الله عز وجل هكذا قال : ثم قال وبهذا أقول

وهو ظاهر كذا بالله عز وجل : أنظر الأم : ٢٣٠ / ٥ التنبيه ١٩٩ شرح الجلال ٣٩ / ٤

٣ = قال بهذا جمهور العلماء وهو قول الشافعي في القديم : واستدلوا =

فيلحقها ظلم ان كانت صادقة ، وذكروا في هذا من الدلائل  
الفقهية ما يحتمل في (التعمد، والقولان<sup>(١)</sup>) كما نزل في العقول ، وواقع  
في الاحتياط والله أعلم :

وأما الموطوءة بشبهة فان عليها العدة بالاقراء أو ببدها  
من الأشهر . لأن هذه العدة استبراء محض ،<sup>(٢)</sup>

وعدة الوفاة كما ذكرنا تغلب عليها رعاية الحرمة ، والحفظ للعهد ، وحكم  
الوطء بالشبهة حكم الوطء الصحيح ، وبالشبهة يلزم صيانة ما لا يعلم مرتكب<sup>(٣)</sup>  
على نفسه محرماً . الا ترى ؟ أن النسب يلحقه كما يلحق بالوطء في النكاح  
الصحيح . فكلما أثبتت الشبهة فصيانته حق الله ،

ولما كانت الزانية انما اشتمل فرجها على ما لا يجب صيانته لا يلحق بصاحبه  
فلم يحتج الى استبراء صاحبته بالعدة منه اذ كان ما الزنا لا حرمة له  
فلم يمنع اشتما لها عليه من نكاح وغيره ، ولكن يستحب له أن لا يفعل  
لئلا يختلط ماؤه بالماء الفاسد ولم يكن هذا المعنى مما يوجب المنع  
في النكاح . لأن ذلك لا حكم له فهو كالمعدوم والله أعلم :

= على ذلك بما رواه أحمد والاشرم عن زوارة بن أوفى قال : ( قضى  
الخلفاء الراشدون أن من أغلق باباً وأرخى ستراً فقد وجب المهر  
ووجبت العدة ) أنظر تحفة الفقهاء ٢٤٤/٢ ، بدائع الصنائع ٣/١٩١  
الشرح الصغير ٢/٦٧١ ، القوانين الفقهية ٢٣٥ كشافاً للقناع ٥/٤٧٦  
شرح الجلال ٤/٣٩

١ = في (خ) ( في التعمد ، والقولين ) تحريف ، وخطأ نحوي :

٢ = في (خ) ( أسس ) ( ١٠/١/١١٣ )

٣ = أما إذا ارتكب محرماً على علم فانه سفاح فلا يلزم صيانة ما لا يعلم مرتكب .



( ١ )

\*\*\* ( باب ذكر أنواع العدة ) \*\*\*

العدة تقع على أنواع منها: أربعة أشهر وعشر ، ومنها: بوضع الحمل

( ٢ )

ومنها: ثلاثة أشهر ، ومنها: باقراء ثلاثة :

فما الاثني عشر الا ربع والعشر : فعدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل

وأما الثلاثة الأشهر: فعدة المطلقة وليست من أهل الحيض ( أو ) أن

حيضها غير مستقيم انما تحيض يوماً وتطهر يوماً ونحو هذا .

وأما لاقراء : وهي الأطهار وهي عدة من ترى الدم المستقيم من المطلقات

فما عدة المتوفى عنها زوجها . بالأشهر الأربعة والعشر: فلما ذكرنا والله

أعلم = في الخبر ( أن الولد يكون أربعين يوماً نطفة ، ثم أربعين

يوماً مضغة ، ثم يتم خلقه الى أن ينفخ فيه الروح ) وفي عشرة أيام

( ٣ )

تكون حركة الولد في هذه العدة ، وكما روى من لفظ الخبر . وهذا محتمل

... والأصل في/عداد المطلقات الاستبراء بالاقراء وبالأشهر ، ومعلوم

١١٢

أن الاستبراء في الظاهر قد يقع بالحيض الواحد الا أنه احتيط في الحرائر

١ = اسم من اعتدأ وجمع عدة بكسر العين فيهما ، وهي لغة مأخوذة

من العدد بفتحها لا شتما لها عليه غالباً وبضمها لنحو أهية القتال

وجمع هذه عدد بضم العين أيضاً : القليوبي ٣٩/٤

٢ = الاقراء واحداً قرء بفتح القاف ويقال بضمها بوزعم بعضهم أنه

بالفتح الطهر وبالضم الحيض والصحيح أنهما يقعان على الحيض والطهر لغة

ثم فيه وجهان للأصحاب . أحدهما أنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض

وأصحها : أنه حقيقة فيهما هذا أصله في اللغة : النووى في الروضة ٣٦٦/٧

٣ = في المخطوطة ( ثم يتم خلقه الى أن ينفخ فيه الروح في عشرة أيام )

لعل الصواب ما أثبتته لأن الجزء الأخير ليست من الحديث لأن الحديث

مشهور صحيح أخرجه أهل الصحاح والسنن ولم أقف على هذه الزيادة

ولفظه عند مسلم عن زيد بن وهب عن عبد الله قال : حدثنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه

أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل

ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله

وعمله وشقي أو سعيد فوالذي لا اله غيره ان أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة

حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار =

( ١ )

المنكوحات ندباً فلزمنا آخرين وكان في هذا احتياط فضيلة  
للحرة في النكاح . ألا ترى أن المسبية تستبرئ بحیضة، والأمة المشتراة مثل  
ذلك فدل أن الحيضة الواحدة لا تتبعض وأكمل النصف في الحيضة الثانية  
فجعلت حیضتان، ولما كان الأمر من الاستبراء مبنياً على التقاضل احتمل  
أن تكون المتوفى عنها لزمته عدة في الغالب أكثر من عدة المطلقة  
بالاستبراء والأشهر إذا لأغلب أن المرأة تحيض في كل شهر حیضة واحدة  
وتطهر طهراً واحداً .

وأما لأشهر الثلاثة فقد قيل ان العلم لا يقع ببرائة الفرج من الشهور  
في أقل من ثلاثة أشهر، وان الولد يظهر ظهوراً كاملاً فيها دون ما هو  
أقل منها، وقيل ان الثلاثة لأشهر بدل من ثلاثة قروء استشهدوا  
بقول الله تعالى : ( وللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن  
ثلاثة أشهر )<sup>(٣)</sup> فجعل الأشهر بدلاً من الحيض .

---

= فيد خلها ، وان أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه  
وبينها الا زراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيد خلها )  
رواه مسلم في القدر ١٦٦ / ١١٨٩ / ١٨٩ البخاري مع الفتح في التوحيد ١٣ / ٤٤٠ /  
سنن الترمذي في القدر ٤٤٦ / ٤ ابن ماجه في المقدمة ٢٩ / ١ ابوداود  
المسند ٣٨٢ / ١

١ = أي ما دعا إليه الشارع وجوباً ولا يقصد به اصطلاح الفقهاء الذي  
هو الفعل الذي يكون راجحاً على تركه في نظر الشارع ويكون تركه جائزاً  
وانما قصد معناه اللغوي وهو أن يكون مطلوباً للحراثة  
٣ = الآية من سورة الطلاق وتامها ( واللائي يئسن من المحيض من نسائكم  
ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن  
أن يضعن حملهن ومن يتنق الله يجعله له من أمره يسراً ) سورة الطلاق ( ٤ )  
٣ = في المخطوطة ( يهجوهُ ) تحريف .

( ١ )  
وأما الاقراء الثلاثة : فقد ذكرنا أن الحيضة الواحدة تقع بها الاستبراء  
ثم زيدت عليها حيضتان لفضيلة النكاح على الملك حتى يكون الاحتياط  
واقعا في الحيضين الفاضل زائدا على مثله في المفضولة فبلغ ثلاثا . لأن  
ذلك أحسن الحدود المتوسطة . لأن القرء الواحد قام بنفسه في انضمام مثله  
اليه وزال تفردده وتوحدده .  
( ٢ )  
فقد حصل الفرق بالانضمام بالثلاثة فيشركه في معنى الانضمام غيره كما  
شارك الثاني غيره وهو زوال تفرد ما قبله ، وكان ما زاد على الثالث  
في معنى الثالث ، ويدل على هذا ما جاءت اللغة في التفاضل بين الواحد  
والاثنتين والثلاثة ثم التسوية فيما زاد على ذلك من الثلاثة فدل أن ما زاد  
على الثلاثة في معنى الثلاثة وما دون الثلاثة يخالف الثلاثة .  
( ٤ )  
وهذا ذكره في تحديد الثلاثة واستيفاء كمال العدد به قاله المنطقيون  
وعبروا عن ذلك بأن قالوا : العدد كله شفع أو وتره والثلاثة تجمع النوعين  
وأما وضع الحمل فإنه لم يختلف في المعتدات . لأن الاستبراء  
قد وقع في الحقيقة خلوا المفرج مما كان مشتملا عليه من الحمل ولم يجز  
الاقتصار على ما دون ذلك لتنقية الفرج ، وكانت مدة الحمل في الأغلب  
الأعم تجاوز مدة الاقراء والشهور فلم يحتمل الزيادة في المنكوحات  
والمملوكات ولا في الحرائر .

- 
- ١ = الاقراء جمع قرء بالفتح والضم المراد بها الطهراً خذا من قوله تعالى  
( فطلقوهن لعدتهن ) أي في زمنها وهو زمان الطهر . لأن الطلاق  
في الحيض حرام وزمن العدة يعقب زمن الطلاق . وقد يراد بالقرء الحيض  
كما في حديث النسائي وغيره ( تترك الصلاة أيام أقرائها ) والقرء مشترك  
بين الطهر والحيض ، وقيل أنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على  
على أقرء وقرء وأقرؤ : شرح الجلال ٤٠ / ٤  
٢ = أي فيشرك الثالث القرء الأول كما شارك القرء الثاني .  
٣ = يقال للواحد مفرد وللأثنين مثنى وللثلاثة جمع وكذلك ما زاد  
على الثلاثة يسمى جمعا ، وإن كان ينقسم إلى أقسام .  
٤ = سبق ذكره في عدد ركعات الصلاة

وقد تكلم الناس قد يما في الاقراء . ووجدنا الذي ذهب اليه أهل الحجاز  
 فيها أنها الأطها وومعنى ذلك أنها اذا طلقت طاهرا . قيل :  
 الطهر الذي طلقت فيه ( يعنى ) قرأوا حسداً <sup>(١)</sup> ، فاذا حاضت حيضة ثم طهرت  
 ثم طعنت في الحيض من الحيضة الثالثة فقد انقضت أقرؤها بحصول  
 الطهر الذي وقع فيه الطلاق وطهرين بعده . <sup>(٢)</sup>  
 وكذا لو طلقت في طهر قد جومت فيه . ولو طلقت في الحيض  
 لم يعتد به في العدة وتربصت الى أن تطهر منه ، ثم تحيض ، ثم تطهر <sup>(٣)</sup>  
 ( منه ثم تحيض وتطهر منه ثم بالطنع في الحيض الرابع انقطعت عدتها )  
 فلا يختلف علماء الأماصار أن المطلقة في الحيض لا تعتد بحيضتها في العدة  
 ووجه ذلك : أن الطلاق في ( السحيض ) <sup>(٤)</sup> منهي عنه لما فيه  
 من التطويل للزوجين لأن الحيضة ( الرابعة ) <sup>(٥)</sup> هي التي يقع بها الاستبراء  
 ألا ترى ؟ أن هذا هكذا في استبراء الأمة فلا يقع لهن بحيضة ناقصة  
 استبراء وهكذا هو أيضا في العدة فإنه لا يتعلق بها من الحيض

- 
- ١ = أي أن الطهر الذي وقع فيه الطلاق يحسب من الاقراء .  
 ٢ = قال في شرح الجلال على المنهاج ٤٠/٤ . ( وَلَا بُدَّ فِي تَسْمِيَةِ قَرَأَيْنِ  
 وَبَعْضِ الثَّلَاثَةِ قُرُوءًا كَمَا فَسَّرَ قَوْلَهُ تَعَالَى ( الْحَجَّ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ )  
 بِشَوَالٍ وَذِي الْقَعْدَةِ وَبَعْضِ ذِي الْحِجَّةِ )  
 ٣ = في ( خ ) ( ثم تطهر في الحيض حينئذ تنقضي أقرؤها ) والتصويب من شرح  
 الجلال ٤٠/٤  
 ٤ = في ( خ ) أن الطلاق في العدة منهي عنه ( ١١٤/١/٥ ) هذا خطأ لأن  
 السطلاق في العدة مأثور وليس منهي عنه ( فطلقوهن لعدتهن )  
 ٥ = أما بالنسبة للزوج اذا كانت رجعية ليس له أن يتزوج عليها رابعة سواها  
 ٦ = في ( خ ) والثانية ( الظاهر ما أثبتته والله أعلم .  
 ٧ = أي أن الاماء لو طلقت في الحيض كذلك لا تحسب لها من القرء بل  
 تربص حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فاذا طعنت في الحيض الثالثة استبرأت

( ١ )

الا ما كان تاما وهي الحيضتان ( في الأمة وفي الحره ) بالا قراءه الثلاثة  
 فلم نجد الا استبراء واقعا من جهة الحيض الا لحيضة كاملة .  
 ووجه قول أصحابنا بأن الا قراءه هي الأطهار . أن الطلاق في الطهر  
 لما كان هو المأثور به كان ايقاعه في الحيض منهيًا عنه فلم يجز أن يحتسب  
 بالحيض من العدة فكان في طلاقها في الحيض تطويل العدة عليها .  
 وذلك اضرار بها . فلو كان الطلاق في ( الطهر )<sup>(٣)</sup> يوجب أن لا يحتسب  
 بطهرها هذا من عدتها لكان طلاق الطهر خارجا عن السنة لما  
 فيه من مضاهاة طلاق الحيض من تطويل العدة عليها ، ويحصل  
 الأمر حينئذ على أن من أراد ايقاع طلاق على جهة السنة لا يمكنه ذلك  
 الا بأن يقول لها اذا طهرت فأنت طالق وأن يراعي حين طهرها  
 ليكون الطلاق بزوال الحيض ، وفي هذا تكليف ما لا يمكن ، ولما وجب الفرق  
 بين الطلاق في الطهر ، والطلاق في الحيض ، لم يقع الفرق بينهما .  
 الا أن تعتد بأحدهما من الاقراء ، ولا تعتد بالآخر .<sup>(٦)</sup>  
 والكلام في هذا يطول جدا وفي هذا المقدار كفاية ان شاء الله تعالى .

١ = ١ ما بين القوسين في الأصل بياض ولعل المعنى ما أشبهه والله أعلم .

٢ = أى في قوله ( فطلقوهن لعدتهن ) أى في عدتهن .

٣ = في ( خ ) ( منهي عنه ) ( ٤ ) في ( خ ) ( فلو كان الطلاق في الحيض خطأ

( ٥ ) أى أنه لو طلقها في طهر وقلنا انها لا تعتد بهذا الطهر من القرء

لأنها لم تكن كاملة فاذا أراد في طهرها كما مل لزم أن يقول لها اذا طهرت

فأنت طالق ليكون الطلاق بزوال الحيض وفي هذا تكليف ومشقة لا يمكن

تحمله .

٦ = في ( خ ) ( واحد يهما )

= الا أن تعتد بأحدهما وهي القرء ، ولا تعتد بالأخر وهي الحيض .

ولا يبتحب بالطهر المجامع فيه . في العدة فانها لا تخلو أن تكون قد علققت بالولد من هذا  
 الجماع أولم تعلق فان كانت لم تعلق فلا ضرر على الزوج فـإذا كانت علققت  
 فـسهي حامل وطلاق الحامل لا سنة فيه ولا بدعة ، وانما هي  
 عن طلاق الطاهر المجامعة لخفاء الحال على الزوجين ، وما عسى أن  
 يلحقهما أو بعضها من الندم وظهور الحمل ، وهذا لا يوجب إلا بعدية  
 الطهر والله أعلم :

واذ اتباعد بالمرأة حيضتها فان كان ذلك لعدة معروفة من رضاع وغيره  
 من العلل التي ترتفع بها الحيض ثم يعود تربصت مجيئ الدم ، لأن عادة  
 النساء في مقادير مدة الحيض ، والطهر مختلف . فمنهن من يجتمع لهن في شهر  
 واحد حيضة وطهر ، ومنهن من لا تحيض في الشهر إلا مرة واحدة ، وانما  
 يرجع في علم ذلك الى ما يوجد فيهن ويشاهد ، وقد يختلف ذلك في المرأة / ١١٤  
 الواحدة فينتقل فيها بالتقدم والتأخر ، والزيادة في العدة والنقصان  
 منها . فالوجود هو المعتبر ما أمكن ولا يلحقها في التربص لعدة  
 معروفة ترجى زوالها ، ويمكن بالعلاج ازالتها - مشقة في أن ما يعرض  
 من هذه العلل نادراً والحكم للأغلب (٢١) ،

- 
- ١ = ويمتد طهرها أكثر أيام الشهر وتأخر الحيض في آخر الشهر .  
 ٢ = لما روى الشافعي رحمه الله تعالى عن سعيد بن سالم  
 عن أبي جريح عن عبد الله بن بكر أنما أخبره ( أن حبان بن منقذ طلق  
 امرأته وهو صحيح وهي مرضعة فمكثت سبعة أشهر لا تحيض يمنعها الرضاع  
 ثم مرض حبان فقبل له ان مات ورثتك فجاء الى عثمان وأخبر بشأن  
 امرأته وعنده علي وزيد فقال لهما عثمان : ما تريان ؟ فقالا نرى أنها  
 ترثه ان مات ويرثها ان ماتت فانها ليست من القواعد اللاتي يثنى  
 من الحيض وليست من اللاتي لم يبلغن المحيض ثم هي على حيضها ما كان  
 من قليل وكثير فرجع حبان الى أهله فانزعج البنت منها فلما فقدت  
 الرضاع حاضت حيضة ثم أخرى ثم مات حبان قبل أن تحيض الثالثة  
 فاعتدت عدة الوفاة وورثته ) الأم ٢٢٧/٥

( ١ )

وإذا ارتفع دمها بغير علة معروفة فقد قال قائلون : إنها تتربص  
مجيئ الدم وان ما يكون من هذا نادرا لا يعترض به على الأصل .  
وقال قائلون : <sup>(٢)</sup> إنها تتربص مدة الحمل وهي أربع سنين .

١ = قال بهذا الحنفية والشافعية . إنها تبقى أبدأ حتى تحيض فتعتد  
بالأقراء أو تبلغ سن من لا تحيض . ثم تعتد بثلاثة أشهر .  
لأنها لما رأت الحيض صارت من ذوات الحيض فلا تعتد بغيره / انظر  
تحفة الفقهاء ٢/٢٤٨ ، الأم ٥/٤٢٦ ، التنبيه ٢٠٠ ، شرح الجلال ٤/٤٢  
(٢) قال بهذا المالكية والحنابلة ، والشافعية كذلك إذ هو با لعراق  
وقال : هذا قضاء عمر بن الخطاب والأصابع لا ينكر منهم  
منكرو علمناه / بداية المجتهد ٢/٩١-٩٢ ، الشرح الصغير ٢/٣٦٩  
كشاف القناع ٦/٤٨٥ مراجع الشافعية السابقة ، والأشرف ٤/٢٨٤  
واختلف القائلون بهذا في العدة التي تتربص للحمل . فقال المالكية  
والحنابلة تتربص تسعة أشهر ثم تعتد بعدها بثلاثة أشهر . أي .  
اعتدت سنة بعد انقطع بعد الطلاق فإن كان انقطاعها قبل الطلاق فمعه .  
أما عند الشافعية : فثلاثة أقوال : قول تتربص تسعة أشهر  
مدة الحمل غالبا .

وقول . تتربص أربع سنين أكثر مدة الحمل . وفي قول مخرج عليه  
سنة أشهر أقل مدة الحمل لظهور ما رتبه فيها .

وعدة من قال : تتربص مجيئ الدم ظاهرا قوله تعالى ( واللائحي يئسن  
من المحيض من نساك إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر )  
واللائحي من أهل الحيض ليست يا نسة .

أما عدة من قال : إنها تتربص مدة الحمل هو أن المقصود بالعدة إنما هو  
ما يقع به براءة الرحم ظنا فالبا بدليل أنه قد تحيض الحامل وإذا كان  
ذلك كذلك فعدة الحمل كافية في العلم ببراءة الرحم بل هي قاطعة  
على ذلك ثم تعتد بثلاثة أشهر عدة اليا نسة ، وهذا لرأي هو الظاهر لما فيه  
من الرفق بالناس وعدم تطويل العدة على المرأة ولقطع الخلاف بين الزوجين  
لأنها تطالب بالنفقة في هذه المدة الطويلة وبالسكنى . لأنها في العدة  
وإذا كان المقصود الأعظم في العدة التحقق من براءة الرحم فقد يحصل بالتربص

فان ثبت للفرج بالتربص أكثر مدة الحمل ( <sup>(١)</sup> تنتقل الى الأشهر ) .  
وقالوا : أيضا تتربص ( <sup>(٢)</sup> تسعة أشهر ) وهي الأغلب فيما تحمل له  
النساء ثم تنتقل الى الأشهر .

ووجه قول هولاء : أنها تربصت هذا القدر فقد جاء في الطهر ما يدل على براءة  
رحمها فالاعتد عدة من لا ترى الدم ، والتعبد بجميع هذه الوجوه جائز  
والله أعلم :

واذا ارتابت المرأة في عدتها بأن ترى أن لها حملا استبرأت نفسها حتى  
تئس أنها لا حمل لها انما بمرور زمان يزعم النساء أنها لا تلد ( <sup>(٣)</sup> فيه )  
أو غير ذلك .

العداء

وكذلك لو حملت فوضعت حملها ووجدت مع ذلك جرته ارتابت بها  
انتظرت . لأن العدة قد لزمته بيقين . وهو نحو أن يشك الرجل  
هل صلى أم لا ؟ وهل صلى ركعتين أو ثلاثا فليأخذ باليقين في كل  
هذا ، ومثله في العدة أن يكون له امرأتان فيطلق احدهما طلاقا  
بائنا ويموت وهي غير معروفة العين فانهما يعتدان معا أربعة أشهر  
وعشرا تكمل لكل واحدة منهما فيها ثلاث شحوض . لأن هذا هو الاحتياط بيقين  
كما لعدتها فلا يخرج عن متيقن الوجوب الا بمتيقن الا داء .

واذا اجتمعت على المرأة عدتان كأن كانت في عدة فوطئت فيها بنكاح  
فاسد من زوج آخر فانما تعتد لكل عدة لا تدخل احدهما في الأخرى .  
( <sup>(٥)</sup> )

### مدة الحمل

- ١ = ما بين القوسين لاتمام المعضى وليس من الاصل .
- ٢ = في الاصل ( اربعة ) وهذا تحريف من الناسخ لم يقل بذلك احد . لان  
مدة الحمل اقلها ستة اشهر لدى جميع العلماء . والقول بستة اشهر هو قول  
الحنابلة والمالكية وقول للشافعية كما تقدم . .
- ٣ = اى يحصل ذلك بمرور زمان تزعم النساء انها لاتلد فيه . لأن العدة  
قد لزمته بيقين فلا تخرج عنها الا بيقين : كذا في المغني ٣ / ٣٨٩
- ٤ = في المخطوطة ( ولله ) الصواب ما أثبتته . . . . .
- ٥ = اى يفرق بينهما لبطلان الزواج ثم تعتد بقية عدتها من الاول ثم تعتد  
في الثاني . . . . .



( ١ )  
 وكذ لك اذا وطئ الزوج امرأة مطلقة طلاقاً بائناً رجعيًا فانها  
 ( ٢ ) تعتد من الوطء وتحصي من يوم الطلاق ( ٣ ) ، فاذا اكملت ثلاثة قروء  
 من يوم الطلاق انقطعت الرجعة وهي ممنوعة من نكاح زوج غيره  
 حتى تكمل عدتها من الوطء من يوم وطئها تدخل احداهما  
 على الأخرى .

ووجه هذه المسائل - والله أعلم - ( أن العدتين ( ٤ ) اذا اجتمعتا  
 من رجل واحد دخل احدي الحقيين في الآخر . لأن الفرج  
 في الوطئين انما يستويان له وحده فلا معنى لأن يفرد لكل ووطء  
 عدة كما أنه لو طلقها بعد ووطئ سنين لم يجب له عليها الا عدة واحدة  
 وان كان كل ووطء لو انفرد لأوجب عدة على حيا لها .

واذا كان الوطء من رجلين فكل واحد منهما منفرد لحقه دون  
 صاحبه فلا يدخل أحد الحقيين في الآخر وقد علمنا قد يكون للاستبراء  
 وقد يكون تصدالاً نقضاً حق الزوج فلكل واحد من هذين الوطئين  
 حقه فليقتضيا حقوقهما ، وان لم تقع للنائي منهما على سبيل الاستبراء .

واذا كان الوطء من رجل واحد على سبيل ما في المطلقة الرجعية  
 دخلت احدي العدتين في الأخرى فيما يجتمعان في مدته كأن  
 ١١٥/٦ طلقها فاعتدت حيضة ثم وطئها فالوطء يوجب عليها ثلاث حيض  
 وقد بقي عليها من عدة الطلاق المتقدم حيضتان فتأتي بحيضتين  
 على ما في عدة الطلاق مبتدأة عدة الوطء بعدة أخرى باقية عدة الطلاق  
 وهذا معقول المعنى والله أعلم :

١ = أى بينونة صغرى

٢ أى تستأنف العدة من الوطء .

٣ = أى بالنسبة لانتهاؤها الرجعة تحصى من يوم الطلاق فاذا

اكملت ثلاثة قروء من يوم الطلاق فقد بان منه فلا رجعة له

عليها الإنكاح جديد . لكن ليس لها أن تتزوج غيره حتى تكمل العدة من الوطء

٤ = في ( خ ) أن العدتين

(١) واختلف أهل العلم في امرأة المفقود فقال قائلون : وهو الذي يختاره الشافعي . ليس لها أن تتزوج أي غيبة فقد فيها .  
 وقال قائلون : تعتد بعد أربعة سنين وأربعة أشهر وعشر ثم تتزوج (٢)  
 بأمر الحاكم ، وهي تقارب مسألة المطلقة ترفع عنها الحيضة من غير علة فمن قال غير القول الأول . قال : ان دين الله يسر ولا حرج فيه وفي التزام هذا التبرص ( ان لم يأتها أمر زوجها ) وهو منقطع الغيبة خاف المكان عسر عليها ، ولعل ذلك أن يعتد إلى أن يفنى عمرها لأبداً ولا ذات بعل .  
 فمن قال بالأول قال : ان اليسر الموصوف به دين الله هو على الأغلب الأكثر ولا ينكر في الخصوص تعسير يقع في بعض الأمور ، والنادر لا يعترضه على الغالب فيما يعرض منه اذا كانت العنة فيما يقع فيه اليسر في الغالب

دلالة المرأة المفقود .

١ = قال بهذا الشافعي في الجديد : والأحناف . قالوا : ليس لها الفسخ حتى يتيقن موته أو طلاقه . لأنه اذا لم يجز الحكم بموته في قسمة ماله لم يجز بموته في نكاح امرأته . ولأن النكاح معلوم بيقين فلا يزال الا بيقين : أنظر المذهب مع المجموع ١٨٠ / ١٥٥ التنبيه ٢٠٠ ، الدار المختار ٣ / ١٦٠

٢ = قال بهذا المالكية والشافعي في القديم وبه قال الامام أحمد في الغيبة التي ظاهرها الهلاك كالذي يفقد من بين أهله ليلاً أو نهاراً أو يفقد بين الصفين .

ووجه قولهم أنه اذا جاز الفسخ لتعذر الوطء بالعنة وتعذر النفقة بالاعسار فلا يجوز ههنا أو لى لتعذر الجسيع ، كما احتجوا بحديث عمر رضي الله عنه في المفقود مع موافقة الصحابة له وتركهم انكاره . وحديث عمر مارواه ابن أبي ليلى أن رجلاً خرج ليصلي مع قومه صلاة العشاء ففقد فاطمته فمضى إلى عمر بن الخطاب فحدثه بذلك فسأل عن ذلك قومها فصدقوها فأمرها أن تتبرص أربع سنين فتربصت ثم أتت عمر فأخبرته بذلك فسأل قومها فصدقوها فأمرها أن تتزوج . ثم ان زوجها الأول قدم فارتفعوا إلى عمر فقال عمر : يغيب أحدكم الزمان الطويل لا يعلم أهله حياته قال : كان لي عذر قال : وما عذرك ؟ قال خرجت أصلي مع قومي صلاة العشاء فسبتني أو قال أصابتني الجن فكنت فيهم زمناً طويلاً

وحمله على تعيين معنى الغيبة فيه . لأن الشيء إنما يعرف بضده  
وما جرى على سبيل يحقق إزالة العسر فهو غير معين بحكم ما نبه  
به على حقيقته فكأنه قال لها : أ لزمنا التعسير وحكم كذا لتعلموا  
إنما بنا لكم فيه من التعب والمشقة قد رالنعمة ، فإذا كان هكذا  
لم ينكر أن يكون هكذا ما ذكرنا في المفقود معلقا بالعمر تنبيها به  
على العنة في غيره من الأحكام ثم معلوم أيضا أن هذا الفقد لا يقع  
عالمًا ، وإنما يبتغي به الأخص فالأخص من الناس في الخاص  
من الأحوال فلا يقدم هذا الخاص على العام ، وهذا في التقدير  
كمن ابتلي بالمرض عا مة عمره وبالفقر والحرمان مثل ذلك . وقد تقدم  
مثل هذا مع وجود الزوج وحضوره وذلك أن المعنى ( ليس ) فسخ النكاح<sup>(١)</sup>  
وابطال عقد كذا هذا في المفقود والله أعلم :

وإذا تزوجت امرأة المفقود على هذا القول فأنت من الزوج الثاني بولد  
ثم حضر زوجها فالولد للثاني ؛ إذا أنت به بعد نكاحه بما يمكن  
وترد إلى الأول ويمنع من إصابتها حتى تعتد من الثاني عدة الطلاق .  
لأنه إذا لم يبطل نكاحه بعقده رددنا عليه إذ هي امرأته إلا أنه لا بد  
من الاحتياط بمنع الأول من وطئها حتى تعتد فتبين براءة فرجها  
منه ثم يطؤها الأول ، والولد للثاني لأنها قد صارت فراشاً له<sup>(٢)</sup>  
وان كان نكاحاً فاسداً لأن الولد يلحق بالنكاح الفاسد كما يلحق  
بالنكاح الصحيح فالافتراض هنا يلي النكاح حين فإذا اجتمع بالثاني

= فغزا هم جن موء منون فقا تلوهم فظهروا عليهم فاصابوا لهم سبياً  
فكنت فيمن أصابوا فقالوا : ما دينك قلت مسلم قالوا أنت على ديننا  
لا يحل لنا سبيك فخيروني بين العقام وبين القبول فاخترت القبول  
فأقبلوا معي أما بالليل فليس يحد ثوبي وأما بالنهار فاصار ربحاً تبعها : فقال له عمر  
فما كان طعامك؟ قال القبول وما لم يذكرايم الله عليه . قال : فما كان شرابك  
قال الجدق . قال فتأد الجدق ما لا يخمر من الشراب . قال فخبره عمر  
بين المرأة وبين الصداق : أنظر سنن الكبرى للبيهقي ٧ /  
١ ما بين القوسين ليس في الأصل والظاهر يقتضي ذلك .  
٢ = في المخطوطة ( صار )

أقرا . لأنه هو المفترض لها في المشاهدة ، وإنما يثبت للأول ( ١ )  
ان ثبت حكم الافتراض من جهة الاجتهاد والاستدلال وهو الفراش الأول ١١٥/أ

لعلنا بوجود موطوءة وعد منا الوطء في الأول إلا أن تدعي أنه  
قد جاء ما خفية من حيث لم تعلم به فوطئها أو نحو هذا مما يحتمل ( ٢ )

فيجب حينئذ إذا أمكن لحوق الولد بهما معا أن يرى لهما القافة  
وليس وجود الزوج وحده موجبا للحقوق الولد اذا اعدم الامكان كالصبي  
الصغير الذي لا يمكنه الوطء فتأتي امرأته بولد فانه لا يلحق  
فقد دل هذا على أن وجود الزوجية لا يثبت<sup>حكم</sup> الافتراض حتى يمكن  
معه الوطء .

فاذا كان مفقودا في غير تلك المرة على ما لا يمكن أن ( يكون جماعه يخفى عليها ) ( ٣ )  
وأسباب الوطء معدومة فلا فراش .

ومن طلق امرأة ته طليقة رجعية فمات قبل انقضاء عدتها اعتدت عدة  
الوفاة أربعة أشهر وعشرا . لأن الرجعية في حكم الزوجة الثابتة  
النكاح يلحقها الطلاق ، والايلاء ، والظهار ، واللعان ، وبتوارثان  
ولها نفقة الزوجات بما ذامات زوجها اعتدت منه عدة الوفاة  
اذ ليس وراء هذا إلا تعتد للوفاة فيوجب ذلك ابطال ما ذكرنا  
من الاحكام بينهما ، أو أن تعتد بعض العدة فهذا لا معنى له  
وحقيقة هذا ان عدة الطلاق سقطت بالوفاة كما تسقط بالرجعة والله أعلم :

١ = في ( خ ) ( وهو الفراشين ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

٢ = أي قد جاء ما خفية كأن تكون نائمة .

٣ = في خ . غير واضحة كأنها ( حاهها ) ولعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

وإذا لم تعلم المرأة بوفاة زوجها وطلاقه ثم علمت فالعدة من يوم الوفاة والطلاق لا من يوم العلم ، فإن خفي ذلك عليها اعتدت من يوم تستيقن .

ووجه هذا أن العدة إنما تجب بحصول الفراق وليس خفاؤه مسقطاً لهذا الحكم وإنما يقال : إن الزوج إذا فارقتها دخلت فيها التبرص علمت من ذلك أو لم تعلم . ألا ترى ؟ إنها لو كانت صبية أو مجنونة فتوبصت انقضت عدتها ، وكذلك إذا كانت عاقلة فتعمدت أن تدع العدة لم يكن ذلك شيئاً فالعدة لا تتعلق بالعلم وهكذا على هذا المعنى لو علمت بوفاتها أو طلاقه بعد انقضاء هذه العدة لم يلزمها عدة مستأنفة :

\*\*\* (( باب مسائل في سكنى المعتدة )) \*\*\*

وما يلزم الزوج للمرأة في عدتها السكنى وذلك أن يسكنها فيما يكفيها مدة عدتها منه .  
 ووجه ذلك: تحصينها له ، وصيانة لما عساه أن يكون قد اشتمل عليه من مائه وهذا  
 هو المعنى في العدة ، ولكن لما كانت في العدة محبوسة عليه لزمه اسكانها  
 حيث تتربص فيه فيكون قد كفاها مؤنة السكنى أن يلزمها في ماله ، حصنا لنفسه<sup>(١)</sup>  
 بالحق الذي له عليها في ولد ان ظهر علوقها به وهي واجبة لكل مطلقة<sup>(٢)</sup>  
 بائن أو رجعية في منزله الذي كانت تسكن معه سواء كان المسكن ملكا له  
 أو مكترى وعليه الكراء وذلك أن للزوج في كل هؤلاء على السواء في وجوب العدة  
 على المرأة وفي لحوق الولد بعد الفراق لما يمكن والله أعلم .  
 واسكانها في المسكن الذي كانا يسكنان فيه قبل الفراق واشبه بالمحافظة  
 على الحرمة وأن لا يتصور الزوج بصورة الطارد لها مع بقاء حقوق العدة له عليها  
 ولها عليه كراء المنزل ان كان مكترى ، لأن الاسكان عليه واذا ساكنها في فضل  
 المنزل عن مقدار حاجتها فليس يستر بينه وبينها ولا يغلق عليها وعليه باب حجرة  
 الا أن يكون معها ذو محرم من الرجال ، وذلك للخوف من الفتنة وأن يركب منها محرما  
 اذا خلى بها وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

١ = الجار والمجرور متعلق بكفاها

٢ المسألة فيها تفصيل . فاذا كانت المطلقة رجعية لها السكنى

والنفقة بالاجماع قال ابن منذر : ( أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأئمة

على أن للمطلقة التي يملك زوجها رجعتها السكنى والنفقة اذ أحكامها

أحكام الأزواج في عامة أمورها + الاشراف على مذاهب العلماء ٤ / ٧٦

أما المطلقة البائنة : فان كانت حاملا فقد ذهب جمهور العلماء

منهم الأئمة الأربعة على وجوب النفقة والسكنى لها .

وخالف ابن حزم وقال لا نفقة لها ولا سكنى .

وأدلة الجمهور قوله تعالى ( وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن ) الآية

وزعم ابن حزم أنها خاصة بالرجعية بدليل أول الآية ، ورد بأن المطلقة

الرجعية تجب لها النفقة سواء كانت حاملا أو حائلا فلو كانت آية واردة =

( ١ )

بقوله ( لا يخلون رجل با مرأة فان الشيطان ثالثهما ) وفي هذا احتياط لهما معا في السلامة من المخوف الذي ذكرنا .  
 واذا انقضت مدة الاجارة فلا ريب بالمنزل اخراجهما ان كانا معا  
 ا و اخراجهما ان كانت وحدها ، لأن ذلك حقهم ، وانما كانت الدار  
 مستحقة عليهم بالكراء مدة الاجارة فاذا انقضت عاد الملك الى ما كان  
 فاذا كان الزوج مفلسا وقام عليه الغرماء فاحتاج الى بيع المنزل  
 كان لها أن تكتري مقدار سكنها من مالها بأمر الحاكم أو باشهاد  
 عدلين على ذلك وتكون كأحد غرماؤه يضرب معهم بأقل ما يحتمل  
 أن تجب لها وذلك أن الحق في الاسكان عليه ثم هي في حق المسكني  
 كالغرماء في حقوقهم والله أعلم :

=====

= في شأنها لما ورد التنصيص على نفقة الحامل كما أنه لا دليل  
 على التخصيص في السكنى على الرجعية ،

وان كانتحاثا فقد اختلف العلماء في وجوب النفقة والسكنى لها  
 الى ثلاثة أقوال :

القول الأول لا سكنى لها ولا نفقة وبهذا قال الامام أحمد في أظهر قولييه  
 وابن حزم وهو قول ابن عباس وجابر وفاطمة بنت قيس وعطاء وطاوس  
 والحسن وعكرمة .

القول الثاني : لها السكنى والنفقة وبهذا قال الحنفية وهو قول  
 أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر ابن عبد العزيز  
 والثوري .

القول الثالث : لها السكنى دون النفقة وبهذا قال مالك والشافعي  
 وأحمد في أحد قولييه ، وذكر الحافظ بن حجر أن هذا الرأي هو قول  
 جمهور العلماء ومن قال به من الصحابة والتابعين ابن مسعود  
 وابن عمرو وعائشة رضي الله عنهم وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن  
 وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار .

١ = سبق تخريج الحديث في ص . . . . .

واختلف في سكنى المتوفى عنها زوجها . فقال قائلون : لها ذلك لأنها فا رقتة على نكاح صحيح كما فا رقتة المطلقة والأمر فيها مما يحتمل أن يكون قد اشتمل عليه من ما نه آخر<sup>(١)</sup> فالواجب تحصينها ،  
 واذ أردنا تحصينها ، فانضمنا تحصينها بالسكنى عليه فاذا مات (ففي) ماله فيبدأ<sup>(٢)</sup>  
 بكفنه وأسباب تجهيزه الى حفرة ثم يجعل لها السكنى . لأن الكفن وما ذكرنا من أسباب تجهيزه مقدم على ديون الآدميين للمعنى المذكور في كتب الفرائض ، فيما يجب لها من السكنى كسائر حقوق الغرما ،  
 ويمنع الورثة من بيع المنزل الذي تركها فيه ومن قسمه حتى تنقضي عدتها ، ويكافئها . لأن المال قد انتقل ملكه الى الورثة فلا يشبه هذا حقوق الغرما التي تقدم وجوبها عليه في حياته لأن السكنى إنما تجب بعد موته وهذه حال قد ينتقل ملكه فيها وصار الى الورثة فان أحبوا أن يحصنوها بالا سكان لم يكن لها الا متناع . لأن هذا من حقهم لمكان الميت الذي هم ورثته ، والقائمون بحقوقه بعده .  
 وان لم يفعلوا سكنت من المصر حيث شاءت فان مات أو طلق وهي مسافرة سفرها كان قد أذنبها<sup>(٣)</sup> فيه فان كان لنقله أو مقام فعلها أن تمضي فاذا بلغت الموضع كان عليها أن تسكن الى انقضاء عدتها حيث يرضى لها الزوج أو وكيله أو السلطان أو وراث الميت .  
 وان لم تكن مؤذونا لها في السفر رجعت حتى تعتد في منزله ، وهذا كله مبني على الأصل المتقدم وأن عليها أن تسكن حيث كانت وزوجها فيه .

١ = أي أن الأمر مما يحتمل أن يختلط ماؤه بماه رجل آخر ان عدم تحصينها

٢ = (خ) (فهي) ١١٦/١/٧

٣ = في المخطوطة (قد ركبها) لعل الصواب ما أثبتته



فإذا كان أذن لها في السفر إلى موضع معلوم فكأنه تركها هناك .

وان لم يكن أذن لها فيه فعليها الرجوع حتى تعتد في الموضع

الذي هو في حكم ما تركها فيه . لأن الأصل أنها يسكنان معا

فإذا فارقته بغير إذنه فهي <sup>(١)</sup> على حكم منزله .

وإذا فارقته بإذنه فهو ناقل لها إليه وحكمها حكم الموضع الذي تركها فيه

لأنه قد نقلها في حياته عن الموضع الذي مات فيه ، وإذا كانت مع زوجها

في سفينة ولم يكن لها منزل إلا السفينة فانما هو كعضء هل البادية

فإذا انشروا نثت معهم فان لم ينثوا لم تخرج من منزل زوجها .

وهذا مفهوم المعنى . لأن منزل كل إنسان هو الموضع الذي يسكنه

ويقيم فيه فمن كانت عامة معاشه في سفينة فسفينته منزله ، وان كان بدويا

فانما منزله حيث يسكنه من باديته وموضع نجعته <sup>(٣)</sup>

وقال بعض أصحابنا أي موضع جعلنا عليها الاعتداد فيه لم يكن

لزوجها نقلها منه إلا أن تكون له عليها رجعة فيراجعها فله

حينئذ نقلها حيث شاء . لأن العدة قد زالت وعادت المرأة زوجة له

وانما يكون له هذا لأن السكنى حق الله لها فيه من تحصين الماء الذي

يلزم تحصينه صيانة للولد الذي عساه أن يكون منه وهذا حق من حقوق

الله تعالى لأنه ما مطالب له من الآدميين وليس للزوجين إبطال حقوق

الله ، وانما لهما إسقاط حقوق أنفسهما .

١ = أي في حكم منزله .

٢ = أي فإذا انصرفوا انصرفت معهم فان لم ينصرفوا لم تخرج من مكانها زوجها .

من ثنى الشيء ثنيا : رد بعضه على بعض . جاء في اللسان سمعت أعرابيا يقول لراعى ابلأ وردها الماء جملة فناداه ألا وثن وجوهها عن الماء ثم أرسل منها رسلا رسلا أي قطيعا . وأراد بقوله اثن وجوهها أي اصرف وجوهها عن الماء كيلا تزحم على الحوض فتهدمه : اللسان مادة (ثنى)

٣ = قال ابن منظور : النجعة عند العرب المذهب في طلب الكلاء في موضعه والمنتجع المنزل في طلب الكلاء -

( ١ )

ومعنى هذا أن السكنى الواجب بعد الفراق حقوق المرأة . وحق الزوج  
وحق الولد فلا سبيل للزوجين الى التراضي على اسقاطها ، والسكنى الواجب  
في حال قيام الزوجية حق المرأة وحدها فلها ابطالها .

ووجه هذا أن الزوجين ماداموا باقيين ثابتين على النكاح فانما مقصودهما  
المعاشرة والاستمتاع لا بد في ذلك أن تكون المرأة مستعدة لأوقات حاجته اليها  
وهذا لا يكون الا بأن يكفيتها مؤنتها في نفقتها لطعامها وشرابها وادامها  
ولباسها ، وسكنهاها . وهذه الأشياء كلها داخلة في احضار الأسباب التي بها  
يكمل ما ذكرنا من الاستمتاع ثم ما وراء ذلك من حياطة الماء ونحوها ( تابع )<sup>(٢)</sup>

فاذا وقعت الفرقة زال الأجل الذي هو الاستمتاع فزال بزواله الأسباب الموصلة  
اليه من النفقة عليها والقيام بها وأجتيح الى صيانة الماء فصارت صيانتها أصلا  
يوجبها احضار أسبابها فكان أصلها السكنى ، لأنه يقع ( بها ) تحصينها فصارت  
السكنى في هذه الحال ( واجبة ) لاتصالها بتحصين الزوجة<sup>(٣)</sup> وصيانة الماء  
من حقوق الله عز وجل ، ومما لا يجوز من الزوجين التراضي على اسقاطه فلم يكن لها  
الخروج الا مثل انهدام المنزل واخراج غاصب اياها أو معير أو مكر قد انقضت  
اجارته أو خوف فتنة في ناحيتها أو مكابراً وسلطان أو لصوص تخافهم على نفسها  
أو مالها . وكذلك الحرق والسيل المخوف الفرق ، فيجوز في هذه الأسباب أن تثقل  
من موضعها الى حيث تأمن على نفسها .

وكذلك اخراجها في كل ما يلزمها من حد أو خصومة . فاذا انقضت ما خرجت له  
رجعت الى موضعها حيث كان وقد اشرنا الى المعنى في هذا وهو حضور أسباب  
الضرورة .

أما من طريق الدين . واما من طريق الخوف على النفس والمال .

١ = بعد الفراق سود بقدر كلمة وأظنها حشوا من النسخ والمعنى يستقيم  
بدونها

٢ = في ( خ ) ( نافع ) الظاهر ما أثبتته ١٦ / ب ١١٧

٣ = ( خ ) ( الزوج ) = = ١

\*\*\* ( باب ذكر مسائل النفقة في العدد ) \*\*\*

( ٢ )

ومما وردت الشريعة من ايجاب النفقة للمعتدة الانفاق على المطلقة الرجعية  
( ٣ )

سواء كانت حاملا أو غير حامل وعلى المطلقة البائن اذا كانت حاملا فان كانت  
حائلا فلا نفقة لها ( ولها السكنى )  
( ٤ )

فأما الرجعية : فهي عندنا في حكم الزوجة الا في تحريم الوطء وتوابعه ،  
( ٥ )

وأحكام الزوجية قائمة بينهما وهو لنفسه منها ولو أراد ردها لنفسه لكان ذلك

اليه فالامتناع من قبله فعليه النفقة . لأنها كالباذلة نفسها له فيمتنع منها .  
( ٦ )

وإذا كانت بائنة بطلت الزوجية ولم تبق ( الا ) العدة التي لصيانة

الماء وهي قيد تجب فيمن لانكاح عليها .

١ = العداد اسم من اعتد أو جمع عدة وقد تقدم في صفحة ( ٧٦٢ ) .

٢ = المراد به ما يشمل السكنى والنفقة .

٣ = أى : لها لسكنى والنفقة فان كانت حائلا فلا نفقة لها ولها السكنى لقوله

عز وجل ( أسكنوا هن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضارهن لتضيقوا عليهن

وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ) . سورة الطلاق الآية ( ٦ )

عم الله عز وجل كل مطلقة بالاسكان فذلك واجب لهن .

وأما الانفاق عليها فانه واجب بقوله ( وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى

يضعن حملهن ) وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحد قولي الامام أحمد وقال

الحافظ ابن حجر في الفتح ان هذا الرأي هو قول الجمهور وهي مسألة معروفة

اختلف فيها السلف والخلف .

انظر تحقيق ذلك زاد المعاد ٤ / ٥٨ المغنى ٧ / ٥٢٨ ، كشف القناع ٥ / ٥٢٠

المحلى ١٠ / ٢٨٢

٤ = في المخطوطة ( وللبائن السكنى ) الأولى ما أثبتته .

٥ = أى هو امتنع بنفسه منها .

٦ = الا . سا قطة من المخطوطة ١١٧ / أ

١١٧/٦

فاذا وجب عليها حد الله فذلك ما لا سبيل الى ابطال له  
 فان أمكن اقامته عليها في منزلها والاخرجت الى حيث يمكن .  
 واذا وقعت عليها دعوى للأدعي واحتيج لها الى حضورها بالسلطان  
 اخرجت الى حدود الله لا يجوز تعطيلها ، وحق الأدعي لا يجوز ابطاله  
 مع وقوع المطالبة به ، لأنهم أشقاء على حقوقهم وأموالهم اذ هي  
 قوام أبدانهم ، واذا جاء الخوف على النفس صار ما سواه مستغرقا به  
 وهي في جميع هذه الاحوال محصنة في حين خروجها من منزلها  
 على ما يمكن من التحصين في تلك الحال .

ومما يدخل في هذا المعنى حاجتها الى البروز من منزلها اذ لم يكن  
 نفقتها على الزوج . لأنه لا بد لها مما تنفق على نفسها فهذا أيضا  
 عذر .

وكذلك ( اذا خرجت <sup>(١)</sup> ) لتعمر فهو عذر وعليها أن تبيت في منزلها  
 لأن <sup>(٢)</sup> [الليل] ليس للمعاش كما النهار له ، وأسباب التحصين في تغيبها  
 عن منزلها ليلا أضعف منها في غيبتها نهارا . فافتراقت هذه  
 الأحكام على حسب اختلاف الأسباب والمعاني وكلها متعلقة بالتخفيف  
 وبالاحتياط واليسر على حسب الاحوال والحمد لله على ما من به  
 علينا من معرفة دينه :

---

١ = في ( خ ) ( وكذا لك أخرجت ) .

٢ في ( خ ) ( البيت ) الظاهر ما أثبتته .

( ١ )

فاذا كانت حاملا فهي في حين حملها مربية لولدها فلا استمتاع  
واقع بها من هذا الوجه الذي لا يختلف عن الاستمتاع بالوطء  
وما دونه من التلذذ . وعلى قول كثير من العلماء ان ما تأخذه  
من النفقة في التقدير ما خوذ للولد كما لو انفصل عنها لا ينفق عليها  
وهذه معان كما ترى قريبة :

وما السكس فقد ذكرنا حالها ودخولها في حقوق الله وفي معنى  
المطلقة كل مفسوخ نكاحها من جهتها ومن جهة الزوج في أنه  
لانفقة لها الا أن تكون حاملا لأن هذه الفسوخ كلها فرق تقع بها  
البيونة وتجب فيها العدة ويلحق فيها الولد . فهي في هذا  
الأمر كالفراق الواقع بالطلاق . ومعنى الفسوخ بنكاحها في الحمل  
معنى المطلقة .

( ٤ )

وان كانت حاملا ( فلا نفقة لها ) - لأنها غير مربية لولد الزوج ،

١١٧/١

ومتى أ كذب<sup>(٥)</sup> نفسه أخذت منه النفقة التي أبطلت عنه قبل اكذابه  
نفسه وكذلك أجرة رضاها . لأنه ( ثبت ) كذا به نفسه ان الولد

( ٦ )

كان لاحقا به من يوم وقع العلق واللسه أعلم :

١ = الأولى أن يقول لولده . لأن الولد ينتسب الى ابيه لا الى أمه .

٢ = في قول أن النفقة وجبت لها كما في التبنيه .

٣ = أي كما ينفق عليه لو انفصل منها ولا ينفق عليها بعد انفصاله عنها .

٤ = في ( خ ) . ( وان كانت حاملا ) هذا لا يستقيم مع ما بعده فهو

من سهو الناسخ : أخر سطر ١١٧/١

٥ = أي اذا كانت حاملا فطلقها وأنكر حملها ثم أ كذب نفسه لزمته

النفقة ويلحق به الولد كما سيأتي

٦ = في ( خ ) ( لانا تنيتسا ) ٢ب / ١١٨ .

ولا مرأة المفقود اذا تزوجت غيره النفقة على زوجها الأول من يوم غاب عنها  
الى يوم تزوجت الثاني. فاذا تزوجته بطلت نفقتها عنها لأنها قد منعت نفسها  
عنه .

( ٢ )

وكذلك لانفقة لها لو طلقها هذا الثاني أو مات فاعتدت منه حتى تنقضي عدتها  
ثم فيما بعد ذلك ، لأنها مانعة نفسها منه وغير موافقة عليه فهي أسوأ حالا من  
الناشزة التي لاتجب لها النفقة على زوجها الا أن تعود الى الانقياد له  
= لأنه النفقة بعد انقضاء عدتها من الزوج الثاني حتى تحضر زوجها الأول .  
لأنها اذا قبضت نفسها عنه بنكاح الثاني بقي عنها هذا الحكم الى أن تسلم  
نفسها الى الزوج الأول هو قول حسن سواء تزوجت بحكم حاكم ، أو بغير حكمه  
والله أعلم .

---

١- الأظهر أن يقول ( عنه ) .

٢- أي : الثاني بعد ظهور زوجها الأول لانفقة لها لظهور  
فساد النكاح في الثاني .

٣- أي : بعد انقضاء عدتها من الزوج الثاني لانفقة لها عليه - لأنها  
مانعة نفسها بقيام نكاح الأول .

٤- في المخطوطة ( غير رافعة ) .

٥- أي : متعلق حتى ترجع الى زوجها الأول بعد انقضاء عدة الثاني .

\*\*\* (( باب في ذكر الاحداد على المعتدة )) \*\*\* (١)

ووردت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن على المتوفى عنها الاحداد (٢)  
على زوجها مادامت في عدتها وذلك بأن تترك الزينة في بدنها ، وثيابها (٣)  
ولا تدهن رأسها بدهن كان من الطيب أو غيره ولا بدنها بكل دهن طيب (٤)  
ولا تتكحل بكحل فيه زينة مثل الاثمد ولا تلبس العصبوغ من الثياب، وما تتزين  
به منها .

ووردت الشريعة بأنها اذا اضطرت الى الاكتحال لوجع بعينها جاز ذلك  
ليلا وتمسحه نهاراً . (٥)

فالوجه في هذا = والله أعلم = المحافظة على ذمام الزوج ، واطهار التحزن  
عليه . وفي ذلك ما يسم المرأة بالوفاء وحسن العهد . (٦)

١- من أحد لغة : المنع . وشرعاً : منع مخصوص من التزين والخضاب ونحوهما  
القليوبي .

٢- السنة المشار اليها ماورد في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم .  
( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على  
زوج أربعة أشهر وعشراً ) رواه البخارى في كتاب الطلاق ٤٨٤/٩ ، مسلم  
بشرح النووى ١١١/١٠

٣- أى وجوباً . قال ابن المنذر : وهذا قول كل من لقيناه وبلغناه من أهل العلم  
الا الحسن البصرى فانه انفرد عن الناس فكان لا يرى الاحداد قال : والسنة  
مستغنى بها عن كل قول . الا شراق ٢٩٤/٤

٤- قال القليوبي : المراد بالطيب ما يحرم على المحرم نعم يجوز نحو قسط  
أثر حيض : ٥٣ / ٤

٥ ورد في الحديث الذى رواه أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم  
دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت على عينيها  
صبرا فقال ما هذا؟ يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال :

اجعليه في الليل واسحبيه بالنهار ٥٣٨/١  
٦ = أى وفي ذلك ما يجعل المرأة تتسم بسمه الوفاء . وفي الأصل (ما يهيم المرأة)  
لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .

( ١ ) وكان نساء العرب يحدون سنة فنسخ ذلك ، وأدخل الحداد ( ٢ )  
 في جملة العدة وسوى فيه بين الصبية والبالغة وكان أهل الصبية  
 هم الذين يجنبونها ما تجتنب البالغة ثم كان رجالهم يبيكون  
 علي ميتهم ( ٣ ) كما قال لبيد : ( ٤ )

( ( إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كما ملا فقد اعتذره ) )

وهذا قول الفقهاء في المتوفى عنها .  
 فاما المطلقة البائنة فقد قيل : انها كالمتوفى عنها . لأنها مفارقة  
 عن صحبة قد تقدمت فمن الجميل الحسن أن تظهر المفارقة له  
 على أي حال وقع الفراق بما يدل على حسن العهد فعسى أن يكون  
 ذلك داعياً للزوج إلى معاودة نكاحها واحداث الرغبة فيها .

١ = في ( خ ) ( يحدون ) الصواب ما أثبتته

٢ = في ( خ ) ( وادخال الحداد ) =

٣ = لعل الأصل في الأصل يبيكون على ميتهم سنة بدليل ما في البيت .

٤ هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العاصمي وكان  
 من شعراء الجاهلية وفرسانهم ، وأدرك الإسلام وقدم على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم  
 ثم قدم لبيد الكوفة وبنوه فرجع بنوه إلى البادية فأقام لبيد  
 إلى أن مات بها فدفن في صحراء بني جعفر بن كلاب . ويقال :  
 ان وقاته كانت في أول خلافة معاوية وأنه مات وهو ابن مائة سنة  
 وخمسين سنة ، ولم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً واختلف في البيت قيل :  
 الحمد لله اذ لم يأتني أجلي : : حتى كسانى من الإسلام سربالاً ) وقيل :  
 ما عاتب المرأة الكريم بنفسه : : والمرأ يصلحها جليس الصالح )  
 وقال له عمر بن الخطاب : أنشدني شعراً فقرأ سورة البقرة وقال :  
 وما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله سورة البقرة وآل عمران  
 فزاد عمر في عطائه خمس مائة درهم : : أنظر ترجمته أسد الغابة  
 في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ٤ / ٦١ هـ الشعراء لابن قتيبة



( ١ )

اذا وجد الى ذلك سبيلا ، وواقعا موقع التطيب ( لقلبه ) ان لم يكن منها سبباً واجب مفارقتة إياها ، وموقع الدلالة على رضاها منه أو خفة موجدتها عليه ان كان منها ما أوجب المفارقة .

وقال آخرون : الأصل في الاحداد أنه شيء كانت تعمل العرب في موتاهم حولاً فأقروا في الاسلام عليه وقصرت مؤنة على النساء <sup>٨/١١٨</sup> وجعل ذلك تاماً لمدة الوفاة التي هي موضوع الاستبراء لحفظ ذمام الزوج لما وجبت على المدخول بها وغير المدخول .  
قالوا : فأما عدة المطلقة؛ فموضوعة للاستبراء والطلاق أمر يجب من قبل الزوج فهو المختار للفراق فلا موضع للاحداد معه وهذه حالة وهي مفارقة للمتوفى عنها الممتحنة بفراق زوجها بأمر مساموي لا صنع فيه له .

( ٢ )

وكثير من العلماء أجاز للرجعية أن تتزين فتشوق لزوجها .  
والشافعي يكره لها التشوف ، ويحب لها الاحداد من الرجعية <sup>( ٣ )</sup>  
قد يدعوا زوجها الى الرجعة لها وتعطف قلبها عليها ويحببها اليه فيراجعها والأمر اليه ويبدعه فيرجى ما درت اليها .  
وأما التشوف فقد يصورها عند الزوج بخلاف هذه الصورة ، والأولون كلهم ذهبوا الى أنها في معنى الأزواج فلها أن تتزين وتتشوف  
اظهاراً منها للرغبة في الزوج ، وكلا الوجهين محتمل جائز في العقول غير خارج من المقاصد الصحيحة . والله أعلم :

١ = في المخطوطة ( لقلبها ) وسياق الكلام يدل على ما أشبهه .

لأنها التي تفعل الاحداد اظهاراً للحزن على مفارقتها وهذا مما يلطف قلبه عليها ويندم كما ندمت . والله أعلم :

٢ = قال في اللسان وتشوفت المرأة تزينت ، ويقال شيفت الجارية تشاف

شوقاً اذا تزينت ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها انها شوفت جارية فطافت بها وقالت لعننا نصيد بها بعض فتيان قريش + أي زينت : اللسان مادة ( شوف )

في المخطوطة ( ويجب ) والتصويب من الاشراف قال ابن منذر كان الحسن البصري وابراهيم النخعي وسفيان الثوري واحمد بن حنبل وأصحاب الرأي لا يرون بأساً للنهي يملك الزوج رجعتها أن تتزين وتشوف . وذكر أبو ثور عن الشافعي أنه قال . أحب الي أن لا تتزين ولا تتعطر .

الاشراف ٤ / ٢٩٧ ( ٢ ) لأن الزوج قد يظن أنها تزينت فرحاً لطلاقها - الله أعلم .

\*\*\* ((باب أحكام المالك في العدة والاستبراء)) \*\*\*

وفي الاماء في الاستبراء حالان :

أحد هما: الوطء بالنكاح وهو أن ينكح المرأة ، أو العبد أمة فيموت عنها ، أو يطلقها :

والثاني : الوطء بالملك ، وحالة ثالثة وهي عدة الملك من غير وطء ،

فالوطء بالنكاح . فان العبد اذا تزوج أمة ثم طلقها فعليها

حيضتان اذا كانت من أهل الدم فان لم ترالدم فشهرو نصف

في قول بعضهم ، وشهران في قول بعضهم ، وثلاثة أشهر <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

في قول بعض <sup>(٣)</sup> .

واذا طلقها العبد تطليقتين حرمت عليه حتى تنكح غيره ، واذا تزوج

الأمة حراً وهو ممن يحل له نكاح الاماء فطلاقه لها ثلاثة وعدها

حيضتان كما ذكرنا في العبد ، واذا مات عنها زوجها فعدها شهران

وخمس ليال فاذا ملكت الامة فاعتقت فعليها الاستبراء بحيضة ولا توطأ

اذا ملكت حتى تستبرئ بحيضة كذلك ، وما يفعل من هذا في النكاح

فانه يسمى عدة ، وما يفعل في ملك اليمين يسمى استبراء ، والفرق

بينهما أن الاستبراء هو تعرف حال المشتراة هل هي مشتملة على

حمل أم لا ؟ ،

والعدة أيضا في غالب معانيها استبراء أيضا ولكنها لما كانت

تقع بامرأة ثلاث مرات ، وبأشهر معدودة مرة دخلها العدة فسميت

عدة من العدة الذي هو الاحصاء وذلك لا يقع على شيء واحسد

وانما يقع فيما زاد عليه

١ = قال ابن منذر : روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : شهران .

أشهر ونصف ، وعن ابن عمر أنه قال : شهر ونصف . وبه قال

الحسن البصرى ، والشعبي ، وسالم بن عبد الله وعطاء وابن المسيب

والثوري والشافعي ، وأبو ثور وأصحاب الرأي : الاشراف ٢٩١ / ٤

٢ قال ابن منذر : هذا قول عطاء والزهرى وأحمد واسحاق

٣ = وهو قول الحسن ومجاهد وعمر بن عبد العزيز والنخعي : المرجع السابق .

ولما كان أصل النكاح موضوعا على ما ذكرنا . وكان رأس الأمر في امساك النساء بالمعروف هو الانفاق عليهن ، وانما يكون الانفاق بالمال . والعبد لا يوصف بأنه مالك دخل العبد حزب الفقراء وكان ما يستفيده بالاكتساب انما يقع بالوجه الضعيف لأنه مقتصر على ما حد له سيده فيه اذ لم يكن له في نفسه ملك ومال ، واذا كان له مال متى شاء انتزعه سيده . كل ذلك لم يرغب في معاملته على الاتساع : ولما ضعفت معاني كسبه واملاكه على قبول من ملكه خيف عليه الخيف عليهن لقصوره على امساكنهن بالمعروف فنقص من عدد من يحل له من المنكوحات ، ويقوى هذا أيضا أن النكاح لما كان عقدا فاضلا ثبت به الحرمة الجميلة ، فالعبد سلعة من السلع الا فيما يقتضيه كونه بشرا يؤمن بتكليف المتعبد لم يلحق الأحرار في التوسع في المناكح ففرق بينه وبينهم فجرى الفرق بتصويرها قسمين على حسب انقسام حاله على القسمين الذين .

أحد هما لحوقه بالمكلفين ، والثاني دخوله في معنى السلع وكان هذا محتملا في تقريب العقل والله أعلم .

ثم اذا ثبت أن حكمه في باب المناكح موضوع الحظ من مرتبة الأحرار أشبه أن يكون حكمه في باب الطلاق هكذا . لأن الطلاق حل والنكاح عقد وأحد هما داخل على الآخر ، ومنتقل به :

ثم نظرنا فاذا الحقيقة توجب في حق هذا المثل أن يكون طلاقه لامرأته تطليقة ونصف تطليقة . إلا أن تنصيف الطلاق في نفسه لما لم يكن معه معنى أكمل فجعل طلاقه تطليقتين .

ثم لما كان الطلاق متعلقا به ولم يكن ما قصر بالعبد عنه من مرتبة الأحرار في النكاح نقص في المنكوحات بل لنقص فيه كان الطلاق معتبرا به كالنكاح فلم يختلف حكمه في امرأته الحرة ولا في امرأته الأمة اذ كان الطلاق والنكاح واقعين منه .

ونظرنا في عدة امرأته فوجدنا العدة شيئا تفعله المرأة . لأنها هي المترتبة

فيما عدا التفاضل في العبد مبينا فيما بيننا من تعلق الطلاق بالنكاح  
فكذلك تعلق حكم العدة بالطلاق لأن العدة تتبع الطلاق كما  
أن الطلاق يتبع النكاح فكذلك تعلق حكمه .

وتقريب آخر وهو أن النكاح لما بني أمره على التفاضل في العبد من الوجه  
من الوجه الذي ذكرنا حطت فيه مرتبة العبد عن الحر فهكذا لما بني  
الأمر في وضع الاستبراء على التفاضل . إذ فرق بين الأمة تشتري أو تسبي  
فتستبرئ بحيضة<sup>(١)</sup> وبين الحرة إذا ملكت بالنكاح استبرأت بثلاثة  
أقراء<sup>(٢)</sup> جاز فيه (مفاضلة الحرة على الأمة) وجري الأمر في عدة الوفاة  
للأمة على النصف من عدة الحرة فاعتدت شهرين وخمسة ليال .

وإذا كان عدة الأمة المنكوحه حيضتين نظرنا فيها إذا كانت الأقراء من صغيرة  
أو كبيرة فاحتمل أن يكون (شهرين)<sup>(٣)</sup> فيكون كل شهر بدل عن حيضة واحتمل  
أن يكون عليها شهر ونصف . لأن الأصل كان في العدة التنصيف في الأقراء إلا أنه  
لم يحتمل<sup>(٤)</sup> بخبر فلما عاد الأمر إلى الشهور واحتمل التنصيف فرد الأمر  
إلى الأصل واحتمل على ما يقال من براءة الرحم من الحمل في أقل من ثلاثة  
أشهر أن يكون عليها ثلاثة أشهر والتعبد بكل هذا جائز حسن والله أعلم .

١ = الأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع  
ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة) رواه أبو داود ٤٩٧/١  
وقاس الشافعي رحمه الله تعالى غير المسببة عليها بجامع حدوث الملك وأخذ من  
الاطلاق في المسببة أنه لا فرق بين البكر وغيرها وألحق من لا تحيض من الأيسة والصغيرة  
لمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطمهر غالباً وهو شهر: شرح الجلال على المنهاج

٥٨/٤

٢ = في المخطوطة ( جاز فيه الأمة على الحرة ) الظاهر ما أثبتته .

٣ = في المخطوطة ( شهران )

٤ = أي لم يستظهر بدليل ولم يؤيد بخبر . قال ابن منظور . وفي حديث الطهارة  
إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث . أي لم يظهره ولم يغلب الخبث عليه من قولهم  
فلان لا يحمل فضبه . أي : لا يظهره . اللسان مادة ( حمل ) .

ثم جئنا الى الاستبراء في الاماء فقلنا ان الولد الذي تأتي به  
الامة من سيدها لاحق به فلا بد فيها اذا انتقلت من سيدها  
الى آخر من استبراء فرجها صيانة لهما وطئها . وكانت هذه اذا  
وطئت بالملك انما وطئت بعقد ليس بالفضل . أعني أن ملك الشراء كملك  
( ١ )  
النكاح في اثبات الحقوق والحرمات ، والا استبراء لصيانة الماء فضيلة  
تلحق صاحب الماء فيجوز أن يلحق ذلك بحيضة واحدة . لأن براءة  
الفرج يعلم بها ، واذا زاد على الحيضة فانما هو لفضيلة المستبراء  
فوردت الشريعة بهذا وكان الظاهر يوجب أن من أراد أن  
يبيع أمة قد وطئها فعليه الاستبراء قبل البيع ، كما أن المطلقة والمتوفى  
عنها زوجها اذا أردت النكاح قدمت استبراء نفسها قبله . لأن الملك  
لما كان لا يقتضي الوطء لم يضر أن يقع الاستبراء فيه بعد وقوع عقده ،  
ولما كان النكاح يقتضي الوطء ، احتيج الى أن يكون عقده في حال  
( ٢ )  
هي حال النكاح فوجب أن يتقدمه الاستبراء . اذ قيل ان أم الولد  
اذا مات سيدها عنها هي حلال الفرج كان عليها أن تستبرى بحيضة  
واحدة . لأنها قد صارت حرة بموت سيدها وقد وطئها فلا بد  
من الاحتياط لئلا ، ثم لها أن تتزوج بعد براءة فرجها فتقدم  
الاستبراء هنا عقد النكاح لما ذكرنا .  
وهكذا لو عتقت باعناق سيدها اياها فان مات سيدها وفرجها  
مشغول بزواج أو بعدة طلاق أو وفاة من زوج ، أو طرد . وفاة زوجها ١١٩  
على عهد طلاق ولا استبراء عليها من السيد . لأن فرجها له مباح .  
والمدبرة بعد موت سيدها كأم الولد . لأنها تعتق كهي ،  
وقلنا ان من كان من الاماء لا يطأها السيد جائز نكاحها

١ = في ( خ . ) ان ملك السراء

٢ = أي خالية من موانع النكاح من عدة وغيرها

من غير استبراء . لأن ملكها لا يقتضي ابا حة الفرج كما يقتضي ملك النكاح ، وان ما يقوم الوطء فيها مقام العقد في المنكوحات ، فاذا لم يكن سيدها قد وطئها فلا معنى يوجب استبراءها لما لم يكن هناء ووطء يوجب صيانة ما يجوز أن يكون يحدث منه الولد . واذا كان سيدها يطأها لم يزوجها الا بعد الاستبراء . لأن هاهنا ما يوجب صيانة الماء ، ويجوز لمن يتزوجها أن يطأها بغير استبراء لأن هاهنا ما يوجب تقدم الاستبراء عن السيد كتقدم العدة قبل النكاح في الحرة ، فاذا عادت الى السيد بطلاق أو وفاة زوجها لم يطأها السيد حتى يستبرئها بحدوث تحليل الفرج بعد تحريمه بتواضعه . تريد بهذا أنها اذا كانت انما حرم فرجها بحيض أو لإحرام ثم اذا حل الفرج لم يجب الاستبراء . لأن الفرج لم يحرم بما يشاكل انتقال الملك وهذه معان واضحة الحسن على ما توجبه الشريعة كما ترى والحمد لله :

ولا يختلف عند أصحابنا وجوه الاستبراء لمن ملك أمة بأي وجوه الملك كان من بيع أو هبة ، أو غيرهما ، ولا ممن وقع الملك من رجل أو امرأة ، ولا في بكر ، ولا ثيب ، وهذا من باب الحكم للمشيء بحكم الشيء ، وان اختلفا في الحقيقة والمعنى بعد أن يكون الجنس يجمعهما حسماً للباب . لئلا يتطرق بإباحة شيء منه الى استباحة غيره ، والاستبراء في هذه المسائل التي ذكرناها أن تعكث الأمة عند مالك طاهراً بعد ملكه اياها ثم تحيض معرفة ، فاذا طلقت في الطهر الثاني حلت ، وهذه بمثل العدة بالاقراء وقد ذكرنا انها ان كانت تقع بالطهر والحيض معا ، فحقيقة ما يتعلق به الاستبراء الطهر ، وانما خص الحيض للتمييز للطهر . وانما تقدم الحيض لتحقق ما بعدها من الطهر ولا يضر أن يكون الطهر ممتدا الى حيضة أخرى كما أن بقية الطهر الذي يقع فيه الطلاق معتد به وان لم يكن طاهراً

فاما ما يقع لا استبراء من بعض الطهر المتأخر بعد حيضة ثانية  
وكما يقع من العدة في الطلاق من بعد الطهر المتقدم قبل حيضة تامة . ولا استبراء  
واقع في الحائضين بالطهر المحقق بالحيض ثم في الطلاق بزيادة  
أخرى تفضيلاً لعقد النكاح وهذا ظاهر والله أعلم :

وعلى هذا المعنى قلنا من اشترى أمة وهي حائض لم يعتد بحيضتها  
من استبرائها . لأنها اذا انقضت لم تكن محققة للطهر والله أعلم :

واذا حرم الوطء قبل الاستبراء حرمت توابعه من القبلة ،  
والمباشرة . لأن التوابع دواعي الرأى صل الذي هو الوطء .  
وتقدر المرأة أن من ملك امرأة فقد يجوز أن يكون فرجها مشتملاً  
على ماء من ملك<sup>(١)</sup> ، فان وطئها المالك وتبين الحمل من الأول حصل  
واطئاً لأمة لا يملكها فكذا يحصل مقبلاً لامرأة لا يملكها ،  
والوطء بتوابعه حرام . ولا يحرم ( بعد )<sup>(٢)</sup> الاستبراء . لأنه  
قد يقع من غير ملك اذا كان باذن السيد ، ولو أخذ منها حيث  
يؤمن عليها ( جازله ) والله أعلم :

ولهذا الاستبراء موضع آخر وهو أن يملك الأمة بالسبي فلا يجوز  
لصاحبها أن يطأها حتى تحيض ان كانت حائلاً ، وتضع حملها  
ان كانت حائلاً ، وقد وردت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا  
وهو الأصل لا استبراء الاماء . لأن الأمة تملك بالسبي ملكاً حائلاً  
فاعتبر بذلك كلما حدث علينا به من ملك من شراً وغيره وكان المعنى  
في هذا الاستبراء الاحتياط للثاني من أن يختلط ماؤه وماء غيره مع  
اختلافهما في الحرمة يعني أن ماء المشرك لا حرمة له وان لعامة المسلمين  
حرمة .

١ = في (خ - من ملكت) الظاهر ما أثبتته .

٢ = في (خ) (قبل) الصواب ما أثبتته .

٣ = في (خ) و (فاجازة) الظاهر ما أثبتته والله أعلم

٤ = تقدمت السنة المشار إليها في ص ٧٩٠

ثم لم يروا في الخبر تفصيلا لذات رحم ولا بكر ولا كبيرة ولا صغيرة  
 ( فحكم لجميعهن بحكمها )<sup>(١)</sup> احتياطا وحسما للباب.  
 ومما يدخل في هذا الباب. الانفاق على الأمة المطلقة اذا كانت  
 رجعيا أو بائنا حاملا ، واسكانها ، والحكم في ذلك أن ذلك منها كهي  
 في الحرية. لأن لسيدها منعها من النفقة في منزل الزوج واخراجها  
 لأن ملكه قائم على رقبته وله منعها من زوجها في حال قيام الزوجية.  
 لأن ملك الرقبة أولى من ملك النكاح وانما يحرم بالنكاح  
 الوطء على السيد .

فأما ما وراءه من معاني الخدمة فلا يحرم وقد ذكرنا هذا فيما قبل واذا كان  
 هذا له في حال قيام النكاح فهو مثله بعد زواله بالطلاق والموت  
 وذلك أن ولدها من زوجها رقيق للسيد ولا ولاية للأب عليه  
 فحكمها أن السيد وغيره يحتاج الى صيانة الماء وهكذا اذا كانت حاملا  
 فنفتها على سيدها . لأن الولد له ، ثم هي زوجة فحكمها في الاحداد  
 حكم الحرية كما أن حكمها في العدة حكمها وان اختلفت  
 العدتان في العدة والله أعلم .

---

١ = في المخطوطة ( يحكم بحكم جميعهن ) لعل الصواب ما أثبتته .



\*\* ( باب في اجتماع الزوجين بعد الفراق ) \*\*

وفرق الله بين وجوه الفراق الواقعة بين الزوجين فجعلها على مراتب . منها :

إذا وقع لم يجز لهما الاجتماع أبداً وهو اللعان .

ومنها : إذا وقع لم يجز الاجتماع إلا بعد زوج وهو الطلاق الثلاث في الحر والطلقتان في العبد .

ومنها : ما إذا وقع لم يجز للزوج الاجتماع إلا بِنكاح جديد وهو الطلاق البائن .

ومنها : ما إذا وقع يجوز لهما الاجتماع بعده من غير عقد يبرمها مادامت في العدة ،

فإن كانت غير مدخول بها أو مدخول بها ترك/مراجعتها حتى ١٢٠/١  
انقضت عدتها بانتهكها كما تبين بالخلع والفسخ .

ومعنى هذا أن أسباب الفرق مختلفة الأمر في طلاقها على حسب

غلظ الأمر وخفته فيها ، فالفرقة في اللعان واقعة على غلظ الوجوه  
وأحقها باليأس من ائتلاف الزوجين بعده . لأن المرأة وترت ( ٣ )

الزوج بائنة له من إبطائها فراشه غيره والحاقيها به نسباً ليس منه  
وارتكابها منه ما يورث العار والغضاضة لم يكن للزوج دفع

مألحقته به عن نفسه إلا بالايان التي لانهاية وراءها من الغلظ  
واتباعه الداء على نفسه باللعنة من الله ، وهي قد بلغت من ذلك

ما فعله الزوج واتباعها لدهاء على نفسها بالغضب ، ونالها من هتك  
الستر والفضيحة وابقاء الولد عليها ما لا غاية وراء ذلك وكل واحد منهما

منهما قد فارق صاحبه على وجه قد استحکم مسعه اليأس من عود الحال  
بينهما إلى ائتلاف . فأبد التحريم بينهما لهذا المعنى :

١ = من أبرم يقال أبرم الأمر وبرمه : أحكمه ، والأصل فيه أبرام القتل إذا كان  
ذاتاً قاتل : اللسان مادة ( برم )

٢ = في ( خ ) ( وأخفها في اليأس ) تحريف . ( ٣ ) وترت الزواج أي أفرقت الحقت به  
مكروها : اللسان مادة [ وتر ]

وأما الفرقة بالتطبيقات الثلاث فالوجه فيها: إتهم كانوا  
 في الجاهلية يطلقون النساء بلا عدد<sup>(١)</sup> وكان الرجل يطلق زوجته  
 مضارها فإذا شئت انقضاء العدة راجعها وأساء أمساكها ثم  
 طلقها فيفعل بها هذا ما شاء فقصر الله عز وجل عدد الطلاق  
 على ثلاث وكان هذا التوفيق على ما قد ذكرنا ثم كررنا في غير موضع  
 من أحسن الحدود وأجمعها للمعاني الأعداد على التوسط فكان  
 فيما جعله لهم من هذا رحمة من الله للرجال والنساء فيما وسع عليهم  
 من عدد الطلاق فلم يوقع الفرقة بينهم وبين أزواجهم بأول  
 تطليقة ولا بثانية فجعل الطلاق مرتين يملك معها الرجعة وفيما زال<sup>(٢)</sup>  
 عنهن من الضرر بما رسال عدد الطلاق بلا عدد محصور فكان من لم  
 يقبل هذه الرخصة من الرجال قد أخرج عن يده ما جعل الله  
 له من هذا العدد حقيقاً للعقوبة إذ الطلاق في أصله لا ينبغي<sup>(٤)</sup>  
 للزوج أن يفعله إلا لضرورة وعذر ظاهر لأنه يحل به عقد شيء جعله  
 الله للاستدامة: فلما أخرجها عن يده ما جعل الله عز وجل على هذا  
 الوجه عوقب بأن لم تحل له المطلقة إلا بعد نكاحه. ولأن في نكاح الزوج  
 الثاني غضاضة عليها<sup>(٥)</sup>، ولهذا المعنى قيل إن الله تعالى حرم  
 نساء النبي صلى الله عليه وسلم لو طلقهن أو ماتت عنهن على أمته .

- 
- ١ = في (خ) بلا عدد .  
 ٢ = في (خ) مرتان : الصواب ما أثبتته إن لم يحك الآية  
 ٣ = معطوف على قوله فيما وسع عليهم .  
 ٤ = حقيقاً : خبر كان .  
 ٥ = الغضاضة النقص والانكسار والذل يقال ما عليك بهذا غضاضة +  
 أي نقص ولا تكسار ولا ذل : اللسان مادة غضض  
 ٦ = الأولى أن يقول عليه لأن الغضاضة عليه أكثر وإن كان تلحقها

لأن في نكاحهن غضاضة عنسليهن وهذا ضرب من العقوبة فكرم الله رسوله ونزله عن هذه الخلقة ولم يبلغ بالزوج مبلغا يستحق به العقوبة بتحريمها عليه اذا حدثت لهما الرغبة باستحداث نكاح اذا كان فيما عاقبه الزوج من الغضاضة رد عله عن معاودة ما فعله ان عاد الى النكاح والله أعلم :

وأما المطلقة الرجعية فان الزوج لم يأت بما يستحق العقوبة .  
 ولا أرسل الطلاق ارسل لا يمكن معه اصلاحه بل أبقى لنفسه ١٢١/١٤١  
 بما جعل الله له من عدد الطلاق بعضه وتصور بصورة من لعله قد قصد استصلاحا لا مرأته وردعا لها عن شيء لم يرتضيه منها ولم يكن لأن يحل الوصلة بل مبقيا لها في أكثر أحكامها على ما اقتضى في الا ابتداء فجعلت أحكام الزوجية بينهما قائمة الا تحريم الوطء الذي لولاه لما كان لما طلق تأثيرا تقتصر فيه على هذا وجعل له أن يصلح الثلثة الواقعة في النكاح غير مفترق فيه الى ان نها ،  
 ولالى ولي لها ، ثم لم يحز أن يكون مدة هذا الاصلاح معدودة الى ما شاء الزوج لعائنا الى المرأة في ذلك من الضرر فحصرت المدة (٢) بالعدة التي هي من بقايا علق النكاح ، فاذا انقضت زالت العلة وكذلك المطلقة البائن فان الله جعل لها الرجعة بتجدد النكاح عليها برضاها وشرايط النكاح المبتدء بها . لأنه لم يرسل من يده جميع ما كان له من عدد الطلاق . بل أبقى لنفسه بعض العدد فلم يكن أهلا للعقوبة ، ولكن لما وقع الفرقة ثالثة (٣) غلظ عليه الأمر في ردها الى نفسه فلم يجعل له ذلك الا بنكاح جديد وهذا ترتيب مقبول في العقول والحمد لله :

١ = في (خ) . ( لا يحل ١٢١/١/٢ )

٢ = في (خ) ( الطمؤأة ) الظاهر ما أثبتته ١٢١/١/٦

٣ = في (خ) ( ثالثة ) الصواب ما أثبتته كما لا يخفى ١٢١/١/٩

( ١ )

ثم نقول ان المطلقة ثلاثا ( اذا ) أ ر ا د ت الرجوع الى زوجها  
الأول بعد نكاحها زوجها ثانيا فاما يكون له ذلك اذا كان نكاح  
الثاني صحيحا ووقع الدخول التام بالتقاء الختانين . لأن الحاجة  
الى هذا النكاح انما هي لدفع التحريم المتقدم .

فلما كان التحريم انما يقع في نكاح صحيح وجب كذلك أن يكون  
المرافع له حكما صحيحا . لأن الفاسد يلحق النكاح بحكم ما لم يكن  
( ٢ )  
، فلم يحصل تحليل من الثلاثة .

وأما الحاجة الى الدخول؛ ليتحقق النكاح . فان المبتغى بالنكاح  
هو الوطء ، والحرمان به تثبيت ، فاذا لم يكن وطء مكانه لم يكن نكاح  
( ٣ )  
وفي اشتراط الدخول ما فيه مما قلنا من معنى ما يلحق من ( الغضاضة )  
( ٤ )  
فاذا كان الدخول تأكداً به ( الغضاضة ) وازدادت .  
( ٥ )  
واذا كان المتزوج لها يجامع حللها لأن نكاحه صحيح اذا حللها  
عقد صحيح ولجماع مثله موقع من المرأة :

وأما الخلع : فانه يقع في الواحدة باثنا . لأنه وقع على عوض  
( ٦ )  
والبضع للمرأة في معنى السلعة في جواز المعاضة عليه بالنكاح

١ = في ( خ ) ثم نقول المطلقة ثلاثا أ ر ا د ت ( ١٢١ / ١ / ١١ )

٢ = في ( خ ) ( أن يكون الرابع ) تحريف :

٣ = أي فان لم يوجد وطء لم يحصل مقصود النكاح .

٤ = في ( خ ) ( من الفصاحة ) تحريف ...

٥ = = = = =

٦ = لأن الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد فاذا خالعتها ثلاث  
مرات لم ينكح الا بمحلل ، وفي قول الخلع فسخ لا ينقص عددا ويجوز  
تحديد النكاح بعده من غير حصر وبهذا قال الامام مالك وأبو حنيفة  
وأحمد واختاره كثيرون من الأصحاب : راجع شرح الجلال مع حاشية  
القليوبي ٣ / ٣١٢ .

فاذا افتدت بالمال فانما قصدت تخليص نفسها فلا يصلح  
أن يملك الرجل الفدية ثم هي لا تملك بضعها ، واذا ملكت البضع  
بالفدية ملكت نفسها . لأن سبيل العوض انما يقابل بالعمارة  
عليه .

والفسخ في معنى الطلاق البائن . لأنه رفع العقد من أصله فكأنه  
لم يكن وهذا الوصف لا يتحقق في فراق يملك رجعية .  
ولا يلحق المختلعة ولا البائن في عدتها طلاق ولا ايلاء ولا نحو  
هذا من أحكام الزوجية لزوال سلطان الزوج عنها . ألا ترى ؟  
أنه ليس له ردها الى نفسه الا بنكاح حادث (١) .

والذين قالوا : المختلعة يلحقها / طلاق انما قالوا  
في العدة . لأنها بعد العدة لا نكاح عليها لما قلناه  
في أنها لا يرد لها لنفسه الا بنكاح جديد وهذا المعنى موجود وهي  
في عدتها .

---

١ = هذا قول جمهور العلماء الا أن الامام مالكا قال : لا يرتد ف  
الا اذا كان الكلام متصلا وقال الشافعي واحمد لا يرتد ف وان  
كان الكلام متصلا فالمختلعة لا يلحقها طلاق بحال :  
واستدل الجمهور بقول ابن عباس وابن الزبير أن المختلعة لا يلحقها  
طلاق ، ولم يعرف لهما مخالفة في عصرهما ، ولأنها لا تحل للزوج  
الا بنكاح جديد فلم يلحقها طلاق كالمطلقة قبل الدخول ،  
أ والمقتضية عدتها : أنظر الاشراف : ٢١٩ / ٤ ، المغني ٥٩ / ٧ ،  
كفاية الاخيار ٨٣ / ٢ ، المنتقى ٦٨ / ٤ ، الفقه الاسلامي وأدلته ٥٠٧ / ٧ .  
٢ = القاثل بهذا أبو حنيفة وهو قول كثير من أهل العلم كسعيد  
ابن المسيب ، وشريح ، وطاووس ، والنخعي ، والزهري ، والحكم ، وحماد  
والثوري :

استدل القاثلون بهذا بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له  
من بعد حتى تنكح زوجا غيره ( وجه الاستدلال بهذه الآية أن الله  
تعالى شرع صريح الطلاق بعد المفاداة . لأن الفاء حرف تعقيب فيبعد  
أن يرجع الى قوله الطلاق مرتان بل الاقرب عوده الى ما يليه :  
أنظر اللباب ٦٩٧ / ٢ مع المراجع السابقة

وأما الرجعة في الطلاق غيرالبائن : فهي أن يقول ارتجعتها  
 أو راجعتها الي ، فتعود الى نكاحه علمته أو لم تعلم كرهت  
 أو رضيت ، وقد ذكرنا الوجه فيه ، ولا نحتاج الى الاشهاد على جهة  
 الوجوب في القول المختار عند أصحابنا . لأن الرجعة الى الزوج  
 يوقعها متى شاء من غير حاجة الى رضى من المرأة ، وفي هذا ما يدل  
 على أنها لم تحل محل استئناف النكاح ، وأنه مستغن عن تأكيد  
 بغير التكلم بعقد ه والاشهاد تأكيد للعقد والتأكيد غير مأخوذ  
 علينا في المراجعة . لأن حقيقتها اصلاح ثلثة قد حصل هو أملك  
 بها من غيره ، والعقد ما مضى على التأكيد لم يحلل بعد ، والوطء  
 لا يكون رجعة . لأن الطلاق لم يوثق في الرجعة الا بتحريم الوطء  
 فكيف يجوز أن يكون الوطء نفسه . (٢)

وإذا طلق العبد امرأته طلاقاً رجعياً فالرجعة اليه لا كلام  
 للسيد فيه . لأن ذلك من حق العبد وقد مضى العقد باذن السيد  
 والرجعة يختص بها الزوج فهي تابعة للعقد ،  
 ولما كان طلاق العبد يصح بغير اذن سيده كان ما يتم به مما هو  
 اليه يصح اصلاحه أيضاً بغير اذنه . لأن ليس في الرجعة أكثر  
 من اصلاح ما أثلم بالطلاق الذي ليس للسيد على العبد ~~فيه~~  
 الطلاق . لأنه باب تحريم الرجعة لأنها باب تحليل ، ولا مدخل  
 للسيد في هذين ( الا ) فيما يتصل بالمال أو يضر في بدن العبد  
 (٣)

١ = الجديد أنه لا يشترط الا شهاد في الرجعة لأنها في حكم استدامة  
 النكاح السابق ، والقديم المنصوص عليه في الجديد أيضاً لأنه يشترط  
 لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل لظاهر قوله تعالى ( فأمسكوا  
 هن بمعروف أو قارنوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم ) أى على الا مساك  
 الذى هو بمعنى الرجعة وعلى العفا رقة . وأجيب بحمل ذلك على الاستحباب  
 كما في قوله تعالى ( وأشهدوا اذا تبنا يعتم ) للأمن من الجحود : أنظر  
 شرح الجلال ٣/٤

٢ = أى كيف يكون الوطء نقضه والحال أنه هو المحرم .

٣ = الا ساقطة من النسخة .

الذي هو المال ، والطلاق لا يجب به مال . وقد يسقط المال  
 (١) كسقوط نصف المهر على المطلق قبل الدخول .  
 وأما المهر؛ فان وجوبه قد سبق بال عقد على النكاح ، والطلاق  
 (٢) ان وقع لا ضرر للسيد ، وان لم يقع (يقع) ليس في الرجعة على السيد  
 ضرر . لأنها لا تنقصه في بدنه ولا في ماله ، واذا عادت المرأة  
 الى الزوج بعد بينونتها بانقضاء العدة قبل الرجعة ، أو كان  
 الطلاق باثنا فهو عنده على بقية الطلاق سواء تزوجت بعد  
 البينونة زواجا غيره أو لم تتزوج . وذلك أن الله عز وجل ملكه  
 ثلاث تطليقات فاذا طلقها بعضها فبانت منه ثم عادت اليه بنكاح  
 جديد فانما تزوجها وقد نقص عد دطلاقها واحدة ولو كانت تعود  
 اليه بثلاث لما حرمت عليه بعد عشرين مرة يطلقها ثم يتزوجها ،  
 وكان يجب أن يكون هكذا في الرجعية وهذا لا معنى له .  
 واذا كان الأمر على هذا لم يختلف الحكم بتزوجها زواجا ثانيا يدخل  
 بها ثم يطلقها . لأن الزوج الثاني جعل رافعا للتحريم الواقع  
 بالثلاث من هذا الوجه ، فاذا لم يكن الطلاق محرما بأن يكون  
 واحدة أو اثنتين استغنى عن محلل ،  
 واذا كانت ثلاثا احتيج الى محلل ولا يرفع الزوج الثاني تحريما  
 (٤) وانما يرفعه اذا كان تحريم (بأن كملت ثلاثا) .  
 (٥)

- 
- ١ = على بمعنى ( عن ) .  
 ٢ = النص في المخطوطة ( ) والطلاق ان يقع للسيد والا لم يضره )  
 لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم . ١٠ / من الأخير ١٢٢  
 ٣ = في ( خ ) ( والا لم يضره ) = = =  
 ٤ = في ( خ ) ( إذا لم يكن تحريما ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .  
 ٥ = ما بيت القوسين لا كمال المعنى .

( ١ )  
 وإذا حرمت الأمة المنكوحة على الزوج بثلاث ( أو ) بلعان ثم ملكها  
 لم يحل له وطؤها/با للعان أبداً ، ولا يحل له با لطلاق الثلاث  
 حتى تنكح زوجاً غيره ،

وهكذا إذا ظاهراً منها ، وهي زوجة ثم ملكها لم يوطأها بالملك  
 حتى يكفر . لأننا قد ذكرنا أن الوطء في الإماء بمنزلة العقد في المنكوحات  
 في إيجاب التحريم ونحوه ، وأن الملك لا يوجب الوطء لا محالة ،  
 فإذا كان نكاحها قد حرم عليه باللعان حرم عليه بالملك . لأن التحريم  
 قد ثبت باللعان المتقدم ، ثم لم يكن بعده ما يذفعه إلا الملك ،  
 والملك لا يوجب إباحة الوطء وهو باق على ما كان عليه من التحريم  
 وهكذا في الأمة المطلقة ثلاثاً ، وفي المظاهرة منها قد ثبت  
 أن وطأها حرام على الزوج ، ثم لم يكن بعده إلا الملك ، والملك  
 لا يبيح الوطء فهي باقية على التحريم المتقدم حتى تنكح زوجاً  
 غيره ، وفي الظهار حتى يكفر ، وكلما حكمنا له من الفراق في  
 نكاحه رفعه على جهة الفسخ فرجعت الفسوخ بكل حال إلى الزوج  
 بنكاح جديد ثم ( إذا ) فسخ حتى يكون ذلك ثلاثاً فللزواج  
 تجديد العقد من أصله حتى كأنه لم يكن . لا على أنه كان يحمل  
 با لطلاق والله أعلم :

١ = في ( خ ) ( أ م ) الظاهر ما أثبتته .

٢ = انظر صفحة ( ٦٥٧ )

٣ = في المخطوطة ( ثم فسخ ) لعل الصواب ما أثبتته والله أعلم .



( ١ )

## \*\*\* ( باب القول بالقافية ) \*\*\*

( ٣ )

( ٢ )

والذى ذكرنا في كتب العدد ، واللعان من ( ارادة ) الولد للقافة اذا وقع الاشكال بأن يقع عليها رجلان في طهر واحد فتأتي بولد لها يحتمل أن يكون لواحد منهما . فوجهه أن القول بالقافة من قديم ما كانت العرب تستعمله فأقروا عليه في الاسلام .

١- قال الحافظ ابن حجر : القافة : جمع قائف يقاف ثم فاء ، وهو الذى يعرف شبه الولد بالوالد بالأثار الخفية .

سمي بذلك ، لأنه يقفو الأشياء . أى يتبعها فكأنه مقلوب من القافي قال : قال الأصمعي هو الذى يقفوا الأثر ويقتافه قفوا وقيافة والجمع القافة . فتح الباري ١٨٥/٩ ، ١٢٠/١٢ ، ٥٧  
وقال الحاجي خليفة : القيافة على قسمين ، قيافة الأثر . ويقال لها العيافة وقيافة البشر . قال : وعلم القيافة علم باحث عن كيفية الاستدلال بهيئات أعضاء الجسم الى المشاركة ، والاتحاد في النسب والولادة وسائر أحوالهما ، والاستدلال بهذا الوجه مخصوص بينى مدلج من العرب فلا يمكن تعلمه وحكمة الاختصاص تؤول الى صيانة النسبة النبوية كما قال بعض الحكماء . وخص بهم لحصانة سنتهم ( نسبهم ) عما يورثه خيب الحسب وشوب النسب من فساد البذر وحصول هذا العلم بالحدس والتخمين لا بالاستدلال واليقين والله سبحانه وتعالى أعلم . وانما سمي به . أى قيافة البشر لأن صاحبه يتبع بشرة الانسان وجلده واعضائه واقدامه وهذا العلم لا يحصل بالدراسة والتعليم ولهذا لم يصنف فيه . وذكروا أن افليمون صاحب الفراسة كان يزعم في زمانه انه يستدل بتركيب الانسان على اخلاق نفسه : فأراد تلاميذ بقراط أن يمتحنوه به فصوروا صورة بقراط ثم نهضوا بها اليه وكانت يونان تحكم الصورة بحيث تحكى الصور من جميع الوجوه في قليل امره . وكثيره لأنهم يعظمون الصورة ويعبدونها فلذلك يحكمونها وكل الامم تبع لهم في ذلك ولذلك يظهر التقصير من التابعين في التصوير ظهورا بينا فلما حضروا عند افليمون ووقف على الصورة وتأملها وامعن النظر فيها قال هذا رجل يحب الزنا وهو لا يدري من هو فقالوا له كذبت هذه صورة بقراط . فقال لا بد لعلمي أن يصدق فاسألوه فلما رجعوا اليه ( واخبروه ) بما كان ، قال : صدق افليمون أنا أحب الزنا ولكن املك نفسي كذا في تاريخ الحكماء . كشف الظنون ١٣٦٦/٢

٢- انظر في صفحة ( ٧٧٣ ) .

٣- في المخطوطة ( ارادة ) الظاهر ما أثبتناه .

( ١ ) أسوة ( بنحوه من الديّة ) وحمل ( العاقلة ) وغيرها وهذا من الحكمة استصلاح  
القوم رجوعهم الى الاسلام وعلى هذا الوجه قال الله تعالى ( وكذلك أنزلناه  
حكما عربيا ) ( ٣ ) ولم تكن العرب تقبل ذلك الا بعد ظهور نفاذ القوم الذين  
كان فيهم هذا العلم بالاختيار الكثير الخارج وقوع الاصابة فيه على الاتفاق وكان  
هذا العلم ( خلق ) في بنى مدلج وبنى أسد فلما ظهر نفاذهم وكان علماءنا  
( لحكم ) ( ٦ ) الاشتراك في الاشارة شارك علوم الدين ووجب الرجوع اليه عند وقوع  
الاشكال على حسب ماجرت به عادة الناس من الرجوع في كل صناعاتهم الى أهلها  
المعروفين بالنفاذ فيه كالرجوع في قيم السلع الى العلماء بها وبأجناسها .  
والقائف أبعد نظرا من كل ما ذكرناه . لأنهم يعتمدون الى الولد فيلحقونه بأبيه  
وعمه وأخيه فلا يخلطون فالقلب الى قولهم أميل ( وأركن ) ( ٧ ) عند من عرف نفاذهم  
في صحة الحكم وفساد القول بالحق الولد بأبيه بأكثر من أب واحد .  
ولأنه لو جاز الحاق الولد بالواطئين جاز بالثلاثة فصاعدا فلا يحتاج مع ذلك الى  
القافة وعلى هذا المعنى اذا ألحق القافة الولد باثنين لم يقبل قولهم لمخالفة  
النصوص ، وموجب الشريعة ، وحكم الحاكم في مثل هذا مردود وانما القافة ضرب  
من ضروب الحكم فلا يقبل من القائف الا مالا يخالف الشريعة .

١- في ( خ ) ( أسوة محره بالدية ) الظاهر ما أثبتته والله أعلم .

٢- في ( خ ) ( وحمل القافة ) تحريف .

٣- الآية من سورة الرعد ( ٣٧ ) وتام الآية ( وكذلك أنزلناه حكما عربيا ولئن اتبعت

أهواءهم بعد ما جأك من العم مالك من الله من ولي ولا واق ) .

أى : ومثل ذلك الانزال في المشتمل على أصول الديانات المجمع عليها ( أنزلناه حكما )

يحكم في القضايا والوقائع بما تقتضيه الحكمة ( عربيا ) مترجما بلسان العرب ليسهل

فهمه وحفظه . وانتصابه على الحال : / أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١ / ٢٥٩

٤- في ( خ ) ( خلط ) تحريف .

٥- قال الحافظ ابن حجر : وليس ذلك خاصا بهم على الصحيح وقد أخرج يزيد

بن هارون في الفرائض بسند صحيح الى سعيد بن المسيب أن عمر كان قائفا .

أورده في قصته ، وعمر قرشي ليس مدلجيا ولا أسد بالأسد قريشا ولا أسد خزيمية ) أنظر الفتح ١٢ / ٥٧

٦- في ( خ ) ( على الحكم ) .

٧- في ( خ ) ( ركن ) .

وبعد / فقد تم بفضل الله تعالى وتيسيره تحقيق هذا القدر من كتاب  
 محاسن الشريعة للإمام أبي بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الشافعي  
 الكبير من أول الكتاب إلى هنا آخر كتاب النكاح باب القول بالقائه  
 فله الحمد أولاً وآخراً وبنعمته تتم الصالحات . وهذا العمل جهد متواضع  
 أرجو الله تعالى وأسأله أن يجعله عملاً صالحاً خالصاً أتقرب به إليه  
 وقد بذلت جهدي واجتهدت في تصويبه أخطائه وتحقيق مسأله مبلغ  
 علمي فما كان صواباً فمن الله وبتوفيقه وما كان خطأً فهو مني واستغفر  
 الله منه ، ورحم الله تعالى من نظرفيه بعين الانصاف وأطلعني على الخطأ  
 وأصلح واني لجد يرأى أنشد قول القائل :

حمدت الله حين هدأ فؤادي : : لما أبديت مع عجزى وضعفي  
 فمن لي بالخطأ فأرد عنه : : ومن لي بالقبول ولو بحرف  
 وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله  
 وصحبه أجمعين

سبحان ربك رب العزة هما يصفون  
 وسلام على المرسلين  
 والحمد لله  
 رب العالمين

## الخاتمة

الحمد الذى بفضلته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، وامام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد /

فقد تم بفضل الله وتوفيقه تحقيق هذا القدر من كتاب ( محاسن الشريعة ) للامام القفال الشافعي الكبير . وأذكر هنا أبرز ما توصلت اليه من النتائج من خلال دراستي للمؤلف وكتابه .

### المؤلف

١ = ان الامام القفال ابا بكر محمد بن علي بن اسما عيل القفال الشافعي الكبير يعتبر من أبرز علماء الاسلام عامة ومن أشهر علماء الشافعية خاصة، ومن أصحاب الوجوه في المذهب، وأشتهر بسبب موقفه المشهورة في الدفاع عن الاسلام بسيفه وقلمه كما يظهر ذلك في قصيدته المشهورة في الرد على منظومة نفقور، وفي رحلاته الى الثغور، والى مراكز العلوم في المدن الاسلامية . عاش في القرن الرابع الهجري وجزءاً قليلاً من القرن الثالث الهجري التي هي أزهى القرون الاسلامية، وخيرها وأكثرها ازدهاراً للعلوم الاسلامية في شتى المجالات .

٢ = اشتهر بهذه النسبة ( القفال الشافعي ) علماء بلاد ما وراء النهر وهم كثيرون . لهذا حصل التباس في الفرق بينهم في بعض الأمور حتى عند الباحثين والمحققين وخاصة بين القفال الصغير المرزوي والقفال الكبير الشافعي . لهذا نسب بعض العلماء بعض مؤلفات القفال الصغير الى القفال الكبير وقد أوضحت ذلك في صفحة ( ٢٨ ) وكذا حصل التباس بين ابي بكر محمد بن أحمد القفال الشافعي فخر الاسلام صاحب حلية العلماء، وبين القفال الكبير في اللقب حيث لقب بعض العلماء المعاصرين القفال الكبير بلقب فخر الاسلام . وقد أوضحت ذلك في صفحة ( ٢٧ ) .

٣ = انهم الامام القفال بميله الى مذهب الاعتزال، ومن خلال البحث توصلت الى أن صلاتهم به أمر لا يخرجهم عن دائرة أهل السنة والجماعة . وأنه قد رجع عما أنتم به، وقد صرح بذلك الامام السبكي في الطبقات .

٤ = الامام القفال له مؤلفات كثيرة كما وصفه الواصفون بذلك . قال أبو اسحاق الشيرازي في الطبقات: ( له مؤلفات كثيرة ليس لأحد مثلها ) \* ! وقيل، أنه أول من ألف في الجدل الحسن لكن الذى عرف من مؤلفاته قليل، والموجود منها أقل : من ذلك .

١ = محاسن الشريعة : فهو الذى معنا .

٢ = تفسير القرآن العظيم : مفقود

٣ = أدب القاضي على مذهب الشافعي : مفقود

٤ = شرح رسالة الشافعي : مفقود

٥ = كتاب حسن في الاصول : مفقود

٦ = دلائل النبوة : مفقود

٧ = جوامع الكلم في الحديث والمواعظ والحكم : يوجد في بلدية الاسكندرية برقم ( ٣٠٤٤ ) .

٨ : قصيدة هجاء رد بها على منظومة نفقور : مطبوعة في الطبقات الكبرى لسبكي في ترجمة القفال .

وبالجملة فقد شملت نتائج الدراسة لحال المؤلف ذكر العصر الذى عاش فيه تناولت فيه الحالة السياسية والاجتماعية

والحال العلمية في عصره . ودور الامام القفال فيه من جهاده بالسيف ، ونشره للعلوم الاسلامية بالعلم كما شملت حياة المؤلف ( اسمه ، نسبه ، وكنيته ، وموطنه ) وما اشتهر به .  
والفرق بينه وبين غيره من الفقهاء والشاشين ، وصفاته الخلقية ، وتاريخ وفاته وولادته ، وأشهر رحلاته العلمية ورحلاته الى الثغور ، وذكر شيوخه وتلاميذته ، ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه وعقيدته ومذهبه ومؤلفاته .

### الكتاب المحقق :

قد توصلت نتائج الدراسة حول الكتاب ومنهج المؤلف فيه الى الأمور التالية .

١- اسم الكتاب ( محاسن الشريعة ) فهو كتاب نفيس وسفر قيم ينبغي لطالب العلم الاطلاع عليه . فهو كتاب جامع بين الفقه والمحاسن فهو من أحسن ما ألف في هذا المجال حسب اطلاعي . اختصر المؤلف فيه على أهميات الأحكام دون الفروع وعلى مذهب الشافعي دون غيره وان كان يذكر في بعض الأحيان المذاهب الأخرى . وقد توصلت الدراسة الى أنه من مؤلفات القفال الشاشي الكبير باجماع المترجمين له ، ولم يذكر أحد منهم خلافاً في ذلك .

٢- اتضح من خلال استعراض مسائل الكتاب أن الامام القفال يتصف بالمنهجية ، وعدم التعصب لمذهبه يظهر هذا عندما يذكر المذاهب الأخرى فانه يشير الى حسنها وجوازها في العقول من غير تعصب لمذهبه وكثيراً ما يقول بعد ذكر أقول الآخرين ( ( وكل واحد منها جائز غير مستكبر ) ) كما في صفحة ( ٣٤ ) .  
٣- ظهر من خلال الدراسة أن القفال لا يكثر نقولاً وتصل الى حد الندرة ، كما لا يصرح أحداً من العلماء باسمه وانما يقول . قال بعض العلماء : وذهب بعض أهل العلم الى كذا ، ومن أصحابنا من قال كذا : من غير تصريح لاسم .

٤- كشفت الدراسة بأن الامام القفال متساهل في الاستدلال بالأحاديث الضعيفة بل بالموضوعات كما في صفحة ( ٢٤٤ )

كما يروى الأحاديث الصحيحة بصيغة التمريض كما في صفحة ( ١٦٠ )

هذا مع أنه امام في الحديث كما وصفه الواصفون له بذلك لكن كما يقال : لكل جواد كبوة . هذا فقد حاولت ما استطعت أن أتحرى الصواب وأن يخرج هذا الكتاب على الصورة التي وضعها مؤلفه والتي أقرب صورة لذلك ، وما وقعت فيه فهو بتوفيق الله تعالى ، وما أخطأت فيه فهو مني فمؤلفه منه برئ وأستغفر الله منه ولأذكر ما بذلت فيه من الوقت والجهد . لأن ذلك في عمل الطعانت أرجو الله أن يجعله عملاً صالحاً متقبلاً لنا فعلاً يوم لا ينفع فيما لولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم . سوى أنني أحب أن أشير الى الصعوبات التي واجهتني أثناء التحقيق على نسخة واحدة كانت مليئة بالتحريفات والتصحيحات والسقطات وما زاد صعوبة فوق هذا

أن المؤلف في ذكره محاسن الشريعة كان نسيجاً وحده ، وقلما يذكر أقوال العلماء ، والناقلون عنه قليلون أي في مجال ذكر المحاسن . أما ما يذكره من الأحكام اذا حصل فيها خطأ وتحريف فتحل المشكلة بالرجوع

الى مما در الشافية

وزيادة على ما تقدم أن النا سخ يظهر أنه غير متمكن من اللغة العربية حيث وجدت كثيرا ما يخالف قواعد اللغة العربية مما لا يمكن أن يكون من المؤلف بأى حال من الأحوال وكذلك تبديل حرف مكان حرف كما في مثال صفحة ( ٨٣ ) . هذا بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء التحقيق أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن لا يذهب عملي سدى وأن يكتب لي بفضلته ورحمته بعض الثواب ، وأن عملي هذا جهد متواضع ويعتبرا تطفلا من مثلي أن أمد يدي وقلمي بالتصحيح أو بالتصويب والاستدراك الى هذا السفر القيم لمثل هذا الامام الجليل المشهود له بالامامة في فنون ، ولكن الذي حملني على هذا التطفل مع قلعة بضاعتي الرغبة في الخير وطلب المشاورة مع المؤلف على مبادئه الكريمة ، وان كانت هذه المشاورة كقطرة من بحر أو رشقة من ديم والتطلع الى اخراج هذا الكتاب الذي ظل في عالم المخطوطة نحو اثني عشر قرنا الى عالم المطبوعات ان شاء الله تعالى والى النور بعد أن كان لا يعرفه الا قليل من أهمل الاختصاص ، ، ورحم الله المؤلف الذي ترك لنا هذه الثروة العظيمة ربنا اغفر لنا <sup>ولاخواننا</sup> الذين سبقونا بالايما ن ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم . ولا يفوتني بعد هذا أن أشكر فضيلة الدكتور أستاذ يوسف عبد المقصود الذي نبهني على تدارك بعض الأمور منها هذه الخاتمة جزاه الله خير الجزاء ، وكان خير خلف لخير سلف ورحم الله أستاذي ، الشيخ محمود عبد الدائم الذي أشرف على هذه الرسالة ووافته المنية قبل أن يرى مناقشتها رحمه الله رحمة واسعة وأدخله فسيح جناته وصلى اللهم على عبده وصفيه من خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المحقق

الفن

١٠ فهرس الآيات القرآنية .

١١ فهرس الأحاديث النبوية .

١٢ فهرس الأعلام .

١٣ فهرس الأبيات الشعرية .

١٤ فهرس المصادر والمراجع .

١٥ فهرس الموضوعات .



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

| <u>الصفحة</u> | <u>رقم الآية</u> | <u>السورة</u> | <u>الآية</u>                         |
|---------------|------------------|---------------|--------------------------------------|
| ١١٨           | ٢٥١              | (البقرة)      | ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض      |
| ٣١٣، ١٢٨      | ١٨٥              | = =           | فمن كان منكم مريضا أو على سفر        |
| ١٣١           | ١٠٣، ١٠٢         | = =           | فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان     |
| ١٥٣           | ٢٢٢              | = =           | يسألونك عن المحيض                    |
| ١٥٥           | ٢٢٢              | = =           | ان الله يحب التوابين                 |
| ٤٣٥، ٢٣١      | ٢٦١              | = =           | مثل الذين ينفقون اموالهم             |
| ٣٠٣، ٢٣٢      | ١٨٥              | = =           | ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله        |
| ٢٥٦           | ٢٣٨              | = =           | حافظوا على الصلوات والصلاة           |
| ٢٧٤           | ٢٥٥              | = =           | ولا يؤوده حفظهما وهو العلي           |
| ٣٣٠           | ١٨٣              | = =           | يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام |
| ٣٤٠           | ١٨٧              | = =           | فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط    |
| ٣٤٩           | ٤٣               | = =           | وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة          |
| ٣٨٧، ٣٥٤      | ١٩٦              | = =           | فمن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه |
| ٣٥٨           | ١٩٨              | = =           | فاذا افضتم من عرفات فاذا كروا الله   |
| ٣٦٠           | ٢٠٣              | = =           | فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه       |
| ٣٦٧           | ٤٠               | = =           | يا بني اسرائيل اذكروا                |
| ٣٧٠           | ١٥٨              | = =           | ان الصفا والعمرة من شعائر الله       |
| ٣٧٧           | ١٩٧              | = =           | فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق   |
| ٣٨٠           | ١٩٦              | = =           | ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى      |
| ٤٤٦           | ١١٦              | = =           | كتب عليكم القتال وهو كره لكم         |
| ٥٦٧، ٥٦٤      | ١٣٨              | = =           | صيفك الله ومن أحسن من الله صيفك      |
| ٥٦٩           | ١٢٤              | = =           | قال انى جاعلك للناس اماما            |
| ٥٨٤           | ١٥٦              | = =           | فغدية من صيام أو صدقة أو نسك         |

(آل عمران)

|     |       |     |                                   |
|-----|-------|-----|-----------------------------------|
| ٣٥٠ | ٩٧-٩٦ | = = | ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة    |
| ٣٥٢ | ٦٧    | = = | ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا |
| ٣٥٢ | ٩٥    | = = | قل صدق اللغاتبعوا ملة ابراهيم     |
| ٣٩٣ | ١٨٣   | = = | إن الله عهد الينا ألا نؤمن لرسول  |
| ٤٨٩ | ١٨١   | = = | لقد سمع الله قول الذين قالوا      |
| ٤٩٣ | ١٣٥   | = = | واذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم  |

| <u>الصفحة</u> | <u>رقم الآية</u> | <u>السورة</u> | <u>الآية</u>                      |
|---------------|------------------|---------------|-----------------------------------|
| ٤٩٣           | ١٣٦              | (آل عمران)    | فلما وضعتها قالت ربي اني          |
| ١٣١           | ٣١               | (النساء)      | ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه     |
| ١٥٣           | ١٠٢              | = =           | ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى     |
| ٦٠٠           | ٣                | = =           | وان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة      |
| ٦٦١           | ٤                | = =           | واتوا النساء صدقاتهن نحلة         |
| ٦٦٢           | ٢٤               | = =           | فما استمتعتم بهن فاتوهن           |
| ٦٩٦           | ٢٠-٢١            | = =           | وان اريدتم استبدال زوج مكان زوج   |
| ١٣٦           | ٩١               | (المائدة)     | انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم   |
| ١٥٥           | ٦                | = =           | ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج   |
| ١٧٨           | ٦                | = =           | اذا قمتم الى الصلاة               |
| ٣١٣           | ٣١               | = =           | اذ قريا قريبا فاقبل من احدهما     |
| ٤٠٠           | ٢                | = =           | يا ايها الذين آمنوا لا تحلوا      |
| ٥٨٠           | ٨٩               | = =           | لا يؤاخذكم الله بالغوا في ايمانكم |
| ١٣٥           | ١٩               | (الأنعام)     | وأوحى الي هذا القرآن              |
| ٢٣١           | ١٦٠              | = =           | من جاء بالحسنة فله عشر امثالها    |
| ٣٦٧           | ١٧٢              | (الأعراف)     | واذ اخذ ربك من بني آدم            |
| ٤١١           | ٨٧               | = =           | فاصبر حتى يحكم الله بيننا وهو     |
| ٤٩٧           | ١٥٧              | = =           | ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم      |
| ٥٨٢           | ٢٦               | = =           | يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباسا  |
| ٢٤٥           | ٣٨               | (الأنفال)     | قل للذين كفروا ان ينتهوا          |
| ٤٨٢           | ٤١               | = =           | واعلموا انما غنمتم من شيء فان     |
| ١٥٩           | ٢٨               | (التوبة)      | انما المشركون نجس فلا يقرب        |
| ٣٠٧           | ٣٩               | = =           | الاتغفروا يعذبكم عذابا اليما      |
| ٤٨٩، ٤٠٨      | ٦٠               | = =           | انما الصدقات للفقراء والمساكين    |
| ٤٢٦           | ٢٥               | = =           | ويوم حنين اذا اعجبتكم كثرتكم      |
| ٤٤٨           | ٢٤               | = =           | قل ان كان اباؤكم وابناؤكم         |
| ٤١٢           | ١٠٩              | (يونس)        | واتبع ما يوحى اليك واصبر حتى      |
| ٤١٢           | ٤٥               | (هود)         | رب ان ابني من اهلي وان            |
| ٤٩٦           | ٥                | (ابراهيم)     | ان في ذلك لايات لكل صبار          |
| ١٢٠           | ١٩               | (الحجر)       | وانبتنا فيها من كل شيء موزون      |
| ٥٧٢           | ٧١               | = =           | لعمرك انهم لفي سكرة يعمهمون       |

| الصفحة   | رقم الآية | السورة     | الآية                                          |
|----------|-----------|------------|------------------------------------------------|
| ٣٥٢      | ١٢٣       | (النحل)    | ان ابراهيم كان امة قانتا لله حنيفا             |
| ٤٤٧      | ١٢٥       | = =        | ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة       |
| ٥٧٣      | ٩١        | = =        | واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان |
| ١٤٦      | ١٣        | (طه)       | فادخل نعليك انك بالوادى المقدس طوى             |
| ٤٤٧      | ٤٠        | (الحج)     | ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت          |
| ٣٩٣، ٣٠٣ | ٣٧        | = =        | لن ينال الله لحومها ولا دماؤها                 |
| ٣٠٨      | ١١        | = =        | ومن الناس من يعبد الله على حرف                 |
| ٣٥٠      | ٢٤        | = =        | ولكل امة جعلنا منسكا ليجعلوا اسم الله          |
| ٣٥٦      | ٢٧-٢٦     | = =        | واذ بوأنا لابراهيم مكان البيت                  |
| ٣٧٦، ٣٦٢ | ٢٧        | = =        | واذن في الناس بالحج يأتوك رجالا                |
| ٣٦٦      | ٧٣        | (المؤمنون) | وانك لتدعوهم الى صراط مستقيم                   |
| ١٣١      | ١٠٢       | = =        | فمن ثقلت موازينه فأولى به المكملون             |
| ٢٧٥      | ٤٥        | (النور)    | والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يعشى         |
| ٣٤٨      | ٣٧-٣٦     | = =        | يسبح له فيها بالغدو والاصوال                   |
| ٥٧٥      | ٨-٧       | = =        | والخامسة ان لعنت الله عليها ان كيان            |
| ٦٥٧، ٦٥٤ | ٣٢        | = =        | وانكحوا الايامى منكم والصالحين                 |
| ٦٢١      | ٥٤        | (الفرقان)  | وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا    |
| ٢٦٨      | ٤٥        | (العنكبوت) | واقم الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء          |
| ٦٢١      | ٢١        | (المبرور)  | جعل لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها         |
| ٦٣٤      | ١٤        | (لقمان)    | ان اشكر لي ولوالديك                            |
| ٦٦٢      | ٥٠        | (الأحزاب)  | وأمرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد       |
| ٣٥٨      | ٩-٨-٧     | (غافر)     | الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون             |
| ١٢٠، ١١٩ | ٢٧        | (الشورى)   | ولكن ينزل بقدر ما يشاء                         |
| ١١٨، ١١٧ | ٣٢        | (الزخرف)   | ليتخذ بعضهم بعضا سخريا                         |
| ٤٥٢      | ٢١        | (الجاثية)  | أم حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم         |
| ٤٨٩      | ٣٨        | (محمد)     | والله الغنى وأتم الفقراء                       |
| ١٢٠      | ٤٩        | (القمر)    | انا كل شئ خلقناه بقدر                          |
| ١٢٢      | ٢٥        | (الحديد)   | ولقد أرسلنا رسلا بالبينات                      |
| ٤٨٧      | ٧         | (الحشر)    | وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه   |
| ١٥٢      | ٢         | (الجمعة)   | هو الذى بعث في الاميين رسولا                   |

| <u>الصفحة</u> | <u>رقم الاية</u> | <u>السورة</u> | <u>الآية</u>                               |
|---------------|------------------|---------------|--------------------------------------------|
| ٣٠٣           | ٩                | (الجمعة)      | واذا نودى للصلاة من يوم الجمعة             |
| ٧٦٢           | ٤                | (الطلاق)      | وللآتي يئس من المحيض من نسائكم فعدتهن      |
| ٣٣٠           | ١٠               | (الملك)       | وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في اصحاب |
| ١٤٤           | ٤                | (المدثر)      | وشيابك فطهر                                |
| ٣١٥           | ٢٦-٢٥            | (المرسلات)    | ألم نجعل الأرض كفاتا احياء وأمواتا         |
| ٣١١           | ٩-٨-٧            | (التكوير)     | فاذا برق البصر وخسف القمر                  |
| ٣٦٦           | ٥                | (البينة)      | وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين |
| ٤١٠           | ١                | (العاديات)    | والعادييات ضحبا                            |

تمت فهرس الآيات القرآنية

بحمد الله

فهرس الأحاديث النبوية

(( فهرس الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب ))

| الصفحة | الحديث                                              |
|--------|-----------------------------------------------------|
| ١٤٩    | ١ = ان الطوافاً لبيت مثل الصلاة                     |
| ١٥٢    | ٢ = انا امة امية لانكتب ولا نحسب                    |
| ١٥٦    | ٣ = اذا توضأ العبد المسلم                           |
| ١٦٨    | ٤ = ان المؤمن اذا كان في الصلاة                     |
| ١٧١    | ٥ = ان العينين وكاء للسه                            |
| ١٨١    | ٦ = اذا انتعل احدكم                                 |
| ١٨٣    | ٧ = انه خرج لحاجته فاتبعه                           |
| ٢٠٠    | ٨ = اذا دبح الايهاب فقسد                            |
| ٢٠١    | ٩ = اتبعت النبي (ص) وخرج لحاجته                     |
| ٢٠٤    | ١٠ = اذا شرب احدكم فلا يتنفس                        |
| ٢٢٤    | ١١ = اعتم رسول الله (ص) ليلة بالعشاء                |
| ٢٤٤    | ١٢ = ان النبي كان اذا اشفق من الحاجة                |
| ٢٦٠    | ١٣ = اذا كان احدكم في الصلاة فانه يحتاج             |
| ٢٦٦    | ١٤ = اذا قال المؤذن الله اكبر فقال احدكم            |
| ٢٧١    | ١٥ = اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد             |
| ٢٧٢    | ١٦ = أيها الناس انه لم يبق من مبشرات النبوة         |
| ٢٨٣    | ١٧ = امرت ان اسجد على اربعة اعظم                    |
| ٢٩٦    | ١٨ = أول جمعت جمعت بالمدينة كانوا اربعين            |
| ٣٠٤    | ١٩ = التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثانية |
| ٣٠٧    | ٢٠ = اذا صلى الجمعة فليصل بعدها اربعاً              |
| ٣٠٧    | ٢١ = افضل الدعاء دعاء يوم عرفة                      |
| ٣١١    | ٢٢ = ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله             |
| ٣١٨    | ٢٣ = ايهم اكثر اخذاً للمقرآن                        |
| ٣١٩    | ٢٤ = اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبين              |
| ٣٢٠    | ٢٥ = ان الروح اذا قبض تبعه البصر                    |
| ٣٢٢    | ٢٦ = رأيت النبي (ص) و ابا بكر وعمر يمشون            |
| ٣٣٥    | ٢٧ = أيام التشريق ايام اكل وشرب                     |
| ٣٣٩    | ٢٨ = أفطر الحاجم والمحجوم                           |

## المسئفة

## الحديث

- ٣٤٠ = ٢٩ إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه
- ٣٥٧ = ٣٠ الشعث التفلس
- ٤٤٣ = ٣١ = امر رسول الله (ص) ان يخرص العنب
- ٤٦٤ = ٣٢ = اجتنبوا السبع الموبقات
- ٣٩٥ = ٣٣ = الصدقة تقع بيد الله قبل ان تقع بيد
- ٤٠٤ = ٣٤ = اذا دخل العشر واراد احدكم ان يضحي
- ٤٠٨ = ٣٥ = انك ستأتي اهل الكتاب
- ٥٠٧ = ٣٦ = الحية فاسقة والعقرب فاسقة والفأر فاسقة
- ٥٣٠ = ٣٧ = اذا اكل احدكم فليذكر اسم الله تعالى
- ٥٣٠ = ٣٨ = ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني
- ٥٣٢ = ٣٩ = انهسو اللحم نهسا
- ٥٣٣ = ٤٠ = اما انا فلا آكل متكئا
- ٥٣٥ = ٤١ = اذا اكل احدكم فلا يمس يده حتى يلعقها
- ٥٣٤ = ٤٢ = الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه
- ٥٣٦ = ٤٣ = ان النبي (ص) كان يقبلها وهي صائم
- ٥٣٦ = ٤٤ = أصابنا عام سنة مع ابن الزبير ورزقنا تمرا
- ٥٤٣ = ٤٥ = ان النبي اختنث السقاء وشرب منه
- ٥٦٢ = ٤٦ = الغلام مرتين يعقيقة بذبح عند يوم السابع
- ٥٦٦ = ٤٧ = ان رسول الله نهى عن القزع
- ٥٦٧ = ٤٨ = اختتن ابرهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين
- ٥٧٠ = ٤٩ = ان سارة غضبت على هاجر فحلفت لتقطع
- ٥٧٥ = ٥٠ = ان العقداد استقرض من عثمان مال فتحاكما
- ٦٠١ = ٥١ = انظر اليها فانه اجدر ان يؤدم بينكم
- ٥٣٧ = ٥٢ = اذا اجاءكم من ترضون امانته ودينه فأنكحوه
- ٦٣٧ = ٥٣ = ان ابا حذيفة ابن ربيعة ابن عبد شمس تبني
- ٦٨٣ = ٥٤ = انه ليس بك على اهلك هو ان
- ٧٦١ = ٥٥ = ان الولد يكون اربعين يوما نطفة
- ٧٦٦ = ٥٦ = ان حبان ابن منقذ طلق امرأته
- ٧٧٠ = ٥٧ = ان رجلا خرج ليصلي مع قومه صلاة العشاء
- ٤٠١ = ٥٨ = بعث رسول الله (ص) بست عشر بدنة مع رجل
- ٢٥٨ = ٥٩ = ثلاث ساعات كان الرسول (ص) بينها ان نصلي



## المصحة

## الحديث

- ٦٠ = جامعوهن في البيوت  
٦١ = حبيب الى من الدنيا النساء والطيب  
٦٢ = ذمة المسلمين واحــــدة  
٦٣ = رأيت عليا رضي الله عنه ضحك على  
٦٤ = رأيت النبي (ص) و ابا بكر وعمر يمشون ( مكرر )  
٦٥ = رأى النبي (ص) يجتز  
٦٦ = زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث  
٦٧ = سرعت العشي تذهب بهاء المؤمن  
٦٨ = صلى الصلوات يوم الفتح  
٦٩ = صلوا كما رأيتوني أصلي  
٧٠ = غرة عبد أو أمة  
٧١ = فيه اجتمع خلق ابيك آدم  
٧٢ = فرض زكاة الفطر من رمضان  
٧٣ = فرقوا عن المنية وأجعلوا الرأس رأسين  
٧٤ = فاتيت به النبي (ص) فسماه ابراهيم  
٧٥ = قالت فاطمة لرسول الله (ص) اني لأطهر  
٧٦ = قدم رسول الله (ص) واصحابه مكة  
٧٧ = قال : امك  
٧٨ = كان الناس ينتابون  
٧٩ = كان رسول الله (ص) يأمرنا اذا كنا  
٨٠ = كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم  
٨١ = كنت نهيتكم عن الانتباز الا في الاسقية  
٨٢ = كان رسول الله (ص) ينقع له الزبيب  
٨٣ = كان (ص) يأكل بثلاث اصابع  
٨٤ = كم تصبر المرأة عن الزوج  
٨٥ = كان في بريدة ثلاث سنين  
٨٦ = لو تركته لكان الماء ظاهرا  
٨٧ = لما اتى خليل الله ابراهيم  
٨٨ = لكم ان تحشروا ولا تعشروا  
٨٩ = لولا ان أشق على امتي  
٩٠ = لولا ان اشق على امتي لأمرتهم

## الصفحة

## الحديث

- ٢٦٤ = ٩١ = لما أمر النبي (ص) بالناقوس
- ٣٣٢ = ٩٢ = لا يديد خل الجنة الا مؤ من
- ٣٨٠ = ٩٣ = لا تلبسوا القميص والعمائم
- ٤٢٠ = ٩٤ = ليس فيما دون خميس ذرود صدقة
- ٤٣٢ = ٩٥ = ليس فيما دون خمس اواق صدقة
- ٤٤٥ = ٩٦ = لا تقطعوا اللحم بالسكين
- ٥٤٥ = ٩٧ = لعن رسول الله (ص) المتشبهين من
- ٥٥٥ = ٩٨ = لا يمشي احدكم في نعل واحد لينتعلهما
- ٦٣٢ = ٩٩ = لا تحجبي فانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
- ٦٣٥ = ١٠٠ = لا تحرم الرضعة او الرضعتان
- ٦٣٩ = ١٠١ = لا تجمع بين المرأة وعمتها
- ٦٩١ = ١٠٢ = لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا
- ٧٣٨ = ١٠٣ = لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر
- ٧٣٩ = ١٠٤ = لا عدوى : فقام اعرابي
- ٧٨٣ = ١٠٥ = لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
- ٢٣٧ = ١٠٦ = مروا اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع
- ٢٨٠ = ١٠٧ = من صلى خلفه الامام فان قرأه الامام له قرأه
- ٣٠٧ = ١٠٨ = من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا
- ٣١٨ = ١٠٩ = ما من مكلم يكلم في سبيل الله
- ٣٤٠ = ١١٠ = من اكل او شرب ناسيا فلا يفطر فانما رزقه الله
- ٣٦١ = ١١١ = من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق
- ٣٠٢ = ١١٢ = من تصدق بعدل تمرة
- ٤٣١ = ١١٣ = فان اطاعوك لذلك فاياك وكرائم اموالهم
- ٥٧٤ = ١١٤ = من حلف بغير الله فقد اشرك
- ٥٨٤ = ١١٥ = ما كنت ارى الوجع اوما كنت ارى الجهد
- ١١٦ = ان ابا بكر كتب به هذا الكتاب
- ٤٩٨ = ١١٧ = نهى رسول الله (ص) عن اكل كل ذي
- ٥٠٤ = ١١٨ = نهى رسول الله (ص) عن اكل الجلال
- ٥٠٤ = ١١٩ = نهى عن قتل اربع من الدواب
- ٥٢٧ = ١٢٠ = نهى رسول الله (ص) ان يخلط الزبيب
- ٥٤٠ = ١٢١ = نهى رسول الله (ص) عن الشرب من فم

الصفحةالحديث

|     |   |                                                  |
|-----|---|--------------------------------------------------|
| ٥٤٠ | خ | ١٢٢ = نهى (ص) عن الشرب من ثلث                    |
| ٦٨٨ |   | ١٢٣ = نهى رسول الله (ص) عن يعزل عن الحرمة        |
| ١٦٠ |   | ١٢٤ = ولو كان مطعم ابن عدي حيا                   |
| ٣٥٧ |   | ١٢٥ = ويلكم قد قد : فيقولون الا شريكا هو تملكه   |
| ٣٦٦ |   | ١٢٦ = والله اعلم انك لا تنفع ولا تضر             |
| ٣٧٣ |   | ١٢٧ = ويقولون اذا قبلوا الحجر ( اللهم ايماننا بك |
| ٥١٦ |   | ١٢٨ = والشاة ان رحمتها رحمتك الله                |
| ١٦١ |   | ١٢٩ = يقرأ في المغرب يا طور                      |
| ٢٦٣ |   | ١٣٠ = يا بلال قم فناد بالصلاة                    |
| ٣٣٧ |   | ١٣١ = يا عائشة هل عندكم شيء                      |
| ٤٤٨ |   | ١٣٢ = يا ابا ذر اعيرته بأمه ؟ انك امرؤ فيك       |
| ٥٣٠ |   | ١٣٣ = يا غلام سم الله ، وكل من يمينك ،           |
| ٥٣١ |   | ١٣٤ = يا عكراش كل من موضع واحد                   |

(( فهرس الأحاديث والآثار الواردة في الهامش ))

| الصفحة   | الحديث                                   |
|----------|------------------------------------------|
| ٨٨       | ١ = الله أكبر                            |
| ٩٤       | ٢ = أنا أولى الناس                       |
| ١٣١      | ٣ = اتقوا فراسة المؤمن                   |
| ١٣٣      | ٤ = ان أناسا من اهل العراق               |
| ١٣٧      | ٥ = ان الحلال بين وان الحرام بين         |
| ١٥٢      | ٦ = اني كرهت أن أذكر الله الا على طهر    |
| ١٦٢      | ٧ = انما امرت بالوضوء                    |
| ١٦٣      | ٨ = أتوضأ من لحوم الغنم                  |
| ١٦٣      | ٩ = أنتوضأ من لحوم الابل                 |
| ١٦٥      | ١٠ = العينان وكاء السـ                   |
| ١٦٦      | ١١ = ان النبي (ص) قبل امرأة من نساءه     |
| ١٦٦      | ١٢ = اذا مس احدكم ذكره فليتوضأ           |
| ١٦٧      | ١٣ = اذا افضى احدكم الى ذكره             |
| ١٧٣      | ١٤ = انما علينا الوضوء مما يخرج          |
| ١٧٥      | ١٥ = انما الماء من الماء                 |
| ١٧٥      | ١٦ = اذا جلس بين شعبها الاربع            |
| ١٧٦      | ١٧ = اذا اقبلت الحيضة                    |
| ١٧٦      | ١٨ = انها كانت تغسل من ثوب رسول الله (ص) |
| ١٨٠      | ١٩ = اذا استيقظ احدكم من نومه            |
| ١٨١      | ٢٠ = الصعيد الطيب وضوء المسلم            |
| ١٨١      | ٢١ = انه كان يعجبه التيمن                |
| ١٨٨      | ٢٢ = انما يكفيك هكذا وضرب يده على        |
| ١٨٩      | ٢٣ = ان الصعيد الطيب طهور المسلم         |
| ١٨٩      | ٢٤ = التيمم وضوء المسلم                  |
| ١٩٠      | ٢٥ = الماء طهور لا ينجسه شيء             |
| ١٩١      | ٢٦ = اذا كان الماء قلتين                 |
| ١٩٤، ١٩٢ | ٢٧ = اذا ولغ الكلب في اناء احدكم         |
| ٢٠١      | ٢٨ = الاستنجاء بثلاث احجار أو بثلاث      |
| ٢٠١      | ٢٩ = ابغني احجارا استنفض بها             |
| ٢٠٣      | ٣٠ = اذا شرب احدكم فلا يتنفس             |
| ٢٠٤      | ٣١ = انه كان يحمل اداوة لوضوءه           |

| الصفحة   | الحديث                                        |
|----------|-----------------------------------------------|
| ٢٠٥      | ٣٢ = اتى النبي (ص) الثغائط فامرني ان آتية     |
| ٢٠٦      | ٣٣ = اذا وطئ احدكم بنعله الاذى                |
| ٢٠٦      | ٣٤ = اذا جاء احدكم الى المسجد                 |
| ٢٠٨، ٢٠٧ | ٣٥ = انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ      |
| ٢١٠      | ٣٦ = الطهور شيطرا لا يسمان                    |
| ٢١٠      | ٣٧ = اذا توضأ العبد المسلم                    |
| ٢١٧      | ٣٨ = اذا كان دم الحيض فانه دم أسود            |
| ٢٢٠      | ٣٩ = الاألنا الليل                            |
| ٢٢٨      | ٤٠ = الصلاة اول ما فرضت ركعتين                |
| ٢٣٣      | ٤١ = الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة               |
| ٢٣٣      | ٤٢ = ان رسول الله (ص) وقف يوم النحر           |
| ٢٣٤      | ٤٣ = انه صلى الاستسقاء                        |
| ٢٣٤      | ٤٤ = انه خرج للاستسقاء ولم يصل                |
| ٢٣٤      | ٤٥ = انه خرج بالعباس فأجلسه                   |
| ٢٣٥      | ٤٦ = ان النبي (ص) خرج الى العصى مستسقياً      |
| ٢٣٥      | ٤٧ = ان النبي (ص) شكوا اليه فحوط المطر        |
| ٢٤١      | ٤٨ = ابتغوا في مال اليتيم                     |
| ٢٤٠      | ٤٩ = ان هذا الحد بين الصغير والكبير           |
| ٢٤٢      | ٥٠ = انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه      |
| ٢٤٤      | ٥١ = انه دمي اصبعه في حفر الخندق              |
| ٢٤٥      | ٥٢ = ان الاسلام يهدم ما كان قبله              |
| ٢٤٥      | ٥٣ = أو يكفر بعد اسلامه                       |
| ٢٤٦      | ٥٤ = أخذ رسول الله (ص) حريرا بشماله           |
| ٢٤٧      | ٥٥ = اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما         |
| ٢٤٧      | ٥٦ = انه صلى في ثوب واحد يختص بحال الضيق      |
| ٢٤٧      | ٥٧ = أما صاحبكم فقد غامر                      |
| ٢٤٨      | ٥٨ = المرأة عورة فاذا خرجت استشرفها الشيطان   |
| ٢٤٩      | ٥٩ = اذا زوج احدكم خادمه عبده أو أجيده        |
| ٢٥٠      | ٦٠ = امني جبيرة الخندق البيت مرتين            |
| ٢٥١      | ٦١ = ان النبي (ص) صلى المغرب في اليوم الثاني  |
| ٢٥٥      | ٦٢ = اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس آخر الظهر    |
| ٢٥٥      | ٦٣ = اذا اعجل به السير جمع بين المغرب والعشاء |

- ٢٦٠ = ان رسول الله (ص) رأى بصاقاً  
 ٢٧٩ = انما جعل الامام ليؤتم به  
 ٢٨٠ = اني اراكم تقرؤون وراء امامكم  
 ٢٨١ = اذا قرأ الامام فانصتوا  
 ٢٨١ = اذا فرج بين فخذيه غير حامل بطنه  
 ٢٨٢ = التسبيح للرجال والتصفيق للنساء  
 ٢٨٣ = اكتبوا صبيانكم في الليل فان للشيطان  
 ٢٨٤ = الصلاة في أول وقتها  
 ٢٨٧ = ان الناس قد صلوا ورددوا وانكم لن تزالوا  
 ٢٨٩ = الجمعة ركعتان تمام غير مقصورة على  
 ٢٩٤ = ابتدأ الله المخلوق يوم السبت  
 ٢٩٦ = انك قرأت بسورتين كان علي يقرأ بهما  
 ٢٩٨ = اذا توضأ احدكم فاحسن وضوءه ثم خرج  
 ٢٩٨ = اذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون  
 ٣٠٥ = ان دما نكح واما لكم حرام عليكم  
 ٣٠٥ = الشمس والقمر آيتان من آيات الله  
 ٣١٢ = ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد  
 ٣١٦ = ا لسلام عليكم دار قوم مؤمنين  
 ٣١٦ = ألا وان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور  
 ٣٢٤ = أسرى عوا بالجنائز فان تكن سالحة فخير  
 ٣٢٥ = احفروا وعمقوا وحسبوا  
 ٣٢٧ = اصنعوا لأهل جعفر طعاما فقد جاءهم  
 ٣٣٩ = أني اواصل السحر وربى يطعمني ويسقيني  
 ٣٤١ = ان الله تلث العالي تجاوزلي عن امتي الخطاء  
 ٣٤١ = أفطرنا على عهد رسول الله (ص) يوم غيم  
 ٣٧٣ = اصنعي ما يصنع الحاج غير الا تطوفي  
 ٣٨٤ = ان النبي (ص) احتجم بطريقه الى مكة  
 ٣٨٦ = ان هبار ابن الاسود جاء يوم النحر وعمر ينحر  
 ٣٨٤ = ان عبد الله ابن العباس والمسور بالمخرمة  
 ٣٩٠ = ا صرف بصرك يا على لا تتبع النظرة  
 ٣٩٧ = ان الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه

| الصفحة          | الحديث                                       |
|-----------------|----------------------------------------------|
| ٣٩٨             | ٩٦ = ان النبي اذا اراد ان يضحى اشترى         |
| ٣٩٩             | ٩٧ = ان النبي (ص) صلى الظهر في ذي            |
| ٣٩٩             | ٩٨ = ان النبي (ص) اهدى مرة الى البيت غنما    |
| ٤١٣             | ٩٩ = امرت ان آخذ الصدقة من أغنيائكم فأرد لها |
| ٤١٣             | ١٠٠ = أبدأ بنفسك ثم بمن تعول                 |
| ٤١٧             | ١٠١ = انا قد اخذنا زكاة العباس               |
| ٤٢٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٩ | ١٠٢ = أمرني رسول الله (ص) حين بعثني الى      |
| ٤٣١             | ١٠٣ = ان ابا بكر الصديق كتب به هذا الكتاب    |
| ٤٤٦             | ١٠٤ = اذا تبايعتم بالعينة وأخذتم بأذناب      |
| ٤٥٠             | ١٠٥ = أخذ الجزية من مجوس هجر                 |
| ٤٥٣             | ١٠٦ = اذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم       |
| ٤٦٧             | ١٠٧ = أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا         |
| ٤٧٢             | ١٠٨ = ان ثمانين رجلا من أهل مكة هبطوا        |
| ٤٧٦             | ١٠٩ = أولاد المشركين                         |
| ٤٨٥             | ١١٠ = انما ينصر الله هذه الامة يضعفائها      |
| ٤٨٧             | ١١١ = أعطيت خمسا لم يعطهن احد غيرى           |
| ٤٨٩             | ١١٢ = ايها الناس انه لا يحل لي مما افاء      |
| ٤٠٨             | ١١٣ = ايها الناس قد اجتمع عيدان في يومكم     |
| ٣٢٧             | ١١٤ = أشبهت خلقي وخلقى                       |
| ٤٩٢             | ١١٥ = المؤمنون كالجسد الواحد اذا اشتكى       |
| ٥٠٠             | ١١٦ = أهرقوها وكسروها                        |
| ٥٠١             | ١١٧ = أمر رسول الله (ص) مناديا فنادى في      |
| ٥٠٢             | ١١٨ = اتهمنا تحييض                           |
| ٥١١             | ١١٩ = احلت لنا ميتتان ودمان                  |
| ٥٣٠             | ١٢٠ = ان البركة تنزل في وسط الطعام           |
| ٥٤٧             | ١٢١ = البسوا من ثيابكم البيض                 |
| ٥٥١             | ١٢٢ = ان ابن عمر كان يتختم في يساره          |
| ٥٥٢             | ١٢٣ = ان عرفجة قطع انفه يوم نال الكلاب       |
| ٥٥٣             | ١٢٤ = اتاني جبريل عليه السلام فقال لي :      |
| ٥٥٤             | ١٢٥ = ان رسول الله (ص) امر باحفاء الشوارب    |
| ٥٧٩             | ١٢٦ = الكبائر الاشرار بالله وعقوق الوالدين   |

| الصفحة | الحديث                                           |
|--------|--------------------------------------------------|
| ٥٨٢    | ١٢٧ = ان رسول الله (ص) نهى عن النذر              |
| ٦٤٨    | ١٢٨ = اليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه           |
| ٦٤٩    | ١٢٩ = ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال : لو فد |
| ٧٢٣    | ١٣٠ = ارسلني خالد الى عمر فاتيته في المسجد       |
| ٧٨٣    | ١٣١ = اجعليه في الليل اسحبيه بالنهار             |
| ٢٣٣    | ١٣٢ = بعثني ابو بكر فيمن يؤذن يوم النحر          |
| ٢٦٥    | ١٣٣ = بلال يؤذن بالليل فكلوا واشربوا حتى         |
| ٤٠٧    | ١٣٤ = يخ ذلك مال رابــــــــــــــــح            |
| ٤٧٩    | ١٣٥ = بعثني رسول الله (ص) الى اليمن              |
| ٤٠١    | ١٣٦ = بعث رسول الله (ص) بست عشرة بدنة            |
| ٢٥٣    | ١٣٧ = تعشوا ولو بكف من حشف                       |
| ٢٥١    | ١٣٨ = ثم اخر المغرب                              |
| ٢٥٨    | ١٣٩ = ثلاث ساعات كان الرسول ينهانا               |
| ٨٩     | ١٤٠ = جاء الحق وزهق الباطل                       |
| ١٨٩    | ١٤١ = جعلت لي الارض مسجدا                        |
|        | ١٤٢ = جاءت فاطمة الى رسول الله (ص)               |
| ٢١٢    | ١٤٣ = فقالت يا رسول الله (ص) اني امرأة           |
| ٢٠٤    | ١٤٤ = حبسنا يوم المخذق من الصلاة                 |
| ٤٥٧    | ١٤٥ = جاء رجل الى النبي (ص) فستاذنه في           |
| ٢٥٧    | ١٤٦ = حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى          |
| ٣٩٠    | ١٤٧ = حتى لا توشك الطعينة ان تخرج                |
| ٢٣٥    | ١٤٨ = خرج النبي (ص) متبذلا متواضعا               |
| ٣٠٥    | ١٤٩ = خرج النبي (ص) يوما يستسقي فصلى ركعتين      |
| ٢٣٥    | ١٥٠ = خرج الى المصلى متبذلا متواضعا              |
| ٣٩٨    | ١٥١ = خرجنا مع رسول الله (ص) عام حجة الوداع      |
| ١٨٥    | ١٥٢ = دعها فاني ادخلتها طاهرتين                  |
| ٤٧٨    | ١٥٣ = ذهب فرس له فأخذه العدو                     |
| ٢٣٩    | ١٥٤ = رفع القلم عن ثلاث عن الجنون المغلوب        |
| ٤٦٣    | ١٥٥ = سئل النبي (ص) عن الخوض عن لحوم الابل       |
| ٣٩٨    | ١٥٦ = سمعت رسول الله (ص) يقول لبيك حجا وعمرة     |
| ٤٥٠    | ١٥٧ = سنو بهم سنة اهل الكتاب                     |



| الصفحة            | الحديث                                      |
|-------------------|---------------------------------------------|
| ٢٤٢               | ١٥٧ = شيب بامرأة في شعره فرفع الى عمر       |
| ٥٣٨               | ١٥٨ = شرب النبي (ص) قائما من زمزم           |
| ٢٨ ٢٢             | ١٥٩ = صليت انا ويقيم في جيتنا               |
| ٢٤٣ ، ٢٢١         | ١٦٠ = صل قائما تعلم تستطع فقايدا            |
| ٢٢٩               | ١٦١ = صدقة تصدق الله بها عليكم              |
| ٢٨٣               | ١٦٢ = صلى بنا النبي (ص) حتى رايت            |
| ٢٨٥               | ١٦٣ = صلوا الصلاة لوقتها وجعلوا صلاتكم      |
| ٣٠٥ ، ٢٩٧         | ١٦٤ = صلوا كما رايتموني أصلي                |
| ٣٣٠               | ١٦٥ = صلى رسول الله (ص) صلاة الخوف          |
| ٣٠١               | ١٦٦ = صلى رسول الله (ص) بعسفان على          |
| ٣٣٠               | ١٦٧ = صلى على الرجل فقام عند رأسه           |
| ٣٣٠               | ١٦٨ = صليت وراء النبي (ص) على امرأة ماتت    |
| ٣٤٧               | ١٦٩ = صدقة الفطر نصف صاع من البر            |
| ٤٠٩               | ١٧٠ = صالح اهل خيبر على الصفر               |
| ٢٠٥               | ١٧١ = طهور انا احدكم اذا ولغ الكلب          |
| ٢٣٨ ، ٢٣٩         | ١٧٢ = عرضت على رسول الله (ص) وانا ابن       |
| ٢٣٩               | ١٧٣ = عرضني رسول الله (ص) يوم احد في        |
| ٢٤٠               | ١٧٤ = عرضنا على رسول الله (ص) يوم قريظة     |
| انظر في الألف ٢٤٤ | ١٧٥ = عن النبي (ص) انه دمي اصبعه يوم        |
| ٤٥٠               | ١٧٦ = عجب الله من قوم يدخلون الجنة بالسلاسل |
| ٤٥٧               | ١٧٧ = عرضت على النبي (ص) يوم احد            |
| ٤٦١               | ١٧٨ = غزى النبي (ص) فغزى معه بعض من يعرف    |
| ٥٥٤               | ١٧٩ = غيروا هذا بشئ واجتنبوا الاسود         |
| ٢٠٧               | ١٨٠ = في الانسان ثلثمائة وستون مفصلا        |
| ٢٣٤               | ١٨١ = فرفع يديه الى السماء ودمعا            |
| ٣٢٦               | ١٨٢ = فاني انظر الى بياض زراعي رسول الله    |
| ٣٠٧               | ١٨٣ = فان عجل بك شئ فصل في المسجد :         |
| ٤٤٣               | ١٨٤ = فيما سقته السماء العشر                |
| ٤٧٤               | ١٨٥ = فدى رجلين من المسلمين ورجل من         |
| ٥٠١               | ١٨٦ = فأتيته بها رسول الله (ص) فقبلها       |
| ٧٤٦               | ١٨٧ = في الرجل لا يجد ما ينسفق على امراته   |

| <u>الصفحة</u> | <u>الحديث</u>                                  |
|---------------|------------------------------------------------|
| ١٦٦           | ١٨٨ = قدمنا على رسول الله (ص) فجاء             |
| ٢٠١           | ١٨٩ = قال لنا المشركون اني ارى صاحبكم          |
| ٣١٦           | ١٩٠ = قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد        |
| ٩١            | ١٩١ = كانت بنوا اسرائيل تسوسهم                 |
| ١٥١           | ١٩٢ = كان رسول الله ياتي الخلاء                |
| ١٥٢           | ١٩٣ = كان يذكر الله في كل احيانه               |
| ١٥٧           | ١٩٤ = كان الرجل اذا قدم على النبي (ص)          |
| ١٦٣           | ١٩٥ = كان آخر الامرين من امر رسول الله (ص)     |
| ١٦٥           | ١٩٦ = كان اصحاب رسول الله (ص) ينامون           |
| ٢٤١           | ١٩٧ = كانت عائشة تليني واخا لي يتيمين          |
| ٢٦٠           | ١٩٨ = كان رسول الله (ص) يصلى وهو مقبل          |
| ٣٠٥           | ١٩٩ = كان يصلي في الاضحى والفطرم يخطب          |
| ٣٤٧           | ٢٠٠ = كان النبي (ص) يغتسل بمثل هذا             |
| ٣٤٧           | ٢٠١ = كان رسول الله (ص) يتوضأ بالعد وهو رطلان  |
| ٤٢٠           | ٢٠٢ = كتب كتاب الصدقة وفيه وفي الغنم كل اربعين |
| ٤٤٧           | ٢٠٣ = كيف انتم اذا مرج الدين                   |
| ٤٧٥           | ٢٠٤ = كان غلام يهودي يخدم النبي (ص)            |
| ٤٧٩           | ٢٠٥ = كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب         |
| ٤٨٨           | ٢٠٦ = كان النبي (ص) اذا بعث سرية               |
| ٤٨٨           | ٢٠٧ = كانت اموال بني النضير مما افاء الله      |
| ٥١٤           | ٢٠٨ = كل ما أنهر الدم ليس السن والظفر          |
| ٥٥٧           | ٢٠٩ = كنا في الجاهلية اذا ولد لأحدنا           |
| ٧٤٢           | ٢١٠ = كان زوج بريرة حرا فخيرها رسول الله       |
| ٧٤٢           | ٢١١ = كان زوج بريرة عبدا                       |
| ١٠٠           | ٢١٢ = لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا               |
| ١٠٣           | ٢١٣ = ليسرغن على منبري جبار                    |
| ١٠٤           | ٢١٤ = لكل نبي رفيق ورفيقي في الجنة             |
| ١٠٥           | ٢١٥ = لكل نبي حواريا وحوارى                    |
| ١٥٠           | ٢١٦ = لا يمسه القرآن الا طاهر                  |
| ١٥١           | ٢١٧ = لا يقرأ الجنب ولا الحائض                 |
| ١٥٧           | ٢١٨ = لا أحل المسجد لجنب ولا حائض              |

الصفحةالحديث

- ١٦٤ = ٢١٩ = لا تقبل صلاة من أحدث
- ١٧٩ = ٢٢٠ = لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
- ١٩٥ = ٢٢١ = لكم يا بني نهد ودائع الشرك
- ٢٠٢ = ٢٢٢ = لم يفت رسول الله في الخمر حدا
- ٢١٣ = ٢٢٣ = لا تدخل الحمام وانت صائم
- ٢٣٦ = ٢٢٤ = لأن تدع ورثتك أغنياً خير
- ٢٤٥ = ٢٢٥ = لا يحل دم امرئ مسلم يشهد
- ٢٥٤ = ٢٢٦ = لا تغلبنكم الاغراب على اسم
- ٢٥٤ = ٢٢٧ = لو يعلم الناس ما في النداء
- ٢٨٠ = ٢٢٨ = لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
- ٢٨٠ = ٢٢٩ = لا تفعلوا الا بأمر القرآن فإنه خير
- ٣١٠ = ٢٣٠ = لا طيرة وخيرها الفأل
- ٣٥٧ = ٢٣١ = لتخرج النساء الى المسجد تغلات
- ٣٥٨ = ٢٣٢ = لما فرغ ابراهيم من بناء البيت
- ٣٨٨ = ٢٣٣ = لعن آذاك هو امك
- ٣٨٨ = ٢٣٤ = لا تحج امرأة الا ومعها ذو محرم
- ٣٨٨ = ٢٣٥ = لا تسافر المرأة الا مع ذو محرم
- ٣٩٠ = ٢٣٦ = لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفاذين
- ٤٠٧ = ٢٣٧ = لها اجران اجر القرابة واجر الصداقة
- ٤١٣ = ٢٣٨ = لا صدقة الا ان ظهر غنى
- ٤٣٥ = ٢٣٩ = لك بها يوم القيامة سبعمائة ناقة كلها
- ٤٤٧ = ٢٤٠ = لعن تركتم الجهاد وأخذتم بأذنان
- ٤٧٦ = ٢٤١ = لعن رسول الله (ص) من فرق بين الوالدة
- ٤٧٧ = ٢٤٢ = لا نذر في معصية
- ٤٩١ = ٢٤٣ = لا تحل صدقة لغني الا خمسة الغازي في
- ٥٠٣ = ٢٤٤ = لا ولكن لم يكن بأرض قومي
- ٥٢٦ = ٢٤٥ = لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود فتحلوا محارم
- ٥٢٨ = ٢٤٦ = لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
- ٥٣٨ = ٢٤٧ = لا يشربن احد منكم قائما فمن
- ٥٤٦ = ٢٤٨ = لا تلبسوا الحرير والديباج
- ٥٥٧ = ٢٤٩ = لا أحب العقوق فإنه كره الاسم

## الصفحة

## الحديث

- ٦٠٨ = ٢٥٠ ليس من اولياك شاهد ولا غائب
- ٧٢٥ = ٢٥١ لا يجوز طلاق ولا عتاق
- ٢٠٥ = ٢٥٢ من امسك كلبا ينقص من عمله
- ٢٠٥ = ٢٥٣ من اقتنا كلبا لا يغني عنه زرعاً
- ٢١٤ = ٢٥٤ ما أمر بشيء فقال العقل ليته
- ٢٢٠ = ٢٥٥ من نسي صلاة فليصلها اذا ذكر
- ٢٥٦ = ٢٥٦ ملأ الله قبورهم وبيوتهم نارا كما
- ٢٨١ = ٢٥٧ من كان له امام فقرأه الامام له
- ٣٠٢ = ٢٥٨ ما هذان اليومان ؟
- ٣٠٨ = ٢٥٩ من شاء ان يصلي فليصل
- ٣١٠ = ٢٦٠ من كان له ثلاث بنات فصبر
- ٣١٩ = ٢٦١ من قتل دون ماله فهو شهيد
- ٣٢٧ = ٢٦٢ ما أدري بأيهما اشد فرحاً
- ٣٣٨ = ٢٦٣ من لم يدع قول الزور والعمل به
- ٣٦٠ = ٢٦٤ ما روى الشيطان يوماً هو فيه
- ٤١٨ = ٢٦٥ ما ينقم ابن جميل الا ان كان
- ٤٣٥ = ٢٦٦ من أرسل بنفقة في سبيل الله
- ٤٤٣ = ٢٦٧ ما أخرجت الارض فقيه العشر
- ٥٥٠ = ٢٦٨ مالي اجد منك ريح الاصنام
- ٥٥٥ = ٢٦٩ من جر ثوبه خيلاً لم ينظر الله
- ٥٧٥ = ٢٧٠ من حلف على يمين فقال ان شاء
- ٥٩٣ = ٢٧١ من حلف بغير الله فقد كفر
- ١٧٥ = ٢٧٢ نعم اذا رأيت الماء
- ٢٠٤ = ٢٧٣ نهى ان يستنجي بروت او عظم
- ٢١٣ = ٢٧٤ نهى عن الحجامة والمواصلة
- ٣٧٧ = ٢٧٥ نزلنا مزدلفة فاستأذنت النبي
- ٤٩٩ = ٢٧٦ نهى رسول الله (ص) عن الحمر
- ٥٠٠ = ٢٧٧ نهى رسول الله (ص) عن المتعة عام
- ٥٣٧ = ٢٧٨ نهى رسول الله (ص) عن ان يتنفس
- ٥٥٣ = ٢٧٩ نهى رسول الله (ص) عن الصور في
- ٢٧٤ = ٢٨٠ هل يعقر محمد وجهه بين أظهركم

|     |                                              |
|-----|----------------------------------------------|
| ٤٧٩ | ٢٨١ = هل قرأ معي احد منكم آنفا               |
| ٣٣٤ | ٢٨٢ = هذان يومان نهى رسول الله (ص)           |
| ٣٤٢ | ٢٨٣ = هل تجد رقبة تعتقها                     |
| ٣٩٧ | ٢٨٤ = هبط الكيش الذي فدي ابن ابراهيم         |
| ٤١٣ | ٢٨٥ = هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين        |
| ٤٨١ | ٢٨٦ = هذا ماأصطلح عليه محمد ابن عبد الله (ص) |
| ٥١٠ | ٢٨٧ = هو الطهور ماؤه الحل ميتته              |
| ٢٥٠ | ٢٨٨ = وقت الظهر ما لم يدخل وقت العصر         |
| ٢٥١ | ٢٨٩ = وقت المغرب ما لم يغب الشفق             |
| ٣٦٤ | ٢٩٠ = وقت رسول الله (ص) لأهل المدينة         |
| ٣٦٤ | ٢٩١ = وقت رسول الله (ص) لأهل العراق          |
| ٤٤١ | ٢٩٢ = والذي نفسي بيدي لا تدخلوا الجنة حتى    |
| ٤٧٧ | ٢٩٣ = وأما الرجل الطويل الذي في الروضة       |
| ٤٨٣ | ٢٩٤ = وما على وجه الأرض مسلم الا له في هذا   |
| ٤٨٦ | ٢٩٥ = ولأنني رسول الله (ص) خمس الخمس         |
| ١٣٢ | ٢٩٦ = يا معشر النساء                         |
| ٢٤٨ | ٢٩٧ = يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض     |
| ٢٥٦ | ٢٩٨ = يوم الاحزاب اشغلونا عن الوسطى          |
| ٣٢٧ | ٢٩٩ = يطير مع الملا ئكة كذا                  |
| ٣٥٥ | ٣٠٠ = يؤذيك هوامك ؟ قلت نعم                  |
| ٥٥٩ | ٣٠١ = يا فطمة احلقي رأسه وتصدقي بزنة شعره    |
| ٤٧٧ | ٣٠٢ = وهل ترك لنا عقيل من منزل               |

فهرس الأعلام

الصلح (فهرس الأملام))

|     |                          |
|-----|--------------------------|
| ٩٩  | ١ = اسماعيل بن جعفر      |
| ١٠٢ | ٢ = ابو بكر الصديق       |
| ١٠٦ | ٣ = ابي عبيدة بن الجراح  |
| ٣١٦ | ٤ = ابو ايوب الانصارى    |
| ٧١٨ | ٥ = الأعشى               |
| ٥٤٢ | ٦ = ابي سعيد الخدرى      |
| ٦٣٠ | ٧ = البحترى              |
| ٤٤٩ | ٨ = ام سلمة              |
| ١٦٠ | ٩ = جبير بن مطعم         |
| ٣٢٦ | ١٠ = جعفر بن ابي طالب    |
| ١٠٥ | ١١ = زبير بن العوام      |
| ١٠٦ | ١٢ = سعد بن ابي وقاص     |
| ١٠٦ | ١٣ = سعيد بن الزبير      |
| ٢٩٠ | ١٤ = سلمان الفارسى       |
| ١٠٥ | ١٥ = طلحة بن عبيد الله   |
| ١٠٣ | ١٦ = عمر بن سعد          |
| ١٠٣ | ١٧ = عمرو بن سعيد        |
| ١٠٤ | ١٨ = عثمان بن عفان       |
| ١٠٥ | ١٩ = على بن ابي طالب     |
| ١٣٣ | ٢٠ = عبد الله بن العباس  |
| ١٥٩ | ٢١ = عثمان بن ابي العاص  |
| ٤٢٨ | ٢٢ = عمر بن جزم          |
| ٥٠٥ | ٢٣ = عجاج بن رؤبة        |
| ٥٣١ | ٢٤ = عكرش بن زويب        |
| ٥٤٣ | ٢٥ = عبد الله بن بن اونس |
| ٦٤١ | ٢٦ = عمر بن ابي سلمة     |
| ١٣٤ | ٢٧ = عائشة ام المؤمنين   |
| ١٤٦ | ٢٨ = كثير بن عبد الله    |
| ٥٨٦ | ٢٩ = كعب بن عجرة         |
| ٧٨٤ | ٣٠ = لبيد بن ربيعة       |
| ٣٩٢ | ٣١ = ماعز بن مالك        |
| ٤٢٨ | ٣٢ = معاذ بن جبل         |
| ١٠٤ | ٣٣ = يزيد بن معاوية      |
| ١٠٤ | ٣٤ = عمر بن الخطاب       |

فهرس الأبيات الشعرية  
بيروت



## (( فهرس الأبواب المشتمل على ))

| <u>الصفحة</u> | <u>القائل</u> | <u>القافية</u> | <u>صدر البيت</u>                   |
|---------------|---------------|----------------|------------------------------------|
| ١٤٥           | امرؤ القيس    | غران           | ثياب بندي عوف طها رى نقيه : :      |
| ١٤٥           | .....         | دسم            | لاهم ان عا مراين جهم : :           |
| ٦٤١           | معن بن أوس    | الخلاث         | فان بها جا رين لن يغدرانيه : :     |
| ٧١٨           | الأعشى        | طارق           | أجا رتنا بيني فانك طالسق : :       |
| ٧٨٤           | ليبد بن ربيعة | اعتذرا         | الى الحول ثم اسم السلام عليكما : : |
| ١٤٦           | كثير عزة      | شمتى           | له نعل لا تطبي الكلب ربحها : :     |
| ٦٤٤           | أوس بن حجر    | سلف            | والفا رسية فيهم غير منكورة : :     |
| ١٠٩           | الأفوه الأوى  | سا دوا         | لا يصلح الناس فوضى لاسرة لهم : :   |
| ٥٦١           | ابن هرمة      | الغائب         | ولقد غرضا لى تناصف وجهها : :       |
| ٥٨٣           | كثير عزة      | برت            | قليل الا لا يا حافظا بيمينه : :    |
| ٦٣٠           | بحترى         | أنسوب          | شرفا تتابعك برا عن كا بر : :       |
| ٢٩٨           | الفرار السلمي | يدى            | وكتيبة لبستها بكتيبة : :           |

فهرس المصا در و المراج

فهرس المصا در والمرا جعالقرآن الكريم وكتب التفاسير

١ = القرآن الكريم

٢ = جامع البيان عن تأويل آي القرآن

للامام محمد بن جرير الطبري . المتوفى سنة ٣١٠ هـ  
ط. الثانية بتحقيق محمود محمد شاكر . دار المعرفة

٣ = الجامع لأحكام القرآن

للامام عبدالله بن محمد بن أحمد القرطبي المتوفى  
سنة (٦٧١) هـ

٤ = تفسير القرآن العظيم

للامام اسماعيل ابن كثير القرشي . المتوفى سنة (٧٧٤) هـ  
طبعة جديدة مصححة . دار المعرفة . بيروت .

٥ = بحر المحييط

للامام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي  
المتوفى سنة (٧٥٤) هـ . ط. ثانية . دار الفكر . بيروت

٦ = الدر المنثور

واللحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي المتوفى  
سنة (٩١١) هـ .

٧ = أنوار التنزيل ، وأسرار التأويل

للأستاذي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن سعيد  
الشيزي البيضاوي المتوفى سنة (٧٩١) هـ  
ط. الثانية . ط. الحلبي .

٨ = التفسير الكبير

للامام فخر الرازي المتوفى سنة ( ) ط. الثانية  
دار التراث العربي

٩ = الكشاف عن حقائق التنزيل وعلومها وقاويل في وجوه التأويل

للأبي القاسم جلال الله محمود بن عمر الزمخشري الخوازمي  
المتوفى سنة (٥٣٨) هـ . ط. الأخيرة . ط. الحلبي .

١٠ = أحكام القرآن الكويم

للأبي بكر بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة

١١ = أحكام القرآن الكريم : للإمام المعظم المجتهد المقدم أبي عبد الله

محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ( ٢٠٤ ) هـ .  
ط . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . . . . .

١٢ = فتح القدير : للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة

سنة ( ١٢٥٠ ) هـ . ط . الحلبي

١٣ = الفتوحات الإلهية :

لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل

المتوفى سنة ( ١٢٠٤ ) هـ . ط . دار الفكر

### كتب السنة وشروحها وما يتعلق بها

١٤ = الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (ص) وسنته وأيامه

( صحيح البخاري ) للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري

المتوفى سنة ( ٢٥٦ ) هـ مطبوع مع الفتح نشر وتوزيع ادارة الافتاء  
والدعوة والارشاد الرياض .

١٥ = صحيح مسلم :

للحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري المتوفى سنة

( ٢٦١ ) هـ مطبوع مع شرح النووي . ط . دار الفكر . بيروت

١٦ سنن أبي داود :

للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث المتوفى سنة ( ٢٧٥ ) هـ

ط . الحلبي .

١٧ الموطأ : للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة المتوفى سنة ( ١٧٩ ) هـ

مطبوع مع المنتقى . ط . دار الكتاب العربي .

١٨ سنن الترمذي : للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي

( الجامع لصحيح ) : المتوفى سنة ( ٢٧٩ ) هـ . ط . دار الفكر . بيروت

بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . ط . الثانية .

١٩ = سنن ابن ماجه : للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني

المتوفى سنة ( ٢٧٥ ) هـ . الناشر دار الفكر . بيروت .

٢٠ = سنن النسائي : للحافظ أحمد بن شعيب النسائي .

المتوفى سنة ( ٣٠٣ ) هـ . ط . دار الفكر

٢١ = سنن الدارقطني : للحافظ علي بن عيسى الدارقطني المتوفى

سنة ( ٣٨٥ ) هـ الناشر دار المحاسن للطباعة .

٢٢ = سنن الكبرى للبيهقي : للحافظ أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي

المتوفى سنة ( ٤٥٨ ) هـ الناشر دار الفكر .

٩٢ مسند الامام أحمد : للحافظ الحجة شيخ الاسلام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني . المتوفى سنة ( ٢٤١ ) هـ . ط . دا والفكر بيروت . ط . الثانية .

٢٤ = المستدرك للحاكم : محمد بن عبد الله النيسابوري المتوفى

سنة ( ٤٠٥ ) هـ . ط . الناشر دا والكتب العربي

٢٥ = المصنف : للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني

المتوفى سنة ( ٢١١ ) هـ بتحقيق حبيب الرحمن

الأعظمي . توزيع المكتب الاسلامي .

٢٦ = الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار :

للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة الكوفي العباسي

المتوفى سنة ( ٢٣٥ ) هـ . ط . دار السلفية بتحقيق

مختاراً أحمد الندوي :

٢٧ = مسند أبي داود الطيالسي : للحافظ الكبير سليمان بن داود بن الجارود

الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي المتوفى سنة ( ٢٠٤ ) هـ

ط . مكتبة المعارف ( بالربيع ) ...

٢٨ = صحيح ابن خزيمة : للإمام محمد بن اسحاق بن خزيمة ا

المتوفى سنة ( ٣١١ ) هـ . ط . الأولى .

الناشر المكتب الاسلامي . بتحقيق د / محمد

مصطفى الأعظمي .

٢٩ = غريب الحديث : للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي

المتوفى سنة ( ٣٨٨ ) هـ . ط . جامعة أم القرى .

تحقيق عبد الكريم ابراهيم

٣٠ = غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي . ط . حدر آباد

الدكن ط ١٣٨١ هـ

للإمام أبي اسحاق ابراهيم بن اسحاق الحربي

٣١ = غريب الحديث

المتوفى سنة ( ٢٨٥ ) هـ . ط . جامعة أم القرى

تحقيق د / سليمان بن ابراهيم بن محمد العابد .

٣٢ = النهاية في غريب الحديث والأثر

للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك

بن محمد الجزري ( ابن الأثير ) المتوفى سنة ( ٦٠٦ ) هـ

٣٣ = الفائق في غريب الحديث : للعلامة جلال الدين محمد بن الزمخشري . ط .

... عيسى البابي الحلبي

٣٤ = معالم السنن للخطابي المتقدم ذكره مطبوع مع مختصر سنن أبي داود

٣٥ = مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري . ط . مكتبة السنة المحمدية

القاهرة .

٣٦ = مشكلا الآثار لأبي جعفرأ حمد بن محمد الطحاوي  
المتوفى سنة سنة ( ٣٣١ ) هـ . ط . الأولى  
مطبعة مجلس دار المعارف  
حمل الا سفا رفي تخريج ما في الا حياء من الأخبار

٣٨ = شرح السنة للبغوى :

٣٩ = الجا مع الصغير للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن  
بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ( ٩١١ ) هـ  
ط . الرابعة . دار الفكر .

٤٠ = جمع الجوامع والجا مع الكبير . للسيوطى . نسخة مصورة عن مخط

دارالكتبالمصرية برقم ( ٩٥ ) الصورة موجدة  
في المكتبة العامة لجا مع الشيخ حمد بن عبدالله  
آل ثاني

٤١ = ارواء الغليل في تخريج أحاديث من السيل

للشيخ محمد ناصر الدين الباني . ط .  
المكتب الاسلامي .

الكشف الا لهي عن شديد الضعف والموضوع والوهي : للعلامة الطرابلسي السندوسي  
المتوفى سنة ( ١١٧٧ ) هـ . ط . دار العليان / بريدة الناشر مكتبة الطالب الجامعي

٤٢ = المقاصد الحسنة : للإمام الحافظ الناقد المؤرخ شمس الدين أبي الخير  
محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ( ٩٦٢ ) هـ . ط . دار الكتب العلمية  
بيروت لبنان

٤٣ = سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة

للشيخ محمد ناصر الدين الباني . ط . المكتب  
الاسلامي .

٤٤ = تلخيص الحبير للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني

تصحیح وتنسيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني

١٤٥ = تنزيه الشريعة لأبي الحسن علي بن محمد الكنايني المتوفى سنة ( ٩٦٣ )

٤٦ = فيض القدير : محمد المدعو بعبد الرؤف المناوي . ط . دار الفكر .

٤٧ = خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال : للإمام العلامة الحافظ صفي الدين

أحمد بن عبد الله الخزرجي الانصاري المتوفى

سنة ( ٩٢٣ ) هـ . ط . الثانية الناشر مكتبة المطبوعات الاسلامية



- ٦١ = بحر الرائق شرح كنز الدقائق : للعلامة زين الدين بن نجم الحنفي . ط . دار المعرفة ، بيروت .
- ٦٢ = حاشية ابن عابدين : للعلامة محمد امين عابدين المتوفي سنة (١٢٥٢) هـ (ورد المختار على الدر المختار)
- ٦٣ = حاشية الطحاوي على الدر المختار شرح تنوير الابصار : العلامة أحمد بن أحمد ابن الطحاوي المتوفي سنة (٣٢١) هـ
- ٦٤ = المبسوط : للعلامة محمد بن أحمد بن ابي سهل السرخسي المتوفي سنة (٤٨٣) هـ . ط . دار السعادة .
- ٦٥ = تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق : للعلامة عثمان بن علي الزيلعي المتوفي سنة (٧٤٣) هـ . ط . دار السعادة . . . . .

#### مصادر فقه المالكية

- ٦٦ = العدونة  
للامام مالك بن أنس رواية الامام سحنون  
بن سعد التوخي عن الامام عبدالرحمن بن قاسم  
العتقي . ط . دار صادر بيروت
- ٦٧ = الخرشي للامام محمد بن عبد الله بن علي الخرشي . ط . دار صادر
- ٦٨ = حاشية الشيخ علي العدوي مطبوع مع شرح الخرشي
- ٦٩ = الكافي  
لابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . ط . الأولى  
تحقيق محمد أحمد أحميد الموريتاني
- ٧٠ = شرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب مالك لأبي البركات أحمد  
أحمد بن محمد بن أحمد . ط . دار المعارف . مصر
- ٧١ = مؤهبا لجليل شرح مختصر خليل للشيخ محمد بن محمد الطبراني  
المعروف بي المعري وفبالخطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ
- ٧٢ = بداية المجتهد ونهاية المقصد  
للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد  
بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥ هـ . ط . الحلبي  
ط . الثالثة .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : للعالم شمس الدين الشيخ محمد عرفة  
الدوسقي . ط . دار الفكر .



مِصَادِرُ رَفَقَةِ الشَّافِعِيَّةِ

٧٥ = الأم لا مام الشافعي أبي عبد الله محمد بن) ادريس الشافعي  
المتوفى سنة (٢٠٤هـ) ط. الثانية. دار الفكر بيروت

٧٦ = فتح العزيز بشرح الو جيز

لا مام أبي القاسم عبد الكريم محمد اللوافعي  
المتوفى سنة (٦٢٣هـ) مطبوع بها مشال مجموع ط.  
الفكر .

٧٧ = الحاوى الكبير للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الما وردى  
المتوفى سنة ٤٥٠هـ مخطوطة في دار الكتب المصرية  
تحت رقم ٨٢ فقه شافعي صورة منها في المركز  
البحث العلمي في جامعة أم القرى تحت رقم (٧٦)

٧٨ = الاقناع : للما وردى . ط. تحقيق خضر محمد خضر ط. الاولى مكتبة

دار العربية للنشر والتوزيع . . . . .

٧٩ = حلية الفقهاء : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى المتوفى سنة (٣٩٥هـ)

تحقيق د / عبد الله بن عبد المحسن التركي ط الشركة المتحدة للتوزيع ط. الاولى  
٨٠ = المهدب: الشيخ الامام الزاهد الموفق أبي اسحاق الشيرازى . ط. شركة

أحمد سعد أندونسيا

٨١ = المنهاج : للإمام ابي زكريا شرف النووى . ط. دار الفكر

٨٢ = نهاية المحتاج : للعلامة شمس الدين محمد بن العباس الرملى المتوفى سنة

(١٠٠٤هـ) ط. الحلبي .

٨٣ = مغني المحتاج : للشيخ محمد الخطيب الشربيني . ط. دار الفکر

٨٤ = شرح الجلال على جمع الجوامع: شمس الدين محمد بن أحمد المحلي . ط.

مصطفى البابي الحلبي .

٨٥ = شرح الجلال على المنهاج : للعلامة جلال الدين المحلي . ط. دار احياء

الكتب العربية . . . . .

٨٦ = زاد المحتاج : للشيخ عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي

ط. . . . . الثانية . . . . .

٨٧ = روضة الطالبين : للإمام النووى المتوفى سنة (٦٧٦هـ) ط. الكتب الاسلامية

٨٨ = المجموع للنووى : الامام ابي زكريا محي الدين شرف النووى المتوفى

سنة (٦٧٦هـ) ط. دار الفکر .

مع تكملة الاولى والثانية .

- ٨٩ = البرهان : للإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله  
يوسف المتوفي سنة ( ٤٧٨ ) هـ . ط . الأولى  
٩٠ = بجيرمي على الخطيب : للشيخ سليمان البجيرمي المتوفي سنة ( ) هـ .  
ط . دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان  
٩١ = كفاية الاخيار : للإمام تقي الدين أبي بكر محمد الحسن الشافعي . . . .  
ط . دار احياء الكتب العربية . . . .  
٩٢ = الحاوي للفتاوى : للإمام العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر  
محمد السيوطي المتوفي سنة ( ٩١١ ) هـ . ط . دار  
الكتب العربية بيروت لبنان

#### مصادر فقه الحنابلة :

- ٩٣ = المغني لابن قدامة : للإمام عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
المتوفي سنة ( ٦٢٠ ) هـ . ط . الرياض الحديثة ،  
والأخرى ط . دار الحلبي  
٩٤ = شرح منتهى الارادات : للعلامة منصور بن يونس البهوتي المتوفي سنة  
( ١٠٥١ ) هـ . ط . الناشر مكتبة السلفية .  
٩٥ = كشف القناع : للشيخ للعلامة منصور بن يونس البهوتي المتوفي سنة  
( ١٠٥١ ) هـ . ط . مطبعة الحكومة بمكة المكرمة . . . . .  
٩٦ = الانصاف : للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادي  
المتوفي سنة ( ٨٨٥ ) هـ . ط . الأولى : مطبعة السنة  
المحمدية = القاهرة . . . . .  
٩٧ = روض المربع شرح زاد المقنع : للعلامة منصور بن يونس البهوتي . ط . المطبعة  
السلفية . . . . .  
٩٨ = العدة شرح العدة في فقه الإمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني : لبهاء  
الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي المتوفى  
سنة ( ٦٢٤ ) هـ . ط . السلفية . . . . .

كتب أخرى ::::

٩٩ = الاشراف على المذاهب الاربعة : للامام الحافظ ابي بكر محمد ابراهيم

ابن منذر النيسابوري المتوفى سنة (٣١٨) هـ  
تحقيق أبو حماد صغير أحمد . ط . الاولى دار طيبة .  
١٠٠ = احياء علوم الدين : للامام الغزالي محمد بن محمد الغزالي المتوفى

سنة (٥٠٥) هـ . ط . الحلبي

١٠١ = الفقه على المذاهب الاربعة : للشيخ عبد الرحمن الجزيري . ط . الكتبة

التجارية الكبرى : مصر

١٠٢ = الفتاوى للشيخ الاسلام بن تيمية أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية المتوفى

سنة (٧٢٨) هـ . ط . الاولى ، والاخرى

مكتبة المعارف المغربية

١٠٣ = حياة الحيوان الكبرى : للاستاذ العلامة والقدة الفهامة الشيخ كمال

الدين الدميري . ط . دار الفكر - بيروت ، لبنان

١٠٤ = المحلى لابن حزم : أبو محمد جلي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى

سنة (٤٥٦) هـ . ط . الناشر المكتب التجارى بيروت

١٠٥ = عجائب المخلوقات : للامام العالم زكريا بن محمد بن محود القزويني .

ط . دار الفكر بيروت لبنان .

١٠٦ = محاسن الاسلام والشرائع : للعلامة الزاهد ابو عبد الله بن محمد

بن عبد الرحمن البخارى المتوفى سنة

(٥٤٦) هـ . ط . دار الكتب العلمية لبنان

١٠٧ = موافقات : للامام الشاطبي لأبي اسحاق بن ابراهيم موسى اللخمي الفرناطي  
المعروف بالشاطبي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط . محمد علي الصبيحي

١٠٨ = الفقه الاسلامي وادلته : الدكتور رهبة الرخيلي . ط . الثانية دار الفكر

١٠٩ = كشاف الاصطلاحات الفنون : للشيخ المولوى محمد أعلى بن علي النهانوى

١١٠ = حجة الله البالغة : للامام العلامة المحقق المدقق ولي عصره وقطب دهره الفاضل

الامجد مولانا الشيخ أحمد المعروف بشاه الله بن عبد الرحيم

المحدث الد هلوى المخلص في مقصده الاخرى . ط . دار المعرفة

للطباعة والنشر بيروت لبنان .

مصادر كتب التاريخ والسير والطبقات وغيره :

- ١١٠ = تاريخ دمشق لابن عساكر : مخطوط مصورة من مكتبة الازهرية بدمشق يوجد في المكتبة العامة بجامع الشيخ حمد بن آل ثاني
- ١١١ = الكامل في التاريخ : لابن الأثير محمد بن محمود بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ( ٦٣٠ ) هـ . ط . دارالكتب العربي بيروت . .
- ١١٢ = البداية والنهاية في التاريخ : لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ( ٧٧٤ ) هـ . ط . الناشر مكتبة الاصمعي (الرياض)
- ١١٣ = تاريخ الاسلام ووفيات مشاهير الاعلام : للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي ط . دار الفكر : الناشر دارالكتب العربي
- ١١٤ = تاريخ جرجان : للسهمي المتوفى سنة ( ٤٢٧ ) هـ . ط . الناشر عالم الكتب بيروت لبنان
- ١١٥ = تاريخ بغداد أو مدينة السلام : للحافظ ابي بكر محمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ( ٤٦٣ ) هـ . ط . الناشر : دارالكتب العربي .
- ١١٦ = تاريخ الدول العباسية : للشيخ محمد الخضري بك ط . دار الفكر العربي . .
- ١١٧ = سيرة ابن هشام : لأبي محمد بن عبد الملك بن هشام المعافى المتوفى سنة ( ٢١٣ ) هـ . ط . الناشر : مكتبة الكليات الازهرية .
- ١١٨ = روض الانف : للفقهاء المحدث ابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابن ابي الحسن الخثعمي المتوفى سنة ( ٥٨١ ) هـ . ط . مكتبة الكليات الازهرية . . . . .
- ١١٩ = العبر في خبر من غير : للحافظ الذهبي تحقيق فؤاد سيد ط . الكويت
- ١٢٠ = عيون التاريخ محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي الدمشقي وصلاح الدين المتوفى سنة ( ٧٦٤ ) هـ . ط . مصورة من مكتبة الأسد بدمشق رقم ( ٤٧ ) الظاهري . .



١٣٤ = تبين كذب المفترى فيما نسب الى ابي الحسن الاشعري . ط . دار الفكر

١٣٥ = اللباب في تهذيب الانساب : للعلامة عز الدين ابن الاثير بيروت الجزرى

ط . دار صادر - بيروت

١٣٦ = تهذيب الاسماء واللغات : للامام النووى . ط . دار ابن تيمية القاهرة .

١٣٧ = وفيات الاعيان : لابي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن ابي بكر بن

خليكان المتوفى سنة ( ٦٨١ ) هـ . ط . دار صادر . .

١٣٨ = سير الاعلام والنبل : للامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى سنة ( ٧٤٨ ) هـ . ط . مؤسسة الرسالة ط .

الاولى ، بيروت ، . . . . . :

١٣٩ = كتاب دول الاسلام : للحافظ الذهبي . ط . الهيئة المصرية العامة . .

١٤٠ = تذكرة الحفاظ : للحافظ الذهبي . ط . دار احياء التراث العربي . .

١٤١ = آثار البلاد واخبار العباد : لذكريا محمد بن محوود القزويني . ط . دار

صادر - بيروت ، لبنان . . . . .

١٤٢ = شذوات الذهب في أختيار من ذهب : للمؤرخ الفقيه الاديب ابي الفرج

عبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى

سنة ( ١٠٨٩ ) هـ . ط . دار الفكر

١٤٣ = الوافي بالوفيات : لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى . ط . دار النشر

فرانز شتايز بفيسبادن . . . . .

١٤٤ = أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن

محمد الجزرى المتوفى سنة ( ٦٣٠ ) هـ . ط .

تحقيق محمد ابراهيم البناء ومحمد عاشور

ومحمود عبد الوهاب . ط .

١٤٥ = الاصابة في تميز الصحابة : للحافظ أحمد بن علي حجر العسقلاني التوفى

سنة ( ٨٥٢ ) هـ . ط .

١٤٦ = مفتاح دار السعادة ومصباح الميادة في موضوعات العلوم : لأحمد بن

مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة المتوفى سنة ( ٩٦٨ ) هـ . ط .

دار الكتب الحديثة مصر ، تحقيق كامل بكر وعبد الوهاب ابو النور .

١٤٧ = مرآة الجنان وغبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان : لعفيف الدين عبدالله

ابن اسعد اليافعي اليميني المتوفي سنة (٧٦٨) هـ . ط . الاولى

مؤسسة الرسالة

١٤٨ = النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لجمال الدين ابي المحاسن يوسف

بن تغرى المتوفي سنة (٨٧٤) هـ . ط . نسخة مصورة من طبعة

دار الكتب ط . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة

١٤٩ = الاستيعاب : لابن عبد البر ابي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

النمري . . . تحقيق على محمد البجاوى . ط . نهضة مصر . .

١٥٠ = فضائل الصحابة : للامام ابي عبد الله أحمد محمد بن حنبل المتوفي سنة

(٢٤١) هـ . ط . تحقيق وصي الله بن محمد عباس . ط . مؤسسة

مؤسسة الرسالة . . . . .

٢٥١ = حلية الاولياء وطبقات الاصفياء : للحافظ ابي نعيم أحمد بن عبد الله

الاصفهانى المتوفي سنة (٤٣٠) هـ . ط .

دار الفكر . . . . .

١٥٢ = روض المعطار في خبر الاقطار : لمحمد بن عبد المنعم الحميري تحقيق

د / احسان عباس . . . . .

١٥٣ = معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة . الناشر مكتبة المتنبى بيروت

١٥٤ = كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون

للعلا مة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطينى

الرومى الحنفى المعروف بابن جى خليفة . ط .

دار الفكر .

١٥٥ = ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون

للعلا مة اسماعيل باشا بن محمد : دار الفكر

١٥٦ = هدى العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون .

لا سما عيل باشا البغدادي . ط . دار الفكر .

١٥٧ = تاريخ التراث العربى لفؤ دسز كين . ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ المسلمون في الاتحاد السوفيت : الدكتور محمد على البار . ط . الاولى

دار الشروق ج . . . . .

- ١٥٨ = دائرة المعارف الا سلامية نقلها الى العربية محمد ثابت
- ١٥٩ = كتاب صور الارض : لأبي القاسم الضبي . ط . منشورات دار مكتبة احياء - بيروت - القرن العاشر . . .
- ١٦٠ = نسب قريش : لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبير المتوفي سنة (٢٣٦) هـ . ط الثانية دار المعارف بمصر .
- ١٦١ = معجم البلدان للامام شهاب الدين أبي عبد الله
- يا قوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ط . دار صادر د :
- ١٦٢ = معجم ما ستعجم : لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي المتوفى سنة (٣٨٧) ط . عالم الكتب - بيروت .
- ١٦٣ = الشعر والشعراء لابن قتيبة . ط . دار المعارف بمصر . . .
- ١٦٤ = ديوان البحتری : تحقيق حسن كامل الصيرفي . ط . دار المعارف - مصر .
- ١٦٥ = ديوان كثير : جمعه وشرطه احسان عباس . ط . بيروت ١٣٩١ هـ . . .
- ( ط م )
- ١٦٦ = المعاني الكبير : لابن قتيبة (الهند) (١٩٤٩) هـ م
- مصباح الادب والنحو
- ١٦٧ = شرح الصبان على الأشموني : محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ط . دار الفكر .
- ١٦٨ = شرح الشواهد للعيني : بها شرح الصبان .
- ١٦٩ = تسهيل الفوائد الناشر دار الكتب العربي بيروت .
- ١٧٠ = المساعد على تسهيل الفوائد الناشر دار الفكر دمشق .



مصادر كتب اللغة

- ١٧١ = الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية  
 للعلامة اسما عيل بن حماد الجوهري . تحقيق أحمد  
 عبد الغفور عطار . طبع على نفقة معالي السيد حسن  
 عباس الشربتلي .
- ١٧٢ = تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى المتوفى سنة ( ٣٧٠ ) هـ  
 الدار المصرية للتأليف والترجمة
- ١٧٣ = تاج العروس من جواهر القاموس : لمحمد مرتضى الزبيدي  
 الناشر دار مكتب الحياة .
- ١٧٤ = مصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : لأحمد بن محمد بن علي المقرئ  
 المتوفى سنة ( ٧٧٠ ) هـ . ط . الحلبي .
- ١٧٥ = لسان لعرب لابن منظور . ط . دار المعرفة .
- ١٧٦ = مختار الصحاح . للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ط ١٩٥٤ .
- ١٧٧ = معجم الوسيط : قام به خراجه إبراهيم هيم مصطفى أحمد حسن الزيات  
 حامد عبد القادر محمد علي النجار  
 ط . المكتبة العلمية . طهران

مصادر كتب الفقه

- ١٧٨ = فضائح الباطنية : لأبي حامد الغزالي . تحقيق عبد الرحمن بدوي . ط .  
 مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت - حولي
- ١٧٩ = الفصل في الملل والأهواء والنحل : للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم  
 الظاهري المتوفى سنة ( ٤٥٦ ) هـ . ط .  
 الأولى
- ١٨٠ = الفرق بين الفرق : لصدر الإسلام ، الأصولي ، العالم ، المتفطن عبد القاهر بن  
 طاهر بن محمد البغدادي ، الأسفرائيني ، التميمي المتوفى  
 سنة ( ٤٢٩ ) هـ . ط . مطبعة المدني ( القاهرة )
- ١٨١ = المنتقى في منهاج الاعتدال في نقد كلام أهل الرفض والاعتزال : وهو مختصر  
 من منهاج السنة اختصره أبو عبد الله محمد  
 عثمان الذهبي تحقيق محب الدين الخطيب  
 ط . سلفية

- ١٨٢ = الملل والنحل : للامام ابي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفي  
سنة ( ٥٤٨ هـ ) ط . مكتبة مطبعة محمد علي الصبيح وشركاه  
١٨٣ = مفتاح السعادة : لابن قيم الجوزية . ط . المتوفي سنة ( ٧٥١ هـ ) .  
ط . دار الكتب العلمية . . . . .  
١٨٤ = كشف الفريد عن معاويل الهدم ونقائص التوحيد : لخالد محمد علي الحاجي  
ط . من مطبوعات ادارت احياء التراث الاسلامي بدولة قطر

فہرس الموضوعات

(( فهرس الموضوعات على حسب ترتيب المؤلف ))

|     |                                             |
|-----|---------------------------------------------|
|     | المقدمة من ( ٨٨ ) — ( ١٤١ )                 |
| ١٢٤ | فصل من ذلك ان العبادة متنوعة                |
|     | فصل وهوان كثير من الاحكام موضوع على         |
| ١٢٨ | معنى يوجد في كثير من الناس                  |
| ١٣٣ | الفصل الثاني : مما يدخل في هذا الفصل        |
|     | الفصل الثالث : فيما يدخل في هذا الباب       |
| ١٣٦ | مثل تحريم المسكر                            |
| ١٣٩ | فصل آخر                                     |
| ١٤٢ | الطهارة                                     |
| ١٤٢ | باب ذكر ما يوجب طهارة الوضوء                |
| ١٧٥ | باب ذكر ما يوجب طهارة الاغتسال              |
| ١٧٨ | باب ذكر صفة طهارة الوضوء والاغتسال          |
| ١٨٣ | ذكر المسح على الخفين                        |
| ١٨٧ | باب ذكر طهارة التيمم                        |
| ١٨٩ | باب ما يكون بسم طهارة الغسل والوضوء         |
| ١٩٧ | باب ذكر تطهير النجاسات                      |
| ٢٠٨ | باب ذكر النية في الطهارة                    |
| ٢١٢ | باب احكام الحيض                             |
| ٢١٨ | باب عدد الصلوات المكتوبة                    |
| ٢٢٥ | باب ذكر اعداد ركعات الصلوات                 |
| ٢٣٢ | باب ذكر صلاة النوافل                        |
| ٢٣٧ | باب سقوط فرض الصلاة عن غير البالغ           |
| ٢٤٦ | باب ذكر ما يتقدم الصلاة من المفروض والمسنون |
| ٢٦٦ | باب ذكر صفة الصلاة                          |
| ٢٨٠ | باب ذكر صلاة الجمعة                         |
| ٢٨٢ | باب صلاة العقيقة                            |
| ٢٨٧ | باب ذكر صلاة الجمعة                         |
| ٢٩٨ | باب ذكر صلاة الخوف                          |
| ٣٠١ | باب ذكر صلاة النوافل التي تصلى جملة         |
| ٣١٣ | كتاب الجنائز                                |
| ٣٢٠ | باب ما يعمل به الموتى قبل الغسل             |

- ٣٢٠ باب ذكر آداب الغسل في الميت وتكفينه
- ٣٢٢ باب ذكر ما يتبع هذا من حمل الجنائز
- ٣٣٠ باب الصائم يوم :
- ٣٣٧ باب ذكر ما يفطر الصائم
- ٣٤١ باب ذكر ما يلزم المفطر في شهر رمضان
- ٣٤٣ باب ذكر ما يعمل بعد الفطر في شهر رمضان
- ٣٤٨ باب ذكر الاعتكاف
- ٣٤٩ كتاب الحج :
- ٣٥١ باب كيفية فرض الحج
- ٣٥٥ باب ذكر أعمال الحج
- ٣٧٧ باب ذكر ما يحرم على الحاج بحرمة الاحرام
- ٣٨٥ باب ما يلزم من الاستباحة ما يحرم بالاحرام
- ٣٨٨ باب ذكر أشياء من حج النساء
- ٣٩١ باب ذكر أصناف الهدى وأصول أحكامها
- ٤٠٤ باب ما يعمل أهل الأماض في عشر ذي الحجة
- ٤٠٧ كتاب الزكاة :
- ٤١٢ باب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب
- ٤١٩ باب صدقة المواشي
- ٤٣٢ باب ذكر الذهب
- ٤٤٢ باب ذكر ما أنبتت الأرض
- ٤٤٦ كتاب الجهاد :
- ٤٥٤ باب ذكر فرض الجهاد ومن تجب <sup>عليه</sup> ومن لا تجب
- ٤٦٠ باب ذكر سير الامام في الغزو
- ٤٦٢ باب ذكر السيرة في قتال العدو و
- ٤٦٧ باب ما يحرم قتل المشركين قبل الظهور عليهم
- ٤٧١ باب ذكر السيرة في المشركين بعد الظهور عليهم
- ٤٧٩ باب ذكر السيرة في عقد المشركين وعقد الذمة
- ٤٨٢ باب ذكر القسمة لما تصير في ايدي المسلمين من اموال المشركين .

- ٤٩٥ كتاب الطعام والشراب :
- ٥١٢ باب ذكر الزكاة التي تحل بها فوات الأفعال  
باب ذكر ما يحل ويحرم من غير ذوى الروح  
من المأكل والمشرب .
- ٥٢١ باب فيه آداب المأكل والمشرب :
- ٥٤٤ كتاب اللباس والزينة
- ٥٥٧ كتاب السنن في المولود
- ٥٧١ كتاب الأيمان والنذور
- ٥٩٣ باب النذر الذى أوجبه الله وفاءه :  
هذا آخر المصحف الأول .
- باب ما يتقدم عقد النكاح من الأمور التي  
لا يحل النكاح إلا بهـ .
- ٥٩٧ باب ذكر أحكام الإماء والمعاليك  
في النكاح سوى ما تقدم ذكره
- ٦٥٥ باب مسائل من الصداق وأحكامه  
باب ذكر مسائل من أحكام المعاليك  
في الصداق سوى ما تقدم :
- ٦٧٨ باب ذكر مسائل النشوز
- ٦٨٩ باب فيها للمرأة منع زوجها من الاستمتاع  
الطلاق ووجهه
- ٦٩٤ باب ذكر الفسوخ
- ٧١٧
- ٧٣٢ باب أحكام الزوجين
- ٧٥٦ باب ذكر أنواع العدة
- ٧٦١ باب مسائل في السكنى المعتدة ومما يلزم الزوج
- ٧٩٤ باب مسائل النفقة في العدة
- ٧٨٠ باب في ذكر الأحاديث على المعتدة
- ٧٨٣ باب أحكام المعاليك في العدة والاستبراء
- ٧٨٦ باب اجتماع الزوجين بعد الفراق
- ٧٩٤ باب القول بالقافة
- ٨٠٢

| <u>الصفحة</u> | <u>الموضوع</u>                                                                                |
|---------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ٢٥ )        | مولده ونشأته .                                                                                |
| ( ٢٦ )        | شهرته<br>المبحث الثاني .                                                                      |
| ( ٢٧ )        | في : من اشتهر بهذه النسبة<br>(القفال ، الشاش)                                                 |
| ( ٢٧ )        | بيان الفرق بينه وبين القفال الشاشي<br>أحمد بن الحسين فخرالسلام وازالة<br>ما في ذلك من اللبس . |
| ( ٢٨ )        | بيان الفرق بينه وبين القفال الصغير المروزي<br>المبحث الثالث :<br>في : صفاته الخلقية           |
| ( ٣٠ )        | كرمه                                                                                          |
| ( ٣١ )        | شجاعته                                                                                        |
| ( ٣٢ )        | صبره على الشدائد<br>المبحث الرابع                                                             |
| ( ٣٣ )        | في : وفاته<br>المبحث الخامس                                                                   |
| ( ٣٤ )        | الشاش موقعا جغريا في ومن ينسب اليها<br>ومن انتهى اليه أمرها الآن من مأساة                     |
| ( ٣٦ )        | المنتسبون الى الشاش من العلماء البازيين<br>الباب الثاني :                                     |
| ( ٣٨ )        | في : حياة المؤلف العلمية ، ويشتمل على ست<br>مباحث                                             |
| ( ٣٨ )        | المبحث الأول في : أشهر رحلاته العلمية                                                         |
| ( ٣٨ )        | تمهيد في أهمية الرحلة لطلب العلم                                                              |

| <u>الصفحة</u> | <u>الموضوع</u>                                                               |
|---------------|------------------------------------------------------------------------------|
|               | من أشهر رحلاته العلمية                                                       |
| ( ٤٠ )        | رحلته الى خراسان                                                             |
| ( ٤٢ )        | رحلته الى العراق ، واختلاف المؤرخين في ادراكه ابن سريج ، وبيان الراجح من ذلك |
| ( ٤٦ )        | رحلته الى الشام                                                              |
| ( ٤٦ )        | رحلته الى الحجاز                                                             |
| ( ٤٦ )        | رحلته الى الجزيرة                                                            |
| ( ٤٧ )        | رحلته الى البخارى                                                            |
| ( ٤٧ )        | رحلته الى الثغور                                                             |
|               | المبحث الثاني :                                                              |
| ( ٤٨ )        | شيوخه                                                                        |
|               | المبحث الثالث :                                                              |
| ( ٥٤ )        | تلاميذه                                                                      |
|               | المبحث الرابع :                                                              |
| ( ٥٨ )        | مؤلفاته                                                                      |
| ( ٦٠ )        | الكتب التي نسبت اليه عن طريق الوهم                                           |
|               | المبحث الخامس :                                                              |
| ( ٦٣ )        | مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه                                          |
|               | المبحث السادس :                                                              |
| ( ٦٦ )        | في : عقيدته ، ومذهبه                                                         |
|               | القسم الثاني :                                                               |
| ( ٦٨ )        | في : التحقيق . يشتمل على ستة مباحث                                           |
| ( ٦٩ )        | المبحث الأول اسم الكتاب ، موضوعه                                             |
| ( ٦٩ )        | مناسبة الاسم لموضوع الكتاب                                                   |
| ( ٦٩ )        | موضوعه .                                                                     |
| ( ٧٠ )        | سبب تصنيفه                                                                   |



فهرس المواضع لقسم الدراسات والعناوين الجانبيه

| <u>الموضوع</u>                      | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------|---------------|
| شكرو وتقدير .                       |               |
| المقدمة                             |               |
| فضل الشريعة الاسلاميه               | (أ)           |
| أسباب اختيا والموضوع                | (د)           |
| خطة البحث                           | (١)           |
| الفصل الأول                         | (٥)           |
| في عصر المؤلف                       |               |
| المبحث الأول في الحالة السياسية     |               |
| والاجتماعية .                       | (٦)           |
| أبرز الأحداث الداخلية               | (٨)           |
| أبرز الأحداث الخارجية               | (٩)           |
| قصيده في الرد على نقفور             | (١٠)          |
| المبحث الثاني في الحالة             | (١٥)          |
| العلمية في عصر المؤلف               |               |
| أشهر علماء هذا العصر في علم التفسير | (١٦)          |
| أشهر علماء الحديث في عصره           | (١٧)          |
| أشهر علماء الفقه في عصره            | (١٩)          |
| أشهر علماء التاريخ في عصره          | (١٩)          |
| أشهر علماء النحو واللغة في عصره     | (٢٠)          |
| المبحث الثالث .                     |               |
| الامام القفال وعصره .               | (٢٢)          |
| الفصل الثاني .                      |               |
| في : حياة المؤلف الشخصية            | (٢٣)          |
| المبحث الأول                        |               |
| في : اسمه ، ونسبه ، وكنيته و مولده  | (٢٤)          |

الصفحةالموضوع .

- المبحث الثاني :  
 في : أجزاء  
 ( ٧٢ )  
 صفة نسبة الكتاب إليه  
 ( ٧٣ )  
 المبحث الثالث :  
 قيمته العلمية ، وثناء العلماء عليه  
 ( ٧٥ )  
 المبحث الرابع :  
 في : منهج المؤلف ومصدره  
 ( ٧٨ )  
 منهجه في ترتيب أبواب الكتاب  
 ( ٨٠ )  
 مصدره  
 ( ٨١ )  
 الاستدراكات عليه  
 ( ٨٢ )  
 المبحث الخامس  
 في : وصف المخطوطة  
 ( ٨٣ )  
 المبحث السادس  
 في منهج التحقيق ، وعملي فيه  
 ( ٨٥ )  
 أول كتابها من الشريعة  
 ( ٨٨ )  
 جواز ضرب المثل بالقرآن  
 ( ٨٨ )  
 القائلون بقدوم العالم مع نفي النبوة  
 القائلون بنفي النبوة مع اثبات الصانع  
 ( ٩١ )  
 الدليل على وقوع السياسة في الشرائع  
 وبيان ما امتازت به هذه الشريعة  
 ( ٩٢ )  
 تعريف الاسماء عيلية وبيان معتقداتهم الفاسدة  
 ( ٩٢ )  
 أما كن وجود الطائفة الاسما عيلية  
 ( ٩٣ )  
 الانبياء على ملة واحدة في الاصول  
 ( ٩٤ )  
 تأويلات الاسماء عيلية الباطلة التي يتأولون  
 عليها القرآن والسنة  
 ( ٩٥ )

الصفحةالموضوع

- الرد على زعم الاسماعيليين وابطال  
رموزاتهم الفاسدة . (٩٧)
- تعريف الشيعة . (٩٨)
- الأمثلة على إمكان ادراك بعض معاني الشريعة  
دون بعضها . (١٠٨)
- ذكر معاني الشريعة اجمالا  
في العبادات والمعاملات ، والعقود وغيرها . (١١٣)
- ضرب أمثلة على أن الله عزوجل ألهم عبادة جلائل الأمور  
دون دقائقها وتفاصيلها . في الأمور وكذلك في الشرائع  
الحكمة من ارسال الرسل . (١٢٢)
- أنواع العبادات وانقسامها الى فرض ونفل  
النوافل التي واظب عليها رسول الله (ص)  
أو كان لها وقت ، أو اتصلت بجماعة أو كدما عداها  
أن كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد في كثير  
من الناس دون الناظر . (١٢٨)
- أصل موضوع المعجزات يكون من جنس ما يغلب  
على القوم المبعوث اليهم . (١٣٥)
- الفرق بين اسباحة القليل من الدواء وتحريم القليل  
ما يسكّر . (١٣٧)
- تعلق معنى الشريعة بسبب قد تقدم وضرب أمثلة لذلك . (١٣٩)
- ذكر انبساط الله تعالى ما زمزم . (١٤٠)
- أصل رمي الجمار ما حصل لابراهيم عليه السلام  
من رميه للشيطان في محل الجمار . (١٤١)
- ما لا يجوز فعله الا بطهار . (١٤٧)
- لا يجوز مس المصحف من غير طهارة وأدلة ذلك  
أقوال العلماء في قراءة القرآن للحائض والنفساء . (١٥١)



الصفحةالموضوع

- ( ١٨٨ ) . ذكر محاسن التيمم على وجه اليدين .
- ( ١٩٠ ) . تعريف الماء المطلق .
- بيان سبب نجاسة الماء القليل بوقوع النجاسة
- ( ١٩١ ) . فيما دون الماء .
- ( ١٩٢ ) . بيان أقوال العلماء في حد الماء القليل ، والكثير .
- ( ١٩٤ ) . الفرق بين ورود الماء على النجاسة ، وورود النجاسة على الماء .
- تعريف الماء المستعمل وحكمه في إزالة النجاسات وأراء العلماء
- ( ١٩٥ ) . في ذلك .
- ( ١٩٧ ) . تعريفات النجاسة .
- بيان محاسن الشريعة في تجنب النجاسات ،
- ( ١٩٨ ) . وبيان انواع النجاسة .
- ( ٢٠١ ) . بيان محاسن الشيعة في الاستنجاء بالماء
- ( ٢٠٢ ) . الحكمة في اعتبار العدد في الاستنجاء .
- فظل نجاسة الكلب وورود الأمر بغسل نجاسة
- ( ٢٠٥ ) . سبع مرات أحداهن بالتراب .
- ( ٢٠٦ ) . جواز الصلاة في النعل مع تدليكها على التراب الطاهر .
- ( ٢١٣ ) . ذكر المعنى في منع الحائض من الصوم .
- ( ٢١٤ ) . ذكر اختلاف العلماء في جواز قراءة القرآن للحائض .
- ( ٢١٦ ) . بيان احكام الاستحاضة .
- بيان محاسن الشريعة في عدد الركعات والصلوات
- ( ٢١٨ ) . المكتوبة ، وكون الصلاة أفضل العبادات بعد كلمة التوحيد .
- ( ٢٢١ ) . وما يدل على أفضلية الصلاة مشروعيته عند جميع الانبياء .
- ( ٢٢٣ ) . ذكر المعنى في كون الصلاة خمسا وموزعة على الاوقات المعروفة .
- ( ٢٢٧ ) . الحكمة من تقديم أذان الفجر على وقتها .

الصفحةالموضوع

- والاعداد الا ربع والاثني عشر والسبع اشياء لطيفة  
 تدل على عجائب ما جبل الله عليها طبائع هذه الاعداد . ( ٢٣١ )
- بيان أقوال العلماء في المراد بيوم الحج الأكبر . ( ٢٣٣ )
- مشروعية صلاة الاستسقاء . ( ٢٣٤ )
- يوم الصبي بالصلاة لسبع ويضرب عليها لعشر . ( ٢٣٧ )
- تحديد سن البلوغ بالسنتين وبينان أقول العلماء . ( ٢٣٨ )
- من علامات البلوغ الانتبات ، وذكر . لم يعتبر ذلك . ( ٢٤٠ )
- بيان أقوال العلماء في وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون . ( ٢٤١ )
- من فاتته الصلاة بعد النسيان أو النوم فعليه إعادة  
 وذكر دليل ذلك . ( ٢٤٤ )
- من أسلم من المشركين لا يلزمه قضاء ما فاته من الصلاة  
 في حال كفره بخلاف المرتد . ( ٢٤٥ )
- حد عورة الرجل . ( ٢٤٧ )
- حد عورة الحرة في الصلاة وغيرها وحد عورة الأمة . ( ٢٤٨ )
- امامة جبريل بالنبي (ص) لتعليم أوقات الصلاة الخمس ،  
 وما في ذلك من التوسعة على الناس . ( ٢٥٠ )
- تحقيق في أن للمغرب وقتان . ( ٢٥١ )
- تحقيق : حديث ترك العشاء مهزلة . ( ٢٥٣ )
- كراهة تسمية العشاء عتمة . ( ٢٥٤ )
- الرخصة للمسافر في الجمع بين الصلاتين  
 في وقت احدهما تقديما وتأخيرا . ( ٢٥٥ )
- تحقيق : في صلاة الوسطى  
 جواز الجمع بين الصلاتين لأجل المطر في الحضر . ( ٢٥٧ )
- النوافل ، والأوقات المنهي فيها الصلاة . ( ٢٥٨ )
- تذكر محاسن الشريعة في استقبال القبلة . ( ٢٥٩ )

- الاجتهاد في استقبال القبلة بالعلامات الدالة  
 على ذلك ، لأهل الآفاق واستقبال عينها للمشاهدين . ( ٢٦٢ )
- أول مشروعية الأذان  
 من ستة اذان النصيح أن يؤذن قبل دخول الوقت  
 وما في ذلك من محاسن المشريعة . ( ٢٦٤ )
- الحكمة من الجهر في بعض الصلوات والركعات  
 دون البعض . ( ٢٧٧ )
- اقوال العلماء في القراءة خلف الامام . ( ٢٧٨ )
- موقف المرأة في صلاة الجماعة مع الرجال . ( ٢٨١ )
- اقوال العلماء في امامة من لم يبلغ في الجمعة . ( ٢٩٤ )
- القول . في عدد ما تنعقد بهم الجمعة . ( ٢٩٥ )
- آداب العشي الى الصلاة . ( ٢٩٧ )
- كيفية صلاة الخوف . ( ٢٩٩ )
- الحكمة في تقديم الخطبة في الجمعة  
 وتأخيرها في العيد . ( ٣٠٤ )
- مشروعية صلاة الاستسقاء . ( ٣٠٧ )
- الحكمة في الجهر بالقراءة في صلاة العيدين  
 والا ستسقاء . ( ٣٠٩ )
- كيفية صلاة الكسوف والخسوف . ( ٣١٠ )
- من لا يغسل ولا يصلو عليه  
 تعريف الشهيد الذي لا يصلو عليه ( ٣١٧ )
- أقوال العلماء في وجوب الحج على التراخي  
 أ والفور . ( ٣٥٤ )
- الحكمة في ترك الحاج الزينة واللباس ونحوهما  
 ذكر محاسن طواف الورد . ( ٣٥٥ )

الصفحةالموضوع

- ( ٣٦٥ ) الحكمة في تقبيل الحجر الأسود
- ( ٣٦٨ ) سبب مشروعية الرمل في الطواف
- ( ٣٧٢ ) جواز السعي بين الصفا والمروة بغير طهارة  
ما يفعله الحاج يوم النحر ، والحكمة  
في الاقتصار على رمي جمرة العقبة فيه .
- ( ٣٧٥ ) وجه الفرق بين تحريم النكاح على المحرم  
وبين جواز زشاء الاماء له .
- ( ٣٧٨ ) صفة الحاج .
- ( ٣٨٠ ) ما يجوز للمحرم لبسه وما لا يجوز .
- ( ٣٨٢ ) الفرق بين من فاته الحج بخطأ يوم عرفة  
من الواحد والعدد القليل وبين من فاته  
ذلك من الحاج كله
- ( ٣٩٦ ) مشروعية اشعار الهدى
- ( ٣٩٩ ) السنة نحر الابل وذبح البقر والغنم .
- ( ٤٠٢ ) يشترط في الهدى والاضحية أن تكون  
سليمة من العيوب الفاحشة العضة للحم .
- ( ٤٠٥ ) أول وقت الاضحية
- ( ٤٠٦ ) الانواع التي تجب فيها الزكاة من النبتات .
- ( ٤٠٩ ) وجوب الزكاة في المال المغصوب .
- ( ٤١٤ ) جواز تصجيل الزكاة
- ( ٤١٧ ) ذكر نصاب الابل
- ( ٤٢٢ ) كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه  
في الزكاة .
- ( ٤٢٩ ) ذكر نصاب الغنم ، والبقر .
- ( ٤٣٠ )



الصفحةالموضوع

- ذكر محاسن الشريعة في الاحسان الى المعاليك  
ومعاملتهم بالعدل . ( ٤٤٨ )
- الحكمة في أخذ الجزية من أهل الكتاب دون غيرهم . ( ٤٥١-٤٥٢ )
- من يجب عليهم الجهاد من أسلم . ( ٤٥٧ )
- فقد أحرز ماله وأولاده الصغار والمجانين . ( ٤٦٨ )
- من تصرف فيهم الصدقات . ( ٤٨٩ )
- أقوال العلماء في اباحة الخليل . ( ٤٩٩ )
- أقوال العلماء في لحوم الحمير الا هلية . ( ٥٠٠ )
- الحكمة في تحريم أكل لحوم السباع . ( ٥٠٣ )
- النهي عن جلالة البقر وغيرها . ( ٥٠٤ )
- اباحة حيوان البحر . ( ٥١٠ )
- النهي عن الزكاة بالسن والظفر وذكر محاسن ذلك . ( ٥١٤ )
- زكاة الممتنع يكون بقدر ما يمكن . ( ٥١٦ )
- جواز أكل المحرم اذا وشربه في حال الاضطراب .
- في غير ما يغير العقل وذكر محاسن ذلك . ( ٥٢٢ )
- ذكر محاسن آداب الأكل . ( ٥٣١ )
- النهي عن النخ في الطعام والشراب . ( ٥٣٧ )
- النهي عن الأكل والشرب قائمًا . ( ٥٣٨ )
- النهي عن الشرب من ثلعة الاناء . ( ٥٤٠ )
- ذكر محاسن اللباس والزينة . ( ٥٤٤ )
- ما يباح من اللباس للنساء دون الرجال . ( ٥٤٦ )
- كراهة التختم بالحديد . ( ٥٥٠ )
- جواز التختم باليد اليمنى واليسرى واليمنى أفضل . ( ٥٥١ )
- تحريم حلق اللحية . ( ٥٥٤ )
- السنة ان تكون العقيقة يوم السبت . ( ٥٦٢ )

- ( ٥٦٥ ) يستحب ان يؤذن في أذن الصبي حين يولد .
- ( ٥٦٦ ) ذكر محاسن الختان .
- ( ٥٧١ ) ذكر محاسن الأيمان .
- من بر في يمينه فلا شيء عليه ومن حنث في يمينه
- ( ٥٧٩ ) فعليه جزاء الحلف .
- ( ٥٨٢ ) وجه ترتيب الكفارة في الايمان ، ومحايين ذلك .
- ( ٥٨٩ ) جواز تقديم الكفارة قبل الحنث .
- ( ٥٩٥ ) المصحف الثاني .
- ( ٥٩٦ ) مقدمة كتاب النكاح ذكر بلا جمال كل ما يذكره في النكاح .
- ( ٥٩٧ ) ما يتقدم عقد النكاح من الأحوال .
- تستباح الفروج بنكاح أو ملك يمين ، وذكر ما يشروط
- ( ٦٠٠ ) لها وما يفترقان فيه
- ( ٦٠١ ) جواز النظر الى وجه المرأة وكفيها لمن اراد خطبتها .
- ( ٦٠٢ ) لا يجوز خطبة معتدة من طلاق باين او وفاة بالتصريح .
- ( ٦٠٣ ) ليس للمرأة أن تنكح نفسها ، ولا غيرها وبيان الحكمة من ذلك
- يزوج المرأة أقرب عصبتها من أبائها وان لم يكن يزوجها
- ( ٦٠٣ ) . . . . . السلطان
- ( ٦٠٦ ) لا ولاية لكافر على مسلمة ولا لمسلمة على كافر .
- ( ٦٠٩ ) أقوال العلماء في تزويج الابن أمه .
- ( ٦٠٩ ) وللقرابات ترتيب في الموضع .
- ( ٦٢٣ ) استحباب .
- ( ٦٢٩ ) من يحرم عليه العقد من النساء .
- ( ٦٤٤ ) ومن الاسباب المانع للنكاح اختلاف الاديان .
- ( ٦٤٩ ) ومن اسباب تحريم النكاح الرق .
- أى صنف لم يحل له وطء حرائرهم بالنكاح لم يحل له وطء
- ( ٦٥٦ ) امائهم بالملك وبيان وجه ذلك .

الصفحةالموضوع

- (٦٥٩) ليس للسيد أن يكره عبده على النكاح وله ان يكره أمته  
لا يحل النكاح الا بمهر مسمى في العقد ، أو واجب  
بعد العقد .
- (٦٦٢) لا يجوز للاب العفو عن صداق ابنته ولا عن شيء منه  
الا باذن هـ .
- (٦٦٥) استقرار كل المهر بالموت .
- (٦٧٠) ما يجب فيه مهر العثل .
- (٦٧٠) من يجب لها النمتة ومن لا يجب لها .
- (٦٧٢) جماع ابواب النكاح . ذكر فيها محايين  
الشريعة فسي كل باب من ابواب النكاح .
- (٦٧٨) سنن المعاشرة بين الزوجيين .
- (٦٧٩) لجنة نشوز الزوجة بما يتلاءم مع حالها .
- (٦٩٠) ذكر الاية هـ .
- (٦٩٨) ذكر ما سن ما في الظها ر
- (٧٠٤) الكفارات في الظها ومرتبة
- (٧٠٦) ذكر اللعان
- (٧١٠) الطلاق ووجوهه
- (٧١٧) أنواع الطلاق
- (٧١٨) لا طلاق قبل النكاح
- (٧٢٤) طلاق السنة ، وطلاق البدعة
- (٧٢٦) الفاظ الطلاق صريحة وكنائية
- (٧٢٨) ذكر الخلع
- (٧٣٠) ذكر الفسوخ
- (٧٣٢) اذا كان في أحدهما رق فلا آخر الخيار
- (٧٣٩)

| <u>الموضوع</u>                                                                                    | <u>الصفحة</u>          |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------|
| إذا تزوج امرأة على أنها مسلمة فوجد<br>كتابية فله الفسخ                                            | ( ٧٤٣ )                |
| الفسخ بسبب اعسا والزوج نفقة المقتر<br>ومن الفسوخ الواقعة من غير ايقاع الزوجين<br>ملك أحدهما الآخر | ( ٧٤٥ )<br><br>( ٧٤٩ ) |
| ومن الفسوخ الواقعة من غير اختيا والزوجين<br>ما يقع بالرضاع                                        | ( ٧٥٣ )                |
| ذكر من يلزمها المدة معن لا يلزمها                                                                 | ( ٧٥٦ )                |
| ذكر أنواع المدة                                                                                   | ( ٧٦١ )                |
| المدة بأربعة أشهر وعشرا                                                                           | ( ٧٦١ )                |
| المدة بثلاثة أشهر                                                                                 | ( ٧٦٢ )                |
| المدة بثلاثة أقراء                                                                                | ( ٧٦٣ )                |
| تداخل المدة                                                                                       | ( ٧٦٨ )                |
| مدة امرأة المفقود                                                                                 | ( ٧٧٠ )                |
| وجوب السكنى للمعتدة                                                                               | ( ٧٧٤ )                |
| وجوب التفقة للمعتدة                                                                               | ( ٧٨٠ )                |
| وجوب الادل على المعتدة                                                                            | ( ٧٨٣ )                |
| أحكام المالك في المدة والا ستبراء                                                                 | ( ٧٨٦ )                |
| اجتماع الزوجين بعد الفراق<br>من لا يجتمع بعد الفراق أبدا                                          | ( ٧٧٤ )<br>( ٧٩٤ )     |
| من لا يجوز الا اجتماع بعد الفراق<br>الا بعد نكحها زوج آخر                                         | ( ٧٩٥ )                |
| من يجوز الاجتماع بنكاح جديد                                                                       | ( ٧٩٦ )                |
| من يجوز الاجتماع من غير تجديد نكاح                                                                | ( ٧٩٦ )                |
| القول باللقافة                                                                                    | ( ٨٠٢ )                |

المفحصهالموضوع

- ٨٠٨ = فهرس الايات القرآنية -
- ٨١٢ = فهرس الاحاديث والاثار الواردة  
في العتسن
- ٨١٧ = فهرس الأحاديث الواردة في الهامش
- ٨٢٧ = فهرس الاعلام
- ٨٢٨ = فهرس الابيات الشعرية
- ٨٢٩ = فهرس المصادر والمراجع
- ٨٤٥ = فهرس الموضوعات حسب ترتيب المؤلف
- ٨٥٠ = فهرس الموضوعات لقسم الدراسات  
والعناوين الجانبية